







OLIN
+

KBL

M195

فِئَةُ الْعَيْنِ

بِفَتْاوى عُلَمَاءِ الْبَحْرَيْنِ

يشتمل على :

- (١) فتاوى العلامة الإمام الشيخ حسين إبراهيم المقرئ مفتى السادة المالكية بمكة المكرمة رحمه الله تعالى [بصلب الكتاب]
(٢) فتاوى العلامة الإمام الشيخ محمد صالح الرئيس الزبيرى تغمده الله برحمته [بهامش الكتاب]

الطبعة الأولى : سنة ١٣٥٦ هـ سنة ١٩٣٧ م
حقوق الطبع محفوظة

أشرف على تصحيحه وضبط أصوله
فضيلة الأستاذ الشيخ محمد علي بن حسين المالكي
مفتى السادة المالكية بالحرم المكي [سابقاً]

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر
لصاحبها مصطفى محمد

طبعة مطبعتي محمد
صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر



ترجمة الشيخ حسين المغربي

رحمه الله تعالى

هو العالم الورع الزاهد العلامة العارف بربه المحدث الفهامة مفتي السادة المالكية بمكة المحمية ، الشيخ حسين بن إبراهيم المغربي أصلاً المصري ولادة ومنشأ ، الأزهرى طالباً ، المكي جواراً ومهاجراً ، نشأ قدس الله سره عفيفاً لم يكشف ذيله قط على محرم وحفظ القرآن على الشيخ عبد الرحمن المسالح العارف بربه تغمده الله برحمته وطلب العلم بالأزهر على الشيخ منة الله الشباس والشيخ إبراهيم الباجوري والشيخ عثمان الديايطي وغيرهم من مشايخ الأزهر المنيف ثم هاجر إلى مكة واستوطن بها وكان محبياً إلى أهلها لعفته وصلاحه وتركه مالا يعنيه وتولى بها إفتاء المالكية ولم يزل يفتي ويدرس ويؤلف بها إلى أن توفي سنة ألف ومائتين واثنين وتسعين هجرية على مهاجرها أفضل الصلاة وأزكى التحية وشيعت جنازته بحفل عظيم من العلماء والأشراف والأعيان لم يعهد مثله قبل

ومن تأليفه متن مصطلح الحديث وشرحه وتوضيح المناسك وحاشيته ، وحاشيته على نسك الشيخ يحيى بن الشيخ محمد بن محمد الخطاب المكي الشهير في فقه مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى وفتاوى مهمة أيضاً ورسالة في ربيع العبادة على مذهب مالك رحمه الله تعالى وشرح على حكم ابن عطاء الله السكندري وحاشيته على قصة مولد النبي صلى الله عليه وسلم للعلامة الدردبر وتعريفات الألفاظ التي اصطاح عليها المؤلفين في جزءه لطيف

ولم يطبع من تأليفه إلا شرح مصطلح الحديث مع منته وتوضيح المناسك مع حاشية عليه مهمة لابنه الأستاذ الشيخ محمد عابد مفتي المالكية تغمده الله بالجميع برحمته ، وهذه الفتاوى التي قام بضبطها وتصحيحها ذو المهمة العلية يحيى السنة المحمدية سيدي وسندي الشيخ المحقق والأستاذ المدقق محمد علي المالكي ابن المؤلف المذكور ضائف الله لي وله وللسلمين الأجور

13694011
55
5

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل العلماء هداة
 للإيمان والإسلام وأهل بعضهم
 للفتيا لتبين الحلال والحرام
 وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
 لا شريك له شهادة عاصمة عن
 الأوهام وأشهد أن سيدنا وحيينا
 محمداً عبده ورسوله إلى سائر
 الخلق بالتقاسم اللهم صل وسلم
 على سيدنا محمد خير الأنام وعلى
 آله وصحبه الكرام صلاة
 وسلاماً دائماً متلازمين على
 عمر الدهور والأيام (أما بعد)
 فيقول العبد الفقير عظيم الذنب
 والتقصير راجي عفو رب الناس
 أقل الناس حسن بن عبد الرحمن
 أبو رأس المنسوب إلى عرب
 العرب كما هو مثبت في القرطاس
 الدوعني وطناً الحربي مكنياً
 الشافعي مذهباً الأشعري اعتقاداً
 العلوي سلوكاً فإنه لما كان يوم
 الجمعة المبارك لخمس خلون من
 شهر رجب الذي البركات فيه
 نصب سنة ألف ومائتين وستة
 وعشرين فقد أشار على سيدنا
 وشيخنا وأستاذنا وموصلنا إلى
 ربنا جمال الدين ومربي الطالبين
 من أهل الله لحل مشكلات
 المسلمين والتقى الزاهد والورع
 العابد العالم العلامة الحبر الفهامة
 المجمع علي جلالة قدره في جميع
 الأقطار من شرقه إلى غربه
 ذو الفضائل والمكارم الذي لم
 يأخذه في الله لوم لأنهم محمد صالح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم إذ أطلعت لعلم الفتوى من سماء التحقيق شمساً وبدوراً .
 وجعلت علماء الشريعة الغراء أرفع الناس في الدارين مكانة وجوراً وسروراً .
 واخترتهم لحفظ فرائض الإسلام وسننه . وأقمتهم نجوماً يبتدى بها في ظلمات
 الجهالات إلى منهجك القويم وسننه . وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن سيدنا
 محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه الذين نصرُوا الحق
 وأظهروه . ودفعوا الباطل وأهله وأماتوه . وبعد : فيقول حسين بن إبراهيم
 الأزهرى المالكي قد جمعت مسائل يحتاجها قليل البضاعة مثلى عند الاستفتاء
 والاحتياج . والله أسأل أن يلهمنا الصواب ويجعلنا مع الحق في امتزاج . إنه
 أكرم مشول وأرجى مأمول (مقدمة) المطلوب من العلماء أن يبينوا لنا معنى
 اللهم إني أسألك العفو والعافية والمعافة الدائمة (الجواب) معنى العفو أن يعفو
 الله عن خلقه ويصفح عنهم ويترك عقابهم إذا استحقوه ومعنى العافية دفاع الله
 عن العبد يقال عافاه الله من المكروه معافة وعافية وهب له العافية من العلل
 والبلاء كأعفاه ومعنى المعافة أن يعافيك الله من الناس ويعافيه منك اه فغاجي
 على الشفاء بزيادة من القاموس [مسئلة] شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ
 كما في عدوى على الزرقاني (ما قولكم) في مباح أمر السلطان بتركه ، ولى الأمر
 هل تجب طاعته ؟ (الجواب) سئل الأجهوري عن ذلك فأجاب بوجوب طاعته
 فيه انظار الزرقاني [مسئلة] إذا لم يوجد نص في مسئلة فأفتى بعض المتأخرين
 بأنه يرجع فيها لمذهب أبي حنيفة لأن المسائل التي فيها خلاف بين مالك وأبي حنيفة
 اثنان وثلاثون مسئلة فقط وفيه نظر بل ظاهر كلام القرافي أنه يرجع في تلك
 النازلة لمذهب الشافعي لأنه تليذ الإمام كذا في حاشية الحرشي عند قول المصنف
 وحيث ذكرت قولين الخ وقوله اثنان وثلاثون لعله من الأصول وإلا فيبينهما
 اختلاف كثير في الفروع كما هو معلوم [مسئلة] يجوز تقليد مذهب الغير ولو
 بعد الوقوع لضرورة أو لغيرها كما في الأمير على عب [مسئلة] قال الأجهوري
 في الفتاوى وإذا حكم الحاكم بالقول الضعيف فلا ينقض حكمه ما لم يشتد ضعفه
 كالحكم بشفعة الجار ومحل معنى حكمه بالقول الضعيف حيث لم يول على الحكم
 بغير الضعيف والحاصل أنه إذا كانت توليته إنما هي على ما يحل العمل به وهو
 الراجح أو المشهور وحكم بالقول الضعيف فإنه ينقض وإن كانت توليته إنما
 هي على العمل بما يقتضيه رأيه فلا يجوز له الحكم بالضعيف وإذا وقع ونزل فإنه
 لا ينقض حكمه كما في حاشية الحرشي عند قول المصنف وحيث ذكرت قولين

ابن الشيخ ابراهيم بن محمد بن عبد اللطيف بن عبد السلام الزمزمي المكي الزيري نسباً الشافعي مذهباً أن أجمع فتاواه وأبوابها فامتثلت أمره وقبلت إشارته وإلا والله إني لم أكن من أهل ذلك الميدان وإنما طمعت في ضجة من الملك المثلث فلم أزل أكتب وأقل العبارات فبذلك حصل لي جملة بشارات وبحمد الله قد حققها خالق الأرض والسموات فأسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفعني به وأن لا يحرمني من بركته في حياته وبعد وفاته وأن يتوب علي وعلى والدي ومشايخي وإخواني وأزواجي ومن أحاطت عليه شفقة قلبي وكافة المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات إنه جواد كريم ذو الفضل العظيم آمين اللهم آمين وهذا أوان الشروع فأقول

﴿ كتاب الطهارة ﴾

(باب الوضوء)

سئل رضي الله عنه وأرضاه عن أراد الوضوء في طهارة متسعة الجوانب في جانب منها وأنى بالأدعية الواردة فيه هل يكره له ذلك مع كونه داخل الطهارة أم لا يكره له ذلك مع كونه داخل الطهارة أم لا يكره لاتساع المحل ولم يتلوث بالنجاسة أفيدوا أثابكم الله (أجاب عنى الله عن مؤلفنا بعلومه) بقوله حيث كان الموضع المذكور معداً للنجاسة كالبول فيه ونحوه

أو أقوالاً الخ (ما قولكم) فيمن ألتف بفتواه شيئاً هل يضمن أم لا (الجواب) قال عبد الباقي رحمه الله في باب الغصب فرع لاشئ على مجتهد ألتف شيئاً بفتواه أى لأن كل مجتهد مثاب أخطأ أم أصاب وضمن المقلد غير المجتهد كعلماء زماننا إن نصبه السلطان أى أوتولى فعل ما أفتى فيه لأنه كوظيفة عمل قصر فيها وإلا فقولان اه بتوضيح وزيادة من المجموع قال العلامة الأمير رحمه الله على عقب واستظهر شيخنا أنه إن قصر في مراجعة النصوص ضمن وإلا فلا ولو صادف خطأ لأنه فعل مقدوره ولأن المشهور عدم الضمان بالغرور القولى ويزجر وإن لم يتقدم له اشتغال بالعلم والله أعلم (ما قولكم) في صلة الرحم هل هي واجبة أم مندوبة (الجواب) قال عيج صلة الرحم واجبة بل حكي عياض وغيره الاتفاق على وجوبها وقطعها كبيرة وقال ابن عمر صلة الرحم فرض بلا خلاف ومن تركها فهو عاص بائفاق ولا يجوز شهادته واختلف في الرحم الذى عليه أن يصلة فقيل كل من يحرم عليه نكاحه من أجل القرابة وقيل كل من بينه وبينه قرابة وقال الشيخ زروق قال القرافى التى تجب صلتها كل قرابة قريبة تنشر الحرمة بحيث لو كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى حرم كالم والحال وابن الأخ وابن الأخت وما سوى ذلك لمستحب والصلة تحصل ولو بالسلام كما بينه الاقهيى وبالسؤال عن الحال وقال ابن عمر لاحد في صلة الرحم إلا ما يخاف منه الاقطاع والله ولى التوفيق (ما قولكم) فيمن ارتكب ذنباً ومات قبل مضي ثلاث ساعات ولم يتب مما ارتكبه فهل يموت عاصياً ويكتب عليه ذنب ما ارتكبه أم لا (الجواب) سئل عن هذا عيج فأجاب بقوله ورد في رواية أن الشخص إذا عمل ذنباً ينتظر ست ساعات فإن استغفر منها كتب له صاحب اليمين حسنة وإلا كتب عليه صاحب الشمال سيئة وفي رواية أنه ينتظر سبع ساعات وقد ذكر الروايتين الحافظ السيوطى رحمه الله فإذا مات قبل مدة الانتظار ولم يتب لم يكتب عليه والله أعلم (ما قولكم) في الشريف هل هو أفضل من العالم أم العالم أفضل (الجواب) الشريف أفضل من العالم من حيث النسب والعالم أفضل من حيث العلم وفضيلة العلم تفوق فضيلة النسب كذا في فتاوى الاجهورى والله أعلم [مسئلة] من أمه شريفة له شرف دون من أبوه شريف كما قاله ابن عروة ومن وافقه قال العلامة الأمير وما قاله ابن عروة لا ينبغي أن يختلف فيه والله أعلم (ما قولكم) في التسمية بعبد النبي هل يجوز أم لا (الجواب) في فتاوى العلامة المذكور لم أر لأصحابنا حرمة التصريح بالتسمية بعبد النبي لكن مقتضى كلامهم كراهة التسمية به وسئل السبكي الشافعي عن التسمية به فأجاب بالمنع خوف التشريك من الجهلة باعتقاد أو ظن حقيقة العبودية وتردد فيما إذا قصد به التشريف ومال الأذرعى للجواز حيث قال الدميرى الأكثر على المنع خشية التشريك

كالدبح فلا يبعد أن يكون ما ذكر
 داخلا في قاعدة تعارض المانع
 والمقتضى حيث تقدم المانع
 وهو ظاهر وإن وجد نص من
 يعتمد عليه بخلاف ذلك عول
 عليه والله سبحانه وتعالى أعلم
 (مثل رضى الله عنه وأرضاه)
 عن الماء الموقوف للوضوء
 والغسل إذا كان في بركة أو جارية
 وهو قلتان هل يصح الزيادة على
 الثلاث الغسلات لأن الماء
 النازل من العضو يعود إلى الماء
 لا عارجه لأن في بعض الكتب
 ذكروا تكره الزيادة على الثلاث
 إذا كان ملكه أو مباحا وتحرم
 الزيادة إذا كانت موقوفة ولم
 يبينوا الحرمة هل في حنفية
 لأن الماء الزائد يضيع بخلاف
 ما ألتنا فإن الماء يعود إلى البركة
 أم الحرمة مطلقاً أفتونا مأجورين
 (أجاب نعمنا الله به) بقوله نعم
 تحرم الزيادة المذكورة في الماء
 الموقوف مطلقاً كما نص على
 ذلك ابن حجر والرملي في كتبهم
 وعلا ذلك بأنه غير مأذون فيه
 من الواقف وقول السائل إن
 الماء يرجع في نحو البركة ليس
 كله يرجع بل يبقى منه على العضو
 مع عدم الأذن أيضاً والله تعالى
 أعلم (مثل رضى الله عنه) عن
 من المصحف هل يحل حمله ومسه
 مع الحدث للبالغ لحاجة التعليم
 فيه كالصبي المميز لأنهم أحلوه
 له لحاجة التعليم فقط والحاجة

كعب الدار وعبد الكعبة انتهى وقد تقرر في مذهبنا أن المسئلة إذا لم يوجد فيها
 نص يرجع لمذهب الشافعي وأجاب العلامة عامر الشبراوي الشافعي بقوله
 المعتد الجواز ولا يجب على من يسمى بهذا الاسم تغيير اسمه ولا يستحب والله
 أعلم [مسئلة] يجوز تسمية الكافر والمبتدع والفاسق إذا لم يعرف إلا بها أو
 خيف من ذكره باسمه فتنة وذكر القرافي ما يفيد أنه لا يحرم مخاطبة الذي بنحو
 معلم اه فتاوى عجم [مسئلة] في التوضيح ذكر أبو المعالي أن مالكا كثيراً ما يبنى
 مذهبه على المصالح وقد قال إنه يقتل تلك العامة لمصلحة الثلثين وفي عب أن
 معناه قتل تلك مسلمين مفسدين لإصلاح ثلثين مفسدين حيث تعين القتل طريقاً
 لإصلاح الثلثين دون الحبس أو الضرب والإلزام صوتاً للدماء والمراد بالإفساد
 تخريب أماكن الناس وقيام بعضهم على بعض ثم إن الظاهر أن الإمام أو نائبه
 يغير في تعيين الثلث من جميع المفسدين بالمعنى الأول للقتل مع نظره بالمصلحة
 فيمن هو أشد فساداً من غيره وقول ثلث مفسدين هو الصواب خلافاً لماسرى
 لبعض الأوهام من جواز قتل ثلث من أهل الصلاح لإصلاح ثلثين مفسدين
 فإنه غلط فاحش وأنظر لو كان لا يحصل إصلاح المفسدين إلا بقتل أكثر من
 ثلث مفسدين والظاهر عدم ارتكابه صوتاً للدماء اه وفي الأمير قال المأزري وهذا
 الذي حكاه أبو المعالي عن مالك صحيح انتهى ونقله الخطيب وزاد بعده عن شرح
 المحصول أن ما ذكره إمام الحرمين عن مالك لا يوجد في كتب المالكية فتأمل قال
 سيدى محمد بن عبد القادر الفاسي هذا الكلام لا يجوز أن يسطر في الكتب إلا بتقريره
 بعض ضعفة الطلبة وهو لا يوافق شيئاً من القواعد الشرعية قال الشهاب القرافي
 ما نقله إمام الحرمين عن مالك ، المالكية ينكرونه إنكاراً شديداً ولم يوجد ذلك في
 كتبهم إنما نقله المخالف وهم لم يجدوه أصلاً وقال ابن الشباع ما نقله إمام الحرمين لم ينقله أحد
 من علماء المذهب وما ذكره في التوضيح عن المأزري أنه قال هذا الذي حكاه
 أبو المعالي عن مالك صحيح إنما ترجع فيه الإشارة إلى أول الكلام وهو أن مالكا
 كثيراً ما يبنى مذهبه على المصالح لا إلى قوله بأنه وقد قال إنه يقتل تلك العامة
 لإصلاح الثلثين وأنه حمله على مسألة ترس الكفار بالمسلمين ثم إن في قوله إن
 مالكا يبنى مذهبه على المصالح نظر فإن المخالفين ينسبون ذلك لمالك والمالكية
 يابون ذلك على وجه يختص به حسبما تقرر ذلك في علم الأصول والذي ذكره
 العلماء وتبرروا منه في هذا النقل هو حجة على الإطلاق والعموم حتى يجري في الفتن
 الواقعة بين المسلمين عياداً بالله وما يشبه ذلك وفي بن وما قاله شارحنا من جواز
 قتل الثلث المفسدين حيث تعين طريقاً لإصلاح الباقي غير صحيح ولا يحل أن يقال
 به فإن الشارع إنما وضع لإصلاح المسلمين إقامة الحدود عند ثبوت موجباتها
 ومن لم تصلحه السنة فلا أصلحه الله ومثل هذا التأويل الفاسد هو الذي يوقع

موجودة في الكبير مثله أم لا يحل
إلا للصبي المميز فقط أفيدونا
(أجاب) نعم لا يجوز حل
المصحف للبالغ لحاجة التعليم مع
الحدث بل لا بد من الطهر والله
سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى
الله عنه) في سن الوضوء مما
مسته النار كما في الحديث الوارد
في ذلك فهل المراد بالمس التأثير
أم المراد المس الحقيقي حيث إنه
لا يسن الوضوء إلا مماسته
النار بالمباشرة بما وضع عليها
كاللحم المشوى فيها كما قاله بعض
الناس وزعم أن المطبوخ بالنار
لا يسن الوضوء منه وهل مثل
المطبوخ حيث قلم بسن الوضوء
منه القهوة المطبوخة بالنار أم لا؟
ينونا لنا ذلك سيدي وتفضلوا
علينا بالنقل الصريح عن أئمتنا
الشافعية ومأقوله شراح الجامع
الصغير على هذا الحديث حيث
إن المسألة واقعة وبعض الطلبة
يستشكل ذلك ويذهب أنه لا يسلم
إلا إذا كان هناك نص في ذلك
فتفضلوا سيدي بذلك ولو أئمتنا كم
ولكم الأجر إن شاء الله تعالى
وقولهم يسن الوضوء من الأكل
هل هو عام أو مماسته النار وما
كيفية هذا الوضوء، هل كوضوء
الصلاة أم لا ينونا لنا ذلك
يانا شافيا ولكم الأجر إن شاء الله
تعالى (أجاب حفظه الله تعالى)
الحمد لله رب العالمين ما شاء الله
لا قوة إلا بالله نعم المراد بالمس

كثيراً من الظلمة المفسدين في سفك دماء المفسدين نعوذ بالله من شرور أنفسنا
وفي الحديث من شارك في دم امرئ مسلم ولو بشطر كlette جيء به يوم القيامة
وبين عينيه آيس من رحمة الله ولما ذكر اللخمي أن المركب إذا ثقل بالناس
وخيف عليه الغرق يقرعون على من يرمى والرجال والنساء والعبيد وأهل الذمة
في ذلك سواء قال ابن عرفة عقبه تعقب غير واحد نقل اللخمي طرح الذي
لنجاه غيره وربما نسب بعضهم لخرق الإجماع وقال بعضهم لا يرمى الآدمي لنجاه
الباقيين ولو كان ذقيا وقال ابن الحاجب إذا خيف على المركب طرح ما ترجى به
نجاتها غير الآدمي بإذنهم وبغير إذنهم ويبدأ بما ثقل جسمه وعظم جرمه انتهى
وقد تبع إمام الحرمين علي نقله المذكور تلميذه الغزالي في المتخول وغض بذلك
في حق مالك وأتبعه بإساءة الأدب على أبي حنيفة جدا ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم؛ وقد اتفق لي في يوم عيد عند بعض أشياخنا رؤية ما ذكر في المتخول
فتأسفت بما قال في حق أبي حنيفة فها هو إلا أن وضعت كتاب المتخول من يدي
وكان بين أيدينا كتب ننظر فيها فوقع في يدي تفسير البيهقي فرأيت فيه تشبيهاً
كبيراً على إحياء الغزالي ومافيه من الأحاديث الموضوعة فأخذتني من ذلك عبرة
وقلت جزاء وفاء ولا يغتر بما ليج هنا فإنه مثل ما شارحنا اه بحذف
(ما قولكم) في كرامات الأولياء ومعجزات الأنبياء ما للفرق بينهما وهل يصح
أن يقال كلها جاز أن يصدر معجزة لنبى جاز أن يصدر كرامة لولى مطلقاً
أو في المسألة تفصيل؟ أفيدوا الجواب (الجواب) أعلم أن المعجزة هي الأمر
الخارق للعادة إن وقع بعد النبوة والكرامة هي الأمر الخارق للعادة يظهر على
يد عبد ظاهر الصلاح ملتزم لمطابقة نبى كلف بشريعته مصحوب بصحيح
الاعتقاد والعمل علم بها أو لم يعلم وليست في وقوعها التباس النبي بغيره
للفرق بين المعجزة والكرامة لأن المعجزة يجب إظهارها معها دعوى النبوة
دون الكرامة فيجب على الولي أن يخفيها إلا عند ضرورة أو لتقوية يقين بعض
المريدين كما عرف بعضهم عملاً من الجور ووضعه في يد مريده وبعضهم
أرى غيره الكعبة من بلاد بعيدة فكل ما وقع معجزة للأنبياء جاز وقوع مثله
كرامة للأولياء إلا أنزال القرآن وطلوع السماء بالجسد يقطعه كما روى أن الأسود العنسي
لما ادعى النبوة طلب أبي مسلم الخولاني فقال له اشهد أنى رسول الله فقال لا قال
اشهد أن محمد رسول الله قال نعم فأمر بنار فأتى فيها فرجود قائماً يصلى وقد
صارت عليه برداً وسلاماً فكان عمر بن الخطاب يقول الحمد لله الذى لم أمت حتى
رأيت من أمة محمد من فعل به كما فعل إبراهيم الخليل اه ملخصاً من عبد السلام
والسحيمي على الجوهرية وفي فتاوى ابن حجر الحديثية أن كرامة الولي من بعض
معجزات النبي ولما كان متصفاً بعظيم أتباعه أظهر الله بعض خواص النبي على يدي

وارثه ومتبعه وقد نزلت الملائكة لاستماع قراءة أسيد ابن حضير الكندي
وكان سلمان أبو الدرداء يأكلان في صحفة فباحت الصحفة أو ما فيها من الصحيح أنهم
ينتهون إلى إحياء الموتى خلافاً لأبي القاسم القشيري فهو ضعيف والجمهور على خلافه
فالصحيح يجوز جملة خوارق العادات كرامة للأولياء وفي شرح مسلم للنوري
أنه يجوز الكرامات بخوارق العادات على اختلاف أنواعها وخصها بعضهم بإجابة
دعوة ونحوها وهذا غلط من قائله وإنكار للحس بل الصواب جريانها بانقلاب
الاعيان ونحوه أم وقد مات فرس بعض السلف في الغزو فسأل الله إحياءه حتى
يصل إلى بيته فأحياه الله فلما وصل بيته قال لولده خذ سرجه فإنه عارية عندنا
فأخذ فرس ميتاً وقال أياضي صبح بالسند المتصل إلى الشيخ القطب عبيد القادر
الجيلي في رحمه الله أن أم شاب كان ذلك الشاب عنده دخلت تلك الأم على الشيخ
وهو يأكل في دجاجة فأنكرت أكله الدجاجة وإطعامه ابناً أرذل العلما فقال لها
إذا صار ولدك بحيث يقول لمثل هذه الدجاجة قومي ياذن الله فقامت ولها
أجنحة وطارت بها حق له أن يأكل الدجاجة والله أعلم [مسألة] إذا شق على
النساء مسح جميع الرأس فقال العلامة الأمير يجوز لها أن تغتسل من يقول بمسح
بعض الرأس من غير ضرب ولا تهديد خلافاً للشيخين ومن وافقه وهل تغتسل
بمذهب الغير أو القول الضعيف في المذهب؟ قولان والمعتد الأول ويجوز
التلفيق بأن يمسح بعض الرأس على مذهب الشافعي ويمس زوجته بغير قصد
ولا وجدان ويصلي على مذهب مالك ونحو ذلك وهذا ما اعتمدته سيدي محمد الصغير
قال العلامة العدوي وقد اطلعت على رسالة تؤيد ما قاله شيخنا الصغير فيكون
هو الراجح وفي الأمير على عقب في فصل الجمعة أن القول بالتلفيق هو الالئق
بالحنفية والرحمة وفي الدسوقي وذكر الخطاب عن ابن عمر جواز العمل بالقول
الشاذ في خاصة النفس وأنه يقدم على العمل بمذهب الغير لأنه قول في المذهب
وهو اختيار المصاربة وقد تقدم أنه ضعيف والمعتمد تقديم مذهب الغير كما
هو اختيار المصاربة اه بتوضيح [مسألة] للضعيف إطعام الحر والسائل كما
في حاشية الخرشني من باب العارية [مسألة] في المجموع أنه يجوز أخذ الأجرة
على الفتيا إن لم تعين بأن كان هناك من يحسبها أي وأما إن تعينت بأن
لم يوجد من يحسب الفتيا غيره فلا يجوز أخذ الأجرة [مسألة] الفهوه في ذاتها
مباحة ويعرض لها حكم ما يترتب عليها ومثلها الدخان أي أنه في ذاته مباح
على الاظهر ويعرض له ما يترتب عليه وكثرته طوكا في المجموع (ما قولكم)
في شخص قال لأخيه يا كافر فهل يلزمه (الجواب) في المرتأ عن عبد الله
ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال من قال لأخيه كافر
فقد باء بها أحدهما أي أن من قال لأخيه في الإسلام أنت كافر فقد رجع بكلمة

التأثير فيشمل ما كان يعطخ وشي
وقلي فدخلت في ذلك القهوة
والمراد بالوضوء الوضوء الشرعي
لا الغوى والله سبحانه وتعالى
أعلم ولفظ الحديث الذي في
الجامع مع شرحه الكبير للعلامة
المتأوى توضأ وأعماسه وفي
رواية لأبي نعم غيرت النار أي
من كل ما أثرت فيه بنحو طبخ
أوشي أو قلى، وأخذ بظاهره
جاجة من الصحابة والتابعين وقال
الجمهور منسوخ بخير أبي داود
عن جابر كان آخر الأمر من
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ترك الوضوء منه ثم قال قال
الرافعي وفي الحديث دلالة على
أن لفظ المس يصح إطلاقه
وإن كان هناك حائل (محمدين)
عن أبي هريرة رضي الله عنه
(حم م عن عائشة) قال الشارح
وعن الحسن من الأحاديث
المتواترة انتهى وفي الإيساب
مع المتن ويسن بمس ميت أو
حمله ومن قصد وقى وأكل لحم
جزور قال الحلبي وأكل ما مسته
النار إلى أن قال والمراد في جميع
هذه الصور التي قلنا يسن
الوضوء فيها الوضوء الشرعي كما
نص عليه الشافعي في نحو القبة
وصوبه النووي كما مر مستنداً إلى
ما يأتي عن الشافعي وهو غسل
الأعضاء الأربعة مع التيقن والترتيب
لا الغوى الذي هو مجرد النظافة
خلافاً للثوري وابن الصباغ إلى

(باب الأذان)

(سئل رضي الله عنه) عن الصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الأذان هل يسئ المؤذن سراً أم جهراً؟ أجبونا (أجاب عفا الله عنه) بقوله قال العلامة في الإيعاب أفتي شيخنا زكريا وغيره بأن ما يفعله المؤذنون الآن عقب الأذان من الإعلان بالصلاة والسلام مراراً حسن لأن ذلك مشروع عقب الأذان في الجملة والأصل والكيفية حادثة انتهى كلامه والله سبحانه أعلم

(باب الأحاديث)

(سئل رضي الله عنه) في رجل ابتلى بعة في مقعده ولم يؤل مقعده نازلة وتمتد منها رطوبة دائمة بحيث تلوث الثوب فما يكون حكم هذه الرطوبة هل هي نجسة أم لا حيث لم ينفق خروجها من باطن الثوب فإذا قلتم بنجاستها هل يعني عنها للضرورة وهل يجوز له أن يصلي بوضوءه ماشياً من الفرائض أم يكون حكمه كحكم دائم الحدث يتوضأ لكل فرض أم لا؟ أفتونا (أجاب نفقني الله تعالى به) نعم الرطوبة المذكورة نجسة كانت دماً أو نحوه ويعني عنها حيث لم يتجاوز محلها ولا ما حاذاه من الثوب ولم يخالطها أجني ولم يخرج بفعل فاعل حيث

الكفر أحدهما لأنه إن كان القائل صادقاً في نفس الأمر فهو ظاهر وإن كان القائل كاذباً فقد جعل الإيمان كفراً فقد كفر كذا حمله البخاري على تحقيق الكفر على أحدهما وحمله غيره على الزجر والتغليب فظاهر الحديث غير مراد وقال الأباخي من أهل مذهبنا إن كان المقول له كافراً فهو كافراً ولا يخفى على القائل أن يصير كافراً أو قال ابن عبد البر أي احتمال الذنب في هذا القول أحد ما قال أشهب مثل ما لك عن هذا الحديث فقال أرى ذلك في الضرورية قبل تراجم ذلك كفراً قال ما أدري ما هذا أه ذرفاني يتصرف [مسئلة] هل ينزل العزم على المعصية منزلة المعصية في الكبر والصغر فالعزم على الزنا مثلاً يأتى إثم الزاني أولاً ينزل منزلة المعصية (الجواب) تردد الباقي في ذلك وجزم غيره بأن العزم على الكبيرة يكون مطلقاً سببه وهو ظاهر أقول وظاهر هذا أنه صغير فاعدهوى (ما قولكم) في المتن هل له مرتبة أو أكثر (الجواب) في حاشية الحرشي أعلم أن المتن كما قال ناصر الدين القفاني ثلاث مراتب الأولى التوقى عن العذاب المخلف بالتبرى عن الشرك وعليه قوله تعالى وألزمهم كلمة التقوى والثانية التجنب عن كل ما يؤثم من فعل أو ترك على الصفات عند قوم وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع وهو المعنى بقوله تعالى ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لئن آخرهم الثالثة أن يتزود عما يشغل سره عن الحق ويقبل إليه بنفسه وجسمه وحر التقوى المحض المطلوب بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حتى تتقائه (ما قولكم) في المسألة إذا كان فيها قولان ولم يترجح أحدهما عن الآخر هل للعالم أن يفتي بأحدهما تارة وبالأخر تارة أخرى (الجواب) في حاشية الحرشي حكى القرافي الإجماع على تغيير المقلد بين قولي إمامه إذا لم يظهر له ترجيح أحدهما أي يختار قولاً ويفتي به لأنه يجمع بينهما وإذا أفتى بأحد القولين في نازلة ثم حصلت نازلة أخرى مسألة لتلك قل أنه يفتي فيها بالقول الآخر مع أن النازلة مسألة وإذا قلنا يفتي بأحد القولين اشترط بعضهم أن لا يفتي القراء بما فيه تشديد والأغنياء بما فيه تخفيف ونقله الإجماع طريقة وقيل إنه يذكر القولين أو الأقوال وهو يقلد أيهم أحب قال قال بعض وينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال المستفتين ومن لديه منهم معرفة من ليس كذلك أقول وهو الظاهر عندي وقال القرافي في كتاب الأحكام للحاكم أن يحكم بأحد القولين المتساويين بعد محجزه عن الترجيح ولا يجوز العمل ولا الفتوى إلا بالحكم بالضعيف [مسئلة] سئل سيدي أحمد بن زكريا إذا رأيت الخلاق رجلاً يوم القيامة وجبوا عن رؤيته هل يتخلونه بعد ذلك؟ فأجاب بعدم جواز التخليل لأن ما في الخيال مثل والله تعالى منزوع عن أن يكون له مثل أو يدرك بالوهم أو الخيال هذا ما تقتضيه ظواهر النصوص فإن قلت التزوية عن المثل يقتضي نفي المثل له تعالى وهو معارض لقوله وله المثل الأعلى في السموات والأرض

وجدت الشروط الثلاثة عن كثير من أهلها ولا عنى عن التقليل وإلا فهي طاهرة وله أن يعلى بوضوئه ماشاء من فرض ونقل وصح وضوءه حال خروجها وعبارته التحفة عطفاً على ما يقتضيه وكقاعدة المسور إذا خرجت فلو توجهاً حال خروجها ثم أدخلها لم ينقض وإن استكأ عليها بقطعة حتى دخلت ولو انفصل على تلك القطعة فهو منها لخروجه حال خروجها إلى آخر ما في التحفة قال العلامة ابن قاسم عليها توم بعض الطلبة أنه ينبغي أن لا يصح الوضوء حال خروجها كما لا يصح الوضوء حال خروج البول وهو خطأ لأن الوضوء هذا حال خروجها أي بعده وإنما هو ظاهر نظير الوضوء بعد انقطاع البول وهو صحيح فتأمل أما حال وقوع الخروج فينبغي عدم صحة الوضوء فتأمل ثم قال قوله ولو انفصل الخ صريح في عدم التقص بأخذ قطعة كانت عليها حال خروجها أو ينبغي أن يكون المراد أن الانفصال المذكور لم يدخل ثم يخرج انتهى كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه) عن امرأة شافعية قائمة للصلاة فليسها عبد خصي فهل والحالة هذه يكون ناقصاً لها وهل يحرم عليه النظر إليها أم لا أفيدونا (أجاب رضي الله عنه) بقوله نعم يكون ناقصاً لها

قلت المثل المثبت له تعالى غير المثل المنفي فالتل المنفي بمعنى المماثل والقيس عليه والمثبت بمعنى الصفة فقوله تعالى وفيه المثل الأعلى أي الوصف الأعلى وهو الوجوب الذاتي والغنى المطلق والوجود الثابت والبراهنة عن صفات المخلوقة فتبارك الله رب العالمين قاله السنوسي في شرح الجزائرية اه ثم راوى بعض تصرف (ما حكم التواضع) لأهل الدنيا من أجل دنياهم (الجواب) قال في حاشية الخرشى ثم لا ينبغي أن التواضع لله ولرسوله وللوالد والشيخ والسلطان واجب وللنسلين من حيث كونهم مسلمين متدبرين ولأهل الدنيا من حيث دنياهم حرام (فائدة) روى أحمد والترمذي وصححه والنسائي والضياء وغيرهم عن ابن عباس أقبلت اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أخبرنا ما هذا الرعد قال ملك من الملائكة موكل بالسحاب يديه خزاق^(١) من نار يزجر به السحاب ليسوقه حيث أمر الله فالوا فإس هذا الصوت الذي يسمع قال صوته فالوا صدقت اه من الزرقاني على الموطأ (ما قولكم) في أهل الجنة هل يولد لهم أم لا (الجواب) في الزرقاني على الموطأ وذكر الزقالي عن أبي سعيد مرفوعاً إن الرجل من أهل الجنة ليولد له الولد كما يشتهي ويكون حسنة وفصاله وشبابه في ساعة واحدة اه [مسئلة] في حاشية الخرشى عن السنوسي إن جرم الشمس وحدها قدر الأرض مائة مرة وستون مرة وثلاث مرة وفي طبقات الشيخ الشعرائي في ترجمة مولى ابن عباس أنه كان يقول سعة الشمس سعة الأرض وزيادة ثلاث مرات وسعة القمر سعة الأرض وما ذكره كل منهما مخالف لما ذكره تت من أن الشمس قدر الدنيا مائة وعشرون مرة والقمر قدر الدنيا مائة وعشرون مرة (ما قولكم) في حاكم صلب شخصاً هل يجوز النظر إليه أم لا (الجواب) قال في حاشية الخرشى لا يجوز النظر للصلوب ولا للخزوف ونحوها [مسئلة] إذا جرم قبله أن الله واحد ويحمد رسوله ثم مات فاعلم أنه يكون ناجياً عند الله بمجرد التصديق القلبي وأما النطق فهو شرط في اجراء الأحكام الذنوبية كذا في حاشية الخرشى [مسئلة] لا يجب على العالم أن يعلم غيره إلا بعد الطلب وهو الصحيح عند ابن العربي وغيره خلافاً لظن طوشي ومن وافقه أفاده في حاشية الخرشى [مسئلة] يجوز الدعاء على الظالم بعزله كان ظالمه له أو لغيره والأولى عدم الدعاء على من لم يم ظلمه فإن عم فالأولى الدعاء وينهى عن الدعاء عليه بذهاب أولاده وأهله أو بالوقوع في معصية لأن إرادة المعصية معصية وينهى أيضاً عن الدعاء عليه بتوهمات تحصل له فوق ما يستحقه وفي جواز الدعاء بسوء الخاتمة قولان الراجح كما قاله ابن ناجي وغيره المنع خلافاً للبرزلي اه من حاشية الخرشى (مسئلة) أكثر العلماء على جواز رفع البصر إلى السماء في الدعاء وكرهه الطبري والقاضي شريح ووجه قول

(١) لغة خزاق: الخزان المدبل يلق ليضرب به وفي حديث علي رضي الله عنه خرف خازيق

أكثر أن السماء قبل الدعاء ووجه القول الثاني أن رفع البصر إلى السماء يوم الجمعة والله منزله عن الزمان والمكان (فائدة) لا بأس باكتحال الرجل لضرورة دواءه وأما لغير ضرورة فيه قولان عند مالك بعدم الجواز والجواز والخلاف في الأئمة وغيره جائز قطعاً والاكتحال سنة عند الشافعية لا المالكية ويجوز للرجل لبس معصفر ومزعفر قاله البدر اه من حاشية الخرشى أو آخر فصل العدة (ما قولكم) فيمن يدعى عدم نجاة أبوي نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وما الحكم في هذا القائل (الجواب) روى من حديث عائشة رضي الله عنها إجابة أبويه معاً حتى آمن به رضي الله عنها والحديث وإن كان ضعيفاً يعمل به في المناقب كما يعمل به في الفضائل ونفع الإيمان بعد الموت من خصائصه صلى الله عليه وسلم وفائدة إحيائهما مع أنهما موحدان زيادة إظهار مسرته صلى الله عليه وسلم على أن أهل الفترة ناجون وكان إحياء أبوي النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وحكمة تأخيرهم إلى آخر حياته عليه السلام ليحصل الإيمان لهما بجميع ما جاء به صلى الله عليه وسلم ومن قال بعدم نجائهما فهو ملعون فقد قال أبو بكر بن العربي المالكي أن من يقول إن أبوي النبي صلى الله عليه وسلم في النار ملعون لأن الله تعالى يقول إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة ولا أذى أعظم من أن يقول إن أبويه في النار اه ملخصاً من مولد المذاهبي وحاشية الشيخ عبادة عليه

(باب في أحكام تتعلق بالقرآن)

[مسألة] في السيد فرع يكره جعل القرآن أجزاء قال مالك إنه تعالى يجمعه وهم يفرقون اه برزلى اه أمير على عب في سنن الصلاة (مسألة) من حضر قراءة القرآن يحرم عليه الكلام ويجب عليه الاستماع ويدل عليه قوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له الآية وكذلك يحرم رفع الصوت على كلامه صلى الله عليه وسلم لأنه من الوحي ويكره على المعتبد قيام من يقرأ كلامه صلى الله عليه وسلم لأحد اه ملخصاً من الخرشى وحاشية العدوى في شرح قول المختصر ورفع الصوت عليه من باب الخصائص (مسألة) لا يرخس لناسخ القرآن في ترك الوضوء إلا أن يقلد قول ابن مسلة من أهل المذاهب أن الوضوء لمس المصحف مستحب وليس بعزيمة كذا في المعيار وفي المجموع ومنع الحدث من مصحف وحمله وكتابته خلافاً لما في تمت وغيره من اعتقار عدم الوضوء للناسخ اه (مسألة) قال عجم يؤخذ من الحديث جواز قراءة فاتحة عند الوداع وهو قوله في الحديث كان يذكر الله في كل أحواله ومن الأحوال حال السفر ومن الذكر القرآن بل أفضل الذكر القرآن لقوله تعالى إنا نحن نزلنا الذكر اه من حاشية الخرشى (ما قولكم) في قراءة الفاتحة للنبي صلى الله عليه وسلم هل هي جائزة

ثم إن كان مسحاً بأن قطع ذكره وأنتباهه وذبت شهوته بحيث لم يبق له شهوة للنساء أبداً حل نظره وإلا فلا والله أعلم (سئل) رضي الله عنه عن رجل تزوج بامرأة ولها مرضعة قبل ينقض وضوؤه بلبسها أم لا فإذا قلتم لا قبل تكون الحرمة على التأيد أم لا أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم لا ينقض وضوؤه بلبسها وتكون الحرمة على التأيد والله أعلم وفي النهاية بعد قول المنهاج إلا محرماً والمحرّم من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة على التأيد بسبب مباح لا حرمتها واحترز بالتأيد عن يحرم جميعاً مع الزوجة كأختها إلى آخر ما فيها ولا شك أن أم الزوجة من الرضاع يحرم نكاحها على التأيد بسبب مباح وهو المصاهرة فنق المنهاج مع التحفة ويحرم عليك بالمصاهرة زوجة من ولدت وإن سفل من نسب أو رضاع أو ولدك وإن علما من نسب أو رضاع ويحرم عليك أمهات زوجتك منها أي النسب أو الرضاع ولو لطفلة طلقتهما الخ والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه) عن رجل دخل المسجد ومعه كتاب علم أو لوح فخلع الثوب حقه وجعل الصكتاب أو اللوح المذكورين فوقه فجاء رجل واعترض عليه وقال له فملك هذا

حرام فهل طريق مع المعترض أم لا
أفتونا (أجاب نفى الله به)
بقوله ثم فعله المذكور حرام لما
فيه من الإهانة الظاهرة ويجب
على كل من رآه الإنكار إطاقته
باليدين فاللسان فالقلب وفعل
المعترض المذكور وإنكاره هو
عين الصواب والله تعالى أعلم

(باب التيمم)

(سئل رضي الله تعالى عنه) عن
شخص أصابه نجاسة بيده وقد
الماء ودخل وقت المكتوبة هل
يصلى بلا تيمم لأن الشرط إزالة
النجاسة والنجاسة لا تزول
إلا بالماء أو يتيمم أفيدونا بالجواب
(أجاب) نفى الله به بقوله نعم
المسئلة من مسائل الخلاف
المتكافى فالذي جرى عليه العلامة
الشهاب ابن حجر أن إزالة
النجاسة شرط للتيمم مع القدرة
وأما العجز فلا فعليه يتيمم ويعيد
والذي جرى عليه الشافعي الرأى
أنها شرط مطلقاً فله يصلي فافد
العلهورين ويعيد والله أعلم (سئل)
رضي الله عنه عن الشخص إذا
تيمم لفقد الماء في سفر دون
مرحلتين بالتواب هل عليه قضاء
الصلاة يعني يعيدها إذا أدرك
الماء أم لا، زيد جوابها ودليها
من كتاب الله أو سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم أو من قول
الصحابه رضي الله عنهم لأنهم
يماجون الناس ولا يرضون إلا
بقول الله أو رسوله أو أصحابه

أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى وأما الفاتحة له صلى الله عليه وسلم فقد كرر
الخطاب في باب الحج عن الشافعية قولين أرجحهما عدم الجواز ولا نص
في مذهبه في المسئلة والذي عليه علماء الشافعية الآن جواز ذلك قال عيج وإذا
لم يوجد نص في مذهبه فارجع إلى مذهب الشافعية في ذلك فلا يحرم ذلك والذي
يقول بالحرمه يحتاج بأنه لم يرد جواز ذلك عنه صلى الله عليه وسلم ولا أذن فيه
ولاية ولا يترجم على العظيم إلا بما أذن فيه وهذا لم يأذن فيه والله أعلم (ماقولكم)
فيمن يكرر القرآن في المصحف بالحاضر أو يقرأ غيباً وإذا وقف بفتح المصحف
وينظر بدون وضوء هل يسوغ له ذلك أم لا (الجواب) يجوز له ذلك لأنه
يدخل في المتعلم قال في المجموع وجاز منه لمعلم ومعلم فيما يستدعيه التعليم وإن
ما مثلاً كراي جمع بينه الحفظ والله أعلم (ماقولكم) في تعليق المصحف على أنه
حرز بغير وضوء وفي تعليق بعضه على بهيمة لعين حصلت لها أو لخوف
حصولها أفيدوا الجواب (الجواب) يجوز قطعاً تعليق الخرز من القرآن
بساتر من جلد أو غيره يمنع من وصول الأذى إليه ولو على خالص أو نساء
أو جنب أو بهيمة كان حامله صحيحاً أو مريضاً إذا كان مسلماً وأما الكافر
فلا يجوز لأنه يؤدي إلى امتنانه وفي التدوير وينبغي لكاتب الخرز وحامله
حسن النية واعتقاد النفع من الله تعالى ببركته له وأما جعل المصحف كله حرزاً
فقبل يجوز لأنه خرج عن هيئة المصحف وصرف لجهة أخرى فيجوز حمله
بغير وضوء وقبل يمنع لبدء خروج الكامل عن هيئة المصحف وهما قولان
متساويان كما يفيد الخطاب وفي حاشية الأمير علي عبق المعتمد أنه لا يجوز
حمله بغير وضوء على أنه حرز إلا إذا غير عن هيئة المصاحف (ماقولكم) في
كتب شيء من القرآن للسخونة وتغيير من به سخونة يحرق شيء مكتوب من
القرآن هل يجوز مطلقاً أو إن تعين طريقاً للدواء من السخونة أم لا يجوز
مطلقاً (الجواب) في حاشية العلامة العدوى على الزرقاني الظاهر أنه يجوز
مطلقاً وسئل عيج عن العوض الذي يؤخذ على كتابة الأحراز فأجاب لا يمنع
أخذ العوض في كتابة الأحراز وفي الرقبا إذا كانت بما يفهم معناه وليس
في فعله ثم وكذا بما لا يفهم معناه إذا تكرر النفع به كما ذكره الآي عن
ابن عرفة وما وقع في طرر ابن عات مما يخالف ذلك ونقله بعض شراح المختصر
في باب الجعل فهو غير معول عليه له وسئل عن يكتب للناس للحبة ويحمل
المربوط فأجاب كتابة ورقة اشبه لبست بسحر كما أفتى به ابن أبي زيد ومثله حل
المربوط والله أعلم (ماقولكم) فيمن ربط المصحف بشيء ووضع ذلك الشيء على
كفنه فصار القرآن خلف ظهره هل يعد ذلك من الامتنان المحرم أم لا (الجواب)
في الزرقاني أن هذا ليس من الامتنان المحرم والله أعلم (ماقولكم) في الاتسك

رضي الله عنهم أفيدونا (أجاب) نعم مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه لا يفرق بين كون السفر ضويلاً أو قصيراً مرحلتين أو دونهما والدليل عليه إطلاق السفر في القرآن العزيز قال الشافعي رحمه الله تعالى ولم تعدد الصحابة رضي الله عنهم بشيء وحيداً سفر القصر والمساوي الشافعي عن ابن عيينة عن ابن جحلان عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أقبل من الجرف حتى كان بالمريد تبسم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يبدأ الصلاة هذا إسناده صحيح انتهى والجرف بضم الجيم والراء وبمدها قال موضع يتبعون بين المدينة ثلاثة أميال والمريد موضع بقرب المدينة والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) نفى الله به عن الضابط المشهور في كلام الفقهاء في باب التيمم إذا بلغ الشخص مسافة حد القرب عن الماء أو حد البعد أو الفتوح ما المقرر في كل منهما من السعي إلى الماء وإن فات الوقت فإن خالف وترك السعي قبله وأجبه السعي هل يمتنع أم لا أقنونا (أجاب) عفا الله عنه نعم يجب طلب الماء في حد الفتوح وحقه ثلاثاً ذراع فيجب الطلب إذا توهم وجود الماء في هذا الحد لبأس أمن على الوقت والضعف والتسرير والمنفعة والمسال والاختصاص فإن لم يأمن ذلك

بالظهر على حائط مكتوب فيه القرآن أو بعضه هل يحرم أم لا (الجواب) في حاشية العدوي على الزرقاني وانظر كراهة ذلك إذا لم يقصد الإهانة والله أعلم (ما قولكم) في كتب شيء من القرآن في حائط أو سقف مسجد أو غيره هل يحرم أم لا (الجواب) في الزرقاني ويكره كتبه بحائط مسجد أو غيره وانظر هل محل الكراهة ما لم يكن ممتناً كجعله في سقف مجلس يمشى فوقه بالنعل فيحرم أو الكراهة مطلقاً لعدم قصد الامتنان وهو الظاهر والله أعلم [مسئلة] يجوز التعامل بالدرهم وفيها أسماء الله وإن أدى إلى أن يسمها النجر قال ابن رشد أجاز سلف هذه الأمة البيع والشراء بالدرهم وفيها أسماء الله وإن كان ذلك يؤدي إلى أن يسمها النجر واليهودي والنصراني ويكره للرجل في خاصة نفسه أن يشتري بها من كافر لها فيها من أسماء الله تعالى فمن امتنع من ذلك أجر ومن فعله لم يأثم اه عدوي على الزرقاني وفي الشافعي كره مالك إعطاء الكافر الدرهم فيه بعض آية ومقتضاه أن ما فيه آية كاملة لا يجوز إعطاؤه ما هي فيه اه [مسئلة] يجوز من الآيات المكتوبة في كتب العلم للمحدث فقها أو غيره وكذا كتب الرسائل للسلام ولو جلتب قال سند قال مالك بكتب الجنب الصحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم ومراعاة وآيات من القرآن ويقرأ الكتاب الذي يعرض عليه وفيه آيات من القرآن وأرجو أن يكون خفيفاً ثقله الزرقاني وينبغي أن يكون هو المعول عليه خلافاً لما نقله التائي عن ابن حبيب من منع ذلك اه زرقاني (ما قولكم) في من كرس المصحف لغير المتوطين هل يجوز أم لا (الجواب) يحرم من المصحف وإن يعود أو يقلب أوراقه به ويحرم حمله بالكرسی وأما من الكرسی فلا يحرم وحرمة الشافعية وأجاز الحنفية سه يعود وحمل الكرسی الذي عليه المصحف بل عندهم قول بقصر الحرمة على من النقوش فلهذهما وسط أفاده الدسوقي [مسئلة] يجوز من التوحيح لمعلم ومتعلم حال التعلم وما الحق بهما كحمله ليته مثلاً وإن كان كل من المعلم والمتعلم حائضاً لا يجنباً وكذا من المصحف الكامل لحما على المعتد وإن كان حائضاً لا يجنباً خلافاً لبيع ومن واقفه حيث قال يجوز سه لها وإن كان كل منهما جنباً ولكنه لا يقرأ قدرته على إزالة الجنابة قيل أن يقرأ فقد تضمنه عدوي في حاشيته على الزرقاني وفي حاشية الخارشي وإن كان اعتمد في حاشية عيني أن الجنب كالحائض وفي الثاني كذلك والله الموفق بالصواب (ما قولكم) في شخص جمع تهليل القرآن وقرأه كما يقرأ السورة هل يكره ذلك أم لا (الجواب) إذا قصد به القرآن فإن ربه على الدور فلا بأس وإن تكسح حرم إذا وقع في آيات سورة واحدة وإن وقع في آيات سور متعددة كره وإذا قصد به الذكر المجرد عن القرآن فلا بأس به غير أن مثل هذا لا يفعله إلا العامة والافتداء بالسلف أولى من إحداث البدع أفاده الخارشي في كبره

فلا يجب عليه الطلب ويجب
الطلب أيضاً في حصد القرب
وقدروه بنصف فرسخ لكن في
هذا الحد لا يجب الطلب إلا إن
يقن وجود الماء فيه وأمن على
نفسه وبضعة رفوف رفقة ومال
غير الذي يجب بذله للطهارة
والوقت ولكن هذا إن لم يلزمه
القضاء كأن كان الغالب على
الحل فقد واستوى الأمران فإن
لزمه القضاء بأن غلب الوجود
أو يقن الوجود لزمه الطلب في
حد الفوت والقرب وإن خشي
فوات الوقت لأنه لا بد له من
انقضاء فإن زاد على نصف الفرسخ
فقد بعد ولا يجب فيه طلب الماء
إن يقن وجوده وحيت ترك
السعي فيما يجب فيه السعي عصى
ولم يصح تيسره والله الهادي
أعلم (سئل) عن شخص نذر
عليه استعمال الماء والتراب
والحال أن البدن متنجس وصلى
لحرمة الوقت صلاة صحيحة بحسنة
أركانها وما تيسر من شروطها
فهل هذا المصلي بهذه الصفة هو
الذي اختار النوى عدم فضائه
أم لا؟ رتبنا لنا ذلك بآثار شافياً
(أجاب) نعم هو مختار العلامة
الثنوي في شرح المذهب ونص
عبارة فيه ونقل أمام الحرميين
والغزالي أن أبا حنيفة رحمه الله
تعالى قال كل صلاة تنقض إن
القضاء لا يجب فعلها في الوقت
وأن المرفق رحمه الله تعالى قال

والله أعلم (ما قولكم) في الجنب هل يجوز له أن يقرأ شيئاً من القرآن إذا قصد
الذكر وحل له أن يقرأ القرآن لأجل التعمد أو الرقي وإذا فقم بالجواز هل بعد
قارئاً فله ثواب القراءة أم لا وهل يطالب بالاستعاذة والتسمية أم لا (الجواب) (م)
يحرم على الجنب قراءة القرآن ولو قصد الذكر فقط خلافاً للشافعي وإن لم يسمع
نفسه وأما أجر أروء علي قلبه فلا يمنع لأنه لا يعد قراءة ويجوز التعمد للجنب وفي
المجموع ولا يفتيد به كالأية بل ظاهر كلامهم أن له قراءة قل أرحم وفي الخطاب
عن النخيرة لا يتوذنبحو كذبت قوم لوط وبنو الأجهوري وغيره ونوقش بأن
القرآن كله حصن ومثناه وكما يجوز له التعمد يجوز له الرقي والاستدلال وفي
حاشية الحرمي وكذا يجوز التيسر لأجل التبرك وله أن يكرر عند تكرار الخوف
أو الرقي أو التبرك وقال الأجهوري ومن تبعه إن المتعمد ونحوه لا يعد قارئاً فلا
ثواب له لأن الثواب منوط بالقصد امتثالاً واستظهار في حاشية الحرمي أن له
الثواب لأن التعمد مأثور به وقال في حاشية الزرقاني قرر شيخنا رحمه الله أن القارئ
للتعمد ونحوه لا يطالب بالاستعاذة لعدم قصد التلاوة بخلاف التسمية فإنها تقرأ
في كل أمر مهم والله الملمهم للصواب (ما قولكم) في الجنب إذا ركب دابة هل
يجوز له أن يقرأ قوله تعالى سبحان الذي سخر لنا هذا الآية (الجواب) في
الزرقاني والظاهر أن من الرقيا ببعض القرآن وبغيره ما يقال عند ركوب الدابة
ليدفع عنها شقة الحل فيجوز للجنب فيما يظهر ومنه ما روى الطبراني من حديث
أبي المرداء عنه عليه الصلاة والسلام من قال إذا ركب دابة بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء سبحانه ليس له سمي سبحانه الذي سخر لنا
هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون والحمد لله رب العالمين وصلى الله على
سيدنا محمد وعليه السلام قالت الدابة بارك الله عليك من مؤمن خفت عن
ظهري وأطعت ربك وأحسنت إلى نفسك بارك الله لك في سفرك وأجمع حاجتك
والله أعلم (مسئلة) في فتاوى عج ظاهراً المدونة أن الرضوء من المسال المحبس
عموماً جائز وهو نص جواب عز الدين بن عبد السلام إذا نيل له ما جوابكم في
الصهاريج التي ببيت للسبل هل يجوز الرضوء منها أم لا؟ فأجاب أما الطهارة بماء
الصهاريج الموقوفة للشرب فلا يجوز وإن رقت للائتناع جاز وإن شك جاز أن
يعمل القدو الخفيف ومثل هذا الجواب ثلث أرى وزاد في المشكوك فيه قوله
وينبغي أن يحتسب الرضوء منها للشك في ذلك (ما قولكم دام فضلكم) في إخراج
القال من المصحف هل يمنع أفيدوا (الجواب) قال العلامة العدوي علي الزرقاني
عند قوله في باب جل ويحرم اللعب بالطلب وفي معناه أيضاً ما لا يجوز أخذ
القال من المصحف وفي الحفافي علي السقاء نقل عن الإمام مالك رحمه الله أنه
لا يجوز التناول من المصحف وما وقع في فتاوى الصوفية من أن علياً كرم الله

كل صلاة وجبت في الوقت
وإن كانت كانت مع خلل لم يجب
فصاؤه لا وما قولان منفردان
عن الشافعي رحمه الله تعالى
وهذا الذي قاله المزني هو المختار
لأنه أدى وظيفة الوقت وإنما
يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت
فيه شيء بل ثبت خلافه والله
أعلم انتهى بموافق ذلك واحتج
من قال يصلي ولا يعيد بحديث
عائشة رضي الله عنها أنها استعارت
قلادة من أسماء فهلكت فأرسل
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ناساً من أصحابه في طلبها فادركتهم
الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما
أتوا النبي صلى الله عليه وسلم
شكروا ذلك إليه فزلت آية
التيمم راووه البخاري ومسلم ووجه
الدلالة أنهم صلوا بغير طهارة
ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه
وسلم بإعادة قالوا وإنجاب
الإعادة يؤدي إلى إنجاب طهرين
عن يوم وقياً على المستحاضة
والعريان والمصلي بالإيمان لشدة
الخوف أو للمرض إلى آخر
ما فيه والله عز وجل أعلم

(باب الغسل)

(مثل رضى الله عنه) عن كيفية
الغسل من الجنابة وفيها إذا نوى
عند غسل يده خارج الإناء ثم
استنجد فقل ذلك المس الذي
ذكروا أن هناك دقيقة
والا إذا نوى عند الاستنجاء
وكذلك إذا مسح فريجه في أثناء

وجهه فعله لا أصل له وفي كتب فقهاء الشافعية جواز ذلك مع الكراهة اهـ (ما قولكم)
في مسح الأطفال القرآن من ألواحهم بالريق وفي قلب القرآن والكتب بالريق
(الجواب) في حاشية الخرشى قال ابن الحاج في المدخل لا يجوز مسح لوح القرآن أو
بعضه بالإصاق ويتعين على مسلم الصبيان منهم ذلك واشتد تكبير ابن العربي على من يقطع
صفحات أوراق المصحف بالريق وكذا كل كتاب يسبل قلبها قائلاً إنا لله على
غلبة الجهل المؤدى للكفر قال في المجموع ولا يبلغ هذا الحد أي لا يبلغ هذا حد
الكفر فقد اغتفر الشافعية مثل ذلك (ما قولكم) في الإجازة على قراءة القرآن
بالشرب والالغام هل هو مكروه أم لا (الجواب) تكراه الأجرة على قراءة
القرآن لأن القراءة على هذا الوجه مكروهة لأن المقصود من القراءة التدبر
والتطريب ينافي ذلك وأما الإجازة على أصل التلاوة لجائزة وكذا على تعليمه
مشارعة ومقاطعة على جميعه أو على بعضه ورجية لمدة معلومة والمشارعة غير
لازمة لواحد منهما وأما الوجبة والمقاطعة فلازمتان لكل منهما اهـ ملخصاً من
أقرب المسالك وص من باب الإجازة وفي المجموع وقضى بالإضاقة على الشرط
أو العرف وهي الأول إن أقرأ غيره قلباً يسير كالسندس لا إن ترك القرآن
وبكثير الثاني اهـ (فوائد) الأولى: قال صلى الله عليه وسلم خيركم من تعلم القرآن
وعلمه، يشمل الوالد بتعليمه ولده ولو علمه بدفع أجرة للعلم وقد أجاب سحنون
أبا ولد كان يطلب العلم عنده إذا توليت العمل بنفسك ولم تشغل ولدك عما هو
فيه فأجرك في ذلك أعظم من الحج والرباط والجهاد. الثانية: ذكر ابن عرفة عن
القائسي أن على المعلم زجر الولد في تكاسله بالوعيد والتفريع فإن لم يقد فالتعريب
بالسوط من واحد إلى ثلاثة ضرب لإبلاغ دون تأثير في العضو فإن لم يقد زاد
إلى العشرة فإن لم يقد فلا بأس بالزيادة عليها. الثالثة: سئل أنس كيف كان
المؤذنون على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم قال كان للمؤذنب
إناء فيه ماء طاهر يمحون به الصبيان ألواحهم ثم يصبون ذلك الماء في حفرة
من الأرض فتشقق اهـ وقال القائسي ويضمن أن يصب ذلك الماء في المواضع
البعيدة عن النجاسة وكان معلناً يأمرنا بصبه في حفرة بين القبور ذكره ص في
باب الإجازة عن بن وفي الأمير على عبق في بن جواز الزجر بنحو ما فرد بالنظر
وأن الصبيان إذا كانوا لا يحفظون من النجاسة لم يجز تعابهم في المساجد ولكن
قدمنا في أحكام المساجد عن دس أن المذهب منع تعليم الصبيان فيه مطلقاً كانوا
مطلة للعبث والتقدير أم لا لأن الغالب عدم تحفظهم من النجاسة

(فصل) في استعمال الحرير والتفدين (ما قولكم) فيمن فرش على خالص
الحرير شيئاً كثيفاً هل يجوز له الجلوس عليه أم لا (الجواب) في المديار قال بعض
حذاق التوسيعين يؤخذ من قولهم من فرش فوق النجاسة طاهراً وصلي صحت

صلاته جواز جلوس الرجل على خالص الحرير إذا جعل عليه كثيفاً غيره وبسبه
ما غشي من آنية الذهب برصاص وفي الزرقاني عند قول العزبة وبمحرم على الرجال لبس
الحرير والجلوس عليه نعم إن حرمة الجنوس ولو بمحائل ومحرم النظر لمن يجلس عليه
وفي المجموع عطفاً على المحرم وحرير ولو مع كثيف حائل كما قال الزرقاني وأجاز
الحنفية فرشته وتوسده ووافقه ابن الماسحون اهـ ، وبهذا تعلم ضعف ما قاله بعض
حدائق التوسمين والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ في بولي الصغير هل يجوز له لبسه الحرير
والنقدين أم لا ﴿الجواب﴾ المعتبر أنه لا يحرم عليه أن يلبسه ذلك وإنما يكره
له فقط لبسه الذهب والحرير ويجوز له لبسه الفضة هكذا في الزرقاني قال
العلامة العدوي ولعل الفرق بين الفضة حيث جازت دون الحرير والذهب
فيكرهان أن الفضة جاز لبسها في الجملة حيث جاز للرجل لبس الخاتم منها وزنه
درهمان فأقل والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ فيمن يسج عمامته من الحرير هل يجوز أم
لا وهل يعمها بجامع أم لا ﴿الجواب﴾ في الزرقاني سئل ابن غازي عن هذا فأجاب
لا بأس ببيعها وعمالها وإن كانت مما تنسبه الرجال فقط لأنه قد يشتريها من لا يلبسها
ومن يصرها في غير اللباس أي بأن يجعلها سترأ فإن تحقق أو غلب على ظنه
صرها في لباس الرجال فإنه يحرم عليه ذلك فإن شك في ذلك جاز كما حرم مقتضى
كلام ابن غازي اهـ بزيادة من حاشية العلامة العدوي والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ فيما
يقوله بعض المجتاه من جعل الحرير على الجبال هل يمنع أم لا ﴿الجواب﴾ في
حاشية الخرمي الظاهر المنع والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ في استعمال الحرير لحكة أو
جهاد وما حكم اقتراشه والاستناد إليه ﴿الجواب﴾ المشهور منه الحكة مائة اثنين
طريقاً للدواء وكذا يمنع لجهاد على المشهور خلافاً لابن الماسحون فهما وكذا
يمنع اقتراشه والاستناد إليه وقال ابن الماسحون يجوز الجلوس والركوب عليه
والارتفاق به ولو من غير حائل لما في ذلك من امتنانه اهـ خرشي بزيادة من
عدوي ﴿ما قولكم﴾ في الراية التي تكون للجهاد هل يجوز من حرير كراية الجهاد
أم لا ﴿الجواب﴾ في المجموع عطفاً على ما يجوز وراية لخصوص الجهاد أي ويجاز
استعمال الحرير حاله كونه راية لخصوص الجهاد لالولي والله أعلم (مسئلة) في
حاشية العلامة العدوي على الزرقاني أن العلم من الحرير الخالص قياماً وخفة
اختلف في القليل منه الذي لا يحرم قليل قدر أصبع وقل قدر أصبعين وقل
ثلاثة وقل أربعة ثم قيل إن القليل المذكور مكره وقل جائز وأما ما كان أقل
من أصبع فإنه جائز اتفاقاً [مسئلة] اختلف في الخبز وهو ماسداه حرير ولحمته وبر
أو قطن أو كتان قليل يجوز لبسه وخصه في القيس وقل يكره واستظهره ابن
رشد وهو المعتبر وأما ماسداه وبر ونحوه ولحمته حرير فذكر عيب الكراهة فيه
أيضاً وزاد على ذلك ما نصه ويبقى النظر فيما أحد هذين أي السداه واللحمته من

الفصل هل هو ناقض أم لا
وهل صور الاغتسال رافعة
كافية عن الأصغر أولاً فإذا
قلم نعم فإذا أراد الإنسان بعد
الاغتسال أن يتوضأ هل يحرم
عليه ذلك أم لا فإذا قلم بالحرمة
فبأي سبب التحريم أفيدوا
بالجواب (أجاب) نعمنا الله بقوله
نعم أقل الفلانية رفع الجنابة
ونعمم ظاهر البدن شعر أو بشراً
بالماء وكيفية الفاضلة نحو أن
يستقبل القبلة ويسمى مقروناً
بالنية مع غسل الكفين نعم يس
لمن يغسل من نحو إبريق أن
يقرب النية بغسل محل الاستنجاء
بعد فراغه منه ثم يزيل ما على
بدنه من قدر ظاهر أو نجس ثم
الوضوء كاملاً ثم يتعهد مواضع
الانطفاف كالأذن ويخلل أصول
الشعر ثلاثاً بيده المبلولة ثم يفاضه
الماء على رأسه ثلاثاً ثم على شقه
اليمين ثلاثاً ثم الأيسر ثلاثاً
وبذلك كل مرة من الثلاث
وقول السائل فيما إذا نوى خارج
الإثناء الخ أقول الدقيقة إنما
ذكروها في المسألة الوسطى وهي
فيما إذا نوى عند الاستنجاء
ولكن من المعلوم أنه في الأولى
والأخيرة وهي ما إذا لمس فرجه
في أثناء غسله يقتضيه طهره لأنه
مس وقع في أثناء الطهر وقوله
وهل صور الاغتسال الخ نعم
هي رافعة كافية عن الأصغر وإذا
أراد بعد الاغتسال أن يتوضأ

من له الوضوء باتفاق الشافعية ولا كراهة ولا حرمة بل لا وجه لقولهم ان تتبع فصوص المذهب والله أعلم في التحفة قال المصنف ويبنى أن يغسل من يغسل من نحو ابريق دقيقة وهي أنه إذا ظهر محل النجس بالماء غسله تارة أو رفع الجنابة لأنه إن غفل عنه بعد بطل غسله وإلا فقد يحتاج للمس فينتقص وضوؤه أو إلى كلفة في لف خرقة على يده انتهى أو هنا دقيقة أخرى وهي أنه إذا نوى كذا كروم بعد النية ورفع جنابة اليد كما هو الغالب حصل يده حدث أصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث الأصغر لعدم الاندراج حينئذ انتهى ما في التحفة (فائدة) يمكن أن يخرج من دقيقة الدقيقة بأن يغسل محل النجس من غير نية رفع الجنابة ياطن الكف ثم يغسل المحل بقضاء الكف ناوياً رفع الجنابة فهذا لا مس معه كما هو ظاهر انتهى وفيها أيضاً كالإيجاب والعبارة له مع متنه فرع لو أحدث في أثناء الغسل شيء من أعضاء وضوئه غسل الباقي وأجزاء عن جنابته وحده ولا يلزمه ترتيب أعضائه وضوئه لأن الحدث لما طرأ وعليها الجنابة لم يكن له تأثير لا تدراجه فيها أو وقد غسل أعضاء الوضوء أو بعضها ثم غسله أن شاء ولمه

الحرر وبمقتضى الآخر منه ومن غيره هل يتحقق على حرمة وهو الظاهر ولا يخالف هذا قول بعضهم إن الحرر قد يكون أكثره حريراً إذ يحمل على ما إذا كان أحد هذين فيه حرير وهو أكثر انتهى وحكى بعض الأشياخ الحرمة وقد كان شيخنا رحمه الله يقرها أنه مخلصاً من الزرقاني والعدوي من باب حمل وعبارة المجموع وحكاه مانع بحرير وغيره وهو الحر ولو كانت اللحية حريراً كما نص عليه بعض شراح الرسالة وبعض شرح الأصل منه لقلة اللحية اهـ [مسئلة] يجوز السجاف من الحرير إذا كان قليلاً والمراد بالقليل ما دون الثلث والكثير الثلث فأكثر لأن الثلث من حيز الكثير في غالب المسائل والفرق بين السجاف والعلم أن العلم أشد اتصالاً بالثوب وبعضهم قال السجاف على العلم فلذلك جزم الشيخ أحد الثغراوى بحرمة ما زاد على أربعة أصابع كذا في حاشية الخرشى وفي المجموع عطفاً على الجازات وسجافاً أي وجاز الحرير حالة كونه سجافاً لا نقياً باللباس وفقاً للشافعية (ما قولكم) في تحلية آلة الحرب بأحد التقدين هل يجوز أم لا (الجواب) لا يجوز تحلية شيء من آلات الحرب إلا بالسيف فإنه يجوز تحليته بذهب أو فضة سواء كان في قبضته أو بغيره لورود السنة بجواز تحليته بأحدهما ومحل جواز ذلك إذا كان السيف للجهاد وأما لو كان لحمله في بلاد الإسلام فإنه لا يجوز وأما بقية آلات الحرب كالخنجر والجنبية والسكين والرمح فيحرم تحليتها بأحد التقدين اقتصاراً على الوارد لأنه ورد في السنة إلا تحلية السيف فقط وكذلك يحرم تحلية السرج والركاب والنجار بأحد التقدين اهـ مخلصاً من خرشي وعدوي ومجموع بتوضيح

(فصل) في خصوصياته صلى الله عليه وسلم [مسئلة] إن قلت كيف قال الله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر مع أنه صلى الله عليه وسلم سيد المصومين؟ قلت قال الحافظ السيوطي إن أحسن ما يجاب به عن هذا أنه كنى بالمغفرة عن العصمة أي لعصمتك الله تعالى عن الذنب فيما تقدم من عرك وفيما تأخر وقد نص غير واحد على أن المغفرة والنفوة والتوبة جاءت في القرآن والسنة في معرض الاستقاط والترخيص وإن لم يكن ذنب ومنه عفا الله عنك لما أذنت لهم؟ عفا الله لكم عن صدقة الخيل والرقين، فإن لم تفعلوا وتاب الله عليكم، عفا الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم أي رخص لكم والله أعلم

(فصل) في بيان الأعيان الطاهرة [مسئلة] قولهم لباب الحى طاهر: محله إن خرج من غير المعدة وأما الخارج منها فتجس وعلامته أن يكون أصغر مثناً اهـ صاوى (فائدة) كان البحر الملح عذباً في الأصل حصلت له المرارة من قتل قاييل لمايل

غسلها أي الأعضاء التي سبق غسلها
الحدث عن الحدث الأصغر بنية
مرتين فما لاستقلال غسلها
حيث عن الأصغر المستلزم
وجوب الترتيب وبغير في غسلها
قبل إتمام الغسل أو بعده انتهى
وفي المتهاج مع الغنى والنهاية
والنخفة والعبارة لها وأكله
أي الغسل إزالة قدر ثم الوضوء
وفي قول يؤخر غسل قدميه
والخلاف في الأفضل وعلى كل
تحصل سنة الوضوء بتقديم كله
أو بعضه وتأخير وتوسطه أثناء
الغسل إلى آخر ما فيه وفي الإيعاب
مع المتن قال في المجموع عن الأصحاب
ولو أخر الوضوء أو بعضه عن
الغسل أو وسطه بأن أتى به في أثناءه
حصلت السنة ومع ذلك تقديمه
أفضل لأنه الغالب من أحواله
صلى الله عليه وسلم والعادة
المعروفة له انتهى ملخصاً انتهى
إيعاب وفي الروضة فرع من اجتماع
عليه حدثان أصغر وأكبر فيه
أوجه الصحيح يكفيه غسل جميع
البدن بنية الغسل وحده ولا
ترتيب عليه والثاني يجب بنية
الحدثين إن اقتصر على الغسل
والثالث يجب وضوء مرتب
وغسل جميع البدن فإن شاء قدم
الوضوء وإن شاء أخره والرابع
يجب وضوء مرتب وغسل باقي
البدن إلى آخر ما فيها فانظر وفقك
الله تعالى إلى هذه التصورات الساجدة
المصرحة بأن فعل الوضوء بعد

ومن ذلك الوقت تغيرت الاطعمة وحضت القواكه وغير ذلك كما في حاشية
الخرشي [مسألة] الصفراء ظاهرة وهي ماء أصفر متحم يخرج من المعدة يشبه
الصبيغ الزعفراني لأن المعدة عندنا ظاهرة لما خرج منها طاهر مالم يستحل إلى
فساد كالتقي، للتغير قال الأمير فيه أي في قولهم المعدة طاهرة أن الطاهر المعدة
بمعنى الجلد حيث أظهرت كلها وما الذي فيها فلا حكم له قبل انفصاله وبعده
نحس أم (ما قولكم) في الفسيخ وهو السمك المملح الموضوع بعضه فوق بعض
هل هو طاهر يجوز أكله أم نحس (الجواب) قال في حاشية الصساوي ونظر
بعضهم في إندم المسفوح من السمك هل هو الخارج عند التقطيع الأول لا ما خرج
عند التقطيع الثاني وقال ابن العربي بظاهرة دم السمك مطلقاً ويترتب على الخلاف
جواز أكل الفسيخ وعدم جوازه فعل القول بنجاسة دمه لا يؤكل منه إلا الصف
الأول وعلى كلام ابن العربي يؤكل كله وقد كان العلامة الدردير يقول الذي
أدين الله به أن الفسيخ طاهر لأنه لا يملح ولا يرضخ إلا بعد الموت والدم
المسفوح لا يحكم بنجاسته إلا بعد خروجه وبعد موت السمك إن وجد فيه دم
يكون كالباقي في المروق بعد الزكاة الشرعية والوطيات الخارجة منه بعد ذلك
ظاهرة لا شك في ذلك ومذهب الحنفية أن الخارج من السمك ليس منه بدم
لأنه لا دم له عند دم وحيد فهو طاهر على كل حال وعلى القول بنجاسة الدم
المسفوح منه إذا شك هل هذا السمك من الصف الأول أو من غيره أكل
لأن الطعام لا يطرح بالشك أم [مسألة] قولهم الفخار إذا حلت به نجاسة مائعة
غاصت وسرت في أجزائه لا يقبل التطهير والقاهر أن الفخار الباني الذي كثر
استعماله إن حلت به نجاسة غواصة يقبل التطهير ثم إن عدم قبول الإناء لتطهير إنما
هو باعتبار أنه لا يصلح به مثلاً وأما الطعام فلا يتنجس إذا وضع فيه بعد غسله
لأنه لم يبق فيه أجزاء النجاسة كما قاله أبو علي المناوي (ما قولكم) في دود
الطعام والنمل إذا سقط في الطعام هل يؤكل الطعام الموجود فيه ماذا أم لا
(الجواب) ذكر في المجموع أن المتولد من الطعام كدود الجبن وسوس النماكة
يؤكل مطلقاً وأما غيره كالفنل فإن كان حياً وجيت به ذكاته وإن كان ميتاً فإن
تغير أخرج ولو واحدة وإن لم يتميز أكل إن كان الطعام غالباً لأن كان أقل أو
ساوى على الواجب فإن شك هل غلب الطعام أو لا فلا يطرح بالشك وليس
كضعفة شك هل بحرية أم برية فلا تؤكل لعدم الجزم بإباحتها والله أعلم
(ما قولكم) إذا وقع الفأر في زينة جبن حاثوم فهل يجوز أكل الجبن
بعد غسله أم لا لسريانه النجاسة فيه (الجواب) إن طعنا وقوعه بعد
صيرورته حالوما فإنه يغسل ويؤكل وإن كان قبل ذلك لم يؤكل ولو غسل
وإن شككنا في وقت وقوعه فإنه يغسل ويؤكل إذ لا يطرح الضمان بالشك

الفصل ستة ثم انظر عبارة
الروضة الذائرة للخلاف في
وجوبه فكيف يسوغ لمن له أدنى
مسكة بالحق أن يقول بأن الوضوء
يحرم ولكن تعود بالله من ذلة
القدم وطينان القدم والله الهادي اعلم
(باب النجاسة)

مثل رضى الله تعالى عنه وأرضاه
عن قول المهاج مع النجاسة ولا
ينجس قلنا الماء ولو احتمالا
كأن شك في ماء أبلغها أم لا وإن
تبقت قلته قبل فكيف قالوا
بظاهرة القلتين مع الاحتمال مع
أنهم متيقنين أنها دونهما وغلوا
الاحتمال على اليقين أفبدونا
(أجاب) نعمنا الله تعالى به نعم
هم لم يغلوا ذلك إلا ليفين آخر
وهو أصل الطهارة في الماء
والشك في النجاسة المنجسة
وعبارة النهاية عملا بأصل الطهارة
ولأننا شككتنا في نجاسة منجسة
ولا يلزم من حصول النجاسة
التنجيس قال الشيرازي قوله
ولأننا شككتنا أي في كون
النجاسة منجسة فالنجاسة محققة
وكونها منجسة مشكوك فيه
انتهى كلامه فقد توجب النجاسة
ولا يوجد التنجيس لكثرة الماء
مثلا فهو معارض في الأصل
والظاهر فقدموا الأصل هنا
وهو طهارة الماء والله سبحانه
وتعالى اعلم (سئل) نعمنا الله
به ورضى الله عنه ما تقولون
في دين الخمر المنتهذه إذا شرب

كذا أجاب عجل والله أعلم (ماقولكم) في السمك الصغير الذي يملح ويقال له
الملوحة هل يجوز أكله ولو تغيرت رائحته أو تغير نأقل له عن الإباحة (الجواب)
في فتاوى الأجهوري لا شك أن ميتة البحر طاهرة ولو تغيرت ونشت وبوكل
ما لم يتحقق ضرره قال في المدونة إذا ملحت حبتان فأصيب فيها ضفادع ميتة
فلا بأس بأكلها لأنها من صيد البحر انتهى وسواء نشت أم لا ولم يبق لها أحدتها إذا
لم تنتن فإن قلت قد تقرر أن دم السمك نجس فما ملح منه نجس لوجوه الدم
فيه قلت لا نسلم أن السمك الصغير الذي يحمل ملوحة منه وإن سلم فإنما يحكم
على دم السمك بالنجاسة حيث انفصل عنه إذ هو حيث من الدم المسفوح وأما
مادام فيه فهو طاهر وليس من المسفوح فلا يكون نجسا وهذا صريح في كلامهم
وبه تندفع المعارضة بين فوفهم ميتة البحر طاهرة وبين قولهم الدم المسفوح نجس اه
والله أعلم (ماقولكم) في الدم المسفوح المحكوم بنجاسته هل هو الخارج عند
الذبح وإذا كان كذلك فما حكم أخراجه بعد السخ حين تعلق الشاة ويضربها
الجزار في لبثها هل هو من المسفوح أم لا وما حكم الدم الخارج من ميتة البحر
بعد موتها هل هو حكم لحمها أم لا (الجواب) سئل العلامة الأجهوري عن هذا
فأجاب الدم المسفوح هو الخارج عند الذكاة وما يخرج من الشاة ونحوها عند
تعلقها وفتح لبثها فهو من المسفوح وما يوجد في باطن البهيمة عند شق جوفها
مسفوح ودم السمك المنفصل عنه نجس سواء انفصل عنه في حال حياته أو بعد
موته وأما مادام به في محله فهو طاهر اه والله أعلم (ماقولكم) في استعمال المرقد
لأجل قطع عضو كالسيكران هل يجوز استعماله لشخص يراد أن يقطع منه عضو
أم لا (الجواب) في المجموع والظاهر جواز ما يسنى من المرقد لقطع عضو
ونحوه لأن ضرر المرقد مأمون وضرر العضو غير مأمون والله أعلم [مسئلة]
في فتاوى عجل سئل عن الفسيخ فأجاب السمك إن غسل من دمه وملح بحيث
لا يخرج منه دم بشره بعينه نظاهر وإلا فتنجس اه [مسئلة] في فتاويه المذكورة
أيضا يكره غسل اليدين بدينق الترمس ونحوه ولا يخالف هذا قول ابن وهب عن
مالك أنه لا بأس أن يتدلك بنحو القول لأن الأصل أن لا بأس نستعمل فيها
غيره خير منه ولذا قال ابن رشد في قول مالك لا بأس أن يكتفى بالصبي أن تعبيره
بلا بأس يدل على أن ترك تركه خير من فعلها ويكره الفصل بالثغالة لأنها من
أصل الطعام وربما أكلت في الشدة ويكره الفصل بالعسل واللبن وامتناع المرأة
بما يعمل من التمر والزبيب [مسئلة] إذا وضع نحو الدجاج في الماء الحار
لأجل إخراج ريشه فيقسل ويؤكل لأن هذا ليس يطبخ حتى يقال إن النجاسة
سرت في أعضائه كما يستفاد من التوارد كذا في الفتوى المذكورة (ماقولكم)
في القلس هل هو طاهر ولو تغير عن حالة الطعام أو ينجس بمطبخ التغير كالتق

منه وأخرج منه وجف كيف
يكون وجه طهارته أبيضاً أو
أشبه الجنة (أجاب) نعمنا الله تعالى
به بقوله حيث انقلب البحر خلا
ظهر الدن وإلا ينقلب فيظهر
بالفصل مع زوال الطعم واللون
والريح وصفاء الغسالة من لون
البحر إلا ما بقي من لون أو ريح
وعسر فبقي عنه أثر طعم وتذوق
وهما كذلك والله تعالى أعلم
(سئل رضي الله تعالى عنه) عن
الباغة الذي يتعمق منها عموداً
للساعات وغيرها هل هو حق
حيوان بحري أو برى وهل هو
ظاهر أم نجس التونا مأجورين
(أجاب) نعمنا الله بحجته بقوله
الذي ذكره أهل الخبرة أن الباغة
نوعان بحري لا يعيش إلا في البحر
فهذا ظاهر بلا خلاف والنوع
الآخر يعيش في البر والبحر وقد
اختلف الثقل فيه عن أهل الخبرة
فقال بعض منهم أنه لا يشبه
ما كولا في البر فعليه هو نجس
وهذا أشهر الثقلين فيه ما لا يدع
ويطبخ بعد الديغ والا فظاهر
وقال البعض الآخر بل يشبه
ما كولا في البر فعليه هو طاهر
أن ذكرى أورد في قبل الطبخ وعلي
كل حال هو مما وقع فيه
الاختلاف والشبهة فما تحقق أنه
بحري فظاهر وما علم أنه برى
لهديغ حرم وما شئت فيه حل
ولا يخفى الورع والله سبحانه أعلم
(سئل رضي الله عنه) عن النجاسة

(الجواب) قال في المجموع ولا ينجس القلس إلا بتشابه العذوة فلا يضر
حوصته لثنته وشكره وهل كذلك التي أو بمطابق التغير وهو ظاهر المدونة
تأويلان هذا حاصل ما حرمه الرماضي ورذ على الخطاب والنجاسة في تشويهم
التنجيس بمطابق التغير فيهما الله أعلم (ماقولكم) في الأجر المردف بالنار
هل يكون طاهراً إذا كانت طيبته مخلوطة بزيل الخيل ونحوها (الجواب) نعم
هو طاهر قال في المجموع ورماد النجس ودخانه طاهران على الراجح والله أعلم
(فصل) في أحكام المياه (ماقولكم) في تغير الماء عند تسخينه بدخان
الخطيب مثلاً هل يضر أم لا (الجواب) إذا تغير الماء بدخان فإن كان الإناء
الذي فيه الماء بقطر محكم لا يضر ذلك التغير فيستعمل في المبادات
لأنه من التغير بالمجاور غير الملاصق فلا يضر ولو فرض أنه غير اللون والطعم
خلاف لما في الحرشي وأما إذا أتى الدخان على سطح الماء فهو من الملاصق
والتغير بالملاصق فيه خلاف فابن الحاجب والشيخ خليل وجماعة على عدم الضرر
والموضوع تغير الريح فقط وأما تغير الطعم واللون بالملاصق فيضر لأنه يعمل
على أنه مازج الماء وارتضى هذا القول الخطاب وقال ابن عرفة وجماعة الآخرون
يضر التغير بالملاصق وارتضاه ابن مرزوق انتهى ما خلاصه من المجموع وحاشيته
وحاشية الحرشي [مسئلة] الذي يضر في التغير بشعر بخار المصطكي أن يضر
الإناء فارغاً وبحس البخار حتى يصب عليه الماء وأما إذا تغير الماء من إناء
مبخر بعد ذهاب الدخان منه فهو من التغير بالمجاور كما قال عبق والشيخ الدرري
أي فلا يضر إذا تغير ريح الماء فقط كما اقتصر عليه الدردير وأما اللون والطعم
فيضر لما في حاشية الحرشي من أن المجاور الملاصق إذا تغير اللون والطعم يحمل
على أنه مازج الماء

(فصل) في إزالة النجاسة (ماقولكم) فيمن فرغه الإناء في سجوده وأرما
إلى محل به نجاسة هل تبطل صلاته لأنه يجب تطهير مكان المصلي وفدفسره بعضهم
بأنه محل قيامه وسجوده وجالسه أم لا تبطل أفيدوا الجواب (الجواب) الراجح
صحة صلاته لأن مكان المصلي الذي يجب تطهيره هو ما تمس به أعضاؤه بالفعل
وتفسير بعضهم بأنه محل قيامه الخ يعمل على ما إذا سجد بالفضل فلا يجب على
الموسى طهارة محل السجود أفاده الزرقاني (ماقولكم) في رداء المصلي إذا وقع
وهو طاهر على نجاسة جافة هل تبطل صلاته كما قالوه في طرف عمامته إذا كان
نجساً وأنى بالأرض ولو لم يتحرك بحركته أم لا تبطل أفيدوا الجواب (الجواب)
حيث كان الرداء طاهراً فلا يضر كما قال الزرقاني ولا يضر استطراف رداء المصلي
على نجاسة جافة أه وفي المعيار أن الإمام البرزلي قال لحفظ في الإكمال أن يذاب
المصلي إن كانت تمس النجاسة ولا يجلس عليها لا تقصره وأما طرف عمامة المصلي

تكون في المسجد هل ازالها
فرض عين علي من علمها أو كفاية
فإن قلتم كفاية فذاك أو فرض
عين فهل تتعين على كل فرد فرد
ولو ازالها أحد العالمين بها هل
يأثم باقيهم فإن قلتم يأثمون فأوجه
الآثم مع أن الفرض قد حصل
وهو الإزالة وإن قلتم لا يأثمون
فكيف وهو فرض عين وهل
المعفو عنها وغيرها سواء أم لا
أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه
بقوله نعم إزالة النجاسة غير
المعفو عنها من المسجد
فرض كفاية على كل من علم بها
فإذا قصر الكل أثموا وإن
فعلها البعض سقط الخرج عن
الباقي والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل رضى الله عنه) عن توب
تنجس ثم بعد التنجس الصق
به مردا وحذاء متنجسين فغسل
الثوب غسلا ولم يزل المرء
والحذاء فيه لو نأور بحماض حك ذلك
التوب وهل فيه وجه يجوز العمل
به كي يستعمل في الصلاة فخرجوها
أم لا يشترط لنا ذلك (أجاب)
نفعنا الله فعلى به بقوله نعم
الواجب في الثوب المذكور غسله
حتى تصفو غسالته من لون الحناء
والمرء ويرجع وزنه إلى ما كان
قبل حصول المرء والحناء به لأن
حكمهما حكم الصبغ المتنجس
هذا إذا كان الباقي اللون وحده
أو الريح وحده وأما إذا بقي
كما هو صورة السؤال فلا يعني

فما بطلت الصلاة إلا بالنجاسة وقد قالوا يجب إزالة النجاسة عن محمول المصلي
ولو حكما فبدخل فيه طرف العامة المتنجس ولو لم يتحرك بحركته والله أعلم
(ماقولكم) فيمن حرك نعله المتنجس وهو في الصلاة هل يقطع صلاته لبطانها
أم لا (الجواب) قال الزرقاني والصواب عدم القطع فيمن حرك نعله المتنجس
حيث مسه من محل طهارته لأنه ليس بحامل والقطع فيمن رفعه لأنه حامل وقال
في المعيار لأن الغالب الدخول به في مواضع النجاسة بخلاف التقبيل فإنه يغسل
(ماقولكم) فيما يصيب الثوب من انتفاض الكلب أو من ذيل الفرس هل يتنجسه
أم لا (الجواب) قال في المعيار وما يصيب الثوب من انتفاض الكلب أو من
ذيل الفرس لا يوجب حكما لأن الحيوانات محمولة على الطهارة له وهذا ما لم يعلم
أن ما أصاب الثوب من الانتفاض نجس ولا واجب غسله والله أعلم (ماقولكم)
فيمن ذكر نجاسة في الصلاة وهم بالقطع فني وتماذى فهل تبطل صلاته أفيدوا
الجواب (الجواب) تبطل صلاته على الأصح خلافا لابن العربي القائل بالصحة
كذا في الزرقاني وفي حاشية الخريزي أن ما قاله ابن العربي قول ابن القاسم وهو الظاهر
لعنده بالنسيان وهو المناسب ليس الدين والله أعلم (ماقولكم) فيمن رفع رأسه
من السجود فرأى نجاسة في محل السجود (الجواب) قال ابن عرفة يقطع وهو
الراجح بناء على أنه لا يشترط مع علمه في الصلاة بالنجاسة التلبس بها وذهب بعض
متأخري فقهاء القرويين إلى أنه يتأذى ولا يقطع ويبعد في الوقت كمن نسي غسلها
قبل الدخول ولم يتذكر إلا بعد السلام وهذا مبنى على أنه لا بد أن يصحب علمه
في الصلاة بالنجاسة التلبس بها ومثل هذا من رأى في صلاته بعمامة نجاسة بعد
سقوطها ذكره الزرقاني وغيره والله أعلم (ماقولكم) فيما يفعله الصائغ من إحما
نحو الذهب والفضة بالنار وإطفائه في الماء التنجس بعد إخراجهم من النار هل
يظهر إذا غسل بعد ذلك بالماء الطاهر أم لا (الجواب) يظهر إذا غسل بالماء
لأن النجاسة لا تنفص في أعماقه وإنما أزال الله الحرارة التي حصلت بالنار
عند وجود الماء فإذا انفصلت فلا يقبل بعد ذلك شيئا يداخله فليس هناك
غير زائد على الواقع من انفصال الحرارة عن نحو الذهب والفضة والحديد
بداخله الماء إياها أفاده في المعيار وفي ضوء المجموع لو شرب نحو الحديد
من الماء النجس زاد وزنه وهو خلاف المشاهد والله أعلم (ماقولكم)
في الشك في الطريق هل يؤثر أم لا (الجواب) ذكر في المجموع أن الشك لا أثر له
في المظنومات وكذا في نجاسة الطرقات كما في الخريزي عن ابن عرفة والله أعلم
(ماقولكم) في المأموم إذا رأى نجاسة بإمامه وهو بعيد عنه هل يكلمه أم لا
(الجواب) قال في المجموع وإن علمها مأموم بإمامه أراه إياها ولا يمسها فإن بعد
فوق الثلاث صفوف كله واستخلف فإن تبعه بعد رؤيته النجاسة بطلت على

عنهما إلا إذا تعذرت الإزالة بأن
قال أهل الخبرة لا يزولان إلا
بالقطع حسداً هو الصحيح في
الروضة ومقابله يظهر وإن بقيا
إذا قسرت الإزالة كقوله أحدهما
والله الهادي أعلم (سئل) عفا الله
تعالى عنه فيما إذا عض كلب
شخصاً أو نحوه وتمكن من غسله
وتربب موضع العض ولم يفعل
ذلك حتى التزم موضع العض
فهل يجب عليه شئ ذلك الموضع
لنفسه ويترتب التقصيره أم لا
أؤيدونا بالجواب (أجاب) رضى
الله تعالى عنه وأرضاه بقوله نعم
حيث كان في غسله مشقة لا تختل
بإدائه فترك لإجلها لم يجب عليه
الشئ متى نالته بالشئ مشقة
لا تختل عادة وإن لم تبع التبع
وأما إذا لم تنله بالفعل المشقة
فترك فهو مقصر فيلزمه الشئ
والفعل ما لم يخش مبيح نيم
هذا ما جرى عليه في النجاسة
وجرى الرمي والخطيب على
أنه إذا خشي بالفعل ضرراً فترك
لأجله فلا يلزمه الشئ مطلقاً
والله عز وجل أعلم (سئل) نفعا
الله به عن النجاسة الكلية هل
يشترط لازمتها مع السبع
الفسلات ظهور التراب والغيار
أم لا وهل يخرج من الكنف
حيث لم يبق له عرق ولون والمقبرة
المشوشة والأرض المتنجسة إذا
تعاقت على ما ذكره الرياح
والأمطار وتراكمت السيول

المأموم أيضاً والله أعلم (ماقولكم) في الخنزير إذا ولغ في إمام حل حكمه حكم
الكلب من أنه إذا ولغ في الإمام يندب إراقة الماء الذي ولغ فيه وغسل الإماء
سبعا تبدأ ببلانية ولا تريب أم كيف الحال أقيدوا الجواب (الجواب) ذكر
في المجموع أن ندب إراقة الماء من الإماء الذي ولغ فيه الكلب وغسله سبعا
لأجل التعبد وشئ ذلك لم يطلب في الخنزير أي لأن الشارع لم يبيحنا بذلك فيه
وقيل لحشية الداء الذي يصيب الكلب المسمى بالكلب بفتح اللام لأن الكلب
يرد الماء كثيراً في أوائل إصابة ذلك الداء والله أعلم (ماقولكم) فيما يجعل
على سطح المسجد أو البيت من الرماد الذي أصله مما يجتمع من الزبل والروث
وغير ذلك ويحرق ويحسب على السطح كالخيزر لأجل أن يمنع من كثرة الفطر
فإذا فطر منه شئ فاحكمه (الجواب) في الميعار سئل ابن عرفة عن ذلك فأجاب
بأنه في أول ما يطر نجس ثم يظهر بعد ذلك فلا يضرب ما يزيل منه والله أعلم
(ماقولكم) في حصيد فيه ثقب لا تصل ثياب المصل إلى ماتحته من النجاسة
لكنه يستقر على الأعلى فهل إذا جلس عليه تبطل صلاته أم لا أقيدوا الجواب
(الجواب) في الميعار أن العلامة الغبريني أجاب بصحة الصلاة وأجاب ابن عرفة
بأنه يبعد صلاته لصحة اتصاله بالنجاسة والله أعلم (ماقولكم) في رجل صلى
إلى جنب من يتحقق نجاسة ثوبه ولا صفة هل تبطل صلاته أم لا أقيدوا الجواب
(الجواب) في الميعار قال البيهقي احتفظ في الإكمال أن ثياب المصل إن كانت
تمس النجاسة ولا يجلس عليها لا تضره وإن استند إليه في المدونة ولا يستند لحائض
ولا جنب قليل لأن المستند شريك المستند إليه وقيل لنجاسة ثياب المستند إليه
ويبعد من فعل ذلك في الوقت ومن الاستناد من دفع نعله بيده مع تحقق نجاسته
والله أعلم [مسألة] إذا جاء ثوب شخص نجس على كنف المصلي بحيث يعد
حامله لا تبطل صلاته لأن الثوب مضروب ومحمول للابسة كما في حاشية
الخرشي (ماقولكم) في القلس هل هو طاهر أم نجس (الجواب) قال في المجموع
ولا ينجس القلس إلا بمشابهة العذرة فلا تضر حوضته لحفته وتكرره والله أعلم
(ماقولكم) في الخمر وغيره من النجاسات هل يجوز التداوى به من ذلك أم لا
(الجواب) قال في المجموع ولا يجوز الدواء بالخمر ولو تعين وفي غيره خلاف
وأجازه للقصبة لا للعطش لأنه يزيد وأجازه للحفظة لأجل العطش وأجازه
لشافية لدفع الحلات من عدم الرطوبة للعطش نفسه أم وفي حاشية الخرشي
من باب اليروع والحاصل أنه قد ذكر التداوى مانعه والأصح عند الشافعية حل
التداوى بكل نجس إلا الخمر والخمر موضعه إذا لم يوجد طاهر يمتنع عن النجس
جماً بين الأخبار أم والله أعلم (ماقولكم) في دخول المقبرة بالأنف لأن الذي صلى
جائز أم لا (الجواب) ذكر في الميعار أن دخول المقبرة بالأنف جائز لأن الذي صلى

فأخذت من التراب وأعطت حتى صار ما ذكر كالصعيد لطيف فهل يحكم سايه بغير الصفة الأولى لعدم الشرط أم لا وهل صلح الماء إذا اضطلعت فيه ميتة غير معفو عنها قبل التلح بصير المعتقد نجساً أم لا وهل يعني عما سمعت به النبوي وشذوذاً من أرازمه كأشعة الصبيان الذين لا ينفصلون عن النجاسة أم لا وهل الصلاة على بول ما كول اللحم صحيحة أم لا وهل قول المذهب قوي المذهب يجوز التقليد له لقاعله أم لا يثبتوا لذلك بياناً شافياً (أجواب) رضى الله عنه نعم بشرط في تراب غسالات المفاصلة أن يكون ظهراً ولا يشترط فيه الثياب فيصبح النفس بالطين والواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحل ولا يظهر الخارج من الكتف كتراب المقبرة المدبوشة والميتة الواقعة في المصحة بحال لأنها أعيان نجسة ولم يستثن منها سوى شيتين الجلبة والخزرة ويعني عما سمعت به النبوي من نحو ثياب نحو الصبيان والقصابين والكفار المتدينين باستعمال النجاسة وأما الصلاة على نحو بول المأكول فيأطلة لنجاسته على الراجع في المذهب وأما على مقابلة فصحيحة في الروضة ولنا وجه أن ما يؤكل كل شيء بوله وروثه طاهران وقول أبي سعيد الأصبهاني من أصحابنا

الله عليه وسلم والسلف كانوا يفعلونه لأنهم كانوا يصلون على الميت على شفير القبر بنعائم وما ورد في الحديث بأصحاب السبطين اخلع ثيابك فإنما قال لذلك لأنه رآه يتلجج في مشيه تعجباً بحاله فأمره بذلك ليخفف بعض ما به من الزهو والمجب بنفسه وأقنى بعضهم ليس أزال تعلاً من موضعه بآخر أنه يقتضيه لأنه لما نقله وجب عليه حفظه وصريت هذه الثياب اهـ (ما قولكم) في المصحف أو الكتاب إذا حلت فيه نجاسة هل يغسل محلها أم لا أفيد الجواب (الجواب) إن كانت نسخة المصحف أو الكتاب من الأموات المعبرة التي يرجع إليها ويعتمد في صحة غيرها عليها وكان يوجد ثم نسخة من الكتاب سوى ما وقعت فيه النجاسة فأحكم أن يزال من جرم النجاسة ما استطاع عليه ولا أثر للآخر فإن الصحابة رضوان الله عليهم تركوا مصحف عثمان رضى الله تعالى عنه وعليه الدم ولم يحرمه بالمال لكونه محمداً للإسلام وأما إن لم يكن المصحف أو الكتاب كذلك فينبغي أن يغسل الموضع ويغير إن كان مما يجبر أو يستغنى عنه بغيره والله أعلم أفاء في المعيار (ما قولكم) في طهارة الخبز هل هو شرط في من المصحف أم لا أفيد الجواب (الجواب) في المعيار مثل أبو القاسم البرزلي عن ذلك فأجاب أما طهارة الخبز فليست بشرط في من المصحف فقد نهوا على تعليق التمام على التمام والخبز وعلى قراءة القرآن في الطرقات والأماكن النجسة وعلى ذكر الله في الخلاء وعلى معاملة المشركين بالدنانير والدرهم التي فيها اسم الله وعلى الاستنجاء بخاتم فيه ذكر الله ومن المصحف من أهم ما يذكر من أن كانت طهارة الخبز شرطاً فيه لم يملوها اهـ أي ما لم يلزم على ذلك ملازمة المصحف للنجاسة بأن كانت في يديه وإلا حرم قال في المجموع الراجع كراهة التلطيح بالنجس في ظاهر الجسد قال في ضوء السورح إلا أن ينس بها مصحفاً فيحرم والله أعلم (ما قولكم) في الخاتم فيه ذكر الله ألبس في الشمال حالة الاستنجاء أم لا (الجواب) أفاء في المعيار وغيره أن حاصل المذهب في الاستنجاء بخاتم فيه ذكر الله أو اسم نبي ثلاثة أقوال الكراهة والجواز والحرم والذي رجحه الخطاب الكراهة وعلام ابن العربي والتأني يؤيد القول بالتحريم وسئل عن ذلك مالك رضى الله تعالى عنه فقال أرجو أن يكون خفيفاً قال ابن رشد في البيان قوله أرجو أن يكون خفيفاً يدل على أنه عنده مكروه وأن نزعه عنده أحسن وقال ابن رشد في فعل ابن القاسم ليس بحسن ويحتمل أنه إنما فعل ذلك لأن غايته كان خفيفاً يشق عليه تحويله إلى اليد الأخرى كلما احتاج إلى الاستنجاء ووسع ذلك الاحتياج إلى ليله في الشمال لأنه أحسن ما روى ولما في نزعه عند كل استنجاء من المشقة ولا سيما على تأويل ابن رشد في خاتم ابن القاسم أنه كان خفيفاً اهـ وهذا ما يلبس القدر وإلا حرم فقد ذكر في المجموع أنه يكره دخول الكفيف بذكر الله منه خاتم

واختاره الروافق وهو مذهب مالك وأحمد والمعروف من المذهب النجاسة انتهى كلام الروضة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله تعالى عنه لو سحر الإنسان كتاباً وعقله ثابت هل يكلف بالواجبات ويكفي من زوجته ولا يتجسس غيره أم لا أجيباً لكم الأجبر والتواب (أجاب) رضي الله عنه نعم يكلف ويمسك من زوجته ولا يتجسس غيره والله اعلم (سئل) رضي الله عنه فيمن أصابته نجاسة كلية نصب عليه الماء الممزوج بالتراب فأزال العين والأذنة استدام الصب بعد ذلك برهة من الزمن بحيث لو فرق وقت الصب لسوى وقته أكثر من وقت سبع غسلات فهل يحسب ذلك لصب المستدام غسلة واحدة لعدم صدقه بالمرات أم يحسب سبعاً بطول زمنه ومساوات وقته لوقت سبع غسلات أفقونا مأجورين (أجاب) رضي الله عنه وأرضاه بقوله لا تكفي استدامة الصب وإن طال زمنه في النهاية وتوغمس المتنجس بما ذكر في ماء كثير راكداً وحركة سبعاً وتزبه طهر وإن لم يحركه فواحدة قال ع ش أي وإن طال مكثه أي وغارق مأمراً في انقراض انقضت من تقدير الترتيب لأن الترتيب صفة تابعة والعدد ذوات مقصودة فلا يقاس

في يسره فإن لا يس الفذر حرم وفي الزواني ويكره على ما رجح الخطاب وقيل يحرم دخول الخلاه انتهى فيه ذكر الله تعالى كالحائض والنفوس إن لم يكن بسائر وإن لم تدع ضرورة من أوتيا أي أو خوف ضياع وإلا جاز ومثل الذي ذكر الدخول بآيات من القرآن ولا شك أن الذكر أشد كراهة من إدخال ما فيه ذكر وحرم الدخول بالقرآن وجزءه وتلاوة القرآن أو بعضه في موضع الخلاه الممد كغيره عند انكشاف الارتياح أو خوف ضياع ونحوه فتجوز القراءة والدخول بالمصحف (مائدة) في حاشية الشيخ الجبل الشافعي على المنهج وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاه وضع عاتقه وكان نقشه محمد رسول الله أي محمد سطر ورسول سطر والله سطر قال العلامة ابن حجر ولم يصح في كيفية وضع ذلك شيء لكن قال الأسدي في المهمات وفي حفظي قديماً أنها كانت تقرأ من أسفل ليكون اسم الله تعالى فوق الجميع زاد في نور البراس والذي يظهر أن هذه الكتابة كانت مقلوبة حتى إذا ختم بها كان على الاستواء كما في خواتيم الحكام اليوم قال بعضهم وكان نقش عائش أبي بكر نعم القادر هو الله ونقش عائش عمر كني بالموت داعياً يا عمر ونقش عائش عثمان لتصبرن أو لتتدمن ونقش عائش علي الملك لله اه (ما قولكم) فيمن ذكر نجاسة في الصلاة قطعها وذهب لبغسلها فغسلها وصلى بها ثانية هل يعذر بالسيان الثاني أم لا (الجواب) يعذر بالسيان الثاني كما هو أحد قولين ذكرهما سند واستظهره الخطاب كما في حاشية الحرثي والله أعلم (ما قولكم) فيمن شك في إصابة النجاسة لثوبه أو ظن أنها أصابته هل يجب عليه غسله أو نفضه أفيدوا الجواب (الجواب) قال في المجموع وإن شك في إصابتها لثوب والشك هنا يشمل الظن غير القوي كما في الخطاب والراعي وجب نفضه ولو وشة واحدة في الخطاب ولا يلزم استغراق جميع سطحه اه ومنه تعلم أنه إذا ظن ظناً قوياً وجب عليه غسله والله أعلم (ما قولكم) فيمن يمتريه شئ البول كل يوم مرة هل يجب عليه غسله أم لا (الجواب) يعني عما يسر من الإحداث من بول أو غائط أو مذى أو ودي ولو مرة في كل يوم مدة استمراره فإذا برئ منه وجب عليه غسله لأن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً كما في المجموع وغيره والله أعلم [مسألة] كان الشيخ عيسى الغبريني يقول إن وجد النعال من جلد الميتة فإنه يتجسس الرجل إذا توضع عليه وخالفه تنبذه البرزلى وقال لا يتجسس لجواز استعماله في الماء واستظهر الخطاب ما قاله الشيخ عيسى لأنه استعمل في غير يابس وماء وانقصر عليه في المجموع [مسألة] في حاشية الأمير علي عبد الباقي من يحس بتزول قطعة فإذا قش تارة يمسحها وقارة لا يمسحها لا يلزمه التفتيش إن اعتراه ذلك كل يوم ودين الله يسر كما أجاب به ابن رشد فإن قش فوجدتها فملي حكمها بخلاف من فرغ من شيء فأحس بتزول

أحدهما بالآخر ومن التفرقة علم
الحكم وانه سبحانه أعلم (مثل)
رضي الله عنه في رجل غس يده
في ماء قليل فقليل بعد ولغ في إنائه
كلب قبل صب ذلك الماء فيه
والحال أنه معتقد صدق القائل
وهناك قرينة دالة عليه فغسل
وترب على الوجه الأكمل إلا أنه
قطرت قطرة على ثوبه قبل التبريد
فغسلها ثم تذكرها بعد أن
غسل ذلك الثوب من نحو وسع
وغسل ثواب كثيرة له ولغيره
في الإناء المغسول فيه ذلك الثوب
وأواني وغير ذلك وحصلت
الغلاصة بواسطة الرطوبة من
الرجل لغيره عن يعرف وعن
لا يعرف بنحو المصافحة فيعد
تذكره قد الإمام مالكاً رضي
الله عنه في الماضي والمستقبل
والحال أنه مسح رأسه كله فهل
له ذلك أم لا وما حكم من لا مسح
هل يجب عليه إعتايمهم بذلك
والحال أنهم أناس كثيرون بين حاضر
وغائب أم لا وإذا قلتم بالأول
والحال أنه يخشى من إعتايم بعضهم
فهل بذلك يسقط الوجوب أم لا
وإذا أخبرهم ما حكم عبادة من لم
يمسح رأسه كله والحال أن المدة
طويلة بمجهول فبينوا لنا ذلك جزاكم
الله عن المسلمين خيراً (اجاب)
تخاف الله عنه نعم تقليده للإمام
مالك صحيح قبل العمل وبعده
حيث وجدت شروط التقليد
وهي العلم بتعلقات المسئلة التي قد

شئ في القضية فيجب عليه الاستبراء إن كان يخرج لعدم استسكاح وفيه أيضاً
من تمكن منه الوساوس فله أن يتخلص منه بالقول الضعيف كقول العراقيين
السلس لا يتقض مطلقاً وفيه أيضاً فائدة قال الشيخ في شرح العروة قولهم السلس
لا يتقض ما لم يزل على وجه الاعتناء بخلافه فينقض وهو ظاهر اهـ وقوله كقول
العراقيين الخ أي والقول المعتمد أن السلس إن لازم نصف الزمن لا يتقض
وإلا نقض (فائدة) مثل عجب هل وقع التخفيف في الغسل بعد أن فرض مكرراً
كالصلاة أم لا فأجاب نعم وقع التخفيف في كل من الغسل للجناية وغسل الثوب
فقد أخرج أبو داود والبيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كانت الصلاة خمسين
والغسل من الجناية سبع مرات وغسل الثوب من البول سبع مرات فلم يزل
رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعل الصلاة خمساً وغسل الجناية مرة
وغسل الثوب مرة انتهى وهل كذلك غسل غير الجناية من الخيض ونحوه وكذا
الغسل من البول كما هو الظاهر أم لا والظاهر أن السؤال في تخفيف الغسل لم يكن
في ليلة الإسراء والله أعلم انتهى (ماقولكم) في الثوب يبل في آخر ثم يجفف حتى
لا يبقى فيه الأحكام الخ فله بطهر أم لا (الجواب) في فتاوى الاجهوزي قد
ذكر الإمام المسأوري والقرطبي ومن وافقهما كالشيخ خليل أن العلة في نجاسة
الخمر هو الشدة المطرية وأن الحكم بعدم باندماها وجبته فإذا أصاب الخمر
ترباً وجف بحيث لم يبق إلا حكمه أو بقي مالم يزل بالماء لم يتحلل منه ما فيه الشدة
المطرية فقد طهر وكذلك يقال فيما غاص في القنار من الخمر وجف بحيث لم يبق
إلا حكمه أو بقي مالم يتحلل منه ما يسكر وقد ذكروا أن آية الخمر إذا تخلل فيها
الخمر فإنها تطهر بظهورها غاص فيها (تمة) تخلل الخمر لا يجوز على الراجح وقيل
مكروه اهـ وفي المجموع أنهم اختلفوا في تحليلها بالحزمة لوجوب إراقتها
والكراهة والإباحة أو إن تخمرت بلا قصد جاز وبطهر الخمر أيضاً إذا تحجر
وقيد الخطاب بما إذا لم يعد إسكاره ورده عجب بأنه لا إسكار مع التحجر وبعد
البل بدور الحكم مع العلة ومن هذا الطرطير الذي يوضع في الصبغ فإن عاد
الإسكار ببله عادت نجاسته وإلا فلا والله الملهم للصواب (مسئلة) الخاتم المتدوب
يكون درهمين من فضة فأقل ويندب أن يكون باليسرى كما هو آخر فعليه
صلى الله عليه وآله وسلم ويندب جعل فضة للكف لأنه أبعد من العجب ويحرم
المتعدد وإن دون درهمين كما يحرم ما زاد ذهبه عن الثلث وإلا كره كذا في المجموع
وفي فتاوى عجب وأما لبس خاتم النحاس والحديد والبرصاخ والعقيق وغيرها
كالخشب والجلد فالأول والثاني وقع فيهما خلاف بالحزمة والكراهة والراجح
الكراهة ما لم يكن للتداوي وإلا فيجوز فإن النحاس يمنع الصفرى والحديد من
الجن وكذا الثالث ومثله القزدير وأما العقيق وما بعده لجائز اهـ

فيها والثاني عدم التلقيق والثالث
عدم تتبع الرخص الرابع اعتقاد
أرجحية من قلده أو مساواته
لإمامه ولم يرفض هذا في التحفة
بل اعتمد صحة التقليد مع اعتقاد
المرجوحية ويجب عليه إعلام من
لا مسمم إذا كانوا يعتقدون
التنجيس وإلا ندب الإعلام هذا
حيث تمكن من الإعلام وإلا
بأن لم يتيسر لبعد أو خوف
ضرر فلا وجوب وليتلف في
الثانية حتى يتوصل إلى الأخبار
ومن علم منهم ذلك فهو بالخيار
إن شاء قضى ماصلا فيما يتقن
معه النجس دون ما شك فيه
وإن شاء قلده بشرطه وافسحجانه
وتعالى أعلم (ومثل) رحمه الله
تعالى بما صورته إذا كان النعل
متنجسا بنجاسة كلية ويست
واضمحلت بالدوس وبعد مدة
أعطاهم الخزاز يصلحها فمسميا
في الماء وأصلحها وأعطاهم
صاحبها وأخذ مدة وفطن أنها
متنجسة فهل عليه أن يخبر صاحب
الإصلاح وهو قدامتعمل الإناء
والمغموس فيه ذلك أو كيف
الحكم يصير الحال للشقة في
تعدى النجاسة إلى الغير مع الجهل أو
بقلة تقليد اضابطا الخما فيه (أجاب
رضي الله عنه) بقوله نعم يجب
إعلام من يتقن إصابته شيء من
ما ذلك الإناء سواء صاحب
الإصلاح وغيره بخلاف ما إذا
لم يتقن فإنه لا يجب الإعلام وفي

(فصل) في الوضوء وما يتعلق باللحية وبقية الشعر (ماقولكم) في حكم الوضوء
بما ذكرتم (الجواب) أفاد الخطاب أنه لا خلاف في جواز الوضوء والغسل
بما ذكرتم إذا كان طاهر الأعضاء بل صرح ابن حبيب باستحباب ما ذكر من
الوضوء والغسل به وأما إزالة النجاسة به فالمذهب الكراهة كذا في حاشية العدوى
علي أبي الحسن والله أعلم (ماقولكم) فيمن نوى إخراج الحدث في أثناء وضوئه
فلم يخرج هل يرتضى أم لا (الجواب) لا يرتضى وضوؤه لأن هذا رخص مقيد
فقد نوى خروجه إن خرج فلم يخرج ولا يقصر إلا الرخص المطلق كما قالوا في باب
الصوم لا يبطل صومه إذا نوى أن يأكل شيئا فلم يفعل كما في المجموع والله أعلم
(ماقولكم) في تنف الثيب وقص شيء من اللحية وحلق الشارب والعنفقة وبقية
شعر البدن هل يجوز أم لا (الجواب) ذكر العلامة العدوى في حاشيته على
الزرقاني أن تنف الثيب قال مالك فيه لأعله حراما وتركه أحب إلى وأما قص
شيء من اللحية فلا حرج على من طالت لحيته أن يأخذ ما زاد على القبضة وأما
حلق اللحية والشارب والعنفقة لحرام ويؤدب من حلق لحيته أو شاربه إلا أن
يريد الإحرام بالحج ويختص طول شاربه في زمن الإحرام ويؤذبه فقد رخص
فيه وكذلك إذا دعت ضرورة إلى حلقه أو حلق اللحية لشراء ما يحتاج من جرح أو دمل
ونحو ذلك ويكره حلق ما تحت الذقن من الشعر قال مالك هو فعل النجوس أم زاد الصغى
إلا للضرورة وقال بعضهم بطلب حلقه لأنه من الزينة والزينة مطلوبة فترك تشويهه وحالة
مذمومة وقد يقول حتى يكون أكبر من اللحية فيكون أشد تشويها وقد انتصر
السكندري لهذا القول وأيده بقول كثيرة فراجع وأما الشعر الذي على الخلق فيجوز
حلقه كما يجوز حلق بغير من الشارب حلق بغير مما فوق العنفقة ويجوز إزالة الشعر النابت
على الخد بموسى أو ملقاط ويستحب قص شعر الأنف لانتفخه لحديث ورد في ذلك ولأن
تنفخ يورث الالكهة ونقصه أمان من الجذام كما في حديث ويجوز حلق الرأس ولو لغير
ضرورة على المشهور ويندب حلق العانة وكذا الشعر الذي فوق الدبر والأنثيين مخالفة
للصاري فإنهم يقولون تنف الإيضاح أحسن من حلقهما ويكره صبغ الثيب بالسواد
إلا في خصوص الجهاد لجأز وأما في نحو بيع العبد لحرام وكذا يكره صبغ اللحية
بالصفرة تشبيه بالصالحين وكذا يكره تبييضها بالكبريت وغيره لأجل استعجال
الكبر لأجل الراحة والتنظيم وإيهاما لو حوله سن الشيخوخة ويجوز للرجل أن
يصبغ لحيته ورأسه بالحناء والكنم (فائدة) المواظبة على تسريح اللحية صباحا
ومساء سبب في طول الأجل ودفع البلاء وأما ما اشتر على السنة العامة من أنه
يكره تسريحها عند الغروب فهو لا أصل له ويستحب أن يقرأ عند تسريح الجانب
الأيمن الفاتحة وعند الأيسر ألم نشرح وعند الأسفل قل هو الله أحد فمن فعل
ذلك فتح الله عليه أبواب الخير قال الأجهوري وقد واظبت على ذلك واعتمدته

التحفة وغيرها كالإيماء والعبارة
له فرع قال الزركشي وغيره نقلاً
عن الحنفى من رأى في ثوب
مصل نجاسة غير معفو عنها لزمه
إذا لم يتم به غيره الإعلام بها
والحق ابن عبد السلام بالمصلي
في ذلك مريد الصلاة قال فيجب
الإعلامه بالنجاسة وكل ما لا شعور
له به وإن لم يكن عاصياً لأن الأمر
بالمعروف لا يتوقف على العيصان
الحافيه وفي نهاية العلامة الرمي
أقنى الوالد رحمه الله في حمام غسل
داخله كلب ولم يعهد لتطهيره
واستمر الناس على دخوله
والاغتسال فيه مدة طويلة
وانشرت النجاسة إلى حصره
وقوطه ونحوها بأن ماتين
إصابة نوى من ذلك نجس وإلا
فظاهر لأننا لا نتجس بالشك
ويظهر الحمام بمرور الماء سبع
مرات لإحداهن بطلل مما يفسد
به الحصول التزيب كما صرح به
جماعة ولو مضت مدة يحتمل أنه
مر عليه ذلك ولو بواسطة الطين
الذى في نعال الداخلين لم يحكم
بنجاسته كما في الحرة إذا أكلت
نجاسة وغابت غيبة يحتمل فيها
طهارة لها انتهى فنقول حيث
احتمل أيضاً تطهر إثناء الإصلاح
المذكور بشكر الماء عليه سيما
مع التزيب ولو بواسطة النعال
كان الحكم فيها مثل مسألة الشيخ
محمد الرمي رحمه الله تعالى وحيث
يقن النجاسة في شيء من ذلك

وجريته فوجدت بر كته ونفعه اه ما زاده الصفى وذكر القيسى أنه لا بأس بحلق بقية
شعر الجسد والله أعلم (ماقولكم) في الخاتم إذا منع وصول الماء للبشرة هل يجب تعديمه
بالماء في الوضوء نيابة عما تحته كما قالوا في الشوكة أم لا أفيدوا الجواب (الجواب)
إذا كان الخاتم مباحاً لا يجب تحريكه ولو منع وصول الماء للبشرة لاقى وضوء
ولا في غسل نعم إذا نزعته يتدارك غسل ما تحته ومثله أساور المرأة والظاهر أنه
لا يجب تعميم الخاتم نيابة عما تحته بخلاف الشوكة وأما إن كان ممنوعاً بأن كان
من ذهب أو جوده عاتين وإن كانا درهمن فقط فيكفي بذلك به إن كان واسعاً
وغيره شيء آخر ولا بد من نزعته إن كان ضيقاً كذا في المجموع وغيره والله أعلم
[مسألة] أسفل اللحية لا يجب غسله في الوضوء وحديث أنه صلى الله عليه وسلم
توضأ وأخذ غرقة تحت ذقنه محمول على وضوئه في الغسل أو لتحو تبرد كما في
الأمير على عقب (ماقولكم) في رأس المتوضئ إذا كان بها عرق هل يجب غسله
للتلايق الماء الذى يمسح به رأسه أم لا (الجواب) في المجموع لا تعرف غسل
الرأس لعرق لانه مبنى على التخفيف ولأن العرق ينزل أسفل الشعر والله أعلم
(ماقولكم) فيمن نوى أن يتوضأ في المسجد فلما خرج من بيته ذهل عنها ثم
وصل المسجد فتوضأ وهو ذاهل عنها هل يصح وضوؤه أم لا (الجواب) اختلف
في تقدم النية يسير عرفاً كما إذا كان في بيته بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل
الصلاة والسلام ونوى وهو بيته أن يتوضأ بحمامها لموصل الحمام وتوضأ وهو
ذاهل عنها قبل بالاجزاء وقيل بعدمه وفي حاشية الحاشى الأصح الإجزاء وكل
قرية كالمدينة حكمها حكمها وإنما قالوا كالمدينة لأن بها تكلم الإمام مالك رضى
الله تعالى عنه وفرض المسئلة أنه لو سئل لم يجب وإلا لمهى نية حكماً وأما تقدمها
بكثر فيض قطعاً أفاده في المجموع والله أعلم (ماقولكم) في ماء الوضوء إذا
تغير بذلك وصار مضافاً هل يضر أم لا (الجواب) لا يضر إضافة الماء بذلك
مضى عم العضو ظهوراً قال في ضوء السموع وينبى أن معنى لا يضر إضافة الماء
بالذلك أى بنهايته والمبالغة فيه وأن الغرض حصل قبل التغير بأول الإمرار
والله أعلم (ماقولكم) في شخص صلى الخنس كلا بوضوء ثم تذكر أنه ترك مسح
رأسه ولم يدر من أى وضوء وقلم إنه يأتى بمسح رأسه ويعيد الخنس ففى ثانياً
وأعاد الخنس بدون مسح رأسه فما الحكم (الجواب) في المجموع إذا صلى
الخنس كلا بوضوء أو صلى الأربع بوضوء والعشاء بوضوء آخر ثم تذكر ترك مسح
رأسه ولم يدر من أى وضوء والموضوع بقاء وضوء العشاء فإنه يأتى بمسح رأسه
ويعيد الخنس فإذا نسى ثانياً وأعاد الخنس بدون مسح فإنه يأتى بالمسح ويعيد
العشاء وحدها ولا يلزمه ابتداء الوضوء لعذره بالنسيان الثانى ولا يلزمه إعادة
غيرها لانه إذا كان الترك من وضوئها فظاهر براءة ذمته بإعادتها بعد إنبائه بالمسح

فلا بأس بتقليد الإمام أبي حنيفة رحمه الله ولو بعد العمل فانه رضى الله عنه قائل بطهارة التعليل المذكور حيث اضمحلت النجاسة وشروط التقليد كما ذكر العلامة ابن حجر في تحفته عنه بالمسئلة على مذهب من يقلده من سائر شروطها ومعتبراتها الثاني اعتماد الأرجحية أو المساواة لكن المشهور الذى رجحناه جواز تقليد المقضول مع وجود الفاضل الشرط الثالث أن لا يكون مما ينقض فيه قضاء القاضي الرابع أن لا يتبع الرخص أن يأخذ من كل مذهب بالأسهل الشرط الخامس أن لا يلقى بين قولين يتولد منهما حقيفة مركبة لا يقول بها كل منهما كأن يقلد مالكاً في طهارة الكلب ويمسح بعض رأسه تقليداً للشافعي وأن لا يعمل بقول من مسئلة ثم يضده في عينها والله أعلم وقد نقل المليارى في فتحه عن ابن زياد التميمي كلاماً مفيداً في التقليد وذكر أن الوضوء والصلاة قضيتان ولا يخفى على مثلك ذلك والله أعلم (سئل) أطال الله بقاءه في ماء الضبحة المنيرة التي هي آلة التباك هل هو نجس أم طاهر أو طهور وإذا قلتم بالتاك فهل إذا عدم الماء المطلق وخيف من استعمال ذلك الماء نحر تقدر بعدل عنه إلى التيمم أم لا وإذا قلتم بعدم العدول فهل يجوز إراقاته

وإن كان الترك من وضوء غيرها فقد أعاد غيرها بصحيح وهو وضوء العشاء الكامل وبرئت ذمته من جميعها فلم يعدر بالنسيان الثاني لا تبدأ الوضوء وأعاد العشاء (فصل) في نواقض الوضوء [مسئلة] ينقض الوضوء بالشك في طرق النافض ما لم يكن منكهاً وإلا فلا ينقض وضوءه وينقض أيضاً بالشك في الطهارة بعد تيقن الحدث وبالشك في سبق الطهارة على الحدث والحال أنه تيقنهما وينقض في هذين ولو من منكح والمستكح من يأتيه كل يوم ولو مرة وقال عجم ومن تبعه الأئمة بالحنيفية السبعاء أنه يوم بعد يوم مستكح كالساوى في السلس فأجراه عليه وإن شك في طرو النافض أو السابق منهما وهو في الصلاة أنها حبت دخلها يقين ثم إن استمر على شك أعاد الصلاة دون مأومه وإن تحقق الطهارة أو قوى الظن لم يعد وأما لو شك وهو فيها هل نوحاً بعد الحدث أم لا فإنه يقطع ويستخلف إن كان إماماً أفاده في المجموع وغيره [مسئلة] ينقض وضوء المرأة بمفروج متى الرجل من فرجها إذا دخل بوطئه إياها وكانت اغتسلت أو توضأت ونوت رفع الأصغر ثم أرادت رفع الأكبر فقط فينقض الأصغر بالماء الذى خرج بعد الوضوء وقبل الغسل لأن خروج وجهه في هذه الحالة معتاد وأما لو دخل فرجها بلا مس فلا يوجب وضوءاً ولا غسل لأن هذا دخول والنافض المفروج وإن دخل بمس وحملت وجب الغسل وأعاد الصلاة من وقت وصوله فرجها وإن لم يظهر منها شيء لا للحمل مؤلة البروز وإن شرب فرجها منياً من حمام فلا وضوء عليها وإن حملت فلا غسل عليها وإن كان اخل يستلزم إمامها ولكنهم الحقوه بما خرج بلذة غير معتادة والماء إذا خرج بلذة غير معتادة لا يوجب غسلًا ثم يوجب الوضوء أفاده الزرقاني والهدوي وغيرهما (ماقولكم) في شخص اعتراه سلس البول هل ينقض وضوءه أم لا بينوا لنا النص أثابكم الله (الجواب) سلس البول أو المذى أو غيرها إذا لازم أكثر الزمن أو نصفه فلا ينقض الوضوء ويندب الوضوء منه في هاتين الصورتين ويندب أن يكون متصلاً بالصلاة وقيل يندب الاستنجاء منه كما في الطراز وقيل لا يندب وهو قول سحنون لأن النجاسة أخف من الحدث وأما إن عم السلس الزمن فلا تقض به ولا يندب الوضوء منه وأما إن فارق أكثر الزمن فينقض بالصورتين ثم إنهم اختلفوا في ملازمة السلس هل اعتبر فيها أوقات الصلاة التي هي من زوال الشمس إلى طلوعها ثاني يوم أو المعتبر الزمن كله والمعتمد الأول وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا فرضنا أن أوقات الصلاة مائتان وستون درجة وغير وقتها مائة درجة فأتاه السلس في هذه المائة وفي مائة من أوقات الصلاة أيضاً فعلى المعتمد الذى يعتبر أوقات الصلاة فقط ينقض الوضوء لمفارقة أكثر زمن أوقات الصلاة التي هي مائتان وستون كما في المسال لأن السلس أناة في مائة

ثم التيمم أم لا وإذا قلتم بالثاني وخيف منه ضرر يبيح التيمم ما حكمه يتوكلنا ذلك (أجاب) نفى الله تعالى به نعم هو ظهور والتغير الواقع بهما في المرقع صار وإن كان التغير كثيراً لنا وطعنا وربحاً وخوف التقدير لا يجوز العدول إلى التيمم بخلاف ما إذا غشى من استعماله مبيح تيمم فيجوز له العدول إلى التيمم ويجوز الأراقة قبل الوقت وأما إذا أراقه بعده فلا يجوز فلو فعل تيمم مع وجوب الإعادة إن لم يحش مبيح تيمم باستعماله وإلا فلا إعادة والله سبحانه وتعالى أعلم (كتاب السواك)

(سئل عفا الله عنه في السواك) ذكروا أن السنة في ابتدائه أن يكون شبراً فهل إذا ابتداء به ناقصاً عن ذلك مكروه أم خلاف الأولى لأن رجلاً ابتداء سواك أقل من شبر وزعم أن الشبر طويل إذا وضعه في عمامة أو في حية قصره من هذه الحيلة فهل يكون ذلك خطأ لعدم ابتدائه به شبراً أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم إذا ابتداء به ناقصاً يكون خلاف السنة وليس بمكروه والله أعلم وفي الإيعاب فائدة في اليتيم والطيراني كان موضع سواك رسول الله صلى الله عليه وسلم من أذنه موضع القلم من أذن الكاتب قال العراقي فيه تدب وضعه فوق الأذن في

منها وبقى مائة وستون وأما ما أتاه في المائة التي هي غير أوقات الصلاة فهي غير معتبرة على هذا القول كما عرفت وأما على القول الثاني الذي يعتبر الزمان كله فلا ينقض الوضوء لملازمته أكثر الزمان لأنه أتاه في مائتين مائة من أوقات الصلاة ومائة من غيرها ولم يبق إلا مائة وستون والتي المرافيق السلس مطلقاً قال في التوضيح ولا ينبغي أن تؤخذ المسألة على عمومها بل ينبغي أن تقيد بما إذا كان الإتيان والانتطاع مختلفين غير منضبط فيقدر بذهنه أيهما أكثر فيعمل عليه فلو انضبط الإتيان بأول الوقت أخرها أو بآخره قدمها اه وهذا يجري على القولين فإن لازم وقت صلاة فقط نقض وصلاً ما فضاء كما أفق به الناصر فيمن يطول به الاستبراء ومن يحدث كثيراً تظهر بالماء يصلي بحاله لأنه سلس كمن إذا قام أحدث هكذا لابن بشير واستظهره الخطاب وقال النخعي يقيم من إذا تظهر بالماء أحدث والأحوط الجمع هذا حاصل ما في المجموع والزرقاني وحاشية العلامة المدوى عليه والله الملهم للصواب وإليه المرجع والمآب [مسألة] ينقض الوضوء شك في طهر ناقض من غير المستكبر وأما هو فلا ينقض وضوؤه به وهو من اعتراه الشك كل يوم ولو مرة ولا يعمل على أول خاطره على المعتمد لعدم انضباطه واستظهر ضم الوضوء للغسل لأحدهما للصلاة كما في المجموع بزيادة من عب (ما قولكم) في شخص تعلق به الشيطان في السلس وتحكم منه بحيث إنه لا يقدر على الخلاص منه إلا بالعمل بقول المرافيق بأن السلس لا ينقض ولو غارق أكثر الزمن فهل له العمل بقولهم أم لا (الجواب) يفهم من كلام الشيخ ذروق أن لمن استنكحه الشك في شيء وهناك قول ضعيف يدفع به الشك أن يراعيه ويعمل به فإذا استنكحه الشك في مفارقة أقل الزمن أو أكثر فإنه يراعى القول بأن مفارقة الأحكام كمفارقة الأقل والنصف في عدم التقص كذا في فتاوى الأجهوري والله أعلم وفي الفتاوى أيضاً (فائدة) للوسواس والخواطر الرديئة وهي أن يضع يده على صدره ويقول سبحان الملك القدوس أفعال سبع مرات ويقرأ قوله تعالى «إن بشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز» مرة واحدة اه [مسألة] لو تخيل انتوضئ أن شرباً حصل منه بالفصل لا يدري ما هو هل هو حدث أو غيره فظاهر كلام أهل المذهب أنه لا ينقض وضوؤه لأن هذا من الوهم اه من صاوى

باب الغسل

[مسألة] إن تلمذ ذلك باليد سقط ولا يجب بحرقه ولا استنابة كما رجحه ابن رشد فيكون هو المعتمد : إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها فيمكن تعميم الجسد بالماء إذ لم يقل عن الصحابة أنهم كانوا يتخذون خرقة يدلكون بها قلوبهم كان واجباً لشاع من فعلهم اه من حاشية الخرشى وغيرها [مسألة] قول

حديث الترمذي ضع القلم على
أذنك قبل ويكون غلط المختصر
وطول شبر وتكره الزيادة عليه
لأن الشيطان يركب عليها ووضعه
بعد الاستبائك بغير غسل انتهى
كلام الإيعاب والله سبحانه
وتعالى أعلم

(باب الحيض)

(مثل رضى الله عنه) عن رجل
يمس لمس المني ودام به فما يكون
حكمه فهل حكمه حكم المستحاضة
أولا فإن قلتم حكمه غير حكم
المستحاضة فصلوا لنا في دخوله
المسجد والقراءة أما بكم الله الجنة
(أجاب) نعمنا الله به ثم حكمه لمس
المني كحكم سلس البول
والمستحاضة لكن يجب عليه
الغسل لكل فرض ومنه الطواف
المفروض إذا أراد سواها الركن
وطواف الوداع وله دخول
المسجد والقراءة والاعتكاف
والله تعالى أعلم

(باب صفة الصلاة)

(مثل عفا الله عنه) عن القيام
في المكتوبة ذكره ركن فهل
إذا قام لقراءة الفاتحة وجلس
لقراءة السورة قراءة نفسه
أو لقراءة إمامه وإذا كملت
السورة قام وركع من قيام تصح
صلاته لأن قراءة السورة سنة
أم يشترط القيام في قراءة الفرض
والسنة أم لا (أجاب) نعمنا
الله تعالى به لا تصح الصلاة
إذا نعد في أثناء الصلاة للسورة

سیدی خليل في صفة الوضوء المقدم على غسل الجنابة مرة مرة ضعيف قفي
فتح الباري ورد من طرق صحيحة أخرجهما التتائي والبيهقي من رواية أبي سلة
عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الجنابة
وفيه ثم تمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا وبديه ثلاثا ثم أفاض
الماء على رأسه ثلاثا كما في دس [مسألة] إذا توضأ الجنب قبل الغسل وقبل أن
يتم غسله من ذكره فإنه يجب عليه أن يغسل أعضاء الوضوء بنية الوضوء فإن
نوى رفع الحدث الأكبر لم يجزه لأنه قد ارتفع بالغسل الأول فهو بمنزلة ما إذا
نوى التوضؤ غير الجنب رفع الحدث الأكبر كما قاله عج رحمه الله تعالى وغسل
أعضاء الوضوء بنية هو قول صاحب الرسالة وهو المشهور ومقابله قول القابسي
يفسها بغير نية لبغائها ضمنا في نية الطهارة الكبرى اه ملخصا من أن الحسن
على الرسالة وعدوى

(فصل) في التيمم [مسألة] قولهم يجوز التيمم لخوف حدوث مرض أو زيادة
أو أخر برى. ويعرف ذلك بالعادة معناه يعرف ذلك بالقرائن العادية يخوف
انقطاع عرق العافية باستعمال الماء وليس من العاجز عن استعمال الماء للعرض
المبطون الذي كلما قام للماء واستعمله انطلق بطنه بل هذا يؤمر باستعمال الماء
وما خرج منه غير ناقض انظر ضوء التيمم [مسألة] كل من أمر بالتيمم إذا
تيمم وصلى يحرم عليه الإعادة كما في عب وغيره وفي المجموع ليس في النقل
تصريح بالحزمة قال في حاشيته لكن للحزمة وجه إن كانت الإعادة من حيث
ذات الطهارة الترابية استضعافا لها عن المائية لما فيه من الاستظهار على الشارع
فما شرع اه هذا إذا تيمم وصلى غير مقصر وأما المقصر كواجده بعد طهارة بقره
أو برحله وغائف لص أو سبع قتبين عدده أو مريض عدم تناول وراج
قدم ومتردد في لحوقه صلى وسط الوقت ثم لحقه في الوقت وكذا من نسي الماء
الذي معه ثم ذكره بعد أن صلى وكذا المختصر على كوعبه والتيمم على مصاب
بول ومن وجد بثوبه أو بدنه أو مكانه نجاسة ومن تذكر إحدى الحاضرتين
بعد ما صلى الثانية منهما ومن بعيد في جماعة ومن يقدم الحاضرة على يسير المنسي
فإنه بعيد مادام الوقت باقيا واعلم أن كل من أمر بالإعادة فإنه بعيد بالماء إلا
المختصر على كوعبه والتيمم على مصاب بول ومن وجد بثوبه أو بدنه أو مكانه
نجاسة ومن تذكر إحدى الحاضرتين بعد ما صلى الثانية منهما ومن بعيد في جماعة
ومن يقدم الحاضرة على يسير المنسي فإن هؤلاء لا يعيدون ولو بالتيمم واعلم أيضا
أن المراد بالوقت الوقت الاختياري إلا في حق هؤلاء فإنهم يعيدون ولو في
الضروري ما عدا المختصر على كوعبه فإنه الاختياري كذا في كبير در توضيح
وفي دس وقوله والتيمم على مصاب بول أي سواء وجد طاهرا حال تيممه عليه

والحال أنه قادر على القيام بلا مشقة لأن فيه إحداث ركن في الصلاة وهو هذا التمرد بلا موجب وقد نصوا على أن زيادة الركن القسري مع العلم والتعمد مبطل واستثنوا من ذلك مسائل منها مريض لو كان إذا قرأ الفاتحة فقط لم يقعد أو والسورة فعد جازله ذلك والاستثناء معيار العموم فدل على أنه مع القدرة مبطل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) ما معنى قولهم في تكبيرة الإحرام إذا صكروها بدخل بالأوتار ويخرج بالأشباع يتناولنا ذلك (أجاب) غفا الله عنه معنى ذلك أن من كبر تكبيرة التحريم ثم كبر أخرى نأوبا بها التحريم أيضاً بطلت صلاته بهذه الثانية فإذا كبر ثالثة نأوبا بها التحريم أيضاً والمخول في الصلاة دخل في الصلاة الثالثة وخرج بالرابعة ودخل بالخامسة وحلم جراً هذا كله حيث لم يمرض مبطل بين الأولى والثانية وكذا ما بعدها وإلا بأن عرض مبطل كشك في النية أو قطع للصلاة كالتلفظ بالنية دخل بكل كما هو معلوم والملة في كونه يدخل بالأوتار ويخرج بالأشباع إذا نوى الافتتاح أن ينية الافتتاح المذكورة متقدمة لقطع الأولى أما إذا لم ينو افتتاحاً ولا تحللاً مبطل فهو ذكر محض لا يؤثر والله سبحانه أعلم (سئل رضي الله عنه)

أم لا إلا أنه إذا لم يجد غيره يكون كعدم الماء والصميد لأن طهارة الصميد واجبة فلا يطالب بالتيمم بالنجس فإن تيمم به ووجد الطهارة في الوقت أعاد ولو في الضرورى وأما قول شيخ محل إعادة التيمم على مصاب بول إذا وجد حال التيمم عليه طاهر أو إلا فلا إعادة فقيه نظر أنه بتصرف توضيح (ماقولكم) في شخص يتيم وهو واجد للماء يزعم أنه يتيم لئله به فهل يجوز له ذلك إذا كان ظاهر الصحة يتناولنا الحكم مفصلاً (الجواب) في المختصر وشرحه إن خرف غسل كخرج من رمد أو دمل أو نحو ذلك مسح إن صح جل جسده أو أقله وكان ذلك الأقل أكثر من يد أو رجل والحال أن غسل الصحيح في صورتين لا يضر بالجريح وإلا بأن ضر غسل الصحيح الجريح والموضوع أنه صح جل جسده أو أقله فقرضته التيمم فإذا كانت الجراحات في يديه وكان غسل الصحيح يضر يديه لتناول الماء بهما تيمم حينئذ وكذا يتيمم إن قل الصحيح جداً كيد أو رجل لأن النافعة لا حكم له وفي حاشية الدسوقي تنبيه محل كورضته التيمم عند الضرر إذا كان غسل كل جزء من أجزاء الصحيح يضر بالجريح وأما إذا كان بعض الصحيح إذا غسل لا يضر بالجريح وبعضه إذا غسل يضر فإنه يمسح ما يضر ويغسل ما لا يضر ولا يتيمم فإذا كان الموضع بعينه وكان غسل باقي وجهه يضر بعينه وغسل يديه ورجليه لا يضر بهما فإنه يمسح بقية وجهه ويكمل وضوءه ولا يتيمم به

(فصل) في الحيض

[مسألة] إذا استعملت المرأة دواء لرفع دم الحيض أو تغلبه فإنه يكره ما لم يلزم عليه قطع النسل أو فقه وإلا حرم كما في حاشية الحرشي

باب أوقات الصلاة

(ماقولكم) في تأخير الصلاة للضرورى هل هو من الصفات أم من الكبار (الجواب) في الأمير على عبق هو من الصفات لأن الكبار كيف وقد قيل بالكراهة وأما تأخيرها عن الضرورى فكبيرة وقد بسط ذلك في الحاشية قال والمعتد لا حرمة إلا إذا أخرها كلها للضرورى وهذا ظاهره أنه يدرك أى الاختيارى بالإحرام اهـ

باب الأذان

(ماقولكم) في الاستغفارات والترسلات والتسايح التي يفعلها المؤذنون لبلا هل هي بدعة حسنة أم لا وما معنى قوله صلى الله عليه وسلم وكل بدعة ضلالة (الجواب) في حاشية الدسوقي أنه ما يفعل المؤذنون لبلا من الاستغفارات والترسلات والتسايح بدعة حسنة وفي حاشية شيخنا الباجوري عند قول العلامة القفا في الجوهرة وكل شر في ابتداء من خلف أن البدعة تعتبرها الأحكام الخمسة فتارة تكون واجبة كضبط المصاحف والتراتيع إذا خوف عليها الضياع

ما حكم التعمد في ابتداء قراءة الحديث ونحو الفقه من بقية العلوم (أجاب رضي الله عنه) الحكم فيه الإباحة لا السنة ولا الكراهة وبعبارة الإيجاب للعلامة ابن حجر قائل في المهمات وإذا أتى بالذكر لم يجز عن القراءة فالمشجع أنه لا يسن التعمد وإن اقتضى سنيته قول الشيخين ويشرط أن لا يقصد بالذكر غيرا آخر سوى البدلية كأن استفتح أو تعوذ بتقصيد إقامة سبها قال فتصور كلامهما بما إذا لزمه الذكر قبل القراءة بأن يجز عن التسبحة فتعمد بدلا عنها وله احتمال بئذ كالاقتراح لكون الذكر بدلا عن القراءة وهو الأوجه الخ مافي الإيجاب فظهر لك أن التعمد إنما يطلب للذكر لكونه بدلا عن قراءة القرآن أما إذا لم يكن الذكر بالصيغة المذكورة فلا يطلب بالحديث ونحو الفقه بالأولى والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) عن الزاوية إذا وقفت للصلاة هل يكون لها تحية المسجد ويكون بها اعتكاف أم لا لأن مثل زاوية ابن عثرون مختلفين في كونها مثل المساجد أم لا أفتونا مأجورين (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم الزاوية المذكورة حيث علم أن واقفها نويها المسجدية وكانت عمارتها في موات أو ملك له وتلفظ بالمسجدية سنتها التحية

وتارة تكون محرمة كاللكوس وسائر المحدثات المتأفة للقواعد الشرعية وتارة تكون مندوبة كصلاة الزاوية جماعة ولذلك قال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فيها نعمت البدعة هي وتارة تكون مكروهة كزخرفة المساجد وتزويق المصاحف وتارة تكون مباحة كاتخاذ المناخل للدقيق في الآثار أن أول شيء أحدثه الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخاذ المناخل وإنما كانت مباحة لأن لبن العيش وإصلاحه من المباحات فوسائله مباحة فالمراد بقوله في الحديث وكل بدعة ضلالة الكل المجموع لا الجبى فالبدع التي تكون ضلالة هي المتأفة للقواعد الشرعية والله أعلم (ماقولكم) فبعض قرأ القرآن فسمع المؤذن فهل يستمر على قراءته أو يكتم عن القراءة لأجل حكاية الأذان (الجواب) يقدم حكاية الأذان على قراءة القرآن وإن كانت القراءة أفضل لأن حكاية الأذان تقوت بأشتغاله بالقراءة كذا في حاشية الخرشني من باب الكسوف باب ستر العورة والحلوة

(ماقولكم) في قوله في المجموع والعورة المغلطة من الحرمة بطنها ومن السرة للركبة وهما خارجان فما معنى خروج السرة عن العورة المغلطة مع أن السرة من البطن والبطن من المغلطة (الجواب) قال العلامة الأمير في ضوء الشموع خروج السرة إنما يظهر من حيث اتخاذها لما من خلف وإلا فبعض من البطن وهذا على أن الإعادة في الوقت في الظهر اتخاذها للصدر ومقاربه إلى محاذة السرة لأعلى ما لعبد الباقي من الإعادة الأدبية في محاذي البطن مطلقا فيحرم (ماقولكم) في قولهم كشف العورة الخفيفة لا يبطل الصلاة هل مع الحرمة أو الكراهة (الجواب) كشف العورة الخفيفة في الصلاة مكروه وإن كان يحرم النظر إليها فكراهة كشفها في الصلاة بالنسبة للخلوة عن الناس كما في المجموع وفي حاشيته إنما مال للكراهة نظرا للإعادة في الوقت ولا غرابة مع أنه قيل بالسنة مطلقا وإن عبر بعضهم بالوجوب قصد يستعمل في الواجب الخفيف وفي وجوب السن أنه بتوضيح [مسئلة] عورة المرأة مع محرم فما غير الوجه والأطراف فيجوز لمحرمها ولو برضاع أو صهر مؤبد التحريم كزوج مع أم زوجته أو بنتها أن يرى رأسها وبها ورجلها ويحرم عليه أن يرى صدرها وبها ونحو ذلك وأجاز الشافعية أن ينظر منها ماعدا ما بين السرة والركبة وهي فسخة وقوله أو صهر مؤبد التحريم يحترز به عن أخت الزوجة فإن تحريمها غير مؤبد فيحرم النظر إلى أطرافها لأنها كالأجنبية اه ملخصا من المجموع وحاشية الأمير على عبد الباقي [مسئلة] اتعد إن كان جليلا فهو كالأجنبي يحرم نظره لسيدته لغير الوجه والكفين فظاهرهما وباطنهما وإن مجبوا وإن كان غشا أي قبيح المنظر فكأنحرم يحرم عليه نظر غير الوجه والأطراف وفي خلوتها خلاف والمشهور

وحيث لا يعلم ذلك فلا تسن
التحية والله تعالى أعلم (مثل)
رضي الله عنه عن قوله صلى الله
عليه وسلم أمرت أن أعبد علي
سبعة أعظم الجبهة واليدين
والركبتين وأطراف القدمين
هل يجب في السجود وضع جميع
باطن أصابع الرجلين حتى لو
وضع باطن أصبع من كل رجل
ما يكفي أم لا يجب أفيدونا
(أجاب نعمنا الله به) لا يجب في
السجود إلا وضع بعض باطن
كف اليد أو أصابع الرجل في
التحفة بعد المنهاج قلت الأظهر
وجوبه نعم لا يجب وضع كلها
بل يكفي جزء من كل من بطن
كفيه وأصابعها ومن ركبته
ومن بطن أصابع رجله كالجبهة
دون ما عدا ذلك كالخرف
وأطراف الأصابع وظاهرها الخ
ما في التحفة والله سبحانه وتعالى
أعلم (مثل عن صلاة الأوابين)
يخرج وقتها بدخول وقت العشاء
أم بفعل صلاة العشاء أفيدونا
ما يجوز (أجاب) نعم يدخل
وقت صلاة الأوابين بفعل صلاة
المغرب كما ذكره العلامة
الشبرايملى في حاشيته على النهاية
وتخرج بدخول وقت العشاء
لكنها تقضى لأنها ذات وقت
والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل)
عن سنة الظهر القبلة والبعدية
إذا جمع الأربعة بقية واحدة
فهل له أن يتشهد فيها تشهدين

الجواز وبحول جواز نظر الأطراف والخلو للوخش وإن كان ملكا لها بلا شرك
فإن كان لها فيه شريك ولو الزوج منع وعبد الزوج المحبوب كعبدها فإن كان
وخشا فكالمحرم وإن كان جميلا فكالاجنبي وروى عن مالك أن محبوب الاجنبي
كذلك وصوب خلافة اه من المجموع بزيادة من در (ماقولكم) في المرأة حل
يجوز لها أن تأكل مع غير محرما (الجواب) قال مالك تأكل المرأة مع غير
ذي محرم ومع غلامها وقد تأكل مع زوجها وغيره من يؤاكله كما في الحرشي
[مسألة] الرجعية لا يجوز لمن طلقها أن ينظر إليها بلدة ولو لشعر أو لوجه
وكفين ولا يجوز له الخلو بها ولا أن يسكن معها في دار خالية وأما في دار جامعة
له والناس جائز ولو أعزب ولا يجوز له الأكل معها ولو كان معه من يحفظها
فكل من الخلو والأكل معها ومكثها معها منفردين عن الناس حرام ولو كان
بنته رجعتا وإنما شدد عليه لئلا يتذكر ما كان في جامعها كذا في دس في باب
الرجعة [مسألة] النظر للعمرة مستورة جائز وجسها من فوق سائر لا يجوز
مادامت متصلة وأما لو انفصلت فلا يحرم جسها خلافا للشافعية وبحرم النظر
لشعر الاجنبيه مادام متصلا فإن انفصل فليس يعورة خلافا للشافعية أيضا كما
في حاشية الحرشي [مسألة] ذكر العلامة الأمير في باب العارية عن البنات أنه يجوز
خلوة الرجل بجارية زوجته إن كان مأموئاً (ماقولكم) في تعليم البنات الكتابة
في نفسها هل يجوز أم لا وفيمن يبي مدرسة يحضرن فيها البنات المرافعات
المشتبهات ويخرجن من بيوتن كاشفات وجوههن بلا نقاب ويتعلمن الكتابة
عند رجل أجنبي وقت الامتحان يجتمع الرجال من أهل السنة والجماعة ومن
الروافض وغيرهم للتفريج عليهن فهل يجوز تعليمهن الكتابة على هذه الكيفية
أو عند امرأة مسلمة أو كافرة أم لا (الجواب) أما تعليم البنات الكتابة عند
امرأة مسلمة أو محرم لها فمكروه قال ابن رشد في البيان والتحصيل وقد كره
ذلك إمامنا لما في تعليم الكتابة من الفساد خصوصا في هذا الزمان اه وكان
زمانه في القرن الرابع فإياك بزماننا وأما تعليمهن عند رجل أجنبي وحضورهن
المدرسة التي هي لصاحب الشبهة والغيرة مفسدة وعن كاشفات وجوههن مع
اجتماع الرجال الأجانب بين وقت الامتحان لحرام قطعاً لأن ما أدى إلى الحرام
حرام ألا ترى أن الشارع قد حرم حضورهن الجماعة التي هي عبادة محضة إذا
أدى إلى ذلك فما بالك بحضورهن الأمر الممنوع مع أدائه إلى أعظم من ذلك ؟
وأما تعليمهن الكتابة عند امرأة كافرة لحرام أيضا قال القرطبي وابن عطية
في تفسير سورة النور لايجل كشف شيء من جسد المرأة والصغيرة التي تشبه
بين يدي الكافرة إلا أن تكون أمة لها فيجوز كشف الوجه والكفين انتهى
ومثله في الشبرخني خصوصا وفي تعليمهن عندها واختلاتها بين ذريعة لأن

من غير نية أولا أفتونا (أجاب)
بقوله نعم ستة الظاهر المذكورة
الذي جرى عليه العلامة ابن حجر
إن جمع القبائل البعدية بنية واحدة
لا يصح ولا تتعقد وأما ما مضى
عليه العلامة الرملي تبعاً لوالده
من الصحة فيصح انجع بنية
واحدة وتشهدين أو تشهد واحد
وأنه سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
فما قاله العلامة ابن حجر في
تحقيقه أن قراءة الرحمن بذلك
الادغام مبطل لقراءته هل هو
معتمد قولاً وهل قال به أحد
غيره من العلماء المعتبرين وما قول
الشيخ محمد الرملي في هذه المسألة
هل هو مخالف لابن حجر أو
موافقه فيها ولم لا يكون حكم
الرحمن حكماً فتح دال تعبد وضم
كاف إياك؟ أفيدوا (أجاب)
بقوله نعم قول النخبة معتمد وقد
وافق على ذلك الرملي وعبارة
فتاويه بعد أن ساق كلاماً إلى أن
قال فإن أعادها على الصواب
صحّت صلاته وإن استمر إلى أن
سلم ولم يعدّها على الصواب
بطلت صلاته ووجه ذلك أن
الحرف المشدد بحرّفين ولا نظر
لكون اللام لما ظهرت خلقت
المشدد لأن ظهورها لحن فلم
يكن قائم مقامها انتهى وبما
وجه ظهور الفرق بينهما وبين
دال تعبد وفي نحوه والنخبة نعم
لا يعدّ عند الجاهل بذلك لزوم
خفائه وحق القليوبي في شرح

تجر من لدينا ويعلّم إليها وسد الذرائع مطلوب عندنا وأما باني هذه المدرسة
فبناؤه لا يجوز بل هو من قسم من سن سنة سنة فعلية وزورها ووزر من يعمل
بها إلى يوم القيامة وفي هذا القدر كفاية والله أعلم

باب استقبال القبلة

(ما نزلكم في حين التفت في صلاته بجميع جسده وبقيت رجلاه إلى القبلة فهل
تبطل صلاته أم لا وهل يفرق بين من في المسجد الحرام ومن في غيره أم هما سواء
(الجواب) في الزرقاتي وبكره الالتفات لغير ضرورة ولو بجميع جسده حيث
بقيت رجلاه إلى القبلة فإن استدبر أو شرف أو غرب بجميع جسده ورجلاه بطلت
صلاته ثم ما تقدم من المكروه شامل لمعاين الكعبة حيث لم يخرج شيء من بدنه
عن سمتها فإن خرج عن سمتها وجهه أو شيء من بدنه ولو أصعباً بطلت صلاته
على المعتمد ولو بقيت رجلاه وبقية جسده لها وفي العدوى ومقابل المعتمد ما قاله
أبو الحسن من أنه إذا استدبر رأسه ونحوه أو شرف أو غرب مع بقائه قدميه للقبلة
لم يضره ذلك ولو يملكه والله أعلم [مسألة] يرتخص لمن سافر سفر قصر وكان
راكباً دابة ركوباً معتاداً أن يصلي الثفل ولو وترأ إلى جهة سفره ولا يجب عليه
أن يبتدئ الثفل إلى جهة القبلة بل يستحب التوجه لها ابتداءً وانحمالاً كالدابة
وهو ما يركب فيه من شقذف وغيره ويرعى بسجوده إلى جهة الأرض ولا يسجد
على الدابة وإذا أوما إلى الأرض فلا يشترط طهارتها لأنه لا يشترط طهارة البقعة
إلا إذا كانت الأعضاء تماسها وإذا صلى على الدابة قائماً راکباً وساجداً أجراه
على المذهب ولا يرتخص لمأثر ولا لأراكب سفينة ولا فيما دون مسافة القصر
أو سفر غير مباح أن يصلي صوب سفره إيماء ولو إلى القبلة وإذا كان في محفة
أو عرية أو تخروان في سفر القصر فإنه يجلس متربعا ويركع كذلك ويسجد على
أرض ما ذكر ولا يوسى بالسجود اهـ ملخصاً من خرشي وعدوى ودرودس
(مسألة) إذا صلى الفرض على الدابة أثناء أبدأ إلا لأجل اتحام الحرب الجائر
في قتال كافر أو غيره من كل قتال يجوز الدفع به عن النفس أو المال أو الحرم
أو لأجل خوف من أقداس سبع أو لصوص إن نزل عن الدابة فيصلي من حصل
له شيء مما ذكر على الدابة إيماء إلى الأرض مستقبل القبلة إن قدر فإن تعذر
استقبالها صلى تغيرها فإذا حصل الأمن لمن خاف سباً أو لصاً بعد أن صلى فإنه
يتدبّر له أن يعيد مادام الوقت باقياً هذا إن تبين عدم ما خافه بأن تبين أنه لا سبع
ولا لص وأما إذا تبين واحد منهما أو لم يتبين شيء فلا شيء عليه والمراد بالوقت
في قوله مادام الوقت باقياً أن يعيد الظهريين للأصفرار والعشاءين للفقير والصبح
للطلوع وأما المخائف من العدو فلا إعادة عليه لأن العدو يريد النفس غالباً ومراد
بالنفس المال غالباً فأمر العدو أشد اهـ ملخصاً من خرشي وعدوى [مسألة] من صلى

الفرح إلى غير القبلة ناسياً فلم يعلم حتى فرغ من صلاته أعاد في الوقت على المعتمد
أما إن علم وهو فيها فإنه يقطعها الأعمى والمنحرف يسيراً إذا تبين لهما ذلك في
الصلاة فيستقبلانها ويسكلان وأما إن تبين ذلك بعد الصلاة فلا إعادة عليهما اهـ
صفى على ابن تركي بتصرف

باب الصلاة

(ما قولكم) في المالك إذا اقتدى به شافعي هل يجب على المالك أن يسلم
أم لا (الجواب) في الزرقاني في مبحث الذبح والظاهر وجوب بيان المالك
لشافعي عند بيع ذبيحته التي لم يقطع منها الحزب أو عند إعلانه منها قال العلامة
العدوي عليه يؤخذ من ذلك أنه يجب على المالك الذي يجعل إماماً للشافعي أن
يسلم إذ لو عرف الشافعي أنه لا يسلم لا يصلي خلفه والله أعلم [مسألة]
تندب الصلاة لدفع الوباء والطاعون والزوالة والريح والفتنة الشديدين والخسوف
والصواعق وهذه الصلاة ذات سبب ومن ذوات السبب أيضاً الصلاة عند
الخروج للسفر وعند القدوم منه وعند دخول مسجد والاستخارة وعند الشروع
في قضاء أي حاجة وبين الأذان والإقامة في كل صلاة إلا المغرب وعند التوبة
من الذنب كذا في رد المحتار زيادة من دس وإذا صلوا نحو الوباء والطاعون
فصلون أحياناً أوجاعة إذا لم يحملهم الإمام على ذلك وهل يصلون ركعتين
أو أكثر ذكر بعضهم عن الأعمى أنه يستحب ركعتان والذي يظهر الوجوب
إذا حملهم الإمام على ذلك وإنما شرعت الصلاة لذلك لأنه أمر يخاف منه كما في
حاشية الحرشي [مسألة] ضم الشعر في الصلاة مكروه إذا كان لأجلها لقوله عليه
الصلاة والسلام أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ولا أكفت شعراً ولا ثوباً
فأخبر أن النبي عن ذلك إنما هو إذا قصد الصلاة وأما إذا فعل ذلك لأجل
شغل لحضرت الصلاة فصلى بهذه الحالة فلا كراهة وروى إذا سجد الإنسان
فسجد معه شعره كتب له بكل شعرة حسنة ذكره في كبير الحرشي في باب ستر
العورة عند قول المصنف وانتقاب امرأة [مسألة] السجود هو من الأرض
أوما انفصل بها من ثابت بالجبهة واحترز بقوله أوما اتصل بها عن نحو السرير
المعلق واحترز بقوله من ثابت عن الفراش المنقوش جيداً ودخل في قوله من
ثابت السرير التكان من خشب لامن شريط نعم أجازوه بعضهم للربض والحاصل
أن المرتفع عن الأرض إن كان ارتفاعه كثيراً فلا يجوز السجود عليه كما تفهده
المسئونة وهو المنتد خلافاً لقول غير واحد إنه مكروه وأما إن كان ارتفاعه
قليلاً كسجدة ومفتاح ومحفلة فلا خلاف في صحة السجود عليه وإن كان خلاف
الأول وأما السجود على الأرض المرتفعة فمكروه فقط وأما السجود على غير
الموصل بالأرض كسرير معلق فلا خلاف في عدم صحته إذا كان غير واقف

شيئاً أي الرمي لأنه يضر في العالم
دون الجاهل والله سبحانه وتعالى
أعلم (سئل حفظه الله تعالى) ليعن
فاته شيء من الفروض أي
فروض الصلاة وأراد أن يقضى
ما فاته فهل يجوز القضاء بعد أن
يصل السنة المؤكدة كسنة الصبح
والمغرب والعشاء وغير ذلك
من السنن أم لا اتونا (أجاب)
رعاه الله (بقوله نعم حيث فاتته
الفروض المذكورة بعذر جاز
له تأخير القضاء إلى ما بعد السنة
وإلا بان فاته غير عذر وجبت
عليه المبادرة ولا يجوز له التأخير
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل
حفظه الله تعالى) عن نية الصلاة
هل تصح بلفظ اللسان أم لا وعن
نية رمضان هل تصح باللسان أم لا
وعن نية النفل من الجنابة هل
تصح بلفظ اللسان أم لا أفيدونا
(أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم
الدليل على مسألة الثانية في الأبواب
الرابعة بل في جميع الأبواب هو
القياس على نطقه صلى الله عليه
وسلم بنية الحج وحديث البخاري
أنا في الليلة آت من ربي فقال صل
في هذا الوادي المبارك أي واد
العتيق وقل عمرة في حجة وهذا
تصريح باللفظ والحكم كما يثبت
بالنص يثبت بالقياس والله تعالى
أعلم وقتنا الله وإياك إن المذهب
هو التلظ بالنية بحيث يسع
نفسه وأما ما يفعله بعض الجهلة
من الجهريها حيث يسمعه غيره

فهذا لم يقل به الشافعي ولا غيره
من الأئمة رضوان الله عليهم
فليحذر طالب العلم كل الحذر
من هذا وأمثاله والله سبحانه
الحادي أعلم (سئل نفعت الله تعالى
به) فيمن ركع واعتدل مستويا
وشك في حالة الاعتدال هل هو
اطمئن في ركوعه أم لم يطمئن
فهل يلزمه العود إلى الركوع
أم لم يلزمه وهل الاختلاف بين
من قال الطمأنينة ركن ومن قال
إنها شرط لفظي أم معنوي أثبتونا
(أجاب) رضي الله عنه وأرضاه :
نعم من شك في اعتداله هل
اطمأن في ركوعه أم لا لزمه
العود للركوع فوراً فإن منك
لأجل التذكير لحظة بطلت صلاته
والخالف تغطي لأنه لا بد منها
على كلا القولين وإذا شك فيها
لزمه الاتيان بها والله تعالى أعلم
(سئل عفا الله عنه) فيها إذا كان
سمع الشخص ثقبلاً بحيث إنه
لا يسمع نفسه إلا إذا سمعه غيره
القريب منه بحيث يصل إلى أهل
الجهل فهل وأحال ما ذكر إذا كان
أمره أن يقرأ الفاتحة والتشهد
بحيث يسمع نفسه وإذا سمعه
غيره أم يسر بالقراءة بحيث
لا يسمع غيره ولا يسمع هو نفسه
أم كيف الحال أفيدونا (أجاب)
رضي الله عنه نعم الواجب في
قراءة من ذكر أن يرفع صوته
بحيث لو كان صحيح السمع لسمع
أما بحيث يسمع غيره فمكروه
والله سبحانه أعلم (سئل تاب الله
عليه) فيمن يصلي ويده السواك
قابضاً له بالهيئة المستوية فهل
ذلك مطلوب أم لا فإذا قام غير

في ذلك السرير وإلا صحت كالصلاة في الغسل أفاده العلامة الدسوقي [مسئلة] يكره
وضع المصلي بصره موضع سجوده بل المطلوب أن يشغله أمامه وقال عياض
يستحب وضعه موضع سجوده وفي كلام عيج ما يشير إلى ضعف كلام عياض أم
ملخصاً من الزرقاني والعدوي [مسئلة] قولهم إذا لم يقدر في الصلاة إلا على نية
أولئها بطرف وجبت عليه الصلاة المراد الطرف يسكون الرأى أى العين أو
بفتحها كالحاجب وذقن لكن يخص بالأطراف التي لها عمل في الأركان لا بلسان
لركوع أو سجود فيها يظهر أنه من ضوء الشموع (ما قولكم) في كراهة سيدنا
مالك تكرير سورة كالتسبحة في ركعة وكلامه يشمل كراهة تكرارها في ركعة
من فرض أو نفل مع أننا رأينا بعض الفوائد يعنى في النوافل تكرار فيها السورة
في الركعة مراراً (الجواب) في ضوء الشموع أن سيدنا مالكاً يتكلم على السنن
الأصلية والعمل وأما تلك الفوائد فبدع مستحسنة أو آثار ضعيفة يعمل بها
في فضائل الأعمال والله أعلم (ما قولكم) في قوله في المجموع رجاز نعمة برسمة
بنقل وكرها بفرض إلا للمراعاة خلاف قد يقال إن الكراهة حاصلة مع المراعاة
غاية الأمر أنه لم يبال بالكراهة لفرض الصحة عند المخالف (الجواب)
في ضوء الشموع قد يقال إذا كانت المراعاة أروع طلبت فتأتى الكراهة قطعاً
نعم ليس طلب المراعاة متفقاً عليه كما في حاشية شيخنا علي عبد الباقي وفي حاشية
السيد أنه يلزم من المراعاة التسلسل في الخلافات وهو مخرج أقول لا يخفى أن
شأن الورع التشديد أم يتوضح (مسئلة) من أخذ وصف الصلاة عن عالم
بأحكام الصلاة وإن لم يكن عالماً بالمعنى المتعارف أو أخذ وصفها من الكتب
المتقدمة على الظاهر فصلاته صحيحة على الصحيح ولو لم يعرف الفرض ولا السنة
من المستحب والظاهر صحة الصلاة إذا اعتقد أنها كلها فرائض حيث سلمت من
خلل بقصدها وأما إذا اعتقد أن جميعها سنن أو فضائل فباطلة أم ملخصاً من
الزرقاني وحاشية الدسوقي عليه

باب مبطلات الصلاة

[مسئلة] لا تبطل الصلاة بالمشي لسد فرجة الصفيين على الراجح والثلاثة
على ما قاله عيج فالراجح يقول إن الكاف استقصائية في قول سيدي خليل
كالصفيين غير الصف الذي خرج منه وغير صف الذي دخل فيه والمعتبر صفوف
كالجمعة لا ما اتبع عنها فإذا رأى وهو يصلي فرجة أمامه أو عن يمينه أو عن يساره
حيث يجد السبل إلى سدها فليقدم إليها يسدها لما في الحديث من سد فرجة
في الصف وقمعه الله بها في الجنة درجة ويبنى له في الجنة بيتاً وكذلك لا تبطل بشي
الصفوف المذكورة لأجل ستره كما إذا سلم الإمام وقام المسبوق لقتضاه ما عليه
ومشى لسرته يستتر بها [مسئلة] تبطل الصلاة الرباعية بزيادة مثلها والثمانية

مطلوب فهل يكره أم لا أقنونا
 (أجاب) عفا الله عنه بأن ذلك
 غير مطلوب وهو في المسجد
 خلاف الأولى لما في ذلك من
 عدم إتمام السن خصوصاً في
 الركوع والسجود والجلوس إذا
 وضع يده على ركبتيه وفي القيام
 إذا وضع اليمنى على اليسرى وأما
 في السجود فهو مكروه لكنه
 الاقتصار باليد للسجود وعبرة
 الأبواب كشباب ابن حجر رحمه
 الله تعالى وينبغي كراهة الشر
 في الكففين للخلاف في امتناعه
 ثم رأيت الشافعي رحمه الله تعالى
 نص على ذلك فإنه كره الصلاة
 وبأبهامه الجلدة التي يجرها وتر
 القوس قال لأن امره أن يفضي
 يبطون كفيه إلى الأرض إلى آخر
 ما في الإيعاب والله سبحانه
 وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه
 وأرضاه ما قولكم فيما ذكره
 أئمتنا بأن الإمام إذا فرغ من
 فاتحته والمأموم في أثناء فاتحته من
 أن يؤمن لقراءة إمامه فإذا أمن
 فهل يسن له إعادة فاتحته
 مراعاة للقول الصحيح القائل
 بقطعها أو لا يؤمن مراعاة له
 لأن ارتكاب ترك سنة
 أولى من الوقوع في خلاف
 القتل بها أو يؤمن ولا يعيد
 مراعاة للقول بأن تكرير الركن
 القول أو بعضه مبطل أقنونا
 ما جردون (أجاب) رضى الله
 تعالى عنه نعم الأفضل والأكل

زيادة مثلاً والثلاثية بزيادة أربع وحمل البطان بزيادة ما ذكر سهواً مع
 تخفيف الزيادة فإن شك في الزيادة أجزأه سجود السهو انتقالاً اه زرقاني
 (مسألة) لا تبطل الصلاة بزيادة ركن قول كتركيب الفاتحة فلا تبطل بتعمده على
 المعتمد ولا يسوؤه بالأولى اه زرقاني (مسألة) تبطل أيضاً بسجود سهو كتكبيره
 من سنة خفيفة فدون إلا أن يأنم بمن يراه فيتبعه ولا بطلان بل في الباقى تقوية
 عدم البطلان بالسجود لتكبيره وفضيلة فأنظره اه مجموع (مسألة) تبطل أيضاً
 بلحن تعمده بأن عرف الصواب وحمل عنه ومثله من أمكنه التحمل فمرط وغير
 من ذكر عاجز صلاته صحيحة وقولهم لا يضر اللحن عند مالك المراد به اللحن
 خطأ أو نحر عن الصواب اه ملخصاً من المجموع وحاشيته والمراد باللحن المبطل
 هو اللحن الجلي وهو ما يغفل المعنى أو الإعراب كما يأتي في باب الجماعة بأوضح
 من هذا (مسألة) تبطل أيضاً بتعمد كلام والمراد بالكلام هنا الصوت ولو تنق
 كاخيار أو حصلت صورة الكلام بتحريك اللسان والشفيتين فينبغي في هذا البطلان
 كما اكنفوا به في قراءة الفاتحة اه من المجموع (مسألة) تبطل أيضاً بتعمده في
 ومثله القاس وأما البلم فلا يفسد صلاة ولا صوماً إلا إذا كثر فيجوز على الأفعال
 الكثيرة ومفهوم بتعمد أنه إن غلبه لا يضر حيث كان حاضراً ما لم يزد ردى يتلع
 منه شيئاً فإن ازدرده عمداً بطلت وغلبته قولان مستويان وسهواً سجد اه من ص
 (مسألة) تبطل أيضاً بكنيز فعل كك جسم ولو سهواً والكثير عندنا ما يغفل الناظر
 أنه ليس في صلاة اه من ص وجاز قليل أخك الحاجة وكره لغيره ما سجد سهواً
 إن توسط وإن كان الوسط عمداً بطل اه (مسألة) لا تبطل الصلاة بتجنج قل
 ولو لغير حاجة وأما فتلاعب أو كثر فتبطل والتبسم يجرى على هذا التفصيل
 والتجنج صوت الخلق الشيء بالحاء الساذجة أما قول بعضهم إحم هكذا بهمة
 وحاء مكسورتين فبطل كالقلام اه من الأمير علي عب

باب سجود السهو

(مسألة) السجود لتحول القنوت بطل الصلاة ما لم يفتد من يسجد ذلك فإن اقتدى به
 وجب اتباعه ولا تبطل صلاته فإن عالفه فالظاهر عدم البطلان كما في حاشية الخريشي
 (مسألة) من استسكحه السهو بهيج حيث أمكنه الإصلاح ولا سجود عليه كأن تكون
 عادته أن يسلم من ركعتين معتقداً الإتمام فهذا حيث قرب الأمر فإنه يرجع ويكمل فقد
 أمكنه الإصلاح حينئذ ولا سجود عليه وكذا إذا سها عن سجدة ثانية بركعة أولى ثم
 تذكر بعد تمام قراءة ركعة ثانية فيعود ويسجد ما يقضى الركعة التي تذكر فيها ذلك من
 أولها وأما إذا لم يمكنه الإصلاح فلا إصلاح عليه ولا سجود كما إذا استسكحه في سورة
 بعد الفاتحة ولم يتذكر إلا بعد الانتهاء للركوع وكذا إذا كان يسو دائماً عن الجلوس
 الوسط ولا يتذكر إلا بعد مفارقة الأرض بيديه وركبتيه وأما من استسكحه الشك

عدم التأمين فلا أمن سن له
استئناف مراعاة للصحيح القائل
بالقطع في المباح مع شروحه
التحفة والنهاية والمغني والعبارة
له فان تحلل ذكر قطع الموالاة
فإن تعلق بالصلاة كتأمينه لقراءة
إمامه وقمعه عليه فلا يقطع
الموالاة في الأصح والثاني يقطعها
فلا احتياط استئنافها للخروج من
الخلافا الخ ماقبه وإنما قلنا
الأفضل عدم التأمين مراعاة
للقول بأن زيادة التولي كالفعلي
في أنه يبطل فائخرج من خلاف
هذه الأقوال ترك التأمين والله
سبحانه وتعالى أعلم

(باب شروط الصلاة)

(سئل حفظه الله تعالى) عن ذوق
الطيور في المساجد ذكرها أنه
يعني عنه لمشقة الاحتراز عنه عام
يتعمد المشي عليه من غير حاجة
أو يكون هو أو عمامه رطباً فإذا
نوضاً من حنيفة أو بركة في المسجد
ودخل المسجد ورجلاه رطبتان
يكلف التحرز من وطئه ذوق
الطيور أو يكلف تخفيف رجله
وإذا كان في الصف الأول ذوق
وفي الذي يليه عدمه ومراعاة
الصلاة وقلم لا يتعمد المشي عليه
يلزمه التأخر إلى الصف الثاني
عن الأول والحال أنه رأى الذوق
في الأول أم لا يلزمه أفيدونا
(أجاب) عفا الله عنه لا يكلف
التحرز عن ذوق الطيور كما في
التحفة والنهاية قال الشيرازي

فلا إصلاح عليه لأنه يبنى على التمام وقال عبد الوهاب يندب له السجود بعد
السلام فقط ولكن هذا يخالف قولهم سجود السهو سنة إلا أن يقال إن البغداديين
لا يفرقون بين السنة والمستحب ولا يقال إذا كان يبنى على التمام لا يسجد عليه
لأن السجود بعد السلام ترغيباً للشيطان والشك المستكبح هو أن يعتري المصلي
كثيراً بأن يشك هل زاد أو نقص ولا يتيقن شيئاً يبنى عليه وهذا يجب عليه أن
يظهر عنه وإذا غالف وأصلح لا يبطل صلاته ولو عمداً قال الأجهوري والذي
يظهر لي أنه إذا أتاه يومين متواليين فإنه يكون في اليوم الثاني منهما مستكبحاً إن
علم من عادته أنه يأتيه في اليوم الثالث أيضاً أو طعن ذلك وأما لو علم أو ظن أو شك أنه
لا يأتيه في اليوم الثالث فإنه يكون في اليوم الثاني غير مستكبح قطعاً والمظاهر أنه في
اليوم الأول غير مستكبح ولو علم أنه يستمر إتيانه في اليوم الثاني والثالث وقد يقال
هو في هذه الحالة مستكبح كالיום الثاني أفاده العلامة العسوي على الزرقاني بزيادة من
حاشيته على الحرشي [مسألة] السهو في السنن والنوافل كالسهو في القرينة إلا في خمس
مائل الجهر والسر والسورة بسجدة لحاقاً في الفرض من السنن والنوافل لندبها فيهما
الرابعة إذا عقد في النافذة ثالثة سهواً برقع رأسه فيهما كلها رباعاً في غير الفجر
والعدين والكسوف والانسحاق أي والشفع وذلك لأن الشارع حد
ما ذكر بركتين فيبطل بزيادة مثله وأما الوتر فلا يبطل بزيادة مثله وفي مختصر
البرزلي من صلي الشفع ثلاث ركعات سجدة أي بعد السلام إن كان ناسياً
وأجزأه وبطل في العمدة والجهل وقوله كلها أربعا أي وبسجدة قبل
السلام لنقصه السلام بعد الركعتين الأولىين والزيادة واحدة الخامسة إذا ترك
منها وكنا سامياً لا يجب إعادتها هذا حاصل ما في الزرقاني والعسوي من باب
السنن وباب السهو (ماقولكم) فيمن قرأ من النافذة آيتين سراً في محل الجهر
أو جهراً في محل السر هل يسجد السهو أم لا وفيمن قرأ في ركعة واحدة السورة
سراً في محل الجهر أو جهراً في محل السر هل يسجد أم لا (الجواب) إذا قرأ من
النافذة الآية والآيتين لا يسجد عليه وأما إذا قرأ أكثر من الآيتين فإن تذكر
قبل وضع يديه على ركعته فإنه بعد أم القرآن والسورة وإن تذكر بعد وضع
يديه على ركعته فإنه لا يرجع ويسجد قبل السلام إن كان المتروك الجهر وبعد
السلام إن كان المتروك السر وأما إذا ترك الجهر أو السر في السورة التي بعد أم
القرآن من ركعة واحدة فلا يسجد له لأنه سنة واحدة غير مؤكدة وأما من
ركعتين فيسجد له وأعلم أن من ترك الجهر وأتى بدله بالسر لا يسجد السهو إلا إذا
اقتص على حركة اللسان والشفين وأما لو أتى فيها ذكر بأعلى السر بأن أسمع نفسه
فلا سجود عليه وأن من ترك السر وأتى بدله بالجهر لا يسجد إلا إذا أتى بأعلى
الجهر وهو أن يرفع صوته فوق سماع نفسه ومن يابه بأن كان يسمعه من بعد

عليها أي حيث كثر في المسجد
أو غيره بحيث يشق الاحترار
عنه لا يكلف غيره حتى لو كان
بعض أجزاء المسجد خاليا عنه
ومسكنة الصلاة فيه لا يكلف
بل يصلى كيف تلقى وإن صادف
محل الذرق وهذا ظاهر حيث عم
الذرق المحل فلو اشتمل المسجد
مثلا على جهتين إحداها عالية
من الذرق والأخرى مشيئة
عليه وجب قصد الخالية ليس
فيها إذ لا مشقة كما يعلم مما ذكره
في الاستقبال فليراجع انتهى
كلام الشيرازي ومن كلام
الشيرازي يؤخذ مسألة الصف
فيمتن عليه التأخر إلى الثاني كما
هو ظاهر والله أعلم وكلام التفتي
والنهاية ظاهر في تكليفه تنشيف
رجليه لاشتراطهم عدم الرطوبة
قال الشيرازي في الحاشية
المتقدمة أي طبع الرطوبة من
إحدى الجانبين لا يعني عنه
وظاهره وإن أمهر المشي في غير
ذلك من موضع طهارته تعالى
نوعاً من مطهرة عم ذوق العطر
المذكور سائر أجزاء المحل
المتصل بها ونقل عن ابن عبدالحق
الغفر: أقول وهو قريب للمشقة
انتهى كلام الشيرازي والله
سبحانه تعالى أعلم (سئل) رضى
الله عنه وأرضاه عن الصلاة بين
اسطوانتين المسجد أو سواربه
هل يكره للإمام الصلاة كالمأموم
لأنه إذا صلى بين السمتين الصف

عنه بشعره صف فأكثر وأما الوأبدله بأدنى الجهر بأن يسمع نفسه ومن يليه خاصة
فلا سجود عليه (ثالثة) إذا ترك ركعتاً من أركان الصلاة سهواً فإن كان من
الركعة الأخيرة ولم يصل فإنه يتداركها فإن كان المترك الفائتة انتصب قائماً
فيقرأها ثم يتم ركعتها وإن كان الركوع رجع قائماً ثم يركع وإن كان الرفع منه
رجع محدداً فإذا وصل حد الركوع أطمأن ثم يرفع ويكمل ركعتها وإن كان
سجوداً واحداً سجده وهو جالس وأعاد التشهد وسلم وإذا كان سجودين
وتذكرهما وهو جالس وقد انحط بنية الجلوس فإنه يرجع قائماً ليأتي بالسجدين
منحطاً لها منه فإن لم يفعل وسجدهما من جلوس سهواً فقد نقص الانحطاط
للسجدين ليس بإيجاب إذ لو كان واجبا لم ينجر بسجود السهو فإنه لو انحط أولاً
للجلوس ثم سجد السجدين منه فإن صلاته لا تبطل لكنه يكره تعدد ذلك فإن
سلم من الأخيرة معتدلاً النكاح ثم تذكر ترك ركعتيها فات التدارك واستأنف
ركعة بعدها إن لم يطل فإن طال بطلت صلاته ويسجد بعد السلام في جميع ما تقدم
للزيادة وإن كان الركعتين المتركين من غير الأخيرة تداركهما إن لم يعقد ركوع الركعة
التي بعدها فإن عقدته برفع الرأس من الركوع بطلت ركعة النقص ورجعت
الثانية أولى فإن كانت ركعة النقص هي الأولى صارت الثانية مكانها وبأى ركعة
بأن القرآن وسورة وبتشهد ويسجد بعد السلام وإن كانت ركعة النقص هي
الثانية صارت الثالثة ثالثة وهي الفائتة فقط فيتشهد بعدها وبأى ركعتين بالفائتة
فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة من التي صارت ثالثة مع الزيادة وإذا
كانت ركعة النقص هي الثالثة صارت الرابعة ثالثة ويسجد بعد السلام وإذا تذكر
وهو في الجلوس الثاني أنه ترك ركعتاً من الأولى رجعت الثانية أولى والثالثة
ثانية والرابعة ثالثة فيأتي بركعة بالفائتة فقط سراً ويسجد قبل السلام لنقص
السورة والتشهد الأول لأنه صار ما قبله بوقوعه بعد الأولى والزيادة ظاهرة وكذا إن
تذكر بعد السلام ترتيباً فإنه طال بطلت وقوله فإن عقدته برفع الرأس من الركوع
لأن عقدته عند ابن القاسم برفع رأسه مطمئناً معتدلاً لمن لم يعتدل تدارك ما فاتته
وكذا المبوق إذا كبر للإحرام وانحنى بعد رفع الإمام رأسه وقبل اعتداله فقد
أدرك الركعة معه إلا في مسائل فتقدرك ركوع فيها بالانحناء عند ابن القاسم وهي ترك
الركوع من ركعة فيفوت لغيره الانحناء من التي تليها وتقوم هذه الركعة مقام
ما قبلها أو ترك سر الفائتة أو سورة فيفوت تداركها بالانحناء فإن خالف وعاد
للقرأة على سبيلها بطلت صلاته أو ترك جهر كذلك أو ترك تكبير عدد كلاً أو
بعضاً حتى انحنى فكذلك أو ترك سورة بعد فائتة أو ترك سجدة تلاوة في قرآن أو
نفل حتى انحنى ساهياً عنها أو ذكر بعض من صلاة أخرى قبل التي هو فيها
والمراد ببعض المترك ما يشمل البعض حقيقة أو حكماً كالسجود القبلي المترتب

التي وراء المأمومين ووسعت
صنيتين وإذا صلى إلى الاستطالة
وسعت صفاً واحداً هل يكون
له ذلك عذراً أم لا بقدر أقتونا
(أجواب) عفا الله تعالى عنه بقوله
حيث كان الإمام بحيث لو لم يكن
بين المصليين لا يجزئ المأمومون
سعة يصلون فيها لو لم يتقدم عذره
في ذلك وإلا فلا ولا حكمة
في الصلاة بين السواري كما هو
في زوال مسرعة والله تعالى أعلم
(مثل حفظه الله تعالى) عن الصلاة
بين السواري هل تكره أم لا
أفتونا (أجواب) بقوله لا تكره
الصلاة بين السواري والله أعلم
وفي الإيعاب تطناً على مالا
يكره وإلا الصلاة بين السواري
عن جمهور أهل العلم والقول بأنها
كالمقصورة والمنبر ترفع الصف
قال النووي باطل وكرهاً فيها
جماعة من الصحابة والتابعين انتهى
كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم
(مثل) في مصال فاقصرت المورة
ولامعه إلا أنصف السور قدر أنه
إذا جلس استمرت عورته وإذا قام
لم تستر فهل يجب عليه الجلوس
أم لا أفتونا (أجواب) رضي الله عنه
يستتر بما قدر عليه ويصلي قائماً
ولا تجوز له الصلاة من جلوس
والله سبحانه أعلم (مثل) عن شد
الوسط في الصلاة هل يكره بأن
شد على نفسه بحزام فوق البطن
أو الزبون وهل إذا لبس فوق
ذلك جوخة أو فرجيه من خارج

عن ثلاث سنن في الاختيار بفوت التدارك وتبطل الصلاة التي ترك منها البعض
الحقيق أو الحكى الطول بالر كوع هذا حاصل ما في أقرب المسالك مع زيادة
من حاشية الخرنسي (ما تولى) في إمام ترك سجوداً متتابعاً على ثلاث سنن سهواً
وعال وسجده المأموم هل تبطل صلاته أو الإمام فقط (الجواب) إذا سجد المأموم
صحت صلاته وصلاة الإمام باطلة وتزاد هذه على قولهم كل صلاة بطلت على
الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسبائه كذا في الزرقاني [مسألة]
يلزم المأموم ولو مسجوداً أدرك ركعة السجود عن سهو الإمام قليلاً أو بعداً
وإن لم يسه المأموم معه ولا حضر سهوه ويسجد المأموم القليل معه إذا سجد
الإمام قبل السلام فلو أخر الإمام القليل وسجده بعد السلام هل يفعله المأموم
المسبوق بعد تمام صلاته قبل سلامه أو بعده أو قبل قيامه لإتمام صلاته وقيل
غير ذلك والمراد بالقليل الذي يسجد المأموم مع الإمام ولو في مذنب الإمام
فالشافعي انتهى يرى السجود دائماً قبل السلام يفعله المأموم معه ولا يجوز له
تأخيرها فلو سجد المأموم القليل في محله وأخرا الإمام فصلاة الإمام صحيحة ولو
أخر من لحق ركعة مع إمامه السجود القليل إلى تمام صلاته فسجد صحت
صلاته وأما السجود البعدي فيؤخره المسبوق بعد قضاء ما عليه فلو قدم الإمام
المساكين البعدي فهل يسجد معه نظراً لفعله أو لا نظراً لأصله وعلى كل حال
لا تبطل صلاة المأموم بسجوده مع الإمام مراعاة للخلاف في ذلك فلو سجد
الإمام البعدي بعد السلام وسجد معه المسبوق قبل قضاء ما عليه بطلت صلاته وإن
قدمه عمداً وكذا جهلاً عند عيسى لاسهوا فلا تبطل كالجاهل عند ابن القاسم أفاده
الزرقاني والعمدوى عليه [مسألة] يمكن للمساكين تسع تشهدات والصلاة صحيحة بأن
سها فصلي الظهر مثلاً سبع ركعات وتشهد في كل ركعة وترك السورة في ركعة
من الأولين فاجتمع معه زيادة ونقص فسجد قبل السلام وجلس للتشهد فبعد
أن سجد القليل سها بزيادة فسجد وتشهد فهذه تسع فإن كان دخل مع الإمام في
التشهد الأخير كحل له عشر تشهدات فإن سجد مع الإمام سجود سهواً وتشهد
معه زادت على العشر كأن شك في تشهد هل سجد قبله سجدة أو سجدتين فإنه
يسجد واحدة ويعيد تشهداً وكذا يمكن اجتماع أكثر من ثلاثين سجدة في الصلاة
وهي صحيحة كتمان سجدة في كل ركعة وفي هذا فلك

ياقها يدعي حل الأحاجي أصلاً فيها ثلاثون سجدة

يل مزيد وهل تشهد أخرى ضبطه بخارز العشر المدة

له ملخصاً من المجموع وحاشيته [مسألة] إذا شك هل يسجد من القليل سجدة أو
سجدتين فإنه يأتي بالثانية ولا يسجد عليه ثانياً لهذا الشك لئلا يتسلسل الأمر
وتحصل المشقة الكبرى ولأن المصغر لا يصغر ولا يقال التسلسل مستحيل لأن

الحرام تقتني الكراهة أم لا أفئونا
(أجاب بقوله) تكره الصلاة
مع شد الوسط فوق الثوب أو
الزبون كما صرح بذلك في التحفة
والنهاية وغيرهم وإذا لبس فوق
ذلك نحو الجوخة زالت الكراهة
وإنه تعالى أعلم (سئل) عن
الفرش في الروضة الشريفة وخلف
مقام سيدنا إبراهيم المكتوبة قبل
دخول وثبها وبعد دخوله من
غير أن يجلس فيه حالاً بل إذا
قاموا المكتوبة صلى فيه لكي
يجوز فيه فضيلة الصف الأول
وقضية المكان يقبل إقامة الصلاة
بشغل في المسجد في غير موضع
الفرش بقراءة وتنفل وطواف
وزيارة الرسول صلى الله عليه
وسلم وقد يخرج من المسجد
لغير قضاء حاجة وطهارة ولوم
خفيف أو يكلمه أحد خارج
المسجد هل له التفرش في
البقيتين المذكورتين على هذا
الوجه المصور أم لا يحمل لذلك
أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه
بقوله نعم لا يحمل فرش السجادة
خلف المقام في المحل الذي يحتاج
الطائفون لصلاة ركعتي الطواف
ومثله الروضة الشريفة لأن هذين
المحلين قد اختصا من بين سائر
المسجد بهذه الخصوصية فمن
فعل ذلك مع علمه بحرمه ذلك
عزر وقد ذكر ذلك العلامة
في تحفته وغيرها من كتبه وإنه
سيحانه أعلم (سئل) ما قولكم في

التسلسل باعتبار المستقبل لا استحالة فيه وفي الأمر على عب ولا يصلح قول
الكسائي لأن يوسف المفسر لا يصح تعديلاً وإنما هو مجرد مناسبة قالها الكسائي
[مسئلة] إذا تكلم بعد سجوده القبلي وقبل السلام فإنه يسجد بعد السلام أه
ص [مسئلة] إذا سجد القبلي ثلاثاً سهواً ثم تذكر فإنه يسجد بعد السلام فإن
كان بعداً فلا شيء عليه قاله اللخمي ~~كذا~~ في عب وفي الأمر أن غير اللخمي
لا يرى السجود في القبلي أيضاً وهذا هو الملائم لقول الشيخ خليل عطفاً على
مالا سجود فيه أو شك فيه هل سجد اثنتين أه وتبعنا هنا مالم يدي خليل حيث
قلنا إذا شك هل سجد من القبلي سجدة الخ وأما على مال اللخمي فإنه يسجد لخذا
الشك ونحن خليليون [مسئلة] تقديم سجود السهر البعدي قبل السلام حرام
والصلاة صحيحة لأنه لما كان خارجاً عن الصلاة صار تقديمه كالزيادة فيها وإنما
صح تقديمه ولو عمداً رعياً لمذهب الشافعي ولو كان المقدم له المأموم دون إمامه
بأن مخالفه ولم يسلم معه أولاً وسلم معه بعد السجود كذا في البنائي والمظاهر أنه
إذا سلم قبل أن يسلم إمامه للسجود البعدي لا يضر لأن الإمام سبق منه السلام
الأصلي وهو تسليمة التحليل أه من الأمر على عب وأما تأخير القبلي لمكرهه
وفي الأمر أيضاً أن بعض الشافعية قال له معترضاً على المالكية كيف تسجدون
بعد السلام مع الزيادة مع أن الجابر للشيء يكون داخل فيه كركعة الثوب فقال له
العلامة الأمير هذا إن كان فيه نقص وإلا كان زيادة على زيادة فأجلم [مسئلة]
إذا أدرك مع الإمام ركعة وترتب على الإمام السجود القبلي فأخذه بعد السلام
فهل يفعله المأموم معه قبل قيامه للقضاء وضعف أو بعد تمام القضاء قبل سلام
نفسه أو بعده أو إن كان عن ثلاث سنين فعله قبل القضاء وإلا فبعده تردد قال
شيخنا والقول الأخير هو المظاهر أه من دس [مسئلة] من ترك بعضاً من صلاة
فرض وثد كر ذلك بعداً وترك سجوداً عن ثلاث سنين من فرض أيضاً إن شرع
في صلاة فرض أو نفل فإن أطال القراءة من غير ركوع بأن فرغ من القائفة
أو انتهى للركوع وإن لم يظلم قرائته بل وإن لم يقرأ كامياً ومأموم بطلت الصلاة
المركب منها ما ذكر وحيث بطلت الصلاة الأولى فإن كان الذي شرع فيه نقلاً
فإنه يتم إن اتسع الوقت لإدراك التي بطلت عقد ركعة أم لا وإن عقد من النفل
المشروع فيه ركعة بسجودتها أنه ولو خرج الوقت وإن لم يعقد الركعة وضاع
الوقت قطع وأحرم بالصلاة الأولى وإن كان الذي شرع فيه فرضاً قطع فذ وإمام
ومأمومه تبعاً له ونائب له إذا أتم ركعة بسجودتها أن يضيف لها أخرى ويخرج
عن شفع إن اتسع الوقت وإلا قطع لأن الفرض يقتضي بخلاف النفل فإنه
لا يتوض كما تقدم وأما إذا شرع في صلاة أخرى ولم يظلم القراءة ولم يركع فإنه
يرجع لإصلاح الأولى بلا سلام من الثانية فإن سلم بطلت الأولى وأما إن كان

أعتان المسجد وقلة المبالاة بما يحصل فيه من اللغو وجعله طريفاً والمرور فيه بالاعتقار كمن يجرب بعض بقعه بمتاع وأكل ونوم وتلويت بشحو ماء ووضوء فهل يجوز ذلك أم لا وهل يجب علي من رأى ذلك الإنكار بالقول والفعل أو على فهم المسجد أو نحو الحكام وهل يجب علي من رأى فيه نجاسة إذا لهما سواء يعنى عنها أم لا أفيدوا (أجاب) ما ذكره السائل وفقه الله تعالى لما يحبه من الأمور المذكورة من ماهر المباح ومنه المنكر وممنه الحرام فأما اللغو فهو رفع الصوت فكروه إن لم يشوش به على نحو مصل فإن شوش به على من ذكر بحيث ينادى أذى ليس بالهين ويصدق بقوله حرم ويكره البيع فيه أيضاً والشراء وسائر العقود سوى عقد الشكاح ومحل كراهة نحو البيع حيث لم يخرج إلى نحو تحصيل قوته ويكره للمتكلف وغيره عمل صناعة فيه غير خشية كثيرة لأقلية بشرط أن لا يتخذها حائوتاً لأنه لم يوجع لذلك وفيه نوع إهانة (إلا إن دخل لنحو صلاة غلط فيه ثوباً من غير أن يجعل مقصداً للخياطة فلا بأس به فندار الكراهة على اتخاذه معداً للصناعة فإن كانت الصنعة خشية تزوي بالمسجد وإن خلت عن نجاسة كاهو ظاهر أو اتخذه حائوتاً حرم ويحرم البصاق فيه إن اتصل بشئ من أجزائه وأما جملته طريفاً

ذكر القبلي أو البعض من نقل في فرض فإنه ينادى مطلقاً كما أنه ينادى إن ذكر القبلي أو البعض من نقل في نقل إن أضاف القراءة أو ركع وإلا رجع لإصلاح النقل الأول بلا سلام وينتهد ويسلم ويسجد بعد السلام ولا يجب قضاء النقل الذي رجع عنه إذ لم يمسد بطلانه انتهى صاوي بتصرف وتوضيح (ما قولكم) في مالكي اقتدى بشافعي في صلاة الصبح فترك الشافعي القنوت سهواً وسجد قبل السلام فهل يسجد للمالكي معه أم لا (الجواب) في حاشية الخريشي أنه يجب على المالكي اتباع الشافعي في سجوده للقنوت قبل السلام وإن خالفه فالظاهر عدم البطلان أفاده بعض الشيوخ له بتصرف

(فصل) في قضاء القنوت (ما قولكم) في شخص ترك صلاة الظهر والعصر إلى أن يني إلى الغروب قدر مابيع أربع ركعات فهل إذا صلى الظهر قبل العصر في هذه الحالة تبطل صلاته أم لا (الجواب) قولهم إن ترتيب حاضر في الوقت واجب شرطاً فمن صلى العصر في وقتها الاختياري أو الضروري وعليه صلاة الظهر أو ذكر الظهر بعد أن شرع في العصر فالعصر باطل ويحل البطلان إن كان متذكراً أن عليه الظهر أو حدث التذكر في أثناء العصر فإن تذكر بعد التمام ندب إعادة المقدم بوقت كالمكروه على ترك الترتيب وحله أيضاً (إذا بقي من الوقت الضروري ما يسعها لأنها لا يكونان حاضرين إلا إذا وسعها الضروري فإن ضاق بحيث لا يسع إلا قدر أربع ركعات اختصت به العصر فإذا أوفت الظهر حينئذ فهي قضاء فيكون حكم الترتيب بين الظهر والعصر في هذه الحالة الوجوب غير الشرطي فيدخل في قسم الحاضرة مع يسير القنوت ويسير القنوت خمس فأقل فيجب تقديم اليسير على الحاضرة وجوباً غير شرط على المشهور وقيل مندوب وعلى المشهور يقدم اليسير وإن خرج وقت الحاضرة وندب إعادة الحاضرة ولو مغرباً وعشاء بعد وتر إن خالف وقدم الحاضرة على اليسير بوقتها ولو الضروري فإن كان بالفراغ من الحاضرة يخرج الوقت الضروري فلا إعادة له مالم يمسد من حاشية أبي الحسن وأقرب المسالك ومن [مسئلة] إن ذكر المصل اليسير في فرض قطع فذاً كان أو إماماً ويقطع مأموه تبعاً له إن لم يركع فإن ركع ندب له أن يخرج عن شفع وإن بصبح أو مغرب والحاصل أنه إن تذكر اليسير بعد ركعة خرج عن شفع مطلقاً وبعد ركعتين كل المغرب وأولى الصبح والجمعة وخرج عن شفع في الرابعة وبعد ثلاث كل الرابعة وأولى المغرب ومحل كونه بشفع إن ركع مقيد بما إذا لم يخش خروج وقت المذكورة وإلا حرم الشفع وتعين القطع سواء كان الوقت ضرورياً أو اختياريّاً بالضرورة كما إذا ذكر الظهر في العصر وقد بقي للغروب ركعة والاختياري بشعور في جمع التقديم كما إذا شرع في العصر في وقت الظهر المختار ثم تذكر الظهر فإنه يقطع

العصر ويصل الظهر خشية خروج الوقت اه من أقرب المسالك بزيادة من حاشية الخرشى [مسئلة] إن ذكر السير في ثقل أنه وجوباً لوجوبه بالشروع فيه ولا يعوض إلا إذا خاف خروج وقت حاضرة عليه أيضاً ولم يعقد ركوعاً من الثقل فإذا خاف خروجه ولم يعقد ركعة قطع وصلى الفرض فإن عقدتها كله ولو خرج وقت الحاضرة اه من أقرب المسالك

باب النافلة

[مسئلة] الثقل المحدود كالنجر والعبد والكسوف والاستسقاء يبطل بزيادة ركعتين وأما الوتر فلا يبطل بزيادة مثله والفرق أن كون الصلاة ركعة واحدة أمر غير غالب والغالب إما ركعتان أو أكثر فلما زاد في الوتر واحدة رجع لما هو الغالب والركعتان من الغالب فيظهرهما من الزيادة ما يبطل غيرهما من الغالب وإذا لم يبطل بزيادة مثله فيسجد له بعد السلام اه ملخصاً من الخرشى والعدوى في باب السهو [مسئلة] النفل غير المحدود لا يبطل بزيادة مثله سهواً فإذا عقد الثالثة سهواً رفع رأسه من ركوعها أكمل أربعاً وجوباً وأما لو قام عامداً في ثالثة النفل فإن صلاته تبطل لدخوله في قول المصنف ويتماد كسجة كما في حاشية الخرشى وفي المدسوق أن الشيخ العدوى رجع عن هذا في حاشية عبد الباقي تبعاً للبناني فقال بل التصواب الصحة إذا قام عامداً في ثالثة النفل مراعاة لقول يجوز النفل أربعاً وغايته الكراهة ومخالفته الأفضل لا تقتضى البطلان انتهى [مسئلة] يندب النفل في غير محل الفرض ويندب له أن يتحول إلى مكان آخر كلما صلى ركعتين كما في حاشية الخرشى عند قول المصنف في باب الإمامة وتنفل بمخراجه

باب في الجماعة

ما تقول السادات أئمة الإسلام وأمناء الله علي الأحكام في الأئمة المتأمنين بالمسجد الحرام بمكة المشرفة زادها الله تشریفاً ونعتظاً إلى يوم الدين وهم إمام الشافعية والمالكية والحنابلة الذين قرروهم ولي التقرر على ما هم عليه الآن وكون بعضهم يتقدم للصلاة أول الوقت ثم يليه الآخر كل واحد يصلي بمجاعة في مقامه المتعين له هل يجوز ذلك وبعد مقام كل واحد منهم كأنه مسجد مستقل بنفسه ولا تكره الصلاة خلف واحد منهم وهل يكون السابق أفضل أو يعد المسجد الحرام كالمسجد الواحد فشكره الصلاة خلف السابق والثالث والرابع ولو عين السلطان إمامتهم بالسبقية أم كيف الحال أفيد الجواب ولكم الاجر والثواب (الجواب) في فتاوى صج أن الاستفتاء عن الأئمة بالمسجد الحرام وقع في المسألة السابعة وأن جماعة من العلماء الأعلام أفتى بأنه لا كراهة في ذلك إذ مقامهم كساجد ثم قال قال ابن فرحون ووقفت على تأليف يتضمن خلاف ما أفتى به الجماعة وأن الإمام الراتب هو إمام مقام إبراهيم ولا أثر لأمر الخليفة في رفع

والمرور فيه بالامتنعة في المجموع لا يكره ولو جنب عبور مولود غير حاجه لكن الأولى أن لا يعبر إلا لها هذا كلام الأصحاب تصريحاً وإشارة وقال المتولي والرافعي يكره لغير غرض الخ وأما تعجز بعض بقعه بتناع فثبت ضيق به على نحو مصل حرم وإلا فلا ومن ذلك وضع ففص للنعال فإن ضيق حرم وإلا فلا لأن هذا مصلحة ضرورية أو حاجه والجلوس فيه لحفظ النعال بأجرة مكروه كالبيع بل أول ما لم يضيّق بذلك على أحد فيحرم ويباح الجلوس فيه مع الحدث فلا كراهة وأما النوم والآكل والشرب فيباح أيضاً بلا كراهة اتفاقاً سواء الغريب والأعزب وغيرهما كما صرح أن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كان يتام فيه وهو كان أعزب وكذا أصحاب الصفة والعربون وعلى وصفوان ابن أمية وصاحب الوشاح بل كان ثمانية ابن أنال بيت فيه قبل إسلامه قال في الأم فإذا بات فيه المشرك فكذا المسلم هذا إن لم يتأذ به أي بأحد الثلاثة النوم وما بعده أحد من الناس بل أو من غيرهم كأرض المسجد أو حصره بما يتولد من نحو قشور الماء كقول أنوراء أو عظمه والاحرم قال ابن الهادي واتفاق الأصحاب على حرمة تلويثه بالطعام إذا أكل فيه أي إن حصل منه

يُذاه أو استقذار كما هو ظاهر
ومع عدم التأذي الأول ترك
ذلك وأما الوضوء فيه فباح إذا
لم يتأذى به بالإجماع على ما قاله
ابن المنذر لكن الأول تركه وقول
ابن المنذر لكن يكره ضعيف أو
مؤول أما مع التأذي به فيحرم
كما قاله ابن العباد وإخراج ربيع
الحدث فيه خلاف الأولى ومحل
كما هو ظاهر ما إذا لم يكرهه لم
يضره وإلا فالأولى إخراج
فيه بل قد يجب لتحقيق الضرر
وأما قول السائل وثقه الله تعالى
وهل يجب علي من رأى ذلك
الإسكار الخ نعم يجب الإنكار
فيا هو حرام يجمع علي تحريره أو
في اعتقاد الفاعل بخلاف المكروه
أو فيها لا يعتد الفاعل بتحريره
فيسن الإنكار بالخطب وهذا في
غير قيم المسجد وظاهره والحاكم
أما هم فيجب عليهم الإنكار حتى
في المكروه وقوله وهل يجب
علي من رأى نجاسة الخ نعم يجب
علي من رأى نجاسة في المسجد
غير معقود عنها عينا فوراً إزالتها
وإن لم يقدرها وأصعها وإن
أرصد لأزالتها من يقوم به يعلم
كما اقتضاء إعتناهم والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه
في رجل يحدث بحديث في كتاب
وذكر فيوت ويعوق ونسرا
وقال قالت طائفة من السلف
هذه أسماء قوم صالحين فلما ماتوا
عكفوا علي قبورهم وصوروا

الكرامة ثم ذكر جمع نقولا كثيرة تفيد عدم الجواز ورجحها فانظره وفي المعيار
أن الإمام العلامة أبو محمد عبد الكريم بن عبد الرحمن بن عطاء الله المالكي مؤلف
البيان والتقرير في شرح التهذيب أجاب عن هذا بقوله الصلاة خلف كل من
الأئمة الذين أمر بترتيبهم إمام المسلمين في مقاماتهم المذكورة تامة لا كراهة فيها
إذ مقاماتهم كمساجد متعددة لأمر الإمام بذلك وسواء في ذلك الأول من بعده
وإذا كان الإمام الأول يصلي في أول الوقت فصلاة غيره من يؤخر إلى ربيع
الثامنة أفضل في غير الصبح والمغرب والمصلي خلف إمام المقام منها كالمصلي خلف
غيره والله أعلم وأجاب الشيخ أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي مؤلف كتاب
المفهم والمختصر صحيح البخاري ومسلم بما نصه وكذلك أقول غير أن ترتيب
الأئمة في الوقت إن كان ياذن الإمام فلا سيل إلى مخالفته وإن كان بغير إذنه لكل
إمام يحافظ علي ما هو الأفضل عند إمامه ولا يجوز تتبع إمامه بخلاف مذهب
إمامه بغير موجب شرعي وأجاب غيرهما بمثل جوابيما والله أعلم (ما قولكم
في الجماعة) هل يفضل بعضها بعضا أفيدوا الجواب (الجواب) ذكر في المعيار أن
الصلاة أفضل في المسجد الكثير الجماعة علي رأي ابن حبيب والشافعي من أجل
أن صلاة الرجل مع الرجلين أركي من صلاته مع الرجل كما جاء في الحديث وكذا
الصلاة في مسجد إمامه متصف بصفات الفضل والكمال كالآفة والأورع والأقرب
والمتسوب لقريش أو للعرب ولا يكون ممن يكرهه المؤمنون وكما تفضل صلاة
النصف المتقدم علي من بعده من حيث إنه أول من بعده إلى آخر الصفوف وكذا
يفضل الوقوف علي يمين الإمام علي الوقوف علي يساره وكذا إدراك التكبير
الأولى معه ونحو هذا والله أعلم (ما قولكم في إمام الصلاة) إذا فرغ منها هل
يدعو ويؤمن المؤمنون ويصيحون وجوبهم أم لا (الجواب) في المعيار مثل
ابن حنبل عن جده قال أجاب عن علي من يقتدى به في الصلاة والجمعة من الأئمة علي
الدعاء بأثر الذكر الوارد أثر تمام الصلاة وما سمعت من ينكره إلا جاهل غير
مقتدى به وفي نوازل الصلاة منه من الأمور التي هي كالمعلوم والضرورة استمرار
عمل الأئمة في جميع الاقطار علي الدعاء أديار الصلوات في مساجد الجاعات
واستصحاب الحال حجة واجتماع الناس عليه في المشرق والمغرب منذ الأزمنة
المتقدمة من غير تكبر إلى هذه المدة من الأدلة علي جوازها واستحسان الأخذ
به وتأكيده عند علماء الأمة ورحمهم الله بعض الأندلسيين فإنه لما انتهى إليه
ذلك ألف جزءاً رداً علي منكروه وخرج عبد الرزاق عن النبي صلى الله عليه وسلم
أي الدعاء أسمع قال شطر الليل الأخير وأديار المكتوبة وصححه عبد الحق
وابن القطان وذكر الإمام المحدث أبو الربيع في كتاب مصباح الظلام عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال من كانت له إلى الله حاجة فليست لها دبر صلاة

تأنيلهم وعبدوها وقال رجل
عنده حاضر في المجلس لا أقبل
منك هذا الحديث هؤلاء
الذكور بن أمراء أو حكام أضلوا
الناس ولا تقول إنهم صالحين
يبتوا لئلا تذكروا أو يخود ما يجوز
خيراً (أجاب) رضي الله عنه نعم
ذكر الخازن في تفسيره قال محمد
ابن كعب هذه أسماء قوم صالحين
كانوا بين آدم ونوح عليهما
الصلاة والسلام قبل ما تواتر
أخبار هؤلاء يقتضون بهم
ويأخذون بعدهم بأخذهم في
العادة لحام إبليس وقال لم
لو صورتم صورهم الخ ما ذكره
وهذا هو الصحيح والواجب
على من علم يخبر بما علم ومن
لا يعلم واجبه لا أعلم ورد الأخبار
بأن دور وهو النفس لا يجوز
والله أعلم (سئل) رضي الله عنه
وأرضاه في مأموم اعتدل مع
إمامه أو جلس معه بين السجدين
ثم هوى حتى بلغ الأول حد
ركوع القائم والثاني حد ركوع
الجالس والإمام لم يهوى فيها
فانتظره في حد الركوع فيها
واطمئن على تصحيح صلاته لم لا وهل
يفرق بين المخالط للعباءة إذا قلتم
يفضل الصلاة وبين غيره أم لا
يفرق أريد ما يجوز (أجاب)
رضي الله عنه وفعني به نعم تبطل
الصلاة في صورتين مع العلم
والتعمد بخلاف الناس والجاهل
المعذور لقرب عهده بالإسلام

مكتوبة أم وفي الأكل ذكر عبد الحق أما كن يقول الدعاء وأن منها الدعاء أثر
الصلاة وأنكر الإمام ابن عرفة وجود الخلاف في ذلك وقال لا أعرف فيه كراهة
قلت إن عني بقوله لا أعرف فيه كراهة أي لتقديم فصحيح وإن عني مطلقاً فبغيره
شيء لأن الشيخ شهاب الدين القرافي رحمه الله تعالى ذكرها في آخر فوائده
وعملها بما يقع بذلك في نفس الإمام من التعاطف وقال في العتبة قال مالك رأيت
عامر بن عبد الله يرفع يديه وهو جالس بعد الصلاة يدعو قبل لمالك أن يرى بهذا
بأساً قال لا أرى به بأساً ولا يرفعها جدياً وقال أيضاً رفع الدين إلى الله عند الرغبة
على وجه الاستكانة والطلب محمود قال القاضي أبو محمد بن العربي اختلفوا في الرفع
إلى أن يكون قتيلاً إلى الصدر وقبل إلى الوجه وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه كان يرفع يديه في الدعاء حتى يبدو ياضاً يبطيه والدعاء بعد المكتوبة أفضل
من الدعاء بعد النافلة وقال ابن عباس وقتادة فإذا فرغت من الصلاة فانصب
في الدعاء أي اتعب ووقع النصب في الدعاء مؤذن بالإكثار منه والإلحاح فيه
حتى يبلغ الداعي الجهد ومن الصحيح إذا أتم الإمام فأمسكوا أي إذا دعا فالداعي
يسمى مؤمناً كما يقال للدوم داع وفي الحديث الصحيح علي ما ذكره الترمذي
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما
حتى يمسح بهما وجهه قال الشيخ أبو القاسم البرزلي وهذا يرد إنكار عز
ابن عبد السلام المسح والله الموفق للصواب (ما قولكم) في حكم التكبير بصوت
مرتفع عقب الصلاة يتواتر لنا ما ورد فيه وغيره مما يقال فيها (الجواب)
في الصحيح من حديث ابن عباس كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالتكبير وفي رواية إن رفع الصوت باله كرحن ينصرف الناس من المكتوبة
كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تكنت أعرف إذا انصرفوا بذلك قال
الطبري في الإيالة عن محمد بن فضل من كان يفعل ذلك من الأمراء يكبر بعد صلاته
ويكبر من خلفه وفي الواحجة عن ابن حبيب كانوا يستحبون التكبير في المساجد
والبعوث إثر الصبح والعشاء تكبيراً عالياً ثلاث مرات وهو قديم من شأن الناس
وقد أظهره شعار الإسلام ومن حديث عبد الله بن الزبير أنه عليه السلام كان يقول
في دبر كل صلاة حين يسلم لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل
وله الثناء الحسن لا إله إلا الله غافلين له الدين ولو كره الكافرون ومن حديث
عماد بن جبل رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أوصلك
يا معاذ لا تدعن في كل صلاة أن تقول اللهم أعني ذكرك وشكرك وحسن
عبادتك وعن المغيرة بن شعبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من الصلاة
وسلم قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الله وهو على كل شيء
قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند

أورثته بادية بعيدة عن العلماء
ففي الإيجاب مع مته في مبطلات
الصلاة مانصه ومنها الفعل المتأني
فإن كان من جنسها بطلت بزيادة
ركن فعل لغير متابعة ولو لتدراك
ذكراته فيه حال كونه عالما بالتحريم
عامدا وإن أكره لأنه نادرا ولم
يضمن فيه لئلا يعبها حينئذ ومن
ثم لم يفرقوا بين قليله وكثيره
لا بزيادة قولي كالفاتحة إلا لغير
نظمها وقبل يطل بعدده تكريره
وعليه جمع متقدمون ونقل عن
القديم ولا بزيادة أركان حال
كونه ناسيا أوجاهلا بتحريم
الزيادة لأجل تدارك مطلقا لأنه
ما يحنى بخلاف جهل الزيادة
لا لغير ذلك فإنه كجهل تحريم
السكلام فيما مرفعه من التفصيل
وحاصل ما ذكر أنه إن تكلم
جاهلا بتحريم السكلام لغرب عهده
بالإسلام وإن غلط المسلمين
أوبعد عن العلماء بأن نشأ بادية
بائرة لا يسمع فيها بأحكام الشرع
ففي الأحكام الحفية منه لا كل
أحكامه والظاهر أنه لا فرق في
البعد هنا وفي نظائره بين مسافة
القصر ودونها لكن عسر عليه
الانتقال لحوف أو عدم زاد
أوضاع من تلزمه تفقدهم أو نحو
ذلك من سائر الأعذار المسقطه
لوجوب الحج فإن اتى ذلك لزمه
السفر لتعلم المسائل الظاهرة
دون الحفية وما يحنى فيه من
الظاهرة فلا ينبغي أن يعذر به

ومن حديث ثوبان أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا انصرف من صلاته استغفر
ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام إلى
غير ذلك من الأدعية المشهورة والأذكار المشهورة ثم من المعيار وأنه الموفق
(ما قولكم) في إمام الصلاة إذ أقام شخصا تابعا عنه في الوظيفة هل يجوز أم لا
وهل يستحق المعلوم أو النائب أفيدوا الجواب ولكم الأجر والثواب (الجواب)
يجوز النيابة في الوظيفة على أسهل الأقوال فيستحق المعلوم وهو مع النائب على ما دخلا
حيث لم يخالف شرط الواقف كما في حاشية العلامة الأمير على عبق والمجموع
وفي المدسوق يجوز النيابة في كائنات وإمامة وقراءة يمكن بخصوصه حيث لم
يشترط الواقف عدم النيابة فيها واعلم أنه إن شرط الواقف عدم النيابة لم يكن
المعلوم للأصل تركه ولا للنائب لعدم تفرده في الوظيفة أصلا وإن لم يشترط
الواقف عدم النيابة فالمعلوم لصاحب الوظيفة المقرر فيها وهو مع النائب على
ما تراضيا عليه من قليل أو كثير كانت الاستتابة لضرورة أم لا كما قاله التراقي
واختاره الأجهوري والبناني وهو أسهل الأقوال وقال الموفق إن كانت
الاستتابة لضرورة فكذلك وإلا فلا شيء للنائب ولا للنيوب عنه من المعلوم
وابنه أعلم (مسألة) من أدرك الإمام في التشهد فدخل معه فقائل سلام الإمام أنه
في التشهد الأخير فالواجب عليه إتمام فرضه الذي أحرم به ثم إن أدرك جماعة
أعاد معهم إن شاء وكانت الصلاة مما تعاد هذا هو المنصوص في العتية وغيرها
ولم يذكر في هذه المسألة أمره لا يقطع ولا ينتقل إلى نقل وهو حكم ظاهر لأنه
شرع في فرضه فلا يبطله لصلاة الجماعة وهي سنة وإنما يخير بين القطع والانتقال إلى نقل
من دخل مع الإمام في صلاة معادة كأن صلاها وحده ثم وجد الإمام جالسا
فدخل معه معيدا لفصل الجماعة فظهر بسلام الإمام أنه في التشهد الأخير وربما
التبس السأذان على من لا يعرف فأمرى "تخير" في غير محله أنه يأتى بتلاخيص المعيار
والذي ذكره غيره أن من لم يدرك ركعة والحال أنه غير معبد ورجا جماعة أخرى
جاء له القطع لأنه لم ينسحب عليه حكم المأمومية فلا يستخلفه الإمام بل يجوز

(١٦) قوله أسهل الأقوال والموفق فيه الخوار بالضرورة وفي كلامه أيضا ال استحقاق النائب
جميع المعلوم ويمكن حله على ما تفرق من أن ما اتفقا عليه من طيل أو كثير وإن لم يشترط الواقف
عدم النيابة فإن شرط هذا لم يكن المعلوم للاستتابة ولا للنائب لعدم تفرده أصلا وأتفق مع
في تفرده وشيخه البدر ذلك أنه عبق قوله وفي كلامه أيضا الخ لا يجد أنما هو عند عدم الضرورة فلا
النيوب لأن الأسهل إذا اتى فيه شيئا جعل النيابة خيرا وحال من الواقف لأنه إنما ذكر
النيوب لأجل أن يشهد القارئ وعده لا من الخارج وهو شيخ الموفق وشيخ المسند أيضا فربما يمكن
حله الخ كلام غير مخالف لأن الموفق صرح بالخيار مع الضرورة وبالفتح مع عدمها فلو افترق الموفق
الأمير وقال عذر القارئ بغيره السلام لا يجوز له حمله الخ في حق الإمامة خاصة إلا أن يقوم
بالإمامة على شرط أو عتق الإمام ولا يستتبه إلا لتدبر بوجوب النيابة فيه فالقارئ يجوز
وإن استجاب بغير ذلك فظاهر لم يستحق شيئا وقد أدرك في الاستتابة ما ذكر أن يستحب ولا حله
فيما يجب بالإمامة من النائب بل هو مستغن بالإمامة ليس بالأمير عن أحد أضر القارئ

حيثما تقصيره ثم رأيت في الخادم ما يصرح بذلك ثم قالوا لا زيادة ركن فعل للمتابعة لتأكيدها مناهة وركع أو سجد قبل إمامه ثم عاد إليه أو رفع من ركوعه فافتدى من لم يركع ثم ركع معه فلا يضر لأنه فعل لأجل المتابعة المأمور بها فلا يتعطل بتعدد زيادة جلسة عهدت في الصلاة غير ركن وقصرت بأن كانت كقدر جلسة الاستراحة كما لو جلس بقدرها بعد هويته ليسجد ثم سجد بعد سجود التلاوة وقبل قيامه أو بعد سلام إمام المصلي في غير محل تشهد كما قاله ابن القاري وهو مفسر متجه بل كلام الشيخين في سجود السهو صريح فيه وذلك لأن هذه الجلسة معهود في الصلاة غير ركن بخلاف نحو الركوع فكان تأثيره في تغيير نظمها أشد وخرج بقولي عهدت الخ فبعد جلسة لم تعهد كالجلوس قبل الركوع فإنه يتعطل وإن لم يقم كما انقضاء كلام التنية ولو سجد لها لا يتعطل عذر إن قرب إسلامه أو نأشأ بعيدا من العلماء وإلا فلا قاله احتوازمي (تنبيه) إغفار الجاهل من باب التخفيف لامن حيث جهله وإلا لكان الجبل خيرا من العلم إذ كان يحيط عن العبد أعباء التكليف ويرجع إليه عن ضرور التخفيف فلا حجة تنعبد في جهله بعد الرسل قاله الإمام الشافعي رضي الله عنه

الاقتدار به ومتفق على هذا أنه إن بطلت صلاة الإمام لا يبرى البطلان له وفي الخطاب بعد احتياطاً ولعله ثمة الاقتدار بهذا الإمام لأنه المسمى (ما قولكم) فيمن يصلي إماماً ويحفظ الفاتحة والسورة ولا يميز قرأه ولا سنة وإذا حصل له في الصلاة خلل لا يقدر على إصلاحه فهل تصح صلاة الموثم به أم لا (أجاب) عن هذا حجج بقوله بحيث كان يأتي بالصلاة على وجهها ولم يميز بين ما فيها من الفرائض وما فيها من غير الفرائض فصلاته صحيحة وصلاة من خلفه صحيحة [مسألة] قول الشيخ خليل وجازله دخول على ما أحرم به الإمام ظاهره العموم نقول صاحب الظواهر إذا أحرم بما أحرم به إمامه قال أشبه يجوز له ويكون كالناسي وبعد احتياطاً قال بعضهم هو مخصوص بمائتين الأولى إذا لم يدرك هل الإمام مقيم أو مسافر والأخرى إذا لم يدرك هل الإمام في الجمعة أو الظهر لا مطلقاً كما هو ظاهر كلام المصنف قلت وهذا هو الأولى انتهى من فتاوى حج وأما لو دخل على تعيين الجمعة أو الظهر وإحال أنه لا يدرك أحرم الإمام بجمعة أو ظهر ثم تبين له مخالفة الإمام فإن كان توى الجمعة طائفاً أن الإمام محرم بها فتبين أنه محرم بالظهر صححت صلاته على المعتد لأن شروط الجمعة أخص من شروط الظهر بخلاف ما إذا ضل أن الإمام محرم بها بظهر فتبين أنه محرم بجمعة فتبطل وأما لو كان مسافراً ومر بجمعة يصلون فظنهم مسافرين فدخل معهم على ذلك فتبين أنهم مقيمون فإنه يعيد أبداً وأما لو كان هذا الداخل مع من ظنهم مسافرين مقبلاً فإنه يتم معهم صلاته ولا يضره ظن المخالفة لأن الإتيان واجب عليهم سواء ظهر أن إمامه مسافر أو مقيم وكذلك يعيد أبداً من ظنهم مقيمين وإحال أنه مسافر فتوى الإتيان فتبين أنهم مسافرون فإن كان هذا الذي ظنهم مقيمين مقبلاً فلا تبطل صلاته لأن غايته أنه مقيم صلى خلف مسافر ثم إنه لا إعادة في الوقت على هذا المقيم سواء ظنهم مسافرين أو ظنهم مقيمين والخالف أن المسافر ومن ضل أن الإمام في ظهر أو جمعة إذا أحرم كل منهما بما أحرم به الإمام صححت صلاته فإن عين بطلت إلا من عين الجمعة فتبين أنها الظهر فلا تبطل وإن المقيم الذي ظن إمامه مسافراً أو مقبلاً فتبين خلافه فلا إعادة عليه لا أبداً ولا في الوقت كما صرح بذلك شراح سيدي خليل وإمامه المرشد للصواب (ما قولكم) في عالم يصلي مع أصحابه لموضع البعيد من الصفوف التي خلف الإمام هل يفوتهم فضل الصف أم لا (الجواب) في عبد الباقي والأمير عليه عند قول سيدي خليل وتذبذب الفرغ من الصف الأول (دائماً) قال ابن عرفة قال ابن حبيب أرخص مالك ثلثاً أن يصلي مع أصحابه أي مأموراً للإمام بموضع البعيد من الصفوف ما لم يكن بها فرج فليصلي أي ولا يفوته ثواب الصف وإنما فضل الصف الأول لاستماع القرآن وإرشاد الإمام وإحتمال الاستخلاف اه بتلخيص (ما قولكم)

انتهى المقصود فقله عن الإيماء
واقسمه عنه وتعالى أعلم (سئل
رضي الله عنه) في مأوم سجد مع
إمامه السجدة الثانية من إحدى
ركعاته فضر به حجر فأوجعه
في جبهته فرفع رأسه بقصد الإيماء
لا بقصد الوقوع من سجده فبعد
الرفع هم بالرجوع فرأى إمامه
قد رفع منه فقله تحسب له ذلك
السجدة أم لا فإن قلتم لا فقل يجب
عليه بعد سلام إمامه أن يأتي
بركعة أم لا وهل إذا لم يأت بركعة
وسلم بعد سلام إمامه بطل صلاته
أم لا أفيدوماً (أجاب) رضي
الله تعالى عنه لا تحسب له السجدة
المذكورة بل يلزمه العود للسجود
توجد الصارف فإن دام على
الوقوع المذكور ولم يعد مع العلم
والاعتماد بطلت وإن قل ذلك
ثانياً أو جاهلاً بركعة بعد
سلام إمامه فإن لم يأت بها بطلت
صلاته وصورة المسئلة أنه رفع
رأسه مكرهاً كما هو صورة المسئلة
وأما الرفع رأسه فمقتضى الخوف
ضرر بطلت صلاته عند الشيخ
ابن حجر سواء تحامل أم لا
واعتمد الشيخ الرملي فيما إذا خشي
الضرر وقام مكرهاً خوفاً من جرح
جبهته أنه إذا تحامل بجبهته لم يضره
دام الرفع ولا يعود للسجود
فأعاد بطلت صلاته وإن لم يتحامل
عاد وجوباً فإن لم يعد عادداً عالماً
بطلت صلاته كما مر من التفصيل
عند الشيخ ابن حجر قال في النهاية

في مسجد جرت العادة بالجلوس به والامام الراتب يصلي كالأزهر والمسجد
الحرام ولا يحصل طعن في الإمام بجلوس الجالسين الذين سبقت صلاتهم مع جماعة
هل يجب عليهم الخروج من المسجد كما قال سيدي خليل وإن أقيمت بمسجد على
محصل الفضل وهو به خروج أم لا (الجواب) محل وجوب الخروج من المسجد
على حصول الفضل إذا وقع الطعن بالفعل وأما إذا جرت العادة بالجلوس والامام
في الصلاة كالجامع الأزهر فلا يجب الخروج كذا في الحاشية عن الصغير وفيه ما فيه
نعم لاحرمه عند الشافعية اه من أمير على عبد الباقي (ما قولكم) في شخص اقتدى
بإمام شافعي في مسجد فيه الأئمة متعددة فبين أنه اقتدى بحنفي فقل لا يعيد لأنه
كن صلي خلف من ظنه زيدا فبين أنه عمرو أم يعيد احتياطاً (الجواب) اتفق
للزرقاني شارح سيدي خليل أنه اقتدى في جامع المؤيد بمصر خلف الشافعي فذا هو
الحق فأعاد احتياطاً وقال إنه لا إعادة لأنه كن ظنه زيدا فبين أنه عمرو وأرخص
ما قاله ابنه الأشياخ ومال العلامة الأمير إلى قول والده فقال أقول احتياط الشيخ
في الإعادة أصلي لأن الأئمة متعددة الأمكنة في جامع المؤيد فقد ظهر أن الذي وجه
قصده إليه معدوم بخلاف مسألة زيد فبين أنه عمرو فإن الذات واحدة فليأمل
انتهى (ما قولكم) في شخص صلي الظهر مثلاً فقال له شخص لم يدخل الوقت وقال
آخر دخل فحصل له شك في صلاته فأراد أن يصلي ثانياً وأراد أن يقتدى به أناس
لم يصلوا أولاً فهل لا يجوز اقتداؤهم به لاحتمال براءة الشاك بالفصل وإن
وجبت الإعادة ظاهراً فيكون فرضاً خلف نفل أم كيف الحال (الجواب) اتفق أن
العلامة العدوي صلي العصر واقتدى به الشيخ الدردير والشيخ الأمير فقال إنسان
صليتم قبل الوقت وعارضه آخر فحصل لم شك وأرادوا الإعادة وأراد الدخول
معه أناس لم يصلوا أولاً فقال العلامة الأمير قدموا بعض من لم يصل أولاً يصلي
ثانياً إماماً أي ولا يقدم واحد منا لأنه لا يجوز اقتداء المتيقن بالشاك واستحسن
كلامه الشيخ الدردير وعالفهما العلامة العدوي وقال إن إعادتنا واجبة وصلي
بالجميع ثانياً أفاده الأمير في المجموع وغيره والحق مع الأمير وأنه أعلم [مسئلة]
إنما يحصل فضل الجماعة بركعة وهل لا بد من إدراكها بسجدة قبل سلام
الإمام أم لا قولان فإن زوج أو نفس عنهما حتى سلم الإمام وقعهما بعد سلام
إمامه فيحصل له فضل الجماعة عند ابن القاسم خلافاً لأشهب أفاده عبد الباقي لكن
سألت في باب الجماعة بعكس النسبة للشيخين [مسئلة] يصح الاقتداء بلاحق في
النائحة أو غيرها وبغير عيز بين كفتاد وظام بأن يقلب الظام ضاداً أو الحاء المهملة
حاءاً والراء لاماً أو الضاد دالاً على المتمد فيها كذلك أن تقول الذي يبدل
الضاد ظلاماً مثلاً إن كان عاجزاً في الحال والمستقبل بأن لا يقبل التعليم بظنه
فيبقى أن يكون كالألكن أي فهو عاجز تصح صلاته وصلاة المقتدى به ضاق

ومثله ما لو سجد على شيء فانقلبت عنه لغيره بعد تحمله عليه ورفع رأسه عنه أي فاته إن عاد بطلت صلاته بخلاف ما لو فعله قبل سجود محسوب كأن سجد على نحو يده ثم رفعها وسجد على الأرض فإن صلاته لا تبطل وقد علمت أن هذه مبطلات عند الشيخ ابن حجر حيث علم وتعبد وإلا فلا تحسب والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئل) سيدي العلامة شيخنا الشيخ محمد صالح الرئيس عفا الله عنه وعافاه هل السلام على المصلي بطريق الاستحباب أم يكره أم هو خلاف الأولى فإذا سلم هل يجب عليه الرد حالاً أم يؤخر إلى فراغها سواء حضر المسلم أم لم يحضر أم يحرم عليه أم يكره وهل يطلب منه الرد بالإشارة بالرأس أو باليد أو يحرم أو يكره أفيدوا بالجواب ولكم الثواب من رب الأرباب (أجاب) بقوله رضي الله عنه نعم يكره السلام على المصلي فإذا سلم عليه لم يجب الرد بل يستحب له أن يرد بالإشارة يده أو رأسه ثم بعد فراغه يرد باللفظ وإن ذهب المسلم فإن رد باللفظ بلفظ الخطأ في الصلاة بطلت صلاته وإن رد بلفظ الغيبة كره والله سبحانه أعلم وفي المنهاج للعلامة النووي وشرحه المنع والنهاية والتمهة والعبارة لها وليس ابتدأه إلا على نحو قاضي حجة يول أو غافط أو جماع وشارب

الوقت أم لا ولو وجد من يأتيه به غيره خلافاً لخطاب وبعض الشراح وإن كان قادراً في الحال على التعليم فينبغي أن لا يختلف في بطلانها لأنه كالتلاعب وإن كان عاجزاً في الحال قادراً في الاستقبال فإن اتسع الوقت للتعليم وجب عليه التعلم وإن لم يتسع وجب عليه أن يأتيه من يحسن القامحة فإن محل الخلاف وجوابه أن محله في من لم يجد من يأتيه به وهو يقبل التعليم ولم يجد معلماً أو ضايق الوقت عن التعليم واتم به من هو أعلم منه بأن كان لا يبدل جرحاً بحرف أصلاً أو كان أقل منه وإنما أتم به لعدم وجود غيره ويقال مثل هذا في اللاحق اه عبد الباقي يتصرف ثم إن المراد باللعن المذكور اللعن الجلي وهو ما يخل بالمعنى أو الإعراب كرفع الجرار ونصبه وأما اللعن الخفي وهو ما لا يخل بالمعنى ولا بالإعراب فلا يبطل الصلاة في كبير الحرشي عن الأجهوري يكره الاقتداء باللاحق لحناً خفيفاً كظهور النون الخفيفة والتثنية عند الفاء والواو والميم والثون لأنه خرق الإجماع وقرأ بما لم يقرأ به قلت وكذا سائر ما هو من هيئة الأداء من مث المقصور وقصر الممدود كما في صحيح أيضاً قال شيخ الإسلام في شرح الجزرية اللعن الميل باحطاً عن الصواب وهو خفي وجلي فالجلى خطأ يعرض للفظ ويخل بالمعنى أو الإعراب كرفع الجرار ونصبه. والخفي خطأ يعرض للفظ ولا يخل بالمعنى ولا بالإعراب كترك الإخفاء والإقلاب والغنة اه وقد ذكر الحرشي عن الزرة في أن مث المقصور وقصر الممدود مبطل لجعل هذا من محل الخلاف وقد علمت إطلاق الأجهوري من أن مث المقصور وقصر الممدود من اللعن الخفي غير المبطل [مسئلة] من صلى في غير المساجد الثلاثة متفرداً بعيد فيها ولو منفرداً أو من صلى فيها متفرداً فلا بعيد في غيرها جماعة ويعيد في أحدها جماعة ولو كان منفرداً بالنسبة لما صلى فيه منفرداً ومن صلى في غيرها جماعة يعيد فيها في جماعة ولا يعيدها متفرداً على الأصح وقيل لمن صلى بغيرها جماعة أن يعيد فيها ولو قدماً لأن قدماً أفضل من جماعة غيرها ورد بأنه لا يلزم من أفضلية شيء الإعادة لأجله لأن ترى إلى تفاوت الجماعات أفاده درودس [مسئلة] يحصل فضل الجماعة بركعة كاملة بسجديتها مع الإمام وإنما تترك الركعة مع الإمام بانحناء المأموم مع الإمام قبل اعتدال الإمام من ركوعه ولو حال رفعه وإن لم يطمئن المأموم في ركوعه إلا بعد اعتدال الإمام مطمئناً اه من أقرب المسالك للردير [مسئلة] اختلف في المسبوق هل يجب عليه القيام تشكيرة الإحرام كرجوعه على غيره أو واجب على غيره وأما هو فلا يجب عليه فإذا فعل بعض تشكيرة الإحرام في حال قيامه وأتمه في حال الخطأ أو بعده بلا فصل كثير بين أجزائه بأن لا يكون هناك فصل أصلاً أو يكون فصل يسير وفي كل من هذه الأحوال الثلاثة إما أن يكون نوى تشكيره العقد أي الدخول في الصلاة أو نواه والركوع أو

وأكل في ثمة لقمة لشغله وكان
في حمام لا اشتغاله بالافتسار وإلا
على مصل وساجد ومب ومؤذن
ومقيم وناعس وخطيب ومستمع
ومستغرق القلب بدعاء إن شق
عليه أزدأ أكثر من مشغلة الأكل
كما يقتضيه كلام الأذكار
ومتخاصمين بين يدي قاضي ولا
جواب يجب عليهم الاستمع
الخطيب فانه يجب عليه الخ ماني
التحفة ومثله المفتي والنهاية وفي
العياب مع شرحه الإيعاب للعلامة
ويرد المصل السلام على المسلم
عليه في الحال بالإشارة يده
أورأسه ندبا كافي أصل الروضة
في الجمعة وحزم في التحقيق وغيره
للاتباع في الإشارة باليد رواه
الترمذي ومحمده ويمتنع ذلك
باللفظ إن كان فيه خطاب للممر
فان لم يرد بها حالا رد عليه ندبا بعد
فراغها باللفظ للاتباع أيضا وسنده
حسن كما في المجموع والذي في
التحقيق وشرح مسلم أنه يرد ندبا
باللفظ بعد الفراغ وإن رد
بالإشارة حالا وهل يشترط في
مذب أزد باللفظ بعد الفراغ
حضور المسلم أو لا فرق محل نظر
وإطلاقتهم يؤيد الثاني فإن قصد
الدعاء له بالسلام فلا فرق بين
حضوره وغيبته الخ ماني الإيعاب
زاد في التحفة والنهاية إن قرب
الفصل والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب صفة الصلاة)

سئل رضي الله تعالى عنه في تأمين

ثم ينوما فيعتد بالركعة في هذه الصور التسع بناء على القول بأن القيام
تسكيرة الاحرام لا يجب على المسبوق أو لا يعتد بها بناء على القول الآخر مع
أنجزم بصحة الصلاة على ما قاله عجم لأن الجمهوري ومن تبعه جعلوا ثمة الخلاف
ترجع للاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بها وأما الخطاب لجعل ثمة الخلاف ترجع
لصحة الصلاة وبطلانها والذي ذكره عجم أقوى مستندا كافي بن وأما لو نوى
مجرد الركوع لبطلت صلاته وإن كان ينمادي لحق الإمام وأما إذا ابتداء تسكيرة
الاحرام حال الانحطاط وأنها فيه أو بعده بلا فصل كثير بأن لم يكن هناك فصل
أصلا أو كان فصل يسير فهذه ثلاثة أحوال سواء في هذه الأحوال نوى بالتسكيرة
الإحرام فقط أو هو والركوع أولم ينو شيئا فالركعة باطلة اتفاقا في هذه الصور
التسع وأما الصلاة فصحيحة إذا علت هذا جملة الصور ثمانية عشر فإن حصل
فصل كثير بطلت الصلاة في ست صور وذلك إما أن يتبدى التكبير حال القيام
أو حال الانحطاط ويتمه بعده مع الفصل الكثير وفي كل من هذين إما أن ينوى
بالتكبير الإحرام فقط أو هو والركوع أولم ينو شيئا فهذه الستة تنضم إلى الثمانية
عشر المتقدمة فاجملة أربعة وعشرون صورة حكذا يستفاد من دس في باب
فرائض الصلاة (فائدة) في فتاوى الجمهوري أنه سئل عن فاته إدراك
الركعة الأولى مع الإمام تحقيا أو شكائهم رفع عمدا أو جهلا فهل تبطل صلاته
أم لا فأجاب إن تحقق قبل أن يخفض عدم الإدراك ثم ركع ورفع عمدا أو جهلا
بطلت صلاته وكثيرا ما وقع هذا من العوام وإن تحقق الإدراك بعد ما رفع فإنه
بفصل فيه فإن ركع غير راج الإدراك ثم رفع عمدا أو جهلا أيضا بطلت صلاته
وإن ركع راجيا الإدراك فالذي يفيد كلام صاحب التوضيح وابن عبد السلام
والشيخ جبرام أن صلاته لا تبطل بذلك والذي يقتضيه كلام الشيخ ذروق
وشيخه الثعالبي ومن وافقهما بطلان صلاته بذلك هذا تحرير هذه المسئلة فعض
عليها بالتواجد وترك ما يقع في بعض الأوهام من غير استناد إلى ما يعتد به من
الكلام والله أعلم [مسئلة] قال ابن عرفة إذا وقف القارئ وتعد من يفتح
عليه ركع ولا ينظر مصحفا بين يديه قال الباجي إن كان في الجماعة نظر فيه قال
في سماع ابن القاسم تخييره بين الركوع وابتداء سورة أخرى قلت الجارى على
الفوائد ما قال الباجي ادعج (ماقولكم) في مأوم انصرف من صلاته ظلانا
أن الإمام سلم ثم لم يعلم حتى سلم إمامه فهل يسجد للسور أم لا (الجواب) في
فتاوى عجم قال ابن القاسم وعلى عن مالك لو سلم المأموم وانصرف يظن أن
الإمام سلم ثم رجع قبل سلامه فإنه يجلس ويسلم معه ولا يسجد عليه فإن لم يعلم
حتى سلم الإمام فقال ابن القاسم لا يسجد عليه أيضا وقال علي عن مالك إن يسجد
لسوره أحب الي (ماقولكم) في إعادة الجماعة بعد الزائب هل فيها ثواب أم لا

الأموم مع الإمام وهو يقرأ الفاتحة ثم يكن يسبح تأمين إمامه فأمّن فهل يقطع الموالاة ويلزمه استئناف الفاتحة أم لا أفقونا مأجورين (أجاب رضي الله تعالى عنه) تنقطع الموالاة ويلزمه استئناف الفاتحة والله سبحانه أعلم

(باب صلاة النفل)

سئل نفعني الله تعالى به عن صلاة الوتر إذا صلى شخص العشاء ونام حصّة من الليل ثم قام وصلى قدر معلوما من النوافل وختمها بالوتر أو صلى العشاء والوتر وقام في الليل وصلى ما تيسر هل يصح هذا كله أم لا أفيدنا (أجاب) نعم يصح أن يقدم الوتر بعد العشاء ثم يصلي ما شاء من النوافل ويصح تأخيرها بعد النوافل وهو الأفضل لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتراً والله سبحانه أعلم (سئل) نفعني الله به في شخص صلى صلاة العصر وترك سنة العصر عمدا مثلاً فهل له أن يصلي السنة بعد فعل الفرض أم لا فإن قلتم نعم فهل أحد من الشافعية قال بالمشع أم لا لأن بعض طلبة العلم يزعم أن من ترك سنة العصر عمدا وصلى الفرض لا يجوز له أن يصلي بعد فعل الفرض قولاً واحداً وينسب ذلك الزعم إلى المذهب فهل ما يقوله حق أم كذب يتوالتنا ذلك يانا شافياً (أجاب) رضي الله عنه نعم لم يقل بما قاله المذكور أحد من

(الجواب) يثاب من جهة كونها عبادة ويستدل على هذا بما أفقوه ابن رشد وهو أن من عليه قوائمت وتنفّل تنفلاً زائداً عن الفجر والوتر ونحوهما فإنه يثاب من جهة ويأثم من جهة وإذا كان ينهي التحريم لا يثاب في الثواب فأولى بهي الكراهة والتي الذي يثاب في الثواب هو التي لذات العبادة كالتهي عن صوم زمن الحيفض مثلاً وبعضهم قال بالمنافة له من فتاوى عجب بحذف وتوضيح وفي المجموع ونذب قطع محرم أي داخل في حرمة الصلاة ولو تلاوة أي سجود تلاوة وتعبيرى بالقطع المشعر بالانقضاء وقت كراهة بنى عليه بعضهم الثواب أي من جهة كونها عبادة وقيل لا يتعقد وقوله في حاشية الحرشي عن سيدي يحيى الشبلوي والله أعلم [مسألة] لو تعد ترك الركوع مع الإمام حتى رفع منه معتدلاً فإن كان من الأولى بطلت وإن تعد تركه من غير الأولى فإن استمر على الترك حتى رفع الإمام من سجودها الثاني بطلت وإن أتى بالسجدة الأولى قبل رفع الإمام من الثانية فالراجح صحتها كما في دس [مسألة] لا يجوز للأموم بنة مفارقة إمامه لأن الأمومية تلزم بالشروع وإلا بطلت ومحل منع انتقال الأموم عن إمامه ما لم يضر الإمام بالأمومين في الطول وإلا جاز وعند الشافعية يجوز وإن لم يكن ضرورة كذا في المجموع

(فصل في أحكام المساجد) (ما قولكم) في الوضوء في المسجد هل يجوز أم لا وفي حلق الرأس وقص الأظفار فيه هل يجوز أم لا (الجواب) الوضوء مكروه وقيل جائز ما لم تكن أعضائه متنجسة والاحرم وتكره المضمضة فيه وإن غطاها بالخضاء ما لم تؤد للاستقذار والامتنع كما إذا كان يتأذى بها الغير ويكره حلق الرأس في المسجد وكذلك الأظفار وقص الشارب ولو جمع ذلك في ثوبه أو ثيابه خارجه وكذلك الاستياك لحرمته المسجد والله أعلم (ما قولكم) في حكم القصادة والحجامة والخط في المسجد (الجواب) تحرم الحجامة والقصادة فيه كما في الحرشي وغيره في باب الاعتكاف وكذلك يحرم الخط كما استظهر في حاشية الحرشي في باب الجماعة ويجوز بصق لطف وكذلك التنخم فيه إن لطف أيضاً وهذا إذا كان المسجد مفروشاً بالخضاء ودفن ما ذكر فيها وبقيده هذا بالمرّة والمرين لا أكثر لنأدبته لتفطيع حصره واستقذاره وبقيده أيضاً بأن لا يتأذى به غيره فإن أدى إلى تقطيع حصره واستقذاره أو تأذى به الغير حرم (ما قولكم) في قتل القملة في المسجد وطرحها حية ورمى قشرها فيه هل يحرم أم لا (الجواب) قتلها فيه مكروه وطرحها حية فيل يكرهه وقيل يحرمه ورمى قشرها فيه حرام قال مالك أكره قتل البرغوث والقملة في الصلاة وهذا يقوى كراهة قتل القملة فيه (ما قولكم) في تعفّيش المسجد والمسك بالنجس فيه هل يمنع أم لا (الجواب) يكره تعفّيشه باليابس الطاهر وأما باليابس النجس لحرام

الشافعية وعجالة الروضة للعلامة
التنويري (فصل في أوقات
الواقل الزاوية) وهي ضربان
أحدهما واقتة تسبق الفريضة
فيدخل وقتها بدخول وقت
الفريضة ويبقى بجوازها ما بين
وقت الفريضة ووقت اختيارها
ما قبل الفريضة إلى آخر ما في
الروضة ومثله المهاج وسائر كتب
الشافعية من المتأخرين والمتقدمين
واشبه يهدي من يشاء إلى صراط
مستقيم

(باب صلاة الجماعة)

مثل فيما إذا قلتم إنه بمن الصف
الثاني أن يكون خلف الصف
الأول بما يسمع مصلاه كما هو
مقرر في كتب علماء الشافعية
وغيرهم من علماء الأئمة ورحمهم
الله تعالى لما تقولون في الصفوف
المنقطعة خلف الصف الأول الغير
موجب كما يصنع أهل الخلف
بالمسجد الحرام في نحو صلاة
المغرب والعشاء كما هو مشاهد
ويكون السنة الواردة الصحيحة
فعلا وقولا فهل هذا مكروه مدفوت
ثواب الجماعة وهل خالف علماء
الشافعية بعضهم وقال بعدم
الكرامة وثبوت الثواب للصلي
في الخلف المذكورة أفيدوا
وما تقولون في الأقرب من
الإمام للبيت في غير جهته هو
مكروه مدفوت لصلاة الجماعة
أيضا وهل وقع خلاف فيه أيضا
بين من يعتمد على قولهم من علماء

كما يحرم تقديره بالمنازع مطلقا وإن طاهرا ويحرم المكث بالنجاسة فيه وهذا
لا يخالف ما في المدونة من كراهة نفل الفملة في المسجد لأننا نقول كراهة نفلها
للضرورة أو مبنى على المكث بالنجس مكروه وكلام الخطاب يقتضي ترجيحه
[مسئلة] يجوز إحضار الصبي في المسجد بأحد شرطين أن لا يبعث أي شأنه ذلك
أو يبعث ولكن يعلم من عادته أنه على تقدير وقوع البعث منه يمنع إذا نهى عنه
كذا يؤخذ من دس والحشرى وغيرهما في باب الجماعة [مسئلة] يجوز للرجل أن
يسكن في المسجد لأجل تيممه للعبادة من قيام الليل وتعليم علم وتعلله وبكره لغير
التجرد للعبادة لأنه تغير للمسجد عما حبس له ويحرم على المرأة وإن تجردت
للعبادة لأنها تحيض ولأنها قد يشتهى أحد من أهل المسجد فتقلب العبادة ممصية
لأن كل سافطة لها لافطة [مسئلة] يجوز عقد النكاح في المسجد واستحبه بعضهم
للبركة ولأجل شهرته أي مجرد الإيجاب والقبول من غير ذكر شروط أو نفقة
أو كسوة أو مهر أو رفع صوت أو تكثير كلام ولا كره [مسئلة] يجوز قضاء
الدين في المسجد إذا كان يسيرا يخف معه الوزن والعدد ولا كره ولم يكن على
وجه النحر والصرف فإن كان على وجه النحر بأن دفع المدين بدل دينه عرسا
قاصدا بذلك النحر لا قضاء دينه أو أخذ بدل فضاء ذهباً قاصداً بذلك الصرف كره
وأما بدون ذلك القصد بل قصد اقتضاء الدين فلا كراهة [مسئلة] يجوز النوم
في القنطرة للسافر والمقيم في أي مسجد كان مسجد بادية أو حاضرة وأما التخصيف
فيه أو النوم ليلا لمن لا منزل له أو عسر الوصول إليه فيجوز في مسجد البادية
والقرية الصغيرة ويكره في مسجد الحاضرة وفي حاشية الحشرى الظاهر أنهم إذا لم
يجدوا مأوى ولو بأجرة يسوغ لهم المبيت ولو في مساجد الحاضرة لا خصوص
البرادى والتخصيف في مسجد البادية يكون باطمام الظلعم الناشف كالتمر لأن كان
مقدراً كالطبخ والبطيخ وإلا حرم إلا بشهو سفرة تحمل تحت الإزار بحيث يغلب
على الظل عدم التخصيف فالظاهر أنه يقوم مقام الناشف كما في حاشية الحشرى
[مسئلة] يجوز اتخاذ بيت تحت المسجد ويسكنه ولو بأهله ولا يجوز له أن يتخذ
بيتاً لفرقة لأن ما فوق المسجد له حرمة المسجد وهذا في مسجد متأخر أعلاه عن
مسجديته بأن في مسجدا ابتداء ثم أحدث السكنى فوقه وأما إن سبق أعلاه على
مسجديته فتكره السكنى فوقه [مسئلة] لا يجوز القربى بالمسجد وإن قلع كما في
دس [مسئلة] يحرم تعمد إخراج الريح في المسجد ولو كان خائفاً من الناس لحرمة
المسجد والملائكة وأما خروج الريح غلبة فإنه لا يحرم ولا بن العربي يجوز إرسال
الريح في المسجد اختياراً كما يرسله في بيته إذا احتاج لذلك أي بأن كان إيقاظه
من غير إخراج يؤذيه هو وهو ضعيف ومع ضعفه مقيد بما إذا كان لا يترقب
على إخراج أذية حاضر ولا حرم لأن الأذية حرام إجماعاً [مسئلة] يحرم

الشافعية رحمهم الله تعالى أفيدوا
(أجاب) نعم الذي جرى عليه
العلامة السيوطي في رسالته والمجلي
والخطيب وابن حجر والرملي في
المسئلة الأولى الكراهة مع فوات
فضيلة الجماعة وسن الإعادة أيضا
وجرى ابن قاسم قال وفاقا
للطبرلاوي والبرلسي أن الكراهة
المذكورة لا تفوت بها فضيلة
الجماعة قال نعم هي دون فضيلة
من دخل الصف واستقر به السيد
عمر البصري في فتاويه وأما المسئلة
الثانية وهي القرب إلى الكعبة
من الإمام فخرى خلاف في صحة
الصلافاؤلا والذي صححه الإمام
التوروي في مناهجه الصحة وقال
في التحفة والنهاية هو مكروه
مفوت لفضيلة الجماعة ولم أطلع
علي مخالف لهما في ذلك والله
سبحانه أعلم (سئل) عن قاف
العرب إذا لم ينطق بها في الفاتحة
إما نسيانا أو لغة بلده كغالب
أهل اليمن وحضرموت فإنهم
لا ينطقون بها ولو تعلموها لنتقوا
بها لكن يشده مقلدين الشيخ
ذكر ياوازملي والزيدي وغيرهم
اصحة الصلاة بذلك مع الكراهة
هل إذا أم يقوم ينطقون بها
والحال أنه ما نطق بها إلا مترددة
بين الكاف والقاف على لغة بلده
تصح صلاة المأمومين وراءه
أم لا أفوتوا (أجاب) نعم صلاة
المأمومين خلف الإمام الناطق
بالصاف العربية صحيحة حيث

إخراج الرمح بصوت يحضرة الناس كإتي المجموع [مسئلة] بحر المكث في المسجد
شيء نجس غير معفو عنه فتنزيه المسجد عن ذلك والتنجيس كالنجس ولو ستر
بظاهر وقيل إن ستر المتنجس كالنعال بظاهر جاز المكث والمروء به والراجح
الأول بل المشهور أنه يحكم فإذا أزيل عين النجاسة وبقي حكمها فلا يمنع المكث
والمروء به فإن لم يحكم حرم [مسئلة] يمنع تعليم الصبيان في المساجد فرأى أو غيره
على المذهب ولو كانوا لا يعتنون لعدم تحفظهم من النجاسة غالبا وذكر القاسمي
أن ابن القاسم روى إن بلغ الصبي مبلغ الأدب فلا بأس بتعليمه في المسجد وإن
كان صغيرا يعث فلا أحب ذلك ذكر هذه الرواية من عن بن في باب الإجارة
وفي دس في إحياء الموات أن تفصيل ابن القاسم ضعيف والمذهب منع تعليم
الصبيان فيه مطلقا كانوا مظنة للعبث والتفكير أم لا لأن الغالب عدم تحفظهم من
النجاسة [مسئلة] يكره البيع في المسجد ومحل الكراهة إذا جمل المسجد محلا للبيع
بأن أظهر السئلة فيه معرضا للبيع وأما مجرد العقد فلا يكره ومحل الكراهة
أيضا إذا كان بغير سمرة بأن جلس صاحب السئلة بها في المسجد وأتى المشتري
لها فبها وينظر إليها ويعطى فيها ما يريد فإن كان البيع بسمرة أي مناداة على
السئلة حرم لجعل المسجد سوقا [مسئلة] يكره سل السيف ونحوه في المسجد
لغير إخافة وإلا حرم بل في فتاوى الحنفية أنه ردة [مسئلة] لا يجوز الدفن في
أرض المسجد لأنه يؤدي إلى تبشئة إلا لمصلحة كما في الأمير على عب (ما قولكم)
في الصدقة والهبة هل يجوز كل منهما في المسجد أم لا (الجواب) في عبد الباقي
وظاهر المص أي الشيخ خليل أن الهبة والصدقة لا يكرهان في المسجد لأنهما فعل
معروف مرغوب فيهما ومثله في الخرشى وسله العدوي والأمير وغيرهما
[مسئلة] روى ابن حبيب لا يمر في المسجد بالعم ولا تقرب فيه النبل أي لا تدار
على الظفر ليعلم مستفيها من مخرجها [مسئلة] يكره إنشاء الضالة في المسجد أي
تعريفها للقطط وكذلك تشدها (١) أي طلب رها لها وهذا هو الوارد في خبر
إذا رأيتم من يشتد ضالة في المسجد فقولوا له لاردها الله عليك وينشد بفتح
التحتانية وضم الدين المعجمة أي يطلب ما ضاع منه كما تقدم [مسئلة] يكره رفع
الصوت في المسجد ولو بذكر أو قرآن إلا التلية بمسجد مكة وفي فيجوز رفع
الصوت بها فيها على المشهور ومحل كراهة رفع الصوت في المسجد مالم يخلط
على مصل وإلا حرم [مسئلة] يكره رفع الصوت بالعلم فوق إجماع الخاضع ولو
بغير مسجد على المشهور خلافا لابن مسلة حيث جاز رفع الصوت به في غير
المسجد [مسئلة] يكره دخول الخيل والبغال والحمير في المسجد لأجل نقل حجارة

(١) قوله (١) وكذلك تشدها هذه التفرقة بين الثلاثي والرابع في الصانع ونهاية ابن الأثير وغيرهما
وفي القاموس ما يفيد ترادهما كمن وأسن كذا في كتابي أم منه

أور غير هاتين أو إليه خوف أن يقول فيه وأما ما فضله طاهرة فيجوز إدخاله
لذلك لا لغيره فلا يجوز لأنه استعمال له في غير ما حيس له وبجواب عن ما ورد من
أنه صلى الله عليه وسلم طاف على بعير بأنه فعل ذلك ليرتفع للناس فيأخذوا عنه
المناسك كما قالوا فكان من الأمور الخاصة كذا في الأمير على عب (مسئلة) سئل
ابن عرفة عن المسجد هل يسوغ اتخاذ طريقاً أم لا فأجاب بجوابه إذا دعت
الضرورة إليه وكان البوادي من متأخري التوسيعين أحد شيوخ ابن عبد السلام
مدرساً بمدرسة التوفيق وكانت داره قبالة جامع التوفيق وكان إذا أتى المدرسة
دخل من باب الجامع القبلي ويخرج من الباب الجنوبي فيصحب عليه ذلك لمصافيه من
اتخاذ المسجد طريقاً فاحتج بأن مالكا أجاز في المدونة حيث قال ولا بأس أن
يمر فيه ويقعد من كان على غير وضوء فيه أفاده في المعيار (ماقولكم) في رجل
اشترى بالجلوس في موضع من المسجد لتعليم علم ونحوه هل يقضى له به أم لا
(الجواب) يقضى له به على المتمدن والظاهر اختصاصه به في الوقت الذي اعتاد
فيه ما ذكر فقط لا بوقت غيره وما غاب عنه غيبة انقطاع ولا ما اعتاده والده قال
ابن ناجي ومواقع الطلبة عندنا بتونس يقضى لهم بها أفاده في حاشية الخرشى
والله أعلم (ماقولكم) في المساجد هل يفضل بعضها بعضاً أم لا أقيدوا الجواب
(الجواب) أجاب في المعيار بأن المساجد كلها متساوية من حيث كون كل مسجد
ويستثنى من ذلك المساجد الأربعة لشهادة الشرع بزيادة نوابها وهي المسجد الحرام
ومسجد المدينة والمسجد الأقصى ومسجد قباء فركعتان في مسجد قباء كعمرة كما
ورد عنه صلى الله عليه وسلم وفي صحيح البخاري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يأتي مسجد قباء كثيراً وما شيئاً فيصل فيه ركعتين والصلاة في مسجد المدينة بألف صلاة كما
في الصحيح ولكن التفضيل يختص بمسجده صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه كما مال
إليه ابن عرفة في كبير الخرشى أن لا في شرح مسلم قال عند قوله صلى الله عليه وسلم صلاة
في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ما نصه التفضيل يختص
بمسجده الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه بعد ذلك فينبغي أن يتوقف هذا
ذكره الخرشى عند قول المصنف والغرض بالصف الأول والصلاة في المسجد الأقصى
تعدل ألف صلاة أو سبعمائة أو خمسمائة بسبب اختلاف الروايات ذلك عنه عليه الصلاة
والسلام والصلاة في المسجد حرام شهدت رواياتها على ألف صلاة روايات متعددة انتهى
التضعيف في بعضها إلى مائة ألف وما عدا هذه الأربعة فكلها متساوية صلاة
المشرد بمشرة وفي الجماعة بسبع وعشرين درجة نعم الصلاة في المسجد البعيد أفضل
من القريب باعتبار كثرة الخطأ ومشقة السعي إليه وغير ذلك مما يقتضى كثرة
الثواب اه بزيادة والله أعلم (ماقولكم) فيمن سبق إلى مكان من المسجد هل
هو أحق به من غيره أم لا وهل يكفي سبق بالقرش أم لا وإذا قام السابق لحاجة

قلدوا أحد الأئمة المذكورين
لكن مع الصراحة المقتضية
لفضيلة الجماعة كما هو معلوم مقرر
وحيث لم تقلدوا من ذكر فصلاتهم
باطلة والله أعلم (سئل) في رجل
نصب للامامة في مسجد ليس
في البلدة غيره وكان إماماً للناس
في الجمعة وسائر القروض الخمسة
ولكنه لا يحسن خروج القاف
من محله أى من الأعلى بل يخرجها
متردداً بينها وبين الكاف وفي
المؤمنين من يحسن خروج القاف
فكيف تكون صلاة من يحسن
خروج القاف خلفه وقول الشيخ
أحمد ابن حجر الهيتمي في تعريف
ركن القاف ولا تصح قراءة فأدرك
ومقرر بإبدال الضاد ظاء
ولا ذالا ولا زايًا ولو نطق
بالقاف المترددة بينها وبين الكاف
لم تصح وقول من قال بصحة
ذلك يحمل كلامه على المعذور كما
يصرح به كلام المجموع وقول
ذكرنا فلو نطق بالقاف مترددة
بينها وبين الكاف صح كما يتعلق
بها العرب هل كلام ذكرنا في
حق المأموم خاص أو المنفرد
أو في حق الإمام وإن أحسن
المأموم وفي فتح العين للميلادى
عبارة ووقع خلاف بين المتقدمين
والتأخرين في الخد بالهاء وفي
القاف المترددة بينها وبين الكاف
لجزم ابن حجر بالعلان فيها
لكن يجزم بالصحة في الأولى
ابن الرقعة والقاضى الحسين وفي

والثانية زكريا انتهى لأن هذا الإمام حدث علينا في البلد ونصب في هذا المسجد إماماً يؤم الناس وهو يقرأ على عادة أهل أرض حضرموت وليس له يد في العلم فابكون حال المؤمنين المحسنين ذلك الحرف فهل يأتي هنا كافي باب الجماعة أنه لا يقتدى به إلا من وافقه في ذلك الحرف وهل إذا صلى معه المحسنون تكون صلاتهم صحيحة بلكرامة ولا بظلال وهل الأولى لم أن يصلوا بجماعة أخرى بعضهم مع بعض سواء كان في المسجد أو يوتسهم إذا غافوا هناك عرضهم من الجهلة بحيث لم يراقبهم على صحة فرائد إمامهم أفيدوا (أجاب) أعلم أيها السائل وقتك الله أن طرق المتأخرين لاسيما شيخ الإسلام وابن حجر والرملي وأبيه مستورين الترجيح فإذا فهمت ذلك فضلاً للمذكور صحيحة قدر أم يجوز وصلاة من خلفه كذلك لكن مع الكرامة ويجب على مولاه عزله لتكبير صلاة المصلين فلو لم يفعل جاز لم إقامة الجماعة في المسجد المذكور قبله وبعده بلكرامة حيث لم يخش فتنة والله تعالى أعلم (سئل) في سطح لا مرفق له من داخل المسجد بل مرفقه من الخارج فكيف حكم مسجد أو مسجدين أفتونا (أجاب) بقوله حيث لم تكن المراقبة من المسجد

ونيته العود هل يسقط حقه أم لا وإذا أعاد مكانه لشخص ثم أراد الرجوع إليه هل يكون الحق له أو للشخص الجالس (الجواب) من سبق إلى مكان من المسجد فهو أحق به إلا أن يشار غير السابق الجلوس بالخل الذي جلس به السابق لتعليم علم كندريس أو إقتاء فإنه أحق به من غيره إذا عرف به وفي حاشية السلامة الأمير وهل يكفي سبق بالفرش فيه أو هو تعجير لا يجوز خلاف في الخطاب وغيره وإذا قام السابق لحاجة أو ظهارة وعود ثم يسقط حقه أم وأما إن أعاده لشخص فإن حقه يسقط لاستحقاق جميع الناس ذلك وذلك من قبيل من له خلوة في مدرسة وأعادها لغيره من المستحقين فإنه يسقط حقه وبأخذها الغير كما وقع للبرذلي لأن المتقدم أسقط حقه لتأني كذا في حاشية الأمير على عقب من باب العارية والله أعلم (ماقولكم) في جوار المسجد هل له أن يفتح فيه باباً أم لا (الجواب) في حاشية العلامة الأمير علي عبد الباقي أنهم صرحوا بأن جوار المسجد لا يجوز له أن يفتح فيه باباً والله أعلم (ماقولكم) في بني شبة خدمة الكعبة الشرفة هل لغيرهم أن يشاركهم في مصالحها وخدمتها أم لا (الجواب) منع الإمام مالك رضي الله تعالى عنه أن يشارك مع خزنة الكعبة غيرهم في القيام بمصالحها وخدمتها والتصرف فيها والحكم عليها فإن خزنتها هم أصحاب عتدها وحلها فلا يشاركهم غيرهم في ذلك وفي حاشية الخرشني قال المحب الطبري ولا يبعد أن يقال هذا إذا حافظوا على حرمة البيت ولاؤوا الأدب في خدمته وإلا جعل عليهم مشرف والله أعلم (ماقولكم) في خزنة الكعبة هل يسوغ لهم أخذ دراهم لأجل فتح الكعبة المشرفة أم لا (الجواب) في حاشية العلامة الدسوقي أجمع العلباء على أنه يحرم على الخدمة أن يأخذوا الدراهم لفتح الكعبة خلافاً لما يعتقد بعض الجهلة من أنه لا ولاية عليهم وأنهم يفعلون بالبيت ما شاؤوا قاله الخطاب والله أعلم (ماقولكم) في متاعضة الصلاة في المسجد الحرام هل هي خاصة بالقرض أم لا (الجواب) في حاشية الخرشني أن المتاعضة حاصلة بالقرض والتخل كما نص عليه عبد الملك خلافاً للطحاوي من الخفية حيث خصها بالقرض والله أعلم (ماقولكم) في فناء المسجد هل حكمه حكم المسجد أم لا (الجواب) في الزرقاني يحرم لبث الجنب في المسجد وإذا حصلت له الجنابة وهو فيه وجب عليه أن يخرج من غير تيمم وحكم صحنه وسطحه حكمه وأما فتاؤه فلا، والفتاء ما كان خلف الباب كعمل الحلاقين بالجامع الأزهر كما في حاشية العدوي وفي القاموس وفناء الدار ككساء ما اتسع من إمامها ومنه قول الأمير في باب الشركة فناء الدار ما فضل عن المسارة من طريق واسعة نافذة له وأما منع الشيوخ من صلاة الفجر في فناءه والإمام الزايتب يصلي فلا يدل على أن الفناء حكمه حكم المسجد لأنهم منعوا من صلاة الفجر فيه والإمام يصلي لقربه من المسجد فقيه طعن في الإمام

والا من وجته لشكه مع سطله
كسجدين والله تعالى أعلم
(سئل) في قول صاحب النخعة
في فصل شروط القدوة سواء
غلقت تلك الابواب أم لا بخلاف
ما إذا سمحت انتهت هل الباب
المغلق في حكم المغلق أو المنصر
وهل يفرق في المغلق بين إمكان
فتحه للمأموم من بانه لو أراد
وبين عدمه ليكون إغلاقه في
البناء الذي فيه الإمام أولاً وهل
يفرق في المغلق بين وجود مفتاحه
حال الصلاة وعدمه أم لا وما حد
التسمير المانع الذي ذكره في
النخعة أفيدوا (أجاب) نعم ليس
الإغلاق كالالتسمير لأنه ضرب
مستأثر على باب المقصورة
والإغلاق يمنع المرور بفعل
ونحوه فالتسمير مخرج للموقفين
عن كونها مكاناً واحداً وهو
مدارحة القدوة بخلاف الإغلاق
وقد وافق الرملي والخطيب
ابن حجر وفي شرح المحرر الزبيري
ولو منقطة بالضبة كما ذكر الراجحي
قال القليوبي ولو بقل أو ضبة
ليس لها مفتاح ما لم تسمر فإذا
لا فرق بين إمكان فتح الباب من
جهة الإمام والمأموم ولا بين وجود
المفتاح وعدمه والله سبحانه أعلم
(سئل) ما قولكم في عبارة بعضهم
لا يصح الاقتداء من وراء شيك
بجدار المسجد ولا يصل إليه
إلا بأبواب أو انقطاع بأن
يشرف عن جهة القبلة أو أراد

الراغب لا لأنه من المسجد والله أعلم (وسئل) عيج عن السؤال في المسجد (فأجاب)
بأنه ينهى عنه وينهى عن إعطاء المسائل فيه اهـ [مسئلة] إذا خرب المسجد
لا يطلب له تحية كتبه السيد عن الخطاب ومقتضاه زوال أحكام المسجدية لأصل
الحبس فينظر ذكره الأمير علي عبد الباقي عند قول سيدي خليل في باب التيمم
ولا إن خربت وصارت طريقاً (ما قولكم) هل يترزمزم وكذا حريمها وهو
البناء الدائر على فم البئر ليست من المسجد فلا يحرم على الجانب المكث فيه ولا
البصاق ولا القيل ولا غير ذلك مما يحرم فعله في المساجد أم من المسجد فله
حكم المسجد من أنه يجوز فيه الاعتكاف ويحرم دخوله جزأً والمكث فيه
واستحباب تقديم التيمم للدخول وركعتي التحية إن أمكن فعلهما فيه أفيدوا
(الجواب) أما بالنسبة للمسجد الأصلي الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم
واشترط أصحابنا لصحة الطواف أن يكون داخله فقد حكى الخطاب في شرحه على
الختصر عند قوله ويجاز أي الطواف بسقائف لراحة وإلا أعاد ولم يرجع له
ولادم قولين مشهورين أحدهما في كون يترزمزم من المسجد الأصلي كالمقام وهو
مالسد في الطراز قال القرافي قال سند وخرج بعض المتأخرين يعني النخعي المنع
أي للطواف من وراء زمزم علي منع أشهب في السقائف والفرق أن زمزم
في بعض الجهات عارض في طريق الطائفين فلا يؤثر كالمقام أو حفر في المطاف اهـ
واختاره ابن عرفة قال وألقى النخعي بها أي بالسقائف ما وراء زمزم ورده
سند بأن زمزم في جهة واحدة فقط فقول ابن الحاجب من وراء زمزم وشبهه على
الأشهر إلا من زمام لأعره اهـ قال في التوضيح وشبه الزمزم قبة الشراب
وثانيهما في كونه ليس من المسجد الأصلي كالسقائف وهو مالتخمي وغير واحد
من أئمة المذهب المتأخرين كإبن بشر وابن شاذي وجعله ابن الحاجب الأشهر اهـ
وأما بالنسبة للمسجد الحرام في هذا الوقت فهو منه وله حكمه بدون أدنى شك
لأمرين الأمر الأول أنه قد صار الآن في وسطه والمادة تحيل خروجه وعدم إعطائه
حكمه حينئذ سيما وفي المذهب قول مشهور بكونه من المسجد الأصلي كالمقام
ويؤيده حديث الزهري أن قريشاً قالت لعبد المطلب لما شرع في حفر بئر زمزم
ما هذا الصنع إننا لم نربك أن تهلك بالجهل لم تحفر في مسجدنا كما نقله الكازروني
المكي الحنفي في تذكرته عن ابن علان الصديقي الشافعي الأمر الثاني أن في تاريخ
الحبس عن البحر العميق للقرشي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال إنا نجد
في كتاب الله أن حد المسجد الحرام من الحرورة إلى المسعى وعن عمرو بن
الغاص رضي الله عنه أنه قال أساس المسجد الذي وضعه إبراهيم عليه السلام من
الحرورة إلى المسعى أفاده حاشية المحققين السيد أحمد بن زيني دحلان عما كتبه
العلامة السيد أحمد جمل الليل المدني عن الشيخ إبراهيم الخليل في شرح مولد السيد

الدخول إلى الإمام انتهى هل
هذه العبارة حكما كذلك صحيحة
أم لا فإن قلتم نعم فهل مثل القبلة
في ذلك باقي شروط الصلاة
ومبطلاتها كأن لم يصل إلى بناء
الإمام لو أراه المأموم من
بنائه إلا يفقد شرط من شروطها
أي الصلاة صكوكه النجاسة
وانقضاء الوضوء وغيرهما
أو لا بما يبطل الصلاة كالوثبة
وكالتقدم على الإمام وكالحركات
المتوالية هل هذه كلها مثل القبلة
التي في تلك العبارة في عدم صحة
الاعتناء أم لا فإن قلتم نعم فقد
صرحوا بالصحة في كثير من
مثل هذه الصور كقول النووي
في روضته بالصحة مع نهر بينهما
يمكن العبور من أحد طرفيه إلى
الآخر بالتوثوب مع أن الوثبة
مبطل للصلاة أو قلتم لا فالفرق
بينهما أي القبلة وباقي شروط
الصلاة أفوتنا (أجاب) نعم
ما ذكر فيها من عدم الصحة هو
ما في التحفة والنهاية وكلام
المتأخرين فالشرط إما كانت
الاستطراق العادي مع عدم
الحيلولة لعدم الزيادة على ثلاثمائة
ذراع تقريبا ليظهر الفصود من
الجماعة هو توادد المسلمين
وتعاطفهم واجتماع كلمتهم ومهمهم
وبقرى بعضهم ببعض ولا تحصل
هذه الأغراض مع التبااعد
وانفراد كل بمحل يقاير محل
الآخر أي عرفا قاله في الشرح

الأحدل قال وفي كلام غيره ما يؤيده اه وأما فتوى أبي السعود بن علي الزين
المالكي بأن يترزم مع حرمة البيت من المسجد وعلوه بأن تحبسها سابق
عن تحبس المسجد فيباح للجانب المكث والنسل ولا تصح الجمعة ولا الاعتكاف
لكون المسجد شرطا فيهما ولا في علوها ويقدم الداخل يسراه ويمناه خروجا
ولا نحية وأما الصاق فإثر إلا أن إن كان يؤدي إلى تأذي الناس وتعلقه بشياهم
وأرجلهم وتكسب أنفسهم عند الشرب فيجتنب والله أعلم كما في نشر الآس
في فضائل زمزم وسقاية العباس فهي باطلة من وجوه الوجه الأول أنه لا صحة
لدعواه أن أهل المذهب عللوا عدم مسجدتها وحرمة ما بأن تحبسها سابق الخ إذ
كيف تصح وقد قال الشيخ عبق الزرقاني واستثنى من منع بيع العقار الحبس
خرب أم لا قوله إلا أن يباع لتوسيع كسجد للجماعة كما في النص تقدم عن العقار
أو تأخير وطريق ومقبرة فيجوز بيع حبس غير هذه الثلاثة لتوسيع الثلاثة أو
واحد منها أي يؤذن فيه ولو جبر أو أمروا أي انحبس عليهم يجعل ثمة أي الحبس
الذي بيع لتوسيع الثلاثة لغيره وجوبا أي يشتري بائنا عقار مثله ويجعل حبا
مكانه من غير قضاء علي المشهور لأنه لما جاز بيعه اختل حكم الوضوء المتعلقة به
وسكت عن توسيع بعض الثلاثة من بعض وهي ست صور ويؤخذ الجواز من
قول الشارح عند قول المصنف واتبع شرطه أن جاز ما كان لله فلا بأس أن
يستعان ببعضه في بعض اه المراد من كلام عبق الوجه الثاني أن علو بئر زمزم
مكان معد للصلاة والمكان المعد للصلاة مسجد وإن لم يكن على هيئة المساجد كما في
شرح مجموع الأمير وحجازي عليه وقد قال قریش لعبد المطلب لما شرع في حفرها
لم تحفر في مسجدا وقال أبو هريرة وعمر بن العاص إن أحد المساجد الحرام من
الحرورة أي باب الوداع إلى المسمى كما علمت وكيف يصح قوله فيباح للجنب
إلى قوله ولا في علوها الوجه الثالث أن تقديم الرجل اليسرى في الدخول والنجي
في الخروج إنما عبوه من الآداب في نحو الكتيبة من كل دفة كحام وفندق
وبيت ظالم وليس منه بئر زمزم حتى على فرض عدم دخوله في المسجد إذ كيف
تصح دعوى دنائه وقد قالوا إن النظر في بئر زمزم عبادة تحط الأوزار
والخطايا لخبر خمس من العبادات تحط الخطايا النظر إلى المصحف والنظر إلى
الكعبة والنظر إلى الزوالدين والنظر في بئر زمزم والنظر إلى وجه العالم رواء
الأزرق قال بعضهم ويختار له النظر فيها ثلاثا وقالوا إذا قصد شرب ماء زمزم
استقبل القبلة لأنها أشرف الجهات ثم ذكر الله تعالى ثم قال اللهم إنه بلغني أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ماء زمزم لما شرب له اللهم وإني أشربه لكذا
ويسمى حاجته أو يقول اللهم فافعل ثم يسمي الله تعالى ويشرب وأنه يسأل أن
يصب على رأسه منه ويغسل وجهه وصدره كما نقل عن الماوردي وقد قال

الشيخ يظهر من هذا أنه لا يشترط بقية شروط الصلاة لعدم ظهور المعنى المذكور فيها والله أعلم (سئل) عما إذا جمعت الإمام والمأموم سفينة مثلاً وكانت بينهما خشبة معترضة من عرض السفينة إلى عرضها وكان لا يمكن نفوذ المأموم إلى الإمام إلا متحيزاً من تحتها حتى يصير في حد الزاوية أو وائياً من فوقها على غير السير المعتاد فهل تصح القدرة في هذه الحالة أولاً وهل كذلك سائر المواضع المسجد وشبهه كأن كانت خشبة مثبته عرضاً في جدارين بين الإمام والمأموم أو يختلف الحكم (أجاب) نعم الصلاة في السفينة المذكورة مع الإمام صحيحة لأنه يستغرق منها وعبرة العباب مع شرحه للعلامة ابن حجر والسفينة الكبيرة ذات البيوت كالدار ذات البيوت فإن صلى أسفلها والإمام أعلاها والمأموم يراه أو يرى من يراه جاز كما صرح به الشيخ أبو محمد والمراقبون ولا يخفى خلاف الدار لأنها بما فيها من سفلى وعلى بمنزلة بيت واحد فيه مرو عليها المأمومون نعم إن كبرت كانت كالأبنية المختلفة فيأتي فيها الخلاف في تلك الحوافر الأيما والله سبحانه أعلم (سئل) عن الصلاة بين الأسطوانات هل يكره للجماعة الصنف بينها لأنها تقطع

الشيخ يحيى الخطاب في مناسكه ومن صرح بكرهه استعماله في النجاسات ابن بشير قال وأهل مكة يحكمون أن رجلاً استنجى به فحدث له الياصور فتكيف يصح مع هذا ونحوه فاهو محرم في كتب الفقه والمناسك أن يدعى أن له حكم الكفيف في الدخول والخروج سبحانه هذا بهتان عظيم وجهل فاضح سقيم فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يشتت مثل هذه الفتوى فضلاً على أن يعتمد عليها في فتواه والله المأدب إلى الصواب وإليه المرجع والمآب

(فصل) في قصر صلاة المسافر [مسئلة] يسئريد سفر أربعة يرد قصر الصلاة الرباعية ولو كان مفرد على خلاف العادة ففي كان يقطع هذه المسافة قصر ولو قطعها في لحظة بطيران ونحوه والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال كل ميل ثلاثة آلاف ذراع وخمسة مائة وقيل ستة آلاف ذراع بالهاشمي ومقاد بعضهم أن هذا القول هو الراجح والذراع الهاشمي يتقصر على الذراع الحديد المعروف الآن الثمن فتكون السنة آلاف خمسة آلاف ومائتين وخمسين ذراعاً بالحديد وهي باعتبار الزمن مرحلتان أي - يومين معدلين أو يوم ويلة يسير الإبل المشقة بالأحمال على المعتاد من سير وحط وترحال وأكل وشرب وصلاة معبرة ولو كانت هذه المسافة كلها ببحر أو بعضها ببحر وبعضها بر تقدمت مسافة البحر أو تأخرت وهذا قول عبد الملك واعتمد العلامة الدردير في تقريره ولا يقصر مادام في المرمى حيث لم يحزم بالسير أو كانت المرمى داخل البساتين المسكونة ولا يقصر ولو كان بالمرمى ولا يجوز الإقدام على القصر فيأدون هذه المسافة التي جملة أميالها ثمانية وأربعون ميلاً وإنما الخلاف فيما إذا وقع منه القصر فيأدون ذلك هل يبعد أم لا قال ابن رشد لإعادة على من قصر فيما بين ثمانية وأربعين ميلاً إلى أربعين وأما إذا قصر فيما بين الأربعين إلى ستة وثلاثين بأدخال الغاية في الإعادة في الوقت وعدم الإعادة قولاً والراجح عدم الإعادة وإذا قصر فيأدون السنة والثلاثين يبعد أبدأ اه ملخصاً من الحرشي وحاشية العدوي وحاشية الصاوي والأمير علي عبق [مسئلة] يقطع حكم السفر زول مكان نوى فيه إقامة أربعة أيام صحاح فيلحق يوم الدخول المسوق بالنجر ويوم الخروج فلا بد أن تستوم الأربعة أيام عشرين صلاة بأن دخل قبل فجر السبت ونوى الارتحال بعد عشاء يوم الثلاثاء هذا هو المعتاد خلافاً لسحنون حيث اعتبر العشرين صلاة فقط سواء كانت في أربعة أيام صحاح أم لا وأما إذا أقام حاجة فاتفق أنه أقام شهوراً يرجو قضاءها في كل يوم فإنه يقصر [مسئلة] إن أنوى إقامة أربعة أيام وبعد تلك الإقامة عزم على السفر فقال سحنون لا يقصر حتى يعط كابتداء السفر وقال ابن حبيب متى عزم على السفر يقصر وفقاً للنية بالنية قال ابن ناجي وبالأول أقول شاعرت شيخنا يفتي به اه من حاشية الحرشي

(مسئلة) يجوز للمسافر أن يجمع بين الظهرين جمع تقديم وير لا يحر^١ إن زالت عليه الشمس إلا أن يتمكن ونوى عند وحيله قبل وقت العصر النزول بعد الغروب فإن نوى النزول قبل دخول الاصفرار صلى الظهر في وقتها وآخر العصر وجوباً غير شرط لوقتها الاختياري فإذا قدم العصر مع الظهر في هذه الصورة أجزأ لما علمت أن التأخير واجب غير شرط ولكن يندب له أن يعيدها إذا دخل وقتها فإن نوى النزول بعد دخول الاصفرار صلى الظهر في وقتها وخير في العصر إن شاء قدمها مع الظهر وإن شاء أخرها للاصفرار وهو الأول لأن الاصفرار ضروري العصر الأصلي وأما إذا زالت الشمس عليه وهو سائر ونوى النزول بالاصفرار أو قبله فإنه يجوز له أن يؤخرهما ليجمعهما جمع تأخير ويجوز إيقاع كل صلاة في وقتها ولو جمعاً صورياً ولا يجوز جمعهما جمع تقديم لكن إن وقع فالظاهر الاجزاء وإعادة الثانية في الوقت وقبل يؤخرهما وجوباً ويمكن الجمع بين القولين بأن من قال بالوجوب يعني أنه لا يقدم العصر فلا يتناقض أنه يجوز إيقاع كل صلاة في وقتها والجواز في كلام اللغوي بالمعنى المتقدم اهـ من أقرب المسالك وحاشيته وحاشية الخرشي (مسئلة) قراءة الفاتحة عند وداع المسافر جائزة قال عجم عن شيخه ابن الترمذاني ورد في الحديث ما يؤخذ منه جواز ذلك وهو قوله في الحديث كان يذكر الله في جميع أحواله ومن الأحوال حالة السفر ومن الذكر القرآن بل هو أفضل الذكر لقوله تعالى وإنا نحن نزلنا الذكر وأما قراءة الفاتحة لله صلى الله عليه وسلم فقد ذكر الخطاب في باب الحج عن الشافعية قولين أرجحهما عدم الجواز ولا نص في مذهبه والذي عليه علماء الشافعية الآن جواز ذلك قال عجم وإذا لم يوجد في مذهبه نص فراجع مذهب الشافعية في ذلك فلا يحرم ذلك والذي يقول بالحرمة يحتج بأنه لم يرد جواز ذلك عنه ولا أذن فيه ولا يهجم علي العظيم إلا بما أذن فيه وهذا لم يأذن فيه اهـ من حاشية الخرشي

باب الجمعة

[مسئلة] من علم أن الجمعة فاتته بأن أدرك التشهد فإنه يحرم بنية الظهر مع الإمام ويجلس معه ثم يأتي بعده بأربع ركعات ابن عرفة وفيها من أدرك جلوسها أتمها ظهراً ابن رشد أضافاً لأنه بنية الظهر يحرم قلت هذا أصح من قول بعض شيوخنا يحرم بنية الجمعة لموافقة نية إمامه اهـ من كبير الخرشي في مبحث الرقاق [مسئلة] من وجد الإمام في تشهد الجمعة فدخل منه بنية الظهر ثم تذكر الإمام سجدة من الركعة الأولى فقام وأتى بركعة بدلها فقيل إنه يصلها معه ويأتي بركعة وتكون له الجمعة وقيل لأنه يعيدها أربعاً من أجل أنه أحرم بنية أربع ثم حوّلها إلى نية الجمعة قاله الثريائي فقوله وقيل إنه يعيدها أربعاً يقتضي أنه يأتي بركعة بينهما

(١) قوله لا يحر أي خلافاً للشافعية فيقول كل ما أتى العصر أباح الجمع اهـ

الصف ثم لا وإذا قلتم بالكراهة فصفا وراء الأسطوانات وبعثوا عن الصف الذي قبلهم أكثر من ثلاثة أذرع فهل يكره البعد مع هذا المذموم لا يكره أفيدونا (أجاب) نعم حيث أمكنهم الاحتراز عن تقطع الصفوف بالأسطوانات فالأولى الاحتراز عن ذلك وأما الكراهة فلم أر أحداً من أصحابنا صرح بها وأما التباعد عن الصف فهم مصرحون بالكراهة فيه حيث تعارضوا برأى قرب الصف وإن تظل الصفوف نحو الأعمدة كما صرح بذلك في النسخة في باب الجاعة والله تعالى أعلم (سئل) عن الثلاثة الأذرع التي بين كل صفين هل تعتبر من رؤس أصابع وجلوبهم من العقبين بيننا لنا ذلك (أجاب) نعم تعتبر من العقبين أو ما يقوم مقامهما كما في التحفة وفي النهاية الأوجه من رؤس الأصابع والله سبحانه أعلم (سئل) عن المسبوق إذا قام ليأتي بما عليه فالتدى به آخر فهل يكره هذا الاقتداء وضوت فضيلة صلاة الجماعة لا لأن في النهاية وخرج بمقتد ما لو انقطعت القدرة كان سلم الإمام فقام مسبوق فالتدى به آخر أو مسبقون فالتدى بعضهم بعض فيصيح في غير الجمعة على الأصح لكن مع الكراهة أفتهم لنا أن الكراهة في المستثنين وفي التحفة عبر بهذه العبارة إلا أنه

وعليه فيحقق القولان على فعلها جمعة ويختلفان هل يعيدها ظهراً أم لا اه منه أيضاً
 (ماقولكم) فيمن دخل الجامع لصلاة الجمعة فوجد الخطيب في صدر الخطبة
 فاجلس حتى صلى ركعتين فهل الصلاة مكروهة أم حرام (الجواب) في فتاوى
 الاجهوري جواباً عن هذا السؤال إذا دخل المالك والامام بخطب فأحرم
 بالتأفلة ساعياً فإنه بعد إحرامه على الوجه المذكور لا يقطع التأفلة فإذا دخل عامداً
 متندماً لمن يرى ذلك بشرط التقليد فإنه لا يقطع أيضاً والتقليد جائز بشرطه وصرح
 أئمتنا كالقرطبي بأنه لا يجوز الانكار على من فعل أمراً مختلفاً فيه وإنما يذكر
 على من فعل محمداً على تركه أو كان مدرك القائل فيه ضعيفاً كشراب النبي اه
 وفي المجموع أن من أحرم وقتاً المنع يقطع إلا إذا خلا وقت الخطبة أحرم ناسياً
 أو جاهلاً فيتم الخلاف في الداخل وزاد عذوه بالنسيان أو الجهل والله أعلم
 (ماقولكم) في مائتي صلى الجمعة خلف شافعي يعيدها ظهراً هل يعيد أم لا
 (الجواب) إن كان الامام أعاد ظهراً بطلان صلاته وجبت إعادة صلاة
 من صلى خلفه إذ كل صلاة بطلت على الامام بطلت على المأمومين إلا ما استثنى
 وليس هذا منتهى وإن أعادها لا يبطلان فإن في إعادة من صلى خلفه خلافاً قياساً على من
 صلى خلف إمام صلى المأخوذة قبل القائنة المشار إليها بقول المصنف فإن خالف
 ولو عمداً أعاد وقت الضرورة وفي إعادة مأمومه خلاف والراجح منهما إعادة
 كذا في فتاوى صحيح وفي حاشية الخرشى قوله والراجح منهما إعادة ضعيف بل
 الراجح عدم إعادة ثم قال في التناوي المذكورة فإن لم يدرك أي المأموم هل أعاد
 إمامه يبطلان الصلاة أو لا احتياطاً فالظاهر وجوب إعادة وسأني تحقيق هذه
 المسألة بعد هذا [مسألة] من أدرك ثمانية الجمعة مع الامام ثم بعد سلام الامام
 ذكر أنه نسي منها سجدة فإنه يسجد بها باتفاق ابن القاسم وأشهب ثم كل أربعاً
 من القاسم وجمعة عند أشهب اه من عبد الباقي [مسألة] يخرج من بجانب المسجد
 على البيع ولو وقتاً لتوسعة المسجد كما في حاشية الخرشى وكذا يوسع المسجد ولو
 بالطريق والمقبرة كما في ص [مسألة] الجمعة للعتيق والمراد به ما أقيمت فيه الجمعة
 أولاً في تلك القرية وإن تأخر بناؤه عن بناء غيره ما لم يحتاجوا للجديد ولا فتصح
 الجمعة للعتيق والجديد ثم هل المراد بالاجتياح حاجة من تصح منه الجمعة أن لو حضرها
 ولو كالصبيان والعميد واستظهر هذا التناوي أو حاجة من يغلب حضوره
 أو حاجة من يلزم حضورها أو حاجة من يحضر بالفعل وإن لم يلزمه
 ولا غلب حضوره وعلى الأخير من الاحتمالات الأربعة اعتبار كل جمعة ما فيها وهذه
 الاحتمالات عند الشافعية ولا نص عندنا والمحققون منهم كالزملي والزيادي على
 الاحتمال الأخير فيلزم عندهم إعادة في كل جمعة للشك في السبق فتعاد جمعة
 إن أمكن وإلا ظهر كما هو الواقع الآن منهم فإن قلت ما مضى عليه الزيادي من

قال فتصح في غير الجمعة في الثانية
 على المعتمد لكن مع الكراهة
 اقهم لنا من عبارة النخبة أن
 الكراهة في اقتداء المسبوقين
 بعضهم ببعض دون من جاء
 واقتدى بمسبوق فهو ما فهمناه
 من العبارة صحح أم الشيخان
 فائلان بالكراهة في المستثنى
 كلها يقتوها لأنها كثيرة الوقوع
 (أجاب) نعم قال المصنف
 الشيرازي في حاشيته على النهاية
 قوله لكن مع الكراهة ظاهره
 في الصورتين وعليه فلا ثواب
 فيها من حيث الجماعة وفي ابن
 حجر يرجعه للثاني فقط
 والكراهة خروجاً من خلاف
 من أبطلها وسأني في كلام الخليل
 قيل صلاة المسافر ما يصرح
 بتخصيص الخلاف بالثانية انتهى
 كلام الشيرازي المقصود منه
 وثنا به أسوة فظهر من عبارته
 أن الزملي يقول بالكراهة في
 الصورتين وابن حجر والخليل
 يقولان بها في الثانية فقط والله
 تعالى أعلم (سئل) في شخص كبر
 خلف الامام حال كون الامام
 في الركوع وغلب على ظنه أنه
 أدرك الركوع مع الامام فهل
 يعتبر غلبة الظن في هذا الموضع
 أم لا وإذا قلتم بعدم الصحة
 أو بالصحة فهل في ذلك خلاف
 في مذهب الامام الشافعي أم لا
 أفيدونا (أجاب) نعم لا بد من
 نيته أنه اطمان في ركوعه قبل

الاحتياط الأخير مخالف لما كان عليه من عدم إعادته بالأزهر لأنه أول ما تقدم
به فيجزم بسبق جمعة الأزهر على غيرها قلت كان تأييده العلامة ساجد الشبشيرى
يرد عليه في غير وجهه بما معناه حيث وجدت كثرة الجمع وجد الشك وهو
احتمال تأخر جمعة الأزهر عن غيرها وتقدمها وتساويها فلا وجه لعدم شكك
وما اقتصر عليه عجم من أن المحققين على الاحتياط الأول ليس كذلك بل
المحققون كالمزلى ومن تبعه على الاحتياط الأخير كما تقدم وعليه فإن تحققنا أن الخطيب
لا يبعد لتقليد أو لعدم شكك بجمعتنا خلفه صحيحة وإن تحققنا إعادته وجبت
الظهور كما إذا شكنا فيها أوفى أنه هل يبعد ندباً أو وجوباً وإن علمنا أن أعدته
فتندب فتندب لنا الإعادة وتصح الصلاة خلف من صلى بنوب فيه فضيلة ما كقول
العلم تقليداً لمالك وخطب بخطبة فيها الأركان المعتمدة عند الشافعى لأن
العلامة العدوى نقل عن شيخه الصغير وغيره ترجيح القول بالتلفيق وهو
الآليق بالحنفية والروحة اه ملخصاً من عب والامير والنراوى [مسألة]
يعزم على الجالسين الكلام حال الخطبة ولو لم يسمعوا بعد أو صمم وإنما حرم
الكلام لغير السامع سداً للتدريسة فلا يسترسل الناس على الكلام حتى يتكلم
من يسمع الامام اه من ص وفي الزرقانى ومثل الكلام تحريك ماله صوت من
حديد وتوب جديد وسلام ورده ولو بإشارة ونهى لاغ بالطقن وحصبه أى
رميه بالحصى وإشارة لمن لنا وكفاية لأنها تستغل وابتداء صلاة نقل اه ومن
ذلك يعلم حرمة الطواف في ذلك الوقت بالاولى إذ فيه تمام الاشتغال عن
ساعاتها والله أعلم (قائدة) قال بعض شراح المدرسة أصل معنى التدريسة لغة
جل يترك همل في فلاة يضاد فيها الظباء والحر والوحشية فتأنس بذلك الجمل الصيد
وتدور معه فإذا ذهبوا المصيد لم يذهب الجمل منهم لإلفه بالناس فإذا وقف
وقف الصيد منه فأخذون منه بسهولة ثم يسمى به كل ما كان سبباً للهلاك
أو سبباً للوقوع في الآثم فإن الآثم يوقع في الهلاك ثم إن هذه العبارة إشارة
إلى قاعدة وهي يجب دفع كل ما يؤدى إلى فساد في أمر مشروع وقد ظن كثير
أن هذه المسئلة مخصوصة بمذهب مالك وأن العمل بها يجب عنده مطلقاً وليس
كذلك كما قال العلامة القزاقى حيث قال ليس كل ذريعة فساد يجب سدّها مطلقاً
فإن الذرائع ثلاثة أقسام (فها) ما أجمع الناس على وجوب سدّه حسب
الأصنام عنده من حسب الله تعالى إذا سبت وحفر الآبار في طريق المسلمين
(ومنها) ما أجمعوا على عدمه كالتع من غرس الكروم مثلاً يقتل منها الخمر
(ومنها) ما اختلف فيه كبيع الآمال (ومنها) ما يكون خلاف الأولى وقد
تكون ذريعة الفساد ذريعة لمصلحة أيضاً فيقدم الأرجح منهما كدفع المال
لتكفارة لافتناد الأسير والحاصل كما نقله بعض المتأخرين من مذهب مالك أن

رفع إمامه عن أقل الركوع هذا
هو منقول المذهب ونقل العلامة
ابن قاسم عن بحث الرمى أنه يمكن
الاعتقاد الجازم وعبارة القليوبى
في حوائج اضلى ومثل الذين
قل لا تردد معه كما هو ظاهر
في نحو بعيد أو أعنى واعتمده
الرمى انتهى فعلى الأول المنقول
إذا لم يفتن قبلى بركعة بعد سلام
الإمام ويسجد للسهو لا احتمال
الزيادة والأولى في حق من
أدرك الإمام في الركوع أن
لا يتحرر بل ينتظر حتى يرفع
الإمام رأسه من الركوع للخروج
من خلاف من يقول إن الركعة
لا تدرى بركوع لأن غاية الخروج
من البطان الأولى من إدراك
الجماعة إلا إذا ضاق الوقت أو
كان في ثابة الجمعة فيجب عليه
أن يتحرر ويركع معه والله الهادي
أعلم (مثل) رضى الله تعالى عنه
فما إذا ادّعى الإمام والمأموم
فذلك الإمام في القاعة فقرأها
فهل يتكلم المأموم معه أو يتنقل
فإن قلتم بالوقوف معه فهل يلزمه
إعادة القاعة أم تكفيه فاتحة
الأولى وحديثه بقرأة سورة أو
يذكر ويشكل بأن فيه تطويل
ركن قصير وإن قلتم يتنقل فهل
يتنقل إلى ما كان فيه وهو الركوع
ويشكل بأن فيه زيادة ركن فعلى
عدا تغير متابعة أو يتنقل إلى
السجود ويشكل بأنه تقدم بركعتين
فما بين على الإمام وهذا الركوع

والاعتدال أو يلزمه المفارقة
أفيدونا أنا بكم الله تعالى (أجاب)
الذي اعتمد العلامة في الإيعاب
والشيخ الرملي أنه ينتظره في الركن
التطويل واعتدال العلامة شيخ
الاسلام التخيير بين الاعتدال في
الاعتدال أو في السجود والله أعلم
قال العلامة في الإيعاب مع منته
قال القاضي فرع لو اقتدى من
يرى الاعتدال قصيراً بمن يراه
طويلاً فأطاله أو اقتدى شافياً
بثله فقرأ الإمام الفاتحة وركع
واعتمد ثم شرع في الاعتدال بموافقه
بل يسجد وينتظره ساجداً كما
لا يوافق من سجد من بل
ينتظره وكلام البغوي يقتضيه قال
الزركشي وهو واضح قال شيخنا
وكلام التفال يقتضي أنه ينتظره
في الاعتدال ويحتل تطويله
الركن القصير في ذلك فالتحتم
جواز كل من الأمرين وقد اختلفت
به في نظيره من الجلوس بين
السجدين انتهى وفيه نظر
والأقرب ما مر عن القاضي
إذ لا ضرورة هنا إلى تطويل
الركن القصير الخ ما في الإيعاب
انتهى والله سبحانه أعلم

(باب صلاة الجمعة)

(سئل) عن حصل إمام الجمعة
في التشهد وعلم بان واحداً من
المؤمنين عليه ركعة هل يجب عليه
أن يتأخر ويحرم معه لتقع له الجمعة
أم لا أفيدوا (أجاب) لا يجوز
له ذلك فضلاً عن أن يجب لانه إلى

سد الثرية في الاصل من باب الورع والاحتياط لاسيما باب الواجب إذ
المتقول بها ليس فساداً في حد ذاته والفساد معها مضمون ثقل هذا الخفاحي
على الشفا (مسئلة) من أدرك ثانية الجمعة مع الإمام ثم بعد سلام الإمام تذكر
أنه نسي منها سجدة فإنه يسجد بها باتفاق ابن القاسم وأشهب ثم كمل أربعاً عند
ابن القاسم وجمعة عند أشهب مراعاة لعدم سلام المأموم لانه المعتبر وسلام
الإمام لا يغني تداركه عند أشهب وفيه عند ابن القاسم اه عب وفي الأمير
وكونه يغني عند ابن القاسم مقتضاه بطلان الركعة فيبقى ما سبق له من أنه يسجد
سجدة الركعة التي تذكر أنه نسيها يكمل عليها فالأول أن الخلاف فيما تذكر به
الجمعة واجباً أي فأشهب يقول يدرك فضل الجماعة والجمعة وابن القاسم يقول
فانه كل منهما لكن سبق لعبد الباقي في فصل الجماعة أن المأموم إن زوحم
أو نسي عن السجدين حتى سلم الإمام وذهلها بعد سلام الإمام فهل يكون
كمن فعلها معه فيحصل له فضل الجماعة أم لا الأول لابن القاسم والثاني لأشهب
فقد عكس النية للشيخين اه بتوضيح

باب صلاة العيدين

[مسئلة] إذا أدرك المأموم مع الإمام الركعة الثانية فإنه يكبر خمساً غير
تكميرة الإحرام حال قراءة الإمام بناء على أن ما أدركه آخر صلاته وحينئذ
يكبر في ركعة القضاء سبباً بالقيام هذا ما ارتضاه في المجموع ومقابله أنه يجعل
ما أدركه مع الإمام أول صلاته وعليه فكبر سبباً بالإحرام ويكبر في الركعة
الثانية بعد سلام الإمام خمساً غير القيام [مسئلة] إن جاء المأموم ولم يعلم هل
الإمام في الأولى أو الثانية فقال عجب الظاهر أنه يكبر سبباً بالإحرام احتياطاً
ثم إن تبين أنها الثانية قضى الأولى بست غير القيام ولا يحسب ما كبره زيادة
عن الخمس من تكميرة الركعة الثانية اه من المجموع وغيره [مسئلة] من فاتته
صلاة العيد مع الإمام وأدرك في السجود من الثانية أو التشهد فإنه يكبر سبباً
بتكميرة القيام على الأظهر لأن سنة العيد أن يجتمع في إحدى ركعتيه سبباً موالاة
واليوم يوم تكبير وفيل يكبر سبباً ولا يكبر لقيامه اه من أقرب المسالك بزيادة
من الأمير [مسئلة] يكره أن يقال الصلاة جامعة لعدم ورود ذلك في صلاة العيد
أو هو خلاف الأولى بل ما ورد ذلك إلا في صلاة الكسوف ومحل كونه
مكروهاً أو خلاف الأولى ان اعتقد مطلوبة ذلك وأما مجرد قصد الإعلام فلا
يأس به اه من صاوي [مسئلة] إنما كانت القراءة في صلاة العيدين جهراً لأنها
صلاة نفل تنارية لها خطبة وكل ما كانت كذلك تكون القراءة فيها جهراً فلذا
كانت صلاة كسوف الشمس يقرأ فيها سراً لأنها لا خطبة لها وما يقال بعدها
وعظ كما سبأ وصلاة الاستسقاء يقرأ فيها جهراً لأن لها خطبتين كما يأتي

[مسئلة] يستحسن أن يكبروا جماعة وهم جلوس قال ابن تاجي افرق الناس
بالتقريبان فرقين يحضر أي عمران القاضي وأبي بكر بن عبد الرحمن فإذا فرغت
إحدى الطائفتين من التكبير كبرت الأخرى فسلا عن ذلك فقالا إنه حسن
وأما في حال مخرجه من منزله إلى المصلي فيستحب الانفراد في التكبير اه من
ص [مسئلة] التكبير في الركعة الأولى بعد تكبيرة الاحرام ست وتقديم التكبير
على القراءة مندوب وإذا نسي بعض التكبير فتذكره بعد ما أتم قرأته أو في
أثناءها فإنه ينبغي على ما نقله من التكبير قبلها على الظاهر ويعيد القراءة ندبا بعد
ما يأتي بها تركه والتكبير في الثانية خمس بعد تكبيرة القيام ولا يتبع المأموم
إماما نقص كاختفى بل يكمل العدد المذكور ولا يتبعه في تأخير التكبير بعد
القراءة في الركعة الثانية على الظاهر خلافا للحطاب وإن زاد الشافعي تكبيرة
في الركعة الأولى لم يتبع وإن نسي التكبير أو واحدة منه وجع مالم يركع وإذا
رجع قبل أن يركع كبر وأعاد القراءة استجباً ويسجد بعد السلام لأن الرجوع
زيادة وإن تذكره بعد الركوع تبادى ويسجد قبل السلام ومن أدرك الإمام
بقرأ في الركعة الأولى يكبر ستاً عقب تكبيرة الاحرام وكذا مضرك بعض
التكبير ولا يصبر حتى يفرغ الإمام من التكبير ويبتدئ في القراءة بل يكبر ما
حصله مع الإمام ثم بعد تكبير الإمام كبر ما فاتته أضافه الزرقاني والعدوي وغيرها

باب كسوف الشمس

يسن له الركعتان بزيادة قيام وركوع على الصلاة المعهودة من حل النافلة
للزوال كالعيد إلا أنه يتدب صلاة الكسوف بالمسجد لا بالصحناء ويندب إسرا
القراءة فيها كما أخرجه البيهقي لأنها صلاة نقل نهائية لا خطبة لها بل الذي يقال
بعد دعا وعقل وقيل القراءة فيها جهراً واستحسنه النووي قال ابن تاجي يريد على
بعض شيوخنا بجامع الزيتونة لدفع السامة ويدل لهذا ما في الصحيحين وأبي داود
من أن القراءة فيها جهراً اه مخلصاً در وص والامير

(ويندب لحسوف القمر ركعتان) جهراً بلا جمع كالنوافل الليلية ووقتها الليل
كله والأفضل قطعها في البيوت وفعلها في المساجد مكرره سواء كانت جماعة أو
فرادى اه من بزيادة من المجموع

باب الاستسقاء

صلاة الاستسقاء ستة كالعدين فوقتها من حل النافلة للزوال والقراءة فيها
جهراً وبمدها خطبتان إلا أن التكبير المطلوب في العدين لا يطلب فيها ولا يرد
الصلاة في يوم عرفة من أنها لها خطبتان والقراءة فيها سرّاً لأن الخطبة فيها ليست
للصلاة بل لتعليم الناس اه در بزيادة من ص

الآن لم يحقق فوت الجمعة لأنها
لا تقوت الا بسلام الإمام ولذا
أوجبوا عليه نية الجمعة لاحتمال
أن يكون الإمام قد سها عن
الركن فيشاركه فيحصل المأموم
الجمعة والله تعالى أعلم (سئل)
هل يتسلسل الأمر في الجمعة
إذا سلم إمام ووراءه مبرقون
وقاموا ليأتوا بماء عليهم فاحرم
آخرون وراهم ادركوا الجمعة
وهكذا إلى المصراً أم لا أفترنا
(أجاب) المسئلة المذكورة مما
جرى فيها الخلاف فالذي جرى
عليه العلامة ابن حجر الصحة
وبقاء الجمعة كما وصف السائل
وأما العلامة ابن الرمي فلا يصح
عنده ذلك وقد تقدم ذلك في
سؤال في صلاة الجمعة في عبارة
النهاية بقوله في غير الجمعة والله أعلم
(سئل) هل يسن إعادة صلاة
الجمعة ظهراً إذا كان إمامه مخالفاً
وسواء كانت إعادة فرادى
أو جماعة أؤيدوا (أجاب) نعم
تسن إعادة الصلاة أي صلاة الجمعة
ظهراً لمولهم كل صلاة جرى
فيها خلاف تسن أعادتها ولو
فرادى لا شك أن هذه مما جرى
الخلاف في محنتها كإجابته على ذلك
العلامة في تحفته في باب صلاة
الجمعة والله تعالى أعلم (سئل) في
يوم غروب اجتمعوا في بلدة طائفة
منهم أهل وطن وطائفة منهم أهل
ظمن وبثوا مسجداً وأرادوا أن
يعقدوا فيه جمعة فهل يجوز لهم

جمعة أم يازمهم وإمام الصلاة لهم
أهل ظعن ووطن أفيدونا (أجاب)
ثم حيث كان المتوطنون أربعين
جامعين لشروط الجمعة صحت الجمعة
وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) في أهل قرية دون
الأربعين يصلون الجمعة مقلدين
للإمام مالك في العدد المذكور
مع جهلهم بشروط الجمعة عند
الإمام مالك فقال لهم (إمامهم
صلوا ويكفي ذلك فهل يصح
هذا القول أم لا بد من العلم
بالشروط أفيدوا) (أجاب) نعم
حيث نقصوا عن الأربعين جاز
التقليد للإمام مالك مع العلم
بالشروط المعتمدة في الجمعة
على مذهب الإمام مالك والعمل
بها أيضا وأما قول الإمام لهم
يكفي وأنتم اقتدوا بالإمام فإن
أراد أنه لا يشترط العلم بالشروط
فهو قول لا يصح ومن الشروط
المعتبرة في مذهب الإمام مالك
أنه لا بد من غسل المني من الثوب
والبدن ومس الأمد بشهوة
ينقض الوضوء عنده والشك
في الحدث ناقض للوضوء ولا بد
من مسح جميع الرأس في الوضوء
عنده ولا بد من الموالاة بين غسل
أعضاء الوضوء ولا بد من الباك
أيضا في الوضوء والغسل ولا بد
من وضع الأنف عنده على
الأرض في السجود ولا بد من
وضع اليدين مكتوبتين على
الأرض ولا بد من نية الخروج

باب في الجنائز

(ماقولكم) في كفن الزوجة هل يجب على الزوج أم لا (الجواب) في شرح
الدردير الكبير وهو أي الكفن وما معه من مؤن التجهيز واجب على المتفق
على الميت بقراءة من أب أو ابن أو رقب لأزوجة ولو فقيرة لا تقطاع العصة
بالموت وفي الدسوقي إن هذا هو المعتمد وقيل إنه لازم له مطلقاً وقيل يلزمه
إن كانت فقيرة لا إن كانت غنية والله أعلم (ما قولكم) في خدمة سابع
الميت بالقراءة والامور الممهودة فيه هل في ذلك أثر أم لا وهل يصل للميت
نواب القراءة أم لا (الجواب) سئل الإمام أبو سعيد بن لب رحمه الله تعالى عن
ذلك فأجاب نقل ابن بطلان في شرح البخاري عن ابن طاووس عن طاووس
قال كانوا يستحبون أن لا يفرقوا عن الميت سبعة أيام قال الشافعي إنما يعني
بقوله كانوا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أصل عظيم للسابع الذي يفعله
الناس اليوم ويقتضي الأثر أن لا يفارق الميت ويترك وحده تلك السبعة أيام
وقد نقل الناس (١) أن القساط ضرب على قبر أئمة من علماء الإسلام كابن عباس
وما كان ذلك إلا لأجل الملازمة التي ذكرها طاووس وهذا هو الأولى
بالاتباع خلافاً لما نقله ابن أبي ذئب عن ابن وضاح من إنكار سابع الميت
وأما أحده الناس فقد علمت ما يردده والأصل في القراءة على الميت عند
دفنه الحديث المشهور في سورة يس وهو اقرأها على موتاكم، فخصه قوم بحالة
الاحتضار وأطلقه آخرون أفاده في المياد وفي حاشية الخرشبي ونقل ابن القرات
عن القرافي الذي يتجه أن يحصل للأموات بركة القراءة كما يحصل لهم بركة الرجل
الصالح يدفن عندهم أو يدفنون عنده ووصول القراءة للميت وإن حصل الخلاف
فيها فلا ينبغي إهمالها فعل الحق الروصل فإن هذه الأمور منية عما وليس
الخلاف في حكم شرعي إنما هو في أمر هل يقع وكذا التهايل الذي هو لا إله
إلا الله سبعين ألفاً لا ينبغي إهماله ويعتمد في ذلك على فضل الله وفي حاشية
الدسوقي وفي القراءة للميت ثلاثة أقوال فصل مطلقاً لا فصل مطلقاً الثالث إن
كان عند القبر وصلت وإلا فلا والذي أفتى به ابن رشد وذهب إليه غير واحد
من الأئمة الأندلسيين أن الميت يتفزع بقراءة القرآن الكريم ويصل إليه نفسه
ويحصل له أجره إذا وهب القارئ ثوابه له وبه جرى عمل المسلمين شرقاً وغرباً
ووقفوا على ذلك أوقافاً واستمر عليه الأمر منذ أزمان سالفة ومن اللطائف
أن عز الدين بن عبد السلام الشافعي روى في المهام بعد موته قيل له ما تقول فيما كنت
تسكن من وصول ما يهدي من قراءة القرآن للموتى فقال صيات وجدت الأمر

(١) قوله وقد نقل القاسم الخ في المياد في حل آخر وضرب القساط بن الحنفية حل قبر ابن عباس
وأجاء عليه ثلاثة أيام

من الصلاة ولا بد أن يكون الإمام بالغاً وان لا يكون فاسقاً بجارحة ومن الشروط أن يكون الخاطب هو المصلي بهم ومن الشروط أن تكون الصلاة في المسجد الجامع فلو أقيمت في غيره ولو مسجداً لم تصح الجمعة والله تعالى أعلم (مثل) عن مصر كبير أهل أحناف يقيمون الجمعة في نحو سبع مائة مسجد تقام في بعضها بأربعين وبأكثر وفي بعض بعدد متواتر وبأقل العدد جمعة لا تقطع عنهم فرض الظهر لا تنفاه شرطها وهو أن يكون في البلد حاكم ينفذ الأحكام بالفعل والقوة وفي مصر المذكورة شافعية دون العدد المعتبر في صحة الجمعة به أقاموا جمعة في مسجد متقدمة على الجميع في الوقت بالظن الأغلب الضروري مقلدين أحد أقوال الشافعي رضى الله عنه بصحتها بأقل العدد فتصح جمعهم على هذا الوجه أم لا أم حيث تقدم لإحرامهم بها على إحرام جمعة غيرهم من الأحناف من غير نظر إلى كون مأموم الخنفي لا يقرأ الفاتحة ولا شأناً من القرآن مع جهر إمامه كما هو معلوم مذهبهم وإذ أفقمت لا تصح مع تقدم إحرام جمعة الأحناف المذكورين وحصل الشك في التقارن أو قلتم يطلان صلاة مأموم الأحناف لعدم قراءة الفاتحة باعتقاد الشافعي فهل يؤثر الشك في الخالين أم لا بد

على خلاف ما كنت أضرب له وقال في باب الحج قال ابن رشد محل الخلاف ما يخرج القارئ القراءة يخرج الدعاء بأن يقول قبل قراءته اللهم اجعل ثواب ما أقرؤه لفلان وإلا كان الثواب لفلان قولاً واحداً وجاز من غير خلاف وفي حاشية الصاوي أن الاجارة على أصل تلاوة القرآن جنازة أى وإذا كانت جنازة فالأجرة لازمة والله الموفق للصواب (ما قولكم) فيما يغله الناس في جنازتهم حين حملها من جهنم بالتهليل والصلاة على التبشير النذير ونحو ذلك على صوت واحد أمام الجنازة كيف حكم ذلك وهل يجوز لبعض المأمومين أن يكون أمام الجنازة في الصلاة عليها (الجواب) في اتباع الجنازة الصمت والتفكير والاعتبار فقد خرج ابن المبارك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا تبع جنازة أكثر من الصمت وأكثر حديث النفس قال وكانوا يرون أنه يحدث نفسه بأمر الميت وما يرد عليه والمتقول عن السلف الصالح رضى الله عنهم في المتى مع الجنازة هو الصمت والتفكير في فتنة القبر وسؤاله وسؤاله وأهواله وكان أحدهم إذا قدم من سفره قلبي أحد أخوانه بين يدي الجنازة ثم يرد عليه السلام والخير كله في اتباعهم وموافقهم في فعل ما فعلوه وترك ما تركوه وأما ذكر الله والصلاة والسلام على رسول الله فهو عمل صالح مرغّب فيه ولكن للشرع توقيت وتحميد في وظائف الأعمال وتخصيص يختلف باختلاف الأحوال فالوظيفة في حمل الجنازة إنما هو الصمت والتفكير والاعتبار وتبديلها بغيرها من الدعاء والإحداث في الدين وأما تقدم بعض المأمومين أمام الجنازة فقد وقع في كلا النحوي في الخلاف في منع التقديم عليها حين الصلاة عليها بناء على الشفاعة فالمصلي ينفع فيها كالمشير إليها أفاده في المعيار وفي فتاوى عبيد إذا تقدم المأموم على الإمام وعلى التابوت فصلاته صحيحة وقد ارتكب مكرهين تقدمه على الإمام وتقدمه على الجنازة وكذا تصح صلاة الإمام إذا تقدم على الجنازة مع كراهة ذلك اه فلعل المنع في كلام النحوي بمعنى الكراهة والله أعلم (ما قولكم) في الطعام الذي يصنع في سابع الميت للقراء وغيرهم وفاعله ما قصد إلا الترحم على الميت وصلة الأرحام وبعض الناس يقولون إنه ممنوع ولا يجوز أكله أفيدوا الجواب (الجواب) متى صنع الطعام لأجل الترحم وصلة الأرحام من استجلاب النفوس واستنهاض القلوب بالدعاء للميت والترحم عليه فهو مقصد حسن وإنما الأعمال بالنيات وهذا أصل من الأصول المعتمدة في الأقوال والأفعال ولا يكون بدعة إلا إذا فعل على أنه دين وشرعة وأنه من حق الميت على أوليائه كما يفعله كثير من الجماعة بهذا القصد فيمنعون منه ، وقال المواق السامع الذي يعمل للميت ويحضره القراء وغيرهم من تركه وفعل خيراً منه فهو سابق بالخيرات ومن تركه ولم يفعل خيراً منه فهو ظالم لنفسه وأما ما يتكلفه أهل الميت من أنواع

من اليقين ويحوى فيه أحكام
وجهي البطلان من تبيينه بركوع
المأموم الحق من حبه أوحى
التكبير أم كيف الحكم ينو لنا
ذلك يانا شافيا فالمسئلة واقعة
والخبرة حاصلة فإذا أحرم شافعي
بها مع أربعين أحناف لا يقرؤن
الفتاوى إلا الإمام تصح جمعة
وتسقط عنه فرض الظهر أم لا
ينو لنا ذلك نعم وقد رأى السائل
قنوى يصحها بأي عدد لمقتضى
الشافعية في المدينة المشرقة في عشر
الثلاثين من عام المائتين بعد الألف
مع إيراد أقوال الشافعي رضي
الله تعالى عنه جميعا وحث على
فعلها بأي عدد ولم يلزم الاحتياط
بإعادة الظهر بل صرح بسقوطه
بفعلها بأي عدد فهل يجوز العمل
به ويستقط الظهر الخ أفيدرا
(أجاب) اعلم وقتنا الله وإياك لما
يحب ويرضاه أولا أن معتمد
مذهب الشافعي وهو الأصح المقتضى
به أن الحبرة بعقيدة المأموم
لا الإمام لحث صحة الجمعة على
مذهب الشافعي بأن وجدت
شروطها سقط الفرض وإن فقدت
شروطها عند إمامها الحق كما
ذكره السائل من كون الحاكم الخ
وقد مثل العلامة السيوطي عما
إذا كان الخطيب حنفيا لا يرى
صحة الجمعة إلا في السور فهل له أن
يخطب ويؤم في القرية وهل تصح
الصلاة خلفه فأجاب بقوله الحبرة
في الاقتداء بنية المقتدى فتصح

الاقتداء بقصد الزاء والمجاهدة لما أدى إلى الزاء والسعة فهو من فعل الجاهلية
وقد قال عليه الصلاة والسلام أنا وأمتي براء من التكليف والمسحوب إنما هو
إرسال الأهل والجيران الطعام إلى أهل الميت لاستغفارهم بينهم قصد روى أنه
صلى الله عليه وسلم قال لأهله حين جاء خبر موت جعفر بن أبي طالب اصنعوا
لآل جعفر طعاما وإمضوا به إليهم فقد جاءهم ما يشغلهم لما فيه من إظهار المحبة
والاعتناء والله أعلم كذا في المعيار (ما قولكم) في زيارة القبور والتوسل بالشهداء
والصالحين هل يسوغ أم لا (الجواب) يجوز زيارة القبور وأما نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن زيارتها فلأنما كان في أول الإسلام حيث كانت الجاهلية
تنظم القبور وربما عبدتها فلما استقر الأمر أباح صلى الله عليه وسلم الزيارة
ذكر ذلك القاضي أبو الفضل عياض والقرطبي ويجوز التوسل إلى مولانا
الكرام بأحبهم الصديقين والشهداء والصالحين وقد توسل عمر بالعباس رضي الله
عنهما وكان ذلك بمشهد عظيم من الصحابة والتابعين وقيل الله وسبيلهم ونفى
عنهم وسقام وما زال هذا يتكرر في الذين يقتدى بهم ولا يشكرونه وما
زال تظهر العجائب في هذه التوسلات هؤلاء السادات فعن الله بهم وأفاض
علينا من بركاتهم كذا في المعيار وفي فتاوى عج وأما التوسل إلى الله تعالى
بعض مخلوقاته بخائر ومنه حديث الصحيح فقد ذكر فيه في فضل العباس
ابن عبد المطلب عن أنس أن عمر رضي الله تعالى عنهما كانا إذا قحطوا استسقى
بالعباس بن عبد المطلب فقال اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا محمد صلى الله عليه
وسلم فتسقيننا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاستقنا قال فيسقون والله تعالى الموفق
الجواب (ما قولكم) في الميت هل يعلم بزاره أم لا وهل الوقوف عند رأسه
والاستغفار له مشروع أم لا (الجواب) قال الشيخ عن الدين بن عبد السلام
ظاهر أن الميت يعرف زاره لأننا أمرنا بالسلام عليه والشرع لا يأمر بخطاب
من لا يسمع ولما وفد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلب بدر قال ما أنتم
بأسرع منهم لما أقول وقد ذهب بعض العلماء إلى أن أرواح الموتى بأقنية القبور
والوقوف عند رأس الميت والاستغفار له مشروع كذا في المعيار والله أعلم
(ما قولكم) في مرض الميت الشديد هل هو من كثرة الذنوب أوله فيه أجهز
(الجواب) في المعيار قالت عائشة رضي الله تعالى عنها لا أكره شدة الموت
لأحد بعد ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسول الله صلى الله عليه
وسلم كان أصابه شدة في مرضه الذي توفي منه ومن يقول إنه من كثرة الذنوب
فهو جاهل يتكلم في العلم بما يظهر له فيقع على أم رأسه وقال العلماء إن الله
يشهد المرض على بعض عباده فيكون ذلك كفارة له حتى يلقى الله وقد غفر له
وقال ابن العربي: الباري سبحانه وتعالى بقدرة وحكمته يخفف إخراج الروح

صلاته في الجمعة خالف الخنفي وإن كان في قرية لا سور لها إذا حضر أربعون من أهل الجمعة انتهى قوله سم على التحفة وأما إذا لم تستوف الشروط عند الشافعي فلا يسقط الفرض وأما الشافعية المقيمون لها بدون العدد المعتبر مقلدين القول المذكور فصلاتهم باطلة سواء تقدمت جمعهم أم قارعت أم تأخرت لأن القول المذكور ثم بيات ونص عبارة الروضة للعلامة النووي الشرط الرابع العدد ولا تنعقد الجمعة بأقل من أربعين هذا هو المذهب الصحيح المشهور ونقل صاحب التلخيص قولاً عن القديم أنها تنعقد بثلاثة إمام ومأمومين ولم يشبه عامة الأصحاب انتهى وأما الشك في كون مأموم الخنفي يقرأ الفاتحة أولاً بغير مؤثر بخلاف ما إذا علم منه ترك القراءة فإنه لا يحسب من الأربعين ولا يحكم بإطلاق صلاته إلا بركوعه ففي النهاية للعلامة الرملي والتحفة للعلامة ابن حجر والعبارة لها ولو كان في الأربعين من لا يعتقد وجوب بعض الأركان كحني صح حسبانته من الأربعين وإن شك في إتيانه بجميع الواجب عندنا كما تصح إمامته بنا مع ذلك لأن الظاهر توقيه للخلاف بخلاف ما إذا علم منه مفسد عندنا فلا يحسب كما هو ظاهر مما مر بإطلاق صلاته عندنا، ثم رأيت

من الجسد ويشدها بحسب ما يكون عنده من أحوال العبد فتارة يشدها عذاباً وذلك على الكافرين وتارة يشدها كفارة وذلك على المذنب وتارة يشدها لرفع الدرجات وزيادة الحسنات وذلك في الولي وتارة يشدها حجة على الخلق وتسلية وقنوة وأسوة كما لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم من شدة الموت والله الموفق (ما قولكم) في الإقسام على الله في الدعاء ببعض مخلوقاته نحو قولك بحق محمد أغفر لنا ونعمه هل يجوز أم لا (الجواب) في فتاوى جمع منع ذلك عز الدين إلا بالنبي صلى الله عليه وسلم وخالفه ابن عروة واستدل بما لا يدل له بل إنما يدل لجواز التوسل ببعض المخلوقات وهو غير القسم وقد نهى على ذلك الحنفية فقال وقال البرزلي في مسائل الصلاة في أسئلة عز الدين هل يقسم على الله تعالى في دعائه بمعلم من خلقه كالنبي والولي والملاك أو بكبره فأجاب إن صح ما جاء في بعض الأحاديث فينبغي أن يكون مقصوداً على النبي صلى الله عليه وسلم لأنه سيد ولد آدم ولا يقسم على الله بغيره من الملائكة والأنبياء والأولياء لأنهم ليسوا في درجته ويكون من خصائصه تليها على علو درجته وارتفاع رتبته، وفي حاشية الحرشي من باب التبيين وأما التوسل ببعض مخلوقاته فجائز وأما الإقسام على الله تعالى في الدعاء ببعض مخلوقاته كقولك بحق محمد أغفر لنا فخاص به صلى الله عليه وسلم والله أعلم [مسئلة] إذا أدرك المأموم الإمام يدعو في صلاة الجنائز فإنه يصير وجوباً بلا تكبير حتى يفرغ من دعائه فإذا كبر بعد فراغه من الدعاء كبر معه وذلك لأن تكبيرات الجنائز بمنزلة ركعات الصلاة فلو أحرم الميسوق فيها حالة دعاء الإمام كان قاضياً في صلب الإمام لكن صلاته صحيحة ولا يعتد بتلك التكبيرات عند الأكثر وقبل يكبر ويدخل كصلاة العبد ورواه مطرف وقال به واختاره ابن حبيب ومن المتأخرين ابن رشد ومند وفي سماع أشهب أنه لا يصير بل يدخل ولا ينتظر الفراغ من الدعاء لأنه لا تقوية كل تكبيرة إلا بالتي بعدها وأما تكبير العبد فإن المأموم إذا أدرك الإمام في الركعة الأولى وهو يقرأ فإنه يكبر ستاً عقب تكبيرة الإحرام وكذا مدرك بعض التكبير لا يصير حتى يفرغ الإمام من التكبير ويتدنى في القراءة بل يكبر ما حصله مع الإمام ثم بعد تكبير الإمام كبر ما فاتته له ملخصاً من الزرقاني والحرشي والمندوي ودمس (ما قولكم) في المشي في المقبرة هل يجوز بشمال أم لا (الجواب) بكبره المشي على القبر إن كان مسنناً والطريق دونه وإلا جاز ولو بالتمال النجسة زاد ابن ناجي ويجوز عندنا الجلوس على القبر وما ورد من النهي عن الجلوس عليه فمحمول على الجلوس لقضاء الحاجة كذا فسر مالك وكان سيدنا علياً يتوسلها ويجلس عليها له ملخصاً من الحرشي وحاشية المندوي (ما قولكم) في التكفين بثوب

في الحاد من مقتضى كلام
الشيخين أن العبرة بتقيد الشافعي
إما كان أو مأموماً أو هو صريح
فيما تقرراته في كلام التحفة وقول
السائل وإذا أحرم بها الشافعي
الحق فهذا منى على ما تقدم فإن علم
تركهم ما بقيتنا فيبطل صلاته
بركوع أحدهم بخلاف ما إذا
شكك كما علم من التحفة والنهاية
وأما قول السائل إنه رأى فتوى
الحق فقد علمنا غفلة عن الروضة
من كون القول المذكور لم يثبت عن
الشافعي فكيف يصح تقيد في
عمل النفس فضلاً عن الفتوى
به فلا يجوز العمل به على الوجه
المذكور هذا وقد نقل العلامة
المدايني في حاشيته على التحرير
خمس عشرة قولاً في العدد (أحدها)
تصح من الواحد رواية ابن حزم
(الثاني) الثمان كاجاعة وهو قول
النخعي وأهل الظاهر (الثالث)
اثنا عشر مع الإمام عند أبي يوسف
ومحمد والليث (الرابع) ثلاثة
مع عند أبي حنيفة وسفيان الثوري
(الخامس) سبعة عند حكرمة
(السادس) تسعة عند ربيعة في
رواية (السابع) اثنا عشر عند
ربيعة أيضاً في رواية (الثامن) مثله
غير الإمام عند حنيفة (التاسع)
عشرون في رواية ابن حبيب
عن مالك (العاشر) ثلاثون كذلك
(الحادي عشر) أربعون بالإمام
عند الإمام الشافعي (الثاني عشر)
أربعون غير الإمام عند الشافعي

غسل بماء زمزم هل يجوز أم لا (الجواب) في ذلك ابن عبد السلام
أنه لا يكفي ثوب غسل بماء زمزم ورده ابن عرفة بأن ذلك إنما يجري
على قول ابن شعبان وبأن أجزاء الماء قد ذهبت معه انظر الخطاب اهـ بن هذا
وقد قالوا إن الميت يغسل بماء زمزم بل هو أول ما يرجى من بركته وقول
ابن شعبان لا يغسل بماء زمزم ميت ضعيف إذا علمت هذا فتكفين الميت
ثوب غسل بماء زمزم لا شيء فيه لما علمت من استحباب غسله به والله أعلم
[مسألة] لا يجوز التقي عن الجنين الذي مات أمه ولو رجع خلاصه حياً على
المعتد وهو قول ابن القاسم وقال أئمة يشق عنه وقد قال هذا في جنين قد نشأ
وتعلم العلم وكانت يفتى بقول أئمة في هذه المسئلة وغيرها ولا يعمل بقول
ابن القاسم كذا في فتاوى الأجهوري لأن سلامته مشكوك فلا تنهك حرمة
أمه الميتة لأجله بل تؤخر لموته ولو تغيرت كما في المجموع ومحل الخلاف
في جنين الآدمي وأما جنين غيره فإنه يشق عنه إذا رجع قولاً واحداً كما
في المدسوق [مسألة] إذا بلغ شخص دراهم له أو غيره ثم مات تشق بطنه إن
كانت الدراهم قدر فساد الزكاة ولو يشاهد ويحين فإن لم يوجد عزز المدعي
والشاهد كما في المجموع [مسألة] يجوز البناء اليسير على القبر للتمييز مطلقاً
في أرض ملك أو موقوفة أو مباحة ويكره الكثير في المملوكة كما لصاحب
المدخل إن لم تقصد مباهاة ولا حرام ويحرم الكثير في الموقوفة مطلقاً وإن لم يقصد
مباهاة كما في حاشية الخرشى [مسألة] لا يجوز للشخص إعداد قبر في حياته إذا كان
في أرض موقوفة كما في المجموع [مسألة] القيام للحي يحرم لمن يحبه ويشكر به
ويكره لمن لا يحبه ويتأذى منه كما يكره القيام للجنائز ويجوز لمن لا يحبه ولا يشكر
به ويجوز القيام لمن يحبه لدفع الأذى والحقارة ويستحب القيام إن خلا
من المانع الموجب للنهي عن القيام للعالم والصلح والوالدين ومن نزل به هم
قبيح أو سرور والتقدم من السفر وهذا كله ما لم يترتب على تركه فتنة وإلا
وجب وسئل مالك عن قيام المرأة لزوجها فقال لا تفعله قبل هي من أقوم الناس
طريقة في أمرها قال تؤدي حقه في غير هذا ولا أحبه أه خشي زيادة من
عدوى والأمير علي ع عند قول سيدي خليل وقيام لمساى للجنائز [مسألة]
الانحناء بالرأس عند المواجهة لشخص آخر مكروه والسلام بالإشارة من غير نطق
مكروه في حق الناطق ومستحب في حق الآخرس فإن كان المسلم عليه بعيداً
جمع بين النطق والإشارة وأما السجود الذي يحصل بين الأمراء ونحوهم حرام
سديد التحريم وقد خرج أنس رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله الرجل يأتي
صاحبه وصديقه أياً حتى له قال لا، وم بات معارض لهذا النبي الصريح عن
الانحناء اهـ من المعيار (ما قولكم) في الصلاة على الجنائز في المسجد هل هو جائز

أجبتا وبه قال عمر بن عبد العزيز
وطائفة (الثالث عشر) خـ
عند أحمد في رواية وحكى عن
عمر بن عبد العزيز (الرابع عشر)
ثمانون حكاية المازري (الخامس
عشر) جمع كثير من غير حصر
ولعل أن الأخير أرجحها من
حيث الدليل قاله في فتح الباري
انتهى أقول فلا عتب على مشكك
الشافعي أن يتخذ بعض هذه
الاقوال حيث جمع شروط التقليد
التي منها العلم بشروط ما يقتضيه
عند من يقلده والعمل بما اعتقده
أرجح من يقلده أو مساواته
وعدم التفتيق في المسئلة بحالة لم
يقل بها أحد من المتقدمين تتبع
الرخص في المذهب بأن يخلع
ربقة التكليف من عنقه ذكرها
في التحفة لكنه استدرك على
الثاني منها بقوله لكن المشهور
الذي رجحناه جواز تقليد المقتول
مع وجود الفاضل الخ ما فيها
(تتميم) اعلم وفقنا الله وإياك
لما يحبه ويرضاه أن التمدد إذا
كان لحاجة ووجدت الشروط في
كل ولم يتحقق سبق جمعها لافضل
في حقه أن يبدعها ظهراً وخروجاً
من خلاف من منع التعدد مطلقاً
وفي الإيجاب للعلامة ابن حجر
الهيتمي وظاهر النص منع التعدد
مطلقاً وعليه اقتصر الشيخ أبو
حنيفة وماتوا به واستبعدوا السبكي
ثم انتصر له مذهباً ودليلاً
وصنف فيه ونقله عن أكثر

مشروع أم لا (الجواب) قال الشيخ خليل عطفاً على المكروهات وإدخاله أي
الميت بمسجد والصلاة عليه فيه قال في حاشية الخرشني خوف انفجاره أو الحصول
نجاسة منه وفي حاشية الأمير على عبد الباقي ورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى على
سهيل بن يضاء في المسجد فقيل لم يصحبه عمل وفيه أنه صلى على أبي بكر وعمر
في المسجد ومذهب الشافعية والحناوية الجواز وهو قول عندنا اه وروى مالك
عن أبي النصر مولى عمر بن عبد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها
أمرت أن يمر عليها بسعد بن أبي وقاص في المسجد حين مات فتدعو له فأنكر
ذلك الناس عليها فقالت عائشة ما أسرع الناس قال ابن عبد البر أي إلى إنكار
مالا يعلون وروى ما أسرع ما نسي الناس ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
على سويل بن يضاء إلا في المسجد اه وفي رواية لمسلم إلا في جوف المسجد اه
واحتج بعضهم بأن العمل استقر على ترك ذلك لأن المشركين على عائشة كانوا أصحابه
وردد بأنها لما أنكرت عليهم سلوا لها فدل على أنها حفظت مانسوه وروى مالك عن
نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال صلى على عمر بن الخطاب في المسجد وضعت الجنائزة
تجاه المنبر قال ابن عبد البر وذلك بمحض الصحابة من غير تكبير يعني فيكون
إجاءاً مكتوباً قال واحتج بعضهم بأنه صلى الله عليه وسلم خرج للصلاة على
النجاشي إلى المصلى غفلة إذ ليس في صلاته على الجنائزة أو صلاة العيد في موضع
دليل على كراهتها في موضع آخر انظر الأرقاني على الموطأ (ماقولكم) في التسمية
هل هي قبل الدفن أو بعده (الجواب) في التفراوي تكون التسمية قبل الدفن
وبعده وعند القبر وكونها في المنزل وبعد الدفن أحسن ولا فرق في الميت بين
الصغير والكبير ولا بين الحر والعبد ذكر أو أنثى مسلماً أو كافراً حيث كان
الكافر جاراً ولا تعزى الشبهة المسئلة ولا الذي لم يميز وتنتهي التعزية لثلاثة أيام
إلا أن يكون المعزى أو المعزى غائباً وفي التجموع عطفاً على المنذوبات وتعزية
ومدتها ثلاث بعد الدفن والأفضل بالبيت [مسألة] في الجاهوري على الجوهرة
أخرج البزار عن أنس بن مالك مرفوعاً من تلا قل هو الله أحد مائة ألف مرة
فقد اشترى نفسه من الله ونادى مناد من قبل الله تعالى في مساواته وفي أومنه
ألا إن فلانا عتيق الله فمن له قبله تباعة فليأخذها من الله عز وجل اه وفي الإرشاد
والتحريض في فضل ذكر الله وتلاوة كتاب الله العزيز عن أبي زيد القرطبي أنه
قال سمعت في بعض الآثاران من قال لا إله إلا الله سبعين ألف مرة كانت له فداء
من النار اه (ماقولكم) في السقط إذا نفخت فيه الروح ووضعته أنه قبل أمد
اخل أو لا مد اخل ولم يستهل صارخاً هل يعث أم لا (الجواب) الطفل الذي
نفخت فيه الروح يعث وإليه يبلغ أمد اخل اه صح والله أعلم (ماقولكم) في
الدعاء في صلاة الجنائزة هل يجب على المؤمنين أم لا (أجاب) عن هذا صح

العلماء وفي الخادم أنه الذي
تظافرت عليه نصوص الشافعي
وجماهير أصحابه وأطال في
الانتصار له بأن الذي استمر
عليه أمر أهل الاسلام من زمته
صلى الله عليه وسلم ثم خلفائه
منع التعدد إلى أن حدث ما حدث
وإنما الذي كانوا عليه التوسعة
في مسجدهم وقولهم المشقة تجلب
التيسير وهو التعدد ممنوع بأنه
سهل رفها بالمواضع المتسعة
في البلد وهو الذي جرت به العادة
في اتخاذ الجوامع الواسعة
والرحاب القسيحة لها على تسليم
أن في ذلك مشقة فزمنها يسير
ويجتمعت للدين أكثر من ذلك
في الحج والجهاد وغيرهما قال
السبكي ولم يحفظ عن صحابي
ولا تابعي تجوز إحداث جامع
آخر إلا ما جاء عن عطاء ولم يزل
المسلمون على ذلك إلى أن أحدث
المهدي بغداد جامعاً آخر للحاجة
الحاقة لكن لتأويل أن النهر
الفاصل صيرها كالبليدين أي
ويؤيده قول أحمد لا أعلم بلداً
من بلاد الله أقيم بها جوماتان بل
زعم بعضهم أن تحريم ذلك معلوم
من الدين بالضرورة وتبع السبكي
على ذلك جمع غير الزركشي
كالزركشي والعراق وصنف فيه أيضاً
وحافظ عصره شيخ الاسلام
ابن حجر فأفتى به وغيرهما لكن
انصر الأذرع للأصحاب وفطر
فيها ادعاء السبكي بما فيه تكلف

بقوله يجب الدعاء على المأمومين في صلاة الجنازة وهو مكن من أركانها لا يجعله
الإمام عنهم والله أعلم وسئل عجم عن الشخص إذا مات وغسل وكفن في أكفان
ظاهرة ثم لقوه في شيء متنجس ووضع في العرش على بساط نجس أيضاً فهل
الصلاة عليه صحيحة أم باطلة (فأجاب) نعم الصلاة عليه صحيحة والتكفين
بالتجسس مكروه.

باب الزكاة

(قائدة) لا زكاة على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لأن ما بأيديهم ودائع
الله اه عدوى قال الأمير على عب قلت فكان عدم إرثهم من هذا القيل أيضاً
ثم هو ذوق حال وجداني خاص بهم فلا يقال كل أحد لا ملك له مع الله تعالى اه
[مسألة] لا زكاة على الرقيق في ماله لعدم تمام ملكه ولا على سيده لأن من ملك
أن يملك لا بعد مالكا أي من ملك وقدر في الحال على أن يملك مال عبده
بالانتزاع لا بعد مالكا نعم إن انتزعه ومضى عليه حول عنده فإنه يركبه فتحصل
أن العبد عندنا يملك لكن ملكاً غير تام وقوله تعالى عبداً مملوكاً لا يقتدر على شيء
الصفة فيه مخصصة كما هو الأصل وهو معنى ما يقال لا يلزم من ضرب المثل بعد
لا يملك أن كل عبد كذلك وقال ابن عبد السلام يجب زكاة مال العبد إما عليه
وإما على سيده لأنه يملك لأحدهما قطعاً فكأنه جعله فرض كفاية بالنسبة لهما
وعلى المشهور يمكن أن يجب لعبد ماله ولو لم يعبه له لاقتفار الجهل في التبرع
ثم كلما أتفق شيئاً نرى انتزاعه فلا زكاة وأما من ملك ماله قبل الحول لولده
أو لعبد ثم ينتزعه منه بعد الحول فلا ينفعه ذلك ولا يسقط عنه الزكاة كذا
في الدسوق وأعلم أن الحيل الشرعية ورد الأذن فيها كما في حديث بيع الصاعين من
رديء الثمر بدراهم ثم يشتري بها صاعاً جيداً لكن مذهبتنا أن لا يرسل القياس
فيها لأنها خرجت مخرج الرخص التي يقتصر فيها على ما ورد وهاهو تحيل أهل
السبت وغيرهم أدام للهلاك فسدت الذرائع أفاده الأمير على عب [مسألة]
لا زكاة في الفلوس النحاس ولا في حلي الكعبة والساجد كالحاشية الحرفية [مسألة]
لا زكاة في الأموال المجموعة تحت أيدي النظار إن كانت للمستحقين وإن كانت
لمصالح الوقف زكيت ولا زكاة على المدين في المال الذي تحت يده لعدم تمام الملك إن لم
يكن عنده ما يجعله في نظير الدين ولم يبق بعد الدين ما يجب فيه الزكاة ولا زكاة في خرشي
زيادته من عدوى [مسألة] يجب على من غصب عشرين ديناراً مثلاً أن يركبها كل سنة
من ماله مادامت عنده حيث كان عنده ما يجعله في مقابلة تلك العين المنصوبة وإذا قدر
رباً على أخذها كل عام لعام واحد ولا يرجع الغاصب على المالك بما دفعه زكاة
عنها وأما الماشية إذا ردت بعد الغصب فإنها تركي لكل عام مضي إلا إذا أخذ
زكاتها السعاة من الغاصب وأما النخل فركي ثمرته إذا ورد لكل عام مضي بلا خلاف

كيف وقد قال الامام أحمد لا أعلم
بداً من بلاد الله أقيم فيها جعتان
وعلي كل فلا احتياط لمن يصلي
جمعة بيته تعددت فيه الحاجة ولم
يعلم سبق جمعة للكل إعادتها
ظهوراً خروجاً من هذا الخلاف
قيل وكان بعضهم يقول أصلي آخر
ظهر وجب على انتهى وعندى
أن ذلك لا فائدة له لأنه إن قال
أصلي الظهر فإن إزمته بائناً
انصرفت نيته إليها وإلا وقعت
له فلا انتهى كلام الامام
والله سبحانه وتعالى أعلم وجرى
على استحباب الإعادة في الصورة
المذكورة الرمي في النهاية ونقله
عن إمام والده والخطيب في منية
والله تعالى أعلم (استل) فيمن صلى
الجمعة بعدد ناقص تقليداً للامام
مالك بجميع الشروط فهل تسرله
الإعادة أم لا وهل للشيخ ابن
حجر في فتواه فتوى بالمنع أم لا
وهل إذا كان للشافعي قول
في المسئلة موافق لبعض الأربعة
ما الأولى أنت بقله القول
المرجوع عنه ذلك الإمام الموافق
له القول الضعيف يبنوا ذلك
(أجاب) نعم فسبب الإعادة
والحال ما سطر ولا أحفظ أن
للامام ابن حجر فتوى بالمنع
وأما ما ذكره السائل من أن
الشافعي قولاً أقدم قد ذكر ذلك
العلامة النووي في روضته لكن
قال بعده أنه لم يثبت فعله لا يجوز
تقليده وقول السائل ما الأولى

إن لم يكن ذلكا المصائب وعلم أن فيها كل عام نصيباً له من دس (ما قولكم)
في شخص عنده دينار أقام عنده أحد عشر شهراً ثم اشترى به سلعة بأعها بعد
شهر بعشرين ديناراً هل يجب عليه الزكاة (الجواب) نعم يركي الآن لأن حول
الربح مبنى على حول أصله كما في الحرشي [مسئلة] إذا تسلف شخص دراهم قدر
نصاب أو أقل^(١) واشترى بها سلعة ثم بأعها بزيادة على ما تسلف بعشرين ديناراً
أو أكثر بعد حول من يوم التسلف وجبت عليه زكاة ذلك الزائد فقط إن كان
لأول عنده ما يحميه عوضاً للدين وإلا زكى الدين وربحه ويقال مثل هذا فيمن
اشترى سلعة بعشرين في ذمته ثم بأعها بخمسين مثلاً فإن كان عنده عوض العشرين
التي اشترى بها السلعة زكى الخمسين وإلا زكى الثلاثين فقط والحول من يوم
الشراء ومن استفاد فائدة من العين كهيئة أو صدقة أو إرث فإن كانت قدر نصاب
الزكاة استقبل بها حولاً وزكاهما بعده وإن استفاد بعدها فائدة أخرى استأنف
فما حولاً آخر وإن كانت الفائدة الأولى نافعة لأنها تضم لفائدة ثانية ويكون
الحول من الثانية إن كملت للنصاب والاقتضاء لما يكمل النصاب ويكون الحول
من الذي كمل النصاب ولا زكاة على من أخر قبض الفائدة فقرأاً من الزكاة
كما إذا أخرت المرأة قبض مهرها لذلك فلا زكاة عليها حتى تقبضه وتستقبل به
حولاً له من الحرشي ودس [مسئلة] من استفاد فائدة قدر نصاب كعشرين
ديناراً وسال عليه الحول ثم عرض لها النقص بعد الحول فصارت عشرة ذنانير
وكان الحول محرماً مثلاً ثم استفاد عشرة فدرج فإنه يركي كل واحدة لحولها
فإذا جاء المحرم زكى عشرته بالنظر لعشرة رجب وإذا جاء رجب زكى عشرته
بالنظر لعشرة المحرم له من الحرشي [مسئلة] المحتكر الذي يردد الأسواق
ولا يبيع بالسعر المحضر إن كان له دين على أحد وكان أصل الدين عيناً لم يرضاً
وقبضه عيناً وكان فصلاً كاملاً ولو قبضه في سرات يركي ذلك الدين لسنة واحدة
من كل حين زكى أصله أو من حين ملك أصله إن لم يجر فيه الزكاة سواء أقام
عند الدين سنتين أو سنة ولو أخر قبضه فقرأاً من الزكاة ويستفاد من كلام ابن عرفة
ترجيحه وقال ابن القاسم إن أخره فقرأاً من الزكاة زكى لكل عام وذكر ابن غازي
أن الممول عليه كلام ابن القاسم له منصوصاً من عدوى ودس [مسئلة] إذا قضى
المحتكر من دينه أقل من نصاب ثم بعد شهر مثلاً قبض من المدين ما يكمل النصاب
فالحول من ذلك الشهر الذي تم النصاب فيه فيركيه حيثئذ ثم بعد زكاة النصاب
يركي كلها قبضه ولو قل ويبقى كل اقتضاء على حوله له من الحرشي [مسئلة] إذا

(١) قوله أو أقل أي وكان عنده عوض ذلك الدين الذي هو أقل من نصاب وأما إذا كان الأقل
لأموال عنده فإنه لا يركي زكاة الربح إلا إذا بلغ نصاباً وإذا كان أقل من نصاب لا يركي
زكاة ولو كان أصله نصاباً لأن الربح الأقل من نصاب لا يضم لأصله ويكون الحول حول الأصل
إلا إذا كان عنده يحرض له كما في دس

أن يقبل الخ (الجواب) لا يجوز تقليد
القول المرجوع عنه كما هو مقرر
في التحفة وغيرها بل إن شاء الله
الإمام الآخر بشرطه والله
عز وجل أعلم (سئل) نعمني الله
به في أهل إقليم إذا صلوا آخر
جمعة من رمضان أو غيره يصلون
بصلاته الجمعة المذكورة الخس
الصلوات الصبح طابعتها وينوبون
بها قضاء ولا مخرج له ويرحمون
أن في ذلك نواباً وسنة فهل لذلك
أصل وينابون على فعلهم ذلك أم
يكون ذلك الفعل بدعة وتلبسوا
بعبادة فاسدة ينشأ لنا الحكم في
ذلك أثابكم الله (اجاب) رضي الله
تعالى عنه نعم ما ذكر بدعة باطلة
سيئة يحرم فعلها ومن اعتقد الجواز
يخشى عليه الكفر والعباد بالله
نعماني قال العلامة ابن حجر في تحفته
من باب صلاة الجمعة فرع كتابة
الحفاظ آخر جمعة من رمضان
بدعة منكورة كما قاله القموني ثم
قال وأقبح من ذلك ما اعتيد في
بعض البلاد من صلاة الخس في
هذه الجمعة عقب صلاتها زاعمين
أنها تكفر صلوات العام أو العزم
المروكة وذلك حرام أو كفر
لوجوه لا تخفى والله يهدي من يشاء
إلى صراط مستقيم (سئل) رحمه
الله تعالى عن جماعة شافعية في
بلدة تم بهم الجمعة لمرّة يوفون
أربعين وأخرى يسافر منهم البعض
للجهاد ويبقى منهم نحو اثنا عشر
فيقتل الإمام مذهب الإمام مالك

كان عند المحتكر عروض لازكاة في عنها ملكت بمعاوضة مالية لا بكنهية وكان
ملكها مع نية نحر أو مع نية غلة أو قنية وباع بعين قدر نصاب قننه يزكي نسبة
واحدة ولو مضت أعوام كثيرة فلا بد أن يبيع بنصاب ولو في مرار وتكرار
النصاب يزكي ما باع به وإن قل ولا يجوز أن يتطوع بإخراج الزكاة قبل البيع
فإن قل هل يجوز في قولان والمشهور عدم الإجزاء وبشرط أن يكون أصل
هذا العرض عيناً وإن قل عن نصاب أو عرضاً ملك بمعاوضة أيضاً سواء كان
عرض ثجارة أو قنية فإذا كان عند عرض قنية باعته بعرض نوى به التجارة ثم
باعه فإنه يزكي منه لحول أصله الثاني لا الأول اهـ ملخصاً من درودس [مسألة]
المدير الذي لا يرصد الأسواق بل يبيع بالسر الحاضر كزباب الخواجات يقوم سلعه
كل عام بما يباع على المفضل العرض بنقد والتقد بعرض ثم يتقد ويترك كل عام
ولو باوت السلع سنين ولا يقوم إلا إذا نض له شيء ما ولو درهما ولا فرق بين
أن ينض له في وسط السنة أو طرفها ويقوم عروضه تمام السنة ويترك ويكون
الحول من يوم تقوم الجميع ويخرج عما قومه عيناً لا عرضاً خلافاً لمن أجاز له إخراج
عرضاً بقيمة والحول الذي يقوم المدير عند تمامه حول الأصل أي ابتداء حوله
من يوم ملك الأصل أو زكاه فإذا ملك نصاباً أو زكاه في محرم وأدار به في رجب
فالحول الذي يقوم سلعه عنده محرم على المتمد وقيل حول وسط من حول الأصل
ومن حول الإدارة فيكون الحول على هذا ربيعاً الثاني ويترك المدير أيضاً كل
عام دينه النقد الحال المرجو للمد للثاء فإن لم يكن حالاً قوم بما يباع على المفضل
العرض بنقد والتقد بعرض ثم يتقد ويترك تلك القنية لأنها هي التي تملك لو ظم
غرمائه وإن لم يكن الدين مرجو أي أن كان على معدوم أو ظم فإنه لا يزكيه ولا يقترمه
كل عام ليزكيه إن كان عرضاً ويبقى أن يجب زكاته لعام واحد إذا قبضه كالمدين
الضامنة والمقصورة فإن رجاء ينقص عن أصله زكي قدر ما رجى إن كان فيه زكاة
وإن لم يكن الدين معداً للثاء بأن كان فرضاً فإنه لا يزكيه إلا للعام واحد بعد قبضه
ما لم يؤخر قبضه قراراً من الزكاة وإلا فيزكيه لكل عام اتفاقاً اهـ ملخصاً من
أخرى والعدوى ودس [مسألة] إذا باع المدير أو المحتكر العروض بعروض
فلا زكاة عليهما إلا أن يفعل كل منهما ذلك فراوا من الزكاة وإلا وجبت عليهما
الزكاة اتفاقاً حكى الزجراجي الاتفاق على ذلك في المدير وحكاه ابن جزي
في المحتكر اهـ عدوى (ما قولكم) في مال القراض هل يزكيه ربه أو العامل
وهل تخرج الزكاة منه أو من غيره (الجواب) إذا كان مال القراض
عائناً غية ينقطع خبره فيها عن ربه فإن ربه لا يزكيه حتى يرجع إليه فيزكيه حينئذ
ولا يزكيه العامل لاحتمال دين ربه أو موته [لا أن يأمره ربه بذلك وأما إن كان
مال القراض حاضرأ أو مافى حكمه بما يعلم تلفه وخسره وبقاؤه ورجحه وكان

ويقيم الجمعة فهل ذلك جائز أم لا
أفتونا (اجاب) نفع الله به نعم
حيث وجدت شروط التقليد
للإمام مالك محتاجة ولا فلا
وافقه عز وجل أعلم (سئل) حفظه
الله تعالى ماصورته في بلدة مسورة
وحول السور خندق متصل طرقات
الحندق بالبحر ومبينة السور
حارة وميسرته حارة وتقام في
نفس السور جعتان جمعة لأهل
السنة والجماعة من الشافعية مستوفية
الشروط كاملة العدد وجمعة
للخوارج محتلة الشروط ناقصة
العدد وفي الحارتين المذكورتين
جعتان أيضاً لأهل السنة والجماعة
من الشافعية كل حارة بجمعة
مستوفية الشروط كاملة العدد
فهل في هذه الصورة يجوز إعادة
الظهر فرادى أو جماعة أو يحرم
وهل تعد جمعة الخوارج مع
اختلال شروطها جمعة أو لا تعد
شيئاً مع أن أهل السنة لو اجتمعوا
كلهم في مسجد واحد أو مسجد آخر
بمعهم بل يحتاجون إلى مسجد آخر
وهل الحارتان أو السور تحسب
بلدة واحدة أو كل واحدة مستقلة
في قيام الجمعة فيها إذا وجدت
الشروط المذكورة في كتب
الفقه أفتونا أننا لله وفصلوا
الامر في غاية ما يكون لأن بعض
طلبة العلم يشوش على أهل تلك
البلدة وأقضى بإعادة الظهر وبسنية
إعادته جماعة وليس له مستند
شرعي بل حجة أنه رأى فعل

العامل يبيع بالسعر الحاضر فإن ربه يقومه كل عام ويركي رأس ماله وقد رخصته
من الربح فقط ويكون إخراج الزكاة من غير مال القراض لئلا ينقص والربح
يجبره فيه نقص على العامل إلا أن يرضى العامل بذلك ولا زكاة في حصة العامل
على واحد منهما إلا بعد المفاضلة في كفاها العامل لسنة واحدة كما في الحرشي وغيره
(ماقولكم) في الدنانير المسكوكة أو الفضة المسكوكة إذا انخفضت المرأة حلياً هل
تجب فيها الزكاة أم لا (الجواب) في المجموع تجب فيها الزكاة لأن المسكوك
لا يكون حلياً كما في حاشية الحرشي وغيرها اه بتوضيح وأما ما في فتاوى عجم
من أن المرأة إن أعدتها لعاقبة زكيت بلا كلام وإن لم تعدها لذلك فهل تجب
فيها الزكاة لتشمول قوله وفي مائتي درهم أو مائتي دينار ربع العشر أو لا تجب
لأنه من لباسها وهو الظاهر فهو ضيف (ماقولكم) فيمن عزل زكاة ماله ثم صار
فقيراً قبل أن يدفعها للفقراء فهل يأخذ منها شيئاً أم لا (الجواب) في حاشية
الحرشي من باب الوقف أن من وقف وقفاً مؤبداً على جهة ثم انقطعت تلك
الجهة فإن الوقف يرجع لأقرب فقراء عصابة المحبس فإذا افتقر الواقف فلا يدخل
فيهم كما قالوه في الزكاة إذا عزلها وصار فقيراً قبل أن يدفعها للفقراء فلا شيء له
منها كما في كبر الحرشي [مسألة] المكاس تارة يأخذ من التجار عند قدوم أموالهم
من الهند ونحوه أعيان بعض السلع في المكوس وتارة يلجئهم على
بيع البعض ليدفعوا ثمنه في المكوس فهل تحسب على أرباب السلع وتجب
فيها الزكاة أو تسقط عنهم في ذلك (اجاب) الشيخ الخطاب بأن المكاس
إن أخذ سلماً فلا يلزم ربه أن يقومها لأجل أن يركب تلك القيمة وأما إن ألزم
ربه ربه وقبض ثمنها ودفعه في المكس فيلزمه أن يركب عن ذلك ويحدث الشيخ
القرافي في هذا الجواب بأن جبر أربابها على البيع وقبض الثمن يجبرهم على أخذ السلع
لأن الإكراه على سبب البيع كالاكراه على البيع كما صرحوا به هنا والبيع الواقع
على وجه الإكراه بمنزلة العدم فالجبر على بيع السلع على وجه المذكور بمنزلة
أخذها بأعينها اه أقول والنفس أميل لبحث الشيخ القرافي فلا زكاة في الصورتين
(قال) الشيخ القرافي وقع السؤال عما يدفع من جانب السلطنة من الفضة ليؤخذ
بدله ذهباً وفي التبديل زيادة فهل تحسب الزيادة التي في الذهب ربه من الزكاة التي
عليه فأجبت بعدم حساب ذلك من الزكاة وبالله التوفيق انتهى قال عجم قلت
وهو ظاهر وإنما المتروك هل يركب الدافع الزيادة أو تسقط زكاتها وظاهر فتوى
الناصر والخطاب الأول لكن في شرح السوداني ما نصه كل ما يأخذه الظالم لازكاة
فيه لأنه كالجانحة اه وقال في اختصار البرزلي وأما ما يأخذه المستوجب فإن دفعه
ربه لحرف منه مثل أن يكون من خدمة الأمراء أو العرب فهو بمنزلة الجانحة
لا زكاة فيه والإزكي انتهى ببعض تصرف وتوضيح وهذا موافق لبحث الشيخ

التقاضي المنتظم وبجائز لجواب الخطاب أنظر شرح عيج على خليل [مسئلة] المسافر إذا حال على ماله الخول وبعضه معه وبعضه الآخر في بلده فإنه يزكى ماله اتفاقا لاجتماع المال وربه وإن لم يكن نصيبا حيث كان ماله وما غاب نصيبا فأكثر وزكى أيضا بقية ماله الذي تركه في بلده ولا يؤخر إلى أن يرجع اعتبارا بموضع المال قال مالك وهو أحب إلى وظاهر هذا ولو لم يعلم ما في من ماله الغائب وللأجهوري فتوى بأنه يصير حيث لم يعلم قدرها في غيبته ولمالك قول آخر وهو أنه يؤخر حتى يرجع إلى بلده اعتبارا بموضع المال وعلى قول مالك الأول يزكى عن ماله الغائب عنه بشرطين الأول إن لم يكن هناك من يخرج عنه بتوكيل أو لم يأخذها الإمام ببلده والثاني أن لا يكون عليه ضرورة من نفقة ونحوها فإن احتاج للزكاة التي يخرجها عن الغائب في نفقته أو قبا برصده لوحيته فإنه يخرج عن ماله فقط ولا يخرج عن ما غاب عنه حتى يرجع لبلده إلا أن يجد مسلما ينفقه ما يحتاج إليه فإنه يزكى ما غاب على ما رجحه النخعي ومقتضى كلام المواق عن المدونة ترجيح أنه لا يزكى حتى يرجع إلى بلده ولو وجد مسلما أنظر عدوى و دس [مسئلة] هل يأخذ الحكماء في زماننا من العشر بحزئ في الزكاة أم لا (الجواب) قال في توضيحه وعبر المصنف في المشهور بالإجزاء وهو بين إذا أخذها ليصرفها في مصارفها وأما لو علم أنه إنما أخذها لنفسه فلا انتهى وقال الشيخ الخطاب وظاهر كلام أبي الحسن أن الخلاف جاز ولو أخذها وأكلها ونقله عن أبي إسحاق التومسي انتهى قال عيج قلت فما يقع حكم زماننا من أخذهم العشر من التجار لأنفسهم بحزئ أربابه عن الزكاة لأنه من باب أخذ القبيحة ولا يضر أخذهم له لأنفسهم على ما أخذ التومسي إلا أن يقال إن الكلام فيها يأخذ الجائر باسم الزكاة وحكم الزمان لا يأخذون إلا باسم الموجب ويلتزم بذلك عمال اليهود غالبا بمال معلوم على أن الزيادة لهم والخسارة عليهم فحينئذ بعد الإجزاء تأمل انتهى قال عيج قلت اعلم أن الواجب على المزكى في إخراج الزكاة أن ينويها وأن يصرقها مستحقها فإن نواها وإكراهه على صرفها لغير مستحقها فإنها تجزئه ومن صرفها لغير مستحقها أخذ الظالم لمكره إياها لتصرفه لا يضر كونه بأخذها على وجه المكسر أو على وجه كونها زيادة وحينئذ قلنا نواها فأكراهه على إعطائها للظالم فإنها تجزئ قلت وما يدل على هذا ما ذكره التقاضي فإنه قال أقي ابن المياد بإجزاء ما يأخذ به عبيد من الزكاة وإن كان بتويعيد لا يتقرون بفرضية الزكاة لأننا قلنا لا تجزئ لم يؤد الناس من الزكاة شيئا فإذا هم يؤدون بتأويل خير من تركها عامدين أنظر شرح عيج على خليل

(فصل) في مصرف الزكاة [مسئلة] يجوز إعطاء الفقير أو المسكين من الزكاة ما يكفيه سنة ولو كان أكثر من نصاب لا يجوز إعطاؤه أكثر من كفاية سنة

بعض من قبله مقدما فيه مع أن غالب العوام معتقدون أنهم ما فرضان عليهم وبعضهم أقي بعدم الإعادة وبجزمها ولا يصاد جماعة لها لا اعتقاد العوام بالسنة إجماعا فصلا لنا هذه الأمور لا بد منها جدا ومطلوب من جناسكم التفهم والتفصيل لغيره الخاص والعام لا عدم الثواب من المال الزهات وأيضاً في هذه صغيرة دون هذه البلد فيها جمعة واحدة مستوفية الشروط والعدد هل يجوز إعادة الظهور جماعة أو فرادى أو لا يجوز أو يحرم أفنونا ما جاورن (أجاب) غضا الله عنه وعافاه بقوله حيث الأمر ما سطر فلا يجوز لمن كان داخل السور إعادة اخعة ظهرا لأن جمعة من معهم ليست جمعة لعدم استيفاء الشروط فيها لانقضائهم عن هو خارج عن السور بالسور فلا يحسب معهم أهل الحارثين فإن كانتا تعدلدا واحدا بأن كان بعضهم يستعير من بعض وأخذ التبادي وملعب التبادي بأن لم يوجد محل يسع لجمعة فالإعادة سنة لمن لم تقدم جمعة بقينا وحيث سفت الإعادة كانت إجماعا سنة أيضا أو وجبت كانت فرض كفاية وإن وجد محل يسع فالإعادة واجبة لمن تأخرت جمعة أو وقعتا معا أو شئت وإن كانت الحارثان تعدلدين بأن لم يتحد ما ذكر فلا يجوز الإعادة حيث

اجتمعت الشروط المعتبرة وأما
البلدة الصغيرة فلا يجوز إعادة
الظهور فيها حيث اجتمعت فيها
شروط الجمعة والله سبحانه
وتعالى أعلم (مثل) رضى الله
عنه وأرضاه في أهل بلد يصلون
الجمعة بدون الأربعين مقلدين
القول تصح الجمعة بأربعة مع
الإمام على ما حكاه الشيخ العارف
بالله أحد القشاشي المدني في
رسالته المسماة مفتاحاً من مفاتيح
الرحمة في إذاعة كرامات كرامات
الامة حيث قال فيه ومنها قول
قديم للإمام الشافعي رضى الله
عنه ان الجمعة تصح بأربعة ورجع
الحزبي وابن المنذر وكذا مال
إليه جمع من المحققين المتقدمين
والتأخرين ومنهم الإمام المجتهد
عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
رحمه الله تعالى وقال يكون
لهذه المسألة أسوة بالمسائل
المرجحة من القول القديم التي
اختارها النووي والرافعي
وغيرهما اتفاقاً ووفقاً لأنه لم يرد
عن النبي صلى الله عليه وسلم في حصر
العدد للجمعة حديث يحتج به
في ذلك انتهى كلامه بحروقه فهل
يجوز لهم أن يقلدوا هذا القول
القديم الذي ذكره في الرسالة
المذكورة فيصلون الجمعة بدون
الأربعين ثم يعيدون بعدها ظهراً
مراعاة لخلاف قول الجديد
لا تصح الجمعة بشروط على
قاعدة حيث قالوا الحافظ حجة

ولو أقل من نصاب اهـ من أقرب المسالك (ماقولكم) في شخص عنده مركب
في البحر وأجرتها لا تكفيه سنة ولكن إذا بيعت يكفيه ثمنها قوت عامه هل يعد
غنياً فلا يجوز له قبول الزكاة أم يعد فقيراً فيجوز له قبولها (أجاب) العلامة
الشيخ محمد عياش مفتي مصر بقوله هو غني فلا يجوز له قبول الزكاة بوصف
الفقر لأن المركب المذكورة تباع على المفلس في الدين بالأولى من فضل دار
السكنى ورق الخدمة قال في المدونة وإن كان فيها فضل فلا يعطى قال أبو الحسن
يريد فضلاً يفتيه لو باعها واشترى غيرها والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وسلم اهـ (وأجاب المحقق) الشيخ حسن العدوي بقوله
(أخذ الله) وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده (قاعدة) الفقير
والمسكين إذا افرقا اجتماعاً وإذا اجتمعا افرقا وقد افرقا في قوله تعالى إنما
الصدقات للفقراء والمساكين والفقير عند مالك هو الذي لا يملك قوت عامه
والمسكين من التصقت يده بالتراب والملكية صادقة بأي شيء يملكه فاضلاً عما
يترك للمفلس وحينئذ فوجود المالك لهذا المركب مع كونها لو بيعت يكفيه ثمنها
قوت عامه مسقط لكونه فقيراً إلا ترى ما أورد على مذهب مالك من قوله تعالى
أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر يعني فكيف يقال فيهم إنهم
مساكين مع وجود السفينة لهم وأجاب العلامة الخرشى وغيره من شراح المذهب
بأن المراد مساكين الذل والغلبة أو كانوا عسالا فيها فقط والله أعلم اهـ ببعض
توضيح (ماقولكم) في شخص عزل زكاة ماله ثم صار فقيراً قبل أن يدفعها
للفقراء فهل يأخذ منها شيئاً أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى من باب الوقف
أن من وقف وقفاً مؤبداً على جهة ثم انقطعت تلك الجهة فإن الوقف يرجع
لأقرب فقراء عصبة انحبس فإذا انقضى الوقف فلا يدخل فيهم كما قاله في الزكاة
إذا عزلها وصار فقيراً قبل أن يدفعها للفقراء فلا شيء له منها كما في كبير
الخرشى اهـ [مسئلة] زوجة الغني إذا سافر عنها سافراً بعيداً ولم يجد مسلفاً تعطى
ما تحتاج إليه من الزكاة وأما زوجة الفقير فتعطى من الزكاة ولو وجدت مسلفاً
لعر زوجها عن الإنفاق عليها والولد الصغير إذا عجز والده عن نفقته
يعطى من الزكاة ما يكفيه ومن كان له من ينفق عليه ويكسوه وجوباً واحتياج
إلى ضروريات لا يقوم بها المتفق يعطى من الزكاة ما يصدق ضرورياته الشرعية
على الظاهر أفاده في حاشية الخرشى وأما إن كان ينفق عليه تطوعاً فله الأخذ
من الزكاة سواء كان المتفق قريباً أو أجنبياً لأن له أن يقطع النفقة عنه كما في
د من عن ح (مسئلة) تحمل صدقة التطوع والفريضة لأله عليه الصلاة
والسلام وبه التثنية في هذا الزمان لمنهم حظهم من بيت المال [مسئلة] إذا
حسب دينه الذي على عديم بأن يقول له اسقط عنك الدين الذي في ذمتك من

على من لم يحفظ أو لا يجوز لهم
أن يقلدوا القول القديم الذي
ذكره في الرسالة المذكورة فيجب
عليهم أن يصلوا الظهر فقط ينورا
لنا يانا شافياً وإستاداً صحيحاً
بدليل ونصوص لأنه قد تواتر
عندهم وشاع وذاع بين الخاص
والعام معتمدين على ما حكاه
العارف المذكور في الرسالة
المذكورة صحح الجمعة بأربعة
على مذهب الشافعي في أكثر
بلدان الجاهل وإن كان العدد
أقل من أربعين إن كان العدد
أكثر من الأربعين كذلك يصلون
جمعة ثم يعيدون بعدها ظهراً
أيضاً لظنهم ربما فيهم أعيون
وفيهم من لا يعرف شروط
وأركان الصلاة والخطبة أكثرهم
فيكون عددهم أقل من أربعين كما
هو معلوم في حق أكثر العوام
المقتصرين الذين لا يبالون بالدين
إنما يحضرون صلاة الجمعة
لخوفهم من أن يأخذ السلطان
النكال منهم وهم قد انهكوا في
طلب الدنيا والحال ليس يتيقن
هل فيهم ذلك أولاً فما الحكم
في هذا الظن هل يؤثر فيحرم
عليهم أن يصلوا جمعة إنهم ذلك
بل يجب عليهم أن يصلوا ظهراً
ولا يؤثر هذا الظن بل يكفي
وجود العدد على حسب الظاهر
فقط ما لم يتيقن ولم يتيقن فيهم
ذلك ولأن التفتيش على كل واحد
منهم سوء فتن بهم وما أسوأ

زكاة مالى لا يجوزته على المشهور وقال اشهب يجوزته وأما إذا كان على ملى وما سقطه
عنه من الزكاة فليل يجوزته وقيل لا يجوزته ورجح كل منهما كما في دس [مسئلة]
يجوز دفع الزكاة لقادر على التكسب ولو تركه اختياراً على المشهور كما في دس
[مسئلة] يجوز دفع الزكاة للمدين ضم أخذها منه في الدين إذا لم يتوطأ على ذلك
على المعتمد وأما إذا توطأ فلا تجزئ اتفاقاً كما في الخطاب اهـ من دس [مسئلة]
يجوز إعطاء الزكاة للعالم ولو كثرت كتبه حيث كان فيه قابلية وإن لم يكن فيه
قابلية لم يعط إلا أن تكون كتبه على قدر فهمه كما في حاشية الخرشي [مسئلة]
إن أخرج عن زكاة الدين عرضاً أو طعاماً أجزأ مع الكراهة وما منى عليه
الشيخ خليل في المختصر من عدم الاجزاء خلاف ما اعتمدته في التوضيح قال
ابو على المناوي ظاهر كلامهم أن مالى التوضيح وإن عبد السلام هو الراجح
وبدل له اختيار ابن رشد حيث قال الاجزاء أظهر الأقوال وتصويب ابن
يونس له كما نقله الشيخ احمد الزرقاني انظر التوسفي وكذا يجوز اخراج العين
عن الحرث والماشية مع الكراهة على المشهور كما في الخرشي [مسئلة] يجوز
اخراج الفلوس عن أحد التقدين في الزكاة مع الكراهة كما في الخرشي وغيره
[مسئلة] لا يأخذ العالم والمفتي والقاضي من الزكاة [إلا أن يمتنعوا حقهم من بيت
المال فيأخذون منها بصفة الفقر ورجحه بعض الاشياخ وعن التلخي وابن
رشد أخذهم مطلقاً ولو اغتبا في حاشية الخرشي وقد اجاب سيدى محمد الصالح
ابن سليم الأوجلي حين سئل عن إعطاء الزكاة للعالم الفتي والقاضي والمدرس ومن
في معانهم من نفقه عام للمسلمين بما نصه : الحمد لله يجوز إعطاء الزكاة للقارىء
والعالم والمعلم ومن فيه منفعة للمسلمين ولو كانوا أغنياء لعموم نفعهم ولبقاء
الدين كما نص على جوازها ابن رشد والتلخي وقد عدم الله تعالى في الأصناف
الثمانية التي تعطى لهم الزكاة حيث قال وفي سبيل الله يعنى المجاهد لا علاه كنه الله
وإنما ذلك لعموم نفعهم للمسلمين فيعطى المجاهد ولو كان غنياً كما ذكرناه في
عموم النفع وفي هذا المعنى العالم والقارئ والمعلم والمؤذن لأن ذلك بقاء الاسلام
وشهرته وتعظيمه وراحة القلوب عليه فينخرط ذلك في سلك قوله تعالى وفي
سبيل الله قاله محمد الصالح ابن سليم الأوجلي وقال التلخي العلماء أروى بالزكاة
ولو كانوا أغنياء ذكره الشيخ محمد القاسي في حاشيته على المختصر قال شيخنا
السيد محمد هذا كله مالم يكن لهم راتب في بيت المال وفي مسئلة محمد بن سلام
لحمد بن سحنون أن الزكاة تجوز للعلماء الفقهاء وهي رواية ابن وهب عن مالك
أنهى أى تفيد بالفقراء ورجحه بعض شيوخنا اهـ [مسئلة] إذا كان عند الفتي
شخص فقير يفتق عليه مع عياله تطوعاً وأراد إعطائه من زكاة ماله فروى
الشيخ أنه لا يعطيه لذلك الفقير فإن فعل جهلاً اساء وأجزأه أن يفي في نفقته

وقال ابن حبيب إن تطوع بذلك لم يجزه ونقله الباجي ولم يفيد اجزائه أعطائه
بجهله ذكره المصنف في المعيار عن ابن عرفة رحمه الله تعالى أن كفا
القيمة التي تقدمه وهو يطعمها بعضها من الزكاة ما يصحها من ضرورات الكساح
والأمر الذي يراه القاضي في حق المحجور وقيل إن قابل شيء من الزكاة خدمتها
فلا يجزى لأنه قد صان بها ماله وكذا أن لم يصن ويعلم أنها لو لم تقدمه لم يعطها
شيئا فلا يعطها أيضاً والله الموفق

(فصل في زكاة النطر) زكاة النطر صاع مما غلب اقتيانه من قح أو شعير
أو ملت أو زبيب أو تمر أو ذرة أو أرز أو دخن أو أقط [مسئلة] يجزى
إخراج الدقيق برصه أي إخراج دقيق الصاع من الحب مع الزيادة التي يربدها
بعد الطحن وأما بغيره فله فلا يجزى قطعاً اهـ دس عن ابن حبيب [مسئلة] إذا
اقتيت غير التسعة المذكورة تخرج منه الزكاة ولو وجد شيء من التسعة إن كان
عيشهم وهل يقدر نحو النخع بحرم الصاع أو شبعه وصوب كافي ح أو وزنه؟
خلاف فإذا اقتاتوا النخع مثلاً وكان عيشهم فيخرجون منه قدر عيش الصاع
فإن كان الصاع من الحنطة بقذى إنساناً ويعيشه أعطى من النخع ما ينذه
ويعيشه على الصواب كافي دس والمجموع [مسئلة] سئل عياض عن يأكل
يدبه فيظهر الصلاح ليعطى فأجاب هو كأحد الغاصبين لا سيما إن كان يظهر
خلاف ما يظن كالمراعي بالصلاح وليس من الصالحين لأكل بذلك ما لا يحل^(١)
فهو من الآكلين للسحت وفي تبصرة ابن محرز عن القصار إن كان معه ما يقوم
به لأدنى عيشه لم يجز له أن يسل وإن لم يكن معه ما يقوم به فالمسئلة له حلال
 والله الموفق اهـ من الشيار [مسئلة] إن أخرج قيمة الصاع دراهم أو ذهباً فإنه
يجزى مع الكراهة كما قال الدردير في فصل مصرف الزكاة من أقرب المسالك
إلا العين عن حرث وماشية بالقيمة فتجزى بكمه وهذا شامل لزكاة النطر اهـ
وفي حاشية التصاوي في فصل زكاة النطر نقلاً عن تقرير الدردير أنه إن أخرج
قيمة الصاع عبثاً فالظاهر الإجزاء لأنه يسهل بالعين دس خله في ذلك اليوم اهـ
[مسئلة] إن لم يقدر إلا على بعض الصاع إن كان منفرداً أو على بعض ما وجب
عليه إن وجب عليه أكثر أخرجه وجوباً فإن وجب عليه أصع ولم يجد إلا
البعض بدأ بنفسه ثم بزوجته والأظهر تقديم الوالد على الولد انتهى من أقرب
المسالك [مسئلة] بأنهم من يؤخر عن وقت الأداء وهو اليوم كله ولا تسقط
عن الغنى بمضي ذلك اليوم وأما من كان معسراً في ذلك اليوم ثم زال فقره
أورقه فيه فإنه يندب له إخراجها فإن زال فقره قبل فجر ذلك اليوم فإنه يجب
وأما لو مضى يومها وهو معسر فإنه يسقط ندب إخراجها اهـ من أقرب المسالك

(١) (قوة لا يحل) يفهم منه أنه يأخذ بغير صفة الفقر والله أعلم اهـ مؤلف

بهذا وإنما أمرنا أن نحكم
بالظاهر والله يتولى السرائر
فيعنون الجملة لأن العدد موجود
فإن قلنا تسع خمسة فهل يس
لهم إعادة الظهر احتياطاً لظنهم
ربما فهم خال ما يمنع صحة الجملة
في حقهم أو يحرم عليهم إعادة
الظهر على هذا الوجه أفيدوا
بالحكم في هاتين المسألتين لكم
الثواب من الملك الوهاب وكذا
ما قولكم في بلدة مشتملة على
قرى متعددة هل يجوز أن تنضم
في كل قرية جمعة إذا وجدت في
كل قرية شروط الجمعة أو لا يجوز
تعدد الجمعة بل لابد من انفصال
كل قرية بعضها من بعض فإن
قلتم ذلك يعني من الانفصال فما
حد الانفصال الذي يجوز لهم
تعدد الجمعة الذي لا يجوز تعدد
الجمعة ينزلنا ذلك وهل إذا
كان هناك مزارع أو بساتين بين
القرتين هل يكفي في حد الفصل
أو لا يكفي ذلك أفيدونا أثابكم
الله (أجاب) عفا الله عنه وعافاه
بقوله الحمد لله رب العالمين
ما شاء الله لا قوة إلا بالله اللهم
توفيقاً للصواب وهداية إلى
الخيرات أئمتنا وفقنا الله ولما كن
أولاً أن أقول الإمام القديم إذا
ثبت جرى فيها خلاف بين
المتأخرين فالذي رجحه إمام
آخر من أنه رجوع عن نص عبارته
في باب المناقلة قد ذكرت مراراً
أنه لا يحل عد القول القديم من
مذهب الشافعي مع رجوعه عنه

وص والخرشي [مسئلة] يجوز له أن يخرجها من قوته الأذن من قوت البلد
 إن كان يقتات ذلك البدن لغير اتفاق بأن كان أهل البلد يقتاتون الفصح وهو
 يقتات الشعير لغيره وأما إذا كان يقتات شح أو كسر نفس أو عادة فلا يجوز
 على المعتمد أنه من المجموع بتوضيح

باب الصوم

[مسئلة] ثبت رمضان وغيره من المواسم كيوم عرفة وكل ما يتعلق برؤيته
 حكم شرعي برؤية عدلين للهِلال أي لصوب واحد أو لا ولكنهما متقاربان ولو
 ادعيا رؤيته في الجهة التي وقع الطلب فيها من غيرهما ولكن إذا كانت السماء
 مغيمة أو حصلت شهادتهما في بلد صغير فإنه يثبت بهما اتفاقاً وأما إذا كانت
 السماء مصحية وكانت شهادتهما في المصير الكبير فإنه يثبت بهما على الظاهر من
 قول مالك وأصحابه خلافاً لسحنون ويجب الصوم على كل من سمع منهما ولا يشترط
 التصديق حيث كانت عدالتهم ثابتة على المعتمد وأما السامع من سمع منهما فلا
 يجب عليه الصوم إلا إذا حكم بما كبر برؤيتهما والحاصل أن الأشخاص ثلاثة إما
 راء أو سامع من الرأي أو سامع من السامع من الرأي فالأولان يجب عليهما
 الصوم ولا يجب على الثالث إلا إذا حكم حاكم اه مخلصاً من الخرشي والعدوي
 وفي القدرين أن قوله ولا يجب على الثالث مما لا وجه له والمصنف ظاهر في أن النقل
 عن رؤية العدلين بشرطه بم كل من بلغه ذلك وهو مقتضى القواعد وهو ظاهر
 ابن عبد السلام وكيف يصح لمن بلغه من أربعة عدول كل اثنين منهم تأقلا عن
 عدل من الشاهدين اللذين رأيا الهلال أو من عدلين نقلا عن كل من العدلين
 عدم لزوم الصور وفي المجموع ما يوافقه [مسئلة] يحرم تأخير الشهادة إلى النهار
 وإذا شهد في النهار ترك الشهادة لأنه صار فاسقاً لما قالوا في باب الشهادات إنه
 يجب المبادرة بالشهادة في عرض حق الله ذكره السيد عن أبي بكر كافي الأمير على
 علق [مسئلة] قال بعض الحفاظ صام صلى الله عليه وسلم تسع ومضاتان اثنتان
 ثلاثون ثلاثون وسبعة تسعة وعشرون وذلك لأنه فرض في السنة الثانية من
 الهجرة ثلثين من شعبان كافي السيد ولم يجب قبله صوم وقيل عاشوراء وقيل
 ثلاثة من كل شهر اه مخلصاً من عب والأمير (ما قولكم) في شاهدين شهدا
 بهلال رمضان قضى ثلاثون يوماً بعد ذلك ولم ير غيرهما الهلال ليلة الحادي
 والثلاثين فهل تبطل شهادتهما برؤية الهلال ويجب على الناس صوم يوم بدل
 اليوم الأول (الجواب) نعم تبطل شهادتهما لتبين كذبهما ولا يجوز فطر
 الحادي والثلاثين بل يجب صومه بدلاً عن اليوم الأول إذا كانت السماء ليلة
 الحادي والثلاثين صحوماً وأما إذا كانت مغيمة فلا تبطل شهادتهما قال الزرقاني
 أنظر لو وقع الصوم في أول الشهر بنية واحدة وحكنا بشكك فيهما هل يجوز

وقد حكى رجوعه عنه وقد حكى
 القاضي الصيدلاني في ذلك
 خلافاً للأصحاب وبالجملة من قال
 شيئاً ثم قال بخلافه فلا وجه
 لمقلده إلا العمل بالمأخر انتهى
 وذكر أيضاً عند الكلام على
 سبق الحدث أن الشافعي إذا نص
 في القديم على شيء وجزم بخلافه
 في الجديد فذهب إليه الجديد وليس
 القديم معدوداً من المذهب واختار
 النووي في شرح المذهب وشرح
 مسلم ما رآه الإمام ونسب في
 المجموع خلافاً إلى الغلط والذي
 اختاره هو الظاهر ونص عبارة
 شرح مسلم في أوائل باب القياس
 والزينة والصحيح عند أصحابنا
 وشيخهم من الأصوليين أن
 المجهول إذا قال قولاً ثم رجع
 عنه لا يبق قولاً له ولا ينسب
 إليه قالوا وإنما يذكر القديم
 وينسب إلى الشافعي مجازاً وباسم
 ما كان عليه لا أنه قول له الآن
 انتهى ما نقل من شرح مسلم
 وجرى على مثالبه جمع منهم الشيخ
 أبو حامد والبتديهي وابن الصباغ
 والعز بن عبد السلام وجماعة
 كالسيد السهرودي إذا فهمت
 ما ذكرت فلنرجع لمالك فنقول
 قال النووي في الروضة الشرط
 الرابع العدد ولا تنعقد الجمعة
 بأقل من أربعين هذا هو المذهب
 الصحيح المشهور ونقل صاحب
 التلخيص قولاً عن القديم أنها
 تنعقد بثلاثة: إمام ومأمومين ولم

تتبعه عامة الأصحاب انتهى
 ما أوردت نقله من الروضة ونقله
 عنه في شرح المذهب أيضاً فانظر
 قوله في الروضة ولم ينسبه عامة
 الأصحاب تعلم منه ضعف هذا
 القول جداً وقد علمت أن الإمام
 النووي تبعاً للإمام رجع عدم
 العمل بالأقوال القديمة التي لم
 يجر خلاف في ثبوتها فكيف
 فيها في ثبوتها خلاف وأما إذا
 قلدوا مقابل ما رجحه النووي
 جاز لهم العمل ولكن يتأكد
 في حقهم إعادة الظهور ولم إعادة
 قراوى وجماعة والله أعلم وقول
 السائل أنهم إذا تم العدد أعادوا
 الجملة لظنهم الأمية في البعض
 فنقول إذا دخلوا في الصلاة مع
 ظن ذلك فلا تصح صلاتهم
 فالإعادة واجبة إلا إن قلدوا
 القائل بمحوها بدون الأربعين
 وأما إن دخلوا في الصلاة مع
 ظن استجماع الشروط فلا يجوز
 الإعادة لعدم الموجب للإعادة
 والله سبحانه أعلم (الجواب)
 عن الثانية فنقول إن كانت القرى
 متباعدة وجب على كل قرية جمعة
 إن جمعت الشروط وضابط العمد
 عدم اتحاد المراقق كلعب الصبيان
 والنادى ومطرح الرماد
 والاستعانة من بعضهم بعضاً
 فإن اختلف فقري وإن اتحد
 فالشجة فيما ذكر فريفة واحدة
 والتي لم تجمع الشروط مع عدم
 الاتحاد فهي مع غيرها تكافح

الصوم الواقع بالنية المذكورة أو لا يجوز لأن النية وقعت في غير محلها وأجاب
 بعض شيوخنا بالإجزاء الشقة اه ملخصاً من خرشي وعدوى [مسئلة] إذا حكم
 الحاكم بالصوم بشهادة شاهدين ولم ير الهلال ليلة إحدى وثلاثين فإن كان
 مال كذا كذب الشاهدين ووجب على المالك صيام الواحد والثلاثين وإن كان
 الحاكم شافعيًا مثلاً لا يرى تكذيبهما فإنه يجب على المالك الفطر وأما إن حكم
 الخالف بوجوب صوم رمضان بشهادة شاهد واحد ففي لزوم الصوم قولان
 وفي رد ترجيح عدم لزوم وإذا قيل بزموم الصوم للمالك فصام الناس ثلاثين
 يوماً ولم يروا الهلال وحكم الشافعي بالفطر فالذي يظهر أنه لا يجوز للمالك
 الفطر لأن الخروج من العبادات أضعف من الدخول فيها كما قاله الشيخ سالم
 السنهوري اه من دس [مسئلة] إذا أفطر في الصوم التفل عمداً حراماً لزمه
 القضاء وحل يجب الإمساك أم لا قولان والأرجح لا يجب الإمساك وفي أبي
 الحسن على الرسالة حل يستحب إمساك بقية يومه أم لا قولان وفي حاشية
 العدوى عليه الرابع لا يستحب إمساك بقية يومه كما يفيد عج وخروج بالعمد
 النسيان فإن من أفطر في التفل ناسياً ومثله المكروه يجب عليه إمساك بقية اليوم
 لأن صومه لم يطل فلا قضاء عليه وجوباً بلا خلاف واختلاف في قضائه
 استحباً على قولين مناصح ابن القاسم منها الاستحباب كما في أبي الحسن على الرسالة
 وخروج بالحرام غيره كالفطر لحبض أو نفاس أو لئسدة جوع أو عطش أو
 إكراه لأنه وإن كان عمداً فهو غير حرام فلا قضاء أيضاً فيها ذكر وحاصل فقه
 المسئلة أنه لا يجب الإمساك بعد الفطر للعمد لغير عذر إلا إذا كان الزمن معيناً
 كرمضان الحاضر والنذر المعين وما عدا هذين لا يجب الإمساك بعد الفطر
 العمد كصوم التفل أو كفارة الظهار أو القتل أو النجس أو صوم القدية أو جراح
 الصبد أو النذر المضمون أو قضاء رمضان وأما لو أفطر سهواً فما يجب قضاؤه
 لا يجب الإمساك فيه وذلك كقضاء رمضان والنذر المضمون وكفارة النجس
 والقدية والجزاء لأنه يجب عليه الدعوى في الجميع وكفارة الظهار والقتل بناء
 على قطع النسيان التابع ويستثنى من ذلك رمضان الحاضر ففطره سهواً يوجب
 الإمساك وإن كان عليه القضاء والأيام المأمينة المنذورة يفطر فيها سهواً
 فإنه يجب عليه الإمساك وعليه القضاء على المشهور اه ملخصاً من دس
 دس والمجموع وعدوى على أبي الحسن [مسئلة] إن اضطر الصائم للشرب
 فله أن يأكل أيضاً على المعتمد وفي الخطاب تفريجه على من اضطر لأكل الميتة
 والمعتمد أنه يجوز له الشبع بل والتزود خلافاً لمن قال لا يأكل إلا على قدر
 الضرورة ولا يستحب له أن يمسك بقية اليوم وكذا لا يستحب الإمساك لزوال
 كل عذر مبيح للفطر مع العلم برمضان كالحيض يزول أثناء رمضان أو ينقطع السفر

البهية فإن سمعت النداء وجب عليها الحضور وإلا فلا والله سبحانه أعلم (مثل) رضى الله عنه وأرضاه في نية الجمع في السفر ذكروا أنها لا تجزئ إلا بعد تكبيرة التحريم أم تجزئ مع النية قبل التكبير وإذا قلتم بإجزائها مع نية التحريم فما الأفضل من ذلك تقديمها عليه أم تأخيرها المسئلة واقعة أقيدوا بالجواب ولكم الثواب من الملك الوهاب (أجاب) عفا الله عنه وعافاه بقوله الحمد لله رب العالمين ماشاء الله لا قوة إلا بالله نعم قولهم في الأولى أى أن محلها من أول الحمزة إلى تمام السلام فإذا وجدت نية الجمع في أى جزء من ذلك كفت ولكن الأفضل أن تكون مقارنة لتكبيرة الأحرار خروجاً من خلاف الامام أحمد والله تعالى أعلم

باب صلاة العيد

مثل رضى الله عنه عن أهل بلد تكليص لهم مشهد لصلاة العيد قريباً من مسجد الجمعة حتى إن وافق جمعة أو وقع مطر فبصلوا في المسجد والحال أن جميع البلد معد للزراعة سواقي وعثري فأوقف صاحب أرضية المشهد هذا المحل المذكور لوجه الله تعالى وجعله مشهداً يصل فيه ولو كان يزرعه فأتاهم فقيه وقال لهم لا يجوز أن تستقبلوا المشهد ناصية وتكبيروا وأنتم مستقبين

أو يبلغ الصبي نهراً ويباح لهؤلاء التهادى على الفطر ولو بالجناس فلقد قدم من سفره نهراً ففطر أن يطأ زوجته التي ظهرت من حوض أو تقاس نهراً وأورد على منطوق قوله مع العلم برمضان المكروه على الفطر فإنه لا يباح له الفطر بعد زوال الإكراه وأورد على مفهومه المجنون فإنه يباح له الفطر إذا أفاق مع أنه لم يعلم برمضان وأجيب بأن فعلهما قبل زوال العذر لا يتصف بإباحة ولا غيرها لم يدخلا في كلامه اهـ ملخصاً من المجموع والخبرنى ودر [مسئلة] إذا أورد أن يسافر في رمضان مسافة قصر وشرع في السفر قبل طلوع الفجر ولم يبيت نية الصوم فيه يجوز له الفطر بمعنى يكره ولو أقام أثناء سفره يومين أو ثلاثة وأما إذا توى إقامة أربعة أيام فإنه يجب عليه الصوم كما يجب عليه إتمام الصلاة كما صرح به في الشواهد ونقله ابن عرفة ولما إن شرع بعد الفجر أو بيت الصوم في السفر فلا يجوز له الفطر اهـ ملخصاً من در ودر (مثل عيج) هل ما يقطع حكم القصر يقطع حكم الفطر ومالا فلا أم لا (فأجاب) الحمد لله حكم الفطر حكم القصر وفاقاً وخلافاً فما يقطع حكم القصر يمنع الفطر في رمضان كنية إقامة أربعة أيام صحاح ومالا فلا والله أعلم [مسئلة] إذا حلف بطلاق امرأته وهو صائم أن لا يفطر على حار ولا بارد فإنه بحث لأننا نعتبر المقاصد ومنصوص الخالف المطعومات وهذا أتى أبو نصر بن الصباغ من الشافعية وأتى أبو إسحاق السيرازى بدم حته قائلاً لأنه يفطر على غير ما وهو دخول الليل لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا فقد أفطر الصائم والليل ليس بخار ولا بارد وفقوا صريح في مذهب الشافعى الذى يعتبر الالتفات قال بعضهم استدلاله بالحديث بعيد لأنه ليس يبرأ فيه الفطر الحسى ولا الحسكى بل معناه فقد حصل للصائم الفطر والام يتعقد صوم الوصال وقد قال صلى الله عليه وسلم يواصل أفاده في المعيار والوصال في حقه صلى الله عليه وسلم مباح وفي حق غيره مكروه كما هو مذكور في باب إحصائهم [مسئلة] من عليه قضاء رمضانين يبدأ بأولها ويجزئ العكس كذا في المواق اهـ دسوق [مسئلة] نبش الاذن بكمود لا يفطر [مسئلة] الصكحل لا يفطر الصائم إلا إذا تحقق وصوله للحلق أو شئت اهـ من دس [مسئلة] دخان الحطب لا يفطر ولو تعدد استنشاقه [مسئلة] مسافر صام في رمضان فغطش قعرته له سفرة لا يفطر فأمرى بيده ليشرب قليل له لأماء معك فكف قال ابن عبدوس أحب له القضاء وصوب النخعي سقوطه وقال إنه غالب الروايات عن مالك اهـ دس

باب النسيان

(ما قولكم) إذا قال والله لأدخل علي فلان بيته فدخل عليه في دار استمارها المحلوف عليه أو دخل عليه في بيت جاره هل بحث أم لا (الجواب) إذا دخل عليه في بيت

القبلة لا يجوز لكم إلا أن تجعلوا
مشهدكم قبلة بلدكم حتى إذا نصبتكم
المشهد وكبرتم ماشين وأنكم
مستقبلين لقبلة الحال أن مسجد
البلد على شاطئ العين الذي
سائر البلد والمشهد الموقوف قريباً
منه فهل فتواه صحيحة يظل المشهد
الموقوف ويجوز الأبعاد عن
المسجد أم فتواه باطلة خارجة
عن الملة أفيدوا الجواب ولكم
الثواب من الملك الكريم
الوهاب (أجاب) رضي الله عنه
يقوله الحمد لله فتواه باطلة لأصل
لها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الكسوف)

(سئل رضي الله تعالى عنه) فيما
إذا وجد إنسان إمام صلاة
الكسوفين محرماً فهل يجوز له
الإحرام مقتدياً به مع جهله
بأن إمامه نوى أي كيفية
من كيفياتها الثلاث المعروفة
ويطلق النية ويتابع إمامه في أي
كيفية منها أو يعلق نيته بنية أو ينوي
أي كيفية ثم إن وافق الإمام
فذاك وإلا لزمته المفارقة أولاً
يجوز له الإحرام معه إلا إن علم
بالكيفية التي أحرم بها حتى
يحرم بما أحرم به فإن فلم لا بد
من العلم فهل غلبة الظن مثله أم لا بد
من اليقين أفيدونا أثابكم الله
(أجاب) رضي الله عنه نعم حيث
ترجح عند المأموم لإحدى
الكيفيتين بأن غلب على الإمام
الصلاة في أحدهما ونواها المأموم

يكنه فإنه يحدث سواء ملك فلان الرقبة أو المنفعة فقط بكره أو إغارة إذا
اليوت تنسب لسكانها والظاهر عدم الخش إذا دخل عليه في بيت جاره لأنه
لا يقال الآن لبيت جارك بيتك وإنما يقال بيتك الذي تملك ذاته أو منفعة
والإيمان مبناها العرف خلافاً لمساواة سيدي خليل من الخش قال في المجموع
ولا خش في زماننا باخام ومثله القوة والفتدق وبيت الشعر في حلقه لا سكن
بيتاً ولا اجتماع بمسجد في حلقه لا يجتمع معه ولا بيت الجار في حلقه لا أدخل
بيته أم يتوضيح (ماقولكم) إذا قال لآء دخل منزل فلان فأكرى فلان ذلك
المنزل لشخص آخر فدخل الخالف على ذلك الشخص هل يحدث أم لا (الجواب)
لا يحدث بدخول ذلك المنزل لأنه ينسب الآن لمن استكرهه لا لمن ملكه كما يؤخذ
من قولهم إن البيوت تنسب لسكانها كما في حاشية الحرثي (ماقولكم) في شخص
قال إن فعلت كذا فله على طلاق زوجي (الجواب) قال الأمير على عب
لا يلزمه لأن الطلاق ليس مما يتقرب به لله تعالى بخلاف إن فعلت فهي طالق
كذا في الخطاب فقلا عن ابن رشد وفي النفس منه شيء مع لزوم الطلاق بأي
لفظ والفروج محتاط فيها وقوله لله على لا يفيى لزوم الطلاق عنه فإنه حكم لله
عليه على أن الطلاق قد يتقرب به فإنه تعزبه الأحكام وقد رأيت التوقف فيه
في كتاب لابن مرزوق سماه اغتنام الفرصة وغاية ما وجهه فيه من كلام طويل
مع عالم قصة من تلامذة ابن عرفة أنه جعله من باب الوعد والتزام ما لا يلزم
والتعليق لا يوجب غايته يؤكده وأما إن فعلت كذا فهي طالق فقد علق نفس
الإنشاء فيلظر اه (ماقولكم) في شخص قال بالله لأفعلن كذا ولم يفعله ثم قال
أردت بقولي بالله وثقت بالله واعتصمت بالله ثم ابتدأت بقولي لأفعلن ولم أقصد
اليمين هل يصدق أم لا (الجواب) يصدق بلا يمين وأما إن قال سبقني لسانى يعنى
اعتاد لسانى الخلف بالله ولم أقصد اليمين فلا يصدق ويلزمه اليمين ولو تحقق سبق
لسانه خلافاً للشافعية فإنهم يقولون لا يلزمه يمين ويغشرون به قوله تعالى
لا يؤخذكم الله بالله في أيمانكم وأما إذا قال أردت النطق بغير اليمين فالتفت
لسانى وسبقنى إلى اليمين فلا شيء عليه ويدين اه ملخصاً من درودس والمجموع
[مسألة] اليمين النعوس أن يحلف بلا قوة ظن بأن يشك في محي زيد أمس أو
يشك ظناً غير قوى ويحلف أنه قد جاء فهو آثم ولا كفارة لها إن تعلقت
بماض كالنكاح المذكور وكفارتها إن لم ينقر الله - جهنم فهو مغموس في الآثم
وإن تعلقت بمستقبل أو حال كفرت فالمستقبل نحو لا تملك غداً مع جرمه أو
تردده في عدم الجوى والحال نحو والله إن زيدا لم يمتلئ في هذا الوقت مع الردد
أو الجزم بعدم ذلك وقوله فهو مغموس في الآثم أى ولو تبين صدقه بعد حلقه
لجرأته على الخلف كاذباً لكن مع تبين الصدق لا يستمر الإثم وهذا معنى قولهم

فوافق صلاة إمامه في الواقع
صحت صلاته وإن لم يرجع عنده
شيء أو ترجع وتبين خلافه
فصلاته غير صحيحة والله أعلم قال
في الإيهاب فرع قال الإبركشي
أو وجد مصابيا جالسا وشك هل
هو في التشهد أو القيام لم يجز فعمل
له أن يقتدى به أو لا تشك في
انتقاله وكذا إذا أراد أن يصلي
في وقت الكسوف وشك هل هو في
الكسوف أو غيره والمتجه عدم
الصحة لأن المأموم لا يعلم بعد
الإحرام هل واجبه الجلوس
أو القيام فإن ترجح عنده أحد
الاحتمالين بأن رآه يصلي متروكا
وهو يقبه بأحكام الصلاة أحرم
خلفه وجلس انتهى وذكر نحوه
ابن العماد وما يجتهد به وكذا
قوله فإن ترجح الخ لكن قد يشك
عليه ما مر من أنه لا يصح اقتداءه
بمن جاز كونه مأموما وإن قلن
أنه إمام إلا أن يفرق بأن التجوز
ثم اقتضى قيام المانع حال
الاقتداء وهنا لا مانع حيث انتهى
ما في الإيهاب وقال العلامة ابن
فاسم ألقى شيخنا الشهاب الرملي
بأنه إذا أطلق العتقت على الإطلاق
وتغير بين أن يصلحها كنه الصبح
وأن يصلحها بالكيفية المعروفة
انتهى وأقره ولده في النهاية قال
العلامة الحلبي في حواشي المنهج
هذا واضح في غير المأموم أما هو
إذا أطلق قائما تحصيل نيته على
ما نواه الإمام فإن نوى الإمام

إن تبين الصدق فلا إثم والتبين القوي أن يحلف معتقدا حصول شيء ثم تبين خلافه
ولا كفارة لها إن تعلقت بمأخر أو حال كقوله والله لقد فعل زيد كذا
أعس أو إنه لمنطلق الآن مع جزئه بذلك فتبين خلافه وأما إن تعلقت بمستقبل
نحو والله لأفعلن كذا في غد مع الجزم بفعله فلم يفعله فإنها تسكف والحاصل
أن التبين المتعلقة بالمأخر لا تسكف لأنها إما لنحو أو غموس أو صادقة والمتعلقة
بالمستقبل تسكف ولو لمع أو غموس وأما المتعلقة بالحال فتسكف إن كانت غموسا
ولا تسكف إن كانت لغوا وما أحسن قول صح :

كفر غموسا بلا مأخر تكون كذا لغو بمسئيل لا غير فامثلا
ثم إن القوي لا يفيد إلا في التبين بالله والنفذ المبهم كالاستثناء بأن شاء الله وإلا الآن
يريد الله فإنه لا يفيد إلا فيهما ولكن نفع الاستثناء المذكور بشرط أربعة
الأول أن يقصد حل التبين وهل معنى حلها جعلها كالعدم أو رفع الكفارة وغايه
ابن القاسم والثاني أن يتصل الاستثناء بالمستثنى منه ولو بعد الفراغ من غير فصل
كما جمع من يقول للحالف قل إن شاء الله فيحصل النطق بما عطف فراقه من المحلوف
عليه امتثالا للأمر فينبغه فإن حصل فصل ضرر إلا لمعارض كمال أو عطاس
فلا يضر والثالث أن يتعلق به وإن سراً بحركة لسان لا يمين أجرا على قلبه فلا
ينطق فلا يفيد والرابع أن يكون حلفه في غير نعتي بحق وأما إذا كان في نعتي
بحق كما إذا حلفه على أن يأتي بالحق أو بالدين في وقت كذا لحلف وقال إن شاء الله
لم يفده لأن التبين على نية المحلف لا الحالف ولا يتنفع القوي في الطلاق والنكاح
والصدقة والمشي إلى مكة وكذلك لا ينفع في هذه المذكورات الاستثناء بنحو
إن شاء الله وأما الاستثناء بالأمر أو إحدى أخواتها فإنه يفيد في التبين بالله والطلاق
وغيرهما بالشروط المتقدمة من القصد وما بعده أه ملخصا من درودس وعدوى
والجملوع (ما قولكم) فمعن قال فصاحبه الله ورسوله تأكل فلم يأكل هل هذا
يمين أم لا (الجواب) ليس يمين لأنهم يقصدون به شبه الشفاعة كما في المجموع
[مسئلة] إن قال الله لأفعلن كذا بحذف حرف القسم ثم لم يفعله يلزم التبين فإنه
ينعقد ولو حذف حرف القسم سواء نطق بلفظ الجلالة منصوبا أو مجرورا لأنه
عهد في العرية كذلك بل ولو رفع وهو ينوي خيرا يفيد الحلف كقوله محلوف به
كما في المجموع [مسئلة] إن نطق بلفظ الجلالة بغير ماء أو بغير مد طبيعي لا ينعقد
اليمين قال في المجموع ولا بد من إتمام والمد قبلها طبيعياً [مسئلة] إن قال إن فعل
كذا أو إن لم يفعل كذا فهو يهودي أو نصراني أو على غير دين الإسلام أو مرتد
فهو حرام ولا يرتد إن فعله أو لم يفعله وليستغفر الله مطلقا ففعله أو لم يفعله لأنه
ارتكب ذنباً وأما إن قال ما ذكر في غير يمين فيرتد لأنه في هذه الحالة يخبر عن
نفسه بأنه على هذه الحالة ولا مازلا أو جاهلا كما في درودس والمجموع [مسئلة]

إن قال إن فعلت كذا فعلى كفاة أو لله على كفاة ثم فعل الخطوف عليه فانه يلزمه كفاة بين وكذا يلزمه كفاة بين إن قال لله على كفاة من غير تعليق على فعل شيء وكذا يلزمه كفاة بين في الشكر المبهم بأن قال لله على شكر أو إن شق الله مريضى فعلى نذر وأما إذا سعى بخروجاً نحو الله على نذر ديناً فانه يلزمه ما ساء له من أقرب المسالك [مسألة] إن قال لله على بين أو إن فعلت كذا فعلى بين ثم فعله يلزمه كفاة بين وفي دس ومحل لزوم كفاة البين ما لم يكن العرف في البين الطلاق ولا يلزمه طلاق رجعية كافي البين عن التوثيق وغيره والحق أنه يرجع لعرف البلدان الذين تعارفوه في الطلاق فإن كان عرفهم البين لزمه الثلاث وإن كان عرفهم استعماله في الطلاق فقط حمل على الرجعي وعرف مصر إذا قال بين سفيه كان طلاقاً انتهى ملخصاً من دروس [مسألة] إن قال عليه كفارات بعدد شعر رأسه فإن يخرج صام عن الباقي كذا في السيد عن قتادى عجب أقول هذا العدد لا يضبط والغالب أن يقصد به المبالغة في الكثرة انتهى أمير على عبد الباقي [مسألة] تتكرر الكفاة إن دل اللفظ على التكرار ولا يلتفت للنقص كقوله لله على أيمان فيلزمه أقل الجمع وهو ثلاث ما لم يثن أو أكثر فيلزمه كافي المجموع وأقرب المسالك وغيرهما قال الصاوى وفي المراتب قول باتحادها كتكرار البين وعلى الأول إن قال أردت بقول على أيمان بيناً واحدة لم يقبل لأن الجمع نص وإن أراد اثنين فردد باعتبار أقل الجمع [مسألة] في أقرب المسالك وغيره إن قال لله على بين أو كفاة وقال أردت الإخبار بأن في ذمتي بين أو كفاة ولم أرد إلا قضاء صدق ولا شيء عليه وأما في مسائل التعليق بأن قال إن فعلت كذا فعلى بين أو كفاة ثم فعله فلا يقبل منه دعوى الإخبار ويلزمه كفاة بين [مسألة] في أقرب المسالك وغيره تكرو الكفاة على الخالف إن قصد في صيغة التكرار الحث نحو والله لا أكلم زيداً وقصد أنه كلما كلمه فعليه بين [مسألة] إن قال والله لا أكلم زيداً ثم قال ولو في مجلس آخر والله لا أكلمه والله لا أكلمه ونوى لكل بين كفاة فتكرر ويلزمه ثلاث كفارات لأن ذنب التكرار فلا يلزمه إلا كفاة واحدة كافي أقرب المسالك والخبر [مسألة] قال لا أشرب لك ماء أو لا أكل لك خبزاً أو لا أقربك سلاماً أو لا أجلس معك في مجلس فإنه يتكرر عليه الحث كلما شرب له ماء أو كلما أكل له خبزاً أو كلما أقراه سلاماً أو كلما أجلس معه في مجلس لأن العرف يقتضى ذلك ويستفاد منه التكرار لا من مجرد اللفظ وهو ظاهر كما في أقرب المسالك وغيره وكذا إذا قال والله لا أترك الوتر فإنه يحث كلما تركه لأن العرف يقتضى لوم نفسه والتشديد عليها فكلما تركه لزمه كفاة كافي أقرب المسالك وغيره [مسألة] إن قال والله لا أكلم زيداً والله لا أحدث فكله فعليه كفارتان كفاة لئنه الأصل وكفاة لأحدث فيه أه من أقرب المسالك [مسألة] تتكرر الكفاة بتكرار الفعل إذا اشتمل

كسنة الظهر وصرفتها المأموم إلى ذلك وعكسه ينبغي أن لا يصح لعدم التمكن انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب اللباس)

سئل هل يس طى الثوب عند النوم والتسمية أو التسمية فقط أو الطى دونها أفيدونا (أجاب) نعم يس الطى مع التسمية ففي الإيعاب قال الزركشي وينبغي طى الثياب فقد روى الطبراني بأسانيد ضعاف خبر الحلو وأنيابكم ترجع إليها أرواحها فان الشيطان إذا وجد ثوباً مطوياً لم يلبسه وإذا وجدته منشوراً لبسه وخبر إذا طويتم ثيابكم فاذكروا اسم الله لا يلبسها الجن بالليل وأنتم بالنهار فتبلى سريعاً انتهى وفي الجامع الصغير للعلامة السيوطي مع شرحه للسنائى أطووا ثيابكم أمر إرشاد أى لفوها إذا زعموها لارادة نحو نوم أو مهنة ولا تتركوها منشورة فانكم إذا طويتموها ترجع إليها أرواحها أى تبقى فيها قوتها فالأرواح جمع روح على الاستعارة وليست هى جمع ربح كما وهم فان الشيطان أى إبليس والمراد الجن إذا وجد ثوباً مطوياً لم يلبسه أى لم ينسلط على لبسه بل يمنع منه من قبل خالقه إن اقترن طيه بالتسمية وإن وجدته منشوراً لبسه فيسرع إليه البلا وتذهب منه البركة ويورث من لبسه بعد ذلك الغفلة عن ذكر الله سبحانه والفتور

اليمين على أدلة يدل وضعا على التكرار كقوله كلما كلفته ففعل يمين أو كفارة أو
 متهما دخلت الدار ففعل يمين أو كفارة وأما متى ما فليس من صيغ التكرار بل
 من صيغ التعليل فإذا قال متى ما كلفته ففعل يمين أو كفارة فلا يلزمه كفارة إلا
 في المرة الأولى إلا أن ينوى التكرار فتعدد الكفارة على حسب ما نوى وأما
 متى بدون ما فلا تقتضي التكرار قطعاً كأن لو إذا أنه مخلصاً من أقرب المسالك
 وص [مسألة] إن قال والله ثم والله لا أفعل كذا فعليه كذا فتكرر الكفارة
 ولو قصد بشكرار اليمين التأسيس لتداخل الأسباب عند اتحاد الموجب والحاصل
 أنه إن نوى التأكيد فكفارة واحدة اتفاقاً وإن نوى إنشاء يمين ثانية فلا قصد كفارات فالمشهور
 على حسب ما نوى اتفاقاً وإن نوى إنشاء يمين ثانية فلا قصد كفارات فالمشهور
 كفارة واحدة ولو في مجلسين ومثل اليمين التأسيس للمجهول والكفارة وأما العتق والطلاق
 فتكرر إن قصد التأسيس لا إن قصد التأكيد فلا يتكرر الطلاق أما الزوم الطلاق
 عند قصد التأسيس فلا احتياط في الفروج وأما العتق فلتشرف الشارع بالحرية أه
 مخلصاً من أقرب المسالك وص وصاحبة الحرشي [مسألة] في المدونة من قال والله
 لا أكلم فلان أو لا أدخل دار فلان ولا أضرب فلان ثم فعل ذلك أو بعضه فإنما عليه كفارة
 واحدة وكأنه قال والله لا أقرب شيئاً من هذه الأشياء ولو قال والله لا أكلم فلاناً الله
 لا أدخل دار فلان والله لا أضرب فلاناً فعليه هنا لكل صنف فعله كفارة لأن
 هذه ثلاثة أيمان بالله على أشياء مختلفة نقله المواق أه من دس [مسألة] إن
 قال إيمان المسلمين تلزمي إن فعلت كذا فعليه يلزمه طلاق من في عصمته
 ثلاثاً وعتق من يملك رقبته من الرقيق وصدقة بثلك ماله من عين أو عرض أو
 غنل عين يمينه ومضى الحج لا عمرة وصوم عام وكفارة يمين ويحل هذا إذا
 اعتد الخلف بما ذكر من الطلاق وما عطف عليه لأن الإيمان تجري على
 عرف الناس وبإدلتهم فإن لم يعرف بحلف يعق كما في بعض البلاد أو لم يعرف
 عرف بحلف يمتن الحج أو صدقة بثلك كما في مصر لم يلزم الخلف غير المعتاد
 والعمرة بمادة أهل بلده سواء اعتاد هو خلافهم أو لم يعتد شيئاً أو بعبادته هو إن لم
 يعتادوا شيئاً فإن لم تكن لهم ولالة عادة بشيء فلا يلزمه شيء سوى كفارة يمين
 وظل هذا إن لم ينو شيئاً وإلا عمل بيمينته ولو في القضاء فإذا جرى العرف بالخلف
 بكل مما تقدم وخلف بأيمان المسلمين ونوى غير الطلاق أو غير العتق أو
 غيرها أو غير المتي عمل بيمينته إذا كانت تلك اليمين قبل تمام الخلف بيمينته
 كانت أو لا أو في أثناء الخلف وأما إذا نوى ذلك بعد الخلف فلا بد من
 إخراج ما داء الاستثناء متصلاً باليمين أه مخلصاً من درودس وفي الأيمن على
 عبد الباقي قال الطرطوشي ليس لما لك في إيمان المسلمين كلام وإنما اختلف
 المشأخرون قال الأبهري يلزمه الاستنفاذ فقط وقيل كفارة يمين وقيل ثلاث

عن العبادة والمراد بالثياب هنا
 ما ليس من نحو قبض
 وجبة وازار وسراويل
 ورداء وخف ويؤخذ من اللغة
 أن العمامة كذلك فيحلها إذا أراد
 النوم ثم يكرهها إذا أراد الخروج
 وأما عمالاً يمكن حبه كقوله
 ونعل في حرمان الشيطان منه
 التسمية المقارنة (طس) عن جابر
 ابن عبد الله الخ مائة مائة سبحانه
 أعلم (سئل) عن البش المزعر
 أو الجوخة الحمراء فقط أو ما أشبه
 ذلك هل يكره لبس ذلك أو يباح
 وهل إذا كانت شاة من المباحة
 وتكون مقلدة أفلام أحرار يرضى
 أو أحرر وأسود أو أسود وأصفر
 يباح لبسها على الإطلاق أو يكره
 في بعضها ويطلق في بعض أفئونا
 (أجاب) نعم أما المصبروغ
 بالزعفران ففي النخبة حكمه حكم
 الحر حر حر حر حر
 التوب حرم وفي الامداد الأقرب
 تحريم ما زاد على الأربع الأصابع
 قال ثم إن صبيغ السدي أو اللعنة
 بنحو الزعفران أتجه أن يأتى فيه
 تفصيل المركب السابق وفي النهاية
 الأوجه أن المرجع في ذلك العرف
 فإن صح إطلاق المزعر عليه
 حرم والا فلا انتهى وفي فتح
 النجواد وكالحري في جميع ما مر
 المزعر بعد النسخ انتهى وأما
 المصفر فحري العلامة ابن حجر
 في النخبة تبعاً لشيخ الإسلام
 ذكرنا على التحريم كما المزعر

في فصله وجرى على حل المعصفر
الخطيب والجلال الرمي وغيرهما
وأما الصبور بنيرهما جرى
على كراهة لبس ما صبح بعد الفسح
بأي لون كان في الإيعاب بحالته
وجرى في التحفة والنهاية على
الجواز ولم يتعرضا للذكرهما أما
الخطيب فيكره لبسه حال الصلاة
وقد نص على الكراهة في كتب
المذهب في التحفة ومن ثم كرهت
أي الصلاة في غطط أو إليه أو عليه
لأنه يخل بالخشوع أيضاً وزعم
عدم التأثير حماة فقد صح أنه
صلى الله عليه وسلم مع كاله الذي لا
يداني لما صلى في خيصة لها أعلام
نزعها وقال الحنفى أعلام هذه وفي
رواية كادت أن تفتني أعلامها
والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله
عنه وأرضاه عن الذكر لله تعالى
هل هو أفضل من الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم لأن الشرجي
رحمته الله تعالى ذكر في فوائد
أن جميع الأذكار لا تقبل ولا تضل
إلا مع حضور القلب إلا الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم فإنها
تقبل مع عدم الحضور فهل هذا
قولهم مسلم له وإن ظفر ثم يص على
تفضيل الصلاة على الله كرتفضلوا
إذا كروه لتأوك ذلك إذا صلى كافر
على نبينا صلى الله عليه وسلم حل
يصير بذلك مسلماً أم لا بد من لفظ
الشهادتين أفيدونا أتأبكم الله الجنة
(أجاب) متنا الله بحياته بقوله
الحمد لله رب العالمين سبحانه لا أعلم

كفارات فقله السيد عن البدن والمواق أم أي والمشهور ما تقدم [مسئلة] ان
قال أقسم عليك بالله فهي بين لأنه فعل صريح في القسم فلم يبطله قوله
عليك أم عبد الباقي وفي الأمير لكن في حديث نعيم أبي بكر رضى الله عنه
ما يقتضى عدم لزوم أي حديث نعيم أبي بكر الرؤيا بحضرة صلى الله عليه
وسلم فقال عليه السلام لأبي بكر أصبحت بعضاً واخطأت بعضاً فقال أبو بكر
أقسمت عليك يا رسول الله لتخبرني فقال لا أقسم ولم يخبره فإنه لم يأمره
بكفارة أم يتوضف [مسئلة] في الخطاب فرع قال في الكتاب إذا حلفت على
رجل لينعلن كذا فامشع فلا شيء عليهما وقاله الشافعي ثم نقل الخطاب بعد ذلك
الحنف عن ابن يونس وغيره قلت وهذا هو المشهور يمين الاستشفاع عند
الشافعية ويوجب إجابته له كما في الخطاب وهو خاص بالياء الموحدة من بين
حروف القسم فإنها هي التي تستعمل في القسم الاستعفاف وهي التي يصرح
معه بفعل القسم أم من الأمير على عبد الباقي [مسئلة] ان قال والله لا طلقتك
واطلق في يمينه فلا يخبر على الكفارة ولا يمنع من وطئها ولا يبحث إلا بئونها
ما دام نارباً خلافاً فالمنع في صيغة الحنث من وطئها محله إذا كان الخلف
بطلانها أم من ضوء الشموع ودمس [مسئلة] ان قال والله لا أبيع سلعتي من
زيد فقال له عمرو وأنا فقال والله ولا أنت فباعها لهما أو لأحدهما فردعا عليه
فباعها للآخر فكفاران بخلاف ما لو قال والله لا أبيعها من فلان ولا من
فلان فباعها لهما أو باعها لأحدهما فردت له فباعها للآخر فكفارة واحدة
وإنما نومه كفارتان في المسئلة الأولى وكفارة واحدة في الثانية لأن الأولى تعدد
القسم واختلف المقسم عليه فبأنخلاف الثانية فإن القسم فيها غير متعدد أم متعاضد
دروم [مسئلة] ان قال والله لا أكل ثقلان طعاماً ونوى قطع كل ما جاء من جهته
لمة ثم قبل منه هدية فإنه يبحث لأن يمينه تفيد تعميم كل ما يؤمنه كما في ص [مسئلة] إن
حلف نزوجته بالله أو بالطلاق لا أنزوج عليك في حياتك ثم مضتها وتزوج بعد خلافاً
وقال نوبت بقولي في حياتها مدة كونها في عصمتي وهي الآن ليست في عصمتي
فإنه يصدق وكذا إذا قال لها إن تزوجت في حياتك فإني أتزوجها طالق أو
تعدى حر أو فعلى المثنى إلى مكة ثم تزوج بعد خلافاً وقال نوبت بقولي في
حياتها مدة كونها في عصمتي فإنه يصدق في الجميع في الفتوى والقضاء لمساواة
نيت الظاهر لفظه بلا ترجيح لظاهر لفظه على نيت عرفاً وقال صبح ثم إنه يعتبر
في المساواة أن يحتمل اللفظ ما نواه الخالف وغيره على السواء لفة وعرفاً فلو
احتمل ذلك لفة وكان احتماله في العرف للبعث المثنى مرجوحاً كانت النية
كالخالفه مخالفة قرية فتقبل إلا في القضاء في الطلاق والفق المعلن كمن حلف
لا يبطأ أمته ونوى برجله فإن استعمال اللفظ في هذا مرجوح عرفاً والراجح

استعماله في الجماع وإن كان استعمال اللفظ فيها لغة على حد سواء وكذا إذا حلف بالله أو بالطلاق أو بنى مما ذكر لا آكل لحماً فأكل لحم طير وقال أردت أني لا آكل لحم غير الطير فيصدق في الفتوى والقضاء لأنه تقييد للطلاق لأن لفظ لحم يصدق بأي نوع من اللحم على سبيل البدل وقصره على غير لحم الطير تقييده له مخلصاً من دروس وعقوى [مسألة] إن حلف لا آكل شيئاً أو لا آكل شيئاً فأكل لحم الضأن وسمن البقر وقال نويت لا آكل لحم بقر وأنا قد أكلت لحم ضأن أو نويت لا آكل سمن ضأن وأنا قد أكلت سمن بقر وأنا قد أكلت لحم ضأن أو نويت لا آكل سمن ضأن وأنا قد أكلت سمن بقر قبلت نيته في الفتوى مطلقاً في التمين بالله وغيره وفي الطلاق والعق المعين لأن نيته قريب في نفسها للمساواة وإن كانت ضعيفة بالنسبة لظاهر لفظه فلهذا إذا رفع للقاضي وكان حلفه بالطلاق أو بعق عبده المعين فادعى النية السابقة فلا يقبل ويقع عليه الطلاق وعق عبده المعين بخلاف المسئلة التي قبل هذه فإنه تقبل نيته مطلقاً عند المقتى والقاضي في الطلاق والعق المعين لمساواة نيته لظاهر لفظه كما تقدم والحاصل أنه تقبل نيته في هذا الموضوع عند المقتى مطلقاً وعند القاضي في التمين بالله وغيره إلا الطلاق والعق المعين [مسألة] إن حلف لا أكلم زيداً أو لا أدخل داره ثم كلمه أو دخل داره وقال نويت لا أكلمه أو لا أدخل داره في شهر رجب مثلاً وقد مضى فيقبل في الفتوى لقرب هذه النية من اللفظ ولا يقبل عند الرفع للقاضي في طلاق ولا عق عبده معين فلو ذهب للقاضي من غير أن يرفعه أحد وذكر ذلك له كان من قبيل الفتوى كما في التوضيح (نتيجه) مما قبل في الفتوى أن يقول الشخص حلف بالطلاق أو لا أفعل كذا ثم يزعم أنه كاذب في ذلك القول وأنه لم يخلف ولا يقبل منه ذلك في القضاء إلا أن يشهد قبل الإخبار أنه يستخلص بذلك كما في الخطاب اهـ من دس بتصرف ومن الأمير علي عبق [مسألة] لو حلف بالله لأعتق عبدي وقال أردت بعضهم على سبيل التخصيص أو أردت بعبيد دواني أو أردت بالبيع فيقبل نيته في التمين مطلقاً وفي القضاء إلا بطلاق وعق معين اهـ من عبق وفي الأمير أن قوله أردت بعبيد دواني معترض بأن هذا مجاز والمجاز إن قامت عليه قرينة قبل مطلقاً وإلا رد مطلقاً فكيف يمثل به لما يقبل في الفتوى دون القضاء إلا أن يتكلف أن هناك قرينة خفيفة فليأمل اهـ ومن ذلك ما لو حلف بالله لأعتق من عبدي ثلاثة وقال نويت بيع ثلاثة دواب من دواني أو قال تزوجته أنت طالق ثلاثاً وقال أردت أنها طلقت ثلاث مرات في الولادة أو قال نسائي طوائقي وله أربع وقال لم أرد الرابعة فينوي في جميع ذلك مستغنياً لاقى مراقبة مع بيته أو إقرار ولو قال جميع نسائي طوائقي أجمع إلا أن يقول استثنيت أو نويت فينعمه مستغنياً فقط وماله لو قال هي طائفي البتة إن راجعها ثم أراد نكاحها بعد العدة وقال نويت ما دامت في العدة صدق مستغنياً وماله لو

لنا الإماعلتنا إنك أنت العليم الحكيم اللهم توفيقاً للسداد وهداية إليه أعلم وفقنا الله وإياك ثانياً فيه ورضاه أن الكلام في هذه المسئلة يحتاج إلى مقدمات منها معرفة حقيقة الذكر فإذا علمت ظهر بها حكم المسئلة فنقول قال الإمام العلامة سيدي محي الدين النجوي رحمه الله تعالى في كتابه الأذكار فصل إعلم أن فضيلة الذكر غير متحصرة في التيسيع والتهيل والتحميد والتكبير ونحوها بل كل عامل به بطاعة فهو ذا كرامة تعالى كذا قاله سعيد بن جبير رضي الله عنه وغيره من العلماء قال شارحها العلامة سيدي محمد علي ابن حلان أخرج الواحدى في التفسير الوسيط بسنده إلى خالد بن عمران رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أطاع الله فقد ذكّر الله تعالى وإن قلت صلاته وصيامه وصنعه الخير ومن عصي الله تعالى فقد نسبته وإن كثرت صلاته وصومه وتلاوته القرآن وحسن الخير ثم قال وفي شرح المسالك للشيخ ابن حجر أصل وضع الذكر ما بعدنا الشارع بالفظه مما يتعلق بتعظيم الحق والتناء ويطلق على كل مطلوب قول مجازاً شرعياً شبه المشابهة انتهى وفي فتح الباري بشرح البخاري العلامة العسقلاني ويطلق ذكر الله تعالى ويراد به المراقبة على العمل بما وجب

أونذب إليه ككتاوة القرآن
وكثرة الحديث ومدارسة العلم
والاشتغال بالصلاة إلى أن قال فأفاد
أن ما ذكر يطلق عليه ذكر الله
تعالى لا لفظ الذكر من غير
إضافة والله أعلم انتهى كلام
الشيخ محمد علي فتحصل منه
أن الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم ذكر النبي السلام فيها
الأولى من الأذكار والأفضل
فتقول الأفضل على الإطلاق
كلمة التوحيد قال سيدي ومولاي
البارف بالله تعالى والمدال عليه
سيدي مصطفى البكري في الضياء
الشمس ويشهد لأفضليتها على
سائر الأذكار حتى من الصلاة
والقسيم على الحبيب المختار قوله
صلى الله عليه وسلم رأيت حمزة
وجعفر وكان بين أيديهما طبق
فيه نبق كالزبد فأكل منه نبقاً
ثم صار غنياً فأكل منه ثم صار
وطياً فأكل منه فقلت فهما راجدان
أفضل الأعمال قال قول لا إله
إلا الله قلت ثم ماذا قال الصلاة
عليك يا رسول الله قلت ثم ماذا
قال أحب أن يكر وعمر رضي
الله عنهما ولقد ذكر في فضائلها
لبايا محض يذكروا قرا بآية فذلك
قوله صلى الله عليه وسلم ما قال
عبد لا إله إلا الله مخلصاً إلا
صعدت لا يرد لها حجاب فإذا
وصلت إلى الله تعالى نظر الله
إلى قائلها وحقق على الله تعالى
أن لا ينظر إلى موحد إلا رحمه

قال حليمه طالق وله زوجة وبجارية يسميان بذلك وقال نوبت بالطلاق عتق
جاريين صدق مستتباً له عتق بتوضيح من الأمير [مسألة] إن شرطت الزوجة على
زوجها عند العقد أن لا يخرجها من بلدها أو لا يتزوج عليها وحلفت به ولو حلف
خاسماً متبرعاً على أنه إن تزوج عليها أو أخرجها فالتى بزواجها طالق أو فأمرها
ببدها ثم فعل الخلو ف عليه وأدعى أنه نوى أنه لا يتزوج عليها أو لا يخرجها من
بلدها في شهر رجب مثلاً وقد مضى ثم تفده بئته لأن البين على بنية الخلف لأنه
كانه جعل هذا البين عرض حقه ومن أمثلة ذلك إذا ادعى شخص على آخر بدعة
فأنكرها وحلف بالطلاق أنها ليست عنده وأراد طفلة واحدة وأراد رب الحق
البنات فيلزمه الثلاث ولا جرة بإرادته طلق طقة واحدة لأن البين على بنية الخلف
ولكن يحمل على هذا على ما إذا صرح بشرط الثلاث رب الحق تشديداً على
الخالف لأن رب الحق يقول الخالف لا يأتى بالرجعية فاندفع قول البناتى إن
الواحدة هي مقتضى لفظه فتقبل بئته أم مخلصاً من عب والأمير وأقرب المسالك
وص [مسألة] إن عدت بنية الخالف الصريحة اعتبر بساط البين أى السبب
الحامل عليها غالباً وإلا فهو الأمير عنه في علم المعاني بالمقام وقربة السياق وإنما
قال غالباً لأن البساط قد لا يكون سبباً كما بأتى في قوله ومن ذلك ما لو حلف
بطلاق زوجته لا يأكل يداً الخ وبساط البين بحرى في جميع الأيمان كانت
باله أو بطلاق أو بعتق كما قال بعضهم

بحرى البساط في جميع الخلف ه وهو المشير لليمين فأعرف

إن لم يكن نوى وزال السبب ه وليس ذا الخالف ينتسب

فقوله في النظم وهو المشير لليمين أى أن البساط هو السبب الحامل عليها وقوله
إن لم يكن نوى وأما لو نوى شيئاً فالعبرة ببئته وقوله وزال السبب كما إذا حلف
لا أشتري لحماً من السوق وكان السبب الحامل له على هذا البين وجود زوجة في
السوق أو وجود ظالم فإذا زالت الزوجة أو الظالم جاز له الشراء من السوق لأنه
كانه قال في حلفه لا أشتري من السوق ما دامت هذه الزوجة أو الظالم ولا يعتد
لأنى الفتوى ولا فى القضاء وظاهر كلامهم اعتبار البساط ولو مع مراعاة في طلاق
أو عتق إلا أن المتن يدين الخالف في دعواه وأما في القضاء فلا بد من ثبوت
كون الخلف عند وجود البساط يعنى بأن تشهد البينة عند المرافعة بالبساط فيحمل
عليه حينئذ كان يمينه مما يشترى فيها أم لا وأما إن شهدت البينة بالبين ثم ادعى
الخالف البساط فلا يصل به عند المرافعة وقد صرح ابن رشد بهذا التفصيل ونقله
عنه الرماضى وأما إذا لم تزل هذه الزوجة واشترى من السوق فيلزمه ما حلف
به وهذا مفهوم قوله في النظم وزال السبب وقوله وليس ذا الخالف ينتسب
أى أنه يشترط في نفع البساط أن لا يكون للخالف مدخل في السبب الحامل على

والذين كانوا يتنازع مع ولده أو زوجته أو أجنبي حلف أنه لا يدخل على من
تنازع معه داراً مثلاً ثم زال السبب الحامل له على الذين بأن اصطالح الحالف
والحالف عليه فإنه يحث بدخوله عليه لأن الحالف له مدخل في السبب فالبساط
هنا غير نافع اهـ ملخصاً من درودس بتوضيح [مسألة] إن قال لزوجته إن
دخلت هذا المكان فأنت طالق وكان السبب في حلفه بالطلاق وجود فاسق
بذلك المكان فإذا زال الفاسق منه ودخلت الزوجة لم يحث لأنه في قوة قوله
مادام هذا الفاسق موجوداً في ذلك المكان اهـ من أقرب المسالك [مسألة] من
حلف لبشرين دار فلان فلم يرض بشن مثلها فأقوى القولين عدم الحث كما في
الخطاب وكذا إذا حلف ليعين داره فأعطي دون ثمن المثل فلا يحث لأنه في
قوة قوله لأشترين دار فلان إن باع بشن المثل أو لأمين داري إن أعطوني
ثمن المثل فالسبب نافع لما علبت أنه نية حكمة اهـ مجموع بتوضيح [مسألة]
من سمع الطبيب يقول لحم البقر دام حلف لا يأكل لحماً ولم يقصد تعميماً
ولا تخصيصاً فلا يحث بأكل لحم الضأن والطيور ونحوهما لأن البساط يدل على
ذلك ومن ذلك ما إذا حلف أن زوجته لا تمتق أمها وكانت أختها
قبل فلا يحث لأنه لو علم ذلك ولم يحلف كما في البدر (ومن ذلك) ما إذا قالت
امرأة لزوجها إن كنت تحبني فأحلف بالطلاق الثلاث أنك تنطق بمثل ما ألتقيه
حلف كما قالت فقالت أنت طالق بالثلاث فلا يقول مثل قولها ولا شيء عليه
لأنه لو علم لم يحلف (ومن ذلك) ما إذا حلفت امرأة أمير بالله العظيم لا تسكن
بعد موته دار الإمارة ثم تزوجت أميراً آخر فأسكنها تلك الدار فلا تحث لأن
بساط يمينها انحطاط درجتها بعد موته وقد زال الانحطاط بتزوجها بالأمير
الآخر (ومن ذلك) ما لو حلف بطلاق زوجته أنه لا يأكل أيضاً ثم وجد
في حجرها شيئاً مستوراً فقالت لا أريكه حتى تحلف بالطلاق لما كل من حلف
فإنه لا شيء عليه إذا كان الذي في حجرها أيضاً ولا يلزمه الأكل منه لأن بساط
يمينه أنه يأكل منه ما لم يمنع من أكله مانع ولأن عليه باليمين الأول يتضمن نية
إخراج البيض فلا يقال إن المانع الشرعي يحث منه فقدر (ومن ذلك) من
ضاعت حبة يمينه أو نمسكه وقال لكتبة الحاكم مثلاً اكشوا لي غيره امرأته
طالق لا يعلنه في موضع ولا هو في يمينه ثم وجده في يمينه فلا حث عليه عملاً بمقتضى
لفظه بل هذا من البساط على المشهور هذه المسائل ملخصة من درودس
بتوضيح وزيادة من الأمير على عقب [مسألة] إذا حلف ولم تكن له نية تخصيص
ولا تعميم ولم يوجد بساط فالمعتبر العرف القولي وهكذا القملي على الراجح
والعرف القولي كما إذا حلف لا يشترى مملوكاً وكان عرفهم أن المملوك لا يطلق
إلا على الأبيض فلا يحث إذا اشترى عبداً أسود وقس ما أشبه ذلك والعرف

وعنه صلى الله عليه وسلم إذا
قال المسلم لا إله إلا الله خرفت
السموات حتى تقف بين يدي
الله تعالى فيقول أسكنني قبض
كيف أسكن ولم تخفر القائل
فيقول ما أجزيتك على لسانه إلا
وقد خفرت له وعنه صلى الله عليه
وسلم كما لا تلتقي الشفتان على قول
لا إله إلا الله كذلك لا تحجب
عن سماء سماه حتى تقبى إلى العرش
لها دورى كدورى العجل تشفع
لصاحبها وعنه صلى الله عليه وسلم
لا إله إلا الله كلمة عظيمة كريمة
على الله من قائلها مخلصاً استوجب
الجنة ومن قائلها كاذباً عصمت
ماله ودمه وركان مصيره إلى
النار وعنه صلى الله عليه وسلم
أوحى الله تعالى إلى موسى
ابن عمران عليه السلام أن في
أمة محمد جالاً يقومون على كل
شرف وواد ينادون بشهادة أن
لا إله إلا الله جزام على جزاء
الأنبياء وعنه صلى الله عليه وسلم
أفضل العلم لا إله إلا الله وأفضل
البدن الاستغفار وفي رواية
أفضل الذكر الحمد لله وعنه
صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلت
أنا والنبون من قبلي لا إله إلا الله
وعنه صلى الله عليه وسلم جددوا
لبيحانكم أكثروا من قول لا إله
إلا الله وعنه صلى الله عليه وسلم
أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة
من قال لا إله إلا الله خالصاً مخلصاً
من قلبه وعنه صلى الله عليه وسلم

أنتحر أعلی صیانکم أول كلامهم
لا إله إلا الله وآخر كلامهم
لا إله إلا الله فمن كان أول كلامه
لا إله إلا الله وآخر كلامه لا إله
إلا الله ثم عاش ألف سنة ما سئل
عن ذنب واحد وعنه صلى الله
عليه وسلم أن الله تعالى حرم النار
على من قال لا إله إلا الله يقتنى
بذلك وجه الله تعالى وعنه صلى
الله عليه وسلم قلت يا رب شفني
فيمن قال لا إله إلا الله قال ذلك
إلى وهذه الكلمة هي المضافة
والنافعة والتافعة والشافعة
فأما كونها مانعة فلقوله صلى الله
عليه وسلم لا إله إلا الله تمنع العباد
من سخط الله تعالى ما لم يؤثروا
صفة دينهم على دينهم فإذا آثروا
صفة دينهم على دينهم ثم قالوا
لا إله إلا الله ردت عليهم وقال
كذبتم وفي رواية لا تزال لا إله
إلا الله تعجب غضب الرب عن
الناس ما لم يبالوا ما ذهب من دينهم
إذا صلحت لهم دينهم فإذا ألوها
قبل كذبهم لستم من أهلها
وأما كونها دافعة فلقوله صلى الله
عليه وسلم لا إله إلا الله تدفع عن
قائلها تسعة وتسعين باباً من البلاء
أدناهم اللهم وفي رواية لا تزال
لا إله إلا الله تدفع سخط الله تعالى
عنه وعن العباد حتى إذا نزلوا
بالمزول الذي لا يبالون ما نقص
من دينهم إذا صلحت لهم دينهم
فقالوا عند ذلك قال الله لهم كذبتم
وأما كونها نافعة فلقوله صلى الله

الفعلی كما إذا حلف لا آكل خبزاً وكان عرفهم لا يأكلون إلا خبز النصح فقط
فإذا أكل خبز الشعير لا يثبت على الزاجع لتخصيص عرفهم خبز خبز النصح كما
علت وإنما رجح اعتبار الفعل لأنه لا يضمن أن يكون قربة أهلاً مخلصاً من
عقوب والأمير [مسئلة] إذا لم يوجد نية ولا بساط ولا عرف قولي ولا فعلي
فالمعتبر العرف الشرعي إن كان المتكلم صاحب شرع فإذا حلف أنه لا يصلي
أولاً يتطهر هذا الوقت ثم دعا الله تعالى أو أزال أو ماخه فإنه لا يثبت لأن
الشرع لا يطلق الصلاة على الدعاء ولا التطهير على التنظيف فإذا صلى التطهر
أو نوحاً مثلاً فإنه يثبت [مسئلة] إذا لم يوجد شيء مما ذكر فالمعتبر المقصد
المعقوب فمن حلف لا يركب دابة أو لا يلبس ثوباً وليس لم عرف في دابة معينة
ولا في ثوب معين بل لفظ الدابة يطلق عندهم على معناه لغة وهو كل مادبة على
الأرض وكذلك الثوب يطلق عندهم على معناه لغة وهو كل ما يلبس فإذا ركب
تمساحاً أو لبس عمامة فإنه يثبت لأنه المدلول المعقوب وكذا من حلف لا يصلي
ولفظ الصلاة عندهم إنما يطلق على معنى المعقوب فإنه يثبت إذا دعا الله تعالى
إذ الدعاء صلاة لغة وبهذا تعلم فائدة التقييد بقوله فيما تقدم إن كان المتكلم
صاحب شرع أنه من زيادة من دس وتوضيح [مسئلة] إذا أطلق في يمينه
ولم يوجد بساط ولا عرف قولي ولا غير ذلك مما تقدم وكانت صيغته صيغة
ثبت فإنه يثبت بقوة المحلوف عليه لغير مانع كما إذا حلف ليطأماً الليلة فركب
اختياراً حتى قامت الليلة بل ولو لم مانع شرعي أو عادي فالمانع الشرعي كمن
حلف ليطأناً زوجته الليلة فنزل عليها الحيض أو تبين أنها حائض فإنه يثبت إن
لم يطأاً ولو لم يفرط فإن وطئها حال الحيض ففي يمينه وحسنه قولان فالقول بالبر
حلاً للفظ على مدلوله لغة والقول بعدم البر حلاً له على مدلوله شرعاً والمعدوم
شرعاً كالمعدوم حساً يعني أنه غير معتد به في نحو الإحصان وتحليل الميتة أو
غير مأذون فيه وإلا فهو يسمى وطئاً شرعاً ويوجب الفسل والحد والمهر ونحو
ذلك أما إذا حلف ليطأها ولم يقبض بالليل فلا يثبت بحبسها بل ينتظر طهرها في المستقبل
ويطؤها هذا هو الصواب كافي بن والرماض خلافاً لما يفيد كلام عبق من الحث
مطلقاً ومن أمثلة الشرعي من حلف ليؤمن أمة فتبين أنها حامل منه فإنه يثبت
هذا مذهب المدونة في المسائين وقرق ابن القاسم وابن دينار في مسألة الحيض بين
أن يمتن زمن يمكنه فيه الوطء فيثبت وبين أن لا يمتن زمن يمكنه فيه الوطء
فلا يثبت وخالف سحنون في مسألة بيع الأمة فقال إن تبين أنها حامل لا يثبت
ولم يمتنوا كلا منهما ومن أمثلته أيضاً ما لو حلف إنسان من أولياء المقتول
ليقتل من الجاني فمضى عنه بعض آخر من المستحقين أو تبين أنه عني عنه قبل
الحلف فإنه يثبت في هذه وفي مسألة بيع الأمة المتقدمة مطلقاً أفت بوقت أم لا

عليه وسلم لا تزال لا إله إلا الله
تتفع من فالحا حتى يستغفروا بها
والاستغفار بحقها أن يظهر
العمل بالمعاصي فلا يشكروه ولا
يغيروه وأما كونها شافعة فلقوله
صلى الله عليه وسلم كما لا تتلقى
الشفعة على قول لا إله إلا الله الخ
الحديث المأثور وهي من الجنة
لقوله صلى الله عليه وسلم من الجنة
لا إله إلا الله ومن الجنة الحمد لله
ومفتاح السموات والأرض
لقوله صلى الله عليه وسلم اسكن
شيء مفتاح ومفتاح السموات
والأرض قول لا إله إلا الله
وحسن الله لقوله صلى الله
عليه وسلم قال الله تعالى لا إله إلا الله
حسنى فمن دخله آمن من عباده وفي
رواية يقول الله تعالى وإذا أكرها
محبوب الله لقوله صلى الله عليه وسلم
يقول الله عز وجل فربوا أهل
لا إله إلا الله من ظل عرشى فاني
أحبهم وقد عقد في مفتاح الفلاح
لأسمائها فصلا وذكر أن الأول
كلمة التوحيد والثاني كلمة الإخلاص
والثالث كلمة الإحسان والرابع
دعوة الحق والخامس كلمة العدل
وكلمة التقوى والمثل الأعلى والعهد
ومقاييد السموات والأرض
وكلمة الحق والعروة الوثقى وكلمة
الصدق ولطمان المزايا والخصائص
ملاييمه كتاب منها حديث
البطاقة وحديث الرجل الذي
حضره ملك الموت فسبق أعضاءه
فلم يجد عمل خيرا ثم شق قلبه

فرط أم لا والمنازع العادي كمن حلف ليلبس هذا الثوب فسرقت قبل أن يلبسه
أو غضب أو حلف ليذبح هذا الحيوان ولما كان هذا الطعام فسرق أو غضب
كل منهما قبل الأكل وقبل الذبح فإنه يحث إن تأخرت السرقة أو الغضب عن
اليمين مطلقاً أفت أم لا فرط أم لا وأما إذا تقدمت السرقة أو الغضب أو الذبح فلا
حث مطلقاً أفت أم لا فرط أم لا^(١) ومعنى أفت أي جعل للمحلف عليه وقتاً بأن
حلف ليلبس الثوب في هذا اليوم مثلاً وأما إن كان المنازع من فصل المحلوف
عليه عقلاً فلا يحث كما إذا حلف ليذبح هذه الشاة مثلاً فماتت عقب اليمين
أو تأخر موتها ولم يحصل منه تفريط وإلا بأن فرط مع التأخير حتى ماتت حث
والحاصل أن المحلوف عليه إذا فات لمنازع عقلي فإما أن يكون الحالف قد عين
وقتاً لفعله أم لا فإن كان قد عين وقتاً كقوله لا أذبحها في هذا الشهر لماتت فيه
لم يحث عالم يضيق الوقت ويفرط وإلا حث وإن كان لم يوقت فلا حث إن حصل
المنازع عقبه أو تأخر بلا تفريط فإن فرط مع التأخير حتى فات فالحث وقد نظم
ذلك الأجهوري فقال:

إذا فات محلوف عليه لمنازع فإن كان شرعياً لحثه مطلقاً
كعقلي أو عادي إن يتأخراً وفرط حتى فات دام لك البقا
وإن أفت^(٢) أو قد كان منه تبادر غننه بالعادي لا غير مطلقاً
وإن كان كل قد تقدم منهما فلا حث في حال غننه محققاً

ومن أشد العقلي ما إذا حلف صيف على رب دار أنه لا يذبح له قسرين أنه
ذبح له أو حلف لينتفض ذروته فوجد عذرتها سقطت فلا حث فيها لأن رفع
الواقع وتحصيل الحاصل محال عقلاً اه ملخصاً من درودس والخريشي والأمير
بوضيح [مسئلة] إن قال والله لا أدخل الدار في شهر رجب مثلاً ثم عزم على
عدم الدخول قبل مضيه لا يحث لأن صيغة الحث المؤجل لا يحث فيها إلا إذا
فات الأجل وأما صيغة البر فلا يحث فيها بالعزم على الضد كما إذا قال والله لا أكلم
زيداً ولا يحث إلا إذا كلمه بالفعل وأما صيغة الحث المطلق كما إذا قال والله
لا أدخل الدار أو إن لم أدخل الدار فمات طالق ثم عزم على عدم دخول الدار
فطريقة ابن الموائز وابن شام في الجواهر وابن الحاجب والقرافي الحث ومشي
عليها سيدي خليل وقال غيرهم غاية ما في المدونة أن الحالف بصيغة الحث المطلق
له تحث نفسه بالعزم على الضد ويكفر ولا يتحتم الحث إلا بفوات المحلوف
عليه فله أن يرجع ليمينه ويطلق العزم كما لو قال إن لم أتزوج فعلى كذا ثم عزم

(١) قوله فرط أم لا: لا يعني ما في هذا القسم من التسامح ألا ترى إذا كانت المانع متقدماً على
يمينه فإنه لا يتأخر تفريطاً من سائبة الحرث

(٢) قوله وإن أفت أي أن العادي إذا تأخر يحث فيه مطلقاً أفت أم لا بالعزم لا بخلاف
عقل لأنه إن أفت فيه لم يحث إلا إذا طاق الوقت ولم يركب كما تقدم ١ هـ

فلم يجد فيه خيراً ففك حليته فوجد
طوبى لسانه لاصفاً بحسبك بقول
لإله إلا الله فغفر له بكلمة
الإخلاص وحديث النلقين سيدنا
على رضي الله تعالى عنه بها بعد
أن طلب من الدلالة على أقرب
الطرق إلى الله تعالى عز وجل
وأهلها على عبادته وأفضلها عند
الله وحديث مباينة الصحابة بعد
سؤاله هل فيكم غريب يعني أهل
كتاب وأمره بخلق باب المسجد
وقوله صلى الله عليه وسلم أرفعوا
أيديكم فقولوا لا إله إلا الله
وقبلهم ذلك وقوله صلى الله عليه
وسلم اللهم انك تعلمني بهذه
الكلمة وأمرني بها ووعدني
عليها الجنة وانك لا تخلف الميعاد
ثم قال أبشروا فإن الله تعالى قد
غفر لكم - الذي رواه البزار في
مسنده وحديث إرشاد سيدنا
موسى عليه الصلاة والسلام لها
فيه دليل على أنها أفضل الأذكار
وهو ما ثبت عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال قال موسى يارب
علمني شيئاً أذكرك به وأدعوك به
قال يا موسى قل لا إله إلا الله
قال لا إله إلا أنت يارب السما
أريد شيئاً يخصني به قال يا موسى
لو أن السموات السبع وعامهن
غيري والأرضين السبع في كفة
ولا إله إلا الله في كفة حالت
بين لا إله إلا الله وفي رواية
سأل موسى ربه حين أعطاه
التوراة أن يعلمه دعوة يدعو بها

على ترك الزواج فله الرجوع للزواج وإبطال عزمه ولا يترجمه شيء مما حلف به
ما لم يكن المحلوف به طلاقاً وإلا ترجم بمجرد العزم على الفسخ وتحدث نفسه
ولا يثنى له الرجوع أنظر حاشية المجموع واختار الرماضي هذه الطريقة كذا
في دس ولكن في حاشية الخريشي أنه لا يبحث بالعزم على الفسخ في الطلاق فأولى
اليمين بالله ونص الحاشية والذي في المدونة ومن قال لا امرأته أنت طالق واحدة
إن لم تزوج عليك فأراد أن لا يزوج عليها فليطلقها طلاقاً ثم يرجعها فيزول
يمينه ولو ضرب أجلاً كان على بر وليس له أن يبحث نفسه قبل الأجل
وإنما يبحث إذا مضى الأجل ولم يفعل ما حلف انتهى ما في المدونة ومقتضاه
أنه لا يقع الطلاق بمجرد العزم فله بعض شيوخنا وإذا كان لا يبحث
بالعزم في الطلاق فأولى اليمين بالله اه فالدسوقي اختار ما في حاشية المجموع
دون ما في حاشية الخريشي ومن حلف لا يزوجن لا ير في حلفه إلا إذا نكح
امرأة نكاحاً صحيحاً لا يستحق الفسخ وكانت تشبه أن تكون من نسائه ولا يكتفى
في البر العقد فقط بل لابد من الوطء فإن كان حلفه ليزوجن عليها فلا ير إلا بما
تشبه زوجته فإن تزوج بما يفسخ نكاحها أو بما لا تشبه زوجته أو فاسده وكان
حلفه غير مفيد بأجل فيبحث إن عزم على الفسخ وإن أجل فيبحث إذا مضى
الأجل اه من الخريشي بزيادة من عدوى [مسألة] إذا حلف لا يأكل في غد فأكل
فيه نسياناً فإنه يبحث على المتمتع خلافاً لابن العربي والسيوري وجمع من المتأخرين
حيث قالوا بعدم البحث بالنسيان وفقاً للشافعي ولو حلف بالطلاق ليصوم غدأ
فأصبح صائماً ثم أكل ناسياً فلا بحث عليه كما في سماع عيسى وذلك لأنه حلف
على الصوم وقد وجد الذي فعله نسياناً وهو الأكل لا يبطل صومه لأن الأكل
في التطوع لا يبطله وهذا الصوم تطوع بحسب الأصل فلا يبطل صومه لم يبحث
ومثل انتبان الخطأ والغلط فقال الخطأ حلف لا يدخل دار فلان فدخلها معتقداً
أنها غيرها فإنه يبحث ومن أمثلة الخطأ ما إذا حلف لا يتناول من زبد درهم فتناول
منه ثوباً تبين أن فيه درهم فإنه يبحث وقيل بعدم البحث وقيل يبحث إن كان يظن
أن فيه درهم قياساً على القطع في السرقة وإلا فلا بحث أنظر الخطاب ومثال
الغلط حلف أنه لا يكلم زيدا فكلمه معتقداً أنه عمرو وكلفه لا أذكر فلانا فذكره
لظنه أنه غير الاسم المحلوف عليه فإنه يبحث فبهما وأما لو حلف لا أذكر فلانا
فأراد ذكر غيره لم يجرى ذكره على لسانه غلطاً فلا يبحث لأن الضراب أن الغلط
اللساني لا بحث فيه وما وقع في كلامهم من البحث بالغلط فالمراد به الغلط الجنائي
وهو الخطأ لللساني اه ملخصاً من درودس [مسألة] إن قال والله لا أدخل
الدار فأكرهه على عدم دخولها ومنع منه قهراً ولو من غير عاقل فإنه يبحث
وعليه الكفارة لأن يمينه وقعت على حث وأما إن وقعت على بر كقوله والله

قاسمه أن يدعو بلا إله إلا
الله فقال موسى يا رب كل
عبادك يدعونها وأنا أريد أن
تخصني بدعوة أذكرك بها فقال
تعالى يا موسى لو أن السموات
ومساكنها والبحار وما فيها
وخصوا في كفة ووضعت لأله
إلا الله في كفة لوزنت لأله
إلا الله قال الشيخ إبراهيم الكوراني
رحمه الله تعالى تضمن سؤال
موسى على نبينا وعليه الصلاة
والسلام بقوله (أنا أريد شيئاً
تخصني به أن يعله ذكراً أفضل
من الأذكاء المتداولة بين العباد
ودل الجواب على أن الذي يطلبه
من أفضل الأذكاء هو المتداول
بين العباد فالملطوب خصوصاً
هو المبدول عموماً فوقع التخصيص
في عين التعميم بتعظيم مرتبة لأله
إلا الله والله أعلم بالآخرة
الاطياب لا وردنا في حسانتها
وتأثيرها العجيب العجيب فإن
سائر أرباب الطرائق أصحاب
الشراب الفائق من فائق ذائق
أجمعوا على اتقادها وردا ذكراً
يلغ الأرحار ونكف بهذا
المقدور فإن فيه كفاية لطالب رفيع
الاطوار انتهى ما أردنا نقله من
كلام العارف البكري وحيت
ثم الكلام على بعض فضائل كلمة
التوحيد فلنشرح الآن فيما يتعلق
بالصلاة على النبي المختار صلى الله
عليه وسلم فنقول قال العلامة
سيدى الشيخ ابن حجر الهيتمي

لا أكلم زبداً ولا أدخل داره في هذا الشهر فأكره على الفعل فكله أو دخل
داره نهراً فإنه لا يحنث لكن بقيود ستة أن لا يعلم بأنه يكره على الفعل قبل
الحلف وإلا حنث لأنه داخل عليه في يمينه وأن لا يأمر غيره بالكراهة له وأن
لا يكون الخالف على شخص بأنه لا يأكل مثلاً هو المكروه^(١) على الأكل
والإحنت لأنه ظاهر أنه طوع في هذين الأخيرين وأن لا يكون الإكراه شرعياً
والإحنت لأن الإكراه الشرعي كالطوع كراهة لا أدخل المسجد ثم حبسه فيه
القاضي لدعوى توجهت عليه وكله أن لا يدفع ماعليه من اثنين في هذا الشهر
فأكرهه القاضي على الدفع فكونه موسراً وأنت لا يفعل ثانياً طوعاً بعد زوال
الإكراه وأن لا تكون يمينه لا يضل طامعاً ولا مكراً وإلا حنث ، بقي ما لو حلف
على زوجته بالطلاق مثلاً أن لا يخرج من الدار فخرجت لسل أو هدم أو لأمر
شديد لا يمكنها القرار معه أو أخرجها صاحب الدار لكون مدة الكرى قد انقضت
أو تودى على فتح قدر وهي حامل أو مرضع فخرجت لخوفها على رضيعها أو على
ماتق بطنها كما يقع في مصر عند إرادة نزع الكنف فينادى شخص ليعلم الناس
بذلك لتخرج الحامل ونحوها ففي سماع ابن القاسم عن مالك لا حنث عليه في هذه
الفروع واستصوبه بن الخروج عن نيته حكماً لو سئل على قاعدة البساط انتقدم
وفي عبد الباقي ويحتمل الحنث لأنه كالإكراه الشرعي لأن الخروج واجب شرعاً
وفي مثل هذا ورده بن بأنه غير صحيح لمخالفته للنهي اهـ ملخصاً من درودس يتوضح
[مثلاً] إذا حلف ليصوم غداً فرض ولم يقدر على الصوم حنث وأما إن ظهر أنه
سبب فإنه لا يحنث لأن سببه إن كان يصام فكأنه قال لأصوم من هذا إن كان يصام فله
نكس عن عي عن ابن مرة اهـ من حاشية الأمير على عبد الباقي يتوضح [مسألة]
إذا حلف لا أكل هذا الرغيف أو هذا الطعام فأكل بعضه ولو لمسة حنث وهذا
في صيغة البر وأما في صيغة الحنث فهو وإنه لا كل هذا الرغيف أو هذا الطعام
أو إن لم آكله فهي طائفة فلا ير بفعل البعض ومن حلف أن لا يلبس هذا
ثوب حنث بإدخال طوقه في عنقه ومن حلف لا يصلي حنث بالإحرام ومن
حلف لا يصوم حنث بالأصباح ناوياً ولو أفسد الصلاة بعد الإحرام أو الصوم
بعد الأصباح ومن حلف لا يركب حنث بوضع رجله في الركاب ولو لم يستقر
على الدابة حيث استقل عن الأرض ومن حلف إن وضعت ما في بطنك فانت
طالق فوضعت واحداً وبقي واحد حنث بوضع أحدهما ومن حلف لا يتأوها
حنث بمغيب الحشفة وقيل بالانزال ولم يلتفتوا في هذا للحديث بالبعض كأنه
لعمول الشارع في أحكام الوطء على مغيب الحشفة ومن حلف لا يدخل الدار
لم يحنث بإدخال رأسه بخلاف رجله والأظهر إن اعتمد عليها ومن حلف ليقرأ أن

(١) قوله هو المكروه له الخ وقيل لا يحنث في هذا والقولان ذكرهما ابن مرة اهـ

في كتابه البر المتصود في الصلاة على صاحب المقام المحمود صلى الله عليه وسلم قال الخليلي ما حاصله المقصود بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم التقرب بأدائها إلى الله عز وجل وقضاء حقه فإنه تعالى وإن أوجب ثناؤه عليه عند الملائكة وتعظيمه لمعنى اللهم صل على سيدنا محمد اللهم عظمه في الدنيا بإعلاء ذكره وإظهار دينه وإبقاء شريعته وفي الآخرة بنشيعه في أمته وإجزال أجره ومثوبته وإبداء فضله للأولين والآخرين بالمقام المحمود وتقديمه على كافة المغيرين الشهود وتفسيرها عليه بالتعظيم لا بتأنيفه عطف آله وأصحابه عليه في ذلك لأن تعظيم كل أحد بحسب ما يليق به والحاصل أن في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فائدة له يطلب زيادة عامر له بزيادة درجاته فيه إذا لا غاية لها ولا انتهاء وفائدة للمصلي بحصول ما هو له من نصوع العقيدة وخلوص النية وإظهار الخبة والمداومة على الطاعة والاحترام للواسطة الكريمة فهي حجة له وتوقيع من أعظم شعب الإيمان لما فيها من أداء شكره الواجب علينا لعظم منته علينا بنجاتنا من الجحيم ونفوزنا بالتعظيم المقيم صلى الله عليه وسلم فالصلى داع ويكمل لنفسه حقيقة لأننا إذا صلينا عليه صلى الله عليه وسلم صلي الله علينا ومن حصر الفائدة

(١) فوه ان وصل للحنوف عليه أي ولم يقص الحنوف عليه أو نسيه ولم يقرأه كامل المسمى عن المذهب وهو ظاهر المصنف بما لظاهر المدونة خلافاً لقل ابن رشد انظر عني له منه

في الثاني إنما أراد بذلك تنبيه
المصلح وحته على تحصيل الكمال
المسبب له على صلته ولم يرد
خلوها عن فائدة تحصل له صلى
الله عليه وسلم منها الخ ما ذكره
العلامة في الكتاب المذكور
(قال) سيدي العارف بالله تعالى
الشيخ عبد الوهاب الشعراني في
العهود المحمدية أخذ علينا العهد
العام من سيدنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن نكثر من الصلاة
والسلام على سيدنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليلا ونهارا
ونذكر لإخواننا ما في ذلك من
الاجر والثواب ونرغبهم فيه كل
الترغيب إظهارا لمحبة صلى الله
عليه وسلم وأن نجعل لهم وردا
صباحا ومساء من ألف صلاة
إلى عشرة آلاف صلاة كان
ذلك من أفضل الأعمال ثم قال
واعلم يا أخي أن طريق الوصول
إلى حضرة الله تعالى من طريق
الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم من أقرب الطرق
فمن لم يخدمه صلى الله عليه
وعلى آله وسلم الخدمة الخاصة به
وطلب دخول حضرة الله تعالى
فقد رام الخيال إلى أن قال وقد يجب
إلى يا أخي أن أذكرك جملة من
فوائد الصلاة والتسليم على
رسول الله صلى الله عليه وسلم
تسويقا لك عسى أن يوزقك الله
بحبه الخاصة ويصير شريكك
في أكثر أوقاتك الصلوات التسليم

فإذا قال إن كلته فهي طالق أو قعدى فلان حر ثم أرسل له كلاما مع رسول
ويبلغه له وادعى أنه نوى المشافهة قبل منه في الفتوى والنقض وأما إن أرسل له
كتابا ووصله ثم ادعى المشافهة لم يقبل عند الرفع للحاكم في خصوص العتق المعين
والطلاق لحق العبد والزوجه مملوكة من درودس [مسئلة] إن حلف لا يكلمه ثم
رأى شخصا فسلم عليه معتقدا أنه غيره فتبين أنه هو فانه يحث ولا يقال إن هذا من
اللعو ولا حث فيما يجري فيه اللغو لأننا نقول إن الاعتقاد هنا ليس متعلقا بالمخولف
عليه حتى يكون لغوا بل بغيره لأن الاعتقاد تعالى يزيد فتبين أنه غيره (١) وزيد
ليس مخولفا عليه بل المخولف عليه عدم الكلام وقوله معتقدا أنه غيره وأولى
ظانا أو شاكا أو متوهما أنه غيره وأما عكس هذه المسئلة وهو لو كلم رجلا
بظنه المخولف عليه فإذا هو غيره لم يحث ولو قصده كما ذكره الشارح أي بهرام
في كبره وشامله ولا يقال هذا فيه العزم على الضد وهو يوجب الحث لأننا
نقول العزم على الضد إنما يوجب الحث في صيغة الحث فقط ومن هذا يعلم أن
الحث وعدمه مترطبان بهما تبين لا باعتبار الاعتقاد ومن ذلك لو قال امرأته
طالق ماله مال وقد ورت قبل يمينه مالا لم يعلم به فيحث إلا أن ينوي في يمينه
أعلمه فلا حث اه ويؤخذ منه أن من قال عيد فلان حر وانكشف الأمر أنه
ورثه قبل أن يقول هذا القول فانه يعتق عليه ولم ير هذا متصوفا وكذا يحث
إذا سلم على جماعة فتبين أن المخولف عليه فيهم وأولى إن كان عالما بذلك إلا
أن يحاسبه أي يخرجهم منهم بقلبه قبل السلام عليهم وكذا إن أخرجه بقلبه في
أثناء السلام كما تقدم في ذلك فبان أن الذين التزموا وهو الضد وذلك أن
الإفراج بالنية حال التبرع له مخلصا من درودس [مسئلة] إذا حلف
بالطلاق أو بغيره أنها لا تخرج إلا بإذنه فأذن لها وخرجت بعد إذنه لكن قبل
عليها بالإذن فانه يحث سواء أذن لها وهو حاضر أو في حال سفره أشهد على
الإذن أم لا وكذا يحث بتركها عالما بخروجها بغير إذنه لأن يجوز عليه لا يعد
إذنا فلا بد من الإذن الصريح وأولى أن يعلم ويؤخذ من هذه المسئلة ما أتى به
بعض الشيوخ فيمن حلف غريمه أنه لا يسافر من هذه البلد إلا بإذنه فساغر
مصاحبا له من غير إذنه أنه يحث لأنه خرج بغير إذنه وذلك أنه وبما كان له
غريم في بقائه فإن كان البساط خوف هروبه وقد أمن بكونه معه فلا حث
وأما إذا حلف لا يأذن لها في الخروج إلا لبيت أبيها مثلا فأذن لها في ذلك فزادت
عليه بأن ذهبت لغيره قبله أو بعده أو اقتصر على غيره من غير علم حال الزيادة
فلا شيء عليه وأما لو زادت وهو عالم بزيادتها ولم يمتنعها فانه يحث لأن عليه
كإذنه وقد حلف أن لا يأذن لها في ذلك الزائد وأما عليه بعد فعلها الزيادة فلا

(١) قوله تبين أنه غيره وهذا متى قول الجمهور وليس لغوا فان اللغو حال الحلف اهـ

على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتصير يدهى كل عمل عمله في صحبة
رسول الله صلى الله عليه وسلم
كما أشار إليه خبر كعب بن عجرة
رضي الله تعالى عنه أني أجعل
لك حلاق كلها أي أجعل لك
ثواب جميع أعمالها فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا بكفرك
الله هم دنياك وآخرتك فمن ذلك
وأعمال صلاة الله وسلامه
وعلائكته ورسله علي من صلى
وسلم عليه (ومنها) تكفير
الخطايا وترك الأفعال ورفع
الدرجات (ومنها) مغفرة الذنوب
واستغفار الصلاة عليه لقاتلها
(ومنها) كتابة قيراط من الأجر
مثل جبل أحد والكيل بالكيل
الأوفى (ومنها) كفاية أمر الدنيا
والآخرة لمن جعل صلاته كلها
عليه كأنتم (ومنها) بحق الخطايا
وتفضلها على عتق الرقاب (ومنها)
النجاة من سائر الأهوال وشهادة
رسول الله صلى الله عليه وسلم له
بها يوم القيامة ووجوب الشفاعة
(ومنها) رضي الله تعالى عنه ورحمته
والأمان من سخطه والدخول
تحت ظل العرش (ومنها) رجوعان
الميزان في الآخرة وود الخوض
والأمان من العطن (ومنها)
العتق من النار والجواز على
الصراط كالبرق الخاطف ودرة
المقعد المقرب من الجنة قبل الموت
(ومنها) كثرة الأزواج
في الجنة والمقام الكريم (ومنها)

يوجب حنك وأما لو حنك لا خرجت إلا بإذني فأذن لها في أمر فزادت فالحنك
مطلقاً علم بالزيادة أو لم يعلم ثم إنه إذا قال لها لا تخرجي إلا بإذني وبعد ذلك
قال لها اخرجي حيث شئت فإنه تحل يمينه إلا أن يقصد التهديد على حد قوله
تعالى اعملوا ما شئتم فليس إذاً فلا تحل اليمين وأما إذا قال لا تخرجي إلى موضع
أو إلى موضع من المواضع إلا بإذني فليس قوله لها اخرجي حيث شئت إذاً
مختبراً فيها على المعتمد لأنه لما قيد بإني موضع أو إلى موضع من المواضع دل
على أن مراده لا بد من إذنه لها في الخروج إذاً خاصاً في كل منهما وأما إذا حلف
لا تخرج إلا بإذنه وأذن لها ثم رجع فخرجت فذهب ابن القاسم بحث مذهب
أشهب لا يحنك وخرجها علي ما إذا شرط لامرأته أن لا تخرجها من بلدها إلا
برضاها فرضيت وأخرجها ثم طلبت الرجوع فإنه لا يلزمه خلاف قول ابن القاسم
أنه يلزمه أن يرجعها اه ملخصاً من عبق والأمير وعشوى و د س [مسئلة] إذا
حلف لا يعبر ذبداً فوجهه أو تصدق عليه أو حلف لأبيه فتصدق عليه فإنه
يحنك لأن قصده عدم نفعه ولا ينوي في الطلاق والعتق الممين إذا رفع للقاضي
مع يمينه أو إقرار في هذه الصور الثلاث وأما إذا حلف لا يتصدق عليه أو
لأبيه فأعاده أو حلف لا يتصدق عليه فوجهه فإنه يحنك ولكن ينوي في هذه
الصور الثلاث مطلقاً حتى في الطلاق والعتق الممين مع المرافعة للقاضي وأما عند
المثني فينوي حتى في الطلاق والعتق الممين في الصور الست اه در بتوضيح
[مسئلة] إن حلف يزيد لأقربيك حنك في شهر رمضان مثلاً فلما قضاه ديه
فيه استحق بعض الذين من يده وأولى كله فإنه يحنك ولم كان البعض الباقي بن
بالدين وذلك لأنه رضي في حقه إلا بالكل فلما ذهب البعض انتقض الرضا وهذا
في القضاء بغير الجنس وظاهره الحنك بالاستحقاق ولو أجاز المستحق أخذرب
الحق ذلك الشيء المقتضى به الدين الذي استحقه وهو كذلك ولكن الحنك مقيد
بقيد الأول أن يقوم رب الدين به بعد الاستحقاق وأن يكون قيامه بعد
الآجل الذي حلف المدين ليقض الدين فيه لربه وكذا يحنك إذا قضى دينه
في ذلك الآجل فظهر به عيب قديم يوجب الرد ولكن الحنك هنا مقيد بقيوده
ثلاثة القيد المتقدم في مسألة الاستحقاق وهما أن يقوم رب الدين به بعد
وجود العيب وأن يكون قيامه بعد الآجل والثالث أن يكون العيب موجباً للرد
فإن ساع رب الدين ولم يتم به لم يحنك الخالف وإن قام رب الدين به قبل الآجل
فلا حنك إن أجاز وكذا إن لم يحن واستوفى حقه قبل مضى الآجل وإلا بأن
مضى الآجل حنك وكذا يحنك إذا ذهب رب الدين للدين الخالف ما في ذمته
قبل الحبة ولكن إن دفعه لربه بعد القبول وقبل الآجل ثم يرجع به عليه لا يحنك
فقول الدردير تبعاً لعيد الباقي ولا ينفعه دفعه لربه بعد القبول لا يسلم بل الحق

ويعتد بها على أكثر من عشرين
غزرة وقيامها مقامها (ومنها)
أنها زكوة وظهارة ويضم
الناس بركتها (ومنها) أنه
تقتضي له بكل صلاة مائة ساجدة
بل أكثر (ومنها) أنها علامة على
أن صاحبها مادام يصلي على
النبي صلى الله عليه وسلم من أهل
السنّة (ومنها) أنها عبادة وأحب
الأعمال إلى الله تعالى (ومنها)
أن الملائكة تصلي على صاحبها
مادام يصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم (ومنها) أنها تزين
الجالس وتلي الفجر وضيق
العيش (ومنها) أنها يكتسب بها
مظان الخير (ومنها) أن فاعلها
أولى الناس به صلى الله عليه وسلم
يوم القيامة (ومنها) أنه يتفجع
هو وولده بها وبوابها وكذلك
من أهديت في صحيفته (ومنها)
أنها تقرب إلى الله عز وجل وإلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم
(ومنها) أنها نور لصاحبه في قبره
ويوم حشره وعلى الصراط
(ومنها) أنها تنصر على الأعداء
وتطهر القلب من النفاق والصدأ
(ومنها) أنها توجب محبة المؤمنين
فلا يكره صاحبها إلا منافق ظاهر
النفاق (ومنها) رؤية النبي صلى
الله عليه وسلم في المنام إن أكثر
منها في اليقظة (ومنها) أنها تظلل
من اغتياها صاحبها وهي من أربك
الأعمال وأفضلها وأكثرها نفعاً
في الدنيا والآخرة وغير ذلك من

أنه ينفعه وكذا بحث إن دفع قريب المدين مثلاً الدين عن المدين الحالف بلا
إذنه سواء دفع ذلك القريب من مال نفسه أو من مال الحالف لكن إن علم
الحالف قبل معنى الأجل بدفع القريب ورضى بدفعه عنه بر لأن عليه ورضاه
مقول منزلة دفعه لكن الحدث بدفع القريب عمول على قريب غير وكيل أو وكيل
تقاضى لدينه الذي على الناس أو وكيل ضيعة^(١) أو وكيل بيع أو شراء أما
لو كان وكيل قضاء للدين التي عليه أو كان مفوضاً فإنه يبر بدفعه أمره أم لا علم
بذلك وسكت أم لا وكذا بحث إذا تذكر بعد الحلف أن رب الدين فبعضه أو
قامت له ينة بالقتل ولا يبر بذلك ولا يبر إلا بدفع الحق لربه ولم يعولوا هنا
على البساط وإلا فقتضاه لاحت حيث وإذا دفعه فإن شاء رجع به وإن شاء
يرجع فإن دفع الحق لربه فأبى وقال لا حق لي فاستظهر حجج رب الحق على
قبوله لأجل أن يبر الحالف اه مخلصاً من درودس [مسئلة] إن حلف
لأكل شياً من طعام زيد ثم إن زيدا أعطى رقيقاً لولد الحالف فأكل منه ذلك
الحالف فإنه يحنث ولو لم يعلم أن ذلك الرقيق من عند زيد خلافاً للحنث الثاني
بعد الحدث عند عدم العلم ولكن حنث الحالف مفيد بقيد الأول إن كانت
نفقة الولد على أبيه الحالف والثاني إن كان المدفوع لولد يسيراً ولو الذي لا ينفع
به إلا في الوقت كالسكره فإن كان الولد لا نفقة له على أبيه فلا حنث وإن كان
المدفوع للولد كثيراً فلا حنث إذ ليس للأب رد الكثير أي أنه لا مصلحة في رده
فهو ملك للولد بخلاف اليسير فإنه لما كان للأب رده كان بائناً على ملك ربه
فكان الحالف أكل من الطعام المحلوف عليه وبذلك يعلم أن كسوة الولد ليست
كالطعام فإذا حلف لأبليس ما يكسوه لى زيد ثم إن زيدا كسا ولد الحالف ثوباً
مثلاً فلبس الأب الحالف فلا يحنث لأنه من الكثير الذي ليس له رده كذا قاله
صع والعبد كالولد إلا أن الحالف يحنث بأكله مما دفع لبيده ولو كثيراً بخلاف
الوالدين اللذين يجب نفقتهما على الحالف فلا يحنث بأكله مما دفع لهما سواء كان
قليلاً أو كثيراً لأنه ليس له رده لأن الوالدين ليس محجوراً عليهما للولد ومثل
الوالدين ولد الولد لعدم وجوب نفقته عليه اه مخلصاً من درودس وعبدوى
[مسئلة] إن حلف لأأكله أياماً لزمه ترك الكلام في ثلاثة من الأيام ولا يحنث
يوم الحلف من الأيام الثلاثة حيث سبق بالفجر لكنه لا يكلمه فيه فإن كلمه فيه
حنث وقبل إن يوم الحلف لا يلغى بل يكمل^(٢) بقيته من اليوم الذي يلي اليومين

(١) قوله أو وكيل ضيعة أي وهو الذي وكاه على بيع الضيعة وهي في الأصل القدر كما في
القاموس وقد ذكر ابن مردودق أن وكيل الضيعة هو الذي يتولى شراء النفقة للبيت من علم وصاريه
وعبد فلكاه من درودس وفي الأثر وكنا نسع الثلاثة على من يباشره ذرع أرضه وسراجه
وفي مثال الصر كل رجل وضيعة قدر بحرة ضائع الذي إذا تركها خارج وضاعت اه منه
(٢) قوله بل يكمل الخ أي كما هو ظاهر نظم من لما فيه التلخيص وهو قوله

الأجور التي لا تحصى وقد غلبت
بذكر بعض ثوابها فلازم يا أبا
عليها فإنها من أفضل ذخائر الأعمال
الحمد ما ذكره سيدي الشيخ عبد
الوهاب الشعراني نعمنا الله تعالى
به، وحيث ذكرنا زيادة من فضائلها
ينبغي التنبيه على بعض صيغها
العظيمة الفضل فيها اللهم صل على
سيدنا محمد عبدك ورسولك
النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم
تسلياً بقدر عظمة ذلك في كل
وقت وسبب انتهى ذكر بعضهم
أنها بمنزلة مائة ألف صلاة
وقال بعض العارفين إن
هذا قصور فإن عظم ذات الله
تعالى لا نهاية لها فينبغي أن
تكون وراء ذلك (ومنها) اللهم
صل على سيدنا محمد وعلى آله
وأصحابه وأزواجه وذرهم أهل
بيته عدد ما في علك صلاة دائمة
بدوام ملكك انتهى قال العلامة
سيدي الصغير ابن ميار من
قرأها فكأنما قرأ دلائل
الخيرات أربعين مرة انتهى
(ومنها) اللهم صل على سيدنا محمد
الفتاح لما أظفروا الخاتم لما سبق
وناصر الحق بالحق والمهادي
إلى صراطك المستقيم صلى الله
عليه وعلى آله حتى قدره ومقداره
العظيم انتهى ذكر بعضهم أنها
تعادل سبعمائة ألف صلاة (ومنها)
اللهم يا رب محمد وآل محمد
صل على محمد وعلى آل محمد
واجز محمد صلى الله عليه وسلم

الصحيحين وظاهر ما في كتاب الشذور وترجيحه وكلام بعض الشراح يقتضي
ترجيح القول الأول وكذا يلزم ترك الكلام معه في ثلاثة أيام إذا قال لا يجره علي
الراجح فإنه الحجر الشرعي وقيل يلزمه شهر وعياً للعرف اه ملخصاً من درودس
[مسئلة] إذا أعطي زيد غالياً بأمر واستحلفه على كتابته خلف خالد ثم إن زيدا
أسره لغيره فأسره ذلك الغير لحاله وأخبره به فقال خالد للغير له ما ظننت
إن زيدا قال ذلك الأمر لغيري فإنه يحتمل بذلك قول قوله ما ظننته قال لغيري
منزلة الأخبار ولو لم يقصده وينبغي أنه إذا كان البساط عدم القسوة مثلاً ففسي
من غيره أنه لا يحتمل ثم إن ما هنا من الحنث بالمفهوم فيؤخذ منه قوة الحنث في
الفرع الذي ذكره الخطاب آخر الباب وهو حلف لا ألبس معك إلا هذا اللبس
من الشطرنج فظلمه شخص عليهما لحنثه الشافعية وجماعة بناء على أن الاستثناء من
النفي إثبات ولم يحثه الطرطوشي بناء على أن المستثنى مسكوت عنه كيف وقد قيل
إنه منطوق وفي ابن قاسم على جمع الجوامع حلف لا ألبس ثوباً إلا الكتان
لا يحتمل بترك اللبس أصلاً إما لأن الأيمان على العرف لأن المراد في العرف
إن ليست لا ألبس إلا الكتان أو معنى الاستثناء من النفي إثبات أنه أخرجه من
المتع بالبين وأثبت له الإباحة والتخير لا الوجوب فليظن اه من المجموع بزيادة
من حاشية عبي وتوضيح وقوله وفي ابن قاسم كالتعقيب والاعتراض على قول
الخطاب لحنث الشافعية وكأنه يقول كيف نسبة هذا للشافعية مع ما قاله ابن قاسم
على جمع الجوامع من عدم الحنث أنظر ضوء الشموع [مسئلة] إذا حلف
لزوجته لا أكلك حتى تفعل كذا ثم قال عقب حلفه أذهب يحتمل لأن قوله أذهب
كلام قبل الفعل بخلاف ما إذا حلف بطلاق أو غيره أنه لا يكلم زيدا إلا أن يبدأه
بالكلام فقال له زيد إذا والله لا أبالي بك فإن هذا لا يكون تديته معتداً بها في
حل اليمين فإن كله قبل صدور كلام غير هذا حنث وإنما لم يجعل لا أبالي بك
كلاماً ولو كرره لأنه في جانب البر وهو لا يحصل إلا بكلام معتد به وجعل ابن
قاسم قوله أذهب كلاماً لحنثه لأنه في جانب الحنث وهو يحصل بأدنى سبب خلافاً
لابن لياية فلم يحتمل وقد اختصما في ذلك عند مالك كما في السيد اه ملخصاً من عبي
والأمير ودس [مسئلة] إن قال البائع للمشتري حين البيع أنا حلفت لا أبيع
لفلان وأخشى أنك تشتري له بالوكالة فقال المشتري لا للفلان ثم بعد تمام البيع
قال المشتري اشتريت للفلان المخلوف عليه فلا يحتمل إلا أن يثبت بالبينة أنه اشتراه
لفلان فيحتمل والبيع لازم للحالف مع الحنث ما لم يقل الحالف إن كنت تشتري
له فلا يبيع بيني وبينك لم يحتمل ولم يلزم البيع على الاعتماد وهو قول المنحصر

كراه حباد عدة ثم عدة يمين وسفر وشقيقة تنبع
يلحق ببعض اليوم اليوم فيه وقد قيل لا يلقح ما حلفه ينفع
تقوم فاقض حلفه ثمانية وصوب في هذا إلى الرأي يرجع اه أميراه منه

ما هو أهله وقد ورد في الحديث
عن جابر رضي الله عنه أن من
قالها صباحاً ومساءً أعتب سبعين
كاتباً ألف صباح ولم يبق حق
ثبته إلا أداء وغفر له ولو ألبس
وحشر مع آل محمد فقله ابن السمع
في شفاة وعتب السبعين هذا
الزمان الطويل بكتابة ما لقائل
ذلك من الثواب بالاستغفار
وبالله التوفيق (تنبه) علم مما
ذكر أن كل محل طلب فيه ذكر
بخصوصه بالاستغفار به أولى
من غيره ولو من قرآن أو مأثور
آخر ذكره الشيخ قال في حاشيته
على المحل في باب الجمعة وما ذكره
الشيخ الشرجي من أن جميع
الأذكار لا تقيد إلا بالفهم
لمعناها فهو ما أفق به السبكي
وفي شرح الأذكار للعلامة
ابن علان قال رضي الله عنه أثناء
كلامه لأن شرط ترتيب الثواب
على الذكر معرفة معناه ولو بوجه
كما أفق به السبكي بخلاف ترتيب
الثواب على قراءة القرآن فإنه
حاصل القاري. وإن لم يعرف
معناه لم يكن قول المنهاج ويسن تدبر
القراءة والذكر لعدم حصول
ثواب الذكر مع جهل معناه كما
في القرآن ومن ثم نظر فيه
الاسنوي قال ابن العز الحجازي
في مختصر فتح الباري والعبارة
للفتح ولا يشترط استحضاره
لمعناه ولكن يشترط أن لا يقصد
غير معناه وإن انضاف إلى

والتنوي ومقابلته أن البيع لازم والشرط باطل ويبحث إذا علمت أنه إذا قال
الشراء لي ثم قال اشتريت فلان ولم يثبت ذلك لم يبحث شيء لكون الوكيل غير
مصدق فيما يدعيه ولا يفتي الورع أو ليس أنه قد قيل كما في الرضاع ومثله كانقله
شيخنا السيد البلدي عن شيخه سيدي محمد الزرقاني إذا حلف على زوجته
بالفراق أنها لا تدخل حماماً مثلاً فقالت له بعد ذلك دخلته فلا تصدق ولا يبحث
إلا إذا ثبت بالثبوت اهـ مخلصاً من درودس [مسألة] إن حلف بطلاق أو غيره
لا تصديقك دينك إل ومضان مثلاً إلا أن تؤخرني فأت رب الحق المغلوف له قبل
الأجل وأجله الوارث أجلاً ثانياً فلا يبحث بمرأه الأجل الأول من غير قضاء
على المتعمد ثم إن ما ذكر من عدم الحث مقيد بما إذا كان الوارث رشيداً وكان
الميت ليس عليه دين وإلا حث ومن ذلك ما إذا مات المورث المظلم فوارثه
نواب أيضاً في ذلك الظلم لا تنقل الحق له وهو أظهر الأقوال في البر والسيادة
مخلصاً من عقب والامير [مسألة] حلف لزوجته على قطعة لحم لأكلها^(١) فخطفتها
مرة عند تناولته إياها وأبتلعها فشقت الزوجة جوف المرأة وأخرجتها قبل
أن يتصل في جوفها منها شيء وأكلتها وحصل توارث من الزوجة في أخذ القطعة
من زوجها حين خطفتها المرأة والمراد بالتواري أن يمضي زمن بقدر تناول ولا
يشترط الزيادة على ذلك هذا هو الصواب فالراجح الحث فإن لم تتوارث أخذها
لم يبحث قطعاً ولو لم تشق الزوجة جوف المرأة ولم يحروا هذا على المانع العادي
حيث حثوه فيه مطلقاً إذا حلف لياكل هذا الطعام فسرقي قبل الأكل سواء أفت
أم لا فرط أم لا كما تقدم ومن حلف على طعام لياكله فأكله بعد فساده قولان
إلا أن يتواري فالحنث على الأظهر اهـ بمجموع بتوضيح [مسألة] حلف لا يكسوها
هذين الثوبين ونيته أنه لا يكسوها الثوبين معاً ففى الموهبة أنه يبحث، واستشكل
عدم قبول نيته بأنها مساوية للفظه والثبة المساوية للفظ تقبل مطلقاً في التنوي
والقضاء ولو بطلاق وعق معين مع المرافعة كما تقدم وأجيب بأنها لا تسلم مسارة
نيته للفظ بل نيته مخالفة للفظ لأن قوله لا كسوتها إياهما كما يحتمل لا كسوتها
إياهما جميعاً يحتمل لا كسوتها بكل واحدة منها على أفرادها فهذا الاعتبار صارت
الثبة مخالفة لظاهر اللفظ والثبة إذا كانت كذلك قبل عند المفتي مطلقاً كانت الجين
باله أو غيره ولا تقبل عند القاضي مع المرافعة إذا كانت الثمين بطلاق أو عق
معين اهـ من دس [مسألة] إذا وضع مالا في مكان أو دفنه فيه ثم غلبه فلم يجد
النسيان المكان الذي دفنه أو وضعه فيه خالف لقد أخذه ثم أمن النظر ثانياً
فوجد في مكانه الذي دفنه فيه أو أنها أخذه فإن كان حين الحلف معتقداً أنها

(١) قوة لأكلها تكسر اللام على حذف الهمزة وتكون الهمزة شاكراً ويخرج اللام على
ثبته وقوله خطفتها بكسر اللام على الهمزة قال تعالى (إلا من خطف الخفية) وخرج قوله
ردية اهـ من دس اهـ

الله كراستحضر معناه وما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى ونفى النقص عنه زاد كمالاً فإن وقع ذلك في عمل صالح مما فرض من صلاة أو صوم أو جهاد أو غيرها ازداد فإن صح الترجه وأنقص لله تعالى فهو أبلغ الخ ما ذكره في الشرح فتبين بذلك أن الازكار سوى كلمة التوحيد جرى فيها الخلاف في اشتراط فهم معناها أو لا وأما تفرقة الشيخ الشرجي بين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبين بقية الازكار غير كلمة التوحيد فلم أرها لغيره ولكن الشيخ قدوة ويحتاج بكلامه لأنه من العلماء الاعلام ومع ذلك فكلامه رضى الله عنه لا يدل على أفضلية الصلاة على كلمة التوحيد ولم أعر على نص فيه تفضيل الصلاة على كلمة التوحيد وإنما الذي قدمناه تفضيلها على الصلاة وأما الكافر فلا يدخل في الاسلام إلا إذا أتى بكلمتي الشهادة ففى التحفة ولا بد في الاسلام مطلقاً أو في النجاة من الخلود كما عليه الإجماع في شرح مسلم من التلطف بالشهادتين من الناطق فلا يمكن ما قبله من الإيمان وإن قال بالفوزي وجمع محققون لأن تركه التلطف بهما مع قدرته وعظم بشرطيته أو شرطية لا يقصر عن نحو رمى مصحف بقدر

أخذته أو طائفاً أو شاكاً فلا يحدث سواء كان الحلف بطلاق أو غيره لأن المعنى إن كان ذهب فقد أخذته وفضظهر أنه لم يؤخذ أو أنها أخذته وأما إن كان حين التمين جازماً بعدم الأخذ فيقع الطلاق سواء تبين أنه في موضعه أو أنها أخذته ولا يقع التمين بالله لأنه غموس لا كفارة فيه في هاتين الصورتين وأما إن تبين أن غيرها أخذه أو لم يتبين شيء فإن كان حين الحلف جازماً بعدم الأخذ أو طائفاً أو شاكاً فإنه يقع الطلاق عليه ولا كفارة في التمين بالله لكونه غموساً وأما إن كان حين التمين في هذا الموضوع جازماً بالأخذ أو طائفاً ولم يتبين أن أحداً أخذه فلا حدث سواء كان الحلف بطلاق أو غيره وسبأى فطر هذا فيما إذا تناقض متحالفان على طائر حلف أحدهما أنه غراب وحلف الآخر أنه حدة ولم يتبين شيء فلاحث عليهما دفعا للمتحكم ويدين كل منهما وإن تبين أن أحداً أخذه والموضوع أنه حلف جازماً بالأخذ أو طائفاً له حدث إن كان حلفه بغير الله ولا حدث إن كان التمين بالله لأنها لغو هذا تحرير ما تلخص من حاشية الحرشي والنسوتي وضوء الشموع [مسئلة] قوله في الحديث من كان خالفاً فليحلف بالله فيه رمز إلى أن الأولى استرق عن التمين مهابة وتعتظيا إلا لمقتضى فإنه إذا أكثر منها ربما خفت مهابتها عليه لحلف كاذباً وعليه يحمل ما في سماع القرويين أن عيسى عليه السلام قال لبي إسرائيل كان موسى عليه السلام ينهاكم أن تحلفوا بالله إلا وأنتم صادفون وأنا أنهاكم أن تعلفوا بالله صادفون أو كاذبين وقال ابن رشد قول عيسى خلاف شريعتنا فإنه صلى الله عليه وسلم صدر عنه الحلف كثيراً وكان كثيراً ما يقسم والذي تقسم بيده والذي نفس محمد بيده صلى الله عليه وسلم وأمره الله به في آية قل إني وربي إنه لحق قل إني وربي لتبين وأما ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم الآية فتنبى عن الحلف على ترك البر نظير ولا يأتمل أولو الفضل منكم الآية أم من ضوء الشموع [مسئلة] إن قال بصوم العام لأفعلن كذا وجعل الصوم مفسياً به كما يقسم بأسماء الله فلا شيء عليه وكذا إذا قال صوم العام لأفعلت لاشيء فيه وكان شيخنا عليه سبحانه الرحمة يستعمل ذلك كثيراً يوم السماع أنه حلف وأما إن قال إن كان كذا فعلى صوم العام فظاهر أنه نذر يلزم ومن هذا لو قال بالطلاق أو بالعناق لأفعلن كذا ولم يفعله والحال أنه جعل قوله بالطلاق أو بالعناق مفسياً به كما يقسم بالله ولم يقصد بذلك حل الصصة ولا تحرير الرقبة لاشيء فيه كما سمعته من شيخنا وهو ظاهر وليس هذا كمشطيق الإنشاء كقوله إن فعلت كذا فهي حرة أو زوجتي طالق فإن هذا يلزم قطعاً أم من ضوء الشموع بتوضيح [مسئلة] إن قال ودين الاسلام فإن أراد به الأحكام الإلهية انعقد وصار بمنها لأنها ترجع لكلام الله وخطابه وأما إن أراد تدين العباد وطاعتهم لم يلزم وكذا لا يلزم شيء إذا قال وعاتم الصوم الذي على قم العباد إلا أنت يريد به

ولو بعجوبة وإن أحسن العربية علي المنقول المعتمد والفرق بينه وبين تكبيرة الاحرام جلي بترتيبهما (ثم قال) ويؤخذ من تكريره رضى الله عنه لفظ أشهد أنه لا بد منه في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلام الشيعين في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع وفي الاحاديث ما يدل لكل انتهى كلام التحفة وفي المتن قال ابن النقيب في مختصر الكفاية وهما أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وهذا يؤيد من أفتى من (٩٩) بعض المتأخرين بأنه لا بد أن يأتي بلفظ أشهد

في الشهادتين وإلا لم يصح اسلامه وقال الزنكلى في شرح التبيين مما لا إله إلا الله محمد رسول الله وظاهره أن لفظه أشهد لا يشترط في الشهادتين وهو يؤيد من أفتى بعدم الاشتراط وهي واقعة حال اختلاف المفتون في الاقواء في عصرنا فيها والذي يظهر لي أن ما قاله ابن النقيب محمول على السككال وما قاله الزنكلى محمول على أقل ما يحصل به الاسلام فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله رواه البخارى ومسلم ولا بد من ترتيب الشهادتين إن يؤمن بالله ثم برسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصح كما في المجموع في الكلام على ترتيب الرضوء وقال الخليلي إن الموالاة بينهما لا تشترط فلو تأخر الايمان بالرسالة عن الايمان بالله تعالى مدة طويلة صح قال وهذا بخلاف القول في البيع والتكاح لأن حق الدعوى الى دين الحق أن يدوم ولا يتحصر بوقت دون وقت فلان العمر كله بمنزلة

الحكم الإلهي فيلزم وكذا يلزم إذا قال والذي عانته على في إن أراد به الله تعالى وأما إذا قال والعلم الشريف فالمبادر منه - العلوم المتدونة فلا يلزم شيء إلا إن يريد علم الله تعالى أو أحكامه وإلا يلزم أنه ضوء الشموع بتوضيح [مسألة] إذا قال إن فعلت كذا أكون داخلا على أهل زانية فاسفا ثم فعل المخلف عليه يلزمه الطلاق الثلاث كما استظهره في حاشية الخرشى [مسألة] إن حلف لا أكل فلان طعام فاشترى طعاماً اشترى فيه وأكله معاً لا يحنث إن أكل قدر حظه فأقل تنزيلاً للكل منزلة المقاسمة وإن كانت الشركة شائعة وفي الخطاب حلف لا يأكل فلان طعاماً فأكله ولم يعلم بأنه ضمام فلان المخلف عليه إذا أعطاه ثمنه لم يحنث قرب الامر أو بعد قال بن وهو بخلاف لما تقدم من أن الخطأ مثل النسيان في الحنث أقول يمكن توجيهه بأنه بدفع الثمن لم يتحم الممنوع الظاهر أنه لا يجبر على قبول الثمن أنه من الأمير على عبد الباقي على الجمع سبحانه الرحات [مسألة] كفارة اليمين بالله وما شابهه كقولي يمين أو كفارة أو نذر إطعام عشرة مساكين مسلمين أحراراً لكل مد نبوى وهو مل اليمين المتوسطين مما يخرج في زكاة الفطر وندب زيادة على المد بغير المدينة قال الإمام الزيادة بالاجتهاد وقال أشهب يندب زيادة ثلثه وقال ابن وهب نصفه أو رطلين من خبز بالبغدادى وهو أصغر من رطل مصر ويسير وندب دفع أدم يؤكلان به من نحو لحم أو لبن ولو كانوا أطفالاً استثنوا بالطعام عن اللبن فيعتبر شعبهم ولو لم يساوا بالصغير على الأرجح وفي بن ترجيح أنه يعطى كل واحد مداً أو رطلين من خبز وإن كانوا كباراً فيكفى شعبهم مرتين شعباً وسطاً في كل مرة كغداء أو عشاء أو غداءين أو عشاءين وسواء توالى المراتب أم لا فصل بينهما يطول أم لا ^(١) وسواء أكل كل منهم مداً أو دونه أو أكثر منه كانوا مجتمعين أو متفرقين، متساوين في الأكل أو مختلفين ولا بد أن يكون الغداء والعشاء لعشرة بعينها فلا يجوز أن يفسدى عشرة ويعشى عشرة أخرى والإخراج من غالب قوت البلد على الأرجح وقيل من قوت المكفر وقيل الأعلى منهما احتياطاً أو كسوتهم للرجل ثوب يستتر جميع بدنه إلى كعبه أو قريب منه ولو لم يكن على

(١) قوله يطول أم لا : أراد بطول رات على ما عدهن به المجموع أنه أمير الله

المجلس انتهى كلام المفتي وقال العلامة شمس الدين في نهايته ويعتبر ترتيبهما وموالاةهما كما جزم به الوالد رحمه الله تعالى في شروط الامامة ثم قال ويؤخذ من كلام الشافعى أنه لا بد من تكرار لفظ أشهد في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلامهما في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع انتهى كلام الشيخ الرملى في الهاية فظهر بذلك أن الكافر لا يدخل في الاسلام بالصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم بل لا بد من لفظ الشهادتين مع ترتيبهما والموالاة عند الشيخ الرملى والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب زكاة النبات) سئل رضى الله عنه في أهل بلد يعتادون تسميد أشجارهم بدل السقاية ويرون أنها ثمر الثمرة من السقاية لها ويخرجون على ذلك خراج السقاية بل أكثر فهل يجب على مالك الأشجار أن يصر أو يصفه وأجبت أن يحل بكرة أكل الثمرة من أجل التسميد ثم لا وكذا إذا كانوا يعتادون تحريث أشجارهم بدل السقاية ما حكمه في وجوب الزكاة أقروا ما أجورين (أجاب) عفا الله عنه (١٠٠) بقوله التسميد والتحريث لا يغير حكم الواجب فيجب نصف الثمران

سقيت بمزنة والأقوال واجب الثمر
ولا يكره أكل الثمر المذكور
وإن ظهر ربح التجسس فيه والله
سبحانه ونعماله أعلم (سئل)
نفعت الله تعالى به إذا كان عين من
الماء نزل على بلدة ومنع الحاكم
الرعية سقيهم منها أشجارهم إلا
بحال معلوم يبدلون له في مقابلة
ذلك فما حكم ذلك في وجوب
الزكاة على صاحبها أقروا ما أجورين
(أجاب) رضى الله عنه بقوله
حيث كان الماء مباحا فظلم الظالم
لا يغير حكم الشرع والظالم حاسبه
على الله فيرجعون عليه إما في الدنيا
وإما في الآخرة والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه
ما قولكم في أهل بلد يخرجون
زكاة الحبوب مع السنايل والشبن
بالشعيرين بحيث قد جربوا مراراً
متعددة لا ينقص عن قدر الزكاة
حل يصح ويجزئه عن الزكاة
أو لا يصح ولا يجزئه ذلك بل
لا بد من التصفية من السنايل
والشبن حتى يصح القبض والقباض
للمستحقين وإذا فتم لا يصح
إلا بعد التصفية فهل يمكن أن
يصح قدر الزكاة الواجب عليه
فقط أو لا يكفي بل لا بد أن يصير

صينة القصب كالأزوار يمكن الاشتغال به في الصلاة ولا يشترط الجدي بل ما فيه
قوة وللرأة ثوب وخمار وتسكن الكسوة ولو كانت من غير وسط كسوة أهل
محله فالمدار على مطلق سائر أو عتق رقبة مؤمنة حاكمة من العيوب كالثي تجزئ
في الظهار ثم إن عجز وقت الإخراج عن هذه الأمور الثلاثة المعتبر فيها وهي الإطعام
والكسوة والعتق بأن لم يكن عنده ما يباع على المخلص يلزمه صيام ثلاثة أيام
ونذوب تنابها فما يفعله الجهلة من التكفير بالصوم مع القدرة على واحد من
الثلاثة المتقدمة غير كاف ولا يجزئ تلقين من نوعين كإطعام خمسة وكسوة خمسة
وأما من نوع واحد فيجزئ خمسة أمداء خمسة مأكنين وورغلين من خبز
لكل من الخمسة الباقية أو سبعهم مرتين أو مائة من درودس والمجموع [مسئلة]
يجزئ دفع نصفه مع رطل من خبز لكل من العشرة أو نصف مذ وغداء
أو عشاء أو عدوى [مسئلة] إذا كان عليه ثلاث كفارات فأطعم عشرة وكسا
عشرة وأعتق عشرة وقصد كل نوع منها عن واحدة فإنه يجزئه ولو لم يعين لكل
يعين كفارة أو عدوى [مسئلة] تحب الكفارة بالحنث وأجزأت قبله سواء كان
حلقه بنذر مبهم أو بآيتين أو بالكفارة أو بالله كانت الصبغة صينة برأ وحنت
الهمم إلا أن تكون صينة الحنث مؤجلة فالأحب أن لا يكفر حتى يمضي الأجل
كالمتقدم على برء وأما المتقدمة على حنث فإنه يجزئ إن شاء فقل وإن شاء كفر
ولم يفعل أحد من باختصار

باب في النذر

[مسئلة] إن نذر شيئاً ولم يقدر عليه حفظ ما نذر عنه وأتى بدونه إلا إذا
نذر بدنه من الإبل ذكراً أو أنثى ويجزئ عنها فيلزمه بدنه بقرة ثم إن عجز
عن البقرة لزمه سبع شياه بدل البقرة ويشترط في كل شاة أن تكون خفية أو من
أقرب المسالك [مسئلة] إذا نذر قرية بالانطيق تحرقه على عتق عبد أو صوم شهر لزمه
بل ولو بالتعليق على معصية أو غضبان ومنه نذر اللجاج وهو أن يقصد منع نفسه من شيء
ومعاقبتها نحو لله على كذا إن كنت زبداً وهذا من أقسام الآمين عند ابن عرقم على كل
حال يلزمه الذي ألزمه فالحنث لفظي خلافاً لليث وجاعة القاتلين إن المعاق على
المعصية واللجاج يلزم في كل كفارة وقد أفتى ابن القاسم ولده عبد الصمد بهذا

في جميع النصاب بنوا لنا الحكم وإذا فتم لا يجوز إخراج الزكاة إلا بعد التصفية فهل قول من أقوال العلماء الشافعية وغيرهم
من بقية المذاهب الأربعة يجوزون إخراج الزكاة مع السنايل إذا اشتدت الحاجة أو اشتدت الضرورة بأن كان هناك حبوب
كثيرة ولم يقدر أهلها على التصفية ولم يكن من يأخذ بأجرة كافي بعض القرية المفصلة المتباعدة عن البلد وكذلك عين من الأرز
ما ينقطع من السيل إلا بالندق الكثير فيقطع وينشر معاً ولا يمكن أن يقطع من السنايل إلا بعمل كثير وأهل البلد

يخرجون مع النبال لعجزهم عن قطعها وعن التصفية فإن أرادوا أن يأكلوا شيئاً منه بدقوا على قدر كفايتهم فإن كان على هذه الحالة إذا قُتِمَ ما أُحِدَ من الملاء يجوزون إخراجها إلا بعد التصفية فغاية المشقة والضرورة رهم يحجزون عنها فكيف الحكم على هذا ينشأ لنا أثابكم الله (أجاب) سيدى عقداً الله عنه وعالمه نعم إخراجهم الزكاة بنير تصفية غير مجزئ وأما إذا غلب على قنهم أن ما بأيديهم بعد اشتداده يبلغ النصاب (١٠٠) فيجوز لهم إخراج الزكاة مما بأيديهم من المصنى أو يصفون من هذا

بقدر الزكاة فإن كان الذى أخرجه زائداً فهو تبرع منهم أو ناقصاً لزومهم التكميل والله أعلم قن المتهاج في فصل التعجيل مع شروحه المقتضى والتأني والتحققة والمباراة لما مع المتن وله تعجيل الفطرة من أول رمضان والصحيح منه قبله والصحيح أنه لا يجوز إخراج الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده لأن وجوبها سبب واحد هو اليد والاشتداد فامتنع التقديم عليه وقبل الظهور يتمتع قطعاً ويجوز التعجيل بعدهما ولو قبل الجفاف والتصفية لا مكان معرفة قدرهما قطعاً ثم إن إن نفس كمل أو زيادة فهو تبرع أخ ما فيها وفي حاشية الشيخ الشهير المسمى على النهاية ما قصه قوله قبل الجفاف والتصفية أى حيث كان الإخراج من غير الثمر والحب اللذين أراد الإخراج الأخرج عنهما لما تقدم أنه لو أخرج من الرطب أو العنب قبل جفافه لا يجزئ وإن جف وإن تحقق أن المخرج مسلوى الواجب أو يزيد عليه انتهى وفي

القول وكان حلف بالشيء إلى مكة لحث وقال إن أقيمتك بقول النبي فإن عدت لم أفتك إلا بقول مالك أم ملخصاً من أقرب المسالك (ما قولكم) في شخص قال إن فعلت كذا فبقيته على صلاة أو صوم أو صدقة أو صوم بعض يوم أو صلاة ركعة أو طواف شوطاً ثم فعل الخلو ف عليه فبالزومه (الجواب) قال في الجواهر إن التزم مطلق الصوم فبالزومه يوم وإن التزم مطلق الصلاة فركعتان وإن التزم مطلق الصدقة فأقل ما يتصدق به أى من درهم ونصفه وربعه والفلس والفلسين وما زاد فهو خير وأما نذر صوم بعض يوم أو صلاة ركعة أو طواف شوطاً فيأتى بعبادة كاملة أم عدوى على أى الحسن وانظر المجموع [مسئلة] إن قال على نذر أو لله على نذر يلزمه كفارة يمين لأن النذر الميهم كالتيمم كما تقدم [مسئلة] إن طلب من شخص شيء فقال على فيه شيء لك أو صدقة كاذباً ولا يريد إلا منه من الطالب له فلا شيء عليه وأما لو أخبر عن نذر حاصل بنفس قوله نذرت فالظاهر لزوم وأما إن قال على فيه عتق أو طلاق وأقيمت عليه يمينه فيلزمه ما ذكر كذا في الخطاب وهو يفيد أنه إن قال عند المقتضى أما قلت ذلك كاذباً يقبل أم مجموع يتصرف [مسئلة] إن قال لله على نذر إن شئت بضم التاء فإن النذر يلزم ولا يتوقف على مشيئة بخلاف ما إذا قال أنت طالق إن شئت بالضم فإن الطلاق لا يلزم والفرق أنه عند التعلق في الطلاق نذر أما إن قال إلا أن يدولى فينتفع في رجوعه للتعلق عليه فقط في باب الطلاق وفي باب النذر فإن قال على الطلاق أو على نذر إن دخلت الدار إلا أن يدولى وأراد إلا أن يدولى دخولها ثم بدا له دخول الدار قد دخلها فلا يلزمه طلاق ولا نذر لأنه جعل قوله إلا أن يدولى راجعاً للتعلق عليه فقط وأما إن جعده راجعاً للبيعة فقط أو لما والتعلق عليه فلا ينفعه هذا تحقيق المقام كما في حاشية الحرشي وسبأ في باب الطلاق إن شاء الله تعالى [مسئلة] قولهم النذر إنما يلزم به ما ندب به عليه أن نذر صوم وأبغ النحر أو الإحرام بالحج قبل زمانه أو مكانه يلزمه مع أنه مكروه وأجيب بأن الصوم والإحرام مطلوبان مع قطع النظر عن الزمن وغير مطلوبين عند ملاحظة الزمن فالنظر متعلق بالصوم والإحرام نظراً لثحال الأول أم من عدوى [مسئلة] إذا نذر شخص أن يصوم أياماً معينة فمرض

التحفة بعد قولي المتهاج وتجب بدو صلاح الثمر واشتداد الحب ومع وجوبها بما ذكر لا يجب الإخراج إلا بعد التصفية والجفاف فيما يجب بل لا يجزئ قبلها ثم قال فالمراد بالوجوب بذلك التقاد سبباً لوجوب الإخراج إذا صار تمراً أو زيتاً أرجأ مصنى فعمل أن ما اعتيد من إعطاء الملاك الذين تلزمهم الزكاة الفقراء سنابل أو رطباً عند الحصاد والجذاذ حرام وإن نذر به الزكاة ولا يجوز حسابه منها إلا إذا صنى أو جف وجنوا إقباضه كاهن ظاهر الخ ماقى التحفة والله سبحانه الهادى أعلم

(سئل) رضى الله عنه وأرضاه ونفعنا به ما قولكم في رجل زرع زرعاً من الأرض فبلغ أو أن الحصاد قطعته مع سبله
ربطة وربطة مضبوطة في كل ربطة قدر صاع غالباً تبلغ نصيباً فأخرج زكاته بسبله المذكور بحيث لو صنى لا ينقص عن
ما وجب عليه وترك نصفه لتعسر ذلك كما في بعض أقطار الجاوى بحيث لو صنى خرج منه حب الأبيض فإن كان الأمر كذلك
ويتركب عليه ضرر لأنه لا يمكن ادخاره (١٠٣) مع ذلك فهل يصح مع عذره أم لا فإن قلتم لا لأنه مجهول القدر

برئ ذمته لو فرض أنه لا ينقص
بل زاد على ذلك عند أهل الخبرة
عما وجب عليه كما في بيع
الغاسق أنه لم يطالب به يوم
القيامة فوجود التراضي ثم
فهل هنا كذلك مع وجود
الوفاء عما وجب عليه فإن
قلتم نعم فنسى من حكره
أخلاقكم أن تنصوا لنا
بنصوص العلماء وهل يجوز أخذه
للأكل قبل قطع البيع وأخذه
فريكا بعد اشتداد الحب كما عم
ابتلاء في بعض أقطار الجاوى
يأخذون فريكا لتصدق والبيع
قبل ذلك وهل لنا قبوله وشراؤه
مع اشتداده عند أهله أم لا فإن
قلتم لا في البيع هل يجوز تقليد
من جوزه من الأئمة الثلاثة مع
جهله عن أحكام مقلده أم لا
كيف الحال أفترى أنابكم الله
ثواباً جزيلاً في الدارين آمين
(أجاب) عفا الله عنه وعافاه
ونفعنا به الحمد لله رب العالمين
اللهم هداية نعم يصح الإخراج
إذا صنى قدر الواجب وإن لم
يصف الباقي إن قال أهل الخبرة
أنه لا ينقص الإخراج عن النصاب
وعبرة الأعياب مع متعموماً بدخره

مرضاً لا يقدر معه على الصوم أو حصل له جنون أو إغماء أو حصل للمرأة
حيض أو نفاس حتى انقضت تلك الأيام سقطت ولا تقضى لفوات وقت
الصوم وإن زال عذر عاذاً كروبي من الأيام شيء وجب صومه وأما إذا أفطر
ناسياً أو أخطأ الوقت كما إذا نذر صوم يوم الخميس فصام يوم الأربعاء بظنه
الخميس وأصبح يوم الخميس مفطراً ثم تذكر فإنه يجب الإمساك والقضاء فيها
وكذا يجب القضاء والإمساك إذا أفطر مكرهاً وزال الإكراه ومال العلامة
العدوى لعدم قضائه قاتلاً المكره أولى من المريض وأما إذا أفطر في السفر
المعين لأجل السفر فإنه يجب القضاء اتفاقاً كذلك في أقرب المسالك وشراح
سبدي خليل في باب الصوم (ما قولكم) في من نذر درهما للصدقة هل يتعين
التصدق به أم لا أن يتصدق بدله (الجواب) في حاشية الأمير على عبد الباقي في
الاعتكاف قال ابن رشد قالوا إن نذر درهما للصدقة تعين وليس له أن يحسبه
ويتصدق بمثله ولا أفضل منه كما إذا نذر صوماً أو صلاة بالمساجد الثلاثة أو
ساحل كدبياط فيلزمه الإتيان إليها وأما إذا نذر عكوفاً بساحل أو عكوفاً أو
صلاة أو صوماً بكذا لزمه الإتيان بل يفعل ما نذره بموضعه وانظر لم
عينوا التصديق بالنوم ولم يعينوا المكان للعبادة قال ابن رشد وهذا إشكال لم
زل نورد على القضاة ولم يتحرروا في جواب أرضاء وأنجاب الناصر بأنه ورد
النهي عن شد الرجال لغير المساجد الثلاثة وحل الانتقال مطلقاً عليه فلذلك
قلنا بل يفعل ما نذره بموضعه ولم يتحقق مثل ذلك في مسألة الدرهم اه بتوضيح

باب الجهاد

(ما قولكم) في ذي أراد أن يرفع بناءه على بناء جاره المسلم هل يمنع من
ذلك أم لا (الجواب) يمنع من ذلك وفي المساواة قولان قبيل يجوز وقيل
لا يجوز وإذا ملكوا داراً عالية أفرأوا عليها على المعتمد كما في حاشية الخرشى
والله أعلم (ما قولكم في دار الإسلام) هل تصير دار حرب بمجرد استيلاء
الكفار عليها وتجب الهجرة منها أم لا (الجواب) في دس بلاد الإسلام لا تصير
دار حرب بمجرد استيلائهم عليها بل حتى تنقطع إقامة شعائر الإسلام عنها وأما
مادامت شعائر الإسلام أو غالبها قائمة فيها فلا تصير دار حرب وفي المييار قال

من الحب في قشره ولا يؤكل معه كلز وعلس وباقلاء فتصا به إن كان في قشره عشرة أو سق اعتباراً بقشره الذي ادخاره
فيه أصلح له وأبقى له بالنصف فعلم أنه لا يجب نصفه من قشره وأن قشره لا يدخل في الحساب هذا إذا بلغ صافيه
النصف ويرجع فيه لأهل الخبرة إن لم يختلفوا إلا امتنع وقد يجب الامتناع عند التردد إلا أن يحتاط ذكره الأذرعى وهو
نظير ما أتى في الإباء المختلط وإلا بأن زاد عليه ونقص منه فحسابه كذكره الشيخ أبو حامد في الأول ومضى عليه في الشرح

وفي العباب مع شريحه فاعلامه المهرني فرغ نجيب المنة على الخلق فحسب لا أصالة فالجواب يلاق المؤدى عنه ثم يتعمله المؤدى لانها وجبت مطهرة له سواء الزوج والمملوك والقريب ثم قال وفي الجواهر انه اخراجها عن زوجته بدون اذنها قطعان قلنا انه متحمل وهو أي المؤدى كالتحليل عليه كما صححه في المجموع ونقله عن مفتي كلام الشافعي والاصحاب لانها لازمة للتحليل ولا يبطال بها التحليل (١٠٤) عنه وليس للمؤدى عنه مطالبة أي المؤدى بالاداء

وفي المجموع ليس للزوجة مطالبة باخراجها لانها واجبة عليه دونها وجوبها اما أن يجرى بجرى الضمان والحواالة وكل منهما لا مطالبة به لان المضمون عنه لا يبطال الضامن بالاداء ولا التحيل الحال عليه وكذا القريب والمملوك انتهى الخ مافي الايعاب وفي المنهاج والظاهر منع نقل الزكاة قال في التحفة بعد كلام طويل وللمتجعين من أهل الحياض الذين لا قرار لهم صرفها لمن منهم ولو بعض صنف كمن بسفينته في النجعة فيما يظهر فان فقدوا فلن يقرب محل اليهم عند تمام الخول فان تذر الوصول للأقرب فهل ينقل للأقرب الى ذلك الأقرب وهكذا أو يحفظ حتى يتيسر الوصول اليهم كل محتمل ولو قيل ان رجلا الوصول عن قريب انتظر والاضل لكان اوجه الخ مافي التحفة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل نعمنا الله بهلومه) عن أهل ناحية غالب قوتهم المنورة منسلا فهل يجوز لهم اخراج زكاة الفطر تمرا وذرة ام تمرا خالصا أم لا فان قلتم لا يجوز

أظهر المشركين وهذا تعلم أنه متى جرت أحكامهم على المسلمين فهي دار حرب وتحب الهجرة منها والله الملم للمصواب (ماقولكم) في عمل المسلم للمؤدى هل يجوز أم لا (الجواب) إن كان المسلم يعمل للمؤدى ولغيره والحال أن المسلم في محله ككأنونه بأن يحيط له ولغيره مثلا فذلك جائز وإن استبد بعمل الذي فكره وإن كان تحت يد الذي كالحخدمة في بيته والارضاع له فيه لم يظور بمعنى يحرم حرمة خفيفة فان وقعت الاجارة على ذلك فانها تنسخ فان قامت ومضت فله الاجارة وأما حمل اخر له ورعى الخنزير فأشدد حرمة ولذلك تنسخ إن وقعت الاجارة على ذلك وإن قامت ومضت تصدق المسلم بالاجارة وأما الاجارة على بناء دورهم فان كانت لمجرد سكناهم دون بيع اخر فكرهه كما يكره كون المسلم مقارضا أو مسافرا وإن كانت لسكنائهم مع بيع اخر طرام كبناء الكنيسة كذا في حاشية الخ شئ من باب العارية والله الموفق [مسئلة] لا يجوز اعارة العبد المسلم للخدمة الذي لمسا فيه من اذلال المسلم وقد قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولكن تمنى إذا وقعت ويجبر الذي على اخراج المسلم هذا ما حققه البناني قائلا لا فرق بين العبد المسلم المعار الذي والعبد الموهوب له في أن الذي يجبر على اخراجها من تحت يده وتواجر له المنافع افاده الأمير عن البناني (ماقولكم) في شراء أولاد أهل الشرك منهم هل يجوز أم لا (الجواب) فرغ قال الخطاب ويجوز شراء أولاد أهل الشرك منهم قاله في التوارد وظاهره ولو أولادهم لأنه يصدق عليهم أنهم أولاد الشرك أم من حاشية الخرنى (ماقولكم) في كفار استولوا على المسلمين في بلاد الإسلام وأجروا على المسلمين أحكامهم هل يكونون حريين أم لا وإذا كانوا حريين فهل يجوز للمسلم أخذ أموالهم ولو بغير وجه شرعي أم لا أتونا (الجواب) الكفار المذكورون حريون وأخذ مال الحربي يجوز ولو بغير وجه شرعي نقول العلامة الدردير في آخر باب الجهاد من أقرب المسالك وما أخذه لصومس المسلمين من الحريين فهو لهم حلال ولا يغمس على التحقيق انه قال الرضا لان مال الحربي لا حرمة له والله أعلم.

كتاب النكاح

[مسئلة] يحرم خطبة امرأة راكبة لغير فاسق ولو بقدر صداق وفسخ عقدان في

فعلهم هذا فهل أحد قال من أصحاب الامام الشافعي رضي الله عنهم وعنه يجوز ذلك أم لا ومع ذلك ان أهل تلك الناحية لا يأتون التمر الاغسكتها أتونا بالجواب الشافعي أنا بكم الله تعالى (أجاب حفظه الله تعالى) بقوله نعم لا يجوز التمر والحال ما سطر على ما رجحه المتأخرون ويجوز على ما صححه القاضى أبو الطيب وأبو محمد الجويني في الروضة فرغ في الراجح من الاجتناس المجردة ثلاثة أوجه أصحها عند الجمهور غالب قوت البلد والثاني قوت نفسه وصححه ابن عبدان والثالث بتغير في الاجتناس وهو

الاصح عند القاضي أبو الطيب ثم قال فيها ورجع في التذنب التمسير على الشر وعكسه الشيخ أبو محمد الخ فعليه يجوز إخراج الترميد لأن الضرر لأنه تعالى منها وقد نصصوا على أنه يجوز إخراج الأعلى عن الأدنى وأما إخراج الصاع نحر أو ذرة أو حنطة وشعير أو ما تشبه ذلك فقال في الروضة ولا يجوز عن شخص واحد نظرة من جنتين وإن كان أحدهما أعلى من الآخر حسب هذا هو المعروف ورأيت لبعض المتأخرين يجوز ما انتهى وما ذكره من (١٠٥) المعروف هو الذي رجح في كتب شيخ

الاسلام هو ابن حجر والرملي وغيرهم

(قاعدة) قال في الروضة فرع إذا أوجبت غالب قوت اليد وكانوا يقتاتون أجناسا لا غالب فيها أخرج ما شاء ولا انفصل أن يخرج من الأعلى واعلم أن الغزالي قال في الوسيط المعتبر غالب قوت اليد وقت وجوب النظرة لا في جميع السنة وقال في الوجيز غالب قوت اليد يوم القطر وهذا التقييد لم أظفر به في كلام غيره انتهى كلام الروضة والله عز وجل أعلم

(باب ذكر كفة النكاحين)

(مثل) متعنا الله تعالى بوجوده عن اشترى عرضا من عروض التجارة بمائة ريال وسلمها ذهبها وحال الحول والعرض المذكور باق بعينه فما يكون إخراج الزكاة رايالات أم ذهباً لأن عند المشتري ما ذكره الرايالات والسلم وقع ذهباً أم ذهباً (أجاب) حفظه الله تعالى بقوله نعم تقوم عروض التجارة بالريالات ونحسرج رايالات ولا عبرة بالاستبدال المذكور والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في الجنينة المدة سلا حال القتال أو الزينة فهل الحذرة تابعة لها في المصاغ

استحبنا إن لم يدخلوا إلا فلا فسح على الصواب إن لم يسأله الأول والأصح يستحب التمسح خلافاً لمن قال بوجوب التمسح كما في دس (ما قولكم) في امرأة مستعدة من طلاق رجعي عقد عليها تخمس ووطئها فيها هل يتأبد نحرها أم لا (الجواب) لا يتأبد نحرها لأنها زوجة ما دامت في العدة والتي يتأبد نحرها المعدة من موت أو طلاق غيره طلاقاً يائناً أو من شبهة نكاح أو المستبرأة من غيره إذا عقد عليها شخص زمن العدة أو الاستبراء ثم وطئها ولو بعد العدة وكذا يتأبد نحرها إذا وطئها من عدتها أو استبرأتها من غير عقد بطنها زوجته وكذا يتأبد نحرها المعدة والمستبرأة إذا عقد عليها فيها ثم قبضها أو باشرها فيها وأما إذا قبضها غير مستعدة لعقد كما إذا قبل معتدة أو مستبرأة من غيره معتقداً أنها زوجته فلا يتأبد نحرها وكذا يتأبد نحرها من وطئها بملك أو شبهة والحال أنها معتدة من نكاح أو شبهة كمنكحه بأن يطأها بنكاح أو شبهة وهي مستبرأة من ملك أو شبهة والله أعلم (ما قولكم) في رجل من بلاد يقال لها التاكة خطب امرأة من ولها ثمانية بالقبول ثم قال للزوج عند ذكر مهرها جعلت عليك كذا لثرفيها وكذا لسالفة أمها وجداتها وأخبرتك أنا كذا مثلوب واجعل عليه أنت كذا مثلوب ليكون المال من الجهتين يشكاً مثلوب ثم قال الولي في صيغة عقد النكاح زوجته بنتي علي هذه الشروط التي ذكرتها لك فقال الزوج فقلت نكاحها بهذه الشروط ثم تعاثرا معاشررة الأزواج في النكاح ومعاشررة الشركاء في المال المعلن منها ولا يتصرف أحدهما فيه إلا بإذن صاحبه فهل هذا النكاح صحيح أم لا (الجواب) بسم الله الرحمن الرحيم اخذتني رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين اللهم عذابة للصواب ورضى من الكرم الثواب وانها عا لثة الغراء التي من عمل بها كان من الأبرار ومن ابتدع دخل في مضمون قوله عليه الصلاة والسلام وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وقد تحصل من هذا السؤال أن اللفظة الأعجمية وهي المثلوب معناها الشركة فقد اجتمعت الشركة مع عدة النكاح وحاصل ما ذكره شراح مبدى خذل أن النكاح يفسخ قبل المدخول ويثبت بعده بصدق المثل إذا اجتمع مع نكاح شركة أو بيع أو جمالة أو صرف أو مساقاة أو قرض أو قراض لتناق

(١٤ - فرة العين - ١٥) أو تكون منفصلة عنها ويحرم على الشخص إذا فعل ذلك من فضة رجل السكين

الملاصقة إذا كان لها فضة تحرم أو لا سواء كانت لذكاة أو لتشال أو نحوه أفترنا (أجاب بقوله) نعم حذوة الجنينة إن كان حذوها الجنينة محتاجاً إليها بأن لم تكن زائدة على خشبة الحذوبدة جرى فيها الخلاف في الجواز فأما تحلية الثياب فالذي ذكره العلامة المدابني تحريم تحلية الثياب ولكن الجارى على قواعدهم هو حل التحلية وهي كما في تحفة العلامة فعل عين النقد

في محال متفرقة مع الأحكام حتى يصير كالجزء منها انتهى وأما إن كانت الخدوة زائدة على الخنثية فهذا لا شك في تحريمه وليس بما فيه الخلاف وأما السكين المذكورة فإن كانت صبيحت بقصد القتال جرى فيها التفصيل المأثور وإلا حرمت بلا خلاف والله سبحانه أعلم (سئل) نعم الله تعالى به في حذو الجنينة الفضة المنفصلة أو المتصلة بالخلاف فما الحكم في ذلك هل يكون حلالاً أم مكروهاً أم حراماً أم كيف (١٥٦) الحكم وهل يجب فيها الزكاة إذا كانت حراماً أم مكروهاً أم لا وكذا

صدر الجنينة إذا كان فضة ورأس السكين وخلاف السكين إذا كان فضة فما الحكم في جميع ذلك هل يحرم أو يكره أو يباح وهل تلزم الزكاة أو لا أفيدوا (أجاب) عفا الله عنه نعم حذو الجنينة حيث زادت على حديدتها بأن لم تحتاج لها الحديدة فلا شك في تحريمها ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة وحيث حرمت وجبت الزكاة وأما الرأس والصدر حيث كان تحلية حل والتحلية فعل التقدي في محال متفرقة مع الأحكام حتى يصير كالجزء وأما السكين فحيث كان المقصود منها القتال جرى فيها تفصيل الجنينة وإلا حرمت بلا خلاف ووجبت الزكاة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله تعالى عنه وأرضاه في تعجيل الزكاة قبل الحول بنحو شهر مع الجهل بمن أعطاه حالة الوجوب فهل يجزئ ذلك والحال ما ذكر أم لا وهل أحد قال بجواز ذلك من يصح تقليده من أئمة المذهب أم لا أفيدوا (أجاب) وبقه الله لما فيه وضاه نعم يجزئ ذلك والحال ما ذكر والله أعلم ونص

الأحكام بين النكاح وهذه المذكورات فإن النكاح مبنى على المسامحة وهذه مبنية على المشاحة وفي حاشية الخرنجى نقل ابن عرفة سمع سحنون ابن القاسم لو قال تزوج ابنتي بخمسين وأعطينت هذه الدار فلا خير فيه لأنه من وجه النكاح والبيع اه قلو تركوا هذا الابتداع وزادوا في المهر ما شاؤوا لكانوا على الصواب وزال عنهم الأرياب وإن كانت كثرة المهر مكروهة لما ورد من بين المرأة قلة مهرها ويسر أمرها وذكر السيد كان صداقه صلى الله عليه وسلم على جميع أزواجه اثني عشر أوقية ونصف أوقية وذلك خمسمائة درهم كما في الأجهوري ورواه مسلم نعم صدق النجاشي لام حبيبة أربعة آلاف درهم وصداق فاطمة الزهراء كان درعاً على الأصح اه من الأمير علي عتيق والله أعلم (ماقولكم) في رجل أفسد على رجل زوجته وتزوجها هل يتأبد تحريمها عليه أو لا وهل يعزرو أو لا (الجواب) قيل يتأبد تحريمها عليه والمشهور لا يتأبد تحريمها ويغسخ نكاحه فإذا عادت لزوجها وظفقتها أو مات عنها جاز لذلك المفسد نكاحها كما في دس ويعزرو لا يرتكبه معصية والله أعلم (ماقولكم) في شخص خطب امرأة وصار يهدىها وهي معتدة ثم تزوجت غيره فهل هذه الحدية جائزة أم لا وهل له الرجوع عليها أم لا (الجواب) أصل المذهب لا رجوع له عليها كان الرجوع عن زواجها من جهته أو من جهتها وهو الراجح كما في المجموع تبعاً لحاشية الخرنجى والأوجه أنه لا رجوع عليها إذا كان الامتناع من جهتها إلا لعرف أو شرط وهذا التفصيل ذكره اللقاني عن البيان وأجاب به صاحب المعيار لما سئل عن المسئلة وصححه ابن غازي في تكميل التقييد ومثله لو أهدى أو أنفق على مخطوبة غير معتدة ثم تزوجت غيره وأما الانفاق على المعتدة فهو حرام وأما الإهداء لها فهو جائز لأن في الحدية مودة ولا تكون كالنكاح بالخطبة

فصل في أركان النكاح

وهي أربعة الأول الصيغة بأن يقول الولي أنكحت أو زوجت فلا تافلا قول لم يسم صداقاً كما في نكاح القويض وصحح يرهيت لكن لا بد مع الهبة من ذكر الصداق حقيقة أو حكماً كأن يقول وهبتها لك بصداق قدره كذا أو وهبتها لك تفويضاً (ماقولكم) في رجل وكل آخر على عقد نكاحه فقال ولي المرأة لو كسب الزوج أنكحتك

عبارة المنقضى للخطيب والنهاية ثم ملي بعد قول المتن وشرط أجزاء المعجل بقاء المسالك أهلاً للوجوب إلى آخر الحول وكون القابض آخر الحول مستحقاً اه قالوا واللفظ للنهاية وقد يفهم أنه لا بد من العلم بكونه مستحقاً في آخر الحول ولو بالاستصحاب قلو غاب عند الحول أو قبله ولم يسلم حياته أو احتياجه أجزاً المعجل كما في فتاوى الخطاطي وهو أقرب الوجهين في البحر ومثل ذلك ما هو حاصل المسال عند الحول ببله غير بلد القابض فإن المدفوع يجزئ عن الزكاة

كما اعتمد الوالد رحمه الله تعالى إذ لا فرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المال عن بلد القابض خلافاً لبعض
المؤخرين انتهى كلامهما وخالف في التحفة في مسألة الغيبة ونص عبارتها بعد قول المتن وكون القابض مستحقاً لم قال فنز
ال الاستحقاق كأن كان المال والآخذ آخر الحول بغير بلده أو مات أو ارتد حيث لم يجر الممحل الخ ثم قال وقضية
المتن وغيره اشتراط تحقق أهليته عند الوجوب فلو شك في (١٠٧) حياته أو احتياجه حيث لم يجره واعتمده

جمع متأخرون الخ ثم قال والحاصل
أن المتمدن الموافق للمنفول أنه
لا بد من تحقق قيام مانع به عند
الوجوب وأنه لا أثر للشك لأن
الأصل عدم المانع الخ والله أعلم
(مثل) رضي الله عنه عن أنصاب
زكاة التقدين مقداره كم بالريال
وكم بالشخص أقيدوا (أجاب)
نعم الذي تحرر أن أقل النصاب
في النفقة من الريال الفرنسي
ومثله المقر في أربعة وعشرون
ريالاً وأقل النصاب في الذهب
من الشخص التام عشرون
مشخصاً هذا ما تحرر الآن والله
سبحانه وتعالى أعلم (مثل) حفظه
الله تعالى عن السادة الحسينيين إذا
منع عنهم ما يستحقونه من بيت
المال فهل يجوز لهم الزكاة
والصدقة عليهم أم لا أفدونا
(أجاب) برعا الله تعالى نعم معتمد
المذهب لا يجوز صرف الزكاة
إليهم وإن منعوا ما ذكر وجوز
لهم ذلك الاصطراحي حيث منعوا
واختاره الهروي ومحمد بن يحيى
والفخر وأتفق به شرف الدين
البارزي قال ابن زياد ويجوز لهم
الآخذ إذ قلدوا القتائل بالجواز
ويستقطن من المعطى

أو زوجتك موكلني بالصداق المسمى فقال الوكيل قبلت نكاحها فهل هو صحيح
أم لا (الجواب) إن قال ولي الزوجة لو وكيل الزوج زوجتك فقال الوكيل قبلت
ونوى نفسه أو كانت ذهنة خالياً لم يتقدم للوكيل ولا للوكيل وإذا قال الوكيل
قبلت ونوى ذلك لو كيلة كني والمطلوب من الولي أن يقول للوكيل زوجت
موكلتك فلاناً فلانة بنت فلان والله أعلم . الثاني المحل وهو الزوج والزوجة
المعلومان الحائزان من الموانع الشرعية كالإحرام الثالث الصداق وأقله خالص
ربيع دينار أو ثلاثة دراهم شرعية ويجب شاهدان عدلان عند الدخول فإن عدما
فيكفي اثنان مستور حالهما وقيل يستكثر من الشهود وتذهب الإثبات عند العقد
ويشترط في الشاهد أن يكون غير من له ولاية العقد ولو تولى العقد وكيلة بإذنه
شهادة من له ولاية العقد ووكيلة باطلة وكذا الولي البعيد الذي لم يتول العقد
لتولى من هو أقرب منه لا تقبل شهادته كما في ح الرابع الولي وهو جبر وغير
جبر فالجبر الأب والمالك والوصي فالأب يجبر ابنته إن كان رشيداً وإلا فوليّه
إن كانت بكرأ ولو عانساً بلغت ستين سنة أو أكثر فله أن يزوجه ولو لاعمي
أو أقل حالاً أو مالاً ولو بربع دينار ولو كان مهر مثلها فقطاراً وليس ذلك
للوصي [مسئلة] ليس للأب أن يزوجه ابنته لمجذوم أو مجنون أو أبرص أو عنين
أو مجبوب أو معترض أو منطوع ذكر أو أنثى قائم الذكركر حيث كان لا ينفى
وأما إذا كان ينفى فله جبرها على نكاحه أي لأنها تلتد بزول المنى منه وليس له
أن يزوجه ابنته برقيق ولو عبده إلا برضاها به بالقول كما في دس [مسئلة] للأب
جبر ابنته التي إن صغرت فإن تأنيت وتأيمت قبل البلوغ ثم بلغت قبل النكاح
فلا تجبر وهذا قول ابن القاسم وأشهب كما في التوضيح واستحسنه الشيخ
وصوبه ومثاله استعنون بجبرها مطلقاً [مسئلة] للأب أن يجبر ابنته إذا ثبتت
بعارض كرتبة أو بزنا أو غصب ولو ولدت منه [مسئلة] ليس للأب أن يجبر ابنته
بأن يكر إذا رشدها بأن قال لها رشدتك أو أطلقت يدك أو رفعت الحجر عنك ولا
يد من إذنها بالقول وكذا الوصي والمالك يجبر أمته وعبده بلا إضرار عليهما فيه
فإن كان فيه إضرار كزوجهما من ذى عاهة من كل من فيه أمر بوجوب الخبر
بكدام أو برص أو جنون لا قبح منظر أو فقر والوصي وإن نزل كوصي الوصي

والله سبحانه أعلم (مثل) في ولد فقير بالغ تحت يد والده فهل للولد المذكور الخروج من تحت يد والده لتعلم العلم أو إيتعلم
حرقة فتنه عن منه والده وتكفف الناس والحال أن والده لم يرض ذلك وهل يجبر الولد لطاعة والده حيث إن والده
المذكور ملتزم لولده مادام باق تحت يده مؤننه ومؤنة من تلزمه مؤننه أو يمنع الوالد المذكور من إبقاء ولده تحت يده
حيث لم يرض الولد المذكور البقاء تحت يد والده ومادام ملتزم له بمؤننه ومكفيه وهو تحت يده فهل للولد المذكور

أخذ شيء من زكاة مال والده الذي تدفع إلى أصنافها حيث كان من الأصناف الثمانية والحال أن والده غني أم لا أم
كيف الحكم في جميع ذلك آخرنا (أجاب) وقد الله تعالى لمسا فيه رضاه فم له الخروج من تحت يد والده حيث لا رية في
خروجه وللولد المذكور أخذ الزكاة حيث كان من أحد الأصناف وإن التزم والده المؤنة والكفاية ولمن تلتزم مؤنته
والله سبحانه أعلم في التحفة وخاتمة اللوغ (١٠٨)

فلو نكحها وإن رضى أقرب
منه يفتاها في محلها فيما يظهر أن
يتمها الانفراد بل يضمها إليه
إن كان محرماً إلا أني من يأمنها
بوضع لائق وبلا حفظها ويظهر
في أمر دبت الرية في انفراد
أن لوليه متعة كما ذكر ثم رأيتهم
صرحوا به وجوزوا ذلك لكل
تصبة وهو شاهد لما قدمته
في الأتي أيضاً انتهى كلام التحفة
وفي الإجاب مع منه عطفاً على
من لا يجوز دفع الزكاة إليه قال
في منه ولا مكنت بتفصه من
تدومه فتقته من نحو زوج أو قريب
أصل وفرع بذلها له من تلتزمه
ثم قال بخلاف نكح المكنت نحو
إحصار وبخلاف المكنت بتفصه
متبرع انتهى كلامه مع شرحه ولا
شك أن الولد إذا كان قادراً على
الكسب لا يلزم الوالد نفقته بل
إذا أنفق عليه تكون على وجه
التبرع والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) رضى الله عنه في رجل له
صبي وعقار أنت وغلة كل منهما
في غالب الأعوام تصرف عليه كل
السنة فقط بلا زيادة وقيمة كل
منها لو فسدت على العمر النساب
كفته وزادت زيادة فهل يسمى

يجب أن أمره الأب بالخير ولو ضمت كزوجها قبل اللوغ وبعد أو لم يأمره ولكن
عبد الزوج أو قال زوج بنق من أحببت أو أنت وصي على نكاحها أو على بضعها
وأما إذا لم يذكر شيئاً من النكاح أو الزوج أو البضع فالراجح عدم المهر كما إن
قال أنت وصي على بشان وأما إذا قال أنت وصي على مالي أو على بيع تركتي
أو قبض ديني فلا يجبر اتفاقاً فلو زوج جبراً في هذه الصور فاستظهر عج الإماء
وتوقف فيه النفاوى وأما إن زوج بلا جبر فانه يصح ولكن لا جبر للوصي إلا إذا
بذل الزوج مهر المثل ولم يكن فاسناً قليل هو كالأب من كل وجه أهم خصوصاً من
درويس (ما قولكم) في شخص مريض قال إن مت فقد زوجت ابنتي لزيد مثلاً ثم
مات الأب فقال زيد قبلت فهل يصح هذا النكاح أم لا (الجواب) يصح إن قبل
الزوج ولو بعد موت الأب ببعد على المعتمد كما في الدسوقي ثم يقدم في ولاية غير المهر
ابن فانه غاب فأخ فانه لمجد لأب فم فانه وقدم الشقيق على الذي للأب فلو أعل
وهو من أعتقها أو أعتق من أعتقها أو أعتق أباهما فكأن كفل زمناً يحصل فيه
الشفقة عليها بالفعل والمعتمد أن الكافل لا يتولى إلا عند الديونة وإن كانت غير
ديونة فلا يزوجه إلا الحاكم ومضاه يتولى الكافل عقد مكفولته ولم شريعة ثم
حاكم إن كان لا يأخذ دراهم على تولية العقد ولا لعدم الحاكم لا يزوجه إلا بإذنها
إن تمت عنده بختها من المرض وخلوها من مانع كالإسرام والعدة وأنه لا أول
فما أو لها ولي ولكن عطلها أو غاب عنها غيبة بعيدة ورضاها بالزوج وأنه
كفوها في الدين أي الدين والصل بالاحكام الشرعية والحرية والسلامة من
المعيب ولو من غير ما يوجب الخبار مع مسارته لها فيما هي عليه من صفات
الكمال وأن المهر مهر مائها في غير الرشدة وأما هي فلها إسقاط الكفاية في
ذكر ثم يقدم أي فرد من أفراد المسلمين (ما قولكم) في رجل تزوج ثيباً شريفة
لا عصب لها ولا كافل وهو كفؤها بعد ثبوت طلاقها ودعواها انقضاء عدتها
في أربعين يوماً وتعين الزوج والصدائق المسمى واقتبا لواحد من المسلمين في
تولى عقدتها وحصل العقد بحضور جماعة من المسلمين ثم دخل بها ذلك الزوج
فادعى شخص قساده عند لعدم تولى القاضي العقد فالحكم بقيدوا (الجواب)
العقد صحيح لا يسوع فسخته لعدم القاضي الشرعي في هذا الزمان فلا ولاية له

موسراً يحرم عليه أخذ الزكاة ولا يجوزي عنها ويلزمه الدم اللازم على الموسر في باب الدماء أو لا يسمى موسراً فأخذ وتكنى
ولا يلزمه وهل مثله ما إذا كانت السنة تكفيه السنة كلها مع زيادة وقيمة كل لا تكفيه أو قسطه وكذا قيمتها فيما يخرج من ولا
يجب عليه ما ذكر أم يفرق بشي فيما أخذ ما ذكر ويجزئ ولا يلزم في بعضه دون بعض وهل نادر الأعوام مثل الغالب فلا ينظر
إليه أو يعطى حكمه من حصول غلة وعدم وهل إذا كان له من الشقة ما يكفيه ورضه في أموال التجارة وصار يقد لها مع الجهل

بمكسها وخسارتها ومع الصرف منها تقوم أموال التجارة وينظر في ثمنها هل يكفي للعمير الغالب أو يحكم بنقره أو بفناءه أم كيف
يصل أفيدوا (أجاب) عن سبائك لا علم لنا إلا ما علمنا إنك أنت العليم الحكيم اللهم هداية للسداد نعم ماذا كرا السائل وقته
لله تعالى ما يحبه ويرضاه في المسئلة الأولى يكون الشخص به غنيا مومرا يحرم عليه أخذ الزكاة ولا تجزى عن مؤديها ويجب
عليه الدم في النكاح حيث فضل عند ما بقي بقيمة الدم وليس نادر الأعوام (١٠٩) مثل الغالب بل لكل حكمه فان كانت

لا تكفيه في سنته تلك فلا يجب
الدم ويتخذ الزكاة في السنة
المذكورة وإن كانت تكفيه فلا
يأخذ زكاة ويجب الدم وأما
المسئلة الثالثة فان كانت أموال
التجارة بحيث لو فوشت كفت
أثمانها العمر الغالب فلا شك
في وجوب الدم وعدم أخذ الزكاة
وإن كانت لا تفي قيمتها بما
ذكر فيظهر لمكسها في كل زمانه
ومكانه هل يفي بسنته أم لا فان
وفي الوجوب وعدم الأخذ
والا بان لم يفي فلا وجوب
وله الأخذ من الزكاة بقدر
ما يكفي دخله تمام سنته في العادة
القابلة باعتبار زمانه ومكانه ونقص
السنة مع مثل المتأخر وهو في
التغير والمساكين المذنبين
التكسب بحر فهو لا تجارة كفاية
سنة لأن وجوب الزكاة لا يعود
إلا بمضيه تلك الأصح المنصوص
في الام وقول الجمهور يعني
كفاية العمر الغالب أي ما بقي
منه لأن القصد إفتاؤه ولا يحصل
إلا بذلك فان زاد عمره عليه
فيظهر أنه يعلى سنة أو لا حد
لترائد عليها ثم رأيت جزم بعضهم
الآتي وهو صريح فيه أما من

أصلا إنما الولاية لعامة المسلمين إذا فقد العاصب إذ شرط القاضي مفقود في هذا
الزمان ولا تكاد تجتمع شروطه فيمن يتولى القضاء الآن وبذل المال في القضاء
من الباطل وقبول الرشوة فسق والله أعلم اهـ من فتاوى العلامة الشيخ محمد
عائش [مسئلة] إذا تولى العقد غير الجبر مع وجود الجبر فسخ ابدأ ولو أجازوه
الجبر عقد من فوض له أموره وثبت التفويض له بالصيغة أو العادة بيينة
لا بمجرد دعوى ولا باقرار الجبر بعد العقد [مسئلة] يزوج الحاكم العادل ابنة
الغائب المجبرة إن كانت البنية بعيدة كالأفريقية من مصر ولم يرج قدمه وأذنها
صمته أو الظاهر أن البنية المشوخته يقال فيها ما قارب الشيء يعطى حكمه والنصف
يلحق بالبنية القريبة فيفسخ النكاح فيها والقاضي تزويجها ولو دامت نفقتها ولم
يخف عليها ضيعة فإن خيف فسادها زوجها ولو جبرها على المتعدي اهـ ملخصاً
من درودس [مسئلة] يصح العقد بأحد من الأولياء مع وجود أقرب لم يجبر
في شريعة ودنية فلا يفسخ بحال وأما إذا تولى عقد نكاح امرأة رجل أجنبي
مع وجود رجل خاص من أوليائها وكان الخاص غير مجبر فان كانت تلك المرأة
شرعية وهي من كان يرغب فيها الوصف من أمور أربعة الحسب وهو ما يعد
من مفاخر الرجال والنسب والمال والجمال على مقتضى ما قلناه زروق قلولى
الخاص إن كان بعد النكاح لم يفسخ لعدم الولاية عليه على ثلاثة أوجه
فأكثر رد نكاحها وإجازه فهو صحيح ويخلف على الأول في تحت الفسخ
أن طال الزمن قبل النكاح دخل أم لا ويرجع كما في المجموع أو لا يصح
وبغير الولي بين الإجازة والرد وهو الظاهر كما في در والقلول بالعرف وانظر
هل الفسخ بطلاق أم لا كالأجنبية الخري وما إن طالت أقامتها مع زوجها
نهر ثلاث سنين أو ولدت له لبن فإنه يصح الشكاح ولا كلام للخاص
وإن كانت دنيئة كمتعة ومسلانية صح العقد عليها بالولاية العامة مع الجواز
وليس ثوبها الخاص كلام [مسئلة] قال عتيق فان سكنت الولي عند
عقد الأجنبي فما مع حضوره فهو إقرار له قال الباقى وفيه نظر فقد ذكر ابن
لقب عن ابن الحاج أنه لا اعتبار برضا الأقرب إذا لم يقول العقد ولا قدم من
تولاه ولا بعد هذا إقراراً للنكاح ذكره في نوازل في عقد نكاح الخصال مع

بحسن حرفة تكفيه الكفاية اللازمة به كما مر أول فيعطى ثمن آتة حرفته وإن كثر وظاهر أن المراد بإعطائه ذلك له الإذن
في الشراء أو الشراء له نظير ما يأتي أو تجارة فيعطى رأس مال يكفيه كذلك ويحبه غالباً باعتبار عادة بلده فيها يظهر
ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والنواحي وقدروه في أبواب المتاجر بما كانوا يتعارفونه وأما الآن فلا يتعطل
إلا بما ذكرته ثم رأيت بعضهم صرح بذلك ولو أحسن أكثر من حرفة والكل يكفيه أعطى ثمن أو رأس مال الأدنى

وإن كفاه بعضها أعطى له وإن لم تكفه واحدة منها أعطى واحدة وزيد له شراء عقار يتدخله بقية كتابته فيما يظهر ثم قال
وليس المراد بإعطاء من لا يحسن ذلك إعطاء تكففيه تلك المدة لتدبره بل ثمن ما يكفيه دخله فيشترى به عقاراً يستغله
ويستغني به عن الزكاة فيملكه ويرث عنه للصلحة العائدة عليه لأن الفرض أنه لا يحسن تجارة ولا حرفة ولو ملك هذا
دون كفاية العمر الغالب كل من الزكاة (١١٠) كفايته كما بحث السبكي وأطال في الرد على بعض معاصريه في اشتراطه

انصافه يوم الاعطاء بالقر
والمكنة أي باحتياجه حيث
للعطى ويؤيد الأول قول
المأوردى لو كان منه تسعون
ولا يكفه إلا أربع مائة أعطى
العشرة الأخرى وإن صكفته
التسعون لو أنفقها من غير
اكتساب فيها ستين لا يبلغ العمر
الغالب فإن قلت إذا تقرر أنه
يشترى له عقار يكفيه دخله بطل
اعتبار العمر الغالب لأن العمر
الغالب في العقار بقاؤه أكثر منه
قلت تنوع لأن المقارنات مختلفة
في البقاء عادة وعند أهل الخبرة
فيعطى لمن بقي من عمره الغالب
عشرة مثلاً عقاراً يبقى عشرة
وهكذا على أن الذي يظهر أنه
ليس المراد منع إعطاء عقار يزيد
بقاؤه على العمر الغالب بل منع
ما ينقص عنه وأما ما ساربه أو
يزيد عليه فإن وجداً تعين الأول
أو الثاني فقط اشترى له ولا أثر
للزيادة للضرورة ويظهر أيضاً
فيما لو عرض انهدام عقاره
المعطى أثناء المدة أنه يعطى
ما يعمره به عمارة تبقى بقية المدة
نعم إن فرض وجود من أخف
من عمارة ذلك لم يعد أن يقال

حضور الأخ الشقيق ورضاه دون تقديم منه [مسئلة] المعتمد في القيمة ما ارتضاء
المتأخرون من أن المدار على خيفة فسادها في ماها أو في حالها فحق خيف
فسادها فيما ذكر زوجت سواء بلغت عشرين أو لا وضعت بالنكاح
أم لا فيجبرها ولها على التزوج ووجب مشاوره القاضي في تزويجها فإن لم يخف
عليها الفساد وزوجت صح إن دخل كثلث سنين أو ولدين غير توأمين وإن
خيف فسادها وزوجت من غير مشاوره القاضي صح النكاح إن دخل وإن لم
يطل فمشاورة القاضي واجبة غير شرط بل لو زوجها جماعة المسلمين حيث لا ولي
لها فهو مانع ولو لم يشاور القاضي لما علت من عدم القاضي الشرعي وفي
حاشية الخرش في باب الحجر سئل السيوري عن البكر اليتيمة تريد النكاح
وتدعي عليه البلوغ هل يقبل منها أو يكشف عليها فأجاب بأنه يقبل قولها وسيأتي
في باب الطلاق أن الصبي لو طلق وقال لم أبلغ فالظاهر أنه يقبل قوله وربما يدل
عليه فرع السيوري المذكور [مسئلة] لو زوج الحاكم المجرة لثينة الأب غيبة
انقطاع ثم قدم الأب وأثبت أنه كان زوجها بماله من الإيجار في غيبته برجل
فأقضى الناصر بأنها لا تنفرت بدخول الثاني نقله الدرهم أمير على عيني [مسئلة]
للأب جبر ابنه الصغير والمجنون المطبق لمصلحة كزوج الصغير من غيبة أو شربة
أرواية عم أولم تشتط ماله والمصلحة في المجنون خوف الوفا أو الضرر وطلب
السرى أن الزواج مشعشع لا يتقاده من ذلك لأن احتاج للخدمة فلا يزوج لأجلها
وجبر الأب محمول على المصلحة وأما الوصي فله جبرهما أيضاً ولكن لا بد من
ظهور المصلحة وإلا فلا جبر ومثله الحاكم فيجبرهما مع عدم الأب والوصي إذا
ظهرت المصلحة وقال بعضهم قيد المصلحة إنما هو حيث كان الصداق من مال
الولد وإلا فلا يعتبر كما يدل عليه كلامهم والصداق على الأب إذا جبرهما وكانا
معدمين حال العقد ولو شرط أنه لا يلزمه وإن مات الأب أخذ الصداق من
وإن تركته كانا مومنين فعليهما ما لهما به كلاً أو بعضاً لا على الأب كما أنه لا يلزم
الوصي ولا الحاكم صداق مطلقاً وإن تزوج الصغير بغير إذن وليه فسخ عقده
إذا طاع عليه فلا مهر لتلك الزوجة ولا عدة عليها إن وطئها ولو أزال بكارتها لأن
وطئها كالعدم وقال ابن عبد السلام ينبغي أن يكون في نظير إزالة بكارتها أرش

يعين شرائه ولو باع ذلك ووزن ثمنه في هذا انتهى المقصود من النسخة مع بعض حذف وفي الإيجاب مع مثله ومن ملك
شيئاً أعطى الباقي كما يأتي ما يصرح به عن المأوردى في الروضة عن جميع أن من له عقار أي مثلاً ينقص دخله عن كفايته أعطى
نظامها ولا يكلف به لأنه إما فقير أو مسكين وبحسب الأذرعى أنه لو كان فقيراً ودخله قليل وقيمه كثيرة ولو باعه واشترى
بشئ غيره لكفاه دخله وجب أن لا يعطى لقدره على تحصيل كفايته وإتمام يلزم به ليعتبر في ثمنه وإن صكفاه ربحه لأنه

لا يوق به وفيه تعرض به إلى الذهاب ثم قال في الإيعاب وقوله ومن ذلك ما أخذ من قول الماوردي أو ملك ما لا يحصل
من ربحه تمام الكفاية أعطى ما يحصل من ربحه تمامها فإذا ملك الجورمى تسعة آلاف دون كفايته فهو فقير أو مسكين
وكذلك أصحاب العقار والمواشي إذا لم يحصل لهم من ربحهما تمام الكفاية أعطى كل ما يشتري من العقار والمواشي ما إذا منه إلى
ملكه كفاه على الدوام انتهى والله تعالى أعلم وفيها نقلا (١١١)

تفاته عنه في رجل ملك وأوصى
على فاصره وخلف مالا فهل
للموصى إخراج الزكاة من مال
القاصر إذا حال عليه الحول أم لا
أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه
بقوله نعم يجب على الولى إخراج
زكاة موليه إذا حال عليه الحول
والله تعالى أعلم (سئل) رضى
الله عنه فممن ملك وخلف قاصراً
وأوصى عليه تنصير آخره الحال
أن حاله خلف القاصر مالا يجب
فيه الزكاة فهل إذا حال عليه
الحول وأخرج الزكاة يضمن
إذا ادعى عليه القاصر بعد بلوغه
أم لا أفيدوا (أجاب) نعمنى
الله به نعم ليس عليه ضمان
بإخراجه الزكاة الواجبة في مال
موليه ولكن لا حرج في حقه أن
يحكم من يرى وجوب إخراجها
فيحكم عليه بالإخراج خوفاً من أن
موليه يدعى عليه بعد الكمال عند
من يرى عدم الوجوب فيجزمه
فإذا وجد الحكم عليه ارتفع الخلاف
وبقى الوجوب بجمعاً عليه والله
الحامد أعلم (سئل) رضى الله
عنه عن القرض إذا استقرض
شخص من شخص مائة ريال
وبعد أخذ الريالات نوى بها

ما شأنها وجزم به أبو الحسن وقولنا ولا عدة عليها أى بخلاف ما لو مات الصغير
قبل الفسخ فعليها عدة الوفاة ولو لم يدخل وإذا وقع من الولى رد فهو طلاق لأنه عقد
صحيح غايته أنه غير لازم قال ابن المواز وإذا لم يرد الولى نكاح الصبي والحال
أن المصلحة في ردّه حتى كبر وخرج عن ولايته جاز النكاح قال ابن رشد
ويبنى أن يتنقل النظر له فيمضى النكاح إن أراده أو رده كما في بن يقال في
الصغير ما فلوله في السفيه وهو أنه إن مات هو يمين الفسخ من قبل الشرع وإن
مات من قبل الفسخ يرثها إن أجاز الولى لكون الإرث أكثر من الصداق وإن
رد الولى لكون الصداق أكثر فلا يرثها مخلصاً من أثره والجموع وأقرب
المسالك وص (ما قولكم) في امرأة نيب طلب منها الإذن لوليها في العقد فسكتت
فهل يكنى صحتها في ذلك أم لا (الجواب) إن كانت حاضرة كفى صحتها في إذنها
وليها على مذهب ابن القاسم واقتصر عليه في الجموع وقال ابن حبيب يسكنى
صمت الثيب في الأذن للولى حضرت أو غابت فهي كال بكر عتده في ذلك وإنما
يختلفان في تعيين الزوج والصداق في البكر يكنى الصمت والنيب لا بد فيها من
التطابق أه دس يتصرف وبعبارة الجموع ولا يعقد غير النكاح إلا بأذنها والصمت
كاف فيه أى في الأذن للولى في العقد ولو من نيب حضرت كفى الزوج والمهر
من بكر أى كما أن الصمت كاف في الزوج والمهر من بكر ولا تعذر بجهل
ولو عرفت بالبله أه [مسئلة] الصغير غير اليئمة إذا غاب أبوها نحو عشرة أيام
والطريق غير مأمونة تزوج إذ خيف عليها الضيعة أو عدت النفقة ويزوجها
الحاكم لا وليها خلافاً لابن وهب فليست كاليئمة من كل وجه ألا ترى أن هذه
لا يزوجها إلا الحاكم واليئمة يزوجها وليها بعد مشورة الحاكم أه شيخنا أه دس
وأما إذا كانت مأمونة والنفقة جارية عليها فيتحتم فسخ نكاحها أبدأ ولو أجازها
النكاح أو ولدت الأولاد ومحلها مالم يبين إضراره بها بقيته بأن قصد تركها من
غير زواج فإن تبين ذلك كتب إليه الحاكم إما أن تحضر زوجها أو توكل وكيلها
زوجها وإلا زوجناها عليك فإن لم يفعل زوجها الحاكم عليه ولا فسخ كما قال
الرجراجي أه دس [مسئلة] النكاح حرله جد ولو قامت قرينة على إرادة الحرل
من الجانبين ومثل النكاح الطلاق والعنق والرجعة (ما قولكم) في شخص أقر

التجارة وقصر في فيها للتجارة فهل تلزم فيها زكاة كاليدين أم لا تلزم لأنها لا رفاق لأن منهم حاشية البجيرى في أن القرض
إذا بقيت عند المستقرض حول ما تلزمه الزكاة إذا لم يتصرف فيها بنية التجارة أو أما إذا تصرف فيها بنية التجارة فليتها تلزمه
زكاتها والذي أفتهم الناس من كتب الأصحاب أن القرض ما فيه زكاة تفضلوا بينوا ذلك (أجاب) عفا الله عنه نعم ما نقله
ابن حجر في الحاشية من التفصيل هو المعتمد الموقوف وصورة المسألة أنه استقرض مائة مثلاً من أرحطال الذين يقصد

أن يتاجر فيها فإدامت تحت يدها فلا زكاة وإن مضت عليها أحوال فلو اشترى هذا المثل فاشاء ما لانا وبأيه التجارة العقد
الحول من الآن وأما لو كان المستقرض عين النقد فلا شك في انعقاد الحول ونحو الزكاة بتأجيل حوله والله سبحانه وتعالى
أعلم (مثل) حفظه الله تعالى عن تحلية آلات الحرب بالنقطة قبل الحول وإذا قلتم بالحل فهل يلزم زكاة لأن بعض المشايخ يقرر
في درسه أن فيها زكاة وسألتهم وأجاب ١١٢١ في حاشية البحرى وقال آلات الحرب وإن حلت تحلية النقطة

لما تلزم فيه الزكاة فهل هذا
القول الذي في الحاشية متفق عليه
بين أصحابنا ومعتد أم أحد خالف
في ذلك أقيدونا (أجاب) غفر
الله له ثم المحفوظ والمقرر
في تحلية آلات الحرب أنه لا زكاة
فيها حيث حلت في العيب
مع شره للعلامة ابن حجر وله
لا للبركة تحلية آلات الحرب بنقطة
كيف ورجع إلى أن قال لا اتخاذ
برة الناقول لتعليه كل حيوان كما
حكاه البيهقي عن النص وفي المجموع
عن الدارمي وآخرين يجب زكاته
انفاقاً لأنه يحرم وهو كما قال
ما في الإيماب فانظر وقتنا الله
ولربك لما علل به الدارمي
وموافقة النووي عليه تعلم
أن الحمل إذا كان حلالاً
لا يجب زكاته فكان والله أعلم
الشيخ الشويرى الناقل عبارته
الشيخ البحرى في حاشيته لم يطلع
على ذلك والله سبحانه وتعالى
أعلم وفي حاشية الشيخ البحرى
التصريح بعدم الوجوب وهو
ما نصه قوله مباح يؤخذ من
م ر أن الحل ليس بقيد وأن
المدار على الإباحة ولو الاتاء
ونص عبارته ولو اشترى إزار

على نفسه بعدم قصد النكاح حين الحول هل يمكن من تلك الزوجه أم لا
(الجواب) ذكر أبو عمران أنه يمكن منها ولا ينصه إنكاره وهو الموافق لما
يأتى من قول المؤلف وليس إنكار الزوج طلاقاً وقيل لا يمكن ويلزمه نصف
الصداق [مسئلة] إذا قيل للبكر فلان يريد أن يتزوجك ويجعل لك من الصداق
كذا فسكتت فقيل لها هل تنوضين لفلان في العقد فسكتت فاعقد فلان على
ذلك الرجل بالصداق الذى سعى لها فبعد العقد ادعت أنها لم ترض بذلك الزوج
أو الصداق أو الولي الذى عقد لها أو ادعت أنها تجهل أن الصمت رضا فلا
تقبل دعواها وتم النكاح ولو كان شأنها الجهل والبلاهة وهذا مبنى على ندب
إعلامها بأن صحتها رضا وهذا عند الأكثر وتأويل الأقل أنه يقبل دعواها أنها
تجهل أن الصمت رضا وهو مبنى على وجوب إعلامها به وقال حمديس إن
عرفت بالبله وقلة المعرفة قبل دعواها الجهل وإلا فلا تقبل دعواها فالمسئلة ذات
أقوال ثلاثة أه مخلصاً من درودس [مسئلة] يشترط في الولي أن يكون حراً
بالغا ذكراً عاقلاً غير محرم بأحد النسكين مسلماً في المسئلة وأما الرشد والعدالة
فشرط كال فبعد السفيه ذو الرأى أى العقل ولفظته ولو مجراً إذ سفيه لا يخرج
عن كونه مجراً والأحسن أن يشأذن وله فلو عقد بغير إذنه ندب إطلاعه عليه
لينظر فيه فإن لم يفعل مضى من لا ولي له وأما ضعف الرأى فيفسخ عقده إن
لم يكن نظر أو منع إحرام الزوج والزوجه والولي من النكاح فلا يقبل زوج
ولا تأذن زوجة ولا يوجب وليها ولا يكون ولا يجزى حيث كان واحداً
منهم محرماً ويفسخ قبل البناء وبعدة ولو ولدت الأولاد ويندب للولي ومثله
الزوج أن يفوض العقد لفاضل رجاء خيره وبركته لكن الولي لا يוכל إلا من
اجتمعت فيه الشروط المتقدمة وأما الزوج فله أن يركل في قبول العقد ولو عبداً
أو امرأة أو صبياً أو كافراً [إلا المحرم والمعتوه فلا يصح توكلهما ولكن لا يصح
قول ولي الزوجه لو كمل الزوج زوجتك موكلنى بل يقول زوجت فلانة من فلان وليقل
وكمل الزوج قبلت فلان ولو قال قبلت لكنى إذا نوى ذلك لو كمل فلان نواه لنفسه أو غلى
ذهنه لم ينعقد [مسئلة] لا يضر الفصل بين الإيجاب والقبول إن كان سبباً كما إذا سكنت
تقدر خطبة النكاح ثم قال قبلت نكاحها [مسئلة] إذا اتفق الزوج مع ولي الزوجه

يتخذ حلياً مباحاً لحبسه واضطر إلى استعماله في ظهريه ولم يمكنه غيره وبقي كذلك حوله فهل يجب زكاته الأقرب
كما قال الأذوى لا لأنه مدد لاستعمال مباح أه كلامه رضى الله عنه فتأمل ما نقله عن العلامة الرملى يظهر لك أن
ما نقله عن الشيخ الشويرى غفلة عن هذه لأنه إذا لم يجب في الاتاء الذى أصله التحريم فلان لا يجب في حلية السلاح
بالأولى والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم انتهى محمد صالح الرئيس (مثل) رضى الله عنه عن شخص ملك عشرين

ريالا دون نصف النصاب ويقبضارب فيها وعند آخر الحول تمت وبلغت أربعين فهل عند آخر الحول يلزمه زكاة الأهل
لحاله ومن حين الرجح يحسب له حول لحاله أم يلزمه زكاة الجميع عند آخر الحول أفيدونا (أجاب) عطا الله عنه نعم المستدعي فيها
تتميل وهو أنه إذا كانت عروضاً فلا يفرد الرجح به حول وكذا إن امت بسا لا يقوم به كأن باع بمائة شخص وهي تقوم بالنقصة
وأما إذا امت بمائة تقوم به قبل تمام الحول كأن اشترى بالعشرين كما هو (١١٣) صورة السؤال في حرم قبيل الحول

باع بالعروض بأربعين ففي هذه
الصورة إذا أنى محرم من ذكر العشرين
والعشرون الثانية يزكها حول
بيع العروض والله سبحانه
وتعالى أعلم

(باب الصوم)

(سئل) تقضى الله بقومه في أهل
بلد حكم قاضيهم بلال شهر شوال
بشهادة العدول ليلة الثلاثين فعانته
بعض طلبة العلم وأبدى عذرون
بأن الشهود ليسوا بعدول والخال
أنهم نحو أربعة عشر والآخر بأن
القاضي فاسق وسبب فسقه أنه
يرمى والديه بالإفك ويصرح
بأن أباه أبو لهب وتارة يسبه
تمرود وتارة فرعون وتارة
ابليس وغير ذلك من الأسماء
القيحة لحصل لبعض الناس شك
مع عتاد الرجل المذكور في موافقة
الحكم للصواب فهل لهم بقضوا
ذلك اليوم أو لا فإذا قلتم بقضوا
فهل هو واجب أو سنة أفيدونا
(أجاب) نعمنا الله نعم حيث كان
المذكورون عدولاً فلا عبرة بالشك
المذكور ولا يجوز القضاء فضلاً
عن استحبابه فضلاً عن وجوبه
وأما ما ذكره البعض المذكور
من كون الشهود فسقة فليكن

على أن المهر أربعون ريالاً مثلاً وبذلك وإن في حضرة الناس أنه مائة ثم تنازعا
فقطى على الزوج بصدائق السر إن أقام بينة على أن العان لا أصل له وحلف فلا
عبرة بدعوى الزوجة الرجوع عن صدائق السر وإن لم يقمها فلها تحليفه إن ادعت
عليه الرجوع عن صدائق السر فإن حلف قضى به وإن نكل حلفت وقضى بالعلن
وإن نكلت قضى بالسر قال في المجموع وكره صدائق السر وعمل به إن أعلنا
غيره وحلفت إن ادعت الرجوع عنه إلا لينة أن المعلن باطل لا أصل له
(ما قولكم) في رجل زوج ولده وحنن له الصداق أو زوج بنته وحنن صدائق
من زوجها له ودفع الصداق ثم طلق الزوج تلك الزوجة قبل الدخول ومعلوم
أن الزوجة تستحق النصف فهل يرجع النصف الآخر للاب وليس للزوج فيه حق لأن
الجواب (الجواب) يرجع النصف الآخر للاب وليس للزوج فيه حق لأن
الضامن إنما التزمه على كونه صداقاً ولم يتم مراده قال سيدي خليل ويرجع للاب
وذي قدر زوج غيره وضامن لابلته النصف بالطلاق والله أعلم (ما قولكم)
في عبد تزوج بغير إذن سيده فهل للسيد رد نكاحه أم لا (الجواب) للسيد ذكرنا
أو أنى رد نكاح عبده الذكر القن ومن فيه شائبة ككاتب حيث تزوج بغير
إذنه وله الامضاء ولو طال الزمن بعد عنه وإذا رده يقول طلفت زوجة عبدي
فلان منه وتكون طلقة بائنة وليس للسيد أن يزيد عن واحدة وهذا إن لم يبعه
فإن باعه فلا رد له وليس للشري فسخ نكاحه كالمحسوب له بخلاف الوارث
فه الرد إلا أن يرد العبد يعيب التزوج فله رد نكاحه إن كان قد باعه غير عالم
وإلا فلا وحيث رد السيد نكاحه فلزوجته ربع دينار من مال العبد إن كان له
مال وإلا اتبعت به في ذمته إن دخل العبد بها بالغاً وإلا فلا شيء لها وترد الزائدة
إن قبضته وسواء كانت حرة أو أمة أهلاً منصوصاً من درودس (ما قولكم) في عبد
غير حرة وتزوجها على أنه حر فهل لها المسمى إذا فسخ النكاح (الجواب)
تتبع الزوجة العبد القن ومن فيه شائبة حرية ككاتب بعد عقدها بما بقي من المهر
بعد أخذها ربع دينار إن غرا الزوجة بأنهما حران فإن لم يغرأ بأن أخبراهما بحالهما
أو سكتا فلا تتبعهما ومحل اتباعهما إن لم يعال ما بقي بعد ربع دينار سيد أو
سلطان عن العبد قبل عقده وكذا عن المكاتب حيث غر ورجع رقيقاً لم يجز

(١٥ - قرعة العين)

ثبت فسخهم وكان المذكورون يلعنونه عند التواثر بحيث يؤمنون أنهم على الكذب
في العادة ويفيد إخبارهم العلم الضروري عمل بإخبارهم ولا يجوز القضاء في هذه الصورة لأن المقرر في علم الأصول أنه
لا يشترط في عدد التواثر اسلام ولا عدالة وحيث لم يبلغوا عدد التواثر وثبت فسقهم بالوجه الشرعي وجب القضاء وما ذكره
البعض من جانب القاضي وأنه فاسق فإن ثبت أن أباه ليس متصفاً بالصفات التي ذكرها فلا شك في فسقه ثم إن كان مولى له لما يذكرك

ومفره عليه فحدث أحكامه لأنه متى ضروره وان لم يملكه ذلك لم تنفذ أحكامه لأنه والله أعلم (سئل) غدا الله عنه
فيمس نام بجماعة فذهب من تومعه بعد الفجر وهو مفزع فلم يدر هل الزرع وقع منه قبل الفجر أو حال استيقاظه أفيدونا (أجاب)
رضي الله عنه نعم صومهم ذكر صحيح لأن الأصل الصحة فلا تزيلها إلا بيقين وجود الجماع بعد الفجر والله سبحانه أعلم
ففي المذاهب وشروحه والعبارة للتحفة ١١١٤ ولو طلع الفجر الصادق وفيه ضمام فلفظته صح صومه وكذا

لو كان بجماعة عند ابتداء طلوع
الفجر فزرع في الحال أي عقب
خلوعه فلا يفسد وإن أول لأن
الزرع ترك الجماع فإن مكنته بأن
لم يزرع حالاً بطل يعني لم ينفذ كما
صححه في المجموع الخ ما فيها وفي
الكتاب مع التشرح للعلامة ابن
حجر وإن مضى زمن ولو لحظت
بعد الطلوع وهو يجمع ثم علم
قضى وجوباً لأن بعض النهار
مضى وهو يجمع فأشبهه النكاح
بالأكمل الخ ما فيه ومنها تعلم أن
الكلام حيث تحقق وجود جماع
بعد الفجر ونظيره من نام مكنياً
ثم استيقظ وشك هل زالت
إليه عن مفره قبل استيقاظه
أو بعده فإن وضوءه صحيح لأن
الأصل بقاء الوضوء فإن قلت
قال الأصل هنا أيضاً بقاء الجماع قلت
عارض ذلك الأصل ظاهر الصحة
مع عدم وجود الجماع حال
الاستيقاظ والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) رضي الله
عنه عن شخص تخرج مقعدته
وهو صائم حال خروج الغائط
ويردها بعد الاستبراء هل يبطل
صومه أم لا أفئونا (أجاب)
عفا الله عنه نعم لا يبطل صومه

لأن غر وخرج حراً فلا يعتبر إسقاطهما عنه أم ملخصاً من در
(فصل) في الكفارة (ما قولكم) في التبتق هل هو كفارة لجره أم لا (الجواب)
هو كفارة لها قال سيدي خليل والمولى أي التبتق وغير الشريف أي التبتق
في نفسه كالمسلماني التبتق في حرفته كجار وزبال والأنايل جاها أي قدراً ومنصياً
كفارة أم [مستترة] الأوصاف التي اعتبروها في الكفارة سنة أشار لها
بعض بقوله

نسب ودين صنعة حرية ه فقد العيوب وفي اليسار تردد
فإن ساوى الرجل المرأة في السنة فلا خلاف في كفايته ولكن الذي
اعتمده القاضي عبد الوهاب أنها المماثلة في الدين والحال ولا يشترط المماثلة
في غير ذلك فمضى ساوياً الرجل فيها كانت كفراً واقتصر على هذين
الوصفين سيدي خليل حيث قال والكفارة الدين والحال والمراد بالدين
الدين أي كونه ذا دين أي غير فاسق والمراد بالحال السلامة من العيوب
التي توجب الخيار في الزوج وليس المراد بالحال الحسب والنسب والحسب
وهو ما يمد من مفاخر الرجال كالكرم والعلم والصلاح فانهما يتبدلان فقط أم
ملخصاً من درودس (ما قولكم) في امرأة رخصت بغير كفارة ودخل بها ثم اطلع
على ذلك المولى فهل له الفسخ أفيدونا (الجواب) قال في حاشية الدسوقي فإن
زكيتها المرأة بأن رخصت بغير كفارة ولم يرض المولى بتوكها فلا ولياء الفسخ
مالم يدخل فإن دخل فلا فسخ أم

(فصل) في الانتكحة الفاسدة . اعلم أن النكاح الفاسد بالنسبة لفسخه ثلاثة
أقسام القسم الأول ما يفسخ قبل الدخول ويده مالم يعال وذلك في ثلاث مسائل
الأولى الصغيرة البتيمة إذا زوجت مع فقد شروطها الثانية الشريفة إذا زوجت
بالولاية العامة مع وجود عاص غير مجبر وهاتان يفسخ فيهما النكاح مالم يدخل
ويبطل كثلث سنين أو تلد ولدين وإلا فلا يفسخ الثالثة نكاح السر وهو ما أوصى
الزوج فيه اليهود بكتمة عن أحد ولو عن امرأته انتكحة وهذه يفسخ فيها إن
لم يدخل ويبطل وإلا لم يفسخ والمراد بالطول هنا الطول بالعرف بأن يشتر بين
النكاح والخاص بعد كتمته والفسخ في هذه بطلاق لأن القاعدة أن النكاح يختلف

والحال ما ذكر والله الهادي سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في شخص من عاداته إذا غطس في الماء لا يدخل إلى
جوفه شيء من منافذ فنفث في بعض الأيام وهو صائم فدخل من أحد ما قبل بفطر بذلك لشرعته لمناق الصوم
أم لا يفطر أطلقه عدم دخوله اعتقاداً على عاداته السابقة أفئونا ما جورين (أجاب) رضي الله تعالى عنه نعم حيث أمكنه النسي
بلا خمس فانه خمس فوصل الماء للجوف أنقر كما يؤخذ من كلام التحفة والتهابة وعاد في التحفة كراة الناس كالمبالغة

والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في شخص صائم نفوط فخرج له شيء من الغائط (إلى حد الظاهر ثم عاد إلى الجوف من غير اختياره ليؤسسه الخارج واتصاله بما بين في الجوف فهل ينظر بعوده لتسببه ابتداءً بمرور وظهره أم لا ينظر لعدم اختياره في عوده وقبلاً على عود مقعدة الميسور لا يضطرار إلى عوده أقرباً ما جاوزين (أجاب) رضى الله عنه إن عاد الخارج من غير اختيار منه فلا ينظر بخلاف ما إذا تمكن (١١٥) من قطعه فانه ينظر لتعليقهم عدم القطر في المقعدة بالاضطرار

ولا اضطرار مع تمكن القطع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما لو أخبر طبيب عدل زوجاً صائماً فرضاً أنه إن لم يعطأ أصابه أو أصاب الموطوءة مخدور تيمم فهل يجوز له الجماع في الحالين خوف المخدور على نفسه وخوفه عليها أو يحرم أو يجب وفي غير الحرمة هل يجب كفارة عليه في صورة الخوف على الزوجة أم لا فإن أوجبتموها فهل هي كفارة الجماع المبرورة أو كفارة الاقتران لأن الجماع ارتفق به شخصان وإن لم تحقق الزوج وقوع الجور من الزوجة إن لم يعطأها فهل يجب عليه الوطء أم لا فإن كان صائماً فرضاً وجوز نحوه أو أوجبتموها الحكم في الكفارة وما هي أفيدونا أتاكم الله الجنة (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث أخبره الطبيب العدل بأنه إن لم يعطأ في النهار حصل له مبيع التيمم وجب الوطء عند إن حجر وجاز عند شيخ الإسلام والخطيب والزمي ثم إن كان مبيع التيمم على الواهي فلا فدية

فيه يفسخ بطلاق لأن الشافعي وأباحية بريان جواز نكاح السر وبه قال جماعة من المالكية واقتصر القول المشهور الكتم لخوف ضرر من ظالم أو ساحر وقوله وهو ما أوصى الزوج فيه الشهود بكتمه وأما إذا اتفق الزوجان والولي على كتمه ولم يعلموا البيئة بذلك أو أوصى الولي فقط أو الزوجة فقط أو هما الشهود أو أوصى الزوج الولي والزوجة معاً أو أحدهما فلا ينقض القسم الثاني ما يفسخ قبل الدخول فقط وفيه مسائل منها ما إذا تزوج امرأة على شرط أن لا يأتيها إلا نهاراً فقط أو ليلاً فقط فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدائق المثل لأن هذا الشرط يتاقتض مقتضى النكاح ولما فيه من الخلل في الصداق لأنه يزيد إن كان المشروط الزوج ويتقص إن كان المشروط الزوجة وإنما لزم في هذا صداق المثل مع أنه فاسد لعنده والقاعدة أن ما فسد لعنده يلزم بالدخول فيه المسمى لأن عمل هذا مالم يؤثر خلا في الصداق كما هنا وإلا مضى بصدائق المثل كالفاسد لصدائه فقط ومنها ما إذا وقع النكاح بخيار يوماً أو أكثر لأحد الزوجين أو لهما معاً أو لأجنبي فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بالمسمى إن كان وإلا فصدائق المثل لا [خيار المجلس فلا يفسخ لجواز الإفاقة أو على نفسه ومنها إذا قال الولي زوجته موكلي بصدائق قدره كذا سألني به آخر الشهر فإن لم يأت به فلا نكاح بيننا فقال قبلت النكاح على ذلك فيفسخ قبل الدخول لا بد من إجماع بالصدائق في الوقت المذكور أو غيره ويثبت بعده بالمسمى إن كان وإلا فصدائق المثل فإن لم يأت به إلا بعد انقضاء الأجل أو لم يأت به أصلاً فيفسخ قبل الدخول ويثبته ومنها وجه الشفار وهو أن يقع على أن تزوجني بمثل مثلاً بكذا على أن أزوجك بنتي بكذا فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصدائق المثل وكذا صريح الشفار وهو ما يسمي الواحد منها صداق إلا أن التصريح بفسخ قبل الدخول ويثبته ويشترط بهما زوجها صدائق المثل وأجاز الإمام أحمد وجه الشفار وأجاز الخيرة الشفار مطلقاً ومنها ما وقع من شرط يتاقتض المقصود من النكاح كالأداء أو النكاح على شرط أن لا يسميها ويبرهنها في البيت أو على أن يعمل لضرمتها جماعة أو أقل أو أكثر تستقبلها أو سرطت ما تزوج بها بمجهور لسفر أو رفق أن تنقنها على وليه أو وقع على مستعينة كل واحد أو كل يوم أو وقع على

غايه بل على الموطوءة لأنه فطر ارتفق به شخصان وإن كان الخوف عليه فلا فدية عليها بل عليه فدية ولو عدل كل يوم مع الفضاء وإذا تحقق منها الجور لا يجوز له طرده بل إن طرده أو مته الشكارة العظمى والله سبحانه وتعالى أعلم قال في الأبواب مع اتفق لصديق يباح القطر من الصوم الفرض لشدة جوع أو عطش وإن كانت صحبة مشقة قوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله الله أن لا تنكحوا أنفسكم إن كنتم كانكم رجلاً وقوله تعالى ولا تنكحوا

بأبدكم إلى التهلكة وإنما يباح الفطر إن كان ذلك بحيث يخاف منه مبيع تيمم أخذاً حياً في المرض أن يخشى ذلك لو صام على نفس أو عضو أو منفعة منه أو غيره كأن كان غريباً لا يتمكن من انقاده أو صائلاً يلزمه دفعه ولا يتمكن من دفعه إلا بفطره لشدة ما به من جوع أو عطش أو حشة فله الفطر بل يجب عليه كما صرح به الغزالي وغيره سبحانه أن يخاف فلا كراهة لابتاقيه التعبير بالإباحة لأن المراد به مطلق الجواز الدائم (١١٦) أو جوب وما اقتضاه صنع المصنف أن صورة الإباحة

غير صورة فالوجوب غير صحيح بل الذي يتجه أنه متى خاف مبيع تيمم لزمه الفطر أخذاً من كلامهم في باب التيمم وبإباحة الفطر بمرض كوجع العين كما في الشامل قال ابن الهادي وليس منه غلبة الصغرا انتهى وفي إطلاقه نظر بل إن خيف منها مبيع تيمم كانت كذلك قاله في البحر عن والده وأقره واعتمد غيره ولو تسبب به إذا أجهده الصوم معه أي شق عليه مشقة شديدة وظاهر صحه أن المراد بالإجهاد هنا غير مبيع التيمم السابق وليس كذلك بل المراد في الموضعين مبيعه كأن يخاف بسببه نحو زيادة مرضه أو بطل برئته أو غير ذلك من مبيع التيمم أخذاً من قول الشيخين أن يجهده الصوم مع المرض ويلحقه ضرر يشق احتماله على ما ذكرنا من وجوه المضار في التيمم انتهى ويرضحه قول المجموع عن الأصحاب شرط إباحة الفطر أن يلحقه بالصوم مشقة يشق احتمالها قالوا وهو على التفصيل في باب التيمم انتهى قال ابن الرفعة واكتفى بعض الأصحاب بنسب مريضاً

أن نفقها عليها أو وقع على أن ينفق على ولد أو غيره أو على أبيها أو وقع على أن العصة بعدها لا يبدد فإن التكاثر يفسخ في الجمع قبل الدخول وينبت بعده بصدق المثل ويلحق كل شرط من هذه الشروط ومنها ما إذا أجل بعض الصداق لأجل مجهول كوت أو فراق أو قدوم زيد ولا يعلم وقت قدومه فإنه يفسخ قبل الدخول وينبت بعده بالأكثر من المسمى وصدق المثل وأما لو قال متى شئت أعطيتك ما بيني فالتقول عن ابن القاسم أنه إن كان ملياً جاز وأما لو ذكر الصداق ولم يذكر حلول ولا أجل فيحمل على الحلول والتكاثر صحيح (واعلم) أن العقد لا يفسخ إلا بأشراط هذه الأشياء في صلب العقد وأما إن حصل شيء منها بعد العقد فلا ضرر في ذلك فلها أن تسقط حقها في القصة ولها أن تنفق عليه وله أن ينفق على أولادها من غيرها وعلى أبيها ومكاتبه الأخلاق لا تنظر وأحرز بقوله على شرط يناقض المقصود عن الشرط المكروه وهو ما لا يقتضيه العقد ولا يتأقبه كما إذا شرط في العقد أن لا يتسرى عليها أو لا يتزوج عليها أو لا يخرجها من مكان كذا أو من بلد كذا فلا يفسخ قبل الدخول ولا بعده ولا يلزم الوفاء وإنما يستحب وهذا فيما لا تعاقب فيه فإن علق طلاقها أو طلاق من يتزوجها عليها أو علق من يتسرى عليها وقع المعلق عليه وإنما كره ذلك لما فيه من التحجير على ما أحله الله [مسئلة] ترحل المرأة مع زوجها حيث ارتحل بشرط الأول أن يكون السفر موضع مأمون الثاني أن تكون الطريق مأمونة الثالث أن يكون الزوج مأموناً في نفسه الرابع أن يكون غير معروف بالإساءة عليها الخامس كونه حراً السادس كون البلد المنقل إليها قرية لا يخفى على أهلها خبرها فيها السابع أن تكون تلك البلد تقام فيها الأحكام فإذا وجدت تلك الشروط وطلب الرجل السفر بزوجه قضى له يسفرها وإن تخلف شرط منها فلا يجبر على السفر معه أفاده دس في مبحث الخيانة (القسم الثالث) ما يفسخ قبل الدخول وبعده فمن ذلك ما إذا وقعت صيغة التكاثر بغير اللفظ بل وقعت بكتابة أو بإشارة ومن ذلك ما إذا لم يحصل شهود أصلاً قبل الدخول أو بشهادة عدل واحد وامرأتين أو بناتين ومن ذلك تكاثر المتعة كالتزوجك سنة كذا بصدق قدره كذا أو أتزوجك سنة أو شهراً بكذا ويفسخ بلا طلاق وفيه المسمى

وهو بعد انتهائه وهو كما قال وألحق بخوف زيادة المرض خوف هجوم علق فإن تكلفه أي المريض الصوم صح على أحد احتمالين الغزالي كالصلاة في المفصوب والاحتمال الثاني لا يصح كصوم الخائض والعيد الأول أوجه ثم قال فرغ عجب الفطر لا تقاد حيران محترم الأرواح يجب الانقضاء إن أدى إلى الفطر لأنه لم يجب علينا بل لكونه وسيلة إلى الانقضاء الواجب إذا أشرف على التلف بغيره أو غيره إن لم يقدر على الانقضاء إلا به أي الفطر إبقاء لهجته ومثل ذلك الانقضاء من

سائل على بضع أو غيره وقد عيّد المالك المقدس الوجوب بما إذا تعين عليه ونظر فيه السبكي والأذري بأنه يؤدي إلى التواكل وأجاب الزركشي بأن مراده إذا لم يتعين عليه وعلم أو ظن أن غيره يقوم به وإلا لم يجر الترك كغيره من فروض الكفاية ويقضى كالحامل لأنه فطر ارتفق به شخصان الخ ما في الإيجاب وفي باب الكفارة أو لحقه بالصوم أو بأية مشقة شديدة أي لا تحتل عادة وإن لم تبسح التيمم فيها يظهر وينبغيه (١١٧)

ليست عند ابتداء المشقة حينئذ فيلزمه الشروع في الصوم فإذا عجز عنه أفطر وانتقل للاطعام بخلاف الشيق لوجوده عند الشروع إذ هو شدة الغلة وإنما لم يكن عذراً في صوم رمضان لأنه لا يدل له انتهى ومثله في النهاية والمغني زاد فيه ولأنه يمكنه الوطء فيه بلا خلافه في كفارة الظهار لاستمرار حرمة إلى الفراغ منها كما مرّت الإشارة إليه وإذا لم يكن صوم فلا يجب وإن كان الفجور وعبرة المنهاج مع شرعه المغني والنهاية والتمهيد والعبارة طابوا وأعرض عنهم أو الواحدة لم يأنم ولكن يستحب أن لا يطلعن أي من ذكر أن الشامل للواحدة وأكثر من الجماع والميت تحميها لمن قتل يؤدي إلى فسادهن أو أضرارهن ثم قال ومن ثم اختار جمع قول المتولي بكرة الاعراض عنهم وقوى الوجه المحرم لذلك الخ ما فيها والله أعلم (سئل) رحمه الله تعالى فيمن جامع زوجته في ليلة من رمضان في أثناء الجماع سمع الأذان فزع فهل يقطر بذلك ويحرم عليه وتزومه الكفارة بذلك أم لا وهل

إن دخل لأن فسادَه لعقده ولأن الإجماع تقرر على منعه ولم يخالف فيه إلا طائفة من المعتدلة وما حكى عن ابن عباس من أنه كان يقول بجوازه فقد وجع عنه كما في بن والمضرب بيان الأجل في العقد للمرأة أو ولها وأما لو أضر الزوج في نفسه أن يتزوجها مادام في هذه البلد أو مدة سنة ثم يفارقها فلا يضر ولو فهمت من حاله ذلك على الرجوع وأما لو أضره ولم تفهم المرأة ولا وليها فالحال اتفاقاً ويعاقب فيه الزوجان ولا يبلغ بعقابهما الحد ويلحق فيه الولد بالزوج ومن ذلك نكاح المحرم بأحد النسكين ومن ذلك نكاح المريض ولكنه يفسخ قبل وبعد ما لم يصح المريض فإن صح لم يفسخ (قائدة) كلما اختلف فيه ولو خارج المذهب مظنة أسئلة أربعة الأولى يكون فسخه بطلاق سواء فسخ مطلقاً أو قبل الدخول لا بعده فإن أعادوا العقد صحيحاً بعد الفسخ كانت معه بطلتين وإن أعادوه صحيحاً قبل الفسخ استمر على عصمة كاملة وسواء أعادوه في مجلس أو فيه فقد قيل بصحته بعد العقد إذ لا فائز بجوازه ابتداءً ثم إن فسخ اختلف فيه لا يحتاج لحكم حاكم إلا إن امتنع الزوج ففي تراضي الزوج والولي على الفسخ لم يحتاج لحكم حاكم ويكفي قول الزوج طلقته أو فسخت نكاحها وإن لم يرض الزوج فالحاكم كما في بن ثم إن أوقعه الزوج من غير حكم حاكم فهل يكون بائناً مثل حكم الحاكم وهو ما ارتضاء العلامة العدوي قائلًا لأن الرجعي إنما يكون من نكاح صحيح لازم أو يكون رجعيًا وهو ما ذكره السيد البليدي في حاشيته على عبق قائلًا قائلته لو تضاف طلاق ثان عليه وإن لم يكن له عليها وجبة الثانية التحريم في اختلف فيه تارة يكون بعقده فعقده يحرم المنشكوحة على أصوله وفصوله ويحرم عليه أصولها لأن العقد على البنات يحرم الأمهات ولا يحرم عليه فصولها لأن العقد على الأمهات لا يحرم البنات وتارة يكون بوطئه وذلك فيما يحرم وطئه أو مقدماته كما لو تزوج المحرم امرأة فدخل بها ففسخ فإنه يحرم عليه نكاح ابنتها ولو فسخ قبله لم يحرم فالاختلاف فيه كالصحيح الثالثة إذا مات أحد الزوجين قبل الفسخ سواء دخل بها أم لا فإن الحي برث فإن فسخ قبل الموت فلا إرث ولو دخلت أو كانت العدة باقية لأنه طلاق بائن على ما ارتضاء العلامة العدوي كما تقدم الإنكاح المريض فلا إرث فيه وإن كان محتلفاً في فسادَه لأن مذهب

نرى في النزاع قبل الإنزال أو بعده أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه حيث كان الأذان مقارناً للفجر وقصد بالنزع ترك الجماع فصومه صحيح ولا شيء عليه وإن كان الأذان يتأخر عن الفجر ولو لحظت لزومه القضاء لا كفارة عليه وإن لم ينزع في الصورتين لزومه القضاء فيها ولزومه الكفارة أيضاً في الأولى إن علم وتصد ولا فرق في النزاع قبل الإنزال وبعده والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الاعتكاف) (مثل) رضى الله عنه فيمن يتر أن يعتكف صائما أو يصوم معتكفاً ثم تغدر عليه بموت بعد التمكن أو غيره فهل يجب إخراج مد عن كل يوم من الصيام أم لا وإذا قدر على الاعتكاف من غير صوم فهل يجب مع أنهم ذكروا أن الصوم شرط له لا يجوز بدونه فإن قلنا يجب فهل يقضى عن الصوم أم لا أم يفرق بين التمكن وغيره وإذا اعتذر الاعتكاف عليه لتخليد (٢١٨) حبس أو عذبه لكن دخل وقته المدين وهو فيه فهل يصوم أو يترك بلا

قدية أو بها أفيدونا أفادكم الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه نعم إذا تعدوا عليه الصوم بعد التمكن في الضرورة المذكورة وخلف تركه أخرج عنه المد أو صم عنه في الإيعاب يجب القدية بطريق أحدها البدلية عن الصوم أي فوته فمن مات وعليه قضاء صوم واجب أو عليه صوم نذر كما في المجموع والروضة وأصلها هنا وهو المتيقن وإن اقتضى كلامهما في باب النذر خلافه أو صكفاً بعد التمكن منه وكذا قبله إن فاته الصوم بلا عذر وجبت القدية في تركه ثم قال ولقريب ولو غير وارث وللأجنبي بإذنه أي القريب أو إباحة الميت له الصيام الخ حاقبه وإذا قدر على الاعتكاف دون الصوم وجب الاعتكاف دون الصوم المأمور منه لمزم أو زمانة أو شدة مشقة أو مرض لا يرجى برؤه وإلزمه القدية للصوم المذكور وفوطهم الصوم شرط فيها ذكر أي إذا كان قادراً فإن كان عاجزاً عنه حال النذر فلا يلزمه الصوم أصلاً وإن عرض العجز بعد النذر بنحو انقضاء لزمته والله أعلم في

الشافعي صحته ومذهبا فساداً وإن احتاج المريض منهما إلى الزواج أو إذنت الوارث للمريض منهما في الزواج ولا يثبت فيه سواء مات المريض أو الصحيح لأن فيه إدخال وارث وللريضة المسمى إذا فسخ بعد الدخول ومثل فسخته بعد الدخول موتها أو موت زوجها قبل الدخول فلها المسمى لأنه يتكامل بالموت هذا إذا تزوجت المريضة بصحيح وأما إذا تزوج الزوج في مرضه المخوف ومات منه قبل الفسخ فلها الأقل من تلك تركته ومن المسمى ومن صدق المثل ومثله نكاح الخيار لا يثبت فيه إذا حصل الموت قبل الدخول وقبل الفسخ وأما لو حصل دخول فقد لزم كما تقدم وإنما كان لا يثبت فيه لأنه لما كان متعللاً كان كالعدم وإلا إنكاح العبد بأن تولى عقد امرأة وإلا إنكاح المرأة بأن عقدت على نفسها أو غيرها فلا يثبت في نكاح تولى العبد العقد ولم يقبل أحد بخلاف توليته العقد ابتداء إلا أنه قيل بصحته بعد الوقوع وأما تولى المرأة فلا في حنفية وكونه لا يثبت في نكاحها قول أصيب واعتمده ابن يونس ومال إليه بن وضعة بعضهم وبشير إلى ضعفه في المجموع لأنه حذف إنكاحهما عند ذكر الإرث الرابعة ما فسخ بعد البناء سواء كان متفقاً على فساد أو مختلفاً فيه يجب للمرأة فيه المسمى إن كان حلالاً وإلا يمكن فيه المسمى كهرج الشغار أو كان حراماً تكفر فلها صدق المثل وما فسخ قبل البناء لاثني فيه سواء كان متفقاً على فساد أو مختلفاً فيه كان الفساد لصدقه أو لعقده أو فلها وكذا يسقط بالموت قبله لكن يبيد إن فسد لصدقه مطلقاً متفقاً عن الفساد به كالحز أو كان مختلفاً فيه كالآتي أو فسد لعقده وانفق على فساد كتنكاح المتعة أو اختلف فيه وأثر خلا في الصداق كالخيل أو على حرية ولد الأمة أو على أن لا ميراث بينهما فإن كان مختلفاً فيه ولم يؤثر فيه كتنكاح المحرم ففيه الصداق فليس الفسخ قبل الدخول مثل الطلاق قبل الدخول في النكاح الصحيح إلا ما قل عن الصداق الشرعي وهو ربع دينار بأن جعل لها مهر أقل من ربع دينار كدرهمين وأني من إتمامه ففسخ قبل الدخول فلها نصف ماقرضه على أحد المشهورين والآخر لا شيء عليه وكذا لو ادعى الزوج الرضاع وأنكرته الزوجة فيفسخ ولها قبل البناء نصف الصداق لإتمامه على أنه قصد فراقتها بلا شيء وهذا معنى قولهم كل نكاح فسخ قبل الدخول

الإيعاب لا يصام عن حي مفقود أو غيره بلا خلاف وإن أيس منه ذكرنا كان أو أني ثم الراس إما بهرم أو زمانة أو شدة مشقة ويلزمه القدية أصالة لا بدلاً عن الصوم الخ إذا عجز عن الاعتكاف لتخليد الحبس لزمه الصبر إلى الخروج وإن طال حبسه وإذا خرج لزمه القضاء والله أعلم قال في الإيعاب في كتاب النذر ومن نذر صلاة أو صوماً أو اعتكافاً في وقت معين فعين يعين ابتاعها فيه ومتى منع منها من جهة عدو أو مرض أو سلطان مثلاً لزمه القضاء الخ ما في الإيعاب

(باب الحج والعمرة) (مثل) رضى الله عنه فبين انشاء الحج من أقصر المواقيت ثم أفسده وسافر و أتى للقتل من بعد المواقيت فهل يلزمه الإحرام منه أم لا أن يصرح حتى يقرب من مكة بقدر تلك المسافة القصيرة التي أنشأ الحج منها أخرنا ما يجوزين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده نعم يلزمه أن يحرم من الأبعد الذي مر عليه ولا يجوز له التأخير للأقرب والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه عن شخص قصد الحج (١١٩) إلى بيت الله والحال أن الشخص المذكور

لم يعرف فرضا ولا واجبا ولا سنة بل هو معتقد بأفعال الناس كيف ما فعلوا من المناسك شيئا فعل مثلهم ولم يعلم أن في الحج فرض ولا واجب بل هو عارف بأصل الوجوب وجوب الحج فهل يكون حكمه حكم من صلى ولم يعتقد فرضا من الصلاة لاستلزامه فيكون حجه باطلا أو صحيحا فبفارق الصلاة فما الفارق بينهما بيننا وبين ذلك والحال ما ذكر (أجاب) رضى الله عنه حيث كان المذكور عند التنية مصورا للنسك ولو بوجه ما اعتقد نسكه ثم إذا أتى بالاركان كذلك عارفا مثلا بأن هذا طواف وسعى إلى غير ذلك وأتى به على أنه هو صحيح نسكه وإن لم يصور النسك بوجه أصلا فلا يعتد بالنسك أو صوره وحين أتى بالأعمال لم يعلم بها أو علم بها ولم يعلم كيفيتها صحح له الوقوف دون بقية الأعمال ففي حاشية الفتح لابن حجر الواجب عندنية الحج تصور كيفيته بوجه وكذا عند الشروع في كل من أركانه انتهى وفي التحفة يمكن لا اعتقاده تصوره بوجه ولو نوى بالفرض التطوع لم يعتبر لأن النسك شديد التعلق وكذا

فلا شيء فيه إلا نكاح الدرهمين وفرقة المتلاعتين وفرقة المتراضعين أى قبل البناء فيها نصف المسمى لانتهاه على قصد فراقها بلا شيء وأما لو ثبت الرضاع بينه أو بإقرارهما أو ثبت رنا المتلاعة فلا يلزمه شيء لعدم انتهاه وأما المتفق على فساده كالحاممة وأولى الأصول والنصوص فليس فسخه طلاقا ولا يحتاج لحكم لعدم انعقاده وليس فيه إرث إذا مات أحدهما قبل الفسخ ثم إذا طلق الزوج فطلاقه كالفسخ فإن كان مختلفا في فساده وقع طلاقا باتنا وإن كان متفقا على فساده فهو مجرد فراق فإن دخل فالعدة من يوم الفسخ أو الطلاق ولها المسمى إن كان ولا فصداق المثل وإن لم يدخل فلا شيء لها على ما تقدم (ما قولكم) في امرأة طلفت ثلاثا ثم عقد عليها بعد ووطئها فهل إذا طلقها تحل لمطلقها أم لا (الجواب) يحلها إذا كان بالعماء وعقد عليها بإذن سيده وأوجب فيها حشفته إبلاجا جائزا بأن كان في قبلها لبس في أيام حيض أو نفاس بل بعد انقطاعها وانفصال منها وأقر هو والزوجة بالإبلاج أو لم يعلم منهما إقرار ولا إنكار لكن إذا متلا حاضرين فلا بد من إقرارهما فإن أنكرا أو أحدهما لم تحل ولا بد أن يكون الإبلاج بالانتشار في نكاح لازم للزوجين ابتداء أو بعد الإجازة فلا تحل بوطء عبد أو سفيه لم يأذن له ولية في العقد إلا بوطء بعد الإجازة ولا تحل بوطء ذى عيب أو بوطء عبد غر حرة بأنه حر إلا بوطء بعد الرضا فإذا طلقها العبد حلت لمن أبتها بعد أن تعتد وإذا كان ذلك العبد ملكا للزوج ووجهه فما أنسخ النكاح وكان لمطلقها العقد عليها بعد العدة [مسئلة] يفضل فيها بعض المالكة وهي أن يختلف مالكي على زوجته بالحرام وهو معلوم أن المشهور فيه عند المصرين ثلاث بعد الدخول وجرى العمل في المغرب بأن الحرام خلفه بائة والشافعية يرون أنه رجعى فيذهب ذلك المالكي الذي حلف بالحرام لشافعي فبرأجهما لم يتم بطلاقها ثلاثا ثم ذهب لبعض الجهلاء المتأخرين من المالكية فيفتيه بأنه لا يلزمه الثلاث بناء على قول المغاربة إن الحرام مطلقه بائة والشافعي لا يرتد عليه طلاق فقد ضل وأضل وما درى أنه لما راجعها على مذهب الشافعي صار معها في نكاح مختلف فيه والمختلف فيه بلحق في الطلاق ولو خارج المذهب وأيضا المغاربة القائلون إن الحرام مطلقه بائة محله ما لم يجر عرف بأنه

استقر ابن قاسم أنه يصح بين لم يميز بين الفروض والسنن وإن اعتقد بفرض معين نقلا وقال الشيخ على الشبرا ملى الأقرب اشتراط التميز كالصلاة بدليل قول التحفة ولو حصل أى علم بالكيفية بعد الإحرام أو قبل نه اطلى الأفعال كفى فإنه صريح في أنه لم يحصل العلم بالكيفية لا قبل الإحرام ولا بعده لم يكنف وعليه فيكون المعنى فيه عن ما يعتبر في الصلاة بفرق غاية الأمر أنه يعتبر في الصلاة حال التنية وفي الحج لا يعتبر ذلك انتهى أى بل يعتبر عند فعل كل ركن معرفة

كيفية بأن يعلم فرضيته والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه عن الجاني من ابن مريداً الحج لكن بنية الإقامة بجهة ثلاثة أشهر للتجارة أو يزيد إلى أن يحج. وقت الحج فهل يلزم إذا حاذى يلزم أن يحرم بمصر فإن كان قبل أشهر الحج أو بالحج بأن كان في أشهره لم يلزمه ذلك لأن فيه حرج وهو تصرفه ببقاء الإحرام أو التفرغ إلى مكة قبل قضاء حاجته بجهة للتحلل من الإحرام وإذا أحرم من يلزم وتحلل من (١٢٠) العمرة ثم سافر المدينة فهل يلزمه مع العود الإحرام من ذي الحليفة وهكذا

يتكرر عليه الإحرام كلما حاذى ميقاتا أم الإحرام الأول الذي من يلزم كافي أجيبوا (أجاب) رضى الله عنه بقوله حيث قلنا إن جدة ليست ميقاتا للجاني من النبي كما عليه الشيخ عبدالرزاق وجماعة فيلزم الجاني من النبي حيث قصد النسك عند رأس العلم قيل مرسى جدة الإحرام منه بالنسك الذي أراه من حج وعمره إن كان الوقت صالحاً لما أراه والا بأن جاء في غير أشهر الحج فاصداً الحج فيحرم بمصر أو يجاوزه غير محرم مع عزم العود للإحرام أو محرم إذا تم غرضه من جدة وأما إذا قلنا إن جدة ميقات النبي كما هو عند ابن حجر في تحفته وعليه فتوى المكين فلا حرج في ترك الإحرام من رأس العلم وتأخيرها إلى جدة فيحرم منها بعد تمام غرضه منها وذكر العلامة ر الكبير في فتاويه أن من مر على الميقات مريداً للنسك مع عزمه إقامة طويلة ببلد قبل مكة أن له تأخير الإحرام إلى البلدة المذكورة خالفه في ذلك العلامة ابن حجر وابن الجال فقالا لا بد من الإحرام من الميقات

ثلاث وإلا فيوافقون المصريين على أنه ثلاث خصوصاً وقد اشتهر عند العامة أن الحرام بمجرع الثلاث له من ضوئه الشموع وزيادة من تقرير العلامة لا يطرح [مسئلة] إذا أوتد مالنكى أو أوتدت زوجته لزمه طلاقه بائنة لا رجعية خلافاً للخزوي وقيل الردة فسخ بغير طلاق وهو قول ابن الماجشون وابن أبي أوس ثم إذا رجع المرتد منها للإسلام ثم طلقها قيل أن يقد عليها فانه يلحقه ما أوقعه من الطلاق لأن الردة عند الشافعية فسخ كقول ابن الماجشون فإذا رجع المرتد للإسلام عادت لعصمته فصارت معه في عصمة مختلف فيها فليحظه الطلاق قطعاً كما علمت ومحل طلاق المرتدة مالم تقصد فسخ النكاح وإلا لم يفسخ معامله فاما بتفويض قصدها وهو كشره المرأة زوجها تريد فسخ نكاحها فلا يفسخ كافي دس [مسئلة] إذا طلق شخص زوجته بالثلاث وعنده عبد فزوجه على تلك الزوجة حرة أو أمة ثم باعه عليها فاصدين بالبيع فسخ نكاحه فلا يفسخ النكاح ويرد البيع معامله لها بتفويض قصدهما ومثله قصد السيد فقط وكذا إذا كان للسيد عبد وأمة فزوج السيد على الأمة ثم قصر السيد فسخ نكاحها فوعب الأمة ثم بعد فاصداً تزوجها منه فلم يقبل الهبة فلا يفسخ النكاح بخلاف ما لو قبل العبد الهبة فيفسخ النكاح سواء قصد السيد انتزاعها منه أم لم يقصد ذلك [مسئلة] إذا تزوج شخص أمة فلا تفرد بيت مع زوجها جبراً عن سيدها إلا لشرط أو عرف والسيد السفر بها ولو طال السفر ويقضى للزوج بالسفر معها إن شاء إلا لشرط أو عرف وهذا إذا لم تفرد بيت وأما إن أفردت بيت فليس لسيدها أن يسافر بها إلا لشرط أو عرف [مسئلة] إذا تزوج امرأة وشرطت عليه حين العقد الخروج ثمشط كالبلانة أو لولده كالدابة فانه لا يلزمه ذلك الشرط كافي الدسوف [مسئلة] إذا تزوجها على تعليم القرآن محدوداً يحفظ أو تعليم محدوداً بنظر في المصحف منه مالاً وكرمه ابن القاسم وأجازه أصبغ وإن وقع مضى على المشهور كافي دس [مسئلة] لا يجوز أن يتزوج أمة ويجعل عتقها صداقها وما ورد من أنه عليه السلام تزوج صفية وجعل عتقها صداقها فهو من خصوصياته أو أنه لم يصحبه عمل أهل المدينة كما في دس

(فصل في الحرمان) يحرم إخراج المني المتكون في الرحم ولو قبل الأربعين

أو العزم على العود كما مر والفتوى على ما قاله ويتكرر الإحرام بالنسك على من وصل إلى الميقات وهو حلال مريداً للنسك إلى جهة الحرم بالنسك الذي أراه على ما مر فإن لم يرد نسكاً حين مروره بالميقات كان الإحرام في حقه سنة وله تركه والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه عن مريد ذي الحليفة فاصداً ببلده وناوباً الحج في سنته بعد إقامته ببلده مثل أهل اليمن يزورون الرسول صلى الله عليه وسلم بعد الحج ويعودون فيحرم ما روى عن ذي الحليفة فاصدين ببلدهم وناوين

الحج في سنتهم فهل يجب عليهم الإحرام بالمعصرة إلى مكة ثم يسافرون إلى بلدكم بعد تحللهم بها أم لا لأنهم مع عودهم من
 غيرهم من ميقاتهم بل لم وإن أوجبتم الإحرام عليهم فالحج المصري يزور بعد الحج ويعود على ذي الخليفة وفي نية الحج في سنته
 فإذا أوجبنا عليه الإحرام بالمعصرة ثم بعد تحلله يتفقد بلده لشق عليه ذلك مشقة (أجاب) رضى الله عنه لا يجب على من ذكر الإحرام من
 ذي الخليفة وإن أراد الفسك في عامه المذكور وعبارة العلامة محمد علي بن (١٢١) الخصال في شرحه على الإيضاح وظاهر قوله
 أي صاحب التحفة وإن أراد إقامة

طويلة الحج شهره ما إذا أنشأ السفر
 بقصد مكة أو الحرم أولا بكثرة
 أو القاطن وهو مشكل في الثاني
 الثاني كإفاله السيد عمر البصري
 إذ يقتضى وجوب الإحرام
 على من مر بذي الخليفة
 مریدا النيك مع إنشاء السفر
 إلى غير جهة الحرم وهو بعيد
 وخرج تأباه محاسن الشريعة ثم
 نقل ما في فتاوى الشهاب الرمي
 من نية الإقامة ببلد قبل مكة الحج
 ثم قال ويؤيد تقييد شيخنا بأن
 يكون إنشاء سفره إلى جهة الحرم
 فوطم وأما غيره أي المسكن فيقات
 المتوجهين الحج أي إلى جهة الحرم
 فخرج غيرهم فلا يكون ذلك
 مبنا لهم ولا يجب عليهم الإحرام
 وبه يعلم جواب ما وقع السؤال
 عنه وهو أن نحو النخعي والمصري
 بعد فراغ حجه وتوجهه إلى بلده
 يحرمان فقات وهو قاصد الحج في
 العام القابل أو المعصرة ومقتضى
 تعبيرهم وجوب الإحرام عليه
 وفيه من المخرج بل والتسلسل
 مالا يخفى وهو لا بد أن يكون
 سفرهم إلى جهة الحرم فن كان
 سفره إلى غير تلك الجهة لا يجب

يوما وإذا نفخت فيه الروح حرم إجتماعاً قال عيني إلا من ذى وخافت القتل
 خصوصاً إذا كانت بكرأ ووجه العموم من كونها بكرأ أو ثيباً قبل الأربعين
 أو بعدها ولو نفخت فيه الروح أن المقتوب الاستنار بسنة الله تعالى اه من
 ضوء الشموع بتوضيح من تقرير العلامة لا يطع ويجوز من النسب تحريمها مؤيداً
 سبع : الأم والبنت والأخت والعمة والحالة وبنت الأخ وبنت الأخت ومحرم
 ملتهن من الرضاع فالحلقة أربعة عشر ومحرم بالصهر مؤيداً أربع زوجة الابن
 وزوجة الأب والجد وأم الزوجة وبنتها ولا تحرم البنت إلا إذا دخل بالأم
 أو تلذذ بها بنكاح أو ملك أو شبهة نكاح أو شبهة ملك كأن يشتري أمة وتلذذ بها
 وتستحق من يده أو يظهر بها عيب فردد أو تلذذ بها ممتدداً أنها أخته فتبين أنها
 ملك لتبره ويتأيد أيضاً تحريم الملاعبة المنكحة في العدة وأزواجه صلى الله عليه
 وسلم فهذه إحدى وعشرون مؤيداً التحريم على ما علمت ومحرم عشرون لعارض
 الخامسة والخمسة والعشرون المستبرأة أو الحامل والبنت والمشتركة والامة الكافرة
 والامة المسلمة لو وجد الطول أي لمن يقدر على تزويج الحرائر والامة إذا أخذها سيدها
 لشخص فإنه يحرم على ذلك السيد وطئها في مدة الأختام ولو قليلة والمرأة المريضة
 لما قبله من إدخال وراث وهو منهي عنه واليتمة قبل البلوغ إذا قلدت الشروط على
 ما تقدم والمرأة التي خطبها رجل فركنت إليه فبحرم على شخص آخر أن يتزوجها
 والمترتبة وأمة نفسه أي العقد عليها فيحرم على المالك أن يتزوج أخته للاجتماع
 على أن الزوجية والمالك لا يجتمعان لثنائي الحقوق ومثل أمة نفسه أمة ولده فإن
 وقع فسخ قبل الدخول وبعده إن سبق المالك بل وإن طراً ملكه أو ملك ولده
 لها أو لبعضها بعد التزويج وهل له بعد فسخ النكاح وطؤها بالملك قبل الاستبراء
 أو لا بد من الاستبراء قبل وطئها قولان لابن القاسم وأشهب وسبب الخلاف أنها
 هل تصير أم ولد فقال ابن القاسم نصير أم ولد وحينئذ فلا حاجة للاستبراء وقال
 أشهب لا تصير أم ولد وحينئذ تحتاج للاستبراء وسيأتي في فصل أم الولد يمشي
 سيدي خليل على أنها تصير أم ولد إذا اشتراها حاملاً منه وأما إذا اشتراها بعد
 أن ولدت فلا تصير أم ولد وسيدته وأم سيده والجمع بين الأخنتين والمرأة وعمتها

(١٦٦ - قرّة العين) عليه الإحرام انتهى كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه هل يكره ركوب
 الخمار في الحج والمعصرة لأنه ماورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه ركب في الفسك أم لا (أجاب) رضى الله عنه لا كراهة
 في ركوب الخمار في الفسك وإنما حيث وجد الخمر فهو أفضل وتركه خلاف الأفضل والله سبحانه أعلم (سئل) رضى
 الله عنه عن قال نويت الحج وأحرمت به وإن حصل لي عذر فأنتحل فهل له التحلل من غير تعين عذر بعينه وإن عين

عذر ابينه ووجد ذلك العذر وقال في لفظه فأتحل فهل هو غير بين التحلل أو عدمه أو يصير حلالاً بوجود العذر وهل يشترط
تقدمها أم توسطها أم تأخرها من نية الاحرام أم لا بد تأخرها من غير فاضل (أجاب) رضى الله عنه نعم يصح الشرط
المذكور مع الاطلاق في العذر والتعيين ويحمل حيث أطلق على عذر شئ معه عبارة الاحرام مشقة لا يحتمل عادة كالمريض
والخبيض وإن عذرنا فلا يتجاوز (١٣٣) ثم إن قال عند الاشتراط فأتحل فهل هو غير عند وجود العذر بين

التحلل والبقاء على احرامه بخلاف
مالو قال فإنا حلال فانه يصير
حلالاً بوجود العذر ولا يحتاج
إلى تحلل ويشترط في نية اشتراط
التحلل أن تكون موجودة عند
قوله مثلاً نويت الحج فلو تقدمت
نية الاشتراط على نية النسك
أو تأخرت فلا يعتد بها كما في
التحفة والنهاية وغيرهما والله
سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه
عن أحرم عن غيره فقال في نية
نويت الحج وأحرمت به الله
تعالى عن فلان فهل يضر تأخر
اسم المحجوج عنه عن قوله
وأحرمت أم لا يضر (أجاب) رضى
الله عنه بقوله نعم ظاهر
الإيضاح أنه يضر تأخير اسم
المحجوج عنه ولكن الذي اعتمده
المتأخرون التخصيص وهو أنه إن
كان عازماً عند قوله نويت الحج
أن يقول عن فلان فلا يضره
تأخير اسمه لأن النية محلها القلب
والتلفظ بها سنة وأن لا يعزم
على ذلك عند النية وانما طرأ له
بعد وقوع النسك له فلا يقع عن
المحجوج عنه والله تعالى أعلم
(سئل) رضى الله عنه عن جاهل
الحج إذا كان مخالطاً للعلماء مثل

والمرأة وعائلتها من كل من لو قدرت إحداهما ذكرًا لا يجوز له نكاح الأخرى
طالبة إحدى وأربعين انظر الأمير على معنى [مسألة] في الأمير ذكر البردلي
مانعه وأثبت في بعض التقايد عن سنن أبي داود النهي عن جمع عمتين وعالتين
وصورة العمتين أن يتزوج رجلان كل أم الأخرى والخالتين كل بنت الأخرى
فيولد لكل بنت لكل واحدة من البنتين عدة الأخرى في الأولى وكل حالة
الأخرى في الثانية اهـ [مسألة] إذا نكح شخص امرأة نكاحاً مجمعاً على فساد
كنكاح معتد وخامسة فإن كان عالماً بذلك فلا يحرم أصولها وفصولها
ويعد لأنه زنى وأما إن كان لا يعلم بأنها معتدة أو يعتقد حل الخامسة لكونه
حديث عهد بالإسلام فلا حد عليه وحرم عليه أصولها وفصولها وأما الختاف
في فساد فهو كالصحيح العقد فيه على البنات يحرم الامهات والدخول على
الامهات يحرم البنات ولو بالنظر لغير الوجه والكفين إن وجد اللذة
ولو لم يقصد إلا إن قصد فقط ولا إن تلذذ بالنظر للوجه والكفين فلا يحرم
فيهما إلا اللذة بالباشرة أو القبلة [مسألة] إذا عقد الأب نكاح امرأة ولو
مختلفاً فيه كحرم بأحد النسكين وشغل وتزوج المرأة نفسها حرمت على أولاده
وكذا عقد الابن ولو صغيراً يحرم على الأب وأما عقد الشراء فلا يحرم فإذا
اشتري الأب جارية فلا تحرم على ابنه بنفس عقد الشراء لأن التحريم في الملك
إنما يكون بالتلذذ وكذا يقال في الابن إذا اشترى أمة لا تحرم على أبيه بعتد
الشراء وإنما تحرم بالتلذذ إن كان الابن بالغاً وأما إن كان غير بالغ فإنه لا يحرم
على أبيه الأمانة ولو مرافقاً لأن تلذذ ووطأ كلاهما [مسألة] تحرم البنت من
الزنى خلافاً لابن الماسجوشون وكذا تحرم البنت التي شربت من لبن امرأة زنى
بها إذا كان اللبن موجوداً حال الوطء وكذلك تحرم المخلوقة من ماء زنى أبيه
أو ابنه وصرح في القيس بأن من زنى بحامل لا يجوز له أخذ بنتها التي تلدها
بعد الزنى لأن زرع غيره سقى بمائه وأما المخلوقة من ماء زنى أخيه فلا تحرم
كما ذكره البحيري في شرح الارشاد لأنها بمنزلة الربيبة لا بمنزلة بنته وهو أحد
قولين ومقتضى كلام بعضهم ترجيعه ويدخل في بنت الزنا ما إذا انفطت امرأة
من رجل في نحو حمام ووضعت في فرجها ثم حملت منه فيصدق على ذلك الحل

أهل مكة وجدة إذا لبس واحد منهم أو فعل شيئاً من الاستمتاع جاهلاً أنه حرام هل يعذر ولا يجب عليه القدية أم لا
يعذر كجاهل الصلاة أفترنا مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله عنه لا يعذر الجاهل المذكور بتحريم ما ذكره إلا في المسائل
الحقبة فيعتبر فيها وإن كان مخالطاً للعلماء والله أعلم وعبارة الايعاب للعلامة ابن حجر في مبحث الطيب وظاهر كلامهم
هنا أنه لا فرق بين من يعذر بجهله وغيره وقد يوجه بأنه من شأن هذا كونه يخفى على العوام فلم يفضل فيه بين قريب

الاسلام أو الناشئ بزيادة بعيدة عن العلماء وغيرهما من أئمة القضاة أبي الطيب قال لو ادعى في زماننا الجهل بتحريم الطيب والنس فقيه وجهان انتهى والفقهاء يتجه منهما أنه إن كان مخالفاً للعلماء بحيث لا ينبغي ذلك على مثله لم يقبل الخ ما في الایجاب مما أشكل به في تحقيق المسألة والله أعلم (سئل) رضي الله عنه عن الحلال إذا تبخر في رداء ثم لبس المحرم ولا ظهرت عين الطيب في الرداء غير رائحة تفوح منه فهل يباح له ذلك (١٢٣) واستدانة اللبس لأنه مجرد ترويح أم يحرم وتلزمه القدية إن استدأه أم لا

أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه نعم الرداء المخمر فلا حرمة ولا قدية في اللبس والاستدانة له وعبرة الایجاب للعلامة ابن حجر وفي المجموع لو ليس توباً لم يخرأ بالطيب أو مصبوغاً به لزمه القدية انتهى ويتعين حل الأول على ما إذا عبق بالثوب شيء من عين البخور نفسه انتهى كلام الایجاب والله أعلم (سئل) رضي الله عنه عن النسمة التي يلبسونها العرب غالباً ويتخذونها بغير إزار بأن تكون معقودة وموئدة يربط جيد على الخصر لئلا تكون سريفة الانحلال وإذا أراد الشخص اللبس لها أن يحرم فهل إذا أحرم وهو لابس لها تلزمه القدية أو لا أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه بقوله نعم تحل النسمة المذكورة في الاحرام ولا تلزم القدية من أحرم وهو لابس لها وعبرة العلامة في حاشيته على الایتناع في باب محرمات الاحرام والمراد بشدهما أي الحميان والمنطقة ما يشمل العقد وغيره سواء فوق ثوب الاحرام أم تحته الخ ما في

أنه خالق من ذاته حيث علم ذلك ومقتضى كون المختلف من الزنا كولد الصلب تحريم حليلته على أبيه من الزنا اهـ من آخره وحاشيته [مسئلة] يجوز الجمع بين المرأة وبنت زوجها وبين المرأة ولأم زوجها وبين المرأة وأمتها قال عجم وجمع امرأة وأم البعل هـ أو بنتها أو رفها فوحد

[مسئلة] تزوج الرجل بأم زوجته أبيه وابنة زوجته أبيه من غيره إذا ولدتها أمها قبل التزوج بأبيه جائز إجماعاً وأما إذا ولدتها أمها بعد أن تزوجت بأبيه وفارقته وأنت بها من زوج آخر والموضوع أن لبن الأول لم ينقطع فهي حرام [مسئلة] من زنى بامرأة جاز له أن يتزوج بأصولها وفصولها وجازت له لأصوله وفروعه على الواجب وقيل الزنا يحرم الأصول والفصول وهو مذهب الحنفية ولو بالمقدمات قالوا إن تلذذ ببنت زوجته أو أمها عاتلاً بأنها بنتها أو أمها حرمت عليه زوجته وبالع الإمام أحمد فقال من لاط بابن زوجته حرمت عليه اهـ ضوه وخالفه في ذلك لأئمة الثلاثة (ما قولكم) في امرأة أَرْضعت ولداً مع بنتها ثم طلقها أبرتلك البنت وتزوج امرأة أخرى ثم ولدت بنتاً فهل لذلك الولد الذي رضع مع البنت الأول أن يتزوج ببنت المرأة الثانية (الجواب) لايجل له أن يتزوجها لأنه رضع من لبن أمها والبن كالبنت للمرأة ينسب للرجل لجميع أبناء ذلك الرجل المتقدمين وإنشأ آخرين إخوان ذلك الولد من الرضاع والله أعلم وحلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم [مسئلة] لايجوز ما يقع لبعض الشافعية من إفسادهم العقد الأول لعدم عدالة التمرد لأجل أن لا يلحقها الطلاق الثلاث لأن شرط الفسخ منهم أن لا يتجرب به على إحلال المشقة قال المأزوي إذا تزوجها أي بمبتوته قبل زوج عاتلاً بحد ويلحق به الولد بحدله من المسائل التي يجتمع فيها الحد ولحق الولد كما في ح تشويق الشارع للحرق بالنسب لكنه لم يجعله شبهة تنزه الحد سداً لتدريفة أهـ من ضوه الشموع

(فصل في بعض مسائل الصدقات) (فائدة) كان صدقة صلى الله عليه وسلم على جميع أزواجه التي عشر أوقية ونصف أوقية وذلك خمسمائة درهم كما في عجم ورواه مسلم نعم أصدق النجاشي لأم حبيبة أربعة آلاف درهم وصدق فاطمة الزهراء كان درهماً على الأصح وورد من بن المرأة قلعة مهرها وتيسر أمرها وورداً المرأة

الحادية المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه عن المحرم إذا أراد أن يطبخ قوته فأحرق شيء من شعره بسبب الطبخ بغير اختياره فهل تلزمه القدية أم لا ومن مثل ذلك راكب الرحلة إذا حلك وجهه القتب أو الشداد أم فرق بين ذلك أم أجورين (أجاب) رضي الله عنه لا قدية ولا حرمة على من أصابته النار بغير اختياره فأحرق شعره بخلاف الحالك المذكور وفي الإيجاب مع مته وممكنه أي يمكنه من إطفاء نار وقعت في شعره فأحرقه

كشكته منع الحائض في تفصيله فان أطلق إطفاءها فتركها لزمته القدية لتقصيره والا فلا انتهى وفي الإيعاب أيضا ويثبت
بعضهم أنه لا قدية على من زال من نحر رجله شعر بواسطة نحر كها برجله مركوب لا يضطراره اليه غالباً ولأن السلف
والخلف لم يروا واقعين في ذلك ولم يعلم من أحاديث العباد القدية فيه انتهى ووردته عليه في الحاشية وقوله لا يخفى عدم بمانته هذا
للمكره على الإزالة عجيب بل هذا أولى (١٢٤١) من المكره ولا يؤيد ما روي في الجواهر لأنه في شعر سقط بغير

قصد منه بالكلية أي ولا تصير
وعدم وجوب شيء في هذا واضح
من كلامهم انتهى كلام الإيعاب
فتظهر من كلامه الفرق بين النار
والحك ولكن البعض المذكور
قد سوى بينهما والمعتمد ما قاله
ابن حجر والله سبحانه وتعالى أعلم
(مثل) رضى الله عنه عن قول
الإيضاح فرع يحرم على المحرم
أكل صيد ذبحه هو أو صاده غيره
له يذنه أو يغير يذنه أو أعان عليه أو
كان له سبب فيه فإن أكل منه عصى
ولا جزاء عليه بسبب الاكل
فهل إذا فعل هذه المذكورات
من غير أكل لم يحرم عليه أم لا
أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه
بقوله نعم يحرم ذلك كما به عليه
هو نفسه قبل ذلك بمرتين حيث
قال يحرم على المحرم الإغانة على قتل
الصبي بذلالة قال الشارح ابن
علان أي ولو للحلال ثم إن
كان يده خفيه والا فلا لأنه لم يقرم
حفظه أو إغارة آلة أو بصباح
أو نحو ذلك انتهى كلامه والله
سبحانه أعلم (مثل) رضى الله عنه
عن ملك صيدا فأحرم زال ملكه
عنه ولزمه إرساله فلو أرسله
مالك مرات كثيرة وهو

على عمر بقوله تعالى وآتيتهم إحداهن قطارا لا ينافي الكراهة وقد أخرجه أصحاب
السنن وأحمد والطيبراني وابن حبان ووردها عليه لما قال في خطبة كل من زاد
على مهر ناطمة أو مهر زوجته صلى الله عليه وسلم جعلت زيادته في بيت المال
فقالت له امرأة في طرف المجلس لا يحل لك هذا يا ابن الخطاب وقد قال الله
تعالى وآتيتهم إحداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا وكان رضى الله تعالى عنه
وجاءا شقيق فاطرق وقال امرأة أصابت ورجل أخطأ [مسئلة] يتكامل الصداق
المسئ أو صداق المثل بوطء وإقامتها بيت زوجها سنة ولو لم يتلذذ بها إن بلغ
وأطافت وبوت أحد الزوجين قبل الدخول إن سمي صداقا بخلاف التفويض
فلا شيء فيه بالمرت قبل البناء أه منة أيضا [مسئلة] إن نقص الصداق عن الربع
دينار وما ذكر معه فإن كان قبل الدخول ففسخ إن لم يشبهه فإن كان سمي لها درهمين
ولم يتم الربع دينار أو الثلاثة دراهم وفسخ فلها نصف ما سماه فتأخذ درهما فإن
أتمه فلا فسخ وإن دخل قبل إتمامه بأن غفل عنه حتى دخل لزمه إتمامه ربع دينار
أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ذلك لصحة النكاح ولا يلزمه صداق المثل أه منة
[مسئلة] إن أصدقها شيئا لا يملك شرعا فكفر فإن النكاح يفسخ قبل الدخول
ويثبت بعده صداق المثل ولا سبيل لفسخه أه منة [مسئلة] إن وقع النكاح
على شرط إسقاط الصداق يفسخ قبل البناء ويثبت بعده صداق المثل أه منة
[مسئلة] إذا أجل الصداق أو بعضه بأجل مجهول كوت أو فراق فإنه يفسخ قبل
الدخول ويثبت بعده بالأكثر من المسئ وصداق المثل ويجاز النكاح بالأجل
المجهول عند الخنثي أه ملخصاً منه ومن المجموع [مسئلة] إن قيد الصداق بأجل
بعيد جداً فكسرين سنة فإن النكاح يفسخ قبل البناء ويثبت بعده صداق المثل
لأنه مظنة الدخول على إسقاط الصداق قال الباقى هذا ظاهر إذا أجل الصداق
كله أو أجل منه أقل من ربع دينار وأما إذا أجل من ربع دينار فأكثر وأجل
الباقى إلى الخنثي فالذى يؤخذ من تعديلهم الفساد هنا بأنه مظنة إسقاط الصداق
أن هذا صحيح فإن نقص الأجل عن الخنثي لم يفسد النكاح أه ملخصاً منه
در و دس [مسئلة] إذا وقع النكاح مع بيع في عقد واحد كعنتك هذه السلعة
وزوجتك بتي بمائة فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده صداق المثل فإذا ثبت

يعود إلى مكانه مثل الحمام الذى ألف البيوت ثم بعد إرساله وعورده أتلفه حيوان أو غيره فهل يلزم المالك الجزاء وهل
إذا أرسله وعاد ثم تحلل وتملكه بملكه وهل إذا أخذه حلال بعد إحرام المالك وذبحه سقط الجزاء أم لا يتناولنا ذلك
(أجاب) رضى الله عنه بقوله حيث لم يوضع يده عليه بعد إخلاله فأتلفه الحيوان المذكور فلا يلزمه شيء وإذا أرسله وعاد
بعد تلفه وهو في غير حرم ثم صاده هو أو غيره بملكه وإذا أخذه الحلال بعد أن أطلقه المالك وأمن فإنه يملكه الآخذ

إن كان في غير حرم وكذا قبل إطلاق المسالك وفي المنع وحيث لزمه الأرسال ملكة أخذه ولو قبل إرساله لأنه صار
ساحا انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يؤمن
الرجل بالاحرام من جده وهل إذا أحرم من رأس العلم الذي فوق جده يخرج من خلاف الفاتلين وجوب الاحرام من يلزم
أم يلزمه الذهاب إلى يلزم من جده وهل العمرة كالخرج بحسب الاحرام بها (١٢٥) من مائة الف الحج أم يكن الخروج

إلى أدنى الحل مثل التعميم ويحرم
بها منها وهل إذا لبس وهو محرم
للعذر ليدنه ثوب وبدن وجوخة
وتزع البدن والجوخة في البيت
وإذا خرج ليهما هل يتكرر
عليه الدم لأن الملاقاة للبدن هو
الثوب دون البدن والجوخة أم
يتكرر عليه الدم بلبسهما وهل إذا
مر على الميقات قاصداً للنسك
ولم يحرم منه لعذر حر أو برد
أو مرض يسقط عنه الإثم والثم
أم يلزمه الاحرام مع اللبس أم لا
أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه
بقوله لا يؤمن الأجير بأحرامه
من جده لمن ميقاته يلزم وإذا
أحرم من رأس العلم المعروف
خرج من الخلاف ولا يلزمه
الذهاب إلى يسلم اتفاقاً
وإذا استوجر للعمرة من ميقاته
يلزم بالحكم فيه كذلك بكفيه
الخروج إلى جده والأفضل أن
يحرم من رأس العلم ويحرم عليه
الاحرام من أدنى الحل فلو فصل
خط من الأجرة ولزمه العدم
ولا يشكر عليه الدم بلبس البدن
والجوخة فوق القميص حيث لم
يسترا زائداً على ماستره القميص
بل ولا يحجب دم بلبسها حيث

النكاح بالدخول ثبت مانعه من البيع وغيره من بقية الأمور السبعة الآتية وإن
لم يحصل مفوت ورجع في البيع ومانعه لقبضه المبيع ومثل البيع القراض والقرض
والشركة والصرف والمساواة والجماعة فلا يصح اجتماعها مع النكاح في عقد
واحد وهذا كله في نكاح النسبة وأما في التفويض فيجوز اجتماعها مع البيع ونحوه
وهو ما ارتضاه البناني وأدأ على الرماضي أنه ملخصاً من أقرب المسالك و
[مسئلة] إذا ذهب رجل بقتل رجل على أن يستمتع بها بلا صداق أو أن المرأة
قالت للرجل وهبتك نفسي وقال الولي أمضيت ذلك وشهدت الشهود على ذلك فإنه
يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدائق المثل كما في التوضيح عن ابن حبيب خلافاً
للأبي حيث اعترضه وقال بل يفسخ قبل الدخول وبعدة وهو في يحدان فيه ويتفق
عنه الولد وأجابوا عن بحث الأبي بأنه بمنزلة النكاح على إسقاط الصداق وتقدم أنه
إن وقع على إسقاطه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصدائق المثل [مسئلة] قال
ابن عروة نقلاً عن ابن حبيب للزوج سؤال ولي زوجته عن الصداق النقد الذي
دفعه فيها صرفه فيه وعلى الولي تفسير ذلك وحلفه إن اتهم أه من صاوى [مسئلة]
صداق المثل ما يرغب به مثل الزوج فيها باعتبار دين ومال وجمال وحسب وهو ما يعد
من مفاخر الآباء وباعتبار بلد فإذا نكحت نكاحاً فاسداً سواء كان متفقاً على فساد
أو مختلفاً فيه فإن هذه الأوصاف تعتبر يوم الوطء كالنبهة فإذا نكحها نكاحاً
فاسداً ووطئها فإنه يلزمه صداق مثلها بحسب ما فيها من الأوصاف المتقدمة وكذا
إذا وطئ أجنبية بظنها زوجته أو أمته فعليه صداق مثلها بحسب ما فيها من الأوصاف
المتقدمة والموضوع أنها غير عالة بنوم أو إغناء أو جنون أو لظنها أنه زوجها
أو سيدها وأما العالة فلا مهر لها وتحد لكونها زانية ولا يتعدد المهر إن اتحدت
النسبة كأن غلط مرأوا ووطئها في الأولى زوجته هنذا وفي الثانية دعوا فلها مهر
واحد وإن لم تتحد بأن ووطئها بظنها زوجته ثم ووطئها بظنها أمته فلها في كل مرة
مهر مثلها كالأزنا بها غير عالة أو أكرهها فإنه يتعدد لها المهر بتعدد الوطء أه
من أقرب المسالك [مسئلة] يجوز للزوجة الرشيدة بعد البناء أن تهب لزوجها
جميع الصداق الذي تقرر به النكاح لأنها ملكته وتقرر بالوطء سواء قبضته منه
أم لم تقبضه قال تمانى فإن طين لسم عن ثنى منه نكحاً فكلوه حديثاً مرثياً وإن

كانا بالصفة المذكورة وإذا مر على الميقات قاصداً لنكاحاً لزمه الاحرام منه ولا يجوز له المجاوزة من غير إحرام ثم إن وجد العذر
مقارناً لم يلزمه تجرد والا بأن لم يوجد عذر حال التبة تجرد فإذا وجد العذر لزمه الدم في الحالين والله عز وجل أعلم
(مثل) رضى الله عنه عن شخصين محرمين اشترى أحدهما من طيور مثلاً فطامن فطاماً وأمر البائع بذيبحها وأكلا
الحرمين فيهم حال كون أحدهما جاهل بالحرم والآخر ناسياً بالاحرام فينبغي أن أكلا تذكر الحزمة وكان الشراء من

غير إيجاب وقبول فهل يلزم القداد لكل طير شاة تجزئ في الاضحية أم تجزئ صغير من خمسة أشهر مثلاً أو لا يلزم شيء لأن المشتري جاهل الاحرام وهل القداد على جميع من أكل منها من المحرمين أو يلزم المشتري فقط وإذا أخرج المشتري قدى طبع الطيور فهل عادة يلزم من أكل منهن شيء أو لا وعن الشرعات التي تنكف على المحرم في أوقات متعددة من غير موافاة فهل تلزمه في كل شعرات دم (١٣٦) أو لا يلزمه إلا الإطعام عن كل شعرة فمذموم أم كيف الحال أفيدونا (أجاب)

رضي الله عنه نعم يلزم لكل طير شاة لأن دماء الصيد والشجر لا تتداخل ولا عبرة بالجهل والنيان لأن هذا من باب الاتلاف وهما إنما يرفعان عنه الاتم فقط دون الجزاء والدم على من أمر الذبح هما وحدهما وحيداً أما به اشتراك في إخراج الواجب وأما من أكل من غير دلالة على الذبح فلا يلزمه شيء فإن حصلت منه دلالة على الذبح شارك المشتري المذكور في الجزاء وإذا أخرج المشتري ما وجب على غيره بإذنه أجزأ عنه ولا يشترط في الجزاء أن يكون مجزئاً في الاضحية بل في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي المريب والصحيح مثله في الإيجاب عند قول المتن وفي الحمام شاة ومستندهم توقيف بلنهم وقيل مستندهم شبه وفائدة الخلاف كما في الحاروي وغيره أنه لو كان صغيراً فهل يجب شاة أو شاة كاملة وجهان مبنيان على أن الشاة وجبت توقيفاً أو تشبيهاً وقضيته ترجيح شاة كاملة لكن في الاملاء أنه يجب في الصغير شاة صغير فمع القول بأن المستند

وجبه له قبل البناء أو وجبه له مالا يصدقها به قبل العقد أو بعده قول البناء جبر في المستلزمين على دفع أفعله وهو ربع دينار أو ما يقوم به أو ثلاثة دراهم كما تقدم أو لئلا يخلو الشكاح من صدق وهذا ظاهر في المسئلة الأولى وأما في الثانية فيدفع لها ما وجبه له ويزيد عليه ربع دينار أه منه [مثلاً] إذا اشترى الأب لابنته شيئاً وسماه لها ونسب إليها ووضعها عندها أو عند (١) كأمها ثم مات الأب فإن البنت تختص بذلك الشيء إذا نقر الورثة أنه سماها لها أو شهدت بنته بذلك قال الناصر الثقفي ولعل ما هنا من الاكتفاء بالتسمية بخصوص بالشورة لأن الغالب أن الشورة إنما تشتري وتسمى البنت بقصد الهبة والتفليك بخلاف ما لو قال لابنته أجهل في هذا الموضع كزما أو جناناً أو ابن فيه داراً ففعل الابن في حياة أبيه والأب يقول كرم ابني أو جنان ابني ثم مات الأب فلا يستحق الابن البقعة بذلك بل تكون بينه وبين بقية الورثة وليس للابن إلا قيمة عمله منقوضاً ولا يستحق ذلك الابن شيئاً إلا بإشهاد بهية أو صدقة أو بيع كان ذلك الابن صغيراً أو كبيراً ويقال مثل ما ذكر فيها إذا قال الابن في دابة يملكها هذه دابة ولدي كافي دس

(فصل في الوضوء) وهي طعام العرس متعوبة تتأذى عليها ولو قبل البناء سفرراً أو حضراً ويندب أن تكون بعد البناء [مسئلة] يجب إجابة من عين الوضوء العرس فقط وإن كان المدعو صائماً ولا يجب الأكل وإن تقطر وحمل وجوب الإجابة إن لم يكن في المجلس من يتأذى منه لأمر ديني كمن شأنه الخوض في أعراض الناس أو من يؤذيه ولم يكن منكراً كفرش حرير يجلس عليه هو أو غيره يحضره وكأني تعد من ذهب أو فضة لا كل أو شرب أو تبخير أو نحو ذلك ولو كان المستعمل غيره يحضره وكسباح غائبة ووقص نساء وحرمة سماع الغائبة إذا كان يترشبه أو بكلام فيبيع أو آله من ذوات الأوتار وإلا كان مكروهاً إن كان من النساء لامن الرجال فلا كراهة إلا أن يكونوا منتهيين بالنساء وإلا كان حراماً قال الإمام عز الدين ابن عبد السلام من كان عنده هوى من مباح كمشق زوجته وأمنه فبإساعه لا بأس به ومن قال لا أجد في نفسي شيئاً فالسباح في حقه

(١) بياض الأمان

التوقيف ونقله في البحر عن الأصحاب وبه يعلم أنه لا يشترط هنا كونها مجزئة في الاضحية خلاف ما أوجبه في الروضة في الدماء وإن أقره شيخنا اه كلام الأعياب وأما التصرف في اختلاف الزمان والمكان وكان في كل مرة دون الثلاث فالواجب الإمداد ولا تكمل العدة إلا بثلاث متوالية باتحاد الزمان والمكان رافقه سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله تعالى عنه هل يجوز العمل بما في الشبهة من جواز التأخير للاحرام لتجاني من التجن عن محاذات يلزم إلى جده أم لا

(أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يجوز تأخير الاحرام إلى جديلي تلك طريق يعلم وقد أشيع الكلام في ذلك العلامة
إدريس الصمدي في رسالته والاحتياط لا يخفى والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في انحرص صبح أو عمرة إذا لبس
مخيطاً من قطن أو قبا، مثلاً ثم نزع ثم لبس بقصد أو لا بعد ذلك غسل من جنبه مسح رأسه أو لاهل عليه فدية أخرى لللبس
ثانياً وتكرار اللبس ثالثاً ورابعاً وهكذا أم الواجب فدية واحدة (١٢٧) وإن نزع ثم لبس ثم نزع ثم لبس ثم نزع
الحكم أفقونا (أجاب) رضى الله

عنه حيث لبس لغير عذر ثم نزع
وليس تكررت عليه الفدية
إن اختلف الزمان أو المكان
أو تخطت تكفير سواء كان نزع
لعذر كغسل جنبه أم لا وإن
لبس لعذر ثم نزع لعذر كغسل
جنبه فلا تكرار وإن اختلف
الزمان والمكان وأما إن نزع
لأنحو العذر المذكور بل لزال
نحو المرض كبرد تكررت عليه
فدية إن اختلف الزمان أو
المكان أو تخطت فدية والله تعالى
أعلم (سئل) رضى الله عنه في
امراتين واحدة منهما موزجة
وواحدة عذبة ثم سافرتا من
جدة إلى مكة وأحرمتا بعمره
ثم وصلا متاهة الدرب أصابهما
كل غطيا وجوعهما وحسبا
أن الاحرام يبطل ووصلا إلى
مكة ولم بطرفاً ولم يسعيا ثم المرأة
المزوجة وطئها زوجها فبأنه
يجب على المزوجة والأذى على
العزبة أفقونا ما أجورين (أجاب)
رضي الله عنه يلزمهما بتغطية
الوجه مع العلم والتعمد والاختيار
شاة أضحية أو صيام ثلاثة أيام
وثلاثة أصعب تفرق علي سنة

ليس يحزم وقال السهروردي المشرك لسباع إما جاهل بالسنة والآثار وإماماً
بما حرمه من أحوال الاختيار وإماماً جامداً الطباع لا ذوق له فيصر على الإنكار
قال بعض العارفين السباع لما سمع له كلاماً زعم لما شرب له وأعلم أنت
العلماء اختلفوا في العود وما جرى مجراه من الآلات المعروفة ذات الأوتار
فالمشهور من المذاهب الأربعة أن الضرب به وسماحه حرام وذهب طائفة
إلى جوازه ونقل سماعة عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن جعفر وعبد الله
ابن الزبير ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص وغيرهم وعن جملة من
التابعين ومن الآئمة المجتهدين ثم اختلف الذين ذهبوا إلى تحريمه قليل كبير
وقيل صغيرة والأصح الثاني وحكي المأزني عن ابن عبد الحكم أنه قال إذا كان
في عرس أو ضيعة فلا ترد به شهادة وأما الرقص فاختلف فيه الفقهاء فذهب طائفة
إلى الكراهة وطائفة إلى الإباحة وطائفة إلى التفرقة بين أرباب الأحوال وغيرهم
فيجوز لأرباب الأحوال ويكره لغيرهم وهذا هو المرتضى وعليه أكثر الفقهاء
المسوغين لسباع النساء وهو مذهب السادة الصوفية اهـ (ماقولكم) في شخص
دعى لولية عرس فيها آله فهو هل يجب الإجابة أم لا (الجواب) لا تجب الإجابة
مع الحرام كما إذا كان هناك آله طو أو صورة حيوان كاملة لها ظل وإن لم تدم
لأن تصاوير الحيوانات تحرم إجماعاً إن كانت كاملة لها ظل مما يطول اسماءه
بغلاف ناقص عضو لا يعيش به لو كان حيواناً وبخلاف ما لا ظل له كنفث في
ورق أو جدار وفيما لا يطول اسماءه بخلاف والصحيح حرمة والنظر إلى
الحرام حرام وإما تصوير غير الحيوان كالسفن والأشجار فلا حرمة فيه وليس
من المستكره الجدران بحجر إذا لم يستند إليه وكذا لا تجب الإجابة إذا كثر
الازدحام أو كان يعلق الباب دون المدعو وإن لمشاورة وأما الزمارة والتفجير
فمكروه إذا لم يكثر جداً حتى يلهي كل اللهو والإلحاح وأما الطار فلا يكره إذا
لم يكن فيه صواصير وإلا حرم ولا يكره الطبل الكبير المنشئ من جهتين اهـ
من ندر [مسئلة] في حاشية الأمير رحمه الله تعالى علي عبق قال الإمام الشافعي
رضي الله عنه لا يندب على أمر اختلف العلماء فيه واختلف العلماء رحمة في
هذه الأمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفة السمحة قال الله

ما كين لكل واحد نصف ويلزمهما الطواف والسعي والتقصير ثم يلزم المزوجة عرفة تحرم بها ما أحرمت أولاً
وتلطف وتسمى وتقصير والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص أحرمت بالحج عن ميت متعرض
بغير أمر وأحرمت بعده شخص آخر بالحج فأمر ورث بالجار معين فهل تصح الأجرة للمتعرض أم لا وانحرمت الثاني فما
تقولوا في حجه وأجرته المعين هل يصح له شيء والمسئلة واقعة أفقونا (أجاب) رضى الله عنه حيث كانت الحجة

فربما وقعت حجة الأول للميت وليس للحاج شيء من الأجرة ووقع حج الثاني له وإن كانت الحجة نقلا عن أن الله الميت أو وارثه وقع حجه للميت واستحق الأجرة ومن لم يقع له إذن وقع حجه له والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عما إذا أحرم شخصان فضولا عن ميت بحج وسبق إحرام أحدهما فالصحيح من الإحرامين وهل يجب أجرة أحدهما إن عملا ظاهرين لعلهما بوجبة الميت بأجرة (١٢٨) معينة أم لا يستحق أحدهما أجرة وهل يختلف الحكم في إذا كان أحدهما هو

موصي الوارث مثلا بالتنفيذ لها أم لا وإذا قلتم بصحة إحرام السابق فأحرام الثاني يفسد أم يقع له أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم الأول من الإحرامين هو الواقع عن الميت حيث كان النسك فرضا أو لا فمن أذن له الميت وحيث كان الأول فيثوليا فلا يستحق شيئا وأما الثاني فوقع حجه له إلا إذا كان النسك نقلا وقد أذن فيه الميت فيقع الحج للميت ويستحق الأجرة المشروطة والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الصخرة التي بني عليها جرة العقبة هل يجوز الرمي فيها أولا بد أن يكون الرمي تحتها أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم ما ظهر من الصخرة المذكورة هو من الحرم لأنه من مجتمع الحصى والله تعالى أعلم في الإيضاح العاشر قال الشافعي رضى الله عنه الجرة مجتمع الحصى لا ما مال من الحصى فمن أصاب مجتمع الحصى بالرمي أجزاءه وما أصاب سائل الحصى ليس بمجتمع ولم يجزء والمراد بمجتمع الحصى في موضعه المعروف الآن وهو الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم

تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج أي ضيق قال الإمام ابن عبد السلام إن الله تبارك وتعالى لم يوجب على أحد أن يكون حنفيا ولا مالكيا ولا شافعيا ولا حنبليا والراغب عليهم اتبع الكتاب المؤول والنبي المرسل ومن اقتضى بقول عالم فقط سقط عنه الملام والسلام بحروقه

باب الخلع

(ماقولكم) في رجل قال لزوجته إن أعطيتي كذا أطلقك بمزوم يحذف النون والياء فاعل والنون الموقاة والياء مقول وأصله أعطيتني فأعطيتك ذلك هل يلزمه طلاق يأن أم لا (الجواب) لا إن فهم منه الالتزام بأن قال أطلقك أو طلقك ولا بد أو إن أعطيتي كذا التزم أن أفارقك متى شئت بكسر التاء أجبر على إنشاء الطلاق بأن يقول لما أنت طالق ولا يلزمه الطلاق بمجرد إعطائها ما ظله على المتمد وإن فهم منه الوعد بأن قال إن أعطيتي كذا أفارقك أو فارقك لكن لست ملتزما للفراق أي فارقتك إن شئت بضم التاء فإن ورد لها أي أوفعها في ورطة بيعها متاعها أجبر على إنشاء الطلاق كما في مسألة الالتزام وإن لم يوقعها في ورطة بأن كان عندها دراهم أو دينار فدفع منها فلا يلزمه الطلاق بناء على المشهور من عدم لزوم الوفاء بالوعد أفاده دس وغيره (ماقولكم) في رجل أبرأه زوجته وردت عليه ما أخذه من المهر فأخذه ولم يسمع منه طلاق في ذلك الوقت ثم بعد يوم أو يومين ادعى أنه طلق يوم الإبراء فهل ينفعه ذلك في أخذ المال أم يقع الطلاق وردة المال (الجواب) في حاشية الدرر إن قصد الصلح على أخذ متاعه وسلم له فهو خلع لازم ولو لم يقل أنت طالق كما في سماع ابن القاسم وفي المجموع وكشف المعاطاة حيث فهم الخلع أي بعرف لهم أو بقرائن خالية كجريان حديث الخلع في محاوراتهم انتهى بزيادة من ضوء السموع (ماقولكم) في رجل أبرأه زوجته من باقي صداقتها وهي حافظة لماله دون دينها فطلقها على ذلك وقبل خروجها من العدة واجمعها له مالكي جهلته وعاشرها معاشرة الأزواج ثم طلقها فهل يلحقه هذا الطلاق الثاني عند المالكية أم لا (الجواب) يلحقه الطلاق الثاني عندنا لأن نكاحها بمجرد الرجعة يختلف فيه لأن طلاقه في الغرض المذكور رجعي عند الشافعية لأن من أسفه عندهم

أه وفي المنح وشرح الإيضاح للمصنف وابن الجلال وابن علان والاعياب والعبارة لابن علان كلام الشافعي يدل على أن مجتمع الحصى المهود لأن سائر جوانب الجرتين الأولى ليسين وتحت شخص جرة العقبة مما يلي مني هو الذي كان في عهده صلى الله عليه وسلم وليس بعيد لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يعرف خلافه الخ ما فيها ولا شك أن ما ظهر من الصخرة المذكورة من مجتمع الحصى فالرمي فيه جائز ولا يشترط في صحة الرمي الثبانتها ولا الرمي تحتها بل يجرى

الزوي على الصخرة تحت العلم المنصوب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن قول الشيخ أحمد بن حنبل في شرحه على مختصر بأفضل في رمي جرة العقبه وأما ما فعله كثير من الجهلة من الرمي من أعلاها فباطل لا يعتمد به فهل قوله وهذا موضح به في جميع كتبه فإن قلتم لا يتوانا ما هو المتمد وهل أحد من باقي علماء المذهب وافقه على هذا أم لا يتوانا بيانا شافيا (أجاب) رضى الله عنه نعم قال (١٣٦) العلامة الشيخ محمد بن سليمان الكردي

ثم المذنب في حاشيته على الترح المذكور قوله من أعلاها أي إلى خلفها إذ أرى من من أعلاها إلى المرمى فإنه يكفي خلافا لمن فهم من هذه العبارة عدم الاجزاء فقد صرح بالاجزاء في الإيضاح وقال القسطلاني في شرح البخاري اتفقوا على أنه من حيث رميها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها والاختلاف في الأفضل له بحروفه ونقل الثوري في شرح مسلم الإجماع على أن جاز وصرح بالحكم الذي ذكره ابن الأثير في شرح مسند الشافعي والزمركشي في الختام وغيرهما فلا ينبغي التوقف فيه وقد أشبهت الكلام في بعض الفتاوى أنه كلام العلامة في الحاشية المذكورة ومنه يعلم الجواب من أن الشيخ لا يقول بالبطان إذا رمي من أعلاها في المرمى وإنما يقول بالبطان إذا رمي من أعلاها خلفها هكذا هو الواجب أن يفهم وما سواه فهو باطل غير معول عليه وفي الإيعاب قلتم أنه ما فعله كثير من جهلاء الحاج من رميهم من أعلاها باطل لأنه ليس لها

تضييع الدين في الأمير على عبد الباقي وعند الشافعية من لم تحفظ دينها ليست رشيدة والنكاح المختلف فيه كالتفريق على صحة في حقوق الطلاق قال سبتي خليل في مبحث النكاح المختلف فيه كطلاقه قال العلامة الدردير تشبيه تام ثم قال وإن طلق قبله أي الفسخ لحقه الطلاق انتهى بتصريف وفي المجموع وفسخ المختلف فيه طلاق وطلاقه قبله أي الفسخ كيوافق [مسئلة] إذا أبرأته فقال لها روى وسكت لزمه واحدة بأنه ما بقي أكثر للقرينة الدالة على الطلاق لأن زواجهما فيه [مسئلة] إن قال أنت طالق طلاق لا رجعة فيها فالطلاق رجعي ولا عبرة بقوله لا رجعة فيها لأنه ثبت الرجعة بأول لفظة فلا يسقط ما وجب له من الرجعة بقوله لا رجعة فيها ومثله أنت طالق طلاقه فملكين بها نفسك فإنها رجعية وقيل بأنه وقيل ثلاث والأول أرجح ورجح الثاني أنها بآنة وهو ما عليه مالك رضى الله عنه وابن القاسم والقول بأنه ثلاث ضعيف ومحل ذلك ما لم يقل طلاقا فملكين به نفسك وإلا فهو ثلاث باتفاق ولو زاد على قوله فملكين الخ ولا رجعة لي عليك فهو بائن كما للبار ذكره بعض شيوخنا اه من حاشية الخروشي (ما قولكم) في رجل تزوج ولده القاصر على بنت قاصرة ودخل بها ثم كرهته بعد بلوغها فترافع ولي القاصر وولي البنت لعالم مالكي وحكما بينهما فأخذ ولي الولد دراهم من ولي البنت لولده في مقابلة طلاقها وطلق عن ولده البنت المذكورة وحكم العالم المالكي بوقوع الطلاق عن الولد فهل طلاق الولي عن ولده صحيح وهل تمت البنت أم لا وهل حكم المحكم برفع الخلاف أم لا (الجواب) طلاق الولي عن ولده صحيح في المختصر وموجبه أي طلاق الخلع زوج مكلف ولو صغيرا أو ولي صغيرا أيا أو مبدأ أو غيرهما قال الخروشي أي كما يوجه طلاق زوج مكلف يوجه أيضا ولي صغير أي صدور طلاق منه كان الولي أبا أو وصيا أو سلطانا أو مقام السلطان على وجه النظر في الجمع ويلزم الصغير الطلقة بآنة ومثل الصغير المجنون فالنظر لوليه اه قال العلامة السدوي ولا يجوز لحم الطلاق بغير عرض عند مالك وابن القاسم اه قال الأمير على عبق حكى الخطاب الاتفاق على ذلك قال الباقر وغاب عنه نقل ابن عرفة عند اللخمي من جواز طلاقهم على الصغير والسفيه بلا عرض إذا كان مصلحة وهو ظاهر فانظره انتهى ولاتدة عليها لقوله في المختصر

(١٧ — فرة العين) إلا مرمى واحد وهو ما أسلفنا على الجادة درن معناه من سائر الجوانب وهذا من خصوصياتها إذ الجرتان الأخريتان يرمى إلى كل منهما من سائر الجوانب ثم نقل كلام الشافعي وهو قوله فإن رميها من فوقها ولم يرميها من بعض الوادي أجزأ انتهى قال لأن معناه فيها يظهر أنه جاز من فوقها ويرى إلى أسفلها لأنه رماها من ورائها وهذا ظاهر من العبارة كما لا يخفى اه كلام الإيعاب وبالله التوفيق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن رمي

الحمار يوم النفر الأول وغربت الشمس وهو يرى حمرة العقبة حاله كونه عازما على العودة إلى متى لم يمتد يوم النفر الثاني فهل ينقعه عزمه إذا عاد والحال ما ذكر أم لا وهل إذا خرج من متى فارق بين العقبة وغيرها وهل فرق بين ربه وحواشه أو ماله وهل في ذلك اختلاف أو منصوص بالاتفاق وهل إذا نفعه العود له الخروج أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم ينقعه عوده بسبب عزمه المذكور (١٣٠) ولا فرق بين حمرة العقبة وغيرها ولا فرق بين الرمي والطواف والماء وغيره

وأما قول الإيضاح ولو نفر من متى يوم النفر أو يوم النفر الأول ولم يرم ثم عاد قبل غروب الشمس من اليوم الثاني أجزأه العود ولا دم عليه انتهى فظاهر المذهب المذكور أنه إذا عاد بعد الغروب لا ينقعه العود وهو كذلك لكن انظر تصوير مسئلته أنه تنوينا ما في السؤال فهو لم ينفر ولا عزم عليه بل عزم على خلافه فبطل لذلك ما في المنع للعلامة وشرح الإيضاح لابن الجليلي الرمي وإن علق العبارة للنسج حيث عللوا مفهوم الإيضاح المسار بقولهم لأنه ينفره مع عدم عوده قبل الغروب أعرض عن متى والمناسك انتهى فدل قولهم المذكور أن مسئلة الإيضاح مصورة فيمن نفر مع عدم العزم على العود إلى متى الرمي والمبيت وأما حيث عزم كما ذكره الخروج قبل الغروب وبعده وله العود ولا شيء عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه عن أوائى الخزرف المعمورة من طين الحرم هل هي على اليقين عندكم أم أنها من طين الحرم وإذا قلتم نعم إنها من

فصل العدة تمت بخولة رافع قال الخزرف واحترز بالبالغ من غيره إذا خالعه عنه وفيه فإن وطئه لا يوجب عدة على زوجته وإن كان يقوى على الجماع وفي أقرب المسالك ونقل ابن عرفة عن النخعي أنه يجوز لمصلحته إذا قد يكون في العصة فإذ له في طهر أو حدث إبقاء وحكم المحكم برفع الخلاف لقوله في المختصر في باب القضا، ومضى إن حكم صوابا قال الخزرفي يعني أن المحكم إذا حكم فيما لا يعود له التحكيم فيه أي كقتل ولعان وولا، ونسب وطلاق وعتق فانه يعضي إن كان صوابا وليس لأحدهما أي أحد الخصمين ولا لحاكم غيرهما أن ينقضه اه فتحصل أن طلاق الولي صحيح ولا عدة عليها وحكم المحكم برفع الخلاف [مسئلة] الردة والعيادة طلاقا بأن فإذا ارتدت الزوجة أو ارتد الزوج ثم أسلم أو أسلمت فلا تحلل له إلا بعقد جديد بشروطه وإلا إذا قلنا من يقول إنها ترجع له برجوعها للإسلام وإلا فلا يحتاج إلى عقد وفي ضوء الشروع وقول إن الردة فسح لا يجب عليه نفقة وعند الشافعية ترجع له بعودها للإسلام وهي فسحة (ما قولكم) في سفينة لا تحسن التصرف أبرأت زوجها فقال أنت طالق فهل تبين منه ويستحق ما أبرأته منه أم لا (الجواب) يقع عليه طلقة بائنة ويرد ما أبرأته منه لأن شرط باذل العوض الوشد وأما إن قال إن صححت براءتك فأنت طالق فإذا رد ولي الزوجة السفينة أو الصغيرة أو الحاكم المسال لها ولم يعض براءتها لم يقع عليه طلاق وأما إن قدم لفظ الطلاق على البرائة بأن قال أنت طالق إن صححت براءتك فأبرأته فيلزمه الخلع ويرد المال اه من أقرب المسالك ودرس [مسئلة] إن أبرأته وشبده ليطلقها وأخبرت أنها تثبت الضرر وتعود عليه فقال إن صححت براءتك فأنت طالق فلا يلزمه طلاق كافي ص [مسئلة] يجوز أن تخالعه بنفقة حملها أي بنفقتها على نفسها مدة حملها اه منه (ما قولكم) في امرأة خالعت زوجها بالاتفاق على مائتة بعد الحمل مدة الرضاع فهل يسقط بذلك النفقة عليه مدة الحمل أم لا (الجواب) لا تسقط نفقة الحمل ففي أقرب المسالك ولا يسقط بخلفها على نفقة مائتة من الحمل نفقة الحمل على الأصح وهو قول ابن القاسم لأنهما حقان أسقطت أحدهما عنه في نظير الخلع فيبين الآخر وقال الامام إذا خالعهما بنفقة مائتة استلزم ذلك سقوط نفقة الحمل ورجوع الأول وكذا إذا خالعهما على إسقاط نفقة الحمل فلا يسقط به نفقة الرضاع اه بتصريف

طين الحرم فهل أحد من العلماء ذكر بأنها ليست من طين الحرم من الذين يعتمد بقولهم كآبن حجر وأمثاله إذا ثبت يقينا من طين الحرم فهل الذي يأخذ من الأواني المنقولة إلى الخلل من نحو جرة وأمثالها عليه الأثم كإثم المباشر بالنقل من الحرم إلى الخلل أم ليس عليه أم لأنه أخف من إثم المباشر بالنقل من قصر الحرم أم الذي يباشر النقل من الخلل إلى حل آخر لم يكن عليه إثم والأثم على المباشر الأول كما هو الآن الناس يشتركون الأواني المذكورة من جرة

وينقلونها إلى نحو النين وعمان وغير ذلك يتنوا لتلك (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم أو أنى الخرف انذ كورة ليست
من طين الحرم كما هو صريح كلام الثمنا وعبارة النخعة قال غير واحد من معترى المكين المدرة التي يؤخذ منها طين
لحارمكة الآن من الحل كما حرره جماعة من العلماء وقتله في الإيما ب عن الشافعي نفسه ولم أعلم أن أحدا من الشافعية
ذكر خلافا مع تتبع ذلك لكن المدرات الآن متعددة والله أعلم أي (١٣٦) ذلك أراد الشافعي كصاحب النخعة

أهى القرية أم البعده لأنهم
ذكروا أن حد الحرم من جهة
النين سبعة أميال بتقديم النين لما
تحقق أنه من الخارج عن الحرم
والأمر فيه واضح وما شك فيه
فالواجب عدم إخراجها كما تصرح
به عبارة النخعة لكن يرخص
الإخراج للحاجة كفى الإيما ب
ومفهوم كلامهم أنه إذا أخرجه
غيره إلى الحل لم يحرم عليه الشراء
منه لأن الذي حرّمه هو
الإخراج فمن أخرجه لغير حاجة
وجب عليه رده والله أعلم (مثل)
رضى الله تعالى عنه عن تريب
الكتب بتراب الحرم وإخراجها
أي الكتب إلى الآفاق هل يجوز
أم لا لأنهم يترابونها والأحرف
وطبة فيعلق بها شيء يسير وهل
يجوز إخراج الفراش والتعال
الذي يعلق بهما التراب حال
التفريش والمشي أم لا فإن قتم
نعم فهل يلزم المخرج تنقيص
ما ذكر أم لا فإن قتم لا يلزمه
فما الفرق بين مسألة الكتب
ومسألة الفراش والتعال أفيدوا
بالنص الصريح (أجاب) رضى
الله عنه نعم لا يجوز تريب
الكتب بتراب الحرم إذا تحقّق

[مسألة] إذا خالخته على نفقة الرضاع فمات الولد رجع عليها ببقية المدة
إلا لشرط أو عرف فبمحل به ويقدم الشرط على العرف عند تعارضهما أم
ملخصاً من أقرب المسالك وصر [مسألة] يجوز الخلع بإسقاط حضانتها لولده
وينقل الحق له ولو كان هناك من يستحقها غيره قبله وهذا هو المشهور واقتصر
عليه في المجموع وفي أقرب المسالك ولكن الذي جرى به العمل وبه الفتوى
اتفاقاً لمن بابها في الرتبة أم وقوله وينقل الحق له مقيد بأن لا ينجى على المختصون
ضراً إذا لعلوه بأنه أو لكون مكان الأب غير حصين وإلا فلا تسقط الحضانة
اتفاقاً ويقع الطلاق وإن خالته على إسقاط الحضانة فمات الأب فهل تعود للأم
وهو الظاهر أو تنتقل من بعدها لإسقاط حقها وأما إذا ماتت الأم فإن الحضانة تستمر
للأب كما هو ظاهر كلام جمع فظراً إلى أنها ثبتت له بوجه جاز أم من ص
[مسألة] في امرأة طلقها زوجها طلاقاً رجعيّاً فأعطته مالا على أن لا يراجعها
فقبل ذلك المال على ذلك فوقع عليه طائفة أخرى بآنة اتفاقاً إن كاتب على
أن لا يرجع له عليها أو على المشهور إن كان على أن لا يراجعها أم من أقرب
المسالك وفي الأمير على عني يشير إلى أنه لا فرق بين التبرير بالاسم أي لا رجعة
أو التبرير لى لا يراجعها وهو ما لا يوجب الخلع وإن عرق وهو الحق لاتخاذ المعنى
وفي بن عن ابن رشد أن الخلاف في الفعل والاسم طائفة أخرى قطعاً والتقدم أن
المعاطاة تكفي في الخلع [مسألة] ينفذ خلع المريض وإن كان لا يجوز ابتداء
مساويه من إخراج وارث فإن مات من ذلك المرض وورثته ولو خرجت من العدة
وتزوجت بغيره ولو كانت هي التي أحلتها في المرض كانوا قال إن دخلت دار
فلان فأنت طالق فدخلتها فاصدة حتى وفاته وأما إن ماتت هي فلا يربها ولو كانت
مريضة حال الخلع أيضاً لأنه هو الذي أسقط ما كان يستحقه ككل مطلقة
بمرض موت فإنها ترثه موتها فإذا طلقها في مرض موته وخرجت من العدة
وتزوجت بآخر فطلقها في مرض موته وخرجت من العدة وتزوجت بثالث
فطلقها في مرض موته ثم مات الأول والثاني والثالث من ذلك المرض فإنها
ترث الجميع ولو أكثر من ذلك ولو كانت في عصمة رجل آخر أم من
[مسألة] إن قال خالعتك فهو يأن ولو لم يذكر عوضاً ومثل الخلع في لزوم

أنه يعلق بها شيء يخرج معها إلى خارج الحرم في النخعة يحرم إخراج شيء من تراب الحرم الموجود فيه الخ وأما
إخراج الفراش والتعل المذكورين فلا يحرم ولا يلزم التنقيص للفرق الواضح بينهما وبين التريب فإن فيه فعلاً ونقصاً
لذلك بخلافه والله الخافى سبحانه أعلم (مثل) رضى الله عنه عن الجسائي من النين في البحر له أن يؤخر إحرامه من محانات
يلزم إلى جوده أم لا وهل كل من يلبس النين وجدة مباحة إلى مكة أم لا وهل يترخص القصر في شيء السفر

من جهة إلى مكة أم لا وهل المستند بهذا ذلك أم ما تله أفقونا (أجاب) رضي الله عنه نعم قلجاني من اثنين أن يؤخر إحصاءه من
 محاذات العلم إلى جهة كافي التحفة للعلامة ابن حجر والفتية أحمد بالخارج وابن زياد الفتى وغيرهم وقد بسط القول على
 ذلك العلامة الصعدي في رسالته في ذلك نعم والفتية السفر من جهة إلى مكة سائر وخمس السفر الطويل من قصر وغيره والله
 سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه ١١٣٢١ في قول جاوز بمولاه المقات ولم يحرم عنه والحال أن الولي يريد

النسب عن ذكر فهل يلزمه دم
 الجواز وهل يأنم بها مع العلم
 والتمدد والحال ما ذكر أو لا أم
 كيف الحكم أفقونا (أجاب)
 رضي الله عنه بقوله نعم يلزم
 الولي دم الجواز ويأنم مع العلم
 والتعدد والحال ما ذكر والله
 عز وجل أعلم (سئل) رضي الله
 عنه في صبي يحرم بإذن وابه
 فوجب عليه بسبب الإحرام دم
 وليس للصبي مال فهل تكون
 الكفارة في مال الولي أو بسقط
 عنه الكفارة بالمال ويحب عليه
 الصوم فقط أفقونا (أجاب)
 رضي الله عنه نعم حيث كانت
 الفدية المذكورة مربية فأعصار
 المولى لا يسقط وجوب الفدية
 المالية في مال المولى القادر عليها
 لما هو مقر أن ذلك واجب
 على المولى بالأصل فالعبرة به
 دون مولاه وإن كانت بخيرة
 فالأمر واختص بالله سبحانه
 وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه
 فيما لو وكل رجل أن يحرم عن
 صبي فوجب على ذلك الصبي دم
 بسبب الإحرام فهل يلزم الوكيل
 الدم أو لا فإذا قلتم لا فمن المأزوم
 الولي أو يكون في مال الصبي

البينة به ولو بلا عرض لفظ الصلح والبراء والافتداء كما إذا قال لها صالحتك
 أو أنا مصالحتك أو أنت مصالحة لي أو أنت مبروك أو أنت مبرأة أو أنا مفتد منك
 أو أنت مفتدية مني قال شيخنا العدوي والظاهر أن مثل هذه الالفاظ أنت بارزة
 عن ذمتي أو عن عصمتي أو أنت خالصة مني أو خالصة من عصمتي أو لست لي
 علي ذمة كذا قرره رحمه الله تعالى [مسئلة] لا يجوز للزوج أن يخالف زوجته
 على أن تخرج من مسكنها الذي طلقت فيه لأن مسكنها فيه إلى انقضاء العدة
 حتى أنه لا يجوز لأحد إسقاطه لا بموض ولا بغيره وإن خالته على ذلك بانته
 منه ولا تخرج من مسكنها ولا شيء عليها له وأما إذا خالته على أن تستعمل
 بأجرة المسكن زمن العدة من مالها فيجوز له خرشي بتوضيح [مسئلة] إن قال
 أنت طالق وقصد بهذا اللفظ الخلع وقع بانته في الحرشي وعقب إذا لم قصد
 أي الخلع باللفظ لم يكن نزاع أنه بانته به بتوضيح (ما قولكم) فيما إذا قال
 ثورجه إن أعطيني كذا فأنت طالق فهل يختص بالجلس أم لا (الجواب)
 لا يختص الإعطاء بالجلس الذي قال فما فيه ذلك بل متى أعطته ماطلبه منها وقع
 الطلاق ولو بعد المجلس ما لم يطل بحيث يرى أن الزوج لا يجعل التخليك إلى ذلك
 الزمن إلا لتقريبه تدل على أنه أراد المجلس فقط فيختص به عملا بالقرينة كما في
 در وغيره [مسئلة] إن خالته بمال لأجل مجهول يحمل فيأخذ منها حالا والخلع
 صحيح أه من أقرب المسالك (ما قولكم) فيمن قال أنت طالق بما في يدك
 فتبين أنه تراب أو تين أن يدها فارغة فهل يلزمه الطلاق أم لا (الجواب) يلزمه
 الطلاق بانته عند ابن عبد السلام واختاره الشيخ خليل بقوله على الأحسن لأنه
 أربابا يجوز ذلك كما إذا خالته على الجنين الذي يطن أمته أو يطن بقرتها
 فانقض الخلق فانه يلزمه الطلاق بانته ولا شيء له أه من أقرب المسالك وغيره
 بتوضيح [مسئلة] إن قال لها إن أعطيني ما أعالمك به فأنت طالق فأعطته
 شيئا تأقها لم يلزمه خلع ويحلى بينه وبينها وإن لم يدع أنه أراد خلع المثل ولا يمين
 عليه لأن قوله ما أعالمك به مصروف عرفا لخلع المثل فإن دقت له خلع المثل
 لزمه الطلاق كما في در [مسئلة] إن قال لها إن خالته فأنت طالق ثلاثا
 ثم خالته على مال أخذ منها فانه يلزمه الطلاق الثلاث ويرد لها المال الذي

أفقدنا (أجاب) رضي الله عنه بقوله نعم حيث كان الدم دم جواز المقات وقد أذن الولي للوكيل أن يحرم عن مولاه
 بجاوز به الوكيل بلا إحرام فالدم على الوكيل وإن أذن له الولي في الجواز وما سواه من الدماء فهو على الولي دون
 الوكيل والله الخاضع أعلم (سئل) رضي الله عنه في صبي ووليه أحرم ما ينسك معاً فلفق الولي على نفسه وعلى مولاه ثوبا
 واحدا سائرا شجع ما يحرم ستره فهل والحالة هذه يجب الدمان على الولي أو على كل واحد منهما دم أم يلزمه لنفسه

أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يجب الدمان على الولي واحد عن نفسه وآخر عن وليه لما هو مقرر أن كل
دم لزم المولى فهو على الولي والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه عن ليس وهو محرم وأراد أن يقلد قول الإمام
الشافعي وغيره من أصحاب المذهب في عدم تكرار القدية عند الميسر والنزع فهل الأولى أن يقلد مذهبه لأنه عارف بشروطه أو
يقلد مذهب الإمام مالك أو كيف يفعل بيننا وبيننا شافياً أننا كنه الجنة (١٣٣) (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم الأولى
له في ذلك تقليد الإمام مالك في هذه

المسئلة إذا علم شروطها عنده لما
علم أنها من المسائل القديمة المعتمدة
فيها عدم جواز التقليد فيها في
الفتاوى المندنية للعلامة الشيخ محمد
ابن سليمان الكردى المندى مانصه
بعد كلام له في ذلك في شرح
مسلم للإمام النووي والصحيح
عند أصحابنا وغيرهم من الأصوليين
أن المجتهد إذا قال قولاً ثم رجع
عنه لا يبقى قولاً له ولا ينسب
إليه قالوا وإنما يذكر القديم
وينسب إلى الشافعي مجازاً باسم
ما كان عليه لأنه قول له الآن اه
ما أردت نقله من شرح مسلم
وسبق عن المهمات أن النووي
اختاره في المجموع ونسب خلافه
إلى اللفظ فليكن كلامه هو المعتمد
اه كلام الشيخ محمد بن سليمان
رحمه الله وأما إذا لم يكن من
المسائل المرجوع عنها فالأولى
تقليد إمامه لتحقيقه عليه بشروط
إمامه من جميع الوجوه والله يهدي
من يشاء إلى صراط مستقيم (مثل)
رضى الله عنه عن أراد أن يقلد
الإمام مالك في عدم تكرار القدية
إذا كان ليس لعذر وهو محرم فهل
يجوز أم لا فإن قلتم بجواز التقليد

أخذه منها على قول ابن القاسم لأن الخلع لم يصادف محلاً بناء على أن المعلق
والمعلق عليه يقمان معاً فلم يجد الخلع محلاً وهذا هو المشهور وبه الفتوى قال
ابن رشد وحكى البرقي عن أشهب أنه إذا خالفها لا يرد على الزوجة شيئاً
مما أخذ قال وهو الصحيح في النظر لأنه جعل الخلع شرطاً في وقوع الطلاق
الثلاث واشتروط إنما يكون تابياً للشرط وحيث كان الشرط تابياً
للشرط فيبطل الطلاق واحدة أو أكثر لو فوجعه بعد الخلع في غير زوجة
وحينئذ فلا يرد ما أخذه فإن لم يقل ثلاثاً بل قال إن خالفك فأنت طالق
وأطلق لزمه طلقان ولا يرد لها المسأل وكذا إن قال إن خالفك فأنت طالق
طلقين فإنه يلزمه الثلاث ولا يرد لها المسأل اه ملخصاً من دس وأقرب المسالك
وغيره (ما قولكم) في امرأة طلقها زوجها على ما أخذ منها ثم ثبت بعد الخلع
أنها كانت مطلقه طلاقاً باتناً فهل ترجع عليه بما دفعته له أم لا (الجواب) في
الخرمى ترجع فيها دفعته إليه لأن الخلع لم يصادف محلاً بخلاف ما لو كانت مطلقه
طلاقاً رجعيّاً والعدة لم تنقض فإنها لا ترجع في الموضع لأن الخلع صادف محلاً
ملك الزوج عصمتها وحق طلاقه لها لأن الرجعية زوجة اه (ما قولكم) في
امرأة أبرأت زوجها براءة مجهولة فقالت أبرأك الله وأبرأتك فقال إن صححت
براءتك فأنت طالق فهل تصح البراءة ورفع الطلاق أم لا (الجواب) البراءة
من المجهول صحيحة إذا كانت المرأة رشيدة أى تحسن التصرف فيقع الطلاق باتناً
وبرأ من كل شيء لها عليه وأما إن كانت غير رشيدة بأن كانت صغيرة أو سفهة
أو ذات رق وأبرأته براءة معلومة أو مجهولة فالبراءة غير صحيحة فإن قال لها بعد
أن أبرأته أنت طالق لزمه الطلاق باتناً ورة إليها ما أخذه منها وإن قال لها إن
صححت براءتك فأنت طالق لا يقع عليه طلاق لعدم صحة البراءة وعند الشافعية من
لم تحفظ دينها ليست رشيدة فحكمها عندهم حكم السفهة اه ملخصاً من عبد الباقي
والأمير توضيح [مسئلة] إن باع زوجته أو زوجها للغير لزمه طلاقه باتناً وكذا
إن بيعت أو زوجت بحضرة وسكت وسواء في جميع ذلك كان هازلاً أو جاداً
اه عني وفي الأمير عن بن قنلا عن ابن القاسم بخلف الهازل ما أراد طلاقاً
ولاشي عليه اه وقوله وسكت وأما إن لم يسكت بأن أنكر على من باع زوجته

لكن بشروطه فاحكم كيفية التقليد وما هي الشروط التي يقلده فيها أفيدونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه
بقوله نعم يجوز تقليد الإمام مالك رحمه الله في عدم التكرار بشروط التقليد وهو العلم بحكم المسألة عنده والفعل به
وعدم التلقيق وحكم هذه المسألة عند الإمام مالك كما ذكره العلامة الخطاب في شرحه على منسك العلامة خليل بعد
قول المتن أو كانت نيته فعل الجميع يشير إلى ما نقله القنبي ونقله غيره ونصه في تبصرته وأما إمامة الأذى والقباس

فعل ثلاث أوجه وإن حلق وظلم أظفاره وتطيب فإن كانت نيته فعل جميعها فعليه قدية واحدة وإن بعد ما بين الأفعال
فذلك - و - وإلا ففي الثاني قدية ثابتة وإن تعددت موجبات القدية ولم تكن واحدة من الصور الثلاث المتقدمة فإن القدية
تعدد ويبقى عليه صورة رابعة تعدد فيها القدية وهي ما إذا نوى التكرار وذكرها في المختصر ونية التكرار أن يفعل
شيئاً من متوعات الاحرام وينوي أنه (١٣٤) بفعله تعدد ذلك ويكرره كأن يلبس لعنر وينوي أنه إذا زال

عنه العنر تجرد فان عاد إليه العنر
عاد إلى التلبس أو تطيب بدوا
فيه طيب وينوي أنه إن احتاج
إلى مداواته مرة أخرى عاد إلى
الدوام ونحو ذلك ومحل النية
من حين التلبس الأول إلى حين
تزعمه قاله سند وهو يفهم من لفظ
المداواة وأما من لبس الثياب ثم
نزعها فليلبس غيرها أو نزع
الثياب عند النوم فليلبسها إذا
استيقظ فليلبس عليه إلا قدية
واحدة كما صرح به في المدونة
قال سند لأن هذا فعل متصل في
العرف فلا يضره تفرقه في
الحس والله أعلم وفي الحقيقة أن
الموجب للاتحاد القدية
اتصال نيته لأن من خلع
ثيابه عند النوم نيته أن
يعود إليها إذا قام فنية التكرار
موجودة وكذا من نزع ثوباً
فليلبس غيره ويمكن أن يقال الخ
ما ذكره العلامة في شرح المناسك
رحمته الله تعالى فتلخص من كلامه
أن القدية تتحد في التطيب والحلق
والقلم إذا توى فعل الجميع وضعها
طال الزمن أو قصر وإذا نوى
التكرار في نحو التلبس والتطيب
والدهن تتحد أيضاً وإذا فسح

أو زوجها فلا تبين منه كما في الصلوة عن دس [مسئلة] كل طلاق حكم به
حكم فهو بان إلا في مستثنى فهو رجعي وهما حكمه بطلاق المولى وحكمه
بطلاق المهر بالنفقة كما في أقرب المسالك وغيره (ما قولكم) في رجل ترك
الوطء إضراراً بزوجته أو تركه لكونه غائباً أو دأب العادة وترك وطأها فهل
للحاكم أن يطلق عليه إذا رفعت أمرها إليه أم لا وهل إذا حكم بطلاقها يرفع
حكمه الخلاف ثم لا (الجواب) إن ترك وطأها ضراراً وسرماً لعادة ورفعت
أمرها للحاكم لتضررها بترك الوطء فله أن يطلق عليه بالاجتهاد وهذا إذا كان
حاضراً وأما إذا كان غائباً فلا يطلق عليه إلا إذا طالت الغيبة سنة فأكثر عند
أبي الحسن وهو المتقدم وقال الغزالي وابن عرفة السنان والثلاثة ليست بطول
بل لا بد من الزيادة عليها ويزاد على طول الغيبة أن تجتنب الزنا على نفسها ويعلم
ذلك منها تصديق في دعواها مع طول الغيبة وأما مجرد شهرتها للجماع فلا يوجب
طلاقها ويزاد على هذين الشرطين شرط ثالث وهو الإرسال إليه إن علم محله
فإن أمكن الوصول إليه وإلا فلا يعتبر هذا الشرط وهذا كله إذا كانت نفقتها
دائمة وإلا طلق عليه حالاً لعدم النفقة كما سيأتى في النفقات أم ملخصاً من
دور دس من باب الإيلاء ثم إن حكم هذا الحاكم صحيح يرفع الخلاف ما لم يستثنى
السلطان على قضاء محاكمه حين توليتهم أن لا يحكموا على غائب بطلاق كما في مصر
فإن السلطان منهم من الحكم في ذلك وكتب به كتاباً وأرسله لساير أقطار
محاكمه فإن استثنى عليهم شيئاً من الأحكام فلا تنفذ أحكامهم فيه إن حكموا به
ولا يرفع الخلاف في الحرشي عند قول المختصر في باب القضاء وجاز تعدد
مستقل الخ وإذا قيل إنها تعتمد عامة وخاصة يجوز للخليفة أن يستثنى على القاضي
أن لا يحكم في قضية معينة أو لا يحكم بين فلان وفلان أو لا يقضي في الأموال
بالشاهد واليمين أو بزيادة من عدوى [مسئلة] إن قال لامرأته انقضى ديني وأنا
أفارقك فقتضته ثم قال لا أفارقك كان لي حق عليك فأعطيته قال مالك أرى
ذلك طلاقاً فإن كان ذلك على وجه القدية أي إذا ثبت أن ذلك كان على وجه
القدية بمسائط تقوم عليه بيعة مثل أن تسأله أن يطلقها على نية وتعطيه إياه
قبول لها القضي ديني وأنا أفارقك أو ما أشبه ذلك أو بقر بذلك دلي نفسه

ليلبس غيره أو لثيابه والله عز وجل أعلم (مسئلة) في رجل نوى نوحاً وصلى ركعتين سنة الاحرام للحج ونحوه دواي معتقداً
أن ذلك نية الدخول في الحج ومضى على سبيله في الأوكان والواجبات والشئ فظناً أن ذلك الركعتين والتجرد
والثلبية كافية للدخول في النسك فهل تعتقد نية الرجل المذكور على هذه الكيفية أم لا فإن قلتم لا تعتقد النية بهذا اللفظ
على هذه الكيفية فهل أحد من الأئمة تكفي عنده هذه الكيفية والقصد من غير نية تصرع أم لا أفيدوا (أجاب) يقول

ثم لا ينفك المذكور منكم بفعله المذكور والحال مستقر ولا أعلم أحداً من الأئمة قال بانعقاد النكاح من غير نية والله سبحانه أعلم وبعبارة اختار في الخاف الناسك لما ينقض الاحرام بنية اتفاقاً فينوي الاحرام بما شاء عين أو أطلق والتعيين أولى ولا يجب تلفظ بنية اتفاقاً وينقض بمجرد النية عند الشافعية والخابلة ولا يجب تلبية عند حماد بن عيسى وقال الحنفية لا يصير محرماً إلا بالتبني والتبني معاً وعند أكثر المالكية لا ينقض إلا بنية مقرونة بقول (١٦٣٥) أو فعل تعلّقاً به كالتلبية ونحوه

الطريق وبه جزم في المختصر لكن وافق جمع منهم الشافعية الخ ما فيه حيث عرفت ما ذكره فظهر لك أن المذكور لم ينقض له إجماع بل هو حلال في جميع ما أتى به بإجماع الأئمة فإن كان ما ذكره حجة الاسلام فهي باقية في ذاته وإن كانت لغو فلا يلزمه شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضي الله تعالى عنه في مريض الوقوف بعرقه كالمتوجّهين من نجد الحجاز وغيرها إن دخلوا أرض عرقه قبل الزوال هل يكون دخولهم بدعة كالمتوجّهين من مكة أم يسن لهم أن يمشوا دونها حتى يزول الشمس فيخطب ويصلي الإمام أو نائبه ويدخلون بعد الزوال كغيرهم أم يرجعون إلى مكة ويضرب من كان له قبة بها اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم أقنونا جزيم غيراً (أجاب) نعمنا الله به نعم يرجعون إلى مكة ويضرب كل قبة اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وإن ترتب على تعريضه دخول عرقه قبل الزوال لأنه دخول الحاجة والله الهادي أعلم (مثل) رضي الله عنه عن الشجر الذي

كان خلماً لائماً وإن لم يكن على وجه القدية حلف بالله أنه لم يكن على وجه القدية ويكون القول قوله اهـ دس بصرف [مسئلة] إذا قال لزوجته أنت طالق طلقه لاربعة فيها أو لاربعة بعدها فهي رجعية أم تقرير عدوى اهـ دس [مسئلة] لا يجوز الخلع بعوض من ذي رق أو صغيرة أو سفينة ورد المسأل في المسائل الثلاثة وبانت الزوجة من زوجها ما لم يقل إن تم لي أو إن صحت برائك فأنت طالق فإن قاله ورد المسأل لم يقع بخلاف ما إذا قاله بعد صدور الطلاق بأن قال فما أنت طالق إن صحت برائك فأرأته فله فيه الخلع وهذا هو المعتمد خلافاً ليرزلى اهـ ملخصاً من درودس (ما قولكم) في امرأة طلت بالخالعة من زوجها فحضر جماعة وحسبوا نفقة المدة وأجرة المنزل ومؤخر الصداق قبل خمسين ريالاً فقالت خالعتك علي هذا القدر المذكور فقال الزوج فلبث الخلع على نفسي ثم اعتدت وتزوجت برجل آخر ثم طلقها فاعتدت ثم تزوجها الزوج الأول ثم طلقها طلاقاً رجعياً ثم راجعها ثم خالعتها ثم رفعت سؤالاً للشافعية بما ذكر فأجاب بأب الخلع الأول غير صحيح وعند الرجل الثاني غير صحيح وهي باقية في عصمة الزوج الأول فما الحكم عند السادة المالكية (الجواب) خلع الرجل الأول صحيح والطلاق والخلع الواقعان فيه بعد الزوج الثاني بضمين الخلع الأول لأن نكاح الزوج الثاني غير صحيح عند الشافعية فهو نكاح مختلف فيه واختلف فيه بلحق فيه الطلاق فلا تحل لزوجه الأول حتى تنكح زوجاً غيره والله أعلم

باب في الطلاق

[مسئلة] إن كانت العصمة غير مملوكة وقت الطلاق لا حقيقة ولا تعليقاً فلا يلزم الطلاق كما إذا قال عن الطلاق من التي أتزوجها لا أفعل كذا والطلاق يلزم من التي أتزوجها إن فعلت كذا أو إن كنت فعلت كذا فوره شيخنا المدوني رحمه الله [مسئلة] عند الشافعية إن قال لزوجته إن فعت أنا وأنت كذا فأنت طالق ثلاثاً ثم خالعتها حلت يمينه فإذا فعل الخلو ف عليه بعد الخلع وقبل عهده عليها أو بعده لم يلزمه شيء وهي فسخة تنظية يجوز تغير الشافعية أن يقلده فيها اهـ دس [مسئلة] إذا قال لزوجته ما أقلب إليه حرام إن كنت لي بامرأة

تسبنته الناس في الحرم هل هو كالذي يثبت بنفسه في الأئمة والضمان أم لا لأن بعض طلبة العلم ينسب إلى الإمام النووي أن الذي تسبنته الناس من الشجر كغيره في الحرم والضمان فهل قوله حق أم مكذوب على الإمام النووي بيتوا لنا ذلك بيانا شافياً مع الدليل القاطع أنابكم الله تعالى (أجاب) نعمنا الله به نعم أعلم وفقنا الله وإياك لما يحبه ويرضاه قبل ذلك أن الثابت في الحرم نوعان شجر ونجم فالشجر ماله ساق كالسدر والتخل وما أشبههما فهذا هو الذي جرى فيه الخلاف بين الرافعي

والتوى فالأفعى وجع في محوره أنه لا يحرم منه إلا أنابت بنفسه دون الذي يستتبه الناس كالنخل والزمان
والعلامة التوى وجع التحريم والضيان في الشجر بلا تفصيل وأما النجم وهو ما ليس له ساق كالبر والنوة والدخن
والصبيخ والنامو بالذبحان فهذا لا خلاف في أنه لا يحرم منه إلا ما ثبت بنفسه كالرجلة والبقة دون ما يستتبه كالخيار والفول
والعبرة في ذلك الأصل فلونبت الشريفه (١٣٦) لم يحرم قطعه اعتبارا بأصله ولو استتبت البقة حرم قطعها إن كان بلدها

من بقعة حرمية وإلا فلا كالرجلة
والدليل لما قلنا قوله في المنهاج
ويحرم قطع ثبات الحرم الذي
لا يستتبه قال في التحفة والنهاية
والمعنى والعبارة للتحفة بعد قوله
الذي لا يستتبه أي لا يستتبه
الناس بأن ثبت بنفسه شجرا
كان وإن كان بعض مغربه في
الحل أو حشيشا رطبا إجماعا للنهي
عنه قال في المنهاج قلت والمستتبه
كغيره على المذهب ، عبارة التحفة
والمستتبه من الشجر أخرى
كغيره المعلوم من كلامه ألا
وهو ما ثبت بنفسه في الحرمه
والضيان على المذهب وخرج
بالشجر غيره فلا يحرم مستتبه
كشعر و بر و سائر الأقوات
والمحضرات والبقل والرجلة
فيجوز قطعها وقلعها انما انتهى
كلام التحفة بحذف وفي المعنى
وكذا المستتبه يفتح الباء وهو
ما استتبه الآدميون من الشجر
كغيره في الحرمه والضيان على
المذهب وهو القول الاظهر وقطع
ببعضهم لمعموم الحديث السابق
والثاني المنع تشديدا له بالزوع أي
كالخطة والشعر والقول

أو إن لم أضربك فقال ابن القاسم لا يبحث في زوجته لأنه أخرجها من النكاح
لأنه حين أوقع النكاح علما أنه لم يردعها بالتحريم وإنما أراد غيرها نقله ابن
غازي وغيره اهـ دس [مسئله] في أقرب المسالك ونقل ابن عرفة عن القاضي
أن ولي الصبي وانجبتون يجوز له أن يطلق عنهما بلا عرض لمصلحة إذ قد يكون
في بناء العصمة فساد لأمر ظهر أو حدث اهـ قال محمية الشيخ الصاوي وهو
المعول عليه اهـ

باب الطلاق

لعنه الصريح يلزم الطلاق أو على الطلاق وطلاق يلزمى وطلقت وتطلقت
ونحو ذلك لا مطلقه ومنطقه وانطلق فليست من الصريح ولأن الكتابة الظاهرة
لا تستعملها في العرف في غير الطلاق بل هي من الكتابات الخفية إن قصد
بها الطلاق لزم وإلا فلا ، ولزم في صريحه طلقة واحدة إلا لثنية أكثر وصدق
في دعوى نفيه إن دل بساط عليه يمين في القضاء ، وبلايين في القترى وذلك
كما لو أخذها الطلق عند ولادتها فقال أنت طالق إعلاما لغيره أو طالبا العلم
لنفسه وكانت مربوطه فقالت له أطلقي فقال أنت طالق أي ستطلق ونحو ذلك
ما يقتضيه الحال اهـ من أقرب المسالك بتوضيح أي أراد بقوله أنت طالق أنها
ستطلق من الربط وإلا بأن أراد أنها مطلقه من الربط فهو كاذب يقع عليه الطلاق
كما في حاشية الأخرى اهـ (ما قولكم) في شخص أراد أن يزوج ابنة عمه خلف
أخوها بالطلاق الثلاث ما يعطيا له حتى يطلق نسائه فهل إذا طلقت طلاقا بائنا
ثم تزوج ابنة عمه ثم عقد على زوجته فهل يخلص الخالف من المين أم لا (الجواب)
في فتاوى عجب إذا طلق الخلف عليه نساء الطلاق المذكور ثم تزوج أخت
الخالف ثم رد نساء لم يبحث لأن دواها في عصمتها ليس بمنزلة ابتداء التزوج ما لم
تقم قرينة تدل على أن قصد أن لا يجتمعها مع نسائه أو أنه لا يزوجهال مع نساء أبدا
أو سوى ذلك فيعمل به ولا يخافه خلاف زوجته بان زواجه بالطلاق المذكور
واقه أعلم (ما قولكم) في شخص اتهم بفعل شيء خلف بالطلاق أنه ما فعله
ولا يعرف من فعله ثم تذكر بعد خلفه أن شخصا آخر فعله وسأل ذلك الشخص
فأنكر فقلب على ظنه أن ذلك الشخص هو الفاعل فهل يقع على الخالف طلاق أم لا

والمحضرات فإنه يجوز ولا ضمان فيه بلا خلاف ذكره في المجموع وعبارة النهاية كالمعنى حر فاحرف وكذا الجلال المحلى إلا
أنه قال بدل قوله في المجموع ذكره في شرح المذهب حيث فهمت ما ذكره فاذكره بعض الطلبة المذكور حتى إن أراد بالشجر
ما عرفناه سابقا وهو ذوالساق لما عرفت من القول المذكورة أنه هو المذهب الاظهر أنه لا فرق بين الثابت والمستتبه
وإن أراد بالشجر ما هو الأعم الذي الساق والنجم فهذا التهم لا يوافق عليه لما قرر من عبارة التحفة والنهاية والمعنى

والخلى المصريح بأن ما ذكره النووي غاص بالشجر وأما النعم المستتب فيجوز قطعه وقلمه بلا خلاف والله الموفق
المهادي أعلم (سئل) أحياء الله حياة طيبة عن جامع الحج فهل هو كجامع الصلاة لا يمشو إلا إن نشأ بإيديه بعيدة عن
العلماء أم لا أفيدونا (الجواب) نعم ليس بجامع الحج كجامع الصلاة وعبارة الإيعاب للعلامة ابن حجر في مبحث الطيب
وظاهر كلامهم هناك لا فرق بين من يمشو بجهله وغيره قد يوجه بأن (١٣٧) من شأن هذا كونه يمشي على العوام فلم

يفصل فيه بين قريب الإسلام
وبعيدة والناسي بإيديه بعيدة عن
العلماء أو غيرها ثم رأيت القاضي
أبا الطيب قال لو ادعى في زماننا
الجهل بتحريم الطيب والنيس
ففيه وجهان انتهى والذي يتجه
منها أنه إن كان مخالفاً للعلماء
بمحيط لا ينبغي ذلك على مثله بل الخ
ما في الإيعاب مما أظاله في تحقيق
المسئلة واقعه رجل أعلم (سئل)
عفا الله عنه ونفعنا به في رجل
صلى ركعتين سنة الإحرام ولبي
بعد ذلك وتوى بتليته المدخول
في الحج وذلك من المقاتل الشرعي
فهل يصح إحرام الرجل المذكور
أم لا يصح أفوتونا (أجاب) عفا
الله عنه بقوله نعم اقتصاره على
التلبية المحرمة من غيرية المدخول
في النسك لا ينعقد بها إحرام وإن
قارنها بمجرد بخلاف نية المدخول
في النسك فإنها تنكف وإن لم
تقارنها بنية ولا غير ما قال العلامة
المناوي ويتعقد بمجرد التلبية عند
الشافعية والحنابلة ولا تجب التلبية
عندهما بل تسن وقال الحنفية
لا يصير محرماً إلا بالنية والتلبية
معاً فإذا أتى بهما يصير شارعاً
بالنية عند التلبية لاجها وعند أكثر

(الجواب) إذا كان حين التيميم غير عارف بمن فعل على سبيل الجرم أو غلبة الظن
ثم حصل له بعد ذلك غلبة الظن بأن الفاعل شخص معين فإن ذلك لا يوجب
عليه الحنث لأنه حال الحلف لم يكن عارفاً به وإنما ظن أن معرفته به بعد
الحلف وهذا حيث لا نية بأنه لا يعرفه حالاً وما لا فإن نوى ذلك حنث كذا
في فتاوى عجم (ماقولكم) في شخص مرض وصار يذوق فداً أفلق أخيراً بأنه
حالف على زوجته بالطلاق ثلاثاً لأنها لا ترجع إليه أهلها وهي الآن عندهم
فقال ما اعتدى بهذا علم فبالحكم (الجواب) إذا شهدت البينة بأنه كان يذوق
في تلك الحالة فإنه يحلف ولا شيء عليه وإن لم تشهد البينة بذلك فإن أنكر
وقرر شيء منه صدق وإن أقر بوقوع الطلاق منه وقال لم أعقل ما قلت لم يصدق
كذا ذكر ابن تيمية كذا في فتاوى عجم وفي الخرشى أما لو قل وقع مني شيء
ولم أعقله فإنه يلزمه لقيام القرينة على كذبه (ماقولكم) فيمن وهب لأمه ثوباً
نلبسه فامتنعت أن تقبله لخلف لها بالطلاق أن تأخذه فأخذته ومكث عندها
نحو سبعة أشهر وردته هبة منها له فهل له قبله أم لا (الجواب) في فتاوى عجم
حيث لم تلبس فإنه يحنث وإن لبسته ثم قبله منها هبة لم يحنث إلا أن ينوي أن
لا يعود إليه أو ندل قرينة على ذلك (ماقولكم) فيمن قال لزوجته إن طليعت
من الصلح فأنت طالق فطلبت منه الصلح يدينار فقال إنما أردت الصلح بنصف
متاعها فهل يقبل قوله يمينه أم لا (الجواب) يقبل قوله يمينه ولو في القضاء
لأن هذه مساوية بخلاف ما إذا أنكر فلا يقبل قوله في القضاء لأن نيته حينئذ
مخالفة كما في فتاوى عجم [مسئلة] إن قال أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة أو غير
واحدة أو سوى واحدة صح الاستثناء ولو به انتذان ولو فقط به مرة ولا بد
من حركة اللسان كما في الإيمان لكن صحته بشروط الأول ينصل بالمستثنى
منه ولو حكماً فلا يضر فصل بعباس أو سعال فإن انفصل اختياراً أم يصح الثاني
أن يكون الاستثناء مقصوداً لا إن جرى على لسانه بلا قصد فلا يفيد الثالث
أن لا يستغرق المستثنى منه وإلا لم يصح نحو طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً فيلزمه ثلاث
ويعتبر ما زاد على الثلاث على الأربعة فإذا قال طالق أربعاً إلا اثنتين لزمه
اثنتان أنه من أقرب المسائل بزيادة من المجموع (ماقولكم) في شخص حلف

(١٨ — فرة العين)
المالكية لا ينعقد إلا بنية مفروقة بقول أو فعل تعلمانه كثلية وتوجه
إلى الطريق وبه جزم في المختصر لكن وافق جمع منهم الشافعية أنه لا يحنث إن المذكور قارنت تليته نية المدخول في الحج
النعقد حجة بالنية فقط عند الشافعية والحنابلة وبها مع الثانية عند الحنفية والمالكية وإن لم توجد النية بل أي قاصداً أن هذه
التلبية تدخله في النسك فلا ينعقد نسكه والله المهادي أعلم (سئل) نعمنا الله تعالى به في رجل أخذ ثلاث حجج من بلد كلها

ذميات وجعل إلى مكة وهي من ثلاثين أو أكثر واستأجر من مكة من يخرج عن ذلك من ريال فهل بقية المال حلال له أم لا وهل يحكم بعدالة المذكور أم لا وهل يأثم من رماه بالنسق أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كل الأمر ماسطر فالمال له أخذه وله أن يستأجر من تصح إجارته يشاء ويأثم من رماه بالنسق إن كان بالسبب المذكور والله تعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه (١٣٨) في رجل استأجر من بلد صحيح كثيرة من حديد ريالاً أو أكثر ووصل

إلى مكة وصار يتبغض الناس وبعضهم من ريالين ومن ثلاثة والذي هو ذو حاجة يأخذ والذي ما هو ذو حاجة ما يأخذ جمل رجل صاحب عيال عديون ملهوف ما يدرى من أين يأتي بالدرهم وأخذ من الرجل ومن غيره من حجة حجة من ذي ريالين وثلاثة إلى أن جمع له أربعة أو خمسة وطلع الجبل وقرأ الفاتحة عن كل واحد من المذكورين ونزل فهل يأثم هذا الأخذ أم يأثم الذي أعطاه حيث هو مقصر عن البحث على حق الناس وهل تبرا ذمة هذا الرجل الذي شيل أموال الناس ولم يخرجها على الوجه المعتاد أم لا وهل المال الباقي له حلال له أكله أم لا وهل يضمن في عتائه أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت الإجارة عبثية فلا يصح من الإجارة إلا الأولى حيث كان المذكور عدلاً ولزمه رد باقي الدرهم إلى أهلها وفي هذه الحالة لا يجوز أن يصرفها لغيره بل لا بد أن يرجع بنفسه وإن لم يكن عدلاً لزمه رد الجميع لأصله وحيث كانت الإجارة ذمية وهو

بقوله عليه طلاق زوجته وعق عبده أن يزوجه عيباً فظنرت امرأة أو أكثر ونفت ذلك العيب عن الزوجة فهل يلزمه ما حلف به أم لا (الجواب) لا يلزمه ما حلف به ويدين لأن الطلاق والعق لا يلزمان بشهادة النساء كما في الأمير على عب يباب الشهادات إلا لمصلحة مريض [مسئلة] إنا قال لزوجته أنت طالق كلما حضت أو كلما جاء شهر أو يوم أو سنة فإنه يلزمه الطلاق الثلاث منجزاً على المشهور وهذا فيمن نحض أو يتوقع حيضها كصغيرة إلا إن كانت شابة لا تحيض أو آيسة لا تحيض فلا شيء عليه فإن طرق الدم والشابة التي لا تحيض وآيسة لا تحيض فلا شيء عليه فإن طرق الدم الشابة التي لا تحيض بعد ذلك وقال النساء إنه حيض طلق حينئذ وإنا قال كلما طلقك أو إذا طلقك فأنت طالق ثم طلقها فانه يقع عليه الثلاث وأما إذا قال حتى ما طلقك أو إذا ما طلقك فأنت طالق ثم طلقها فيلزمه فيها طلقان وأما الثالثة فلا تلزمه كما أن من قال إن طلقك فأنت طالق يلزمه طلقان لأن المعتد أن التكرار إنما هو بكلمة أو مهما لا متى ما أو إذا ما وإذا قال كلما دخل الدار فعلى طلاق فعليه بكل فعة من الدخول طفلة ومثل كلما مهما وأما قوله حتى ما دخلت الدار مثلاً فأنت طالق فلا يتكرر الحث على المذهب ومن حلف بالطلاق لا يترك الوتر وهو بمكة مثلاً فانه يتكرر عليه الحث بتكرار ترك الوتر لأن العرف في مثل هذا يقتضي أنه لم يرد قصر الحث على مرة فكأنه قال كلما تركت الوتر فأنت طالق ومثل الوتر كل عبادة لها وقت تفعل فيه لا تقدم عليه ولا تتأخر عنه وذلك الوقت دائم إلا أن ينوي مرة فلا يتكرر وهذه مسألة تحفظ ولا يقاس عليها ملخصاً من الحرشي من فصل اليمين وفصل الطلاق من الحرشي وحاشية العدوي والدسوقي [مسئلة] إن قال إن فعلت كذا أكون داخلاً على أهلي ذاتياً فهو من كنيات الطلاق واستظهر الثلاث كما في المجموع من باب الإيمان [مسئلة] لو طلق زوجته المدخول بها طلاقاً رجبياً فقبل له ما فعلت فقال هي طالق فإن نوى الإخبار فلا شيء عليه اتفاقاً وإنا لم ينو إقصاء ولا إخباراً ففي لزوم طلاق ثانية تردد فاللحنى يقول لا يلزمه طلاق ثانية وهو الأقرب كما في المجموع وعيائن يلزمه طلاق ثانية ومحل الخلاف

عدل صح أخذه للدرهم المذكور فخرج كيف شاء أن يصح إجارته وحيث قصر في البحث عن من يشأجره أثم ولا تبرا ذمة واحد منهما ولا إثم حيث لم يقصر ولكن لا تبرا ذمة واحد منهما وحيث لم يكن عدلاً فلا يصح إجارته ولزمه رد الدرهم إلى أهلها والله سبحانه أعلم (سئل) عفا الله تعالى عنه وتعتابه عن رجل استأجر رجلاً ليجمع عن ميتة والحال أن كلامهما جاف وربما أن الأجير اتفق له خدمة امرأة أجنبية في طريقه وكذا في مكة المشرفة قبل الإحرام وبعدة وربما حصلت له بها خلوة

مراراً متعدداً ونظري بعض أعضائها مراراً والحال أنه جاهل مذبذب يجهل ولا يظن أن فعله هذا حرام فهل الرجل المذكور يستحق شتائم الإجارة المذكورة أم لا لأنه متعاطي هذه الأمور وهل يصدق بفعله هذا أم لا لأنه مقصر في التعلم وكذا يتعاطي في حق الناس من غير معرفته قد ناه كثير من الذين معه ولم ينته عما ذكره من أن ذلك أثابكم الله (أجاب) رضي الله عنه وأرضاه نعم أعلم وقتنا الله وإياك أولاً أن الخلوة والنظر من الصفات فإذا (١٣٩) أصرو عليها ولم تغلب طاعته معاصيه حكم بنفسه والا فلا وأما تصديره فيما يتعاطاه فإن كان ذلك مطلوباً منه

على سبيل فرض العين بحيث توفقت الصحة عليه وتركه حكم بفسقه وإذا وجدته المفسق عند الإجارة فالإجارة فاسدة وحكم الإجارة الفاسدة أنه يستحق فيها أجره المثل إذا أدى بنفسه المؤجر عليه والله عز وجل أعلم (سئل) عفا الله عنه ونفعنا به وبعلومه عن رجل استأجر عن ميت بإجارة ذميمة فاسدة بنحو عشرة ريال فهل يصح أن يستناب الشخص المذكور من يعجب عن الميت المذكور بهذه الإجارة الفاسدة أم لا وهل يحل له إذا استناب أن يأخذ باقي الأجرة إذا استناب مثلاً بخمسة وتكون خمسة للمباشر للحج وخمسة للمستناب أم لا يحل وهل يصدق المباشر أجرة المثل أم ما سمي له أم كل العشرة ينوئ لذلك يانا شافياً (أجاب) رضي الله عنه بقوله نعم يصح للتأجير أن يستناب من حيث أنه أجنبي وقد نصوا على أنه يجوز للأجنبي أن يستناب من الميت فإذا أجرة غيره استحق الأجير غيره المسمى وزمه هو أن يرد

في القضاء ثم على القول يلزم واحدة بخلاف أنه لم يرد إنشاء طفلة ثانية حيث أراد رجعتها وهو الراجح من أقوال ذكرها الخياط كما في دس [مسئلة] إذا خلف بطلاق لقد دفع ثمن سلعة لباثمتين أنه إنما دفعه لأخيه فقال ما كنت ظننت أن دفعته إلا للبالغ قال مالك بحيث أي لانت الثمن وهو الخلف على ما يعتمد فيه فبين خلافه لا ينفذ إلا في العين بالله كما تقدم في باب العين [مسئلة] يلزم طلاق الغضبان ولو اشتد غضبه خلافاً لبعضهم ودعوى أنه من قيل الإكراه بالحل وكل هذا عالم ينب عقله بحيث لا يشعر بما صدر منه كالمجنون له صاوى (ما قولكم) في رجل قالت له أم زوجته في كلام بينهما أنت فاز أى حاتم بطلاق بقى فقال عساها مائة مطلق وقال أردت الدعاء عليها ولم أرد الطلاق هل يلزمه طلاق أم لا (الجواب) ينفعه عدم إرادة الطلاق لأنه كأنه قال أنفى لها مائة طلقة وهذا لا يقع به طلاق [مسئلة] يلزم الطلاق ولو بالهزل كالعنتي والنكاح والرجعة [مسئلة] إن قصد النطق بغير الطلاق قول لسانه فقطع بالطلاق فلا يلزمه في الفتوى ويلزمه في القضاء اه من أقرب المسالك [مسئلة] إن كرر الطلاق بعد طلاق لزمه ما كرهه إن دخل سواء تابعه أم لا ولا ينفعه نية التأكيد لأن العطف ينافي التأكيد ولا يلزم في البائن إلا لئلا نرى من غير فصل فإن فصل فلا يلزمه طلاق آخر إلا أن يكون الفصل بغير اختياره كما إذا فصل لعمال أو سطاس وإلا فيشكر الطلاق وإن كرره فلا عطف لزمه ما كرهه في المدخول بها كغيرها إن تابعه ولو حكماً كفصله بسعال إلا لئلا يصدق بيمين في القضاء وبغيرها في الفتوى وتقبل بنية التأكيد في المدخول بها ولو حال ما بين الطلاق الأول والثاني بخلاف غير المدخول بها فإنه يقع فيها التأكيد وحيث لا يقال ما بين الطلاقين فإن طالع لا يلزمه الثاني لأن غير المدخول بها تدين بأول طلقة والبائن لا ينفذها الطلاق الثاني مع الفصل انتهى ملخصاً من درودس وغيرهما [مسئلة] إن أقر مكلف إن شرب خمر أو زنى أو اقترع مالا من دبه مثلاً ثم خلف بالطلاق ما فعلته وإن أخبرت بخلاف الواقع فإنه يركل إلى دبه ويصدق بيمينه في الطلاق فقط أنه كذب في إفراؤه في القضاء ولا يمين عليه في الفتوى لأن شكل طلق عليه الحاكم ومن هذا القبيل من خلف

الأجرة التي أخذها على أهل الميت ولا يحل له أكلها وإذا صح بنفسه استحق أجرة المثل على من استأجره الإجارة الفاسدة والله الهادي أعلم (سئل) ثاب الله عليه عن رجل استأجر عن شخص الحج عنه والحال أن المخرج عنه مبشورين فساداً للإجارة لآباء ذميمة ولم يستلم جميع الأجرة في مجلس العقد فهل تقع عن الميت المستأجر له أم لا وهل يجوز الاستنابة للمستأجر أم لا أفترنا ما يجوزين خيراً (أجاب) عفا الله عنه نعم إن حج المستأجر المذكور وقع الحج عن الميت ويجوز الاستنابة للمستأجر ويقع الحج للميت ويستحق

الأجير على المستأجر ما ساء له واثقه الموفق أعلم (سئل) فسح الله له في بحره حفته وبلغه أميته عن رجل استأجر من ميت للحج والحال أن الإجارة ذميمة ولم يسلم رأس المال جميعه بل البعض منه فهل تصد الإجارة أم لا فإن قلتم بالفساد فهل يصح الاحتجاج بما وقع عن فرض الميت المذكور أم لا وهل يصح لها ذلك المشرقة إذا قلتم بفساد الإجارة أن يتولى عن المستأجر أنه تصحيح العقد والحال أن الميت في غير (١٢٠) بلد ولايته أمثلة وأما قوله (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم تصد إجارة

الذميمة حيث لم يسلم جميع الأجرة في مجلس العقد وإذا صحح الأجير وقع الحج للميت المستأجر له واستحق الأجير أجره المثل وليس للحاكم أن يتولى عقد تصحيح الإجارة حيث كان للميت روث أو وصي واثقه سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نعمنا الله به عن رجل استأجر ليحج عن زيد مثلاً وعقد له باسم زيد ثم رسم له كتاب فيه الاسم فإن المرسوم عمرو فأحرم المستأجر عن عمر المغلوط به ميتاً وعمرو قد أحرم عنه في تلك المدة آخر فكيف الحكم وهل تقع الحجتان لعمرو أم العبرة بما في نفس الأمر وهل العقد صحيح أم لا فإذا أوضحتم أمر الحج فكيف يكون حكم العمرة حيث والأجير مستأجر بها ولم يعتبر أو ذهبوا لنا ذلك أم لا بمكة الله تعالى (أجاب) رضي الله عنه بقوله نعم حيث كان الأمر ما ذكر وقع حج هذا الغالط عن نفسه ولا يستحق أجرة لأنه لم يحج عن من استأجر له الذي هو زيد وعمرو قد حج عنه نعم إن كان عمرو ميتاً ونقصه الغالط عند التوبة بالنسك وسبق إحرام

بالطلاق أنه ما أخذ معلومه من الناظر أو ما أخذ دينه من المدين فأظهر الناظر أو المدين ورقة بخطه على أنه قبض حقه من الناظر أو قبض دينه من المدين فادعى الخالف أنه كتبه قبل أن يأخذ منه حقه فلا حث عليه لأن خطه بمنزلة إقراره قبل يمينه لا بعده لسبقية الخط على الخلف ولو لم يظهر إلا بعد الخلف ولكن لا مطالبة على الناظر ولا على المدين لأن خطه بمنزلة إقراره وتكذيبه خطه إنما ينفعه في عدم لزوم الطلاق كما تقدم أن من أقر بأنه اقترض مالا لا ينفعه تكذيبه لنفسه إلا في الطلاق فقط وأما المال الذي اقترضه فيلزمه دفعه لمن أقر له وأما تكذيبه لنفسه في شرب الخمر أو الزنى فينفعه في رفع الخلع عنه خلافاً لما في أقرب المسالك أفاده من وجعل كونه يصدق ولا يلزمه طلاق ما لم يقر بأنه شرب الخمر أو زنى واقترض أو أخذ حقه من ناظر الوقف أو من المدين بعد خطه أنه ما قبل شيئاً من ذلك وإلا فينجز الطلاق عليه في القضاء وظاهر هذا أنه يقبل في الفتوى أنه من أقرب المسالك (ما قولكم) في رجل طلق زوجته رجل آخر بحضوره وهو ساكت فهل تطلق عليه أم لا (الجواب) تطلق عليه بطلاق الفضولي إياها وهو حاضر ساكت لأن سكوتها يدل على الرضا ولما تقدم في باب الخلع أنه إن باعها أجنبي وزوجها بحضوره زوجها وسكت ولم ينكر بانه منسه وقول المختصر وطلاق الفضولي كبيع وقد قالوا في باب البيع أن يبيع الفضولي يتوقف لزومه على إجازة رب المبيع إلا إذا وقع بيع الفضولي بحضوره وبه السعة وهو ساكت فهو لازم وصار الفضولي كالوكيل كما سبأني [مسئلة] إن حلف وحدث وشك هل كان حلفه بالطلاق أو بالعق أو بالشيء إلى مكة فإنه يؤمر بتنفيذ الجميع من غير قضاء له من أقرب المسالك [مسئلة] إذا شك هل طلق أم لا فلا شيء عليه وأما الفلق فيلزم به الطلاق كالتحقيق وأما لو شك هل أعق أم لا فإنه يلزمه لشوق الشارع للحرية وبغضه للطلاق ولم يتفروا للاحتياط في الفروج وقد أتوا في الطلاق على القاعدة من إلغاء الشك في المانع لأن الطلاق مانع من حلية الوطء اه ملخصاً من أقرب المسالك ومن [مسئلة] إذا قال إن دخل زيد الدار فأمر أنه طالق ثم شك هل دخل أم لا فلا شيء عليه إلا أن يستند الخالف لأمر يتقوى به

الغالط المستأجر لعمرو وقع النكاح من الغالط لعمرو ولا يستحق الغالط ولا المستأجر لعمرو شيئاً لأن الغالط لم يستأجر لعمرو والمستأجر لعمرو قد سبق بالأحرام وإن أحرم ما معاً أو جهل السابق منهما وقع حججهما عتقاً لا يستحقان شيئاً ولو علم سبق ثم نسي وقف الأمر إلى التبين وحكم العمرة يفهم من حكم الحج فيما مر من التفصيل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نعمنا الله به عن رجل استأجر شخصاً ليحج عنه فمكأت الإجارة في غير أشهر الحج فهل تنفذ الإجارة في ذلك أم لا سواء كانت بلدته قريبة أم

بعيدة فإذا أقسمت إنها تنمقد وأسرع الأجير في المشي حتى وصل الميقات قبل أشهر الحج فهل يستمر العقد أم يتفسخ فإذا قلتم بالانفساخ فهل
يجب على الأجير رد الأجرة وهل يجب له أجره أم لا أفيدو (أجاب) أتأبى الله تعالى بقوله لم حيث كانت الإجارة ذميمة صح
مطلقاً أو عينية فإن كان الأجير قوريا بأن كان بمكة أو بمحل يصل أحد في العادة إذا خرجوا من بلدكم قبل يوم عرفة مكة فالإجارة
ذميمة وكذا إذا كان بعيداً ووصل الأجير إلى الميقات قبل أشهر الحج (١٢١) وحيث فسدت الإجارة وحج الأجير

عن الميت استحق أجره المثل
وأنه عز وجل أعلم (سئل) رضي
الله عنه عن استتجر مفرداً عن
ميت واتخذ ميقاته وميقات من
استتجر عنه وأحرم بالعمرة
أشهر الحج عن نفسه هل يلزمه
دم أو دمان حتى أنه لو عاد إلى
الميقات المذكور سقط عنه دم
التمتع ويبقى عليه الآخر أو سقط
عنه بالعود الدمان إذ قلتم بهما
ولم يعد إلى الميقات وقلتم دمان
فهل يلزمه الخط من الأجرة
كمكي استتجر عن آفان وأحرم
من مكة أولاً يلزمه إلا الدم أم
الدمان فقط ويستحق الأجرة
الكاملة وهل في هذا الحكم من
أحرم بالعمرة عن نفسه أو أحرم
بها عن المستأجر عنه سواء
أو يختلف الحكم وهل المسئلة
اتفاقية أو اختلافية بيننا أنا ذلك
جزئتم خبراً (أجاب) رضي الله
عنه بقوله نعم يلزمه الدمان ويعوده
إلى الميقات سقطاً وإذا لم يعد
لزم الدمان والخط باعتبار الأعمال
واليد وبعبارة متع التنازع للعلامة
ابن حجر ولو أحرم أجير حج
بعمرة من الميقات المشروط
أو المشروع لنفسه فلا يخرج أحرم

حصول ما حلف عليه كرويته شخصاً داخل الدار فثبك هل هو زيد الخلوفا
عليه أو غيره ولم يمكنه تحقق الداخل فيؤمر بالطلاق وهل يجبر عليه أولاً أو بلان
وهذا كله في سالم الخاطر وأما من استنكحه الشك فلا شيء عليه وقوله ثم شك
هل دخل أم لا فلا شيء عليه وأما لو شك في فعل نفسه كما لو حلف لا يكلم زيدا
وشك هل كلمه أم لا فطريقة أبي عمران وابن الحاجب يستخرج عليه الطلاق وقال
ابن رشد يؤمر بالطلاق من غير جبر إن كان شكه لسبب قائم به ولا فلا يؤمر
به وعزاه ابن رشد لابن القاسم في المدة وحكي عليه الاتفاق اه ملخصاً من
أقرب المسالك وص [مسئلة] إذا شك هل طلق واحدة أو أكثر فبطلق الجميع
كأن قال الزوجان إحداكن طالق ولم ينو معينة أو عينها ونسبها فبطلق الجميع على
المشهور وهو قول المصريين بخلاف المعتز فيختار وقال المالكيون يختار واحدة
للطلاق كالمعتز اه من الحرمي [مسئلة] لو كان لرجل أربع زوجات فرأى
إحداهن مشرقة من الشباك فقال المشرقة طالق وأنكرن الجميع فطلق الأربع
نفساً كما في الصاوي [مسئلة] إن شك هل طلق زوجته طفلة أو اثنتين أو ثلاثاً
لم يحل له إلا بعد زوج لاحتمال كونه ثلاثاً ثم إن تزوجها بعد زوج وطلقها
طفلة أو اثنتين فلا يحل له إلا بعد زوج لأنه إن طلقها واحدة بمنشأن أن يكون
المشكوك فيه اثنتين وهذه تكملة لثلاث ثم إن تزوجها بعد زوج وطلقها فلا
يحل له إلا بعد زوج لاحتمال كون المشكوك فيه واحدة وهاتان اثنتان محققتان
ثم إن تزوجها بعد زوج وطلقها فلا يحل له إلا بعد زوج لاحتمال كون المشكوك
فيه ثلاثاً ثم إن تزوجها وطلقها رابعاً فلا يحل له إلا بعد زوج لاحتمال أن يكون
المشكوك فيه ابتداء اثنتين فواحدة من الأربع تمام العصمة الأولى والباقي
عصمة ثانية تمت وهكذا غير نهاية انظر د من [مسئلة] يلزم الطلاق بالإشارة
المفهومة يد أو رأس ولو من غير الأخرس ولا يلزم بغير المفهومة ولو فهمتها
الزوجة لأنها من الأفعال التي لا إطلاق بها اه من أقرب المسالك [مسئلة] يلزمه
الطلاق متى قال للموسول أخبرها بأنها طلقها ولو لم يصل الخبر إليها اه منه بزيادة
من ص [مسئلة] يلزمه الطلاق بمجرد كتابة الطلاق عازماً بطلاقها ولو لم يصل
وإذا بأن كان غير عازم حال الكتابة فيلزمه الطلاق إن أعطاه لمن يوصله عازماً

المستأجر فإن عاد الميقات في تلك السنة محرماً أو أحرم منه فلا شيء عليه وإن قصد رجوعاً به أول سفره لأن ذلك لا يتفق قصد
تحصيل النسك للمستأجر وإن لم يعد أجزاء على المشقة لتناول عموم الإذن له وليس كمتألفه الركيل لأن الحج
شديد التثبوت والتعلق فاكتمل فيه بأدنى إشارة ولو لم يجره دم لمجاوزة وحط تفاوت ما بين حجتين من بلد الإجارة أحدهما
زجرهما من الميقات والآخرى من حيث أحرم مع اعتبار تفاوت القراسخ والسهولة والحزونة لأن الأجرة في مقابلة

السير والعمل إلى أن قال وله العدول إلى ميقات مساو للغير أو أطول وكذا أقرب إلى مكة على ما قاله جميع واعتمده الجلال
الطبري وقرع عليه أنه لو استخرج مكي عن آفاق ولم يشترط عليه ميقاتا كان له الإحرام عنه من مكة ولا يلزمه العدول عنها
لكن الذي أئتمه كلام الروصف وأصلها وصرح به البغوي وغيره واعتدوا المحب الطبري وغيره أنه ليس له العدول للأقرب فإن
فعل لزمه الدم والخط ويؤيده أنه لم يستأجر (١٤٢) آفاق مكيًا لتنتفع لزمه دم اتفاقا نظرا للمجموع عنه دون الاجور

اتهى كلام المنع وأما من أحرم
لستأجره بالعمره من الميقات ثم
حج له منه كذلك فإن أذن له
في التمتع فنتفع فالدم على المستأجر
فإن عجز فالصوم على الاجير
لكن إن اشترط على الاجير
العود للميقات في الحجج ولم
يعد فالدم على الاجير أو بدله عند
العجز أو الخط من الاجرة فإن
عاد الاجير بلا شرط سقط عن
المستأجر ولا يستحق الاجير غير
المسمى فإن استأجره معصوب
للافراد إحالة عين ولم بأمره
بتقديم العمره قبل أشهر الحج
فتنع انسخ العقد في هذه
العمره فيخط ما عصى ووقعت
للاجير وعليه الدمان إن كان
آفاقاً ولم يعد للميقات فإن أتى
بعمره بعد الحج للمستأجر صح
ولاخط فإن كانت الاجارة عن
ميت أو إجارة ذمة أو أمره
بتقديم العمره قبل أشهر الحج
فأتى بها الاجير في أشهره فلا
انفساخ ولا دم تنتعه ولاخط
إن عاد للميقات ولو لا وجبا والله
يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم
(سئل) رضي الله عنه وأرضاه
في رجل أجز أن يعج عن إنسان

ولو لم يصل ومثله عدم النية على المعتمد حال الكناية أو حال الإخراج لأنه يشدد
عليه عند عدم الية للبحث وإن كتبه غير عازم وأخرجه غير عازم ولكن
وصل إليها يلزمه الطلاق وأما إن كتبه غير عازم وأخرجه غير عازم ولم يصل
فتو لأن أقواها عدم لزوم وأما لو كتبه مستشيراً أو لانية له أخرجه عازماً
أو مستشيراً أو لانية له فإنه يثبت في هذه الصور إن وصل اتفاقاً وكذا إن لم يصل
على المعتمد إلا في صورة وهي ما إذا كتبه مستشيراً وأخرجه كذلك فتحصل
أن لزوم الطلاق إما في الكتابة عازماً أو بإخراجه من يده وإما بالوصول
إليها أنه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسألة] إن قصد أن ينطق بالطلاق
فعدل لغيره فقال أنت فأنه لا يلزمه شيء لأنه لم ينو به أنه من المجموع وغيره
[مسألة] إذا أراد أن ينطق بالثلاث فقال أنت طالق وسكت عن اللفظ بالثلاث
فلا يلزمه ما زاد على الواحدة لأنه لم يقصد الثلاث بقوله أنت طالق وإنما أراد
أن ينطق بالثلاث فبما له عدم الثلاث فسكت عن التعلق به أنه من أقرب المسالك
[مسألة] لو أراد أن يتعز طلقه واحدة فقال أنت طالق ثلاثاً فبيل يلزمه الثلاث
في القضاء ويقبل منه ما نواه في القنوي وقيل يلزمه الثلاث في القنوي والقضاء
ولا ينوي مطلقاً وهذا هو الظاهر وهو قول مالك والأول قول سحنون أنه دس
[مسألة] إن كثر الطلاق بعطف لزمه ما كرهه إن دخل سواء تابعه أم لا ولا ينفعه
نية التأكيد لأن العطف يتأني التأكيد ولا يلزم في البائن إلا نساق من غير فصل
وإلا فلا وإن كرهه بلا عطف لزمه ما كرهه في المدخول بها كغيرها إن تابعه
ولو حكا كفضله يسأل إلا لانية تأكيد فيصدق يمين في القضاء وبغيرها في القنوي
ونقبل نية التأكيد في المدخول بها ولو طال ما بين الطلاق الأول والثاني بخلاف
غير المدخول بها فإنه يتنع فيها التأكيد حيث لم يصل ما بين الطلاقين فإن طال
لا يلزمه الثاني لأن غير المدخول تبين بأول طلقه والبائن لا يلحقها الطلاق الثاني
مع الفصل أنه ملخصاً من درودس وغيرهما [مسألة] الفعل لا يقع به طلاق
ولو قصد به الطلاق مالم يجر عرف باستعماله في الطلاق وإلا وقع فإن صاحبه
عوض فهو بائن وإلا فرجى كما ذكره عدوى في باب الخلع (ما قولكم) في شخص

جاور ميقات المحجوج عنه ولم يحرم ودخل مكة بغير إحرام فهل تنتسخ الإجارة بذلك أم لا ويلزمه دم تجاوزة الميقات
ويحرم عليه وهل الإجارة صحيحة أم كيف الحكم أفيدوا جزاكم الله تعالى أفضل الجزاء (أجاب) رضي الله تعالى عنه
بقوله الحمد لله رب العالمين ما شاء الله لا قوة إلا بالله أعلم وفقنا الله وإياك لما فيه رضاه أن الإجارة نوعان ذمية وعينية
فالذمية كأنزمت فعتك حجة عن ميتي مثلاً وهذه يصح الاستئجار لها في أشهر الحج وقبلها في سنة الحج وقبلها فإن

أطلقت محل على السنة الحاضرة ولا يؤبر فيها نحو مرسر أسير وخوف طريق إذا لا يقولوا بغيره والشوع الآخرة
وعى التي يمنع أن يتيب الأجير غيره وتفضل بتجارتك لتصح عن ميثي مثلا وإن لم يقل بنفسك ولا بد منها من إمكان
اتصال العمل فمن يمكنه لا يستأجر إلا في أشهر الحج ومثل القريب وهو من لم يمس من محل الاجارة في أشهر الحج أدرك الحج
في تلك السنة فلا تصح إجارته العينية إلا في أشهر الحج ولو (١٤٣) أو كانت مكانه من الاحرام حالا لا قبلها

إذا لا حاجة به إليه بخلاف البعد
وهو الذي إذا خرج من محل
الاجارة في أشهر الحج لا يمكنه
إدراك الحج في سنة فتعقد له
الاجارة وقت الخروج المعتاد
من محلها لمن يسير معهم من
ركبان أو مشاة ولا يضر انتظار
خروجهم لو أخره إن احتاج
للسير معهم ولو تفرد الوحشة
فم إن جدد في السير فوصل
اثبات قبلها بطلت الاجارة
فحيث فهمت ما ذكر فلترجع
لجواب السؤال فتقول إن كان
الاجير المذكور اجارته ذمبة
فصححة غير منسوخة بل يلزمه
العود إلى ميثقات المخرج عنه
والاحرام بالحج منه فإن لم يعد
وأحرم من دونه لزمه الدم والخط
وهو من أهل البلاد البعيدة وأما
إذا كان من البلاد القريبة
والاجارة عينية وقد استأجر
قبل أشهر الحج والاجارة باطلة
فإن حج من دون الميثقات فله
أجرة المثل ولزمه الخط أو من
الميثقات فله أجرة المثل ولا حظ
والله سبحانه وتعالى أعلم
(مثل) رضى الله عنه عن رجل
أرسل إلى آخر بمدة حجيج

قال زوجته طالق أنه لا يأتي بعمره في هذا اليوم إلا ماشيا فهل إذا لم يأت بها
أصلا يقع عليه الطلاق أم لا (الجواب) قد اختلف في الاستثناء من التقي فمن
قال أن الاستثناء من التقي إثبات لوجوب العمرة والمشي لأن عنده في قوة قضيتين
ثابتة ومثبتة أو كانه قال لا اعتسر غير ماش ولا اعتمر ماشا فإذا لم يأت بها أصلا
وقع عليه الطلاق ومن جعل المستثنى مكوونا عنه لم يوجب عليه العمرة لأن
المعنى أن اعتمر لا يعتسر غير ماش فإذا لم يأت بها أصلا لا يقع عليه الطلاق وهذا
أبقى بالعرف في نحو لا دخلت هذا المكان إلا راكبا فلا يحدث بعدم الدخول
أصلا ففي ضوء الشموع في فصل وجب بفرض قيام من قال زوجته طالق
لا تنفل في هذا اليوم إلا قائما يكون عدم تنفله أصلا خيرا من تنفله جالسا إذا
بذلك يخلص من الحنك ولزومه أبغض الحلال وفي المجموع في باب التين حلف
لأنسب منك إلا هذا المستثنى من الشطر نج غلظة شخص عليها لحته الشافعية
وجامعة بناء على أن الاستثناء من التقي إثبات ولم يحته الطرطوني بناء على أن
المستثنى مكوون عنه الظاهر [مسئلة] إن قصد الطلاق ولو باسقى الماء لزم كما
في در وغيره (ماقولكم) في رجل قال لزوجته أنت طالق طلقة واحدة تملكين
بها أمر نفسك فهل يلزمه طلاق بائن أو رجعي وإذا قلتم إنه بائن ثم إنه طلقها
بعد ذلك طلاقا آخر في العدة فهل يرتد على الأول أم لا (الجواب) تقدم في الحام
عن العدوى أنه اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال قليل يلزمه طلقة رجعية كن
قال أنت طالق واحدة لارجمة لي عليك فيها والثاني يلزمه الثلاث والثالث
يلزمه طلقة واحدة بائنة ورجعه الثاني في الأول وهو ما عليه مالك وابن القاسم
وإذا طلقها بعد ذلك في العدة يرتد على احتياط ومراعاة لمن يقول إنه رجعي
لا سيما وهو الأرجح وتقدم أن كل مختلف فيه بائن فيه الطلاق ولو كان الخلاف
خارج المذهب (ماقولكم) في رجل رأى بعض زوجاته خارجة من الدار فقال
إن لم أطلقك لجميع نسائي طوائق فرجعت ولم يعرفها بعينها وأنكرت كل واحدة
من نسائه أن تكون هي الخارجة فهل يلزمه طلاق الجميع أم كيف الحال
(الجواب) ما أتى به الآبي في مثل هذه الواقعة أنه يسك واحدة ويلزمه طلاق
ماعداه لأنه إن كانت التي أمسكها هي الخارجة من الدار فقد طلق ماعداه وإن

وذكر له في مرسومه يتصرف فيهن كيف شاء ويأخذ له منهن حجة وإن أراد أن يعتصر عن الباقي اعتصر وأجر من حجج
فقط فامثل المذكور ما في رسم المرسوم وحج لاحدا المخرج عنهم واعتصر عن الباقي فهل ينكر عليه دم المجاوزة ينكر
المصر أم يكفبه دم واحد وهل يصير وكلا مجرد تصفح المرسوم اليه ويجوز له أن يتولى الطرفين ويصير وكلا واجبرا
يجر وتصفح المرسوم اليه ولا يحتاج إلى من يشأجره حجة التي ذكرت له وسائر المص أم كيف الحكم وهل في المذهب

من يسوغ له الاكتفاء بدم واحد يقولوا لنا ذلك يانا شافيا كافيا من جميع الوجوه جزئنا خيرى الدنيا والآخرة المسألة
واقعة والسائل مستفيد (أجاب) رضى الله عنه وأرضاه نعم إن قلنا إن العبرة بمقتضى المستعصية وهو المقتضى بتعدد الدم
بتعدد العمر وإن قلنا بمقتضاه وهو ما مال إليه الطبري وجماعة فلا دم أصلا وبصير وكلا بوصول المرسوم إليه
حدث غلب على ظنه أنه خطأ موكله ولا يكون (١٤٤) أجبر بذلك ولا أنت بتولى الطرفين ولكنه إذا صح واعتبر

وقع الخلع والعسرة لمن تولى له
بأجرة المثل دون المسمى للإذن
من الموكل ولا يحب المسمى لما
علت أنه لا إجارة والله سبحانه
وتعالى أعلم

(باب البيع)

(سئل) رضى الله عنه عن بيع
العينة هو أن يبيع شيئا بثمان كثير
مؤجلا ثم يشتريه من المشتري
وبعد قبضه بحال قليل ليسبق الزائد
بذمته هل هو حرام أو مكروه
عند الامام الشافعي وهل حرمه
ياق الأئمة أم جوزه وهل مثل
ذلك إذا اشترى شخص سلعة
لنفسه ثم باعها على زيد وقبض
ثمنها منه ثم اشتراها من زيد بثمان
كثير مؤجلا أم قصدوا المسألة
واقعة لأن كثيرا من الناس إذا
كان عليه دراهم للناس بجمي إلى
بعض الناس ويقول مرادى
دراهم أقضى بها الناس بزودها
يشترى بها سلعة ويريد عليه
في قبضتها ثم يشتريها منه ويخلصه
القيمة وذلك حيلة غلصة من
الوقوع في الربا ما الحكم في ذلك
أفتونا (أجاب) نعم حيث
وجدت شروط البيع وأركانه
والقبض الصحيح فالبيع والشراء

كانت إحدى الثلاث فقد طلق الخارجة من المار هذا هو الصواب خلافا لابن
عرفة حيث قال يلزمه طلاق الأربع أمالوا قال الخارجة طالق وجهات فتطلق الأربع
كما في دس [مسئلة] إذا قال كلما أو متى ما ضلقتك أو كلما وقع عليك طلاق أو متى
ما وقع عليك طلاق فأنت طالق وطلق واحدة فيلزمه الطلاق الثلاث في الفروع
الأربعة لأنه بإيقاع الواحدة وقع المعلق فتقع الثانية ويوقعها تقع الثالثة لأن
فاعل الطلقة الأولى فاعل الثانية والأولى سبب في الثانية وإذا كان فاعل السبب
فاعل السبب آل الأمر إلى أن الطلقة الثانية فعله فتجعل سببا للثالثة بمقتضى أداة
التكرار اه ملخصا من أقرب المسالك وص (مسئلة) إذا قال أنت طالق أبدا أو إلى
يوم القيامة في الخروشي يلزمه طلقة واحدة وهذا ظاهر المشددة عند ابن يونس
وظاهرها عند ابن الحاج وجزم به ابن رشد أنه يلزمه ثلاث وهذا الثاني إمامنا
للأول أو أوجب لذهاب ابن رشد له لأنه يجوز المذهب اه من حاشية الخرنجى
بتصرف وتوضيح [مسئلة] في الدسوق لو قال أنت طالق كلما حليت حرمت
نظر لقصده فإن كان مراده كلما حليت لي بالرجعة في هذه العصمة بعد الطلاق
الرجعي حرمت حلت له بعد زوج فإن لم يكن له قصد نظر لعرفهم فإن لم يكن
لهم عرف نظر للبساط فإن لم يكن بساط حمل على المعنى المقتضى التأييد احتياطاً
ومثل ذلك إذا قال لما أنت طالق كلما حلك شيخ حرمتك شيخ وأما لو قال أنت
طالق ثلاثاً كلما حليت حرمت فإن أراد حلية الزوج الثاني بعد هذه العصمة
لا نخلها فإنها تحل له بعد زوج لأن إرادته ذلك باطلة شرعاً لأن الله تعالى أحلها
له بعده وإن أراد أنها حلت له بعد زوج وتزوجها فهي حرام عليه تأيد نحرعها والله
أعلم (ماقولكم) في رجل قال لآخر طلق زوجتك فإنها غير صالحة فقال لا
أطلقها وكان ذلك بحضرة الزوجة ثم التفت إليها وقال لها وصى لحالك ولم
يقصد الطلاق (الجواب) لا يلزمه الطلاق بذلك لأنه من الكنايات الحقيقية التي
يجوز لزوم الطلاق بها على التبة [مسئلة] إذا حلف بالطلاق ليقضين غريمه حقه
إلى أجل حكماً فوجهه ربه له أو نصدق به عليه أو أبرأ منه فإن قيل الحالف
الحبة بعد الأجل حدث ولو دفعه له بعد القبول وإن كان القبول قبل الأجل ثم
دفعه له قبل مضيه فالحن أن ينفذه ولا حدث ثم يرجع به عليه كما في دس [مسئلة]

المذكوران صحيحان ثم حيث المفصود الحيلة المخلصة من الربا فاشكرامة دون التحريم وعبرة التحنة والحيلة المخلصة من
أثراً مكروهة بآثار أنواعها خلافا لمن حصر الشكرامة في التخلص من ربا الفضل والله أعلم (سئل) في رجل مات بأرض
حضر موت وخلف زوجة وخمسة أولاد ويتكفن فيمض الورثة المذكورين غائب فمن جملتهم واحد يتدرجدة وأراد المذكور
أن يبيع حصته في ثروة أبيه قبل أن تقسم التركة واختلف لهم هو أرض ونخل وديار والمشتري لخصه الوارث المشار

إليه بحدة المذكور عارفاً بما خلفه الميت من نخل وأرض وديار فهل يصح له بيع حصته المشاعة أم لا أفوتونا (أجاب)
نعم حيث كان البائع والمشتري عالين بعين المبيع وصفته وقدره صح وإن لم تقع قسمة فإن كانا أو أحدهما يجهل شيئاً من
ذلك فليوكل من هو عالمه ليقع البيع مع العلم الذي هو من شروطه والله سبحانه أعلم (مثل) في رجل اشترى من رجل
أرضاً بمحضرموت والعقد وقع بينهما بالبت من أعمال مكة ١١٤٥١ المشرقة كتب له خط في ذلك فسافر

المشتري وجاءه وكيل البائع ليقبض

المبيع فنه الوكيل وقال له لم نعم
لبائعك أرضاً عندنا فسكت عنه

عدة فتحايل المشتري على رجل
من أقرباء الوكيل وقال له أنا

أخذت الأرض رهناً من فلان
وإن أخرجتها من تحت يد فريك

فلك نصفها فعزل قريب الوكيل
ذلك وقبض الأرض المشتري

ثم بعد ذلك قال المشتري أنا لي
بيعت ومدة وضوع يدا المشتري

أقل من عشرة سنين فأتى المشتري
عن ورثة ووجدها بالخط الخلف

المذكور بالبيع البات وقالوا نحن
زرع من بعد خلفه وجدنا أبانا

وأضعا يده وخطه معنا فهل
بالصورة المذكورة هذه

لو نزعهم وكيل البائع أو غيره
بإقرار أبيهم بالرهن بالينة المرضية

تنزع الأرض منهم أم يعمل
بالخط الخلف المذكور بلا ينة

مكتفون بوضوع اليد من أبيهم
وهم من بعده أم كيف الحكم

في ذلك أفوتونا (أجاب) لا عبرة
بالخط المذكور والحال ما عطر

ولا يعمل باليد المذكورة بل
تنزع الأرض من يدورته حتى

يبت البيع أو الرهن بإقرار البائع
أو الرهن أو البينة العادلة فوالله أعلم (مثل) عن شخص اشترى سلعة بثمن حالاً وأقبض

البائع ثمن السلعة من مكن أو من ربا أو غيرهما من وجوه الحرام مع علم البائع بالتصاق المشتري بهذه التصرفات ثم أراد المشتري
السلعة ببعضها فهل يحل ثمنها من غير كراهة ولا حرمة على المشتري الثاني وإن علم أنه أوفى ثمنها من الحرام أم لا أفيدونا
(أجاب) نعم إن كان الثمن في الذمة كما هو الغالب في معاملات الناس ملك المشتري السلعة وله التصرف فيها بأنواع التصرفات من

إذا قال غير البالغ لزوجته إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلت بعد بلوغه فلا
يلزمه طلاق كما في حاشية الخرشي [مسئلة] من قال لامرأته كنت طالقك أو
قال لعبدك كنت أعنتك ولم يكن قد فعل فلا عليه في الفتوى وقيل يلزمه كما في
الحاشية المذكورة [مسئلة] من هذا ما إذا أمرته زوجته أن يكتب لأمها أنه
مطلقها لاجل أن يأتيها أبوها لشدة اشتياقها إليه ففعل لا يلزمه الطلاق في الفتوى
وقيل يلزمه ومن هذا ما إذا خرجت زوجته عن طاعته فطلب امرأه أخرى
فستل هل طلق زوجته فقال طلقها غير قاصداً نشأ الطلاق بهذه الصيغة بل
الإخبار بالكذب ليرغبوا في تزويجه فلا يلزمه طلاق في الفتوى وقيل يلزمه
[مسئلة] قصد الطلاق والتصميم عليه لا يقع به الطلاق باتفاق كما في حاشية الخرشي
[مسئلة] إن قال أنت طالق ملا السموات والأرض فالظاهر لزوم واحدة مالم
يتوأكراه من حاشية الخرشي [مسئلة] في الطلاق بلغ بمعنى إجرائه على القلب
بكلام النفس من غير حركة اللسان والشفقين لا يقع فيها على الراجح كما في المجموع
وغيره [مسئلة] طلاق الصبي لا يقع لأنه لا يصح إلا من مكلف وأما إذا ارتد
فتبين منه زوجته لأن ردة الصبي معتبرة قال العلامة الخرشي عند قول سيدي
خليل وإنما يصح طلاق المسلم المكلف مانعه لا يقال إذا ارتد الصبي بانت
زوجته منه فقد وقع الطلاق مع عدم وقوعه من مكلف لأننا نقول بالينونة إنما
وقعت عليه بحكم الشرع لأنه هو الموقع له وفي حاشية الخرشي في باب الحجر
لو طلق الصبي وقال لم أبلغ فالظاهر أنه يقبل قوله وربما يدل عليه فرع السيوري
وهو أن البكر القيمة تزيد النكاح وتدعى عليه البلوغ دل يقبل منها أو يكشف
عليها فأجاب بأنه يقبل اه بتوضيح وقد تقدم في باب النكاح [مسئلة] إن عقد
على امرأة وثبت نكاحه بالينة ثم مثل من النكاح فأكرهه لا يكون إنكاره
طلافاً كما في حاشية الخرشي وغيرها في باب النكاح (لطيفة) في الأمير علي عبيد
أن السيد ذكر حكاية وهي أن رجلاً في الكتف خلف على زوجته بالطلاق
لأنه لم يملكه خلفت بتق أمها لا يلاؤه قال والمخلص تملك الأمة للزوج في
الحال يبيع أو غيره ثم بعد ذلك يمكن ردّها له بهية أو غيرها وذكر مع هذه
الحكاية أن الميت قال دخلت مكة فوجدت الناس من دحمين علي رجل بالحرم

(١٩ - فرة العين - ١)

أو الرهن أو البينة العادلة فوالله أعلم (مثل) عن شخص اشترى سلعة بثمن حالاً وأقبض

بيع وغيره ولكن لا تبرأ ذمته من حتى البائع حيث أفضته الدراهم الحرام فله مطالبة بها دنيا وأخرى ولنغير أن يشتري من المشتري ولا حرمة ولا كراهة حيث كان الشراء بعين الحرام كأن قال اشتريت منك هذه السلعة بهذه الدراهم فالشراء باطل ولا يملكه المشتري بل هو غاصب يحرم عليه حكم الغصب والمشتري منه كذلك وعلم جراً وفي الإيجاب للعلامة ابن حجر قال ابن عبد السلام والشراء في الذمة أولى منه بالعين (١٤٦) أي لأنه في المبيع وإن كان الثمن غير مملوك له وإن سبغته أعلم

(سئل) عن رجل مشرك غير كتابي باع ابنته إلى رجل مسلم أوسية من بلاد المشركين وابتاعها مسلم هل يصح بيعها ويحل وطؤها أم لا (أجاب) نعم يصح بيعها وأما الوطء فإن أسلمت وهي بالغة أو كان الساب لها مسلماً وهي لغيره حل والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) عن شخص معه مال تجارة أو أولاد وأذن لأولاده أن يشتروا من مال التجارة أو ما يبيعوها فاشترى أحدهم أمة ثم أراد النقلة إلى بلد فقال له أحد إخوانه ملكني جاريته لأن ما دون لي من الوالد في التبرى مثلك وملكك والحال أنهما لم يملكاً شيئاً غير مال أبيهما فهل هذا الملك يصح مع التبرى أم لا وهل إذا حلت الأمة تكون مستولدة للولد والتمن في ذمته لو الله أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم ملك الوالد المذكور للأمة صحيح ولا يكون إخوانه شركاء له فيها لأن مثل هذا الإنذن لا يقتضي شركة فإذا حلت تكون مستولدة للابن المذكور والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل معه شخص خارج فاشترى به سلعة ودفعه لصاحب السلعة

فسألت من هذا قليل لي أبو حنيفة فدنوت منه فإذا رجل يسأله يقول كلما زوجت ابني طلق وكلما اشتريت له جارية أعتقها فقال له اشترى جارية ووزجها له فإن طلقها فهي في ملكك فلا يلحقك ضرر وإن أعتقها لم يصح لأنها ليست في ملكك قال فعميت من سرعة فهمه وجوابه وبأنى أن أمة الأب يجوز زواجها بلا شرط لعق الولد على أب الأب اهـ [مسئلة] إن قال إن طلقك فأنت طالق قوله ثلاثاً أو اثنتين وطلق لازمه الثلاث في الفرعين ويلغى قوله قبله فإن لم يطلق فلا شيء عليه خلافاً لابن شريح من الشافعية حيث قال أن قال إن طلقك فأنت طالق قبله ثلاثاً لا يلزمه شيء قال العز بن عبد السلام تقلد ابن شريح في هذه المسئلة ضلال مبين اهـ ولخصاً من أقرب المسالك ومن [مسئلة] قال ابن القاسم من حلف للفرع بالطلاق الثلاث ليعضيه حننه وقت كذا فقبل جميع الوقت طلقها طلاق الخلع لحوقه من بخر الوقت وهو معدوم أو قصد عدم القضاء في الوقت لا يلزمه الثلاث ثم بعد ذلك يعقد عليها بربع دينار اهـ من أقرب المسالك وإنما لم يلزمه الثلاث لأن يمينه مقيدة بزمن وقد انقضى وهي بائنة منه فلم يجد الطلاق عصمة مملوكة لأنه لا ملك للزوج في العصمة حال النفوذ وانقضاء شرعاً كالعدم حساً وإذا حلف ليدخلن الدار مثلاً ثم خالفها وفعله حال يثوبتها ثم تزوجها فإنه يبر بفعله حال البتونة خلافاً لما في عبق من عدم البراءة لأن اشتراطهم ملك العصمة حال النفوذ إنما هو بالنظر للحث في اليمين كما يأتي في المسئلة التي بعد هذه وأما البر كما هو موضوع مسئلتنا فلا يشترط فيه ذلك اهـ صاوى يتصرف وتوضيح [مسئلة] إن حلف بيميناً مقيدة بزمن أو غير مقيدة بأن قال إن دخلت دار فلان مثلاً فأنت طالق ثم أبانها ثم تزوجها قبل زوج أو بعده ففعلت المحلوف عليه بعد نكاحها حنث سواء فعلته حال البتونة أم لا ومحل الحنث إن بقى له من العصمة المعلق فيها شيء بأن كان طلاقها دون الثلاث وأما لو طلقها بالثلاث ثم تزوجها بعد زوج ففعلت المحلوف عليه لم يحنث لأن العصمة المعلق فيها قد زالت بالكلية ولو كانت يمينه بأداة تكرار اهـ من أقرب المسالك بتوضيح وعند الشافعي لا يحنث مطلقاً سواء بقى من العصمة المعلق فيها شيء أم لا فإذا فعل المحلوف عليه بعد الخلع وقبل عقده عليها أو بعده فلا يلزمه شيء ولو بقى

وصاحب السلعة مع قبضه له نهاراً تحقق فيه نفسه وقال طبيب من غير أن يؤديه للصيرفي وصاحب الشخص متحقق من شخصه خارج فهل يبرأ صاحب الشخص لأنه دفعه له نهاراً ونفقه نفسه وقال طبيب وصار صاحب السلعة مقصراً بزم مارداه عند الصيرفي مثل إذا اشترى صدقة بظن جوهرة أم لا يبرأ لأنه متحقق أن شخصه خارج أفيدوا (أجاب) نعم المسئلة فيها تفصيل وهو أنه إذا اشترى السلعة المذكورة بعين الشخص كأن قال اشتريت منك هذه بهذا صح ما ذكره السابق من براءة

المشتري وصح الفياس على مسئلة الجوهرية وأما إن اشترى السلعة في ذمته بشخص ثم نفذ الخراج عما في الذمة فلا يرأسها
مرفى باب السلم إذا أتى بغيره بدل السلم فإنه لا يرأسه سبحانه أعلم (مسئل) فبعض حضرة براء أو أجر شخصاً على طلبها أنه يطوى
غير ثم يزرع رب الأرض الأرض من ماله ويسقطها الأجير المذكور من البئر المذكورة ويأخذ خدمتها وإذا بدأ صلاحها
وحصد حياها فهو بينهما نصفان ثم يزرعها مرة أخرى وما يطلع فيها من الحب (١٤٧) فهو بينهما نصفان أيضاً ويكون
ذلك أجرة في مقابلة طي البئر

وخدمته يطوى البئر وزرع رب
الأرض قباج الأجير المذكور
على شخص ما يخصه من هذا الحب
المرزوع قبل بدو صلاحه وباع
ما يخصه من الزرعة الثانية قبل
وجودها فهل يكون ريعه هذا
صحيحاً أم فاسداً فإن قلتم بنسائه
فهل يجب على الأجير سقي الأرض
من البئر ومباشرة خدمتها حتى
تحصده ثم يأخذ حقه منها على ما وقع
عليه التراضي بينهما أم لا كيف
الحكم أقولنا (أجاب) رضى الله
عنه نعم البيع المذكور فاسد
وحيث باشر الأجير المذكور
العمل المزبور استحق أجرة المثل
في ذلك العمل دون ما وقع عليه
الرضا لفساد الأجرة بمجهلها
وما ينشأ من الأحوال لا يجب على
الأجير الإتيان بها والله تعالى
أعلم (مسئل) في رجل اشترى من
رجل آخر أملاً لا دخا معلومة
التقدر من غير أن يستكملها منه
فأخذ منها المشتري جانباً وأبقى
عند راعي المال جانباً منها ثم
إن المشتري خالص راعي الدخن
قيمة الأحوال التي أخذها منه
وقال له مالي إرادتي بقية الأحوال

من العصمة المعلق فيها شيء وهي فسخة عظيمة يجوز لغير الشافعي أن يقلده فيها
[مسئلة] إذا جاءت الزوجة بروقة بخط زوجها مكتوب فيها طلاقها فإن شهد
عدلان فطنان عارفاً أن خطه يقينا عمل بها ولو لمه الطلاق وكذا إن كانت
وليقة حاكم شرعي عليها علامة الثبوت وإلا فلا يعمل بها قال في المجموع ويجاز
عدلان على خط مقرر مطلقاً ولو في غير المال كطلاق إن تيقنت أنه خطه بعينه
وإنما يكون ذلك من النص العارف بالخطوط اه وتقله العلامة الشيخ محمد
عليش عن فتاوى العلامة الأمير أن وثيقة القاضي التي عليها علامة الثبوت يعمل
بها ولو لم ترجد شهود انتهى [مسئلة] إذا قال لزوجته كل امرأة أتزوجها عليك
طالق ثم طلق المحلوف لها دون الثلاث ثم تزوج بأجنبية ثم تزوجها على
الأجنبية طلقت من تزوجها عليها بمجرد العقد ولا حجة له في أنه لم يتزوج عليها
وإنما تزوجها على الأجنبية ولا يعمل بلفظه في فتوى ولا قضاء لأن اليمين على
نية المخدوف لها وتبطل أن لا يجمع معها غيرها وقيل هذا إن رقبته تقاضى
وتزوجا مستقبلاً قبل منه وأما لو طلق المحلوف لها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج
ثم تزوج عليها فإنه لا يحدف اه من أقرب المسالك يتصرف

(فصل في الكنايات الظاهرة) [مسئلة] إذا قال لزوجته اعتدى فهو من
الكنايات الظاهرة ويلزمه طلاق واحدة إلا أن يدعى أكثر فإنه يلزمه ما نواه
وإن ادعى أنه لم يرد بقوله اعتدى الطلاق فإنه يصدق بيمين في القضاء وبعدمه
في الفتوى إن دل بساط عليه كما لو كان الخطاب في مقام ذكر الاعتداد
بنوى أو العد للبراهم فقال اعتدى وقال نويت الاعتداد بكذا أو عد
البراهم فيصدق في ذلك وهذا التفصيل في المدخول بها وأما غير المدخول
بها إفت قال فما اعتدى فهو من الكنايات الخفية فلا يلزمه فيها شيء
إلا بالية اه من أقرب المسالك وص [مسئلة] إذا قال لزوجته نسي على ذمة
أو أنت خالصة فالنسي استظهره العلامة العدوي لزوم حقة بانه كما في ضوء الشموع
ودس ثم قال المدسوق واستظهره در لزوم الثلاثة واستظهر بعض المحققين أن
خالصة وبين سفة وليس على ذمة في عرف مصر بتركة فارقك يلزم فيه طلاق
واحدة إلا لنية أكثر في المدخول بها وغيرها وأما رجعية في المدخول بها وبانته

التي هي بارة عندك فقال له البائع أنا مالي إلا قيمتها عندك وأما الأحوال فهي باقية عندى على ذمتك فهل يلزم المشتري أن يسلم
قيمة الباقي من الأحوال للبائع أم لا يلزمه قيمتها أقولنا (أجاب) نعم يلزم المشتري تسليم ما في ذمته من قيمة الباقي للبائع والأحوال
ما سطر والله سبحانه أعلم (مسئل) رضى الله عنه عن رجل اشترى جارية من رجل آخر بقدر معلوم وقال البائع هذا الحاضر الناظر
فأخذها المشتري بالشرط فوجد بها في اليوم الثاني جنون فهل ينفسخ البيع بهذا العيب أولاً والشرط صحيح أم لا (أجاب) نعم

ردّها بالعيب المذكور حيث ثبت وجوده عند البائع والله تعالى أعلم (مسئل) عن رجل اشترى من رجل آخر أربع بطنين فاستكال الأولى بكافها ولم يظهر فيها من العيوب شيء ثم استكال الثانية فخلط منها بالذي قبلها وعند آخر كبها ظهر فأرسلت فالمشترى يقول صار الكل متحصنا ولم يلزمه من ثمن البنتين شيء من البائع يقول بأن البنتين كل واحدة لرجل وهو رجل الجميع وما صار اختلاط الظاهر بالنفس إلا بفعل (١٤٨) المشتري وصاحب البطة الظاهر فمطالب الوكيل بشئها لما يكون الجواب

في غيرها أم فإذا قال لها أنت خالصة ثم طلقها وهي في العدة فإنه يلزمه طلاقه ثانية لما علت منه أنه قيل إن خالصة طلاقه رجعية وكل نكاح مختلف فيه كالمختلف على صحته في حقوق الطلاق وأما عليه السخام في ص عن دس يلزمه طلاق واحدة إلا أن ينوي أكثر وأما نحو على الطلاق من ذراعي أو غرس فلا شيء فيه لأن القصد من الخلف بذلك التباعد عن الخلف بالزوجة أم وفي الأمير على عيب من قال عاه الطلاق من ذراعه لا شيء عليه إلا أن ينوي الزوجة وأما أنت طالتي من ذراعي فأقام بعض الأشياخ من عدم طلاق الصبي عدم الزوم في هذا وفيه نظر فإنه نظير إيقاعه على جزئها فيسكل أم [مسئلة] إذا قال لزوجته خلعت سيديك لزومه الثلاث إن نوى ذلك أو لم ينو شيئا فإن نوى أقل لزوم ما نواه سواء دخل بها أم لم يدخل أم در [مسئلة] إذا قال لزوجتي من وجهك حرام لزومه الثلاث في المدخول بها ونوى في غيرها فإن لم ينو شيئا فثلاث على أرجح القولين ويلزمه الثلاث أيضا في المدخول بها إذا قال ما أعيش فيه حرام وينوي في غيرها فإن لم ينو شيئا فلا يظهر أنه لا يلزمه شيء لأن الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في ذلك إلا بالنية كما في المجموع [مسئلة] إن قال رجل ليست زوجتي على ذمعي ولم يرد إن شاء الطلاق بل أراد إغاضتها أو أراد الكذب فإن دلت القرينة على عدم إرادة الطلاق باللفظ المذكور لم يلزمه بها طلاق وإلا لزمه قال في المختصر وإن قال لا نكاح بيني وبينك أولا ملك لي عليك أولا سليل لي عليك فلا شيء عليه إن كان عتبا أو لإفبات أم [مسئلة] إن قال لا نكاح بيني وبينك أولا ملك لي عليك أولا سليل لي عليك يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوي في غيرها وإن لم ينو شيئا لزمه الثلاث وبحل لزوم الثلاث في المدخول بها ما لم يقل هذه الألفاظ لعتاب وإلا فلا شيء عليه وذلك كما إذا كانت تفعل شيئا لا يوافق غرضه إلا إذن منه فقال لها ذلك في العتاب قرينة وبساط دال على عدم إرادته الطلاق أم من أقرب المسالك [مسئلة] حلف عليه الحرام لا يفعل كذا ثم فعله وراجعها مقلدا لمذهب الشافعي ثم طلقها ثلاثا فأفتاه بعض جهلة المسالك بعدم لزوم الثلاث بناء على أن الحرام طلاقه بانه وبأن لا يرتد عليه طلاق وجده له عليها عقدا وهذا خطأ لأنه لما راجعها على مذهب الشافعي صار معها في نكاح مختلف فيه وتقدم أن الطلاق يلحق في المختلف

أفتونا (أجاب) نعم حيث كان الخلط بفعل المشتري المذكور لزمه قيمة الظاهرة والله تعالى أعلم (مسئل) عن كيفية الاستحجار من بيع وهل هي مبنية على أصل المذهب أم على المختار في المذهب فإذا قلتم على المختار فهل هو اختيار الثوري أم اختيار الجمهور فيها بعد بيعا أفتونا (أجاب) نعم هي مبنية على وجه خروجه ابن سريج في الزوجة فرع المعاطاة ليست بيعا على المذهب وخرج ابن سريج قولنا من الخلاف في مصير المحدث مذورا بالتقليد أنه يكتفى بها في المحقرات بوجه أفتى الروياني وغيره والمحقق كرجل غير وغيره بما يتبادر فيه المعاطاة وقيل هو ماذون أصاب السرقة ثم قال وقال مالك وجهه الله تعالى فيعقد بكل ما يمدده الناس بيعا واستحسنه ابن الصباغ قلت هذا الذي استحسنه ابن الصباغ هو الرأيج دليل وهو المختار لأنه لم يصح في الشرع اشتراط لفظ فوجب الرجوع إلى العرف كغيره من الألفاظ ومن اختاره المشرى والبعوى وغيرهما والله أعلم انتهى كلام الروضة وافتحه بانه أعلم (مسئل)

رضي الله عنه في تعيين الزوجه الصحيح من الفاسد في بيع المهدوم الدليل والتعليل (أجاب) نعم الوجه الصحيح فيه ما تقدم الشرط صفة البيع وإن كان في مجلس العقد والوجه الفاسد هو ما كان الشرط في صلب العقد أو بعده وقبل لزومه والدليل على فساد ما رواه عبد الحق في أحكامه من أن الصادق المصدق عني عن ربيع وشرط قال في المفتي العلامة الخطيب وسبب فساد الشرط كما قاله الغزالي أن انضمام الشرط إلى البيع ينعكس بعد البيع ينور بسببها متازعة بين المتبايعين فأبطل

أعني الشرط إلا ما استثنى انتهى وفي فتح الجواهر للعلامة ابن حجر وبطل بيع عقد بشرط مقصود للمتأقدين أو لأحدهما
وسأعده الآخر عليه لم يوجب البيع بأن لم ينته العقد ولا كان من مصالحه ولا ما غرض فيه اه ولا مرية أن يبيع العهدة من
ذلك وفي التحفة والحاصل أن كل شرط مناف لمقتضى العقد إنشائي بطل إن وقع في صلب العقد أو بعده وقبل لزومه لأن
تقدم عليه ولم يفسخه كما يأتي وحيث صح أي بيع العهدة لم يجز على (١٤٩) فسخه بوجه وما قبض بشراء فاسد

مضمون بدلا وأجرة ومهرأ
وقيمة ولد كالمقصوب ويقطع
غرس ونبات المشتري هنا بجائزاً
على ما في موضع من فتاوى
البحوي ورجحه جامعها لكن
صريح ما رجحه الشيخان من
رجوع مشتر من غاصب بالأرض
عليه الرجوع به هنا على البائع
بالأولى لعدمه مع شبهة إذن
المالك ظاهراً فأشبه المستعير
وتطمين الدار كصبغ الثوب
فيرجع ينتقصه إن كلف إزالته
وإلا فهو شريك به انتهى كلام
التحفة ومنه في النهاية إلا قوله
ويقطع الخ وقول التحفة إن كلف
إزالته أي بأن أمكن فصله فيكلف
المشتري هنا إزالة الصبغ والتطمين
إن أمكن وإن خسر خسرانا
ينفأ ويرجع عليه البائع بالنقص
لثوب والدار وإلا فيمكن
الإزالة فالمشتري شريك بصبغه
وتطمينه والله سبحانه أعلم (سئل)
في رجل باع حياً على رجل آخر
وشرط عليه أن يسلمه الفرس ريباً
برأسه ولم يفيض منه شيئاً في
ساعة ثم مشى البائع وبقي حقه عند
المشتري ثم ذهب إلى داره وجلس
مدة أيام وجاء يطلب حقه من

فيه انظر ضوء الشموع وقس على هذه كل نكاح مختلف فيه (ما قولكم) في قوم
عرفهم أن الحرام طلاق وطراً عليهم عالم وأفتاهم بأن العمل جرى في المغرب
بأن الحرام طلاقه بآنة فهل هذا العمل صحيح يصح العمل به أم لا (الجواب)
ألفاظ الطلاق مبينة على العرف ولا يحل لأحد أن يفتي بقوم إلا يعرفهم كما يأتي
عن القرافي فأفتاه هذا العالم بأنه طلاقه بآنة لمن عرفهم أن الحرام طلاق بالثلاث
ضلال مبين إذ لا يفتي بقوم يعرف آخرين [مسألة] إذا قال لسيدي حرام ولم ينو
به الطلاق أو قال الحلال حرام أو الحلال حرام على والحلال على حرام أرجع ما أمك
حرام ولم يرد إدخال الزوجة في هذه الألفاظ لم يلزمه شيء وإن أراد إدخالها لزومه
الثلاث في المدخول بها ونوى في غيرها وإن قال أنت حرام لزومه الثلاث في المدخول
بها ونوى في غيرها ولا يصدق في هذه إن قال لم أنو الزوجة لأنه غاطها بقوله
أنت حرام كما ذكره في قوله ما أنقلب إليه من أهل حرام وأما لوقال على الحرام
بالتعريف فإنه يلزمه الثلاث في المدخول بها ونوى في غيرها والفرق بين على حرام
بالتكثير وما معها وبين على الحرام بالتعريف أن العرف يستعمل في العرف
في حل المصبة بخلاف على حرام وما معه قال البازي وقد جرى العمل بفاس
ونواحيها بلزوم طلاقه بآنة في على الحرام بالتعريف لا فرق بين مدخول بها
وغيرها قال في حاشية الأصل والحاصل أن كلا من هذين القولين يعني القول
بلزوم الثلاث والقول بلزوم طلاقه بآنة معتد وحكي البدر القرافي قولاً آخر
وهو أنه لنحو لا يلزم به شيء وقيل إنه طلاق رجعية وقيل يتوى فيه إن نوى به
الطلاق لزومه وإن لم ينو لم يلزمه شيء وهو المفتي به عند الشافعية اه مختصاً من
أقرب المسالك وحاشية ولي الله الصاوي وقوله إن كلا من هذين القولين يعني
القول بلزوم الثلاث والقول بلزوم طلاقه بآنة معتد محله عالم بحر عرفه بأنه
بالثلاث وإلا عمل به لقوله في المجموع ومهما جرى عرف عمل به [مسألة]
إذا قال أنت طالق واحدة بآنة فينظر لعرف محله ذلك المخالف فإن كانوا
يريدون بالباينة المنفصلة لزومه الثلاث وإن كان عرفهم أنها بمعنى ظاهرة لا خفاء
فيها وقصد ذلك المعنى فالظاهر أنه لا يلزمه إلا واحدة وتكون بعد الدخول
رجعية اه من صارى فاقصروا الدردير على لزوم الثلاث بواحدة بآنة لعرف

المشتري فقال له ما أعطيتك ريباً إلا حسب ما بعث من أول فهل له أن يستلم منه ريباً لا سعر الحاضر برأسه وإلا يسلم
حسب يوم باعه أفيدونا (أجاب) نعم يلزمه أن يسلمه ريباً لا برأسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تواطأه وأمر على سلمة
أن يسلمها في السرقة وهو ينحس له فيها ففعل ما ذكر حتى إذا استقر الثمن اشتراها الناجش لنفسه واشترط الخيار فهل
انشراء واشترط صحيحان ونبت له الخيار أم لا أفيدونا (أجاب) نعم الشراء والشرط صحيحان والحال ما سطر والله سبحانه

أعلم (مثل) فبمن اشترى سلعة بعشرين ريالاً ومثلها بل أحسن يباع بخمسة عشر قبل يثبت المشتري إذا ادعى الغبن وكذا كل يافع إذا غبن في بيعه ولم يقل لا خلافة وما حقيقة الغبن في المعاملات عند العلماء أفيدوا (أجاب) نعم لا يثبت الفسخ للمشتري يدعى الغبن وكذا كل يافع ومشتري ليس له الفسخ بالغبن وإن نقص أو زاد على ثمن المثل أضعافاً مضاعفة وفي النسخة بعد قول المنهاج في باب الوكالة وهو ما لا يتحمل (١٥٠) غالباً في المعاملة كدرومين في عشرة لأن النفوس تشبع به

بمختلف التيسير كدروم فيها نعم قال ابن أبي النعمان العشرة إن سوح بها في المائة فلا يتسامح بالمائة في الألف قال فالصواب الرجوع للعرف الخ ماقى النسخة والله عز وجل أعلم (مثل) نقض الله به في رجل يافع أرضاً فيها نخيل بمائة قرش مثلاً وكان لا يعرف سوم شيء ولم يكن له علم بسم الأراضي والبساتين في هذه المعاملات وليسوا عليه أسعار البلد ثم لما سمع بذلك أهل الخبرة قالوا له يا قليل العقل فعلت هذا فإن تلك الأرض كانت تساوي خمسين ألف قرش فإن المشتري قد استغنى بك غبن فاحش فهل والحال ما ذكر للبايع استرداد أرضه من المشتري جبراً عليه أم كيف الحكم في ذلك أفتونا (أجاب) رضي الله عنه نعم ليس له أن يسرد الأرض من المشتري جبراً عليه للغبن الفاحش والله الهادي أعلم (مثل) عفا الله عنه عن وقف أرضاً على أولاده وأولاد أولاده وما تناسلوا بطلان من بعد بطلان إلى أن يتقرضوا فإذا انقرضوا فيصرف ذلك الوقف إلى المسجد القلاني فأراد

مضى [مسألة] يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوي في غيرها إن قال لا عصمة عليك أو لاذقة لي عليك مالم يكن لفداء وإلا فواحدة كما إذا دفعت له مالا لطفال لها لا عصمة لي عليك فواحدة مطلقاً أه در ورس بتصرف [مسألة] يلزمه طرفة واحدة دخل أو لم يدخل في قوله فأرقتك وتكون رجعية في المدخول بها وإن نوى أكثر لزومه أه من أقرب المسالك [مسألة] إن قال لزوجته أنت بنته وحيلتك على غاربك فهو من الكتابات الظاهرة ويلزم بها الثلاث في المدخول بها وغيرها على حسب العرف القديم وأما عرفنا الآن فهما من الكتابات الخفية لأن اللفاظ الأيمان مبينة على العرف فلا يلزم شيء إلا بالنسبة قال القرافي في فروقه ما معناه إن نحو هذه الألفاظ من برة وخفية وحيلتك على غاربك وردت لك لأهلك إنما قالوا يلزم فيها الثلاث لعرف مضى وأما الآن فمن الكتابات الخفية فلا تجدد أحداً اليوم بطلان أمرائه بخفية ولا برة والخاص أنه لا يصلح للمنفق أن يغني بالطلاق حتى يعلم العرف في ذلك البلد أه من سن بتصرف وتوضيح [مسألة] إذا قال لزوجته أنت كالميتة أو لحم الخنزير أو أدم فبقي في عرفنا الآن من الكتابات الخفية فلا يلزم فيها شيء إلا بالنسبة فإذا قال لمن يقل نومها أو لمن رأتها كريمة أنت كالميتة أو كالدوم في الاستفاد أو خفية أي من الخير أو من الأقارب أو بائني متى إذا كان بينهما فرجة وكانت القرينة تدل على ذلك أو عرفهم ذلك فلا شيء عليه وأما إذا نوى الطلاق فيلزمه ما نواه كما هو ظاهر أه صاوي بتوضيح قال في المجموع ومهما جرى به عرف عمل به قاعدة كلية كالقرائن أه [مسألة] إذا قال أنت طالق من الأمس لزومه الطلاق ويلقى قوله من الأمس أه ما يخص من در ورس

(فصل) في الكتابات الخفية وهي المختلة للطلاق وغيره وذلك نحو الذممي وانصرفي أو لم أتزوجك أو قيل ألك امرأة فقال لا أو أنت حرة أو معتقة أو الحق بأهلك ومثله انتقل إلى أهلك أو قال لا لها انقل إليك ابتك أو أنت سائبة أو ليس بيني وبينك حلال ولا حرام أو لست لي بامرأة وحكم الكتابة الخفية أنه ينوي في الطلاق يمين في القضاء لا في القسري وينوي في عده بلا يمين كما هو ظاهر عج وإن لم تكن له نية في عده فإنه يلزمه الثلاث عند أصبح مدخولاً بها

بعض الأولاد أن يبيع ما يخصه في ذلك الوقف إلى بعض الأولاد أو إلى أجنبي مثلاً فهل يصح له ذلك أم لا فإن قلتم نعم فهل يكون بيع تلك الحصة إلى أن يتقرضوا وبعد انقراضهم تصرف إلى المسجد أو يتعد في حصته إلى أن يموت البايع وبعد موته تصرف الحصة إلى باقي الأولاد وكيف الحكم أفيدوا (أجاب) رضي الله عنه لا يجوز البيع المذكور به

من الأحوال وأنه يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم (سئل) رضى الله عنه فبمن اشترى حصة معينة من شخص معين في عقار معين بشئ معين وتفرق المتايعان عن مجلس العقد بالأبدان وقبض المشتري الحصة المذكورة قبض مثلها أو حازها لنفسه وحكم الحاكم الشرعي بصحة البيع المذكور ولوومه في خصوصه وعمومه حكماً صحيحاً شرعياً معتبراً مرعياً مستوفياً شرائطه الشرعية ومسوغاته المرعية وأحضر المشتري الثمن المذكور وعرضه (١٥١) على البائع المذكور ليستلمه منه ويقبضه لنفسه فامتنع البائع من تسلمه

وقبضه وطلب فسخ عقد البيع المذكور فامتنع المشتري عن الفسخ بعد تمام البيع ولوومه وسلم المشتري الثمن المذكور للحاكم الشرعي ليستلمه للبائع المزبور فأوصله إليه ووضع في حجره بحضرة جمع من المسلمين فرفعه البائع بيده من حجره وألقاه في الأرض فهل بعد هذا قبضاً شرعياً وبيراً المشتري من الثمن أم لا أقيدوا (أجاب) عفا الله عنه بقوله لم يكن ما ذكر قبضاً وبيراً المشتري من الثمن والله سبحانه تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما يتأده أهل جدة من أنهم إذا أخذ أحد شيئاً من البين الصافي إما فروق أو قنائم أو قناطير فإنهم يخرجون على البائع من كل فرق أو قيمة أو قنطار كفاً للمشتري قدر رطل ونصف ويسونه قسبة معتادة عندهم وهي بعد البيع وقبل الوزن مع عدم رضا البائع إنما اعتيدت فلا له مفر من ذلك ولا يستباح به إلا بالعادة المذكورة فهل يصح ذلك ويحل للمشتري أخذها وإن كانت مجهولة

أم لا لأنه لما عدل عن اللفظ الصريح أوجب دية عنده في ذلك فتشدد عليه واعترض ابن عرفة على أصح وأقوى بواحدة إلى أن مات والظاهر أنها بائنة في غير المدخول بها ورجعية في غيرها وظلام ابن عرفة يقبده ويستثنى لفظ تست لى بامرأة إذا علق نحو إن دخلت الدار فلتسلى بامرأة فدخلت فإنه يلزمه الثلاث إن توى مطلق الطلاق أو لانية له فإن توى شيئاً لزمه وإن توى غير الطلاق صدق يمين في القضاء وبغيرها في الفتوى هذا هو الذي رجح من أربعة أقوال ولكن ينبغي تمحيص تصديقه بما إذا دل عليه باطأه ملخصاً من المجموع وحاشية الخري ودر (ما قولكم) في رجل سأله آخر يقوله أن يرد طلاق زوجته فقال راحت ورحمت وأدعى أنه لم يرد طلاقاً هل يطلق أم لا (الجواب) إن كان عرفهم أن يطلقوا بهذا اللفظ وقع عليه وإن لم يكن عرف ولا قرينة تدل على الطلاق فهو من الكتابات بخفية فإذا قال أردت ذهبت عني وذهبت عنها مثلاً صدق في القضاء يمين وفي الفتوى بلا يمين (ما قولكم) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لا اختها بأقلانة يصلح أن تكون أختك طالقاً ثلاثاً فهل يلزمه الثلاث أم لا (الجواب) إن قصد بهذه الصيغة تطبيق زوجته لثلاث ولا فلا لأنه لم يستند الطلاق في لفظه إليها بل إلى أختها اه الشيخ محمد عيسى وأيضاً لا يلزم من كونها تصلح للطلاق أن يقع عليها بالفعل

(فصل في تعليق الطلاق) [مسئلة] إذا قال أنت طالق إن مت أو إذا مت أو متى مت لم يقع طلاق لأنه لم يصادف محلاً لوقوع المعلق والمعلق عليه معاً وأما إذا قال أنت طالق يوم موتى أو قبله بلحظة أو لى أكثر فينجز عليه الآن وأما إن قال أنت طالق إن مات زيد فينجز عليه الطلاق سواء قال إن مات أو إذا مات أو مات زيد أو قبل موته أو بعده أو يوم موته فالتعلق على موت الأجنبي ينجز فيه الطلاق في جميع ما ذكرناه ملخصاً من دروس [مسئلة] إن قال لزوجته المملوكة لأبيه أنت طالق يوم موت أبي فإذا مات أبوه فلا يقع عليه الطلاق لا تنقال تركه أبوه كلها أو بعضها إليه بموته ومن جعلها زوجته المملوكة لأبيه فتنسخ نكاحه فلم يجد الطلاق محلاً ويجوز له وطؤها بالملك وهذا إن أراد بقوله يوم موت أبي وقت موته وأما إذا أراد باليوم اليوم كله فإنه ينجز عليه الطلاق من الآن لأن أباه

القدر أم لا وإذا قلتم بالصحة فهل تكون للوكيل الذي يخدم بأجرة المثل في القلم خمسة ريالاً يأخذ القسبة المذكورة على حكم عادة البلد أم تكون للمالك صاحب القلم أفوتنا (أجاب) عفا الله عنه القسبة المنسوبة لا يحل أخذها للمشتري ولا للوكيل إلا بصريح الرضا والبايع إما للمشتري أو للوكيل ولا عبرة بالعادة لأن مال المعصوم لا يحل إلا برضاه لا بالعادة التجارية وإن اطرقت قال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كل المسلم حرام دمه وماله وعرضه والله سبحانه تعالى أعلم (سئل)

رضي الله عنه في امرأة مكلفة غير محجور عليها لما أوفى مزوجها ذلك آل بعضها إليها بطريق الميراث من أبيها واليخص
الأخر بطريق الشراء من ابن عمها فأذنت لرجل في بيعها فعرضا التأذون له للسوم فساوت مائة وأربعين ريالاً
فساورها الوكيل المذكور فرضيت بالثمن المذكور وأذنت له في البيع به قبضه به من سائمتها بمعاودة صحبة وقبض العربيون بالآ
واحداً من المشتري وذهب المشتري بخبر (١٥٢) في باقي الثمن فلبس أحضره أنكرت المرأة المذكورة الأذن والبيع

المذكورين والمحال أنها قد شهدت
على نفسها رجلين عارفين بها
المعروفة الشرعية فهل إذا ثبت
بالبينة الشرعية إذنتها ورضاهما
بالبيع المذكور على ما ذكر
هل يلزم البيع المذكور وبحكم
بالأرض للمشتري ونحو البائنة
المذكورة على قبول الثمن وقبضه
أم لا أم كيف الحكم أفتونا
مأجورين خيراً (أجاب) رضي
الله عنه نعم يلزم البيع وبحكم
بالأرض للمشتري ونحو البائنة
على تسليم الأرض للمشتري
وعلى قبض الثمن فإن لم يقبضه
قبضه الحاكم لما والله سبحانه
وقعال أعلم (مثل) رضي الله
عنه بما صورته اخذت من الصلاة
والسلام على سيدنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم أما بعد
فأرجو من العلماء الأعلام لأزوالوا
مفسدين للأنام ومفسدين
بحواز العلم العلام كشف
الحجاب وتبين الخطأ من الصواب
وبيان مسلك الأخيار عما
ظار واستطار في بعض الافطار
وعم تعاطيه في تلك البلاد بين
العباد وهي معاملة تلك فيها من له
دراية فقهية بمسوغات جليلة

إذا مات وسط النهار بين وقوع الطلاق أوله فيكون لطلاقه يوم الموت محل
وقد قال سيدي خليل ونحو أي الطلاق إن علق بمستقبل محقق أم ملخصاً من
دور من بتوضيح [مسئلة] لو قال لغريمه عليه الطلاق لو جئتني أمس لقتلتك
حقك أو قال لشخص لو جئتني أمس لأعطيتك كذا الشيء لا يجب عليه فأنذهب
أنه لا يقع عليه الطلاق في المستأين خلافاً لأصبح القائل بأنه ينجز عليه فيما
كما في حاشية الخريفي عند قول المختصر أو جئتني أمس لقتلتك [مسئلة] إن
علق طلاقها على واجب عادة فجز الطلاق من الآن إن كان عمرها يبلغه عادة بأن
كان أقل من مدة التعمير كقوله أنت طالق إهد سنة مثلاً فبعدية السنة أمر محقق
عادة ويبلغه عمرها عادة فينجز عليه من الآن وأما إن كان لا يبلغه عمرها عادة
بأن زاد على مدة التعمير كما إذا قال أنت طالق بعد ثمانين سنة فلا شيء عليه
ولو بلغا ثمانين سنة بالفعل مثل أنت طالق إن مت إذ لا طلاق بعد موت وبعد
الثمانين يكون ميتاً عادة أم ملخصاً من أقرب المسالك وصر بتوضيح [مسئلة]
إن قال أنت طالق بعد خمسين سنة مثلاً وكان عمر أحدهما فقط يبلغها عادة فلا
ينجز لأنها إن كانت هي الأكبر ولا يبلغها عمرها عادة فبعد الخمسين تكون هي
ميتة ولا تعلق ميتة وإن كان هو الأكبر فلا يؤمر ميت بطلاق أم ص بتوضيح
[مسئلة] علق الطلاق بمستقبل متع عادة كقوله إن لمست السماء فأنت طالق
أو إن شاء هذا الحجر فأنت طالق فلا شيء عليه هذا قول ابن القاسم في المدونة
ومشي عليه سيدي خليل وذكر ابن القاسم في التواتر أنه ينجز عليه الطلاق لمزله
وبه قال سحنون وذكرهما عبد الوهاب وروايتين وذكر أن لزوم الطلاق أصبح
كذا في دس وذكر في المجموع أنه لا شيء عليه ثم قال ثبت الأصل لأنه سبق
الحيث في المزل ثم قال وأفاد بن أنها طريقتان أم [مسئلة] لو أراد أن يطلق
الثلاث بقوله إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً وسكت عن قوله إن دخلت
الدار مثلاً فلا شيء عليه كما في المواق عن المتبلى أم من دس وقال في المجموع
وفي صب إن أراد التعلق على دخول الدار فقال أنت طالق ورجع عن تكميل
الشرط نوى في الفتوى أم [مسئلة] إن قال إن حضرت فأنت طالق إن كان من
شأنها الحيض أو كانت صغيرة يتوقع منها الحيض ولو بعد عشر سنين فإنه ينجز

ففسخا الخواص ولم يعلقها العوام من البرية فغظم شرها وعم ضررها وهي المساءة عندهم بالبيع بسبيل المهددة وصورة الواقع في
تعاطيهم أن يشترى رجل من آخر شيئاً أو غالباً في التعلل مع إصرار كل ردا المبيع متى أبصر البائع لكنهم يشترطون استيفاء غلة
حولين مثلاً فلو أبصر البائع قبل ما أجزمه أو أراد الفسك لا يمكنه ولا بد عندهم من تظهير ما ذكر حتى يرجع الأمر إليه عند
التنازع ويستشهدون على المذكور فلم يوافقوا مبتدعها على نواظير قبل العقد بل لا تكاد توجد صيغة هذا البيع حتى المنجز

الامر إلى التنازع بمجوع ما ذكر صيغة يلفظ به بدل عليه وهو بيع مثلا والبيع على سبيل المهددة قول على ما شرح يصير بيعا
وتحرز المعاملة به أو لا تحرز بحال وعلى إذا لم يصح لعدم الصيغة يجوز التغالي به وإن وجدت معتبره وسبقها وتواخؤ على ما مر
نقط أو مطلقا أو في صورة مخصوصة أو لا وفي خلاف وعلى يكون التواطؤ وعدا ويلزمه الوفاء بهما أو به أو لا مطلقا وعلى إذا صح
أولى صورة ووفاء المشتري بالرد والمبيع على حاله وقت الشراء أو تغير ١٥٣١ يقوم زمن الرد أولا وإذا لم يصح يلزمه
بتعريض أو ش التقصان وما رجع

أو يفرق بين المنقصة واللفظ
والزيادة والتقصان ألفه
لا عدمكم الإسلام (أجاب)
رحمته أعلم أن الصور المذكورة
هنا ثلاثة الأولى أنهم يشترطون
ويشترطون بحيث كان الشرط
في صلب العقد وفي مجلسه قبل
الزوم فالبيع باطل وإن كان
الشرط قبل العقد أو بعد بهد الزوم
فالبيع صحيح الثانية أن لا يوجد
صيغة فلا شك بالطلاق في هذه
الصور. الصورة الثالثة وهي بيع
والبيع على سبيل المهددة فإن كان
المبايعات عارفين مقتضى هذه
الصيغة وهو أن معناها بعثك
هذا على أي إذا أسرت استردته
وأدبت لك الثمن وأن القلة لك
في هذه المدة فلا شك ولا مربة
في البطلان أو كان أحدهما يعلم
ذلك دون الآخر فالطلاق أيضا
وإن جهلا معناها وإنما قصد
بيعا صحيحا فالصيغة وقوله على
سبيل المهددة كلمة مغلظة وإذا صح
البيع كافي الصور الثلاثة والمادة
من الأولى فلا شك في جواز
المعاملة ولكن مع الكراهة
حيث أضمر الشرط الفاسد

عليه طلبة واحدة لا ثلاث أخذاً بما مر من أنه إنما ينجز الثلاث إذا
كانت الصيغة تقتضي التكرار نحو كما حصلت فأنت طالق وأما إن قال لا يسه
إنما الكبير أو شأنها عدم الخيض وهي شاية وهي التي يقال لها بلفة فلا
شيء عليه إذا تخلف الأمر وحاصت الشاية التي شأنها عدم الخيض وقع
الطلاق ذكره الخطاب ويبحث فيه بأنه إذا علق الطلاق على أجل لا يلفظه
محرهما معا عادة فإنه لا يقع عليه طلاق ولو بلغاه بالفعل كاتقدم قريباً أم مخلصاً
من عرووس [مسئلة] إن قال إن كان فلان من أهل الجنة أو إن لم يكن من أهلها
فأنت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق من الآن للشك وهذا ما لم يكن مقطوعاً بأنه
من أهلها كأحد عشرة المبشرين بالجنة وإلا فلا شيء عليه [مسئلة] إن قال أنت
طالق إن شاء الله فيجز عليه الطلاق من الآن لأنه لا اطلاع لنا عليها [مسئلة] إذا
قال إن كانت هذه البطيخة حلوة أو إن لم تكن حلوة فأنت طالق فإنه ينجز
عليه الطلاق من الآن للشك حال التحين أم من أقرب المسالك [مسئلة] إن قال
أنت طالق إن دخلت الدار مثلاً إلا أن يبدو لي أو إلا أن يغير الله ما في خاطري
ونوى صرفه للعقل عليه فقط كالدخول فلا ينجز عليه الطلاق بل لا يلزمه شيء
لأن المعنى إن دخلت الدار وبدأ لي جعله سبباً للطلاق فأنت طالق وإذا لم يبدو لي
ذلك فلا في الحقيقة هو معلق على التصميم والتصميم لم يوجد حال التعليل فلم
يلزمه شيء وأما لو صرفه للطلاق أو لم يتوشحاً فإنه ينجز عليه لأنه يعد ندماً
أو رفقاً للواقع أم ص [مسئلة] إن علق بممكن وقوعه وليس في ربهما كان لم
تطر السماء في هذا الشهر مثلاً فأنت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق في يومين الخندق
المدكور ولكن يحتاج لحكم حاكم من الآن بخلاف يومين البر كقول له إن أمطرت
السماء في هذا الشهر مثلاً فأنت طالق فإنه لا ينجز عليه بل يتظر فإن أمطرت
في الأجل المذكور طلقت وإلا فلا على الأرجح أم من أقرب المسالك [مسئلة]
إن قال إن لم أزن أو إن لم أشرب الخمر فأنت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق
ولكن يحتاج إلى حكم حاكم فلو أخبره مفت بوقوع الطلاق من غير حكم فاعتدت
زوجته وتزوجت ثم فعل المحرم بأن ذق أو شرب الخمر فإن زوجته ترد إليه
لأن عصمته لم ترتفع لما علمت أن الطلاق هنا يحتاج لحكم حاكم ولكن وهذه

(٣٠ - قرعة العين) ووقع التواطؤ عليه قبل التمسك لأن كل شرط أقصد كرهه وإخراجه ولا يكون التواطؤ وعداً يجب
الوفاء به بل هو مسكروه كما تقرر وإذا صح البيع في صورة لم يجر على نفسه وإذا بطل البيع وقبض المشتري فهو مضمون
عليه بدلاً وأجره يقطع فريسة وبناء المشتري ويرجع بالأرض على البائع والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رحمه الله في رجل
نه جارية فباعها على شخص آخر بمائة قرش بيعاً صحيحاً فجاء بعد ثلاثة أيام البائع يطلب القيمة من المشتري فقال له مالك

عندى المسألة قرش زلف كما هو المتعارف الآن عندنا بتكرار جدة أن القرش إذا أطلقت المرام بها الزلف المعروف الآن لأن
المشترى من أهل جدة فقال له البائع إني ما بعثك إلا بمائة قرش وريالات فرانسه لأن القرش في بلاد البائع إذا أطلق
فراذهما الريالات فرانسه وأنا ما أعرف لهذا الزلف الذى تقول فى الحكم فى ذلك وهل يصح هذا البيع مع هذا الغرر
والغبن القاحل وهل إذا اشترى شخص (١٥٤) من آخر سلعة بريالات مطلق ثم عند المخلص قال له أنا اشتريت منك

ريالات ذهب وهى أنه يزيد
على البائع فى كل ريال عين قدر
نصف التمن وإلا يأخذه بتلك
الزيادة يعتبره ذهب من المعلوم
أن الذهب ينقص عن الريال
العين ويقول أنا أعرف التجارة
جار بذلك فى الموسم الهندى
وغيره وأن الريال إذا أطلق
لا يتناول الريال العين إلا إن
شرطه على البائع اقتراناً بجورين
(أجاب) نعم البيع المذكور
صحيح ثم إن كان البيع المذكور
وقع فى مكة أو جدة فلا يلزم
المشترى إلا تسليم القروش
المعروفة فى هذه البلاد وأما إذا
وقع ذلك فى نحو الخا فالواجب
تسليم الريال لأن القرش وهو
الريال عندهم هو المعروف والله
سبحانه أعلم وبعبارة تحفة العلامة
مع المتن فى أول باب البيع ما
أنه ولو يقع العقد فى البلد أى
بلد البيع سواء كان كل منهما من
أهلها ويعلم بقودها أم لا فقد
غالب تعين الغالب ولو مغشوشاً
أو ناقص الوزن لأن الظاهر
إرادتهما له ثم قال وذكر الشافى
فقال إذا المراد مطلق العوض
إذا لو غلب محل البيع عرض

الزوج الثانى وطه شبهة براء الحد ويلحق به الولد اه من دس [مسئلة] إذا قال
إنت صليت فى شهر كذا أو إن صمت فأنت طالق فإنه ينجز عليه الآن
سواء صلى الخمس أو صام رمضان أم لا لوجوبه عليه شرعاً ولكن يتوقف
على حكم حاكم أو جماعة المسلمين كالمستثنين الذين قبل هذه فإذا أمطرت السماء
قبل الحكم عليه بالطلاق أو مضى الأجل ولم يصل قبل الحكم عليه بالطلاق لم
يلزمه شيء وما عدا هذه المسائل الثلاث مما ذكر يقع فيه الطلاق فى الحال من
غير توقف على حكم فاضل اه من درودس [مسئلة] إن قال لزوجته إن دخلت
دار أهلك تكونى محرمة على يلزمه الطلاق الثلاث فى المدخول بها ويتوى فى غيرها
كما يؤخذ مما تقدم [مسئلة] إذا رأى اثنان طيراً فقال أحدهما إن لم يكن هذا
غراباً فامرأته طالق وقال الآخر إن كان غراباً فامرأته طالق فإن ادعى أنها حلقا
على يقين فلا حنت مالم يكشف الغيب خلاف ما جزمنا به وإلا فبحثان وإن
ادعى أن أحدهما أن الحلق وقع على ظن أو شك وقع الطلاق وكذا الحكم
فحين قال لرجل امرأته طالق لقد قلت لى كذا فقال له الآخر امرأته طالق ما لك
لك وكلفه أن فلانا يعرف أن لى حقاً فى كذا الخلف الآخر أنه لا يعرف أن لك
حقاً كذا وكلفه عبده حز إن كان دخل المسجد فى هذا اليوم خلف الآخر
عبده حز إن لم تكن دخلته فى هذا اليوم لأن كلا منهما مخاطب بيقينه لا ييقين
غيره اه ملخصاً من درودس [مسئلة] إن حلف بطلاق إحدى زوجتيه على
إثبات دخول الدار مثلاً وحلف بطلاق الأخرى على التنى فإن التمس عليه الحال
طلقنا وإن بان له شيء عمل عليه اه ص [مسئلة] إن قال عليه الطلاق ليسافر
نصر مثلاً ولم يمكنه السفر لقصد الطريق أو غلوا الكراء أو قال لا تشككن زيدا
للحاكم فلم يوجد حاكم يشككى له فإنه ينتظر ولا يمنع من وطئها إلى أن يحصل
أمن الطريق أو يرخس الكراء أو يوجد الحاكم فإن سافر أو اشتكى بر فى يمينه
وإلا حنت وكذا كل سفر له وقت معين لا يمكن السفر قبله فينتظر لأن الأيمان
إنما يحمل على المقاصد اه ملخصاً من أقرب المسائل وص [مسئلة] إن قال إن
لم أطلقك فأنت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق ويقع من العوام كثيراً عليه
الطلاق لا أطلقك اه در [مسئلة] إذا قال إن كنت تحببى أو إن كنت

كفلس وخطة تعين وإن جهل وزنه بل لو اطرده عرفهم بالتعريف بالذناير أو الأشرية الموضوعين أصالة للذهب كما هو
المشهور فى الأول وقاله غير واحد فى الثانى عن عدد معلوم من النقصة مثلاً بحيث لا يظفونه على غير ذلك انصرف ذلك
العقد على الأوجه كما اقتضاه تحليلهم بأن الظاهر إرادتهما الثغالب ولو ناقضا الخ ما فيها والله أعلم (الحمد لله الجواب) عن الثانية
البيع فيها صحيح ويلزم المشتري فيها تسليم عين الريال حيث لم يوجد عند العقد شرط وأما إذا وجد عند العقد شرط البيع من

أصله باطل وليست هذه كالأولى لأن العرف الذي ذكره السائل غير مطرد بل هو خاص بأناس لا يعرفون إلاهم وأما
العرف الأول فهو عام كما هو مشاهد والله تعالى أقدر على العلم (سئل) رضي الله عنه في هذه الأموال التي بأيدي الناس
اليوم المكتسبة غالباً بالبيع الفاسد ونحوها وبمعاملة نحو القصب هل هي حلال أم شبهة أم حرام وإذا قلتم بالأول
فهل التوسع جاني لهذا لا طعمه ولا فخر إلا ليس ونحوها مباح أو خلاف (١٥٥) الأولى أو مكرره وهل التوسع كاعتناء
الناس اليوم في تعدد الواس

الاطعمة في أن واحد ومنه نحوه
أو الاقتصار على لون واحد أو ثوب
واحد غير سائر الثغرة وإذا قلتم
بأنك فهل الأخذ منها بقدر
الحاجة أم بقدر الضرورة وما قدر
الحاجة وقدر الضرورة في
المدكورات وإذا قلتم بالناس فهل
هو ملحق بالأول أو بالثالث بينهما
لنا ذلك رابعا شافيا من هذا
أنه عن المسلمين خيرا لأن المسئلة
واقعة حال (أجاب) رضي الله
عنه بقوله نعم ما تحقق أنه حرام
بأن علم أن هذا منصرف أو مال
الربا فلا شك في تحريمه وما علم
حله فلا شك في حله وما شك فيه
فيه الشبهة التي لا يحرم تناولها
وإنما تركها ورع أو أخذها لحلال
لا يفتى به آكلها والتوسع في
نحو المأكل المباح مباح وتركه
من ورع المؤمنين لأنه من ترك
مالا بأس به مخافة ما به بأس أي
مخافة أن يقضى به إليه وأكثر
المباحات داعية إلى المحظورات
حتى استكثار الأكل واستعمال
الطيب للمتزين فإنه يحرك الشهوة
ثم الشهوة تدعو إلى التكرر والتكرر
إلى النظر والتأمل إلى غيره

تفتيشي فأنت طالق فإنت أجابت بما لا يقتضي الحث بأن قالت لا أحبك
في الأول أولا أبغضك في الثاني أو سكنت فانه يؤمر بالطلاق وجوبا بلا
جبر عليه فإن لم يطلق كان عاصيا بترك الواجب وعصيته باقية غير منحلة
وإن أجابت بما يقتضي الحث بأن قالت إني أحبك أو أبغضك فانه يؤمر به
أيضا بلا جبر على أحد التأويلين ورجح والثاني يشتر عليه الطلاق جبراً ومحل
التأويلين أن أجابت بما يقتضي الحث إذا لم يصدقها فيما أجابت به وإلا أجبر
على الطلاق بالقضاء اتفاقاً كما يفيد ح وغيره اه ملخصاً من أقرب المسالك وص
[مسئلة] إن قال إن فعلت هذا الشيء فأنت طالق فقالت فعلته فإن لم يصدقها
أمر بالفراق بلا جبر فإن صدقها أجبر على فراقها اه من أقرب المسالك
[مسئلة] حلف بالطلاق لا يكلم زيدا مثلاً ثم طلق من في عصمته قبل أن يكلمه
ثم تزوج بغيرها ثم كلم المخلوف عليه فلا تطلق الثانية التي في عصمته حين الحث
ولم تكن في عصمته حين التعليق قال العلامة المدوني نقض الله بالرحمة والرضوان
على قول الحرشي في شرح قول سيدي خليل في باب الأيمان وفي علي أشد
ما أخذ أحد على أحد إلى أن قال فانه يلزمه عند عدم الشبهة أن يطلق فساء الخ
والمراد بالنساء التي يملكها فلا شيء عليه في التي يتزوجها أو يملكها بعد اثنين
وقبل الحث خلافاً لابن الحاجب [مسئلة] وجد زوجته تشاجر مع أمه من خصوص
شيء غافم بالطلاق أن لا تفعل واحدة منهما هذا الشيء فإذا فعلته إحداها بعد
التشاجر فإن كانت نيته عدم فعل واحدة منهما إياه حال التشاجر وبعد ما لزمه
الطلاق وإن لم يبن ذلك فلا حث لدلالة البساط على تقييد الفعل المخلوف عليه
بعدم التشاجر وبصدور الفعل عن غير طيب نفس وقد زالت التشاجر وطابت
النفس [مسئلة] إن قال إن كنت زيدا إن دخلت دأره فأنت طالق لم يثبت إلا
بالكلام والدخول جميعاً سواء فعل المتقدم في اللفظ أولاً أو آخر أو فعلهما معاً فيما
يمكن فيه الجمع في آن واحد وهذا يقال به تعليق التعليق وقال الشافعي لا يثبت إلا
إذا فعلهما على عكس الترتيب في التعليق لأنه جعل الطلاق معلقاً على الكلام
وجعل الطلاق بالكلام معلقاً على الدخول فلا بد في الطلاق بالكلام من حصول
الدخول أولاً لأن قوله فأنت طالق جواب في المعنى عن الأول فيكون في الشبهة

وكذلك النظر إلى دور الاعتناء وتحميلهم مباح في نفسه ولكنه يبيح الحرص ويدعو إلى طلب ما له ويلزم منه ترك ما
ملا يخل في تحصيله وهكذا المباحات كلها إذا لم تؤخذ بقدر الحاجة وفي وقت الحاجة مع التحرز من غوائلها بالمعرفة
أولاً ثم بالتحرز ثانياً فقل ما يخلو عاقبتها من خطر وكره السلف الثوب الرقيق وقالوا من رقى ثوبه رقى دينه وكل ذلك
مخوفاً من سريان اتباع الشهوات في المباحات إلى غيرها فإن المحظورات والمباح يشبهان بشهوة واحدة وإذا عودت النفس

الشبهة المسماة استرسلت فانقضت خوف التقوى الورع ومن هذا كله لا شك أن الاختصار على نون واحد ونون واحد غير سائر المتوردة هو الكمال في هذا الزمن الأخير الذي اختلط سبيله بالأبطاح وحال الضرورة أن يقتصر على سدا حق وما يمتنع به ضرر الحلال والحاجة أن يقتصر على ما يسمع بطله ويستريده بحيث لا يختل به مروءته وما يمكن زوجه من ذلك أيضا وقد علمت أنا قلنا (١٥٦) بالتالي والحقناه بالأول ومن أراد المزيد من ذلك فعليه بكتاب

حجة الإسلام إحياء علوم الدين من كتاب الحلال والحرام في ذلك ما يشي العليل والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب المقرض)

(سئل) رضى الله عنه فمين أراد ديناً نقداً من آخر إلى أجل معلوم وعلم أنه لم يدايته إلا لإنزادته في مقابل صبره إلى الأجل المعلوم فهل تلك الزيادة حرام أم لا فإن قلتم بحرمتها فهل إذا نذر له تلك الزيادة تحمل له أم لا فإن قلتم نعم فهل تكون من باب كل نذر جر نقداً فهو حرام أم لا أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه نعم إن علم المقرض أن المستقرض يريد أكثر مما مقرض لا يكون حراماً إذا لم يوجد معه شرط في صلب العقد لكنه مكروه فقد نص في التحفة وغيره أن المستقرض إذا علم منه زيادة كره إقراضه وكره أخذهما إذا نذر له بالزيادة لا تكون الزيادة حراماً ويحمل له أخذهما وقول السائل رفته أنه تعالى كل نذر جر نقداً فهو حرام فهذا لا أصل له والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رحمه

إلى جانبه ويكون ذلك المجموع دليل جواب الثاني فيكون في التية بعده اه ملخصاً من أقرب المسالك وحس [مسئلة] قال لزوجه إن دخلت دار فلان لأطلقك فدخلت لا يقع عليه الطلاق بهذه الصيغة لأن مدلولها الإيقاع أى أنها إن دخلت بوقع عليها الطلاق والحال أنه لم يوقعه وليس مدلولها الوقوع بالفعل فإن نوى بها تعليق الوقوع بأن نوى إن دخلت يقع عليك طلاق لزومه والله أعلم (ما قولكم) في رجل قال لزوجه والله لأطلقك إن دخلت دار فلان فدخلتها فهل تطلق أم لا وإذا قلتم لا تطلق فهل إذا اعتقد الخائف جهلا منه أن الطلاق وقع عليه وقال لها أنت طالق أو خلصت متى ناورا إخبارها بما اعتقده هل تطلق بذلك أم لا (الجواب) لا تطلق بدخولها الدار لأنه وعداها بالطلاق إن دخلت الدار ولا يقع الطلاق بالوعد ويدين في أنه قصد إخبارها بقوله أنت طالق على ما يعتقده جهلا فلا يلزمه هذا الإخبار طلاق وكذا لا يلزمه طلاق إن لم ينو إخبارا ولا إنشاء حملا على الإخبار قال في المجموع وإن خلق قبل له ما فعلت فأجاب في الرجعية بمحتمل الانشاء فالأقرب حملة على الإخبار وظاهر العمل بالنية والقصد اه (ما قولكم) في رجل قال لزوجه على الطلاق ثلاثاً إن كنت زيدا تكونى طالقاً فما يلزمه (الجواب) قال العلامة الأخ الصالح الشيخ محمد عيسى مجيباً عن هذا السؤال يلزم واحدة إن لم ينو أكثر لأن جواب الشرط تكونى طالقاً وهذا من تعليق التعليق يتوقف لزوم الثلاث فيه على مجموع شيئين كلامها زيدا وعدم طلاقها وهي تطلق بمجرد الكلام فلم يوجد مجموع الشيتين فلا يلزمه الثلاث اه وأجاب عن هذا السؤال أيضاً المحقق الأخ الشيخ حسن العدوى بقوله معتمد مذهب مالك لزوم الثلاث ولا عبرة بالتعليق قال جماعة المحققين العلامة الأمير مذهب مالك اعتبار المقاصد في ألفاظ الطلاق لمدلول اللفظ وشأن الخائف بهذا أن يقصد بذلك التشديد على نفسه بحل العصمة ثلاثاً لا الإقسام به فإن قال الخائف أردت الإقسام به وكان عن يعرف القسم والمقسم به دين ويلزمه طلاق واحدة ونقل عن الإمام الأجهوري لزوم العجز أى آخر الكلام وهو قوله تكونى طالقاً وهو طلاق واحدة نظراً لتعليق وكون صدر الكلام وهو قوله على الطلاق ثلاثاً مقسماً به وقد علمت أن معتمد المذهب لزوم الثلاث فإن

الله تعالى فيما إذا تقارض رجلان في مائة قرش مثلاً ثم إن المقارض عمل فيها وتقتصر رأس المسأل وأراد الشيخ ورأس المسأل ناقص فهل يلزم المقرض القبول ويصح النسخ أم لا يلزم القبول ويجب على العامل جبر رأس المسأل فإن قلتم يجب فهل إذا أتى العامل بالجبران من باب ثان غير العمل في باقي دوام القراض يلزم المقرض القبول أم لا وهل إذا طلب المالك مال المقارض ونسخ ورأس المسأل ناقص فهل يجب على العامل تسكته من باب ثان أم يرجع عليه وإن كان

رأى المال ناقص وهل إذا عمل العامل بالتصرف في خمسين ريال وبقيت خمسين من المائة لم يعمل فيها وقالت قبل العمل فهل تكون جميعها مال قراض ويجبر ما نقص من الرخ أم يجري الحكم إلا في الذي قد تصرف فيها وهي الخمسون والخمسون الذي لم يتصرف فيها ما يلزمه شيء أفقونا ما جردن (أجاب) رحمه الله تعالى لا يلزم العامل جبر رأس المال إذا نقص وإنما يلزمه تنقصه إذا كان عرضاً فيلزم أن يرده (١٥٧) إلى ما كان جنساً وصفة وتوعاً وإذا فسح العامل صح الفسخ ولا يشترط

رضى المالك بالفسخ وإذا تصرف المأمول في البعض ونلف البعض الآخر فلا تنصير فان كان التالف قبل العمل فلا ضمان ولا جبر بالرخ وإن كان التالف بعد التصرف جبر التالف بالرخ والله سبحانه وتعالى أعلم (باب التفليس)

(سئل) رضى الله عنه في رجل عليه ديون ليلة ناس من التجار وغيرهم ثم أعسر وظهر إعساره بالينة العادلة المرضية وقضوا أمره ولم يكن متمرداً فهل إذا ظهر أمره للعالم الشرعي وشهدت الشهود المرضيون لدى الحاكم الشرعي قبل الحبس ونكل رب الدين عن التيقن في أنه لم يعلم إعساره يغلى سبيله قبل الحبس أم يحبس كيف الحكم في ذلك أفقونا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم حيث الأمر ما سطر فلا يجوز حبسه بل يغلى سبيله والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الحجر)

(سئل) رضى الله عنه عن رجل مات وعنده بنات وكل عليهن ابن عمه وعنده بستان والبستان

المائة لا يقصدون كون الصادر مقسماً به بل هو المحلوف به والله أعلم وجواب الشيخ حسن هو الذي قيل إليه النفس ويحجب هذا الجواب أيضاً إذا قال لزوجته على الطلاق الثلاث إن تشاجرت مع جيرانك تكون خالصة فيلزمه الثلاث لأن المذهب اعتبار المقاصد إلا إذا قال أردت الإقسام بقولي على الطلاق الثلاث وكان ممن يعرف القسم والمقسم به فإنه يدين ويلزمه هنا طلاق واحدة بآنة كما هو المتمد في لفظ خالصة والله أعلم (ما قولكم) فدرجل طلق زوجته خلافاً رجعيّاً وقبل خروجها من العدة قال لها إن كنت على ذمتي فأنت طالق فإذا يلزمه أجاب عن هذا العلامة الشيخ محمد عlish بقوله في الحرشي الطلاق مضاد النكاح الذي هو سبب الإباحة ولا بقاء للحد مع وجود ضده اه وهذا صريح أن الرجعية ليست على ذمة مطلقها فلا يلزمه طلاق لعدم تحقق المعلق عليه وهذا ما لم يطأها في العدة قبل التعليق اه كور ويلزم طلاق آخر لما علمت أن ابن وهب يقول إن الوطء بغير نية رجعة وكل نكاح عتق فيه كالتصحيح في حقوق الطلاق اه كلامه ولما اظلمت على هذا الجواب لم أرته وأرسلت السؤال بعنه إلى الشيخ العلامة المذكور فرجع إلى ما هو الصواب وأجاب بقوله يلزمه طلاق ثانية لأن الرجعية زوجته على ذمته في حقوق الطلاق والنفقة وغيرهما إلا الاستمتاع بها والخلوة بها والأكل معها والله سبحانه وتعالى أعلم اه كلامه جزاء الله خيراً حيث رجع إلى الحق والرجوع إلى الحق فريضة وهذا هو شأن العلماء العاملين (ما قولكم) في رجل قال لزوجته على الطلاق الثلاث إن تشاجرت مع جيرانك تكون خالصة (الجواب) يلزمه الثلاث لأن شأن الخائف بهذا أن يقصد التشديد على نفسه بعمل العصمة فإن قال الخائف أردت الإقسام به وكان ممن يعرف القسم والمقسم به دين ويلزمه طلاق واحدة إلا أنها هنا بآنة لما تقدم من المتمد أن خالصة طلاق بآنة (ما قولكم) في شخص قال لزوجته إن حملت فأنت طالق فما الحكم (الجواب) في الحرشي في باب العتق أنها تطلق عليه بمجرد الوطء ولو كان وطئها قبل النجس الطهر الذي حلق فيه ولو عزل واختار التخيى أنه لا حنث عليه حيث عزل بخلاف ما إذا قال لامته إن حملت فأنت حرة فإن له أن يطأها في كل طهر مرة حتى تحمل عتقت اه بزيادة من عدوى (ما قولكم) في شخص قال لزوجته وهي حامل إن

عنده بستان واحدة طبة وواحدة دونها قباغ شرب البستان من البئر الطيبة واستنبت البئر الذي دونها فهل يبيع البئر المذكور جائز أم لا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان البيع المذكور فيه مصلحة للقاصرين فالبيع صحيح وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه لو ادعى ابن تسع سنين قرية أنه بلغ الحلم هل يصدق أم لا بينوا لنا ذلك (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يصدق بقوله بلا بين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في

بعض المتشوهات وما لحق بها من الفاكهة المعروفة عندنا بالتخشب فهل في شرائها جناح إذا بلغت في القيمة قدرًا متناهيا وهذه القيمة مختلفة باختلاف الأزمان والأوقات فتارة تساوي الفلانة عشرة ريال عند اشتداد طلبها وقلة وجودها وتارة تساوي قرشين فهل يحرم شراؤها عند انتهاء قيمتها أم يكره ويكون سرفا فإن قلتم إنه سرف في تعريف السرف عرفونا (١٥٨) بالحقيقة موضحا مصرحا ولكم من الله مزيد التواب (أجاب)

رضي الله عنه لا يكون شراء التخشب ونحوها من السرف ولا كراهة في ذلك حيث كان الشراء المذكور بمن مثلها في ذلك الزمن والمكان أو كان بغير غير فاحش وهو ما يمتثل في مثلها وكان ذلك من ماله أو من مال غيره الذي يرضى له وفاء من جهة ظاهرة أو لا يرضى وفاء وعلم ذو الدين ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم في الإيجاب تنبيه وفق المأوردى بين التبذير والسرف بأن الأول الجهل بمواقع الحقوق والثاني الجهل بمقدارها ورد بأن مفهوم التبذير وغيره ترادفهما وفسر السرف في قولهم لاخير في السرف كما لا سرف في الخير بأنه ما لا يكسب حدا في العاجل ولا أجرا في الآجل وشذ الإمام والفراي فقالا السرف في المباحات غير اللاتفة به تبذير وليس كذلك فقد روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك من مالك إلا ما أكلت فأفقت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأبقيت وهو صريح في أن ذلك لا يسمى تبذيرا ولا

حلت فأتى خالقها الحكم (الجواب) في حاشية الخرشى في باب العتق أنها لا تطلق إلا بحمل مستأنف كما ذكر ابن الحاجب أن الطلاق مثل العتق في ذلك لكن قال الشارح قول ابن القاسم خلاف قول ابن الحاجب (ما قولكم) في شخص تزوج بمملوكة أمة ثم طلقها ثلاثا فهل تحل له بالملك قول أن تستكح زوجها غيره أم لا (الجواب) لا تحل له حتى تستكح زوجها غيره في أبي الحسن على الرسالة ومن طلق امرأته حرة كانت أو أمة ثلاثا لم تحل له بملك ولا نكاح حتى تستكح زوجها غيره والآية والله أعلم

باب نفويض الطلاق

(ما قولكم) في شخص شرط لاسرائته أنه لا يقبض عنها أكثر من شهر مثلا وإن زاد عن ذلك فأمرها بيدها ثم خرج مسافرا فأمره العدو فهل لها القيام بشرطها أم لا (الجواب) في الخرشى في باب الشفعة إذا خرج مسافرا فأمره العدو فلا قيام لها بشرطها وأما لو خرج يريد غزوا فأمره العدو والمسألة بحالها فلها القيام بشرطها ولعل الفرق أن الخروج للغزو مظنة الأسر فكأنه مختار في حصوله ولا كذلك الخروج للسفر ثم إن مسألة الأسر التي لا قيام لها فيها مثلها ما إذا سافر خبيس والله المثلهم لتسواب (ما قولكم) في رجل وكل شخصا على طلاق زوجته فزاد الوكيل عن طلقة واحدة فهل للزوج منكرته (الجواب) القول قول الزوج الموكل في الإذن وفي صفته ومن الصفقة عدد الطلقات فله أن ينكره فيما كان في الشرحي عند قول سيدى خليل في فصل نفويض الطلاق إن زادت على الواحدة لأنه إذا كان له أن ينكر الموكلة والمحررة اللتين ليس له عزلها لما ذكرته الموكلة التي له عزها أولى ونقل الشيخ محمد عتيق أن العلامة الأمير مشر عن رجل وكل آخر على طلاق زوجته فطلقها ثلاثا على التبرأة فقال الموكل لم أرد إلا واحدة فهل يصدق بيمين فأجاب للزوج رد ما زاد على واحدة حيث يادر بالإنكار ولا يلزمه اليمين إلا عند إرادة تزويجها قبل زوج اه [مسئلة] إذا أمرت الزوج لزوجته أنه إن تزوج عليها فقد فوض لها أمرها أو أمر الداخلة عليها توكيلا فليس له عزلها لأن الحق وهو رفع الضرر عنها قد تعلق بها فلها أن تطلق نفسها أو الداخلة عليها كما في أقرب المسالك [مسئلة] إن كتب الكتاب ونفقة حال العقد

بدخل في قوله تعالى والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا الآية ولا في قوله تعالى إن المبشرين كانوا إخوان الشياطين الخ ماق الإيجاب وقال قبل ذلك مع ته والرشد صلاح الدين والمال بأن لا يضيعه ضياعا لافتادة تعود عليه منه دينية أو أخروية كإتفائه في البحر عثا وصرفته في محرم ولو صغيرة كإعطائه لصوغ إناء نقد أو لتجم أو الرشوة على باطل أو لشراء مكر أو غدر واحتمال غير فاحش في معاملاته وهو ما لا يمتثل له التجار غالبا فيها لا إن صرفه في خير كصدقة

ولا إن صرفه جميعه ولو حالاً في ملاذ مباحة في اعتقاده المستند إلى تقليد صحيح كنفقش ياء وزويق وملبس ومركب ومطعم وإن كان كل ذلك فوق اللاتق به وعيد كثير للخدمة وجوار كثير للتسرى ونحو ذلك لأن من شأن المال أن يؤخذ لينفذ به التذاذ مباحاً فلم يناف ذلك كمال عقده ولم يصح سبياً للحجر عليه وخرج بمباحه انحراف كصرفه لنحو كامن أو نائفة أو مطرب بمحرم أو لما يضر بدنه أو عقده أو لما يقرضه في شئ (١٥٩) من ذلك والمالك جاهل بحاله وليس له

جهة ظاهرة مقلوبة الحصول يوفي منها ما يصرقه في ذلك ويطلب حالاً لأن الاقراض والصرف يحرمان عليه تحريماً غليظاً كما هو ظاهر من قواعدهم فلا يبعد كونه كبيرة لأنه إتلاف لمال الغير من غير ظن حصول وفائه الخ ما في الإيعاب والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئل) رضى الله عنه في ولد بالغ تحت حجر أبيه أعطاه مالاً يشتر فيه وأذن له والده في التسرى من المال المذكور لكون الولد لا يملك شيئاً فهل إذا ملك جارياً ثم دفع ثمن الجارية من مال أبيه يحل له التسرى بها لأنه مأذون له بذلك أم لا يحل لأنه أخذها من مال أبيه الذي تحته واتحد القابض والمقبض وإذا قلتم بالمنع فهل إذا اشترى الجارية واستقرض منها من شخص ودفعه لمالكها وبعد ذلك أوفى القابض من مال أبيه يجوز ذلك أم لا (وسئل) عن أخوين وروا من أبيهما مالاً وبقى المال شركة بينهما وأذن كل واحد منهما للآخر في التصرف في المال المذكور وفي التسرى فهل يصح الشراء من المال المشترك للتسرى أم

أنه إن تزوج عليها فأمرها يدها ثم تزوج عليها فطلقت نفسها ثلاثاً فإنه يلزمه ولا منكرة له نفي بها أم لا لكن له الرجعة إن دخل وأبقت من الثلاث شيئاً خلافاً لسحنون القائل بأنه باتن لا رجعة فيه لأنها أسقطت شيئاً من المهر في نظير الشرط وأما إن كتب الكتاب أن أمرها يدها إن تزوج عليها ثم تزوج عليها ولم يعلم هل وقع ذلك في العقد أو بعده فهل له منكرتها فيما زاد على الواحدة أم لا قولان اهـ ملخصاً من خرشي وعدوى

(فصل في الرجعة) يكفي صريحها بلائياً في الظاهر فقط كارتجعتها ورجعتها وردتها لنكاحي قال ابن عرفة الأظهر عدم افتقار الصريح لنية فيكفي ولو حالاً لأن مهرها جدد والمراد بالمرحل أنه حال عن نية الرجعة وينفعه ذلك في ظاهر الحال ولا يصدق فيما ادعاه من عدم النية فيؤخذ بالنفقة وغيره لا في الباطن فلا يجوز له الاستمتاع بها إلا مع النية اهـ ملخصاً من الخرشي بزيادة من عدوى [مسئلة] تصح الرجعة بقول غير صريح ولا بد منه من قصد الرجعة كرجعتها أو أمسكتها أو أعدت الحل أو رفعت التحريم اهـ من خرشي [مسئلة] تصح الرجعة بالنية والمراد بها الكلام النفسي وأما مجرد قصد أن يراجعها فلا يكون رجعة اتفاقاً وإذا علمت أنها تصح بالنفسى فإذا نوى في نفسه أنه قد راجعها واعتقد ذلك في ضميره من غير تلفظ فقد صح رجعت فيها بينه وبين الله على ما استظهره ابن رشد والظاهر اعتقاده اهـ ملخصاً من الخرشي والعدوى وأقرب المسالك [مسئلة] تصح الرجعة بفعل صكوطه ومقدماته مع نية أي قصد للرجعة اهـ منه [مسئلة] إذا وطئ زوجته الرجعية ولم ينو الرجعة فهذا الوطء حرام ويستبرأ منه ولا يلزمه صدق ولا يحد وإن حلت من هذا الوطء يلحق به الولد نظراً لقول ابن وهب إن الوطء مجرداً عن النية رجعة وإذا أراد أن يراجعها رجعة صحيحة فلا تصح إلا إذا بقيت العدة الأولى وتكون الرجعة بغير الوطء مع النية فإذا انقضت الأولى ثم طلقها طلاقاً آخر لحقه طلاقها نظراً لقول ابن وهب المتقدم كن طلق في مختلف فيه كما في عبد الباقي قال وحل هذا الطلاق الثاني رجعي وإن لم تثبت به رجعة وقائده لزوم طلاق بعده وتأنف له عدة أو هو باتن وجزم الباقى بأنه باتن وعلى أنه رجعي فيلغزه من وجهين طلاق رجعي لاحقاً وتأنف له عدة ولا رجعة منه اهـ مجموع

لا يصح وإذا عزل الشريك عن الجارية وقال انفضه من حصتي هل يصح أم لا المسئلة واقعة والسائل مستفيد (أجاب) عفا الله تعالى عنه بقوله نعم حيث كان الابن المذكور شبيهاً أو سفياً مهملًا صح شراؤه في الذمة وحل له التسرى المذكور سواء أذن له أبوه في التسرى أم لا ونسليمه الدرهم للبايع صحيح وليس من باب اتحاد القابض والمقبض بل هو من باب اعتقاد الرضى وكذلك المسئلة الثانية وهي مسئلة القرض صحيح أيضاً فربما ونسليها وتسرياً

بلى لو اشترى بعين مال أبيه صح لما علم أنه من باب اعتقاد الرضى وكذلك المسئلة الثالثة إذا أذن كل منهما الآخر
فبإذ كر جاز أن يشترى أيضا بعين المال المذكور وأما الزاوجة وهي مسئلة ما إذا عزى الشريك فإن كان ذلك بعد
الإذن المأذون أو مع اعتقاد الرضى أو كان الشراء في الذمة صح الشراء والتسرى والله سبحانه أعلم
(كتاب العارية) ١١٦٠ (سئل رضى الله عنه) رجل استعار له كتاب فقه من أمين

ليس هو صاحب ملك [عنا هذا]
الكتاب لتصار وهو وكيل
فأخذه المستعير فبعد مدة قليلة
أصاب الناس مطر كثير وانهم
سبل كبير فثال بلدا كثيرة فن
جملتها ثال حلة المستعير لهذا
الكتاب وملك الكتاب مع
حلة من الكتب والآلات
فهل سيدي يلزم الضمان
المستعير أو الوكيل أمهم الذى
يلزم الضمان لكتاب القصار
بقيته أفيدونا الجواب والله
الواب (أجاب) عفا الله عنه
بقوله نعم يفرمه المستعير والوكيل
وإذا غرم الوكيل رجع على
المستعير والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب الضمان)

(سئل) رضى الله تعالى عنه
في امرأة لها بذمة أبيها دين آل
إليها بطريق الميراث من زوجها
اشترى ثم قبضت بعض الدين
وبقي بعضه بذمة أبيها فأبرأت
أبيها من تخمين ربالا من
البعض الباقي عنده ثم أرادت
الرجوع في الخمسين المبرأ منها
فهل لها الرجوع أم ليس لها ذلك
أفتونا (أجاب) عفا الله تعالى
عنه ليس لها الرجوع في البراءة

بتصرف وتوضيح [مسئلة] إذا خلق زوجته طلاقاً رجعياً ثم عقد عليها فإن
هذا العقد يكون رجعة كما في حاشية الخرشى وإذا كان دفع فاسمها جهلا من
رجع به عليها لأنه إنما دفعه لا اعتقاده نومه قال ابن حارث اتفقوا على أن من
أخذ من رجل مالا وجب لذلك الأخذ بقضاء أو غيره ثم ثبت أنه لم يكن يجب
له نفي أنه يرد ما أخذه أم بتصرف ذكره دس وص عن البناني في باب النفقات
عند قول المختصر كانشاش اخل [مسئلة] إذا شك هل طلق زوجته أم لا ثم
اعتقد من جهله أنه وقع عليه الطلاق فراجعها فإن هذه الرجعة غير معتد بها فإذا
زال الشك بعد الرجعة وتبين له أنه وقع عليه الطلاق فلا بد من رجعة غير الرجعة
التي وقعت منه لأنها مستندة لا اعتقاده أنه لزمه الطلاق بالشك وتقدم أن الشك
لا يقع به طلاق أم عدوى بتوضيح (ما قولكم) في امرأة ادعت انقضاء عدتها
في شهر هل تصدق أم لا (الجواب) في دور وصدقت المطلقة في دعوى انقضاء
العدة سواء الأقراء والوضع ولو كان الوضع سقطاً فلا يمين ولو خالفت عادتها
أو خالفها الزوج إذا ادعت عدة يمكن فيها انقضاء العدة غالباً أو مساوياً وأما إذا
ادعت عدة بنذر فيها انقضاء العدة كالشهر فإنه يسأل النساء فإن شهدن لها أن النساء
قد يحضن مثل هذا فإنها تصدق وهل يمين أو بغيره قولان وأما إذا ادعت
مالاً يمكن غالباً ولا يمكن نادراً فلا تصدق ولا يسأل النساء أم بزيادة من دس
بتصرف (ما قولكم) في امرأة دخل بها غير حامل طلفت أولى ليلة من رمضان
خلت للأزواج أول يوم من شوال ولم يفتها صوم ولا صلاة (الجواب) هي
امرأة طلفت أولى ليلة من رمضان وهي طاهرة فحاضت في تلك الليلة وانقطع عنها
قبل الفجر واستمرت طاهراً خمسة عشر يوماً ثم أتتها الحيض في الليلة السادسة عشر
وانقطع عنها قبل الفجر واستمرت طاهراً خمسة عشر يوماً ثم أتتها الحيض عقب غروب
أول ليلة من شوال ولا يضر إتيان الحيض أول ليلة من الشهر وانقطاعه قبل الفجر لأن
العبرة في الطهر بالأيام وهذا على المشهور من أن أقل الطهر نصف شهر وأما على القول
الضعيف من أن أقل الطهر عشرة أيام أو ثمانية فتصوره ظاهر أم عدوى بتصرف
[مسئلة] يتدب الاشهاد على الرجعة فلو راجعها بغير شهود صح كما في أقرب
المسالك وغيره (ما قولكم) في امرأة خطبها رجل غير كف ففالت له ثم تنقض

المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه في رجل له عند رجل مائة ريال قيمة عبيدين وأخذ فيها
أجلة بينة إلى انتهاء الأجلة بجاه صاحب الحق يطلب حقه من المشتري فأراد المشتري أن يجهله صاحب الحق فأنى لجاء
رجل آخر وقابل في القدر المذكور وأشهد على نفسه وكتب أيضا ذلك المبلغ عليه بأن يؤدى كل شهر عشرة ريال
فوصل من ذلك المبلغ خمسة وثلاثين ريالاً فالتا المقابل قبل أن يوفى ذلك المبلغ المذكور فهل لصاحب الحق طلب على

ورثته أم يرجع إلى المشتري الأول أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله الخوار ليأمنع إن شاء رجع على تركه الميت الضامن وإن شاء رجع على المشتري والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص له على آخر دين به رهن فمهر المدين عن وفاة الدين فشكا حائله على صديق له فأجابه بأن أسلم الدين المذكور عنك والحال أن قدر الدين المذكور ستون ريالاً فذهب الملتزم إلى صاحب الدين وقال له (١٦٦) إن يزيد على عمرو ستين ريالاً فأكتب

إليه بأن يضع عنه من الدين خمسة عشر ريالاً وأنا الملتزم في خمسة وأربعين ريالاً فقال له لا أكتب إليه إلا أن تلزم بأداء خمسة والأربعين ريالاً فقال التزم بأدائها عن المدين فصكت إلى صاحبه فأجاب الدائن بأنى أبرأت المذكور من خمسة عشر ريالاً وفك الرهن وجعل به أجزاً فطلب الملتزم خمسة والأربعين فتنهله أياماً ثم امتنع من التسليم بعد ذلك فهل يلزمه تسليم ذلك أم لا أقيدوا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يلزمه تسليم الدرامم بالزمام المذكور ولصاحب الحق مطالبته بما ذكر والله الهادي أعلم

(باب الزهن)

(سئل) رضى الله عنه عن رجل رهن عند رجل سيفاً في دراهم معلومة إلى أجل مسمى ثم إن الزهن المذكور بعد المدة المذكورة أو في المرتين ماضيه وطلب الزهن المذكور من المرتين المرحوم المذكور وإذا به قد ذهب السيف المذكور فقال له أين ذلك فقال له طاح بين حوائجى وأمهلى حتى أقفئ وصبر

العدة وادعت أنها تحيض في كل شهرين مرة ثم خفيها قبل تمام ستة أشهر فأجابته وأخبرت أنها حاضت في كل شهر فهل تمتع من العقد نظراً لخبرها الأول أو يعقد عليها نظراً للثاني (الجواب) يعتمد على خبرها الأول وتمتع من العقد حتى تم عدتها بحسب ما أخبرت به أولاً قال في المجموع وإن ادعت طولها وهو حتى أخذت بأقرارها في أحكام العدة انتهى

باب الظهار

صرح الظهار لا يد فيه من ظهر امرأة مؤبد تحريراً بنسب أو رضاع أو صبر ولا ينصرف صريحه للطلاق فإذا قال أنت على كظهر أى أو كظهر أختى من الرضاع أو كظهر أم زوجتى كان مظاهراً منها يحرم عليه الاستمتاع بها قبل الكفارة وسيأتى بيانها فلو قال نويت بهذا اللفظ الصريح الطلاق فلا يؤخذ به مع الظهار لا في الفتوى ولا في القضاء على المشهور بل لا يلزمه إلا الظهار فقط كما في أقرب المسالك وغيره [مسألة] كتابته الظاهرة ما نهت الظهار غير صريح كإلى المجموع وهى ما سقط منها لفظ ظهر أو لفظ مؤبد التحريم فالأول نحو أنت كأمى أو أنت أمى بحذف أداة التشبيه والثاني نحو أنت كظهر زيد أو ظهر فلانة الأجنبية وكذا إذا قال بذلك كأمى أو مثل يد أى فهو من الكتابة الظاهرة ثم إن نوى بلفظ من ألقاها الكتابة الظاهرة الظهار أو لم ينو شيئاً لزومه الظهار وإن نوى الطلاق لزومه الثلاث في المدخول بها ولو نوى أقل وأما غير المدخول بها فإن نوى الأقل قبل منه أم من أقرب المسالك [مسألة] إن قصد بقوله أنت كأمى الكرامة أى قصد أنت مثلها في الكرامة أو في الإهانة قبل منه ولا يلزمه شيء فالكتابة الظاهرة هنا يصر فيها عن الظهار البتة بخلاف كتابة الطلاق فلا يصر فيها عنه إلا البساط لالتية على المعتمد أم دس [مسألة] إن قال أنت كفلانة الأجنبية فهذا من كتابات الطلاق لا الظهار ويلزمه به الطلاق الثلاث فقط في المدخول بها وغيرها سواء نوى الثلاث أم لم تكن له نية فإن نوى أقل فإنه يقبل في غير المدخول بها وهذا إذا لم ينويه الظهار فإن نواه لزومه في الفتوى ويصدق ويلزمه الظهار فقط دون الطلاق مدخولاً بها أو غيرها وأما في القضاء فيلزمه الثلاث والظهار معاً كانت مدخولاً بها أو غيرها إلا أن ينوى أقل من ثلاث في غير المدخول بها فيلزمه

(٢١ - فرة العين) عليه مدة من الزمن فطلبه فقال له ذهب علينا فهل تلزمه الكرامة أم لا أم كيف الحكم أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث ذهب المذكور من حرز مثله فلا ضمان وإلا قبضن والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل رهن أرضاً فهلك ولم يفكها ولم يكن له ورثة فهل يصح للمرتين رهنها بالثمن الذى أئتمن به أم لا أقيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يصح ولا يجوز للمرتين المذكور أن يرهن الأرض المزبورة والله

تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استعار من آخر أمتعة نساء وروضها وهو مقر بذلك الرهن فهل يعزرو فيها فعه
أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث فعل ما ذكر بغير إذن ذوي الأمتعة عزرو بما يراه الحاكم والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل رهن عند آخر أمتعة نساء في قدر معلوم مثلاً ستة عشر ريالاً والحال
أن الرهن يساوي ثلاثمائة قرش فعه (١٦٣) المرتين بغير إذن صاحب الرهن فكيف الحكم في هذا الرهن

وإذا أتى بالستة عشر ريالاً الرب
الرهن وطلب الرهن فهل للمرتين
دفعه وصبره حتى يسر الله له
ويفك الرهن أم كيف الحكم
أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه
بقوله حيث رهن بغير إذن
ذو المتاع فالرهن باطل ولصاحب
المتاع أخذه ممن هو تحت يده
إذا أقام البيت على ذلك وحلف
أنه لم يأذن في الرهن وإلا فليس
له ذلك لكن إذا سلم الدين أخذ
متاعه والله تعالى أعلم (سئل)
رضى الله عنه فيمن أعطى لآخر
أمتعة نساء لأجل مسمى يتوسع
بها مثلاً ثلاثة أشهر فنيها منذ
سنتين فهل لرب الأمتعة إذا رفع
أمره إلى القاضي أن يجبر المغيب
بردا الأمتعة أم لا (أجاب) رضى
الله عنه بقوله نعم حيث كان
قادراً على التكافؤ أجبره الحاكم
الشرعى عليه وإلا فلا والله
المسأدى أعلم

(باب الوكالة)

(سئل) رضى الله عنه في شخص
أرسل إلى شخص بضاعة وكله
في بيعها فوصل جانب من البضاعة
فباعه وأرسل الثمن إليه ووصل
الجانب الثاني فباعه وطلعه في

ما تواف مع الظاهر هذا هو الصواب كما في بن خلافاً لعب أنه ملخصاً من درودس
[مسئلة] إن قال أنت كائى أو غلامى فإنه يلزمه الثلاث في المدلول بها كغيرها
إلا أن ينوى أقل فيها يظهر وظاهر الاختصاص لزوم الثلاث هنا ولو نوى الظاهر
في الفتوى والله تعالى وهذا هو المتمد وقيل لا يلزم به ظاهراً ولا طلاقاً وإن دل
التبسيط على عدم الطلاق بقوله أنت كائى أو غلامى لم يلزمه شيء وأما لو قال أنت
على كظهر أبى أو ظهر غلامى فإنه يلزمه الظاهر عند ابن القاسم وهو الصواب لأن الأبن
والغلام محرمان عليه كالأم أو أشد ولا وجه لقول ابن حبيب لا يلزم ظاهراً ولا طلاقاً
ملخصاً من شرحى درودس (سئل ابن عبد السلام) عن رجل أنت على حرام
كأى وأنتى فقال لا أعلم فيما نصاً واستظهر أنه ظاهراً أخذاً من عكس التشبيه
فإن نوى الطلاق أخذه والمراد بعكس التشبيه قوله أنت على كظهر فلان الأجنبية
أهـ دس [مسئلة] كتابته الحقة كاذبه وانصرف وكلى واشترى ونحو ذلك
ولا تنصرف للظاهر ولا لطلاق (إلا بالقصد أهـ من أقرب المسالك [مسئلة] إن
قصد الظاهر بصريح الطلاق كما إذا قال أنت طالق ونوى به الظاهر لا يلزمه ظاهراً
على المتمد وقال أبو القاسم يلزمه الظاهر نظراً لنبته التي أقربها ويلزمه الطلاق
نظراً لما ظهر من لفظه أهـ ملخصاً من أقرب المسالك ورس (ما قولكم)
في رجل قال لزوجته أنت حرام على كائى ولم يقصد شيئاً فهل يلزمه الحرام ويسقط
عنه الظاهر ويكون كقول الحرشى يعنى أن الزوج إذا قال لزوجته ابتداء أنت
طالق ثلاثاً وأنت على كظهر أبى فإن الظاهر لا يلزمه لعدم وجود محله وهو
المصصة لأن الزوجة انقطعت عصمتها بالطلاق الثلاث أو يلزمه الظاهر فقط وإذا
فلم يلزمه الظاهر هل يجوز له معاشرتها (الجواب) قوله أنت حرام على كائى
من الكتابات الظاهرة وهى إذا لم ينو بها شيئاً يلزمه الظاهر ولا يلزمه الحرام
والفرق بين هذه الصيغة وبين قوله أنت طالق ثلاثاً وأنت على كظهر أبى أنه
يجعل هنا قوله كائى كالحال مما قبله فبين به وجه الحرمة وصرف الحرام عن أصله
يعنى الطلاق وجعل المراد منه الظاهر فكأنه قال أنت حرام حالة كونك كظهر
أبى وأما قوله أنت طالق ثلاثاً وأنت على كظهر أبى الخ فقد عطف الظاهر على الطلاق فلم
يجعله كالحال مما قبله ويجوز كونها معه في بيت واحد إن أمن وله النظر لوجهها

درب مسروق فلما وصل في أثناء الطريق خرج عليه قوم فقبوه ومن جملة المسائل المتروك مال المرسل فلما وصل
للمرسل خير التبع قام شخص آخر يدعى أن المسال ماله والأمين لا يعلم بذلك مالا جملة كافية فهل يلزم الأمين شيء
أولاً لأنه أمين وأيضاً المرسل أذن له بالتصرف وتصرف على حسب الإذن ولم يعلم لاحد مالا إلا المرسل إليه يثنوا
لنا ذلك جزيماً غير (أجاب) رضى الله عنه لا يضمنه الوكيل المذكور والحال ما سطر والله تعالى أعلم (سئل) رحمه الله تعالى

في شخص أرسل إلى شخص بضاعة وركله في يدها فوصل بجانب من البضاعة فباعه وأرسل اثنين إليه ووصل الجانب الثاني فباعه وطلعه في درب مسلول فلما وصل أثناء الطريق خرج عليه قوم فتهبوه ومن جملة مال المتهوب مال المرسل فلما وصل المرسل خبر النهب فلم شخص آخر يدعي أن المال ماله والأمين لا يعلم لذلك مالا جملة كافية فهل يلزم الأمين شيء أو لا لأنه أمين وأيضا المرسل أفن له بتصرف وتصرف على (١٦٣) حسب الإذن ولم يعلم لاحدا مالا إلا

المرسل إليه يتناول ذلك (أجاب)

رضي الله عنه نعم حيث ثبت أن المال للمدعي المذكور وحلف أنه لم يأذن فله تضمين أيهما شاء والقرار على المرسل والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضي الله عنه في شخص أرسل بضاعة من اثنين إلى بندو جده لوكيل له فوصلت البضاعة إلى الوكيل وتسلها وتصرف فيها بنظره واجتهاده على عادة الوكلاء يتصرف جده باع بعضها ببندو جده قيمة مثله يوم البيع وأرسل بعضها إلى مصر لابن الموكل وسلم قيمة ما باعه منها لابن الموكل أيضا وبعد مضي مدة من السنين ادعى الموكل أنه لم يوكفه في البيع وإنما وركله في استلامها وإرسالها لايته فقط وأجاب الوكيل بأنه وركله فيها وكالة مطلقة مفوضة وتنازعا في ذلك فهل يقبل قول الوكيل في الإطلاق أم قول الموكل يمينه في التقييد حيث كان التصرف فيها مستفادا من جهته وإذا أقام كل منهما البينة على ما ادعاه هل تقدم بينة الموكل على التقييد أم بينة الوكيل على الإطلاق حيث ركن أكثر إثباتا وإذا عجز

وأطرافها كالوجه واليدين والرجلين بغير قصد لئلا لا يسد لها فلا يجوز وإن لم يؤمن لا يجوز كونها معه في بيت واحد خشية الوقوع في المحذور اهـ ملخصاً من الخرمي والمدري [مسئلة] إن قال أنت علي كظهر فلانة الأجنبية إن دخلت الدار ثم تزوج فلانة الأجنبية ثم دخل الدار فبذره الظهار اعتباراً يوم الحلف كما قال النخعي واختاره ابن رشد فهو الرجوع وقيل لا شيء عليه بناء على اعتبار يوم الحلف اهـ من دس [مسئلة] يجب عليه كفارة الظهار بالعزم على الوطء ولا تجزئ قبله لأنه لإخراجها قبل الوجوب وتحتزم عليه بالوطء فلا تقبل السقوط بحال اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] كفارة الظهار ثلاثة أنواع للحر على الترتيب الأول إتفاق روية مؤمنة معلومة السلامة من العيب الثاني صوم شهرين متتابعين ولو ناقصين إن ابتداء بالهلال ولو ابتداء أثناء شهر صام الثاني على ما هو عليه من نقص أو كمال ونعم الأول المكسر الذي صام في أثناءه من الثالث ولكن لا يصح الصوم إلا إذا عجز عن العتق الثالث الإطعام إن عجز عن الصوم وهو أن يملك ستين مسكناً أحراراً مسلمين مائة مدينه صلى الله عليه وسلم من بران اثنتائه فإن افتقر غيره ففدله شعباً لكل واحد مد وثلاثين والمان والثلاثين هو قدر مدينه هشام ابن إسحاق بن هشام بن الوليد بن المغيرة القرشي الخزرجي كان عاملاً على المدينة بعد ذلك بن مروان فن قال كفارة الظهار ستون مدينه فالمراد مدينه هشام لأن سيدنا مالكاً رضي الله عنه ضبطها بمدينه هشام وقد علمت أن مدينه هشام مد وثلاثين مدينه صلى الله عليه وسلم فتكون بمدينه عليه السلام مائة مدينه كما علمت اهـ ملخصاً من أقرب المسالك ومن [مسئلة] يتعين الصوم في تكفير العبد إذا لا يصح منه العتق وله أن يطعم ستين مسكناً كالحرة إن أفن له سيده قبله لأن لم يأذن اهـ ملخصاً من أقرب المسالك

باب العدة

[مسئلة] مثل المتوفى هل المرأة إذا عالجت دم الحيض قبل أوانه فتزل هل تبرا من العدة أم لا (أجاب) بأن الظاهر أنها لا تحل أي لأنه لا بد أن يخرج بنفسه لا بعلاج قبل زمنه نظر الصنف (ما قولكم) في رجل عقد على امرأة ودخل بها ولم يطلقها بل أنزل بين نفسه والماء وسال المني إلى الفرج ثم طلقها فهل لا عدة عليها لعدم دخول الحشفة أم كيف الحال (الجواب) يلزمها أن

الوكيل عن البينة ويحرم الموكل على اثنين أو أقام البينة على ما ادعاه وتوجه الضمان على الوكيل وكانت البضاعة من ذوات القيمة هل يضم من قيمتها يوم التصرف أو يوم المطالبة أم لا أفيدوا (أجاب) رحمه الله تعالى نعم القول قول الموكل بيده في التقييد وحيث أقام كل منهما بينة قدمت بينة الموكل بالتقييد وإذا توجه الضمان على ما وصفت وكانت البضاعة متقومة ضمن أقصى القيم من يوم تصرفه إلى يوم تلف البضاعة والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) عفا الله عنه في رجل له

أخ معه زوجة فأراد السفر وأوصاه لينفق عليها مدة غيبته فقال له كم تحسب علي فقال تحملاً مايقضي وينتفك مقاصرة
والحال أن الرجل طامع في إيصال شيء من الآخ إليه فهل له الطلب عليه بما أنفقته مدة غيبته بحسب الحال أم لا أفيدونا
(أجاب) رضي الله تعالى عنه بقوله نعم له ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله تعالى عنه في رجل يملك أرضاً
إلى رجل باليت بطة حقة سمى ودراهم ١٦٠٠ وعرفه بأنه يملك له البطة سمى ويرسلها له إلى مكة مع الثقة

ووصلت البطة إلى الرجل في
البيت واشترى السمن وملا البطة
وغنمها وأكرى عليها محبة
جمال فجلسها الجمل إلى قريب مكة
وبات بها عند أهلها وعيالها ووقف
البطة على ما هي فأصبح الصبح
فقام الجمل إلى البطة فوجدها
طائفة في الأرض والسمن خارجاً
من فيها واختم خارجاً منها والبطة
سائلة من العيوب فسال الجمل
البطة وجاء بها فارغة إلى الرجل
المرسلة إليه إلى مكة فأبى الرجل
أن يقبلها فارغة ووردها على الجمل
فهل ضمان السمن على الرجل
الذي في مكة أو على الجمل الذي
حملها بأجرة المثل وحصل منه
التقصير أو على الذي أرسلها أم
كيف الحكم أفيدونا (أجاب) عفا
الله عنه نعم ضمان السمن على
مرسله نعم إن قصر الجمل في وضعها
بأن يحكم رجع عليه مرسله ما غرم
والإيان أحكم وضعها بوضع نحو
أحجار حوشاً بحيث إنها لا تنفع
ولم تألفها أمر عرض لا بتقصير
منه فلا يرجع له عليه والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه
في الجمل إذا قسم حل البعير أربعة
أقسام ورفقها على باقي جماله

تعدد ولو غير بالية لو جرد الخلوة لأن شرط عدة المطلقة بالإشهر أو بالأفراء
خلوة بالغ غير محبوب ولا خصي سواء كانت خلوة إهداء أو خلوة زيارة ولو
اختل بها حال حيضها أو حال صومها أو حال صومه أو نحو ذلك من الموانع
الشرعية لكن بشرط في الخلوة أن يكن فيها الوطء عادة وبشرط أن تكون
الزوجة مطيقة وإن لم يتوقع حملها كنف سبع سنين أو ثمانين فحق اختل بها وهو
بالغ غير محبوب وهي مطيقة ويجب عليها أن تعدد ولو تصادفت حي وزوجها
على أنه لم يبطأها لأن العدة حق لله تعالى فلا يسقطها ما ذكر فإن اختل شرط ما
ذكر فلا عدة عليها اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] الخلوة بالزوجة
وإن أوجبت العدة لكنها لا تحل المتبوة ولا يحلها إلا بإيلاج بالغ قدر الحشفة
منتشراً بلا حائل مباحاً لا في دبر أو في كعيب وتصادفاً على ذلك والعبرة
بالسابق من إقرار أو إنكار وأن يكون ذلك في نكاح لازم علت خلوته ولو
بامراتين ولو منعى عليه إن علت هي كما في المجموع في باب النكاح [مسئلة]
إن طلق المرأة ولم يميز الحيض من غيره لكونها مستحاضة فعدتها سنة كاملة
ولو أمة رقيقة وفي الحقيقة تمكث تسعة أشهر لرواها الرية لأنها مدة الخل غالباً
وهل ابتداء التسعة الأشهر من الطلاق وهو ما في المدونة وغيرها أو من ارتفاع
الحيض خلاف ثم تعدد بثلاثة أشهر ثم تحمل للأزواج ومثل المستحاضة من
طلقت وتأخر حيضها لغير عذر غير رضاع كرض فعدتها سنة كاملة لادم فيها
تسعة استبراء وتعد بثلاثة وهل ابتداء التسعة من الطلاق أو من ارتفاع الحيض
خلاف كما تقدم في المستحاضة فإن رأت الدم في أثناء السنة فإنها تنتظر الحيضة
الثانية فقط أو تمام السنة ولا تنتظر الثالثة لأن عدتها قرآن ثم يحل كل من الحرة
والأمة للأزواج اهـ ملخصاً بزيادة من المجموع (ماقولكم) في امرأة تأخر
حيضها لغير عذر أو لعذر غير رضاع وطلقت فكمكثت سنة لادم فيها ثم تزوجت
ثم طلقها فما عدتها (الجواب) عدتها ثلاثة أشهر إن أشهر انقطاع الدم عنها
فإن طرأ عليها الحيض أثناء الثلاثة الأشهر فإنها تنتظر الحيضة الثانية والثالثة
أو تمام سنة يضاه لادم فيها كما في أقرب المسالك وغيره (ماقولكم) في
امرأة اعتادت الحيض في كل ست سنين مرة وطلقت فما عدتها (الجواب)

لعدوا أن يعبر الجمل المذكور عجز عن الحمل في أثناء الطريق ثم إنه فارق الجمل والحوال من نحو نصف مرحلة إلى
البلدة وحده فحصل في بعض العدول شيء في غيبته وتشتت الحب الذي فيها فلما وصلت الحول إلى الأمين المرحلة
إليه عبرها بالكيل فوجد الحمل المقسم ناقص عن كيله أربعة كيل ووجد الدلة ناقصة كيلتين عن كيلها فهل يكون الجمل
المذكور ضامناً للنقص المذكور أم لا كيف الحكم في ذلك أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه بقوله نعم يكون ضامناً

تفحص المذكور والحال ماسطر والله الفاسدي أعلم (سئل) رحمه الله تعالى فيما إذا وكل شخص شخصاً في بيع شيء هل يجوز للوكيل أن يبيع من نفسه بمثل ما يبيعه منه للغير وهو قيمة المثل حيث أو يزيد الوكيل على قيمة المثل احتياطاً لدفع الزية لكونه باع من نفسه أم لا وفيما إذا أذن لشخص في بيع شيء مشافهة بلا صيغة وكالة وأرسل إليه شيء من بعد ليبيعه بحسن نظره وفوض إليه الأمر في ذلك كما هو شأن أكثر (١٦٥) المسلمين الآن هل يجوز للمرسول

إليه أن يأذن له أن يبيع من نفسه بمثل ما أعطى عليه غيره أو يزيد على ذلك شيئاً احتياطاً لدفع الزية أم لا وفيما إذا وكل شخص شخصاً أن يفرق شيئاً من الدراهم على الفقراء مثلاً أو أذن له مشافهة بلا صيغة وكالة أو أرسل إليه من بعد هل يجوز له أخذ شيء من ذلك حيث كان فقيراً كسائر الفقراء أم لا وإذا قلتم بالجواز في البعض دون البعض فما الفرق في ذلك فهي ست مسائل التوكيل في البيع والإذن فيه والإرسال والتوكيل في التفريق والإذن فيه والإرسال والسابعة الفرق في الجميع أو البعض إن كان أفتونا (أجاب) رضي الله تعالى عنه بقوله نعم لا يجوز أن يبيع من نفسه فيما أرسل به إليه ليوهم بحسن نظره أو وكل في بيعه أو أذن له في بيعه وإن قال بع من نفسك وقدر الثمن ونهاه عن الزيادة وقال ابن الزرعة يجوز في هذه وكذلك لا يجوز له الأخذ مما وكل فيه في تفرقه أو أذن له فيها أو أرسل به إليه وإن وجدت فيه الصفة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نفعنا الله

عندنا ستة بيضاء على الصواب كما في دس وأما ما اعتاده في كل خمس سنين مرة فعدتها خمسة عشر سنة وعجوبة المجموع وإنما يعتبر الحيض حيث اعتد في خمس سنين وإلا فستة بيضاء كما في المحشى وغيره عن الناصر وفيه فسخة انتهى (ما قولكم) في امرأة ظهرت من الحيض ثم جامعها زوجها ثم طلقها فنزل الدم بعد نطقه بالطلاق من قوله أنت طالق فهل تعد هذه اللحظة التي طلقها فيها قبل نزول الحيض قرمان الاقراء الثلاثة (الجواب) عدة الحائض ثلاثة قروء إن كانت حرة وإن كانت أمة فقرمان والاقراء عندنا الاطهار ونعتد بظهر الطلاق وإن لحقة ولو وطئها في ظهر الطلاق وإن كان خلاف السنة بل نعتد بظهر الطلاق وإن اتصل كالقول أنت طالق فنزل الدم بعد نطقه بالطلاق فتحل للأزواج بأول نزول الحيضة الثالثة وينبغي أن لا تعجل العقد على أحد بمجرد رؤية الدم بل تأخير حتى تستمر عليها الحيضة الثالثة يوماً أو جل يوم لئلا ينقطع قبل ذلك فلا يعتد به اهـ ملخصاً من أقرب المسالك بزيادة من الصاوي وعجوبة المجموع ونذب مكثها حتى يدوم يوماً أو بعضه حتى يكون حيضاً معتبراً في العدد ولا يجب حملاً لينبغي في كلام أشهب على ظاهره من الدب فيوافق ابن القاسم وهو تأويل الأكثر فإن بادت بالعقد فانقطع حيضها أي قبل يوم أو بعض يوم له بال فتكسوة في العدة أي وتقدم أنه إن عقد عليها في عدة غيره وتلقاها تأيد تحرهما اهـ بتوضيح (ما قولكم) في امرأة طلق ثم بعد مدة تنقض فيها العدة أخبرت بانقضائها عدتها ثم تزوجت رجلاً آخر ثم ادعت أن عدتها لم تنقض من الأول فهل تصدق أم لا (الجواب) لا تصدق والعبرة بأخبارها الأول وتعد نادمة وكارحة للزوج الثاني قال الدردير في فصل الرجعة ولا يفيد ما تكذبتها نفسها ولا يغيدها رؤية النساء فيوافقها على قولها الثاني اهـ بتصرف قال دس يعني أنها إذا قالت أولاً عند إرادة الزوج رجعتها عقد قد انقضت بما يمكن من اقراء أو وضع وقتلم إنها مصدقة في ذلك وقد بانث منه فإذا قالت بعد ذلك كنت كاذبة وإن عدت لم تنقض فإن ذلك بعد منها ندما (ما قولكم) في امرأة اعتادت أن يأتيها الحيض ساعة فقط ثم ينقطع فاعدها (الجواب) عدتها ثلاثة أشهر لأن أقل الحيض يوم كامل أو بعض له بال والبعض الذي له بال

تعالى يتركاه عن شخص أقبض آخر زكاة ماله وأمره أنت بصرف منها لشخص خمسة دراهم مثلاً وبصرف الباقي للمستحقين فصرف الوكيل للمستحقين بحسب ما رأى ثم عن له أن يعطى صاحب الخسة من الباقي شيئاً لما رأى من شدة حاجته وزيادة بعض المستحقين فهل يجوز الزيادة على القدر المأذون فيه أم لا أقيدوا (أجاب) رضي الله تعالى عنه بقوله نعم لا يجوز له الزيادة على القدر المأذون له فيه لتنصيص الموكل له فيه فدل تنصيصه على عدم الإذن في

الزيادة والله عز وجل أعلم (سئل) رضي الله تعالى عنه في رجل بالطائف يرسل له رجل بمكة بضاعة يتجر فيها فأرسل له صاحب المال كتابا بخطه الذي لا ينكره أنك ترسل الدراهم متنازلة لها يعني قيمة التجارة ويدكر أن أمرنا مغرض لها وفي كتاب آخر أرسل لنا فلوس محتاجين يريد ذلك من ثمن البضاعة والحال أنه غير منكر خطه وكتبه فاعتمد الذي في الطائف على ١٢٦٦ ذلك وأرسل له ما طلب صحة الجاهل المعروف بينهم فذكر الجاهل

أنه عدى عليه في الطريق وأنها ذهبت فهل والحالة هذه إذا اعترف صاحب المال بكتابه بذلك تكون ضاعة عليه أو يفرمها المرسل أم لا أم لا يجوزين (أجاب) رضي الله عنه نعم إن عين له وكلا معبأ يرسل معه الدراهم فلا ضمان على المرسل وإن لم يعين له وكلا بل أطلق الإرسال فلا ضمان على المرسل ويرجع بعد التسليم على الجاهل إن علم أنها للذي بمكة فإن لم يعلم فلا يرجع عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الإفراق)

(سئل) رضي الله تعالى عنه في رجل توفي عن زوجة وبنين وابنة وخلط لهم شياً من حظام الدنيا الدنية ولم يحم وصياً بل أوصى عليهم والدينهم وهم قصار تحت والدينهم ثم بعد مدة تزوجت برجل وهي مغيرة تعصو بجمع من المسلمين بأن جميع ما هو تحت يدها من غير تعيين فهو لقصار المذكورين ثم إنها طلقته من الرجل عن ابنين وبنات وتزوجت برجل آخر ونوقحت ولم توص بالقصار المذكورين بما هو لهم من مختلف أنهم ثم إن الوراثة اجتمعوا

أن يزيد على ساعة وتقول النساء العارفات إن هذا الحيض قبا زاد على ساعة بعد حوضاً لأننا شاهدنا بعض النساء يحضن كذلك فإن قلن إن شأن الحيض لا يكون كذلك على بقولهن ولا بعد حوضاً وقوله وتقول النساء الجمع غير مفسود فتكفي الواحدة إن سلمت من الكذب لأن طريقها الإخبار لا الشهادة وأما إثبات الحيض ساعة فقط فلا بعد حوضاً إلا في باب العادات ويلغزها فيقال امرأة طلقته وهي تحيض كل شهر مره وعدتها ثلاثة أشهر أه منخصصاً من أقرب المسالك وص بتوضيح (ما قولكم) في امرأة أراد زوجها رجعتها فقالت رأيت الحيضة الثالثة وانقضت عدتي ثم ادعت أنها رأت أول الحيضة الثالثة وقالت كنت أظن دوام الدم فانقطع قبل استمراره المعتبر في الطهارة فهل يفيدها ذلك والزواج رجعتها أم لا يفيدها وقد بانت بقولها الأول (الجواب) قال ابن عرفة المذهب كله على ثبوت قولها أنها رأت أول الدم وانقطع وحينئذ فلها الكسوة والنفقة وتصح رجعتها هذا هو الراجح خلافاً لما في المختصر من أنه لا يفيدها وقد بانت وخلافاً للشيخ أحمد من أنه يفيدها فيما عدا الرجعة أه منخصصاً من المجموع ودرس في فصل الرجعة [مسئلة] يجب على الحرة المطيعة إن وطئت برئ أو شبهة أو غاب عليها عاصب أو سابع أو مشتر اشتراها جهلاً أو نعد للضلال أن تستبرئ بقدر عدتها فذات الإفراق تستبرئ بثلاثة قروا وذات الأشهر بثلاثة أشهر والمرأية بسنة لأن استبراء الحرة كعدتها ولا يفيدها زوجها ولو كانت غافرة الحل منه قبل وخطها بالزنا أو الشبهة كالقوله أبو علي المنبأى وهو المذهب وأما لو حلت من الزنا أو الشبهة فإنه يحرم على زوجها وطؤها قبل الرضا اتفاقاً ولا يبعد عليها زوج مدة الاستبراء إن كانت خالية من الأرواح بأن عقد عليها وجب فسخره فإن انضم للنفقة فلهذا بها تأيد تحريرها عليه لكن إن كان الثلث بالوطء فتأيد تحريرها سواء وطئ في مدة الاستبراء أو بعد فراغها وإن كان بالمقدمات فلا تأيد أه منخصصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) في امرأة وضعت أحد توأمين فراجعها زوجها قبل زوال الآخر هل تقع رجعتها أم لا (الجواب) عدة الحامل وضع حملها كله فإن كان متعدداً فبالتفصال الأخير نعم وإن كان واحداً

واقسموا بعض الخططات وبق بعض وإن القصار المذكورين بعد الفسمة المذكورة وجدوا ابنة تشهد لهم بإقرارها في مدة حياتها بأن جميع ما تحت يدها فهو للقصار المذكورين فهل نسمع الدعوى وترد البينة أم لا وهل تلحق الوراثة شيئاً من مال القصار أم كيف الحال أفردنا (أجاب) رضي الله عنه نعم بإقرارها المذكور صحيح نافذ ويكون جميع ما تحت يدها حالة الإفراق للقصار قسم الدعوى بذلك فإن اختلفت ولي القصار والوراثة في شيء هل هو موجود حالة الإفراق

ثم لا صدق الوارث يمينه فيحلف على نفي العلم بوجود ذلك حالة الإقرار والله سبحانه وتعالى أعلم في التحفة فرع
قال له هذه الدار وما فيها صح واستحق جميع ما فيها وقت الإقرار فإن اختلفا في شيء أمورها ركنه صدق المقر وعلى
المقر له البيعة أخذاً من أقوال الروضة لو أقر بجميع ما في يده أو ينسب إليه صح وصدق المقر إذا تنازعا في شيء أكان
يده حينئذ وقضيته أنه لو اختلف وارث المقر والمقر له (١٦٧) صدق وارث المقر لأنه خليفة مورثه

فيحلف على نفي العلم بوجود ذلك
فيها حالة الإقرار ونحو ذلك
ولا ينعى منه يحلف أنه لا يستحق
فيها شبهة وبه أفتى ابن الصلاح
وهو أوجه من قول القاضي
يصدق المقر له أم لا في التحفة
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
رضي الله عنه عن رجل وهب
لورثة شخص دورة مثلاً وكتب
لهم بذلك صكاً شرعياً وفيلوا
الموهوب لهم تلك الدابة وبيعوها
ومع ذلك أقر الواهب على يد
جماعة على أن الدور المذكورة
هبة من لورثة فلان المذكورين
قباع أحد الموهوب لهم ما يخصه
على بعض إخوته والحال أن
البيع بيع أداق وأمانة فهل والحالة
هذه يصح الرجوع للواهب في
الموهوب أم لا وهل بيع البعض
المذكور صحيح أم لا أفيدوا
(أجاب) رضي الله عنه نعم يكون
إقراره المذكور مانعاً لرجوعه
في الهبة وأما البيع المذكور فإن
وقع شرط الرد في صلب العقد
أو بعده في مجمله فباطل وإلا
فصحيح والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) رضي الله تعالى عنه
فبين جاء بنفسه وسلمها لشخص

فبانفصاله ولزوجها مراجعتها بعد برودة وقبل انفصاله عنها فإذا وضعت حلت
للأزواج ولو بعد الحقة اه من أقرب المسالك وفي صاوي فلو خرج وقطع عضو
منه داخل الرحم فالمعتد بقاء العدة إذا علمت هذا فلو علم أن الرجعة قبل نزول
الآخر صحيحة لما علمت أنها لا تخرج من العدة إلا بانفصال الأخير (ما قولكم)
في امرأة طلق فوضعت دماً مجتمعا فهل تخرج من العدة أم لا (الجواب) في
أقرب المسالك رضي أي العدة للحامل مطلقاً مطلقة أو متوفى عنها وضع حملها كله
ولو علقه وهو دم اجتمع وعلامة أنه علقه أنه لو صب عليه ماء حار لا ينوب اه
ومنه يعلم الجواب [مسئلة] البائنة من الحيض كبت سبعين سنة أي الموقفة
للسبعين لا الداخلة فيها والتي لم تر الحيض أصلاً لصغرها أو لكون عادتها عدم
الحيض وتسعى في عرف بعض النساء باليملة عدة كل واحدة منهن ثلاثة أشهر
ولو كانت رقيقاً ونعم الكسر من الشهر الرابع والتي يوم الطلاق فلا يحسب من
العدة فإن طلقها بعد الفجر لم يحسب ذلك اليوم من الثلاثة الأشهر وإن طلق
قبل الفجر فإن كان مبدأ العدة أول شهر فالثلاثة الأشهر حواء كانت كاملة أو ناقصة
أو بعضها وأما بنت السبعين إلى السبعين فبمسألة النساء عن الدم المأزول عليها فإن
كان ليس ببعض فعدتها ثلاثة أشهر وإن كان إنه حيض فعدتها ثلاثة قروء وأما
من انقطع حيضها بعد الحسد فلا عدة لها إلا ثلاثة أشهر اتفاقاً ودم من لم تبلغ
خمسين حيض قطعاً اه ملخصاً من حاشية الخريشي وأقرب المسالك وصر
[مسئلة] إذا شككت المرأة المعتدة من طلاق أو وفاة في حملها فإنها لا تحل
للأزواج حتى تمسكت لمنهى أمه الحبل وهل منتهى أربع سنين أو خمس خلاف
وقامره أنها تحل للأزواج بعد مضي العدة ولو مع وجود الحس بفساها وهو
كذلك لأنه يحتمل أن تكون حركة رجح وهذا إذا لم يزد شكها فإن زاد
بكم بعضها فلا تحل حتى يزول الشك وإن تحققت أنها حركة حمل لم تحل أبداً فإن
مات في بطنها فلا تحل حتى يزول ولها إن مات إثر إزاله بدواء اه ملخصاً من الخريشي
والعدوى والجموع (ما قولكم) في رجل طلق زوجته ثم مات فهل تنتقل من
عدة الطلاق إلى عدة الوفاة أم كيف الحال (الجواب) إن كان الطلاق رجعياً
فإنها تنتقل من عدة الطلاق إلى عدة الوفاة هذا إذا كانت العدة لم تنقض وأما إذا

بينها ثم رجع فأرسل إليه الشخص المذكور كتاباً وذكر فيه يوم تاريخه بينا الفم الثلاثة والسبعين الرأس بمائة
وثلاثة وأربعين ريالاً فلما حضرت المحاسبة أنكر وقال ما بعيت الفم إلا بمائة وبالي لا غير فهل إذا ثبت الكتاب المرسل
من عنده هل يكون حجة عليه ويلزمه الفم الذي ذكره فيه أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفوتونا (أجاب) عفا الله عنه
لا يكون كتابه حجة عليه إلا إن أقر بأنه خطه وأنه قصد به الإقرار لصاحبه بالتمن المذكور ولكن لصاحب الحق

تحليفه أنه لم يقصد بالكتابة الإفراز فإن حلفه فذلك وإن لم يحلف حلف صاحب الحق وطالبه بالزائد والله سبحانه أعلم
(باب الغصب) (سئل) رضى الله عنه عن أصحاب المكس إذا غصبوا عليك سلعة ثم أعطوك عوضاً عنها دواهم
من المكس فهل إذا اشتريت بها سلعة وأسلفت دواهم المكس في ثمنها مع رضى البائع بها هل تبرأ من ثمن سلعة أم لا
وهل الدواهم المذكورة إذا خلطها (١٦٨) بدواهم مثلها أو أكثر من ذلك من غير تغيير يحل له التصرف بها

أو لا بد من إفراز قدر المكس
(أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم
لا تبرأ من ثمن السلعة وإن رضى
بذلك البائع حتى يبرئهم من الثمن
بصرف البراءة ولا يجوز له
التصرف في الدواهم المذكورة
حتى يفرز منها قدر دواهم المكس
كما في التحفة وأما آخر الغصب نقله
عن فتاوى النووي والله
المهادى سبحانه أعلم (سئل)
رضى الله عنه عن رجل لى ختمة
وعرف صاحبها ولم يظهرها له
وسأله صاحبها عنها ولم يستقر
له بها شيء أنه جاهل فخلست
عنده وباعها ثم مضى بعد ذلك
مدة ومات الرجل الذي له الختمة
وخلف عيالا وصار الرجل
المذكور حائشاً بالختمة ما يدري
أبشرى ببيعها أم لا فإنه
قرأ لصاحب الختمة المذكورة
عشر ختم من القرآن وأهدى
نوابها له فهل تبرأ ذمته أم لا أفيدونا
(أجاب) رضى الله عنه نعم لا تبرأ
ذمة المذكور بفعله المزبور بل
إن كانت الختمة موجودة فوجب
عليه استردادها من يده وردها
لورثة صاحبها وإن لم تكن موجودة
وجب تسليم قيمتها فأن لم يكن

انقضت ثم مات زوجها فإنها لا يلزمها عدة وفاة وكذا إذا طلقها طلاقاً باتاً
ثم مات فإنها لا تنتقل إلى عدة الوفاة بل تستمر على عدة الطلاق بالاقراء اه
مخشي بتوضيح (ماقولكم) في رجل عقد على غير مطبقة فمات هل تعد عدة
وفاة أم لا (الجواب) في أقرب المسالك لمن توفي زوجها وإن رجعية أو غير
مدخول بها أربعة أشهر وعشراً إذا كانت حرة كانت الزوج صغيراً أو كبيراً
حرّاً أو عبداً كانت هي صغيرة أو كبيرة وفي الصاوي عند ذكر عدة الصغيرة
المطبقة والموضوع أنها مطبقة لأن غير المطبقة لأعدة عليها إلا في الوفاة اه فلم
من هذا أن غير المطبقة إذا مات زوجها تعد عدة وفاة والله أعلم (ماقولكم)
في امرأة ارتفع حيضها ولم يأتها على العادة ومات زوجها ولم تر الحيض في الأربعة
أشهر وعشر فهل تحمل للأزواج بمضى الأربعة الأشهر والعشراً كيف الحال (الجواب)
تنتظر الحيضة فإذا أتتها بعد الأربعة أشهر وعشر حلت للأزواج أو تنتظر تسعة
أشهر من يوم الوفاة لأنها مدة الحمل غالباً والحاصل أنها إن أتتها الحيض في الأربعة
أشهر وعشر حلت للأزواج بتامها وإن لم يأتها الحيض فيها انتظرت أول الأجلين
الحيض أو التسعة الأشهر فإن حاضت أولاً لا تنتظر تمام التسعة المذكورة
ومثل من لم يأتها الحيض في الأربعة أشهر وعشر من مات زوجها لحصل طارية
في حملها فتنتظر الحيضة أو التسعة أشهر اه من أقرب المسالك بتوضيح [مسئلة]
عدة الوفاة تنصف بالرق ولو بشاة فهي شهران وعش ليل وإذا عفت الأمة
بعد وفاة زوجها لا تنتقل لعدة حرة بل تستمر على عدة الرقيق كما في أقرب
المسالك (ماقولكم) في رجل أقر في صحته أنه وقع منه طلاق على زوجته من مدة
متقدمة فهل ابتداء عدتها من تاريخ الطلاق المتقدم أم لا (الجواب) إذا أقر
في صحته أنه وقع منه طلاق على زوجته ولا بينة له بذلك فإنه يؤخذ باقراره
في الطلاق فيلزمه ما أقر به من أمر الطلاق ولا يقبل منه في تاريخ الطلاق المتقدم
لأنه يشهد على إسقاط العدة وهي حق له فتستأنف المرأة العدة من يوم إقراره
بالطلاق وإن انقضت العدة على دعواه ثم ماتت فلا يرثها حينئذ لا عرفاه بأنها
صارت منه أجنبية وإن مات هو وورثته ولا رجعة له عليها إن كانت حرة والطلاق
رجعى أما إذا كان عدته بينة تشهد بما أقر به فالعدة من الوقت الذي ذكرت

قادر على ذلك وجب عليه العزم أنه متى قدر أدنى اليهم ما هو لهم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن رجل
استولى على نصف ختمة لرجل بالغصب ثم وضعها في مسجد مراده أنه من أتى بفراً فيها لجأه رجل آخر وحملها من
المسجد وباعها وأكل ثمنها ثم بعد مدة سمع أنه حرام عليه هذا الفعل فتاب إلى الله وقرأ لصاحب التصيفة المذكورة
ماتيسر من القرآن وأهدى نوابه إلى صاحبها فهل تبرأ ذمته بما ذكر أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم

لا يبرأ ذمة المذكور بفعله المزبور بل لا بد من ردها إن وجدت وإلا فقبضتها فإن لم يجد عزم على الرد متى قدر والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضي الله عنه في شخصين مع كل واحد منهما ماعون ملوئ منهما والماعونان موطنان في غل واحد ثم إن أحد الشخصين أراد السفر إلى بلد ثان وبغفل الماعون حقه فنقل ماعون الآخر حال كونه غائبا وسافر به وابتاعه واستلم ثمنه والماعون الفارغ يزعم أنه أخذته يد (١٦٩) غاصية والشخص الثاني أراد أن ينقل

ماعونه فلم يجده وعرف أنه

صاحبه قد غلط عليه وجلس

مدة طويلة وهو يأنق لمجد ذلك

خشى عليه الفوات من يد غاصبه

وابتاعه واستلم ثمنه أي السمن

الذي في باطنه والماعون باقي

بذاته فما يكون الحكم في ثمن

السمن المذكور وما يكون الحكم

في الظرف الثالث هل يفرمه الذي

بات يدهم الآخر بأخذ الماعون

الذي تحت يده بدل ماعونه أم

كيف الحكم في الجميع أفيدونا

(أجاب) رضي الله عنه بقوله نعم

حيث كان المذكور قادرا على

خلاص بدل سمنه من غريمه فيمنه

للسمن باطل فيلزم المشتري رده

إن بقي وبذله إن تلف وحكم

الماعون في هذه الصورة

كذلك فيلزمه إيقاضه حتى يأتي

صاحبه ويطالب بقيمة ماعونه

المقصود للجبولة إن كان باقيا

وللقبضولة إن كان تالفا وان لم يكن

قادرا على خلاص السمن فيكون

من باب الظفر فله أخذ السمن

بدل سمنه الفاضل وكذلك

الحكم في الماعون فله يده

وأخذ قيمة ماعونه منه للجبولة

إن كان تالفا والله عز وجل

البينة أنه طلق فيه ولا معارضة بين ماها وبين قول سيدي خليل في باب الخلع والاقراء به فيه كإشائه والعدة من الإقرار أي ولما الإرث فيها وبعدما لأن ماها المقر صحيح وماذا ذكر في الخلع المقر مريض أم خرنى بتعرف (ماقولكم) في رجل طلق زوجته ولم يدلها بذلك حتى انقضت عدتها فانقضت على نفسها من ماله وتلفت شيئا أنفقته على نفسها أيضا فهل يرجع عليها بما أنفقته بعد انقضاء عدتها من ماله ولا يلزمه دفع ما تلفته أم لا (الجواب) في أقرب المسالك ولا يرجع مطلقا لزوجه طلاقا باتنا أو رجعا وانقضت عدتها ولم تعلم بطلاقها بما أنفقته على نفسها قبل طلاقها وغرم لها ما تلفت إن كانت تسافت شيئا لتفتتها على نفسها وغرم لها ما أنفقته من ماها على نفسها بخلاف المتوفى عنها وبخلاف الوارث ينفق على نفسه من مال الميت قبل علمه بموته فإن بقية الورثة لم الرجوع لا تنال المال لم بمجرد الموت ولو لم يعلم بموته انتهى [مسئلة] للعدته من مطلق باتي أو رجعي السكنى في المخل الذي كانت فيه وجوبا على الزوج ولا يجوز لها سكنى غيره إلا لندركا باتي أم من أقرب المسالك بتصرف [مسئلة] للتوفى عنها السكنى بشرطين الأول إن دخل بها وهي مطيقة أو لم يدخل بها وأسكنها بعد العقد عليها معه في بيته ولولا كفالة ككونها صغيرة وله عليها الكفالة ولو غير مطيقة لتزويل إسكانها معه منزلة الدخول بها الشرط الثاني أن يكون المسكن الذي مات فيه ملكا له أو بأجرة ونقد أكثره في المستقبل فلو نقد البعض فلها السكنى بقدره فقط وإن لم يتقدم منه شيئا فلا سكنى لها أم ملخصا من الخرنى (ماقولكم) في رجل نقل زوجته من محل سكنها ثم طلقها هل يجب الرجوع الأول لتعنته في أم لا (الجواب) في أقرب المسالك يرجع له أي للمحل الذي كانت به وجوبا إن نقلا لغيره ثم طلقها أو مات من مرضه وانهم على أنه إنما نقلها ليسقط سكنها في المكان الأول ونزجج الأول أيضا وجوبا إن كانت بغيره حين الطلاق أو الموت بأن كانت مرضعة ولو شرط عليها أهل الترضيع بإقامتها عندهم لأن عدتها في بيتها حتى ته وهو مقدم على حق الأدي وانفسخت إجازتها على الرضاع إن لم يرضعها برضاعها بمنزلة أم بتصرف (ماقولكم) في امرأة خرجت لحاجة الفرض ثم طلقها زوجها هل يجب عليها الرجوع لمسكنها الأول لتعنته

(٢٢ - فزة العين) أعلم (مثل) رضي الله عنه عن شخص أعار آخر كتابا ولا يئنه له فلما طلبها منه قال قد

أرجعتها منذ أيام اليك فلم يزل يعظه بتقوى الله حتى أوجع بعضا فبعد مدة ظفر المسير بشي من كتب المستعير فهل

يجوز له الاستيلاء على ما فيه ولا يدخل في عموم نية جل ذكره ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل أم كيف الحكم

أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه نعم يجوز له الاستيلاء المذكور ويكون من باب الظفر فيمنه وأخذ منها ثمن كتبه

والله تعالى عز وجل اعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له زوجة مطلقه منذ أربع سنين ساكنة في داره ولها بنت وابن من غيره ساكنين مع أمهم في البيت المذكور بغير رضا فهل لهم السكنى مع أمهم أم يلزمهم الخروج أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم ليس لهم السكنى في داره بغير رضا فإن فعلوا ذلك أجبروا على الخروج والله الحامد سبحانه أعلم (١٧٠)

(باب الشفعة)

(سئل) رضى الله عنه عن شفعة المخلطة في الأرض هل هي جارية لدفع الضرر في جميع الأراضي العاشرة بواى زيد وكذلك الأرض المأثمة كالمأثمة لبيت المال والوقف المأثمة كالمأثمة إلى الوقف إذا جرت فيها الشفعة من مالك إلى آخر أم ذاك خاص بالأرض الحرة دون غيرها أم كيف ذلك المستفاد من أفقونا (أجاب رضى الله عنه) نعم لا تثبت الشفعة في البنا والشجر على الأرض الموقوفة والتي عليها خراج لبيت المال لأن شرط المأخوذ أن يكون أرضاً بتابعها وما ذكر ليس هو كذلك وفي المتأخر لا تثبت في المتقول بل في أرض وما فيها من بناء وشجر تبعاً قالوا في النهاية والشفعة والعبارة لها خروج بقا يعينها وشجر في أرض محتكرة لأنه كالمقول وفيها أيضاً والعبارة للشفعة بعد قول المتن ولا شفعة إلا للشريك فلا تثبت لغير شريك ثم قال ولا لموقوف عليه بناء على إطلاق امتناع قسمة الملك عن الوقف له وفي الزيد لا في بناء

أم لا (الجواب) يجب عليها الرجوع لمسكنها لتعتد فيه إذا خرجت مع زوجها أو غيره إذا عادت عن مسكنها أربعة أيام لا يزيد فلا ترجع كما إذا تلبست بالإحرام فلا يجب عليها الرجوع ولو لم تلبس عن مسكنها وأما إذا خرجت لطيفة الطرغ ثم طلقت فيجب عليها الرجوع ولو وصلت مكة إذا علمت أنها تدرك شيئاً من العدة في منزلها ولو قل أنه منه [مسئلة] يجوز للعتدة مطلقاً الانتقال من مسكنها لغير لا يمكن المقام معه فيه كالتداه أو خوف لص أو جار سوء وإذا انتقلت لزمت ما انتقلت إليه إلا لغيره (ما قولكم) في امرأة طلقت وأرادت الخروج من منزلها لأجل الطواف بالبيت الحرام هل يسرع لها ذلك أم لا (الجواب) يجوز لها الخروج في حوائجها أو لغير مسكنها فلا تثبت بغير مسكنها وفي المجموع ولها الخروج وإن لم يمسكها إذا علمت هذا تعلم أنه يجوز لها الخروج للطواف والله أعلم (ما قولكم) في امرأة أسكنت زوجها في منزلها ثم طلقها فهل لها السكنى أم لا (الجواب) في النكاح يختلف في من أسكنت زوجها في منزلها قبل الطلاق هل لا سكنى لها إذا طلقت استصحاباً للأصل أو يلزمه أجره السكنى لها مدة العدة لأن المكارمة قد زالت قولان أظهرهما الثاني اه (ما قولكم) في امرأة طلقت مطلقاً رجعياً ثم مات زوجها فادعت أنها لم تخرج من العدة لأجل أن ثبت فهل تصدق وترث أم لا (الجواب) قال في المجموع في فصل الرجعة وإن مات فقالت لم أخرج منها لثرت صدقت يمين إن عرفت باحتباس الدم أو لم يمس من الطلاق فترث منه وصدقت المهرضة والمريضة بلايين كأن مات بعد ك أربعة أشهر اه ومنه يعلم الجواب

(فصل) في بيان عدة من فقد زوجها (ما قولكم) في رجل غاب في بلاد الإسلام ولم يعلم خبره هل لامرأته أن ترفع أمرها بجماعة المسلمين ولو مع وجود الخصام الشرعي ليحتوا عن خبره ويؤجلوا البحر أربعة أعوام ولعبت نصفها ثم تعتد أم لا (الجواب) ترفع أمرها لتمام الشرعي والقاضي أولى من حاكم السبابة ورواى الزكاة والقاهر أن الجميع في مرتبة واحدة إلا أن القاضي أولى ولا فرق بين قاضي الأسكحة وغيره فإن لم يوجد واحد ممن ذكر رفعت أمرها بجماعة المسلمين فإن رفعت لهم مع وجود القاضي الشرعي بطل حكم جماعة المسلمين وإن

أرض محتكرة قال شارحها الخيال الرمي أو موقوفة انتهى والله أعلم

(باب الهبة) (سئل) رضى الله عنه فبين اشترى لابنه القاصر جنية وألبسه إياها وأعدها له من جملة ملبوسه الذي تحت يده وأقر في حال صحته بأنها ملك ابنه المذكور وحقه ثم دهنها وأوصى بأن تفك من مال الأب إذا مات وهي موهونة وتعطى لابن المذكور فهل تلك من مال الأب إذا مات وهي موهونة وتعطى لابن المذكور يختص

بها دون بقية الورثة أم تكون من جملة تركه الأب فنقسم على سائر الورثة أم كيف الحكم في ذلك والحال ماذا
نقرا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث كان الحال ماذا كر فإنها تنكح من مال الأب وتعطي الابن ويختص بها دون بقية
الورثة والله سبحانه وتعالى أعلم (ومثل) رضي الله عنه في أمرها لها وربة من زوجها ولم تعلم بها والوفاة صارت على يد
رجلها زوجا بنتها فقبل لها الوفاة فقبلت لها الحجج وعلى قطعة (١٧١) أرض ورقيق وعقارات وهي لم تعلم بذلك ثم

إن صهرها زوج بنتها ماتت منه
بنتها وتزوج منها بنتها الثانية وهما
أولاد الوأهب لها فالصهر له من
بنتها أولاد أولاد ذكور ومن
الثانية بنتان وهو قائم عليها
بنفقتها وكسوتها لمات زوجها
ومات صهرها وتأخرت الحجج
على أولاد بنتها بجميع الوفاة
ثم إن بنتها تزوجت برجل بعد
الأول فالرقيق والعقار الذي كان
في يدها وربيته ابنتها التي تزوجت
الدولة وأخرمت أولاد بنتها
الذي قبض لها أبوهم الحجج والربة
فصار الحجج بيد الأولاد ولم
يبسرها لها ذلك خوفا أن لا تعطيه
لبنتها مثل الذي كان في يدها وهم
لا يقدرون على الجور أو يأنزعوها
لذلك الرجل وهو بطاش فسكنوا
على الحجج ولم يبينوا لها ذلك ثم
لأنهم أقاموا عليها أولاد زوجها
الآخرين الذين من المرأة الثانية
وقالوا لهم أنتم ادعوا في الأرض
واغلبوها منها حتى لا تعطى لبنتها
ولا تزوج عند الرجل هذا الدولة
فقاموا عليها وقالوا لها إن الأرض
حقنا فقاتلتهم في الأرض ففازوا
فقالوا لها نحن الأرض
لنا وأنت وإن كان لك وربة

ولمعت لم مع عدم وجوده ولكن غيره من الحكم موجود فالظاهر الصحة فإن
وجد قاض ولكنه غير شرعي كما هو الآن في بعض المدن فهو كالمعصوم فرفع
لخاصة المسلمين ثم بعد الرفع لو ائحد من ذكر يكشف عن حال زوجها بعد أن
تكلف الزوجة بإثبات الزوجية وأن زوجها غائب وأنها باقية في عصمته إلى غيبته
والكشف يكون بالتفتيش عنه في البلاد بحسب الطاقة ومن هنا نقل المشدائي عن
السيوري أن المفقود اليوم بنظره مدة التعمير لعدم من يبحث عنه الآن وأقره تليذه
عند الخلد كما في البدر والسيد فإذا وجد البحث عن ذكر على حسب الطاقة فيوقف
مال ذلك المفقود وتبين أم ولده لمدة التعمير حيث كان لسيده مال تنق منه وإلا
نزع عنها على قول الأكثر وتزوج بعد حيضة فإن لم تحض فثلاثة أشهر وأما
حكمه من جهة زوجته فيرجل الحر أربعة أعوام والعبد نصفها لعله أن يظهر خبره
ثم بعد الأجل المذكور تدخل في عدة الوفاة ولا تحتاج إلى نية دخول فيها ولها
الرجوع إلى النكاح زوجها قبل الشروع في العدة لفرس حياته عندها فإن
أمرعت فيها فليس لها رجوع إلى عصمته على الرجوع ولا تنفقه لها في عدتها ولها
صنع المهر من تركه المفقود وإن لم يكن دخل بها كالميت الحقيقي ويقدر بشروعها
في العدة وقوع طلاق من المفقود على تقدير حياته ويتحقق وقوعه بدخول الزوج
الثاني عليها فإن جاء المفقود أو تبين حياته أو موته فتقوت عليه إن تلذذ بها
الثاني غير عام بجهته أو حياته أو يكونها في عدة وفاة من الأول فإن تلذذ بها
عامة أو أحد من هذه الأمور فهي الأول وفائدة كونها للأول فيما إذا تلذذ بها
الثاني خاصة بكونها في عدة وفاة الأول فصح نكاحها من الثاني وتأيد حرمتها
عليه إرثها للأول ويحل منرب الأجل إلى آخر ما تقدم إن دامت نفقتها ولم
تخف إرثا وإلا فلها تصحيح الطلاق ويأتي هذا وهل يطلق الحاكم أو يأمرها به
ثم يحكم ثم يلخص من أقرب المسالك والحرثي وحاشيته والمجموع والنظر أوى
على الرسالة والامير على عقب [مسئلة] إذا شهد عدلان بموت رجل وحكم بموته
سالك فاعتدت زوجته ثم تزوجت ثم قدم زوجها الأول الذي حكم الحاكم بموته
فلا تقوت على الأول بدخول الثاني غير عام بجهة الأول ولو ولدت من الثاني
الأولاد كما في أقرب المسالك [مسئلة] إذا غاب رجل فوفعت زوجته أمرها

بني لنا فلا تحصل لها بنته ولا حجج فاحتارت وفاتت لهم من الأرض ثم أتتهم سكتوا عليها مدة ستين والرجل الدولة
موجود الذي هو زوج بنتها ثم إنها ماتت والأرض بيد أولاد زوجها فقاموا الأولاد وعمروا الأرض بغير شور
أولاد البنت الذين قدمهم في الأرض كأنهم مرادهم بملكون الأرض وبدوا فيها وعمروا وأولاد البنت ساكنين
خبرنا من الرجل الدولة زوج خالتهم إلى أن يخفى الله أمرا كان مفعولا فهل هذا السكوت الذي هو على وجه الخوف

تزوج منهم الأرض للأولاد الذين قدموهم أو يسكنوهم في العماره خوفا من الرجل أم لا ولهم دعوى باقية إلى بعد موت الرجل بالوجه الشرعي لهم وإلا لا ولادهم من بعدهم وإلا لا. ما لهم دعوى إذا لم يقيموا على حضرة الرجل الظالم أفوتوا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله أحمد أنه وحده إن كان قبول القصر للهبة المذكورة ياذن من أم زوجته فالحق صحبة وإلا فهي باطلة وإذا صححت الهبة (١٧٢) المذكورة فما أعطته لبنتها مع القبض الصحيح فهو لورثة

البنت وماله أعطاه فهو لجميع ورثتها يشتركون فيه وسكوت أولاد البنت لا يرفع استحقاقهم فلهم الدعوى متى شأوا وأما إذا كان قبول القصر بلا إذن من أبي القبول فملك باق على ملك الوأهب فهو لورثته على حسب ميراثهم والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الشراكة)

(سئل) غف الله تعالى عنه في شخصين اشتركا في مال قدره ثمانية وأربعين ريالاً فاشترى بها بضاعة وأذن أحد الشريكين الآخر أن يسافر بها إلى جهة معينة ويبيعها بأخذ ثمنها بعتادة معينة ففعل ما أمره شريكه إلا أنه بعد بيعها أي البضاعة مكث بضاربها في تلك الجهة برهة من الزمان ثم بعد ذلك أخذ بضاعة وأحال أن تلك البضاعة المأخوذة غير التي عينها الشريك له فحصل الخسران فيها فهل يضمن أو لا ينوئنا ذلك (أجاب) غف الله عنه نعم بكون ضامناً والحال نظر والله أعلم (سئل) في جماعة أشقوا مشركين في البيع والشراء حتى صار بأيديهم مال

للقاضي وبيئت أنه لم يترك لها نفقة فطلبتها القاضي ثم اعتدت وتزوجت برجل آخر فقدم الأول من السفر وأثبت أنه ترك عندها ما يسكنها أو أثبت أنه وكل وكلاً موسراً يدفعها عنه أو أثبت أنها استقانتها عنها في المستقبل فلا نفوت على الأول بدخول الثاني له منه ولزوم إسقاط نفقتها في المستقبل صرح به عبد الحق في تهذيبه ونقله عنه أبو الحسن ولم يذكر خلافه خلافاً لما جزم به القرافي من أنها لا تسقط ولها الرجوع فيها كما في حاشية الخرشي [مسئلة] إذا فقد شخص في أرض الشرك أو أسر فإن زوجته تمسك لمدة التعمير إن دامت نفقتها وإلا فلها التطلاق لعدمها ومدة التعمير سبعون سنة فإذا مضت فلا بد من الحكم بموته ثم بعد حكم الحاكم بموته تمتد عدة وفاة وورث ماله وتمنق أم ولده أه مخلصاً من الحرشي وأقرب المسالك ومن [مسئلة] إذا اعترك المسلمون مع بعضهم ففقد واحد منهم ولم يعلم أهواحي أم ميت فإن شهدت البينة أنه خرج مع الجيش فقط فزوجته كالمفقود في بلاد الإسلام وإن شهدت أنه حضر المعترك فإن زوجته تمتد عدة وفاة من يوم انتهاء السفين وتلوم له أي انتظار القاضي مدة تمتد بعدها بعد انفصالهم ونحسب المدة من يوم الالتقاء هكذا أصل التصوص ومال البتاني إلى حله على انتهاء الالتقاء وهو يوم الانفصال ومثله المفقود زمن الوفاء طاعونا أو غيره أو زمن الحاجة أو السعال فتمتد زوجته بعد ذهابه عدة وفاة وورث مال المفقود بين المسلمين حين شروع زوجته في المدة ومثله المفقود زمن الوفاء أه مخلصاً من المجموع وأقرب المسالك بزيادة من الحرشي والنقراوى [مسئلة] تمتد زوجة المفقود بين حنى المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر في شأنه بالسؤال والتفتيش حتى يغلب على الظن عدم حياته لاحتمال أسره عند العذر وورث ماله حينئذ أه منها أيضاً بزيادة من الحرشي والنقراوى وفي النقراوى أيضاً نبي من شك في حاله هل فقد في بلاد المسلمين أو الكفار لانصر في حاله فالأجهري وينبغي العمل بالأحوط فتعامل زوجته معاملة زوجة مفقود أرض الشرك بخلاف من سافر في البحر فانقطع خبره فسيب سبيل المفقود أي في بلاد الإسلام إلا أن يكون فقد في شدة ريح والمراكب في المرسى ولم يتبين له خبر فيحكم بموته لغلبة الظن بغيره وفي مسائل القابسي إن الرريح إذا قام على

فوات أحدهم ثم كبروا واحداً منهم يتصرف فحصل في ذلك المال خسران بسبب التصرف والحال أن للبنت قاصراً فهل يلزم الباقين النقص من حصص القاصر أم كيف الحكم أفوتوا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث كان بغير وجه شرعي فالضمان على المتصرف وإلا كان طريق وأما إذا كان التصرف بالوجه الشرعي بأن كان التصرف بإذن وصى القاصر وقد رأى المصلحة فيه فلا ضمان والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الإجارة) (سئل) رحمه الله في رجل استأجر سفينة من شخص على حمل منافع معين فوصل الأجير سفينة إلى تلك البلدة قبل المتاع فوجده قد تلف بهب أو سرقة فقال لوكيل المستأجر الذي في تلك البلدة أعطني مثل ذلك المتاع لأؤمله للمستأجر حتى يعطيني أجرني فقال الوكيل المذکور ما أئمرني مستأجرك بذلك يستحق الأجرة لتسليمه نفسه وسفينة رجل له عند تعدد الوكيل أن يئمر الأمر إلى القاضي (١٧٣) ويكون كالقضاء على الغائب ليستحق الأجرة أم يكتب للمستأجر

ويستحق الأجواب وتكون مؤنة المكتوب ومؤنة الأجير والسفينة على المستأجر مدة إقامته في تلك البلدة لأنه شيء له وقع ورعالم يصله الجواب إلا بعد أشهر مثلا أم لا يستحق شيئا أصلا أم كيف الحكم أفقونا وتفضلوا علينا إذا تيسر نص في هذه المسئلة بعينها جزاكم الله خيرا الدنيا والآخرة آمين (أجاب) رضي الله عنه نعم إن وقع تعيين المتاع المذکور في العقد نسخ العقد ولا يستحق صاحب السفينة على المستأجر شيئا وإن وقع التعيين بعد العقد أبدل برضا المكترى والله أعلم وعجابه التحفة في باب الإجارة وحاصل ما مر أنه يجوز إبدال المشتري كالراكب والمستوفى فيه كالطريق بتبليها ودونها ما لم يفرض عدم الإبدال في الأخيرين بخلافه في الأول لأنه بعد العقد كما مر ومحل جوازه فيما إن عينا في العقد أو بعده ثم تلفا وجب الإبدال برضا المكترى أو عينا فيه ثم تلفا فنسخ العقد الخ والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه

المراكب في المرحى فلم يتبين لهم خبر بحكم موته أو غرقه لكن لا يشهد الشاهد إلا بصورة الحال وإن كانوا في الوسطة فكالمفقود وأما من أخذه العدو على ظهر البحر وعير به لحكمه حكم الأسير كما في المسئلة له ملخصا من شب وكبير الخرشى (مسئلة) يجب استبراء الأمة التي تجدد ملكها إن لم تعلم برأيتها وأطاعت الوطء بحضة إن كانت من ذوات الحيض أو بثلاثة أشهر إن كانت غير حائض لصغر أو يأس أو تأخر حبضها عن عادتها بلا سبب فصار يأتها بعد تسعة أشهر أو بعد ثلاثة أشهر على أحد قولين ابن القاسم أو تأخر كذلك لسبب رضاع ومرض وللصعاضة فإن ارتب فاستبرأوهما تسعة أشهر فإن لم تزد الرية حلتا وإلا مكثتا أقصى أمد اخل وأما بقية البتة فتكفي كل واحدة بثلاثة أشهر من غير نظر النساء كما هو نقل الموافق وابن عرفة وهو المعتد أو بوضع اخل كله ولو عطفة إن كانت حاملا كالعدة له مائتة من در ودر وعدوى (مسئلة) يحرم على المالك الاستمتاع ونحو بالمقدمات زمن الاستبراء ولو كانت في ملك سيدها والحال أنها بينة اخل منه ثم زنت أو غصبت أو وطئت بشبهة فاستبرأها استجبابا فيحرم عليه التمتع بها زمن الاستبراء على ما قاله ابن رشد واختاره بن لا احتمال انقضاء اخل وقيل لا يحرم بل هو مكروه أو خلاف الأولى وقيل جائز وتقدم في العدة أن تحرم الاستمتاع هو المذهب (ماقولكم) في شخص تزوج جارية هل يجب عليه استبرأوها قبل أن يستمتع بها أم لا (الجواب) لا يجب عليه استبرأوها وأما سيدها فيجب عليه استبرأوها إن كان وطئها بالفعل والزواج أن يعتمد على قول سيدها أنه استبرأها ويعقد عليها ويطأها من غير استبراء وأما إذا لم يطأها السيد فله تزويجها بلا استبراء للامن من حملها ما لم يظن أنها زنت وإلا فيجب عليه أن يستبرأها قبل أن يزوجه كما في أقرب المسالك بزيادة من دس (ماقولكم) في رجل اشترى أمة وأخبره سيدها أنه استبرأها هل له أن يعتمد على قوله أم لا وإذا قلتم ليس له أن يعتمد على قوله فما الفرق بين المشتري والمزوج حيث قلتم إن المزوج له أن يعتمد على قول سيدها (الجواب) ليس للمشتري أن يعتمد على قول السيد أنه استبرأها ويحرم عليه أن يطأها حتى يستبرأها والفرق بين المزوج والمشتري تعبدى كما قرره

في رجل قرأ قرآنا وطأ أجرة هل يحل له ذلك وهل يكون مأخذه من الأجرة من باب التمسك أو الصدقة وهل يكون ثواب القراءة للقارئ أم للمقرأه أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث صححت الإجارة فله المسمى وإن قصدت فله أجرة المال ويحل له أخذها في الصورتين وإن لم تقع إجارة فليس له الطلب وحيث حل له الطلب فيكون ذلك من باب التمسك ويكون ثواب القراءة للقارئ وإذا نوى بالقراءة غيره حصل له الثواب أيضا والله سبحانه أعلم

(سئل) رضى الله عنه عن ما يأخذونه الدالين من أرباب الأموال بكلمة وتعب قليل أو بالأكثر هل يحل لهم أخذه لأن لهم قانونا على المساقاة الريال ريال ومتحقق البائع والمشتري ذلك متى عليه أعطوه من غير نزاع أم لا يحل لهم ذلك إلا بقدر التعب وأما الدالين الحراج فهم يتعبرون كثيرا وما يعطونهم في مقابلة نعمهم وهل إذا باعوا لشخص شيئا وأخفى عليهم من الدلالة ولا أعطاهم إلا بقدر (١١٤٤) فنعيم يحل له ذلك الخفى أو لا يحل لأن ذلك

صار عادة البلد بإعطائهم ذلك سواء تعبروا أم لم يتعبروا أفينونا (أجاب) رضى الله عنه نعم الدالين المذكورين فإن شرطهم شرط معلوم وكان العمل فيه نعم وقد صح العقد استحقوا القيمة التي وقع عليها العقد وإن لم يصح العقد وقد عارض بالأجرة كأرضيك فله أجرة المال حيث كان العمل فيه نعم وإن لم يشرط نيباً ولا عارض بما يدل عليها فلا شيء. ثم لم لا فرق في الحكم المذكور بين دلال الكف ودلال الحراج في التفصيل المذكور وحيث فهم ذلك تبيين حكم ما إذا أخفى عنهم شيئا من الدلالة فالخبر في الأولى والثانية ولا شيء في الثالثة والله وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له دكان فدأعه على رجل آخر والحال أنه مستأجر أربع سنوات فقصت منها عامان فقول للمشتري استلام المبيع قبل استيفاء مدة المستأجر وهل يجر المستأجر على تسليم الدكان من غير استيفاء والحال أن الله كان وقف سلطاناً وهل البيع صحيح إذا كان الدكان مشغولاً بالإيجار أم لا أفترنا

شيخنا اه دس بتصرف (ماقولكم) في رجل اشترى أمة بنت ثمان سنين هل يجب عليه استبرائها أم لا (الجواب) يشترط في الاستبراء أحاطة الوطء حكيت تسع وأما بنت ثمان فلا يجب استبرؤها قال ذو لا إن لم تقصته كنت ثمان سنين ولكن في دس أن الحق أن أحاطة الوطء تختلف باختلاف البلدان أى فإذا كانت في بعض البلدان أن بنت ثمان تطيق الوطء فيجب علي مشربها استبرائها (ماقولكم) في رجل أراد أن يبيع أمة هل يجب عليه استبرائها قبل بيعها أم لا (الجواب) إن وطئها سيدها بالفعل وجب عليه أن يستبرئها قبل بيعها وأما إذا لم يطئها فله بيعها بلا استبراء ولو تحقق أنها رنت وما في عيني غير صواب كما في دس (ماقولكم) في الأمة التي لا يمكن حملها عادة كانت تسع سنين فدأوجبوا على مشربها الاستبراء وقد قالوا إن شرط وجوب الاستبراء أن لا تكون البراءة وهذه قد أوقفت برائتها (الجواب) فو لم شرط وجوب الاستبراء أن لا تكون البراءة مرادهم عدم يقين البراءة من الوطء لا من الخل ففي لم يقين برائتها من الوطء وجب الاستبراء بتيقن براءة زوجها من الخل أم لا اه دس بتصرف (ماقولكم) في رجل أبضع وأمة أى أعطى إنساناً ثمن أمة ليشتريها من بلد سافر إليها فاشترها وأرسلها فهل يجب على سيدها أن يستبرئها قبل أن يستمتع بها أم لا (الجواب) إن أرسلها مع غير مأذون له في الإرسال معه فإنه يجب على سيدها استبرائها قبل أن يستمتع بها ولا يكتفى بحبضها في الطريق على قول ابن القاسم وهو المشهور وقال أنهيب يكتفى بها ولا تستبرأ من سوء الفطن وأما لوجاء بها بنفسه أو أرسلها مع من أفذن له سيدها أن يرسلها معه فلا يجب على سيدها استبرائها بل يكتفى بحبضها في الطريق اه ملخصاً من غرو دس (ماقولكم) في رجل اشترى أمة بكرأ زوجها سيدها رجل وعملها قبل البناء هل يجب على مشربها أن يستبرئها أم لا (الجواب) يجب عليه الاستبراء لاحتمال وطئها خارج القرح وحملها مع بقاء النكارة كما في المختصر بزيادة من دس [مسئلة] إذا ملك إنسان أمة بشرأ أروضة وهي حائض في أول نزول الحيضة فإن كان قبل مضي أكثرها اندفاعاً فإنها تكونى ولا يحتاج لاستبرائها بحبضة أخرى وأما إن ملكها بعد نزول أكثرها اندفاعاً ولو أقل أياماً كالأيومين الأولين من

(أجاب) رضى الله عنه نعم حيث صح الفراغ بوجود شروطه الشرعية المقررة يوم المستأجر تسليم الوقت المذكور للفراغ إليه ورجع المستأجر بأجرة العامين على مؤجره والإفراغ صحيح مع بقاء مدة الإجارة ولكن تنفسح الإجارة إذا صح الإفراغ والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما إذا استأجر شخص داراً كاملة يتنفع بها سنة كاملة ثم حصل خراب في متافع الدار المذكورة فطلب المستأجر المذكور من مؤجره ما خرب فقال أعمر

لك لكن انتقل من الدار مدة العهدة فبقي المستأجر أن ينتقل فقال والحال ما ذكر بغير المستأجر على الخروج من الدار
لأجل إصلاحها أم لا وهل إذا انتقل برضاه إلى محل آخر بأجرة تكون الأجرة لأجرة له أم لموجره المذكور أم
كيف الحكم أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه أعلم برفقته الله وإياك لرضاه أن الخراب المذكور حيث منع السكنى
من أصلها انفسخ به الإجارة والإبان لم يمنع السكنى من أصلها تغيير (١٧٥١) المستأجر على الرضا بين الفسخ والإجارة

ما لم يبادر المؤجر ويصلحها قبل
مضي مدة الأجرة فما كان لم يبادر
المذكور أو مضت المدة المذكورة
وفسخ المستأجر حاسب على
ما مضى باعتبار أجرة المثل ما
وقع عليه الرضا وإن أجاز وسكن
في الموضع أو خرج برضاه فأجرة
ما استأجره من الدار الأخرى
على المستأجر لتقصيره بذلك
الفسخ الذي هو قادر عليه والله
سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
رضي الله عنه فبمن استأجر بئرا
بما حوله من الأرض البيضاء
الفارغة من الشواغل مدة معلومة
لحرق الأرض وزرعها ثم حصدها
ثم لما انتهت مدته سلها لصاحبها
مشغولة بما يسبق في الأرض بعد
حصادها من القشوع والقفوش
فهل يجب عليه إخراجها منها
وردها لصاحبها مثلا كانت
يوم استأجرها أم كيف الحكم
أفتونا (أجاب) رضي الله عنه
نعم لا يلزمه رفع ما ذكره عبارة
التحفة وبعد انقضاء المدة يجرى
المكثري على نقل الكتامة بل
وفي أنثائها إذا ضرت بالسقوق
كما هو ظاهر وعليه بالمعنى السابق
تنقية بالوعة وحش بما حصل

خسة فلا سكنى ولا بد من جعنة أخرى كما في أقرب المسالك وغيره [مسئلة]
يكفي اتفاق البائع لمعلومته والمشتري لها على جعنة واحدة بأن توضع بعد أن وضعا
بيدها ولم يستبرأها تحت يد أمين قبيل الشراء حتى ترى الدم ثم بعد رؤية الدم
يحصل الشراء ولا يحتاج المشتري لاستبراء ثلث أه مخلصا من دروس (ماقولكم)
في أمة عاداتها بأنها الحيض في أربعة أشهر أو أكثر إلى تسعة هل استبرأؤها جعنة
أو ثلاثة أشهر (الجواب) فيدر إن كانت تعيض لأربعة أشهر أو أكثر إلى تسعة
فراجع من قول ابن القاسم أنها تستبرأ ثلاثة أشهر ولا تنتظر الحيضة ومثله عليه
دس واستظهر في أقرب المسالك أنها تنتظر الحيضة وفي دس أنها إذا كانت عاداتها
الحيض بعد تسعة أشهر فاستبرأؤها ثلاثة أشهر على قول ابن القاسم (ماقولكم)
في رجل تزوج أمة ثم اشتراها قبل البناء بها هل يلزمه استبرأؤها أم لا (الجواب)
يفسخ النكاح بطرو الملك عليه كما يفسخ إن طرأ على الملك كما تقدم في باب النكاح
وذكرنا هنا أنه يجوز له وطؤها من غير استبراء سواء اشتراها قبل البناء أو بعده
على المشهور ومقابلته يستبرأها قبل البناء وأولى بصدده وهو قول ابن كثر لأنه
الولد إذا حدث بعد الملك كانت به أم ولد فتحتاج للاستبراء ليحصل العلم هل
هي أم ولد أم لا لكن يجب عدم استبرائها قبل البناء بما إذا لم يقصد بالعقد عليها
إسقاط الاستبراء وإلا وجب استبرأؤها معاملة له بتقيض مقصوده انتهى مخلصا
من الخرشى والعدوى وتوضيح [مسائل لا يجب فيها الاستبراء] (الأولى) إذا اشترى
أمة مودعة عنده أو موهوبة ولم يخرج ولم يدخل عليها سيدها في أيام الإبداع
أو أيام الرهن وحاضنت عنده فلا استبراء عليه فإن خرج أو دخل عليها
سيدها وجب استبرأؤها لإساءة الظن (الثانية) استبراء على من أعتق أمة
الموطوءة له وتزوج بها بعد العتق لأن وطء الأول صحيح والاستبراء لا يكون
إلا من وطء فاسد وهذا هو المشهور وقيل بوجوده ليفرق بين ولده بوطء الملك
فإنه ينتهي بمجرد دعواه من غير يمين على المشهور وبين ولده من وطء النكاح
فإنه لا ينتهي إلا بإعلان وقد استظهر المصنف في التوضيح هذا القول (الثالث)
لا استبراء على من اشترى أمة زوجته وأمة ولده الصغير وأمة أمه أو نحو ذلك
إذا لم يمس الظن بواحدة منهم أه مخلصا من دروس (ماقولكم) في رجل

فعله ولا يجرى على تقبيلها بعد المدة وفارق الكناسة بأنها نشأ عما لا بد منه بخلافها وإن العرف فيها وفدها أولا
فأولا بخلافها فانظر قولها بأنها نشأ وإن العرف الخ لئلا القشوع والقفوش من ذلك وأن حكمها حكم ماني
الحش والبالوعة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في خياط استلم عبادة من رجل ليترك لها خربا
وفرض أجرتها ثم من بعد مدة ادعى الخياط بضياع العبادة والحال أنها ما راحت في حرز مثلها فيضمن الخياط قيمتها

أم لا أفيدوا (أجاب) رضي الله عنه نعم بضميتها بالقيمة والحال ما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه
 فيمن استأجر شخصاً على فروض عين لم يمت على الأجير بعقد صحيح ليؤم في مسجد الناس الجمعة والجمعة ويعلمهم
 القرآن وما افترضوا إليه من الفرائض والشروط ويدفع له في كل سنة مائة أضعافاً من الجمل فهل العقد والتأجيل
 صحيحان والاختار وإن كان الغالب عليه (١٧٦) انقضى والا لكل من صدقات الناس غير ممنوع بلا زاع أفيدوا

(أجاب) رضي الله عنه نعم أعلم أن الاستئجار للإمامة لا يصح بخلاف تعليم القرآن وما افترض إليه من الفروض والشروط فالاستئجار لما صحح فإذا فهمت ما ذكر فإن جمع في عقد واحد بين إمامة الصلاة وما افترض إليه فسدت الإجارة واستحق أجره المثل فيما يصح الاستئجار له وإن استؤجر لما افترض إليه وكان معلوماً مضبوطاً كغدر معلوم من القرآن وقراءة كتاب معين صحت الإجارة والتأجيل وإن لا يمكن مضبوطاً استحق أجره المثل كما علم والله الهادي أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل استأجر داراً آخر فيها شجرة مثمرة وله مدة سنوات يستثمرها ولم ينازعه المؤجر في ثمرتها فبعد عدة سنوات أتى صاحب الدار ببني ثمرة الشجرة فتمنع المستأجر فهل له أخذها أم لا (أجاب) رضي الله عنه نعم ليس للمستأجر منع المؤجر من أخذ ثمره في الحال ما سطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل أجرة داره فيها شجرة مثمرة ولم يشترط ثمرتها المؤجر على المستأجر فتركها

الغرض أمة ثم أعتقها عقب الشراء وأراد العقد عليها هل يجب استبراءها أم لا (الجواب) يجب عليه استبراءها حتى حاشية الصاوي وأما إذا اشتراها وأعتقها عقب الشراء وأراد العقد عليها فلا بد من استبراءها ولا يكتفى في إسقاط الاستبراء عنه أم

(باب الرضاع)

يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب إذا كان الرضاع في حولين وشهرين ولم يستغن عن اللبن استغناءً ينافي بحيث لا يقوم به إذا رد له والموضوع أنه فطم وأما إذا استمر الإرضاع فإنه يحرم مطلقاً في الحولين والشهرين كما في المجموع [مسألة] يحرم الرضاع ولو من امرأة ميتة أو صغيرة لم تطلق الوطء وإن قدر أن بها لبناً وكذا يحرم لبن المجوز التي لانه وإن كان موجوداً بغير وطء وإن كان لبناً لأمه أصغر وإلا فلا يحرم كما في ص [مسألة] يحرم الرضاع بوصول اللبن لجوف الرضيع ولو مرة واحدة وإن بسقوط أي صب في أنف [مسألة] إذا فطم الرضيع في الحولين واستغنى بالطعام عن اللبن أكثر من يومين ثم أرضعته امرأة فلا يحرم لأن الشأن إذا بعد الزمن أن لا يكفيها اللبن إذا رده وأما إذا لم ينفطم وكان يأكل الطعام فإنه يحرم ولو فرض أنه لو فطم لاستغنى بالطعام عن الرضاع أم من أقرب المسالك بتوضيح من الأمير (ما قولكم) في امرأة أرضعت طفلاً ثم طلقها زوجها وأخرى فولدت بنتاً فهل تحمل هذه البنت للطفل الذي أرضعته زوجته التي طلقته أم لا (الجواب) لا تحمل له لأن الرضيع يفطم ولداً لصاحبة اللبن ويفطم ولداً لزوجها فيحرم على ذلك الطفل بنات ذلك الرجل ما تقدم على الرضاع وما تأخر لأنهن أخوات لذلك الرضيع وكذلك يحرم عليه بنات المرأة التي أرضعته ما تقدم على الرضاع وما تأخر كما في دس (ما قولكم) في امرأة طلقته ثم تزوجت بآخر وفي ثديها لبن من الرجل الأول فأرضعت طفلاً فهل يحرم على ذلك الطفل بنات الرجل الثاني من غيرها أم لا (الجواب) لا إذا وطئها الزوج الثاني وأنزل نسب إليه ذلك اللبن كما ينسب للزوج الأول فيحرم على ذلك الطفل بنات كل من الزوجين وأما إذا لم ينزل فلا ينسب إليه فإذا وطئها لم ينزل ثم أرضعت طفلاً فلا يحرم على الطفل بنات ذلك الرجل الثاني كما في دس

له كم سنة فبعد ذلك أراد المؤجر أخذ ثمرة شجرته فتمنع المستأجر فهل له ذلك أم لا أفيدوا (أجاب) رضي الله عنه نعم لا يمنع من أخذ ثمرة الشجرة المذكورة والحال ما سطر والله الهادي أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل استأجر رجلاً معلماً يعلم أولاده القرآن في بيته ويأكل ويشرب ويلبس وله في كل شهر ريال مجلس مدة ثلاثه سنوات فطم أحد الأولاد القرآن وكان قد قرأ على غير هذا المعلم المذكور ومع القرآن وفك الحرف فهل والحال ما ذكر يحرم والله توبه

المذكور على ما جرت به العادة عند ختم القرآن أم لا أم كيف الحكم (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث كانت
استتجار صحيح بأن تمت معتبراته الشرعية استحق الأجرة المشروطة لا غير وإلا يكن صحيحاً استحق أجرة المثل فيما علم
قطط والله عز وجل أعلم (سئل) رضي الله عنه في الأختة التي تأخذها الفقهاء من الصبيان عادة هل تكون كافية
في أجر المعلم وهل تمنع المعلم من طلب المثل إذا لم يعطه شيء (١٧٧) وهل إذا كان المعلم مستأجراً لا يكون له على
التلميذ بعد ذلك من مودة وتردد هل

للتعلم إذا صادف معلمه أهبل من
طريق يذهب إلى أخرى وغير
ولم يسلم عليه ولم يصالحه وإذا
قال له لم تفعل ذلك ولأني نهي
نهجرتي والحال أن لي عليك
مشيخة واجتهدت عليك في إخراج
الحروف بعد عجمها عليك فهل
له يحبه بأن ليس لك على شيء
لأنك كنت تأخذ مني كل خمس
عشرة ديناراً والحالة هذه فكيف
الحكم أفتونا (أجاب) رضي الله
عنه بقوله نعم حيث كان الاستتجار
صحيحاً استحق ما أجر عليه وإن
لم يوجد استتجار كما عليه العمل
اليوم فلا يستحق شيئاً وإن كان
فاسداً كملني وأنا أرضيك أو
عيفت الأجرة ولم يعين المؤجر
عليه استحق أجرة المثل حيث
علم ذلك علم حكم الأختة فإن
كانت هي المشروطة في الإجارة
الصحيحة فلا يستحق غيرها
وإن لم توجد إجارة رجع عليها
بها وإن كانت الإجارة فاسدة
فالتفاضل بأجرة المثل للمعلم حق
التعلم من مودة وتردد ما لم يكن
هناك أهم منه ولكن لا ينبغي له
طلبها ولا روية أن له عليه حقاً

[مسئلة] إذا طلق امرأة في نكاحها لم ينم وطئها بعد ذلك رجال يتكاح بل وإن يرقى ثم
أرضعت طفلاً فإن هذا الطفل ولد للجميع قال في أقرب المسالك قلو فرض أن امرأة ذات
لبن من حلال أو حرام ذوى بها ألف رجل وأرضعت ولداً فكانوا ولداً للجميع من
الرضاع أم [مسئلة] الثلاثي يحرم من الرضاع سبع كالثلاثي يحرم بالنسب فاللاني حر من
بالنسب فمن ماني قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم إلى قوله وبنات الأخ
واللاني حر من الرضاع الأم المرضعة والأخوات من الرضاعة وقد ذكره الله
بنوله وأمهاتكم اللاني أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة والثالثة البت من
الرضاع وقد دخلت في عموم قوله تعالى وبناتكم والأربعة الباقية من الرضاع
إنما ثبت تحريمها بغير يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الأولى منها العمة
من الرضاع وهي أخت الزوج صاحب اللبن الثانية الخالة وهي أخت الأم
المرضعة الثالثة بنت الأخ وهي من أرضعتها زوجة أخيك باللبن المنسوب إليه
الرابعة بنت الأخت من الرضاعة وهي من أرضعتها أختك فهذه أربعة تضم
لثلاثة الأول فقد ثبت السبعة من الرضاع وكذلك يحرم من الرضاع ما يحرم من
النسب فيحرم عليك أم زوجتك من الرضاع وهي كل امرأة أرضعت زوجتك
ويحرم عليك بنت زوجتك من الرضاع وأختها وعمتها وعالتها وبنت أخيها
وبنت أخيها كذلك لكن الخمسة الأخيرة وهي أخت الزوجة وعمها الخ يحرم
فيهن الجمع بين واحدة منهن وبين الزوجة لا تأيد التحريم اه ملخصاً من درودس
وعبدوى (ما قولكم) في امرأة أرضعت طفلاً فتأيد تحريمها (الجواب)
هذه امرأة تزوجت على زوجها وصيهاً بولاية أبيه لمصلحة ثم طلقها عليه لمصلحة
فتزوجت بالغاً فوطئها وهي ذات لبن أو حدث بوطئها أرضعت الطفل الذي
كان زوجها لها فتحرم على زوجها لأنها زوجة ابنته من الرضاع وإن كانت البتة
حاراً بعد الوطء اه من أقرب المسالك [مسئلة] إذا تزوج رضية من أبيها
ثم طلقها فأرضعتها زوجته الكبيرة حرمت الكبيرة عليها لأنها صارت أم زوجته
ولا يشترط أن تكون الأمومة سابقة والعقد على البنات يحرم الأمهات وكذلك
إذا أرضعتها امرأة أجنبية فإنها يتأيد تحريمها عليه لأنها أم زوجته من الرضاع اه
ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) في رجل طلق زوجته طلاقاً باتناً

(٢٣ - قرأ العين) لأن ذلك من المن المبطّل للعمل المتصور عليه بقوله عز من قال لا تظنوا صدقاتكم بالمن ، وفعل
التعلم من التدول عن طريق معلمه عدم تسليمه عليه وإجابته بأن ليس لك على شيء الخ من سوء أدبه وعلامة عدم النفع به
ديناو أخرى بل الواجب عليه أن يفعل كما فعل جبر الأمة وتزويج القرآن بشيخه زيد بن ثابت أنه كان إذا ركب زيد أخذ بركابه
ومشي تحت دابته وكذا كان الإمام أحمد يفعل مع الإمام الشافعي ولكن كل ذلك سبب الحرمان ونزع البركة لسأل

الله العاقبة وحسن الأدب فإن بالأدب ينال كل خير ويندفع كل ضرر والله ولي العتابة بفضلته يرشد من يشاء من عباده والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استأجر حوشاً ثلاث سنين مثلاً وفي السنة الثالثة ظهر مصنع في الحوش لرجل آخر وعمره وصاحب الحوش يطلب لإيجاراً من صاحب النور ومنع الحوش يطلب من صاحب النور كذلك فهل يكون الإيجار (١٧٨) في هذه السنة للمستأجر أو لصاحب الحوش (أجاب)

رضي الله عنه نعم حيث لم ينص في الإجارة المذكورة على دخول المصنع المذكور فيها فأجره المصنع لصاحب الحوش لا للمستأجر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص له أرض بجاء آخر يريد أن يشتريها منه فأجابه بقوله ما لي بإرادة في بيعها ولكن ابن فيها وتكون كزوجة البناء متاعفة بيني وبينك فهل يكون قوله ذلك صيغة إجارة أو صيغة هبة أو إارة فإن قلتم تشبه صيغة الإجارة فهل يعتبر ذلك اللفظ في الإجارة وإن قلتم هبة فلم يصرح بشئ من صيغ الهبة فكيف يكون الحكم في ذلك أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يكون ما ذكر إجارة فاسدة يستحق صاحب الأرض فيها أجره المثل للدة التي وضع الباقى فيها بده والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه في الجمل الذي ليس حرته إلا الشكرى فاستكرى منه رجل خلل زيت لحمله وأنا الطريق هرق بفسير قرط من الجمل بأن عثر الجمل بفسير اختيار من الجمل فهل يكون الضمان عليه أم ليس

نعم تزوجت بغيره فحملت منه ثم ولدت وأرضعت طفلة فهل تحرم هذه الطفلة على زوجها الأول الذي أبانها أم لا (الجواب) يحرم عليه كل طفلة أرضعتها تلك المرأة لأن كل من أرضعتها صار بنت زوجته من الرضاع أي بنت من كانت زوجته والموضوع أنه كان دخل بنتك الزوجة التي أبانها وأما إذا لم يدخل بها بأن عقد عليها ثم طلقها ثم حدث لها لبن فأرضعت طفلة فلا تحرم هذه الطفلة عليه لأن العقد على الإماء بمجرد لا يحرم البنات اه مخلصاً منها وقال في المجموع وإن طارفاً بعد التلذذ بها فأرضعت صبية ولو بغير لبنه حرمت الصبية لأنها بنت زوجته المثلذذ بها اه (ما قولكم) في رجل تزوج بامرأة ذات لبن من زوجها الأول فأرضعت طفلة وعند هذا الزوج الثاني ولد من غيرها فهل تحرم هذه الطفلة على هذا الولد أم لا (الجواب) تقدم أنه بمجرد وقت مع الانزال ينسب إليه ذلك اللبن وإن لم يزل فلا لهذا الرجل إن كان أنزل فكل من أرضعته بها بعد ذلك في الحولين والشهرين ولم يستغن عن اللبن استغناءً ينافى يكون أماً من الرضاع لجميع ذريته وإن لم يزل فلا يكون أماً لذريته فيحل لولده حينئذ أن يتزوج واحدة من أرضعتها والله أعلم [مسئلة] ست لا يحرم من الرضاع الأولى أم أخيك فإذا أرضعت امرأة أجنبية أخاك فإنها تحل لك إذا خلعت من مائع آخر وأولى في عدم التحريم أخت أخيك من الرضاع (الثانية) ثم عك التي أرضعته تحل لك (الثالثة) لم أخاك التي أرضعته تحل لك (الرابعة) أم ولد وذلك التي أرضعته (الخامسة) جدة وذلك من الرضاع كما لو أرضعت أجنبية وذلك فلا يحرم عليك أم هذه المرأة الأجنبية وهي من النسب إما أمك أو أم زوجتك (السادسة) أخت وذلك كما لو رضع وذلك على امرأة فابنت ذلك نكاح البنت إلا لما منع كما لو كانت أخت وذلك من الرضاع بتلك من الرضاع أو أختك من الرضاع وإلا فمحرم عليك وكذا يقال في باقي النسب كما في أقرب المسالك وبغيره اه بتوضيح (ما قولكم) في رجل تزوج بامرأة ثم تصادقا معاً على الرضاع بإخوة أو نحوها وقلتم يفسخ النكاح بينهما فهل فسخه بطلاق أو غيره (الجواب) يفسخ بغير طلاق عند ابن القاسم كما في ص (ما قولكم) في رجل تزوج امرأة ثم أقر بأنها أخته من الرضاع فهل يؤخذ بإقراره ويفسخ النكاح بينهما أم لا

عليه ضمانه فإن قلتم ما عليه ضمان هل له مطالبة الكراء أم ليس له أفئونا (أجاب) رضى الله عنه حيث كان الأمر ماسطراً فلا ضمان وليس له مطالبة الكراء مذهب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن استأجر في ساعة إنسان ليركب فيها مع أهله وأتباعه وتراضيا على خمسة وعشرين ريالاً فأشترط المستأجر أن لا يتغير في طريقه على بندر من البتادر فالترم صاحب الساعة أن لا يتغير إلا في بندر واحد قدر يومين ولا يزيد عليهما فذكر له المستأجر أن

البشر يضرب في إن زاد على اليومين لأن أهل ذلك البلد ظلمة يخشى منهم فالقول أنه لا يتخير أكثر من يومين في ذلك
 يتخير لجا. صاحب التحير بذلك الساعة إلى ذلك البندر وتخير فيه عشرة أيام لا يتخير المستأجر أن يزل في البندر لما
 يخشى من جور أهله عليه ولا يفدر أن يستأجر في ساعة أخرى حتى ينتقل إليها وذلك لأنه سلم النول مرة واحدة
 ثم تعير في بندر آخر يوما أيضا وسبب تعيره ذهب الربح الذي (١٧٩) كان يسرع بسببه الوصول إلى مقصده

وأتى ربح مخالف أوجب
 وقوف الساعة في مكان واحد
 ثلاثة عشر يوما حتى تبيت الأزداد
 وشق الحال فهل يلزم صاحب
 الساعة عند مخالفته ما اشترط
 على نفسه شيئا للمستأجر أم لا
 وهل يلزمه أيضا في مقابلة ما حبس
 المستأجر في الساعة في ذلك البندر
 الظالم أهله شيئا من الكأب
 والتعزير أم لا مع أن المستأجر
 قد كان استأجر من البندر الذي
 سافر منه ابتداء مع صاحب ساعة
 أخرى وطلب منه صاحب تلك
 الساعة في أهله وأتباعه التي
 عشر ربالا لكتلها وأنه لا يلزم
 على نفسه في عدم التعير بالبادر
 لم يكنه وعدل إلى هذه الناحية
 وأعطاه خمسة وعشرين ربالا
 فالمسئلة واقعة فتفضلوا بإجابة
 الحكم فيها أنا بكم الله تعالى (أجاب)
 رضي الله عنه نعم يعزو صاحب
 البغية التعزير اللاتي بأمثاله
 ما يراه ولي أمره حيث كان مكثه
 في البندر المذكور لغير ضرورة
 ملزمة للمكث ولا يلزمه أن يسلم
 شيئا للمستأجر والحال ما سطر
 والله سبحانه وتعالى أعلم

(الجواب) المكلف يؤخذ بإقراره إن ثبت بيته ولو سنها فيفسخ النكاح بينهما
 كما في أقرب المسالك بزيادة من ص (ماقولكم) في زوجة أقرت بحصول الرضاع
 بينهما يوم زوجها هل يفسخ النكاح بينهما (الجواب) إن كان إقرارها قبل العقد
 عليها وكانت بالفعل ففسخ النكاح بينهما ولو كانت سنية إن ثبت إقرارها بيته
 وأما إن أقرت بعد العقد فلا يفسخ لانها على مفارقتها بغير حق اه ملخصا
 منها [مسئلة] متى حصل الفسخ قبل البناء فلا شيء للزوجة إلا أن يقر الزوج
 فقط بعد العقد بالرضاع تشكر الزوجة فلها نصف المهر وهذه إحدى المسائل
 الثلاثة المستنبطات من قاعدة كل عقد فسخ قبل الدخول لأشياء فيه إلا نكاح
 القرحمين وفرقة المتلاعنين وفسخ المتراضعين اه ملخصا منها [مسئلة] للزوجة
 المسمى بالدخول سواء علما بالرضاع معاً أم لا إلا أن تعلم هي فقط قبل الدخول
 دونه فلها ربع دينار لئلا يخلوا البضع عنه اه منها [مسئلة] بقول إقرار أحد أبوي
 صغير بالرضاع قبل العقد فقط فلا يصح العقد بعد الإقرار ولكن إقرار الأم
 لا بد منه من الفشو. قيل معنى الفشوش قولها ذلك قبل شهادتهما وقيل هو فشو
 ذلك عند الناس من غير قولها اه منها (ماقولكم) في رجل عقد على بيته لآخر
 قسدت بيته على إقرار الأب قبل العقد بأن بيته أخت لذلك الرجل الذي عقد
 عليها من الرضاع فقال الأب (ماقولكم) في رجل عقد على بيته لآخر
 النكاح في ذلك الوقت فهل يقبل منه هذا الاعتذار أم لا (الجواب) لا يقبل
 الاعتذار وفسخ النكاح بينهما اه من أقرب المسالك [مسئلة] يثبت الرضاع
 بيمين وامرأة إن قضا منها أو من غيرها قبل العقد لأن لم يحصل فشو أو قضا
 بعد العقد فلا يثبت الرضاع بذلك ولا يشترط مع الفشو عدالة على الأرجح كما
 في أقرب المسالك [مسئلة] يثبت الرضاع بامرأتين إن قضا ذلك منهما وأولى من
 غيرها قبل العقد لأن لم يفش أو قضا بعد العقد فلا يثبت بما ذكر ولا يشترط
 مع الفشو عدالة على الأرجح كما تقدم اه من (ماقولكم) في من حضرا عقد امرأة
 ثم شهدا بحصول الرضاع بين مثل الزوجين فهل تقبلى شهادتهما أم لا
 (الجواب) في المجموع يثبت الرضاع برجلين وإن لم يفش إلا أن يحضرا العقد
 ساكتين فلا يقبل قولها بعد ذلك اه بتصرف وتوضيح [مسئلة] يثبت الرضاع

(باب الوتف) (مثل) رحمه الله تعالى في رجل ونف ماله في حال صحته من نخل وماء وزر على أولاده
 الذكور دون الإناث فقال الوتف مالى على أولادى الذكور دون الإناث ثم أولادهم ومن مات من أولادى وله عقب
 فقصيه لعقبه ثم لعقبه ماتوا بطنا بعد بطن والأولاد المذكورين كلا على أم ثم إنه انقض أحد أولاد الأولاد
 فهل يصرف ماله للأقرب إليه مثل الأثر أو يكون للأقرب فواقف وهل مثل ابن عم الأبوين يخدم على ابن عم الأب

إذا كانوا في درجة الميت المتقرب المذكور وإذا قلتم إن نصيب المتقرب المذكور يكون للأقرب للواقف ثم استخف
 الأقرب المذكور ثم إنه مات فهل لأولاده شيء أو يكون للمستورين في الدرجة من جميع أرباب الواقف وما قولكم
 إذا كان في لفظ النصبة ومن اقترض من أولادى فهي للأقرب فهل الضمير يعود للميت المتقرب أو يكون للأقرب
 إلى الواقف وهل يجوز قسمة مال الواقف (١٨٨٠) المذكور كغيره أو يمنع (أجاب) رضى الله عنه حيث اقترض عقب

أحد الأولاد ولم يعين الواقف
 جهة يصرف إليها الربع صرف
 لدرجة من اقترض بينهم بالسوية
 ولا يقدم ابن العم الشقيق على الذي
 للأب بل هما سواء حيث يشترط
 الواقف خلافه وإذا استحقته
 من ذكر اتقل بعد موته لأولاده
 دون أهل درجته وماله ما إذا
 شرط الواقف أنه للأقرب
 فإنه يصرف لأولاده بعد موته
 دون أهل درجته اعتباراً بشرط
 الواقف السابق في الأولاد أن من
 مات عن عقب فنصيبه لمقبه
 وحيث شرط الواقف أن الواقف
 يكون للأقرب وأطلق فالظاهر
 والله أعلم أنه يعود للتوفى لأن
 الكلام فيه وهو أقرب المذكور
 ونسب قسمة الواقف مطلقاً قال
 في التبعة لأن فيه تغييراً لشرطه
 نعم لا منع من مهاباة رضوا بها
 كلهم إذ لا تغيير فيها لعدم لزومها
 انتهى والله سبحانه أعلم (مثل)
 رضى الله عنه في واقف شرط
 في وقفه أنه بعد القلانية من
 المعروف عليهم يكون ثلثى
 أرباحه فانقرضوا القلانية مثلاً
 ورجع للثوى الأرباح فوجد
 الآن ناس منهم ابن ابن خال

رجل وامرأتين وإن لم يفتر كما في المجموع [مسئلة] لا يثبت الرضاع بامرأة ولو
 فترى وتذب التز في كل من لا تقبل شهادته فقد قال صلى الله عليه وسلم كيف وقد
 قيل: قاله لعقبة بن الحارث لما تزوج بامرأة فقالت له امرأة إنها أرضعتها فجاء
 النبي صلى الله عليه وسلم يسأله فقال له ذلك ومعناه كيف تبشرها وتقضى إليها
 وقد قيل إنك أخوها من الرضاع فإنه بعيد من المروءة والورع اه ملخصاً من
 أقرب المسالك والمجموع وص

باب النفقات

نحب نفقة الزوجة والوالدين الحرين المعسرين ولو كافرين وخادمتهما والولد
 الحر على أبيه لا على أمه الذكر إلى البلوغ قادراً على التكسب والأتى إلى دخول
 الزوج أو دعائه للدخول بعد زمن يشهر فيه مثلها إن كان الزوج بالغاً وهي
 مطيعة وإلا فلا دخول بالفعل ونفقة الرقيق على سيده لا تنجب نفقة جده أو جده
 ولا نفقة ابن ابن كما في أقرب المسالك [مسئلة] الزوجة المدخول بها تنجب لها النفقة
 وإن لم تظن الوطء وإن لم يكن الزوج بالغاً كما قرر به الشيخ مباره كما في أقرب
 المسالك فإذا هربت منه خوفاً من وطئه فلا بعد لشؤراً لعدم طاعتها الوطء
 ولا يجب على أحد إضرار نفسه ولا يمكن من ردها له مادام يخشى منه هذا الأمر
 وعليه نفقتها (ما قولكم) في النفقة هل تسقط بمعنى زمنها إذا لم يحكم بها حاكم
 أم لا (الجواب) لا تسقط نفقة الزوجة عن زوجها المعسر بمعنى زمنها حكم به
 حاكم أم لا بخلاف نفقة الوالدين والولد فإنها تسقط بمعنى زمنها إن لم يحكم بها
 حاكم ونفقة المملوك تسقط أيضاً بمعنى الزمن عاقلاً أو غيره اه بتصرف وتضمن
 الزوجة النفقة بالقبض مطلقاً ماضية كانت أو مستقبلية قامت على علاكها بينة
 أو لا فوط في ضياعها أو لا وأما نفقة المحضون إذا قبضتها الحاضنة فإن كانت
 ماضية ضمنها مطلقاً وإن كانت مستقبلية وقامت على ضياعها بينة فلا تضمنها كذا
 قال البساطى وقال تت تضمن نفقة المحضون إذا قبضتها ماضية أو مستقبلية إلا لينة
 على ضياعها بلا تفريط فلا تضمنها ماضية أو مستقبلية واعتمده الرماضى اه
 ملخصاً من أقرب المسالك وص ومضى في المجموع على ما للبساطى (ما قولكم)
 في قولهم النفقة الواجبة قوت وإدام وكسوة ومسكن بحسب عاداتهم في الأمور

الواقف ومنهم أولاد بنت بنت بنت عم الواقف ومنهم أولاد صالحه بنت سلمة بنت عم الواقف ومنهم أولاد
 كلية بنت مريم بنت عم الواقف ومنهم زهرة ورقية بنات جعفر بن سعادة بنت عم الواقف ومنهم حليلة بنت محمد بن
 سعادة بنت عم الواقف فهل يكونوا كلهم من ذوى الأرحام للواقف أم يختص ناس منهم برحمه أئقونا (أجاب) رضى
 الله عنه نعم حيث لم يذكر الواقف في وقفه أنه للأقرب من ذوى الرحم اشترك من ذكر بينهم بالسوية لأن كل واحد

من ذكر يصدق عليه أنه ذو رحم والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في شخص وقف قطعة من أرض
على خدام الكعبة بيت الله الحرام وحكم بصفة الوقف حاكم شرعي فهل للواقف الرجوع عن هذا الوقف وصرفه
إلى غيره والحال أنه لم بشرط ذلك في وقفه وإذا قلتم ليس له ذلك فهل صيغة وقفه المذكورة تخص الشيعين أم غيرهم
يدخل معهم في ذلك أو يفصل بين أن يكون الواقف قد وقف (١٨٦) على غيرهم من خدام المسجد

الحرام فلا يدخل غيرهم أو لا
يوقف فدخل غيرهم معهم في
الوقف المذكور أفقونا (أجاب)
رضي الله عنه نعم ليس للواقف
الرجوع عن وقفه ولا صرف
ربعه لغير الموقوف عليه وصيغة
الوقف المذكورة تخص الشيعين
دون بقية خدمة المسجد الحرام
سواء وقف على غيرهم من خدمة
المسجد الحرام أم لا قال العلامة
ابن حجر في شرح الإياعاب قال
العلامة النووي في مجموعته ولاية
الكعبة وخدمتها ووقفها وإغلاقها
ونحو ذلك حق مستحق باتفاق
العلماء فله الفاضل عياض وأوقفه
بدله في شرح مسلم لبي طلحة
الحجيين من بني عبد اندارم
المشهورين الآن بالشيعين والله
سبحانه أعلم وعلم ولا يشتم عليها من
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فبيق دائماً ثم ولذا رويهم
ولا يحل تعريض شيء من
هذه الأمور لغيرهم ولا لأحد
منازعتهم فيها ما وجد عنهم صالح
لذلك أم كلامه والله سبحانه
وتعالى أعلم (مثل) رضى الله
عنه في رباطين وقفاً على السادة
العلويين كل رباط واقفه غير

الأربعة المذكورة فظاهره أنه يجب عليه أن يكسوها حريراً إن كانت العادة
ذلك قبل هذا الظاهر مسلم أم لا (الجواب) في الحرير ولا يلزم الزوج الحرير
والحرير وظاهره ولو اعتيد وأنسح حال الزوج له وهو كذلك فهو مفيد لقوله أي
الغنى بالعادة وهذا قول الإمام اه بتوضيح وفيه فإذ تزوج إنسان بنتاً كآبر
من شأنها ليس الحرير فلا يلزمه البسها الحرير جرت العادة بلبسه أم لا كان غنياً
أم لا اه وفي صي وانظر إذا شرط عليه أن يلبسها حريراً في صلب العقد هل
يلزمه ذلك لأنه مما لا يتناقى العقد وهو الظاهر ولا يلزمه ثوب يخرج إلا لشرط
على الظاهر اه بتصرف [مسئلة] يمرض لها عند المشاهدة الماء والزيت والخطب
والملح والشمع قال بعضهم أي لحم من ذوات الأربع لامن الظفر والسلك إلا
أن يكون ذلك معتاداً فيجوز على العادة فيفرض اللحم على القادر ثلاث
مرات في الجمعة يوماً بعد يوم وعلى المترسط في الجمعة مرتين وعلى المنحط
الحال في الجمعة مرتين حكاه قال بعضهم والأظهر أن التقدير بفرض عليه
يقتدر رسمه قيراعى عادة أمثاله ولو في الشهر مرة مثلاً اه ملخصاً من درودس
[مسئلة] لا يلزمه فاكهة ودواء وأجرة طبيب ولا يلزمه أجرة حمام إلا أن
تكون جنباً وليس عنده من الماء ما تنقل به أو كان بارداً يضر بها في الشتاء
مثلاً وليس عنده ما تسخنه به فيلزمه أجرة اخام للوقوف لإزالة الجنابة عليه ولا
يلزمه إلا قدر أكلها لا المعتاد للناس فلا يلزمه [لا أن يقدر لها حاكم حتى
شيئاً فيلزمه ما قدره لها وأما مذهبتنا فلا يرى الحكم بتقدير الثغفة في المستقبل
لأن حكم الحاكم لا يدخل المستحبات عند مالك رضى الله عنه اه ملخصاً من
أقرب المسالك ومن (ما قولكم) في رجل حلف على زوجته أن لا تزور والديها
وأن لا يدخلها داراً وأن لا يدخل لها أولادها من غير فعل يقضى لهم بالدخول
ولها بالزيارة (الجواب) في أقرب المسالك وحسب أي قضى بتحديثه إن حلف
على الأيمن والأولاد فقط أن يدخلوا لها كما يحسب [إذا حلف أن لا تزور والديها
إن كانت مأمورة ولو شابة ولا يحسب بمجرد الحكم بل بدخول أجيها عليها أو
برارتها بالفعل وقضى لأولادها الصغار بالدخول عليها كل مرة لتفتقد حالهم
وقضى لأولادها الكبار كل جمعة مرة كالوالدين [مسئلة] للزوج المنتع بشورة

واقف الثاني أحد الرباطين داسر وله قرن موقوف عليه ينحصر منه أجرة لكن لو جمعت سنوات متعددة لما قامت
بعمارة شيء من الرباط الداسر والرباط الآخر فيه بعض خراب يمكن عمارة له ليس له غلة تعمم ما خرب فيه فهل يجوز
لناظر عليها صرف غلة القرن على عمارة الرباط الآخر أم ليس له ذلك وإذا قلتم ليس له ذلك فإذا يصنع الناظر
في غلة القرن أفقونا (أجاب) رضى الله عنه نعم إن لم تنزع عمارة الرباط الداسر أو خشي على الغلة الضياع صرفها الناظر

لعمارة الرباط الآخر وإن لم ترقص بحارة الدامر في زمن لا يخشى فيه على ذهاب الغلة حفظها الناظر لعمارة هذا
معتمد المذهب والذي عليه الفتوى وفي وجه أنها تصرف للآخر مطلقاً والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه
في وقف أنشاء واقفه أولاً على نفسه مدة حياته يتبع به سائر الانتفاعات الشرعية من غير مشاؤك له في ذلك ولا
متأخر سواء كان حاضراً بالمدينة (١٨٣) الشريعة أو غائب عنها في سائر النواحي والبلدان ثم من

بعده على أولاده المذكور والآلات
بالسوية بينهم بشرط إقامتهم
بالحرمين الشريفين ومتى فقد
أحد منهم بهذا بطل حقه كأن
لم يكن وإذا عاد عاد له الاستحقاق
ثم على أولاد أولاده كذلك
ثم على أولاد أولاد أولاده
مثل ذلك فهو ثم أي جهة لا تتفعل
هكذا لفظ شرطه في حقه حرفاً
يعرف فهل إذا وجد الآن من
ذريته من هو قاطن مقيم بمكة
ومن هو قاطن مقيم بترية من
نواحي الشرق هل يستحق الوقف
من هو مقيم بمكة دون من هو
مقيم بترية ولو أتى من بترية إلى
أرض الحرمين حاجاً أو زائراً
أو تاجراً أو غير ذلك لا مقبلاً
ولا قاصداً الإقامة هل يعود إليه
الاستحقاق بمجرد إتيانه أم
لا يعود إليه الاستحقاق إلا إذا
أقام بها أفقياً ما جرد (أجاب)
رضي الله عنه حيث حكم بصحة
الوقف المذكور حاكم شرعي
استحق ربيع الوقف المزبور
من كان مقبلاً بأحد الحرمين
دون من أقام بغيرهما ولا يعود
إليه الاستحقاق بعوده لأحدهما
لغير إقامة والله سبحانه أعلم

زوجته من فرش وغطاء ولباس وآنية فيستعمل من ذلك ما يجوز استعماله وينقض
له بذلك وله منها من يسه وحبته وإن خلقت لا يلزمه بدلاً إلا الغطاء والوظائف
وعمالاً بدونه فلو جدد ما يلي من شورتها فلا يقضى لها بأخذها أم ملخصاً من
درهم (ما قولكم) في رجل حلف على زوجته أن لا تخرج من داره وأطلق
لفظاً ونية فهل يقضى عليه بالحنث أم لا وإذا قلتم لا يقضى عليه بالحنث فما
الفرق بين هذه المسئلة والتي تقدمت من أنه إذا حلف أن لا تزور والديها فإنه
يقضى عليه بالحنث (الجواب) لا يقضى بتعديده فلا تخرج ولو لأبويها حيث
أطلق والفرق بين هذه المسئلة التي أطلق فيها لفظاً ونية والمسئلة التي خصص فيها
أنه في حال التخصيص يظهر منه قصد الضرب فلذا حنث وقضى بدخول
الوالدين والأولاد وأن تزور والديها بخلاف حال الإطلاق فإنه لم يظهر منه
قصد الضرر فلذا لم يقضى عليه بالحنث أم ملخصاً من أقرب المسائل [مسئلة]
تقدر النفقة على الزوج بحاله أي بقدر الزمن الذي تدفع فيه النفقة بحسب حاله
فأرباب الصنائع والأجراء تقدر عليهم كل يوم وتقبضها معجلة وتضمن ما قبضته
هذا إذا كان الحاق التمتع وأما إذا كان الحاق التأخير فتتخير حتى تقبضها
ولا يكون عدم قدره الآن عسراً وبعض الدلائل بالأسواق تقدر عليهم كل جمعة
وأرباب الوظائف من إمامة أو تدريس وأرباب العوالم كالحنث عليهم كل شهر
وأرباب الرزق والحوائط والورع تقدر عليهم كل سنة وهذا التقدير غير المثل الذي
ملخصاً منها ومن (ما قولكم) في رجل من أهل الوظائف دفع زوجته نفقة
شهر عينا بدل الحب والسمن وغير ذلك فرفضت الأساور فهل له الرجوع
بأنه لم لا (الجواب) يجوز له إسقاط التي من الذي لزمه من النفقة لزوجته
من الأعيان التي تفرقه إذا رخصت وإن لم ترض طوائف الأعيان ويلزم الزوج
إن أعطاهما التي أن يزيدها إن غلبت الأعيان بعد أن قبضت منها وله الرجوع
عليها إن نقص سعرها ما لم يسكت مدة وإلا حمل على أنه أود التوسعة عليها
وهذا كله ما لم تكن اشترت الأعيان قبل خلوها أو رخصها وإلا فلا يزيدها شيئاً
في الأول ولا يرجع عليها بشيء في الثاني أم ملخصاً منها [مسئلة] تسقط نفقة
الزوجة بصر زوجها فلا مطالبة لها بما مضى في زمن العسر إن أسر وطا التطليق

(سئل) رضى الله عنه عن رجل وقف أرض عقار على أولاد زيد بالجمع وليس حال الوقف إلا اثنان ولا يولد
عين فقد في يدها ثم مات أحدهما وبقي الآخر زيد المذكور واللفظ الوقف وقتت على أولاد زيد ونسأهم الآلات فهل
يشمل أولاد زيد المذكورين ولم تأخر أحدهم أفقياً (أجاب) رضى الله عنه نعم يشملهم لفظ الواقف المذكور
وكذا من أتى بعدهم من أولاد زيد المذكور يقع الحاضر والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل وقف نصف هذه الزيادة

أي القسطنطين على أولاد زيد. واليهما المذكور ونصف على أولاد عمرو ونسبهم المذكور كثيراً أو قليلاً فافترض أولاد عمرو إلا امرأة فهل تعود الناحية على أولاد زيد أم لا أقولنا (أجاب) رضي الله عنه النصف المذكور على أولاد عمرو بصرف لأقرب رحم فقير حين الافتراض والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئل) رضي الله عنه عن رجل وقف هذه البنية على زيد ونسبه أملاً بعد نسل واستثنى الإناث فجاءه (١٦٣) لزيد ثلاثة بنين وبناته ابنتان فهل

يلحقوا أولاد زيد مع أبيهم وهل يلحقوا أولاد بنته حيث هم ذكور أم لا أقولنا (أجاب) رضي الله عنه بنحوه يدخل أولاد البنت المذكورين ويستحقون مع أبيهم وأخوالهم في الوقف المذكور والله أعلم (مسئل) رضي الله عنه ما معنى قول القسطنطين في شروط وقفه ويعطهم صديقاً غير مشهور بينهم مراده تفصيلاً وحاصلاً (أجاب) رضي الله عنه الذي في الصحيحين أن الشرط المذكور ليس لنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ونظير البخاري في صحيحه حدثنا قتيبة ابن سعيد حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا ابن عوف قال حدثنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بخير فأبى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال يا رسول الله اني أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منها تأمره قال إن شئت حبست أصلها ونصفت بها قال فتصدق بها عمر أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث وتصدق بها في القرى وفي الرقاب

عليه حال الضر بالرض وإنشائه عنده أنه من أقرب المسالك [مسئلة] تسقط نفقتها بمنعها الاستمتاع ولو بدون الوطء تسقط نفقتها في اليوم الذي منعه من ذلك والقول قولاً في عدم الفسخ إذا لم تكن حاملاً وإلا لم تسقط والقول قولاً أنها لم تمنعه وتسقط أيضاً بخروجها من بيته بلا إذن منه ولم يفسد على ردها ولو بخلافه إن لم تكن حاملاً وإلا لم تسقط لأن النفقة حيثما للحمل وإذا غضبت وخرجت من بيته فصالحها وأعطاهما كسوة فمكثت أياماً ثم نشرت منه فلأن يخرج عن ردها لظاعته وكان نشوزها بعد شهرين أو أقل من حين أخذ الكسوة فله أخذها منها وأما إذا كان النشوز بعد أشهر فليس له أخذها كما يأتي في المرأة التي كساه ثم طلقها طلاقاً بائناً فإن خرجت وهو حاضر قادر على منعها لم تسقط لأنه تكروجها بإذنه وكذا الرجعية لا تسقط نفقتها مطلقاً كانت حاملاً أم لا لأنه ليس له منعها من الخروج إلا مطلقاً من دروس [مسئلة] تسقط نفقة البائن بخلع أو بات إن لم تكن حاملاً وإلا فلها النفقة للحمل ولها أيضاً أجرة الرضاع إن كانت مرضعاً له من أقرب المسالك [مسئلة] لا نفقة لها بدعواها الخلل بل بظهوره وحركته فإن ظهر الخلل فلها النفقة من يوم الطلاق أنه منه [مسئلة] إن طلقها في أول الخلل طلاقاً بائناً وصدها على الخلل قبل ظهوره أو لم يصدفها وانظر ظهوره وحركته فإن لها كسوتها المعتادة ولو كانت تبقى بعد الوضع وحمل وجوب الكسوة إذا كانت محتاجة لها وإلا فلا وأما إذا لم تطلق في أول الخلل بل بعد أشهر من حملها فلها قيمة ما بقي من أشهر الخلل بأن يقوم ما يصير لذلك الأشهر الباقية من الكسوة لو كسيت أول الخلل فتأخذها منه بتوضيح من من [مسئلة] يستمر المسكن للحامل المطلقة طلاقاً بائناً دون النفقة إن مات زوجها المطلق لها قبل وضعها لأنه حتى تعلق بذمته فلا يستقطه الموت سواء كان المسكن له أم لا فقد كراه أم لا وأما البائن غير الحامل إذا مات زوجها فاستمر المسكن لها لا تقضاء العدة والأجرة فيها من رأس المال بخلاف الرجعية والتي في العدة فلا يستمر لها المسكن إن مات إلا إذا كان له أو فقد كراه كما مر وتسقط الكسوة والنفقة في جميع أي من في العدة والرجعية والبائن حاملاً أو لا لتكون الخلل صار وأرأنا أنه قد تصرف [مسئلة] الحامل المطلقة طلاقاً بائناً

وفي سبيل الله وابن السبيل والضيقة لاجتماع علي من ولها أن يأكل منها بالمعروف ويعطهم غير متمول قال حدثني به ابن سيرين فقال غير متأمل مالا انتهى وقوله متأمل هو تفسير لقوله غير متمول لا رواية كما قال شيخ الإسلام في شرحه على البخاري قال الإمام المغيرة في شرح السنة قوله غير متأمل مالا أي جامع وكل شيء له أصل قديم أو جمع حتى يصير له أصل فهو مؤمل ومجد مؤمل وأئمة الشيء أصله ثم قال وفيه دليل على أن من وقف شيئاً ولم ينصب له قياً معيناً يجوز لأنه

قال لا جناح على من وليها أن يأكل منها ولم يعين له فيها وقه دليل على أنه يجوز له واقف أن يتنفع بوقفه لأنه أوج
الأكل لمن وليه وقد يلبه الواقف الخ ما في شرح السنة وحاصل جواب السائل أن سيدنا عمر وقف وقفه المذكور على
الفقراء واليتامى والزقات وفي سبيل الله وابن السبيل والضيعة وأما من ولي النظر أن يأكل ويتنعم غيره غير جامع
لثلاثة فلم ينع له ولغيره ممن يتنعمه (١٨٨٤) ممن لم يوقف عليهم سوى الأكل دون الجمع بخلاف الموقوف عليهم

فلهم اشجع وانفسبحانه المأذى أعلم
(سئل) رضى الله عنه في رجل
وقف أرضا على سقاية في موضع
معين فبعد مدة من الزمان في نحو
عشرين سنة ققام بعض الورثة
واذعى عدم الوقفية وأورد على
ذلك الشهادة العادلة بأن الأرض
المذكورة ليست وقفاً بل مودعهم
أوصى بنحو ستائة ريال على أن
يؤخذ بها أرضاً ثم توقف على تلك
السقاية واصططح الورثة
المذكورون بأن الست المائة
بضارب بها فما حصل من مصلحة
يقسم بين الورثة هذا آخر دعوى
البعض المذكور فأجاب البعض
الأخر بإثبات وقفية الأرض
المدعى فيها وأقام على ذلك البينة
العادلة بأن مودعهم وقف ذلك
وأنكر دعواهم جميعاً فهل تكون
هذه البينة المتأخرة معارضة
للأولى أو تعد نافذة من الملك إلى
الوقفية ما لم يحكم في ذلك والحال
ما ذكر أفترنا (أجاب) رضى
الله عنه نعم ثبتت وقفية الأرض
المذكورة بشهادة البينة العادلة
لزيادة عملها بالوقفية فهي نافذة
والآخر مستصحية وحيث أقام
المدعى الرصية بالسائة بيته على

إذا مات الولد في بطنها فلا نفقة لها ولا سكن من يوم موته لأن موته صار
قبراً له وإن كانت لا تنقض عدتها إلا بزواله كذا في شب خلافاً لما في الشامل
من استمرار النفقة والسكنى إذا مات الولد في بطنها والقول الأول اختاره
البرزلى والقرافي واعتمده عج وصوب شيخنا والبناني إجماعاً له وما في الشامل
وإن حكم به بعض القضاة كإبن الخراز وأتى به جمع كثير من الفقهاء إلا أنه غير
معتد كما قال عج اه دس بصرف (مسئلة) إذا كسها ثم طلقها طلاقاً بائناً ولم
تكن حاملاً فإن كان الطلاق بعد أشهر من قبضها فلا ثمة تلك الكسوة وإن
كانت بعد شهر أو شهرين فإنها تردها اه دس (ما قولكم) في رجل يجر عن
نفقة زوجته فهل لها طلب فسخ نكاحها عند الحاكم أم لا (الجواب) للزوجة
طلب الفسخ إن ادعى العجز عن النفقة الحاضرة ومنها الكسوة سواء أثبت عجزه
أم لا وأما النفقة الماضية المترتبة في نفقة إذا ادعى العجز عنها فليس لها طلب
الفسخ وحاصل فقه المسئلة أنه إذا امتنع من النفقة وطلبته زوجته بالنفقة
الحاضرة عند الحاكم فإنما أن يدعى الملاء به ويمتنع من الاتفاق وإما أن لا يجيب
بشيء وإما أن يدعى العجز فإن لم يجيب بشيء طلق عليه حالا وإن قال أنا مودع
ولكن لا أنفق فليل على الطلاق وقيل يجيب وإذا جيب ولم يتفق طلق
عليه وهذا كله إذا لم يكن له مال ظاهر وإلا أخذ منه وإن ادعى العجز فإنما أن
ينبت العجز أم لا فإن لم يشته أمره الحاكم بالاتفاق أو بالطلاق بأن يقول له
إما أن تنفق وإما أن تطلق فإن طلق أو أنفق فالأمر ظاهر وإلا فيقول له
الحاكم فسخ نكاحك أو طلقها منك أو بأمرها بذلك ثم يحكم به بلا تلوم
على المتقدم فإن لم يكن حاكم لجماعة المسلمين العدول يقومون مقامه في ذلك وفي
كل أمر يتعدى الوصول فيه إلى الحاكم أو لكونه غير عدل والواحد منهم
كاف كما قاله شيخنا تبعاً لعين ونازع فيه من وإذا ثبت عجزه فإن الحاكم يتلوم
له أى يمهله بالاجتهاد بحسب ما يراه من حال الزوج لعله أن يحصل النفقة طلق
عليه عند فراغ مدة التلوم ولا نفقة لها على الزوج زمن التلوم اه ملخصاً
من در دس وقد قدمنا في أول باب المفقود أن جماعة المسلمين تقوم مقام الحاكم
إذا لم يوجد أو وجد ولكنه غير عدل ولم أقل هناك والواحد كاف تبعاً للبناني

دعواه وخرجت السائة من التاك نفذت فيها الوصية والا تخرج من الثلث نفذ فيها طهر من الثلث دون مازاد
مالم يجر الورثة مازاد على الثلث وأن ثم يتم البينة بما أدناه نفذ في حصته من السائة والباقي للورثة والله سبحانه
وتعالى أعلم فني الشفعة كالتبابة والعبارة للشفقة في باب الدعوى والبيانات في فصل المنازعة وبحمل التسايط إذا وقع
فعارض حيث لم يتميز أحدهما بمرجع وإلا قدم وهو بيان نقل الملك ثم اليد ثم شاهدان متلا على شاهد وبين ثم سبق

نارخ لم تذكر سبب الملك وتقدم أيضا نافذة عن الأصل على مستحبة له إلى آخر ما فيها ولا شك أن بينة الوقف نافذة عن الأصل انتهى هو الملك والأخرى مستحبة وفي الرخصة مثل الشيخ أبو إسحاق الشيرازي رحمه الله تعالى عن رجلين تنازعا دارا فأقام أحدهما بينة أنها ملكه وأدعى الآخر أنها وقف عليه ولم يبق بينة لحكم القاضي لدعي الملك ثم ادعى الآخر وقفها فأقام مدعي الملك البينة على حكم الحاكم له (١٨٥) بالملك وأقام مدعي الوقف بينة بالوقف فرجح الحاكم بينة الملك ذهبا

إلى أن الملك الذي حكم به يقدم على الوقف الذي تم بحكمه ثم تنازعا الملك وآخر يدعي وقفها فأقام مدعي الملك بينة بحكم الحاكم بالملك وتقدم جانبه وأقام الآخر بينة بأن الوقف الذي يدعيه قضى بصحته قبل الحكم بالملك وترجحه على الوقف هل يرتد حكم الحاكم بذلك فقال نعم يقدم الحكم بالوقف على الحكم بالملك وينقض الحكم بالوقف الحكم بالملك انتهى كلام الروضة والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في رجل شاع في بلده أنه وقف بيتا نصفه على بنته وعلى ابنتها ونصفه على مسجد فالآن البيت تحت يد البنتين يؤجرانه ويصلحانه ويصرفان نصيب المسجد في مصالحه ونصيبهما في مصالحهما مدة طويلة ولا تنازع لها في شيء ثم ماتتا وخلفت إحداهما ذرية فكان البيت تحت أيدي ذريتهما مدة طويلة أيضا يؤجرونه ويصلحونه ويصرفون نصيب المسجد في مصالحه ويصرفون نصيبهم في مصالحهم مدة طويلة ولا تنازع لهم في شيء أيضا ثم

(ماقولكم) في رجل أراد سفرا فطلبت زوجته نفقة المدة التي ينبغي فادعى العجز فهل لها طلب الفسخ أم لا (الجواب) قال الأجهوري لها طلب فسخ نكاحها من الحاكم إذا ادعى العجز ورده الثاني تبعاً لبعض الشيوخ بأنه إذا أراد سفراً أو عجز عن دفع النفقة المستقبلية فالتقل أن لها المطالبة بالنفقة ولا يلزم منه التطلق حالا نعم لها بعد حلول النفقة التطلق إذا أرادته ولو في غيبته كما في دس وعبرة المجموع ولها إن أراد سفراً طلبه بدفع المستقبلية أو إقامة وكيل وكذا إن أباها وخشيت حملا في سفره فلها الكلام في شأن نفقة وقد بأن لا ترى دما (ماقولكم) في رجل غاب وترك زوجته غير المدخول بها فلا نفقة هل لها طلب الفسخ عند الحاكم أم لا (الجواب) يطلق الحاكم على الغائب بعد التلوم إذا لم يترك زوجته شيئا ولا وكل وكيلها ولا أسقطت عنه النفقة حال غيبته وتحلف على ذلك وهذا إذا كانت غيبته بعيدة كعشرة أيام سواء دخل بها أم لا دعي للدخول أم لا على المتمد فظهر لك أن الدخول أو العدة للدخول إنما يشترط في إيجاب النفقة على الزوج إذا كان حاضرا لا غائبا كما في الخطاب خلافا لبراهم وأما قريب الغيبة فيرسى له إما أن يأتي أو يرسل النفقة أو يطلق عليه إن لم يطلق هو بنفسه أو مخلصا من أقرب المسالك وص (ماقولكم) في رجل سافر وزوجته إلى الحج فطلبت منه نفقة السفر فأبى فإذا يلزمه (الجواب) يلزمه الأقل من نفقة الحضر ونفقة السفر في المجموع وإن سافرت خجعة الفرض ولو بلاذنه أو يادته في غير الفرض فلها الأقل من نفقة الحضر والسفر (ماقولكم) في امرأة تزوجت رجل تعلم أنه معسر بالنفقة حال العقد هل لها طلب الفسخ أم لا (الجواب) في أقرب المسالك فإن علمت بعسره حال العقد فليس لها الفسخ ولو أبر بعد ثم أعسر إلا أن يشتهر بأنه يسأل الناس فيعطى ثم انقطع إعطاء الناس له فلها الفسخ لأن اشتهاه بذلك ينزل منزلة اليسار (ماقولكم) في رجل لا يقدّر على شيء من النفقة إلا على ما يسد الرق هل لها طلب الفسخ أم لا (الجواب) إن وجد عنده ما يسد الرق أي ما يحفظ الحياة خاصة دون شبع معتاد متوسط فإنه يطلق عليه لأنها لا صبر لها على ذلك (ماقولكم) في رجل تزوج بامرأة عليه وصار لا يقدّر إلا على شحن الثغور وعلى ما يورى العورة من

(٣٥ - قرأ العين) انتقل إلى ذريتهم كذلك ثم انتقل من آخر ذرية انقضوا وأولادهم فصار إلى حال لم فكان تحت يده مدة يؤجره ويصلحه ويصرف نصيب المسجد في مصالحه ويصرف نصيب القصار في مصالحهم ثم انقضت الذرية واستمر الوقف تحت يده عاظم مدة ولا تنازع له في شيء ثم حدث منازع كان موجودا في حياة آخر ذرية انقضوا وعند انتقاله إلى الحال ولم ينزع في تلك الأيام ثم نازع بعد أن مضى للوقف مدة في يد الحال وأقام ثلاث شهود أو

أربعة يشهدون بأنهم سمعوا من رجل اسمه فلان أنه يقول إن هذا المتنازع من ذرية الواقف وليس هذا الرجل من جيران الواقف ولا من أهل بلدته فهل يجوز تزعم الوقف من يد الخال بهذه الشهادة وهل يجوز منع الخال عن التصرف في غلة الوقف مع أن الوقف لم تعلم صفته يقينا وإنما شاع أنه وقف على أرحام الواقف والخال من الأرحام وفقير وقلة حال انتقال الوقف من يد المستحقين ١١٨٦١ إلى يده وتصرفه مدة فيه كتصرفهم فيه ولا تنازع له

أنه من المستحقين أم لا يجوز شيء من ذلك وتبين في يد الخال وإذا انزع بهذا الوجه فهل يجب رده إليه أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لا يثبت انتساب المتنازع المذكور للوقف بالشهادة المذكورة ولا ينزع من الخال الوقف بسبب الشهادة المزبورة ولا يكتفى لثبوت استحقاق الخال للتبوع وامعه بل لابد من وجه شرعي يثبت به يده والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) ورضى الله عنه في رجل قال وقفت ببلادي قبل موتي بعشرة أيام وصرفتها في سبيل الله وفي ميزاني عن ميزان غيري لمن تصرف المذكورة أفترانا (أجاب) رضى الله عنه نعم الوقف المذكور صحيح ويصرف ربع الوقف في سبيل الله والمراد بهم المجاهدون للكفار الذين ليسوا مرضدين في الدين بل هم متبرعون بالجهاد والله أعلم في الرخصة فصل في مسائل تتعلق بهذا الركن أي ركن المعروف عليه إحداها يجوز الوقف على سبيل الله تعالى وهم المستحقون لاسم الزكاة انتهى وقال في باب قسم الصدقات الصنف

غليظ الثياب هل لها طلب الفسخ أم لا (الجواب) في أقرب المسالك لا يطلق عليه إن قدر على الثبوت ولو من خشن المأكول وهي غلبة القدر ولو قدر على خبز بغير ادم ولا يطلق عليه إن قدر على ما يورى العورة ولو من غليظ الصوف وإن كانت غنية شأنها ليس الحرير اه بتصرف (ما قولكم) في رجل أعسر بنفقة الزوجة فطلق عليه الحاكم فقدر على قوت لا يتناسب قدرها فراجعتها في عدتها هل تصح رجوعه أم لا (الجواب) له رجعتها إن قدر على ما يقوم به واجب مثلها فيعتبر في رجعتها ما اعتبر في انتهاء النكاح فإذا كانت غنية شأنها أكل الضأن فلا تصح رجعتها إلا إذا قدر على ذلك ولها عليه النفقة إذا حصل له اليسار في عدتها ولم يرغمها وصحت له الزوجة حينئذ لما تقرر أن كل طلاق أو قهه الحاكم يكون بائنا إلا طلاق المولى والمعسر بالنفقة وأما إذا قدر على خشن الطعام فقط فلا تصح رجعتها ولو رخصت على المعسر وإنما اعتبر في رجعتها اليسار الكامل مع أنها لا تطلق عليه إذا وجد ما يسر من خشن العيش كما تقدم لأن أنقض الخلال إلى الله الطلاق فلا يقدم عليه إلا بالصيق الشديد بخلاف ما لو صارت أجنبية فلا تزد له إلا باليسار المناسب اه ملخصاً من أقرب المسالك ووص (ما قولكم) في رجل غاب وترك زوجته بغير نفقة وله دين ثابت على مدينه وله دار فهل ترض نفقتها في هذا الدين وإذا لم يكف تباع داره وتنفق عليها من ثمنها أم كيف الحال (الجواب) إذا غاب زوجها فرجعت أمرها للحاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه أو عدم عدله فأنهم يفرضون لها ما طلبت من النفقة بقدر رصمه وحالها سواء كانت مدخولاً بها أم لا لكن إنما يفرض لها بعد حلقها أنها تستحق النفقة على زوجها الغائب وأنه لم يוכל لها وكلا في دفعها لها وأنها لم تسقطها عنه بوجه وقد تحتاج مع ذلك ليمين استظهار إن كان لزوجها دين على ميت مثلاً وقد لا يتم نصاب البينة بالدين فتحتاج ليمين كما إذا وجد شاهد واحد على ميتين لزوجها فتختلف مع ذلك الشاهد ليمينه تختلف ثلاثة أيمان وفرضون لها في ماله سواء كان ذلك المال حاضراً أو غائباً أو مودعاً عند الناس أو ديناً عليهم ويبيع داره في نفقتها بعد ثبوت ملكة لها وأنها لم تخرج عن ملكة في عملهم إلى

السابع في سبيل الله وهم الغزاة الذين لا رزق لهم في الدنيا ولا يصرف شيء من الصدقات إلى الغزاة المرتزقة الخ ما فيها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل ساكن في رباط جاوز حد الإتيات ولم يثبت له شعر فهل يمسى أمره ويجتمع مع بعض الناس في المسكن المذكور بشدا كرون في نحو الفقه أو يقرأون القرآن فتارة يفتنون المسكن المذكور خوفاً أن يلتوا بغيرهم وتارة يفتنونه وتارة يكونون اثنين وتارة يكونون أكثر وليس عند أحد من هؤلاء شهوة

ولا يظهر عليهم لجور لا في هذا ولا في غيره فهل يحرم ذلك وهل لأحد من أهل الرباط المذكور من ناظر أو غيره منع
الرجل المذكور بدخوله مع المذكورين لما ذكره وينبغي من الانتفاع الخالي عن الضرر الشرعي بمسكنه مع أنه ليس له عن
ما ذكره غنى وربما معاشه في إفراده القرآن لبعض هؤلاء أو المداكر نحو النفقة لا غير وهي مصلحة ناجزة وينبغي من الدخول
كل من ليس له استحقاق في هذا الرباط لحاجة كهؤلاء المذكورين أو (١٨٧) لغيرها أم لا أم كيف الحكم ثم يدخل بعض
أهل الرباط وقال له إنك أمرد

ويحتلون بك هؤلاء فهل يكون
هذا رمي بالسوء فيعزر القائل
لذلك وهو الآن على مقالته
الشيعة ولم يكرها عليه والحال
أن الرجل المذكور ابن عشرين
سنة أو أكثر فهو رجل اختيار
في الدين والعقل مشهور بالصلاح
بين الناس أفيوناً (أجاب) رضى
الله عنه نعم لا يسمى المذكور
أمرد ولا يحرم ما ذكره حيث
كان على الوجه المصور وليس
لأحد من ناظر ولا غيره المنع
من ذلك ولا يمنع الانتفاع
بمسكنه حيث خلا عن الضرر
ولا يمنع من الدخول لرباط
المذكور وذو حاجة وإن لم يكن
من أهل الاستحقاق وبجهد قول
المذكور إنك أمرد ويحتلون بك
هؤلاء يوجب التحريم إلا أن قصد
به قدفا فيجب الحد والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) رضى الله
عنه في شخص أوصى بأن كتاباً
من كتبه لزيد وكتاباً لبركر وما
عدا ذلك من الكتب من تقيية
وصوفية ونحوية فقد وقفها على
طلبة العلم بثلاثة مساجد تلك
منها على المسجد الحرام وثلاث

الآتب إن لم يكن له مال غيرها ولو احتاج لسكنى تلك الدار ومثل الزوجة
في فرض نفقتها فيما ذكر الأولاد والأيوان اه ملخصاً من المجموع ودرودس
[مسئلة] إن تنازع الزوجان بعد قدوم الزوج من السفر فقال لها أرسلت
لك النفقة وقالت لم ترسلها أو قال تركتها لك قيل سفرى وقالت لا فاقول
لها من يوم رفعها للحاكم يمين فإذا سافر من أول السنة فصبرت نصفها ثم
رفعت أمرها للحاكم فأذن لها في الاتفاق على نفسها والرجوع لها على زوجها
إذا قدم فأفقت على نفسها نصف السنة الباقى ثم قدم فحصلت المازعة بينهما
فأبوا النفقة من يوم الرقع فتأخذ منه نفقة نصف السنة الآخر وأما نصفها الأول
الذى قبل الرقع فالقول قول الزوج يمين فإن رفعت لعدول وجيران مع وجود
الحاكم المعدل فلا يقبل قولها مطلقاً قبل الرقع وبعده هذا هو المشهور وعليه
الفتيا كما في عب ومقابله ما روى عن مالك أن رفعها إليهم كرفعها للحاكم واختاره
الفتوى وغيره وذلك لتقل الرقع للحاكم على كثير وذكر ابن عرفة أن عمل
فتاة بلدة تونس على أن الرقع للعدول بمنزلة الرقع للحاكم وإن الرقع للجيران
فتر ونفقة أولادها الصغار حكم نفقتها على ما تقدم وأما أولاده الكبار فالقول
قوله مطلقاً لأنه لا يعتنى بهم على الظاهر اه ملخصاً من دس [مسئلة] للزوجة
بأن التقدر الامتناع من السكنى مع أقارب الزوج في دار واحدة ولو الأيوان
والدور وصاحبها ابتداء سكنها معهم ولو لم يثبت الضرر عليها بإطلاعهم على
حالتها والتكلم فيها إلا لما فيه إلا للشرط عند العقد أن تسكن معهم فليس لها
الامتناع من السكنى معهم ما لم يحصل منهم ضرر أو اطلاق على عورتها وإلا
فلهذا الامتناع قال البتاني ولها الامتناع من السكنى مع خدمه وجواربه ولو لم
يحصل بينها وبينهم مشاجرة وأما الوضعية التي لا قدر لها فليس لها الامتناع
من السكنى مع أقاربه إلا للشرط أو حصول ضرر نالها الامتناع اه ملخصاً من
أقرب المسالك وص (ما قولكم) في امرأة انفقت على زوجها وهو ممرس فهل
لها أن ترجع عليه بما تحمد إذا أيسر في الجواب ثم ترجع عليه بما أنفقت إذا
كان زمن الاتفاق عليه ممرساً بل وإن كان ممرساً وحلفت إن لم تشهد أنها
أنفقت للرجوع لأن الممرس لا يسقط عن الزوج إلا ما وجب عليه نفقة غيره

منها على مسجد الشيخ عبد الله باعلوى وثلاث منها على طلبة العلم بمسجد الشيخ على بن أبي بكر السكران وثلاث منها على
مسجد مصطفى الخاوي حق الحبيب عبد الله الحداد بترتيب هذا لفظ الوضعية حر فأنكر ففكيف يكون الحال فيها ذكر فهل
تقسم الكتب أرباعاً أو ثلثي الثلث الرابع لا يستمر أو الثلثة الثلاث الأولى ثم كيف الحال أفيوناً (أجاب) رضى الله
عنه نعم ثلثي الثلث الرابع ويكون خاصاً بالمساجد الثلاث كما ذكر لوجود الاستئذان والله سبحانه وتعالى أعلم

(سئل) رضى الله عنه في مملوك أعطاه سيده بخشيش وغيره من المال واستهدى المملوك حتمته وأراد أن يوقفها لله تعالى فهل ثوابها له وليس له (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يصح وقف الرقيق المذكور الختم المذكور فلا يثاب على ذلك والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في راقب أنشأ وقفه أولاً على نفسه مدة حياته يتنوع به سكنى وإسكاناً وغلة واستملاً لا يسائر وجوه الانقضاء الشرعية الوقفية (١٨٨٨) ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ذكر أو أنثى بالسوية

بينهم لا يفضل الذكر على الأنثى ومن مات منهم من أولاده قبل دخوله في الوقف وترك ولداً يدخل ولده مع أولاده في الوقف ثم على أولاده وأولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم فلا بعد نسل وعقباً بعد عقب وجيلاً بعد جيل ويطناً بعد بطن وقرناً بعد آخر فإن مات منهم أحد وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وإن سفل ومن مات منهم من غير ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك ينتقل نصيبه لمن هو في درجته من ذرى طبقته مضافاً لما يستحقه في الوقف فإذا انقرضوا جميعاً ولم يبق من ذريته ولا من نسبه ولا من عقبه أحسنه خلت بقاع الأرض يكون وقفاً على عصبه الواقف المرقوم ثم إلى جهة لا تنقطع هكذا لفظه في وقفه حرراً يعرف فوات الواقف عن أولاده عوض وعبد الله وفاطمة لا غير ماتت فاطمة عن أولادها محمد سعيد وسعيدة وشيخة وعفاف فانت شيخه عن ابنها أحمد لا غير ثم مات أحمد بن شيخه عفيها ثم ماتت

لا ما وجب عليه للنفقة نفسه وهذا إذا أنفقت عليه غير سرف وإلا رجعت بقدر المعتاد فقط وإذا أنفقت عليه بقصد الفسقة أو شهدت عليها بربطه أنها أقرت بأنها لا ترجع عليه بشيء أم ملخصاً منهما والمجموع [مسئلة] إذا أنفق شخص على أجنبي بالغ فإنه يرجع عليه بغير السرف وإن كان الأجنبي حين الاتفاق مصراً إلا لقصد صلة أو اشهاد عليه أنه أقر أنه لا يرجع فلا يرجع إليه بشيء كالمسئلة قبلها أم من أقرب المسالك يصرف (ما قولكم) في شخص أنفق على صغير هل له الرجوع عليه أم لا (الجواب) يرجع عليه إن كان له مال يعيله وتصر الاتفاق منه وفي المال لوقت الرجوع فإن ضاع وتجدد غيره فلا رجوع وكذا إذا قال أنفق عليه فإن وجد له مال أخذت منه أو بنى مسجداً من عنده لكونه لأماله فظهر له مالك فلا شيء له أو كان له أب موسر يعيله وكان غائباً في الحرمي على ابن رشد والاب الموسر كالمسال أم أي فلاد من عليه به وبأنه موسر ويشر يساره إلى حين الرجوع ومفهوم يعيله أنه لو أنفق عليه ظاناً أنه لأماله ولا أب له ثم علم فلا رجوع له وقبل له الرجوع والقولان قائمان من المنونة ومثل اشتراط علم الاب الموسر مأم بتعمد الاب طرحه وإلا فله الرجوع عليه إذا علم به بعد ذلك كإيأتي في النقطة أم ملخصاً من أقرب المسالك وصح بزيادة من آخرى وعدوى [مسئلة] يجب على الولد الحر الموسر كبيراً كان أو صغيراً ذكراً أو أنثى مسلماً أو كافراً أن ينفق على والديه الحرين المعسرين ولو كافرين والولد مسلم كالمعسر وهذا إذا لم يقدروا على الكسب وتحركاه وإلا لم تجب النفقة على الولد ووزعت على الأولاد الموسرين بقدر اليسار حيث تفاوتوا على الرجوع وقبل على الرءوس فالذكر كالأنثى وقبل على الميراث فلذلك مثل حظ الأنثيين أم ملخصاً من المجموع وأقرب المسالك [مسئلة] يجب على الولد إعفاف والده بزوجته واحدة وإن أعطته ويجب عليه أيضاً أن ينفق على خادم والدين حرراً كان الخادم أو رقيقاً وأما زوج الأم فلا يجب على الولد النفقة عليه ولو توقفت إعفافها عليه أم من أقرب المسالك بزيادة من من [مسئلة] يجب على الشخص أن ينفق على ولده حتى يبلغ الذكر قادراً على التكسب وحتى يدخل الزوج على الأنثى أو يدعى للدخول أم من أقرب المسالك

سعيدة عن بنتها خديجة ثم ماتت عفاف عن ابنها عبد الله لا غير ثم مات عبد الله بن شقيق عفيها ثم مات عوض ابن الواقف عن أولاده فاطمة وسعيدة ومحمد وأبي بكر ثم مات عبد الله الواقف عن بنته فاطمة لا غير ثم مات أبو بكر بن عبد الله ابن الواقف عن أولاده آمنه وسعيدة وعوض ثم مات محمد بن عوض ابن الواقف عفيها عن أخواته الأشقاء فاطمة وسعيدة ثم ماتت فاطمة بنت عبد الله ابن الواقف عفيها ثم مات محمد سعيد بن فاطمة بنت الواقف عن أولاده أبي بكر وسلي

وأما السعد وخالد فماذا تقسم غلة الوقف على الموجودين الآن أمثونا (أجاب) نعم بموت فاطمة استحق نصيبها وأولادها محمد سعيد وسعيدة وشيخة وشفاف وموت شيخة استحق نصيبها أمثوناً بموت أحمد وموت أحمد استحق نصيبه لذوي طبقته ومما خلا أمه عوض وبناته وإخوانها محمد سعيد وسعيدة وشفاف وموت سعدة استحق نصيبها أمثوناً بموت أحمد وموت أحمد استحق نصيبه لذوي طبقته ومما خلا أمه عوض (١٨٩) وعبدالله وخالد محمد سعيد وبنات خاله

خديجة وموت عوض استحق نصيبه أولاده فاطمة وسعيدة ومحمد وأبي بكر وموت عبدالله استحق نصيبه بنته فاطمة وموت أبي بكر ابن عوض استحق نصيبه أولاده أمته وسعيدة وعوض وموت محمد بن عوض استحق نصيبه ذوو طبقته وهم أخوته فاطمة وسعيدة وأولاده أخيه أمثوناً وسعيدة وعوض وبنات عمه فاطمة وبنات بنت عمته خديجة وموت فاطمة استحق نصيبها إلى ذوي طبقته وهم بنتا عمها فاطمة وسعيدة وأولاد ابن عمها أمته وسعيدة وعوض ولابن عمها محمد سعيد بن فاطمة وبنات بنت عمها خديجة بنت سعيدة بنت فاطمة وموت محمد سعيد استحق نصيبه لأولاده أبي بكر وسلي وأما السعد وخالد فنقسم غلة الوقف على عشرة الموجودين الآن وهم فاطمة وسعيدة بنتا عوض ابن الواقف وأمنة وسعيدة وعوض أولاد أبي بكر بن عوض ابن الواقف وأبي بكر وسلي وأما السعد وخالد أولاد محمد سعيد بن فاطمة بنت الواقف وخديجة بنت سعيدة بنت فاطمة

باب الحضانة

(ماقولكم) في امرأة طلقت ولها ولد في حضانتها فتزوجت وانتقلت الحضانة لامها فهل إذا سكنت مع بنتها تسقط حضانتها أم لا (الجواب) في أقرب المسالك فلا حضانة للجدة إذا سكنت مع ابنتها أم الطفل إذا تزوجت إلا إذا انفردت الجدة عن بنتها المتزوجة يمكن آخر فتبقى لها الحضانة اه بتوضيح (ماقولكم) في بنت مطبقة للوط في حضانة أمها فتزوجت الأم وتسقط حضانتها بتزوجها ولم يبق من يستحق الحضانة إلا ابن العم وشرطه أن الحاضن للطبقة بشرط أن يكون محرماً فهل ابن العم يستحق حضانتها في وجه من الوجهه أم لا (الجواب) لا يستحقها ولو مأمونا ذا أهل إلا إذا طلقت أمها فتزوجها فله الحضانة حيثنقذ في أقرب المسالك وكونه أي الحاضن محرماً للطبقة أي بشرط كونه محرماً للطبقة وقال الصاوي قوله وكونه محرماً أي ولو في زمن الحضانة كان يزوج بأمها وإلا فلا حضانة له ولو مأمونا ذا أهل عند مالك اه (ماقولكم) في أم تزوجت وتسقط حضانتها بالدخول وعلم بذلك من يستحق الحضانة بعدما قيل يسقط حقه أم لا (الجواب) أن سكت من يستحق الحضانة سنة بلا عذر فلا يسقط حق الأم بل تبقى لها الحضانة وليس لمن يليها أخذ المحضون منها وأما إن لم يعلم بدخول الأم أو علم ولم يضر بعد العلم عام أو مضى عام وكان سكوتها لعذر ينتمه من التكلم ومن العذر جهله باستحقاقه الحضانة بدخول الزوج بها فله أخذ المحضون من الأم المدخول بها ما لم يطلقها زوجها أو ميت قبل القيام عليها وإلا فتبقى لها الحضانة ومحل سقوط حضانتها بالدخول ما لم يكن الزوج محرماً للمحضون سواء كان له حق في الحضانة أم لا أو كان له حق فيها وكان غير محررم فلا تسقط حضانتها بدخوله وليس لمن يليها أخذه منها اه من أقرب المسالك بتوضيح (ماقولكم) في رجل أوصى زوجته على أولادها منه ثم تزوجت فهل تسقط حضانتها أم لا (الجواب) في ذلك روايتان عن مالك فروى تسقط حضانتها وبروى لا تسقط حضانتها وتقروهم بمكان والصواب أن الروايتين في الأم خاصة والرواية بعدم سقوط حضانتها وقتت بها الفتوى وحكم بها ابن خلدون واقتصر عليها ابن عرفة والفيلسائي وقال صاحب الفائق

بنت الواقف أربعة وعشرين قيراطاً فللفاطمة وأختها سعيدة لكل واحدة منهما ثلاثة قيراط ونصف قيراط وخمس أسباع نصف قيراط وأختها لكل واحد منهم قيراطان وخمس أسباع آخر نصف القيراط ولأبي بكر ولكل واحد منهم قيراط وسبعاً نصف قيراط وثمن سبع نصف القيراط وخديجة أربعة قيراط ونصف قيراط وسبع نصف القيراط وأربعة آثمان سبع نصف القيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) نشأ الله به في مسجدتي في بلد فوجعل له

أرضاً مزدرة ومحصوها يتفق على المسجد ومكث على ذلك مدة من الزمن فبعد مدة ذهب الناس الذي في البلدة الذي فيها المسجد وصار خالياً وخرب وكان الواقف يصنع طعاماً في شهر رمضان ويطعمه كل ليلة من حضر بالمسجد من الفقراء ومكث من بعده الناظر على محصول المسجد ثم حصل المسجد حجر من الصلاة وصار الناظر يصنع طعاماً في شهر رمضان ويأتون إليه فقراء بواباً كلون الطعام ولا (١٩٠) يصلي فيه ولم يأتوا إلا لأجل الطعام فكيف يكون الحكم هل الآدي أن يجمعوا

محصول سنوات متعددة ويقتون المسجد المذكور ويقطعون الطعام أم يقتنون المحصول في طعام للفقراء ويكون كائناً ومجزياً أم يقتلون المحصول إلى المساجد المعمورة بالصلاوات أم كيف يكون الحكم يتناول ذلك (أجاب) عني عنه نعم يجب جمع محصول سنوات لصيانة المسجد المذكور ولا يجوز التصرف بغيره مادام المسجد محتاجاً للصيانة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل مات وقد كتب ورقة وذكر فيها وقفية تخل له بأرض بعيدة عنه وأشهد عليها شهوداً قدماء أو لم يتخل أحد عنهم شهادتهم فيها فهل تثبت الوقفية لذلك التخل بمجرد ما ذكر في الورقة أم لا أفيدوا (أجاب) حفظه الله تعالى نعم لأن ثبت الوقفية بما ذكره الحال ماسطر والله عز وجل أعلم (سئل) نفعني الله به في رجل مات عن قاصر وله أرض مزدرة وتخل بأرض بعيدة عنه قال بلغ القاصر ذهب إلى تلك الأرض ليبيع التخل فقال له أهل الأرض المذكورة قد أوقفها أبوك فقال أنبتوا لذلك ويبنوا الكيفية

إنها أولى لأن حق الوصية لا تسقط الزوجية واعلم أن هذين الروايتين جاريان في الوصية إذا تزوجت ولو قال الأب في إيصائه إن تزوجت برجل فانزعوم منها لأنه لم يقل فلا وصاية لها من دس بتصرف وتوضيح (ما قولكم) في طفلة لم يبق من يستحق حضانتها إلا الوصي فهل إذا مات يستحقها وصي الوصي أم لا (الجواب) في دس إن الوصي يشمل مقدم القاضي ووصي الوصي ثم قال واعلم أن المحضون إذا كان ذكر أو كان أنثى غير مطبقة فإن الحضانة تثبت لوصيه اتفاقاً ذكر أو أنثى كذا إن كان المحضون أنثى مطبقة وكان الحاضن أنثى أو كان ذكر أو تزوج بأنثى المحضونة أو جدتها وتلاذذ بها بحيث صارت المحضونة من محارمه وإلا فلا حضانة له على ما وجهه المصنف في التوضيح ورجح ابن عرفة أن له الحضانة حينئذ فكل من القولين قد رجح (ما قولكم) في امرأة تحضن طفلاً وأراد وليه أن يسافر إلى جهة فهل له أن يأخذ الطفل منها أم لا (الجواب) في أقرب المسالك وشرط الحضانة لمن يستحقها أن لا يسافر الولي الخرج عن المحضون سواء كان الولي ولي مال كالأب والوصي أو ولي عصبية كالعم والمعتق وشرطها أيضاً أن لا تسافر الحاضنة ستة برد فأكثر فإذا سافر الولي أو الحاضنة ستة برد فله أخذه بعد أن يخلف أن السفر سفر نقل وانقطاع ولو كان الولد رضيعاً قبل غير أمه لكن لا يزعه الولي من الحضانة إذا سافر ستة برد سفر نقل إلا إذا سافر لموضع مأوى وكان يأمن على نفسه وماله وعلى المحضون وإلا لم يزعه منها على المشهور إلا أن تسافر الحاضنة مع الولي فلا تسقط حضانتها ولا تنزع من السفر وإذا ادعت أن سفرها أربعة برد لزيارة أو تجارة فإنها تخلف على ذلك وتأخذه إن سافرت لأم الخ مأمرة في الولي وليس لوليها كلام ولو كان سفرها به بحر ويضال في الولي إذا أخذه مثل ذلك وإن سافرت أقل من أربعة برد فلا تسقط حضانتها وليس للولي تزعه ويلزمه أن يدفع لها نفقته وإن كان رضيعاً ولم يقبل غير الحاضنة فليس للولي أخذه ولو سافرت أو سافر أربعة برد سفر نقله أه بتصرف وزيادة من دس (مسألة) لا تعود الحضانة جبراً لمن سقطت حضانتها بدخول زوج بها بعد فراقها لزوجها بطلاق أو موت سواه كانت أما أو غيرها بل الحق في الحضانة لمن انتقلت له

فقالوا ليس عندنا حضيقة ولكن سمعنا بالشائع من أقراء الناس فهل تثبت الوقفية بمجرد ما ذكر أم لا أم كيف الحكم أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه نعم لأن ثبت الوقفية بما ذكر والله الهادي سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عني عنه عن رجل وقف على أولاده ذكراً وإناثاً وأولاده ماتوا فدخلوا أولاداً إناثاً في الوقف المذكور أم لا أفيدونا (أجاب) بنحوه نعم يدخل أولاد ولد الإناث المذكور والإناث في الوقف المذكور والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي

الله عنه في بقعة وقعت لمصالح المسجد فانقضت نظر الناظر أن المصلحة جعلها مسجداً توسعة للمسجد المرفوعة لمصالحه لضيقه بالمصلين فوسع بها المسجد وأدخلها فيه وجعلها مسجداً فهل يصير ما أدخله منها مسجداً بذلك أم لا فإن قلتم لا يصير مسجداً فلا كلام وإن قلتم يصير بذلك مسجداً فهل الناظر إذا رأى المصلحة في وقت آخر جعل تلك البقعة المجعل مسجداً بقا أو غيره مما يعود نفعه للمسجد لعدم الاحتياج للوسع حيثئذ لقلة المصلين (١٩١) أم ليس له ذلك المسئلة واقعة أفوتنا

كان الله تعالى في عونكم (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله قال الشيخ عبد الرزاق التناوي في كتابه تفسير الوقف لا يجوز تغيير الوقف عن هيئته فلا يجعل المدار بشاناً ولا حاماً ولا عكسه ثم قال قال السبكي والذي أراه في ذلك الجواز بثلاثة شروط (أحدها) أن يكون يسيراً لا يغير معنى الوقف (الثاني) أن لا يزيل شيئاً من عبءه بل ينقل بعضه من جانب إلى جانب فإن انقضت زوال شيء من العين لم يجوز لأن الأصل الذي نصر الواقف على جنسه يجب المحافظة عليه وهو العين والرقبة وهي مادة الوقف وصورته المساءة من نحو دار أو حمام فتجب المحافظة على إبقاء المادة والصورة وإن وقع التسميح في بعض الصفات (الثالث) أن يكون فيه مصلحة للوقف الخفاء كره رضى الله عنه حيث علم ذلك فما فعله الناظر المذكور حرام ولا يصير مسجداً ويجب عليه أن يرده كما كان واقع سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه في رجل أراد أن يوقف وقفاً مشاعاً

فإذا أراد من له الحضانة رد المحضون لمن انتقلت عنه الحضانة فله ذلك أم مخصصاً من أقرب المسالك ومن [مسئلة] إذا أسقطت من تسحق الحضانة حقها منها بلا عذر ثم أودت العود لها فلا كلام لها سواء أسقطها بموضع أو غيره وبقى الحضانة لمن انتقلت إليه أم مخصصاً منهما [مسئلة] إن سقطت الحضانة لعذر كمرض وخوف مكان أو سفر ولي بالمحضون سفر نفقة ثم زال ذلك العذر فلي سقطت حضانتها الرجوع فيها أم من أقرب المسالك [مسئلة] الكسبي يوزعها الحاكم أو غيره بين الحاضنة والمحضون فيجعل عليه النصف في ماله إن كان له مال وإلا ففي مال أبيه وعليها النصف أو ثلثها في مال المحضون أو أبيه وثانيها على الحاضنة على قدر اجتاده أم منه يتوضح [مسئلة] لا أجر في نظير الحضانة وعلى الحاضنة قبض نفقته وتضمنها إلا أن تقوم بينة على التلف وليس لها أن تنفق على نفسها من نفقة المحضون لأجل حضانتها إلا إذا كانت الآتم معصرة فلها النفقة على نفسها من ماله لعمرها لا للحضانة وانظر إذا لم تكن الحاضنة أما بل غيرها ولم يوجد له حاضن سواها وكانت فقيرة هل يقضى لها بالإلحاق من ماله أم مال أبيه إن لم يكن له مال لتوقف مصالحه على ذلك وهو الظاهر أم مخصصاً منه ومن ص [مسئلة] في حاشية الحرثي أن الوصي مندم على الأولياء إن أراد سقراً بالمحضون

باب البيوع

[مسئلة] لا يصح في البيع الفصل بكلام أجنبي بين الإيجاب والقبول إلا أن يكون الفصل يقتضي الإعراض بحيث لا يعده العرف جواباً للكلام السابق [مسئلة] يكتفى عن الصيغة في البيع ما يدل على الرضى وإن معاطاة وصورتها أن يدفع المشتري الثمن للبائع ويأخذ منه الثمن أو عكسه سواء كانت المعاطاة في أمر حقير أو غير حقير كالتياب والرقير عند الحنفية تكتفى بالمعاطاة في المحقرات فقط وأما غيرها كالتياب والرقير فلا تكتفى فيها بالمعاطاة ولا بد من القول من الجانبين وعند الشافعية لا تكتفى بالمعاطاة مطلقاً ولا بد من القول من الجانبين أم من أقرب المسالك بزيادة من دس [مسئلة] إذا حصلت مزايعة في سلعة من شخص فلبائع إلزام المشتري ولو طالت الزمان أو انقضت المجلس حيث لم يمر عرف بعدم الزامه كما عندنا بمصر من أن الرجل إذا زاد في السلعة وأعرض عنه صاحبها أو انقضت المجلس فإنه لا يلزمه

عما خصه من تخلف أبيه وما استجده بعد موت أبيه مشاعاً أيضاً بينه وبين إخوته على أولاده فهل يصح ذلك والحال أن شرط الواقف التعيين فإذا صح مثلاً فهل يلزمه التعيين في حياته أم يجب التعيين بعد موته للوقف وإذا صح وشرط الواقف أن يبيى الوقف مشاعاً في حياته وبعد موته حتى تحصل القسمة بين الورثة فهل يصح أم لا وهل التلؤلؤ حق الوقف يصح أن يقبضها أحد إخوة الواقف ويدخلها في أملاكهم ويتصرف فيها حسب عادتهم في البيع والشراء حيث

هم مختلفين في الاملاك وأنواع المعاملات وهو قائم عليهم أم يجب إفرازها من يوم الوقف وتصرف إلى مصرفها أم يتبع في ذلك شرط الواقف وهل يكفي في صحة الوقف خط الواقف والإشهاد عليه أم لابد من علامة الحاكم الشرعي بيننا الجواب بآثارنا شافيا شاملا لازم بيد الفضل آخذين وبالعرفة الوثقى متمسكين ولا عديمكم المسألون في كل وقت وحين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (أجاب) عفا الله تعالى عنه بقوله

الحمد لله وحده وقف المشاع صحيح ولا يجب التعيين لافي حياته ولا بعد وفاته ويتبع شرط الوقف فيائز له وإذالم بشرط الواقف شيئا يجوز قسمة الوقف عن الملك إفرازا بشرط أن لا يقع فيها رد من أهل الملك وإن كان فيها رد من أرباب الوقف وغلة الوقف المذكور يقبضها ناظر الوقف ويتبع فيها شرط ولا يكفي في الوقف الخط المجرد بل لابد من بينة تشهد بذلك وخط الحاكم ليس بشرط وكذلك خط الواقف ليس بشرط بل متى شهد عدلان بوقوع الصبغة من الواقف ثبت الوقف والله سبحانه أعلم (سئل) في وقف شرط وأغله أن الناظر أول ما يبدأ من ربحه بعبارة وتربيه وما فيه بقاء عنه ودوام منفعة وإن أدى ذلك إلى صرف جميع غلته ومنها أن الناظر لا يؤجره أكثر من سنة ولا يؤجره أقل من أجرة المثل إلا إذا حدث بالوقف خراب يحتاج إلى عمارة بقدر ما يحتاج إليه من العمارة فهل إذا خالف الناظر ضرورة كلية فيؤجره الناظر شرط الواقف وأجر زوجته لأولادها

بها وهذا ما لم تكن السلعة بيد ذلك المشتري وإلا كان لربها إرادته بما كان في دس (ماقولكم) في رجل فوضى باع سلعة رجل آخر بغير إذنه وصاحب السلعة حاضر ساكت هل يكون البيع لازما أم لا (الجواب) في أقرب المسالك وصح بيع غير المسالك السلعة وهو المسمى بالفضولي ولو علم المشتري أن البائع لا يملك المتاع والبيع لازم من جهة الفضولي منحل من جهة المسالك ووقف البيع على رضا ما لم يقع البيع بحضرة وهو ساكت فيكون لازما من جهته أيضا وصار الفضولي كالوكيل وكذا يكون البيع لازما إذا بلغ المسالك بيع الفضولي وسكت سنة كاملة من حين غلته من غير مانع يمنعه من القيام ولا يعذر بهجلا في سكوته اه زيادة من ص [مسئلة] إذا مضى المسالك بيع الفضولي فإن المسالك يطالب الفضولي بأشئ ما لم يمتض ثم فإن مضى وهو ساكت سقط حقه هذا إن بيع بحضرة وأما إن بيع بغير حضرته فلا يسقط ما لم ينقض مدة الحيازة وهي عشرة أعوام وظاهر كلامهم كان البائع عطارا أو غيره اه ص بتوضيح [مسئلة] محل كون المسالك ينقض بيع الفضولي إن لم يفت البيع فإن فات بذهاب عنه فقط كان على الفضولي إذا كثر من ثمنه وقيمته ولا فرق بين كون الفضولي غاصبا أو غير غاصب اه ملخصا من در و دس [مسئلة] إذا قال البائع من أقرى بكذا من الدراهم فهذه السلعة له فأقرى له بها شخص سمعه أو بلغه ذلك الخبر فاتبع لازم كافي الأمر حتى عبق [مسئلة] إذا قال البائع للمشتري اشتر مني هذه السلعة بكذا فرفض أو قال المشتري للبائع بعنيها بكذا فرفض أو نطق أحدهما بالمضارع فرفض الآخر ثم قال المبتدى بالأمر أو بالمضارع منهما لم أورد بذلك إنشاء البيع وإنما قصدي الأخبار أو المزل فإنه يصدق يمين في المضارع والأمر فإن لم يخلف فالبيع لازم واليمين لا ترد على الآخر لأنها يمين شهية اه من أقرب المسالك زيادة من الحرمي وفي المجموع وصدق أحدهما يمين في نفيه إن نطق بمضارع أو أمر على الأرجح لا ماض اه [مسئلة] إن عرض سلعة للبيع فقال له شخص بكم تبيعها فقال له بكذا فقال أخذتها به فقال البائع لم أورد البيع فإنه يصدق يمين فإن نكل فالبيع لازم اه من أقرب المسالك وهذا إذا لم تقم قرينة تدل على إرادة البيع ولا على عدمه وأما إن قامت قرينة تدل على عدم أوداع البيع فالقول قول البائع بلا

دنه علوا من وقت متى بنت المرحوم الشيخ سعيد الشير بالقرأ الذي علم مانحته للإمام سابقا ثم صار الآن في حوز صالح الآسي والحالة أن في العلو المذكورة ثلاثة أجدرة قائمة بنفسها وإنما كان يحتاج إلى جدار واحد ثم أحدث الناظر فيه مجلسا وخزانة ثم جعل فوق جنب الخزانة ديوانا بشمسته وقاعته وما جعل فيه الديوان المشتمل على شمس وقاعة هو أيضا من أوص الوقف ثم جعل في المديوان مجلسا بمنافقه يكون ملكا مطلقا وجعل للمجلس والخزانة حكرا معينان ولم

يحمل للأرض حكراً يضاف إلى ربيع الغلة وهو يأخذ منهم حيث إنه من المستحقين وأجراً فله بعض المستحقين حياته
منه والبعض لم يجر فله فهل يكون متعدياً قبل صنعته وهل الحاكم الشرعي جبره على هدم ما أحدثه في الوقف إذا أضر
بالوقف وإذا أضر بالوقف بحاسب بناء يقول أهل المعرفة أو بحاسب بقيته مفلوجاً ويقطع في كل عام من ثلثة الوقف
جانباً حتى يستوفى ما حوله ثم لا أؤخر الجواب منفصلاً نفع الله (١٩٣١) المسلمين بكم على الدوام آمين (أجاب)

رضي الله تعالى عنه أخذت منه
توفيقاً للهداية وإليه أقول
وبالله التوفيق قال العلامة الشيخ
عبد الوهّاب المناوي في حاشية
تفسير الوقوف فروع وظيفه
الناظر عند الإطلاق حفظ
الأصول والثقة على الاحتياط
والاجارة بأجرة المثل أي لغير
نفسه ومحجوره وإن أذن له وعين
له الأجرة الخ ما ذكره فظهر
بما ذكره العلامة المذكور أن
الاجارة المذكورة غير صحيحة
حيث آجر زوجته لأولاده
لكونهم محجورين والمخالفة شرط
الوقف وحيث أضر بالوقف
أجبره الحاكم على هدمه وبغرمه
أرض ما نقص من بناء الوقف
ليعاد به الوقف كما كان قائماً
يريد هدمه هو الذي عمره كله
من ماله متعدياً فلا أرض للهيم
وبلزمه أجرة المثل لأرض الوقف
مدة شغلها بهمارته المتعدي
بها وإن لم يضر عمارته
المذكورة بالوقف فهو بالخيار
إن شاء ترك جميع ذلك للوقف
ولا شيء له وإن طلب أحجاره
وأخشابه المملوكة له مع تمييزها
عن حجر الوقف وخشبه أخذها

يتم وإن قامت قرينة تدل على إرادة البيع فلا يلتزم بقول البائع كما إذا حصل
تماكس أي تشاحج في اثنين أو سكنت مدة تدل على عدم الرضى ثم قال لا أرضى فلا
يلتزم بقوله أنه من حاشية الخروشي تصرف وتوضيح [مسألة] إن قال المشتري البائع
بكم تبيعها إلى فقال له بكذا فقال وصيت فقال البائع ثم أرد البيع فالباع لازم
والفرق بين هذه والتي قبلها أنه زاد هنا لفظ إلى قال في الخروشي في المسئلة قل
هذه وظاهر قوله فقال بكم أنه انقصر عليه ما قال بكم تبيعها إلى فينبغي لزوم
البيع اه (ما قولكم) في رجل اشترى داراً على الشفعة ولم يذكر له البائع ذرعها
هل البيع صحيح أم لا (الجواب) في حاشية الخروشي ولا يشترط الذرع لافرق
بين الأرض البيضاء والذرع خلافاً لما يقول إن الدار لا بد فيها مع الوصف من
ذكر الذرع فإنه ضعيف (ما قولكم) في شخص باع حصته التي تخصه من دار
ثم أخذ ما باعه بالشفعة ما صورته (الجواب) صورة ذلك أن رجلاً تعدى
فباع ما يخصه من دار وباع حصته شريكه أيضاً بغير إذنه وكان ذلك الشريك من
عصبته فبات ذلك الشريك فورث ذلك الرجل المتعدي حظ شريكه فلذلك
المتعدي أن يتنقص بيع حصته شريكه التي ورثها لأنه باعها متعدياً وإذا نقض
بيع حصته شريكه فله أخذ حصته هو بالشفعة وفي هذا قال العلامة الأمير

قل للفتية هل ترى لمن يبيع رباعه لنفسه بشفعة يأخذ ما قد باعه
انتهى وأما إن ملكه بشراء أو صدقة فلا رجوع له كما في دس [مسألة] لا يجوز
أن تدفع درهما لبطار ليعطيك به شيئاً من الأبرار من غير وزن ولا لقران
ليدفع لك به فولا جازاً أو مدمساً ولا أن تأتي لجزار وتتفق معه على أن يكوم
لك كوماً من اللحم لتشتريه جزافاً بل لا بد في الجواز أن يكون جزافاً ومجموعاً
عنده قبل طلبك وأن تراه عند الشراء وهذا على القول بأنه يشترط في بيع الجزاف
عدم الدخول عليه وقيل يجوز الدخول عليه وعليه فتجوز مسألة الأبرار المتقدمة
وما يمدحها وهي فحة واختار شيخنا هذا القول الثاني اه دس بتصرف وتوضيح
(ما قولكم) في عدل مملوك من التماس قرأى شخص بعضه واشتراه فهل تكفي
رؤية البعض أم لا (الجواب) لا يكفي رؤية بعض المقوم على ظاهر المذهب
كما قال في التوضيح وقال ابن عبد السلام الروايات تدل على مشاركة المقوم

(٢٥ - قرأ العين) مع غرامته أرض ما نقص من بناء الوقف كما مر وإن اختلطت ولم تتميز الزم الهدم حيث لم
يركها لجهة الوقف وإذا هدمها غرم مثلها أو قيمتها للوقف وتصرف القيمة في مثل المهدوم ويلزمه الأجرة مدة بقاء
ملكه بأرض الوقف لأنه من حين تقدر التمييز مستعمل لأرض الوقف في ملكه ويلزمه تسويتها وأرض نقصها إن
نقصها بناؤه والحاصل أن الصور ثلاثة إن أضر بالوقف كما هو صورة السؤال الزم الهدم والأرض التي نقص بناء

الوقف وأجره المثل للوقف مدة وضع يده في الإجارة الفاسدة الصورة الثانية أنه إن لم يضر بالوقف وتميز نفسه من
نقص الوقف تغير بين ترك ذلك لجهة الوقف ولا شيء له وإن طلب نقضه هدمه وغرم أرض ما حدمه من بناء الوقف
ليعاد به الوقف ومحل التغير المذكور إن لم يتغير الموقوف عما كان عليه وإلا تعين الهدم الصورة الثالثة أن لا يتميز
الاتفاضل تغير بالخيار إن شاء ترك ذلك (١٩٤) لجهة الوقف بشرط أن لا يتغير الموقوف التغير الممنوع منه فإن تغير تعين

الهدم وتملك الاتفاضل جميعها كما
إذا احتار الهدم وغرم لجهة
الوقف المثل في المثل والقيمة في
المقوم وإذا أخذ منه البديل صرف
لجهة الوقف وفي كلتا صورتين
يلزمه أرض ما نقص من الوقف
وأجره المدة التي وضع يده على
الوقف فيها بالإجارة الفاسدة
والله سبحانه وتعالى أعلم وأجاب
سيدى ومولاي مولانا العلامة
الشيخ عمر ابن المرحوم الشيخ
عبد الكريم المطار نعمنا الله
به بقوله أخذه لله شرط الواقف
كنصر الشارع لا يجوز مخالفته
فلو أجز المتولى الوقف أكثر
من ستة لغير ما استند الواقف
من الخراب المحتاج لمهارة
ضرورية لإجارته فاسدة يجب
فسخها إعداماً للفاسد وإزالة
للعصية كما لو أجز ولم يشترط
مدة الاستئجار ولا يكون مخالفاً
بإجارته من زوجته لأولادها
منه فتصبح إن كانت خيراً كأن
تكون بخمسة عشر فيما أجرة
مثلاً عشرة ما لم يتجاوز المدة
وليس لناظر أن يتعدى بإحدائه
في الوقف بناء نفسه ولو يحكم
ولو برضى بعض المستحقين

للمثل فمما يجوز البيع على روية بعض المثل يجوز على روية بعض المقوم إذا
كان المقوم من صنف واحد والراجح الأول ومحل عدم الاكتفاء برؤية بعض
المقوم إن لم يكن في ذاته اختلاف كالشاة وإلا اكتفى برؤية البعض اهـ
بتصرف ونوضح (ما قولكم) في رجل اشترى ثياباً واكتفى برؤية الدفتر
الذي فيه أوصاف تلك الثياب ثم وجدت على غير تلك الأوصاف فما الحكم
(الجواب) يجوز أن يشترى ثياباً موطئة في العدل معتمداً على الأوصاف
المذكورة في الدفتر فإن وجدت على الصفة لازم وإلا خير المشتري إن كانت أدنى
صفة فإن وجدها أقل عدداً وضع عنه من الثمن بقدره فإن كثرت النقص أكثر من
النصف لم يلزمه ورده به البيع إن شاء المشتري وليس هذا من قبيل قول المختصر
ولا يجوز التمسك بأقل استحق أكثره لأن ذلك في المعين وما هنا في الموصوف
وإنما المختصر الاعتماد على الدفتر لما في حل البطل من الخرج والمشفقة على
البائع من تلويث شئيه ومقرون شدة عند عدم رضى المشتري فأقيمت الصفة مقام
الرؤية وإن كان الشيء حاضراً اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسألة] إذا
قبض المشتري العدل الذي اشتراه على ما في الدفتر وغاب عليه ثم ادعى أنه أدنى
أو أنقص مما هو مكتوب في الدفتر فإن البائع يحلف أن ما في العدل موافق لما
في الدفتر ولا كلام للمشتري هذا إذا قبض العدل على تصديق البائع فإن قبضه
المشتري على أنه مصدق كان القول قول المشتري وكذا إذا قبضه ليقلب وينظر
وإن نكل البائع عن الثمن حيث لزمه حلف المشتري ورد البيع وحلف البائع بغيره
هذا هو المباح بعينه فإن نكل كالبائع لزمه [مسألة] إذا دفع دراهم كانت عليه ديناً أو
قرضاً أو صرفها عند صرف فادعى أخذها أنهار ديناً أو ناقصة القول له ادفعها يسمين اهـ
مادفع الأحياء أو كالمدة ويحلف في نقص العدد على البت وفي نقص الوزن والغش
على نفي العلم إلا أن يتحقق أنها ليست من دراهمه فيحلف على البت فيها وفيل
يحلف في نقص الوزن على البت مطلقاً كنقص العدد واعتمده في الحاشية فإن نكل
دفعها حلف أخذها وردّها أو كمل له دفعها النقص وهذا إذا قبضها أخذها
على المفاضلة فإن قبضها ليربها أو لينظر فيها فالقول للقاتل بيمين فإن اختلف
النقاد في الجردة والرداءة قبل قبض آخذة لم يلزم الآخذة إلا ما اتفق الصراف

الموقوف عليهم فإن قلل كان متعدياً يؤمر برفع يده إن لم يضر بالوقف فإن أضرفه المضيع لماله فليتر بص خلاصه
لأنه لا يمكن رفعه لما فيه من الضرر بالوقف والاتضاع به بما فيه من التصرف معه بأرض في الوقف وأقوى كثير بأنه
يتملك للوقف بأقل قيمتين منزرع وغير منزرع بمال الوقف في صورة الضرر وإذا لم تكن بغلة الوقف كفاية بما
يجب دفعه للمتولى الباقى تدفع له الغلة مرة بعد أخرى حتى يوفي حقه والله سبحانه وتعالى أعلم انتهى كلام مولانا العلامة

سبني الشيخ عمر بن عبد الكريم أدام الله تعالى النفع به (سئل) رضى الله عنه ما صورته في وقف وقف على مصالح المسجد الملاصق له فأدخل وإلى البلد بعض محلات الوقف المخصصة للاستغلال في المسجد المذكور ووسعها بها وخرج به من جهة اليمن والغرب وأدخل فيه أرضاً بغير رضا مالكيها وحمل عامة أهل البلد على الصلاة فيه فضعف بسبب ذلك ريع الوقف وصار المسجد الآن خراباً لعدم قوة البناء (١٩٥١) من الأصل وصارت الزيادة المذكورة بعد ذلك منروكة مهيورة مستغنى عن

الصلاة فيها بل صارت محلاً لا وساخ الناس وماوى لهم للطبخ والإيقاد والقيام وتقديرها بذلك ونحوه ولم يقر أمر الوالي التي كانت هذه الزيادة من أجله فهل لناظر الوقف المذكور أن يدخل في الوقف ما خرج منه ويجعله للاستغلال لظهور المصلحة في ذلك للوقف والمسجد وحتى ين دخله بخرجه أم لا وهل يجوز إخراج الأرض المنصوبة أو قيمتها وكذا إخراج ما زيد فيه من السوح أم لا كيف الحكم في ذلك أفدونا مأجورين خيراً (أجاب) عفا الله عنه بقوله الحمد لله رب العالمين ما شاء الله لا قوة إلا بالله اللهم توفيقاً للصواب وحداية إليه نعم يجوز لناظر أن يدخل في الوقف ما أخرج منه ويجعله للاستغلال وبسبب إخراج الأرض المنصوبة وردها لمالكها وكذا إخراج ما زيد من السوح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه إذا وقف أحد بيتاً وشرط على الناظر أنه لا يبيع ولا يكرى ولا يؤجر فهل يبيع شرطه أو لا فإذا تبعه وصار

على جودته وأنا إذا أخذه منه ثم رجع عليه لبيده فلا يلزمه أن يدل إلا ما اتفق الصراف على ردائه اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) في شخص اشترى شيئاً على رؤية متقدمة فلما قبضه ادعى أنه ليس على الصفة التي رآه عليها وخالفه البائع فهل القول للبائع أو للشترى (الجواب) القول قول البائع بدينه إن حصل شك من أهل المعرفة هل تلك المدة يتغير فيها المبيع أم لا فإن قطع أهل المعرفة بعدم التغير فالقول للبائع بلا يمين وإن قطعوا بالتغير فالقول للشترى بلا يمين وإن رجعت لواحد منهما فالقول له يمين اه ص بتوضيح (ما قولكم) في شخص أوم البائع أن يأخذ من صبرته أصصاً كثيرة ومراده أن يأخذ أصصاً قليلة هل يجوز أم لا (الجواب) في حاشية الحرشي أنه لا يجوز لأنه إنما أومعه ليتسائل له في البيع اه بتصرف [مسئلة] إذا قال الشترى للبائع اشتر كل صاع من هذه الصبرة بكذا وأراد كل منهما أو أحدهما البعض فلا يجوز لأنه يشترط علم الثمن والتمسك وهنا كل منهما مجهول حالاً وما لا لأن من التبعض الصادق بالثقل والكثير والتمسك يختلف بحسب ذلك ومعنى جهل الثمن والتمسك ما لا أي بهد الشروع في الكيل قبل انتهاء ما أراد أخذه اه ملخصاً من الحرشي والبدوي [مسئلة] لا يجوز أخذ من ثوب أو شقة أو شعة أو فاف مثلاً وأريد التبعيض اه عذري

باب في الصرف

[مسئلة] لا يجوز صرف دينار ودرهم بدينار إذا حصل شك في المساواة وأما إذا تحققت تساوى الدينار والدرهم مع مقابلهما فإنه يجوز والمراد بالشك مطلق التردد الشامل للوهم فأحرى التحقق وإنما حرم مع الشك لأن الشك في التماثل كتحقق التفاضل وكذا لا يجوز دينار وثوب بينهما أو درهم وشاة بينهما والمنع في هذه المسئلة مطلق ولو تحقق تماثل الدينارين وتماثل قيمة العرضين لأن ما صاحب أحد التقدين من العروض يقدر من جنس النقد المصاحب له فيأتى الشك في التماثل والشك في التماثل كتحقق التفاضل واعلم أن مالكا رضى الله تعالى عنه منع المسائلين وأبا حنيفة أجازها بل أجاز أبو حنيفة بيع مائة دينار في قرطاس بمائتي دينار مائة في مقابلة مائة وبخمس بالقرطاس

خراباً فهل يجوز أن يبيع ويشترى غيره أو يكرى ويعمر أو يوجر على مذهب الإمام الشافعي وكذا مذهب الثلاثة أو فيها خلاف بينهم ففى من فضلكم توضعوا لنا الجواب ولكم الاجر والثواب (أجاب) رضى الله عنه نعم يجب إخراج شرط الواقف فيها شرطه ولا يجوز مخالفته ولا يجوز بيع الوقف بحال وإن أدى إلى ضياع الوقف وتنقصه من جميع آلاله نعم حيث شرط الواقف عدم اجازتها ولم يصر الموقوف عليها وجب على الناظر اجازتها المتوقف

عليه بقاؤه شرط وإن خالف الوارث والتمس بجهته وتعالى أعلم) رضى الله عنه في أخوين وقفوا أو أحدهما المذمومة واللفظ
شرط وقفهما أيضاً الواقفان المذكوران أو لا على أنفسهما خاصة مدة حياتهما ثم من بعدهما علي أو لأدهما أو لأداهما
ماتتا أو ماتا أو ماتا المذكور دون الأناث للبنات البر والصلة عند حياتهن من احتاج منهن ومن كان غير محتاج لا يعطى من
الوقف لا يختل من أهل الوقف وإن (١٩٦) خلت الديار من الموقوف عليهم يكون الوقف على أقرب العصبات

وإن خلت الديار من ذكر كان
الوقف على الفقراء والمساكين
وشرطاً لأحدهما نهي السدس
من وقفهما الأسفل حد حياتها
صلة وبر وجعلها للفقراء
علي وقفهما للأرشد فالأرشد
من المستحقين فوات صالح أحد
الأخوين الواقفين المذكورين عن
أخيه مصلح المذكور وهو الأخ
الثاني من الواقفين المذكورين
عن أخيه مصلح لا غير ثم مات
مصلح المذكور وهو الأخ الثاني
من الواقفين المذكورين عن ثلاث
بنات وعن ابن عم عاصب هو
أقرب العصبات إليه وعن أخته
نهي المذكور فأغلاء لا غير فواحدة
من بناته الثلاث المذكورات
صغيرة محتاجة وقد ختمها العاصب
المذكور إليه وتنتن كبيرتين
متزوجتين صغير محتاجتين
لاستثنائهما بالأزواج فهل يكون
للأخت المذكورة ما عين لها
من الوقف المذكور ويكون الباقي
من الوقف يستحقه العاصب
المذكور ولبنات الصغيرة البر
والصلة منه ما دامت محتاجة
وليس للبنتين الكبيرتين لأن
ولا صلة منه مادامتا متزوجتين

في المسألة الثانية والشافعي فرق بين المشككين فأجاز الأولى ومنع الثانية وما جوزه
أبو حنيفة أن يأخذ الناس في صرف الفضة بالفضة جدداً من نحاس مع الفضة
ولا ينفع ذلك عندنا اه ملخصاً من الحرشي وحاشيته بزيادة من عبد الباقي والامير
(قائده) في المذمومة من اشترى فلوساً أي من نحاس بدراهم أو بناتم فضة أو ذهب
أو تبر ذهب أو فضة فافترقا قيل أن يتفاضلا لم يجوز لأن الفلوس لا خير فيها
نظرة أي تأخيراً بالذهب ولا بالورق قال مالك وليست بمحرام بين ولكن
أكره التأخير وقال فيها أيضاً ولا يصلح الفلوس بالفلوس جزافاً ولا وزناً
ولا كيلاً مثلاً بمثل يبدأ ولا إلى أجل ولا يجوز إلا عدداً فلياً بقليل يبدأ
ولا يصلح فلس بقليلين ولا يبدأ بدينين إلى أجل والفلوس في العدد بمنزلة الدنانير
والدراهم في الوزن وإنما كره ذلك مالك في الفلوس ولم يحرمه كتحريم الدنانير
والدراهم اه (ما قولكم) في صرف الريال بدراهم فضة عديدة هل يجوز أم لا
(الجواب) أجاز بعضهم ذلك في الريال الواحد أو نصفه أو ربعه للضرورة وإن
كانت القواعد تقتضي المنع لشك في التام وأما ما زاد على الريال الواحد
فلا يجوز كذا قرر شيخنا العذري والعلامة الشارح اه من دس وفي
صاوى وعند الشافعية يتخلصون بالهبة في إبدال الريالات بالفضة العديدة
وهي فسخة انتهى [مسئلة] يجوز للشخص أن يبيع آخر درهما شرعياً
أو ما يروج وواجه سواء زاد وزن ذلك الخارج عن الشرعي أو نقص
فالزائد في الوزن كسكن ريال والتقص كزلافة بلانية أي يدفع ماذكر ليأخذ
منه بنصف ذلك الدوام طعاماً أو فلوساً ويأخذ النصف الآخر فضة وجواز
هذه المسئلة بشرط سبعة أولها أن يكون ذلك في درهم واحد فلواشترى بدرهم
ونصف لم يجوز أن يدفع درهمين ويأخذ نصفاً ثانيها أن يكون المردود النصف
قدون ليعلم أن الشراء هو المقصود ثالثها أن يكون ذلك في بيع أو مضمة كإجارة
أو كراء وأما في غيره كقرض وصدقة فلا يجوز مثاله في القرض عند الاقتضاء
أي عند دفع ما عليه أن يدفع المقرض عن الدرهم الذي اقترضه نصف درهم
وعرضاً فلا يجوز مثاله عند دفع المقرض للمقرض أن يدفع المقرض المقرض
درهماً والمقرض لا يريد إلا نصفه ويرد للمقرض الآن نصفه فضة أو غير ذلك

غير محتاجة إلا إن أوصاهما العاصب المذكور من بشئ برضاه من غير جبر عليه أم لا أم كيف الحكم في ذلك
وهل يكون الظرف على الوقف المذكور للعاصب المذكور لشره ويكون هو أحق بالظرف عليه من البنات وغيرهم أم لا أم
كيف الحكم في ذلك أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه فم يكون للأخت ما عين لها وهو السدس من الوقف
الأسفل مدة حياتها والباقي من الوقف يكون للعاصب استحقاقاً تبعاً لشرط الواقف ويلزم العاصب المذكور البر

والصلة للبنت المحتاجة ما دامت محتاجة دون أختها لعدم حاجتهما والنظر للعاصب حيث كان رشيداً عملاً بشرط
الوفاء والله تعالى أعلم (مثل) رضي الله عنه في شخص وقف ديناراً وأرضاً مشتملة على نخل وحراث وماء وقف ذلك
على قسمين أولاهم على أولاده ثم على أولادهم ثم على نسلمهم وعقبهم الذكور والإناث
سواء بتدوين ذلك طبقة بعد طبقة ودرجة بعد درجة وعملاً بعد (١٩٧) نسلم وعقب بعد عقب آخر الطبقة

الغالب فيجب الطبقة السفلى على أن
من مات منهم وترك ولداً أو
ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل
تصيه من ذلك لولده أو ولد
لده وإن سفل ومن مات منهم
من غير ولد ولا ولولد ولا أسفل
من ذلك انتقل تصيه من ذلك
إلى من هو في درجته وذوي
طبقة مضافاً إلى ما يستحقه من
أصل الوقف انتهى المراد من
نص الواقف فإذا آل الوقت
المذكور إلى اثنين مثلاً ولكل
واحد منهما أولاد ذكور
وإناث مات أحدهما فاستحق
تصيه أولاده الذكور والإناث
كما هو شرط الواقف ثم مات
أحد الأولاد المذكورين من
غير عقب فهل تكون حصة
الميت هذا لجميع أهل درجته من
أهل الوقف أم لإخوته خاصة
وإذا كان شخصاً من أهل الوقف
له أب من أهل الوقف ولكل
من الأب والأم أب وأم من
أهل الوقف مات أبو الأم وأم
الأم فهل لها أن تأخذ من
الجهتين من أبيها وأمها ومثلها
أبو الشخص المذكور في أمه
وأبوه هل يأخذ من الجهتين

فلا يجوز وماله في الصدقة أن يدفع لخاص لآخر درهما على أن يكون له نصفه صدقة ويرد للتصدق النصف الآخر قطعة فلا يجوز ومثل الإجازة الجائزة أن تأخير صائغا على أن يصلح لك دلوأ مثلا فتدفع له الدلو وبعد بإصلاحه تدفع له درهما كبيرا نصفه في مقابلة أجرته ويرد عليك الصائغ النصف الآخر حالا وأما لو دفعت له الدرهم وأخذت منه نصفه وتركته دلوك عنده ليصلحه لم يجوز لأن من شروط الجواز انعقاد الجميع ولا يكون ذلك إلا بعد تمام العمل رابعها أن يكون المأخوذ والمدفوع مسكوكين خامسها أن يتعامل بالدرهم والنصف وإن كان التعامل بأحدهما أكثر من الآخر سادسها أن يكون الدرهم والنصف قد عرف الوزن فيهما بأن يكون في الرواج هذا درهم وهذا نصفه ولو كانت الوزن مختلفا لأن أصل الجواز في المسئلة الضرورة سابعا أن يجعل الدرهم والنصف والسلعة المشتراة بنصف الدرهم الآخر مثلا يلزم البدل المتوخى ويستفاد من هذه الشروط عدم الجواز إذا كان بدل الدرهم ريالاً أو نصف ريال أو ربع ريال ولكن أجاز بعضهم ذلك في الريال الواحد أو نصفه أو ربعه للضرورة كما أجاز صرف الريال الواحد بالنقطة العديدة كما تقدم اهـ ملاحظاً من الدرهم و دس توضيح [مسألة] لا يجوز صرف ذهب بضعة إذا كان فيه تأخير لما فيه من ربا الفناء ولو كان التأخير غلبه كأن يحول بينهما نحو عدو أو سيل أو نار وكذا لا يجوز الصرف ولو غرب التأخير مع فرقة في المجلس قبل القبض لقول سند بن قيس إذا في مجلس وتبايض في مجلس آخر فلهشهر الميع على الإطلاق وقيل يجوز فيما قرب اهـ وأما دخول الصير في حانوته ليخرج منها الدراهم أو متى قدر حانوته أو حانوتين لتقلب الدراهم لتقبل بالكرامة وقيل بالجواز اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] لا يجوز أن يعقد المصافحة مع شخص ويترك غيره في المجلس إلا أن يكون قبض الوكيل بحضرة الموكل فيجوز وكذلك إذا غاب نقد أحدهما وحال بلا تفرق في المجلس فإنه منوع وبفسد الصرف وكذلك ينح إذا غاب نقد كل منهما عن مجلس العقد ولو لم يعط لأنه مقتضى الطول ومعنى هذا ما قاله في المدونة أن يعقد الصرف مع غيرك وليس معك شيء ثم تقتصر الديار من رجل بخانك وهو يترض الدراهم من رجل بجانبه لدفعت له الديار ودفع

إذا أخذ كل منهما من الجهتين ثم مات عن الشخص المذكور فهل له أن يأخذ من الأربع الجهات لما تقدم أن ذلك كان مستحقاً لأبيه وأمه وهو يستحق تقديمها بعدهما أم لا وفي استحقاق الغلة والربع المتحصل من الوقف المذكور إذا كان الوقف بمكة والمستحقون يحضرون مثلاً وابتداء إجازة الوقف شهر الحرام إلى مثله مثلاً فبات أحد المستحقين في أثناء السنة هل يستحق حصته كاملة أم يستحق فقط بعدة من السنة أم لا يستحق شيئاً أفتونا أو ضعو الجواب مأجورين

خيراً المسئلة واقعة (أجاب) رضى الله عنه فم يختص به الأخوة دون بقية أهل الدرجة كما استقر به الفخر ابن عساكر واستظهره الشيرازى وأتى به أبو شامة اه ويستحق الشخص المذكور من أبيه وأمه وبأخذ الآخر من الجهات الأربع اه وإذا مات بعض المستحقين في أثناء المدة استحق قسط حياته من مدة الإجارة والله سبحانه وتعالى أعلم (باب إحياء الموات) (سئل) نعمنا الله تعالى (١٩٨) به في مجالس العلم وغيره من مجالس الخير فهل إذا اعتاد شخص

مجالس معلوماً ووجد شخص آخر قد فيه له أن يهبه منه فهو أم لا ينوا لذلك يانا شافياً أنابكم الله تعالى الجنة (أجاب) معنى الله تعالى بوجوده أعلم أيها السائل وفقى الله وإياك لرضاه أن الكلام ليس على عموم بل فيه تفصيل ونص عبارة المتأخر مع الشحنة ومن ألف من المسجد موضعاً يفتى فيه وبغراً فيه قرآناً أو علماً شرعياً أو آله كالجالس في شارع لمعاملة فيه مأمراً من التفصيل لأن له غرضاً في ملازمة ذلك الموضع ليألفه الناس ثم قال في الشحنة وجاوز الطالب محل بين يدي المدرس كفاك إن أفاد أو اسـ تفاد فيختص به وإلا فلا انتهى وقال في المتأخر مع الشحنة قبل ذلك ولو جلس في شارع لمعاملة ثم فارقه تاركاً الشرفة أو منتقلاً إلى غيره بطل حقه منه وإن فارقه أي محل جلوسه الذي ألفه ولو بلا غير ليعود إليه وألحق به ما لو فارقه بلا قصد محدد ولا عهده لم يبطل حقه إلا أنـ بطول مفارقه ولو غدر وإن ترك مناعه بحيث ينقطع معاملته عنه وبالفون

لأن الدراهم فلا خير فيه ولو لم يحصل طول ولو كانت الدراهم معه وافترضت أنت الدينار فإن كان أمراً قريباً كحل الصرة ولم تقم ولم تبعث له فذلك جائز انتهى ومعنى قوله المدونة لا خير فيه أنه حرام لأنهما دخلا على الفساد والغرر قاله أبو الحسن اه من أقرب المسالك بتوضيح [مسئلة] إذا كان لك على شخص دراهم وله عليك دينار فلا يجوز أن تسقط الدينار في الدراهم أن تأجل من الدين من كل منكاً بل وإن تأجل من أحدهما لأن من أجل المؤجل بعد مسلفاً فإذا جاء الأجل اقتضى من نفسه لنفسه أي قبض وأخذ من نفسه ما أسلفه فكان الذي له الدينار يأخذه من نفسه إذا حل الأجل والذي له الدراهم يأخذها من نفسه لنفسه في نظير الدينار الذي تركه لصاحبه ففيه صرف مؤخر لأن القبض كأنه وقع عند الأجل وعند الصرف قد تقدم فلو حلاً معاً لجاز اه متخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] لا يجوز التصديق في الصرف لا في العدد ولا في الوزن ولا في الجودة بل يجب العدد والوزن والنقد وإن كان المدافع لك مشهوراً بالأمانة والصدق إذ ربما كان ناقصاً عدداً أو وزناً أو ذاتاً فيرجع به فيؤدي إلى الصرف المؤخر وكذلك يمنع التصديق في مبادلة دينار بمائة أو درهم بمائة بل لا بد من معرفة الوزن وكذلك يمنع التصديق في مبادلة صاع من فح بمائة أو بفول بل لا بد من معرفة الكيل وكذلك لا يجوز التصديق في القرض فن اقترض نقداً أو طعاماً أو غيرها يحرم عليه أن يصدق المقرض فيما أخذه منه لاحقاً وجود نقص أو ردائه فيتقاضى الأخذ ويفتر ذلك لأجل حاجته أو في نظير المعروف وكذلك لا يجوز التصديق في مبيع لأجل من ضام أو غيره لجواز وجود نقص فيمتنع لأجل التأخير أو الحاجة فيؤدي لا كل أموال الناس بالباطل وكذلك يحرم التصديق في دين محل قبل أجله لأن ما محل قبل الأجل بعد سلفاً فيحتمل أن يكون ناقصاً فيمتنع لأجل التعديل فيكون سلفاً جر نفعاً وهو حرام اه من أقرب المسالك بتصرف وتوضيح [مسئلة] لا يجوز اجتماع البيع مع الصرف في عقد واحد كأن يشتري ثوباً بدينار على أن يدفع له دينارين ويأخذ صرف دينار درهم فيفسد العقد على المثلين والثنائي أحكامهما لجواز الأجل والخيار في البيع دون الصرف ولأنه يؤدي لثوب حل الصرف

غيره الخ ما فيها ومن ذلك تفهم الجواب حيث كان الشخص ألف موضعاً لطلب العلم مثلاً وفارقه ليعود أو أطلق ولم تطل مفارقه له ولا منتقلاً عنه إلى غيره فحقه باقي فيه فله ازعاج من جلس فيه وإقامته والله سبحانه أعلم (باب الجعالة) (سئل) نعمنا الله تعالى بعلومه في رجل من الحجاج ذهب عليه جملة ودون من وصير عليه أمر الله تعالى فجاء له شخص آخر مسلم بشره بأنه رأى الحل المذكور عند بدوى في البرداس له وغيره وسمعه فقال له

صاحب الخل إن جيت الخل من الرجل الذي عنده أجل أعطيتك عشرة ريال حالا فهل تكون للبشر أم تكون
لرجل الذي داس الخل المذكور أخونا (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله نعم تكون العشرة ريال للذي أتى بالخل
دون الدائس والله سبحانه أعلم

(باب القطة) (سئل) أسع الله تعالى نعمه عليه في شخص القطة (١٩٩) حقيرا يجهل تعلق القطة ثم حفظها

وعرف بها أياما فلا تزل ولم يجد
مالكها فهل يجوز له التصرف
فيها إذا غلب على ظنه أن مالكها
راض عنه أم لا ومع التصرف
ناويا على أنه إذا وجد صاحبها
أن يدفع له قيمتها وهو راض
أخونا (أجاب) حفظه الله تعالى
بقوله نعم حيث كانت المذكورة
لقطة الحرم فلا يجوز له التصرف
فيها ولا فيجوز والحال ماسطر
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
رضى الله عنه في صغيرة لا يعرف
لها أبوين منبوذة في الزقاق فالتقطها
امرأة وربها حتى كبرت ثم
أودعتها عند أختها بمكة وذهبت
لزبارة المدينة فجاء شخص
يدعى القطة المذكورة أنها
أخته يريد نزعها من يد أخت
مريتها وتزوجها من شاء فكذبته
القطة وقالت لا أعرف لي أهلا
وادعت البلوغ فهل ثبت أخوته
فما بمجرد دعواه أولاد من
الإناث بالبينه وهل تجوز المرأة
التي هي عندها على سماع دعوته
أو يوقف الأمر إلى حضور مريتها
وهل لو فرض ثبوت الأخوة
بينها وادعت البنت البلوغ في سن
يجوز بلوغها فيه هل تصدق

بوجود عيب في السلعة أو استحقاق فيها ولتأديته إلى الصرف المؤخر بوجود
عيب أو استحقاق فلا يعمل ما ينوب الصرف إلا بعد تقويم السلعة المستحقة
وأجاز أشهب اجتماعهما وأنكر أن يكون مالك حرمه قال ابن رشد وقول
أشهب أظهر من جهة النظر وإن كان خلاف المشور واستثنى أهل المذهب
من منع اجتماع البيع والصرف صورتين الأولى أن يكون البيع والصرف
بدنار واحد كان يشترى سلعة بدنار إلا خمسة دراهم فيدفع الدينار ويأخذ
خسة دراهم مع السلعة فيجوز الثانية أن يجتمع البيع والصرف في بدنار بأنت
يأخذ من الدراهم أقل من صرف دينار كان يشترى سلعة أو أكثر بعشرة
دينار ونصف بدنار فيدفع أحد عشر دينارا ويأخذ نصف دينار ولا بد
من تعجيل السلعة والدينار والدراهم في الصورتين على الراجح لأن السلعة لما صاحب
الدراهم صارت كأنها من جملة الدراهم المدفوعة في المسألة الأولى أو الدينار في
المسألة الثانية خلافا للبروري حيث أجاز تأخير السلعة وأوجب تعجيل الصرف
لبقاء لكل على حكمه الأصلي وكذا لا يجوز اجتماع البيع مع الصرف لا يجوز اجتماعه
مع القرض والشكاح والشركة والجعل والمقارعة والمساقاة والقرض ولا يجوز
اجتماع واحد منها مع الآخر وبجمعها غير البيع جس منفش كما في المجموع
وفي أقرب المسالك

عقود متعنا اثنين منها بمقعدة تكون معانيها معا تفرق
لجعل وصرف والمساقاة شركة وبجمعها في الرمز جس مشق

اه [مسئلة] إن اشترت سلعة بدنار إلا درهمين ثم أخذت السلعة ولم تدفع
ثبات الدينار ولم تأخذ منه الدرهمين بل جعلتها التقدين لأجل واحد فيجوز لأنه
لما جعلت السلعة علم أن المقصود البيع فلم يكن صرفا مؤخرا وإذا جاز مع تعجيل
السلعة فقط فأولى بالجواز مع تعجيل الجميع ولكن الجواز في تعجيل الجميع لا يتقيد
بالدرهمين بل الجواز حينئذ ولو كانت الدراهم المستثناة أكثر من درهمين لأن
هذا من جملة البيع والصرف في الدينار وأما في صورة تأجيل التقدين بأجل
واحد وتعجيل السلعة فالجواز مقيد بما إذا كانت الدراهم المستثناة درهمين
فأقل لأن كانت أكثر لأن الصرف حينئذ مراعى فأجيز تأجيل التقدين لأجل

وليس له جبر على التزوج أم لا أم كيف الحكم في ذلك أخونا ماجورين (أجاب) رضى الله عنه لا ثبت الأخيرة
بمجرد دعواه بل لابد من البينة العادلة وإذا ادعت البلوغ بالخص أو الاحتلام لسن يحتملها وهو تسع سنين صدقت
وإذا ثبتت أخوته لها فليس له جبرها على الشكاح والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة تظنت لها لقطة
وهي شاة لقبها في الخلاص وولدها قصدت عنها مدة ولم يحس لها ناشد عنها فيأرك الله في تلك الشاة وقصدت غنم

كثيرة فيعد أن تمتد مدة من الزمان مات وله الحرمة الذي لقي القبطه معها وتحدثت أمته مدة من الزمان بعده وماتت
بهاء عصبه الحرمة تزوجها وقالوا أعطنا قسمتنا من لقطه هذه الحرمة التي نحن عصبها وإنما ميراث فيها فقال الزوج
الحرمة حرمتي واللقطة التي أعطتها حرمتي ل فهل ينقضون عصبه الحرمة بعد أن مات من تلك اللقطه ويستحبوا
الزوج أم يلحقون فيها قسمهم مع الزوج (٣٠٠) أم كيف يكون الحكم أفتونا مأجورين ولكم جواب من

الملك الوهاب (أجاب) نعماً
الله يعلمه بقوله أخذته وحده
ما شاء الله لا قوة إلا بالله إن كانت
المرأة المذكورة قد عرفت الشاة
المذكورة فتعزو ملكك نهاي وابنها
فلا شك أنها ملك لها وتكون
بعدها ثورثة بحسب الميراث
وإن لم يعرفها أو عرفها ولم يملكها
فيقوم الثورثة مقامها في ذلك فلا
يضمن التعريف والتملك إن أرادته
وهذا كله في لقطه غير الحرم أما
هي فلا تملك بحال وأولاد الشاة
تتبع لها وأتبع حاتم وتعالى أعلم
(باب التوديعه)

(سئل) تفقني الله فيمن أرسل
مع رجل ناقة على سبيل الأمانة
يسوقها مع ابله حتى يوصلها إلى
فلان بالموضع الفلاني فساقتها مع
ابله فلما كان وقت المغرب لم يجدها
مع الأبل فتفتقدها وتفتش لها في
الطريق ليله ثم من الغد فلم يظفر
بها فهل والصورة هذه يكون
ضامتها أم لا ضمان عليه أم كيف
الحكم أفتونا (أجاب) رضى
الله عنه نعم حيث كان مراعيها
فضاعت من غير تقصير منه فلا
ضمان عليه والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) حفظه الله تعالى في الأمانة

واحد وتعييل السلعة وأما إن أجل الجميع أو أجلت السلعة فقط أو تأجل أحد
التقدين أو تأجل بعض أحد التقدين أو بعض السلعة فيحرم وأما بيع السلعة
بدينار إلا ربعه أو ثلثه أو نصفه بخار قد أو مؤجلاً لا نهائس إلا ببيعاً محضاً مخلصاً
من الخرشى وعدوى ودر ودرس [مسئلة] إن وجد أحد المتصارفين عيباً في دراهمه
أو دنانيره من نقص عدد أو وزن أو غش بأن وجدها مخلوطة بنحاس مثلاً
أو وجدها رصاصاً أو نحاساً خالصين فإن كان ذلك بحضرة الصراف من غير مفارقة
ولا طول في المجلس جازله الرضى بها ووجدته عاذكر وصح الصراف وله عدم
الرضى وحسب الاتمام في النقص عدداً أو وزناً أو طلب البدل فيها وجد منشوراً
أو وجد رصاصاً أو نحاساً خالصين ويحجر على الاتمام أو رد البدل من أباه إن لم
تعيين الداراهم والدنانير فإن عرفت من الجاهلين كهذه الدنانير في هذه الدراهم فلا
جبر بل إيمان يرضى وإما أن يرد العيب ويأخذ ما خرج من يده وإن كان وجود
العيب بعد مفارقة أو طول في المجلس فإن رضى به وجد الفش أو من وجدها نحو
رصاص خالص صح الصراف والارضى بنقص الصراف وأخذ كل منهما ما خرج
من يده وأما إن وجدها ناقصة وزناً أو عدداً بعد مفارقة أو طول فإن الصراف
ينقض مطلقاً رضى وأجد النقص به أم لا ومتى قلنا بنقض الصراف فالذي يتعلق
به النقص أصغر الدنانير لاجتماعها إلا أن يتعدى النقص أصغر الدنانير فالأكبر
هو الذي ينقض دورب الأصغر وأما إن تساوت في الصغر والكبر والجودة
والزداة فينقض واحد منها ما لم يزد عليه موجب النقص فإن زاد فينقض دينار
آخر وإن لم يستغرق العيب جميعه وإذا كان فيها أعلي وأدنى فيفسخ الجميع على
الأرجح ويأخذ كل واحد منهما ما خرج من يده ثم إذا وجد أحد المتصارفين
الفش فيها أخذه أو وجدته نحو رصاص وأراد أخذ البدل فيشترط فيه التعجيل
لأنه إذا لم يعجل البدل يلزم عليه ربا النساء وبشترط أيضاً أن يكون البدل من
نوع البدل فلا يجوز أخذ ذهب عن دراهم زفاف ولا نقصة عن ذهب لأنه يؤول
إلى أخذ ذهب ونقصة عن ذهب ولا يجوز أن يأخذ بدل المصيب عرضاً للثا يلزم
عليه اجتماع البيع والصرف إلا أن يجتمعا في دينار فيجوز كما تقدم اه من أقرب
المساالك بتصرف وتوضيح [مسئلة] يجوز أن يباع بذهب أو نقصة ماعلى بأحدهما

المصدرة من جهة جواره والسدس غيرهما إلى حضرموت أو اليمن من الأمين يصحب المؤتمن مائة ريال مثلاً ثم بعد قبض
المؤتمن ذلك يستأذن الأمين في التصرف بالدرهم المذكورة ويأخذ بها بضاعة وما طالع من البضاعة من ربح يكون
للمؤتمن في مقابلة حمله الدراهم وإطلاقها إلى من هي له ويعتدونها أجرة لحامل الأمانة المذكورة فهل يصح ذلك أم لا
وإذا قلتم يصح فهل إذا تصرف المؤتمن ونقص نبي من رأس المال فهل يلزم المؤتمن النقص أو فانت البضاعة جميعها

فهل تكون في ذمة المؤمن أم لا يلزمه شيء منها أفقونا مأجورين (أجاب) نعمني الله تعالى به بقوله نعم إن كان المذموم المذكور ملكا للمرسل وأذن للحامل في التصرف المذكور جاز له ذلك وكان الحامل ضامنا وحكمه حكم الفرض حتى فصل إلى المرسل إليه وإن لم يكن ملكا للمرسل بل أمانة وقعت على يده ولم يأذن صاحبها في التصرف فلا يجوز ذلك ويكون الحامل ضامنا ضمان غصب والمرسل طريق في الضمان لو ١٢٠ ١١ تلفت وأتته سبحانه وتعالى أعلم

(باب الفرائض)

(سئل) عفا الله عنه في حرمة ما أتت عن أختها وعن أخ لها عاتب الكل منهم أعتقها وخا أخت من الشرة وعن ولد عم لها وعقبته مالا لها أبش يتوب كل واحد منهم بالفريضة الشرعية أفقونا (أجاب) بقوله تخم القرعة ثمانية عشر سهما للأخت من الشرة السدس ثلاثة أسهم والباقي بين الأخ والأخت الشقيقتين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه فبمن مات عن ابني خاله شقيق أمه وهما ولد وبنت وعن ابني خاله شقيق أمه وهما ولد وبنت وعن ابني خاله أخت أمه من الأم وهما ابنان فهل يرثون الجميع أم الارث لبعضهم فإن قلتم بتوريث الجميع فلا بد من بيان كل ما يخص كل وارث وإن قلتم بتوريث البعض بينوا لنا البعض وما يخصهم أفقونا في ذلك (أجاب) نعم حيث لم يكن غيرهم من الورثة قسمت التركة بينهم من أربعة وخمسين تلاثين تلاثون للذكر عشرين وللأنثى عشرة وللأولاد خمسة عشر للذكر عشرة وللأنثى خمسة

كثوب أو مصحف أو سيف محلي بأحدهما إذا كان يخرج منه شيء بالسبك بالنار والإخراج منه شيء إذا سبك لجواز بيعه ظاهر بلا شرط ويجوز بيع المحلى الذي يخرج منه شيء بالسبك بثلاثة أوقيا إن أيجت الحلية لأنه لما كان الأصل في بيع المحلى المنع لأن في بيعه بصنفة بيع ذهب وعرض ذهب أو بيع فضة وعرض فضة وبغير صنفة بيع وصرف في أكثر من دينار وكل منهما يتوع لكن رخص فيه الضرورة كما ذكره أبو الحسين عن عباس لما ليس بإباح كتابة على سكين أو ثوب رجل كعمامة وجل مقصبة ودواة فلا يجوز بيعه بأحدهما لأنه ليس من محل الرخصة فلذا لا يباع بالنقد إلا على حكم البيع والصرف فإن اجتمعا في دينار جاز وإن اجتمعا في أكثر فلا ويجوز بيعه بالعروض ثانيا أن تكون الحلية مسخرة في المباح كصحف سميت عليه أو سيف على جنف أو خاتمه يؤدي نوعها لفساد والمراد بالمسخرة ما يسهل الخبطة أو المنسوجة أو المطرزة فإن لم يسهل فإنها لا يباع بصنفها ولا يغيره من النقد إلا على حكم البيع والصرف وأما غيره من العروض فتباع وبيع كل واحد من الحلية وماهي فيه على انفرادها جاز ثانيا أن يباع معجلا من الجانبين فإن أجل الثمن والمسلم أو أحدهما منع بأحد التقديين وجاز بالعروض له عند اجتماع هذه الشروط ويجوز البيع سواء كان البيع بصنفة أو بغير صنفة ويزاد على هذه الشروط إن بيع بصنفة شرط أربع أن تكون الحلية ثلث ما هي فيه قدره على المشهور ويعتبر الثلث بالقيمة على الأرجح وقيل بالوزن تحريا فإذا بيع سيف محلي وزن حليته عشرون ولصياغتها تساوئ ثلاثين وقيمة فصل الصنف أو يعمون منع على القول الأول وجاز على الثاني وهو القيل بالوزن تحريا فإن لم يمكن التحري بالقيمة اتفاقا وأما ما حلى بهما معا فيجوز بيعه بأحدهما إن تبع المباح الذي هما به بأن يكون قيمة الذهب والفضة الثلث قدره وأما بيعه بهما معا فلا يجوز لأنه بيع ذهب بذهب وفضة بفضة وبيع فضة بفضة وذهب بذهب منعوا بيع سلعة ذهب بذهب فيبيع ذهب بذهب وفضة إلى آخره أولى بالمع انتهى ملخصا من خرشي وعدوى بتوضيح

(فصل في المبادلة والمراطة) [مسئلة] يجوز المبادلة في الذهب والفضة بأن يباع ذهب بمثل أو فضة بفضة عددا فإذا تساويا عددا ووزنا جازت المبادلة

(٢٦ - قرأ العين) وللآخرين تسعة بينهما مناصفة وإن شئت جعلتها من أربعة وعشرين يخرج القيراط فللأوليين ثلاثة عشر ولكل بينهما أثلاثا وللذين بعد مائة وثلثان أثلاثا أيضا وللآخرين أربعة قيراط مناصفة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى في عبد معق توفى وخلف إرثا وله بنت معتقة التي اعتقته وأولاد أخى معتقة النسبة ذكرين وأثنى فالأرث لمن منهم؟ هل هو للبنت أو للأولاد الأخ أفقونا (أجاب) والله نعم الميراث لابن أخى

المعتقة وليس لبنت المعتقة ولا لبنت أخيها من الميراث شيء. والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه في امرأة
تساجرت مع ابن أخيها فدخل بينهما جماعة بالصلح فأبى وقالت لاهو مني ولا أنا منه ولا يرثني إلا الفلانية الأجانب
والحال لم يكن لها وارث غيره ومكثت جملة من السنين ثم ماتت وهي مصطلة معه فهل قولها المذكور يكون
وصية لهم ويدخلون مع ابن أخيها في (٣٠٢) الثلث أم يختص به دونهم وهل شهادة اليهود بالشهادتين قبل أم لا

أفيدوا (أجاب) عفا الله عنه
نعم لا يكون قولها المذكور
وصية لهم ولا يدخلون في الثلث
معه بل يختص بالميراث دونهم
حيث لم يكن وارث سواه وتقبل
شهادة الشاهد ونحوه بالنسبة إذا
سمع من جمع يؤمن بتواطؤهم على
الكذب ولكن لا يذكر في شهادته
السامع المذكور بل يحرم بالشهادة
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
حفظه الله تعالى في رجل مات
عن بنت بالغة وترك لها ميراثا
دراهم وغيرها ثم إنه ظهر لها
رجل من العصابة يكون أبوه
ابن عم أبيها فهل يلحقه شيء من
الميراث وإلا يكون الميراث
للبنت فقط أفوتونا (أجاب) بقوله
نعم حيث كان من العصابة فلها
النصف وله الباقي والله تعالى أعلم
(سئل) رضي الله عنه عن امرأة
ماتت وخلفت ابن عم من أب
وأخا من أم فما يلحق كل منهما
من الميراث أفيدونا (أجاب)
بقوله نعم للأخ من الأم السدس
والباقي للنسبة والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) وفقه الله
تعالى في امرأة ماتت عن أخت
شقيقة وعم أخ لأبيها وعمات

في القليل والكثير ولو كان أحدهما أجود ولا يشترط إلا المناجزة وحيث
فيجوز إبدال واحد كامل بآخرين موازين كإبدال ريال واحد بأربعة أرباع ريال
موازنة له وما ذكره من أنه يشترط في المبادلة أن تكون واحداً بواحد لا واحداً
بأثنين مفروض فيما إذا كان هناك زيادة في أحد الجانبين وإذا لم يتساويا في العدد
والوزن فلا يجوز المبادلة إلا بشروط ستة أولها القلة في العدد كسنة فأقل
دفعته في مثلها أو واحداً بواحد ثانياً أن يتعامل بها عدداً لا وزناً ثالثاً أن تكون
الزيادة في الوزن فقط دون العدد رابعاً أن تكون الزيادة في كل دينار السدس
فأقل خامساً أن تقع بلفظ المبادلة سادساً أن تقع على قصد المعروف لا على وجه
المباينة ولا بد في جواز المبادلة من كون الدراهم أو الدنانير مسكوكة وهل يشترط
اتحاد السكة أو لا يشترط في ذلك قولان والمعتمد عدم اشتراط اتحاد السكة
وذكر بعضهم أن ما يتعامل به عدداً من غير المسكوك حكمه حكم المسكوك وأعلم
أن القواعد تقتضي منع المبادلة لكن الشارع أجازها للعرف بشرط تحض الفضل
من جهة واحدة ويؤخذ من هذا جواز مبادلة الريالات المشهورة بالكلاّب
بالريالات المعلومة ومبادلة البنادقة بالمعدية لاتحاد الوزن فالفضل من جانب واحد
كما يجوز مراعاة الريالات بالكلاّب والبنادقة بالمعدية لتحض الفضل من جانب
واحد فإن دار الفضل من الجانبين اتفق المعروف الذي هو السبب في الجواز
تتمتع المبادلة حيث إذا دفع من عنده ستة أجود جوهرية أو سكة حال كونها
أقص وزناً وأخذ بدلها ستة أردأ جوهرية أو سكة حال كونها أكمل وزناً فهو
يتمتع لدوران الفضل من الجانبين لأن صاحب الأجود يرغب للأدنى لكامل الأدنى
وصاحب الأدنى الكامل يرغب للناقص لجودته اهـ ملخصاً من أقرب المسالك
ودس وعدوى بتوضيح [مسئلة] يجوز المرافعة وهي ذهب أو فضة مثله وزناً
بأن يوضع عين أحدهما من ذهب أو فضة في كفة وعين الآخر في الكفة الأخرى
ويساوى بينهما أو يوضع عين أحدهما في كفة وصنعة في الأخرى ثم يوزن
الآخر كذلك مساوياً له وإن كان أحد الثقلين أجود من الآخر لا إن كان أحدهما
بعضه أدنى من مثاله وبعضه الآخر أجود منه فلا يجوز لدوران الفضل من الجانبين
وأما الأجود سكة أو صياغة فليس كالجودة في الجوهرية فلا يدور بهما الفضل

أخوات لأبيها أيضاً فما يلحق الكل منهم أفوتونا (أجاب) بقوله نعم تقسم التركة قسماً سهم للاخت الشقيقة النصف
والباقي للم من أبيها ولا شيء للعمات والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه في شخص توفي عن عصابة محففة
ولكن لم يثبت أحد منهم درجته مع درجة المتوفى في جد معين قريب لمجزه عن بيته تقوم له بذلك وهناك ذو رحم
نسب نفسه إلى أخى أم الأب وشهدت له بذلك البيعة عند الحاكم فهل والحال ما سطر يأخذ ذو الرحم ما خلف الميت

أم يقسم على العصبية المحققة أم يوقف الأمر إلى تعيين الحال في العصبية أو الصلح بينهم أفيدونا (جواب) متخ الله سبحانه
حيث تحققت العصبية فيمن ذكر وقف الأمر إلى الصلح أو البيان ولا يعطى ذر الرحمة شيئاً والحال ما ذكر والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى في رجل مات عن بنت أخ شقيق وعن أولاد أخت شقيقة فهل ينجبون أولاد
الأخت بنت الأخ أم يقسم المال بينهم أفيدونا (جواب) عن عته نعم (٢٠٣) تقسم التركة ثلاثة أقسام لبنت الأخ
الشقيق الثلثان سهمان ولأولاد

الأخت الشقيقة الثلث سهم
لذكر منهم مثل حظ الأنثيين
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
نفعنا الله ببركته عن رجل ماله
مع أناس من بلد إلى بلد آخر
والحال أنه كسلان فسأله رفقة
بقولهم هل لك وارث خاص
فأجابهم بقوله ليس لي وارث
إلا الله تعالى فبعد انقضاء مدة
الأيام توفي الرجل المذكور
وخلف شيئاً من المال فاختار
رفقة المذكورون فيما خلفه
المالك ماذا يصنعون به فما
يكون حكم الله في ذلك أفيدونا
أنتابكم الله تعالى (أجاب) بلفه
الله تعالى أمانيه نعم يجب أولاً
على من معه النقض والتفتيش
هل له وارث أولاً غيب لم
يوجد وارث صرف لبيت المال
حيث كان منتظماً بأن كان متوليه
يؤدى لكل ذي حق حقه فإن
لم يكن فإن وجد قاض أمين
صرف إليه ليصرفه في مصارفه
فإن فقد صرفه من هونحت يده
حيث كان أميناً عارفاً في مصارفه
من الفقراء والمساكين وبني هاشم
والمطلب واليتامى وأبناء السبيل

على قولي أكثر أهل العلم فإن قلت المرافعة لا تنفخ الزيادة فيها ولو قلت بل كل
واحد إن شاء بأخذ مثل عته فأى عرض في ذلك الفعل أجيب بأنه يمكن أن يكون
العرض باعتبار الرغبة في الانصاف دون الكبار أو بالعكس أوفى غير المسكوك
دون المسكوك أو بالعكس اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] يجوز
بيع مفشوش كذهب فيه فضة بمثله مرافعة ومبادلة أو غيرها تساوى النفس أم لا
وكذلك يجوز البيع المفشوش بخالص على المذهب ومحل الجوزان بيع لمن لا يقش به
بل لمن يكسره ويعمله خلباً أو غيره ونسخ إن بيع لمن يقش به جزءاً وأما إن شك
هل يقش به أم لا فيكره فقط والبيع ماض اه ملخصاً من أقرب المسالك وص
وعنوي (ما قولكم) في شخص دفع لآخر ديناراً لاجل أن يشتري له به سلعة
لها الدينار أو صرفه فهل للدفع له أخذ الدينار وشراء السلعة من عنده بفضة
تدفع صرف الدينار أم لا (الجواب) نص الخطاب على الجواز إذا أعلم المدفوع له
رب الدينار بذلك وإلا قرب الدينار دفع الدراهم التي اشترت بها السلعة وأخذ الدينار
والسلعة ونقله الباقي ووجه الجواز عند الإعلام أنه من باب صرف مافي الذمة عن غير
ناخير كافي الأمر خلافاً لمبدأ الباقي حيث سئل عن هذه المسئلة فأجاب بالمتع قال الأمير
وهو ما يشعرب منه اه (ما قولكم) في الدراهم أو الدينار أو الفلوس وهي الجيدة النحاس
ومثلها الخدات والعشرات والعشرينيات والقروش النحاس الموجودة في زماننا
لأن إذا ترتب شيء من ذلك الشخص على آخر من فرض أو بيع ثم بطلت المعاملة
بها أو تغير التعامل بها بزيادة أو نقص فأى شيء يجب في فتنائها (الجواب)
الواجب قضاء المثل على من ترتب في ذمته إن كانت موجودة في بلد المعاملة
ويجب المثل ولو كانت مائة بدرهم ثم صارت ألفاً بدرهم أو بالعكس وكذا لو كان
كان الريال حين العقد يتسعين ثم صار بمائة وسبعين وبالعكس وكذا لو كان
الحبوب بمائة وعشرين ثم صار بمائتين أو بالعكس وهكذا وإن لم تكن موجودة
في بلد المعاملة وإن وجدت في غيرها فالواجب القيمة وتعتبر يوم الحكم الظاهر
أن طلبها بمنزلة التحاكم وحينئذ فتعتبر القيمة يوم طلبها فيدفع له قيمتها بعين مما
تجدد وظهر فيقال ما قيمة العشرة دراهم التي عذمت بهذه الدراهم التي تجددت
تساية دراهم مثلاً فيدفع المدين الثمانية مما تجدد وإن قيل اثنا عشر دفها بما

والساجد والربط ونحو ذلك والله الهادي سبحانه أعلم (سئل) نفعني الله تعالى بعلمه في رجل مات عن والده وعن
سنة أولاد ذكر وبنت وترك مالا فكيف تكون القسمة بينهم أفيدونا (أجاب) أطال الله عمره نعم للآب السدس
والباقي للأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين تقسم التركة ثمانية وسبعين سهماً للآب السدس ثلاثة عشر سهماً ولكل
ابن عشرة أسهم لبنت خمسة أسهم والله عز وجل أعلم (سئل) أعل الله درجته في الجنان في رجل مات عن أخ شقيق وأم

وأخوين وأختين لأب شاذ استحق كل منهم من الأولاد أفقونا (أجاب) بقوله تقسم التركة ستة أسهم ثلاث للسنن منهم واحد والباقي خمسة أسهم للشفيع ولا شيء للإخوة من الأب والله سبحانه أعلم (سئل) عن رجل توفي عن زوجة وأم وولدين وبنتين ولم كسب شيء من طريق واحد من الأولاد والأب المتوفى حرث وعرض وبخيرة وشيء من طريق الولد الثاني وهو غرس نخيل (٣٠٤) وحرث وذلك بمواصلة من عتد عليه وأرسله بمرض وسلاح

وغيره فكيف تكون تركة الذكور والولدين والبنت المذكورات الإناث كانوا اثنتي عشرة أسهم أفقونا (أجاب) بقوله نعم تقسم تركة الأب على حذتها وكل ابن تقسم تركته على حذته ولا يغلط مال على مال والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل مات عن أم وأخ سرير فإذا يستحق كل منهما أفقونا مأجورين (أجاب) بقوله نعم تقسم التركة ستة أسهم للأم الثلث سهمان وللأخ السهم السدس سهم والباقي للعصبة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله تعالى عنه في امرأة ماتت عن زوج وبنت أخ شقيق وعن رجل من عصبة عاتق أبيها فكيف يكون قسم الميراث بينهم أفقونا (أجاب) رضي الله عنه بقوله تقسم التركة قسمان للزوج النصف والباقي للعصبة ولا شيء لبنت الأخ الشقيق والله أعلم (سئل) رضي الله عنه عن شخص مات وعقب له أم وعم وأخت لا يرثها من غيرهم فالتكون القسمة بينهم أفقونا مأجورين (أجاب) رضي الله عنهم هداية تقسم التركة ثلاثة أسهم للأم الثلث سهم والباقي

مجدد ونعبر القسمة في بلد المعاملة وإن كان القبض في غيرها وهذا مقيد بما إذا لم يحصل من المدين مطلق وإلا وجب عليه ما آت إليه من المعاملة الجديدة الزائدة على القيمة وإلا فالقيمة لله الأحوط كمن عليه طعام امتنع ربه من أخذه حتى غلا فليس له إلا قيمته يوم امتناعه اه ملخصا من درودس وص

(فصل في الربا) (ما قولكم) في الربا مع الحريرين هل يجوز أم لا (الجواب) قال الله تعالى: وأحل الله البيع وحرم الربا وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا إن كنتم مؤمنين وقال عليه الصلاة والسلام الربا بضع وستون بابا أدناها كإتيان الرجل أمه وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم لمن آكل الربا وموكله وشاهده وكتابه وكان لأبي حنيفة رحمه الله على رجل ألف درهم سود فرد عليه ألف درهم يضر فقال أبو حنيفة لا أريد هذا الأبيض بدل دراهمي فأخاف أن يكون هذا الأبيض ربا فرداه وأخذ مثل دراهمه وقال أبو بكر لقيت أبا حنيفة على باب رجل وكان يقرع الباب ثم يفتح ويقوم في الشمس فسأله عنه فقال إن لي على صاحبه دينارا وقد نهى عن قرض جر منفعة فلا أتضع بظل حائطه وفي المدونة قيل لمالك إن في أسواقنا صارقة من الحريرين أنصرف منهم؟ قال أكره ذلك ولا أرى لمسلم يله الحرب أن يعمل بالربا قبا يته وبين الحريرين اه ومه يعلم الجواب

(فصل في علة ربا النساء وربي الفضل) وعلة حرمة ربا الفضل في النقد غلبة الثمنية فهو في القلوس النحاس المضروبة مسكروه لأحكام وعلة حرمة ربا الفضل في الطعام الاقليات والادخار أي ما يخلب اقتبانه وادخاره لا كل آدمي أي ما تقوم به البنية عند الاقتصار عليه ويدخر إلى الأمد المتبقي منه عادة من غير فساد وهو في كل شيء بحسبه فلا حد له ولا بد أن يكون ادخاره على وجه العموم فلا يلتزم لما كان ادخاره نادرا وحقت فيجوز التفاضل في الجوز لأن ادخاره نادر ولا يشترط كونه متخذاً للعيش غالبا على المذهب بل المراد أنه لو استعمل لكان قوما وإن لم يغبل اقتضاه للعيش كالبيض فيحرم التفاضل في البيض فتحرى المساواة ولو اقتضى التحري أن يرضى من غير الدجاج بيضتين من الدجاج لأن البيض من دجاج وغيره جنس واحد والقمح والشعير والسمات

سهمان لابن عم الأب ولا شيء لأمه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في امرأة توفيت عن أولاد هم وهي بنت ابن عم أولاد لهم وعن ابن ابن عمها أسفل من أولاد عم الثائرة عنهم بثلاث درجات بدرجة واحدة وهما مختلفات فكيف تقسم وكذلك المتوفية عن زوج وعن أخت سريرة مع هؤلاء المذكورين أفقونا مأجورين (أجاب) حفظه الله تعالى بقوله نعم تقسم التركة ستة أسهم للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأخت من الأم السدس سهم والباقي سهمان

لأولاد الم الاقرين وليس لابن السافل شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل توفي عن ابن اخت
وعن ابن أخ والاخت المذكورة شقيقة المتوفى والأخ المذكور أخو الميت من الأم فكيف يقسم بينهم أفترنا
مأجورين (أجاب) عفا الله عنه نعم تقسم التركة أربعة أسهم لابن الشقيقة ثلاثة أسهم ولابن الأخ من الأم سهم والله
سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه في رجل مات عن (٢٠٥) بنتين وعن أمهم وعن ثلاثة إخوان من
أبيه وأخراً مالا فما الحكم في

القسمة بينهم أفترنا أمابكم الله
الجنة (أجاب) رضى الله عنه
تقسم التركة الثنتين وسبعين سهماً
للثنتين الثلثان ثمانية وأربعون
سهماً لكل بنت أربعة وعشرون
سهماً وللزوج الثمن تسعة أسهم
والأخوان الباقى خمسة عشر سهماً
لكل واحد خمسة أسهم وإن شئت
قلت تقسم أربعة وعشرين قيراطاً
لكل بنت ثمانية قيراط
وللزوج الثمن ثلاثة قيراط
ولكل واحد من الأخوة قيراط
ولثلاثة قيراط والله سبحانه وتعالى
أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن
ماتت عن أخوين شقيقين
وأختين شقيقين وعن زوج
وأُم فما تكون القسمة بينهم
أفترنا مأجورين (أجاب) رضى
الله عنه تقسم التركة ستة وثلاثين
سهماً للزوج النصف ثمانية عشر
سهماً وللأم السدس ستة أسهم
والباقي بين الأخوة والأخوات
لكل أخ أربعة أسهم ولكل
أخت سهمان والله سبحانه وتعالى
أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن
توفيت عن أربعة أولاد بنت
أختها الشقيقة ثلاثة ذكور

الثلاثة جنس واحد فيحرم بيع بعضها ببعض متفاضلاً والثلث شبيه بالشعر
ولكن لاقتصر له والعلس وهو قريب من خلقة القمح وهو طعام أهل صنعاء
الخبز والذرة والدخن والأرز الأربعة أجناس يجوز التفاضل بينها ما جاز أى بدأ
يد والقطاني وهي كل ماله خلاف العدم والموتيا والخص والتمس والفول
والجلبان والبسيلة السبعة أجناس يمنع التفاضل في الجنس الواحد ويجوز بين
جنسين والجلبان قريب من الخص، والتمر والزبيب والثين أجناس وذوات الزبوت
أجناس كزبوتها والموسول أجناس وعلة ربا النساء في الطعام الربوي وغيره مجرد
كرهه مطعوماً لأدنى على غير وجه التدلوى به فما ابتدأى به من مسبل أو غيره
يجوز فيه النساء أى التأخير ويدخل في كونه مطعوماً الفواكه غير الربوي منها
كرمان وأجناس والفول وهي مانعة بأصلها كالفجل والجزر والقلناس والخضر
وهي ما تناول شيئاً بعد شيء كالباكية والمخوخية والخييار والبطيخ فيمنع بيع بعض
هذه المذكورات ببعض إلى أجل ولو تساوى ويجوز التفاضل فيها ولو بالجنس
الواحد في غير الربوي إذا كان يبدأ به مخلصاً من أقرب المسالك وص بزيادة
من المجموع

(فصل في القرض) مسألة يجوز قضاء القرض إذا كان عيناً بل ولو طعاماً أو
عرضاً بأفضل صفة سواء حل الأجل أم لا لأن القرض لا يدخله حظ الضمان
وإن كان كذلك كأن يدفع ديناراً جيداً عن أدنى منه أو أن يدفع ثوباً أو طعاماً
أو حيواناً جيداً عن دنى لأنه حسن قضاء وخير الناس أحسنهم قضاء ورد أنه
صلى الله عليه وسلم تسلف بكرة ورد عنه ربيعاً ومحل جواز ذلك إن لم يدخل
عليه وإلا حرم لأنه تسلف جر نفعاً ويجوز القضاء بأقل صفة وقدر ما كان
يدفع نصف دينار أو نصف درهم أو نصف أردب أو نصف ثوب عن كامل
أجود وأولى بالجواز إذا كان أقل صفة فقط أو قدراً فقط ومحل الجواز في
الصورتين إن حل الأجل وإلا فلا لما فيه من منع وتعليل لا يجوز القضاء
بأزيد عدداً أو وزناً مطلقاً حل الأجل أم لا للسلف بزيادة من أقرب
المسالك بزيادة من ص [مسألة] لا يجوز أن يدفع عشرة عن تسعة أجود منها
أعكسه لأن المقرض يتساهل في دفع العشرة لو غلبته في جود التسعة والمقرض

رأى وعن ذكرين هما من بنت أختها الشقيقة وعن ذكر ابن ابن أختها الشقيقة وخلفت غلات ولم يكن غير
المذكورين أحد أبداً فكيف تكون القسمة بينهم أفيدوا الجواب أمابكم الله الجنة (أجاب) رضى الله عنه تقسم
الغلات ثمانية وعشرين سهماً لأولاد الشقيقة الأولى أربعة عشر سهماً لكل ذكر أربعة أسهم وللأخت سهمان
ولابن الشقيقة الثانية أربعة عشر سهماً لكل ابن سبعة أسهم ولا شيء لابن ابن ابن الأخت الشقيقة الثالثة والله سبحانه

وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه ماصورته في قاتل مورته إذا قتله خطأ أو ناسياً أو شهيد عليه بما يوجب القتل فعلى هذه الآية ورثة يرثه إذا فعل ذلك لو لم يرثه أقتونا ولكم الأبواب مأجورين (أجاب) نفى الله بقوله اخذ الله رب العالمين ما شاء الله لا قوة إلا بالله لا يرث في هذه الصور كلها والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (باب المناسحة) (سئل) نفى الله (٢٠٦) تعالى بعلومه عن رجل توفي عن زوجة وابن وبنتين ثم

ماتت الزوجة عن في المسئلة وأما ثم مات الابن عن في المسئلة ثم مات إحدى البنين عن في المسئلة وابن عم أبيها وأبناء أخيه فإذا استحق الجدة والبنت وابن عم أبيها أقتونا (أجاب) نعم بقسم مال الأب أربعة وعشرين قيراطاً فيكون للبنت أربعة عشر قيراطاً ونصف قيراط وثلاثة أرباع ربيع قيراط وللجدة أربعة قيراط وربع قيراط وأربعة أنصاع وربع قيراط وللعاصب خمسة قيراط وثلاثة أرباع وربع قيراط وخمس أنصاع ربيع قيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه فيمن توفي عن ثلاثة أخوان ذكور فهلك واحد منهم عن بنت وهلك الثاني عن ابنتين وذكر ومات الثالث عقيم فإذا ينقص الثلاث إناث وماذا ينقص الله كذا أفيدونا (أجاب) بقوله نعم تقسم التركة ستة عشر سهماً للبنت الأولى ثمانية أسهم النصف ولذكر ستة أسهم ولكل بنت من البنات سهم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عن عته عن رجل مات عن ولد وخمس بنات فأت من البنات اثنتين

يرغب في أخذ العشرة لإيادتها وإن كانت رديئة بالنسبة لتسعة التي أقرضها وإنا منع ذلك لدوران الفصل من الجانبين اه منه يتصرف [مسئلة] ثمن المبيع الكائن في الذمة من العين يجري في قضائه ما جرى في قضاء القرض فيجوز بالمساوي والافضل صفة مطلقاً حل الأجل أم لا وبأقل صفة وقدرأ معاً أو أقل صفة فقط أو قدرأ فقط إن حل الأجل وإلا فلا لما فيه من جنح وتعميل اه منه بتوضيح [مسئلة] إذا كان ثمن المبيع عرضاً أو طعاماً فإنه يجوز قضاؤه بأزيد صفة وقدرأ معاً أو صفة فقط أو قدرأ فقط إن حل الأجل لا إن لم يحل فلا يجوز لما فيه من حط الضمان وأزيدك اه منه بتوضيح [مسئلة] يجوز قضاء ثمن المبيع من العين بأكثر مما في الذمة عدداً أو وزناً وأولى صفة سواء حل الأجل أم لا وإنا جازعنا ومنع في القرض لأن علة الشئ في القرض وهي السلف بزيادة متفية هنا اه منه بتوضيح (ما قولكم) في شخص أقرض من آخر أقرضاه من غير ورده له أقرضاه عددهما لكن الأقرض المردودة أكبر فهل يمنع لما فيه من السلف بزيادة أو يجوز لأن القصد المعروف (الجواب) العبارة بالعدد المتقارب قال ابن شعبان لا بأس أن يستلف الجيران فيما بينهم الخبز ويقضوا مثله أي لأن القصد فيه المعروف لا المايمة اه من أقرب المسالك وفي ص قوله العبارة بالعدد المتقارب أي ولو زاد الوزن على العدد أو نقص ويبلغى ما لم تحصل مشاحة وإلا فلا بد من الوزن إن اختلف أصلها تكبر فتح رد بدله خير ذرة أو التحرى لقدر الدقيق إن اتعد أصلهما تكبر فتح رد بدله خير فتح اه بتوضيح وقوله فلا بد من الوزن إن اختلف أصلهما أي لأن الأخيار كلها جنس واحد ولو كان بعضها من قطنة كقول بعضهم من فتح فيحرم التفاضل فيها كما في أقرب المسالك وغيره [مسئلة] يفسد القرض إن جوفقما للقرض كما إذا كره إقامة ذهب أو فضة عتده لأمر من الأمور كقتل الخيل في السفر مثلاً وكذا إذا غاف سوس خير أو قدمه فيسلف الذهب والفضة لتقل الخيل ليأخذ بدله في بلد أخرى أو يلف الحب لتعوقف سوس ليأخذ بدله جديداً فيحرم ويرد على صاحبه ما لم يفت فالتبعة إلا لضرورة كصوم الخوف على المال في الطريق فيجوز أن يسلف لمن يعلم أنه يسلم معه ويملك المقرض القرض بالعقد ويقضى له

ومن ثلاث بنات وابن لمات الابن عن ثلاث أخوات وثلاث بنات وابن عم فما يكون حكم تركة أفيدونا (أجاب) بقوله نعم تقسم التركة حصة وأربعين سهماً لكل أخت من أبيها تسعة أسهم ومن أخيها سهران خمسة ذلك ثلاثة وثلاثون سهماً ولكل بنت من أبيها أربعة أسهم ورجلة ذلك اثنا عشر سهماً وليس لابن العم شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى في رجل اسمه محمد الجد اوى مات عن أبنائه علي ومحمد علي وحسين لا غير ثم مات

على عن زوجته صاحبة وعن بناته جميلة وخديجة وأم الخير وعن أخويه الأشقاء محمد علي وحسين ثم مات محمد علي
عن أولاده محمد وفاطمة ثم مات محمد بن محمد علي عن أخته الشقيقة فاطمة وعن عمه الشقيق حسين لا غير ثم مات حسين
عن زوجته مريم وأولاده محمد ومباركة ثم ماتت مباركة عن أخيها الشقيق محمد بن حسين وعن أمها مريم لا غير فإذا
تقسم الدار والأرض بين المرحومين الآن فإرثنا أنابكم الله تعالى (٣٠٧) (أجاب) حفظه الله تعالى ثم جميلة

بنت علي من الدار والأرض
المذكورين قيراط وثلاثة أرباع
قيراط وتسع ربع قيراط وكذا
خديجة وأم الخير أختها وفاطمة
بنت محمد علي من أبيها وأختها
خسة قراريط وثلاثة أرباع
قيراط وخمسة أسباع ربع القيراط
ولمريم زوجة حسين من زوجها
وبنتها قيراطان ونصف ربع
قيراط وأربع أسباع ربع القيراط
وتسعا وتسع ربع القيراط ولمحمد
ابن حسين من أبيه وأخته تسع
قراريط وخمسة أسباع ربع قيراط
وسبعة أسباع ربع القيراط والله
سبحانه أعلم (سئل) نعمنا الله
بالتقوى في دار شركة بين آخرين
عربي وعبد القادر بالسوية فمات
عربي عن ابن اسمه محمد ومات
عبد القادر عن ولده عمر وعن
بنين خديجة وعباسية ثم مات
محمد المذكور عن ولدين أحدهم محمد
ابن محمد وبنين صفيه وأمنة فباع
أحمد ومحمد بن محمد المذكورين
من المذكورات ما ينصهما في
الدار المذكورة وبهما أي خديجة
وعباسية بالسوية ثم مات أحمد
المذكور عن أمه حسن شاه
وعن زوجته خديجة المذكورة

به وإذا حصل للقرض مانع قبل الخوض لم يطل كما يقبده البناني خلافا لما
في كلام التائي من أن القرض كالصدقة والهبة وكل معروف لا يتم إلا
بالخوض ولا يلزم المقرض أن يرد القرض لربه إلا بشرط عند العقد أنه
لوقت معلوم أو عادة فيعمل بهما فإن لم يشترطا شيئا ولم توجد عادة كان القرض
كالعارية المشتق فيها الشرط والعادة فيبقى للوقت الذي يقتضي النظر القرض لذلك
أما من خصا من أقرب المسالك وص من باب القرض [مسئلة] يحرم هدية المقرض
من أقرضه كما يحرم على كل من رب القراض وعامله أن يهدي أحدهما للآخر
ويحرم إهداء القاضي وذي الجاه من حيث جاءه بحيث يتوصل بالهدية له إلى
منوع أو إلى أمر يجب على ذي الجاه دفعه عن المهدي بلاتعب ولا حركة فإن امتنع
ذو الجاه عن دفع ما يجب عليه إلا بالهدية جاز الدفع له والإثم عليه وأما كونه
يتوصل بذلك إلى أن يذهب به في قضاء مصالحه إلى نحو ظالم أو سفلين كان فيجوز
كالهدية لالحاجة وإنما هي لمحبة أو اكتساب جاء وفي المياري سئل بعضهم عن
رجل حبسه السلطان أو غيره ظلما فبذل مالا لمن يتكلم في خلاصه بجاهه أو غيره
هل يجوز أم لا فأجاب نعم يجوز صرح به جماعة منهم القاضي الحسين ونقله عن
القضال أنه كذا في أقرب المسالك بزيادة من المجموع وفي المجموع عن البناني عن
المياري وأبي عبد الله القوري وغيرهما خلاف طويل في الأخذ على الجاه أيجوز
أم يحرم أم يكره أو الجواز إن كان بعمل وحركة ولا يدخل على جعل معين بل
يقنع بما يعطى أو محل الحرمة إذا تعين عليه شيء بجاهه وأجازة الشافعية يعني
الأخذ على الجاه والحمد لله على خلاف العلماء وهنا دقيقة يتورع به بعض ذوي الجاه
ويقر اتباعه على الأخذ فيكون كمن غسل العذرة بالبول وليته لو عكس فإن أخذ
الاتباع بتفاحشون فيه من غير شفقة على ما شاهدناه ويصرفونه فيما لا يعمل على
أنه ربما كان من أكل أموال الناس بالباطل المجمع على تحريره ويجب على ذي
الجاه تخليص المستهلك منهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ولوجاءت
مفرمة جماعة وقد أهدم على الدفع عن نفسه لكن حصته تلحق غيره فهل له
ذلك أو يكره أو يحرم أقوال وعمل فيها يأخذها المكاس من المركب أو القافلة
بتوزيعه على الجميع لأنهم نجوا به أه بعض توضيح وفي المياري أيضا سئل أبو عبد الله

وعن ولد اسمه عربي وعن بنتين فاطمة ونفيسة ثم مات محمد بن محمد المذكور عن أمه حسن شاه المذكورة وعن زوجته
عباسية المذكورة وعن ولدين وهما محمد بن محمد وعبد الله بن محمد بن محمد ثم مات عربي عن أمه خديجة
المذكورة وعن بنت اسمها صاحبة وعن أخته فاطمة ونفيسة المذكورين ثم ماتت حسن شاه المذكورة عن ولدي ابنتها وهما
محمد بن محمد بن محمد وأخيه عبد الله المذكورين ثم ماتت فاطمة المذكورة عن أمها خديجة وعن ولدها عبد السلام

ثم ماتت نفيسة عن أمها خديجة المذكورة وعن ولدي عمها ومها محمد بن محمد بن محمد وأخيه عبد الله المذكورين ثم ماتت صفية المذكورة عن أختها أمية وعن ولدي أختها ومها محمد بن محمد بن محمد وأخيه عبد الله ثم ماتت خديجة المذكورة عن أختها عباسية المذكورة وعن بنت أختها عروى وعن صالحة المذكورة فإذا انقضى بالقصة الشرعية في الدار المذكورة من ذكر أمتائهم أقيسوا (٣٠٨١) الجواب (أجاب) بقوله اللهم هداية أصواب نعم نعم الدار المذكورة

أربعة وعشرين قيراطاً لعمر من ذلك سنة قراريط ولعباسية تسعة قراريط وستة أثمان ثلث قيراط وخمسة أثمان ثمن ثلث قيراط ولأمية ثلاثة قراريط ولمحمد بن محمد بن محمد قيراط وثمنا ثلث القيراط وثلاثة أثمان ثلث القيراط وتسع ثمن ثمن ثلث القيراط ولعبد الله بن محمد مثله والصالحة ثلاثة قراريط وسبعة أثمان ثلث القيراط وسبعة أثمان ثمن ثلث القيراط وخمسة أثمان ثمن ثلث القيراط وسبعة أثمان ثمن ثلث القيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات عن ثلاثة أخوة أشقاء وأخت واحدة من البنات التي أمها منفردة عما ذكر بعد أبيها فما يعلق الكل من الورثة المذكورين من أبيها ومن البنت بعد أبيها أقيسونا بالجواب (أجاب) نفعنا الله به تقسم التركة أربعة وعشرين قيراطاً قلائم من ابنتها وبنت ابنها أربعة قراريط وثمانية أثمان قيراط ولكل واحدة من البنتين سبعة قراريط وتسع قيراط من أبيهم

العبد ومضى عن يحرص الناس في المواضع الخفية ويأخذ منهم على ذلك أجره فأجاب بأن ذلك جائز بشرط أن يكون له جاه قوى بحيث لا يتجاسر عليه عادة وأن يكون سيره معهم بقصد تجويزهم فقط لا الحاجة له وأن يدخل معهم على أجرة معلومة أو على المسامحة بحيث يرضى بما يدفعونه له أم ص [مثلة] من الغرض السادس فرض شاة مسلوخة ليأخذ عنها كل يوم وطلين مثلاً ودفع قدر معين من دقيق أو قمح لحباز ليأخذ منه كل يوم قدراً معيناً من الحبز لأنه لا يقتضى طعاماً عن ثمن طعام وعند الشافعية حلية الهبة كما في المجموع

(فصل) في ذكر بعض المثبات وغيرها (ماقولكم) في شخص استأجر دكاناً يجلده فيه الكتب والأجرة باقية في ذمة الرب الدكان فهل يجوز لصاحب الدكان أن يعطى للجلد كتباً يجلدها ويقص عليه أجرة التجديد من أجرة الدكان التي بذمته أم لا (الجواب) لا يجوز عند ابن القاسم لأن المنافع وإن كانت معينة في الدكان فهي كالدين لتأخير أجزائها وقبض الأوائل ليس قبضاً للأوخر عنه فبيع ما في ذمة المدين في مؤخر وهذا هو الراجح وأجاز ذلك أشهب لأن المنافع لما استندت ليعين أشبهت المعينات المقبوضة وقبض الأوائل قبض للأوخر عنه وقد فعل ذلك الأجهوري كان إذا ترتبت له أجرة دكانه عند التجديد يعطيه كتباً يجلدها ويقص عليه الأجرة وكان يقول هذا على قول أشهب وقد صححه المتأخرون وأفتى به ابن رشد إله من حاشية الحرشي بزيادة من دس ودر [مثلة] بنعم التجش وهو أن يزيد شخص في ملعة يد الدلال لإيراده شرائها بل يزيد على ثمنها الذي شأنها أن تباع به تلك الملعة لغير غيره وعلى هذا فإن بلغها بزيادة قيمتها فقط فلا حرمة عليه بل قال ابن العربي هو مندوب وفيل هو الذي يزيد ليقبض به غيره وإن لم يزد عن قيمتها وعلى هذا فالدار في الحرمة على الزيادة من غير قصد شراء سواء زاد على قيمتها أم لا قصد الغرر أم لا ثم إذا اطلع المشتري على أنه زاد لغيره وزادت على ثمنها فله رد المبيع إن لم يفت وإلا فالنيسة أو الخش والفوات في غير المالي والعقار يتغير سوق ويتغير ذات وإن بسم أو هزال وكبح ورمز إله ملخصاً من أقرب المسالك وص

(ماقولكم) في شخص اشترى داراً أو غيرها وشرط عليه البائع أنه متى أتى له

وأختهم وللأخوان المذكورين لكل واحد من أخيه وبنت أخيه قراريط وثلاثة أثمان قيراط وستة أثمان قيراط وثلاثة أثمان قيراط والأخت خمسة أثمان قيراط وسبع تسع قيراط من أختها وليس لها في بنت أختها شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات عن أم وعن زوجة وعن ثلاثة أخوة ذكور من الأم وعن ثلاث إخوة إناث من الأب فكيف يكون قسم الميراث بينهم أقتونا مأجورين (أجاب) بقوله تقسم التركة ستة وثلاثين

سهما للام السادس ستة أسهم وللزوجة الربع تسعة أسهم وللأخوة من الأم الثلث اثنا عشر سهما لكل أخ أربعة أسهم
والأخوة والأخوات من الأب الباقي تسعة أسهم لكل ذكر سهما ولكل أنثى سهم والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله
عنه فيمن مات عن عيين شقيقين وعين زوجة هي بنت واحد من عمه المذكورين لا غير ثم مات العم الثاني عن
زوجته وعن سبعة بنات وعن ابن لا غير لماذا تقسم أرض الميت الأول (٣٠٩) المزدوجة بالفريضة الشرعية أفوتوا

مأجورين خيرا (أجاب) رحمه الله
عنه بقوله الحمد لله وحده نعم
تقسم الأرض المذكورة أربعة
وعشرين قيراطا فثلثت في الثانية
التي هي زوجة في الأولى سبعة
قرايط ونصف قيراط وثلاثة
أخماس ثمن قيراط وللأخوة
لكل واحد منهما ثلاثة قرايط
ومن قيراط وخمس ثمن القيراط
وللزوجة في الثانية قيراط ومن
قيراط ومثلها الزوجة في الثالثة
وللابن في الثالثة قيراط وثلاث
أرباع قيراط وللأخوات السبع
لكل واحدة منهن ثلاثة أرباع
قيراط ومن قيراط والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه
فيمن مات عن ثلاثة بنات وعن
أخ لأم وعن ابن عم شقيق وعن
ابن عم آخر شقيق كذلك لا غير
فماذا تقسم تركته بالفريضة
الشرعية أفوتوا مأجورين خيرا
(أجاب) رضي الله عنه بقوله
الحمد لله وحده تقسم التركة ستة
وثلاثين سهما للبنات الثلاث
أربعة وعشرون سهما لكل بنت
ثمانية أسهم والباقي اثنا عشر سهما
للأولاد العم بينهم بالسوية لكل
واحد منهم ثلاثة أسهم ولا شيء

بائن رد المبيع له فهل فهل هذا البيع فاسد سواء وقع هذا الشرط حين العقد
أو توطأ عليه قبله أم لا وإذا قلتم بالفساد وقد قبض المشتري تلك الدار
واستغلها قبل الرد هل يجوز بالغة أم لا (الجواب) هذا البيع يقال له بيع الثنا
ويسمى في مكة المشرفة ببيع العدة والأمانة وهو ممنوع عندنا حتى الرابح وفسد
سواء وقع الشرط حين العقد أو توطأ عليه قبله ولو أسقط الشرط أردد الثمن
بين السلفي والثنية وإذا قبض المشتري ذلك المبيع واستغله قبل الرد كانت الغلة
له على ما قاله الخطاطب وهو الرابح لأن الغالب منه والخراج بالضمان ومن له
الثمن عليه الثمن خلافا للشيخ أحمد القائل إن الغلة للبائع وإن ضمت الدار عند
البائع فالغلة له لا للمشتري ولو كان المشتري أبقاها عند البائع بأجرة كما يقع بمكة
المشرقة لأنه فاسد ولم يقبضه وأما إذا تبرع المشتري للبائع بذلك بعد البيع بأن
قال له بعد التزام البيع عني وددت إلى الثمن وددت إليك الدار كان البيع
صححا ولا يلزم المشتري الوفاء بذلك الوعد بل يستحب فقط فإنت فأت
بيع العدة يرد المشتري مضي بائن لأن المختلف في فساد ولو خارج المذهب
ينصى بائن غالبا اهـ من توضيح [مسئلة] إذا رأى شخص سلعة في المراء يد
البلال فسأل بعض الحاضرين أن يكف عن الزيادة فيها لأجل أن يشتريها هو
فإنه يجوز قال ابن رشد ولو في نظير شيء يحمله من الزيادة ويقضى
لمن كلف بذلك الشيء وأما سؤال الجميع ومن في حكمهم كشيخ السوق فلا يجوز
اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] يحرم على البائع أن يكرم من يريد انشراء منه لأجل
أن يقره بالبيع له بشئ مرتفع أو نحو ذلك كما يقع في زماننا كثيرا ذكره العدوي
في أوائل روع الآجال (ماقولكم) في شخص قال لآخر سلطني ثمانين وأرد لك
عنها مائة فقال المطلوب منه هذا ربا حرام بل عندي سلعة فيمنها ثمانون أبيعها
عليك بمائة لتخلص من الربا فهل يجوز هذا أم لا (الجواب) في أقرب المسالك
وغيره في فصل العبة إنه مكروه لما فيه من رائحة الربا لاحترام الله أعلم
[مسئلة] إذا قال شخص لآخر اشتر لي سلعة كذا وأنا أربحك ولم يمين له قدر
الربح فإنه يكره فإن عين له الربح بأن قال له وأنا أعطيك درعين مثلا منع وأما
إن أوما له من غير تصريح بإعطاء ربح فإنه جائز اهـ مائخصا من أقرب المسالك

(٣١٧ - قرأ العين) للأخ من الأم والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل له أربعة أولاد ذكر
وزوجة فأقام أحدا الأولاد وصي مفوض يختار على ما عنده من نقد وعقار وغير ذلك وأن يكون ذم لإخوانه وأن يبيع
ويشترى ويأخذ ويعطي ومات على ذلك عن ذكر وقام الوصي بما أوصى به والده وإخوانه وأختين مختارين مفوضين
إليه الأمر في جميع ما خلفه والدم والكل منهم منزل الوصي منزلة والده في جميع الأحوال والمكل في بيت واحد

مختلفين فثبت أحد الإخوين عن ولد وبنى منزلة والله عند الوصي فأراد أحد الإخوين أن يسافر في تجارة لنفسه أو لغيره بأجرة معلومة وأراد الوصي أن يعطى ذلك شيئاً من مال والدهم المشاع بينهم وأمره أن يبيع ويشترى في ذلك وعين له أجرة معلومة في ذلك وقال له أنت أولى بذلك من الغير لأن نفقتك وما تحتاج في سفرك على نفسك فهل يستحق والحال ماعينه له الوصي من الأجرة ما ذكر (١٢٩٠) وإذا قلتم لا فهل تبرع الوصي بذلك له يجوز أو يتوقف

وص من فصل العينة

(فصل في الخيار) (ماقولكم) في شخص اشترى أمته على الخيار ثم أوقفها رهنه في السوق لبيع فلم يبيع ثم أراد ردها ليأتمها فهل له ذلك أو أن التسوق يعد رضا (الجواب) إن شراح سيدي خليل ذكروا بما يعد رضا الكتابة والتدبير والتزويج لامة أو عبد والنقد لها والحطامه أو الخلق رأساً أو الإسلام لصنعة ولو عينة أو مكتتب والتلذذ بأمة والرهن لشيء يبيع بالخيار والبيع له ولو بلا تسوق والتسوق أي إيقافه في السوق للبيع ولو لم يبيع أو لم يتكرر والرهن يثار وتعمد الجناية على المبيع بالخيار والإجارة من مشتر لا يباع فالإجارة منه إذا كان له الخيار لا تبدل على الرد ما لم تزد مدة الإجارة من البائع على مدة الخيار وإلا كان رداً للبيع ومنه يعلم الجواب (ماقولكم) في شخص اشترى سلعة على الخيار وقبضها ثم ادعى ضياعها ضمن الخيار فهل يضمن أم لا (الجواب) يضمن الأكثر من الثمن والقيمة فيما يغاب عليه كالأثر إلا ابنته تشهد بضياعه بلا تفريط من المشتري فلا يضمن وأما مالا يغاب عليه كالحبوان فإنه يخلف إذا اتهمه البائع سواء كان هو متهماً عند الناس أم لا بخلاف المردع والشريك فلا يخلف إلا إذا كان متهماً عند الناس لا عند من قام عليه فقط وصفة يمين المتهم هنا لقد ضاع وما فرضت وأما غير المتهم فيخلف ماقرط خاصة وإذا حلف كل منهما فلا ضمان وإن نكل أو ظهر كذبه بعد الحلف ضمن الأكثر من الثمن والقيمة إن كان الخيار للبائع في جميع ما تقدم إلا أن يخلف في صورة ما يثاب عليه أنه ماقرط في ضياعه وإلا فلا يضمن إلا الثمن خاصة إن قل عن القيمة وأما إذا ساوى الثمن القيمة أو أكثر عنها فلا توجه عليه يمين فإن كانت الخيار للمشتري فإنه يفرم الثمن الذي وقع به البيع وأما إذا كان الخيار لها فإنه يغلب جانب البائع فما يظهر فيضمن المشتري الأكثر من الثمن والقيمة إلا أن يخلف ماقرط فالثمن وظهور كذبه كأن يدعى ضياعه يوم كذا فتشهد البيعة على رؤيته عنده بعد ذلك ونحو ذلك اه ملخصاً من أقرب المسالك وص ودس

(فصل في عيوب المبيع) [مثلة] إذا اشترى شعيراً مثلاً على أنه ذريعة يذره

على تبرع الجميع ورضاهم أفيدونا بالجواب الواضح أنابكم الله تعالى آمين (أجاب) رضي الله عنه بقوله الحمد لله ماشاء الله لا قوة إلا بالله لا يستحق ماعينه له الوصي بل يستحق أجرة المثل لفناء الشركة بالشرط المذكور وتبرع الوصي بما شرطه يتوقف على إجازة الباقيين والله سبحانه وتعالى أعلم في الإيعاب الحكم الثالث الربح والخسر بين الشريكين بقدر المسالين شرط ذلك أم لا لا بقدر العمل وإن تفاوتوا فيه أو اتفرد أحدهما أو أحدهما بالعمل لأن جعل شيء من المسالين في مقابلة لعمل مخالف لوضع الشركة وأن العمل فيها لا يقابل بعوض فإن شرط خلاف ذلك أي أن الربح ينقسم على المسالين بأن شرط أنه على قدر العمل فقد المقصد ونقد التصرف للإذن وكان الربح بنسبة المسالين ولكل منهما أجرة عمله في حصة الآخر على الآخر الخ مافي الإيعاب ولكن يقببه لمسئلة منا وهي أنه لابد من إذن الباقيين صريحاً حتى يصح التصرف فإن لم يأذنوا لم يصح (مثل) رضي الله عنه إذا أوصى الميت لأحد من

أولاده غير الورثة بمكان معين من مال أو بيت أو محل أو غيره ولا رضوا الورثة إلا بقيم يعطون الموصى له درهم من الثلث بقدر قيمة المكان هل للورثة ذلك ولا تنفذ الوصية في المكان المعين أفوتونا مأجورين (أجاب) يتعين ما أوصى به الموصى من المعين ولا يلزم الموصى له أن يأخذ بدل ماعين له إلا برضاه والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضي الله عنه في رجل توفي عن أب وأم وزوجة وبنتين متهازجارية وبنت منها ونذر شيء معلوم للجارية المذكورة وأوصى

ما أيضا بشيء فهل يصح النذر والوصية والحال ما ذكر أم لا لأن الزوجة ادعت أن النذر لا يصح والوصية ما تنفذ
وطلت حصتها من فيما ذكر وحصتها في الجارية المذكورة فهل لها ذلك والجارية تباع والحال أنها أم ولد أم لا أفئونا
(أجواب) لا يجوز بيع أم الولد والحال ما ذكر يقول الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم إنما أمة ولدت من سيدها فهي
حره ورواه ابن ماجة والحاكم وصححه استاده وخبر أمهات الأولاد (٢١١) لا يمين ولا يرحمن ولا يورث يستمنع
بها سيدها مادام حيا فإذا مات

فهي حره ورواه الدارقطني والبيهقي
وصححا وقته علي عمر رضي الله عنه
وخالفهما ابن القطان فصححه رفعه
وحسنه وقال رواه كلهم ثقات
لحيث فهم أنها تعلق بموت سيدها
فالوصية لها صحيحة نافذة لأنها
وفت القبول حره وفي الشفعة
ولو أوصى لام ولده بألف على
علي أن لا تزوج أعطيتها فإن
تزوجت استرجعت منها انتهى
فظهر من ذلك أن الوصية لها
صحيحة وأن ما استرجعت لعدم
الترامها شرط سيدها وأما النذر
لها فإن تجزئه فلا يصح أو عطله
بما بعد موته فصحيح كالوصية
لأنها صارت حره بموت سيدها
سيدا والله عز وجل أعلم (سئل)
رضي الله عنه في امرأة وكانت
عندها يشترى لها جارية لأجل
تزوجها عليه فساقر العبد إلى
بندر النخا مثلا واشترى الجارية
باسم سيدها واعتدت الجارية
فبعد انقضاء العدة أراد العبد أن
يملك الجارية المذكورة لنفسه
لأجل أن يتسرى بها في غيبة
سيده عنه والقيمة يدفعها من
عنده فقال له رجل لا يصح لك

في الأرض أو اشترى أيام النذر بمن الزبينة فلم يثبت الصغير ورجع المشتري
على البائع المدلس بثلاثة أشياء بالثمن وكلفة الزرع وأجرة أرض فأتى أن زرعا
وأما غير المدلس فإن كانت الزبينة لا ينفع بها إلا في الزرع فقط فإنه يرجع
عليه بالثمن فقط وإن كان ينفع به في الزرع وغيره فهل يرجع عليه بالثمن ويرد له
منه مبيعا أو يرجع عليه بالأرض خلاف أفاده الأمير (ما قولكم) في أمة
تدعى عليها الدلال حال تسويجها أنها طبخة أو خياطة فاشترىها فوجدها بخلاف
ذلك فهل له الرد أم لا (الجواب) له الرد ولو كان الدلال يقول يا من يشترى
من تزعم أنها دلاله فوجدت بخلافه ولا يرد بما يقع في المتأداة من تلفيق السمار
يعنى ما يزيد في دورانه ولا يعتد به حيث كانت عادة السمار التلفيق وإلا
فللمشتري الرد إن وجدت السلعة بخلافه اهـ ص بتوضيح (ما قولكم) في شخص
اشترى أمة فاستمرت مستحاضة فهل له الرد أم لا (الجواب) إن اشتراها فوجدها
مستحاضة فهو عيب ترد به ولو في الوحش إذا ثبت أنها من عند البائع احترازا
لها إذا استلها ثمة ثم وضعت للاستبراء لحاضت ثم استمر عليها الحيض فلا
ترد لأنه لا يرد إلا بالعيب القديم اهـ من دس (ما قولكم) في شخص اشترى أمة
فتأخرت حيضة الاستبراء عن وقت مجيئها فهل له الرد أم لا (الجواب) إن
تأخرت زمنا لا يتأخر الحيض لماله عادة بأن تأخر شهرين أو ثلاثة فله الرد لأنه
مظنة الزينة وهذا قومن تتواضع وأما من لا تتواضع فلا ترد بتأخر الحيض إذا
ادعى البائع أنها حاضت عنده لأنه عيب حدث عند المشتري لم يدخلها في ضمانه
بالعقد إلا أن تشهد العادة بقدمه والتقييد بمن تتواضع قيد به ابن مهمل في توافقه
وكذلك في المقرب ثم ذكر أن ابن عتاب أفتى بأنه عيب حتى في الوحش التي
لا مواضع فيها لأن المشتري وطؤها ومن حجته أن يقول لا أصبر على ارتفاع
حيطتها إذ الحبل فيها عيب وإن كانت وخشا وإلى هذا ذهب ابن القصار وهذا
إذا ارتفع حين الاستبراء ولم يعلم قدم ذلك وأما إذا علم أنها لا تحيض من قبل
فهو عيب مطلقا اهـ من دس [مسئلة] ان اشترى أمة أو عبدا فظهر ببله شراء
الرقبي أن له أبا أو أما أو ولدا أو ظهر أن لعبد زوجة أو نكحة زوجا فإن ذلك
عيب يرد به كل والمراد بالولد ولو سفل اهـ ملخصا من خرشي وغدوى [مسئلة]

ذلك لأنك مملوك ولكن بعها على شخص آخر ثم بعد مدة أخطبها منه ففعل ذلك فباعها على الشخص المذكور ثم تزوجها
منه ثم بعد ذلك اشتراها من المالك لسيدته وجاء بها معه فلما وصل بالجارية إلى عند سيده باتت الجارية حبل منه
روافق سيده قد اعتقته قبل شرائه للجارية فوجبه إياها بعد وصوله إليها معاونة له في اعتق قبل تصير الجارية
المذكورة ملك العبد المسترق أم حره أم أم ولد أم كيف الحكم أفئدوننا (أجواب) نعم لا نصير الجارية أم ولد للمسترق

المذكور بوضع الولد المزبور بل هي ملك من أملاك المستحق فإذا ولدت منه بعد ذلك صارت أم ولد والله سبحانه أعلم
(مثل) آدم الله نعمه عليه ورضي عنه فبين مات عن زوجة وعن بنتين وابن قصار من زوجته المذكورة لا غير ومن
جملة تركته عبد مملوك فباعته لزوجته أم القصار المذكورين وهي المستخرقة المنصرف في مالهم والقائمة عليهم ثم مات المشتري
تبعه فكبروا القصار المذكورين ١١٦٢ فلم يجزوا بيع أمهم العبد إليهم ويردون أن تكون له أجرة من تحت خدمته

في المدة التي كان فيها عند المشتري ثم
يردون الزائد من الثمن للمشتري
فهل لهم الرجوع في العبد وهل
لهم المطالبة بأجرة للعبد في المدة
التي كان فيها عند المشتري
أم لا أم كيف الحكم في ذلك
أنقونا مأجورين خيراً (أجاب)
رضي الله تعالى عنه اخذ الله راحته
حيث كانت الأم هي الوصية
على أولادها فالبيع صحيح ولا يرد
العبد وإن لم تكن وصية صحيح
البيع في حصتها والعبد مشترك
بين الأولاد والمشتري فيرجع
الأولاد على المشتري بالأجرة
ويردون له ثمنه والله سبحانه
وتعالى أعلم

(باب النكاح)

(مثل) نعمنا الله تعالى به حل
يجوز تزويج الصغيرة البتة التي
لا ولي لها مجبر واليب الصغيرة
برجعه من الوجوه في مذهب
الإمام الشافعي رضي الله عنه
عند الضرورة وإذا قلتم نعم فمن
الله بذلك وهل يصح العمل
بقوله لأن بعض الجهات لم يكن
بها نص حتى يحكم بصحة النكاح
ويرفع الخلاف وإذا قلتم لا
فهل يجوز تقليد من يرى صحة

قال ابن يونس قال ابن القاسم وإذا علم أنها لا تحيض وقد بلغت ستة عشر سنة
وشبه ذلك فهو عيب في جميع الرقيق سواء كانت غلبة أو دنية اهـ دس بتوضيح
[مسئلة] يرد الرقيق ببخرأى عفونة فرج وكذا به عفونة ثم إذا قوى ولو لم يكره
في الخطاب لتأذي سيده بكلامه اهـ ملخصاً من أقرب المسالك ودس [مسئلة]
يرد الرقيق سواء كان ذكراً أو أنثى إن ثبت أنه كان زنى عند البائع وكذلك يرد
بشرب خمر وكذا بأكل أفيون وحشيشة وكذا بعدم نبات شعر العانة لدلالته
على المرض إلا أن يكون عدم نباته لدواء فلا يرد وكذا يرد بعدم نبات شعر
الحاجب أو الهدب ولو كانا لدواء وكذلك يرد الذكر والأنثى بزيادة سن فوق
الاستان أو طول أحداهما وأما كبر السن من المقدم فهو عيب في الرائحة ونظيره
في غيرها اهـ من أقرب المسالك بزيادة من ص ودس [مسئلة] يرد الرقيق بالظفر
وهو لحم نابت على يارض العين من جهة الأنف إلى سوادها ومثله الشعر النابت
بالعين وإن لم يمنع البصر اهـ ملخصاً من درودس وكذلك يرد الرقيق ذكراً
أو أنثى بالعسر وهو العمل باليد اليسرى فقط بخلاف الأضبط وهو من يعمل
بكل من يديه [مسئلة] التفرير القليل كالشرط كسطيخ ثوب عبد يتداد قيمه
المشتري أنه كاتب فله الرد إن وجد غير كاتب وأما التفرير القوي فليس كالشرط
فإذا قال عامل فلانا فإنه ثقة ملي وهو يعمل بخلاف ذلك فعامله فاكل دراهمه
فلا يضمن الغار على المشهور ومن القوي أن يغير الله مخروفاً لشخص وهو يعلم
بخرقه وأخبره بأنه لا خرق فيه فوضع فيه سمناً مثلاً قتلقت فلا ضمان على الغار
على المشهور إذا لم يأخذ أجرة للآراء ولا ضمن كما أن الصيرفي إذا نقد دراهم
لا يضمن ولو أخبر بغير ما يعلم إذا لم يأخذ أجرة ولا ضمن اهـ ملخصاً من أقرب
المسالك وص [مسئلة] يرد الرقيق بسقوط سن من مقدم النعم مثلاً ولو من ذكر
أو وخش ونزد الرائحة بسقوط سن ولو من غير المقدم وأما الوخش أو الذكر
فلا يرد إلا بأكثر من سن من غير المقدم لا بسقوط واحدة اهـ من أقرب المسالك
[مسئلة] ترد الرائحة بالشيب وأما الوخش والذكر فلا يردان به إلا إذا كثروا وهذا إذا
لم يشترط في العقد والإرد به ولو لم يكثر والمداري الشرط على الغرض الشرعي
فإذا اشترط ما فيه غرض شرعي عمل به إذا تخلف الشرط وإن لم تكن العادة

ذلك كالإمام أبي حنيفة رضي الله عنه لأن المسألة واقعة حال وعم بها البلوى في جهتنا أن من بلغت ليرغب فيها أحد
غالباً ودعت الضرورة إلى تزويج الصغيرة والحال ما ذكر من غير معرفة للحكم في المذهب ولا معرفة أحكام التقليد
من كل وجه فيبد الفضل أو انحوا لئلا ذلك مع مراعاة النقل والتبيين من جميع الوجوه وما يلزم من قله من الشروط
فهل يلزم الزوج والزوجة معرفة ذلك المذهب وأحكامه في باب النكاح قبل العقد وبعده والعمل بذلك مادامت في

عصمته أو لها العمل بمذهب الشافعي بعد العقد في باب النكاح وترك العمل بمذهب المقلد أم كيف الحكم لأن السائل
مستفيد والمصلحة كثر القيل والقال فيها من غير فائدة فابتدأوا الجهد في ذلك وأخرجوا شكر الله مسامحة وأطال بقاءكم
أمين (أجاب) حفظه الله تعالى وأجابه بقوله الحمد لله وحده اللهم توفيقا للهدى وعدا بقاء المذهب الإمامي المظاهري الشافعي
وحمد الله تعالى أن النبي الصغيرة لا تزوج بحال مادامت صغيرة حتى ١٢١٣ تبلغ وتأذنت بصرح الإذن

وأما البكر إن كانت يتيمة فكذا
لا تزوج إلا بعد بلوغها وإذنها
ويكنى سكوتها والله أعلم قال
الإمام محي السنة ناصر الحديث
أبو محمد الحسين بن مسعود
البنوي في كتابه المسمى بشرح
السنة عن أبيه عن أبي هريرة
رضي الله تعالى عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
التيمة تستأمر في نفسها فإن
صحت فهو لإذنها وإن أبت
فلا يجوز عليها احتج الشافعي
رحمه الله تعالى على بطلان نكاحها
في صغرها قال اليتيمة تستأمر
واليتيمة اسم للصغيرة التي لا أب
لها وهي قبل البلوغ لا معنى لإذنها
ولا عبرة بإبائها فإنه شرط بلوغها
ومعناه لا تنكح حتى تستأمر
انتهى كلامه وفي الروضة للإمام
الثوري الباب الرابع في
بان الأولياء وأحكامهم وفيه
ثمانية أطراف الأول في أسباب
الولاية وهي أربعة الأول الأبو
وفي معناها الجدود وهي أقوى
الأسباب لسكال الشفقة فللاب
تزوج البكر الصغيرة والكبيرة
بغير إذنها إلى أن قال فأما النبي
فلا يزوجه إلا بإذنها في حال

السلامة منه أم مخصصا من أقرب المسالك [مسئلة] يرد الرقيق يوق في فراشه
حال النوم إذا بلغ منا لا يقول الإنسان فيه غالبا إن ثبت حصوله عند البائع
بإقراره أو بيئته ولا يثبت حلف البائع أنه لم يبل عنده ولم يعلم بأنه يال عنده فإن
نكل ردت عليه الذات المبيعة ذكرا أو أنثى أم من أقرب المسالك [مسئلة]
لارد بتهمة لرفيق بسرقة ظهرت البرادة منها بأن اتهم عند بانه ثم ثبت أن السارق
غيره مثلا فإن لم تثبت البرادة كان المشتري الرد ومنا ما لم يكن متبها في نفسه
مشهورا بالمعاداة وإلا فله الرد مطلقا أم من أقرب المسالك [مسئلة] يرد الرقيق
إذا وجدته وله زنى لأنه مما تكرهه النفوس أم خرنى (ماقولكم) في شخص
اشترى رقيقا فادعى أنه حر يعق سابق أو بغيره أو ادعت الأمة أنها مستولدة
فهل له الرد بذلك أم لا (الجواب) في أقرب المسالك إن ادعى الرقيق حرية لم
يصدق بلا يئنه ولا يحرم التصرف الشرعي فيه من وطء أو استخدام أو بيع
لكن هذا الادعاء عيب يرد به إن ادعى الحرية قبل دخوله في ضمان المشتري
بأن كانت دعواه الحرية زمن عهدة الثلاث التي يرد فيها بكل عيب أو زمن
المواضعة فإن صدرت منه بعد دخوله في ضمانه فلا يرد أم (ماقولكم) في شخص
اشترى أمة بضمها بكرة أو جدها بياها له الرد أم لا (الجواب) لارد له بالاطلاع
على كونها نبيأ ولو في رائحة لأنها محمولة على أنها قد وطئت إلا أن يكون مثلاً
لا يقتض فهو عيب لكن في الرائحة فقط لا في الوضئ إلا أن يشترط أنها غير
مستقضة فيعمل بالشرط أم خرنى بتوضيح [مسئلة] يرد العبد بالتخلف بأن يشقه
في كلامه وحركاته بالنساء ولو لم يشهد بذلك على المعتد وأما الأمة فترد بالمحولة
بأن تنسب في كلامها وحركاتها بالرجال لكن بقيد الاشتهار أم من أقرب المسالك
[مسئلة] يرد الرقيق المسلم ذكرا أو أنثى بقتل إن ذات وقت ختانه إلا أن يطلب
من بلاد الحرب فالعيب الختان أم مجموع وفي دس فإن كان عن يفتن كاليهود فلا
يكون وجوده مخرقا عينا أم شبخنا عدوى [مسئلة] يرد الرقيق بسلم بول
ويرد أيضا بسلم مفرط أم منه (ماقولكم) في شخص اشترى دارا فوجد فيها
نبيأ ينقص قيمتها فهل له الرد أم لا (الجواب) ترد إن كان العيب كثيرا ينقص
تدب قيمتها وأما إن كان قليلا ينقص أقل من الثلث فلا ترد به ويرجع بقيمة ماله

البلوغ ثم قال السبب الثاني عصبية من على حاشية النسب كالآخ والله وبنيها فلا يزوج بها الصغيرة بكرة كانت أو نبيأ
ثم قال السبب الثالث الإعتاق فالعتق وعصبته يزوجون كالآخ السبب الرابع السلطة فيزوج السلطان بالولاية العامة
البرالغ باذنين ولا يزوج الصغار إلى آخر ما في الروضة وفي المنهاج مع شروحه المغني والتحفة والنهاية مانصه وللأب
ولاية الإيجار وهي تزوج ابنته البكر صغيرة أو كبيرة عاقلة أو مجنونة بغير إذنها خبر المداوطني ويستحب استئذانها

وليس له تزويج ثيب بالغة إلا بإذنها لخبر الدارقطني الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر بزواجها أبوها وخبر لا تنكح
الأيامى حتى يستأمرن رواد الترمذى وقال حسن صحيح ولأنها عرفت مقصود النكاح فلا تجبر بخلاف البكر فإن
كانت تلك الثيب صغيرة لم تزوج سواء استعملت الوطء أم لا حتى تبلغ لأن إذن الصغيرة غير معتبر فامتنع تزويجها
إلى البلوغ ثم قال ومن علي حاشية (٢١٤) النسب كأنه وعم لا يزوج صغيرة بماله بكرا كانت أو ثيبا

عاقلة أو مجنونة لأنها إنما تزوج
بالإذن وإذنها غير معتبر وتزويج
الثيب العاقلة البالغة بصريح الأذن
للأب أو غيره ولا يكفي سكوتها
حديث ليس لقولي مع الثيب أمر
رواد أبودود وغيره وقال البيهقي
رواته ثقات والمحقق ومراده هنا
ما يشمل عصمته والسلطان ومراد
هنا ما يشمل القاضي كالأخ
فيما ذكر فيه فيزوجون الثيب
البالغة بصريح الأذن والبكر
البالغة بكونها وكون السلطان
كالأخ لا ينافي انفراجه عنه
بمسائل فيها دون الأخ كالمجنونة
انتهى ما في المناهج وشروحه هذا
هو المقرر في مذهب الشافعي
رضي الله عنه وأصحابه وأرثاؤه
خلافه خروج عن مذهب الإمام
وأما تقليد إمام آخر من أئمة
أهلى فلا عيب في ذلك لأن الشريعة
واحدة وكل منها غارفون فمن قل
واحد منهم خرج عن عهده
التكليف لأنهم كلهم على هدى
وكلهم مصيبون وقد قال عليه
أفضل الصلوة والسلام اختلاف
أمتي رحمة ففقد الإمام أبي حنيفة
السمان رضي الله تعالى عنه الولي
الأب والجد إنكاح الصغير

بال من ذلك العيب التقليل كصريح جدار بنير واجهة الدار ولا يخاف على الدار
منه سواء خيف على الجدار نفسه أم لا وإلا بأن كان يواجهها أو بغير واجهتها
وخيف على الدار السقوط منه فكثير تردده الدار أه منه (ما قولكم) في شخص
اشترى دارا فيها بئر يحمل آبارها حلوة فوجد بئر الدار التي اشتراها مالها فهل له الرد
أم لا (الجواب) له الرد إذا وجد بئرها مالها يحمل الآبار التي مالها حلوة وكذا
له الرد بغير بئرها وغور مالها أه منه [مسئلة] ترد الدار بعدم مرحاض بها
وترد أيضا إذا كان المرحاض مواجهها لبابها أو كان في دهليزها أو كان بقرب
الحائط بحيث يحصل منه نزاز أو يحصل منه رائحة بمنزل النوم أو الجلوس أه
ملخصاً منه ومن ص [مسئلة] ترد الدار بشؤمها بأن جريت بأن كل من
يسكن فيها يصاب بمصيبة أه من أقرب المسالك [مسئلة] ترد الدار بكثرة فيها
ويكثرة نملها أه منه [مسئلة] ترد الدار إن سكنها الجن وكانوا يؤذون ساكنها أه منه
[مسئلة] إن اشترى ذابة من الأنعام أو من غيرها ولو أمة لرضاع فوجد الذابة
مصراة أي ترك حلبها ليعظم ضررها فله الرد لأن زيادة اللبن تزيد في الثمن ورد
المشترى الجبران إن حلبه مع صاع من غلب قوت أهل البلد على المشهور والراجح
اتحاد الصاع إن تعدد المصراة مالم يتعدد العقد وإلا فيتعدد الصاع ورد الصاع
خاص بالأنعام الإبل والبقر والغنم وظاهره اتحاد الصاع ولو تكرر حلبها
حيث لا يدل على الرضا وأما غير الأنعام فردد بلا صاع كالأنعام إذا لم يعالها
ومقابل المشهور يقول ينبغي رد الثمن لقول مالك في المدونة في الخبر لا تصروا
الإبل والغنم فمن اشتراها بعد ذلك فهو لخبر النظرين بعد أن حلبها إن شاء أمسكها
وإن شاء ردها وصاعاً من ثمنها هذا حديث متع ليس لاحد فيه رأى واجب
للمشهور بأنه اقتصر على غالب قوت المدينة إذ ذاك وقوله لا تصروا يضم الله
وتمتع الصاد وضمن الرواء بعدها وأو جماعة والإبل مقبول وهذا الضبط رواية
المثقتين كما للأبي عن عياض من صر رباعياً كركي كفوته تعالى فلا تزكوا أنفسكم
ورواية غير المثقتين بفتح أوله وضمن ثانيه ونصب الإبل على المنعولية وبها صدر
التنوير من صر ثلاثياً وروى أيضاً لا تصر الإبل بيتاء قصر للسهول ورفع الإبل
على البيابة عن الفاعل وهي من صر ثلاثياً أيضاً وحرم رد اللبن بدون الصاع

والصغيرة ولو كانت الصغيرة ثيباً وبين فاحش وهو ما لا يثبت فيه التام بأن تزوج ابنة الصغيرة ونقص من مهرها فاحشاً
أو لغير كفقر بأن زوج ابنة الصغيرة عبداً أو زوج ابنة الصغيرة أمة أو إلا أي وإن لم يكن الولي أباً أو جداً
فلا يصح إنكاحه بغير فاحش أو لغير كفقر وإذا عقد الأب أو الجد بمهر المثل لكفقره لزم العقد ولا خيار لواحد منهما
بعد البلوغ وإذا عقد غير الأب أو الجد ولو قاضياً أو أما فلهما الخيار وخيار الفسخ بالبلوغ إن كانا عالين قبله أو العلم

بالشكاح بعده وإذا اختار الصغير أو الصغيرة الفسخ بعد البلوغ لا تثبت الشقة ما لم يسخ القاطن النكاح بينهما وسكوت
البكر عند البلوغ حيث علمت بالشكاح قبله أو لم يعلم بالنكاح بعد البلوغ رضا وخيارها لا يمتد إلى آخر المجلس وإن جهلت
الخيار وخيار الصغير إذا بلغ لا يطل إلا بصرح الرضا بأن يقول رضيت أو قبلت أو لانه بأن يقل ما يدل على الرضا
كالقبلة واللس أو يعطى الغلام المهر أو ثقبه الذيب ولا يقطع (٢١٥) خيارهما بقيامهما من المجلس هذا

حاصل ما تقر في مذهب الإمام
الشافعي أبي حنيفة النعمان رحمه
الرحم الرحمن في زواج الصغير
والصغيرة فمن أراد تقليد هذا
الإمام اهتمام جاز ذلك بشروط
التقليد المقررة عند علماء الإسلام
التي منها العلم بمسألة من شروط
وأركان وسائر المتعبرات ومنها
أن لا يتبع الرخص بأن يأخذ
من كل مذهب الأسهل منه ومنها
أن لا يلفق بين قولين تنول
منهما حقيقة مركبة لا يقول
بها كل منهما ومنها أن لا يعمل
يقول في مسألة ثم يضدها بعينها
ومنها أرجحية لقلد أو مساواته
لغيره والذي اعتمد في التحفة
عدم اشتراط هذا الأخير قال
لجواز تقليد المفضول مع وجود
الفاضل والذي يجب عليه
التقليد هو الزوجان حيث كانا
كاملين وإلا فن تعاطى العقد من
الاولياء وإذا عمل بمسألة في
مذهب جاز الخروج إلى الآخر
ما لم يترتب على ذلك تبع الرخص
أو التلقيق الذي لم يقل به عالم فإن
ترتب على ذلك أحد هذين لم يجوز
الخروج بل يلزم ذلك المذهب
مادامت الزوجة في عصمته فإن

وأما مع الصاع فلا حرمة ويحرم أيضا رد غير اللبن إذا كان رد اللبن أو غيره
بدلا عن الصاع وذلك لما فيه من بيع الطعام بالطعام قبل قبضه لأنه يرد الصاع أو يجب
عليه الشارع رد الصاع عوضا عن اللبن فلا يجوز رد اللبن ولا غيره عوضا عن
الصاع وهذا التعديل يفيد حرمة رد غير الغالب مع وجود غالب وهو كذلك
فتو غلب اللبن رد منه صاعا من غير ما حله من المصراة وإن طلب المشتري
المصراة حلبة ثالثة فإن كان حصل له الاختيار بالحلبة الثانية فالحلبة الثالثة تعد
رضا منه فليس له حينئذ ردها ولا يحصل بالثانية اختيار لله الحلبة الثالثة ليحصل
له بها علم حالها ولا تعد رضا فإن ادعى عليه البائع أنه حصل له الرضا بالحلبة
الثالثة أو ادعى عليه أنه علم أنها مصراة ورضى فإن حلف المشتري فله الرد إلا
فلا ولا رد إن علم المشتري بأنها مصراة حين الشراء واشترائها علما بالتصريها
من المجموع وعب بتوضيح (ماقولكم) في شخص اشترى نورا للحرث فحرث
به أول يوم فرقد ثم حرث به ثاني يوم فرقد فهل الحرث ثاني يوم يعد رضا
أم لا (الجواب) في دس ليس الحرث ثاني يوم رضا لأنه أن يدعى الاختيار
كما ذكره الوانوي أخذا من قول المدونة في هذه المسئلة فإن حصل الاختيار
بالثانية فهو حطبها ثالثا رضا له [مسئلة] يجب على البائع بيان ما علمه من عيب
سلطه قل أو كثر ولو كان البائع حاكما أو وارثا أو وكيلًا وأما قولهم إن بيع
الحاكم والوارث بيع برائة فحله إذا لم يكن عالما باليب وعلى البائع تفصيل العيب
للمشتري أو إراءته إياه إن كان يرى ولا يجوز له إجماله فإن أجل فهو معيب
فدلس ويرد المبيع بما وجدته المشتري فيه من العيب اه من أقرب المسالك
(ماقولكم) في شخص باع رقبا وأجل في بيان العيب الذي فيه فقال هو سارق
فتبين فيه يسير السرقة فهل ينفعه التبري في يسير السرقة أم لا (الجواب) ينفعه
ذلك في يسير السرقة دون الفاحش منها على الأوجه لأن يانه العيب بمحلا كلا بيان
وهذا ما للبساطي وفي بن إن كلام المدونة والنوادر كالصريح فيما قال البساطي
كما في نقل الخطاب والوراق وقيل لا ينفعه ذلك التبري مطلقا (ماقولكم) في شخص
قال أبيعك عظما في قفنة أو أبيعك هذا الحيوان جزاوي والحال أنه يعلم أن
بعض العيوب فيه فهل ينفعه ذلك أم لا (الجواب) في دس انظر حل يجري فيه خلاف

فارقها فله الخروج إلى المذهب الآخر والله سبحانه وتعالى أعلم وقد أجاب رضى الله عنه عن السؤال المذكور بجواب
أخصر من هذا وهو نعم لا يجوز في مذهب الشافعي زواج البكر الصغيرة البتة التي لا أب لها ولا جد بحال حتى تبلغ
وتأذن ومثلها الثيب الصغيرة وتزيد الثيب على البكر بأنها لا تزوج بحال لا لضرورة ولا الحاجة لا من أب ولا من غيره
حتى تبلغ وتأذن هذا قول الإمام الشافعي رضى الله عنه وأصحابه رحمهم الله تعالى ولم يخالف في ذلك أحد من أصحاب الشافعي

في هاتين وليس فيهما قول وأما تقليد إمام آخر من يقول بالجواز فلا حرج وكلهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ماتمس كالإمام الحنابلة أبي حنيفة النعمان رحمه الرحمن فبئس منه رضي الله عنه لم يولي الأب والجدة [نكاح الصغير
والصغيرة ولو كانت الصغيرة ثيباً وبين فاحش وهو لا يمتثل فيه الناس أن زوج بنته الصغيرة ونقص من مهرها نقصاً
فاحشاً أو غير كنفه بأن زوج ابنته (٢١٦) الصغيرة عبداً أو زوج ابنه الصغيرة وألا أي وإن لم يكن الولي أباً

أو جداً فلا يصح [نكاحه] بغير
فاحش أو غير كنفه وإذا عقد الأب
أو الجد مهر المثل لكف، ولم العقد
ولا خيار لواحد منهما بعد
البلوغ وإذا عقد غير الأب والجد
ولو قاضي أو أمأله أو غير الفسخ
بالبلوغ إن كانا عالين قبله والعلم
بالنكاح بعده وإذا اختار
الصغير أو الصغيرة الفسخ بعد
البلوغ لا تنبت الفرقة ما لم يفسخ
القاضي النكاح بينهما وسكوت
البكر عند البلوغ خيارها
لا تمتد إلى آخر المجلس وإن جهلت
الخيار وخيار الصغير والتيب إذا
بلغا لا يطل إلا بصرح الرضا بأن
يقوله رضىت أو قلت أو دلالة
بأن يعمل ما يدل على الرضا كالثقة
واللس أو يعطى المهر
أو يقبله التيب ولا ينفطع خيارها
بقيامها من المجلس ويجب تقليد
الماتل بالصحة على الزوجين حيث
كانا كاملين وألا وجب التقليد
لن بعد لهما وشروط التقليد
كافي التحقق وغيرها العلم بها للسئلة
من شروط وأركان ومفصلات
وسائر المفصلات ومن الشروط
أن لا يتبع الرخص بأن يأخذ من
كل مذهب بالأسهل منه ومن

اليساطى وغيره أو يتفقان على أن البراءة لا تنفع في هذا لأن ما علمه لم يبين أنه
به وهو ظاهر المدونة كافي بن أم من دس [مسئلة] قال في المدونة لو كثر في براءة
ذكر أسماء الغيوب لم يبرأ إلا من عيب يريه أباه ويوقفه عليه وإلا فلا الرد
إن شاء أم من أقرب المسالك [مسئلة] ترد الدابة بعثر وحرث وهو عدم الانقياد
وإذا اشتد به الجري وقف وبعدم [إطاعة] حل أمثاله وبكل عيب يؤدي لنقص
في الثمن أو المثل أم منه بتوضيح (ما قولكم) في شخص اشترى دابة فوجدها قبله
الأكمل فهل له ردها أم لا (الجواب) له الرد إن كانت القلة منوطاً في الحرثي
(ما قولكم) في شخص اشترى رقيقاً فوجده كثير الأكمل فهل له رده أم لا
(الجواب) في حاشية الحرثي إن كثرة الأكمل الخارجية عن العادة في الرقيق
ينبغي أن تكون عيباً لأنه إذا بيع بنفس ثمنه هكذا يؤخذ من باب الاجارة
فيمتد استأجر أجيراً بأكثره فوجده أكرلاً وأما كثرة الأكمل في الحيوانات البهي
فليست عيباً [مسئلة] ترد الدابة بالدبر وهو القرعة وترد أيضاً بالتفوق المقرط
[مسئلة] إن اشترى دابة فوجدها تنطع فهو عيب ترد به وكذا ترد إذا وجدها
ترقص إذا كان كل منهما بنفس الثمن وكذا ترد بتقويس النواحين أم من دس
(ما قولكم) في شخص اشترى فرساً فأقام عنده شهراً ثم رأى به عيباً قديماً فهل له
الرد أم لا (الجواب) في بن وجدت بخط ابن غازي ما نصه قيل العمل اليوم
أن من اشترى فرساً فأقام عنده شهراً ثم يمكن من رده بعيب قديم فانظر هل يصح
هذا أم قلت وقد استمر بهذا العمل في فاس في نظم العمليات

وبعد شهر الدواب بالخصوص بالعيب لا ترد فانهم النصوص

كذا في دس [مسئلة] لارد بكى لم ينقص ثمناً ولا إذا ناله من أقرب المسالك
[مسئلة] لارد بما لا يطلع عليه إلا بغير كسوس خشب وفساد جوز ولو زو يدق
وكذا لارد بخرقاء وبطيخ إلا بشرط فيعمل به وترد السلعة ولا قيمة للمشتري
على البائع عند عدم رد ما ذكر إذا لم يشترط الرد وكذا لا قيمة للبائع على المشتري
في نظير كمرها إذا ردها بالشرط فيما يظهر والعادة كالشرط وورد الخشب بالشرط
إن وجد مسوساً هو ما استظهره سيدي خليل في توضيحه كما في الحرثي [مسئلة]
ترد كتب الحديث إذا لم يوجد فيها لفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

الشروط لا يفتي بين قولين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما وأن لا يعمل بقول في مسألة ثم يفتد في غيرها
وزاد بعضهم اعتقاد أرجحية المقلد أو مساوئه لغيره ولكن الذي اعتمد في التحفة جواز تقليد المفسر مع وجود
الفاضل فإذا نهيت شروط التقليد فيقول السائل أو لمها العمل بمذهب الشافعي الخ فنقول نعم إن لم يترتب على العمل
بمذهب الشافعي رضى الله عنه تتبع الرخص ولا التلويح بالمنوع منه جاز العمل وإن ترتب على العمل أحد مذهبين فلا يجوز

العمل بذهب الشافعي رحمه الله تعالى بل يلزم مذهب من قلده في المسئلة والله اعلم (سئل) رضي الله عنه في امرأة غريبة جاءت من أرض بعيدة وخطبها رجل وادعت بأنها لم تزوج قط وما كان لها زوج وطلقها أو مات عنها ولم يعلم حقيقة حالها فهل يجوز تزويجها والصورة هذه أولا أم كيف يكون حكمها أقترنا (أجاب) رضي الله عنه نعم إن ذكرت أنها لم تزوج جاز نكاحها وأما لو ادعت أنها (٣٦٧) طلفت أو مات زوجها وانقضت عدتها

فلا يجوز للعالمكم تزويجها حتى يثبت ذلك ويجوز لمن صدقها إن زوجها ولي خاص والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل خطب امرأة أو أختها أو المراء المذكرة عند الناس برؤيا ولم يكن لها ولي حاضر في تلك البلدة ثم إنهم أرسلوا من يدور على ربي الله كورة إلى بلد أخرى فلم يجدوه فيها فوصلوا إلى قاضي البلد المذكرة فأمروهم القاضي أن يسيروا أو يدوروا والله حيث كان ساكننا قساروا فلم يجدوه في تلك البلدة فقال لهم القاضي حكمكم حكم المفقود فوجدوا رجلا قريبا لها من عصبتها فتصبه وكبلا على المرأة قاضي البلد التي هي فيها فأتوا القعد ومضى نحو أربعة أشهر فوصل إليها المفقود فهل بوصولها ينسخ القعد المذكرة أم لا أقترنا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث كانت المرأة المذكرة كورة بالغة وكان الولي الأقرب غائبا في مرحلتين من بلد القعد والقعد صحيح وحيث كان الزوج لها قاضي بلدها أو مأذونه وليس لأحد فسخه وأحال مازير والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حنظله

ولا يكتفي الرمز كصلعم أم بدراة من حاشية الخرشى [مسألة] يرد الكتاب بنقص ورقة وذلك لأن عيب غير الدار لا فرق بين اليسير والكثير أم من حاشية الخرشى (فصل) فيما يمنع الرد بالعيب القديم وبيع العلم قبل قبضه وغير ذلك (ما قولكم) في قولهم لا يمنع البائع التبري من العيوب التي لا يعلمها إلا في الرقيق خاصة هل مطلقا أو إذا طالقت إقامته عنده (الجواب) إذا تبرأ البائع الرقيق من عيب لم يعلمه به فلا يرد عليه إن ظهر به عيب قديم عنده بشرطين الأول أن لا يعلم البائع به فإن علمه فلا يفعه التبري منه إلا إذا بينه تفصيلا أو أراه إياد الشافعي أن تقول إقامة الرقيق عند بانيه وحده بعضهم الطول بنصف شهر فأكثر بخلاف ما إذا لم تطل إقامته عنده فلا يفعه التبري مما لا يعلمه ولشترية الرد إن وجد به عيبا قديما لأن شأن الرقيق أن يكتف عيوبه فتحصل أنه إذا وجد الشرطان لا يرد المشتري إذا وجد به عيبا قال ابن عرفة لا يرد بيع المرأة بما ظهر من عيب قديم إلا إذا أقام المشتري بينة أن البائع كان عالما به فإن لم يكن للمشتري بينة وجب حلف البائع أنه ما كان عالما به سواء ادعى المشتري عليه أم لا وهل يحلف على البتة في العيب الظاهر وعلى نفي العلم في العيب الخفي أو يحلف على نفي العلم مطلقا قولان الأول لابن العطار والثاني لابن الصغار وحكي ابن رشد الاتفاق على القول الثاني كما في ابن درودس بتوضيح [مسئلة] لا رد بالعيب القديم إن زال عند المشتري قبل الحكم برده سواء زال العيب قبل القيام به أو بعده وقبل الحكم بالرد عند ابن القاسم كما لو كان أعرج فزال عرجه أو كان للرقيق ولد فمات هذا إذا كان العيب لا يشمل العود والإلزام لا يمنع الرد كبرل في فرش في وقت يشكر فإن زال عند المشتري وقال أهل المعرفة يمكن عوده فله الرد ولو وقع الشراء حال زواله أم من أقرب المسالك [مسئلة] لا رد إن أتى المشتري بما يدل على الرضى بالعيب ككسوت طائر أكثر من يومين بلا عذر بعد الاطلاع على العيب فإن كان لعذر كسجن أو خوف من ظالم فلا يدل على الرضا فإن سكنت يوما أو يومين حلف أنه لم يرض بالعيب وردد فإن تسكن فلا رد ويحلف البائع إن كانت دعواه على المشتري دعوى تحقيق لا إن كانت دعوى اتهام فلا يحلف وإن سكنت أقل من اليوم فله الرد بلا بينة أم منه بزيادة من دس [مسئلة] لا رد إن ركب الدابة أو استعملها في نحو طحن أو رهنها بعد

(٣٨ - قوة العين) الله في امرأة أتت من بلد إلى مكة أو إلى بلدة أخرى وادعت أنها خلية الزوج وليست في عدة وأحال أن لها في هذه البلدة التي أتت فيها ولي وجاه رجل لوئها يريد الزواج بها فإذا غلب على ظن الولي صدقها فيما ادعت به هل يجوز له أن يزوجه بغير بينة أم كيف الحكم أقترنا (أجاب) رضي الله عنه نعم للولي الخاص كالأب وإن لم تزوجه بخلاف الولي العام وهو الحالك فلا يزوجه إلا إن أقامت بينة على فراق الزوج لها أو موته فإن لم يضر

عند الحاكم زوج ولا علم طار زوج جازله وتزوجها الله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في رجل مولى زوج مولى
بالإيجار ثم بعد البلوغ طلبها الزوج فامتنع الأب لعدم الكفاية وحصل بينهما نزاع وخصومة فألقى بعض علماء الشافعية
بأن العقد باطل إذا شرط الإيجار الكفاية ورضى مذكورة لأن الزوج منه الرق بخلافها فهل هذا الاتفاق صحيح أم لا
وهل إذا طلب به مستولدة من عمه (٢١٨) ليتزوجها بنته بالإيجار فهل يسوغ للاب أن يعبر ابنته على الزوج مع
أن أمه معها الرق بخلافها أم لا

أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان الرق قد خلق بأب الزوج المذكور دونها فالإقامة صحيح والتمكاح باطل ويسوغ للاب الإيجار حيث كان الرق في الأمهات دون الآباء حيث وجدت بقية شروط الإيجار والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في أن يزوجها عم وأخ شقيق فمن يزوجهما منهما أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يزوجهما شقيقهما حيث كان بالغا محرراً عدلاً والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في امرأة مستورة ثم إنهما تابعا إلى الله تعالى ورجعت عما هي فيه وأما رجل فصدده الزواج بها له ذلك بغير استبراء والعقد صحيح أم ليس له ذلك أم كلف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم له ذلك والعقد صحيح والله تعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه عن امرأة تزوجها ابن عمها من ولها أخيا فليت مع مدة من السنين وبعد ما طلقها طلاقاً نافذا فمادت إلى أخيا فكفلها أخرها إلى وفاته فصارت مقطوعة النفقة فجاءها عاطب فقال ما تزوجها زاه ما أزوجها إلا الذي أريد أنا فقالت له ما يجوز لك أن تمنعني من رجل اختارني واختارته لنفسى بكفلى على سنة النبي صلى الله عليه وسلم قال تزوجي محلاً وارجمي زوجة قالت ما أريد إلا زوجاً على السنة الحميدة وصار عاضلها عن الزواج وليس لها نفقة منه بل طلقها منذ ثلاث سنين أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس له عضلها عن التمكاح فإن فعل ذلك زوجها الحاكم الشرعى على كلف والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في

الاطلاع على العيب ولو حصل منه شيء من ذلك ضمن الخصام مع البائع ومثل ذلك الإسلام للصناعة كما هو ظاهر اه من أقرب المسالك [مسئلة] لا رد إن قلت المبيع بهلاك أو ضياع أو ينحو صدقة وجبته بشيء المشتري على البائع الأرض فإذا اشتراه بعشرين ثم هلك عنده أو تصدق به ثم أطلع على عيب فديم لويبع به يكون بخمسة عشر فإنه يرجع عليه بخمسة اه منه يتصرف (ما قولكم) في شخص اشترى رقيقاً فوجده متزوجاً فأراد رده فحصل موت الزوج الشامل المذكور والآن أو طلاق فهل له رده أولاً رد له لزوج عيبه (الجواب) قيل لا رد بالموت فقط دون الطلاق على الظاهر لأن الموت قاطع للعقود فيزول به العيب لكن في موت الزوجة يزول عيب الزوج من الرجل مطلقاً من على الرقيق أو وحشه وفي موت الزوج يزول عيب الزوج من الأمة إذا كانت وحشاً لا إن كانت عليه وقيل يزول العيب بموت المدخول بها أو طلاقها باتناً أو فسخ نكاحها وهو المأثور والأحسن على المدونة وقيل لا يزول بموت ولا طلاق فله رده لأن من اعتاد الزوج لا يصبر له على تركه غالباً وهو قول مالك قال البساطي ولا ينبغي العدول عنه ومحل هذه الأقوال في الزوج ياذن السيد من غير أن يطلبه من سيده بشفاعه جماعة فإن كان تزوجه بغير إذن أو يطلبه فبيع مطلقاً في موت أو طلاق وأما طلاق غير المدخول بها وموتها فإنه يمنع من الرد اتفاقاً اه من خصائص رد و د س (ما قولكم) في شخص اشترى سلعة فيها عيب قديم بعشرة ثم باعها على البائع قبل اطلاعه على العيب القديم بثانية فهل يلزم البائع الأول بكل لشتره منه بقية الثمن أم لا (الجواب) يلزم البائع أن يكمل للمشتري بقية ثمنه فيدفع له اثنين سواء كان مدلاً أم لا وأما لو باعه للبائع بثانية بعد اطلاعه على العيب فلا يلزم البائع أن يكمل للمشتري الثمن سواء دلس البائع أم لا وأما لو باعه لأجنبي فلا رجوع له على البائع سواء باعه للأجنبي بمثل الثمن أو أكثر أو أقل لأنه إن باعه له بعد اطلاعه على العيب فهو رحماً منه وإن باعه قبل اطلاعه عليه بمثل الثمن أو أكثر فواضح لأنه لا ضرر عليه حيث عاد له مثل ثمنه أو أكثر وإن باعه له بأقل فلحقه الالتماس لا للمبيع أى فيبيعه بأقل من ثمنه لتحول الأسواق من الغلاء للرخاء لا للعيب قاله ابن القاسم

فقال ما تزوجها زاه ما أزوجها إلا الذي أريد أنا فقالت له ما يجوز لك أن تمنعني من رجل اختارني واختارته لنفسى بكفلى على سنة النبي صلى الله عليه وسلم قال تزوجي محلاً وارجمي زوجة قالت ما أريد إلا زوجاً على السنة الحميدة وصار عاضلها عن الزواج وليس لها نفقة منه بل طلقها منذ ثلاث سنين أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس له عضلها عن التمكاح فإن فعل ذلك زوجها الحاكم الشرعى على كلف والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في

امراة لها ابن ولها زوج غير أبيه فزوجت ابنتها بامرأة اجنية فهل لزوجها الدخول على زوجة ابن زوجته بغير طريق
أم ليس له ذلك أفئدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يجوز دخوله على زوجة ابن زوجته إلا بطريق شرعي بأن لا يكون
هناك خلوة محرمة ولا نظر محرم ولا مس كذلك لأنها اجنية منه والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة صغيرة
زوجها ولها وغاب عنها زوجها ولم يعدها مصرفا وبعد مدة سرقها ١٣١٩ امرأة وباعها في بيت الأمير وما قدرته

تخلص منه إلا بعد عشرة سنين
أراد يزوجها لم تلق زوجها لما حكمها
هل لها أن تتكح زوجا غيره
أم لا أفئدونا (أجاب) رضى الله
عنه بقوله نعم ليس لها أن
تتكح زوجا غيره حتى يثبت
موته أو خلاقه والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) رضى الله
عنه فيما إذا أرادت المرأة الزواج
وهي أمة أم ولد وليس موجوداً
من أولاد سيدها إلا بنت السيد
وابن بنته فهل لأحد من
المذكورين الولاء على المذكورة
أم لا بد من إذن القاضي في ذلك
أم كيف أفئدونا (أجاب) رضى الله
عنه نعم ليس لأحد من المذكورين
الولاء على المذكورة وحيث
عدمت العصة للمعتق كان ولها
القاضي فلا بد من إسنه والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) رضى الله
عنه عن العبد المملوك إذا تزوج
بلا إذن سيده ولا إذن المرأة
ولاشهود بالفضية ثم تعيش عند
امراته زماناً قليلاً ثم سافر وترك
امراته بلا نفقة ولا زاد ثم صار
سنة ونصف ما جاء الرجل ولا
الكتاب ولا الخبر هل يصح
للرأة العاجزة أن تزوج زوجها

وقال ابن الموارز إلا أن يكون نصر يمتد من أجل العيب مثل أن يبيعه بالعيب
ظاناً أنه حدث عنده أو باعه وكيله ظاناً ذلك فراجع بما تنصه من الثمن
أو قيمته قال ابن رشد وابن يونس وعياض قول ابن الموارز تفسير لابن القاسم أنه
من أقرب المسالك بزيادة من دس وتوضيح (ما قولكم) في شخص اشترى أمة
بكراته ففرضا ثم اطلع على عيب قديم فما الحكم (الجواب) له التماسك بالأمة
وأخذ أرش العيب القديم وله ردها على البائع ودفع أرش العيب الحادث وهو
انقضاءها في أقرب المسالك وإسن حدث بالمبيع عيب متوسط كمعيف
وهو شدة الهزال ونحى وعود وعرج وشلل وترويح وفقر وانقضاء بكر
ولو ونحاً فله التماسك بالمبيع وأخذ أرش العيب القديم وله الرد ودفع
أرش العيب الحادث إلا أن يقبله البائع بالحادث عند المشتري من غير أرش
فيقال للمشتري إما أن ترده بالقديم ولا شيء عليك أو تبتاعك به ولا شيء لك
في نظير القديم (ما قولكم) في شخص اشترى أمة ثيباً ثم وطئها ثم اطلع على عيب
قديم فهل يغير ويكفون له الرد ويدفع أرش الحادث أو يبتاعك ويأخذ أرش
القديم أم كيف الحال (الجواب) رده الثيب من العيب القليل وهو لا خيار
للمشتري فيه بل إما أن يرد ولا شيء عليه أو يبتاعك ولا شيء له ففي أقرب
المسالك مشهاً بما لا خيار للمشتري فيه كالقليل كوعك أى أم خفيف ورمه
وصداع وقطع ظفر يده أو رجل ولو من رائحة والظاهر أن ما زاد على الظفر
الواحد متوسط في الرائحة فقط وخفيف هي ووطئ ييب وقطع شفة كتصغير وكذا
أكثر حيث لا ينقص الثمن دلس البائع أم لا أو فصلها كفتيس إن دلس البائع
بكتم العيب حين البيع فإن لم يدلس في المتوسط أم بزيادة من ص [مسئلة] إن
اشترى أمة لحدث بها قطع أصبع ثم اطلع على عيب قديم فقطع الأصبع من المتوسط
فيخير المشتري بين أن يبتاعك بالمبيع ويأخذ أرش القديم أو يرد ويدفع أرش
الحادث وأما ذهاب أكلة من المتوسط في الرائحة لا في الوحش والظاهر أن
ما زاد على الأكلة متوسط في الرائحة والوحش أم من ص [مسئلة] العيب المخرج
عن المفصود فليت الرد بالعيب القديم ويتعين للمشتري الأرض على البائع عند
التنازع وعدم الرضا والمخرج عن المفصود كقطع شفة قطعاً غير معتاد ككفها

أخرام لا أفئدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز للمرأة المذكورة والحال ما ذكر أن تزوج والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) رضى الله عنه إذا زوج عبده أمة ثم باع أحدهما وهو العبد ولم يطلها أى الجارية فهل للسيد الثانى الاستمتاع
بها بوطء وغيره أم لا بد من الطلاق وهل يجب العبد على الطلاق ويكون طلاقه صحيحاً أم لا وكيف يكون الحكم
فيها أفئدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله إذا بيع أحد الزوجين لا يجوز الاستمتاع من بائع ولا مشتري حتى يقع الفراق

بطلاق أو نحوه وتنقضي العدة ولا يجبر على الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئل) رضى الله عنه في يكتن مأت أبوهما
بجهلا وكلما ابن عم لها أبعد من العاصب الذي هو ابن عم أبي أبيهما ثم أراد العاصب أن يزوجها لآبائه فامتنع عن
ذلك ومرادهما أن يزوجا أنفسهما على أبي وكليهما فامتنع الولي عن ذلك فهل لها أن يرفض أمرها إلى أمير المسلمين
ويترك لها من طرفه من يزوجها (٢٢٠) بغير إذن الولي أم لا وهل إذا كان مع الولي بينة تشهد على إقرار

فلا على المركب أو عرقبات وكثير صغير عند المشتري عاقل أو غيره وكهول شاب
عند المشتري ومحل كونه له الأرض ما لم يملك المبيع عند المشتري بعيب التذليس
أو بهلك بساوى زمن عيب التذليس كونه في زمن إبقائه الذي دلل به وإلا
فانقضى يرجع به المشتري على البائع المدلس لأن لم يدلس أو دلس ومات بساوى
لأن زمنه بل عند المشتري فالأرض اه من أقرب المسالك [مسئلة] إذا تنازع
البائع مع المشتري فقال له البائع أنت رأيت العيب حال البيع أو أنت رخصت به
حين اطلعت عليه وأنتكر المشتري ذلك فالقول للمشتري أنه ما رآه ولا رضى به
ولا يمين عليه إلا أن يحقق البائع عليه الدعوى بأن يقول له أنا أرى العيب
أو أعلمك به أو فلان أعلمك به وأنا حاضر فالقول للمشتري يمين فإن حلف
رد المبيع على البائع وإلا ردت اليمين على البائع فإن حلف فلا كلام للمشتري وهذا
إذا لم يسم البائع من أخيه أو سمعه وتعدو شهادته لموت ونحوه وإلا فله أن
يقربه شاهداً ويحلف معه ولزم البيع ولا يفيد المشتري دعوى عدم الرضا وكذلك
لا يقبل قول المشتري إلا يمين إذا أقر بأنه قس المبيع حال البيع ولكنه ما رأى
العيب فإن نكل لزمه البيع ولا ترد اليمين على البائع لأنها يمين تهمة اه من أقرب
المسالك بزيادة من من [مسئلة] إذا باع شخص عبداً فأبى عند المشتري
بالقرب فادعى المشتري أنه عيب قديم وأنكر البائع قدمه وادعى أنه ما أبى
عنده أصلاً فالقول للبائع ولا يمين عليه إلا أن يحقق المشتري عليه الدعوى
فعليه اليمين اه من أقرب المسالك [مسئلة] إذا تنازع البائع مع المشتري في وجود
العيب في المبيع وعدمه فالقول للبائع أنه لا عيب به ولا يمين عليه لأن الأصل
في الأشياء السلامة من العيوب وكذا إذا تنازعا في قدم العيب وحسنه فالقول
للبائع بأنه حادث بلا يمين إن قطعت البيعة بحسنه وإن شهدت بقدمه قطعاً فالقول
للمشتري بلا يمين سواء استندت البيعة في قولهم ذلك للعادة أو للمعاينة أو لاختبار
العارفين أو لإقرار البائع لهم بقدمه وحلف من لم يقطع بصدقه من باع أو مشتري
فإن قالت البيعة نكس قدمه فالمشتري يمين وإن قالوا نكسك أو نكس في حديثه
فالقول للبائع يمين وإن اختلف أهل المعرفة في قدمه وحسنه عمل بقول الأعراف
فإن استويا عمل بقول الأعدل فإن تكافأ في العدالة سقطا لشككهما وإذا

أبيهما بأنه زوج فلانة بفلان أو
ابن عمها العاصب فهل يكون
هذا العقد صحيحاً أم لا أفيدونا
(أجاب) رضى الله عنه نعم حيث
كانت المذكورتان بالتعين عاقلتين
فلا تزوجان إلا برضاها على
من أحبتها من الأحكام
وحيث امتنع الولي من تزويجهما
على الكفو صار عاصلاً وانتقلت
الولاية للعالم كالشرعى فزوجهما
على الكفو بعد استئذانهما وحيث
أقيمت البيعة العادلة بأن الأب
قد زوج ورجعت شروط الإيجاب
حين الإقرار بأن كانت بكراً
والزوج كفواً موافقاً لوليها
بين الزوج وبينها عداوة عطفاً
وليس بينهما وبين أبيها عداوة
فأخبرة قبلت البيعة ونبت النكاح
وإن اختلف شرط من ذلك
فلا نكاح والله سبحانه وتعالى
أعلم (مسئل) رضى الله عنه عن
حليلة شخص تدعى إسنوة أجنبية
كأخوة رجم محرم وقطعها من
عورتها ما يلدو عند المهنة بمحضرة
الحليل فلا يكثر ولا يمتريه
الغيرة ويزعم أنها قريبة لمسايتها
من الجوار والمودة القديمة
ولو زجرها لم ينال وفقد حالها

وإذا خرج الحليل اختلى بها وسامرها ليلاً ونادى بها نهاراً شفقة عليها فهل يكون ما يدعى من باب حل المسلمين على
الصلاح ما أمكن أم يكون منابذاً للشرعية المحمدية فيكذب المدعى ويدعى الحليل أقرباً (أجاب) رضى الله عنه
لعمركم ما ذكر منابذاً للشرعية المحمدية فيكذب المدعى ويدعى الحليل وليس هذا من باب ما ذكره من أنه يحمل
حال المسلم على الصلاح بل ذلك في حق من لم يبد لنا صفحته وحيث أبدأنا أفتنا عليه الحد فيجب على كل من علم

ذلك الإنكار باليد فاللسان فالقلب وبغز كل من الثلاث بما يراه الحاكم الشرعي هذا وقد أخرج الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا مدرك ذلك لا عالة فالعين زناها النظر والأذنان زناها الاستماع واللسان زناه الكلام واليد زناها البش والرجل زناها الخطا والقلب يهوى ويتمنى ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه وأخرج الطبراني في (٢٣٦) كبيره عن معقل بن يسار رضي الله

تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأن يظعن في رأس أحدكم يتخبط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له أو يخرج الطبراني في كبيره أيضا عن أبي أمامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إياك والحلوة بالنساء والذي نفسي بيده ما خلا رجل بامرأة إلا دخل الشيطان بينهما ولأن يرحم رجل خنزير متطلع بطين أو حاة خير له من أن يرحم منكبه متكب امرأة لا تحل له وأخرج الحكم في كتاب أسرار الحج عن محمد بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إياكم ومحادثة النساء فإنه لا يخلو رجل بامرأة وليس لها محرم إلا هم ١ وأخرج الطبراني في الكبير عن أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لتفعلن أفعالكم وتحتفظن قرواحكم وتجوهرن وجوهكم وأخرج الطبراني والحاكم عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قال - يعني ربه عز وجل - النظرة سهم مسموم من سهام إبليس من

سقطا كان كالمسك على ما استظهره بعضهم أي فيكون القول للبايع يمين أم ملخصا من أقرب المسالك وص [مسألة] أن اشترى نحو ثوبين في صفقة واحدة فظهر عيب بأحدهما فله رد الثوب المعيب بحصته من الثمن وله التمسك بالباقي بجميع الثمن أم من أقرب المسالك [مسألة] أن اشترى ثوبا متعددة مثلا فظهر عيب بأكثرها وبقي عنده الأقل السام فورد الجميع وبأخذ جميع الثمن أو يترك الباقي بالجميع وليس له التمسك بالأقل السام بحصته من الثمن ورد الأكثر المعيب وإنما منع التمسك بالأقل السام لأنه كالأشياء عقدة يشترى بجهول إذ لا يعرف ما يثوب الأقل إلا بعد تقديم المبيع كله أولا ثم تقوم كل جزء من الأجزاء وأما إذا لم يبق الأقل السام عند المشتري بل قامت عنده فله رد المعيب وأخذ حصته من الثمن أم ملخصا من أقرب المسالك وص [مسألة] أن اشترى أحد مزدوجين كسوارين أو خفين فوجد عيبا بأحدهما فورد الجميع وبأخذ جميع الثمن وليس له رد المعيب إلا أن يتراضا بذلك أم من أقرب المسالك [مسألة] إذا رد المشتري المعيب للبايع فالعلة للمشتري من وقت عقد البيع وقبض المشتري للمبيع إلى فسخ البيع إما بحكم أو تراض وكذلك يفوز المشتري بالعلة إذا أخذ منه المبيع بشفعة أو باستحقاق أو بتقليص للمشتري النفس أو بضاعة فبيع ومن العلة الثمرة غير المؤجرة وقت الشراء لكن لا يفوز بها المشتري إلا إذا جذت في المسائل الخمس وإن لم تجز فلا تكون للمشتري في الشفعة والاستحقاق إلا إذا بيعت على أصولها وإلا كانت للشفع والمستحق ولو ذهبت وفي العيب والفساد إلا إذا ذهبت وألا أخذها البايع فيها كما يأخذها في الفس مطلقا عالم تجز وعلى هذا التفصيل قول بعضهم

والفائزون بشفعة خمسة لا يطلبون بها على الإطلاق
الرد في عيب وبيع فاسد وشفعة فليس مع استحقاق
فالأولان بزهوها فالزاهيا والجذ في فليس وليس الباقي

قوله فالأولان أي المشتري قبل إذا ظهر بالساعة عيب والمشتري إذا ظهر فساد المبيع يفوز كل منهما بالعلة إذا ذهبت الثمرة عند رد الساعة والأخذها البايع فيها وقوله والجذ في فليس أي أن المشتري إذا حكم بتقليصه فأخذ البايع

تركها من مخافتي أيماننا بعد حلاوته في قلبه وصح ما من صباح إلا ومطكان يناديان ويل للرجال من النساء ويل للنساء من الرجال وأخرج الطبراني عن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلو بامرأة ليس بينه وبينها محرم وأخرج الشيخان إياكم والدخول على النساء فقال رجل يا رسول الله أترأت الخو فقال الخو الموت والمراد به قريب الزوج كأخيه وابن عمه فإذا كان هذا في قريب الزوج فالعرب من باب أولى بعدم الدخول والحلوة والمتع في ذلك

كله قوله عز من قائل قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خير بما يصنعون
وبكى المتبصر الطالب للخلاص نفسه ما في هذه الآية من التأديب والتهديد وروى الحاكم في مستدركه عن ابن عمر رضي
الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يدخلون الجنة العاق لوالديه والمديوث ورجلة النساء وروى الإمام
أحمد عن ابن عمر رضي الله عنهما (٢٢٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة حرم الله عليهم الجنة مدمن
الخمر والعاق لوالديه والمديوث

الذي يقر في أهله الخبيث ويخرج
النساء عن ابن عمر رضي الله
عنهما عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم قال ثلاثة لا ينظر الله
اليهم يوم القيامة العاق لوالديه
والمرأة المرجلة والمديوث وأخرجه
أحمد أيضا بلفظ ثلاثة لا يدخلون
الجنة ولا ينظر الله اليهم يوم
القيامة العاق لوالديه والمرأة
المرجلة المشبهة بالرجال والمديوث
وأخرج الطبراني ثلاثة لا يدخلون
الجنة أبدا المديوث والرجلة من
النساء ومدمن الخمر قالوا
يا رسول الله أما مدمن الخمر فقد
عرفناه فما المديوث قال الذي
لا يبالي من دخل على أهله قيل
ما الرجل من النساء قال التي
تشبه بالرجال قال العلماء المديوث
أند لا غيره له على أهله وفي
لسان العرب والمديوث القواد
على أهله الذي لا ينفار على أهله
ديوث والتديوث القيادة وفي
الحكم المديوث الذي يدخل
الرجال على حرمه بحيث يرغم
وعبارة فصل الروضة عن التهمة
القواد من يحمل الرجال إلى أهله
وعلى بينهم وبين الأهل ثم

منه النخل الذي اشتراه منه فاشترى بفوز بالثقة إن جذها والا فهي للبائع
وقوله وبس الباقي المراد بالباقي الشفعة والاستحقاق والمعنى أن الذي اشترى
النخل غير المؤثر فأخذ منه بالشفعة أو الاستحقاق فلا يفوز المشتري بشعة ذلك النخل
الا إذا بيعت على أصولها ولا كانت للشفيع والمشتق وهذا معنى قوله ترد الثمرة
في الشفعة والاستحقاق إلى الشفع والمشتق ما لم تبس على أصولها والا فهي للمشتري
وترد الثمرة للبائع إذا فليس المشتري ما لم تبس والا فهي للمشتري وأما الثمرة
المؤثرة حين الشراء أو حين الاستحقاق فليست غلة فترد للبائع في القس والعيب
والفساد مطلقا ولو زهت أو بيعت أو وجدت وفي الشفعة والاستحقاق يأخذها
الشفيع مطلقا مخلصا من أقرب المسالك وصر بتوضيح [مسئلة] إذا غلط
الصباغ فصنع الثوب لونا غير مطلوب صاحبه فإن ربه يغير بين أخذ قيمته
أيض يوم الغلط أو يأخذ ويدفع للصباغ قيمة صنفه يوم الحكم كافي الأمير
(ماقولكم) في شخص اشترى سلعة فظهر بها عيب فذكر المشتري العيب للبائع
فرضي بأنه يقبضها منه من غير احتياج لحكم حاكم قبل أن يقبضها البائع من
المشتري هلكت فهل ضمانها من البائع أو المشتري (الجواب) ضمانها من البائع
وإن لم يقبضها بالفعل لأنه لما رضي يقبضها من غير حكم حاكم دخلت في ضمانه
في أقرب المسالك ودخلت السلعة المردودة بالعيب في ضمان البائع إن رضي
بالقبض من غير حكم حاكم وإن لم يقبض بالفعل أو ثبت العيب عند حاكم
بإقرار بانها أو بالبينه وإن لم يحكم فإن ملكك بعد ذلك فضايتها منه اه
(ماقولكم) في شخص قال يامن يشترى هذا القمص والحال أنه لم يعرفه فاشتراه
شخص بنصف ريال فتبين أنه باقوة تساوى ألفا فهل ترد لصاحبه أو يفوز بها
المشتري (الجواب) يفوز بها المشتري لأن بيع الغلط لازم ولو كان المشتري
عائلا بأنها باقوة وقت الشراء ما لم يكن البائع وكبلا أو وصيا وإلا فالبيع غير
ماض في أقرب المسالك ولابد بطلان البيع لازم إن سمى باسم عام ككبر
أو هذا القمص أو هذا الشيء مع الجهل بحقيقته الخاصة كان يبيع هذا الحبر
يدرم فإذا هو باقوة تساوى ألفا ولا فرق في حصول الغلط بالمعنى المذكور
من المتباينين أو من أحدهما مع علم الآخر ومحل إذا كان البائع غير وكيل وإلا

قال ويشبه أن لا يختص بالأهل بل هو الذي يجمع بين الرجال والنساء في الحرام ثم حكى عن التهمة أن المديوث
من لا يمنع الناس الدخول على زوجته انتهى ففاعل ذلك مخالف للشرع والطبع وفيها إغارة على الحرام قال الجلال
البلقيني بعد ذكره ذلك فهذه كبيرة بلا نزاع ففسدتها عزيمة اه وقد عد العلامة الشيخ ابن حجر في زواجره
نظر الأجنبية بشهوة أو خوف فتنة ولسها كذلك والحلوة بها والديانة والقيادة من الكبائر ومنه أعلم

أن من اعتقد حل ذلك يخشى عليه والعياذ بالله الكفر وظنه أنه قرينة فسد مع مخالفته الكتاب العزيز والشرعة والسنة المحمدية المصروفة بتحريم ذلك وأن فاعله لا يدخل الجنة ولا ينظر الله إليه ويكنى ذلك عما ذكر زجر آثم التي السمع وهو شهيد وفي المنهاج للعلامة النووي رحمه الله تعالى فهل يعزري كل معصية لله أو لأدى لاحد فيها ولا كفارة سواء مقدمة ما فيها حد وغيرها إجماع الخ ما فيها مع التبعة وفي (٢٢٣) الروضة له أيضاً في باب التعزير

هو مشروع في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة سواء كانت من مقدمات ما فيه حد كما شرع أجنبية بغير الوطء الخ ما فيها ولا شك أن المذكور في السؤال معاصي لاحد فيها ولا كفارة فيعزير فاعلها بما يراه الحاكم من ضرب أو حبس أو تقي أو حلق لحية أو تسويد وجه أو توبيخ بما يليق بحال المعزور وبراء الحاكم الشرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في امرأة عربية خطبها رجل أنجبى وهو مقدر على صحتها قبل له أن يتزوجها أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان لها عصبه نسب وهي بالغة ورحيمت هي وعصبتها بالزواج المذكور صح . الشكاح والله تعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في امرأة بكر ولها ابن عم شقيق وابن عم كذلك وخطبها وخطبها المذكوران وأجنبي فمن الأولى الزوج عليها الأقارب أو الأجنبي أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم الأولى بشكاحها ابن عمها الأقرب والتقريب الآخر منه تزوجها عليه والله

فيكون له الرد قطعاً ومنهزم قوله إن سمي باسم عام أنه لو سماه بغير اسمه كهذه الزجاجة فإذا هي زبرجد أو بالعكس ثبت الرد قطعاً له بتوضيح وفي المجموع ولا كلام لبائع نحو الحجر بملكه فإذا هو باقوت ولو علم المشتري واحترز بقوله بملكه من الوكيل والنوصي فلا يخفى أنه يتصرف «ما قولكم» في شخص اشترى سلعة فسلوى درهما بعشرة فهل له رد البيع بهذا الغبن الفاحش أم لا (الجواب) لا رد بالغبن الفاحش إلا أن يستلم بأن يقول المشتري لبائع أنا لا أعلم قيمة هذه السلعة فبعتي كما تباع للناس ويسمى هذا بيع الاستئمان فلم يشترى حيث رد بالغبن في أقرب المسالك ولا رد بغبن ولو خالف العادة في القصة والكثرة إلا أن يستلم أحد المتبايعين صاحبه بأن يخبره بمجهله كأن يقول المشتري أنا لا أعلم قيمة هذه السلعة فبعتي كما تباع للناس فقال البائع هي في العرف بعشرة فإذا هي بأقل أو يقول البائع أنا لا أعلم قيمتها فاشترى مني كما تشترى من الناس فقال هي في عرفهم بعشرة فإذا هي بأكثر فلم يغبن الرد على المعتد بل باتفاق أه «ما قولكم» في شخص اشترى سلعة بعقد صحيح على غير خيار ولم يقبض تلك السلعة ثم تعيب عند البائع فهل الضمان من المشتري أو البائع (الجواب) الضمان من المشتري والحال ما ذكر إلا في المبيع الذي فيه حق توفية قال في أقرب المسالك وانتقل الضمان إلى المشتري بالعقد الصحيح اللازم ولو لم يقبضه من البائع إلا في فيه حق توفية لمشتريه وهو المثل من مكيل أو موزون أو معدود فضمانه على البائع إلى قبضه بالمكيل أو الوزن أو العدد واستيلاء المشتري عليه فيدخل حيث رد في ضمان المشتري أه بتوضيح [مسألة] إذا باع شخص شيئاً آخر بوزن أو بكيل وتولى البائع أو وكيله الوزن أو الكيل ثم أخذ الشيء الموزون أو المكيل ليغرضه في ظرف المشتري فخط من يده أو تلف فضمانه من البائع وأما إذا تولى تقريره في ظرف المشتري فضمانه منه لأنه حين أخذه من الميزان أو المكيل ليغرضه في ظرفه فقد تولى قبضه فضمانه منه وأما إذا تولى المشتري الوزن أو الكيل والتفريغ فيسقط من يده فقال مالك وابن القاسم مصيبته من البائع لأن المشتري وكيل عن البائع ولم يقبض لنفسه حتى يصل لظرفه وأما إذا لم يحضر ظرف المشتري وإنما حمل ذلك في ظرف البائع بعد وزنه أو كيله ليغرضه في ظرفه بيته مثلاً فسقط منه أو تلف فضمانه من المشتري بمجرد الفراغ

المسألة سببها أعلم (مثل) رضى الله عنه في امرأة طلقها زوجها وصاغت حبيبتين وانشطعت الحبيضة الثالثة منها بسبب مرض وانقطاعه نحو ثلاثة أشهر وتزوجت قبل أن تأتي بالحبيضة الثالثة ثم طلقها الزوج الأخير ثلاثاً فبان أنها لم تنف عدة الطلاق الأول فما الحكم في العقد الثاني وهل يطلانه تستحق مصرف عدة ومونة وتحل للزوج الأول أم العقد الثاني فاسد ولا تحل للزوج الأول إلا إذا نكحها رجل آخر وهل لمن فسد عهده أن يتزوج بها بعقد جديد أم لا أفيدونا

(أجاب) رضي الله عنه فعم حيث كان العقد الثاني قبل انقضاء عدتها فهو نكاح باطل ويفرق الحاكم الشرعي بينهما وإذا فرق بينهما فليس لها مؤنة العدة لا تحمل لزوجها الأول والحال ماسطر وللأخير أن يعقد عليها إن انقضت عدتها من الأول والله عز وجل أعلم (سئل) رضي الله عنه فيما إذا زوج الحاكم امرأة بغير كفء في غيبة وليها خوفاً عليها من الشبهة هل يصح الزوج أم لا (٢٢٢) وهل إذا زوجها من غير خوف يصح أم لا وهل إذا حكم الحاكم

بالصحة في هذا الحال ينقض حكمه أو لا أفيدون بالنص الواضح (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث لم تعد من ذكرت كفواً بزوجها ولا عدلاً لحكمه ولا حاكماً يرى تزويجها على من ذكر صح تزويجها على غير الكفء من الحاكم الشافعي وإلا فلا يصح الزوج وماله ما إذا لم يخش فتنة فلا يصح تزويجها وإذا حكم حاكم يرى الصحة بالصحة فلا ينقض حكمه في المباح للعلامة النووي مع التحفة للعلامة ابن حجر ولو طلبت من الأولى طلاقاً غير القاضى لعدم غيره أو لفقد شرطه أو بزوجها السلطان الشافعي حيث أطلق للقاضى أو نائبه لغير كفء ففعل لم يصح الزوج في الأصح لما فيه من ترك الاحتياط ممن هو كالنائب عن الولي بل وعن المسلمين ولهم حظ في الكفارة وقال كثير من أم الأكرهون يصح وأطال جمع متأخرون في ترجيحه وتزيف الأول وليس كما قالوا وخص جمع ذلك بما إذا لم يكن تزويجه انحوية الولي أو عضله أو إحصاءه وإلا لم يصح قطعاً بقاء حق ولايته وعلى الأول لو طلبت ولم

من الوزن أو الكيل أو العدد ولو كانت الحامل لها بيت المشتري البائع بطريق الوكالة ولو كان السن في فوارقه قبل وزنها والفارقة على ربه وإيضا كان صلبه حال كونه في ظرف البائع من المشتري لأن قبضته بعد الفراغ من وزنه قبض لنفسه في ظرف البائع ويجوز له بيعه بذلك قبل وصوله لداره وليس فيه بيع الطعام قبل قبضه لأنه قد وجد القبض منه أنه من أقرب المسالك بتصرف وزيادة من ص [مسألة] لو فرغ المشتري الزيت مثلاً على زيت عنده ثم وجد فأراد الأصل أنه من عند المشتري لأنه في إتيانه شهود حتى يثبت أنه من عند البائع فيضمن زيت المشتري الذي تلف بسبب زيته أيضاً إن دلس له خطاب بزيادة أنه من أمير [مسألة] إن اشترى زيتاً مثلاً وأفرغه على زيته ثم وجدت قارة ولم أعلم من أيهما فعلى المشتري كما في المجموع عن الخطاب [مسألة] أجرة الكيل أو الوزن أو العدد على البائع إذا لم يحصل الترفية إلا بذلك حيث لم يكن شرط أو عرف بخلاف ذلك وإلا حمل به وأما أجرة الثمن إذا كان مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً فعلى المشتري أنه در توضيح [مسألة] إذا اقترض شخص من آخر شيئاً يكال أو يوزن أو يوزن فأجرة الكيل أو الوزن أو العدد على المقرض لأن المقرض صنع معروفاً فلا يكلف الأجرة وكذا على المقرض أجرة ما ذكر عند رد المقرض وكذا تلزم أجرة ما ذكر من قال لصاحبه أقتلي ومن قال لآخر ولني ما اشتريت بما اشتريت ومن قال لآخر أشركني معك في هذا الطعام ولا تلزم أجرة ما ذكر المثل والمولى والمشارك بالكسر بالبيع لأن كلا منهم فعل معروفاً كالمقرض أنه در توضيح (ماقولكم) في رجل اشترى من شخص قمحاً بعبه وفارقه قبل أن يكثاله فتعدي البائع على الطعام فيه فهل يلزمه أن يأتي بقمح مثله للمشتري أو يأخذ المشتري دراهمه (الجواب) في أقرب المسالك قال في المدينة ومن ابتاع من رجل طعاماً بعبته ففارقه قبل أن يكثاله فتعدي البائع على الطعام فمليه أن يأتي بطعام مثله ولا خيار للبتاع في أخذ دنانيره ولو ملك الطعام بأمر من الله تعالى انقض البيع وليس للبائع أن يعطي طعاماً مثله ولا ذلك عليه أنه والخطأ كالعقد وليس كالسباوي أنه يعرض تصرف (ماقولكم) في شخص له حب مرتب في شونة السلطان في كل شهر أو دب مثلاً هل له أن يبيعه قبل أن يقبضه أم لا (الجواب)

يجبها القاضي فهل لها تحكيم عند زوجها حينئذ منه للضرورة أو يمنع عليه القاضي محل فظروا لمثل الأول أقرب إن لم يكن في البلد حاكم يرى ذلك لتلايؤدى إلى فسادها ولأنه ليس كالنائب باعتباره السابقين ثم رأيت جمعا متأخرين يخشون أنها لو لم تعد كفواً وخافت الفتنة تزم القاضي إجابتها قولاً واحداً للضرورة كما أريحت الأمة لخائف العنت أنه وهو متجه مدركاً والذي يشجعه نقلاً ما ذكرته أنه إن كان في البلد حاكم يرى تزويجها من غير الكفء تعين فإن فقد

ووجدت عدلاً تحكمه ويزوجها تعين فإن قدراً تعين ماحته هؤلاء لثنتي كلام التحفة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
 رضى الله عنه في رجل أراد أن يزوجه بنته علي ابن أخيه أو غيره مثلاً والحال أن الابن المذكور ما قد بلغ وأراد
 أبو البنت أن يقيم رجلاً آخر يقبل العقد لابن المذكور لصكونه غير بالغ فهل يصح هذا الفعل أم لا أفيدونا
 (أجاب) رضى الله عنه نعم هذا الفعل لا يصح بالصفة المذكورة (٢٢٥) ولكن إن كان الولد المذكور أب أو جد

صع أن يقبل له عقد النكاح
 ويكون بالأصالة للولد المذكور
 والله الهادي سبحانه أعلم (سئل)
 رضى الله عنه أن يحمل السورة
 المنسوخ عندهن بسبب غير العمان
 لمن فسخ عقده وهل إذا حسن
 له بشرط نكاح غيره كيدونة
 الطلاق الكبري أم لا يتوالتا
 ذلك (أجاب) رضى الله عنه نعم
 يحل العقد عليهن له من غير عدة
 ولا نكاح غيره لمن والله سبحانه
 وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه
 لو دخل بمسكوبة له ووطئ
 أخرى بالملك فظهر بعد الوطء
 للاثنتين أنها أختان فمن تحمل
 ومن تحرم أفيدونا (أجاب)
 رضى الله عنه نعم تحمل له المنكوبة
 دون الموطوءة والله عز وجل
 سبحانه أعلم (سئل) عفا الله عنه
 لو وطئ رجل أمة غيره بشبهة
 بأن ظن أنها أمة بليل لحملت منه
 ثم مات قبل الوضع وولدت
 الورثة مهرها وقيمة المولود فهل
 يرث المولود المذكور من أبيه
 أم لا أجيبوا (أجاب) رضى الله عنه
 نعم يرث المولود المذكور من أبيه
 وأحال ما سطر والله سبحانه وتعالى
 أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل

إن كان ذلك الحب مرتباً له في مقابلة عمل كتدريس أو قضاء أو نحو كتابة دفتر
 أو غير ذلك فلا يجوز بيعه قبل قبضته ويلحق بذلك طعام جعل صداقاً أو خلعاً
 فلا يجوز بيعه قبل قبضته كما لا يجوز لمن اشترى طعاماً أن يبيعه قبل قبضته لما
 في الموطأ والخيارى ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى
 طعاماً فلا يبيعه حتى يكتبه وأما إذا رتب شخص أردب حب مثلاً بشونة
 السلطان على وجه الصدقة كجارية أهل مكة المرتبة لهم من طرف السلطان فيجوز
 بيع ما ذكر قبل القبض لأنه ليس في نظير عوض ففي أقرب المسالك وحاز من
 ملك شيئاً بشراء أو غيره البيع له قبل القبض إلا طعام المعاوضة فلا يجوز بيعه قبل
 قبضه وسواء كان الطعام ربوياً أو غير ربوياً وطعام المعاوضة ما استحق في نظير
 عوض فلا يجوز بيعه قبل قبضته ولو كان العوض غير متمول كطعام جعل لقاض أو جندى
 من بيت المال في نظير القضاء أو في نظير حراسة الجندي أو غزوه بخلاف
 ما لو رتب شيء لإنسان من بيت المال أو غيره كوقف على وجه الصدقة أو أهدي له
 أو تصدق به عليه فيجوز بيعه قبل قبضته لعدم المعاوضة ويحل جواز بيع الطعام
 المتصدق به أو الموهوب إذا لم يكن المتصدق أو الواهب اشتراه وتصدق به
 أو وجه قبل قبضته وإلا فلا يبيعه المتصدق به عليه حتى يقبضه أم يتصرف
 وزيادة من ص وتوضيح [مسئلة] محل منع بيع طعام المعاوضة قبل قبضته إن أخذ
 بكل أو وزن أو عدل لا إن أخذ جزافاً فيجوز بيعه قبل قبضته فمن اشترى صبرة
 جزافاً بشروطه جاز بيعها قبل القبض لغيرها في ضمان المشتري بالعقد فهي
 مقبوضة حكماً وليس في الجراف توالي عقد بيع لم يتخلها قبض وحرمة بيع
 طعام المعاوضة قبل قبضته تعبد على الصحيح أم منه بتوضيح [مسئلة] الوصي
 ونحوه يجوز له إذا اشترى لأحد يبيعه طعاماً من الآخر كان له أن يبيعه لأجنبي
 قبل قبضته قبضاً ثانياً حسيباً لمن اشتراه له لأن الوصي لما تولى الطرفين لم يجز له
 زل اشتراؤه من أحدهما للآخر منزلة القبض أم منه يتصرف [مسئلة] من عنده
 طعام ودبغة لشخص أو اشتراه له يأذنه ثم اشتراه من مالكه قبل أن يقبضه
 المسالك فلا يجوز له بيعه بالقبض السابق على الشراء لأن ذلك القبض السابق
 على الشراء لم يكن قبضاً تاماً بدليل أن رب الطعام لو أراد إزالته من يده ومنعه

(٢٢٩ - قرأه العين) مات عن بنت أخيه ووصى عليها أخاها من أمها ولها ابن عم عصية فزوجها أخوها من
 أمها وصحبها على رجل غير ابن عمها فهل لابن العم المنع من الزواج أم لا والحال أن البنت قاصرة وجاهلة بما هي حلول
 زواج أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان التزويج بغير إذن حاكم يرى صحة ذلك فالنكاح باطل وإن كان
 يأن حاكم يرى الصحة أو حكمها فالنكاح صحيح وليس لابن العم المنع وإذا حكم بالطلاق في الصورة الأولى والبنت

بالغة فهي بالخيار إن شئت ابن عمها وإن شئت غيره فإن منع ابن العم زوجها الحاكم وإن كانت دون البلوغ فلا
تزوج بحال والله الهادي سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل أراد أن يشتري جارية فهل يصح له أن ينظر إلى جميع
بدنها ما عدا سرتها إلى ركبتيها فإن قتم نعم يصح له ذلك فهل يصح له أن يمس شيئاً من بدنها كيدنها ونهديها ولسانها وغير
ذلك فإن قتم فلا فهل يكون من تركب ذلك (٢٣٦) والمصر عليه من إذا زجر لا يزجر فاسقاً أم لا وماذا يكون عليه

من الإثم بيننا ذلك (أجاب)

ورضى الله عنه نعم يجوز النظر عند

إرادة البيع لما عدا العورة ولا يجوز

له أن يمس شيئاً من بدنها فإن فعل

ذلك فقد ارتكب معصية

ويأصراره يكون فاسقاً ما لم تغلب

طاعته على معاصيه والله عز وجل

أعلم (سئل) رضي الله عنه في الحرمة

البالغة إذا طلقها زوجها طلاقاً

باتناً فزوجت نفسها من غيره وهي

في الحيضة الثالثة ومع وجود وليها

الحاضر في البلد ودخل بها الزوج

ثم بعد شهر طلقها ثلاثاً فما الحكم

في هذا العقد الذي صدر منها الأول

مع حضور الولي ومع كونها

في العدة من زوجها الأول وما

الحكم في هذا الدخول بهامع عدم

علم الزوج الثاني بأنها في العدة

الأيقرار ما بعد أن طلقها وما الحكم

في المهر المسمى الذي تراضيا عليه

أفتونا (أجاب) رضي الله عنه

بقوله نكاحها المذكور باطل

ووطؤه شبهة لعدم علمه بحجبه

العدة ولا يلزمه المسمى ولا مهر

المثل والحال ما سطر والله سبحانه

وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه

في شخص عقد بامرأة ومكث

مهما مدة لطيفة ثم تبين أن العقد

من التصرف كان له ذلك اهـ منه [مسئلة] لا يجوز أن تحيل بطعام عليك من بيع

على طعام لك على شخص من قرض ووجهه أن الذي اشتري منك الطعام ولم يقبضه

إذا أحله فقد باع ذلك الطعام الذي له في ذمتك من بيع بغيره اهـ أمير على عب

بتوضيح [مسئلة] يجوز لمن اشتري طعاماً أن يقرضه لشخص قبل قبضه أو يقرضه

عن قرض عليه لأن الأقراض والوفاء من قرض ليسا ببيع فليس فيه توالي عقد

بيع لم يتخللها قبض بخلاف وفائه عن دين أصله بيع فلا يجوز لوجود علة المنع

وهي توالي عقد بيع لم يتخللها قبض اهـ منه بتوضيح [مسئلة] يجوز للمقرض

أن يبيع الطعام قبل قبضه سواء باعه لمن تسلفه منه أو لاجني اهـ منه بتصريف

(فصل في الأقالة) (ما تولىكم) في الأقالة هل حكمها حكم البيع أم لا وإذا اشتري

شخص شيئاً ودخل في ضمانه ثم حدث به عيب ثم طلب المشتري الأقالة فأقاله البائع

ولم يعلم بالعيب الحادث إلا بعد الأقالة فهل للبائع الرد على المشتري أم لا (الجواب)

في أقرب المسالك الأقالة من حيث هي بيع يشترط فيها ما يشترط فيه وبمنعها ما يمنع

فاذا وقعت وقت نداء الجمعية منعت وفسخت وإذا حدث بالبيع عيب وقت ضمان

المشتري ولم يعلم به البائع إلا بعد الأقالة فله الرد به إلا في مسائل: الأولى الأقالة

من طعام المعاوضة قبل قبضه فهي فيه حل بيع لا بيع فلذا يجوز الأقالة من طعام

المعاوضة قبل قبضه من ياتيه إن وقعت بمثل الثمن الأول وأما إن وقعت بأكثر

أو أقل فلا يجوز الأقالة فيه قبل قبضه لأنها حينئذ بيع. الثانية النعمة فالأقالة

فيها ليست بيعاً ولا حل بيع بل هي لاغية باطلة شرعاً فمن باع نصيبه من عقار

ثم أقال المشتري منه فالشفعة ثابتة للشريك بها وقعت به الأقالة وعهدة الشفيع

على المشتري بحيث إن الشفيع يرجع على المشتري بالعيب والاستحقاق ولو كانت

بيعاً لخبر الشفيع بين أن يأخذ بالبيع الأول أو الثاني لها يأتي في الشفعة إن شاء الله

تعالى من أن المشتري إذا تعدد خير الشفيع بين أن يأخذ بأي بيع ولو كانت حل

بيع لم توجد شفعة لرجوع المبيع لصاحبه. الثالثة المراجعة فالأقالة فيها حل بيع لمن اشتري

سلمة بعشرة وباعها مائة بخمسة عشر ثم أقال البائع المشتري فلا يجوز للبائع

أن يبيعها لآخر بخمسة عشر إلا إذا بين وإلما وجب التبيين لأن المشتري قد

يكره ذلك وأما إذا باعها بالعشرة فلا يجب البيان على المعتد لاحتمال أن كراهة

باطل بموجب فتوى من مذهب الحال أنه وقع منه يمين فإذا تحقق أن العقد باطل من أصله فهل يقع عليه النمين أم لا

فإذا حكمتم بعدم وقوعه فهل لها أن تعد من وطء الشبهة ينكحها بعقد صحيح أم لا أم كيف الحكم أفتونا (أجاب)

رضي الله عنه نعم حيث حكم حاكم شرعي بطلان العقد الأول أو لم يحكم لكن ثبت موجب الفساد بشهادة

عدلين فاما حصة أو أقالهما أحد الزوجين لموجب غير [مقاطعة التحليل فله العقد عليها وإن كانت في عدة الشبهة منه وإن

لم يحكم حاكم بما ذكر ولا قامت بيعة على الوجه المتقدم فلا تحمل له حتى تشكع زوجها غيره حيث كانت البيعة بالثلاث والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تزوج بامرأة ولها بنت قاصرة ولها عصبة أهل أبيها الأجنبي فمات الزوج إليها فلم يقبلوها ثم رباها فإن أن كبرت فدعاهم إلى مسكها وأخذها فلم يجيبوها فهل إذا أتاها نصيب فهل لامها أو لزوج أمها المربي زواجها أم ليس لها أم كيف الحكم أفقونا (٣٢٧) (أجاب) رضى الله عنه لا يزوجه إلا بعصبتها فإن فقدوا زوجها

الحاكم الشرعي ولا يجوز لزوج أمها أن يزوجه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في الجوارى المحلوبة من أرض الحبشة هل يجوز وطؤها مع الصغر مع أن السبي لها كافر يقال له القالة وهل إذا نطقت بالشهادتين مع صغرها هل يصح إسلامها أم لا قال قلتم لا فهل هناك قول في المذهب يجوز تقليده للخروج من هذه الورطة أفقونا ولكم الأجر والتواب من الملك الوهاب (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كن كتابيات عتقا دخول آياتها في ذلك الدين قبل البعثة الناسخة جاز وطؤها وإن كان سائيا كافرا فغني التحفة ويحل للموطأ ككتاية بالملك لا نحو بحرية اه وأما إذا شككنا في دخول أول آياتها في ذلك الدين أو تحققنا دخوله بعد البعثة الناسخة أو لم تكن كتاية فلا يحل وطؤها إلا بإسلامها أو إسلام سائيا ولا يصح إسلامها مع الصغر على القول المتقدم ويصح على مقابل الصحيح فغني

المشى المبيع لكثرة التمسك به بتوضيح

(فصل في المراجعة) (ما قولكم) في شخص باع سلعة على آخر مراجعة بخمسين على أن العشرة أحد عشر ثم ادعى الغلط وقال بل ثمنها الأصلي مائة وأنى بيعة تشهد له بذلك فهل للمشتري الرد (الجواب) في أقرب المسالك وإن غلط من باع مراجعة بنقص في الثمن بأن قال للمشتري منه مراجعة اشترى به بخمسين ثم ادعى الغلط وقال بل ثمنه الأصلي مائة وحده المشتري في ذلك أو لم يصدقه فأثبت ما ادعاه بالبيعة فلم يرد الخيار أما أن يرد السلعة أو يدفع ما ادعاه البائع وربيحه وإن قامت السلعة بيد المشتري لا بحالة سوق خير بين دفع الثمن الذي ثبت بعد البيع وربيحه ودفع قيمة السلعة يوم البيع ومحل تخيره بين دفع الثمن الصحيح وربيحه ودفع القيمة ما لم تنقص القيمة عن الغلط وربيحه وإلا فلا بنقص عن الغلط وربيحه لأنه قد رضي بدفعهما حين قال له بخمسين والعشرة أحد عشر ومعلوم أن الغلط وربيحه أقل من الصحيح وربيحه والمحال إذا خير بين دفع أحد أمرين إنما يختار دفع أقلهما وحينئذ فيتعين دفعه للغلط وربيحه حيث نقصت القيمة عنهما وأما حوالة السوق فلا يعد في الغلط فورا وحينئذ للمشتري الرد أو دفع ما تبين وربيحه كما تقدم صدر الجواب اه بتصرف وتوضيح وزيادة من دس و ص [مسئلة] إن باع مراجعة وزاد في الثمن ولو خطأ لزم المشتري إن سخط البائع ما زاده و ربه وإلا خيرا للمشتري في التماسك والرد كما أنه يخير في التماسك والرد إن غشه البائع كأن وضع فيه العبد مائة ليوم أنه يكتب وإن قامت السلعة ولو بحوالة سوق ففي النفس يلزم المشتري الأقل من الثمن الذي وقع به البيع والقيمة وفي الكذب يخير بين دفع الثمن الصحيح وربيحه أو القيمة يوم قبضه ولا يرجع لها ما لم يزد القيمة على الكذب وربيحه وإلا لم يلزمه الوائد اه من أقرب المسالك بتوضيح وزيادة من ص^١

(فصل في المداخلة) [مسئلة] من اشترى حوتا فوجد في بطنه ثوراة فإن كانت منقوبة فلقطة وإلا فليل البائع وهو الصواب وقيل للمشتري اه من عبد الباقي [مسئلة] إذا اشترى حوتا فوجد في بطنه حوتا فإن كان الذئب وزنا فهو (١) قوله وزيادة من قوله ولو بحوالة سوق والصواب فيها في المسئلة فوجد اه تقرير المؤلف

المتنى مانعه والمنازع المصنف من إسلام التبعية شرع في إسلام المباشرة فقال ولا يصح إسلام صبي يميز استقلالاً على الصحيح المنصوص في القديم والجديد كما قاله الإمام لأنه غير مكلف فأشبهه غير المميز المجنون والثاني يصح إسلامه حتى يميز من قريته المسلم لأنه صلى الله عليه وسلم دعا عباً رضى الله عنه إلى الإسلام قبل بلوغه فأجاباه ولأنه لا يلزم من كونه غير مكلف به أنه لا يصح منه كالصلاة والصوم وسائر العبادات قال المرعشي وهو الذي أعرفه في مذهب

الشافعي الخ ما ذكره في المفتي فالأحوط في حق المستبرئ لذنبه إذا كانت كناية يحل وطؤها أن يأمرها بالطلاق بالنهادين
مقلداً مقابل الصحيح وكذا يبرأ بتقليده إذا كانت غير كناية ونفذت بهما والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي
الله عنه في امرأة زوجت نفسها بغير كف وبغير علم أوليائها فبطلت عليها طلقها وجعل لها المطلق مصراً إلى
أن غلقت العدة وبعد العدة صار يصرف (٢٢٨) عليها فأنكر عليه أوليائها فدلهم بقوله أصبروا حتى

أشرفكم على الفتوى التي ترد
زوجتي على فبعدكم يوم تحقق
بأن المرأة أدخلت محلاً زوجاً
غيره بغير إذن أوليائها وفي
عشرة أيام تزوج بها المطلق
كذلك بغير إذن الأولياء فكيف
حكم هذا النكاح هل هو صحيح
أم باطل وهل للحاكم الشرعي
أن يفرق بينهما ويعزرها إذا
رفع الأمر إليه أم كيف الحكم
في ذلك أفقونا مأجورين (أجاب)
رضي الله عنه بقوله الحمد لله وحده
ما شاء الله لا قوة إلا بالله النكاح
المذكور باطل غير صحيح الأول
والثاني والثالث وعلى ولي الأمر
الفرق بينهما ويعزرها التعزير
البلخ الاتي بأمرهم بل إن
وضعها استحق حد الزنا والله أعلم
(سئل) رضي الله عنه في البيعة
السكر إذا كانت قاصرة أو بالغة
وهي عرية فأرادت أمها تزويجها
من أجنبي الأصل فهل لوليها
الاعتراض والمنع من تزويجها
على غير كف وليس لأحد تزويجها
من غير كف بغير رضا الولي
أم لا أم كيف الحكم في ذلك
أفقونا مأجورين (أجاب) رضي
الله عنه بقوله الحمد لله ومب العالمين

للمشتري وإن اشتراه جزافاً فالبائع اه من عبد الباقي أيضاً (ماقولكم) في رجل
اشتري داراً فوجد بأرضها ركاماً مدفوناً وعمداً وحلياً ونقداً هل يدخل في
شراء الدار ويكون للمشتري أو هو للبائع (الجواب) في أقرب المسالك
ولا تتناول الأرض مدفوناً بها من ركام وعمد وحلي ونقد وغير ذلك بل هو
مالك بلا خلاف إن علم بالإتيان أنه المسالك أو دلت القرائن عليه وحلف
أنه ملكه سواء كان هو البائع أو غيره من بائع لذلك البائع أو وارث أو غيره
وإن لم يعلم ماله فهو لقطة فيعرف على حكم اللقطة إن ظن إقادة التعريف
ولا كان مالا جهلت أربابه محله بيت مال المسلمين إن كان مستقفاً هذا إذا لم يكن
عليه علامة الجاهلية وإلا فهو لأجدده وبخمس واخمس لبيت المال اه بتصرف
وتوضيح [مسألة] إذا اشترى عبداً تناول ثياب خدمته فتدخل معه في البيع
ولو لم تكن عليه حال البيع وأما ثياب ذنبته فلا تدخل معه إلا لشرط
ولو اشترط البائع عدم دخول ثياب خدمته بطل شرطه ولزم البائع أن يعفيه
ما يستره وهذا قول أشهب عن مالك ورجحه بعضهم قال وبه مضت الفتوى
عند الشيوخ وسمع عيسى ابن القاسم أن الرجل إذا اشترط أن يبيع جارية عربية فله
ذلك وصوبه ابن رشد قال وبه مضت الفتوى بالاندلس فهما قولان مرجحان اه
منه بتصرف وتوضيح [مسألة] يجب على البائع أن يسلم للمشتري وناق العقار
والأشياء المشتري كما في دس

(فصل) في اختلاف المتبايعين (ماقولكم) في شخص اشترى سلعة وادعى أن
ثمنها تسعة دراهم فقال البائع بل عشرة فما الحكم (الجواب) إن كانت السلعة
قائمة حلف كل منهما على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه فيقول البائع ما بيعتكم
بثمنه ولقد بعثتكم بعشرة ويقول المشتري لم أشتريها بعشرة ولقد اشتريتها بثمانية
وإن تنازعا في التفتيم فيجوز الحاكم المشتري على تبذير البائع بالخلف وبفسخ البيع
بعد الحلف ظاهراً وباطناً فيجوز لمن ودت له السلعة التصرف فيها ولو بالوطء
والفسخ يكون بحكم الحاكم أو تراش متبايعيه وبفسخ أيضاً ظاهراً وباطناً
إن نكلا وقضى للحالف على التاكل فإن لم يحصل حكم بالفسخ ولا تراش منهما
جاز لأحدهما الرضا بما ادعاه الآخر وتم البيع به وإن فانت السلعة بموالة سوق

ما شاء الله لا قوة إلا بالله القاصرة لا يزويجها إلا أبوها أو جدها بشرط الإيجاب ومنها الكفارة وأما إذا بلغت فإن
رضيت هي ووليها بغير الكفارة صح النكاح وإلا فالنكاح باطل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه جرت
مذاكرة في أن وجه الحرة وكفها ليس بعورة فقال قائل يجوز النظر إلى وجه الأجنبية خصوصاً إذا كان الناظر إلى
وجهها محتجباً وإنما تنع إذا غاف الناظر عن نفسه الشهوة وإلا فلا تمنع حيث لم يكن الوجه عورة وأن ذلك مكروه

ولو بشبهة غرام وإنما المذول عليه الجواز خصوصاً حيث كانت معتقة وهو لا يستثنى عن خدمتها له فقال آخرهم
قد قرر العلماء الجواز وذكروا أيضاً أن الشابة تمنع من كشف وجهها للرجال لالكونه عورة بل تخشية الأفستان وإن
احتاجها للخدمة تكون بالجوارح وليس البرقع مفتوح العين ونخدم كيف شئت فما الراجح من ذلك أضيفوا الجواب
الواضح المسألة واقعة حال والباطل مستفيد لا خدمكم إلا نام (٢٣٩) (أجاب) رضى الله عنه الصحيح والمراجع

المتعمد من مذهب الإمام المظلي
أنه يحرم النظر إلى وجه الأجنبية
وكيفية عند الأمن من الفتنة
وعند عدم الشهوة ولا فرق في
النظر بين كونه معتقاً أو غيره
ومقابل الصحيح فاسد أشار إلى
فساده في المنهاج كما في التحفة
وفي المغني تنبيه ظاهر كلام
المصنف أن وجهها وكيفية غير
عورة وإنما التحق بها في تحريم
النظر به صرح المساوردي في
كتاب الصلاة وقال السبكي إن
الأقرب إلى صنيع الأصحاب أن
وجهها وكيفية عورة في النظر لاق
الصلاة اه وفي التحفة ووجه الآية
كادلت على جواز كشفهن لوجههن
ذلك على وجوب غض الرجال
أبصارهم عنهن ويلزم من وجوب
الغض حرمة النظر ولا يلزم من
حل الكشف جوازه كما لا يخفى
فانضح ما أشار إليه بشيئه
بالصحيح ومن ثم قال الباقي
الترجيح بقوة المدرك والفتوى
على ما في المنهاج وسبقه لذلك
السبكي وعلة الاحتياط انتهى
وفي المغني وحيت قيل بالتحريم
وهو الراجح هل يحرم النظر
إلى المتغيبات التي لا يتبين منها غير

فأعلى فاقول للشري يمين إن أشبه أشبه البائع أم لا فإن حلف قضى له به
وإلا لحلف البائع كما يختلف ابتداء إن انفرد بالقسم اه من أقرب المسالك بصرف
وزيادة من عدوى [مسئلة] في الأمر قال في المدونة ومن باع حائضه وقال اشترطت
ثلاث اختارها بغير عينا وقال المبتاع ما اشترطت إلا هذه الثلاث بعينها تحالفا
وتفاسخا اه ومثله في القامل اه بن [مسئلة] إذا اختلف قول المشتري والبائع
في حدوث العيب وقدمه كان القول قول البائع أنه حادث كما في حاشية الحرشي
من فصل الخبار

(فصل) في السلم (ما قولكم) في شخص اشترى قطاراً من لحم بمائة قرش
علي أن يأخذ منه كل يوم رطلا هل هو جائز أم لا (الجواب) في أقرب المسالك
وجاز شراءه من بائع دائم العمل تكباز ولحماه تشتري منه جملة كقطار مفرقة على
أوقات ككل يوم رطلا حتى تفرغ الجملة بدبتار مثلاً ولا يشترط تعجيل رأس
المال ولا تأجيل الثمن لأن البائع لما نصب نفسه للعمل أشبه ما باعه الشيء
المعين وهذا بيع لاسلم وليس لأحدهما الفسخ ولا تنسخ بعد الموت أيضاً ووجه
كونه بيعاً أنهم قالوا دام العمل منزلة تعين المبيع والسلم يكون المبيع فيه في الذمة
لامعينا ولا يشترط هنا تعجيل رأس المال بخلاف السلم فلا يجوز تأخير رأس
المال أكثر من ثلاثة أيام ويشترط هنا الشروع في أخذ الشيء المشتري ولا يقتصر
التأخير إلا لتصف شهر وإن لم يكن دائم العمل فهو سلم يشترط فيه شروطه السبعة
الأول تعجيل رأس المال الثاني أن لا يكون الثمن والمثمن طعامين ولا تقدين
الثالث أن يؤجل المسلم فيه بأجل معلوم كخمس شهر فأكثر لا أقل الرابع أن
يكون المسلم فيه في الذمة الخامس أن يضبط المسلم فيه بعمده التي جرى بها العرف
من كيل أو وزن أو عدد السادس أن تبين الأوصاف التي تختلف بها الأغراض
عادة ياناً شافياً السابع أن يوجد المسلم فيه عند حلوله غالباً اه ملخصاً من
أقرب المسالك ومن بصرف وتوضيح [مسئلة] يجوز أن تشتري فدرأ معيناً
كقطر لحم كل يوم بدرهم مثلاً من جزاء دائم العمل ومثله الخباز ودوام العمل
إما حقيقة أو حكماً بأن كان من أهل ذلك الشيء المشتري منه بحيث يسر له تحصيله
في أي وقت ولا يشترط تعجيل رأس المال ولا تأجيل الثمن لأنه من باب

عيناها وبخارجها أو لا قال الأذرع لم أر فيه نصاً والظاهر أنه لا فرق لاسيما إذا كانت جملة فكم في المحاجر من خناجر
وهو ظاهر انتهى كلام المغني وتبكي الموفق رشحة من هذه النصوص والله الهادي سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه
في امرأة ذات شيء أرادت أن تزوج على كفيها ولها أخ من الأب وأخ شقيق فبغ الشقيق أن يملكها وقال لا أملك
لك إلا أن تجعل لي هذا الشيء ففلاخ من الأب أن يملكها بغير رضا الشقيق أو لها أن توكل أحداً يملكها بغير رضاها

أفتونا مأجورين إن شاء الله تعالى (أجاب) رضي الله عنه بقوله الحمد لله وحده حيث امتنع الشقيق من تزويجها بالكف.
ولبت ذلك عند الحاكم الشرعي زوجها الحاكم الشرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه فيمن أراد نكاح
امرأة فأخبرته أمه أنها أرضعتها معه مرة واحدة لا غير واعتقد صدقها والمرضعة المذكورة مذهبها يرى ثبوت الرضاع
بما ذكر ومريد النكاح لا يرى (٢٣٠) التحريم إلا بخمس رضعات فأخبرت المرطضة المذكورة بذلك فقالت

أنا أفقه من قال بعدم التحريم
وأزواج ووليا لم يشعر بذلك
لخطبها من وليها الشخص المذكور
الذي لا يرى التحريم فقال لها
وليا أو أزواجك على خلاف
المذكور فقالت مليح فوكل وليها
شافعيًا فمقد لها على من ذكر
فهل يكون النكاح صحيحًا ويجوز
لها التقليد وإن كان وليها الموكل
لا يستدعيه لوعلم الحال ويكون
العبرة بما يراه الزوج ويعتقده
من الصحة بحكم مذهب أفتونا
مأجورين (أجاب) رضي الله عنه
نعم النكاح صحيح ويجوز لها
التقليد لأن العبرة باعتقاد الزوج
في المسائل المختلف فيها والله
سبحانه وتعالى أعلم (سئل رحمه
الله تعالى) حيث قلتم بالصحة وأن
العبرة بعقد الزوج ولها التقليد
فهل إذا وجدت أركان النكاح
الحسنة المعتمدة على مذهب الشافعي
في باطن الأمر ولم يعلم بها الزوج
الزوجية وأخبرها بالأركان
المذكورة فاسق وكان في الباطن
كاذبًا واعتقدت صدقه وأخبرها
أن تعتقد أن الأئمة كلهم على
هدى لازمة لأحدهم على الآخر
فقبلت قوله فهل يكون هذا

البيع ويشترط التبرع في أخذ الشيء المشتري ولا ينظر التأخير إلا لتقصير شهر
ولكل منهما النسخ هنا لأن البيع وإن كان جائزاً فهو غير لازم وإن لم يكن دائم
العمل اشترط فيه شروط السلم كالتالي قبل هذه أم من أقرب المسالك بتوضيح وزيادة
من دس ورس (ما قولكم) في شخص وجد عند نحاس مثلاً طناً لم يكل فاشتراه منه
جزافاً على أن يكله هل يجوز أم لا وإذا قلتم بالجواز هل يضمته المشتري بالعقد
أو بالقبض أو يضمته البائع (الجواب) في أقرب المسالك أن من وجد صائناً
شرع في طست أو سيف أو نحو ذلك فاشتراه منه جزافاً بمن معلوم على أن يكله
جاء ودخل في ضمان المشتري بالعقد وأما البائع فلا يضمته إلا ضمان التصانع
وهو إن كان النصف من الصانع أو ادعى هلاكه ولم تقم له ينة بذلك والحال أنه
مسايقاب عليه فمن وإلا فلا ضمان عليه له بتصرف وزيادة من دس [مسئلة]
إن وجد ثوب شرع في نسجه فخلا يجوز أن يشتري منه ليكمل لأن الثوب
إن خرج على خلاف الصفة المشترطة لا يمكن إعادته بخلاف نحو الطست
المتقدم فإن نحو النحاس والحديد إن خرج على خلاف الصفة المشترطة يمكن
إعادته على المطلوب فلذا جاز هذا إذا لم يكثر عنده الغزل من جنس المطلوب
والأ جاز لأنه لو خرج على خلاف الصفة المشترطة عمل من ذلك الغزل بدله
على الصفة أم من أقرب المسالك بتوضيح [مسئلة] في الأمير على عرق سئل ع
عن وكل على قبض ثمن طعام فدفع الوكيل عن الثمن طعاماً وأخذ الثمن فأجاب
بالجواز وفيه أيضاً سئل ابن زكريا عن اشترى ثمار حائط وبخر عن بعض
الثنى فرد بدله بعض الثمر فأجاب بالجواز حيث كان الباقي من الثمن أقل من الثلث
نقله بعض معاصريه فقال سيدي أحمد بن زكريا لمن خالفه يارأس اللحم حكى
ابن رشد في البيان أن القدر الذي يجوز أن يستني ابتداء يجوز أن يكون قضاء
وقوله يارأس اللحم كناية عن البلادة كراس الأنعام

باب في الزهن

(ما قولكم) في شخص عليه دين فضليه وبه منه وكان في يد المدين سلعة فقال
لصاحب الدين امسك هذه السلعة حتى أدفع لك حقلك فامسكها واستمرت تحت
يده فقام بقية الغرماء على المدين وليس عنده ما يسكن جميع الغرماء فهل يختص

القدر كافياً في صحة التقليد أم لا وهل العبرة بما في نفس الأمر أم لا أفتونا (أجاب) رضي الله تعالى عنه نعم العبرة
في العقود بما في نفس الأمر ويمكن القدر المذكور في التقليد والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل
زوج ابنته الصغيرة وشرط على الزوج أن لا يقربها إلا بعد مضي أربعة سنين فيجب على الزوج في هذه المدة الكسوة
والنفقة أم لا أفتونا مأجورين (أجاب) رضي الله عنه حيث كانت لا تحتمل الوطء فلا يجب على الزوج النفقة

والكسوة واقعة سبحانه وتعالى أعلم (باب الصداق) (سئل) رضي الله عنه إذا خطب رجل امرأة في بعض الجهات وأهل تلك الجهة مصطلحين عند الخطبة على شيء من الدراهم مقدار عشرة ريال فرائد أو أكثر أو أقل وطلب الدراهم التي عند الخطبة ولم تعلم بها الزوجة ولم يسموها مهرًا فهل تجزئ عن المفروض وتبرأ ذمة الزوج أم لا ومع ذلك صار العقد على مهر المثل المسئلة واقعة أفقونا مأجورين (٢٣٣) (أجاب) رضي الله تعالى عنه حيث لم تعلم

الزوجة بما ذكر أو علمت
ولم يجعل عن المهر فهو باطل قلها
المطالبة بالفرض قبل الدخول
وإن دخل وجب مهر المثل والله
سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي
الله عنه في امرأة مات زوجها
وقال القوابل إنها حامل فوضت
أكثر مدة الحمل ولم تله قسماً
القوابل إن الجنين مات في بطنها
من مدة طويلة فيبذل تنقضي
عدها وهل بعد مضي المدة التي
جعلها الشارع أكثر مدة الحمل
ولا يثبت النسب من الميت تبقى
مستدة أم يلزم أن تتحقق ونجزم أنه
ليس يبطل جنين بعد مضي المدة
وتنقضي العدة بمضيتها وتحمل
للأزواج وهل ثم فرق بين الجنين
الحى والميت في قولهم أكثر مدة
الحمل أربع سنين أم لا كيف الحكم
أجيبوا جواباً شافياً فغنموا أجراً
واقب المسئلة واقعة والسائل
مستفيد (أجاب) رضي الله عنه
بقوله الحمد لله وحده ما شاء الله
لا قوة إلا بالله نعم حيث قال
القوابل إن الجنين مات في بطنها
فلا تنقضي عدتها حتى يزل
مافي بطنها وإن زادت
على مدة أكثر الحمل على المعتد

بالسعة من أمسكها أو يكون أسوة الغرماء (الجواب) هي رهن عند أشهب
فيخص بها من أمسكها لأنه يكتفى في صيغة الرهن عنده ما يدل على الرضا كالبيع
وعليه اقتصر في من أقرب المسائل وقال ابن القاسم لابد في صيغة الرهن من التلفظ
الصريح وعليه فيكون من أمسكها أسوة الغرماء [مسئلة] من أخذ من مدينه
عبداً رهنًا فأبى بعد الحيازة ففي الحرشي وعقب يستوى الغرماء فيه وهو آبق
ورده البناني بأنه متى حيز لا يبطل حق المرتن منه إلا برجوعه لسيده مع علم
المرتن وسكوته اه من ص يتصرف (ما قولكم) في غلة نحو الدار أو جزء
مشاع في نحو دار أو دابة أو ثوب هل يجوز رهنه أم لا (الجواب) يصح رهن
ما ذكر خلافاً للحنفية القائلين لا يصح رهن المشاع ولا حبه ولا وقفه ولا يلام
الراهن للجزء المشاع استئذان شريكه بل يتدب اه ملخصاً من أقرب المسائل وص
(فائدة) الراهن هو دافع الرهن والمرتهن بالكسر هو آخذه ويقال له أيضاً
مرتن بفتح الهاء لأنه وضع عنده فيكون مرتن بالفتح اسم مكان الراهن ويطلق
مرتن بالفتح على الراهن أيضاً لأنه مثله فهو مكان لسؤال الراهن اه ملخصاً
من حرشي وعدوى [مسئلة] إذا لم يحز المرتن الرهن حتى مات الراهن أو فلس
أو جن أو مرض مرضاً متصلاً بالموت يبطل الرهن فيكون المرتن أسوة الغرماء
ولو جد واجتهد في حوزة المصلع قبله بخلاف الهبة والصدقة فإن الجدد
في حوزهما يفيد أنهما خرجا عن ملكه بالقول والرهن لم يخرج عنه لكن يبطل
الهبة والصدقة إحاطة الدين قبل الجدد وبخلاف الرهن الهبة والصدقة في مسائل أيضاً
منها أن الرهن يقتصر إلى إذن الراهن في الحوز بخلاف الصدقة ونحوها ومنها
أن الرهن متى رجع ليدويه باختيار المرتن يبطل حوزة ولو بعد سنين بخلاف
الهبة والصدقة ومنها أن الزوج إذا رهن زوجته متاع البيت أو غادته وبقي
يستخدمان ذلك فهو غير حوز ويصح ذلك في الهبة والصدقة ومنها افتقاره إلى
معينة البينة بحوزة بخلاف الهبة والصدقة اه ملخصاً من عقيق والأمير بتوضيح
(ما قولكم) في مرتن شيء نازعه الغرماء بأنه إنما حازره بعد حصول المانع للراهن
من موت أو فلس وادعى المرتن أنه حازره قبل المانع وشهد له الأمين الحازر للرهن
فهل القول للمرتن أو للراهن (الجواب) لا يقبل قول المرتن بعد حصول المانع

ومع قول القوابل ما ذكر لا يمكن الجزم الذي ذكره السائل ولا تحمل للأزواج وقول السائل هل ثم فرق أم نعم
سائر ما أياه من أصحابنا الشافعية فرق بين الحى والميت في الحى تنقضي بأكثر مدة الحمل ولا يلحق صاحب الفرائش
وفي الميت لابد من تزوله وإن زاد على مدة أكثر الحمل سوى العلامة ابن قاسم العبادى محشى التحفة فإنه سوى بينهما
وستمر بك نص عبارته إن شاء الله تعالى والله سبحانه أعلم قال العلامة سبدي محمد الشريفي الخطيب في منفيه بعد

قول المات وتنقض العدة بحيث أن يوضع الولد الميت كالمحي لا يخلو الآلية فائدة وقع في الإفتاء أن الولد لو مات في بطن المرأة ونظير زوجه هل تنقض عدتها بالأنفraz إن كانت من ذوات الأقران أو بالأشهر إن لم تكن أو لا تنقض عدتها ما دام في بطنها اختلف المصرون في ذلك والظاهر الثاني لمعوم قوله تعالى وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ثم رأيت بعد أن الجلال البلقيني (٢٣٢) استفتى عن هذه المسألة فأجاب بذلك انتهى كلام العلامة الخطيب

في مقبلة وقال العلامة سيدي محمد ابن سيدي العلامة أحمد الزملي في نهايته شرح الشهاج بعد المات المات مانصه ولو مات في بطنها واستمر أكثر من أربع سنين لم تنقض إلا لو وضعه لمعوم الآية كما أثنى به الولد رحمه الله تعالى ولا مبالاة بتضررها بذلك انتهى كلام العلامة في النهاية وفي حاشية الصفحة للعلامة سيدي أحمد بن قاسم تقدمه الله برحمته ما نصه فرع يقبل قول المرأة في وضع ما تنقض به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال أنه ربح مورم ولو مات الحمل في بطنها وتعذر خروجه لم تنقض عدتها ولم تسقط نفقتها ولو استمر في بطنها مدة طويلة وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لو استمر حياتي بطنها وزاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضع ولا وطره ولا ينافي ذلك قولهم أكثر من داخل أربع سنين لأنه في مجهول البقاء زيادة على الأربعة حتى لا يلحق نحو المطلق إذا زاد على الأربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الأربع هذا هو الذي يظهر وهو حق

أنه حاز الرهن قبل المسامح ولا تقبده دعواه ولو شهد له الأمين الحائز للرهن لأنها شهادة على فعل نفسه إلا أن تشهد له بيعة على التحويز أو الخوز ومعنى التحويز أن تشهد البيعة على معاينة أن الراهن سلم له الرهن قبل حصول المسامح ومعنى الخوز أن تشهد على أنه حاز قبل المسامح ولو لم تشهد بالتحويز على الأوجه فتقيد دعواه حيثك ويستفاد من قولهم إن الشهادة على فعل النفس لا تنفي لأنها دعوى أن شهادة القباي بأن وزن ما قبضه فلان كذا لا تنفي لأنها شهادة على فعل النفس بخلاف ما إذا شهد أن فلاناً قبض ما وزنه فإنه يعمل بشهادته فإن شهد بهما معاً فالظاهر البطلان لأن الشهادة إذا بطل بعضها بطل كلها حيث كان بطلان بعضها للثمة كما هنا وحمل بطلان شهادة القباي بالوزن ما لم يكن مقاما من طرف السلطان أو نافية كالتقاضى كما بمصر وإلا عمل بشهادته كما استظهره شيخ والظاهر أن تابع المقام من التقاضى مثله اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (فائدة) تباع أم الولد (١) في مسائل الأولى إذا وطئ الرهن الأمة المرحومة بلا إذن من المرحمين قوله منها حر وتباع هي عند الأجل إن ظهر أن الراهن معسر الثانية أمة المفلس الموقوفة للفرع يطؤها المفلس فتحمل منه الثالثة أمة الشركة بطورها أحد الشريكين بلا إذن الشريك الآخر فتحمل منه الرابعة جارية من أحاط الدين بماله ومات فوطئها ابنه والحال أن أباه لم يمسه الخامسة أمة القراض يطؤها العامل السادسة

(١) قوله فائدة تباع أم الولد دون ولدها الخ قد أفتى ابن تيمية رحمه الله على المسالك بقوله لا يملك

تباع عند ذلك أم الولد	يدون أنها بئمة تعد
إن يطأ المفلس والشريك أو	يطأها العامل في فرض وأوا
أو رهن يدون إذن المرحمين	أو سيد بعد جاعة بين
لو استفتت بعد أن أحلها	وأمة غرورها زوجة لها
ومن تباع في القصور بعد ما	بمات سيد المكاتب كما
يطؤها ابن الذي مات وقد	أحاط دينه رهنها فقد
وأبها تباع زوجها أو	بائنين غلق عهد أمة
ملكها من بعد حلها وما	يعتقه سيده ما حلها
حيلة أمه أو قد ولت	من قبل فق من لفتها أبت
وحاول من غير سيد وقد	رهنها يدون عليها المدة
غير من أجل والشوهر له	أعتقها فأحفظ ولا نهية

إن شاء الله تعالى انتهى كلام العلامة في الحاشية المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم (باب القسم والشوهر) (سئل) رضى الله عنه في رجل متزوج بامرأة وأراد الزوج بغيرها عليها فقبل زوجته بالثانية اسمي لها اثني عشر ريالاً رضوة فقبلت وأشهد على نفسه بأنها ديناً في ذمته ودفع لها ثلاث محاييب اسلامبول من الرضوة بعد أن تزوج فبعد أيام احتاج الزوج إلى هذه الثلاثة المحاييب فطلبها منها فرفضته حسنة فبعد مدة أيام تشاجر

ولم يأتها ليلتها ومن عادتها تخرج إلى الجيران التي حوزها من أهلها وأهل من غير إذنه فخرجت إلى دار منها على حسب العادة والدار دار أهلها وأهلها فاستلحقها إلى بيتها وضربها ضرباً فيجأ وكشفها إلى الأجانب الذين ليسوا محرماً لها ثم خرجت من بيتها بسبب هذا الضرب إلى بيت وليلتها ففعل الاثنى عشر ريال لها أن تطلبها منه ويؤمر بدفعها وهل يخرجها من بيته بهذه الصورة تكون ناشراً أم مصرفها (٢٣٣)

أمرها إلى القاضي في ضربه لها للقاضي أن يريه على ذلك أفترنا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث كان إعتاقها الخياط الثلاث على وجه الهبة وقبضت وقبضتها فلها طلبها وليس لها طلب الباقي وبغروها تكون ناشرة فلا نفقة لها ولا قسم وأما ضربه لها فإن رأى الحاكم الشرعي تضرره عليه عزره والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه ما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم استوصوا بالنساء خيراً أيقولنا معنا وإعراجه ياباً شافياً أي كيف إعراب خيراً أهل هو مفعول استوصوا أو هو صفة محذوف وما الوصية المذكورة أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه بقوله نعم معناه اقبلوا وصيقي فبين وارقوا بين وأحسنوا عشرتين بحيث تكسوهن بمعروف وتطعموهن كذلك وتسكنوهن بما يليق بهن، وغير منصوب على التحيز (تنبيه) من الوصية بين تأديبين إن تعين مع أبو حنيفة امرأة تصيح لضرب زوجها لها فقال صدقة وقبولة وحسنه مكتوبة فقبل له كيف ذلك قال لحديث ضرب

جارية وطلتها سيدها بعد جنايتها وهو عالم بها السابعة الجارية التي اشتراها شخص وأجلها ثم استحقها شخص من يده الثامنة الأمانة الثامنة أمة المكاتب يموت وفيها وفاة بالكتابة تباع في النجوم والولد حر في الجميع ويبيع ابن أم الولد دون أمه في مستثنين الأولى إذا ملك العبد أمة فوطئها حملت وأعتقها ولم يعلم سيده بعتقه لها حتى أعتقه فإن عتق العبد أمته ماض وتكون حرة والولد الذي في بطنها رقيق وحمله بعضهم علي ما إذا وضعت الولد قبل عتق السيد العبد الذي أعتقها وأما لو كان في بطنها حين العتق فإنه يتبع أمه الثانية أمة حامل من غير سيدها فوهبها لشخص واستثنى حملها ثم إن الموهوب له أعتقها فتصير حرة حاملة برقيق أمه ص بتوضيح [مسئلة] شرط ضمان المرتين أن يكون الرهن يده وكان مما يغاب عليه ولم تقم علي هلاكه بينه بضايعة بنسب تقرير فضمنه حينئذ ولو اشترط البراءة من الضمان حال العقد وإلا بأن كان يده أمين أو كان مما لا يغاب عليه أو قامت على ضياعه بينة فلا ضمان على المرتين لأن ضمانه ضمان تهمة وقد زالت فلا ضمان إلا أن تكذب البينة الشاملة للعدل وامرأتين كما لو ادعى موت الدابة أو العبد الرهن فقال جيرانه أوردقته في السفر لم تعلم بذلك أو قال مات أو ضاع يوم كذا قتالت البينة وأبناء عنده بعد ذلك اليوم فإنه يضمن في جميع ما ذكره من أقرب المسالك يتصرف [مسئلة] إذا ادعى المرتين احتراق الرهن أو سرقة وعلم احتراق محل أو سرقة مناعه فإنه يضمن ولا ينفعه ذلك إلا بقاء بعضه لم يحرق مع ظهور أثر الحرق فإنه لا يضمن أمه منه بتوضيح [مسئلة] الرهن تحليف المرتين مطلقاً في ضمانه وعدم ضمانه لقد ضاع أو تلف بلا تقرير منه وأنه لم يعلم موضعه أمه منه (ما قولكم) فيما إذا اختلف الرهن والمرتين في قدر المدين فقال الرهن عشرون وقال المرتين ثلاثون والرهن قيمته ثلاثون فهل القول للرهن أو للمرتين (الجواب) في أقرب المسالك أن الرهن بالنظر لقيمة كالشاهد فمن شهد له حلف منه وكان القول له وهنا الرهن شاهد للمرتين فالقول له وإن لم يشهد لواحد منهما بأن كان أقل من دعوى المرتين وأكثر من دعوى الرهن حلف كل منهما على طبق دعواه ونفي دعوى الآخر وأخذ المرتين الرهن في دينه إن لم يفرم له الرهن قيمته فإن تكلا فكحلفهما أمه [مسئلة] إذا اختلفا

(٣٠ - قرعة العين) الجاهل صدقة وأنا أعرفها جاهلة انتهى مناوى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل تزوج امرأة بأكرة مراقة بعقد صحيح شرعي وأعطى جميع صداقتها لوليتها المتولى تزويجها ودخل بها في بيت أهلها قضت مدة نحو ثلاثة أشهر فبلغت بالحيض والسقط فطلبها زوجها إلى بيته فأبى هي ووالدها ووالدتها وقالوا شرطنا عليك أن تكون عندنا بقية هذه السنة فقال قد تضررت ولا يلزمي الوفاء بهذا الشرط فهل تكون هذه الزوجة

ناشرة بذلك ولا يلزم الزوج شيء من نفقة وغيرها حتى تطيعه وتأتي إلى مكانه وتوفيه حقوقه أم لا وإذا نعت ولها
وقال خذها عريانة ولا أعطها شيئا من حلي ولباس وأثاث سواء الذي اشترته من مهرها والذي متعتها من عندي فهل
للزوج أن يطالب بمأذكر تبعية الزوجة وإذا امتنع من الأداء وطبقه عند الحاكم الشرعي وامتنع من الإعطاء أيضا له أن
يعبره على تسليم مأذكر أم لا (٢٠٤) وإذا قال قد صنعت صبيحة وحبتها من المهر فهل يكون متبرعا

ولا يجب له شيء لأن بنته إذا
ذلك غير نافعة ويلزمه تسليم جميع
ما أخذ من الزوج أم لا وإذا كان
محل الزوج صالحا للمساكنة
والإقامة فيه لاحتوائه على متاعه
ومراققه وقال أهلها يزيد غير
هذا وزيد من يكون معها في
مكانها غير الجيران والزوج فهل
يتمتعون من هذا التمتع والأذى
ويجبرون على تسليم الزوجة لبعليها
ولا يعارضونه إلا إن عالف
الشرعة المحمدية أم كيف الحال
أفيدوا الجواب عن كل قضية
للصواب ولكم من الله تعالى
جزيل الثواب (أجاب) رضى
الله تعالى عنه تكون ناشرة
بما ذكر فلا تستحق عليه شيئا
من الحقوق إلا بإعطائها له بأن
تأتي إلى مسكنه وتوفيه ما هو
له شرعا وحيث وكلت الزوجة
زوجها في مظالمة أي باطاله وأخذ
ما أثبت أنه لها ومنه ماصرفه
ولها في صبيحتها من مهرها وإذا
كان المسكن لا تقاها أجبروا على
تسليمها وليس لهم معارضة في
شيء من جانبها حيث سلك طريق
الشرع المنيف واقب سبحانه وتعالى
أعلم (سئل) رضى الله عنه في المسكن

في قدر الدين وشهد الرهن بالنظر لقيمة المهرين وتقدم بخلف معه ويكون القول
له فهل إذا وجد المهرين شاهداً واحداً يشهد له فهل يضمه للرهن ويسقط الدين
أولا به من الدين فهل يضمه عن المتيقن أنه لا يضم له وأنه لا به من الدين مع
الشاهد لأن الرهن ليس شاهداً حقيقياً وهو ظاهر انتهى بن

باب النفاس

[مسئلة] لصاحب الدين منع من أحاط الدين بماله من تبرعه بهبة وصدقة
وحبس وإعدام وحالة وكذا لا يجوز له فيما بينه وبين الله تعالى وله منه من
البيع والشراء والأخذ والعطاء لأن النفاس العام وهو قيام الغرماء مانع من ذلك
كما نص عليه ابن رشد بخلاف مجرد الإحاطة من غير قيام الغرماء فلا تمنع
المعاوضات بالبيع والشراء كما في أقرب المسالك (ما قولكم) فيمن أحاط الدين
بماله وطلب بعض أرباب الديون تفليسه وأبى غيره هل يفلس لأجل الطالب
أم لا وإذا قلتم يفلس لحق الطالب فهل يخاصصه من أي تفليسه أم لا (الجواب)
نعم يفلس لحق الطالب وللآخرين بحاصة القائم لأن تفليسه لو احدث تفليس للجميع اه
خرشي [مسئلة] ليس لمن أحاط الدين بماله أن يفلس نفسه بأن يرفع للحاكم
ويثبت عدم نفسه بل لا يحكم الحاكم بتفليسه إلا إذا ظن الغرماء (فائدة) اعلم
أن من أكثر ماله حلال وأقله حرام تجوز معاملته ومداينته والأكل من ماله كما
قال ابن القاسم وهو المتمدن خلافاً لأصبيغ المحرم لذلك وأما من أكثر ماله حرام
والقليل حلال فذهب ابن القاسم كراهة معاملته ومداينته والأكل من ماله وهذا
المتمدن خلافاً لأصبيغ المحرم لذلك وأما من كل ماله حرام وهو المراد بمستغرق
الذمة فهذا يمنع معاملته ومداينته ويمنع من التصرف المالي وغيره خلافاً لمن
قال إنه مثل من أحاط الدين بماله يمنع من التبرعات لا من التصرف المالي وسيل
ماله إذا لم يمكن رده لأربابه الصدقة على الفقراء ليس إلا وقيل يصرف في جميع
مناقع المسلمين كبناء القناطر وسد الثغور واحتلف إذا تزع منه ليصرف في
مصالح المسلمين هل يترك له منه شيء أولاً والمتمدن أنه يترك له ما يسد رمقه
ويستر عورته اه تقرير شيخنا عدوى اه من دسوقي [مسئلة] لا يكلف الحاكم
الغرماء أن لا غريم على النفاس غيرهم لأن الدين يقصد إحقاقه غالباً فإثبات حصر

إذا زوج ابنته من رجل آتاني وشرط عليه أن لا يسافر بها فاسافر بها إلى الطائف في غيبة أبيها ثم أراد السفر بها
إلى بغداد والحال أنه غير مأمور عليها فهل له أخذها جبراً أم ليس له أخذها والحال ما ذكر أفيدونا مأجورين خيراً
(أجاب) رضى الله عنه نعم ليس له جبرها على السفر معه والحال ما سطر والله اعلم سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
رضي الله عنه في شخص له زوجة نزل بها إلى جدة لأجل أن يسكن بها والحال أنه يريد السفر إلى نحو الهند ولم يكن لها

أحد بحجة من محارمها ولا أقاربها فهل والحال ما ذكر نجبر على السكنى بحجة على هذه الحالة أم كيف الحال ولها منه بنت
عمرها نحو ست سنين يريد أن يسافر بها إلى اليمن فهل له ذلك أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث
كانت لم تأمن على نفسها بما ذكر فلا تجبر والافتحبر عليه وحيث أراد سفر الثقة فله أخذ ابنته منها والا فلا والله
عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له زوجة وأراد الزول (٢٣٥) إلى جده لطلب المعاش فيها فقال

زوجته يا بنت الناس امشى معى
فقلت لا أمشى إلا أنت أمرنى
الشرع فهل له أخذها أو لم يكن له
ذلك أفيدونا (أجاب) رضى الله
عنه حيث كان مأموها عليها
والطريق آمن والمقصود آمن قومها
السفر معه والا فلا والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) رضى الله
عنه في رجل تشاجر مع زوجته
وخطبت منه طلاقها فقال لها
ما عندي شيء أعطيه لك لاني فقير
ولك عندي باقي صداقك ورفقة
العدة ومؤنة السكنى إذا طلقتك
تحل علي جميع ذلك وأنا أخرج
ذلك فقالت له أَرْضَى منك ولو بشيء

قليل فقال لها ما أملك إلا راي
واحدا ترضين به وتبرئين ذمتي
في جميع ما ذكر برادة صحبته ولو
كنت حاملا فلا تطالبني بشيء
حتى نضج حملك فإن أرضعته
لك أجره والا فلا فرضيت
بالريال وأبرأت ذمتي في جميع
المذكورات حتى لو ظهر بها حمل
لا تطالبه بشيء قاتلته على
نفسها أنها أبرأت ذمتي في جميع
ما ذكر برادة صحبته فبعد مضي
شهرين ظهر بها حمل فطالبت أن
تتمتع عليها حتى تضع حملها فقال

لا تستحقين في ذمتي شيئا وعندي البينة على ذلك فهل تسمع دعواها بعد البرادة الصريحة أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله

عنه نعم تسمع دعواها والبرادة غير صحيحة والله سبحانه وتعالى أعلم
وموت مورثهم وورثتهم من الميت وذلك لأن عددهم معلوم بالجيران وأهل البلد
فلا كلفة في الإشهاد عليهم ولكن شهود الورثة يشهدون على نفي العلم بأن يقولوا
في شهادتهم لا نعلم وأوثا غير هؤلاء الورثة فلو قالوا لا وارث للميت غير هؤلاء
قطعا بطلت شهادتهم كما في دس

باب الحجر

(ما قولكم) في صبي أعتق شيئا هل يضمن أم لا (الجواب) في أقرب المسالك
إن أعتق شيئا لم يؤمن عليه فإنه يضمن قيمته في ماله إن كان له مال وإلا أتبع
به في ذمته وإن أمن عليه فلا ضمان عليه لأن من أمته قد سلطه على إتلافه فإن
كان الذي أمته هورب المال فقد ضاع هدرا وإن كان غيره فعلى المؤمن الضمان
لضررته إلا أن يصون به ماله وإلا فيضمن الأقل بما صونه به وما أعتقه فإذا أمن
على عشرة قروش مثلا وعنده لنفسه ثمانية قروش فأكل بالعشرة التي أمن عليها
وصان الثمانية فإنه يفرم الثمانية وأما إذا كان لا شيء عنده فإنه لا يفرم شيئا
ولو استفاد مالا بعد الإنلاف

باب الصلح

(ما قولكم) في شخص ادعى على آخر بشيء فأنكر فطلب المدعي التيمين من
المدعى عليه فهل له أن يصلح المدعى بشيء ويفتدى من التيمين مع علمه برادة
نفسه (الجواب) نعم له أن يفتدى من التيمين ولو علم برادة نفسه خلافا لما
قاله ابن هشام من أنه إذا علم برادة نفسه نجب عليه التيمين ولا يجوز له الصلح
لأربعة أمور منها أن في حلفه إبطال نفسه وقد قال صلى الله عليه وسلم من
أذّن نفسه أذّن الله ومنها أن فيه إضاعة المال ومنها أن فيه إضرار الغير ومنها
أن فيه إضرار ما لا يحل ورد كلام ابن هشام بأن ترك التيمين وترك الخصام عز
لإبطال وجهك قبل المال لا لانداء من التيمين ليس إضاعة له لأنه لمصلحة
وأما إضرار الغير الحرام فلا سبيل على الظلم فيه إنما السبيل على الذين يظلمون
الناس الآية قاله الثاني اه متخصا من أقرب المسالك ومن يتصرف [مسئلة]
فولم الصلح جائز إنما هو بالنسبة لظاهر الحال فالنكر من المتصالحين إن كان

لا يستحقين في ذمتي شيئا وعندي البينة على ذلك فهل تسمع دعواها بعد البرادة الصريحة أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله
عنه نعم تسمع دعواها والبرادة غير صحيحة والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الطلاق) (سئل) رضى الله عنه في رجل طلق امرأته بالثلاث ولاسمى اسمها يوم طلقها وراح لا يراها وقال له تعالى
عند بنتك ما بين لها عندي لا يوم ولا ليلة انقطعت نعمتها وانقضت عنها فسد أهرها ولا أشهد عليه وأخذت عند أبيها مائة

من الزمان سبعة أشهر لا دعوى ولا يجب قعد ذلك بدا لها نصيب ارتفاق فيوم بدا لها جاء بدعوى أني ما طلقت زوجتي
فخط نفسه أنه ما طلق إلا من بنات عمه سعيد الثلاث الصغار وما عتبت زوجتي بذلك قعد ذلك حضرت الزوجة والرجل
فقالوا للزوجة لك هوى في زوجك قالت لا ما طلقني أمس سمعتي طلاق بأذني وأعود عليه اليوم لا أشربه في ماء ولا
آكله في زاد فقال لهم كلتكم في نصب (٢٣٦) فبرى فأصاحوا بينهم الناس قالت أنا شاربة حلي منه فاستمرت

سبيلها منه بخمسة وعشرين ريالاً
وأصلبت الدرهم من يده إلى يدها
فبعد الاستلام للدرهم منها قال
لها زوجتي هذه مسعدة بنت
سعيد طالق مني بعد الرضا فهل
يجوز له عليها طريق بعد الطلاق
الأول ثم الطلاق الثاني واستلم
الدرهم ورضيا مختاراً لا منصرفاً
ولا موهوباً فهل له رجوع عليها
أم لا وهل لمساعدة بعد الطلاق
الثاني أم لا أفئونا (أجاب)
رضي الله عنه نعم إن كان الطلاق
لفظه بنت سعيد طالق ثلاثاً
وقصد إحدى الثلاث الصغار
من بنات سعيد على ما زعم صدق
فلا يقع عليها طلاق ولها تحليفه
أنه لم يقصد طلاقها وكذا لها
تحليفه على قوله شد بئنك أنه لم
يقصد طلاقها وحيث لم يقع الأول
وقع الأخير وله الرجعة إن كانت
العدة باقية وإن انقضت فلا بد
من تحديد الشكاح ولها الرجوع
في دراهمها والله سبحانه وتعالى
أعلم (سئل) رضي الله عنه في
رجل زوج ابنته آخر على
وهي بالغة فكف معها مدقوجاً
إلى أبيها وقال له شد بئنك إني
فككتها ولا لها عندي ولا لي

صادقاً في إنكاره فما أخذه الآخر منه حرام وإلا لحلال كما في أقرب المسالك
وغيره (ماقولكم) في شخص ادعى على آخر بعشرة مؤجلة فهل للدعي عليه
أن يصالحه بثمانية نقداً أم لا (الجواب) لا يجوز له ذلك لما فيه من ضيع
وتعجل لأنه أسقط عنه اثنين من العشرة المؤجلة لأجل أن يجعل له ثمانية الآن
ومن يجعل ما أجل عند مسلماً فكأنه سلفه الثمانية المتقودة الآن لأجل أن يتضع
بائنين عند الأجل ففيه سلف جر نقداً وأما عكس هذه وهو أن يصالحه بعشرة
نقداً عن ثمانية مؤجلة فلا يجوز أيضاً لما فيه من حط الضمان وأزدك (١)
[مسألة] لا يجوز الصلح بدراهم عن دائير مؤجلة ولا عكسه لما فيه من الصرف
المؤخر [مسألة] يجوز الصلح على الاقتداء بمال عن يمين توجهت على المدعي عليه
ولو علم براءة نفسه وهو المعروف خلافاً لمن منعه وهو ابن هشام زعم أن ترك
حلف البريء إذلال لنفسه وفي الحديث من أذل نفسه أذل الله وإضاعته مال
وإغراء للغير وإطعامه ما لا يحل ورد بأن ترك الحلف والخصام عز لا إذلال
فيذل المسال له ليس إضاعته وأما أكل الغير الحرام فلا سبيل على المظلم فيه
إنما السبيل على الذين يظلمون الناس اهـ ملخصاً من عقب والامير

باب في الحوالة

[مسألة] شرط صحة الحوالة رضا المحيل والمحال فقط دون الخيال عليه وإنما
يشترط حضوره وإقراره على الأرجح (ماقولكم) في رجل له على آخر أردب
قح من دين والمدين أردب قح من فرض علي آخر فطلب صاحب الأردب
الدين أن يوفيه حقه فهل يجوز للدين أن يحيله على الأردب القرض أم لا
(الجواب) يجوز إذا حل المحال به عند الأصحاب إلا ابن القاسم فاشتراط
حلها معاً وقال ابن رشد يمنع مطلقاً لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه وأجيب
بأن قضاء القرض بتمام البيع جائز وأما الطعامان من بيع فلا تجوز الحوالة
فيهما كافي أقرب المسالك وغيره [مسألة] تكني الإشارة الدالة على الحوالة
من الآخرس ولا تكني من الناطق خلافاً لما يورمه كلام ابن عرفة اهـ من دس

(١) قوة وإزدك يجوز مع إزدك بتدبير المتدبر والنصب بان مضرة بهد وإزالة له مؤلف

عندها فسالها الأب على ترجمه بأنها طلقت وما ذكر كان مثلاً في شهر شعبان فلما أن مضى أربعة أشهر وجاء شهر الحج
شكا أبوها إلى بعض الناس فقالوا له نحن نذهب إلى الزوج ونسأله فذهبوا إليه وسألوه فقال هي فلانة بنت فلان
طالق بالثلاث فصار الطلاق مبرهن فاستعدت إلى انقضاء ثلاثة أشهر وجاءها نصيب كزوج آخر فزوجها أبوها
ودخلت على الزوج فادعى زوجها الأول وقال للأب إن هذا الطلاق بعدم حضورها ليس بطلاق جهلاً من المخبرين

والآب بسبب أنهم من البداية في الوادي فصالح الآب الزوج الأول بشيء من الدراهم فطلق الزوج الأول على ذمهم
علافاً صحيحاً فما الحكم في المدعى على الزوج الثاني وهل عليها عدة أم ليس عليها عدة والعقد صحيح والطلاق في الحج صحيح أم
كيف الحكم أمثونا (أجاب) رضي الله عنه العقد الأول على الزوج الثاني صحيح والطلاق الواقع من زوجها الأول
صحيح الواقع في الحج ولا يحتاج إلى عدة بعد الطلاق الثاني (٢٣٧) لأنه لم يصادف محلاً والله سبحانه

وتعالى أعلم (سئل) رضي الله

عنه في رجل تشاجر مع زوجته

فقال لها إن دخلت بيت أبيك

فأنت طالق بالثلاث والحال

أنها لم تدخل على الامتناع من

الدخول حيث إن البيت بيت

أبيها المحلوف عليه فإذا يقع إن

دخلت وما يقع إن لم تدخل أمثونا

مأجورين (أجاب) رضي الله عنه

حيث كان البيت ملكاً للآب فلا

يقع الطلاق إلا أن يريد الزوج

بالإضافة السكنى فيقع الطلاق

والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)

رضي الله عنه في رجل قال لزوجته

يلزمي الطلاق بالثلاث ما أتى

بمكة طول ما أنت في بلاد الحجاز

وقصد الجناح ثم جامعها في مكة

فهل يقع الطلاق أم لا أمثونا

مأجورين (أجاب) رضي الله عنه

بقوله نعم وقع عليها الطلاق

الثلاث ولا تحمل له حتى تشكع

زوجها غيره بشرطه والله سبحانه

وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه

في رجل تشاجر مع زوجته في شأن

جارية لناس تدخل عندهم فتبع

زوجته من إدخال الجارية المذكورة

وقال لها إن جارتنا هذه الجارية

فأنت طالق بواحدة فامتنعت

الجارية المذكورة عن المحي. عندهم بعد الخلفه المذكور فلم يخرج اليهم أبداً ثم بعد أيام تشاجر مع زوجته أيضاً فقال

فأنت طالق بثلثين فهل والصورة هذه تقع هذه الطلقتان الأخيرتان فقط ولا يقع في الأولى شيء لامتناع الجارية

المحلوف عليها عن المحي. وله مراجعتها بعد الطلقتين في الدعة وتبقى معه بطلقة واحدة ثم كيف الحكم في ذلك أمثونا

مأجورين خيراً (أجاب) رضي الله عنه نعم له مراجعتها والحال ما سطر وتبقى معه بواحدة والله سبحانه وتعالى أعلم

باب في الضمان

[مسئلة] إذا ادعى شخص على آخر بدين فأفكره فقال شخص آخر إن لم
أتك به في غد فأنا ضامن فيما ادعيت به عليه ثم لم يأت به في الغد لا يلزمه ضمان
لأنه وعد وهو لا يقضي به إلا أن يثبت المدعى حقه بينة فالضمان لازم وأما
إذا أقر المدعى عليه بالدين فالمعتمد أنه لا يعزل عليه وإذا كان لا يعول على
إقراره فالضمان غير لازم كما في ساشية الخروشي [مسئلة] إذا ادعى شخص على
آخر بدين فأفكره ثم قال للمدعى أجلي اليوم فإن لم أوفك فما تدعيه علي حتى
فإن هذه غاطرة كما قال ابن القاسم ولا شيء عليه إلا أن يقيم المدعى بما ادعى
بينه أو يقر له المدعى عليه فيؤاخذ به قولاً واحداً لأنه إقرار على نفسه كما في
الخروشي [مسئلة] من قدر على تحليص شيء من نفس أو مال كحارب أو سارق
وجب عليه تحليصه يده أو ماله أو شفاعته أو جهاده ورجع بالمسال إن وجد معه
وإلا اتبعه في ذمته فإن لم يخلصه ضمن قيمة المسال لربه ودية النفس على ناقته
إن كان مثاولاً بأن اعتقد أنه لا يلزمه تحليصه وإن كان مستعداً لاهلاكه بترك
تحليصه قتل كما استظهره بعضهم وكذا يشتمل الشاهد إذا كتم شهادته بمال على
شخص جاحد بعد أن طلست منه الشهادة كما ذكرنا ذلك في باب الذكاة [مسئلة]
من فتح باباً وكان قبل فتحه مستعداً عليه جزء من ماله فأنكرت فإنه يضمها
لأن فعله قارن الائتلاف كما قال ابن عرفة بخلاف ما لو أطلق ناراً في محل فأحرق
دار جاره فلا ضمان على المطلق اهـ من باب الحج

باب في الشركة

(ما قولكم) في أخوين اتجرا في مال واحد وتصرفا فيه بأنواع التصرفات من
صدقة وهبة وغير ذلك وكل منهما مفوض للآخر من غير مشاورة واستمراري
ذلك نحو ستة وعشرين سنة ثم ادعى أكبرهما أن جميع المال له وادعى الصغير
أنه شريك لأخيه الكبير بالنصف فما الحكم (الجواب) إذا قالت البيعة نحن
نعرف أن الأخوين يتصرفان في جميع المال في عرف التجارة فنصرف المتفاوضين
فإن القول قول من ادعى أن المال للشركة للمدعي الاختصاص إلا إذا شهدت

الجارية المذكورة عن المحي. عندهم بعد الخلفه المذكور فلم يخرج اليهم أبداً ثم بعد أيام تشاجر مع زوجته أيضاً فقال
فأنت طالق بثلثين فهل والصورة هذه تقع هذه الطلقتان الأخيرتان فقط ولا يقع في الأولى شيء لامتناع الجارية
المحلوف عليها عن المحي. وله مراجعتها بعد الطلقتين في الدعة وتبقى معه بطلقة واحدة ثم كيف الحكم في ذلك أمثونا
مأجورين خيراً (أجاب) رضي الله عنه نعم له مراجعتها والحال ما سطر وتبقى معه بواحدة والله سبحانه وتعالى أعلم

(مثل) رضى الله عنه عن رجل قال لزوجته وهو معه ضيق في نفسه غشيان بالمرأة بالمرأة لني وجهك أنت حرام على
نفس عقد بها قلبه شيئا من أنواع الطلاق فهل هو طلاق صريح أو كناية أو رجعي أفيدونا بالجواب ليحكم الجنة ونعيمها
(أجاب) رضى الله عنه بقوله جيد لم يقصد بقوله المذكور طلاقا لزمه كفارة يمين والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل)
رضى الله عنه في شخص تشاجر (٢٣٨) مع زوجته فقالت له أراك الله من الحق والمستحق

وما تستحق النساء على الرجال
فقال لها إن صدقت برأيتك
فأنت طالق ما الحكم في ذلك أفئونا
مأجورين (أجاب) رضى الله عنه
بقوله اخذ الله ما شاء الله لا قوة
إلا بالله ثم يقع عليها طلاق والحال
ما سطر والله سبحانه وتعالى أعلم
(مثل) رضى الله عنه ما صورته
في امرأة قالت لزوجها يا بجرم
فقال لها إن كنت أنا بجرم
فأنت طالق بالثلاث أفئونا
مأجورين (أجاب) رضى الله عنه
إن أراد بقوله المذكور تطبيقا
فإن كان مجرما وهو الفاسق
رفع الطلاق الثلاث وإن لم
يكن مجرما فلا يقع عليها شيء
وإن أراد إسائها بالطلاق كما
أسأته بالكلمة وقع الطلاق
الثلاث ولا تحل له حتى تنكح
رجلا غيره بشرطه والله سبحانه
والتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في رجل
تشاجر مع زوجته فقال لها أنت
طالق لجم وكيل الزوجة وقال
لزوجها المذكور مات مصرف
الزوجة فقال الزوج للوكيل
المذكور تحرم على زوجتي مثل
أختي معود فإذا وقع عليها أفئونا
مأجورين (أجاب) رضى الله

التيه له بأنه ورثه من كزوجة أو ورثه له فلان هذا يحصل مافى الحرثي
والجموع والدسوقي وغيرهم والله أعلم
(فصل) في بيان أشياء يقصر بها عند التنازع بين شركاء وغيرهم (ما قولكم)
في شخص طلب من آخر ديناً فأدعى أنه دفعه له وقد طالت المدة فهل يصدق
أم لا (الجواب) قيل إن طال الزمان كثر من سنة فإنه يصدق ولا عبرة بوجود
الوثائق بيد المدعى والله تعالى أنه لا يصدق إلا بينة ولو طال الزمان كفى الدسوقي
والله أعلم (ما قولكم) في شخص جلس للبيع بفناء دار شخص آخر فهل لصاحب
الدار منعه أم لا (الجواب) في الحرثي وغيره أنه يقضى للبايع بالجلوس بأقنية
الدور ما لم يضر وهي ما فضل عن المسارة من طريق واسعة نافذة لاضيق أو غير
نافذة إذ لا فناء حينئذ الدور يمكن الجالس منه لأن الحق في غير النافذة لخصوص
أهل دورها كذا في الأمير على عيني وأما الجلوس للتحدث ونحوه فإنهم يقامون
وقضى السابق من الباعة للأقنية إن تازعه فيه غيره ولو اشتهر به ذلك الغير
والله أعلم (ما قولكم) في شخص أحدث قريبا قرب فزن آخر فنقصت غلة ذلك
الفرن هل يمنع أم لا (الجواب) في حاشية الحرثي أنه لا يمنع من إحداث
ما ينقص الغلة كإحداث فرن قرب فزن آخر أو حمام قرب حمام آخر والله أعلم
(ما قولكم) فيمن أحدث بناء في طريق وهو لا يضر فهل يؤمر بهدمه أم لا
(الجواب) يقضى بهدم البناء الذي في الطريق ولو لم يضر بالمادة وفي حاشية
الحرثي ولو كان ذلك البناء مسجداً والله أعلم (ما قولكم) في شخص أحدث
مطافئ يشرف منها على جاره هل يؤمر بهدمها أم لا (الجواب) يقضى بهدم
كثوة أو باب أو غرفة من دأره يشرف منها على جاره إن أحدث ما ذكر وفي
ابن وإذا سكنت من فتحت عليه كثوة عشر سنين بلا عذر لم يكن له مقال على
قول ابن القاسم وبه القضاء اه وأما القديمة فلا يقضى بهدمها ويقال للجار اسر
على نفسك إن شئت وكذا إن كانت غالية لا يمكن النطلع منها إلا بسلم كما في أقرب
المالك وغيره والله أعلم (ما قولكم) في شخص أراد أن ينفض حصره قبالة
باب داره هل يمنع إذ اضطر بالمسارة (الجواب) في الحرثي قال ابن حبيب ومن
أراد أن ينفض حصره أو غيرها على باب داره وهو يضر غباراً بمن يمر

عنه وقع عليها الطلقة الأولى وقوله تحرم على كناية فإن قصديه طلاقاً وقع عليه مانوء وإن قصد به ظهارة وكانت
معودة أخته حقيقة وقع الظهار وإلا فلا وإن لم يقصد واحداً منهما لزمه كفارة يمين والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل)
رضى الله عنه في رجل قال لزوجته أنت طالق ثم سكنت ثم تخاصما وقال لها أنت طالق تخوس على وتحلى للكلب وأنت
على كظهر أمي وأختي فهل تحل له بعد ذلك أم لا أفيدونا بالجواب ولها عشرون شاهداً على قوله والآن هو جحد

ويقول ماقلت أقوتونا (أجاب) رضى الله عنه بخوله وقع عليها طلقان وقوله تحريم على إلى آخره كناية طلاق على قصد به طلاقا وقعت ثالثة ولا تحمل له حتى تسكح زوجها غيره وإن لم يقصد طلاقا لزمه كنفارة بين وحيث لم تقع الثالثة وقع الظهار فإن راجعها لزمته الكنفارة العظمى وإن لم يراجع فلا شيء عليه وحيث شهد عليه الشهادة فلا عبرة بالكفارة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له أبرأك الله

(٢٣٩)

من الحق والمستحق فقال لها إن شاء الله أنت طالق بالثلاث فهل يقع عليه الطلاق والحال ما ذكر أم لا أقوتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث أطلق أو قصد تبركا وقع عليها الطلاق الثلاث ولا تحمل له حتى تسكح زوجها غيره بشرطه وإن قصد تعليقاً فلا يقع عليها الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تزوج على امرأة وأتت منه بغلان وجلس معها مدة من الزمان ثم بعد ذلك أشار عليها وخطب زوجة أخرى قال لزوجته أم الغلمان قصدي أتزوج فقالت له تزوج والحال واحد ثم تزوج على زوجة أخرى فبعد ذلك غدرت به الأولى حين دخل عليها لزمته من حلقه واتكت عليه حتى كاد الموت يأتي إليه ولزمته عليه أن يطلق زوجته الأخرى فقال في طلاقه فلانة بنت فلان طالق بالثلاث تحمل على غيره وتحرم على فهل له الرجوع عما ذكر أم لا أقوتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث كان قادراً على دفعها عن نفسه باستغاثة أو هرب أو ضرب أو قطع أو قتل فلم يفعل

بالطريق يمنع من ذلك ولا حجة له أن يقول إنما فعلته على باب دارى والله أعلم (ماقولكم) في شخص ادعى على آخر بدين فأنكر المدعى عليه أصل المعاملة فأقام المدعى بيته شهدت له بأصل المعاملة فأقام المدعى عليه بيته شهدت له بأنه وفى الدين المدعى عليه تنفعه أم لا (الجواب) إقامة المدعى عليه بيته شهدت له بأنه وفى الدين للمدعى أو صالحه عليه لا تنفعه وعليه الضمان لأنه أكذب بيته بإنكاره أصل المعاملة بخلاف ما إذا قال لاحق لك على فشهدت عليه بيته به فأقام بيته شهدت له بأنه وفاه إياه أو صالحه فتقبل وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين من لا يعرف الفرق بين إنكار المعاملة وبين قوله لاحق لك على وبين من لا يعرف الفرق بينهما وإذا وكلت وكيلًا على قبض شيء فقبضه ثم أنكر القبض فقامت بيته تشهد عليه بأنه قبضه فأقام بيته تشهد له بأنه تلف فيقال فيه ما قيل في المديان من أن البيعة لا تنفعه لأنه أكذبها بإنكاره القبض وعليه الضمان وفى حاشية الخرشى ويستثنى من هذا الإنكار المكذب شبيبة فى الأصول والحدود فإنه لا يضر فإذا ادعى شخص على آخر أنه فذفه أو أن هذه الدار له فأنكر أن يكون حصل منه قذف أو أن تكون هذه الدار دخلت فى ملك المدعى برجه فأقام بيته تشهد له بما ادعاه وأقام المدعى عليه بيته أنه عفى عنه فى القذف أو أنه اشترى منه الدار أو وهبها له فتقبل بيته فى هذين ولعل الفرق أن الحدود يتساهل فيها لمرئها بالشبهات وأن الأصول يظهر فيها انتقال الملك فدعوى أنها ما دخلت فى ملك المدعى لا يلتفت لها فكانه لم يحصل منه ما يكذب البيعة التى أقامها وهذا فيمن يظهر ملكه وحمل غيره عليه حملاً للنادر على الغالب والله أعلم (ماقولكم) فى وكيل ادعى أنه دفع الدين الذى على موكله وأنكر القابض والحال أن الوكيل لم يشهد على القابض فهل يضمن الوكيل أم لا (الجواب) يضمن الوكيل لتفريطه بعدم الإشهاد سواء كان مفوضاً أو غيره كانت العادة جارية بالإشهاد أو بعدمه وهذا ما لم يكن الدفع بحضرة الموكل أما لو كان بحضرة موكله ولم يشهد الوكيل فلا ضمان عليه بخلاف الضمان إذا دفع الدين بحضرة المضمون ولم يشهد فإنه يضمن والفرق أن ما يدفعه الوكيل من مال الموكل وقد دفعه بحضرة الموكل فكان الإشهاد

وقع على المصلحة الطلاق الثلاث ولا تحمل له حتى تسكح زوجها غيره بشرطه وإن عجز عن دفعها فلا يقع عليها طلاق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل تشاجر مع زوجته فقالت له ما أبرأك أبرأك الله من الحق والمستحق وما تمتحنه النساء على الرجال بحضرة رجل آخر فقال لها الزوج ما أسيدك الشعرة فيك بألف فقال الرجل الحاضر بينهما إما سيتها بالطيب وإما غل ياتارك ذا الحين أخذك تسبها غضباً منك وأفعل معك أمراً شديداً يخاف الزوج

من كلام الرجل الذي يهدده فقال لها تكوفي طائفة بالثلاث بسبب أنه غريب والذي يهدده من أهل البلد فما وقع من
ذكر وجميع ما ذكر في مجلس واحد أفيدوا الجواب (أجاب) رضي الله عنه قوله المذكور كناية طلاق فإن قصد به
طلاقاً وقع الطلاق الثلاث ولا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره وإن لم يقصد طلاقاً فلا يقع عليها شيء ولها تحليفه في الثانية
أنه لم يقصد طلاقها والله سبحانه (٢٤٠) وتعالى أعلم (مثل) رضي الله عنه في رجل وضع يده على زوجته فقامت

الزوجة ونشرت يده فحلف بالحرام
أن لا يوطأها ما دامت هي عنده فهل
يقع عليها طلاق أوظهار أم كيف
الحكم أفوتونا جورين (أجاب)
رضي الله عنه إن قصد بقوله يلزمه
الحرام طلاقاً أوظهاراً وقع ما نواه
إن وطئها وإن لم يوطأ من ذلك
نوم كفارة بين إن وطئها والله
سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضي
الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته
فجاء رجل يصلح بينهما ورفع
بالزوج حق وغضب شديد فقال
هي طالق ثلاثاً من غير قصد
فهل يقع عليها الطلاق أم لا أفوتونا
(أجاب) رضي الله عنه حيث
تقدم للرأى ذكر في الخصام
المذكور فوقع عليها الطلاق
الثلاث ولا تحمل له حتى تنكح
زوجاً غيره بشرطه وإن
لم يتقدم لها ذكر رجح لئنه والله
سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضي
الله عنه في أخوين تشاجرا على صبي
عندهما يتقدم بالأجرة فحلف
أحدهما من امرأته بالطلاق
الثلاث أن الصبي هذا لا يوطأ
يكون لناصبي ولا يدخل لنا بيت
والصبي قاصر ولا أحد متلق له
فهل يحكم بالطلاق إذا دخل البيت

على الموكل لا على الوكيل بخلاف الضامن فإنه إنما ضمن ما دفعه لآله مال نفسه
وقد فرط بعدم الإشهاد والله أعلم (ما قولكم) في شخصين شريكين في شيء
لا يقبل القسمة كفرن وحاثوت وحصل خال في ذلك وامتنع أحد الشريكين
من التعمير فهل يعبر بالمتنع أم لا (الجواب) في أقرب المسالك يؤمر الشريك
فيها لا بتقسيم أنت يعبر فإن امتنع قيل له إن لم تعمر حكننا عليك بالبيع
فإن استمر على الاستناع حكم عليه بالبيع ولو كانت حصته يزيدتها على
التعمير فإن باع لنفسي الشريك فلا شفعة فيه للشريك كما يأتي إن شاء الله
تعالى في الشفعة [مسئلة] المنقول عن ابن القاسم رحمه الله تعالى وبه القضاء
أن من حدث عليه ضرر من فتح كوة أو غيرها وسكت عشر سنين بلا
عذر فلا مقال له بعد ذلك أه منه [مسئلة] يقضى بمنع بناء بمنع الضوء أو الشمس
أو الزرع على أجار أه منه [مسئلة] لا يقضى بمنع علو بناء على بناء جاره إلا أن
يكون ذمياً على مسلم فيمنع ولكن الذي علو بينائه يمنع من الضرر كالنظلم
بالإشراف من العلو الذي بناء أه منه [مسئلة] يمنع من الصعود على منارة إن كان
يشرف الصاعد للأذان على الجار ولو كانت قديمة ومحل المنع مالم يجعل لها سائر
من كل جهة يمنع من الاطلاع على الجيران ومالم يكن الصاعد أعنى والافلا منع
بخلاف الصاعد على نخلة لأخذ ثمرها أو تقليمها فلا يمنع ولكن ينذر الجيران
رجوعاً وقيل ندباً أه ملخصاً منه ومن من [مسئلة] لا يمنع من إحداث روض
أو سباط بسكة نافذة أو غيرها ولا يحتاج لأذن أحد والروض هو الجناح الذي
يخرج به جهة السكة في علو الحائط لتوسعة العلو والسباط سقف في السكة ثم
له الجانبان ومحل الجواز إن لم يكن فيهما ضرر بالمسارة بأن رفاً رفاً يبنأ عن
روض الناس والإبل المحملة فإن كان فيهما ضرر منعا هذا هو المعتمد وفصل
الشيخ خليل بين النافذة وغيرها ورجع أيضاً أه منه

باب الوكالة

[مسئلة] الوكيل على بيع شيء يمنع أن يبيع ذلك الشيء لنفسه ولو سعى له التمن
لاحتال الرغبة فيه بأكثر مما يمكن بعد تناهي الترغبات فيه ومالم يأذن له ربه في
البيع لنفسه وإلا جاز أه در

أم لا أفوتونا (أجاب) رضي الله عنه نعم يحكم بالطلاق بدخوله البيت المحلوف عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل)
رضي الله عنه في رجل اختصم مع زوجته فقال لها أنت طالق وسكت فقالت له وفيها مرة بعد أخرى نحو عشرة
فقال بالثلاث ثم قالت له ثانياً في أخرى علي تحلى لغيري فقال ذلك فهل يقع عليه الأول والثالث ولا عبرة بقوله بالثلاث
بعد سكته المذكورة وله مراجعتها أم لا أفيدونا (أجاب) رضي الله تعالى عنه بقوله نعم حيث قصد بقوله بالثلاث

أنه من ثمة الأول ويان له أثر ووقع الطلاق الثلاث وإن لم يصد ذلك فلا يقع إلا الطلقة الصريحة بقوله نحرى على تحلي لغيرى كنايةات فإن قصد الطلاق وقع وإلا فلا لحديث نوى بهما الطلاق فلا رجعة وإلا فله مراجعتها والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رحمه الله تعالى في الزوج إذا وجد عند زوجته عنها من اللان فتشاجر معها ومع أمها لأجل ذلك وقال يرمى الحرام بالطلاق ثلاثاً أنها لم تراجعه عنها ولا غلبها ولا أحداً (٢٤١) فهل لو واجهت معها أو دخل عليها البيت فواجهها من غير قصد منها

باب في الإقرار

(ما قولكم) في شخص أقر بأنه غصب الشيء الفلاني من زيد ثم قال لايل من عمرو وقتل إن ذلك الشيء يكون لزيد ويغضى لعمرو بقية ذلك الشيء ولعمرو وتغلب زيد إن ادعى أن ذلك الشيء غصب منه فإن عكسل زيد حاف عمرو وأخذ ولا شيء على المقر لزيد فإذا نكل الثاني أيضاً فما الحكم (الجواب) في الحرشي وعبد الباقي الظاهر أنه إذا نكل الثاني بشرط كان في ذلك الشيء لتساويهما في النكول وفي الأمير عن الثاني الظاهر اختصاص الأول لأن نكول الثاني تصديقاً لتاكي الأول بخلاف ما إذا قيل تخالفاً فإن نكولها ككفهما أنه مخلصاً ومثال تخالفهما كما إذا أقر زيد لعمرو بأحد ثوبين وقال لا أدري أي الثوبين له وقال عمرو لا أدري أيهما مناعى فإنهما يحلفان على نفي العلم وبشرط كان في الثوبين بالنصف ونكولها ككفهما والله أعلم (ما قولكم) في رجل أقر بشيء من ماله أنه لولده الصغير ومعلوم بين الناس أنه لا مال للولد ثم مات الأب فهل يستحق الولد ذلك الشيء أم لا (الجواب) في حاشية العلامة الأمير لو أقر بشيء أنه لولده الصغير مثلاً وقد علمنا أنه لا مال للولد بوجه فتركه لأنه لم يحصل صدقة عليه حتى يجوز له فهو توليج أي إدخال شيء بالكذب والله أعلم

باب في الاستلحاق

[مسئلة] الاستلحاق عرفاً إقرار ذكر مكلف أنه أب لمجهول نبيه فأركان ثلاثة الأول مقر وشرطه أولاً الذكورة فلا استلحاق لام أخفاً والمشهور اختصاصه بالأب ذية فلا يصح الاستلحاق من الجد خلافاً لأشهب في قوله إنه يستلحق وتأوله ابن رشد على ما إذا قال أبوهذا ولدى لا إن قال هذا ابن ولدى فلا يصدق وثانياً التكليف ولو سبها فلا يصح استلحاق الخثون والمكره والصبي والثاني المقربة وشرطه أن يكون مجهولاً نسب فلا يصح استلحاق مقطوع النسب كولد الزنا المعلوم أنه من زنا ولا معلوم النسب فيحد من ادعى أنه أبوه حد القذف إلا أن يقر بالزنا لحد الزنا أيضاً والثالث إقرار بأنه أب لمجهول النسب ولو مع تكذيب أمه له لتشوف الشارع للحقوق النسب والمشهور أنه لا يشترط أن يعلم تقدم

هل يقع الطلاق الثلاث بمجرد مراجعتها أم كيف الحكم أفقونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت من يالى بتعليقه بأن يشق عليها إذا تكدر فواجهتها لم يذكر شيئاً أو جهلاً فلا يقع عليها الطلاق وإن واجهته عامداً ذكراً مختارة وقع عليها الطلاق الثلاث ولا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره بشرطه والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في رجل حلف بالطلاق من زوجته أن هذه الجارية لم تدخل بيته ولا عتبة بابه فلما خشي الوقوع أعق الجارية وزوجها على رجل غريب سافر بها وغابت معه نحو ثلاث سنوات فلم يفتنوا إلا والجارية دخلت الدار المذكورة والحال أن الرجل مع طول المدة نسي ما صدر منه من الطلاق هل الصادر منه طلقة أو انصاهر منه طلقتان أو الثلاث فأن زوجته عما صدر منه فقالت له أنت لم تلفظ بالطلاق وإنما كان الصادر منك التزام بالحرام من إن دخلت هذه الجارية فإذا وقع على المذكورة والحال ما ذكر أفيدوا

(٣١ - فرة العين) بالجواب (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يقع عليه شيء والحال ما ذكر والله أعلم (مثل) رضى الله عنه في امرأة وكلت على زوجها إذا شركه أنه يطلقها منه وأول إليه وكفلها وقال له طلق فلاته زوجتك بالجبر والحال أن الزوج ضعيف ولاله قدرة فيه قال من طالق الثلاث فهل يطلق الجبر يكون صحيحاً أم لا يكون صحيحاً أفترنا ناجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث وجدت شروط الإكراه فلا يقع وإلا وقع والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه

فبين تشاجر مع زوجته وقالت له أراك الله من أخفى والمستحق وما استحقه النساء على الرجال فقال لها وأنت طالق
فهل يقع الطلاق هذا أم لا أقولنا (أجاب) رضى الله عنه نعم ونفع عليه الطلاق وإخالف ما ذكر والله أعلم (سئل) رضى
الله عنه في رجل أكره رجلاً على طلاق زوجته بالقتل وهو قادر على ما عهده به فطلق المكره زوجته بالثلاث فهل
يضع عليه شيء أم كيف الحكم (أجاب) رضى (٢٤٢) الله عنه نعم حيث ظن قدرته على ما عهده به عاجلاً ظناً وبغير

المكره عن دفعه حتى بالاستفاضة
والهرب فلا يقع طلاق وإلا وقع
والله أعلم (سئل) رضى الله عنه
في رجل لفظ من لسانه فقال
بعد هذا فعلها فهي بالثلاث طالق
عن زوجته فصيح الفعل من اختها
ليس من الحرم فهل يقع الطلاق
أم لا أقولنا مأجورين (أجاب)
رضى الله عنه لا يقع عليها الطلاق
والحال ما ذكر والله أعلم (سئل)
رضى الله عنه في رجل طلق زوجته
من قبل طلقه واحدة وراجعها
ثم بعد مدة قال لأهلها شيوا
حوائجها ما هي علي ذمى فأصدا
بهذا اللفظ طلقه واحدة في سريره
ولم يلقط بالطلاق فهل بعد أن
نوى بواحدة بعد طلقه ثانية وله
مراجعته وتصير باقية معه بواحدة
أم كيف الحكم أقيدونا (أجاب)
رضى الله عنه نعم وقع عليها
طلقه وله مراجعتها والحال
ما ذكر وتبقى معه بواحدة والله
سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى
الله عنه في امرأة وكلت رجلاً
على زوجها أنه يطلقها ثم أتى
الوكيل إلى زوجها وقال له أنت
ماطلت ما جاز الآن طلقها بثلاث

ملك أم هذا الولد أو نكاحها لهذا المستحق بالكسر وقال سحنون يشترط ذلك قال
ابن عبد السلام وهو قول لابن القاسم ووجه أنهم اكتفوا في هذا الباب بالإمكان
فقط لشرف الشارع للحقوق النسب ما لم يتم دليل على كذب المقر فالشرط عليه
أن لا يكذبه عقل كما لو كان الأب صغير السن والمستحق كبيراً فإن كان ذلك بحيث
العقل لما فيه من تقدم المعلوم على علته ولاعادة كاستلحاق من علم أنه لم يقع منه
نكاح ولا نسر أصلاً فإن العادة تحيل أن يكون له ولد لأن كون الولد إنما
يكون بين ذكر وأنثى عادية لا عقلية ولذا قيل في قوله تعالى (أن يكون له ولد
ولم تكن له صاحبة) أن هذه حجة عرفية لا عقلية وكاستلحاقه من ولد يولد بعيدة
جداً يعلم أنه لم يدخلها فإن شك في دخوله فقتضى ابن يونس أنه كذلك ومقتضى
البراذن صحة استلحاقه ولا يكذبه شرع كما لو كان المستحق بالفتح المجهول النسب
وقا أو مولى أى عتيقاً لمكذبه لانهام الأب على تزوجه من مالكة أو مولاه كما
في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته

باب في الولد بعمه

(ماقولكم) في شخص ترك مناعه عند شخص جالس فكنت الجالس وذهب
صاحب المتاع ثم ضاع ذلك المتاع فهل يضمن ذلك الجالس أم لا (الجواب)
سكوته عند وضعه بعد رضا فيضمن إن فرط لأن سكوته قام مقام الصيغة
كالعاطاة في البيع كما في الأثير على عبد الباقي

باب في الإعارة

(ماقولكم) في شخص استعار شيئاً بفان عليه ثم ادعى ضياعه وقلم يلزمه
القيمة أو المثل إن كان مثلاً يوم انقضاء أجل العارية بعد أن يتخلف لقد ضاعت
ضياعاً لا يقدر على ردّها بعده فهل إذا وجدت العارية بعد غرم قيمتها أو مثلاً
تكون للمستعير أو المعيّر (الجواب) في حاشية الخرشى وإذا وجدت العارية
بعد غرم قيمتها أو مثلاً فإنما تكون للمستعير ولا يأخذها المعيّر كما أن للصانع
إذا غرم قيمة المصنوع إذا ادعى ضياعه ثم وجد بعد غرم قيمته فإنه يكون
للصانع والله أعلم (ماقولكم) في شخص استعار دابة ثم أرسلها مع غلامه فربح
الغلام وادعى ضياعها فهل يكون الضمان على المستعير أم كيف الحال

والحال أنه منصوب عليه والوكيل ذو شوكة وطلقها الرجل وهو ليس له صفات في زوجته فهل للرجل أن يملك عليها
بعقد جديد ومهر جديد بغير محلل ملك أم ليس له ذلك أقيدونا (أجاب) رضى الله عنه حيث وجدت شروط الإكراه
من كونه عاجلاً ظلاً والمكره قادر على تنفيذ ما عهده به والمكره عاجز عن دفعه حتى بالهرب والاستفاضة فلا يقع عليه
الطلاق وإلا وقع وحيث وقع وكان بالثلاث فليس له الرجوع عليها إلا بمحلل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى

الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها على الطلاق ثلاثا إذا لم تأت بهذه الدعوة في هذا الوقت وإلا فأنت طالق
وهي تقول عندي ولم أعطك هي والحال بين الأمر أن هذه الدعوة لم هي عندنا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أو طلاق
واحدة أو لا أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه حيث لم تكن قادرة على الإتيان بها فلا يقع عليها الطلاق وإن كانت قادرة
على الإتيان بها ولم تأت بها وقع عليها الطلاق الثلاث والله سبحانه (٢٦٣) وتعالى أعلم

(باب الرجعة)

(سئل) رضى الله عنه عن رجل
تشاجر مع زوجته وشدها إلى
بيت أبيها وقال أنت طالق وغاب
عنها مدة نحو ثلاثة أشهر فهل
إذا أراد مراجعتها ذلك وكيف
يكون طريق المراجعة أفوتنا
(أجاب) رضى الله عنه بقوله
نعم حيث لم تنقض لها ثلاثة فروع
فله مراجعتها بقوله راجعت
زوجتي فلانة بنت فلان إن عقد
نكاحي وإن مضت الأفرام الثلاث
فلا بد من عقد جديد بشرطه
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
رضى الله عنه في رجل طلق زوجته
فادعت أنه طلقها ثلاثا وقال
ما طلقك إلا طلاق واحدة فهل
إذا عدت اليه نكح عليها
الرجوع إلى مكانه والتفكير
أم يجوز لها أن تتنكح بالرجوع
إلى بيته والتفكير والحال أنه
راجعها قبل أن تنقضي عدتها
وأجرى بينهم والعدة ما انقضت
أفوتنا مأجورين خيرا (أجاب)
رضى الله عنه بقوله نعم حيث
عدمت اليه خلف أنه لم يطلق
إلا طلاقا رجعيا وراجع بشرطه
وجب عليها الرجوع إلى طاعته

(الجواب) في حاشية العلامة الأمير علي عبيق نقلا عن الشافعي إذا أرسل العارية
من الدواب مع عبده أو أجيريه فلا ضمان لأن الناس هكذا يفعلون وإن لم يعد
صداقها إلا بقول الرسول وهو مأمون أو غير مأمون فذلك سواء والله أعلم
| مسألة | يختلف المستعير ما فرض فيها علم أنه ملك بغير حسنة كما إذا ملك بحرق أو
فرض فأرسله ويبرأ سواء كان الشيء المستعار مما يغاب عليه أم لا وإن نكل عن
اليمين فإنه يغرم ولا ترد اليمين لأنها بين تيممة وحيث ضمن فإن فات المقصود من
الشيء المستعار فإنه يضمن قيمة جميعه وإن لم يفت ضمن ما بين قيمته سلبا ومعيا هذا
هو الموعول عليه كما في الأمير علي عبيق ويؤخذ من هذه المسألة أنه يجب على المستعير
تفقد العارية وكذا يجب على المرتين والمودع ونحوهم تفقد ما في أمانتهم بما يخاف
بترك تفقده حصول المك ونحوه فيه لأن هذا من باب صيانة المال فإن لم يفعل
ذلك تفریطا ضمن وهذا ظاهر وسيأتي ذكر هذا في باب الدعاوى والأيمان

باب الغصب

(ما قولكم) في الأكل من طعام الخلفاء والعمال وأخذ عطاياهم هل هو جائز
مطلقا أم فيه تفصيل وهل لمن ظلموه أخذ عين شبيهة إن شقربه أو قدر شبيهة
إن لم يوجد (الجواب) إن كان جل ما لم حلالا جاز الأخذ منهم فقد أخذ
مالك جائزة من المنصور وأخذ ابن شهاب جائزة من عبد الملك بن مروان وأخذ
ابن عمر جائزة من الحجاج على ما نقل قال الحسن لا يرد عطايا السلاطين إلا بحق أو
مراعى ما لم يعلم الحرام وإن كان جل ما لم حراما فيمنع الأخذ منهم وقيل بكرهه أما
من جرح ماله حرام فقال الشافعي سليمان في شرح الإرشاد يحرم الأكل منه ويقول
هين ومعاملته إن علم أن ما أظلمه أو وهبه قد اشتراه بعين الحرام وأما إن اشتراه
بمن في ذمته ثم دفع فيه عن الحرام فإنه لا يحرم أكله وأما إن كان قد ورثه
أو وحب له ذلك جاز ما لم يكن عين الحرام ويذهب جماعة ذكر أن لو شك هل اشتراه
أو وحب له أنه لا يحرم وإذا ظفر المظلوم بعين شبيهة جاز له أخذه أو أخذ
ما يساوي قدره من مال الظالم سواء كان من جنس شبيهة أو من غير جنسه
على المنصور وسواء علم الظالم أم لا وجواز الأخذ مشروط بشرطين الأول
أن لا يكون الحق عقوبة كجرح أو قطع وإلا فلا بد من رفعه فن يحكم عليه

وحرم عليها التثوير والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في المطلقة طلاقا رجعيا إذا انقضت عدتها ولم يراجعها الزوج
في العدة حتى باتت عليه بانقضاء العدة فليس له مراجعتها إلا بعقد جديد ومهر جديد برضاها إن رضيت وإلا فلا أم
كيف الحكم في ذلك أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا نخل له بعد انقضاء العدة إلا بعقد جديد ومهر جديد
برضاها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق ثم راجعها

ثم تشاجر معها ثانية فقالت له أراك الله من الحق والمستحق وما تدعى النساء على الرجال فأجابها الزوج بقوله إن صحت برائتك فأنت طالق ثم اصططحوا بعد البراءة المذكورة ثم تشاجروا مرة ثالثة فقال لها أنت طالق فقبل له مراجعتها أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان الأمر ما ذكر فله مراجعتها بشرطها والله تعالى أعلم (باب الوثقة) (سئل) رضى الله (٢٤٤) عنه عن صور الحيوانات إذا اشتراها شخص وأعطاهما لصبي يلعب بها

يجل الشراء المذكور للصور وإعطائها للصبيان أم لا يجزى إلا لعب البنات دون غيرهن من الصبيان أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يحرم شراء الحيوانات المذكورة وإعطائها للصبي يلعب بها إلا اللعب البنات فهن مستثنات من ذلك في التحفة يجوز تصوير لعب البنات لأن عائشة رضى الله عنها كانت تلعب بها عنده صلى الله عليه وسلم ورواه مسلم وحكته تدبرين أمر الحرية اه وحيث جاز التصوير جاز البيع فيها يتعلق بهن والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب اللعان)

(سئل) رضى الله عنه في رجل تزوج امرأة وجلس في عقد مدته ثلاث سنوات وبعد طلقها طلاقاً باتناً ومكثت عند أهلها ثلاث سنين وأربعة أشهر ثم كانت حاملاً ولم يخبر الزوج أنها حامل ثم إنكأ تحت الزوج أوصلت عند موتها أن امرأة أختها حامل منه فهل يثبت ذلك الخلل من الزوج المذكور أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم إن وجعته لدون أربع سنين

والثاني أن يأمن من الرذيلة اه ملخصاً من الخرشى والعدوى [مسئلة] من أنفق أحد مزدوجين ضمن قيمتهما على الأصح كأحد سفرى كتاب وقيل يتضمن قيمة التالف وما قصه الباقي كمن أنفق مجلاً كانت أمه تحلب عليه اه من الأمير على عبق في فصل الخيار [مسئلة] من تعدى على ثوب شخص آخر فصبغه فربه يخبر بين أن يأخذ من المتعدى قيمته ايضاً يوم التعدى أو يأخذ ويدفع للمتعدى قيمة صبغه يوم الحكم اه خرشي (ما قولكم) في رجل اشترى من آخر ثوباً بظنه ملكاً للبائع ثم تبين أنه منسوب فرداه إلى غاصبه ورد له الغاصب دراهمه فهل يسوغ له تلك تلك الدرام أم لا (الجواب) في الأمير في أول باب الودعة لم يختلف أصحابنا يحتمل أنه يجب عليه التصديق بقيمة الثوب لأنه لم يعلم صاحبه وبالدراهم التي أخذها بدل دراهمه أي لأنه قدر على تخلص الثوب للفقراء وقد رده للغاصب ولأن الدراهم ليست عين دراهمه (١) ودراهمه في ذمة الغاصب كما قالوا في الودعة يحرم قبولها من مستغرق الذمم ومن ردها له ضمنها للفقراء والله أعلم (ما قولكم) في ظالم كلف أو غاصب أو سارق أو مكاش أخذ شيئاً من ربه قهراً ثم اشتراه شخص غير ربه من ذلك الظالم ثم وجده ربه يد ذلك المشتري هل له أخذه منه أم لا (الجواب) لربه أخذه من المشتري من الظالم ولكن يدفع المشتري القدر الذي دفعه للظالم بشرطين الأول إن لم يأخذ المشتري ذلك الشيء من الظالم لئلا يملكه مع عليه بأنه ظالم وإلا بان أخذه لئلا يملكه فإن ربه يأخذه مجاناً الثاني لم يمكن تخلصه من الظالم إلا بالفداء فإن أمكن تخلصه من الظالم مجاناً فإن ربه يأخذه من المشتري مجاناً وإن أمكن أخذه من الظالم بأقل مما فداه به المشتري فإن ربه يأخذه بذلك الأقل كذا ذكره في باب الجهاد (فرع) إذا باع عن الصغير فريه كالأخ والعم بلا إبطاء ولا حضنة فكبير الصغير وأخذ شيئاً من المشتري لا يرد الفقة ولو كان عالماً يوم البيع بتعدى البائع قاله في المعيار وقال الشيخ مباركة لأن الغريب فيه خلاف بين العلماء هل ينزل منزلة الوصى أم لا وعلى الثاني فالمشتري منه له شبهة

(١) قوله ليست عين دراهمه : لكن قد خال هو يأخذ قدره إلا أن يقال بعينه وراهم غرامة الغاصب وهو لا يجوز ما يخص

من اجتماعهما قبل الطلاق نسب إليه ولا ينشئ عنه إلا بلعان بشرطه والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الإبلاء) (سئل) رضى الله عنه فبين تشاجر مع زوجته فقال ورب الكعبة ما عاوا أجيك مرة واحدة يعني لا يجزىها الله بحرمك على كتحريم أهلي على ونوى بهله أمه وأخته فهل والتسورة هذه ماذا يجب عليه في ذلك أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه حيث أراد بقوله الأول إجماع لزمه بجماعها كفارة بين وإن أراد بالثاني طلاقاً أو ظهاراً وقع

مانواه وإن لم يشترها ما ذكر لزومه كفارة بين والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الاستبراء) (مثل) رضى الله عنه فبين ملك أمة وأراد وطأها غضب الملك من غير استبراء وهي من ذوات الأشهر فهل يحل له وطؤها فإذا قلتم لا فهل أحد يقول بذلك من علماء الشافعية أو غيرهم أقنونا (أجاب) رضى الله عنه لا يحل وطؤها حتى يستبرأ هذا هو المعتمد الذي عليه الفتوى (١٢١٥) وقال المزني وابن سريج وصاحب

التحريب لا يجب استبراء البكر والصغيرة من لموطأ قال الروباني وأنا أميل إليه قال العلامة البيهقي قلت وهو المختار عندى والله

سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في جارية بانت حامل بعد وطء سيدها بثلاث سنين وحضها مرارا فهل يلحق به الحلل والحال ما ذكر وإذا قلتم لا فالحكم في ذلك وفيها أقدمنا (أجاب) رضى الله عنه لا يفتنى عن سيدها الحلل المذكور إلا أن يستبرأ بمحبة مثلا بعد الوطء وقبل الوضع وحلف مع ذلك أن الولد ليس منه فإذا وجد الشيطان اتقى الحلل ويصبر ولدها

رفيقا للسيد إن لم تكن أمه أم ولد وإلا فقتلها ولا يلزم الأمة حد ولا غيره إلا أن تقر بآثرتقوم البينة به فيعمل بمقتضاه والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في جارية تدعى أنها حامل من سيدها وتم لها حول كامل وهي تدعى ذلك وبه الحول رأى سيدها نكراه فأنكره عليها وبعد ذلك نبت الحبل فهل يكون الطفل من سيدها على هذه الصفة أم يحل بيعها بعتها أم كيف الحكم

أقنونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان سيدها يطؤها قالوله ولده ولا عبرة بالرية المذكورة إلا إن استبرأ بمحبة بعد وطء ووضعته لسته أشهر من الاستبراء وحلف على ذلك فبنتى عنه الولد وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في رجل اشترى جارية من شخص آخر والحال أن الأمة المذكورة مكثت عند الدلال نحو خمسة أشهر قبل الشراء فلما اشترها المذكور سأطأها هل حصنت أم لا فأجاب بآنى رأيت الدم يوما واحدا عند سيد قبل

أنسوخ في الغلة قاله أبو الحسن الصغير وكذا من باع ما يعرف لغيره زاعما أن ماله كله على بيعه وهو من ناحيته وسبه فلم يثبت التوكيل ففسخ البيع فلا ترد الغلة له أمير

باب في الاستحقاق

[مسئلة] الاستحقاق لغة إضافة الشيء لمن يصلح له وله فيه حق كاستحقاق هذا من الوقف مثلا بوصف الفقراء والعلم وشرعا رفع ملك شيء بقبول ملك قبله وحكمه الوجوب إن تفرق سببه في الحر أو غيره إن ترتب على عدم القيام به منسدة كالوطء الحرام والإجاز وسببه قيام البينة على عين الشيء المستحق أنه ملك للبدعي لا يعلمون خروجهم ولا خروج شيء منه عن ملكه إلى الآن وشروطه ثلاثة الأول الشهادة على عينه إن أمكن وإلا فحوازه والثاني الإعتدال في ذلك للعائز فإذا ادعى مدفعا أبطله فيه بحسب ما مراد والثالث بين الاستبراء وبينه أحد أمرين سكوت أو فعل فالسكوت عدم قيام المدعى بلا غنى أمد الحيازة والفعل اشتراؤه من حوازه من غير بينة بينهما سرا قبل الشراء بآنى إنما قصدت شراءه ظاهرا خوفا أن يثبت على بوجه كما في شرح أقرب المسالك وحاشيته

باب في الشفعة

[مسئلة] سبب الشفعة بيع الشريك الآخر جزءه الشائع في عقار ونحوه على غير شريكه وأركانها خمسة (الأول) أخذ وهو الشفع وشروطه أن يكون هو المسالك للجزء الآخر أو وكيله أو وليه حيث كان محجورا عليه أو بيت مال ولو ذميا أو محبسا لمحضته (والثاني) مأخوذ منه وهو المشتري وشروطه أن يطرأ ملكه وأن يكون لازما وأن يكون بمطوعة ولو غير مالية ككنكاح وخلع (والثالث) شيء مأخوذ وهو المبيع وشروطه أن يكون جزءا شائعا من عقار ونحوه ولو منافلا به أو شجرة أو بناء ملحوكا بأرض جيبس إن انقسم وإلا فقولان مشهورهما عدم الشفعة فيه فمن قال غلة الشفعة رفع ضرر الشراكة أجازها مطلقا إذ ضررها حاصل فيما لا ينقسم أيضا ومن قال غلتها دفع ضرر النصف منها فيما لا ينقسم فلا شفعة لأحد الشريكين بأدفع معينة من عقار ولا بغير معينة عنه مالك ورجحه ابن رشد ولاشبه فيها الشفعة والعقار الأرض وما اتصل بها من بناء وشجر

أن يقتضي الدلال فما حكم المذكورة في الاستبراء هل هو بالاشهر أو بالخمس فإذا قلتم من ذوات الحيض فوطئها المشتري حاكم وحله وهل إذا أراد بيعها يجب عليه الاستبراء أم لا أقيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت المذكورة ثم تراهم أربعة وعشرين ساعة فيما مضى من عمرها فهو من ذوات الأشهر فيكون استبرأوها بشهر وإن وثقه أربعة وعشرين ساعة فيما مضى (٢٤٦) ثم انقطع فاستبرأوها بحضة قلت لم تبه صيرت حتى تحيض

أو فصل من اليأس ووطئ المشتري لها قبل الاستبراء حرام لا حد فيه ولا يجب عليه الاستبراء إذا أراد البيع والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئل) رضى الله عنه فبدن ملك جارية من ذوات الحيض أو من ذوات الأشهر فهل يحل النظر إليها بشهوة ومضايعتها ومخالفتها ومعاقبتها ونفياها أو غير ذلك من الاستمتاع ما عدا الجماع أم يحرم جميع ذلك عليه حتى تنقضي عدتها فإن قلتم بالحرمه فما فائدة المالك وإن قلتم بعدم الحرمة بينوا لنا دليل ذلك أتأبىكم الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان ملكه لها بغير سي كائن المباح أو ورثها أو غير ذلك من أسباب الملك حرم عليه جميع ذلك حتى يستبرأها وإنما حرم ذلك لأداته إلى الوطئ المحرم ولا احتمال أنها حامل نحو فلا يصح حينئذ بيعها والله الحامد سبحانه أعلم

(باب الرضاع)

(مسئل) رضى الله عنه عن رجل أخبر أنه بأن بيته وبين زوجته ورضاعا محرما

فلا شفعة في غيره إلا شعباً ونحو العقار الثمرة على أصولها ونحوها من مثناة وبانحوان وخرع وبامية بماله أصل يبنى ثمرة وأصله باق ولو بيعت مفردة عن أصلها سالم تيسر بعد العقد وقبل الأخذ بالشفعة وإلا فلا شفعة فيها وكذا إذا وقع العقد عليها وهي بأية كما في المدونة قلوا باع أحد الشريكين الأصول وعليها ثمرة قد أزهت أو أبرت قبل البيع واشترطها المشتري لنفسه ولم يأخذ الشفيع بالشفعة حتى ييسر وقلنا بشرط الشفعة حينئذ فيها وأخذت الأصول بالشفعة حظ عن الشفيع ما ينوب الثمرة من الثمن وأما لو اشترى الأصول ولم يكن فيها ثمرة أبرت أخذت بالشفعة مع الأصول ما لم تيسر أو تجزأ وإلا فلا فيها المشتري وأخذ الشفيع الأصول بالثمن ولا يحط عنه شيء من الثمن في نظير الثمار وفي الحالة التي يفوز فيها بالثمرة يرجع المشتري عليه بالمؤنة من سقي وعلاج ولو زادت قيمة الكلف على الثمار ولا شفعة في حيوان إلا حيوانا في نحو حائط ومهصرة محبسة فإذا كانت الحائط مثلا مشتركة وفيها حيوان كغمر أو آدمى مشترك بينهما فباع أحدهما نصيبه من الحائط فالآخر الأخذ بالشفعة في الحائط والحيوان (الركن الرابع) المأخوذة به وشرطه أن يكون مولى الثمن الذي أخذ به المشتري أى الذى وقع العقد عليه وإن قد اشترى خلافة على الراجح حيث كان مملوكا ولو دينا بدمه بالدم أو قيمته إن كان موقوما كعبد وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم الأخذ بالشفعة أو قيمة الشفيع قبل إذا كانت المأخوذة بشئ غير متعول من نحو تكاح وخلع وصانع عمد على نفس أو طرف الواجب فيه القود وبما يخصه من الثمن أن صاحب النقص في البيع غيره في صفقة ولزم المشتري لها الباقي وهو ما صاحب النقص في الشراء كالعبد وإن قل وأن يأخذه بأجله إن أبر أو لم يبرر وضمنته مولى وإلا تجل الثمن إلا أن يساريا عدما وبرهنة وضامنه وأجرة دلال وكاتب ومكس - (الركن الخامس) الصيغة وشرط لزوم الشفعة للشفيع أن يقول أخذت بالمضى لا بالمضارع ولا باسم الفاعل وأن يكون في حال معرفة الثمن وشرط لزوم المشتري تسليم النقص أن يقول بعد قول الشفيع أخذت وأنا قد سلمت لك ذلك فيشعه بالثمن المعجل فإن تجل الثمن فلا كلام للمشتري وأخذ منه جبرا إن لم يسلم وإن لم يعمله فإن سلم أجعل للوفاء بأجتهاد الحاكم ولا نقض

بعد نحو عشرة سنين وهي مساكنة لها فوقع في قلبه صدقها لصلاحتها ولم يلتفت لما يحصل بينهما من غنايات النساء لمزيد ورعها لكن شق عليه فراق الزوجة المذكورة لامتداد الصحبة وكونها أم أطفاله وبنت عمه ومعلوم أن إختيار الأم أو غيرها لا يؤثر في صحة التكاح ما لم تقم البيئة العادلة ويتم نصابها بأربع أسوة عند القاضي مع استجماع شروط الحصة ونحو ذلك مما هو معلوم لكن ذكر العلامة ابن حجر في شرح الإرشاد الكبير آخر باب الرضاة أنه

إذا وقع في قلبه صدقتها بوجه الجرم بالحرمة حيثة أو قريب من هذه العبارة ونحوها أيضا نقلها العلامة الجرجاني في
الجواهر وكأنه نقلها من الإمداد لتأخر منه فهل ما ذكرناه معتد أم لا وهل في المسئلة خلاف يجوز العمل به أو
قول لبعض الأئمة وما معتد الراسي واتباعه في مال هذه نقلاً لا مفهوماً وهل فرق بين قولهم وقع في قلبه صدقتها
وغضب على ظنه صدقتها وإذا قلتم بالفرق أوضحتم كلاماً على حدته (٣٤٧) وكان العلامة ابن حجر قاسماً على

مسئلة الغضب بدخول رمضان
فإذا لم يوجد تصور في المسئلة
في باب الرضاع فليقل في المسئلة
التي هي عليها وعبارة الإمداد
المشار إليها مانصة نعم إن وقع
في نفسه صدقتها احتيل أن يقال
يلزمه الأخذ بقولها قياساً على
لزوم الصوم بإخبار من وقع في قلبه
صدقه انتهى ومثله الجواهر لأنه

قال كالصوم بدل قوله قياساً الخ
أفتونا (أجاب) رضي الله عنه
بقوله أعلم أيها السائل وفقك الله
لمرضائه أن ما ذكره العلامة في شرح
الإرشاد هو المعتد الذي لا يحصى
عنه وقد وافقه على ذلك العلامة
الشمس الرمي في نهايته وعبارة
التحفة في باب الرضاع في فصل
في الإقرار والشهادة بالرضاع قال
رجل هند يتي الخ ويظهر أنه لا يثبت
الحرمة على غير المقر من فروعه
وأصوله مثلاً إلا أن صدقه أخذاً
مما مر أول محررات الشكاح
فيمت استعلق زوجة ولده بل
أولى وحينئذ يأتي هنا ما مر ثم إنه
لو طلق بعد الإقرار أو أخذه
مطلقاً فلا تحل له بعد الخ مائة
التحفة وعبارة النهاية ويتجه عدم
ثبوت الحرمة على غير المقر من

لشفعة ثم بيع من ماله ما يوفي به الثمن ولو الشخص والأولى تقديم ما هو الأولى
بالبيع وإن لم يسلم ولم يعمل أجل بالاجتهاد فإن مضى الأجل ولم يأت به قلته
البقاء على طلب الثمن فيباع له مال الشفع ثلثه وإذا أن يطل أخذه بالشفعة فإن
قال الشفع أنا أخذ بالمضارع أو باسم الماعل وقد سلم المشتري له الأخذ أجل
ثلاثة أيام لإحضار النقد فإن أتى به فيها وإلا سقطت شفعته ولا قيام له بها بعد
ذلك وإنما إن سكك المشتري أو أبي فإن يعمل الثمن أخذه المشتري جبراً وإلا
يطلت شفعته حالاً فيهما ورجع الشفع للمشتري . هذا خلاصة ما في أقرب المسالك
وشرحه وحاشيته

باب في القسمة

(ما قولكم) في شريكين في حانوت طلب أحدهما البيع وأبى الآخر فهل يجبر
على البيع أم لا (الجواب) في أقرب المسالك وأجبر على البيع من أباه من
الشركاء فيها لا ينقسم من عقار وغيره بشروط (الأول) إن نقصت حصة مريد
البيع لو باعها مفردة من حصة شريكه فإن لم تنقص لو بيعت مفردة لم يجبر لعدم
الضرر . (الثاني) ولم يلزم الأبى لنفسه فإن قال بيع ما يخصك في هذا الحانوت
وإن نقص عن بيعه جملة فعلى مانع فإيه لا يجبر على البيع معه لعدم الضرر
(الثالث) ولم تملك حصة مريد البيع مفردة فإن ملكها مفردة وأراد بيعها
وأبى صاحبه من البيع معه لم يجبر على البيع معه . (الرابع) ولم يكن المجموع للغة
فإن اشترى طائفة كانت اشترى للغة ثم يجبر الأبى على البيع مع من أراده اه بتصرف

باب في القراض

(ما قولكم) في شخص اشترى سلعة لنفسه بدون معلوم فلم يقدر على وفائه فقال
لشخص آخر إذا اشتريت سلعة بكذا فاعطني الثمن لأتقده لربها ويرجعها بيننا
مناصفة مثلاً فدفعه له فهل هذا قراض صحيح أم لا وإن قلتم إنه غير صحيح هل
الربح للعامل وحده والخسر عليه أم لا (الجواب) هذا قرض فاسد لا قراض
فيجب رده لربه فوراً لأنه قرض لم يقع على وجه المعروف فإن نقده في السلعة
فالربح للعامل وحده والخسر عليه بخلاف ما إذا لم يجبر رب المال بالشراء بل
قال بعد أن اشتراها ادفع لي عشرة مثلاً على وجه القراض والربح بيننا فيجوز

نحو أصوله وقروعه مالم يصدقه أخذاً مما مر أول محررات الشكاح فيمت استعلق زوجة ابنة بل أولى وحينئذ يأتي
هنا ما مر ثم وإنه لو طلق بعد الإقرار أو أخذه مطلقاً فلا تحل له بعد الخ ما فيها وفي النهاية والتحفة في باب ما يحرم
من النكاح بعد قول الثمن والاخوان نعم لوزوجه الحاكم مجهولة ثم استلحقها أي به بشرطه ولم يصدقه هو ثبتت
أخوتها له وبني نكاحه نص عليه الخ ما فيها والعبارة التحفة فدل كلامهما على أنه بالتصديق حرمت عليه لأنه في التحفة

استظهره وفي النهاية استوجهه كما هو صريح عبارتهما والذي يظهر أنه لا فرق بين قولهم وقع في قلبه صدقتها وغلب على ظنه صدقتها وأن المراد منهما واحد وهو وقوع نسبة التصديق في قلبه بظن قوي بدليل عبارة النهاية ما لم يصدقه والتجدة إلا إن صدقه هذا وقد سبق ما افتد بخلاف لما ذكر فيحذر والله المأدب إلى سواء السبيل أعلم (مثل) رضي الله عنه في رجل معاشر امرأة في الحرام سنة (٢٤٨) كاملة ثم بعد ذلك زوجها بالخلال وجلس قدر نصف شهر فماتت امرأة أبيه

وقالت له يا ولدي هذه أختك من الرضاغة لأن أرضعتها مع أخيك فقال لها متى أرضعتها فذالت له قبل ما يأخذ أهلك أمك بخمس ست سنين وأنت في علم الله فهل والحالة هذه الحرمة تحل لهذا الرجل أم تحرم عليهم رضاعها مع أخيه من أبيه (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث كان اللبن الذي أرضعت من المذكورة للآب بأن زل بسبب ولادة من الآب وضعت منه خمس رضعات متفرقات وشهد بمذاكر رجلا أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة حرم نكاحها وقرق بينهما وإلا فلا والله سبحانه أعلم (مثل) رضي الله عنه فبعض زوجته أرضعت بنته مع ابن أخيه وزوجة ابن أخيه المذكورة أرضعت المذكورة أيضاً مع ابنها المذكور ولهم المذكور ابن من زوجته المذكورة موجود قبل الرضاغة المذكور ولابن أخيه المذكور بنتان من زوجته المرصعة المذكورة فوجدوا بعد الرضاغة المذكور ولم يراضعوا مع أحد من أولاد عمه فهل يحل لابن العم الموجود قبل الرضاغة أن يتزوج بأحد البنين المذكورين

ويكون فراضاً على مادخله عليه وكذا يكون فراضاً صحيحاً إذا قال ادفع لي كذا على وجه الفراض فقد وجدت رخصاً بشرطه به والربح ينبت على كذا فيجوز إن لم يسم السلعة أو بابها فإن سمى أحدهما لم يجز وكان فراضاً فاسداً وله في تعيين البائع آجرة ثوبى الشراء أو فراض المثل وله في تعيين السلعة آجرة المثل

باب في المساقاة

[مسئلة] هي عرفاً عقد من رب الخائط أو الزرع مع غيره على القيام بخدمة وشجر أو نبات أوى على التزام خدمته من سقى وتقيّة وتقليم وغير ذلك يجوز من ثلثه هذا هو الأصل وفيها لا بأس بالمساقاة على أن كل الثمرة للعامل نصيبه من ثلثه مادة ساقية فقط عند ابن القاسم أرمه ومن مادة لفظ عاملة أيضاً عند سحنون كما سيوضح وهي مستثناة من ستة أصول كل واحد منها يندل على المنع (الأول) الإجار بالجهول لأن نصف الثمرة مثلاً بالجهول (الثاني) كراء الأرض بما يخرج منها فيما إذا جعل للعامل جزء من البياض والبذر عليه (الثالث) بيع الثمرة قبل بدء صلاحها بل قبل وجودها (الرابع) النور لأن العامل لا يدري أنسلم الثمرة أم لا وعلى تقدير سلامتها لا يدري كيف يكون مقدارها (الخامس) بيع الطعام بالطعام نسيئة إذا كانت العامل يغرم طعام الثوب والاجراء لأنه يأخذ عن ذلك الطعام طعاماً بعد مدة (السادس) الدين بالدين لأن المنافع وانحياز كلامها غير مذبوض والأصل فيها معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خير ولداً بغير الضرورة إلى ذلك والمظاهرة مفاعلة أما من التي تكون لواحد نحو سافر وعافاه الله وهو قليل وإنما أن يلاحظ العقد وهو لا يكون إلا من اثنين فيكون من التمييز بالمتعلق بالفتح وهو المساقاة على المتعلق بالكسر وهو العقد وإلا فهذه الصيغة تقتضي أن كل واحد من العامل والمالك يسقى لصاحبه كالمضاربة والمقابلة وليس هو المراد كما في حاشية أقرب المسالك وشرحه على المتن [مسئلة] عقد المساقاة من العقود اللازمة عند جمهور الفقهاء خلافاً لابن حنيفة فإنه منعها ووافق أصحاب الجمهور فليس لأحدهما فسخها بعد العقد دون الآخر ما لم يراضيا عليه هذا هو المذهب وأركانها أربعة (الأول) العقود عليه وهو الأشجار وسائر الأصول وشروط صحته ثلاثة الأول أن لا يختلف

أم لا يحل له ذلك ويكونوا جميعاً أخوة من الرضاغة أم كيف الحكم افتروا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث لم يمتنع الابن المذكور والبنات على ثدي واحد جاز له نكاح أحدهما والله تعالى أعلم (مثل) رضي الله عنه في رجلين فراضاً مع شخص والشخص أخت أجنبية ثم إن الرجلين المذكورين أراد أحدهما أن يتزوج على أخت الشخص المذكور فهل له ذلك أم لا أجيبوا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث كان المتزوج المذكور لم يمتنع هو والمرأة على ثدي واحد فنكاحه

يصح والله أعلم (مثل) رضى الله عنه في رجل عنده أخت وولدا رضيع مع ولد غاله ثم مات أبو الولد الذي رضع معه ولد غاله ثم أخذ أمه رجل آخر وجابت منه بنت ثم جاء الخال وله غير الذي رضع مع ولد أخته وأراد الرجل أن يزوج ولده على بنت أخته فهل يصح العقد أولا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يجتمعا على لى واحد فالتكاح بينهما صحيح والله تعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في رجل (٣٤٩) ماتت زوجته وأراد الزوج بأختها والحال أنها أرضعت مع

بنته بنت أختها فهل يصح له أن يزوج بها أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم ترضع من لبنه ولا لبن من تحرم عليه بنتها حلت له وجاز له نكاحها والله الهادى أعلم (مثل) رضى الله عنه فومن أرضعت شخصين من ثديها خمس رضعات متفرقات والحال أنها إذا عصرت ثديها يخرج منه مثل الغراء ولم تعلم حق وصل شيء إلى جوف المذكورين أم لا والحالة هذه ثبت الرضاع أم لا قالت قلتم لا الورع التوك أم لا أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يثبت الرضاع بما ذكره والحال ما سطر والله عز وجل أعلم

(باب الحضانه)

(مثل) رضى الله عنه في ولد فقير بلغ تحت يد والده فهل الولد المذكور الخروج من تحت يد والده لينتمى الدم أو لينتمى حرفة فقير عن مته والده ونكفف الناس والحال أن والده لم يرض ذلك فهل يجبر الولد المذكور لطاعة والده حيث الولد المذكور ملزم لولده مادام باق تحت يده مؤتمه

نضم أبناء فلا تصح فيما يخلف كقضب بفتح القاف وسكون الصاد المعجمة ثبت معلوم يشبه البرسم أو رط بهضم القاف أو مور لا تخلف ولا تنتهى لأجل معلوم فيقال الذى لم يشته منه من سبق العامل فكأنه شرط زيادة عليه الثانى أن لا يبدو صلاحه خلافا لحنون فلا تصح فيما بدا صلاح ثمه وهو في كل شيء بحسبه على المشهور لأن فيه منفعة لرب الحائط وهو سقوط الجائحة عنه لأن الثمرة إذا أصبحت في المسافة لم يكن له في الجائحة شيء وكان له الخيار بين الغناء أو الخروج بخلاف الاجارة فإن للأجير أن يرجع فيها إذا أصبحت الثمرة بأجرة مثله فيما عمله الثالث أن يكون ذا ثمر في عام المسافة فلا تصح فيما لا ثمر له أصلا كالأثل أو لم يبلغ حد الأنهار كالودى نعم تصح في محترقات هذه الشروط تبعاً لغيره مما تصح فيه المسافة فيكون لها ولا يجوز ابتاؤه للعامل ولأرب الحائط لأنه زيادة لما على رب الحائط أم على العامل بناله بسقيه مسقة والفرق بينهما بين البياض ورود السنة بالياض (الركن الثانى) الجزاء المشروط للعامل من الثمرة وشروط صحته ثلاثة الأول شيوعه في ثمر الحائط فلا تصح بشجر معين ولا بكيل والثانى عليه كربع أو ثلث أو أقل أو أكثر فلا تصح لو قال للعامل ولك من الثمر جزء أو بعض والثالث أن لا يكون مختلفاً فلا تصح فيما لو كان في الحائط من الثمر وشرط عليه أن يأخذ من نصف منها النصف ومن نصف آخر الثلث (الركن الثالث) العمل وهو جميع ما يقتصر الحائط إليه عرفاً كإبار وتنقية ودواب واحبال ودلاء ومساحى وأجراء وعليه خلف مارت من ذلك إلا ما مات أو مرض أو غاب أو أبق أو سرق من الحيوان العاقل أو غيره مما كان في الحائط أولاً قبل العقد فليس عليه بدله ولا أجرته بل ذلك على رب الحائط وإنما على العامل إجزاء النفقة على من في الحائط من عييد وأجراء ودواب وكسوتهم كانوا لأرب الحائط أو له وشروط صحته أربعة (الأول) أن يشترط عليه رب نقص مائى الحائط من نحو دواب مما هو موجود بالحائط يوم العقد مما يحتاج الحال إليه وإلا فسدت (الثانى) أن لا يشترط تحديد الشيء في الحائط لم يكن موجوداً وقت العقد على العامل أو رب الحائط عما تقدم وإلا فسدت إن كانت تلك الزيادة لها بال وإلا فسدت كما في بن وغيره (الثالث) أن لا يشترط زيادة

(٣٥ - فرة العين) ومؤنة من تزمه مؤنته أو يمنع الولد المذكور من إبقاء ولده تحت يده حيث لم يرض الولد المذكور بالجلوس تحت يده وإذا قلتم يجبر الولد لطاعة والده وإبقائه تحت يده فهل الولد المذكور أخذ شيء من الزكاة التي تدفع إلى أستانها حيث هو من الأصناف الثمانية والحال أن والده غني أم لا كيف الحكم في جميع ذلك أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه نعم له الخروج من تحت يد والده حيث لا رية ولا يجبر على الإبقاء تحت يد والده وإن التزم

والله ما ذكر كما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئل) رضى الله عنه في رجل له زوجة طلقها منذ أربع سنين وله منها بنت منها إحدى عشرة سنة وأكثر فهل والحالة هذه خلعت حضنة البنت المذكورة أو هي باقية أنفيتها (أجاب) رضى الله عنه نعم وأما البنت الصغيرة فهي بخيرة بين أبيها وأُمها فمن اختارته منهما صرفت إليه والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئل) رضى الله عنه في شخص (٢٥٠) أراد أن ينزل إلى جدة وله زوجة بمكة والحال أنه لم

يكن لها بجدة أحد من أقاربها ولم يعطها شيئا نصطف به في طريقتها بل ولم يبق عندها شيء من المصروف فهل والحال ما ذكر تغير على النزول إلى جدة بهذه الكيفية أو تكون ناشرة إن لم تغل أم كيف الحكم وله منها بنت عمرها ست سنين فطلب منها البنت أن يسافرها إلى اليمن فهل يجوز على ذلك أم لا أقنونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان امتناعها من النزول لعدم الأمن أو لعدم ما تستعين به على السفر فلا تكون ناشرة بذلك وحيث كان سفره المذكور للثقة فليس لها الامتناع من إعطائه بئته وإلا قلنا ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئل) رضى الله عنه فيمن طلق زوجته وله منها ابن فلن تكون حضنته فإن قلتم للام فهل لها طلب أجره الحضنة ونفقة الابن فإن قلتم نعم فهل يجوز الزوج على ذلك أم لا أقنونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم تكون الحضنة للام الطفل المذكور حيث لم تتزوج إلى تمام سبع سنين ولها طلب أجره حضنة الطفل ونفقته

شيء لأحدهما يختص به عن صاحبه خارج عن الحائط كأن يعمل له عملا في حائط أخرى أو يحيط له ثوبا أو ينوله بيتا أو يزيد عينا أو عرضا أو منفعة كسكنى أو ركوب أو نحو ذلك والإفسدت (الرابع) أن لا يشترط عمل شيء من الأعمال بين في الحائط بعد انقضاء المسافة كحفر بئر أو إنشاء شجر أو بناء حائط بها أو تسوية أرض وإلا فسدت فإذا لم يشترط شيئا من ذلك فلا ينقض وفعله من المعروف الذي ياب عليه فاعله (الركن الرابع) ما يتعقد به وهو الصيغة وشرطه عند ابن القاسم أن يكون بلفظ من مادة ساقبت فقط لا بإضافة إجارة أو شركة فلا تتعقد بذلك أي من البادئ منهما ويكتفي من الثاني أن يقول قبلت أو رخصت ونحو ذلك قال الباقون ولفظ ابن رشد والمسافة أصل في نفسها لا تتعقد إلا باللفظ المسافة على مذهب ابن القاسم فلو قال رجل استأجرتك على عمل حائطى هذا بتصف ثمرته لم تجز على مذهبه كما لا تجوز الإجارة عنده بلفظ المسافة بخلاف قول سحنون فإنه يجزها ويجعلها إجارة وكلام ابن القاسم أصح اه باختصار هذا خلاصة ما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته والله سبحانه وتعالى أعلم

باب في الإجارة

[مسئلة] إذا قال أحطب على دابتي ولك نصف الحطب فيجوز إن علم ما يحطبه عليها بعادة أو شرطا وسواء قال يوم لى ويوم لك أم لا كنفقة لى ونفقة لك وأما إذا قال ولك نصف ثمنه فلا يجوز للفرار اه من أقرب المسالك [مسئلة] يجوز إجارة دابة لمكان معلوم على أنه إن ظفر بحاجته في أثناء الطريق حاسب ربحا على قدر ما سار صعوبة وسهولة وبحمل الجواز إن لم ينفذ الإجارة وإلا لم يجز لرددها بين السلفية والخفية اه منه (ما قولكم) في شخص قال لآخر يعلى سلعى وما زاد على مائة فهو بينك فلا يجوز وله كراه المثل كما كتبه السيد عن ح اه أمير على عرق [مسئلة] تصح الإجارة على حفظ ذرع مثلا ويكون له على كل تغير مائة نفس عليه ابن أبي زيد لأنه كسراء صيرة كل صاع يكذا وعن الأبهري المنع اه أمير (ما قولكم) في الحائط لا يكاد يخالف مستحطه وهو مخالط لجوره بحيطه الثوب فإذا فرغ أرضاه هل هو جائز أو لا تكون الإجارة غير معلوم (الجواب) هو جائز وقد ذكر الحطاب أن المنع في هذه المسئلة ونحوها غير في الدين كما يفعل في دخول الحمام

بما يليق به ويجوز أبوه على ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئل) رضى الله عنه في رجل توفي عن ابن وبنت وزوجة وأم وأخ لأم وأخوان لاب واشتوى مات مجهلا فهل للأم والأخ الضري إذا رأوا ما ينكروه على الأولاد من أمهم بعد كونها في البيت وضبطها والحال أن الابن والبنت حصل لهما عطل من ثياب الأم عنهما واعتانتها بهما بحيث لم يفعلوا وكذلك للأم والأخ من الأم الاعتراض إذا رأوا الاسراف في مال الميت بغير وجه شرعى لهم أن يرفعوا الأمر

لحاجكم الشرعي وأخذ الزبيرة من أهمهم حيث أنها غيبة الأصابع أم ليس لهم أفيدونا الجواب (أجاب) رضي الله عنه
نعم لهم أن يرفعوا الأمر للحاكم الشرعي فيقيم على الأطفال وصيا يحفظ أمراهم وحينما كانت أم الأطفال غير صالحة
لحضانة فتكون الحضانة للجددة والله سبحانه أعلم

(باب الجنائيات) (مثل) رضي الله عنه في المملوك إذا (٢٥١) جنى بقتل أو نهب أو سرقة فهل تلام

السيد جنابة المملوك أولا وكيف يكون حكمها أفتونا
(أجاب) رضي الله عنه بقوله مال جنابة العبد الصادرة بنحو
القتل يتعلق برقبته إن صدق السيد أو ثبتت بينه وإلا فهو
متعلق بدمته يتبع به إذا عتق والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل)
رضي الله عنه في امرأة ضربت ضربات بعصاة كبيرة ضربا
شديدا رجلا في ظهره وفي صدره فسبب الضرب المذكور ودم
صدر الرجل المضروب المذكور ثم بعد أيام زال منه الورم
المذكور نصيبه يشتكي الوجع في صدره ويخرج
الدم من فيه ويقول خروج الدم من وجع صدري بسبب الضرب
المذكور وما زال الدم يخرج من صدري بل غالب زمني أحسن الوجع
المذكور وقتا ينقل على وقتا يخف وهو على هذه الحالة
المذكورة نحو ثلاث سنين بعض الأوقات يسبح ويشترى ويأخذ
ويعطي وغالب زمني يلازم فراشه وقال سبب ملازمتي فراشي
ومرضي بسبب الضرب المذكور ثم مرضى مرضا شديدا فنادى

وحلق الرأس والعران يخبر واستدل بحجرات بما وقع منه صلى الله عليه وسلم من
حجامة ولم يشارك الحجام ثم أعطاه وربما الحق بذلك حمير الكراه بمصر
بجامع الثقة والمباحة فكان ذلك رخصا مستتاة اه أمير (ماقولكم) في رجل
قال لآخر أرق هذا الجبل ولك عشرة قروش قرقي هل يلزم ذلك الرجل العشرة
قروش أم لا (الجواب) في الصاوي وقد نص ابن يونس أن من قال أرق هذا
الجبل ولك كذا أنه لا شيء له اه (ماقولكم) في شخص استأجر حيوانا وادعى
ضياعه هل يضمن أم لا وإذا قلتم لا يضمن هل يخلف أم لا (الجواب)
في أقرب المسالك أن المستأجر شيء والمؤجر يفتح الجيم كالراعي أمين فإن ادعى
الضياع أو التلف فلا ضمان عليه كان مما يغاب عليه أم لا ولو شرط عليه
الضمان ويخلف إن كانت منها ما فقد ضاع وما فرطت ولا يخلف غير المهتم
(ماقولكم) في مؤجر حامل على ظهره أو دابته شيئا فانكسر هل يضمن
أم لا (الجواب) في أقرب المسالك أن الحامل إذا عثر أو عثرت دابته بدمن
أو غيره أو عثر بأثيمة فانكسرت أو انقطع الجبل الذي ربط به الأثيمة فلتفت
فلا ضمان عليه ما لم يتعد في فعله أو سوفه الدابة بأن مشى في ذائق من الأرض
أو ضرب الدابة بعنف فطرحته ما فوقها أو نحو ذلك فإنه يضمن لتعديه فإن
كذب رب المتاع غير المتعدي بأن قال له لم تعثر ولم يذهب منك شيء فهو ضامن
في الطعام والادام وأما البز والعروض فالقول قوله والفرق تعبدى إلا أن
يأتى رب المتاع بما يدل على كذبه بأن أقام بينة شهد عليه بأنها رأته الشيء
المدعى ضياعه بعد اليوم الذي ادعى ضياعه فيه أنه زيادة من حس وفي الأمير
أن في الكراه أربعة أقوال كما في المقدمات له الكراه مطلقا ويلزمه حمل مثله من
موضع الهلاك هناك بسبب حامله أو بساوى وهو المشهور عند ابن رشد الثاني
أن له بحساب ماسار مطلقا الثالث إن هناك بسبب حامله فله بحساب ماسار وإن
هناك بساوى فله الكراه كله ويلزمه حمل مثله موضع الهلاك الرابع مذهب
المدونة إن هناك بسبب حامله فلا كراه له وإن هناك بساوى فله الكراه كله
ويلزمه حمل مثله وقاضيه في جميع الأقوال سواء ضمن أم لا طعاما أو غيره اه ولا
يخفى أن مذهب المدونة هو المتمد لأنه قول ابن القاسم في المدونة وهو يقدم على

المضروب المريض المذكور جماعة من المسلمين فقال سمعوا ما أقول لكم يا جماعة المسلمين إن مرضي قد اشتد على كما
تروونه وأشرفت على الموت وإنى صرت في حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب فيها الفاجر وإن مت وصار على أمر الله
إن مرضي ووجعي بسبب الضرب وإن موتى بسبب ضرب صدري وظهر بالعصا المذكورة وبعد دعواه المذكورة
صار مختصرا وانتقل إلى رحمة الله تعالى وقد خلف المذكور أولادا قاصرين وغير قاصرين ورجلين وأما راجعا

لا وزن فكيف حكم هذه الواقعة والحال أن الميت المذكور لا ينصب وصيا على أولاده القصار فهل يجوز أو يجب للمحاكم
الشرعية أن يدعى على الضاربة المذكورة لأنه متى القصار شرعا وهل للأولاد والزوجتين الادعاء على المذكورة بموت المذكور
بسبب الضرب المذكور بينما لنا ما يستحق المذكور عند الضاربة المذكورة أم ما يستحقون غير الخلف أم لا نسع
دعواهم أصلا وإذا قلتم تسمع حيث (٢٥٢) أعرض المحاكم عن الدعوى المذكورة بأنهم لكونه أسقط حق

الاتهام القصار وهل يجوز للمحاكم
الشرعية تأخير الدعوى إلى كمال
انقصار وإذا قلتم بثبوت التبين
على المذكورة كم عدد التبين هل
هو خمسين يمينا أو دون ذلك
بينوا لنا حكم هذه الواقعة بينا
والفصل مفضلا وقد علمتم عبارة
المحتاج في أثناء كتاب الدعوى
وعبارته من توجهت عليه عين
لواقر بطلانها لأنه فإن أنكر
حلف أنه وجزاكم أنه خيرا
(أجاب) رضى الله عنه نعم
نسمع الدعوى على الجنابة
المذكورة والحال ما ذكر نجيب
على المحاكم الشرعية الدعوى
بالضرب المذكور عن القاصرين
وحيث أعرض عن الدعوى أنهم
تضييعه حق القاصرين ولا يجوز
له التأخير إلى كمال انقاص
والتأخر الكامل الدعوى أيضا
ثم حيث شهد عدلان بأن الضرب
المذكور يغفل مثل الضرب
المزبور وأن الموت كان بالضرب
المذكور سراية وحكنا
إن كان الضرب المذكور
لا يغفل مثله ولكن مات به سراية
كما في النجفة والنهاية وغيرهما من
كتب الشافعية حيث شهدا على

غيره كما يأتي [مسألة] إذا أتى شخص الخياط بشقة وقال له إن كانت تسكني ثوبا
فصلها فقال تسكني ثم فصلها فلم تسكنف فلا ضمان على الخياط وإن علم عدم كفايتها
لأنه لا أثر للقرار القولي إلا أن يفرضه رب الشقة على الخياط أنك إن علمت أنها
تسكني ثوبا فصلها وإلا فلا فقال تسكني مع علمه بعدم الكفاية فإنه يضمن أنه من
أقرب المسالك [مسألة] يجوز إيجار العبد خمسة عشر عاما والدار نحو ثلاثين عاما ولو
بشرط التقديس فيها ويجوز إيجار أرض الزراعة الثأمة بالري خمسة عشر عاما لا أكثر فإن
فإن لم يؤمن ريبا جاز العقد عليها ما ذكر دون النقد وكذلك الدار إذا كانت قدبة
يحتمل بقاؤها الثلاثين وعنده فإن كانت قدبة جدا لا تبقى الثلاثين عادة لم يجوز
كرواها الثلاثين وكذا يقال في العبد أنه من ص (ما قولكم) في شخص قال خياط
إن غطت لي هذه الحجة في هذا اليوم فلك عشرة وإن خضت في أزيد من اليوم
فلك ثمانية فهل هذه إجارة صحيحة أم لا (الجواب) في أقرب المسالك أن هذه
إجارة فاسدة للجهل بقدر الأجرة فإن وقع فله أجر مثله ولو زاد على المسمى
خاطه في اليوم أو أكثر وفي ص أن محل فساد هذه الصورة إذا وقع العقد على
الإلزام ولو لأحد المتعاقدين فإن كان الخيار لكل منهما جاز لأن القرار لا يعتبر
مع الخيار وأما دفع دراهم بعد العقد زيادة على الأجرة ليسرع له بالعمل فجاز
كما في ح ويقال بعد ذلك إن أسرع فاز بالزيادة وإلا فله الرجوع عليه لأنه على
شروط لم يتم اه (ما قولكم) في دلال أعطاه شخص ثوبا بطرف بها في الأسواق
ليبيعه فادعى ضياعه هل يضمن أم لا (الجواب) إن كان ذلك السمار من
أهل الخير والأمانة فلا ضمان عليه إذا ادعى ضياع الثوب أو ضياع ثمنه بعد البيع
أرادعى نفيه أو خرقه بسبب نشر أو طي بعير أو دبه وبلا تفریطه فبإذكر
وهذا إذا لم يفرج عما أذن له فيه كما إذا ادعى أنه باع الثوب لرجل وأنكر ذلك
الرجل الشراء ولم يكن له بينة عليه فيضمن لتفريطه بترك الإثبات وقد بعضهم
عدم ضمان من ظهر خيره بما إذا لم ينصب نفسه للسفرة وإلا ضمن كالصانع
وقد اعتبر ابن عرفة هذا القيد كما في بن اه ملخصا من أقرب المسالك و ص
[مسألة] تفسخ الإجارة بتعذر ما يستوفى منه المنفعة بأن تهدمت الدار أو ماتت
الذابة أو نحو ذلك وإذا فسخت رجعت المكثري نحاسية المكري باعتبار ما حصل

ذكر ما ذكر وجب القصاص على الجاني لكن لا يقتصر إلا منه بعد كمال القاصر ونجس الجاني إلى كمال القاصر وإن لم يتهد
عدلان بأن الموت المذكور سراية الضرب المذكور حلف الجاني في المستثنين خمسين يمينا فيها وإن نكل حلف
التوارث خمسين يمينا واستحق القصاص في المستثنين ومن المعلوم أنه لا قصاص إلا إذا كان الضرب ظلما قصدا وإن
القاصر لا يجتلف إلا بعد بلوغه وما فهم السائل من المحتاج هو الصواب الذي لا يحصى عنه والله سبحانه وتعالى

أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل له جمل وقع في ذرع ورجل آخر لجاء صاحب الزرع يريد منع الزرع من الجمل فلما قرب من الجمل أخذ الجمل برأس الرجل صاحب الزرع فأكله حتى أنه أخرج مخ رأسه فبات والحال أن صاحب الجمل غائب فهل يلزم صاحب الجمل الضمان بالدية أم لا يلزمه شيء وإذا قلتم بعدم الضمان يكون الجمل معروفاً أنه يأكل الناس ثم لا يكون معروفاً أفئونا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث قصر (٢٥٣) صاحب الجمل في ربطه وكان الجمل معروفاً

بالضراوة ضمن مالكة حيث علم بالضراوة وإلا فلا يضمن والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل اتخذ كلباً يحرس داره فجاء رجل يجلب له متاعاً من فطران فربطه بدار صاحب الكلب وهو بصيح بإشاري الفطران فخرج صاحب الدار فتأذى على صاحب الفطران أن أدخل أشتر منك الفطران فتقدم إلى قرب الباب والكلب غارح الباب والسور فأكل الكلب صاحب الفطران والحال أنه يراه لكن الكلب جنوب أخذ الرجل صاحب الفطران على غيلة وجاء أكله في رجله فبات بالسرابة بعد أيام فهل يجب على صاحب الكلب الضمان بالدية أم لا يلزمه شيء وإذا قلتم بعدم الضمان يكون سواها كان الكلب غارح الباب والسور أم داخله أفئونا (أجاب) رضي الله عنه بقوله نعم حيث كان الكلب مرسلًا وهو معروف بالضراوة مع علم صاحبه بذلك ونقصه في ربطه ضمن صاحبه بخلاف ما إذا كان مربوطاً وإن لم يعلم به وإن دعاه صاحب الدار

من المنفعة وما لم يحصل وباختيار المسافة طولاً وقصراً وسهولة وصعوبة أم من أقرب المسالك [مسئلة] لا تنسخ الإجارة بتعذر ما يستوفى به كالمساكن والراكب والشيء المحمول وظاهر هذا تعذر مساوى كوت الركب أو تعذر بغير مساوى كما إذا قرط الحامل لشيء فلف الشيء المحمول وإذا قرط ضمن وإذا مساوى من غير تفریط كما إذا غر ففكر الشيء المحمول وإذا قرط ضمن وإذا غلبت أن الإجارة لا تنسخ بتعذر ما يستوفى به قبل الوارث السائر والراكب وقال رب الاحمال عليك جميع الأجرة وأنت بمنزلة الأول لتأثم المدة والمسافة وهذا المشهور عند ابن رشد في المقدمات والذي له في البيان أن المشهور قول ابن القاسم في المدونة وهو الفرق بين التلقب بمساوى فلا تنقض الإجارة وبأنه المستأجر يثمنه وعليه جميع السكرامون تلقه من جهة الحامل فتتقص ولا كراه له وقيل له من السكرام بقدر ماسار وظاهره فرط أم لا وظاهره أن قول ابن القاسم في المدونة مقدم على غيره أم منه [مسئلة] بغير الصغير الذي أجره وليه أو أجره سلمه إذا بلغ وشيئاً قبل انقضاء المدة بين الإبقاء تمام المدة والفسخ إذا ظن وليه بلوغه فيها أو لا ظن عنده مطلقاً أو ظن عنده ربي من مدة الإجارة الكثير وأما إذا ظن الولي عدم بلوغه قبل تمام المدة فبلغ وقد بقي التسير منها كالشهر ويسير الأيام فلا خيار له في عقد الإجارة على نفسه فقط وأما عقد الإجارة على سلمه فبإم إذا ظن عدم بلوغه مطلقاً ولو بقي من المدة سبعمين بعد رشده على الولي الأراجح كسلخ السفينة مطلقاً فتقدم عليه الإجارة على سلمه لا زماً إذا رشده في أثناء مدة الإجارة بقي منها الكثير أو اليسير ظن وليه رشده أم لا إذا الرشده لم تعلم له غاية بخلاف الصبا أم منه (ما قولكم) في وكيل مفوض أكرى دار موكلة بأقل من كراه مثلها هل يفسخ الكراء (الجواب) يفسخ إن أكرهاها بدون أجرة المثل وكذا إن أكرهاها يعرض لأنه خلاف العادة هذا إذا لم ينص مدة الإجارة وإلا رجع على وكيله بما نقص عن أجرة المثل وأجرة المثل في العرض فإن عدم الوكيل رجع على المكتري ولا رجوع للمكتري على الوكيل إن أيسر ومثل الوكيل ناظر الوقف والوصي بمجامع التصرف بغير المصلحة الواجبة عليه أم منه (ما قولكم) في شخص استأجر داراً ثم حصل فيها

والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل طاح له متاع في بئر فقال صاحب المتاع لرجل آخر انزل البئر وأخرج لي متاعي فنزل الرجل المأمور والحال أنه بالغ عاقل غير مكره ثم أخذ إلى بعض من البئر ويده جمل ينزل به البئر فقلت الجمل من يده وطاح في البئر ومات فهل يلزم الأمر للرجل الضمان بالدية أم لا يلزمه شيء وإذا قلتم بالضمان تكون الدية على الماكلة أو على الأمر أفئونا مأجورين (أجاب) رضي الله عنه بقوله نعم حيث كان من ذكر

محرراً ولم يكرهه على النزول فلا ضمان بقصاص ولا دية ولا كفارة وأما إذا كان غير محرم وحسنه على النزول فالفقاص عليه
وأما تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استأجر على حفر بئر فحفر بعضاً من البئر وله ناضح ينضح والناضح
لصاحب البئر وشيل التراب والحصى من البئر على الذى استأجر على الناضح ولما أخذ الناضح إلى البئر من البئر
انقطع الحبل الذى يجر به الناضح الحصى (٢٥٤) سقطت والحصى والتراب على المستأجر وهو فى البئر فبات

فهل يلزم الأجير الضمان بالدية
أم لا وهل إذا قلتم بعدم الضمان
يكون سواء بالأجرة أم متبرع
معنى لصاحب البئر وإذا قلتم
بالضمان يكون متبرعاً أم بأجرة
وهل تكون الدية على العاقلة أم
على الأجير أفيدونا (أجاب)
رضى الله عنه نعم حيث لم يصدر
من الأجير فعل يوجب انقطاع
الحبل فلا ضمان عليه ولا على
عاقلة ولا فرق بين كونه متبرعاً
أم بأجر فإن صدر منه ما يوجب
انقطاع الحبل مع التعمد وكانت
الخصاصة مع ماله مما يقتل غالباً
فالقصاص أو ما لا يقتل غالباً
فدية مغلطة على العاقلة أو لم يعمد
ذلك فالدية على العاقلة عتقة والله
سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
رضى الله عنه في رجل أخذ له
كتاباً يحرس له الزرع وله بين يده
الزرع ير يسقى منه الزرع بالناضح
لجاء راعي غنم يريد أن يسقى غنمه
من بئر صاحب الزرع والكلب
الذى يحرس الزرع على البئر
فأكل صاحب الغنم بظهوره
فأكل حتى مات بالسراية فهل
يجب على صاحب الكلب الضمان
بالدية أم لا يلزمه شيء وإذا قلتم

خلل فطلب المستأجر من المالك التعمير والإصلاح لذلك الخلل فهل يلزمه
ويجبر عليه إن أبى أم لا (الجواب) لا يجبر على الإصلاح ولو كان ذلك الخلل
بضر أو لا يمكن معه الانتفاع اتفاقاً في الكثير المضر وعلى مذهب ابن القاسم
في اليسير مطلقاً وأما ابن حبيب فيقول يجبر المالك على الإصلاح مطلقاً قال ابن
عبد السلام وبه العمل وعلى قول ابن القاسم يغير المالك بين التسخي والإبقاء
في المضر ولو مع نقص منافع فإن يئ فليزمه الكراء كله وإذا كان غير مضر
فلا خيار له ويلزمه الكفى إلا أنه إذا كان لا ينقص من الكراء شيئاً فظاهر
وإن كان ينقص من الكراء حط عنه بغيره وإسب قل كسقوط تخصيصها كما
في أقرب المسالك [مسألة] إذا أصحح المكتري بلا إذن كان متبرعاً لا شيء له
سواء كان إصلاحه لما يضر أو لغيره كان الغير ينقص من الكراء شيئاً أو لا
وإذا انقضت المدة خير رب الدار بين دفع قيمته منقوضاً أو أمره بنقصه كالغاصب
بخلاف ماله أذن له في التعمير فله قيمته قائماً إذا لم يقل بها غيرها وما صرفته
فعل لا يلزمه جميع ما صرفه له منه بزيادة من حر (ما قولكم) في خربة يجرار
شخص يحصل لذلك الشخص ما يضرر فطلب من ربا التعمير أو البيع لمن يضر
فأبى فهل يجبر على العادة أو البيع أم لا (الجواب) في حر لا يجبر على عمارتها
ولا على بيعها ويقال لذلك الشخص ادفع عن نفسك الضرر بما تقدر عليه
ولا ضمان على ربا إن حصل بسببها تلف وبه ألقى الشيخ سالم السنورى وألقى
بعضهم يلزمون رب الخربة بما يدفع الضرر من عمارته أو بيع وهذا هو الذى
ارتضاه شيخ مشايخنا الندوى (ما قولكم) في شخص استأجر آخر على إصلاح
شيء إلى مكان معلوم فادعى الأجير أنه وصله وقال المستأجر لم يصل فهل القول
للأجير ويستحق الأجرة أم لا وإذا قلتم القول للأجير فهل إذا أنكر المرسل
إليه وصول ذلك الشيء فهل يضمته الأجير أم لا (الجواب) القول للأجير أنه
وصل فالمرسل به يمينه إن أشبه بأن كان المرسل يصل الأجير في مثل عادة فيستحق
الأجرة لأنه أمين فإن لم يحلف حلف المستأجر ولا أجرة للأجير وأما إن أنكر
المرسل إليه وصول ذلك الشيء إليه فإن الأجير يضمن له من أقرب المسالك
[مسألة] إذا أعطى شخص شيئاً لصانع يصنعه وذكر له صفة ثم اختلفا فقال

بعدم الضمان يكون الكتاب معروفاً أنه يأكل الناس أم لا ويكون الذى أكله الكلب عالماً بالكلب أنه يأكل الناس أم لا
أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث دخل الله كور يافن صاحب الزرع والكلب مطلق معروفاً
بالضراوة فمن صاحبه وإلا فإن دخل بغير إذنه أو كان مربوطاً أو لم تعرف ضراوته فلا ضمان والله تعالى أعلم
(سئل) عما الله عنه عن شخص وجد ماشية في زرع له فغنى على تلك الماشية حال إتلافها الزرع فهل كانت تلك الجنابة

من يتضمن أولاً وهل يتضمن صاحب الماشية الزرع أولاً أفيدوا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث دفع بالأخف
فالأخف فلتقتل يتضمن ويتضمن صاحب الماشية الزرع إن قصر في حفظها بما يستحق والله أعلم في المناهج له دفع كل
صائل قال في التحفة مكلف وغيره عند غلبة ظن حياله على مصوم نفس أو طرف أو بضع أو مال فإن قتله بالدفع
من التعريض الآن فلا ضمان بشئ وإن كانت صائلا على نحو مال (٢٥٥) الغني قال ويدفع الصائل بالأخف

فالأخف فإن أمكن الدفع بكلام
أو استغاثة بحرم الضرب
أو بضرب يده حرم سوط
أو بسوط حرم عصي أو بقطع
عصو حرم قتل لأنه جوز
للضرورة ولا ضرورة للأخط
مع إمكان الأسهل ومعنى النقل
لمرتبة مع الإكفاء بدونها ضمن
ثم قال وإن كانت النهاية وحدها
وقد أرسلها في الصحراء على الأصح
في الروضة وقال الرافعي إنه الوجه
فأثقت زرعاً أو غيره نهراً لم
يتضمن أولاً ضمن للحدث
الصحيح بذلك الموافق للعادة
الغالبية في حفظ نحو الزرع نهراً
والندابة ليلاً ومن ثم لو جرت عادة
بلد بعكس ذلك انعكس الحكم
أو يحفظه فيها ضمن فيها أما
لو أرسلها في البلد فيتضمن مطلقاً
خلافاً لما اقتضاه كلامهما في
الدعوى لمخالفة العادة وقضيته
أن العادة لو اطرقت به أدبر الحكم
عليها إلا أن يفرق بطله ضرر
المرسلة في البلد فلم تقو فيها العادة
على عدم الضمان ويؤيده قول
الرافعي إن الندابة في البلد راقب
ولا رسل وحدها وحيد
فيحصل تعليلهم بها على الغالب

الصانع هذه الصفة التي قلت لها وقال ربه بل ذكرت لك صفة أخرى فالقول
للاجير تكياط وصياغ ونجار ونحوه إن أشبه في دعواه بالنسبة لما ملكه في استعماله
كصيفه شاشاً أخضر لشريف أو أزرق لنصراني فلا يقبل دعوى الشريف أنه
أمره بصيفه أزرق ليهديه لنصراني ولا دعوى نصراني أنه أمره بصيفه أخضر
لهديه لشريف وهذا مالم يقر قرينة قوية تؤيد قول المالك فإن لم يشبه الاجير
حلف ربه ونسب له الخيار في أخذه ودفع أجره المثل وتركه وأخذ قيمته غير
مضنوع فإن نكل الشريك هذا بقيمة ثوبه مثلاً غير مصوغ وهذا بقيمة صيفه اه
من أقرب المسالك بتوضيح [مسئلة] القول للاجير في قدر الأجرة إن أشبه
ببيته أشبه ربه أم لا فإن انفرد ربه بالنسبة فالقول له يبيته فإن لم يشبه حلفاً
وكان للاجير أجرة مثله كأن نكلاً معاً وقضى للمالك على التاكل هذا إذا كان
المضنوع تحت يد الصانع فإن حازه ربه أو كان الصانع إنعما بصنعه في بيت ربه
ولا يمكنه من الخروج به فالقول في قدر الأجرة لربه إذا لم ينفرد الصانع بالنسبة
وإلا فالقول له اه منه [مسئلة] ليس القول للصانع فيرد الشئ المضنوع إن كان
سابقاً عليه كالثوب والحلي بل القول لربه يمينه وأما ما لا يغاب عليه كدابة
دفعها ربه لمن يعنها بأجر وادعى ردّها فالقول للاجير في ردّها اه منه

(باب الجمالة)

(ما قولكم) في شخص أعطى دلالاً سلعة وقال له لاتبع حتى تشاورني هل
يجوز أم لا (الجواب) في المجموع ونقل الثاني على الرسالة منع قوله في الجمل
على البيع لانع حتى تشاورني وأفرد صحح والنفاوى وعبرة عدد الباقي ابن
عرفة والزمر ايات ناصة بأنت شرط الجمل على البيع تسمية الثمن أو تفريضه
للمجموع له وهو نقل ابن رشد والصقفي وعادة الأمير عليه قوله
شرط الجمل على البيع تسمية الثمن الخ أي لأنه لو قال له لاتبع إلا بمشورتي
لقد يتضمن التاركه ولا يرضى الآخر فيه زيادة غرر بخلاف نحو الآتي
فيتبع زيادة اجتهاده في التفيش عادة اه (ما قولكم) في دلال أعطاه شخص
ثياباً قليلة يبيعها بالبلد ثم يسمها ثمناً وقد قال في المشورة يجوز الجمل في
بيع قليل السلع بالبلد سموا لها ثمناً أم لا هل قول المدونة مقيد أم لا ؟

في سائر البلاد عدم إرسالها في البلد فلم ينظر لعادة مخالفة لما بخلاف الصحراء فإن العادة لم تسفر فيها بشئ. على
العموم فأناطوا الحكم في كل محل بعادة أهله الخ ماني التحفة ومنه في النهاية والمقني إلا أنه ثم يذكر قوله وفيه أنه
لو جرت بعدهم فيها لم يتضمن فيها الخ ثم قالوا في المناهج إلا أن لا يفرط في ربطها بأن أحكم وأخلق الباب واحتاط على العادة
خرجت ليلاً لنحو فتح الباب لعدم تقصيره أو فرط مالك ما أثقلت كان عرضه أو وضعه بطريقها أو حضر صاحب الزرع

مأثلاً وتهاون في دفعها عنه ففرسه نعم إن حلف بحلف الزرع والزم من إخراجها منه دخوله لم يلقها بمحله ويضمن صاحبها ما أثقلت أي قبل تمسكه من نحو ربطها فيما يظهر وإلا ظهر انتكاف لسانه وأتهم قوله وتهاون أن له تغيرها عن زرع بقدر الحاجة بحيث يأمن من عودها فإن زاد ونود داخل ملكه ضمن ما لم يكن مالكتها بسببها كما مر وكذا إن كان الزرع في محوط له بأرض تركه مفتوحاً (٢٥٦) في الأصح لأنه مقصر بعدم غلقه انتهى تحفة ونهاية والله سبحانه

(الجواب) كلام المدونة مقيد فيما إذا لم يسموا ثمناً لتلك الثياب بما إذا فوض الثمن للدلال وقوله في بيع قليل الثمن لا يعني أنه لا فرق بين قليل الثياب وكثيرها فإذا قال له بيع هذه الثياب كل ثوب بكذا أو فوض له الثمن وقال له كلما بيعت ثوباً فلك أجرته المعلومة فأجواز سواء كانت الثياب قليلة أو كثيرة وأما إن جاعله على الشكل بأن قال له إن بيعت الشكل فلك أجرته الجميع وإن بيعت البعض فلا أجره لك فلا يجوز ولو كانتا ثوبين فقط اهـ ملخصاً من عبق والأمير (ما قولكم) فيما إذا أعطى للدلال ثوباً يبيعه ولم يسم له ثمناً ولم يفرض له فيه ولكن الثمن معلوم في عرفهم فهل يصح أم لا (الجواب) العرف كالشرط فيصح الجعل على ذلك وإن اتنى الشرط والعرف فالتساد منصوص عليه في العتبة كما في الأمير على عبق

باب الوقف

[مسئلة] حكى بعضهم الخلاف في وقف المشاع مطلقاً وهل هو في الصحة أو في الجواز ابتداءً والمسئول به الجواز مطلقاً اهـ من الأمير على عبق (قائدة) في الأمير عن العلامة العدوي أن الجيزي أتى بأن من التزم أن ما يبيعه بأجل الفلاني فهو وقف ثم بين فيه يلزمه ما التزمه ولا يحتاج لإنشاء وقف لذلك ورأيته أيضاً بخط سيدي أحمد النفاوي شارح الرسالة بطرقة عجم وانظر هل لا بد في التعليق من تعيين المعلق فيه كما ذكر أو يدخل فيه ما يقع لبعض الواقفين أنه يقول في كتاب وقفه وكل ما تجدد لي من عقار أو غيره ودخل في ملكي فهو ملحق بوقفي هذا وحرره اهـ (فرع) نقل الناصر القفاني أنه بشرط في ناظر الوقف ما يشترط في الوصي انتهى اهـ أمير [مسئلة] ثبت الوقف بالإشاعة بشرطها بأن يطول زمن السماع قال ابن سهل وصفه شهادة السماع في الاحكام أن يشهد المشاهد أنه يعرف الدار التي بموضع كذا وحدها كذا وأنه لم يزل يسمع منذ أربعين سنة أو عشرين سنة مقدمة التاريخ عن شهادته هذه سماعاً فاشياً مستفيضاً من أهل البلد وغيرهم أن هذه الدار حبس على كذا أو حبس فقط ويشهد الآخر بذلك بهذا جرى العمل اهـ وإنما يقع الحكم بها بعد أن يعذر الحاكم لمن ينزع في ذلك ولم يبد دافعاً شرعياً

وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه فيما إذا كانت الدار خربة وآلت إلى الشروط ونحتها فكان لمالك آخر وكل من سكن فيه يخشى من سقوط الدار المذكورة عليه فهل والحال ما ذكر يجبر صاحب الدار على تفريغ ما آل إلى السقوط منها حتى يأمن ساكني الخانات على نفسه أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم لا يجبر على التفريغ والحال ما سطر حيث كان بناؤها الأصلي مستقيماً فإن لم يكن مستقيماً بل بناؤه مأثلاً إلى الشارع أو ملك غيره ضمن ما تلف به والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الدية الشرعية وأرض الموصضة والسن وما فوقهن من عايشة ومنقلة وجائعة هل حقوقه بالإيل عند البادية أم النقد أم العروض وإن ظلم بالإيل هل لها ثمن بين تعتمد عليه الناس أو كانت قيمتها بالغة ما بلغت يوم الجناية والقبول وإن كان عندهم عادة من تاريخ أهل الخلف أن التساقطة مضرة بثانية ريال صغيره وكبيرة وذكر وأثنى فهل ثبتت هذه العادة على ما ذكره

الكتاب أم لا أفيدوا الجواب ولكم الثواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله اخذ الله وحده الواجب في جميع ما ذكر الإيل والعبرة بقيمتها إذا عدمت الإيل يله عدم وتقده بالغة ما بلغت ولا حيرة بعادة خالفت الشريعة المظهرة والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل طلب من امرأته نفسها ومنعه وضربها ضرباً موجعاً وضربته وعصته حتى أدمته قال الكل منهما طالب القصاص من صاحبه والحال أن المرأة تخرج من غير إذن زوجها ولا تصل وضربها على شأن ما ذكر وضربته

وعقوبته مكافئة له أفوتنا ما حنفه عليها وما حنفها عليه ولحكم الثواب (أجاب) رضي الله عنه بقوله الحمد لله وحده إن ضربها
لذلك ضرباً لم يكر فيه عقلاً ولم يخرج دماً فلا شيء عليه في ضربها وإن كسر عظاماً أو أخرج دماً فعليه أرشه وأما
ضربها له فعليه الأرض في ذلك إن أوجبه وإلا عزرها الحاكم بما يليق بها والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب حد الزنا) (سئل) رضي الله عنه في الأمة المملوكة إذا بان (٣٥٧) بها حمل ولم يكن من سيدها ولا من زوجها

ووضعت ذكراً أو أنثى فهل يجب
على سيدها أن يقيم عليها حد
الزنا أولاً وكيف يكون حكمها
أفوتنا (أجاب) رضي الله عنه
نعم السيد مخير في أمته إذا ثبت
زنا ١ إما بأربعة رجال عدول
أو بإقراره أن يحده بنفسه أو يرفعه
للقاكم فيحده والله سبحانه
وتعالى أعلم

(باب حد الفذف)

(سئل) رضي الله عنه في رجل
تزوج امرأة من أهلها سائلة العيوب
الدينية ولم يسمع أهلها منه شيئاً
بل سمعوا من نساء أجناب بأن
المرأة المذكورة ليست ب بكر
والحال أنها بكر والزواج مقر
بذلك فهل إذا طلبوا أهلها أن
يعزروا من تكلم بغير علم في
بتهم لهم ذلك أم كيف الحكم
فيهم أفوتنا مأجورين (أجاب)
رضي الله عنه بقوله قول من
ذكر كناية فذف فإن نورا به
قذا حدوا وإن لم يقصدوا ذلك
عزروا والله سبحانه أعلم

(باب التعزير)

(سئل) رضي الله عنه في الصبي
المميز هل يصح ضربه على قراءة
القرآن أم لا فإذا قلم فإنه لا يصح

ويعدل بهذه الشهادة أيضاً في مصرف الوقف وكل ما يتعلق به مثل شروط
الواقف وغيرها ولا يشترط تعيين المحبس عليه ولا نسبة المحبس ولا إثبات
ملكه ولا يشترط وجود مكتوب يشتمل على الوقفية وإذا ثبتت الوقفية فلا
يلزمهم ما استغلوه قبل ثبوت الوقفية ولا أجرة ما سكنوه كما في حاشية الخرشى
[مسئلة] إذا وجد كتاب مكتوب عليه وقف على طلبة العلم بالمدرسة القلانية
فإن كانت مشهورة بالمكتوب ثبتت وقفيته وإن لم تكن مشهورة بذلك لم تثبت
وقفيته وإذا لم تثبت يجب التوقف في أمرها حتى يتبين حالها وهو عيب ثبت
للمشترى الزود به كما في حاشية الخرشى [مسئلة] إنما يتم الوقف بالخوز ولا يكتفى
فيه الجدد بخلاف الطبعة لأنها خرجت عن ملكه كما في المجموع [مسئلة] إذا صدر
الوقف في مرض الموت فمن الثلث ولا شرط حوز كيفية التبرعات كما في المجموع
[مسئلة] إذا قال هذه الدار حبس بعد شهر يلزم إذا جاء الأجل كما إذا قال لعبد
أنت حر إلى أجل كذا فإنه يكون حراً إذا جاء الأجل الذي عينه فإن حدث دين
على الواقف أو على المقتض في ذلك الأجل ذاته لا يضر عقد العتق لتسوف الشارع
للحرية ويضر عقد الحبس إذا لم يخرج عن الواقف في ذلك الأجل أما إن حيز عنه
أو كانت منفعة تغير الواقف في ذلك الأجل فإنه لا يضر حدود الدين حكماً
في الخرشى اهـ ص [مسئلة] يبطل الوقف بمانع من موت أو فليس أو مرض موت
قبل أن يحوز الموقوف عليه ويرجع للغيرم في الفليس والوارث في الموت ما لم
يجزه الوارث وإلا نفذ اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] للواقف في المرض الرجوع
فيه لأنه كالوصية بخلاف الواقف في الصحة فلا رجوع له فيه قبل المانع ويجوز
على التحيز إلا إذا شرط لنفسه الرجوع فله ذلك اهـ منه [مسئلة] إذا اشترط
الواقف التغيير والتبديل والادعاء والإخراج فإنه يعمل به وفي المتيقن ما يفيد
منع ذلك ابتداءً وبمضى إن وقع وفي ح عن النادر وغيرها أنه إن اشترط في وقفه
إن وجد فيه رغبة بيع واشترى غيره لا يجوز له ذلك فإن وقع ونزل مضى وعمل
بشرطه كذا في بن اهـ ص (ما قولكم) في شخص وقف على محجورة داراً ثم مات
أو فليس قبل الخوز الحسى للمحجور فهل يبطل الوقف أم لا (الجواب) يصح
وقف الولي على محجوره إذا استمر الوقف تحت يده حتى حصل المانع لكن

(٣٣ - قرأ العين) فهل للمفقيه حد يضرب إليه أم هل لا كليل وإذا قلم إنه لا يصح فهل يلزم الفقيه الإثم
وكذا سيد العبد وولي الصبي أم كيف حكم الشرع في ذلك أفوتنا (أجاب) رضي الله عنه بقوله نعم أعلم وفقنا الله وإياك
لما يحبه أن الصبي المذكور إن لم يبلغ العشر فلا يجوز ضربه للتبليغ وإن بلغها جاز للعالم ضربه بإذن ولي أمره ضرباً غير
مبرح ولا يزيد في الحر على تسع وثلاثين وفي الرقيق على التسعة عشر فإن خالف في ذلك أثم ووجب الإنكار عليه وإذا أتى

بالحد المشروع وتنف به شيء صحتته والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئله) ورضي الله عنه في من اشتكى من شخص ضروريه
في بيته ولم تثبت بيته فأخرج من توهم الضرورة لأجلها إلى بيت شخص آخر فلم يشعر صاحب البيت وهو جالس في بيته
مع أهله إلا والشخص المشتكى منه داخل عليه في بيته بلا استئذان فأخرجه من بيته ورفع أمره إلى الحاكم فحبسه مدة
من الزمن ثم بعد ذلك توجه بعض الناس (٣٥٨) في إخراجهم من الحبس فأخرج الحاكم بحضرة صاحب البيت ومنته

بشروط ثلاثة (أولها) أن يشهد الولي أنه وقف هذه الدار على محجوره وإن
لم يشهد على المحور له فإن لم يشهد بطل بيمته أو قلعه أو مرض موته (ثانيها) أن
يصرف الولي غلة تلك الدار كلها أو جيلها في مصالح ذلك المحجور ويشهد الولي
على ذلك إذا لم يصرف الغلة بالمره أو صرف النصف أو الأقل فإنه يطل بمحصل
أحد الموانع المتقدمة كما قال الثنائي (ثالثها) لم تكن تلك الدار دار سكنى الواقف
فإن كانت دار سكناء بطل بالمانع إلا إذا أخرج الواقف منها وعابث البيعة فرائعها
من شوائبها وإذا سكن الواقف الأقل منها وأكرى لمحجوره إلا أكثر ليصرف
أجره في مصالحه فلا يطل الوقف لأن الأقل يتبع الأكثر وإن سكن النصف
بطل ذلك النصف فقط إن حصل مانع وصح وقف النصف الذي لم يسكنه وإن
سكن إلا أكثر بطل الجميع اهـ من أقرب المسالك بزيادة من ص (ما قولكم)
في امرأة وفقت داراً على ولدها الصغير وحازتها له ثم ماتت فهل يصح وقفها على
الصغير أم لا (الجواب) لا يمكن حوزة الأم للصغير إذا كانت غير وصية وإذا
لم يكن حوزة الأم للصغير إذا كانت غير وصية عليه وإذا لم يكن حوزة لها وحصل
مانع بطل وقفها وأما إذا كانت وصية فإنه يمكن حوزة لها بالشروط المتقدمة
في المسئلة التي قبل هذه كما يفهم من قوله فيها على محجوره كما في أقرب المسالك
(ما قولكم) في شخص وقف داراً على ذريته ذكورا وإناثاً وشرط إخراج البنات
من وقفه إن تزوجن هل ينسحب شرطه أم لا (الجواب) الشرط إن كان ممنوعاً
لا يصلح به إن كان منقفاً على منعه وأما المختلف فيه كاشتراط إخراج النات
من وقفه إذا تزوجن فهذا لا يجوز الإقدام عليه فإذا وقع مضي كما في الخطاب
نقله الثنائي كما في ص [مسئله] ليس للنظر الإيباء بالنظر لغيره إلا أن يجعل
له الواقف ذلك وجب لم يكن له الإيباء بالنظر فإن مات والحال أن الواقف
حي فإن الواقف يجعل النظر عن شاء وإنت كان ميتاً فوصيه إن وجد وإلا
فالحاكم اهـ ملخصاً من در ودر [مسئله] في عبد الباقي أن الاحوط تجنب معلوم
أوقاف السلاطين لحق من هو أحوج وفي الأمير وقعت الفتوى قديماً بأنه
لا يشترط في أخذه العمل بالموقوف عليه لأنه في الحقيقة استحقاق من بيت المال
وعن أفراد ذلك بالتأليف الجلال السيوطي اهـ [مسئله] إذا مات الواقف وعدم

الحاكم متعلماً لما لعدم العود
لشيء. فما فعل قبيحاً معني نحو أربعة
آبام عاد إلى دار الرجل المذكور
ووجد معه بنت الشخص المشتكى
منه الضرورة فهل والحالة ما ذكر
مع قيام البيعة العادلة عليه بما
ذكر يكون فله فريضة دالة لما
اشتكى منه الرجل المذكور
أعلاء أم لا وهل يجب إخراجهم
من البلد بسبب تعرضه المذكور
أم لا وهل يحرم على من يسمى
في إخراجهم من الحبس وشفاعته
له بعدم إخراجهم من البلد أم لا وهل
يجوز للحاكم إخراجهم من البلد أم لا
وهل يثاب إذا أخرجهم أم لا وهل
يجوز إيفاء هذا الشخص ببلده
الحرام أم لا أقولنا لا عدمكم
المسلمون (أجاب) رضي الله عنه
بقوله ما ذكر أقوى دلالة على
كشفه جباب الحياء ومخالفته أمر
الله وولي أمره حيث منعه فلم يتنع
فيستحق التعزير اللاتي بأمثاله
بما يراه وإلى الأمر من إخراج
أو ضرب ويثاب على ذلك وأمثال
هذا عدم إيقانهم معنى على ولي
الأمر ولا يجوز الشفاعة فيه ولا
في مثله والله سبحانه وتعالى أعلم
(وأجاب) على السؤال المذكور

مولانا الشيخ محمد بن محمد عربي الباقى مفتي المالكية عفا الله عنه بقوله حيث عاد بثبوت ما ذكره بالبيعة الشرعية ومنعه
الحاكم عن العود لتلك القضية فقد استحق الأدب الموجه الذي يزجره عن قبيح فعالة بحسب ما يراه وإلى الأمر من
تأديب أمثاله بضرب أو إخراج من البلد أو طول سجن ونحو ذلك ويثاب على ما هنا لك ولا يجوز الشفاعة فيمن خالف
أمر الله واتتهك محارمه إذا بلغ أمره إلى ولي الأمر أيده الله بالتوفيق والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب قسم الصدقات) (مثل) رضى الله عنه هل يصح دفع الزكاة إلى زوجة الغير إذا كان زوجها معسرا بعض حقوقها الواجبة عليه أقرونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم دفع الزكاة إلى الزوجة المذكورة جائز بقدر ما يعجز عنه الزوج والله أعلم (مثل) رضى الله عنه هل يجوز ويجزئ دفع الزكاة إلى تارك الصلاة مع كونه مفتولا حكا والمفتول معدوم والمعدوم لا يتصور الدفع إليه حكا ولأن تارك الصلاة (٢٥٩) كسلا تهاون في أمر مولاه فليبق أن تهاون

في أمره بعدم دفع شيء إليه سيما الزكاة ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يأكل طعامك إلا تقي وتارك الصلاة ليس من المتقين اتفاقا قلزل إنشاء الله جناب الإشكال عن وجه الصواب أقيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يجوز له الدفع لتارك الصلاة كسلا لكن لا يقبضها بل يولى عليه ويقبضها وليه إن طرأ عليه السفه والإلاولى في الصغير وأما قول السائل لأن تارك الصلاة متهاون الخ فلا شك فيما ذكره والأولى أن لا يبطى لقول الصادق لا يأكل طعامك الخ فأمره صلى الله عليه وسلم للثب لما هو مقرر في علم الأصول والله سبحانه وتعالى أعلم (باب معاملة الرقيق)

(مثل) رضى الله عنه في عبد مملوك مال سيده تحت يده فتصدق من مال سيده بغير إذنه لاحتاج وفك عسره ووسع عليه فهل يكون ثواب ذلك للرقيق أو لسيده أقرونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم يلزم من أخذ المال المذكور من الرقيق المزبور أو يرد على سيده

كتاب الوقف فإنه يقبل قول الناظر في الجهات التي يصرف عليها إن كان أمينا وإذا ادعى الناظر أنه صرف الفقة صدق إن كان أمينا ما لم يكن عليه شهود في أصل الوقف وإلا فلا يصرف إلا بإطلاعهم ولا يقبل بدوهم وإذا ادعى أنه صرف على الوقف مالا من عتده صدق من غير يمين إن لم يكن منها وإلا فيحلف وله أن يقتصر بأصلحة الوقف من غير إذن الحاكم ويصدق في ذلك نقله دس عن شبكا في ص [مسئلة] إذا ضاق المسجد بأهله واحتاج إلى توسعته وبجانبه عمار وقف أو ملك فإنه يجوز بيع الحبس لتوسعة المسجد وإن أباي صاحب الحبس أو الملك من بيع ذلك فالمشهور الجبر على البيع ويشترى بمن الحبس حبسا كالأول ومثل توسعة المسجد توسعة طريق المسلمين ومقبرتهم وأما توسعة بعض القلعة من بعض في عجب أنه يؤخذ الجواز من الشيخ عند قول المصنف واتبع شرطه إن جاز أن ما كان لله فلا بأس فيه أن يستعان ببعضه في بعض إلا أن في بعض الشراح التخصيص بأنه لا يهدم المسجد لتوسيع الطريق بخلاف الدفن فيه لضيق المقبرة لأن المسجد باق بحاله [مسئلة] لا يجوز بيع الوقف وإن خرب ولو بغيره من جنسه ولا يجوز استبداله بمتله غير خرب ولا يجوز بيع أبقاضه من أحجار وأخشاب فإن تعذر عود الأبقاض فيها وقفت فيه جاز نقلها في مثله وقال ابن عرفة يجوز نقلها لو وقف آخر عادم المنفعة ولو كان غير مسائل الأول وإذا منع بيع الوقف وأبقاضه فيجوز للناظر إذا تعذر عوده من غلة أو إجارة أن يأذن لمن يعمره من عتده على أن البناء يكون للباقي ملكا وخلوا أي منفعة ويجعل على الباقي في نظير الأرض حكرا يدفعه للسحق وكذلك يجوز للناظر أن يؤاجر أرضا محبسة لشخص يبنى فيها نحو دار ويجعل عليه لجهة الوقف قدر ما من الدراهم كثلثين درهما فإذا كانت الدار تكري يستين درهما فهي بينهما مناصفة فالثلثين التي أخذها الباقي يقال لها خلو وهذا الخلو ينطبق به البيع والإرث والوقف وغير ذلك وإذا اشترى جماعة من الباقي المذكور وبيع بعضهم حصته فمشاركته الأخذ بالشفعة وإذا حصل خلل للبناء في صورة أخذ الناظر لمن يبنى فالإصلاح على الناظر وصاحب الخلو على قدر ما لكل لأنهما صاروا شريكين وأما إذا حصل الخلل في البناء الذي حصل في أرض الوقف فإصلاح

فإنه لا يملكه ولا يثاب الرقيق على فعله المذكور بل يأثم به والله العاقل أعلم

(باب الرقة) (مثل) رضى الله عنه ما قول سادات الأعلام وقسوة الأنام يله الله الحرام في أناس من الأمم وهو أنهم إذا أرادوا نصب ملك عليهم يضعون المختار لذلك على مكان مرتفع ويقفون تحته صفوفًا سكوتا مستقبليه مستبشرين القبلة ثم يركعون له نحو تسع ركعات مترالات كالأكل وكروع الصلاة متابعين للتقدم عليهم في الموقف

كإمام الصلاة يعلمونون في كل ركوع بمقدار نحو عشر درجات ويطلقون هذه الحالة لفظاً هو ترجمة لفظ الإسلام عندهم أيضاً ويطلقون على تعظيم المالك والوالدين والاستاذ لفظ العبادة من قول لا مستحق للعبادة إلا الله عندهم أيضاً ويطلقون ذلك اللفظ على غير ما ذكر من تعظيم الأعيان أيضاً ويخصون المالك والوالدين والاستاذ باللفظ هو ترجمة لفظ اليهود بحق من قول لا معبود بحق إلا الله (٢٦٠) تعالى عندهم وزعموا أن المراد بالمعبود بحق من ذكر إلا

الله وإنما الله المعبود المطلق وأطلقوا على من ذكر لفظاً هو ترجمة لفظ الإله الحق من قول لا إله حق إلا الله بل نفس لفظ الإله الحق أيضاً وعلى الله تعالى الإله المطلق وزعموا أن القصر في الكلمة المشرقة على وزن قصر الخمد وهذا جواب من يزعم أنه من طلبية العلم منهم ويختصمون للملك في الأقوال والأفعال بغاية الخضوع في عرفهم بل وبالسيود أيضاً بعضهم يحتاج بأمر الله الملائكة بالسجود لآدم فأحكم هذه الأمور أفتونا بإطباب ولكم من الله جزيل الثواب (أجواب) رضى الله عنه بقوله ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا أقول وبالله التوفيق ومته أستمد المعونة والتدبير من يدي الله فلا محصل له ومن يضل فلا هادي له ولا مانع لنا أعطى ولا معطى لما منع اعلم أيها السائل وفقني الله وإياك لما يحب ويرضاه وبلغنا رضاه أن الشرك أنواع فنه الشرك في المحبة والتعظيم بأن يحب مخلوقاً كما يحب الله فهذا من الشرك الذي لا يغفر وهو الشرك

على صاحب الخلق فقط وأما لو كان البناء المهديم وفقاً محضاً والخلق فوقه وانهدم الأسفل فالإصلاح من الوقف فقط واعلم أن الخلو من ملك المنفعة لا من ملك الانتفاع لأن مالك الانتفاع ينتفع بنفسه فقط ولا يؤجر ولا يعير ولا يهب ومالك المنفعة له ذلك مع انتفاعه بنفسه والفرق أن مالك الانتفاع تقصد ذاته مع وصفه بوصف كإمام وخطيب ومدرس وقف عليه بالوصف المذكور بخلاف مالك المنفعة فإنما يقصد به الانتفاع بالذات لا مع وصف ثم إن مالك الانتفاع إذا أراد أن ينفع به غيره فإنه يسقط حقه منه وبأخذه الغير على أنه من أهله حيث كان من أهله ولما كان الخلو من ملك المنفعة صار يورث ويرهب وليس تناظر أن يخرج تلك المنفعة عن المستحق لها وإن كانت الإجارة مشاهرة وليس له الإجارة لغيره أهلاً ملخصاً من حاشية الحرشي والامير على عب والديسوقي [مسئلة] إذا أكرى الناظر الوقف بغير أجره المثل (١) ولم تحض مدة الإجارة فإنها تفسخ والأصح ضمن تمام أجره المثل إن كان ملباً وإلا رجع على المستأجر لأنه مباشر وكل من رجع عليه لا يرجع على الآخر هذا ما لم يعلم المستأجر بأن الإجارة غير أجره المثل وإلا فكل منهما ضامن كافٍ حاشية الحرشي بزيادة من باب الإجارة [مسئلة] إن أكرى ناظر الوقف بغير محاباة فإن أكرى بأجره المثل فلا يفسخ كرائه ولو بزيادة زادها شخص على المكثري وأما إن أكرى بأقل من أجره المثل فإنه يفسخ كرائه إذا زاد عليه شخص آخر أجره المثل إلا أن يلزمها الساكن وإلا كان أحق ما لم يزد الآخر على أجره المثل وإلا كان أحق ما لم يلزم الساكن تلك الزيادة هذا ما استظهره في حاشية الحرشي خلافاً لما فهمه عب وتبعه في أقرب المسالك [مسئلة] للناظر عزل نفسه وبولي صاحب الوقف من شأنه إن كان حياً وإلا فوصيه إن كان وإلا فالحاكم كافي دس وغيره [مسئلة] ذكر البدر أن القاضي لا يعزل الناظر إلا بجنحة والواقف عزله ولو بغير جنحة أهـ دمشق (٢) ما قولكم في وقف أهلي محكوم بصحته ولزومه من حاكم شرعي حتى المذهب من فضلاء المسلمين وقته الواقف مالكي المذهب وشرط فيه

(١) أوله بغير أجره المثل : أي ووجد من يكرى ما ولكن قصد المحاباة فإن لم يجد من يكرى ما فلا نسج دليل ما بأن في المسئلة التي بعد هذا أهـ مؤلف

الذي قال الله تعالى فيه ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله وقال أصحاب هذا الشرك لأهنتهم وقد جمعهم الجحيم تالله إن كنا في ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين ومعلوم أنهم مأسوومهم به سبحانه وتعالى في الخلق والرزق والإمامة والأعيان والمالك والفسدة وإنما سورهم به في الحب والبغاة والخضوع فهو والتدليل وهذا غاية الظلم والجهل فكيف يسوي الرباب رب الأرباب وكيف يسوي العبيد بمالك الرقاب

وكيف يسوى الفقير بالذات الضعيف بالذات العاجز بالذات المحتاج بالذات الذي ليس له من ذاته إلا العدم بالنفي بالذات
القادر بالذات الذي غناه وقدرته وجوده وإحسانه وعلمه ورحمته وكأله التام من لوازم ذاته فأى ظلم أفبح من هذا
وأى حكم أشد جوراً منه حيث عدل من لا عدل له بخلقه كما قال تعالى اخذ منه الذي خلق السموات والأرض
وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون (٢٦١) فعدل المذكر من خلق السموات والأرض

بين لا يملك لنفسه ولا لغيره
مثقال ذرة في السموات
ولا في الأرض فيأله من عدل
تضمن أكبر الظلم وأفبحه وفد
حي الصادق المصدوق صلى الله
عليه وسلم جانب التوحيد أعظم
حماية حتى نهى عن صلاة التطوع
فه سبحانه وتعالى عند طلوع
الشمس وعند غروبها للابكون
ذويعة إلى التشبه بعباد الشمس
الذين يسجدون لها في مائتين
الحالتين ولد الذويعة منع من
الصلاة بعد العصر والصبح
لاتصال هذين الوقتين الذين يسجد
المشركون فهما للشمس حيث
فهت ذلك ففعل هؤلاء الطغام
الذين هم كالأنعام قد عمت منهم
البصائر والأبصار لاشك أنه
من الحرم الشديد التحريم
المؤدي بصاحبه إلى الوبال
وبس القرار وإنما يتردد
النظر في كفر فاعله وبشارة التحفة
كالنفي والتهابة والعبارة للتحفة
مع متن المنهاج عطفاً على ما يخرج
به الإنسان عن دائرة الإيمان
ويستحق به النيران أو سجود
الصنم أو شمس أو مخلوق آخر
فدلت العبارة المذكورة على ذكر

بقوله أن يكون النظر أولاً لنفسه مدة حياته ثم للأرشد فالأرشد من أولاده
لصلبه ثم للأرشد فالأرشد من المستحقين بالفعل الخ فبات الواقف المذكور
وخلف ولدين ذكرين تعيناً ناظرين على الوقف المذكور ثم مات أحدهما
وخلف أولاداً ذكوراً وإناثاً فهل يكون أولاد الولد مقام أبيهم في النظارة على
الوقف المذكور مع ولد الواقف المذكور وهل قول الواقف من أولاده لصلبه
يشمل ولد ولد الصلب مع ولد الصلب أم لا يكون ولد ولد الصلب ولداً صلياً
مع كونه من أولاد الظهور وهل إذا كان والداً لولد للصلب مقدم على ولد الصلب
إذا كان أرشد منه ولا يمتنع قول الواقف من أولاده لصلبه أم كيف يكون
ذلك أختونا بنس صريح من معتمد مذهب الإمام مالك أحر كم الله آمين
(الجواب) في الصاوى على أقرب المسالك عند قوله واتبع شرطه إن جاز
كتخصيص مذهب أو ناظر معين مانعه أى بأن شرط الواقف أن قلنا ناظر
وفيه فيجب اتباع شرطه ولا يجوز العدول عنه لغيره وليس له أى الناظر المدين
الإيصاء بالنظر لغيره إلا أن يجعل له الواقف ذلك وحيث لم يكن له إيصاء به
فإن مات الناظر والواقف حي جعل النظر لمن شاء وإن كان ميتاً فوصيه إن
وجد وإلا فالحاكم اهـ ويؤخذ من قوله وليس له الإيصاء بالنظر لغيره الخ أن
أولاد الولد لا يكونون مقام أبيهم في النظارة ولو جعلها أبيهم لم من بعده بل
يعين أن يكون الولد الباقي هو الناظر قال الصاوى وذكر البدر التراقي أن
الفاضل لا يعزل الناظر إلا بجملة والواقف عزله مطلقاً اهـ وأما قوله وهل قول
الواقف من أولاده لصلبه يشمل ولد ولد الصلب مع ولد الصلب أم لا يكون
ولد ولد الصلب ولداً صلياً الخ ففي رسالة الشيخ يحيى بن محمد الخطاب شرح
الفاصل الواقفين ص ٤٧ مانعه الثاني عشر ما قاله ابن شعبان في الزاوى ولو قال
على ولد ظهري لم يدخل فيه ولد ولده ذكورهم وإناثهم اهـ قال الشيخ يحيى
الخطاب وانظره مع قوله قبل مانعه ومن جعل داره حبساً على ولده وولده ولده
ثم يدخل فيه ولد البنات لقوله تعالى يرصيكم الله في أولادكم فليس لولد البنات
مع ذكر ولد الولد شئ ولا على الانفراد لو انفردوا كقوله ولكم نصف ما ترك
أزواجكم إن لم يكن فن ولد ثم قال ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد

أن السجود للمخلوق كفر مع الاختيار يستحق به صاحبه دار الوار والخلود فيها مع عباد الأصجار ثم قالوا وخرج
بالسجود الركوع لأن صورته تقع في العادة للمخلوق كثيراً بخلاف السجود ثم يظهر أن محل الفرق بينهما عند الإطلاق
مختلف مالم يقصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم الله به فإنه لاشك في الكفر حيث انتهى كلامهم ورضى الله تعالى عنهم
فانظر قولهم بخلاف مالم يقصد الخ تجده يترتب القول بأن فعل هؤلاء الطغام مؤد للكفر لأن كونه بإمام ومع استبداد

القبلة وبهذه الصفة التي وصف الدائل لا يكاد يفعله الا من نزع التوحيد من قلبه ولا يرضاه لنفسه الا من طمست
بصيرته وقد اجتمعت الامة على أن التوحيد افراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد أنه واحد في ذاته وصفاته وأفعاله قال
تبارك وتعالى وإلهكم إله واحد لا إله الا هو الرحمن الرحيم وقال سبحانه وتعالى فاعلم أنه لا إله الا الله وقد أثبت هذه
الكلمة له سبحانه وتعالى الانومية ونقها (٢٦٢) عن كل ما سواه وقد أجمعوا على أن الانومية هي اشتقاق المعبود للعبادة

فإنه سبحانه عز وجل أرسل رسوله
وأزّل كتيبه وخلق السموات
والارض ليعرفن بوجوهه
ويكون الذين كلفه الله والطاعة
كلها قال عز وجل لقد أرسلنا
رسلاً بالبينات وأزّلنا معهم
الكتاب والميزان ليقيم الناس
بالقسط فأخبر تعالى أنه أرسل
رسله وأزّل كتيبه ليقيم الناس
بالقسط وهو العقل ومن أعظم
القسط التوحيد بل هو رأس
العدل وقوامه وقال تعالى فاعبدوه
مخلصاً له الدين أنا فاعبدوه
وقال تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله
مخلصين له الدين حنفاء فهمت
الشرك والتوحيد والانومية
علت أن إطلاق هؤلاء التوهم
هذه الكلمات على غير الله سبحانه
وتعالى من ملك مقرب أو نبي
مرسل أو مراهق أو معتاد جواز
الإطلاق كفر صريح يخرج لصاحبه
عن دائرة أهل الإيمان مدخل
له في دائرة أهل النيران فمن اعتقد
شيئاً من العبادات يستحقها
غير الله أو تصرف اليه فهو
كافر لا شك في كفره منابذ
في كتاب الله وسنة رسوله
صلى الله عليه وسلم تكاد السموات

فكان ذكر ولد له الذكر وإناهم كولد الظهور يحجون ولم يكن كذلك ولد
ذكر ولد البنات ولا أهمهم اه فإنه في قوله فكان ذكر ولد الخ جعل ولد
الولد كولد الظهور فتأمل والله أعلم قلت نص ابن شويان في خصوص المسئلة
عدم دخول ولد الولد مع ولد الظهور ولا شك أن ولد الصلب مثل ولد الظهور
وأما ما ذكره قبل ذلك مما استدل به الشيخ يحيى الخطاب ليس نصاً في خصوص
المسئلة إذ هو في الحجب المبني على اللغة لا في لفظ الواقفين المبني على العرف
على أنه فرق بين قول الواقف من أولاده لصلبه وبين قوله علي ولدي وولد
ولدي وقوله تعالى في أولادكم وقوله تعالى إن لم يكن لكم ولد أو إن لم يكن لمن
ولد فإن الأول مقيد بمقيد لصلبه والثاني مطلق غير مقيد بذلك والقاعدة
الاصولية إن الأعمال خير من الإحصاء فافهم يا معالي الله سبحانه وتعالى أعلم
[مسئلة] للقاضي أن يجعل الناظر شيئاً من الوقف إذا لم يكن له شيء وما أتى به
ابن عتاب من أن الناظر لا يحل له أخذ شيء من غلة الوقف بل من بيت المسائل إلا
إذا عين له الواقف شيئاً فهو صبيغ ذكره من عن البدن [مسئلة] يتبع شرط
الواقف كشرط أن لا يزيد على كراسين في تسمية الكتاب فإن احتيج للزيادة
جاءت مخالفة شرطه بالمصلحة لأن القصد الانتفاع كافي لخطاب فإن شرط أن
لا تغير إلا يرضى بالشرط باطل والرضى لا يصح لأن المستعير حيث كان أهلاً
لذلك وهو أمين فلا يتضمن وقيل قوله إن لم يفرط فإن أريد بشرط الرضى
التذكيرة للرد عمل به ذكره الأمير على عبق [مسئلة] في الأمر يجوز للناظر تغيير
بعض أركان الوقف لمصلحة كتغيير الموضوعة ونقلها إلى محل آخر وأولى تحويل
باب مثلاً إلى مكان آخر مع بقاء المكان ذي البناء على حاله اه [مسئلة] يجوز
بيع مالا ينتفع به فيما حبس عليه وينتفع به في غيره وهذا إذا كان غير عقار
ككتب علم تلي أو لا ينتفع بها في مدرسة وقفت فيها وإذا بيع مالا ينتفع به بحول
ثمة في ماله كاملاً إن أمكن أولى جزئه إذا لم يمكن شراء كامل فإن لم يمكن عوده
في كامل أو شقصه تصدق بالثمن اه من أقرب المسالك بتصرف [مسئلة] قال أبو
الحسن الصغير يجوز بيع حصر المسجد إذا استغنى عنها وكذا انتاضه وتصرف
في مصالحه انتهى وكذا يقال في الزيت إذا صار لا ينتفع به في خصوص ما وقف

ينفطرن منه وتشرق الارض ونحو الجمال هذا من قول هؤلاء الضمائم فما أطلق هذه الكلمات على غير الله سبحانه
وتعالى من شئ للإسلام والتوحيد والتأخذ بل ولا من العقل وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن أخرج
الاسماء عند الله رجل مسمى نفسه شاه شاه ملك الملوك لا ملك الا الله وفي لفظ أعظم رجل على الله رجل سمي بملك
الاملاك فهنا مقت الله وغضبه على من نسب به في الاسم الذي لا يليق الا له سبحانه ملك الملوك وحده فهو الذي يحكم

على الأحكام كلها ويقضى عليهم كلهم فانظر كيف ذكر الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم غبطة الله وشعبه من
نفسه به في الاسم فكيف حال من أطلق من لا يستحق إلا الملك الحق على غيره وحسب حال من أطلق ما يخص به
في ربه وربه وألوهيته على عبده الذي هو معه لا شيء والرب تعالى وحده هو الذي يستحق كمال التعظيم والإجلال
والثناء والخضوع والذل وهذا خالص حقه فمن أوجب الظلم (٢٦٣) أن يعطى حقه لغيره ويترك ربه وربه

فيه بل هؤلاء الظلماء خصوا
ذلك بغيره فما قدر القوي العزيز
حق قدره من أشرك معه الضعيف
الدليل فكيف بمن خص بغيره
به ونفاه عنه سبحانه هذان
عظيم لمن أطلق هذه الكلمات
أو اعتقد جواز إطلاقها على
غير الله سبحانه وتعالى مع علمه
وعدم عذره استتيب فإن تاب
وإلا قتل كفراً والجاهل يعلم
فإن علم ورجع فذاك وإلا استتيب
كالأول فإن تاب وإلا قتل المم
ياقلب القلوب والأبصار ثبت
قلبي على دينك اللهم فاطر السموات
والأرض عالم الغيب والشهادة
أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا
فيه يختلفون اهدني لما اختلف
فيه من الحق ياذنك إنك تهدي
من تشاء إلى صراط مستقيم
وأما قول السائل وقته الله تعالى
وزعموا أن القصر في الكلمة
المشقة الخ فهذا السؤال مبهم
محتمل لأن القصر يطلق على
إطلاقات باختلاف العلوم
والاصطلاحات فهولاء القصر
والمتع مطلقاً وفي اصطلاح القراء
ترك الزيادة على المد الطبيعي
وقد يستعمل القصر عندهم في

له انظر عدوى [مسئلة] إذا انتقل أهل مسجد جامع عنه وبنا غيره وصار
العشيق معطلاً مهجوراً وعلى ذلك المسجد القديم وقف الجامعة الجديد كما ذكره
العلامة العدوي على الخرش في فصل الجمعة وأما وقف المسجد القديم فيصرف
في مصالح الجديد فقد قال ابن عرفة تنقل ألقاض الوقف إن تعذر عودها فيها
وقفت فيه لو وقف آخر عادم المنفعة ولو كان غير مماثل للأول كما في دس ومنه
يعلم أن نقل ريع وقف المسجد القديم إذا تعذر صرفه فيها وقف فيه إلى مثله
أولى في أقرب المسالك ورجع الوقف في التحصيل على كفاية ومسدود مدرسة
خربت ولم يرج عودها في مثلها حقيقة إن أمكن فيصرف في نظيرة أخرى
أو مسجد آخر أو مدرسة أخرى فإن لم يمكن في مثلها نوعاً أي في قرية وقيل
تصرف في مثلها نوعاً ولو أمكن المثل حقيقة إلا أن في كلام عجم ما يفيد تأييد
الأول اه بزيادة من ص والله أعلم (ما قولكم) في شخص أخذ كتاباً موقوفاً
على مكان معين وسافر به إلى مكان آخر ثم مات وقصد الكتاب هل تؤخذ
قيمه من تركته ويشتري بها كتاب مثله أم لا (الجواب) تؤخذ قيمة ذلك
الكتاب المفقود ويشتري بها مثله أو شفاه كما يعلم من قوله في أقرب المسالك
كأن أطلب الحبس فإن من أنافه يلزمه القيمة ويشتري بها مثله أو شفاه وهذا
ظاهر إن كان غير عقار وأما العقار إذا أفسده شخص فيلزمه قيمة ما أفسده
ويعاد بتلك القيمة فيقوم سالماً ومهدوماً ويؤخذ من مثله قيمة القصر
بالصاد المهمة ويقام بها مع الانتقاض الحبس اه بتصرف وتوضيح والله أعلم
[مسئلة] يجوز إزال الصيف المدارس والربط الموقوفة المدة البسيطة ولا يجوز
الكثيرة لأنه يصير إغارة ومالك الانتفاع لا يجوز له أن يبيع كما ذكره عب
في باب الإغارة [مسئلة] يصرف ماء آبار المدارس والرباطات على ما نص
الواقف وإلا فعل ما جرت به العادة وما يوقف من الصابغ للشرب في المدارس
ونحو ذلك لا يجوز لأحد يبعه ولا هبه للباس ولا صرفه في وجوه لم تجر
العادة بها إلا الشيء اليسير كالياسمين والياسمين ونحوه ونظير ذلك الطعام الذي
يقدم للصيف فلا يجوز له أن يبيعه ولا يملكه لغيره بل يأكله هو خاصة على جاري
العادة وله إطعام الحرمة للقيمة ونحوها لشهادة العادة بذلك ولا يتغنى ببسند

حذف حرف المد من أصله فإن أراد هذا الثاني وأنهم يجوزون حذف حرف المد من أصله في كلمة النبي أو في إله
أو في الله فهذا لم يقل به أحد من يعتد بقوله بل حرام لو وقع في لفظ الجلالة حال الصلاة أبطلها لانقضاء بعض اللفظ
الموضوع له وفي اصطلاح علماء المعاني والبيان تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص والذي جرى عليه المحققون من
علماء أهل السنة والجماعة أن القصر هذا المعنى في الكلمة المشقة حقيقي بمعنى أنه لا يمكن أن توجد تلك الحقيقة لغيره

أعالي لا عقلاً ولا شرعاً وحقيقة الإله هو الواجب الوجود المستحق للعبادة ولا شك أن هذا المعنى كلّي أي يقبل بحسب مجرد ادراك معناه أن يصدق على كثيرين لكن البرهان القطعي دل على استحالة التعدد فيه وإن معناه خاص لمولانا عز وجل فقط قال الله سبحانه وتعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله وقال سبحانه وتعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فهو المعبود للخواص والعوام المقزوع اليه في الأمور (٣٦٤) النظام المرتفع عن الأوامر المحتجب عن الأفهام الظاهر بصفاته

الغمام وكذا الحمد لا يستحقه على الحقيقة إلا الله تعالى وما يقع من اخذ لغيره فهو على سبيل المجاز لأن اخذ يختص بالفعل الاختياري ولا اختيار لغيره تقدس على قاعدة أهل الحق العبد مضطر في صورة مختار وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة والحاصل أنهم نزّلوا أحد غير الله منزلة العبد أو منزلة الحد لله تعالى لأنه مبدى كل جميل فحمد غسيرة كالعارية لأن الكل منه واليه خلقا وتمكينا ويسيراً وكل اختيار لغيره يعود إلى اضطرار فهو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم وأما السجود لغير الله تعالى فلا شك في كفر فاعله وقد تقدم عن الشبهة والمغنى والنهاية ما فيه كفاية لمن حجب بالعناية وقد قال الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد ولا ينبغي في كلام الله ورسوله الذي هو غاية الامتناع لقوله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له وقوله تعالى وما ننزل به الشياطين وما ينبغي لهم وقوله تعالى عن الملائكة ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء وأما

الوقف ونحوها إذ ملخصاً من عب في باب العارية ومن فتاوى عجم [مسئلة] المساكن الموقوفة على المجاورين في المدارس ونحوها لا يجوز لمن يسكنها بوصف المجاورة أن يبيع أو يهب أو يعير أو غير ذلك ولا الخزن فيها نعم يجوز له أن يسقط حقه لغيره فيستحق ذلك الغير الانتفاع به حيث كان من أهله كأوقع العلامة البرزلي في سكنى خلوة الناصرية فإنه قد أسقطه حقه فيها من كان يملك الانتفاع بها عند قدومه لسفر الحج ويجوز إسقاط الحق في الانتفاع ببيوت المدارس والوظائف مجاناً وفي مقابلة دراهم على الممتنع كما في بن عن البرزلي وإذا أسقط مالك الانتفاع حقه منه سقط حقه على الوجه الذي أسقطه فإن أسقطه مدد مخصوصه رجع إليه بعد انقضائها كالعارية وإن أطلق في الإسقاط فلا يجوز له كما أفاده البرزلي ومن استعار كتاباً وفقاً فليس له أن يعيره لأنه مالك الانتفاع فقط إلا أن يسقط ذلك المشعر حقه في العارية ويكون الثاني من أهلها إذ ملخصاً من دس وعدوى من باب العارية (ما قولكم) في شخص اشترى حصّة من وقف من مستحقها واستغلها مدة فهل يفوز بما قبضه من غلة تلك الحصّة أم لا (الجواب) ذكر العلامة العدوي في باب الاستحقاق أنه يستثنى من قولهم المشتري العالم بأن الشيء المشتري ملك للغير لا غلة من اشترى حصّة من وقف من مستحقها فإنه يفوز المشتري بغلة تلك الحصّة ما دام المستحق حياً ولو كان المشتري عالماً بوقفية تلك الحصّة ووجهه أنه بمنزلة المستحق الواهب منفعة شيء يستحقه لشخص آخر والله أعلم (ما قولكم) في شخص متولى أمر وقف فأجر داراً لشخص مدة ثم مات قبل انقضائها فهل تنسخ الإجارة أم لا (الجواب) في عب وغيره أن الإجارة تنسخ بموت مستحق وقف أجر ثم مات قبل أن تنقضي تلك المدة وانتقل الاستحقاق لمن في طبقته أول من يليه ولو كان ولده ولو كان ذلك ناظراً كما في الخطاب ولا يخالفه ما في تت من أنها لا تنسخ بموت الناظر لأنه فرض ذلك في ناظر غير مستحق انتهى بتصرف والمعنى أن الناظر الذي لا تنسخ إجارته بموته هو الذي يؤجر لعموم مصلحة الوقف بنظره ولا استحقاق له وأن الذي تنسخ إجارته بموته هو الذي يؤجر من حيث استحقاقه لأنه بموته تنتقل الإجارة لمن انتقل إليه الحق والله أعلم [مسئلة] إذا وقف شخص كتاباً

استدلال البعض منهم بسجود الملائكة لآدم فهو كما قيل فيه : إذا كان الغراب دليل قوم ه فلا يسدوم جيف الكلاب ه بل البعض المذكور أضر على من اتبع طريقة من أبيس على من اتبعه كأنه لم يقرأ كتاب الله وسنة رسوله الأمرين بإفراء العبادة لله وحده ولم ينظر إلى أقاويل أهل الإسلام في تفسير السجود المذكور هل هو منسوخ بالأحاديث النبوية واجماع الامة المصطفوية أو كان السجود لله وحده وإن آدم للملائكة قبله كما أن الكعبة قبله

أهل الإسلام أو أن اللام يعني مع إلى غير ذلك مما ذكره من توارثه بصره وبصيرته ولم يطمس عليهما فكيف يصرف
السجود الذي هو من أعظم أركان الصلاة الذي قال فيه الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم أقرب ما يكون العبد من
ربه وهو ساجد إلى عبد مرئوب لا يملك لنفسه نقما ولا ضرا وقد علمت أن من خصائص الألوهية الكمال
المطلق من جميع الوجوه الذي لا ينقص فيه بوجه من الوجوه (٢٦٥) وذلك يوجب أن تكون العبادة كلها لله

وحده والتعظيم والإجسالات
والخشية والدعاء والإناية والثبوت
والتوكل والاستعانة وغاية النذل
مع غاية المحبة كل ذلك يجب عقلا
وشرعا وفطرة أن يكون له
وحده لا شريك له فمن صرف
شيئا من ذلك لغيره فقد شبه ذلك
الغير بن لا شبيه له ولا مثل له
ولا ند له وذلك أفجع التشبيه
وأبطله ولشدة فيحه ونقصه
غاية الظلم أخير عباده أنه لا يفره
مع أنه كتب علي نفسه الرحمة
فهو أحق من ذكر وأحق من
شكر وأحق من عبد وأنصر
من أبقى وأرق من ملك
وأجود من سئل وأوسع من
أعطى وأرحم من استرحم وأكرم
من قصد وأعز من انتخب إليه
وأكفى من توكل عليه فتسلله
سبحانه وتعالى كما من علينا
بالإسلام أن لا ينزع منا إله سميع
قريب والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) رضى الله عنه عن إيمان
شخص يتلفظ بالشهادتين ووجهه
قبلتنا يولي فإذا ولد له أولاد
قال أخرجت هذا يعني أحد
الأولاد لسيدى فلان وهذا السيدة
فلانة من يوصفون بالصالح في

في مدرسة فليت أو صارت لا يتفجع بها في تلك المدرسة فإنها تباع ويشتري بثمنها
كتبا كاملة يتفجع بها فإن لم يمكن شراء الكاملة لحزوها فإن لم يمكن إبداءها بكاملة
أو ناقصة تصدق بثمنها أو ملخصا من أقرب المسالك ومن [مسئلة] إذا أتلف
شخص شيئا من الوقف فإنه يلزمه القيمة ويشتري بها مثله أو شقصه وهذا ظاهر
إن كان غير عقار وأما العقار فيماد بقيته فيقوم سالما ومهدوما ويتخذ من
مئله قيمة النقص ويبني الوقف بها مع الأفاضل لأنها وقف هذا هو المشهور
خلافًا لقول سيدي خليل ومن هدم وقفًا فعليه إعادته أو من أقرب المسالك
يتصرف [مسئلة] لا يجوز أن يقسم من أجرة الوقف إلا ما مضى زمنه خشية
موت من أخذ فيؤدى إلى إعطاء من لا يستحق وحرمان غيره من يستحق أو خشية
طرق مستحق في المدة فيحرم من حقه وهذا إذا كان الوقف على معينين أو على
خدمة مسجد أو على مدرسين ونحوهم وأما على فقراء فيجوز للأمن من إحرام
مستحق وإعطاء من لا يستحق لعدم لزوم تعميمهم كما في أقرب المسالك [مسئلة]
إذا قال وقف على ولدى فلان وفلانة كان ذلك خاصا بها بخلاف وصي على ولدى
فلان وفلانة فإن غير من سوى أولاده يدخل والفرق أن الوصية بمعنى واحد فلا
وجه للتخصيص بخلاف الوقف فله غرض في نفع البعض لغيره أو أمير على عب
(فرع) قال ابن غازي في تكميل التقييد مثل أبو محمد عبدالله العبدوسي هل يجوز
جمع أحباس فاس بنامها ثم يعمر من ممتلكاتها الخرب من المساجد فأجاب نعم
يقدم الأهم فالأهم ويكون ذلك سلفا لمن أخذ منه من المساجد أو بنو (فرع آخر)
لا يجوز أن يقسّم من الوقف قبل إبان الاستحقاق تأمل الفرعين فدل الأول
مخصص لتساقى أو أمير (ما قولكم) في مسجد خرب وليس له غلة فأخذ ناظر
المسجد قطعة من المسجد فجعلها حوائط لأجل مصالح المسجد وزاد من الجهة
الأخرى بقدر ما أخذ من المسجد للحوائط فهل يجوز له ذلك أم لا (الجواب)
سئل الأجهوري عن مسجد له مراحيض خربت حتى صارت عدما فخطا
وأرادوا أن يبدلوها بحوائط تكري وتصرف غلتها في مصالح المسجد فهل يجوز
ذلك أم لا فأجاب رحمه الله لا يجوز لهم ذلك لما فيه من إخراج الوقف عن
حالته الأصلية ومثل في البرزلى معللا ذلك بأن العبرة في الوقف باللفظ لا بالمففعة فمن

(٣٤ - فرة العين) حال حياتهم والله أعلم بالخاتمة عند الموت ثم إذا قدر الله على الشخص المذكور أو على أحد

أولاده شرا كدين ومرض أو إضلال ضالة هتف يستغيث بهم وينذرهم دون الله تعالى ويذكرهم أن لهم في الكون
تأثيرا ومن زجره بعنف أو لين قال سئل سبيل وانتدب له بأنواع الأذى من غير جبرية يقول هؤلاء أحبب الله
أعزب بهم إليه فهل يحكم بصحة إسلامه ونحل من كنهه أم كيف الحق أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان الأمر

ما ذكره السائل عن الشخص المذكور فلا يشك مسلم في عدم صحة إيمانه وإسلامه وعدم صحة من أنكره بل هو سارق الدم
حلال المال والله الهادي عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن جرى على لسانه أو قلبه أو جوارحه كلمة أو فعل
مكفر وهو جاهل أن هذا الفعل أو الكلمة تخرجه عن الإسلام أو ناس وربما يعرف فيستبعد ذلك فلا يترجم
هل يكون مؤاخذاً مطلقاً أو فيه تفصيل (٢٦٦) ينو لنا ذلك يانا شافيا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث

باب أولى ما هنا من أخذهم من المسجد شيئاً وجعله حوانيت إذ هو أخرى بعدم
الجواز والله أعلم (ما قولكم) في رجل بنى مسجداً صغيراً بلين وسقفه من قصب
قوي واندرس سداً أكثر جدراته فضاق على المصلين فأراد أهل البلد توسيعه وتعميره
بالآجر والجص بغاية الاستحكام بحيث يسع المصلين فمنعهم وروى بأن المسجد
عن تعميره وتوسيعه عن حاله الأولى فهل لم ذلك أم لا (الجواب) وروى
الباقى كأحد المسلمين في أمر المسجد ليس لم منع أحد من فعل الخير العائد لجميع
المسلمين فلهم التعمير والتوسيع وغيره من المصالح والمخال ما ذكر والله أعلم
(ما قولكم) في أرض منى من جهة وقفها ويملكها فهل يصح لأحد أن يقطع له
قطعة منها ويستولى عليها ويملكها ويتصرف فيها بالبيع والوقف وغيره
ويمنع المسلمين من النزول فيها وإذا وقفها هل ينفذ وقفها وإذا وقفها على
جماعة هل يباطلون الناظر عليها ويحبرونه على أخذ الاجرة منه بعد موت الواقف
وهل يجب على ولى الأمر أن يهدم ذلك البناء حيث كانت تلك الأرض لا تملك
كالبناء في المقبرة المسبلة وإذا منع الناظر إعطاء الاجرة للوقوف عليهم يكون
آثماً عند الله وهل لكل أحد أن يزيل هذا البناء لأنه من المنكر وهل لكل
أحد أن يدخل في هذه الأماكن المحكرة بالبناء كالحيطان أفدونا (الجواب) لا يجوز
بيعها ولا وقفها ولا الاستيلاء عليها بنية تملكها والتصرف فيها بالبناء فيها وغيره
وإذا كان كذلك فليس له منع أحد من النزول بها قال سند وجهه ذلك أن منى
لا ملك لأحد فيها وليس لأحد أن يحجر فيها موضعاً إلا أن ينزل منها منزلاً
فيختص به حتى يفرغ من نسكه ويخرج منها والأصل فيه ما روى عن عائشة
رضي الله عنها قالت قلنا يا رسول الله ألا ننبئ لك موضعاً يظلك بمنى قال لا منى
مباح لمن سبق خروجه الترمذي والنسائي وهذا يمنع أن يحجر أحد فيها شيئاً
إلا أن يكون نازلاً بها نعم وإن كان بها كره له أيضاً قال مالك عند محمد لأنه
تضييق على الناس وكره إجارة البنيان الذي بها قال في الموازية وقد سمعت أنه
يكره كراه البيوت التي بها لكن هذا إن قصد كراه البقعة مع ما فيها أما إن قصد
الاستحباب والأجبار والآلات التي بها فقط فلا كراهة وكذا إن قصد وقفها
وعليه فباطلون الناظر بأجرة الآلات والاستحباب التي بالبقعة وإذا امتنع الناظر

جرى على لسانه أو قلبه أو جوارحه
الفعل المزبور مع النسيان فلا شيء
عليه أو مع الجهل فإن كان هذا
الفعل معلوماً من الدين بالضرورة
أنه كفر كفر وضوحاً مرتداً تجري
عليه أحكام المرتدين إلا أن يكون
قريب عهد بالإسلام أو ناشئاً
بلدة بعيدة عن العلماء وإن لم
يكن الفعل المكفر ميثوماً من
الدين بالضرورة عرف الحكم
بالتكفير فإن صمم على ذلك
أو استبعده صار كافراً مرتداً
تجري عليه أحكام المرتدين ففي
القواطع للإمام ابن حجر وحزم
بعض المتأخرين بتكفير من
اعترف بوجوب الحج ولكن قال
لأدري ابن مكة ولا ابن الكعبة
ولا ابن البلد الذي يستقبله الناس
ويستجرونه هل هي البلدة التي حجها
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ووصف الله تعالى في كتابه لأنه
مكذب إلا أن يكون هذا الشخص
قريب العهد بالإسلام ولم يتواتر
بعد عنده إلى آخر ما فيه ثم قال
وأنت خبير من قول الحلي
إن كان لم يسمع شيئاً من أخباره
صلى الله عليه وسلم وما يأتي ثم
ومن قول هذا المتأخر إلا أن

يكون هذا الشخص قريب العهد بالإسلام ولم يتواتر عنده بعد أن يحل ما قاله الشيخان من تكفير من قال لأدري
أكان النبي إنسياً أو جنياً فيمن هو غافط للمسلمين لأن قوله ذلك ينفى عن تكذيبه القرآن والسنة والإجماع
إلا أن قريب العهد الذي لم يكن مخالفاً للمسلمين فإنه لا يكفر بالتردد في شيء مما أمر ولا يأنكره كما يؤخذ مما يأتي
من الروضة إلى آخر ما في القواطع عن القاضي عياض لتعذره والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم

(باب الأيمان) (سئل) رضي الله عنه عما إذا كان مسلم على كافر حق من الحقوق فأبى أنكره ولا يئنه قبل يجوز للمسلم تحليفه بعبودته مثل الشمس والقمر والنهر لأن من عادة الكافر في الأغلب إذا حلفته بعبودته يمنع أن يحلف أبدياً (أجاب) رضي الله عنه لا يجوز له ذلك لأنه يجوز أن يعظم ما ذكر كتعظيم الله بل ربما يؤدي لشكرك وفي التحفة روى الحاكم خبر من حلف بغير الله فقد كفر (٢٦٧) وفي رواية فقد أشرك وحاوله على ما إذا كان تعظيمه كتعظيم الله تعالى

فإن لم يقصد ذلك أثم عند أكثر أصحابنا أي تبعاً لنص الشافعي الصريح كذا قاله الشارح والذي في شرح مسلم عن أكثر الأصحاب الكراهة وهو المتمد وإن كان الدليل ظاهراً في الإثم قال بعضهم وهو الذي ينبغي العمل به في غالب الأعصار لقصد غالبهم به إعظام الخلق به ومضاهاته لله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً أنه كلام التحفة فظهر بذلك أن كلام التحفة في الكراهة حيث لم يقصد التعظيم كتعظيم الله فإن قصد تعظيمه كتعظيم الله تعالى كفر ولا شك أن الكافر لا يقصد بحلفه بما ذكر إلا التعظيم فيكون بحلفه هو الذي حمله على ذلك والله المستعان وبه التوفيق والهداية إلى صراط مستقيم

(باب الكفارات)

(سئل) فيمن حلف حال كونه بالغا سفيهاً فقيراً عاجزاً عن نفقة نفسه على دخول بيت أبيه وأمه الناقضين عليه بلفظ والله والله والله يلزمه الكفر والإشراك ويكون العبد فاعلاً بأمره إن عاد

من الإعطاء يكون آتماً وعلى وفي الأمر أن يمنع من أراد البناء بها وأن يزيل بناء لما علمت أنه لا ملك لأحد فيها إلا الانتفاع وكل من له قدرة على إزالة البناء يجب عليه أن يزيله إذ هو من المشكرات والله أعلم (ما قولكم) في دور مكة المشرفة هل يجوز بيعها وكرؤها أم لا وهل الحصة فيها بمائة ألف أم لا أم لا أم لا أم لا (الجواب) في القروى للفرافى بعد أن حقق عن الإمام أن مكة فتحت عنوة ما حاصله أراضى العتوة اختلف العلماء فيها هل تصير وفقاً بمجرد الاستيلاء وهو الذي حكاه الطرطوشي في تعليقه عن مالك والإمام قسمها كسائر الغنائم وهو غير في ذلك والقاعدة المتفق عليها أن مسائل الخلاف إذا اتسل بعض أقوالها قضاء حاكم تعين القول به وارتفع الخلاف فإذا قضى حاكم بثبوت ملك في أرض العتوة ثبت الملك وارتفع الخلاف ويتعين ما حكم به الحاكم وهذا التقرير يطرد في مكة ومعمر وغيرهما والقول بأن النور وقف إنما يناول الدور التي صادفها الفتح أما إذا انتهت تلك الأبنية وبني أهل الإسلام دوراً غير دور الكفار فهذه الأبنية لا تكون وفقاً إجماعاً وحيث قال مالك لا تنكر دور مكة يريد ما كان في زمانه باقياً من دور الكفار التي صادفها الفتح واليوم قد ذهبت تلك الأبنية وعليه فتملك وتوصب وتوقف وقال القاضي تقي الدين القاسي والقول بمنع كراهة بيع مكة فيه نظر لأن غير واحد من علماء الصحابة وخلافهم عملوا بخلافه في أوقات مختلفة ثم ذكر وقتاً من ذلك عن عمر وعثمان وابن الزبير ومعاوية رضي الله عنهم وعلى القول بجواز البيع والكراهة اقتصر ابن الحاج فإنه قال بعد ذكر الخلاف وأباح طائفة من أهل العلم بيع رباح مكة وكراهة منازلها منهم طائوس وابن دينار وهو قول مالك والشافعي قال والدليل على صحة قول مالك ومن يقول بقوله قول الله عز وجل الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم وقوله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من دخل دار أبي سفيان فهو آمن فأثبت لأبي سفيان ملك داره وأثبت لهم أملاكهم على دورهم وإن عمر أبتاع داراً بأربعة آلاف درهم وأن دور أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأيدي أصحابهم منهم أبو بكر الصديق والزبير بن العوام وعمر بن العاص وغيرهم وقد بيع بعضها ونصدق بعضها ولم يكونوا يفعلون ذلك إلا

دخل هذا المحل والحال أنه مفتقر إليه وليس له مشى أو محل ولم يقدر أبويه على عزله فكانت يختص به أو ما يصرف له فساداً عليه هذا التين إن دخل أمثونا (أجاب) رضي الله عنه نعم يلزمه بحلفه بالله إن دخل كفارة بين وهي عتق رقبة مؤمنة أو كسوة عشرة مساكين بما يسمى كسوة أو إطعامهم كل واحد مداً فإن عجز عن الثلاث لزمه صوم ثلاثة أيام ولو متفرقة ويلزمه أن يتوب من العود إلى مثل ما قاله ويستغفر الله ويستغفر الله بأن ينطق بالشهادتين والله

سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه فيما لو أحد تبرع على الآخر بإطعام ستين مكينا وقال له أخرجها عن كفارتك وأصرفها على عيالك فهل يسقط عن الخرج عنه الكفارة المذكورة أم لا أقنونا بأسجورين (أجاب) رضي الله عنه نعم تسقط عنه الكفارة والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في امرأة نذرت لبيتها بأمة معينة وللأمة أجرة فهل (٢٦٨) النذر صحيح أم لا فإن قلتم بالصحة فهل تتبع البنت التي للأمة أمها

في النذر أم لا وهل إذا كان أخ الناذرة حتى لله المطالبة في الأمانة والمشاركة فيها أم لا أقيدونا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث كان النذر وقع في غير مرض الموت فهو صحيح غير شوقف على إجازة وليس للأخ المذكور مطالبة ولا مشاركة في الأمانة والحال مازر ولا تتبع البنت أمها فيما ذكر والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل قال مثلاً على صيام عشرة أيام إن عاقبت أحد أشبهه غير امرأتي وكلما بدت من معاقبة لأحد يشبهه فته على صيام عشرة أيام مثلاً ثم إنه حصلت منه المعاقبة وتكرر منه حصولها فالواجب عليه وما تقتضي صفة قوله وكلما بدت من معاقبة هل تقتضي التكرار بأن يجب عليه عند حصول المعاقبة منه ثانياً صيام عشرين يوماً وحصولها ثالثاً صيام أربعين يوماً وهكذا أم كيف الحكم وهل إذا جهل كم حصلت المعاقبة منه مثلاً فيكون حكمه أقيدونا (أجاب) رضي الله عنه لا يتضاعف الصوم بالفعل

في أملاكهم وتزول سواء العاكف فيه والباد في البيت خاصة والله أعلم وأما الحصة فيها فمائة ألف ومن أعظمها الوقف إذ هو الصدقة الجارية والحال ما ذكر والله أعلم بالصواب

باب الهبة

[مسئلة] من خرج بكسرة لسان لم يجوز له أكلها ولا دفعها للغير حيث يتلها له لا إن نوى الاعطاء فقط كما في جواب ابن رشد لسؤال أرسله له عباس والفرق بين التبتيل بالنية ونية الاعطاء أنه إن عبر عن التبتيل بمبارة قال أعطيت وإن عبر عن نية الاعطاء قال أريد أن أعطى قال الخطاب وأعمال التبتيل بالنية مبنية على أحد القولين في أعمال الكلام النفسي في التلاق ونحوه فإن ذهب ولم يذهب والحال أنه نوى الاعطاء فقط فالأحسن صرفها للغير وإن أخرجها له لا من حيث خصوصه بل مطلق صدقة للغير وجب إعطاؤها للغير أم أمير على عب وإذا علمت أن الأحسن صرفها للغير إذا ذهب ولم يذهب والحال أنه نوى الاعطاء فقط فلا فرق بين معين وغيره كما بينته الأمير عند قول سيدي خليل وكره تلك صدقة وفي الأمير أيضاً وإن وجدت السائل ولم يقبل فغيره أول من الأول لثأ كيد العزم بالدفع واختلف هل له أكلها أم لا فقبل يجوز أكلها وقيل لا وقيل إن كان معيناً أكلها وإن كان غير معين لم يأكلها (ما قولكم) في شخص تصدق بصدقة وبعد إعطائها للسكين هل يصح إهداء ثوابه لبيت أم لا (الجواب) في العدوى على الرسالة في باب الاضحية أنه يصح إهداء ثواب صدقة ونحوها بعد فعلها لبيت بخلاف التشريك في الأجر في الاضحية فلا يكون إلا قبل الذبح وأما بعده فلا تسقط عن المشترك فانظره (ما قولكم) في الصدقة على الذي حل فيها أجر أم لا (الجواب) قال الحرثي في باب الوقف وكذلك يصح الوقف على الذي قريباً كان أو أجنبياً لأن الوقف عليه صدقة وفي الصدقة عليه أجر والله أعلم [مسئلة] من سكت عن قبول صدقة زماناً فله قبولها بعد ذلك فإن طلب غلظها حلف ما سكت تاركاً لها وأخذ غلظها كافي الصاوي [مسئلة] إذا تجدد لإنسان مال معلوم من وظيفة أو جامكية فصاح أن يزول عنه لغيره إن كان ذلك التزول من غير مقابلة بشيء بل هبة أما إن كان في مقابلة شيء يؤخذ فإن سلم من الزبي

المذكور بل الواجب صوم عشرة أيام لكل مرة لأن لفظ كل ما لم يشكر وإنما يتجه ما قاله السائل وفقنا الله وإياه أن لو قال كلما عاقبت مرة فعشرة وكلما مرتين فعشرين الخ والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل له أربعة بنين وبنت ثم إنه قبل مرض موته بسنة نذر لثنتين من الذكور مخصوصين الصغار دون الكبار ربع ما يملكه في أرض ونخل وديار وفي جميع ما يملكه في وطنه وغيره نذراً منجزاً مع الصحة والاختيار وكتب بذلك حجة وأشهد على نفسه

فما يكون الحكم في ذلك أمثونا (أجاب) رضي الله عنه نعم الشر المذكور صحيح وملكو المذخور به ولا منازع لهم في ذلك والحال ماضى والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب القضاء) (مثل) رضي الله عنه عما أطلق عليه علماء الزمان وحاجهم من وثابة الحديث بالمعنى إذا لم يحفظ اللفظ من ذلك جاز ويستدل لهم بقل الله تعالى في القرآن على الأنبياء (٣٦٩) وسائر الكفار إذ من المعلوم أن لغة من

تقدم بغير لغة العرب وتكلم النبي صلى الله عليه وسلم للأعاجم كالخبيصة وغيرهم بلغتهم أم تتع الرواية بالمعنى ويستأنس له بقوله عليه الصلاة والسلام نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فآداها كما سمعها وغير ذلك وهل المتكرر على الراوي بالمعنى نافع منكر حقيقة أو لا فإذا قلتم يجوز فهل يستوى الجاهل والعالم في ذلك أم لا يثبتوا لذلك المسئلة وافقه (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث كان الراوي خبيراً بالالفاظ ومقاصدها عالماً بما يحيل معانيها قد شهد له أهل الفن بذلك جازله الرواية بالمعنى وإلا يكن كذلك حرم عليه ودخل في متعدد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى من سمعه الإنكار عليه طاقته والله سبحانه أعلم قال العلامة النووي في شرح مسلم إذا أراد رواية الحديث بالمعنى فإن لم يكن خبيراً بالالفاظ ومقاصدها عالماً بما يحيل معانيها لم يجوز له الرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم بل يمتنع اللفظ وإن كان عالماً بذلك فقالت طائفة من أهل

جاز وبالمنع كافي الصاوي

باب في اللقطة

[مسئلة] يجب تعريف اللقطة سنة كاملة إن كان لها مال ويعرف نحو الدار والديار فأقل الأيام لأنها لا تلفت إليها النفوس كل التفات والتعريف يكون بمطابق طلبها وبباب المسجد لداخله ويعرفها في اعتدال الانقضاء كل يوم مرتين ثم في كل يوم مرة ثم في كل يوم مرة ثم في كل ثلاثة مرة ثم في كل أسبوع مرة كما ذكره شارح الموطأ ويعرفها بنفسه أو بمن يثق به لإمانته ولا ضمان عليه إن دفعها لأمين يعرفها وإن كان تعريفها لا يثبت بالمقتضى لكونه من أولى الهيئات أعطاهما من يعرفها بأجرة منها وإن كان يثبت به التعريف وأعطاهما لغيره يعرفها فهلك فإنه يتضمن كما لو تراخى في التعريف حتى هلكت ولا يذكر حال تعريفه جنسها بل يذكرها بوصف عام كأمارة أو مال أو شيء والشيء الثاني كدون الدرهم وكعصى لا يعرف لأنه لا تلفت إليه النفس وكقطيل من تمر أو زيتون وله أكله إذا لم يعلم صاحبه ولا يمنع ضمنه من ملغصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] لللقطة بعد السنة حيس اللقطة أو التصديق بها عن ربها أو عن نفسه أو اتكك لها ولو وجدها بمكة وضمن الملقط فيها إذا تصديق بها ولو عن ربها أو تملكها إذا جاء ربها كما في أقرب المسالك

باب في الدعوى والأيمان

(ما قولكم) في شخص اتهم آخر على له تخليفه أم لا (الجواب) ذكروا عند قول سيدي خليل في باب القراض والقول للعامل في تلفه أي مال القراض الخ أن القول للعامل يمين على المشهور وفي دس أن الخلاف في تخليفه وعدم تخليفه جاز على الخلاف في أيمان التهمة وفيها ثلاثة أقوال قيل توجه مطلقاً وهو المعتمد وقيل لا توجه مطلقاً وقيل توجه إن كان متبهما وإلا فلا (ما قولكم) في شخص قال لآخر لك إحدى هاتين الأمتين وقلتم إن المقر يلزمه أن يعين ما أقربيه منهما وقلتم إذا عين أدها ولم يصدقه المقر له أن يخلف ويدفع الأدنى المقر له فهل إذا تكلم المقر بخلف المقر له إذا كان المقر متبهما وحيث في الأدنى للمقر على بضع به ولو بالوطء حيث كان أمة أم لا (الجواب) في حاشية الخريفي في باب الإقرار

الحديث واللغة والأصول لا يجوز مطلقاً ويجوز به بعضهم في غير حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجوز فيه وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة يجوز في الجميع إذا جزم بأنه أدى المعنى وهذا هو الصواب الذي تقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم فدوايتهم القصة الواحدة بالفاظ مختلفة ثم هذا الذي نسمعه في غير المصنفات أما المصنفات فلا يجوز تغييرها وإن كان بالمعنى أما إذا وقع في الرواية أو التصديق غلط لاشك فيه فالصواب الذي قاله الجماهير إنه

يرويه على الصواب ولا يغيره في الكتاب بل ينفه عليه حال الرواية في حاشية الكتاب فيقول كذا وقع والصواب كذا اه كلامه رضي الله عنه وفي الألفية للعلامة العراقي مع شرحها لشيخ الإسلام زكريا رحمه الله (وليرو) وجوبا بلا خلاف (بالفاظ) التي سمع بها لا بمتابها (من) يحتملها وهو (لا يعلم مدلولها) ومقاصدها إذ لو روى بالمعنى لم يأمن الخلل (و) أما (غيره) وهو (٣٧٠) من يعلم ذلك (فالمعظم) من أهل الحديث واللغة والأصول (أجاز) له

أن التبيين هنا نرد سواء كانت دعوى تحقيق أو اتهام لأن باب الإقرار مبنى على أن عين التهمة ترد ويستفاد المقر له بالأدنى انتفاع المالك ويقطعها إن كانت أمة إن أحب على الظاهر (ماقولكم) فأمين طلب المدعى الوديعة منه فقال لا أدري أصاحت أم تلفت فاتهمه ريبا ولم يحقق عليه الدعوى وقلم يحلف المتهم فهل إذا نكل يفرم بمجرد النكول أو نرد التبيين على رب الوديعة (الجواب) في الحرشي في باب الوديعة إن لم يحقق الدعوى فإنه يفرم بمجرد النكول لأن عين التهمة لا ترد على المذهب وفي الدعوى عن الرماحي أن يبين التهمة ترد هنا أي في باب الوديعة على المشهور وهكذا في التوضيح وابن عبد السلام وابن رشد وأصله لصاحب البيان وفي دس عن الثاني كأنهم شددوا هنا أي في باب الوديعة مراعاة للأمانة وجبته فيحمل المصنف هنا أي حيث قال فإن نكل حلف على عين التهمة وغيرها والله أعلم [مسئلة] المتهم هو الذي يشار إليه بالنسائل في الوديعة وقبل من ليس من أهل الصلاح ورواه محشي كت رحمه الله تعالى بأن المراد بالمتهم أنه الذي لم يحقق عليه الدعوى وليس إلا مجرد التهمة كما في دعوى أي ولو كان غير متمم في نفس الأمر ودعوى التحقيق أن يحزم المدعى بكذب المدعى عليه كما في در (ماقولكم) في شخص قال آخر أبرأتك من كل حق ثم ادعى على من أبرأه بشي وأتى بوثيقة مكتوب فيها ذلك الحق وقلم لا تقبل دعواه إلا إذا أتى بيينة تشهد له بأن الحق المكتوب في الوثيقة حدث التعامل به بعد البراءة فهل التبين توجه على المدعى عليه ولو جهل أن هذه الوثيقة بعد البراءة ولم يحقق المدعى شيئا لم يحقق ولا خلطة بينهما (الجواب) في عبد الباقي إن حقق المدعى أن مافي الوثيقة حدث بعد البراءة فإن كان لا خلطة بينهما فلا يبين على المذهب وإن كان بينهما خلطة توجهت الدعوى وقبلت لتوجه التبين على المطلوب حيث على ما يجب به الفتوى وإن جهل أن هذه الوثيقة بعد البراءة ولم يحقق المالب شيئا توجهت التبين على المطلوب وإن كانت الدعوى دعوى اتهام لأن توجهها هنا في عدم الاتهام قوى من حيث إنه مبنى على الاحتياط فتحرى فيه التشديد فلا راعي فيه خلطة على المعتد وإن علم تقدم الوثيقة على البراءة فلا يبين اتفاقا كما يفيد ابن رشد والله أعلم (ماقولكم) في مستعبر شيء ادعى هلا كه بنير صنعه بل يفرص فأر مثلا وقلم يحلف مافرق ويبرأ فهل

الرواية (بالمعنى) ولو في الخبر أو أتى بلفظ غير مرادف أو كان المعنى غامضا قال ابن الصلاح وهو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين فكبرا ما كانوا ينقلون معنى واحدا في واحد بالفاظ مختلفة وذلك لأن معلوم كان على المعنى دون اللفظ وقيل لا يجوز لذلك مطلقا وإن لم يغير المعنى ولا عالف اللغة النصحي خوفا من الدخول في أمر الوعيد حيث عزى النبي صلى الله عليه وسلم لفظا لم يقفه ولأنه قد يفسد توفية لفظ بمعنى لفظ آخر ولا يكون كذلك في الواقع (وقيل لا) يجوز له ذلك في (الخبر) أي خبر النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز له في غيره وقيل غير ذلك هذا كله فيمن أخذ من غير تصنيف أما من أخذ منه فهو ما ذكره بقوله (والشيخ) ابن الصلاح (في التصنيف فطما قد حطر) وفي نسخة مطلقا حطر أي منع تغيير اللفظ الذي تضمنه بلفظ آخر بمعناه لأن ما رخصوا بسببه من التفتة في ضبط الألفاظ والوجود عليها منتزعا في المصنفات ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فلا

بذلك تغيير تصنيف غيره وقضيته تخصيص المنع بما إذا رويتا التصنيف ونسخناه أما إذا نقلناه منه إلى أجزاء ونقلنا عنها فلا إذ التصنيف حيث لم يغير ذكره ابن دقيق العيد وأقره شيخنا وعليه عمل جماعة قال ابن دقيق العيد لكنه ليس جاريا على الاصطلاح فإن الاصطلاح على أن لا يغير الألفاظ بعد الانتهاء إلى الكتب المصنفة سواء رويتها فيها أم نقلناها منها ووافقنا الناظم على ذلك لكن قبل شيخنا إلى الجواز إذا قرن بما يدل عليه كقوله بنحوه (وليفل

الراوي) ندبها عقب إيراد الحديث (معنى) أو بالمعنى (أو كما قال ونحوه) كنفوه أو نحو هذا أو مثله أو شبهه وهذا (كشك) من الحديث والقارئ في لفظ فانه يحسن أن يقال أو كما قال أو نحوه قال ابن الصلاح وهو الصواب في مثله لأن قوله أو كما قال يتضمن إجازة من الراوي وإذا في رواية الصواب عنه إذا بان (أيهم) بألف لاطلاق صفة الشك وهو نكلمه وإشراح انتهى كلام العراقي مع الشرح وفي شرح (٢٧١)

الشرح للعلامة الشيخ أبي الحسن محمد بن صادق السبكي ثم المدني رحمه الله تعالى وأما الرواية بالمعنى فالخلاف فيها تبيين فشرح بعض أهل الفقه والحديث مطلقاً قال القرطبي وهو الصحيح من مذهب مالك وقيل لا يجوز في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خوفاً من الدخول في الوعيد حيث عزى له لفظ ثم يقوله ويجوز في خبر غيره وبه قال مالك على ما رواه البيهقي عنه وفيه يجوز للصحابه فقط والأكثر على الجواز للعالم أيضاً كما في الاختصار ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى لجوازه باللغة العربية أولى وفيه أنه يحتمل أن يكون هذا الضرورة والضرورة تقدر بقدرها وقال السخاوي في شرح الألفية قال الشافعي رضي الله عنه إذا كان الله تعالى برأفته في خلقه أزال كتابه على سبيله أحرف كان ماسوي كتاب الله تعالى أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ مالم يحل معناه

إذا نكل بغير مجرد نكوله أو ترد التبيين على المعبر (الجواب) لا ترد التبيين على المعبر بل بغير المستعبر بمجرد نكوله لأنها بين تهمة قال عبد الباقي يؤخذ من هذه المسئلة أنه يجب عليه تفقده العارية وكذا يجب على المرتين والمردع ونحوهم تفقد ما في أمانتهم مما يخاف بترك تفقده حصول العت ونحوه فيه لأن هذا من باب صيانة المسائل فإن لم يفعل ذلك تفريقاً ضمن والله أعلم وقد تقدم التنبيه على هذا في باب الإعارة

باب القضاء

[مسئلة] لا يحكم القاضي إلا بالقول الراجح من قول إمامه المجتهد المطلق ولو مع وجوده إن المجتهد ثلاثة مطلق ومجتهد مذهب ومجتهد فتوى فالمطلق كالصحابه وأهل المذاهب الأربعة ومجتهد المذهب هو الذي يقدر على إقامة الأدلة في مذهب إمامه كإبن القاسم وأشهب ومجتهد الفتوى هو الذي يقدر على ترجيح كتاب المؤلفين من أهل المذاهب والأصح أن الترتيب بين هذه المراتب في القضاء مندوب ١ ص (ما قولكم) في القاضي إذا أقام أحد عنده بينة على ما ادعاء هل يقول القاضي للمدعى عليه لك مطلق في البينة قبل أن يطلب الزكية من المدعى أم يقدم الزكية أفيدوا الجواب أجاب العلامة الشيخ محمد عيسى بقوله يقدم الزكية فإذا تمت اعذر قال ابن فرحون في تبصرته تنبيه الاعذار لا يكون إلا بعد استيفاء الشروط ونظام النظر والاعذار في شيء نافض لا يفيد شيئاً قاله ابن سهل انتهى [مسئلة] لا يحكم في الرشد وضده والوصية والحبس المعقب كعلي فلان ثم أولاده وأما غير المعقب كعلي فلان وفلان فلا يتقيد بالقضاة وأمر الغائب والنسب والولاء والحد والقصاص ومال اليتيم إلا بالقضاة لا غيرهم كالزواني ووالى الماء والحكم وأما نائب القاضي فهو مثله فإن حكم غير القضاة معنى إن حكم صواباً وأدب ومن جملة أمر الغائب فسخ نكاحه ما لم يتعذر الوصول إلى القاضي حقيقة أو حكماً بأن كان يأخذ دارهم على الفسخ وإلا قام مقامه جماعة المسلمين كما ذكره في باب الحجر ولكن الذي تقدم في فصل المفقود أن القاضي وحاكم السياسة الذي يعبرون عنه بالزواني ووالى الزكاة الذي يعبرون عنه بالزواني الماء في مرتبة واحدة إلا أن القاضي أولى

وسبقه لنحوه يحيى بن سعيد القطان وقال أبو إدريس سألت الزهري عن التقديم والتأخير فقال إن هذا يجوز في القرآن فكيف به في الحديث وإذا أصبت معنى الحديث ولم تحل به حراماً ولم تحرم به حلالاً فلا بأس به أه وقيل إنما يجوز في المفردات لتعلم برادتها دون المركبات وقيل إنما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتمكن من التصرف فيه وقيل إنما يجوز لمن كان يحفظ الحديث فتنى لفظه وبني معناه مرتباً في ذهنه فله أن يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم

منه بخلاف من كان مستحضراً للفظ وجميع ما تقدم متعلق بالجواز وعدمه ولا شك أن الأولى إيراد الحديث بالقاطعة دون التصرف فيه وذلك صلى الله عليه وآله وسلم نصراً له اسماً جمع مقالتي فويهاها فإذاها كما جمعها رواه الترمذي عن ابن مسعود قال التقاني ثم هذا الكلام في غير ما يعبد باللفظ أما هو فيألفانهم لا يروى باللفظ كالآذان والتهنيد والتكبير والنسليم قال المحلى وفيه الإذكار الواردة (٢٧٣) عنه صلى الله عليه وآله وسلم من استغفار وتوب وتبلى وينسى أن

أعداده من هذا التبيل قال القاضي
عياض ينبغي سد باب الرواية
بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن
الرواية بالمعنى ولا يقدر على أداء
حقوقها من يظن على بناء الفاعل
أبى نفسه أنه يحسن وليس
كذلك ويجوز أن يكون قوله
يظن للفعول أى من الذين يكون
للناس فيهم حسن الظن كما وقع
لكثير من الرواة قديماً وحديثاً
قال البخاري ولكن كاد الجواز
أن يكون إجماعاً أنه قلت ولكنه
إنما هو كلام المذكور ولا يجوز
لأحد أن يقدم عليه بمجرد أن
يرى نفسه أهلاً له بل يتوقف
حتى يمرض نفسه على خدمة هذا
الفن الشريف ويختبرها اختباراً
كلياً أه كلام شرح النخبة مع شرحه
وحيث انتهى بنا القول في مسألة
الرواية بالمعنى إلى هنا احتجنا
إلى التنبيه على مسألة أخرى هي
الطامة العظيمة وهي تحراً من
لا يحسن العربية ولم يقرأ
الحديث على الشيوخ مع الإتيان
على قراءة حديث النبي صلى الله
عليه وسلم والحق فيه وهذا
من المنكر الذي يجب على من
علم به إنكاره طاقته في الإلابة

فانظره وتأمل ولعل فوطهم في باب القضاء فإن حكم المحكم في هذه الأمور أدب
إن نفذ حكمه بشير لذلك (وما قولكم) في حكم الحاكم هل يتوقف على تقديم
دعوى أم لا (الجواب) قال القرافي وغيره حكم الحاكم لا يتوقف على تقديم
دعوى ولا يجب على الحاكم ذلك وإنما يجب عليه النظر فيما يقع فيه خصوصاً
بالفعل فإذا كان شخص له شهادان عدوان وعاف أن يموت من يعلم عداوتهما
له فيشهدان عليه فانه عند الحاكم على عداوة هذين الشخصين فلهما حكم تسجيل
ذلك وينفع لقول القرافي المذكور ذكره العلامة الأمير في باب الصالح عند ذكر
بينة الاسترخاء وذكره الحارثي في باب القضاء ولكن في أقرب المسالك في باب
الشهادات أنه يتوقف على تقديم دعوى صحيحة في المعاملات والمجتمعات
كالدين والقذف والقتل والعتق والنسب وقد لا يتوقف كروية الحلال وشرب
الخمر وإلخا فإن البينة تكفي في ذلك وإن لم تقدم دعوى [مسألة] يجوز
للإنسان أن يعمل بالقول الضعيف في مذهبه لأمر اقتضى ذلك عنده أي
الضرورة في خاصة نفسه ولا يفتى به لغيره لأنه لا يحقق الضرورة بالنسبة
لغيره كما يتحققها من نفسه بدأ للضرورة ولكن قال بعضهم يفتى به صديقه لأن
شأن الصديق لا يخفى عن صديقه وقيل بل يفتى قول الغير من أهل المذاهب
إذا كان راجعاً في مذهب ذلك الغير وهذا هو المعتقد لجواز التقليد وإن لم
نكن ضرورة أنه ملخصاً من أقرب المسالك ومن والأمير [مسألة] يجوز
للخصمين تحكيم رجل عدل عدل شهادة غير أحد الخصمين المتداعين وغير
جاهل في مال من دين وبيع وشراء وجرح ولو عظم بكائفة وآفة أو قطع
لعضو لا يحكم في حد ولا غير ذلك مما تقدم قارب حكم فيما تقدم
مضى إن كان صواباً فلا ينقض لأن حكم المحكم في خلاف حكم الحاكم وأدب
لافتيائه على الحاكم إن نفذ حكمه بأن اقتضى أو حاد أو أطلق لا بمجرد قوله حكمت ونحوه
فإن كان أحد الخصمين هو المحكم فلا يجوز ذلك إن وقع صواباً مضى وقيل بل يجوز
ابتداء وقال ابن عرفة والقول بعدم مضيه مطلقاً لأن عرفة أمين در [مسألة] للدعي
إذا لم يجد بينة تخلف المدعي عليه المنكر وإن لم يثبت بينهما خلطة بدين أو تكرار بيع
على المعتقد فإن حلف فلا تقبل بينة بعد ذلك للدعي إلا إذا ادعى أنه نسي البينة

لعلامة العراقي وشرحها للشيخ ذكربا رحمهما الله تعالى (التسميع) أو هذا حكم سماع الشيخ بقراءة النحان والمصحف
والمحرف مع الحث على تعلم النحو وعلى الأخذ من أقراء الشيوخ واللحن الخطأ في الإعراب والتصحيح الخطأ في
الحرروف بالنطق كيأدال الزاى في البزار والتهريف الخطأ فيهما بالشكل كقراءة حجر محرك أوله وثانيه بتحريك
أوله يسكون ثانيه (وليحذر) الشيخ الطالب (الامتنان) أى كثير الامتنان في الأحاديث (والمصعفا) والمحرف فيها

عند تحليف المدعى عليه أو أنه لم يعلم بها قبل تحليفه فله إقامة البينة ويحلف أنه نسبا
أولم يعلم بها كما إذا أقام المدعى شاهداً في دعوى لا تبت إلا بشاهدين فطلب منه
الثاني فقال ليس عتدي إلا هذا فحلف المدعى عليه رد شهادة هذا الشاهد ثم وجد
المدعى شاهداً ثانياً فله أن يقيمه ويحلف أنه نسبه أولم يعلم به أم من أقرب المسالك
زيادة من ص (قائدة) كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة عامه بالبصرة
أن اجتمع بين القاسم بن معاوية وإياس وانظر أيهما أشد لقصص قوله فجمع بينهما
وأخيرهما بما أمر به عمر فقال له إياس القاسم أحق بذلك مني ورسول عنى وعنه فقهرى
البصرة الحسن وابن سيرين وكان القاسم يأتتهما وإياس لا يأتتهما فعرف أنهما
إن سئلا أشارا بمن يعرفانه فقال القاسم لا تسأل عني ولا عنه فوافقه إن إياساً
أحق مني فإن كنت كاذباً فلا عليك أن لا تولى كاذباً وإن كنت صادقاً فأتيني
فقال إياس يا عدي انك أوقفت رجلاً على شفير جهنم فخلص نفسه منها بيمين
فاجرة ويستغفر الله منها فقال له حيث فطئت لما فأنت صاحب القضية وولاه أم
من الأمير [مسئلة] لا يشترط في القاضي أن يعرف الكتابة على المعتمد
أنظر بن أمير

باب في الشهادات

[مسئلة] لا يشترط في الشهادة لفظ أتشهد على الأظهر بل المدار فيها على ما يدل
على حصول علم الشاهد بما شهد به كرايت كذا أو سمعت كذا ولهذا عند هذا
كذا فلا يشترط لأدائها صيغة معينة كافي ص [مسئلة] إذا تعذر وجود العدل
كافي زماناً اكتفى بالمرء المسلم البالغ العاقل المستور الحال الذي لا يعرف عليه
فسق وقيل يؤمر بزيادة العدد أم من ص (ما قولكم) في شاهد يصفق يديه
هل ترد شهادته أم لا (الجواب) لا تصح إلا شهادة ذي المروءة وهو المتصف
بترك غير لائق بحمل بالمروءة ومساخلة بها الرقص والصفق بالألف بلا موجب
يقضيه ولعب بكسبه وطاب ومنقلة وشرط نزع بلا قمار وإلا فهو من الكاثر
لأنه من أكل أموال الناس بالباطل كما في أقرب المسالك (ما قولكم) في قافلة حاربهم
قوم فهل تقبل شهادة القافلة بعضها لبعض (الجواب) تقبل شهادة القافلة بعضهم
لبعض في حاربة على من حاربهم ولا يلتفت لعداوة الطائفة بينهم لضرورة وسواء
شهد لصاحبه يسأل أو نفس وأما في الأموال فتجوز للضرورة وإن لم تكن هناك
عدالة وحريصة بحقيقة وإن كان ذلك في السفر أم من زيادة من ص (ما قولكم) في
رفيق تحمل الشهادة في حال رقه ثم أداها في حال حريته هل تصح شهادته (الجواب)
يصح تحمل الرفيق الشهادة ويؤيدها بعد عتقه وكذا يصح تحمل الكافر الشهادة
وهو كافر وأداؤها وهو مسلم وكذا يصح تحمل الصبي الشهادة في حال صباه
وأداؤها وهو مسلم إن كان في حال صباه ضابطاً أم مخلصاً من دروس

أن بعض أصحاب الحديث روى في المنام فكأنه قد من شفيه أو لسانه شيء فتبيل له في ذلك فقال لفظة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم غيرها ففعل به وأخرج بنيد العمدة ما كان سهواً أو نسياناً مع شدة تحريمه واعتناؤه اه كلامهما فانظر وقتك الله لما يحبه ويرضاه لما قاله علماء النفس أن التحريف والتصحيف والتأخير لا يجوز مع العلم والتعمد وكذا مع التقصير ومنه تعلم ما وقع فيه أهل الزمان من التجري على قراءة الحديث قبل إتيان علومه والاخذ عن أهله وسعيه الجهل بما يجب على الإنسان وما يحرم ولو علم وجوب ذلك عليه لبادر للعمل به ولكن كفافيل من جهل شيئاً عاداه . هذا ونسأله التوفيق لما يحبه سبحانه ويرضاه وانما أطلنا الكلام في ذلك لما رأينا من الجرأة المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فيما يأخذه القاضي في نظير كتابة الوقائع والسجلات إذا كان مولاه لم يأذن له في أخذ شيء ما هو من قبل الرشوة ومنقصة في الدين ونهاون بالشرع الحمدي وسبب لتسلط على الرعايا في أخذ أموالهم نجا الحكومة ومطالبته غير جائزة ومن دفع إليه شيئاً يحرم عليه ويصعب لآعته له على تضييع مال من جعله الله له ويجب على ولي

باب في المحظورات

(ما قولكم) في حكم قول العامة الذي يخون الفاتحة يخونه الله (الجواب) في التفراوى على رسالة ابن أبي زيد في باب ما تنطق به الألسنة يتنطق قول العامة الذي يخون الفاتحة يخونه الله إلا أن يشتر في العرف استعمال هذا اللفظ في معنى يجازيه الله أو يعاقبه فلا اشم على قائل هذا . هذا ملخص ما قاله الأججورى (سؤال من الجأوة محضه) (ما قولكم دام فضلكم) فمن ادعى الوصول إلى الله تعالى والوصول إلى مقام شهود الوحدة ومقام السكر وهو منهمك في لذات الدنيا وشهواتها ويقول بأنت له مع الله حالاً أسقط عنه التكاليف كالصلوات الحس وصيام رمضان وغير ذلك من الواجبات وأباح له جميع المحرمات كليس الحرير واستعمال الحلبي الذهب والفضة وغير ذلك في حالة الاختيار واستدل بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده الآية ويجوز فعل كل ما يحظر بالبال ويقول الأوامر متعلقة بأهل الظاهر لأن القلب إذا صنى بكثرة الرياضات لا يقبل الوسوس الشيطانية ويقول خطابات القرآن كلها لغوام المؤمنين لا الخواصهم ويفسر اليقين في قوله تعالى واعبد ربك حتى يأتيك اليقين بالموت الاختباري الحاصل عند كثرة مجاهدة النفس لا الموت الاضطراري وتابعه على هذا أكثر العوام فأمرهم بالرياضات وترك الصلوات وغيرها ولم يصفات قبيحة تطول فإذا الحكم أقترنا ما جورين خيراً (الجواب) بسم الله الرحمن الرحيم اخذ الله رب العالمين رب زدني علماً من يهتدى الله فلا يضل له ومن يضل فلا هادي له : صاحب هذا الاعتقاد قد انفس في أبحر الخواطر الشيطانية والخواجر النفسانية حيث ادعى الوصول إلى مقام شهود وحدة الإله فهل من هذا حاله يحل ما حرم الله سبحانه هذا بهتان عظيم ودعواه أن له حالاً أسقط عنه التكاليف في كل وقت وحين باطلة لقوله تعالى واعبد ربك حتى يأتيك اليقين أي دم على العبادة مادامت حياً فلا تخلو لحظة عين من لحظات الحياة من هذه العبادات هكذا فسر الآية الأئمة الثقات فما أكذب هذا وما أشقاء وما أجراً على كلام الله فقد ورد من حديث سيد المرسلين الأبرار ومن قال في القرآن يراه قلبتوا مقعده من النار ولا شك أنه لم يصل أحد إلى الحالة التي وصل إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع هذا كان أشق الناس طاعة لله وقد قرؤمت قدماء من طول القيام عليه أفضل الصلاة والسلام وكيف يستدل بالقرآن من لا يعرف معناه ولا يهتدى لمناه ويحسون أنهم على شيء إلا أنهم هم الكاذبون وقد قال عليه الصلاة والسلام من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد أي من عمل عملاً أحدثه هو أو أحدثه غيره ففعل به ليس عليه أمرنا أي حكمنا وإذننا فهو رد أي مردود عليه رواه مسلم وفي رواية له وتبخرى من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد وقيل

إمامة بدعة خير من إحياء سنة وكان الإمام رضى الله تعالى عنه كثيراً ما يستشهد بهذا البيت

وخير أمور الناس ما كان سنة هـ وشر الأمور المحدثات البدائع

فهذا الرجل لاشك في كفره وقد حصل الإجماع على أن من أحل ما حرم الله كفر والعياذ بالله فيقتل إن لم يشب بل قال بعضهم قتل ماله أنقتل من قتل مائة كافر لأن ضرره أشد اللهم لا تجعل لنا من أتبع هواه وسلك طريق الشيطان فأغواه واحسن لنا الحاقعة برحمتك يا أرحم الراحمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين (ما قولكم) في رجل يدعى أنه صاحب طريقة يأمر الناس بالدعاء إليه ويؤدبهم في العلم وأهله ويعتقد عصبان أبي البشر عصبانا حقيقياً وأن الرضاع يحرم ولو بلغ الرجل خمسين سنة وأرضع هو مع نسائه من الرجال فوق الثلاثين ويكفر صاحب المعصية ويستدل بحديث البخاري لا يزن الزاني حين يزن وهو مؤمن وبأمرهم بمخالفة الأئمة الأربعة (أجاب) مولانا السيد محمد الكنتي مفتي السادة الأخفاف بقوله الحمد لله وحده رب زدني علماً اللهم طهر البتة أن نطق إلا بما جاء به الكتاب وزد قربنا عن الثقلب إلا في الصواب وخصنا بنفس سادات المعاني واهدنا لفصل الخطاب وحققنا بكرامة إنما يتذكر أولوا الألباب إن ثبت ما ذكر ودام الرجل عليه ولم يزجر عما نسب من شنيع هذه الفعال إليه فعلى ولاية الأنام - أقام بهم مولاهم شعار الإسلام وأثار بهم منار الشريعة - مقابله بالزجر والردع بل ويحجرون عليه ويمنعون عن مخالطة العوام وعن إقبالهم وميلهم إليه بل ويعزونه ليزجر عن حاله ويمنع الناس عن تقليده وموافقته في أفعاله وكيف يزهد الناس في العلماء والحال أنهم أمان أهل الأرض وضوء كنجوم السماء وقد ورد في فضلهم من الآيات والأحاديث ما حمله المؤمنون قال تعالى إنما يحشي الله من عباده العلماء وقال عز من قائل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكيف يحكم على آيين آدم صلوات الله على نبينا وعليه بالعصيان الحقيقي والحال أن الأنبياء معصومون من الصنائر والكبائر وقد قامت الأدلة عليه وما ذكره من الرضاع فهو من أفتح الأوضاع لا يقبله من له طبع سليم وما ين عليه أمر وخيم ودعواه معرفة النبي والسعيد وغير ذلك فهذه من تهكم على المنيات التي سدت طرقها على السالك وتكفيره صاحب المعصية مستدلاً بظاهر الحديث فهو يناق كونه من عامة أهل السنة والجماعة لأنه اعتقاد فرقة زائفة في التقديم والحديث وأمره بمخالفة الأئمة لمن اقتدى به في الضلال وتبعه مردود عليه وراجع إليه إذ الواجب تقليد خير منهم ورضى الله تعالى عنهم وقد قال الله تعالى في كتابه العظيم ولا تقولوا لما قصص الكذب هذا حلال

الامر منع من تعاطى تلك الأمور أولاً وإذا سكنت من ثم علم ما ذكر وكان قادراً على التكلم هل يكون تاركاً للامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيأثم أم له مخلص في السكوت أقيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يكن لزق من بيت المال وكانت ذلك الذي طلب عليه الأجر مما يصح الاستجار له وطلب أجره مثل عمله جاز له ذلك إلا بأن كان له رزق من بيت المال أو لم يكن ولكن كان ذلك العمل لا يصح الاستجار عليه فليس له طلب الأجر عليه ويجب على وفي الامر منه من ذلك ومن عليه وسكت مع القدرة كان تاركاً للامر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا إذا عجز عن ذلك فعليه الإنكار بالقلب والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في مال قاصر تمت بد الفاضل ليستغبر له وصياً موثقاً بدفعه له فجاء رجس قريب للقاصر يطلب ماله فلم يثق به القاضى على مال القاصر ثم قدر الله تعالى على البلد الأمر الكائن في عليه وخرج أهلها جميعاً في درجة حارين والقتل فيهم وضاع مافي تلك البلدة من أموال وأخذ أهل والحالة هذه يضمن القاضى مال القاصر أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يضمن القاضى مال القاصر حيث لم يشك من الدفع عنه ولا نقله والله سبحانه

وقمالي أعلم (سئل) رضي الله عنه
عن رجل رآى القضاء على بعض
الجهات ولما وصل اليهم وأبده
الله تعالى بالحكومة قبل الهدايا
منهم جهارا ليلا ونهارا ثم
لما استبد بالامر جعل من أهله
وأقاربه المشاركين له في جميع
ما عاك سابقا ولحقا حكاما من
تحت يده على أهل تلك الجهات
ولم يكن له معرفة بشيء من العلوم
الدى يتعين على القاضي حفظها
بل يعرفون استدخال المرام
والدناير من الضعفاء والمساكين
في تلك الجهة بالامر لا غير
فهل يأثم القاضي بما ذكر من
قبول الهدايا وتولية الجهة على
المسلمين وهل حكمهم صحيح أم لا
أفتونا (أجاب) رضي الله عنه
نعم المسئلة الأولى قد صرح
فيها الاخبار الصحيحة بتحريم
هدايا المال بل صرح أن التامع
قال أخذ القاضي الرشوة يبلغ
به الكفر أى إن استحل أو
أنها سبب له ومن ثم جاء المعاصي
يريد الكفر أنه وأما المسئلة
الثانية فلا شك في نحرمتها وعظيم
نهيها لما ذكر من إفساد الناس
في الحضور من مخالفة الشرع في
الخبر المتفق عليه إذا حكم الحاكم
فاجتهد ثم أصاب فله أجران
وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله
أجر قال النووي رحمه الله تعالى
في إمرح صحيح مسلم أجمع المسلمون
على أن هذا في حكم عالم يجتهد

وهذا حرام لشقوا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون
مناخ قليل ولهم عذاب أليم والله سبحانه وتعالى أعلم (ما قولكم) في رجل يعتقد
أن الله تعالى بوجود ذاته فوق سبع سمواته صاعد ومتر على عرشه مستدلا
بظواهر بعض الأحاديث وآية الرحمن على العرش استوى ويفسر استوى
باستمر وصعد ويقول إن هذا مذهب أهل السنة والجماعة وإنكار فوقيته تعالى
على عرشه مذهب الجهمية وهو كفر فهل هذا الاعتقاد ضلال وكفر يبنوا لنا
اعتقاد أهل الحق (الجواب) أعلم أن العلماء المتقدمين والمتأخرين من أهل
السنة والجماعة اتفقت كلمتهم على نزيه الباري سبحانه عن الجهة والتعجب
وليس في جهة فوق لأنه يلزم من اختصاصه بجهة أن يكون في مكان أو غير
ويلزم من المكان والحيز الحركة والسكون للمتعجب والتغيير والحدوث
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ذكره القرطبي وقال نفي الدين الرازي
رحمه الله تعالى أعلم أنه لا يمكن أن يكون المراد من الآية كونه مستقرا
على العرش ويدل على فساد وجوه عقلية ونقلية أما العقلية فأمور أحدها
أنه لو كان مستقرا على العرش لكان من الجانب الذى يلي العرش متناهيا
ولا يلزم كون العرش دخلا في ذاته وهو محال وكلما كان متناهيا فإن العقل
يقضى أنه لا يمتنع أن يصير أزيد منه أو أنقص فلو كان تعالى متناهيا من بعض
الجوانب لكانت ذاته قابلة للزيادة والنقصان وكلما كان كذلك كان اختصاصه
بذلك المقدار المعين لشخصه محض وتقدير مقدر وكلما كان كذلك فهو محدث
فثبت أنه تعالى لو كان على العرش لكان محدثا وهذا محال وكونه على العرش
محال وأما الدلائل السمعية فمنها قوله تعالى قل هو الله أحد والأحد مبالغة في
كونه واحدا والذى يقتضى منه العرش يكون مركبا من أجزاء كثيرة جدا فوق
أجزاء العرش وذلك يناقض كونه واحدا ومنها قوله تعالى ويحمل عرش ربك فوقهم
يومئذ ثمانية فلم يكن له العالم فوق العرش لكان حامل العرش حاملا للإله فيكون
الإله محفوظا وحافظا وذلك لا يقوله عاقل ومنها قوله تعالى والله هو الغنى أى على
الإطلاق وذلك يوجب كونه تعالى غنيا عن المكان والجهة فإذا تقرر ذلك فالآيات الدالة
على ثبوت الاستواء من التشابه والعلية المتشابه مذهب فذهب السلف أن يقطع
بكونه تعالى متعائيا عن المكان والجهة ولا يقولون بل يقولون علم ذلك إلى الله تعالى
ويقولون الاستواء على العرش صفة الله تعالى بلا كيف ويجب علينا الإيمان به
ويكون عليه لله تعالى وسئل مالك بن أنس عن قوله تعالى الرحمن على العرش
استوى فأطرق رأسه مليا ثم قال الاستواء غير مجهول والكيف غير المعلوم
والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وما أظنك إلا ضالا ثم أمر به فأخرج
وأما الخلف فيقولون الاستواء بتقاز قدرته وجريان مشيئته فاستوى بمعنى قدر

أما غيره فأتى بجميع أحكامه
وإن وافق الصواب وأحكامه
كلها مرددة لأن إصابته اتفاقية
وروى الأربعة والحاكم والبيهقي
غير: الفضة ثلاثة: فاض في الجنة
وقاضيان في النار. وقصر الأول
بأنه عرف الحق وقضى به

والآخران بن عرف وجار
ومن قضى على جهل ولا شك
أن من ذكرهم السائل من القسم
الأخير فيكون هذا القاضي
سياق دخولهم النار وبس القرار
وموقعا للناس في الأحكام الباطلة
لما تقدم لك في الثقل عن شرح
مسلم من أن الجاهل لا ينفذ حكمه
وإن وافق الصواب والله يهدي
من يشاء إلى صراط مستقيم

(باب الدعوى والبيات)

(سئل) رضى الله عنه عن امرأة
متزوجة برجل من الأعراب
فحصل على الرجل نصيب في المبيت
فأخذ زوجته خوفا عليها وذهب
يسرق من جماعته العرب فرصدوه
ورجع إلى وطنه ومكث معه
من الرصد شيء ولزوجه مسك
فوكلت زوجها ببيعها فباعها
وأعطاهما ثمنها في حياتها فبعد مدة
سئلت ثمن الزوجة عن زوجها
وأخبرها بخلقت غنا بمن المسك
وكسوة: شيئا منها قد ليستأ
وشبنا لم تلبس ولم تحيط ولم
تملك فادعى الأخ بيع المسك
وأقر الزوج سم ادعى الزوج
بأنى بعثا وأعطيتها الثمن فهل

وامسوى عليه وقال ابن عبد البر على العرش استوى أى علاه قال القرطبي فملأ
الله وارتفعه عبارة عن علو مجده وصفاته وملكوته أى ليس فوقه من يجب له
من متاعى الجلال أحد واستوى أى قدر عليه كما قاله الأكر من ثبت له
تعالى مكانا فهو من الجسمة وحكم مثبت الجهة أنه إن قال إنه تعالى في السماء
وأراد به المكان فهو كافر وإن أراد الحكاية مما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر
وتعريف الله من الزبغ والضلال وتعتصم به عما يصم من الوهم والحبال

باب في البنى

[مسئلة] البنى لغة التعمد وشرعا الامتاع من طاعة من ثبتت إمامته في غير
معصية بخالفة ولو تأويلات ونبت الإمامة بأحد ثلاثة أمور الأول بيع أهل الحل
والعقد والثاني عهد الإمام الذي قبله له والثالث تغلبه على الناس وجبته فلا
يشترط فيه شرط لأن من اشتدت وطأته وجبت طاعته وأهل الحل والعقد من
اجتمع فيه ثلاث صفات العلم والرأى والعلم يشترط الإمامة وشروطها ثلاثة
كونه مستجعا لشروط الفتيا وكونه قرشياً وكونه ذا نجدة وكفاية في المعضلات
ونزول الدواهي والملمات فالباقية فرقة خالفت الإمام الذي ثبتت إمامته
باتفاق الناس عليه في غير معصية بخالفة ولو تأويلات فلا تثبت الإمامة للمتطلب
إلا إن دخل عموم الناس تحت طاعته وإلا فإخراج عليه لا يكون باغياً كفتنة
الحسين مع يزيد وغير المعصية المستعص من طاعته فيها كنع حق الله أو لأدنى
وجب عليهم كركاة وأداء ما عليهم من جيرة بيت المال تكرار الأرض المنورة
الذي أمروا بدفعه لبيت المال أو أبوا طاعته يريدون عزله إذ لا يعمل بعد
انقضاء إمامته وإنما يجب وعظه على من له قدرة وأما إذا كلف الإمام
الناس بمال ظناً فاستمعوا من إعطائه وقائلهم قتالوه فإنهم لا يكونون بغاة بذلك
فإن تحقق الإمام بغتهم بصدق التعريف المذكور عليهم وجب عليه أولاً إنذارهم
بأن يدعوا لطاعته وأهم إن لم يطيعوا قاتلهم فإن لم يقد فيهم الإنذار كأن عاجلوه
بالتفاني جاز له قتالهم ويجب كفاية على الناس معاوثة عليهم حيث كان عدلا
وإلا فلا يجوز له قتالهم لاحتمال أن خروجهم عليه لعدم عدله وإن كان لا يجوز
لهم الخروج عليه قال مالك رضى الله عنه دعه يعني غير العدل وما يراه منه ينتقم
الله من الظالم بظالم ثم ينتقم الله من كليهما له ويكون قتله لهم بسبب ورسى بئيل
وتفريق وقطع الميرة أى الطعام والماء عنهم ورميهم بنار إذا لم يكن فيهم نسوة
وذرية وحرم عليه لكونهم مسلمين من ذرارهم ونسائهم وإنلاقهم وأخذ
بدون احتياج له فإن احتجج للاستعانة به من نحو سلاح وخيل عليهم جاز له
أخذه وحوزة ثم بعد الاستغناء عنهم رد إليهم كغيره إذا وقع وحازة أو أن الاستيلاء
عليه بالقدرة وحرم عليه أيضاً رفع رؤسهم بعد قتلهم برماح لحل آخر صكه

بطلب بالبيعة أم القول قوله
 وإذا ادعى الآخر في بعض خلفاتها
 بأن ليس بالزوج لك فيها شيء
 هذه من الرقة فقال الزوج أنا
 كنت قائماً على أختك في استرجاع
 لها ولم آخذ أختك مني لست قد
 وإنما أخذتها خوفاً عليها بأن
 يحصل عليها جوع فهل يكون
 القول قول الزوج ولا يكون
 لما مع الزوج فيها استرقه شيء
 وكذا في الكسوة الذي لم تفصل
 ولم تخط ولم تملكها الزوجة
 وتدخل مع الخلفات أو الزوج
 إذا ادعى أنه لم يملكها أفوتنا
 (أجاب) رضي الله عنه نعم
 بطلب الزوج بالبيعة بأنه قد
 أعطاهما من المالك فإذا عدم البيعة
 حلف الآخر وقسم الثمن بينهما
 وبطلب الآخر بالثانية بالبيعة بأن
 الخلفات المذكورة ملك أخته فإن
 عدم البيعة حلف الزوج بأنها
 ملكي واستقل بها وأما الكسوة
 التي لم تخط ولم تفصل فإن
 كانت نعماً وجب لها على زوجها
 قميص ملك فما تقسم بينهما فإن
 لم يحب لها عليه فيختص بها الزوج
 والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل)
 رضي الله عنه في رجل ادعى على
 مورثك أو على عبدك عنده لي
 هذا الشيء مائة ريال فأنكره
 فأحضر المدعي شاهدين على أنه
 يأخذ منه ويدينه ولكن لا تشهد
 على محصور وعده فكيف الحكم
 وعلى من اثنين أفيدونا (أجاب)

أو وال وأما دفعها على الزماني في محل قتلهم فقط فجاز كالكفار فإن حصل
 الأمان للإمام بالظهور عليهم تركوا ولا يسرقوا ولا يأخذ منهم مالا كالجزية
 بل يتركهم عند الأمان منهم بجاناً ولا يجهز على جريحهم ولا يتبع منهم
 إلا إذا لم يحصل الأمان للإمام منهم وكرد رجل قتل أبيه الباغي كأمه لا قتل
 جده أو ابنه فإن قتل ورثه لأنه وإن كان عدواً لكنه غير عدوان
 ثم الباغي إما متأول في خروجه على الإمام العدل وإما خارج على غير العدل
 وإما معاند أي خارج عن الإمام العدل بلا تأويل فإن صكان متأولاً
 أو خارجاً على غير العدل فلا يضمن مالا ولا نفساً ولا طرقاتاً لقتلها ولا لغيره عليه
 ومعنى حكم قاضيه فلا يتعصب ويرفع حكمه الخلاف فلا يعاد الحد الذي أقامه
 إن كان غير قتل ولا دية عليه إن كان قتل ورثه الذي المقاتل معه لذمة
 وإن خرج معه طائفاً وإن كان معانداً ضمن النفس والطرقات والمال لعدم عذره
 ويكون الذي الخارج معه طوعاً ناقضاً للعهد فهو وماله في ولا يضمن حكم قاضيه
 والمرأة إن قتلت بسلاح قتلت حال القتال فقط وبغير سلاح لا تقتل إلا إذا
 قتلت شخصاً وإن كانت القدرة عليها بعد القتال فلكأثرة لا تضمن وغيره يضمن
 وإن كانت ذمية رقت وبالجمل قال ابن شاس يجوز قتال البغاة عن قتال الكفار
 بأحد عشر وجهاً أن يقصد بالقتال ردعهم لا قتلهم وأن يسكن عن مديهم
 ولا يجهز على جريحهم ولا تقتل أسراهم ولا تنم أموالهم ولا تسي ذرارهم
 ولا يستعان عليهم بمشرك ولا يوادعهم على مال ولا تنصب عليهم الرذعات
 ولا تحرق مساكنهم ولا يقطع غيهم أم ومراة بذرارهم ما يشمل النساء
 وقوله ولا يستعان عليهم بمشرك أي ولو خرج من نفسه طائفاً بخلاف الكفار
 كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشية الصاوي عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الردة

(ما قولكم) في من شك هل أورد أم لا هل تجرى عليه أحكام المرتد أم لا
 (الجواب) في عيد الثاني في نواقض الوضوء إن من شك في الردة لا تجرى عليه
 أحكام المرتد ولا ينقض وضوؤه وهو الموافق لما عليه عياض وغيره من أن
 من أتى بلفظ يحتمل الكفر من وجوه كثيرة ويحتمل الإسلام من وجه واحد
 فإنه لا تجرى عليه أحكام المرتد (ما قولكم) في من قال لصاحبه بكل من خان
 صاحبه يخونه الله تعالى قاصداً بذلك الشجاعة فهل يكون آنماً بذلك اللفظ
 (الجواب) سئل الأجهوري عن ذلك فأجاب بقوله الجمهور على منع إطلاق
 ما لم يرد على الله تعالى وهذا لم يرد إطلاقه عليه تعالى فيما نعلم وظاهر كلامهم المنع
 ولو قصد به معنى صحيحاً والله أعلم (ما قولكم) فيمن دعى على شخص بقوله
 أماته الله كافرأ هل يسكن أم لا (الجواب) إن قصد التشكيك فليس كفراً

رضي الله عنه لا تسع شهادة
المذكورين حيث لم يمينوا فإذا
عدم المدعي البيعة فيحلف المورث
والله أعلم هذا إن كان الدعوى
على إيلاف من العبد بغير رضى
صاحب الحق وإلا فيحلف العبد
على البت والله أعلم (سئل) رضى
الله عنه في رجل حصل عليه
حدث أكبر واغتسل في بركة
وهو متلوث بالمني في أغفاه وبعد
أن اغتسل وارتفع الحدث
خرجت بنت بكر إلى البركة
تغتسل فوجدت لثة في الماء
وحملت فتأقرب وضعا ونأذت
بالحل راحت هي وأبوها إلى
القاضي وأعبرت بأمرها وكان
الرجل الذي اغتسل عند القاضي
فصادقها على كلامها وقال أنا الذي
اغتسلت في اليوم الفلاني وكانت
أغفادى متلوة بالمني فاغتسلت
في البركة ثم قال القاضي للرجل
تزوج عليها إن كان مرادك بها
فقال الرجل أنا مستعد فتزوجت
البنت على رجل آخر فولدت
ولدا فسانقون في الولد يكون
ابن من ويرث من أى الأبوين
أفتونا أنا بكم الله تعالى (أجاب)
رضي الله عنه نعم حيث لم يغتسل
في البركة المذكورة غير المذكور
وقد خرج اتفق منه على وجه
حل شك في نسبة الولد له حيث
كان الحمل موجودا حال العقد
ونكاح النافي باطل وإلا بأن
اغتسل غيره في البركة المذكورة

على نفسه ولا على غيره أما إن كان على وجه الرضى بالكفر وشرح الصدوق
فكفر كما في ضوء الشموع في باب فرائض الصلاة (ما قولكم) فيمن قال
اللهم اجعلني نبيا هل يكفر أم لا (الجواب) ليس هذا كفر حيث لم يشك
في أن محمدا صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين لأن كلامه هذا مجرد امر وسفه كان
ضوء الشموع في باب الصلاة والله أعلم

باب حد الزنا

[مسئلة] الزنا بالنصر لثة أهل الحجاز وعليه فيكتب بالياء لوقوع الالف
ثالثة وبالمد لثة أهل نجد وهم نعيم وعليه فيكتب بالالف قال الحرشي نظلا
عن التنبيهات الزنا يحد ويقصر فمن مده ذهب إلى أنه فعل من اثنين كالمقاتلة
والضاربة ومن قصره جعله اسم الشيء نفسه اه فمن هنا حد بعض الفقهاء من قال
لشخص بالإن المنصور والمسدود لأنه تعريض بالزنا الذي يقصر ويحد قاله العلامة
الامير وهو محرم كتابا وستة وإجماعا وجاحدا حرمة كافر والذي فيه الحد الأدنى
إيلاج مسلم مكاف حشفة في فرج آدمي مطبق عمدا بلا شبهة وإن دبر الذكر
أو أنثى حيا أو ميتا غير زوج أو مستأجرة مطلقا إلا من السيد للوطء بعوض
أو بدونه فلا يحد نظرا لقول عطاء يجوز نكاح الامة التي أحل سيدها وطأها
للواطئ لكن يؤدب ويلحق به الولد وتقوم عليه بمجرد الوطء بومه فإن حملت
ففي ذمته وإلا بيعت عليه وله الزيادة وعليه النقص أو مملوكة تمتق عليه بالملك
وإلا فلا حد بل يؤدب ويلحق به الولد أو مراهونة بدون إذن الراهن أو ذات
مفتم قبل القسم ولو حيزت أو حرية في بلاد الحرب أو دخلت بأمان أو مبتوتة
وإن بدت أو خامسة علم بتحررها أو محرمة صهر بنكاح أو مطلقة منه قبل
البناء بلا عقد البناء لا يعد ولو قبل الرجعة فلا يحد بل يؤدب أو معتقة له بلا
عقد أو مكنت مملوكها بلا عقد وإلا درأ الحد ولو فاسدا وبنت الزنا إما باقراره
ولو مرة وإن لم يرجع ولو بدون شبهة على ما لا ين القاسم وابن وهب وابن
عبد الحكم خلافا لأشهب أو لم يهرب وإن قبل الحد وإما بالبيعة العادلة أربعة
رجال يرونه كالمرد في المكحلة في وقت واحد واتحدا حكيمة وورثا وأداء
ومذهب الدعوة عدم سقوط الحد بشهادة أربع رجال أو نساء بقرارها
والتحقيق طريقة اللخمي أن شهادتهم شبهة تسقطه وأما بظهور حمل غير متزوجة
بمن يلحق به الولد وغير ذات سيد مقربة ولا يقبل دعواها العصب بلا قرينة ولا
دعواها أن هذا الحمل من منى شر به فرجها في حمام ولا من وطئ جن وبقبل دعواها الوطء
بشبهة أو غلط وهي نائمة لأنه يقع كثيرا والحد للاتط والموطئ ولو غير محصنين
أو عبيدين وكافرين بشرط التكليف فيهما أو طوع المفعول وكون الفاعل به بالغ والمزاني
المحصن وهو من وطئ وطأ مباحا بنكاح لازم مع انتشار بلا نكحة وهو حر

من هو كصفته في المني المذكور
واخل المبرور عرض الولد على
القائف فيلحق الولد من الحقة
به فإن لم يوجد قائف أو وجد
وتغير النسب الولد بعد كماله لمن
يحمل طبعه اليه عن ذكر وفي هذه
الصورة نكاح الثاني باطل أيضا
فإن علم بذلك فيهما فهو زان
وإلا فوطء شبه يلزم به المهر إن
جهلت هي وإلا فلا وإن كان
المني نزل على وجه الحرمة فليس
لوالده المذكور أب ونكاح
الثاني صحيح كما لو لم يكن حمل
وأنه سبحانه وتعالى أعلم
(مسئل رضى الله تعالى عنه)
فدجل ادعى على آخر على يد
القاضي أصالة عن نفسه بطريق
وكالته عن ابن عمه بأنه يثبت هو
وابن عمه في ذمة هذا المدعى عليه
سبعة وأربعين ريالاً وأنكره
المدعى عليه فطلب القاضي البيعة
من المدعى فعجز عن إقامتها لحكم
للبائنين على المدعى عليه لخلف
المدعى وقيل البين ثم تفرقوا ثم بعد
مدة سنوات ادعى هذا المدعى
أيضا على المدعى عليه بالسبعة
والأربعين ريالاً المذكورة على
يد القاضي فهل تسمع دعواه
ونستأنف الدعوى أم لا نسع
والمال ما ذكر وكيف الحكم
في ذلك أفتونا (أجاب) رضى الله
عنه بقوله نعم تسمع الدعوى
لإقامة البيعة من المدعى لالتحليف
المدعى عليه والله تعالى أعلم (سئل)

مسلم مكلف رجم بحجارة معتدلة على الظهر والبطن حتى يموت المرجوم والزان
غير المحصن جلد مائة للحر وجد خسين للرق وإن قتل وتغريب للذكر الحر
فقط قيسجن في البلد التي غرب اليها كاملاً من يوم سجنه كغندك وخيبر من
المدينة فإن عاد إلى وطنه قبل مضي السنة أخرج مرة ثانية إلى الموضع الأول أو
غيره لإكمال السنة كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته [مسئلة] يجوز للسيد
إقامة الحد على رفيقه الذكر والأنثى بثلاثة شروط (الأول) أن لا تكون عنده
زوجة أصلاً (والثاني) أن تكون عنده زوجة هي ملكا لسيده فإن كان عنده
زوجة حرة أو أمة لم يرسده فلا يقيم عليه الحد سيده وإنما يقيم الحاكم (والثالث)
أن يثبت الزنا على رفيقه بغيره بأن يثبت بإقراره أو بظهور حمل أو بأربعة
عدول ليس السيد أحدهم فإن كان السيد أحدهم رفع للإمام كما في أقرب المسالك
وشرحه [مسئلة] إذا أقر الرجل بعد ولادة زوجته منه بمقتضى لوطته من غير
ثبوت له كأن قال صدقت عليها عالماً بأنها رقيقة أو أنها حرة فإنه يحد لحق الله
ويُلحق به الولد قال النفاوى على الرسالة وحده ولحق الولد به مستغرب لأن
مقتضى الحد أنه زنا ومقتضى اللحق أنه ليس بزنا أفاده الصاوى عن المجموع
[مسئلة] جاء في موضع من المدونة عن الإمام في المرأة تقيم مع زوجها عشرين
سنة فثبت عليها الزنا فتكر وطء زوجها في تلك المدة ويدعى الزوج وطئها أنها
ترجم ولا عبرة بقولها وفي موضع آخر عنه في الرجل يقيم مع زوجته مدة طويلة
ثم تشهد البيعة عليه بالزنا فينكر الإحصان لعدم وطئه زوجته أنه يفسق عنه
الرجم ويحمله ما لم يقر به بعد ذلك أو يولد له منها ثم اختلف الأشياخ في المحلين
فمنهم من حملهما على الخلاف واختلف في تعيين المذهب فعينه يحيى بن عمر في حكم
الثانية وهو المعتمد وعينه سحنون في حكم الأولى ومنهم من وفق بينهما والمعتمد
الخلاف كما في الصاوى [مسئلة] إذا قالت امرأة زنيته معي فادعى الوطء
والزوجة من غير بيعة تشهد له أو وجدا ببيت وأقرا بالوطء وأدعى النكاح معاً
وصدقهما الولي وقالاً لم تشهد حداً إلا أن يكونا قماريين أو يحصل قسر في المدونة
الثانية كما في الصاوى

باب النسب والحدود

(ماقولكم) في شخص وكل آخر على شراء جارية فاشترى جارية وأرسلها
مع رسول وقال الرسول أخير موكلتي بأن هذه الجارية ليست هي التي أوصاني
بشرائها بل لي اشتريتها لنفسى فتعدى الموكل ووطئها ثم ولدت ولداً فهل يحد
ولا يلحق به الولد أم لا حد عليه ويلحق به (الجواب) قيل إنه يحد والولد رقيق
يأخذه الوكيل بغير بين وقال البدر القرافى لا حد عليه لاحتمال كذب المبلغ
والخلاف في قبول قول المأمور أنه اشترى لنفسه وهاتان شهادتان بغيان عنه

الحد ومفاد غيره اعتياده كما في حاشية الحرشي وإذا اتفق منه الحد لحق به الولد والله أعلم (ماقولكم) في من قال لشخص ثابت النسب اثبت حريتك هل يحسد أم لا وهل ابن الشريفة شريف أم لا وهل قوله صلى الله عليه وسلم قدموا قريباً ولا تقدموها خاص بأولاد الحسن والحسين أم لا (الجواب) من قال لثابت النسب اثبت حريتك يحسد وفي الأمير قيامه حد من قال مشهور بالشرف أثبت شرفك ولعل الظاهر الآن عدم حده لكثرة تشوف الناس الآن للدخول في الشرف وبسببهم من جهة الأم مع الخلاف في ذلك ومراعاة لتفيد الثاني كلام جمع عن الإمام مالك حيث قالوا الناس مصنفون في أنسابهم أي حيث عرفوا بالنسب وحازوه كنيابة الأملاك فقال ثبت ينبغي تقيده بغير دعوى الشرف ثم إن الشرف يكون من جهة الأب وأما ابن الشريفة فذهب ابن عرفة ومن وافقه إلى أنه شرفاً دون من أبوه شريف وخالفه جمع من محقق المشايخ التلسانية إلى أنه شريف مثله وغير قدموا قريباً ولا تقدموها أي لا تقدموها عليها في أمر شرع فيه تقديمها كالإمامة أي المظنى ولم أر من قبله بذرية الحسن والحسين فهو ليس كل قرشي وقوله وخالفه جمع قال الأمير لعل موضوع الخلاف لبس الخرقه الخضراء وإلا فإفادته ابن عرفة لا ينبغي أن يختلف فيه إله ملخصاً من عبد الباقي والأمير (ماقولكم) في الشريف هل يفضل العالم أم العالم أفضل (الجواب) الشريف أفضل من حيث النسب والعالم أفضل من حيث العلم ونخيلة العلم تفوق فضيلة النسب وقد تقدم هذا الجواب أول الكتاب عن عج (ماقولكم) فيمن يتنسب إلى سيدنا أبي بكر الصديق أو إلى أحد من الصالحين ويدعم أنه في درجة من يتنسب إليه والحال أنه ليس له من العمل الصالح مثله فهل ما زعمه صحيح أم لا (أجاب) عن هذا العلامة الأجهوري بقوله نعم هو في درجته فقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذرية المؤمن في درجته وإن كانوا دونه في العمل لتقربهم عنه ثم قرأ والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء [مسئلة] سئل عج عن العلامة الخضراء التي أحدثت زمن السلطان الأشرف في القرن السابع التي جعلت بيزة للأشراف وجعلها فاصرة على الثابت النسب من ظهور الآباء دون أولاد الأم فهل إذا لبسها أحد من أولاد الأم أو لبسها عامي غير شريف يحرم عليه أم لا وهل للحاكم أن يعزوه أم لا (فأجاب) نعم يعزى الحاكم من أمه شريفة إذا لبس العلامة والحالة هذه والمراد بالحاكم من جعل له ولي الأمر ذلك من نقب وغيره والله أعلم

باب السرقة

[مسئلة] السرقة شرعاً أخذ المكلف نصيباً فأكثر من مال محترم لغيره بلا شبهة

رضي الله عنه في شقص ادعى على آخر بمال وأقام عليه البينة أنه ماله ونيت ذلك لدى الحاكم الشرعي فأجابه المدعى عليه بأنه قد أذنت لائك هذا بالبيع والشراء والتصرف والتصرف في جميع أمراك الذي هذا المال من جلها وإن أباك لم يكن متعبداً في تصرفاته بل هو مأذونك في ذلك فهل الحالة هذه إذا أقم البينة على إذنه لائت بالتصرف المذكور تكون تصرفاته نافذة في هذا المأذون ليس لائيه بطلان تصرفاته قبل الحجر عليه أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث قالت البينة بما ذكر نفذ التصرف وليس له نقضه واثقه سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل سبب معه شيئاً من ابن نفسه ولغيره على سبيل الأمانة ليبيعه لأربابه بمصر كاجرت به عادة التجار فملا وصل إلى مصر طلبت دولة مصر من كان بها من تجار البين ومن جعلهم هذا الامين المذكور قدراً معيناً من الدراهم على فرق من البين غير ما يأخذونه في العادة على البين من عشور ونحوه تخاف الامين المذكور على ابنه وابن أرباب الامين فأودع بعضه وغلق الحاصل على بعضه وتوارى عن عين الدولة رجاء السلامة من الحادثة المذكورة فتسلط الدولة على البين المنقل عليه الحاصل والمودع وأخذوا جميعه ثم تسلطوا على الامين المذكور

وخلبوه وتكلموه ومن جهة البن
الذي أخذوه فرق من البن لرجل
من أرباب الأمان المذكورين
فهل يكون الأمين المذكور
ضامنا للفرق المذكور والحالة
هذه أو لا ضمان عليه فإن قلتم
بعدم الضمان عليه فهل لو ادعى
صاحب الفرق المذكور بحاسبة
الدولة للأمين على الفرق المذكور
وأقام بينة محتملة شهادة القباي
وكانت الدولة على محاسبة الأمين
بالفرق وأجابه الأمين بأن من
عاداتهم إذا أخذوا شيئا يفتنونه
ويقومونه بشئ ولا يدفعون عنها
فبحسبهم على الوزن وتقويم
الفن لأعلى دفع الثمن فلم يدفعوا
لشيئا من ثمن البن الذي أخذوه
وأقام بينة تشهد له طبق دعواه
فهل تقبل بينة الأمين ولا يحكم
عليه بقيمة الفرق لصاحبه بمجرد
شهادة القباي والكتاب على
الحساب أم لا أم كيف الحكم
في ذلك أقروا بأجورين (أجاب)
رضي الله عنه نعم حيث شهدت
البينة المحتملة على مجرد الحساب
قدمت بينة الأمين وحكم بها
وإن شهدت الأخرى بالحساب
والقبض قدمت الأخرى لأن
معها زيادة علم والله تعالى أعلم
(سئل) رضي الله عنه في شخص
له معلوم في دفتر جوائز الشام
ناطق باسمه كان يستلم مدة حياته
ومات عن بنت قاصرة واستلم
وصيها لها المعلوم مدة بعد وفاة

قويت للشارق خفية بإخراجه من حرز غير مأذون في دخوله ولولم يدخل
هو الحرز كما إذا أخرج النصاب من الحرز بعضاً وهو خارجه أو لم يخرج
إذا دخله كما إذا ربح لغيره النصاب وهو داخل الحرز بقصد واحد فإذا سرق
أقل من نصاب وكرر الأخذ بقصد واحد كما إذا أدخل يده في صندوق وصار
يأخذ نصفاً بعد نصف حتى كمل النصاب فإن كان قصده من أول الأمر تكميل
النصاب قطع وإلا فلا كما في سماع أشهب ولا يعلم هذا القصد إلا منه أو حراً
لا يميز لصغر أو جنون بإخراجه من بيته إن كان لا يخرج منه وإلا فمن البلد
أو بصرته من كبير ساقط له كان الحر المسروق ذكراً أو أنثى وحدها قطع اليد اليمنى من
الكوع إلا لشلل بها أو قطع يساوى أو قصاص سابق أو نقص أكثر أصابعها كثلثة
فرجله اليسرى وتكون ثانية المراتب ثم إن سرق بعد قطع رجله اليسرى فيدق
اليسرى ثم إن سرق فرجله اليمنى ثم إن سرق سائر الأعضاء بعد الرابعة أو سرق
الأشل مرة رابعة عذر باجتهاد الحاكم وحسب إلى أن تظهر توبته ولا يقتل على
المشهور فلو تعدد الإمام أو مأموره قطع يسراه أو لا بدون عذر أجزأ على
الراجح وأما لو قطعها الأجنبي فلا يجزئ والخد باق ويلزمه القصاص في العمد
والدية في الخطأ والنصاب ربع دينار شرعي وزنا لا قيمة وهو أكبر من المصري
أو ثلاثة دراهم شرعية كاملة ولو على حسب اختلاف الموازين خالصة من الغش
أو ناقصة راجت ككاملة والدرهم الشرعي خمسون ونخاسة من مطلق التعمير
أو يجمع منهما أو من أحدهما مع عرض أو ما يساويهما من العرض والحيوان
ريقاً أو غيره بالبلد التي بها السرقة إن كان بها أحد الثقلين وإلا فأقرب بلد
يوجد بها أحد الثقلين ولو تعدد مالك النصاب والعبرة بكون المنفعة المقومة
شرعية وإن كان المسروق محقراً كما أو حطب أو تبن مما أصله مباح خلافاً
لآبي حنيفة والشافعي في عدم القطع في مباح الأصل المملوك بوضع اليد عليه
وكذلك لو كان فاكهة رطبة خلافاً لآبي حنيفة فقط رضي الله عن الجميع أو كان
كجراح من الطير يساوى لتعليقه الصيد ثلاثة دراهم وإن لم يساها بالنظر للحمه
وريشه وكذا إذا ساواها للحمه فقط أو ريشه فقط أو لحمه وريشه معاً ومثل
تعلم الجراح الصيد تعليم الطير حمل الكتب للبلدان أو كان كسيع لجلده بعد
ذبحه أو جلد ميتة إن زاده الديغ على قيمة أصله نصيباً كما لو كانت قيمته قبل الديغ
درهمين على تقدير جواز بيعه وبعد الديغ خمسة دراهم لأن كانت قيمته بعد الديغ
أقل من ذلك أو سرق قبل الديغ ولو على فرض أن قيمته نصاب ويكنى في التقويم
واحد إن كان موجهاً من طرف القاضي فلا بد من اثنين ويعمل بشهادتهما
وإن خولفاً بأن قال غيرهما لا يساويهما كما هو مذهب المدونة وإن كان مقتضى
درء الحدود بالشبهات عدم القطع إذا خولفاً لأن النص متبع ولأن المثبت مقدم

على الثاني كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته وما أحسن قول بعضهم
يد بخمس مئين عسجد ودبت هـ ما بالها قطعت في ريع ديتار

وقوله في جوابه

عز الامانة أغلاها وأرخصها هـ ذل اخيانه فانهم حكمة البارئ

وانه سبحانه وتعالى أعلم

باب الخرابه

[مسئله] المحارب قاطع الطريق منع سلوكها ولو لم يقصد أخذ مال المسارين
كانت الطريق في فلاة أو عمران أو أخذ مال محترم من مسلم أو ذمي أو معاهد
ولو لم يبلغ نصاباً والبضع أخرى على وجه يتعذر معه الغوث أو مذهب عقل
ولو انفرد بذلك وقصد أذية بعض الناس كسبي نحو سكران لأخذ المال ومخادع
بميز لأخذ ما معه يتعذر غوث كان المميز صغيراً أو بالغاً وكذا دخل زقاق أو دار
ليلاً أو نهراً لأخذ مال يقتال كافي أقرب المسالك وشرحه [مسئله] قال المردبر
على خليل جباية أمره مصر ونحو ما يسلبون أموال المسلمين وينعمون أرزاقهم
ويغيرون على بلادهم ولا تيسر استغاثة منهم بعلاء ولا يغيروهم اهـ أى فهم
محاربون لا غصاب كافي الصاوى [مسئله] يجب على من كان دافعاً عن نفسه القتل
أو الجرح أو عن أهله القتل أو الجرح أو الفاحشة قتل المحارب ويجوز قتله لمن
لم يكن كذلك ويندب أن يكون قتاله بعد المناشدة بأن يقول له ثلاثاً ناشدتك
الله إلا ما خلت سبيلى إن لم يعاجل بالقتال وإلا عوجل بالقتال بالسيف ونحوه
قال في غاية الاماني فلو قتل المحارب أحد ورثته قيل ربه وقيل لا واستظهر
عب الأول وقامه على ما تقدم في الباغية من قول خليل وكره المرجح
قتل أیه وورثته اهـ من أقرب المسالك وشرحه وحاشيته [مسئله] يتعين
على الامام قتل المحارب إن قتل ولو غير مكافئ أو أعان على قتله ولو
بجأه فقتل للعباية بلا صلب أو مع صلب مالم تكن المصلحة في إبقائه بأن
يخشى بقتله فساد أعظم من قبيله المتفرقين مثلاً بل يطلق ارتكاباً لأخف
الضررين كما أفق به الشيبى وأبو مهدى وابن ناجي كما في عب ولا يجوز قطعه
ولا نفيه وليس لول الدم غفر عنه قيل بجيته ثانياً فإن جاء ثانياً فلولى العفو
عنه فإن لم يغفر عنه قتل إن قتل مكافئاً وإن لم يقتل المحارب أحد أو قدر عليه
وجب على الامام أن لا يخرج عن الحدود الأربعة بخيرة الأول قتله بدون صلب
الثاني الصلب على نحو جذع غير منكس فقتله مصلوباً ثم إذا خيف تغيره بعد
القتل والصلب أنزل وصلى عليه غير فاضل الثالث قطع يده اليمنى من الكوع
ورجله اليسرى من مفصل الكعب ولأه ولو خيف عليه الموت فإن كان مقطوع
اليدين أو أشلهما قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى فإن لم يكن إلا يد أو رجل

والله اعلم بها في هذا العام شخص
وادعى أنه يستحق المعلوم
المذكور زاعماً أنه قرره فيه من
له ولاية التقرير وأبرز من يده
براهة تتضمن ذلك واستلم المعلوم
المذكور من الامين الذي فرق
الدفع في هذا العام فهل على فرض
صحة نبوت البراهة وصدر التقرير
له من له ولايته يستحق المدعى
المعلوم المذكور بموجب ما يده
أم تستحقه بنت الملبت حيث أنها
تقررت فبسه من حين وفاة
والدها بموجب الأمر السلطاني
الوارد من ظم ألف ومائة
رواحد أنت الولد لا يحرم
ما كان لآيه وإن مات عن ولد
فتصبيه لولده وهل هذا الأمر
الوارد يشمل جميع المعاليم الجارية
حتى الجواني أم يخص بعضها وهل
لوصى الفاضلة أن يتنازع المدعى
فيها ادعاء ويسترد منه ما قبضه
ويرفعه إلى الحاكم الشرعى إن
امتنع عن التسليم وإذا رفعت
هذه الدعوى من الوصى إلى
الحاكم الشرعى المنسوب عن ولى
الأمر أيد الله به الدين المقوض
إليه نصب القضاة في ملكته
وسمها الحاكم الشرعى وحكم فيها
بين الخصمين بما اقتضت الله عليه
وظهر له من كلام العلماء هل
لطالب علم أن يقطع فيها صدر
من الحاكم من سماع الدعوى
والحكم فيها بقوله الدعوة غير
مسموعة والحكم بمصادف محلا

قطعت فإن كان له يدان فقط أو رجلان قطعت اليد اليمنى فقط أو الرجل اليسرى فقط الرابع نفي الذكر الحر كالزنا إلى مثل ذلك وخير من المدينة ويجلس للأقصى من السنة وظهور الثوبة بمعنى أنه إن ظهرت ثوبته قبل السنة كمل بحجبه السنة وإن مضت السنة ولم تظهر ثوبته بقي حتى تظهر ثوبته أو يموت ولا بد أن يكون ظهور الثوبة بيتاً لا مجرد كثرة صومه وصلاته وضرب قبل النجس اجتهاداً بحسب ما يراه الحاكم ولا يتعين على الإمام واحد من هذه الحدود الأربعة إلا أنه يندب له ما هو الأصح واللاق بمحال ذلك المحارب فإن ظهر له ما هو اللائق ندب له قتله فإن عالف وفعل غير ما ظهر له أصلحيته أجزأ مع الكراهة ولما كان ما يفعله الإمام بالمحارب ليس إلا لأجل الحرابة لم يكن لمن قطعت يده مثلاً كلام مع الإمام بل كان التخيير بين الأربعة للإمام لكن في حق المحارب الذكر أما المرأة فإنما حدها القتل أو القطع من خلاف فلا تصلب ولا تنقي لماً في الصلب من الفضيحة ولما في النجس من زيادة مفساد وأما حد الرقيق فاعدا النجس وأما الصبي فلا يفعل معه شيء من هذه الحدود ولو حارب بالسيف يل يعاقب كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته [مسئلة] لا يدفع المال الذي بأيدي المحاربين لمدعيه إذا لم يثبت بالبينة إلا بشروط ثلاثة بعد الاستيفاء وبعد الحين وبعد وصفه كالقطعة ومحل أخذ المدعي له بتلك الشروط كما قال ابن شاس نقلاً عن أشهب إذا أقر الموصي أن ذلك المتاع مما قطعوا فيه الطريق فإن قالوا هو من أموالنا كان لهم وإن كان كثيراً لا يملكون مثله ونقله ابن عرفة مقتصرأ عليه قال في التوضيح وظاهر المدونة أن مدعي المال إذا أخذه على الوجه المذكور لا يؤخذ منه حبل وقال سحنون بل بحديل وقال في مختصر الوفاة إن كان من أهل البلد فيحمله وإن كان من غيرهم فلا حيل لأنه لا يجد حيلاً كما في ص عن ابن [مسئلة] يؤمن الإمام المشرک لأنه يقر على حاله إذا أمن ولو كان يده أموال المسلمين ولا يؤمن المحارب إن سأله لأنه لا يقر على حاله فإن امتنع بنحو حصن حتى أمن فهل لا يتم له الأمان خلاف كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته [مسئلة] يثبت الحد المتقدم من قتل الخ بشهادة عدلين أن هذا الشخص هو المشهور بالحرابة بين الناس وإن لم يعايناه حالة الحرابة ويسقط حدماً فقط دون حد الزنا والقتل والشرب والقتل بأحد أمرين الأول يأتيه الإمام أو نائبه طائفاً قبل القدرة عليه فلا يسقط حكمها بقرينة بعد القدرة عليه كما لا يسقط الضمان يأتيه طائفاً مطلقاً والثاني يتركه ما هو عليه من الحرابة ولو لم يأت الإمام كل في أقرب المسالك وشرحه والله سبحانه وتعالى أعلم

باب حد الشارب

[مسئلة] الشارب الذي يجب على ولي الأمر حده هو المسلم المكلف يتناول

أقيدوا الجواب ولكم التواب والعلم أمانة في أعناق الرجال (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث لم يعارض الأمر المذكور ما هو أخص منه فهو باق على عمره في الجواني وغيرها وحيث ثبت العموم استحضت البتة ما لا يها بموجب ما ذكر ولو صفا رفع المدعي للحاكم والمطالبة بما لمولته وليس لأحد معارضة الحاكم فيما حكمه والحال عازير والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل أوصى على يد آخر فيما له وعليه من دين ثم بعد الوصية توفي وله مال حاضر وغائب بقي بما عليه أو ينقص فطالبوا الغرماء الوصي بما لهم على المال فراجع الوصي ياتيات المالك فوجد فيها أن المال الغائب شركة بين المالك وأخيه وابن عمه فأنكروا الغرماء الشركة وقالوا لم تعلم له شريكاً في المال الغائب فهل ثبت دعواه بالإسكار أم يثبت ما في بيان المالك بأن المال شركة أولاً ووصل مال من أخ المالك وابن عمه المذكورين ومكتوب عليه شركة بينهما وقبض ذلك الوصي لأنه وصل شيء في مرض المالك وشيء بعد وفاته فطالب الغرماء ما يخص أخ المالك في ذلك المال فيما لهم على المالك فهل يثبت لهم ذلك أو لا أفوتونا (أجاب) رضي الله عنه نعم المسألة

الأولى لا يثبت بالبيانات المجردة
 شيء، ثم إن كان للمبت المذکور
 ورثة وصادقوا على الشراكة
 المذكورة ثبتت وإلا فإن أقام
 الأخ وابن المم البينة بما فذلك
 فإن لم توجد البينة حلف الورثة
 أنا لا نعلم شركة وكان الخلف
 تركه فإن لم تخلف الورثة ردت
 المم على الأخ وابن المم واستحقا
 وأما المسألة الثانية فلا يثبت
 للقرواء فيها شيء حيث ثبت أنه
 مرسل من الأخ وابن المم لأن
 اليد لهما فهما مصدقان يمينهما
 في أن المال لهما والله عز وجل
 أعلم (سئل) رضي الله عنه فيمن
 وضعت من الحلي ثلاث حاجات
 لها في صندوق بنت زوجها
 مع حوائجها وقتلوا الصندوق
 وأودعوه عند ذي أمانة فأحتاجت
 البنت إلى إخراج شيء من
 الصندوق فأعطت زوجة أبيها
 فأرسلت معها امرأة أخرى إلى
 موضع الصندوق ففتحو الصندوق
 وأخرجت البنت منه ما أرادت
 إخراجها ثم فقلته كما كان ثم بعد
 مدة من الزمان أرادت زوجة
 أبيها إخراج حليها من الصندوق
 فأخذت المفتاح من بنت زوجها
 ودعت إلى الصندوق ففتحته
 فلم تجد الحلي فاتهمت به بنت
 زوجها فهل لها تخليفها ولا يثبت
 لها عليها شيء بمجرد التهمة أم
 كيف الحكم أقنونا (أجاب)
 رضي الله عنه نعم حيث عجزت

بصمة ما يسكر جنسه ويصل لحلقه ولو لم يصل لجوفه ولو لم يسكر بالفعل لقته
 أو لا عنياده عتاراً بلا عذر بأن لم يظنه غير مسكر ولم يكن لخصه وإن قل أو
 جهل وجوب الحد مع علم الحرمة أو جهل الحرمة لقرب عهد بإسلام فيجلد
 ثمانين جلدة بعد صحوه وبكنى قبله إن كان عنده شعور بألم الجلد وإلا أعيد
 ونشط بالرق وإن قل الرق فيجلد أربعين إن أقر بالشرب لكن يقبل رجوعه
 ولو لغير شبهة أو شهد عدلان بشرب أو بسم زانحة في فقه أو أحدهما بواحد
 والثاني بالآخر أو بتقاييه الخ ولا تعتبر شهادة غيرهما بخلاف شهادتهما لأن
 المثبت مقدم على النافي ولم يجعلوا المخالفة شبهة تدرك الحد ويكون الجلد بسوط
 من جلد لبن بلا رأسين لا يقصيب ولا شراك ولا دوة وما كانت لسيدنا عمر فهي
 لتأديب لا للحد ضرباً متوسطاً وانحدود قاعدة بلا ربط ولا شد بد أو رجل
 إلا العذر ككونه لا يستقر أو يضطرب اضطراباً شديداً يظهره وكشفه ويجرد الرجل
 من كل شيء عليه في جميع يده ماسوى ما بين السرة والركبة والمرأة مما بقى ألم
 الضرب وتذب جعلها جائلة الضرب في كففة بتراب جلود للستر عليها ويوالى
 الضرب إلا الخوف هلاك فيفرق كافي أقرب المسالك ونشره

باب في الرقيق

(ما قولكم) في رجل يملك أمة ونفع بوطها ثم زوجها لملوكة أو رجل آخر
 لمعت ووضع بنتاً وقتل إن هذه البنت رقيقة تبعاً لأمها فهل يحرم على السيد
 وطه هذه البنت أم لا (الجواب) متى تملك بالأم بشكاح أو ملك بمن أوشبه
 نكاح كنز أو غاسمة أو شبهة ملك كأن يشتري جارية ويتخذها ثم يظهر أنها
 ملك لغير البائع فتؤخذ بالاستحقاق من يد المشتري فيحرم عليه جميع بنات النساء
 المذكورات كافي الحرشي وأبي الحسن على الرسالة

(باب العتق)

(ما قولكم) في رجل قال لبيده أنت حر قبل موقى بخمسة أيام هل له إخراج
 لغير حرية من بيع أو هبة أم لا (الجواب) ليس له إخراجها ببيع أو هبة في
 الحرشي إن أعتق عبده إلى أجل محقق فإنه يمنع من البيع انتهى وعما هو معلوم
 في المذهب أن المدبر لا يجوز بيعه فهذا أولى والله أعلم

باب التدبير

(ما قولكم) في المدبر هل يجوز لسيدته تزعم ماله وهل له وطه مدبرته
 (الجواب) في الحرشي يجوز للسيد أن يتزعم ماله مدبره لقوة شبهة السيد ولهذا
 جاز له وطه من دبرها انتهى والله أعلم

باب الكتابة

[مسئلة] الكتابة لما كانت عقداً فيه غرر كان الأصل عدم جوازها إلا أن

عن الينة بما تدعيه خلقت
المدعى عليها ولا يثبت للمدعية
شيء وإحال ماسطر واقعة سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) رضى الله
عنه فمين أو دعت مالها عند رجل
ليدفعه لولدها الغائب إذا حضر
مخضر ولدها المذكور بعد موتها
وطالب الأمين المذكور بمال
أمه الذى أودعته عنده فأبكره
ولم يطالب به وهو ينكره ثلاثاً
فقال له الولد أقر لي به وأعطني
الثلاثين وأسأحك في الثلث فعد
ذلك أقر له بالمسأل وأعطاه
الثلاثين فهل له الرجوع عليه بالثلث
الباقى حيث أن قوله وأسأحك
في الثلث وعد فلا يلزم ولا يجب
الوفاء به أم لا أم كيف الحكم
في ذلك أقنونا (أجاب) رضى
الله عنه نعم له الرجوع عليه
بالثلث ولا يلزمه أن يسأحه
والحال ماسطر والله تعالى أعلم
(سئل) رضى الله عنه في شخصين
اشتركا في مال وأخذوا على ذلك
كم سنة وهما ييمان ويشتركان
فيه ثم إنهما بعد ذلك حصل
بينهما ما حصل فقسم المسال لكل
واحد فعل على صاحبه خطأ أنه
لأعاد يستحق عنده حق من
الحقوق لأقليل ولا كبير وكل
دعوى يدعى بها عليه فهي باطلة
لم تسمع وكل أشهد على صاحبه
بعد مدة طويلة ادعى أحدهما
على الآخر أنه حصل بينهما عند
قسمة المسال غلط فأجابه الآخر

الله سبحانه وتعالى أذن فيها للنام بقوله فكاتبهم إن علمتم فيهم خيراً فالآية إنما
تدل على إباحتها وندها إنما أخذ من عموم قوله تعالى واقضوا الخبير لكم
تفعلون قال ابن عرفة الكتابة عتق على مال مؤجل من الرقيق موقوف على
أدائه وأركانها التي تتوقف عليها أربعة الأول مكاتب بكسر التاء وهو المسالك
للقربة فشرطه الرشد قبل طل من الصبي والسفيه بناء على أنها عتق وتصح منهما مع
توقف لزومها على إجازة الولي بناء على أنها بيع وكذلك تصح من السكران
بحرام إن كان عنده نزع تميز بناء على أنها عتق لتسوف الشارع للحرية وتبطل
منه بناء على أنها بيع فهو على العكس من الصبي والسفيه ويجوز مكاتبة رقيق
المجبور صبي أو سفيه أو مجنون لوليه إن كان فيها مصلحة وإلا فلا كما أنه ليس
له عتق رقيقه زاجراً على مال معجل لأنه له أن يزوج ماله للمجور بدون عتق
الركن الثاني مكاتب بالقنح وهو الرقيق وإن أمه بالغة برضاها وصغيراً ذكراً
أو أنثى بناء على مقابل المشهور من أن الرقيق يجبر على الكتابة لأعلى المشهور من
رضاه لأن رضا الصغير غير معتبر حيث قدر كل من الأمير الصغير على الكسب وإن كانا
لا مال ولا كسب لهما المشهور المأخوذ من المدونة إن الرقيق لا يجبر على قبول الكتابة إلا
أن يكون غائباً أدخله حاضر معه فيجبر اتفاقاً لقوله في المدونة ومن كاتب عبده
على نفسه وعلى عبد السيد غائب لزم العبد الغائب وإن كرهه لأن هذا الحاضر
يؤدى عنه ومقابل المشهور المأخوذ من المدونة أيضاً الجبر الركن الثالث الصيغة
يكاتبك بكذا ونحوه كعبتك نفسك بكذا أو أنت مكاتب على كذا أو عتق
على كذا ولو لم يذكر التنجيم لصحتها بدونه قطعاً ويلزمه التنجيم أى التأخير لأجل
معلوم ولو نجماً واحداً إذا لم يصرح به على المشهور خلافاً لابن رشد في عدم
لزومه لكنها قضاة الركن الرابع العوض ولو بغيره لم يشترط كآبق ملكه المكاتب
لا بما تعمل به أمه أو غيرها في المستقبل إذ الأصل في العتق أن يكون بدونه
وتردد الصاوى في بطلان الكتابة بعدم ذكر العوض في صيغتها بناء على أنها بيع
وهو يطل بمجهول الثمن وصحتها بعدم ذكره فيها ويكون على العبد كتابة مثله
بناء على أنها عتق والعتق لا يشترط فيه تسمية عوض وحيث أن يكون المراد
بركنية العوض أن لا يشترط عدمه أهم من أن يذكر أو يسكت عن ذكره كركنية
الصدق مع صحة تكاخ التوفيق قائل كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته

باب أم الولد

(ما قولكم) في امرأة ملكت جارية وأذنت ولدها في نومه مع الجارية بفراش
واحد فحملت الجارية من الولد فهل تصير أم ولد أم لا أقنونا (الجواب)
في الرهوني على عبق وترجم الشيخ في نوادره باب ما تكون به الأمة أم ولد
من وطء الشبهة من إحلال أو غلط فذكر فيها إن أولاد أمه أمه بعثا لمن أمره

بقوله قد حصل بيني وبينك
تقاطع بأنك لا تستحق عندي
حقاً من الحقوق المالية وكتبنا
على ذلك خطوط بشهادة جملة
من المسلمين وأن كل من ادعى
علي صاحبه بدعوى فلا تقبل
دعواه وأن حجته ساقطة فما
يكون الجواب عن ذلك ينشأ
لنا ما هنالك (أجاب) رضى الله
عنه نعم تقبل دعواه الغلط
المذكور إن لم تعرض في
التصادق لنفي الجهل والنسيان
كما هو صريح فتاوى الرمي ومفهوم
الحقة والنهاية والإيجاب وأما
إذا تعرض في التصديق للجهل
والنسيان كأن قال لا أستحق حقاً
ولا دعوى ولا عيلاً لا عهداً ولا
سبوا ولا جهلاً ولا نسياناً قبل
دعواه الغلط لأنه غلط على نفسه
كما لو حلف لا يدخل الدار عهداً
ولا سبوا ولا نسياناً ولا جهلاً فإنه
يبحث بدخوله والله عز وجل
أعلم (سئل) رضى الله عنه في
رجل توفي عن امرأة وليس له
من المال إلا عبد وعليه دين
بشترق العبد وأدعت الزوجة
أن زوجها قضاهما صداقها
بناصفة لعبد في حياته وأحضرت
شاهدين على نطقه فلكن ما شهدا
على وضع يد الرجل على العبد
إلى موته وصداق الزوجة التي
عشر ريالاً وناصفة العبد بعشرين
ريالاً فهل والحالة هذه يكون
العبد للرجل حيث أن المرأة

بشراء أمه فإن أنها غير التي اشتراها له فهي له أم ولداه وفي الحرشي من وطئ أمه
مكانية حملت فاته لاحد عليه لكسبة وتصير به أم ولد ويغرم قيمتها يوم حملت
وعمل أمه المكاتب الأمة المشتركة والمجتهلة أم ولاشك أن إذن الأم في ترم جارتها
مع ولدها في فراش واحد يقتضى تحلبها له وحمل المجتهلة بصيرها أم ولد للواحق
المحلل له كما هو صريح كلام أهل المذهب المذكور والله سبحانه وتعالى أعلم
(فصل في الولاء) [مسئلة] الولاء اصطلاحاً ولاية الإنعام بالعتق وسببه
ذوال الملك بالحرية لمن زال ملكه بالحرية عن رقيق فهو مولاه سواء تجر أو علق
أو دبر أو كاتب أو أعتق بعوض أو باعه من نفسه أو أعتق عليه إلا أن يكون
السيد كافراً والعبد مسلم وإلا فلا ولأه له عليه ولو أسلم وحكمه حكم العسوية
كما يفيد قوله صلى الله عليه وسلم الولاء حقة كل حمة النسب لا يباع ولا يوهب
أي الولاء يفتح الواو بمود اتصال بين المعتق بالكسر والمعتق بالفتح كاتصال
النسب لأن الشخص في حال اتصافه بالرق كالمعوم والمعتق صيره بتحريره
كالوجود فكان كالولد المعوم الذي تسبب أبوه في وجوده كما في أقرب المسالك
وشرحه وحاشيته

باب في الوصايا

(فرع) إذا شهد على كتاب وصيته ثم كتب تحته أبطلت وصيته إلا كذا
لم ينفذ لكونه بلا إشهاد أم أمير على عبق [مسئلة] إذا قال فلان وصي وتبين
أن فلاناً ميت وله وصي فإن علم بموته كان وصيه وصياً وإلا فلا [مسئلة] إذا
قال لشخص أنت وصي علي أولادى فلان وفلان وسكت عن باقيهم دخل
من لم يسم وكان وصياً على الجميع وكذا لو قال عبيدى أحرار وصي بعضهم
عتقوا كلهم [مسئلة] إذا أوصى بوصية وذكر فيها أن الوصي على أولاده فلان
ثم غير ما أوصى به وأوصى بوصية أخرى وقال فيها هذه ناسخة لكل وصية قبلها
لكن لم يتعرض في الثانية للوصي على الأولاد فلا يكون ذلك عزلاً له بل هو
وصي على ما هو عليه كما في نوازل ابن رشد [مسئلة] إذا أوصى المحجور له ولى
وشرط أن يكون ما أوصى به بغير يد ولى المحجور حتى يرشد المحجور فاته بعمل
بذلك كما إذا وحب له هبة على ذلك [مسئلة] إذا أوصى بشيء على شرط
فم يوف به الموصى له فإنه يرد ما أوصى له به فمن أوصى لأم ولده بوصية
على أن لا تزوج فتزوجت بعد أخذ الوصية فإنها تؤخذ منها كافى معين الحكم أم
أمير [مسئلة] إذا قال إن مت فلان وكيلى فهذا وصية صرح بذلك في نوازل
سحنون قال ابن رشد وهو كما قال لأن الوصي وكيل الميت أفاد جميع ما ذكر
الأمير (ما قولكم) دام فضلكم في شخص مات في سفر فباع وصية متاعه
وعروضه فهل يسوغ له ذلك (الجواب) في الخطاب فرع فإن مات فلا وصياته

ماشهدرا لها بوضعه وعليه دين
 أم لا أقولنا (أجاب) رضي الله
 عنه نعم حيث شهدت الشهود
 بأن الزوج قد قضاهما صدقاتها
 بنصف العبد ثبت لها النصف
 وإن لم تقبض العبد والله سبحانه
 وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه)
 فبمن مات عن بنت وعن أخت
 شقيقة وعن زوجة لا غير
 فاستوفت كل واحدة نصيبها
 من تركته بالقسمة الشرعية ثم
 ماتت البنت عن زوج وعن بنتين
 صغيرتين من الزوج المذكور
 وعن عم لأب لا غير فاستوفى
 الزوج نصيبه ونصيب ابنته
 المذكورتين من تركتها واستوفى
 العم نصيبه من ذلك أيضاً ثم ادعت
 أخت الميت الأولى المذكورة على
 زوج البنت المذكور بأنه كان على
 أختها مورثها المذكور دين لفلان
 قدره كذا وكذا بموجب تمسك بذلك
 في يده فصالحه عن الدين المذكور
 بكذا وكذا وتطلب من زوج
 البنت المذكور ما يجب عليه وعلى
 بناتها من الدين المذكور في ميراث
 أمهم من تركه أيها المدينون المذكور
 وتريد أيضاً ما طرحه صاحب
 الدين يسكون عنها لفظ وأنها
 تستوفى من الزوج ما يجب عليه
 في كامل الدين وإحال أن الزوج
 منكر للدين المذكور فهل يثبت
 الدين كله على الميت المذكور
 بمصادفة أخته المذكورة ومصادفة
 بعض الورثة عليه ويلزم الزوج

بيع مثاقه وعروضه لأنه يتقل حمله قاله في النوادر بل ذكر البرازلي في كتاب
 السلم عن أبي عمران في شخص مات في سفر بموضع بعيد من بلد الميت لأفضاء
 به ولا عدول ولم يرص وأنجم المسافرون وقدموا رجلاً باع هناك بركته
 ثم قدموا بلد الميت فأراد الورثة نقض البيع إذ لم يبيع بأذن حاكم أنت ما فعله
 جماعة الرقعة من بيع وغيره جائز قال وقد وقع هذا لعيسى بن مسكين وصوب
 فعله وأضاء ونقل عن الداودي أنه أمر ببيع تركته رجل غريب يذكر أنه من
 جهات فارس وورثته مجهولون ودفع اثنين إلى ثقات من أهل المغرب وأمرهم
 بالبحث عن ورثته فإن أيسوا منهم تصدقوا به على الفقراء وذكر رجل أنه
 تسلف من ذلك الميت ديناراً فأمره بدفعه لأولئك الثقات وببره ذلك إذا أشهد
 على الدفع أفاده الأمير [مسئلة] الوصي المأمون إذا فوض إليه أمر قبض التماسك
 ولا للورثة ولا غيرهم معارضته ولا كشف عنه ما لم يكن الوصي وارثاً قلبية
 الورثة مشاركتة والنظر في تصرفه لئلا تكون حيلة على الوصية لو ارث وكذا لهم
 الكلام إذا تعلق لهم حق بالوصية كالعتق فإنه يثبت لهم الولاء والوصي محمول
 على الأمانة حتى يثبت خلافها فغير المأمون يكلفه الحاكم البينة على تنفيذها وإلا ضمن
 إن كان معروفاً بالخيانة فإن لم يبلغ هذه المثابة حلفه ولا يضمن إلا إذا نكل وإذا
 كانت الوصية على معينين وأسكر بعضهم الاخذ بكلف الوصي البينة عليه والامر
 في غير المعين مفوض له وكذا ما تعلق بالميت من قضاء دين فباشرت الوصي اه
 من الأمير [مسئلة] إذا أوصى لرجل بنفقة عمره يعطى تمام سبعين سنة لحديث
 أعمار أمتي الخ فإن مات قبل تمامها رد الزائد على الموصي لهم والورثة فإن عاش
 أزيد لا يرجع بشيء وقيل يرجع على الموصي لهم فيجتهد له أيضاً ولا ينفق منه
 على مؤن تجهيزه كما في شرح العمدة اه بشر اه أمير [مسئلة] إذا أوصى بأمر ثم
 أوصى ثانياً وقال في الوصية الثانية لا وصية لي سواها فليس ناسخاً للأول حتى
 يعينها كما في المعيار اه من الأمير [مسئلة] في الأمير لو أوصى بأن مديته مصدق
 بلا يمين لم يحلف على قول ابن القاسم وقال غيره يحلف لأن الحق للورثة اه
 ما في السيد قلت لعل الأوجه عدم الحلف إن لم يزد الدين على الثلث لأنه لو أبرأه
 منه رأساً مضى وإن زاد وتعدد الأشخاص تعاضوا في الثلث واليمين فيها زاد
 فليتأمل [مسئلة] من المنكر أن يوصى بكتب جواب سؤال القبر وجملة معه في
 كفته أو قبره اللهم إلا أن يجعل في صندوق من نحاس ويجعل في جدار القبر
 لتتاله بركته قاله المناوي اه بن نقله الأمير (ما قولكم) دام فضلكم في وصي
 تسلف على الإتيان حتى يبيع شيئاً من ماله فتلقت أموالهم فهل يضمن الوصي
 (الجواب) لا يلزمه أن يقرم من ماله لمن استلفه منه وهذا إذا قال إنما استلفه
 للإتيان وأما إن لم يقل فالضمان لازم له قاله في الطرركا في الأمير [مسئلة] إذا

المذكور دفع ذلك أولاً يلزمه دفع ذلك إلا إذا ثبت بالبدنة المأذنة الشرعية وهل إذا ثبت الدين بالبدنة العادلة الشرعية يلزم الروح المذكور من حيث هل يكون ماحظه صاحب الدين من الدين المذكور عن الجميع أو يختص به الأخوت أم كيف الحكم في ذلك أفتونا مأجورين (أجاب رحمه الله تعالى) لا يلزم لزوم دفع الصنع إلا إن ثبت بالبدنة العادلة أو صادق عليه هو وبثاته الكمالات فإن صادق عليه وحده لزمه أن يسلم حصته فقط وإذا ثبت الدين يكون ماحظه الدائن عن الجميع ولا يختص به الأخوت والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل رضى الله عنه) في رجل ورث من أبيه بقعة من أرض ثم أنما رجل آخر وقال له إن هذه البقعة وقف جدنا علينا ولا أدري كيف وضع يديكم عليها وقال له هي إجازة عند أيك فقال له الرجل صاحب البقعة هل لك بينة على ذلك وأنا أتركها لك من دون محاكمة فقال له ليس عندي إلا مسك مكتوب أنها ميراث آل زيد بن زيد فقال أحضر المكتوب فأحضر المكتوب فوجدوه خط مفشوش لآخر خط قاص ولا شهوة أحياء فقال تعرض صورته على مفتي الشافعية فإن صح ذلك دفعها لك فمرضاها على بعض المفتين بكتوب فلم يصح ذلك المكتوب من عند المفتي

نسلف الوصى مالا للصغير رجوع عليه إن كان ملياً لأنه أتفق عليه ليرجع ولا يرجع عليه إن كان معدماً بما أنفق عليه سلفاً [مسئلة أخرى] لو كان للأبنا مائة أخوة فأنفق الوصى على بعضهم من مال بعض ضمن الوصى لمن أنفق من ماله ورجع بذلك على المنفق عليه (فرع) قال في مختصر التوازل إقرار الرجل في مرضه لقيمه بمال يمنع من طلبه بما كان ينفق عليه في حياته إذ حكم ذلك حكم الإسقاط اه بعض أن لو رثه إذا أقر مورثهم بمال لقيمه قبلوا اليتيم بما كان مورثهم ينفقه عليه فليس فم ذلك [مسئلة] ذهب مالك وأصحابه إلى أنه يجوز للفقير المحتاج أن يأكل من مال يتيمة بقدر اشتغاله به وخدمته فيه وقيامه عليه وإلا فلا يسوغ له أن يأكل منه إلا ما لا يمن له ولا قدر لقيمه مثل اللبن في الموضع الذي لا يمن له فيه ومثل الفاكهة في حائطه ومن أهل العلم من أجاز له أن يأكل منه على سبيل السلف ومنهم من أجاز له أن يأكل ويكتسب بقدر حاجته وما تدعو إليه الضرورة وليس عليه رد ذلك وأما الثاني فإن لم يكن له خدمة ولا عمل سوى أن يتفقه ويشرف عليه فليس له أن يأكل منه إلا ما لا قدر له ولا بال مثل اللبن والفاكهة كما تقدم واختلف إذا كان له فيه خدمة وعمل فليل له أن يأكل منه بقدر عمله فيه وخدمته له وقيل ليس له ذلك لقوله عز وجل ومن كان غنياً فليستغفف أماد جميع ذلك الأمير على عقب (ما قولكم) في الوصى هل يجوز له أن يسلف من مال الصغير لأحد علي وجه المعروف أو يأخذ من مال الصغير لنفسه سلفاً وهل له الصلح في مال اليتيم وإقراره على المحجور (الجواب) في الأمير ولا يجوز تسلفه لأحد على وجه المعروف ولو أخذ رهناً إذ لا مصلحة لليتيم في ذلك وأما سلف الوصى نفسه فقد قيل بالترخيص فيه إذا كان له مال فيه وفاء وللوصى الصلح بالنظر ولا يجوز إقراره على المحجور ولا إبرائه عنه العام وإنما يبرئ في المعينات نعم يكون شاهداً لا على فعل نفسه اه (فرع) للوصى دفع مال اليتيم لمن يعمل به فراضاً وبضاعة في البر والبحر اه مخلصاً من عقب والأمير (فرع) في السيد عن البدر لا ينفذ الوصى البراءة العامة من المحجور بفرض رشده إلا بعد طول كسبة أشهر وفيه أيضاً للوصى أن يرشد محجوره ولو تغير بينة على رشده لكن لو قامت بينة باتصال سفهه رد فعله إلى المحجر لكن إلى وصى آخر ويعزل الأول ولكن لا يضمن لأنه فعل اجتباؤه وفي الخطاب جواز نقل اليتيم من يده إليك بالمصلحة اه أمير (ما قولكم) في التبرع بشئ أيام الوفا هل هو كالوصية في المرض لا تنفذ إلا في الثلث أم لا (الجواب) التبرع أيام الوفا بشئ من المال ليس كالوصية أيام المرض قلله أن يتبرع بأكثر من الثلث لقول العلامة الأمير في ضوء الشموع عند ذكر أسباب الحجر أو ذى مرض حاصل بالفعل لا يصح من الفقهاء على أظهر القولين اه [مسئلة] ليس للوصى أن يعزل نفسه عن الوصية بعد موت الموصى

فتنزع صاحب الورقة وتركها عنده
فمرى بها الرجل ومزفها ثم بعد
مدة مات المدعى وجاء وارثه
يطلب الورقة الذي تركها والده
عنده ويدعى في البلاد فقال الورقة
ذهبت وأنا مقر بالذي فيها فهل
يجبر على إحضار الورقة وهو
مقر بصورتها وهل ترفع يده بغير
شهود أحياء أقنونا مأجورين
(أجاب رضى الله عنه) حيث
حلف المدعى عليه بأن الورقة
تلفت فلا يجبر على إحضارها
ويلزم قيمة الورقة والكشاف وإن
لم يحلف حلف المدعى عليه
وأجبر المدعى عليه على إحضار
الورقة ولا ترفع يد المدعى عليه
بمجرد الدعوى بل لابد من إقامة
الحجة عند الحاكم الشرعي على مقتضى
الدعوى والله سبحانه أعلم (مثل)
رضى الله عنه) فدرجل دفع لرجل
آخر دراهم وهي ربايات مغاربة
وتركها عنده بحسب الأمانة
وناب فيعده طلب ذلك المسلم
في تلك الأرض يزود عن الفرائسة
فأبدلها الأيمن بخراصة فلما جاء
صاحبها دفع إليه ستة مثلاً مائة
ربال وقرنها عشرة مثلاً فرائسة
وسمره سواء بل تريد في وقت
من وقت وذلك تبرعاً منه وفضة
المعري تصبح من الفرائسة فلم
يرض بأخذها إلا بنشوى فهل
يصح له ذلك الزود أم يصير
حراماً والأيمن كافر وتنبأ
من أهل اليمن أقنونا جواكم الله

والقبول وسواء كان القبول قبل الموت أو بعده إلا أن بطراً بخر قال فيها وأنه أن
يعطى مال اليتيم متساوية ولا يعجنى أن يعمل هو بنفسه قال في حاشية الخرشى فإن
عمل كان الربح له لأن الخسارة عليه (ما قولكم) فيمن أوصى شخصاً وصية مطلقه
هل تكون غير صحيحة كما قالوه في الوثالة أم لا (الجواب) قال ابن عبد السلام
اتفق مالك والشافعي على عدم إفادة الوكالة المطلقة كما إذا قال له وكلتك ولم يحدد
ولم يفوض واختلفا في الوصية المطلقة فقال الشافعي هي مثل الوكالة المطلقة وقال
مالك هي صحيحة ويكون للوصي أن يتصرف في كل شيء لليتيم كوكالة التفويض اه
خرشي (ما قولكم) في شخص مات وترك ثلثاً دينار وترك أيتاماً أفهم عليهم
وصياً فأنجز في الثلث دينار حتى صارت ستانة دينار ثم أن شخصاً أثبت على الميت
دينار قدره ستانة دينار فهل يستحق صاحب الدين الستانة دينار أو الثلثانة التي
تركها الميت فقط وتكون الثلثانة دينار التي هي الربح للأيتام أم كيف الحال
(الجواب) إذا أتم الوصي الأيتام استحق صاحب الدين الستانة عند ابن القاسم
خلاقاً للخروج وأما إذا أتم الوصي في الثلثانة دينار لنفسه لا للأيتام فإنه
يفوز بالربح الذي هو الثلثانة ولا يقال كشف الغيب أن المال للتفريط لانا نقول
الوصي المتبرع لنفسه أرى من غصب مالا واتجر به فإنهم قالوا الربح للغاصب
كما ذكره في باب الاستحقاق (ما قولكم) في شخص مات عن ولد وترك مالا
فأنفق الوصي على الولد ثم طرأ دين على الميت يستغرق المال المذكور ولم يعلم
الوصي بذلك الدين فهل يكون ذلك الدين على الوصي أو الوصي (الجواب) لا شيء
على الوصي ولا على الوصي وإن كان موسراً لأنه أنفق بوجه جائز وهذا بخلاف
ما إذا أنفق الورثة البالغون نصيبهم من التركة فإنهم يضمنون للغريم الطارئ
قال في حاشية الخرشى أمي لكشف الغيب أنه لا شيء لهم في التركة إلا بعد أداء
الدين ولا يضمنون الثلث بأمر من الله تعالى بلا خلاف والفرق أن التركة
في ضمان الورثة بخلاف الوصي وأما إذا أتم الوارث لنفسه ثم طرأ دين على الميت
فإن الربح له بمثله ما إذا أتم الوصي لنفسه كما ذكره في باب الاستحقاق
(ما قولكم) في شخص أوصى بأن عنده مال فراض ثفلان ثم مات فلم يوجد
شيء منه فهل يؤخذ من تركته أم لا (الجواب) ذكروا في باب القراض
أن من مات وعنده قراض أو ودعة أو بضاعة ولم يوص بذلك ولم يوجد ذلك
في تركته ولم يعلم أنه رده إلى ربه ولا ادعى تلفه ولا ما يسقطه فإنه يؤخذ من ماله
لاحتيال أن يكون أنفق أو ضاع منه بتفريط بعد أن يحلف رب المال أنه
لم يصل إليه ولا قبض منه شيئاً وهذا ما لم يتقدم الأمر كعشر سنين من يوم
أخذ المال من ربه لوقت الدعوى وإلا فيحمل على رده لربه وأما إن أوصى
بالقراض أو البضاعة أو الودعة فلا ضمان بل إن وجدها ربا أخذها وإن

خيراً (أجاب رضى الله تعالى عنه) حيث رضى صاحب الميراث بأخذ الفرائض بدل الميراث والحال أن عين ماله تالف جاز ذلك وأما الزيادة فإن كانت على وجه التبرع المحض جاز أخذها وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل رضى الله عنه) في رجل مات عن ولدين وعن أربع بنات وواحد بلائد وأعطى لأحد الولدين قسمة هو وإحدى البنات فصار الثلاث يظفرون قسم أبيهم فبعد مامات أبيهم أخذ الثلاث قسمهم فتزوجت إحدى الثلاث برجل أجنبي ثم ماتت تحت الرجل الأجنبي ثم ماتت إحدى البنين ولم يبق من المذكورين إلا الواحدة من البنات وبقي عندها قسم الرجل الأجنبي فارت المالك كله بيدها ومنعت الرجل قسمة من زوجته ومنعت العصة لها أن تمنع المذكورين وتموز المال من غير قسمة الفريضة أم لا أم كيف الحكم أفتونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) ليس لها ذلك بل يجب عليها أن تؤدي لكل ذي حق حقه والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل رضى الله عنه) فبمن ادعى على شخص في الأرض التي بيده ميراث لأمه من يد أبيها والحال أن أمه مشاهدة وضع يد أبي ادعى له على الأرض المذكورة وتصرف فيها بالزرع والتعلع ونحوه

لم يجدها فلا شيء له لأنه علم من إيصائه بها أنه لم ينفها ومن الوصية أن يقول وضعها بموضع كذا فلم توجد والله أعلم (ما قولكم) في وصية وجدت بخط الميت بعد موته وشهدت البيعة العادلة أنها خطه هل يعمل بها أم لا وإذا قلتم لا يعمل بها والورثة فيهم البالغ والقاصر ولما رأوا خط أبيهم عرفوه وأجازوا ما في الوصية هل أجازتهم صحيحة أم لا (الجواب) إن شهدت البيعة أنها خطه والحال أنه لم يشهد في حال حياته أنها وصية ولم يقل أنفذوها بطقت ولا يعمل بها بعد موته إلا إذا شهدهم حال حياته أن هذه وصيتي أو قال أنفذوها أو قرأها عليهم وأشهدهم قال في المجموع وإن ثبت بخطه أو قرأها ولم يشهد ولا قال أنفذوها بطقت لاحتمال التردد أنه وإجازة الورثة صحيحة من البالغ فقط فيؤخذ منه ما يخصه لأنها عطية منه في المجموع وإن أجبر فعطية من الوارث تحتاج لحوز والله أعلم [مسئلة] لا يجوز بيع الوصي عقار محجوره إلا لسبب كالشفقة ووفاء الدين وغير ذلك مما فيه مصلحة لليتيم وشهد العدول أنه إنما باعه بكذا ومثل الوصي الحاكم [مسئلة] استحسن كثير من المتأخرين أن العرف الجاري بين الناس كأهل البوادي والأرياف وغيرهم يموت الواحد منهم ولا يرصى على أولاده اعتياداً على أخ أو جد أو عم لهم يعرف بالشفقة عليهم ينزل منزلة التصريح بإيصائه عليهم وله البيع في القليل والكثير فيمضى ولا يتقض وليس للولد بعد كبره كلام وهي مسئلة نافعة كثيرة الوقوع لأسباب في هذه الأزمنة لكن لا يبيع إلا ما دعت إليه الضرورة ولا بد من إظهار المبيع والمفاداة عليه لحصول الرغبة فيه وثبت أنه الأولى في البيع من غيره وعدم وجود زائد على الثمن الذي أعطى فيه وثبت السداد في الثمن وأن يكون الثمن عيناً حالاً كما ذكره في باب الحجر (ما قولكم) في مريض أوصى بثلث مائة ريال ولعمرو بنى نافه ثم مات فطلب زيد من الوصي المائة الريال فقال من يشهدك بها فقال عمرو فلما حضر قال أشهد أنه أوصى له بمائة ريال وأوصى لي بنوب قديم فهل تقبل شهادة عمرو المذكور ويستحق زيد المائة ريال إذا حلف لئيم شاهد آخر أم لا وإذا قلتم يستحق زيد المائة هل يثبت لعمرو الثوب أم لا (الجواب) نعم تقبل شهادته إن شهد لنفسه بقليل ناله ولريد بكثير أو قليل وإذا لم يوجد إلا هذا الشاهد حلف زيد معه واستحق وصيته ولا يمين على الشاهد لأنه يستحق ما أوصى له به تبعاً للحال فإب نكل زيد فلا شيء لواحد منهما وهذا إذا كتب الوصية بكتاب واحد بغير خط الشاهد فإن كتب بخط الشاهد أو لم يكتب أصلاً قبلت شهادته لئيمه لا لنفسه وكذا إن كتب بكتابين أحدهما للشاهد والثاني للآخر فلا نصح للشاهد ونصح للآخر لعدم التبعية جباة وأما شهادة الشاهد لنفسه ولغيره في غير

وصية صكين فلا تقبل له ولا لغيره مطلقاً لئلا جرح النفع لنفسه وقوله لأنه يستحق ما أوصى له به تبعاً للمحالفة يلتزم به فيقال دعوى أخذت بشاهد بلا يمين أو يقال شيء أخذ من مال الغير بمجرد الدعوى أو يقال شهادة لنفس مضت وأما إن شهد لنفسه بكثير ولغيره بقليل أو بكثير فلا تقبل شهادته اه من أقرب المسالك وصر من باب الشهادات

باب الفرائض

(ما قولكم) في شخص مات عن بنت واحدة وأم وأختين لأب وعم فما يخص كل واحد من ذكر (الجواب) للبنت النصف وللجدة السدس وللأختين الباقي قال في الرحمة

والأخوات إن يكن بنات فهن معهن معصبات

وحينئذ فلا شيء للمم وأمه أعلم (ما قولكم) في معتق بفتح التاء مات وخلف مالا وله جد من عصبة النسب وله أخيه ووجد أولاد المعتق بكسر التاء فهل يأخذ المال ابن أخيه أم أولاد سيده (الجواب) قال في المختصر وقدم عاصب النسب ثم المعتق اه قال الخرشبي يعني أن المعتق بفتح التاء إذا مات وترك مالا فإنه يرثه عاصب النسب مثل أمه وأخيه ونحو ذلك ويقدم على عاصب الولد فإنه لم يكن له عاصب من جهة النسب فمتى لم يوجد المعتق بكسر التاء فالأحق بالأثر عصبته اه (ما قولكم) في امرأة ماتت عن زوج وأخوات لأب ثلاث وابن عم فما يخص كلا من ذكر (الجواب) المسئلة من ستة وقول لسبعة فعالت المسئلة بواحد فإن نسبت الواحد للسبعة كان سبعا فينقص من كل من الزوج والأخوات سبع حصصه الأصلية التي كانت له لولا القول فالزوج له نصف إلا سبعا والأخوات ثلث ثلثها إلا سبعا ولا شيء لابن العم لاستفراق القروض التركة والله أعلم

خاتمة

نسأل الله حسناتها في جل من مسائلي حتى وفيها ثلاثة فصول الفصل الأول فيما نقل عن المسائل الملقطة للزوانيغ [مسئلة] من ادعى عليه بحق فأنكر وحلف عليه ثم أتى المدعى بشاهد واحد لم يعلم به وأراد أن يحلف معه ويأخذ الحق لم يكن له ذلك إلا أن يأتي بشاهدين لم يعلم بهما اه [مسئلة] يلزم التعزير من سرق شيئاً لا يطلع فيه ويلزم من اختلى بأجنبية ومن وطء مكاتبته ومن استمنى بيده أو أتى الهبة أو حلف بمينا محسوساً أو غش في الأسواق أو عمل بالربا أو شهد زوراً ومن فعل التعليل أو شهد على نكاح السر وكذا يؤدب الزوجان والولي إلا أن يعذروا بمجهل اه منها وعبرة سيدي خليل وعزز الإمام لمصيبة الله [مسئلة] قال القرافي إقامة الحدود واجبة على الأئمة واختلفوا في التعزير فقال الإمام

إلى أن مات ثم بعد مدة نحو عشرين سنة إلى أن ماتت هي وهي ساكنة لم تطلبه بشيء ولو يكن لها عذر شرعي يمنعها عن المطالبة فهل إذا قال واضع اليد على الأرض المذكورة أن أباه واضع اليد على هذه الأرض المذكورة عشرين عاماً وهي مشاهدة لذلك الوضع وهل إذا قال الولد إني واضع اليد على هذه البلدة من بعد أبي عشرين سنة أيضاً وهي مشاهدة لذلك الوضع وهي ساكنة إلى أن ماتت لم تطلب الولد من بعد أبيه ولم يكن لها عذر شرعي يمنعها عن المطالبة وأقام شاهدين يشهدان على وضع يد أبيه ووضع يده من بعد أبيه على هذه الأرض وأمه مشاهدة لذلك والوضوع والملكية فشاهدان يكفون أو لابد من شهود غير الشاهدين ثم لا أم كيف الحكم أفتيدوا الجواب وثكم الأجر والثواب (أجاب رضي الله عنه) اخذ الله وحده ما شاء الله لا قوة إلا بالله إن أقام المدعى بينة تشهد بأن الأرض ملك أبي أمه وأن أمه ورثتها من أبيها فينته مقدمة على بينة واضع اليد الآن أقام واضع اليد بينة بالنقل والسمع أو نحوه وإن لم يقر المدعى بينة كما ذكر فالقول قول ذي اليد بيمينته بأن هذه ملكه والله سبحانه وتعالى الهادي أعلم (سئل رضي الله عنه) في رجلين لهما مال

واحد شركة بينهما بالسوية فأت
أحد الشريكين فأراد ظلم أن
يأخذ جميع المال فدفع له بعض
الورثة فدرأ من الدراهم ليندفع
عن أخذ المال المذكور فهل
يلزم الشريك الآخر بقدر حصته
أم كيف الحال اقتونا مأجورين
(أجاب رضى الله عنه) نعم إن
قامت بينة عادلة تشهد بأنه لو لم
يعط الدراهم المذكورة لأخذ الظالم
المال لزم الشريك القسط وإلا
فلله سبحانه وتعالى أعلم

باب القسمة

(سئل رضى الله عنه) في دار
شركة بين ثلاثة فأحضر وها من له
عشر بالقسمة وقسموها لحصل
لأحد الشركاء نصيب وفيه سبب
مظلم ولم يدخلوه المعلنون
القاسمون ولم يره هو والحال أن
الباب الذى يدخله إلى نصيبه مبنى
ولم يتيسر الخروج والدخول منه
فلو فتح لحصل منه فساد في البناء
والسأس فهل تنقض القسمة
أم لا (أجاب) رضى الله عنه
نعم تنقض والحال ما ذكر
والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الشهادات

(سئل رضى الله عنه) عن
الذئب الذى يستعمل به في ذكر
النبي صلى الله عليه وسلم فتشاع في
القرى والبادية فاستحسنوا مولد
النبي صلى الله عليه وسلم فتكاثروا
عندهم بسبب هذا العمل وقراءة
المولد وحده قل من يعملها والحال

مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى إن كان الحق منه وجد كالحذود إلا أن يغلب
على ظن الإمام أن الضرب من الملامة والكلام مصادقة وقال الشافعى رحمه الله
تعالى هو غير واجب على الإمام إن شاء أقامه وإن شاء تركه أه منها [مسئلة] من
من قال لرجل يا شارب الخمر أو يا آكل الربا أو يا غاشق أو نور أو حمار
أو يا ابن الحر أو يا يهودى أو يا نصرانى أو يا مجوسى فإنه يعزر قاله ابن راشد
وفي جامع الاصول من قال لرجل يا يهودى بضرب عشرين أه منها [مسئلة]
لو قال رجل لرجل يا سارق ضرب خمسة وعشرين سوطاً أو نحوها قاله في
العتبية قال ابن راشد والتحديد في هذا ليس له أصل في الكتاب ولا في السنة
وإنما فيه الاجتهاد بحسب القائل والمقول له أه من المسائل المطولة [مسئلة]
لو قال رجل لرجل يا امرأتى عوقب بقدر ما يرى الإمام على قدر حال القائل
والمقول له أه من البيان لابن رشد أه من المسائل [مسئلة] روى عن مالك أن
من اتهم بالفاحشة يضرب خمسة وسبعين سوطاً ولا يبلغ بالحد وإليه مال
أصغ ونحوه لابن سلة أه منها [مسئلة] من قال لرجل يا كلب يفرق فيه بين ذوى
المبشر وغيره فإن كان القائل والمقول له من أهل الهيئة جميعاً عوقب القائل عقوبة
خفيفة يهان بها ولا يبلغ به السجن وإن كان من غير ذوى الهيئة عوقب القائل
عقوبة خفيفة أشد من عقوبة القائل الأول المتقدم ذكره يبلغ بها السجن وإن
كان القائل من ذوى الهيئات والمقول له من غيرهم عوقب بالتوبيخ ولا يبلغ به
الإهانة ولا السجن وإن كان القائل من غير ذوى الهيئة والمقول له منهم عوقب
بالضرب أه من البيان في باب حد القذف أه من المسائل [مسئلة] من سل سيفاً
على وجه القتال ضرب أربعين وكان السيف قياً وقيل يقتل إذا سل على وجه
الحرابة أه منها [مسئلة] من سل سكيناً في جماعة على وجه المزاح ضرب عشرة
أسواط أه من مفيد الأحكام لابن هشام أه منها [مسئلة] من استهان بدعوة الحاكم
أو القاضي وإيجاب ضرب عشرة أسواط أه من مفيد الأحكام لابن هشام أه من
المسائل [مسئلة] من قال لرجل يا مجرم ضرب خمسة وعشرين وكذا إذا قال له
يا ظالم ولم يكن كذلك يضرب أربعين ولو قال له يا سارق ضرب خمسة عشر إلى
عشرين أه من المفيد أه منها [مسئلة] إذا ارتفع الكلام بين الخصمين في مجلس
القاضي ضرب كل واحد عشرة أسواط أه منها [مسئلة] من تكلم في علم بما
لا يجب فيه حد ضرب أربعين سوطاً أه من مفيد الأحكام أه منها [مسئلة] ومن
لغاض مع أجنبية أو تضاحك معها ضرباً عشرين عشرين يرد إذا حكمت
طائفة فإن قبلها طائفة ضرباً عشرين عشرين وكذلك من حنس امرأة
ضرب أربعين فإن طلوعته ضربت مثله أه من المفيد أه منها [مسئلة] من قال
لرجل يا فاسق ضرب ثمانين سوطاً [مسئلة] من سل سيفاً في جماعة على وجه

أن استعملهم عار عن الحباثات
من جذبات وقار وكذب وإثنا
العمدة تشریف ذكر النبي صلى
الله عليه وسلم وتزيينه فهل سيدي
يحرم استعمال الدف أم يكره أم
يباح فبينوا لنا بياناً واضحاً حتى
إن كان حراماً نعتقد بحرمه ببيان
ظاهر وإن كان مكروهاً أو
مباح أو حلال أفيلوا الجواب
وأوضحوا لنا التفسير ولكم الثواب
(أجاب رضي الله عنه) الحمد لله
حيث خلا عن الحباثات فهو
حلال ولا حرمة ولا كراهة
والله سبحانه أعلم (مثل رضي الله
عنه) في رجل وصل إلى مكة
من بعض الجهات وأراد الإقامة
بها بعض سنين واطلب للملوك
فأقام وطلب وفتح عليه فيها ما لم
يفتح في غيرها وطلب فقها ونحوها
وحدثها وقرآنه وحساباً ومع
ذلك يلاحظ ما يقع فيها من مضائق
الاجور والاعتساف ويحضر
الصلوات جماعة فيمكنك ما شاء
الله أن يمكث ثم أراد الله منه
بما أراد فخره القضاء والقدر
إلى الاتهامك في المعاصي والمذات
والشهوات وقتن ببعض الناس
فصار يزي بعينه وقبل بغمه
وبليس يده ويضامع ويضامع
ويعانق وكل ذلك منه بشهوة
ولولا أنه منع من الجماع للجامع
والحالة هذه صائرة منه والمفعول
به ذلك بتأذي ليس له رغبة فيها
يفعل به بل حياء أو خوفاً ومع

المزاج يصدوم به فقد جنى ويضرب عشرين سوطاً اه منها [مسئلة] كل من آذى
مساماً بلسانه يلقظ بضربه ويقصد به أذاه فعليه الادب البالغ اذراع له وللمنة
يقمع رأسه بالسوط أو يضرب رأسه بالذرة أو فتهره بها وذلك على قدر القاتل
ومساقته وعلى قدر المقول فيه اه من مفيد الحكم اه منها [مسئلة] إذا شتم أحد
الخصمين صاحبه في مجلس الحاكم زجره الحاكم وقال ابن الماجشون ومطرف
إذا أسرع اليه بغير حجة مثل بالنظام يا باجر زجره عنه ويضرب في مثل هذا ما لم
تكن قلته من ذي مروءة فتشجأ في عنه اه منها [مسئلة] إذا قال الرجل لصاحبه
الله أكبر عليك فإنه يعزى إلا أن يعف عنه خصمه اه منها [مسئلة] إذا نهى الحاكم أحد
الخصمين عن الكلام فلم يفعل وأتى بالحجج ليحفظ على صاحبه ويمتنع من الكلام
ويكثر معارضة أمر القاضي بأدبه اه منها [مسئلة] إذا ادعى أحد الخصمين
على صاحبه لزم خصمه الجواب بالإقرار أو بالانكار فإن امتنع من الجواب
أمر القاضي بضربه بالذرة على رأسه حتى يجيب اه منها (مسئلة) ذكر في الموطأ
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما
وفي رواية في مسلم فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه وغير هذا من الروايات
فيل معناه فقد رجعت عليه تكفيره فليس الراجع حقيقة الكفر بل التكفير
لكونه جمل أعاه المؤمن كافراً فكأنه كفر نفسه أما لأنه كفر من هو مثله أو
لأنه كفر من لا يكفره إلا كافر يعتقد بطلان الإسلام قاله النووي في شرح
مسلم وقال المأزري قوله وإلا رجعت عليه محتمل أن يكون ذلك إذا قالها
استحلالاً فيكفر باستحلاله قال النووي وقيل معناه أن ذلك يؤول به إلى
الكفر يعني أنه يخاف على المكفر من ذلك أن يكون عاقبة شؤمها الكفر
والمصير إليه قال ابن عبد البر والمعنى فيه عند أهل اللغة والأثر والجماعة الهى
عن أن يكفر المسلم أعاه بدين وقد ورد مثل هذا في قوله عليه السلام سباب
المسلم فسق وقاله كفر وقوله عليه السلام لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضهم
رقاب بعض فهذه الأحاديث وما أشبهها ليست على ظاهرها عند أهل الحق والعلم
بالاصول يدفعها أقوى منها من الكتاب والسنة المجمع عليها والآثار الثابتة
وقد ضلت جماعة من أهل البيع من الخوارج والمعتزلة في هذا الباب فاحتجوا
بهذه الآثار ومثلها في تكفير المذنبين واحتجوا بآيات ليست على ظاهرها مثل
قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون وقوله تعالى أن
تخط أعمالكم وأنتم لا تعلمون ونحو هذا والحجة عليهم قوله تعالى إن الله
لا يقدر أن يشرك به ويفر ما دون ذلك لمن يشاء ومعلوم أن هذا قبل الموت
لمن لم يقب لأنت الشرك من تاب منه وانتهى عنه غفر له قال الله تعالى قل
للمؤمنين كفروا إن يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف وأجمعوا على أن المذنب وإن
مات مصر بربه وورثته ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين فهذا كله يشهد أن

ذلك مضى على ما كان عليه من
الطلب والفروج ويتقدم علي
ما يصير منه ويتوب ويستغفر
ويتضرع ويبدعو ويكفي ويمكث
أباما قليلة وقد لا يمكث ثم يعود
إلى ما كان عليه من المعاصي
واتهاك المحارم في هذه البلية وقلة
الادب فهل يجب عليه الخروج
منها ويضيق ما كان عليه من الخير
أو يمكث فيها تحت القضاء والقدر
ويغتم ما يحصل له من الطلب
أم كيف يفعل وهل غير مكة من
بلاد الله تعالى مثلها فيما ذكر أم
لا (أجاب رضي الله عنه) اعلم
أيها السائل أنك قد سألت عن
أمر عظيم وهو سهل على من
سهله الله تعالى عليه وقد ثبت
في صحيح البخاري من حديث أبي
هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال ما أنزل الله
تعالى داء إلا أنزل له شفاء وفي
صحيح مسلم من حديث جابر بن
عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لكل داء
دواء فإذا أصيب داء الدوام برئ
بإذن الله وفي مستدرك الإمام أحمد
من حديث أسامة بن شريك عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال إن
الله تبارك وتعالى لم ينزل داء
إلا أنزل له شفاء عليه من عليه
وجعله من جهله ودواء هذا الداء
الغضال أن يعرف ما ابتلي به من
الله المضاد للتوحيد لله تبارك
وتعالى أولا لأنه لا يجتمع محبة

من قال لأخيه يا كافر ليس على ظاهره وقوله فقد باء بها أحدهما أي فقد
احتمل الذنب في ذلك القول والمعنى أن المقول له يا كافر إن كان كذلك فقد
احتمل ذنبه ولا شيء على القائل له ذلك لصدقه في قوله وإن لم يكن كذلك
فقد باء القائل بذنب كبير وإنهم عظم احتمله بقوله ذلك قاله ابن عبد البر في
التمهيد من شرح الموطأ أنه من المسائل الملقوفة [مسئلة] من شتم أحدا من
الصحابة أبابكر أو عمر أو عثمان أو عليا أو معاوية أو عمرو بن العاص فإن
قال إنهم كانوا على ضلال وكفر فإنه يقتل ولو شتمهم بغير ذلك نكالا
شديدا ومن شتم غير هؤلاء من الصحابة فعليه النكال الشديد ومن سب عائشة
قتل أه من شرح الموطأ للماجي أه منها [مسئلة] في أحكام كان ابن سهل وإن ادعى
عليه أنه قد فقه لم يجب عليه التمين إلا أن تشهد بيته بمنازعة وتشاجر بينهما فيجب التمين
حيث ذهبا منها [مسئلة] إذا ثبت عند القاضي أن بعض الشهود يشهد بالزور بأخذ الجمل
على شهادته عززه على رؤس الملاء ولا يحلق له رأسا ولا حية ورأى القاضي
أبو بكر أن يسود وجهه قال ابن عبد الحكم يضاف به ويشهر في المجالس والخلق
وحيث يعرف الناس قال ابن القاسم يريد مجالس المسجد الجامع ويضربه ضربا
عنيفا ويسجل عليه ويجعل من ذلك نكاحا يودعها عند الناس عن يثق به وقال
لا أرى أن تقبل شهادته أبدا إن كان ظاهر العدالة لأن ذلك منه رياء ولا يكاد
تعرف توبته وفي المنيطة وروى أبو زيد عن ابن القاسم أنه إذا تاب وحسنت
حالته قبلت توبته والأول أصح ولم يصحب هذه الرواية عمل واختلفوا في
عقوبته إذا جاء ثانيا ولم يظهر عليه فقال بعض الفقهاء لا يظهر ولا يجوز
شهادته ويفرم ما أثلف بشهادته واختلفوا في الجراح والقتل فانظروا في مختصر
الواضحة إن جاء ثانيا قبل الحكم بشهادته فلا عقوبة عليه وإن كان بعد الحكم
فعليه العقوبة وأما إن ثبت ذلك بالينة فعليه العقوبة كان ذلك قبل الحكم أو بعده
ويشهر وينضح وقال عبد العزيز بن الماجشون إن كان قيل أن تظهر عليه شهادة
الزور مبرزا في العدالة فهذا لا تقبل شهادته أبدا وإن لم يكن مشهورا بالعدالة
ثم تاب وحسنت حالته فهذا تقبل شهادته أه من وفاق ابن المندي وحكى ابن عبد البر
رحمه الله تعالى في تاريخه أن صاحب الشرطة إبراهيم بن حسين بن خالد أقام شاهد
زور على الباب الغربي الأوسط فضربه أربعين سوطا ورحل حيشته وسخم وجهه
وطاف به إحدى عشرة طوق بين الصلابة يصاح عليه هذا جزاء شاهد الزور وكان
صاحب الشرطة هذا فاضلا خيرا فقيها عالما بالتفسير والشرطة للأمين محمد وكان
أدرك معارف ابن عباد صاحب مالك وروى عنه موطأ يريد أن أفضاله يقتدي بها
أه من المسائل الملقوفة [مسئلة] لا يجوز شهادة من الخصوم فقيها كان أو غيره
ويضرب ويشهر في المجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد قبله بعض القضاة

المخلوق وبجدة الصور في قلب
عبد ثم يأتي بالعبادات الظاهرة
والباطنة بما يشغل قلبه من دوام
الفكر ويكثر من اللجاء والاضطرع
إلى الله سبحانه وتعالى في صرف
ذلك عنه وأن يرجع قلبه إلى العوالم
له دواء أنفع من الإخلاص به
نبارك وتعالى وهو الدواء الذي
ذكره الله تعالى في كتابه حيث
قال كذلك لنصرف عنه السوء
والفحشاء إنه من عبادنا الْمُتْلِصِينَ
فأخبر سبحانه أنه صرف عنه السوء
والفحشاء بإخلاصه فان القلب
إذا أخلص وأخلص عمله لله تعالى
لم يتمكن منه عشق الصور فإنه
إنما يتمكن من قلب فارغ كما
قال بعضهم

أثنى هواها قبل أن أعرف الهوى
فصادف قلباً فارغاً فتسكن
ولعلم العاقل أن العقل والشرع
فسرجان تحصيل المصالح
وتكليفها وإعدام المفاسد وتخليها
فإذا عرض للعاقل أمر يرى فيه
مصلحة ومفسدة وجب عليه
أمر أن أمر على وأمر على فالعقل
طلب معرفة الراجح من طرفي
المصلحة والمفسدة فإذا تبين له
الرجحان وجب عليه إثار
الأصلح له ومن المعلوم أنه ليس
في عشق الصور مصلحة دينية ولا
دينية بل مفسدة الدين والدينوية
أضاعف ما يقدر فيه من المصلحة
وذلك من وجوه (أحدها) الاشتغال
بعبث المخلوق وذكره عن حب

بقراطية بكثير من الفقهاء بمشورة أهل العلم عنده أم منها [مسئلة] من وقف وقفاً
على منافع الجامع صرف في العمارة والحضر والزيت وغير ذلك ولا يعطى منه
الإمام والمؤذن ذكر ذلك الحفيد في مختصره الصغير أم منها [مسئلة] المدارس
ليست بجامع وإنما الجامع منها المحراب نفسه وقيل إيواء المحراب غاصفوا بقاياها
ليس بجامع لأنه يجوز فيها الجاع والأكل وجميع الصناعات وغير ذلك من المنافع أم
منها [مسئلة] الذين يصطون على ظهر الدابة المريض الذي لا يقدر على السجود والركوع
ويصلي إمام والمقاتلون حال الانتحار مع العدو والمسافر في الطين الخشن خاص
والخائف من لصوص أو سباع والمتدفنون في السفر ذكره ابن الجلاب فهو لا
ليست القبة شرطاً في حقهم أم منها [مسئلة] لا يجوز دفع الوديعة بأمانة المودع
أو بكتابة فإن فعل وجاء المودع فأنكر حلف ما أمره ولا كتب بذلك إليه
وإنه لاحق له عليه وختمه مثلاً أو قيسها ثم يرجع المودع على القايض منه ولا
يتمعه من ذلك تصديقه فيما أتى به ولا معرفته بصحة ما جاء به وشهادته بصدقه أم
من أحكام ابن سهل في باب الإقرار ومن رائق الجزيري أم منها [مسئلة] الذين
يبيعون في الأسواق مثل الدالين والدلالات إذا باعوا شيئاً فاستحق رجوع على
صاحب المتاع لا عليهم فإذا دعوا تلف المتاع أو ضياعه منهم ضمنوا لأصحاب
السلعة قيمتها يوم القبض أم من التنبيهات للقاضي عياض أم من المسائل [مسئلة]
من اشترى أمة وادعى أنها تبول في الفراش لم تسمع عدواه حتى يثبت أنها كانت
تبول عند البائع لأن هذا مما يحدث في ليلة ويحلف البائع أنه ما علم ذلك بها
ولا يحلف بقول المشتري أنها تبول حتى يعلم ذلك بأن توضع عند امرأة فإذا تبين
ذلك جاز قول المرأة وحدها وقول الرجل في ذلك عن امرأته لأن هذا ليس على
جهة الشهادة وإنما هو على وجه استخبار القاضي ذلك من يطالع عليه ويخبر
به أم من تبصرة الأحكام [مسئلة] من قال لرجل إن فلاناً بعثني إليك لتعيده
كذا فأعطاه فثلقت من يده العارية فإن أقر البائع ببعثه ضمن وإن جحد حلف
ما بعثه وبرئ وحلف المبعوث لقد بعثه وبرئ أم منها [مسئلة] سئل مالك عن
يتسلف من رجل دراهم ومن رجل آخر دراهم فلفظهما فوجد فيهما زيفاً أو
نقصاً ولا يدري من أي الدراهم هي قال لا يرد عليهم إلا ضيقاً ويحلفون أنهم لم
يعطوه إلا جياداً قال القاضي أبو الوليد قوله ويحلفون أنهم لم يعطوه إلا جياداً
معناه أنه يحلف كل واحد منهم على البتات فإن حلفاً جبيعاً برتاً ونزوه أن يعطيهما
جميعاً طياً وإن سلف أحدهما ونكل الآخر لزم النسا كل ذلك وإن نكلا جميعاً
أبدلاه جميعاً بعد أن يحلف ما يعمله من دراهم من هو منهما باتفاق إن ادعى كل
واحد منهما عليه أنه يعلم أنه ليس من دراهمه وعلى الاختلاف إن لم يحقق عليه
الدعوى وهذا إذا كانت له بيئة على أنه وجد فيهما الزائف أو الناقص بعد

أن خلطهما وقيل أن يفتب عليهما وأما إن ادعى ذلك بعد أن انقلب بهما
وغاب عليهما فليس له أن يخلط واحداً منهما إلا على القول بلحوق بين
الثمة أحد البيان من المسائل [مسئلة] التسمير على أهل الأسواق غير جائز لأن
الناس مالم يكون لا مواهم والتصرف فيها لا يجبرون على بيعها إلا بما يختارونه اه
من الجزولي اه منها [مسئلة] قال الجزولي ورأيت في بعض أجوبة الفرويين سئل
أبو محمد بن أبي زيد عن رجل دفع إلى متاد ثوباً ليبيعه فأعطى فيه عطاء فثار
المتادى وب التراب فلم يرض بالبيع وقال له استقص فقال المتادى ما يرى لك فيه
زيادة فردّه إلى صاحبه فباعه بهذا الثمن أو بزيادة ربه فبلغ ذلك المتادى فطلبه
بجعله أو أعطاه متادياً آخر فباعه بهذا الثمن أو بزيادة قال أبو محمد إن يات به بتراب
ذلك فلمنادى حقه وإن أعطى لمتاد آخر فباعه فللكول من الاجرة بقدر عتائه
فيقسم يجعل الثاني بينهما بالاجتهاد وسئل ابن شبلون عنها فقال ليس للأول جعل
وإنما الجعل لمن باع السلعة بأعها بالثمن أو بزيادة اه منها [مسئلة] لم دام الدار
لا يخلو من غصة أو جبه إما أن يهدم فيها الشيء اليسير فلا يقال للكثرة وإما أن
يهدم منها الشيء اليسير الذي ينقص من الكثرة ويضره الضرر اليسير فلا كلام
له في الفسخ وله الرجوع بما ينقص من الكراه وإما أن يهدم منها ما ينقص من
الكراه شيئاً ويضر ضرراً كثيراً أو يهدم كلها أو جلها فله في هذه الوجوه الفسخ
إلا أن يبنها ربهما وهو فيها فلا خروج له واختلف إذا بناها بعد خروجه بالقرب هل
يرجع أم لا فإذا استحق جلها أو كلها فله الفسخ وإن غصبت قليل يفسخ الكراه
ومصبتها من ربهما وقل بالفرق بين أن تغصب ربة الدار فمصبتها من ربهما وإن غصبت
المنافع فمصبتها من المكثري وقل إن غصبها السلطان الأعلى فمصبتها من ربهما وإن غصبها
الأسفل فن المكثري اه جزولي اه من المسائل [مسئلة] مسح الوجه باليد
عقب الدعاء فيه ثلاثة أقوال الأول يمسح بهما وجهه سواء رقبتهما أو لا الثاني
لا يمسح بهما وجهه الثالث التفرقة إن رقبتهما مسح بهما وإن لم يرقبهما لم يمسح
بهما ونقل في سلاح المؤمن ثلاثة أحاديث تدل على التسخ ونقل ابن عبد السلام
الشافعي في آخر فتاويه ما يمسح وجهه يديه إلا جاهل مبتدع قال في الدر المنظم
وقد ذم الله سبحانه وتعالى أقواماً فقال يقبضون أيديهم فليل لا يمدونها في الدعاء
ولا في السؤال ذكره في فضل الدعاء وآدابه وأوقاته وفضله في أول سورة
آل عمران في الدعاء بالاسم الأعظم وروى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ختم القرآن دعا قائماً بإسطة يديه راقعتهما
إلى الله تعالى وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا رفع يديه في الدعاء لم يخطهما حتى يمسح بهما وجهه اه
من الرمزي في باب ما جاء في مسح الأيدي في الدعاء اه من المسائل [مسئلة]

الرب الذي أبرزه من العدم إلى
أن وجوده ذكره سبحانه فلا يجمع
في القلب هذا وهذا إلا ويظهر
أحدهما صاحبه ويكون الساطن
والغلبة له (الثاني) عذاب قلبه
بمعضوقه فإن من أحب شيئاً غير الله
عذب به ولا بد كقول الشاعر
وما في الأرض أشقى من محب
وإن وجد الهوى حلو المذاق ه
تراه يا كيا في كل حين
مخافة فرقة أولاً شسنيق ه
فيك إن تأوا شوقاً إليهم
ويك إن دنوا حذر الفراق ه
فيسخن عينه عند الفراق
ويسخن عينه عند التلاق ه
والعشق وإن استعذبه العاشق
فهو من أعظم عذاب القلب
(الثالث) أن العاشق أسير في قبضة
معشوقه بسوقه المران ولكن
لكثرة العشق لا يشعر بما أصابه
قلبه :
كمصفورة في كف طفل يسومها
حياض الردي والطفل يلهو ويلعب ه
قال الشاعر : فقبض العاشق
بعيش الأسير الموق ه
وعيش الحاسي عيش
المسيب المطلق : وقال آخر :
طلبك برأى العين وهو أسير ه
عليك على قطب الملاك يدور
وميت يرى في صورة الحى غاديا
وليس له حتى النشور نشور ه
أخر غمرات ضاع فيهن قلبه
فليس له حتى المسات حضور :
(الرابع) أن يشتغل به عن مصالح

دينه ودينه ليس شيء أصح
لمصالح الدين والدينا من عشق
الصور أما مصالح الدين فإنها
منوطة بل تمت القلب وإنباله
على الله تعالى وعشق الصور
أعظم شيء تشبها وتشبيهاً أما
مصالح الدنيا فهي تابعة للحقيقة
لمصالح الدين فمن انفرطت عليه
مصالح دينه وضاعت عليه مصالح
دينه أصح (الخامس) أن آفات
الدنيا والآخرة أسرع إلى عشاق
الصور من آثار في باب من الخطب
وسبب ذلك أن القلب كلما قرب
من العشق وقوى اتصاله به بعد
من الله وأبعد القلوب من الله
عشاق الصور فإذا بعد من الله
وطرفته الآفات من كل ناحية فإن
الشیطان يتولاه ومن تولاه عدوه
فاستولى عليه لم يأله وبالأول لم يدع
أذى يمكنه إصالة إليه إلا أوصاه فما
الظن من قلب تمكن منه عدوه
وأحر من الخلق على غيه وفساده
وبعد منه وله ومن لا سعادة
له ولا فلاح ولا سرور إلا يقربه
وولايته (السادس) أنه إذا تمكن
من القلب واستحكم قوى سلطانه
أفسد الذهن وأحدث الوسواس
وربما التحق صاحبه بالمجانين
الذين قدس عقولهم فلا يشعرون
بما كانوا قبل

قالوا اجننت بما تنهى قلوبك لهم
العشق أعظم مما بالمجانين
العشق لا يستفيق الدهر صاحبه
ولا نسا يصرع المجنون في الحين

للرجل الرجوع عن وصيته من عشق وغيره قال عبد الوهاب لأن الوصية ليست
بواجبة عليه فإن شاء ثبت عليها وإن شاء رجع عنها بالفعل والقول اه منها
[مسئلة] إذا قطع الحياض الثوب بحضور ربه وقبضه ليخطه فادعى ضياعه قيل
يضمنه صحيحاً وفي مختصر مالك في المختصر يضمنه مقطوعاً قال بعض المتأخرين
وهو أحسن منها [مسئلة] وإذا دعا الصانع رب المصنوع إلى أخذه وأخبره
أنه قد كمل فلا يسقط عنه ذلك ضمانه إلا أن يحضره ربه كامل العمل ثم يتركه
ربه عنده فيسقط ضمانه عن الصانع اه من معين الأحكام اه من المسائل [مسئلة]
اختلف فيها يضمن الضمان إذا ادعى ضياع القميص فقال ابن القاسم يضمن دقيقاً
بريعة على ما عرف من الرجع وقال مالك وابن المواز قحاً يريد إرب لم يطمعه
بعد ذلك اه من معين الأحكام اه منها [مسئلة] إذا تبادى المكفري في السكنى
بعد انقضاء الوجبة قليل يكون عليه بحساب الكراء الأول وقيل يكون عليه
كراء المثل قال عيسى عن ابن القاسم في العتية وكراء المثل أحب إلى اه منها
[مسئلة] في التنيهاً أنه لا ضمان على السار في دعوى ضياع المتاع
ولا فيما حدث فيه من عيب ويحلف إن اتهم ذكره في باب العيوب وقال الشيخ
أبو محمد الوكلاء إذا لم يشهدوا ضامنون إلا السمسار الطواف في الأسواق
إذا قال بيع الثوب من فلان وأنكر فلان الشراء ولم يثبت على البيع فالسار
لا يضمن وهو مصدق في قوله قد بيعت لأن عرف الناس أن السمسار لا يشهد
حين البيع وقيل ضامن إذا لم يشهد اه من التنيهاً في باب الوكالة اه منها
[مسئلة] إذا لم يكن لصديان الحكم رزق من بيت المال كان جعل الغلام
المختصرف بين الخصمين على الطالب إلا أن يلد المطلوب ويحتق ويغيب تعتاً
بالتطالب فيكون الجمل في إحضاره على المطلوب اه منها [مسئلة] قال القاضي
أبو الويد بن رشد الحكم على الغائب في مذهب مالك على ثلاثة أقسام أحدها
غائب قريب الغيبة على مسيرة اليومين والثلاثة والطريق مأمونة هذا يكتب إليه
في كل حق إما أن يركل وإما أن يقدم فإن لم يفعل حكم عليه في الدين ويسع عليه
ماله من الأصول وغيره ما في استحقاق العروض والحيوان والأصول وجميع الأشياء
من طلاق وعشق ولم تجز له حجة في شيء من ذلك لأنه لا عذر له والثاني غائب بعيد الغيبة
على مسيرة عشرة أيام وشبهها فهذا يحكم عليه فيما عدا الاستحقاق في الربايع والأصول
من الديون والحيوان والعروض وترجي له الحجة في ذلك وكذلك في اليومين
والثلاثة والطريق غير مأمونة والثالث غائب منقطع الغيبة مثل مكة من أقرنية
والمدينة من الأندلس وخراسان فهذا يحكم عليه في كل شيء من الديون والحيوان
والعروض والربايع والأصول وترجي له الحجة في ذلك ووافق القاضي
مالكاً في الحكم على الغائب ومنه أبو حنيفة وفي البيان والتحصيل أن أهل

(السابع) أنه ربما أفسد الحواس

أو نقصها إما فساداً معنوياً
أو صورياً أما الفساد المعنوي
فهو تابع لفساد القلب إذا فسد
فسدت العين والأذن واللسان
فترى القبيح حسناً منه ومن
معشوقه كما في المسند مرفوعاً
حك الشئ يعنى ويصم فهو
يعنى عين القلب عن رؤية مساوئ
الحبوب وعيوبه فلا ترى العين
ذلك ويصم أذنه عن الإصغاء
إلى العذل فيه فلا تسمع الأذن
ذلك والرغبات تشر العيوب
فالراغب في الشئ لا يرى عيوبه
حتى إذا زالت رغبته عنه أبصر
عيوبه فسد الرغبة غشاوة على
العين تمنع رؤية الشئ على ما هو
عليه كما قيل

هو يشك إذ عيني عليها غشاوة
فلما انحلت قطعت نفسي ألومها
والداخل في الشئ لا يرى
عيوبه والخارج عن الذي لم يدخل
فيه لا يرى عيوبه ولا يرى عيوبه
إلا من دخل فيه ثم خرج منه
وأما إفساد الحواس ظاهراً فإنه
يمرض البدن ويهكوره بما أدى
إلى تلفه كما هو معروف في أخبار
من قتلهم الشق (الأمين) أن
العشق الإفراط في المحبة بحيث
يستولى الغشوق على العاشق حتى
لا يحل من تحيله وذكره والفكر
فيه بحيث لا يفيق عن حاطره
ودمته فحدث ذلك تشغل النفس
عن استخدام القوى الحيوانية على

العراق لا يرون الحكم على القائب في شئ من الأشياء وهو مردود عليهم بنفقة
الزوجة ويبيع الوكيل ماله أه من المسائل [مسئلة] إذا احتلم الغلام ومضى له
عام أو نحوه ولم يظهر عليه سفه جازت أفعاله أه منها [مسئلة] إذا جلس
الرجل في الصلاة على ثوب غيره فقام صاحب الثوب فاقطع ثوبه فقال مطرف
وابن الماجشون لا ضمان على الجالس وهذا مما لا يحد الناس منه بد في صلاتهم
وبما لهم قال أصبغ وعدم تضمنه لأن الجالس لم يحصل منه غير السبب والقطع
[نما هو مباشرة صاحب الثوب والمباشر أقوى من المنسب أه منها [مسئلة] يؤخذ
من الخلاف في المرأة تبيع من زوجها أو من ضربتها اليوم واليومين جواز النزول
عن الوظيفة بشئ ويجوز النزول عن الانقطاع بلا شئ. وبعض لا يصح وقيل
يصح أه منها [مسئلة] من أوصى له بشئ معين فاستحق ذلك كله بطلت الوصية [مسئلة]
الصدقة بخلاف الوصية في أحد عشر وجهاً يرجع في الوصية دون الصدقة، لا تلزم الوصية
بالعقد بخلاف الصدقة، لا توصى المرأة لزوجها وتصديق عليه ويجوز وصية السفيه
دون صدقة، ويجوز الوصية بالمجهول وقائماً وفي الصدقة خلاف، لا يجوز الوصية
بأكثر من الثلث بخلاف الصدقة، يجوز الوصية من المحجور دون الصدقة، يجوز
وصية الصغير المميز دون صدقة، ونسخ الوصية للقراءة بآية الفرائض وبقية
الصدقة على حالها، وقال عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث ولم يقل لا صدقة
لوارث أه منها [مسئلة] يفارق النصب التعدي في خمسة أوجه ضمان الغاصب
من أول يوم، والمتعدي يوم التعدي، الغاصب بضمن وإن سلبت بخلاف المتعدي
الغاصب بضمن الفساد والمتعدي لا بضمن إلا الكثير الغصب على الكيل والتعدي
على البعض، لا كراه على الغاصب بخلاف المتعدي أه من التجهيزات للقاضي عياض
أه منها [مسئلة] ومن أحكام عبد الوهاب القاضي لا يقبل بعد إنداء الخصم والإعذار
إليه والحكم عليه حجة إلا في ثلاث مسائل الولاء والنسب في الطلاق ومثله في
البيان ومنه في الأحكام وابن الماجشون لا يرى التعجيل على أحد الخصمين وبه قال
أصبغ أه منها [مسئلة] اختلف فيمن تبدل له فعل أو خف في المسجد أو عتدا اجتماع
الناس، أشهب وابن الماجشون يحمل له الحقتان أصبغ وابن وهب يتصدق بشئها على
المساكين وقيل إن كان أجود من الذي كان له فلا يلزمه ابن المواز ويتصدق بذلك
الحق لا بدري أو به أخذ خفه أم لا أه من مسائل محمد بن ياسين الرجراجي أه من المسائل
[مسئلة] وسئل الشيخ محمد بن ياسين عن فقير تزوج ولم ينفق شيئاً فقال لا بأس
به والله أعلم أه من المسائل الملقطة [مسئلة] قال الطرطوشي أخذ القائل من
المصحف وضرب الرمل والقرعة والضرب بالشعير وجميع هذه النوع حرام
لأنه من باب الاستقسام بالأزلام وقد ورد القرآن بتحريم ذلك لأنه إن ظهر
له قال حسن قدم على مراده وإن ظهر له غير ذلك لم يقدم وإن لم يظهر له أعاد

البدن والروح ما يميز دولاه
ويتميز فتغير أفعاله وصفاته
ومقصده وغيل جميع ذلك فيعجز
البشر عن صلاحه كما قيل

العشق أول ما يكون لحاجة
يأتي به وتسوقه الأفئدة
حتى إذا غاض الفتي ليج الهوى
جاءت أمور لا تطاق حصاره
والعشق مباديه سهلة حلوه
وأوسطه هم وشغل قلب وسقم
وآخره عظم وقل إن لم تداركه
عناية من الله كما قيل

وعش غاليا فالحب أوله عتا
وأوسطه سقم وآخره قتل
وقال آخر

تولع بالعشق حتى عشق
فلما استقل به لم يطق
رأى ليلته ظلها موجة
فلما تمكن منها غرقه
والذنب له فهو الجاني على نفسه وقد
قد نحت المثل السائر يدك
أو كيا وفوك لا تشفع وما يعين
على حسم مادة هذا الداء العضال
العلم بأن الذنوب تضر ولا تنفع
وأن ضررها في القلوب كضرر
السموم في الأبدان على اختلاف
درجاتها فما الذي أخرج إبليس
من ملكوت السموات وطرده
ولعنه ومسح ظاهره وباطنه
لجعل صورته أقيح صورة وأشتها
وباطنه أقيح من صورته وأشتع
وبدل القرب بعدا والزجة لعنة
فهان على الله غاية الهوان وسقط
من عبته غاية السقوط وحل عليه

الضرب ولم يحك في ذلك خلافاً لفقهاءه اهـ من قواعد القرافي في الفرق الثامن
والستين والمائتين اهـ من المسائل [مسئلة] اختلف في كم نزل القرآن من
العدة قليل في خمس وعشرين سنة قال ابن عباس في ثلاث وعشرين سنة وقال
أوس في عشرين سنة اهـ من الفرشي عند قوله تعالى وقرأنا فرقناه اهـ من
المسائل [مسئلة] كل شيء يأكله الإنسان لغيره فإنه ينفع بتحليله إلا خمسة
أشياء الرشوة في الحكم وحلوان الكاهن ومهر البغي وإجارة مقل أو نائمة
وجمع حق علي أمه فلا ينفع بالتحليل في هذه الأشياء حتى يؤديها عن نفسه
قاله ابن محسود رحمه الله تعالى يريد والله أعلم أن هذه الخمسة لا ترد إلى أهلها
ولا تاترد فتكون في سبيل الخير اهـ منها [مسئلة] المشايخ السبعة قال أبو محمد
صالح من كتب أسماهم في ورقة وعلقها على من به سمى يراي أن الله تعالى وهم
اس س س ع ع خ المراد أبو بكر بن عبد الرحمن والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار
وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وغارجه بن زيد
نفعنا الله بهم اهـ منها [مسئلة] إذا أوصى الميت بأنت يقرأ على قبره بأجرة
مبينة فهو نافذ كالاستنجاز للحج وهو رأي شيوخنا وفي آخر فتاوى ابن رشد في
السؤال عن قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى قال وإن قرأ الرجل وأهدى
ثواب قراءته للميت جاز ذلك وحصل للميت أجره وما قاله ابن رشد بعبثه
مارواه النسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال من دخل مقبرة فقرأ قل هو الله أحد
إحدى عشرة مرة وأهدى ثواب ذلك لمن دفن بها كان له بعد ذلك حسنات
وقيل غير ذلك انظر المسائل [مسئلة] صفة المقدم مع الوكيل أن يقول الولي
للكوكل زوجت من فلان ولا يقول زوجت منك وليقل الوكيل قبلت لفلان ولو
قال قبلت لكنني إذا نوى بذلك موكله اهـ منها [مسئلة] الوقت على ذكر أولاده
دون الإناث مكرره وإن وقع معنى اهـ منها [مسئلة] لم يجز مالك كراء السفينة
أو الدابة على التصف مما يكسب عليها فإن وقع فعل العامل كراء المثل إن أسلها
ربها وإن لم يسلمها لم يعمل مع العامل فله أجر مثله وكذلك له أجر مثله إذا قال
أكرها ولك نصف الكراء وإذا دفع إليه السفينة على أن يعمل عليها يوماً نفسه
ويوماً لربها جاز وإن قال أعمل بها اليوم فأكسبت فلان وتعمل في غد فأكسبت
من شيء في كراءه اهـ من الموازاه من وثائق الجزيري اهـ من المسائل [مسئلة]
سبع مسائل لا تقطع فيها حجة العاجز بعجزه وله أن يقوم بحجته متى ما رجسوه
الحبس والطلاق والنسب والعناق والولا وطريق العامة والدماء من الوثائق اهـ من
المسائل [مسئلة] لم يكره مالك الطواف بالعلمين والخمسين وهو من عمل السلف
الصالح وقد صلى عليه الصلاة والسلام في نعله وأما دخول البيت الحرام ورفق الخير
يعني منبر النبي صلى الله عليه وسلم بهما فهو ممنوع لحرمتها فإن حرمتها مؤكدة

غضب الرب تعالى فأهواه ومفته
أكبر المقت فكان فواداً لكل
فاسق رجس مرضى لنفسه بالقيادة
بعد تلك العبادة والسيادة فعياً
بك اللهم من مخالفة أمرك
وارتكاب نهيك وما الذي غرق
أهل الأرض كلهم حتى علا الماء
فوق رؤوس الجبال وما الذي
سلط الريح على قوم عاد حتى
ألقتهم موق على وجه الأرض
كانهم أشجار نخل غارية ودمرت
مامرت عليه من ديارهم وحرروهم
وزرعوهم ودرأهم حتى صاروا
عبرة للأمم إلى يوم القيامة وما الذي
أرسل على قوم نود الصبغة حتى
قطعت قلوبهم في أجور الفهم وماتوا
عن آخرهم وما الذي رفع قري
الوطية حتى سمعت الملائكة
نباح كلابهم ثم قلبها عليهم فجعل
عليها سافلها فأهلكتهم جميعاً
ثم أتبعهم حجارة من سجيل من
السماء أمطرها عليهم فجمع عليهم
من العقوبة ما لم يجمعه على أمة
غيرهم ولإخوانهم أمثالها وما هي
من الظالمين يعبده وما الذي أرسل
على قوم شعيب سحاب العذاب
كالظلال قد صار فوق رؤوسهم
أمطر عليهم ذراً وما الذي أغرق
فرعون وقومه في البحر ثم نقلت
أرواحهم إلى جهنم فالأجساد
للعرق والأرواح للحرق وما الذي
خسف بقارون وداره وأهلك
الأرض وما الذي أهلك العرون
من بعد نوح بأنواع العقوبات

فكره ما شرهما بالنمل تعظيماً فها وأما الحجر فهو كالخفاف يحوز دخوله بالنمل
قاله ابن القاسم وقال أشبه بكره وكراهته في البيت أشد من تسهيل المهمات له من
المسائل [مسئلة] لا يلزم القاضي إذا شهد عند شهود عدول أن يسألهم عن صفة
البيع حتى يعرف هل هو صحيح أو فاسد بل يكفي من شهادتهما أن هذا باع من هذا
داره يوماً صحيحاً وإن كان البيع يتنوع إلى صحة وفساد من التبصرة له من المسائل
[مسئلة] الحفظ كما روى أن صلى الله عليه وسلم أنه قال من أراد أن يكرمه الله تعالى
بالحفظ والفهم والعقل ويرزقه العلم والحكمة ويلبسه لباس التقوى فليقرأ كل يوم
عشر مرات ففهمناها سليمان إلى فاعلين يا حي يا قيوم يا رب موسى ويا رب هارون
ويا رب عيسى ويا رب إبراهيم ويا رب محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين أكرمني
بالفهم والحفظ والعقل وارزقني العلم والحكمة وألبسني لباس التقوى يا قاضي
الحاجات اقض حاجتي وأكرمني بأنواع الخيرات بحفظك على جميع خلقك يا قريباً
غير بعيد أعتنا جميع ما سألناك وزدنا من فضلك الواسع إلى إليك راغب وأنت ذو
فضل عظيم اغفر لي ولوالدي وجميع المسلمين والمسلمات برحمتك يا أرحم الراحمين له
من المسائل [مسئلة] إذا مر ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في قراءة الإمام فلا
بأس أن يسأل الله الجنة أن يستعبد به من النار ويكون ذلك المرة بعد المرة وكذلك
قول المأموم عند قول الإمام أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى على أنه على كل شيء
قدير وما أشبه ذلك ومثل مالك فيمن سمع الإمام يقول قل هو الله أحد إلى آخرها
فقال المأموم كذلك الله هل هذا كلام ينافي الصلاة فقال ليس بكلام ينافي الصلاة
أو ما هذا معناه من مختصر الواضحة له من المسائل المأخوذة [مسئلة] لا وضوء على
الحبوب من مس موضع القطع كسر الدر له منها [مسئلة] قال النحاس أبو حنيفة
 وغيره الاتفاق على كراهية قول الرجل لصاحبه أطال الله بقاءك وقال بعضهم
هي تحية الزنادقة وفي كتاب الاستبصار لابن عبد البر أن عمر قال لعلي رضي الله
تعالى عنهما صدقت أطال الله بقاءك فإن صح يقال ما ذكر من الاتفاق له منها
[مسئلة] إذا وقف كتاباً على عامة المسلمين وشرط أن لا يمار إلا برهن
فلا يصح الرهن لأن الأخذ لها إن كان من أهل الوقت مستحقاً
للاستفاد فبده يد أمانة فشرط أخذ الرهن فاسد وإن أعطاه كان رهناً
فاسداً ويكون في يد عازن الكتب أمانة لأن فاسد العقود في الضمان كصحتها
والرهن أمانة هنا إذا أريد الرهن الشرعي وأما إن أريد مدلوله لعله أن يكون
تذكرة فيصح الشرط لأنه غرض صحيح وإذا لم يعلم مراد الواقف فيحتمل أن
يقال بالبطلان بالشرط خلا على المعنى الشرعي ويحتمل أن يقال بالصحة خلا
على القوى وهو الأقرب لصحة ثم من المسائل نقلنا عن الشيخ تقي الدين [مسئلة]
حس مسائل يفتيها حوالة الأسواق البيع الفاسد في المكيل والموزون واختلاف

ودمرها تدمير أو قال علي بن الجعد
عن عمرو بن مرة قال سمعت
أبا بصير يقول أخبرني من
سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول
إن يهلك الناس حتى يعذبوا من
أنفسهم وفي مسند الإمام أحمد
حديث أم سلمة رضي الله عنها
قالت سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول إذا ظهرت
المعاصي في أمتي عظم الله تعالى
بعذاب من عنده فقلت يا رسول
الله أما فهم يومئذ أناس صالحون
قال بلى قلت كيف يصنع بأولئك
قال يصيبهم ما أصاب الناس ثم
يصيرون إلى مغفرة من الله
ورضوان وخرج الخاك في التاريخ
عن أنس رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا ظهر في أمتي خمس حل عليهم
الدمار التلاعن والخر والحرير
والمعازف واصكتني الرجال
بالرجال والنساء بالنساء وخرج
الحاكم في المستدرک والطبرانی
في كبيره عن ابن عباس رضي الله
عنهما قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا ظهر الزنا في
قرية فقد أحلوا بأنفسهم كتاب
الله ولفظ الحاكم عذاب الله وفي
سنن ابن ماجه من حديث عبدالله
ابن عمر بن الخطاب رضي الله
عنهما قال كنت عشرين سنة
رهط من المهاجرين عند رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأقبل علينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم

المتبايعين والعرض بالعرض والمراحمه وعرض حبة الثواب أه من المسائل
الملقوطة [مسئلة] خمس مسائل لا يفتيها حوالة الأسواق الحبة لأواب والرد
بالعيب والثمن المنصوب والإقالة في الطعام والبيع الفاسد في الرباع والعقار أه
منها [مسئلة] إذا وجد بهو أمش الكتب حكاية الوقف فانه يختلف باختلاف
قرائن الأحوال فإن كانت تلك الكتب مودعة في خزانة في مدرسة وقد مضى
عليها مدة طويلة وقد اشتهرت بذلك فلا يشك في كونها وقفاً وحكمها حكم المدرسة
في الوقفية فإن صدقت كتبها ثم وجدت وعليها تلك الوقفية وشهرة كتب تلك
المدرسة في الوقفية معلومة فيمكن في ذلك الاستقاضة وأما إذا رأينا كتباً لا نعلم
مقرها ولا نعلم من كتب عليها الوقفية فهذه يجب التوقف في أمرها حتى يتبين
حالتها وهو عيب يثبت للمشتري به الرد فإذا تقرر هذا فينبغي الاعتماد على ما يوجد
على أبواب البيعة المناس والأحجار المكتوب عليها الوقفية تغليص شروطها إذا
كانت تلك الأحجار قديمة واشتهر ذلك ويقبل قول المتولي لذلك الوقف في مصرقه
إذا لم يوجد كتاب الوقف كما في التبصرة أه من المسائل [مسئلة] قال ابن عبد البر
في الاستيعاب الموقوف على القبطي صاحب مصر واسكندرية روى محمد بن اسحاق
عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال حدثني الموقوف قال
أحدثتني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قدح فوارير فكان يشرب فيه الماء أه
منها [مسئلة] قال مالك وأكره الصلاة على بساط أو حصير منديل يمشي عليه
الصبي والخادم ومن لا يتحفظ ولا يتخذ الرجل في بيته موضعاً للصلاة يصونه عن
ذلك أو حصير أبقيا فإن لم يفعل وصلى حيث شاء من البيت ولا يؤقر فيه التجمعة
لم بعد أه من المسائل الملقوطة [مسئلة] نقل أبو محمد عبد الله بن فرحون في شرح
مختصر الموطأ له أنه وقف على كتاب من كتب المسالكية فيه أن مالاً رضي الله
عنه قيل له هل الصلاة فيما زيد في مسجده عليه الصلاة والسلام كالصلاة في المزيد
فيه في الفضل فقال ما أراه عليه السلام أشار بقوله صلاة في مسجدى هذا إلا
لمساكون من مسجده بعد وأن الله أطلعني على ذلك حتى أشار إليه انتهى ومذهب
الائمة الثلاثة أن حكم الزيادة حكم المزيد فيه كذهب مالك والنووي رجع إلى
موافقهم انظر المسائل

(الفصل الثاني) فيما نقل من فتاوى العلامة الأمير (مافولكم) في ظالم أخذ
من رجل ماشية فذهب ذلك الرجل إلى فقير وقال له اذهب إلى الظالم وتمايل
على إخراجها من يده وإن أخرجتها فلك نصفها ففعل ذلك فقيل له نصفها أو جعل
منه (الجواب) أحده أنه إذا تعين ذلك التخليص على الفقير بأن لم يمكن التخليص
من الظالم بغيره فلا شيء له لأن تخليص المستهلك في هذه الحالة فرض عين فلا يؤخذ
عليه أجر وإن لم يتعين فإن كانت الماشية معلومة القدر والسنة للفقير صححت

برجعه فقال يا معتز المهاجرين
 نحن خصائي وأعوذ بالله أن
 تذكرهم ما ظهرت القاحشة
 في قوم حتى أعلنوا بها إلا ابتلوا
 بالطواعين والأوجاع التي لم
 تمكن في أسلافهم الذين مضوا
 ولا تصوم المكيا لا ولا ابتلوا
 بالسنين وشدة المؤنة وجور
 السلطان وما منع قوم زكاة أموالهم
 إلا ومنعوا القطر من السماء
 قلولا اليها ثم لم يبطروا ولا خفر
 قوم العهد إلا سلط عليهم عدوهم
 من غيرهم فأخذوا بعض ما في
 أيديهم وما لم تعمل أيديهم بما
 أنزل الله في كتابه إلا جعل
 بأسهم بينهم وفي المستند والسبق
 من حديث عمرو بن مرة عن سالم
 ابن أبي الجعد عن أبي عبيدة بن
 عبيد الله بن مسعود عن أبيه
 رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إن من كان
 قبلكم كان إذا عمل العامل بالخطيئة
 جأزه الناهي تعذراً فإذا كان الغد
 جالسه وآكله وشاربه كأنه لم
 يره على خطيئة بالأمس فلما رأى
 الله عز وجل ذلك منهم ضرب
 بقلوب بعضهم على بعض ثم
 لعنهم على لسان نبيهم داود وعيسى
 ابن مريم ذلك بما عصوا
 وكانوا يعتدون والذي نفس
 محمد بيده لتأمرن بالمعروف
 وتنهون عن المنكر
 ولتأخذن على يد السفيه والظالم
 ولتصرن على الحق إضراء أو

المعاودة وكان له نصيبها وإن كان فيها جهالة فله جعل منه وأعلم كذا في فتاوى الأئمة
 (ما قولكم) في رجل اشترى نخلا وكتب حجة الشراب بنظر جل عدل ثم دارفه فإذا بعدلين
 أظنهما على تلك الوثيقة قترأها وتحتقار ما فيها وخط كاتبها بمصرقتها سابقاً ووضع
 المشتري يده على المبيع ثم ضاعت وثيقة المبيع ومات الكاتب والبائع فأنكر
 البيع ورثته فهل تصح شهادة العدلين اللذين أظنهما على الوثيقة وعرفا مضمونها
 وخط كاتبها إذا ذكرنا ذلك ويكون حكم شهادتهما حكم شهادتهما على الوثيقة
 (الجواب) الحمد لله المعتمد في المذهب أن الشهادة لا بد فيها من حضور الخط كما
 ذكره الزرقاني وغيره لأنه إذا عديم كان نقلاً عن الخط وهو لا يجوز كيف والشهادة
 على الخط مختلف فيها من أصلها مع وجود الخط فترداد بالنية ضعفاً فلا يكتفى
 بشهادة العدلين في المسئلة المذكورة (ما قولكم) في دعوى الملكية هل لا بد أن تصدر
 في مدة الحيازة كما قال العلامة الباقى في الزرقاني وبسكت الخازنة أو تكتفى بدعوة
 الملكية زمن المنازعة (الجواب) الحمد لله ظاهر عبارة الزرقاني أن دعوى الملكية
 المشترط في الحيازة لا بد أن تصدر في مدة الحيازة ولو مرة ولكن ذكر شيخنا
 العدوي فيما كتبه أنها تكتفى حين المنازعة والله أعلم (ما قولكم) في امرأة ماتت
 وترك مالاً فهل يلزم زوجها تكفيها وتجهيزها أم لا وما اعتيد بين الناس من
 فعل السبع والجمع إذا فعله زوجها بإذن باقي الورثة هل يكون ماصرفه من أصل
 التركة لأنهم له فيه أم يكون على الزوج فقط (الجواب) الحمد لله وحده تكفي
 المرأة وتجهيزها الشرعي ليس على الزوج ولو كان موسراً وما اعتيد من السبع
 والجمع كل ذلك مع التكفي ومؤون التجهيز من رأس التركة لكن إن زاد على الثلث
 احتاج لإذن الورثة وعادة الأئمة تخرج من الثلث والعادة كالوصية والله أعلم
 (ما قولكم) في طين الزراعة ينصر هل يورث وهل يختص به المذكور أو يرثه المذكور
 والإناث وهل للملزم أن يزيد في الخراج (الجواب) الحمد لله وحده أصل
 نصوص المذهب تقتضي عدم الإرث وأنه وقف يوضع خراجه في بيت المال
 لمصالح المسلمين والنظر عليه السلطان ونائبه يقوم مقامه والملزم مكنت نائب
 السلطان فله التصرف بالزيادة والتقص في الخراج على ما تقتضيه المصلحة
 الشرعية لكن وقعت الفتوى من المشايخ المصريين بالتورث كالشيخ عبد الباقي
 والشيخ إبراهيم الشبرخيتي والشيخ يحيى الشاوي وقد سألت عن ذلك شيخ
 المشايخ الشيخ عمر الطحللاوي عليه صاحب الرحمة ما وجه الإرث في الوقف
 فقال إنهم جعلوه ملحفاً بالخلق قلت وهذا ظاهر إن حصل من واضع اليد
 إصلاح للأرض يظهر أثره فيها كإزالة شوكها أو حرثها أو نحو ذلك مما يلحق
 بالبناء في الأوقاف بإذن الناظر لمصلحة فيكون خلوا ينتفع به ويملك وقد قال
 بالملك حقيقة والإرث من يقول من العلماء إن مصر فتحت صلحاً لا عبثاً وليس

ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض ثم يلعنكم كاللعنة وخرج
الطبراني في كبريه والإمام أحمد
في مسنده عن عدي بن عميرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم إن
الله لا يعذب العامة بعمل الخاصة
حتى تكون العامة تستطيع أن تغير
على الخاصة فإذا لم تغير العامة
على الخاصة عذب الله العامة
والخاصة وخرج الإمام أحمد
من حديث عبد الله بن مسعود أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال إياكم ومحقرات الذنوب
فإنهم يجمعون على الرجل حتى
يهلكه وإن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ضرب لمن مثلاً كمثل
قوم نزلوا أرض فلا تخضر صديق
القوم فجعل الرجل يطلق فيجىء
بالعود والرجل يجىء بالعود
حتى جمعوا سواداً وأججوا ناراً
وأفجعوا ما انفرد فيها وفي الحلية
لأبي نعيم عن حذيفة أنه قيل له
في يوم واحد تركت بنو إسرائيل
دينهم قال لا لكنهم حكانوا
إذا أمروا بنى تركوه وإذا
نہوا عن شيء تركوه حتى
انسلخوا من دينهم كما ينسلخ الرجل
من قميصه ومن ههنا قال بعض
العلماء المعاصرين يريد الكفر كما
أن القبلية يريد الجاهلية والفتنة يريد
الزنا والنظر يريد العشق والمرضى
يريد الموت وذكر الإمام أحمد
عن وهب أن الرب عز وجل
قال في بعض ما يقول لئن إسرائيل

للملزم الزيادة القاحلة في الخراج وأول مرتبة رتبة سيدنا عمر رضي الله عنه
والملزم عليه القيام بما يحتاج إليه الأرض من المصالح وعليه حماية الناحية من
المظالم وما يضرها ويدفع الخراج لبيت المال ليصرف في جهاته الشرعية والملزم
الآن يسلب الأموال ويؤذى الفلاحين فلو وقع أن نائب السلطان مكنه على
هذا الوجه فهو فاسد والسلطان وثانيه وكلاء عن المسلمين في بيت المال والوكيل
لا يتصرف إلا بالمصلحة فليفت بالإث في منفعة الطين والملزم ليس
له إلا الخراج من باب من اشتدت وطأته وجبت طأته وليس له إلا
الاختصاص بالطين ولا يجوز منع البغات من الإث ولو جرى عرف بمنعهم فهو
فاسد لا يعمل به بل ربما كن أحوال وأحق بما أصله من جهات بيت المال وستل
أيضاً العلامة الأمير عن معنى واحد لا من قلة فأجاب بأن الذي يحضره في معناه
أوجه الأول ليست وحدته من أجل قلة من يتصف بالكالات وصفات الحمد
فإن هذا إنما يكون في الحوادث وفي الحقيقة الوحدة بهذا المعنى نقص وأما
وحدة الحق ذاتية بكمال لا سبيل لتطرق الاشتراك إليه وقريب من هذا أن يقال
إن معنى واحد لا من قلة أنه ليس له ماهية كلية يمكن تعداد أفرادها لكنها فلت
فلم يوجد منها إلا واحد بل هو منزوع عن الماهية الكلية وعن الجنس ووحده
ووحده ذاتية لا يمكن فيها تطرق كثرة ولا قلة . الثاني أن معنى واحد لا من قلة
ليست وحدته ناشئة عن تقليل بل يكون له أعدد وأشياء وشركاء قسماً عليهم
حتى قسّمهم وأبدعهم على عادة الملوك فصار واحداً انفرد بالملك بل وحدته أزلية
قديمة ذاتية ليست ناشئة عن قلة بمعنى تقليل . الثالث أن وحدته ليست من حوادث
القلة كما يقع في بعض الحوادث بل هو واحد إليه ترجع جميع الكثرات وعلى
وحده تدور ألا إلى الله تصير الأمور فهو واحد ظهرت وحدته في جميع المظاهر
وهو الأول والآخر والظاهر والباطن ما يكون من تجزئ ثلاثة إلا هو رابعهم
ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا
إلى قوله تعالى إنه بكل شيء عليم وهذا معنى شريف لا يمكن شرحه بالتعبير إنما
يذاق بحسب الفهم والتجني من الفتاح ، الرابع أنه تعالى لا يوصف بقلة ولا كثرة
فإنها من صفات الحوادث ليس كمثل شيء وجميع ما خطر ببالك فانه سبحانه وتعالى
يختلف ذلك سبحانه من لا يعلم قدره غيره ولا يبلغ الواسع من صفته (ما قولكم)
في رجل له أثر فلاحه فغرس فيها نخلاً وأمر فأراد الملزم أن يتزع صاحب
الأثر من النخل فهل لا يسوغ له ذلك وعلى صاحب الأثر خراج المثل (الجواب)
لا يسوغ للملزم نزع الأثر من الذي غرس النخل فيه لأن الطين وإن كان جسماً
على مشهور المذهب في أرض لكن الأثر ملحق بالخلو الذي لا يملك في الوقف
كذا أفتى به العلامة الصلحلاوي في مذاكرتي له عليه سبحانه الرحمة والرحمة وإن

إني إذا أظمت رخصت وإذا
 رخصت باركت وليس يركب
 نهاية وإذا عصيت غضبت وإذا
 غضبت لعنت ولعنتي تبلغ السابع
 من الولد وذكر أيضاً عن وكيع
 قال حدثنا زكريا عن عامر قال
 كسبت عائشة رضي الله عنها إلى
 معاوية رضي الله عنه أما بعد فإن
 العبد إذا عمل بمعصية الله غادر
 حامده من الناس ذاماً وذكر
 أبو نعيم عن سالم بن أبي الجعد
 عن أبي البرداء قال ليحضر امرؤ
 أن تلعنه قلوب المؤمنين من
 حيث لا يشعر ثم قال تدري م
 هذا قال لا قال العبد يخلو بمعاصي
 الله فيلبي الله بغضه في قلوب
 المؤمنين من حيث لا يشعر وهنا
 نكتة دقيقة يغفل فيها الناس في
 أمر الذنب وهي أنهم لا يرون
 تأثيره في الحال وقد يتأخر تأثيره
 فينبى ويظن العبد أنه لا يشعر
 بعد ذلك ولم يعلم المغتر أن
 الذنب يتفرض ولو بعد حين كما
 يتقدم السم وكما ينقض الجرح
 المتدمل على الغش والدغل ونظر
 بعض العباد إلى صبي فتأمل بحامته
 فأتى في منامه وفيل له لتجدن
 غيباً بعد أربعين سنة ونظر آخر
 لآخر فاستحسنته فأخبر أساتذته
 فقال لتجدن غيباً فنبى القرآن
 بعد عشرين قال سليمان التيمي
 إن الرجل يصيب الذنب في السر
 فيصبح وعليه مذلة وقال يحيى
 ابن معاذ الرازي عجبت من ذي

موجها فتوى من أفتى فيه بالارث كالشيخ إبراهيم الشبرخيتي والشيخ إبراهيم
 الشاربي المغربي وغيرهم رحمه الله ورحمنا معهم وعلى صاحب الآثار خراج المثل
 والله أعلم (ماقولكم) فيما قاله أهل السنة من أن الله تعالى يعلم الأعداد والنعم
 الآخروية الدائمة وعذاب الكفار الدائم في الآخرة وهي لانهائية فما فإن قلتم
 يعلمها تفصيلاً يلزم أنها متناهية والفرض أنها لانهائية فما وإن قلتم يعلمها
 إجمالاً لا يلزم منه الجهل بتفصيلها وهو عليه تعالى محال وإن قلتم إنه يعلم أنها
 لانهائية فما يلزم منه الجهل بما سيوجد منها وهو عليه تعالى محال تمتعوا
 لنا الثناء عن نفع هذا المرام نفع الله بكم الأناثم بالنبي المصطفى وآله الكرام
 (فأجاب) سيدي العلامة الأمير بما صورته لزوم التناهي لعدم التفصيل إنما
 هو بحسب العلم بالحادث وهو تعالى لا يبلغ الوصفون صفته ولا يعلم قدره
 غيره وسع كل شيء علماً فلا يلزم جهل ولا تنامي والبحث عن كيفية علمه
 سبحانه لا يجوز ولا تسعه المقول بل نقول يعلم علماً لا يعلم نحن كيف هو كما نقول
 موجود بلا كيف وبلا زمان ولا مكان وبلا أول ولا آخر ومن يكون كذلك
 لا يبعد عنه علم تفصيل بلا تنامي سبحانه من ليس كمثلته شيء وهو بكل شيء عليم
 وسئل رضي الله عنه عن النور الحمدي هل هو جسم أم لا وإذا قلتم بأنه جسم فلا بد
 له من حيز ولا حيز هناك لأنه أول المخلوقات فلا سماء ولا أرض ولا غير مما قبله
 فيجاب بأن النور الحمدي لا تطلق عليه الجسمانية نعم هو جوهر قائم بذاته وأما
 الحيز فهو مرفوع موهوم عند أهل السنة لا يتحقق وإنما يتم قول السائل لا بد له من
 حيز ولا حيز هناك لو كان الحيز أمراً وجودياً وهو خلاف مذهب الجماعة فعلى
 مذهبهم لا إشكال والله أعلم بحقيقة الحال (ماقولكم) في رجل وقف ما يملكه
 من دور وحواريات على أخيه ثم بعد موت أخيه يكون لأولاد الواقف والحال
 أنه استمر حائزاً له متصرفاً فيها مدة حياته فهل هذا الوقف باطل (الجواب)
 حيث استمر الواقف واضعاً يده على ما وقف إلى أن مات ولم يحر عنه حيازة
 صحيحة كان الوقف باطلاً ويكون تركه للواقف والله أعلم اهـ ما تلخص
 من فتاوى الأمير

(من فتاوى العلامة الأمير أيضاً) رجل اشترى من آخر نصف دابة على أن
 يقضيه الثمن من أولادها فهل هذا البيع فاسد وإذا قلتم بفساده فهل يقضى بموت
 (الجواب) البيع فاسد وهو من حبل الحبل ويرجع المشتري على البائع بالكلفة
 وإذا فات بموالة سوق أو مكث الحيوان شهراً بيعت المشتري مضي البيع بالقيمة
 (سؤال) ما يقع من مواساة الرجل صاحبه عند الفرح كزواج أو قدوم من
 حج هل يقضى بالمعوض (الجواب) يقضى له بالمعوض لأنها حبة ثواب
 يدفع له ما فيه وقاء بقيمة الموهوب مما يباع به شرعاً ولا يلزم الموهوب له

مثل يقول في دعائه اللهم
لا تشمتني الأعداء ثم هو شمت
نفسه كل عدو له قيل له وكيف
ذلك قال بعضي الله فيشمت به
في القيامة كل عدو وللمعاصي من
الآثار الفضيحة المذمومة المضررة
بالقلب والبدن والدنيا والآخرة
ما لم يعلمه إلا الله تعالى فتهاجرمان
العلم فإن العلم نور يذوقه الله في
القلب والمعصية ظلمة ذلك الشور
وقال ابن مسعود رضي الله عنه
في قوله تعالى وتساءلوا عما
ذكرناه إني لأحسب أن الرجل
ليسب العلم بالذنوب يصيبه ولما
جلس الإمام الشافعي رضي الله
تعالى عنه بين يدي مالك رحمه
الله تعالى وقرأ عليه أحجية ما رأى
من وفور فطنته وتوقد ذكائه
وكال فهمه فقال إني أرى الله قد
ألقى علي قلبك نوراً فلا تطفئه بظلمة
المعصية وقال الشافعي رحمه الله
شكوت إلى ركن سوء حفظي
فأرشدني إلى ترك المعاصي وقال
اعلم بأن العلم فضل وفضل
الله لا يؤتى لمعاصي ومنها
حرمان الرزق وفي المسند أن
العبد ليحرم الرزق بالذنوب يصيبه
وكذا أن التقوى بحيلة الرزق فترك
التقوى بحيلة الفقر فاستجلب
رزق الله بمثل ترك المعاصي
ومنها وحشة يحد بها المعاصي بينه
وبين الله لا يوازنها ولا يقاربها
لئلا وهذا أمر لا يحسن به إلا من
في قلبه حياة وما أخرج ميتاً لإماماً

التأخير إلى حدوث عرس مثلاً عند الموهب قاله الأجهوري وظاهره أنه لا يعمل
بعرف التأخير وفي البرزخ أنه يعمل به والله عوب له أن يقاصص الواهب
بقيمة ما أكله هو وبما أكله من حضر الويفة تبعاً له ذكره الشيخ عبد الباقي
الزرقاني على المختصر وما يدفع للطلال وتعود ويقصد به صاحب الفرح فإن كان
مأذوناً فيه شرعاً كالكبير في الكناح وهو الطل الكبير فإن علم به صاحب الفرح
وأقره حكمه حكم المدفوع له وأما ما نبى عنه شرعاً فمن دفع فيه شيئاً فهو الذي
أنفقه على نفسه ولا عبرة بقصد صاحب الفرح ولا إذنه (ماقولكم) في رجل
له بعض أولاد ينكسبون معه وبعض لا ينكسبون فأتى عن أجمع فهل يختص من
ينكسب بشيء ويشارك إخوانه فيما في أم لا (الجواب) العادة محكمة في ذلك
فإن كان عرفهم البناء على المسامحة فهو تبرع للأب فذلك الذي ينكسب لا يختص
بشيء بعد موت أبيه وإن كان عرفهم عدم البناء على المسامحة فيحاسب بقدر
نكسبه بنظر أهل المعرفة (ماقولكم) في رجل أعطى لآخر دابة واشترط
كلفتها وأن له في نظير كلفتها نصفها ونصف تاجها (الجواب) هذا مباح
للجهل بالثمن قدره وأجلاً (ماقولكم) في رجل عيره آخر بكونه كثير الفرض
أو بكونه كثير السفر أو بكونه فقيراً فقال لمن عيره: النبي صلى الله عليه وسلم
أقرض ومات غريباً وعاش فقيراً (الجواب) يشدد في الأدب على فائل هذا
بالاجتهاد خصوصاً في مسألة الفقر وإنما لم يصحرف لأنه لم يقصد تنقيص النبي
صلى الله عليه وسلم وإنما قصد دفع العار عن نفسه كما قال سيدي خليل أو تعيرني
بالفقر والنبي صلى الله عليه وسلم قد رعى الغنم له وإنما شدد عليه لأن أحوال
الأنبياء ليست كأحوالنا فأنهم أعرضوا عن أمور الدنيا لحسنها عند ربهم فلا يقاس
حالنا بحالهم صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين اه بتوضيح (ماقولكم) في رجل
أعطى لآخر عرضاً حبة مدعي أنه يملكه ثم جاء رجل آخر وادعى أنه يملك ذلك
العرض فهل إذا حضر الواهب وقال لمن وهب له هبتك باطلة لكوني لأملك ذلك
العرض وهو ملك لهذا المدعي (الجواب) هو كمن أقر بشيء لفلان ثم قال لا بل فلان
والحكم أنه الأول ويقضى للثاني بقيمة العرض على المقر لأن إقرار الشخص إنما يبرى
على نفسه فيما يملكه لا فيما يتعلق به حق الغير وقال عيسى بن دينار حيث ادعاه
الثاني فله العين على الأول فإن حلف فحكم تقدم وإن نكل حلف الثاني وأخذ
ولاشيء للأول (ماقولكم) فبمن له على آخر دين برؤية شرعية فقطعت من تلك
الويفة قطعة لا تم فأدركت تلك الويفة إلا بما في تلك القطعة كقدر الدين فأحضر
رب الويفة بينه وأتت تلك القطعة قبل قطعها وشهدت أن تلك القطعة تخط ذلك
الباقى وشهدت بما فيها سابقاً وعينت القدر فهل يعمل بهذه الشهادة ويجرى على
القطعة الضائعة من الويفة حكم الباقي الموجود (الجواب) الشهادة على القطعة

ومنها الوحشة التي تحصل بينه وبين الناس سيما أهل الخير منهم وتقوى هذه الوحشة حتى تستحكم فتقع بينه وبين امرأته وولده وأقاربه وبينه وبين نفسه فتراد مشوحشاً من نفسه : ومنها تدمير أمره عليه فلا يتوجه لأمر إلا يجده مغلقاً عليه ، ومنها ظلمة يحدها في قلبه حقيقة يحس بها كما يحس بظلمة الليل اليهم إذا ادلم فقتصر ظلمة المعصية لقلبه كالظلمة الحسية لبصره ثم تقوى حتى تغلو الوجه وتصبح سواداً في الوجه حتى يراد كل أحد : ومنها أن المعاصي تؤمن القلب والبدن ، ومنها أن المعاصي تقصر العمر وتحقق بركته ولا بد ، ومنها أن المعاصي تزور أمانها وتترك بعضها بعضاً حتى يعز على العبد مغارتها والخروج منها كما قال بعض السلف إن من تقوية البيعة السيئة بعدها وأن من ثواب الحسنة الحسنة بعدها فالعبد إذا عمل حسنة قالت أخرى إلى جنبها اعملني أيضاً فإذا عملها قالت الثالثة كذلك وحلم جراً ليضاعف الربح وتزايد الحسنات وكذلك السيئات حتى تصبح الطاعات والمعاصي هيئات راسخة وصفات لازمة وملكات ثابتة ولا يزال العبد يعاني الطاعة وبآلها ويعجزها ويؤثرها حتى يرسل الله برحمته عليه الملائكة توزر له أوزار ونحوه عليها وتزججه عن فرائضه ويجعله

الضائعة من الوثيقة يعمل بها لأنه لا بد من حضور الخط المشهود عليه لتضعف الشهادة على الخط وكثرة الخلاف في العمل به وحضور البعض الذي لا يتم بالثلاثة كالعدم (ماقولكم) في أولاد غا الطين لا يسم في التكسب بعد بلوغهم ثم بعد مدة من الزمان حصلت منازعة بينهم وبينه وادعوا الشراكة معه في جميع المال وأصل المال للآب فهل لا شيء للأولاد أولهم أجرة المثل (الجواب) إن لم يبرع الأولاد بالعمل فلهم أجرة مثلهم وبحاسنهم بنفقة عليهم (ماقولكم) فيمن حلف لا يسكن هذه البلدة أو لا يتنقل منها (الجواب) من حلف لا يسكنها يخرج لأي بلدة غيرها ولا يعود إليها أصلاً حيث أطلق في نيته بخلاف قوله لا يتنقل فإنه يخرج ويترك نصف شهر وقد تحقق الانتقال (ماقولكم) فيمن حلف لزوجه بالثلاث أنه لا يزني ثم زنى ولزمه الثلاث ثم جعل له شافعي محلاً فدخل بها ثم طلقها ذلك المحلل ثم أياها زوجها الأول شخص بصيغة المراجعة قبل انقضاء العدة من المحلل ثم أخبره من راجعها له بعد المحلل أن مراجعتها لها لم تصادف الصواب وأن وطئه لها حرام وقال له أنا يرى منك قتسها في ذلك واستمر عليها حتى ولدت الأولاد فهل تلحق به الأولاد ويكون وطؤه وطء شبهة أو لا تلحق به حيث تساهل ولم يمثل ما قيل له (الجواب) يدين هذا الرجل فإن قال اعتقدت صحة المراجعة الأولى ووطئت ممتدة على صحتها ولم أصدق الخبر الثاني وكل لديته وكان وطؤه وطء شبهة وتلحق به الأولاد لتسوف الشارع للحقوق النسب وإن اعترف بأنه وطئ داخل على الزنا لم تلحق به الأولاد والمرأة تأبى تحريمها لأنه وطئ أولاً بالشبهة في العدة والله أعلم كذا في فتاوى الأمير

الفصل الثالث في فتاوى المؤلف ولولده محمد عابد ومحمد علي

(ماقولكم) دام فضلكم فيما إذا رقت المرأة لعالم بأن زوجها قد غاب عنها إلى نحو السردان وتركها بلا نفقة ولم يوكل لها وكيلاً يثني عليها ولا مال له تنفق منه وأتيته دعواها لبيد بالينة حتى ظهر هذا العالم صدق دعواها فأمرها بالانتظار سنة وبعد السنة أمرها بتطبيق نفسها من زوجها على رجل آخر قلنا حضر الزوج الآخر وجدها متزوجة على الزوج الثاني فرفع أمره إلى قاضي البلد فأحضر له القاضي المرأة وزوجها الثاني والعالم الذي فسخ النكاح وزوجها على الثاني وحضر مع الجميع عند القاضي رجل مالكي المذهب فقال ذلك الرجل للعالم المذكور كيف ساعدك أن تفرق بين الزوجين بمكة وهي بلدة غاصة بحكام الشرع والسياسة والفتيين وأطلعته على فصوص المذهب المالكي الممينة عدم جواز رفع المرأة أمرها بجماعة المسلمين إلا عند عدم الحكم أو تعذر الوصول إليه فأجاب العالم المذكور قائلًا إنني ردي نصراً تؤيد أنه يجوز الرفع إلى جماعة المسلمين مع وجود الحكم الشرعي والسياسي فقال الرجل المالكي لو سلت هذا القول

اليها. ولا يزال العبد يأنف المعاصي ويحبها ويؤثرها حتى يرسل الله إليه الشياطين فتزده اليها أوزاراً ومنها وهو أخوفها على العبد أنها تضعف القلب عن إرادته فتقوى إرادة المعصية وتضعف إرادة التوبة شيئاً فشيئاً إلى أن تسلخ من قلبه إرادة التوبة بالكافة فلو مات نفسه لما تاب إلى الله تعالى فبأنى بالاستغفار وتوبة الكذابين باللسان شيء كثير وقلبه مغفود بالمعصية مصر عليها عازم على موافقتها متى أمكنه وهذا من أعظم الأمراض وأقربها إلى الهلاك: ومنها أنه يسلم من قلبه استباحها فتصير له عادة فلا يستحي من نفسه رؤية الناس له ولا كلامهم فيه وهذا عند أرباب الفسوق غاية التهلكة وتسمم اللذة حتى يفتر أحداهم بالمعصية ويحدث من ثم يعلم أنه عملها وهذا الضرب من الناس لا يهتدون وتسد عليهم طرق التوبة وتغلق عنهم أبوابها في الغالب كما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل أمي معاني الأجهارين وإن من الجهار أن يسفوا العبد ثم يصح يفضح نفسه ويقول يا فلان عملت يوم كذا وكذا كذا فبكك نفسه وقديت يستره ربه. ومنها أن المعصية سبب لخوان العبد على ربه وسقوطه من عينه قال الحسن البصري رحمه الله تعالى هانوا عليه فضوه ولو عزوا عصمهم

جدلاً فإنت بفردك جماعة المسلمين وعبارة علماء المذهب فيها مختلفة فمن قائل إن جماعة المسلمين أهل البلدة ومن قائل المذهب ومن قائل أقلهم ثلاثة وقول ضعيف أنه يكفي الاثنين وقول أضعف منه أنه يكفي بالواحد وقد ادعى الزوج الغائب أنه ترك زوجته حاملاً في ثلاثة أشهر فهل الحق ما قاله الرجل المسالك فلا يصح الفسخ ولا العقد المرتب عليه ويكون الحل الذي ادعاه الغائب له أو ما قاله العالم المذكور فيصح الفسخ والتكاح المرتب عليه والأولاد الناشئة منه للزوج الثاني أم يكفي الحكم أقنونا مأجورين ولكم الأجر والثواب (فأجبت) عنه بقولي: ما قاله الرجل المسالك من أنه لا يجوز الرفع بجماعة المسلمين إلا عند عدم الحكم أو عند الوصول إليهم هو الحق لقول العلامة الشيخ عيسى في منح الجليل على سيدى خليل وإن رفعت بجماعة المسلمين مع وجود القاضي لم يصح وإن رفعت لم عند عدمه صح لأنهم كالإمام عند عدمه انتهى وما قاله الرجل المسالك من أنه لا يكفي بالواحد ولا الاثنين فهو الحق أيضاً لقول العلامة الشيخ عيسى في المنع أيضاً وتعبير المصنف بعبارة خليل كغيره بجماعة المسلمين يقتضي أن الواحد منهم لا يكفي وكذا الاثنان وبه أى بعدم كفاية الواحد والاثنين صرح الشيخ على الأجهوري انتهى وقال العلامة الباقى وقول الشيخ عبد الباقي والواحد كاف لم أر من ذكره ولا أظنه يصح قاله الشيخ أبو على المناوى اه فبنا على ما ذكر لم نزل المرأة في عصمة الزوج الأول والولد له وتكاح الثاني غير صحيح ويجب على ولي الأمر تعزير العالم المذكور بما يراه رادعاً له والأمثلة لأمرين الأول أنه ارتكب أمراً محرماً شرعاً ترتبت عليه من المقاسد ما لا يفيق والثاني أنه لم يضع أمر السلطان الذي أوجب عليه الله جل شأنه بقوله تعالى وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن السلطان قد صدر منه من وقوع النسخ أو الخلع من أحد غير القاضي اه والله أعلم (وما قولكم) دام فضلكم في طائفة من المسلمين بدلوا أركان الإسلام الخمسة التي هي قواعد هذا الدين الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا إن هذا عتيق لا يوافق مصلحة هذا الزمان واخترعوا لدينهم الحديث اسم قوم جديد وزعموا أنهم استنبطوا من الآيات والأحاديث أركاناً خمسة لدينهم وهي العقل وكلمة الشهادة والأخلاق الحسنة والجهاد والحرب بالمسال والبدن والائتقاد والاتفاق تحت لواء السلطنة التركية العظيمة لتحصيل لوازم الحرب وموهوا على الناس بقولهم نحن لا نتكر أركان الإسلام الخمسة بل تتمسك بها ونحترمها إلا أننا نتكر كونها من الدين بل هي من عقائد القوم العتيق لا ينبغي لأهل قوم جديد أن يتقيدوا بها تهمل والحالة هذه يجب على كل مسلم الإذكار عليهم وهل يجب الخروج عليهم إن كانوا حكاماً أم لا وهل يقرون على ذلك كالكفار الأصليين أم يعاملون معاملة المرتدين

ولا إذا كان العبد على الله لم يكرمه
أحد كما قال تعالى ومن بين الله
فأله من مكرم وإن عظمهم
الناس في الظاهر لحاجتهم إليه
أو خوفاً من شرهم فهم في قلوبهم
أحق مني وأهونه ، ومنها أن
العبد لا يزال يرتكب الذنوب
حتى يهون عليه وتصفى قلبه
وذلك علامة الهلاك فإن الدبيب
كلما صغر في عين العبد عظم
عند الله ، ومنها أن غيره من
الناس والدواب يعود عليه شؤم
ذنبه فيحترق هو وغيره بشؤم
الذنوب والظلم ؛ ومنها أن المعصية
تورث الذل ولا بد فإن العز كل
العز في طاعة الله قال تعالى من كان
يريد العزة فله العزة بما أوتي
فيطلبها بطاعة الله فإنه لا يجدها
إلا في طاعته ، وكان من دعاء بعض
السلف اللهم أعزني بطاعتك
ولا تذلي بمعصيتك وقال عبد الله
ابن المبارك رحمه الله تعالى :
رأيت الذنوب تبيت القلوب
وقد يورث الذل إدامتها
وترك الذنوب حياة القلوب
وخير نفسك عصيانها
وهل أفسد الدين إلا الملوك
وأجبار سوء ودهانها
ومنها أن المعاصي تفسد العقل
فإن العقل نوراً والمعصية تغطي
نور العقل ولا بد وإذا طوى
نوره ضعف ونقص ، وقال
بعض السلف ماعصى الله
أحد حتى ينيب عظم وهذا

لا تقبل منهم إلا التوبة أو القتل وهل ضرر هؤلاء على الإسلام أشد من الكفار
أم لا أفترنا بالجواب الثاني والأدلة القاطعة والبراهين الساطعة وإليك جوابكم
على صفحات القبة الفراء ليطمع عليه الخاص والعام (فأجبت بما نصه) الحمد لله
والصلاة والسلام على رسول الله نعم يجب على كل مسلم وجوباً كفاً الإيمان
عليهم في ذلك ونهيم عنه بقدر الاستطاعة إذ هو من أفبح المناكر حيث إنه من
الكفرات شرعاً كما سيوضح وقد أجمع العلماء المتقدمون على وجوب الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر بالشرع وقال تعالى ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير
الآية وروى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم
يستطع فقلبه وذلك أصح الإيعان قال العلامة الشيباني رحمه الله تعالى ومعنى ضعفه
دلالته على غرابة الإسلام وعدم انتظامه وإلا فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها
وبجب الخروج عليهم حيث كانوا حكماً في المشكاة عن عبادة بن الصامت قال
بإيعان رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في السر والسر والمنتشط
والمنكر وعلى أثره علينا وعلى أن لا تنازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحا
عندكم من الله فيه برهان متفق عليه وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر
بمعصية فلا سمع ولا طاعة متفق عليه وروى في شرح السنة عن ابن سميان قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لخلق في معصية الخالق ويعاملون معاملة
المرتدين يقتلون كفراً إن لم يتوبوا لأنهم جحدوا معلوماً من الدين بالضرورة
وهو وجوب الصوم والصلاة والزكاة وحج البيت على قوم جديد وجحد المعلوم
مستلزم لتكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في إخباره عنه أنه من الدين في حق
جميع المكلفين وفي المشكاة عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يكون أمتي فرقتين فيخرج من بينهما مائة على قتلهم أو لأم بالحق
رواه مسلم ولا شك أن ضرر هؤلاء أشد من الكافر إذ الكافر لا يميل له المسلم
إلا لمصلحة أو طمع في ماله مع اعتقاده حرمة مولاه وهؤلاء يفرقون المسلمين
بظواهر إسلامهم ونفقتهم بالمهادنين فيعتقد المسلم بذلك وجوب موالاتهم وهم
يخادعون المسلمين بأنواع خدائهم وتوهماتهم الملبلة لتضعف عوام المسلمين عن
الملة الحقيقية السمحاء أعادنا الله والمسلمين من شرورهم وظهور البقاع من أثر غرورهم
بمحمد عاتم الأرسال صلى الله عليه وسلم عليه وعلى جميع الآل (ما قولكم إذا مضى عليكم)
فما جرت به عادة الأناس من القيام عند قراءة مولاه عليه الصلاة والسلام بنية
الأكرام هل هو مستحب أو لا وما دليل الأول الذي يستدل به القائل به وقد أخرج
الترمذي عن أنس أنه قال لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله صلى الله عليه

ظاهر فإنه لو حضره عقله لحجزه
عن المعصية وهو في قضية الرب
تعالى ونعت فخره وهو مطلع
عليه وفي داره وعلى بساطه كل
رزقه وملائكته شهداء عليه
ناظرون البعوض وانظر القرآن ينه
وواعظ الإيمان ينه وواعظ
الموت ينه وواعظ النار ينه
والذي يغوته بالمعصية من غيري
الدينا والآخرة أضاعف أضاعف
ما يحصل لمن السرور واللذة
بها فهل يقدم على الاستعانة بذلك
كله والاستخفاف به ذو عقل
سليم . ومنها أن كل معصية
من المعاصي فهي ميراث
عن أمه من الأمم التي أهلكتها
الله عز وجل فالوفاة ميراث
عن قوم لوط وأخذ الحق الزائد
ودفعه بالتأخير ميراث عن قوم
شعيب والعلو في الأرض والفساد
ميراث عن قوم فرعون والتكبر
والشجر ميراث عن قوم هود
فالمعاصي لا يس ثياب بعض هذه
الأمم وهم أعداء الله وقد روى
عبدالله بن الإمام أحمد في كتاب
الزهد لأبيه عن مالك بن دينار
قال أوحى الله تعالى إلى نبي
من أنبياء بني إسرائيل أن قل
لقومك لا تدخلوا مدخل أعدائي
ولا تلبسوا ملبس أعدائي
ولا تقطعوا مضام أعدائي
فتسكنوا أعدائي كما هم أعدائي
انتهى والمثبه بقوم منهم . ومنها
أن الذنوب تدخل العبد تحت لعنة

وسلم وكانوا إذا رأوه لم يقوموا للمسا بعلون من كراهته لذلك فكيف يصح كراهه
بما يكرهه وهل فرق بين الأكرام حال حياته والأكرام بعد موته وعلى الثاني
كيف يفعله العلماء الكرام وهل يجب على وإلى الأمر أن يمنع منه بمقتضى
قاعدة الاسلام أقنونا (الجواب) أخذته نص العلامة ابن حجر في فتاويه
الحديثية على أن فعل كثير عند ذكر مولده صلى الله عليه وسلم ووضع أمه له من
القيام بدعة لم يرد فيه شيء على أن الناس إنما يفعلون ذلك تعظيماً له صلى الله عليه
وسلم فالعوام معذرون لذلك بخلاف الخواص أم وأقول قد جرى على استحسان
ذلك القيام تعظيماً له صلى الله عليه وسلم عمل من يعمد بفعله في أغلب البلد
الإسلامية وهو مبنى على ما لنووي من جعل القيام لأهل الفضل من قبيل المستحبات
إن كان للاحترام لا للرياء . وألف في ذلك جزءاً مستقلاً وأقوى ما استدلل به
حديث البيهقي في سننه أن عائشة رضي الله عنها قالت ما رأيت أحداً كان أشبه
كلاماً وحديثاً من فاطمة برسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت إذا
دخلت عليه رحب بها وقام إليها فأخذ يدها وقبّلها وأجلسها في مجلسه وكان
إذا دخل عليها رحت به وقامت وأخذت يده فقبلتها وتقبّبه ابن الحاج في
المدخل وتقبّبه نفسه ابن حجر وألف في ذلك جزءاً سماه رفع الملام عن
القبائل باستحباب القيام للدخول من أهل الفضل والاحترام وما قول بعضهم
فلما بصرنا به مقبلاً حللنا الحجب واجتدرنا القيام

فلا تنكروا قياماً له فان الكرم يجعل الكرام

كما في حاشية ابن حنون على مختصر الشيخ ميارة على نظم ابن عاشر وبالجملة
فالقيام عند ذكر مولده صلى الله عليه وسلم ووضع أمه له تعظيماً له صلى الله
عليه وسلم بدعة حسنة لا ينبغي لأحد من الخواص والعوام تركه ولا المنع عنه
بل وبما استلزم تركه والمنع عنه اليوم الاستخفاف بالنبي صلى الله عليه وسلم
وقد نص العلامة خليل في مختصره وشرحه على أن المستخف بنبي أو ملك
يقتل كفراً إن لم يذب وإلا قتل حداً فمن هذا أفنى المولى أبو السعود
العمادى الحنفى يكفر من تركه حين يقوم الناس لإشعاره بضد ذلك كما نقله
الشيخ عبدالرحيم الصيوطى الجرجاوى المالكي في شرحه على مولد البرزنجي
عن مولد الإمام الخلواني والطنطاوى والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم فبين
لاحظ في وضوئه المذاهب الأربعة وأم بجاعة على غير مذهبه فهل تصح صلاتهم
خلفه أو لا أقنونا (الجواب) في شرح أقرب المسالك مع المتن وتوضيح من
الساوى عليه وجاز يعنى خلاف الأولى إمامة مخالف في الفروع كشافى وحنفى
وإن علم أنه مسح بعض رأسه أو لم يتدلك أو مسح ذكره لأن ما كان شرطاً في صحة
الصلاة أى خارجاً عن ماهية الصلاة والعبرة فيه بمذهب الإمام ولو كان شرطاً

رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فإنه لمن على معاصي وغيرها
 أكبر منها فهو أولى بدخول
 فاعلمها تحت اللعنة ، ومنها حرمان
 دعوة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ودعوة الملائكة فإن الله
 سبحانه وتعالى أمر نبيه أن
 يستغفر للمؤمنين والمؤمنات
 وقال تعالى الذين يحملون العرش
 ومن حوله يسبحون - إلى - وقهم
 السبائح : فهذا دليل الملائكة
 للمؤمنين الثنائين المتبعين كتابه
 وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم
 الذين لا سبيل لهم غيرها فلا يطمع
 هؤلاء في إجابة هذه الدعوة إذا
 لم يتصف بصفات المدعو له بها ،
 ومنها أنها تحدث في الأرض
 أنواعاً من الفساد في المياه والحرى
 والزرع والثمار والمساكن قال
 تعالى ظهر الفساد في البر والبحر
 بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم
 بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون ،
 ومنها أنها تطفئ من القلب نار
 الغيرة التي هي حياته وصلاحه
 كالحرارة الغريزية لحياة جميع البدن
 والغيرة حرارته وناره التي تخرج
 ما فيه من الخبث والصفات
 المدمرة كما يخرج الكبر خبث
 الذهب والفضة والحديد
 وكلما اشتدت ملازمة الذنوب
 أخرجت من القلب الغيرة على
 نفسه وأهله وعموم الناس وقد
 تضعف في القلب جداً حتى لا
 يستجيب بعد ذلك الفحيح لامن

في صحة الاقتداء أو وكناً داخلها فيها بالغيرة فيه بذهب المأموم اه ومنه يعلم صحة
 صلاة المختص بالخلاف في الشروع حيث راعى في نحو الوضوء المذهب الأربعة
 بالآوى والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم فيمن اتهم زوجته أنها شرب
 آخر بسبب الفاء المفسدين له ذلك فقال لها إما أنت تختاريني أو تختاري
 شرب آخر فقالت عند غضبها من كلامه أختار شرب آخر ولا أختارك فقال لها
 الرجل إن اخترت شرب آخر فأنت طالق وهي لم تشرب الآخر قط فهل
 يقع عليه الطلاق أم لا (الجواب) في شرح أقرب المسالك للعلامة النوري
 التخيير جميل لإنشاء الطلاق ثلاثاً صريحاً أو حكماً حقاً لغيره مثال الحكمي
 اختاريني أو اختاري نفسك أو أمرك قال وقال القرافي ما حاصله أنت مالك
 رحمه الله تعالى نى ذلك أى كون التخيير مثلاً عبارة عن جعل نحو اختاريني
 أو اختاري نفسك إن نقلا الطلاق ثلاثاً حكماً حقاً لغيره على عادة كانت في زمانه
 أو جبت نقل اللفظ عن مسماه اللغوى إلى هذا المفهوم فصار صريحاً فيه أى
 في الطلاق هذا هو الذى يتجه ويلزم عليه بطلان هذا الحكم اليوم ووجوب
 الرجوع إلى اللغة ويكون كناية محضة كما قاله الأئمة الثلاثة لأن العرف قد تغير
 حتى لم يصر أحد يستعمل هذا اللفظ إلا في غاية الندرة والقاعدة أن اللفظ متى
 كان الحكم فيه مستنداً لحكم عادى بقى ذلك الحكم عند بطلان تلك العادة وتغير
 إلى حكم آخر اه قال الصاوى ومعنى قوله ويكون كناية محضة أنه يكون عند
 الرجوع إلى اللغة كناية خفية اه أى فيجرى على ما نواه به التخيير وسياق كلام
 السائل دال على أنه لم يقصد به الطلاق ولا شك أنت لفظ التخيير اليوم
 لم يستعمله أحد في العمل المذكور إلا في غاية السدور كما كان في
 زمن القرافي فيناه على ذلك لم يلزمه السائل إلا طلقه واحدة وجمية بقوله إن
 اخترت شرب آخر فأنت طالق والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم في أجمع بين
 الأحاديث المتعارضة في تصوير الحيوانات كالحديث الذى روى عن عائشة رضى
 الله تعالى عنها وحديث أبى طلحة وعن المراد بالرقم بالتوب المستثنى في حديث
 أبى طلحة وعن المراد بالصورة المجسمة وعن حكم اتخاذ صورة الحيوانات
 بالقوتوغراف أفئونا (الجواب) المعتمد عندنا معاصر المالكية أن القتال
 إن كان لغير حيوان كالشجر جاز وإن كان لحيوان فما له ظل ويضم فهو حرام
 بإجماع وكذا إن لم يتم كالعجين خلافاً لأصيح لما ثبت أن المصورين
 يعذبون يوم القيامة ويقال لهم أحبوا ما كنتم تصورون ومالا ظلاله إن كان غير
 ممنون فهو مكروه وإن كان مكاناً ممنناً فركه أولى كما في توضيح الشيخ خليل
 على مختصر ابن الحاجب وهو المنصوص عليه في غير ما يدور لكن محل تحريم
 قتال الحيوان الذى له ظل إذا لم يكن ناقص عضو لا يعيش بدونه ولا مخروق

نفسه ولا من غيره وإذا وصل
إلى هذا الحد فقد دخل في باب
الملايك وحكيهم من هؤلاء
لا يقتصر على عدم الاستفاح
بل يحسن الفواحش والظلم لغيره
وزينه ويدعوه إليه ويحثه عليه
ويسعى له في تحصيله . ومنها
ذهاب الحياء الذي هو مادة حياة
القلب وهو أصل كل خير وبذهابه
يذهب الخير أجمع فالنوب
تضعف الحياء من العبد حتى ربما
السلخ منه بالكيفية حتى أنه ربما
لا يثأثر بعلم الناس بسوء حاله
ولا باطلاعهم عليه بل كثير
منهم يخرج عن حاله وقياس ما يفعله
والخامل له على ذلك إصلاحه
من الحياء وإذا وصل العبد إلى
هذا الحال لم يبق في إصلاحه
مطمع وإذا رأى إبليس طاعة
وجهه حياء وقال قدبت من
لا يخلع ومن استحي من الله تعالى
عند معصيته استحي الله من
عقوبته يرم بلفادومنها أنها تضعف
القلب عن تعظيم الرب جل جلاله
وتضعف وقاره في قلب العبد
ولا بد شاء أم أبى ولو تمكن
وقار الله وعظمته في قلب العبد
لما تجزأ على معاصيه ومن بعض
عقوبات هذا أن يرفع الله عز
وجل مهابة من قلوب الخلق
ويكون عليهم ويستخفون به كما
هان عليه أمره واستخف به
فعل قدر محبة العبد بحبه الناس
وعلى قدر خوفه من الله يخافه

البطل خرقاً لا يعيش مثله به ولا يجاز ونقل الشيخ عبد الباقي النورقاني عن
الخطاب أنه يستقي من التصوير المحرم تصوير لعبة على هيئة بنت صغيرة تلعب
بها البنات الصغار فإنه جائز ويجوز بيعها وشراؤها لتدريب البنات على تربية
أدولاده وفي اشتراط كون اللعبة المجازة للبنات الصغار ناقصة أو مما لا يبيح
وعدم اشتراط ذلك خلاف رجع بعضهم الأول والجمع بين الأحاديث المتعارضة
على ما ذكر يحمل الحديث الذي لعائشة ونحوه على كراهة التزويج لأعلى التحريم
وأن الرقم في الثوب مستثنى من الصور المحرمة والمراد به تماثيل الحيوانات وجمع
الشافعية بأن المراد باستثناء الرقم في الثوب ما كانت الصورة فيه من غير ذوات
الأرواح كصورة الشجر ونحوه كما في النووي على سلم قال في الفتح ويحتمل
أن يكون ذلك قبل النهي كما يدل عليه حديث أبي هريرة الذي أخرجه أصحاب
السنن أنه ولفظه في بعض رواياته أنا في جبريل فقال أتيتك البارحة فلم يمنعني أن
أكون دخلت عليك البيت الذي كنت فيه إلا أنه كان على الباب تمثال ونال ولفظه
رواية الترمذي كان في باب البيت تمثال الرجال وكان في البيت قرام مسرقه
تمثال وكانت في البيت كلب قرر برأس التمثال الذي في البيت فليقطع فيصير
كهينة الشجرة ورم بالسر فليقطع فتجعل منه وسادتين منبذتين يعني
تطيفتين توطآن ورم بالكلب فليخرج ففعل النبي صلى الله عليه وسلم
وإذا الكلب لحسن أو حسين رضي الله عنهما كان تحت نفسه أي بتون مفتوحة
فمجمعة كذلك سريرهم فأمر به فأخرج وفي رواية السائق إما أن تقطع رؤسها
أو تجعل بسطاً توضع ولا يقال للصورة المأخوذة بالفوتوغراف بحصة إذا انجمت
ما كان لها ظل كما علت وحكم اتخاذها الكراهة التزويج إذا كملت والله سبحانه
وتعالى أعلم اه ملخصاً من بلوغ القصد والمرام ببيان بعض تنفر منه الملايكه
الكرام السيد محمد بن جعفر الكنتاني مع زيادة (ماقولكم) دام فضلكم في رجل
أوقف وقفاً على الفقراء والمساكين عامة بلا قيد وقال يقدم الأقرب فالأقرب
وتوفي الرجل الواقف إلى رحمة الله تعالى وجعل ابنه ناظر أعلي الوقف المذكور
والواقف له أبناء آخر غير الناظر المذكور واقتصر ابن أخى الناظر وليس معه
أحد من الفقراء في درجته في ذلك الزمان فأعطى الناظر لابن أخى الواقف
المذكور غلة الوقف ثم مات الناظر إلى رحمة الله تعالى ومات أيضاً إخوته
واقتصر أبناء الواقف وأبناء إخوته جميعاً غير ابن أخيه الذي أعطاه الناظر
المذكور غلة الوقف فطلب جميع من افتقروا وشاركوا ابن الأخ المذكور في غلة
الوقف فامتنع محتجاً عليهم بأنه قد أخذ الغلة بصفة الفقر ولم يزل عنه الصفة
المذكورة فهل لمن افتقر حق في مشاركة ابن الأخ المذكور في غلة الوقف
والحالة هذه أم لاحق لهم في مشاركته أم كيف الحكم أفتونا (المجواب) حيث

الناس وعلى قدر تعظيمه لله جل
جلاله وتعظيم حرمانه يعظم الناس
حرمانه، ومنها أنها تستدعي
نسيان الله لعبده وتركه وتخليته
بينه وبين نفسه وشيطانه وهناك
الهلاك الذي لا يربح معه نجاة
قال تعالى يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت
لقد إلى أولئك هم الفاسقون
فأمر بتقواه ونهى أن يشبهه
عباده المؤمنون بمن نسيه وترك
تقواه وأخبر أنه عاقب من ترك
تقواه بأنه آتساء نفسه أى آتساء
مصالحتها وما ينجم من عقابه
وما يوجب له الحياة الآبدية فى
الماضى مهلاً لمصالح نفسه مضياً
لها قد أغفل الله قلبه عن ذكره
واتبع هواه وكان أمره فرجاً
فضيع من لا غنى له عنه ولا عوض
له منه واستبدل به ماعنه كل الغنى
ومنه كل عوض :

من كل شيء إذا ضيعة عوض
وما من الله إن ضيعة عوض
ومنها أنها تخرج العبد من
دائرة الإحسان وتنته
نواب المشيئة فإن الإحسان
إذا باشر القلب بتمتع من المماضى
فإن من عبده الله كأنه يراه لم يكن
ذلك إلا لاستيفاء ذكره ومحبة
وخوفه ورجائه على قلبه بحيث
يصير كأنه يشاهده وذلك بحول
بينه وبين المعصية فضلاً عن
مواقفها فإذا خرج من دائرة
الإحسان فإنه صفة رفقته الخاصة

أن الواقف أقرب وقفه على الفقر. وقال يقدم الأقرب فالأقرب ظهر أن وقفه
مقيد بتحقق أمرين معاً الفقر والأقرية وحينئذ فينتفى قيداه بانتفاء أحد الأمرين
وبانتفاء قيده عن الذى كان مستقلاً بخله الوقف بموجب تحقق القيد أولاً فيه فقط
يستغنى عنه الاستحقاق بخله الوقف ويرجع استحقاق الغلة لمن تحقق فيه القيد بقول
العلامة الشيخ حجازى والعلامة الشيخ محمد الأمير فى حاشيتيهما على المجموع
عند قوله ولا يخرج ساكن استغنى لغيره مانسته والنظر الأول إلا أن يكون
الوقف مقيداً بوصف ففند فيه كما فى الخطاب أو يكتفى نحو عشرة أعوام فى طلب
العلم ولم يظهر له نجاة كما فى الميعاد أو يشترط الوقف أن من استغنى لغيره
أو يرى الناظر ذلك مصلحة له ولفظ الأمير إلا أن يكون الوقف مقيداً بوصف
الحاجة وشروط الواقف أن من استغنى لغيره ككل من فقد فيه الوصف الذى
قيد به الواقف كما فى الخطاب فى الميعاد من مكث نحو عشرة أعوام فى طلب العلم
ولم يظهر له نجاة لا يستحق فيها قيد بطلان العلم له ولا شك أن ابن أخى الواقف
المدكور إنما استحق الاستقلال بخله الوقف المذكور أولاً بموجب تحقق الفقر
والأقرية معاً فيه وبمجرد افتقار أبناء أبناء الواقف قد زالت عنه صفة الأقرية
وبزوالها زال عنه استحقاق غلة الوقف المذكور وآل استحقاق الغلة المذكورة
لأبناء أبناء الواقف يقتضى تحقق الفقر والأقرية معاً فيهم فقط وأعلم أنا مع قول
الواقف يقدم الأقرب فالأقرب لا يحتاج لقياس الغلة على السكنى فى جريان قول
الأمير وغيره ولا يخرج ساكن استغنى لغيره على أن الفرق بينهما باقتضاء الغلة
استيلاء الناظر دون المستحق واقتضاء السكنى المكس كما لا يخفى وحينئذ فلا بد أن
عند عدم قول الواقف يقدم الأقرب فالأقرب الا قول العلامة الأمير فى بحرته
وقضل الناظر الأصح ثم قريب الواقف من غير معينين فى غلة وسكنى له قال
الشيخ حجازى عليه أى ثم إذا استتروا فى الاحتياج فضل قريب الواقف
وأعطى الفضل لمن يليه فإن لم يكن أقرب ولم يسمهم أكرى عليهم ونسب كراهه
بينهم بالسواء إلا أن يرضى أحدهم بما يصير لاحتجابه من الكراهة ويسكن فيها فله
ذلك كما فى الخطاب له دون قول الأمير المتقدم ولا يخرج ساكن استغنى لغيره
كما لا يخفى فتأمل بإنصاف والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم فى طائفة اختلفوا
فى صلاة التراويح فبعضهم أقاموا بعشر ركعات سبنا عديدة واعتقدوا أنها أفضل
من العشرين يدعى أن الذى ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم عشرة وثمانية
وثلاثة عشر ركعة مع الوتر والاتباع خير من الابتداع وبعضهم قالوا إن التراويح
لغير من بالمدينة عشرون ركعة مع الوتر بإجماع الصحابة عليه وهو اختيار إمامنا
الشافعى والعمل عليه عند أهل الحرم المشكى فمن فعلها أقل من ذلك فهو زنديق
لانكاره الإجماع بدليل أنهم لو لم يشكروا الإجماع لما فعلوا أقل من ذلك

وعيشهم اهني ونعيمهم التام فإن
أراد الله به خيراً أخره في دائرة
عموم المؤمنين فإن عصاه بالمعاصي
التي تخرجه من دائرة عموم
الإيمان كما قال الصادق المصدوق
صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني
حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب
الخمر حين يشربها وهو مؤمن
ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن
ولا ينهب نهبه ذات شرف يرفع
إليه فيها الناس أبصارهم حين
يتبها وهو مؤمن فليأكم إياكم
والخروج منها والتوبة معروضة
بعد الخروج منها بالمبادرة
إليها قبل القوت فكيف يهون
على العبد أن يرتكب شيئاً يخرج به
من دائرة الإيمان ويحول بينه
وبينه ولكن لا يخرج من
دائرة عموم المسلمين فإن
استمر على الذنوب وأصر
عليها خيف عليه أن يرين علي
قلبه فيخرجه عن الإسلام بالكلية
ومن ههنا اشتد خوف السلف
كما قال بعضهم إنهم يخافون
الذنوب وأنا أخاف الكفر
ومنها أنها تضعف سير القلب
إلى الله تعالى والدار الآخرة
وتعوقه وتوقفه وتقطعه عن السير
فلا تدعه يخطو إلى الله خطوة
هذا إذا لم ترده عن وجهته إلى
ورائه فإن الذنب يحجب الراصل
ويقطع السائر وينكس الطالب
ومنها أنها تزيد النعم وتعمل النعم
قبلاً زالت عن العبد نعمة إلا

فلا تحل ذبيحتهم وطعامهم ومناكحتهم ولا تجوز الصلاة على جنازهم ثم أقر
فروم منهم بأن القاتل بكفر القاتلين أقل من عشرين هو كافر قطعاً لأنه سعى
الإسلام كافرأ وأن صلاة التراويح صحيحة مطلقاً سواء كانت عشرين أو أقل منه
أو أكثر فمن اقتصر على نحو ركعة أو ركعتين أو ثلاثة فقد حصل أصل السنة
ومن أنها عشرين فقد حاز كل النضيلة أخذاً من الكتاب المسمى بشري
الكريم وعبارته ولو اقتصر على بعض العشرين صح وأتيب عليه ثواب التراويح
خلافاً لبعضهم فقروهم هي عشرون أي أكثرها لما الحكم في أدائه هؤلاء وأقوامهم
واعتمادهم أفيدونا بالجواب الثاني ولكم من الله جزيل الثواب الوافي (الجواب)
أما دعوى أنقرة الأولى أن صلاة التراويح بعشرين ركعة من الابتداء قباطلة لقول
العلامة ابن رشد في بداية المجتهد أجمعوا على أن التراويح التي جمع عليها عمر بن الخطاب
الناس مرغب فيها وإن كانوا اختلفوا أي أفضل أي أو الصلاة آخر الليل التي
كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن الجمهور على أن الصلاة آخر الليل
أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة
ولقول عمر بن الخطاب فيها والتي تامة عن أفضل واختلفوا في الاختيار من
عدد الركعات التي يقوم بها الناس في رمضان فاختار مالك في أحد قوايه أبو حنيفة
والشافعي وأحمد وداود الفياض بعشرين ركعة سوى الوتر وذكر ابن القاسم عن
مالك أنه كان يستحسن ستاً وثلاثين ركعة والوتر ثلاث وسبب اختلافهم
اختلاف النقل في ذلك وذلك أن مالكا روى عن يزيد بن رومان قال كان
الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب بثلاث وعشرين ركعة وخرج ابن أبي
شبة عن داود بن قيس قال أدركت الناس بالمدينة في زمان عمر بن عبد العزيز
وأبان بن عثمان يصلون ستاً وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث وذكر ابن القاسم
عن مالك أنه الأمر القديم يعني القيام بست وثلاثين ركعة أنه وفي شرح
عبد الباقي على العزبة مع المتن ومن المستحب متأكداً قيام رمضان وهو ثلاث
وعشرون ركعة بالشفع والوتر أنه قال الشيخ حسن العدوي عليه اقتصر على هذا
العدد لأنه هو الذي استمر عليه العمل في زماننا شرقاً وغرباً وإلا ففي أول الأمر
كانوا يقيمون بأحدى عشرة ركعة لكن مع تطويل القراءة وقد كان صلى الله عليه
وسلم صلاتها مع بعض أصحابه ذات ليلة قلنا أصبح الناس نحدثوا بذلك في الليلة
الثانية كثروا فلما كان في الليلة الثالثة عجز المسجد عن أهله فلم يخرج إليهم صلى
الله عليه وسلم خشية أن تفرض عليهم أنه وفي الورقاني على الموطأ عند قوله قال
عبد الرحمن بن عبد القاري خرجت مع عمر بن الخطاب في رمضان إلى المسجد
فإذا الناس أوزاع أي جماعات متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل
فبصلي بصلاته الرهط فقال عمر والله إني لأراني لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد

بذنوب ولا حلت به نعمة إلا بذنب
 كما قال علي رضي الله عنه ما نزل
 بلاء إلا بذنب ولا رفع بلاء
 إلا بتوبة قال تعالى وما أصابكم
 من مصيبة فبما كسبت أيديكم
 ويعفو عن كثير وقال عز ذكره
 ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة
 أنعمها على قوم حتى يغيروا
 ما بأنفسهم فأخبر سبحانه وتعالى
 أنه لا يغير نعمة التي أنعم بها على
 أحد حتى يكون هو المغير بنفسه
 فيغير طاعة الله بمعصيته وشكره
 يكفره وأسباب رضاه بأسباب
 سخطه فإذا تغير عليه جوار
 السموات والأرضين وما ربك
 بظلام للعبيد وفي بعض الآثار
 الإلهية عن الرب تبارك وتعالى
 أنه قال وعزتي وجلالي لا يكون
 عبد من عبيدي على ما أحب ثم
 ينتقل عنه إلى ما أكره إلا انتقلت
 له بما يحبه إلى ما يكره ولا يكون
 عبد من عبيدي على ما أكره ثم
 ينتقل عنه إلى ما أحب إلا انتقلت
 له بما يكره إلى ما يحب وقد
 أحسن القائل
 إذا كنت في نعمة فارعها
 فإن الذنوب تزيل النعم
 وخسر ثنائها رب العباد
 قرب العباد سريع النعم
 وإياك العظماء استعطت
 فظلم العباد شديد الوهم
 وسافر بقلبك بين الوري
 تبصر آثار من قد ظلم
 فذلك مساكنهم بعدد

لكن أتمل لجمعهم علي أبي بن كعب قال أي عبد الرحمن ثم خرجت معه ليلة
 أخرى والناس يصادون بصلاة قاريهم فقال عمر نعمت البدعة هذه مانصه وصفها
 بنعمت لأن أصل ما فعله سنة وإنما البدعة المستوعبة خلاف السنة وقال ابن عمر
 في صلاة الصبح نعمت البدعة وقال تعالى ورحبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم
 إلا ابتغاء رضوان الله قال وقال الباجي وهذا تصريح منه بأنه أي عمر أول من
 جمع الناس في قيام ومضان على إمام واحد لأن البدعة ما ابتدأ بفعلها المبتدع ولم
 يتقدمه غيره فابتدعه عمر وتابعه الصحابة والناس إلى هلم جرا وهذا بين صحة
 القول بالرأي والاجتهاد فصحها بدعة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يسن الاجتماع
 لها ولا كانت في زمان الصديق وهي لغة ما أحدثت على غير مثال سبق وتطلق
 شرعاً على مقابل السنة وهي ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم ثم تنقسم إلى
 الأحكام الخمسة وحدث كل بدعة ضلالة بام مخصوص وقد رغب فيها عمر بقوله
 نعمت البدعة وهي كلمة تجمع المحاسن كلها كما أن ينس تجمع المساوئ كلها وقد
 قال صلى الله عليه وسلم اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر وإذا أجمع
 الصحابة على ذلك مع عمر زال عنه اسم البدعة أه وأما دعوى من أفق من
 الفرقة الأولى بأن النازل بكفر القاعين أقل من عشرين هو كافر قطعاً فباطلة
 أيضاً لقوله تعالى إن الله لا يغير أن يشاء ما بقوله لا يغير ما دون ذلك في شيء وما في
 الموطأ من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما
 وفي رواية في مسلم فإن كان كافر أو لا رجعت عليه وغير هذا من الروايات قال ابن عبد البر
 الحق فيه عند أهل اللغة والآثر واجماع النحويين أن يكفر المسلم أخاه بذنب
 وقد ورد مثل هذا في قوله عليه السلام سباني المسلم فسني وقذاله كفر وقوله عليه
 السلام لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض فهذه الأحاديث وما
 أشبهها ليست على ظاهرها عند أهل الحق والعلم بالأسانيد يدفعها أقوى منها من
 الكتاب والسنة المجموع عليها والآثار الثابتة وقد ضلت جماعة من أهل البدع من
 الخوارج والمعتزلة في هذا الباب فاحتجوا بهذه الآثار ومثلها في تكفير المذنبين
 واحتجوا بآيات ليست على ظاهرها مثل قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله
 فأولئك هم الكافرون وقوله تعالى أن تعبدوا أعمالكم وأنتم لا تشعرون ونحو هذا
 والحجة عليهم قوله تعالى إن الله لا يغير أن يشاء ما بقوله لا يغير ما دون ذلك لمن
 يشاء ومعلوم أن هذا قبل الموت لمن لم ينسب لأن الشرك من باب منه وانتهى عنه
 فغير له قال الله تعالى قل الذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وأجمعوا
 على أن المذنب وإن مات مصراً يرثه وورثته ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين
 فهذا كله يشهد أن من قال لأخيه يا كافر ليس على ظاهره وقوله فقد باء بها أحدهما
 أي فقد احتمل الذنب في ذلك القول والمعنى أن المقول له يا كافر إن كان كذلك

شهود عليهم ولا تنهم
وما كان شيء عليهم أضمر
من الظلم وهو الذي قد نصم
فكم تركوا من جنات ومن
تصوروا أخرى عليهم أطم
صلوا بالجميع وفاتوا التعميم
وكان الذي ناهى كالحكم
ومنها ما يليق الله عز وجل من
الرعب والخوف في قلب العاصي
فلاتراه الا خائفا مرعوبا فان
الطاعة حصن الله الاعظم الذي
من دخله كان من الآمنين من
عصية الدنيا والآخرة ومن خرج
عنه أحاطت به المخاوف من كل
جانب فلا يجد العاصي الا قلبه كانه
بين جناحي طائر إن حركت
الريح الباب قال جاء الطلب وإن
سمع وقع قدم خاف أن يكون
نذير العطب يحسب كل صبيحة
عليه وكل مكروه فاصد لديه فمن
خاف الله أمنه من كل شيء ومن
لم يخف الله خاف من كل شيء كاقبل
بدا قضى بين الناس فمختلفوا
أن المخاوف والأجرام في قرن
ومنها أنها توقع الوحشة بينه وبين
ربه وبينه وبين الخلق وبينه وبين
نفسه وكلما كثرت الذنوب
اشتدت الوحشة
فإن كنت قد أوحشتك الذنوب
ب دفعها إن شئت واستأنس
ومنها أنها تصرف القلب عن صحته
واستقامته إلى مرضه وإحمرافه
فلا يزال مريضا معلولا لا ينشفع
بالأغذية التي بها حياته وصلاحه

فقد احتمل ذنبه ولا شيء على القائل قوله ذلك لصدقه في له وإن لم يكن كذلك
فقد باء القائل بذنوب كبير وإثم عظيم احتمله بقوله ذلك أم كلام ابن عبد البر في
اتمهيد من شرح الموطأ أفاده الوالد في فتاويه عن المسائل الملقوفة وبالجملة فكل
من صلاة التراويح يأخذ عشرة ركعة مع الوتر أو ثلاث وعشرين ركعة مع
الوتر أو بأقل أو بأكثر يحصل لسته التراويح بلا خلاف في ذلك وإنما اختلف
في كون الإحدى عشرة أفضل من الثلاثة والعشرين أو بالعكس والجمهور على
الأول بشرطين أحدهما كونها بتطويل القراءة وثانيهما كونها آخر الليل لا أوله
ولكن قد جرى العمل بترجيح الثاني لأمرين أحدهما أن الناس الآن لم يصلوا
التراويح إلا أول الليل لضعف أسهل في حقهم وثانيهما أنهم قد جروا على
التخفيف في القراءة خوفاً من أن يتركها الأغلب لو طولت فصارت كثرة الركعات
عوضاً عن التطويل في القراءة وقد وقع الخلاف بين العلماء في كون
كثرة الركعات أو قلتها مع التطويل وكل من الفرق الأولى والثانية قد ارتكبت
ذنبا عظيما في قولها بما لم يقل به الشرع أما الثانية فلدعواها أن من قل التراويح
أقل من عشرين ركعة ذنب لا يحل ذبيحته الخ وأما الأولى فلفظها بأن من كفر
مسلم فقد كفر كما لا يخفى فيجب على ولي الأمر تعزيرهم بما يراه والله أعلم
(ثم سئلت بعين السؤال المذكور فأجبت بما نصه) الحمد لله والصلاة والسلام
على رسول الله قد تقدم نظير هذا وأجبت بما صاحبه أن كلا من صلاة التراويح
ياحدى عشرة ركعة مع الوتر أو ثلاث وعشرين ركعة مع الوتر أو بأقل أو
بأكثر يحصل لسته التراويح التي هي عبارة عن قيام الليل بلا خلاف في ذلك
وإنما الخلاف في كون الإحدى عشرة أفضل من الثلاثة والعشرين أو بالعكس
والجمهور على الأول بشرطين أحدهما كونها بتطويل القراءة وثانيهما كونها آخر
الليل لا أوله ولكن قد جرى العمل بترجيح الثاني لأمرين أحدهما أن الناس
الآن لم يصلوا التراويح إلا أول الليل لضعف أسهل في حقهم وثانيهما أنهم قد
جروا على التخفيف في القراءة خوفاً من أن يتركها الأغلب لو طولت فصارت
كثرة الركعات عوضاً عن التطويل في القراءة وقد وقع الخلاف بين العلماء في كون
الأفضل كثرة الركعات مع التخفيف أو قلتها مع التطويل وكون صلاة التراويح
بالعدد الأول هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتضى كون صلاتها بالعدد
الثاني بدعة ضرورة أن ذلك هو ما أجمع الصحابة عليه مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي
الله تعالى عنهم أجمعين وقد قال صلى الله عليه وسلم افتدوا بالذين من بعدي أبي بكر
وعمر فدعوى الفرق الثانية كفر من صلى التراويح أقل من عشرين لأنكاره الاجماع
فلا تحل ذبيحتهم ولا صلاتهم باطلة قد ارتكبت قائلها ذنبا عظيما في قوله بما لم
يقول به الشرع بشكفير المسلم بمجرد وهم الذنب وكذا دعوى من ألقى من الفرق

فإن تأثير الذنوب في القلب كتأثير
الأمراض في الأبدان بل الذنوب
أمراض القلوب ودواؤها لا دواء
لها إلا تركها. ومنها أنها تعمي
بصيرة القلب وتقطع نوره
وتسد طرق العلم وتعجب موارد
إغدايقه ولا يزال هذا النور يضعف
ويضمحل وظلام المعصية يقوى
حتى يصير القلب مثل الليل البهيم
فكم مهلك يسقط فيه وهو
لا يبصره كما عسى يخرج بالليل
في طريق ذات مهالك ومخاطب
فيأخذ السلامة وبسرعة العطب
ثم تقوى تلك الظلمات وتفيض
من القلب إلى الجوارح فتغشى
الوجه مع السواد بحسب قوتها
وتزايدها فإذا كانت عند الموت
ظهرت في البرزخ فمثل القبر ظلمة
كما قال صلى الله عليه وسلم إن هذه
القبور مثلثة على أهلها ظلمة وإن
الله نورها يصلاني عليهم فإذا كان
يوم الميعاد وحشر الأجساد علت
الظلمة الوجوه علوا ظاهراً وباه
كل أحد حتى يصير الوجه أسود
مثل الفحمه فيأخذ عقوبة لا توازيها
إذات الدنيا بأجمعها من أولها
إلى آخرها، ومنها أنها تصغر
النفس وتضعفها وتدنسها وتغشها
حتى تصير أصغر كل شيء وأحقره
كما أن الطاعة تنميتها وتزكيتها
وتكبرها، ومنها أن العاصي دائماً
في أسر شيطانه وسجن شوائبه
وفيوه هواه فهو أسير مسجون
مقيد ولا أسير أسوأ حالاً من

الأولى بأن القائل بكفر الفاعلين أقل من عشرين هو كافر قطعاً باطلة لقوله
تعالى إن الله لا يقدر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء قال ابن عبد البر
ومعلوم أن هذا قبل الموت لمن لم يقب لأن الشرك من تاب منه وانتهى عنه
غفر له قال الله تعالى قل للذين كفروا إن يشئوا يغفر لهم ما قد سلف وأجمعوا على
أن المذنب وإن مات مصراً برئه وورثته ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين
فهذا كله يشهد أن من قال لأخيه يا كافر ليس على إطلاقه وقوله صلى الله عليه
وسلم من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما أي فقد احتمل الذنب في ذلك
القول والمعنى أن القول له يا كافر إن كان كذلك فقد احتمل ذنبه ولا شيء على
القائل له ذلك لصدقه وقوله وإن لم يكن كذلك فقد باء القائل بذنب كبير وإنهم
عظيم احتمله بقوله ذلك إله المراد من كلام ابن عبد البر في التهديد من شرح
الموطأ والله أعلم (ما قولكم دام فضلكم) في امرأة توفيت ولا وارث لها
سوى أنها تركت من ذوى رحمها أولاد أخوها الشقيقة وأولاد ابن أخوها لأب
لمن يرثها أفتونا (الجواب) أولاد أخت الشقيقة يستحقون النصف وأولاد
ابن الأخت لأب يستحقون السدس ويرد الباقي عليهم بنسبة ما استحقه كل على
ما اعتمده المتأخرون من توريث ذوى الأرحام وعلى ما هو الأصح في طريقة
توريثهم من مذهب أهل التنزيل في شرح أقرب المسالك أن الذي اعتمده
المتأخرون توريث ذوى الأرحام حيث لم يكن ذو سهام وذكر الشيخ الصاوي
في حاشيته أن ولد الأخوات من جميع الجهات كلها من ذوى الأرحام وأن أصح
المذاهب في توريثهم مذهب أهل التنزيل وحاصله أننا نزلهم منزلة من أدلوا به
للبيت دوجة فيقدم السابق للبيت فإن استووا فاجعل المسئلة لمن أدلوا به إله
والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم فيمن اتهم بتهمة قتل أو سرقة أو ضرب ولم
يثبت عليه شيء من ذلك على المذهب الشرعي بل وجد قرائن وأحوال ظنية ترجح
الشبهة عليه فهل وإحال ما ذكر للعالم الشرعي تعزيره بما يراه من حجب
أو ضرب بالسوط زاجراً له أم لا أفتونا مأجورين حال كون ذلك معرباً إلى
مأخذ من كتب المذهب ولكم الثواب من الملك الوهاب (الجواب) نعم له
ذلك اعتياده على القرائن والأحوال الموجبة للتهمة في كتاب البصرة للعلامة ابن
فرحون في فصل يان عمل قتها الطوائف الأربعة بالحكم بالقرائن والأمارات
قال ابن العربي على الناظر أن يلحظ الأمارات إذا تعارضت فما ترجح منها قضى
بجانب الترجيح وهو قوة التهمة ولا خلاف في الحكم بها وقد جاء العمل بها
في مسائل انفقت عليها الطوائف الأربعة وبعضها قال بها المالكية خاصة ثم أخذ
بمعد شواهد ذلك من المسائل إلى أن قال السابعة والعشرون اعتبار الثبوت
والاعتقاد عليه في الأقدام على القسامة والأخذ بالقود وقال والخامس والثلاثون

أسير أسره أعدي عدوه ولا سجن
أضيق من سجن نظري ولا قيد
أصعب من قيد الشهوة فكيف
يسير إلى الله تعالى والدار الآخرة
قلب مأسور مسجون مفيد ومنها
سقوط الجاه والمزلة والكرامة
عند الله وعند خلقه فإن أكرم
الخلق عند الله أنفاسهم وأقربهم
مزلة أطوعهم له وعلى قدر طاعة
البدل له تكون منزلته عنده فإذا
عصاه وخالفه سقط من عبته
فأسقطه من قلوب عباده ومنها
أنها تلب صاحبها أسماء المدح
والشرف وتسكوه أسماء الذم
والصغار فتسلبه اسم المؤمن والبر
والحسن والتمني والمطيع والمطيع
والولي والورع والصالح والمباين
والخائف والأواب والطيب
والرضي ونحوها وتسكوه اسم
الفاجر والعاصي والمخالف للمسي
المانسذ وأخيب والسقوط
والزاني والسارق والقاتل
والكاذب والخائن والمارطي
وقاطع الرحم والفاجر وأمثالها
فهذه أسماء الفسوق وبس الأسم
الفسوق بعد الإيمان التي توجب
غضب الدين ودخول النيران
وعيش الخزي والخوان وتلك أسماء
توجب رضى الرحمن ودخول
الجنة ومنها أنها تؤثر بالخاصة
في نقصان العقل فإن تعد عاقلين
أحدهما مطيع لله تعالى والآخر
عاصي لا يعقل المطيع منهما
أوفر وأكمل وفكره أصح

وجوب إقامة الحد على المرأة إذا ظهر بها حمل ولم يكن لها زوج وكذلك الأمة
إذا لم يكن لها زوج ولا سيد معترف أنه وطئها والسامة والثلاثون وجوب الحد على
من وجدت منه واحدة الخزانة ما وقيل والثانية والثلاثون أن مالكا وأصحابه
رحمهم الله تعالى منعوا سماح الدعوى التي لانتبه الصدق غير أن قائل
العرف يدل على كذبها كدعوى رجل لداويد حائز يتصرف بالهدم والعمارة
مدة طويلة نحو عشرين سنة والمدعي مشاهد ساكت ولا ثم مانع من خوف
ولا قرابة ولا صبر وإن ذلك قوية دالة على كذب الدعوى وكذلك لو ادعى
رجل على رجل أنه سرق مائة والمدعي عليه مما لا بينهم فإن المدعي لا تسمع
دعواه لقيام شاهد الحال على كذبه وقصد الأذى ويؤدب المدعي على خلاف في ذلك
الأربعون قال أصحابنا إذا رأينا رجلا مديونا في دار والدم يجري وليس في
الدار أحد ورأينا رجلا قد خرج من عنده في حالة منكرة علمنا أنه الذي قتله وكان
لونا يوجب القسامة والقود للفرينة الظاهرة اه المراد وفي شرح العلامة الدردير
على سيدي خليل ومن قام له ثوث من أرباب المقتول على شخص فادعى به عليه
فطلب من المدعي إيمان القسامة أي الحسن بأن يقول بالله الذي لا اله إلا هو
لمن ضربه أو جرحه مات أو لقد قتله أو لقد جرحه أو ضربه ولقد مات منه
على نصيبه المذكور في محله فتكل أي عن إيمان القسامة وردا على المدعي
عليه خلفها وأولى إن لم يخالفها فإن المدعي عليه بمئة مائة ويحبس سنة نظراً للثوث
قال والثوث يفتح اللام وسكون الواو وهو الأمر الذي ينشأ عنه غلبة الظن
بوقوع المدعي به ويسمى التفتيح اه المراد والله أعلم (ما قولكم) فيما إذا وكلت
المرأة البكر البالغة بالحيض أو السن رجلا بالولاية العامة وليس لها ولي مجبر
علي أن يزوجهما بفلان بغير كذا هل يصح نكاحها أم لا أقولنا (الجواب) إذا
كانت المرأة غير متصقة بإحدى من صفات أربع الحال أو المال أو الحب أو النسب
صح نكاحها بالولاية العامة مع ولها الغير المجبر كصنها أو كافتها أو الحاكم فلا ينص في المدة
وإن عرفت وإن فترج وغيرهم على جواز تولي عقد نكاح الدخيلة التي لم تنصف بواحد
من الصفات المذكورة لمخلق مسلم مع وجود كصنها أو كافتها أو الحاكم وإذا انصفت
يصفين من الصفات المذكورة بل وبصفة فقط على ما قاله بعضهم فنرى بقا لا يصح
نكاحها بالولاية العامة مع وجود كصنها أو الحاكم إلا إذا دخل الزوج بها ومضى
بعد الدخول زمن تله فيه الأولاد كلات سنين فلذا لم يجوز له الولاية العامة
أن يتولى عقد نكاح امرأة شريفة مع وجود كصنها أو الحاكم كذا في أقرب
المسالك وشرحه والله أعلم (ما قولكم دام فضلكم) في بكر بالغة زوجها أوها
على رجل بغير مسمى فض بعهه وأجل بعهه فادعت بعد الدخول أنها لم تنصف
شيئاً من المسمى فهل تسمع دعواها أم لا هل فلا بقبض الصدق أم لا (الجواب)

ورأى أسد والصبوح يفرينه وهذا
 تجد خطاب القرآن إنما هو مع
 أوفى الآداب والعقول وكيف
 يكون عاقلاً وافر العقل من بعض
 من هو في قبضته وفي داره
 وهو يعلم أنه يراه ويشاهده فيعصيه
 وهو بعينه غير متوار عنه
 ويستعين بنعمه على ملاحظته
 ويستدعي كل وقت غضبه له
 ولعمري له وباعجابه لو صحت العقول
 لعلمت أن طريق تحصيل النعمة
 والفرحة والسرور وطيب العيش
 إنما هو في رضى من النعم كله
 في رضاه والالم والعذاب كله في
 سخطه وغضبه ومن أعظم عقوبة
 المعصية أنها توجب القطيعة بين
 العبد وبين ربه تبارك وتعالى
 وإذا وقعت القطيعة انقطعت عنه
 أسباب الخير وانصلت به
 أسباب الشر فأى فلاح وأى
 رجاء وأى عيش من انقطعت عنه
 أسباب الخير وقطع ما بينه وبين
 وليه ومولاه الذى لا تقي له عنه
 طرفة عين ولا بد له منه ولا عوض
 له عنه وانصلت به أسباب الشر
 ووصل ما بينه وبين أعدى عدوه
 فتولاه عدوه وتخلى عنه ولبه
 فلا تعلم نفس ما فى هذا الانقطاع
 والاتصال من أنواع الآلام
 وأنواع العذاب قال بعض السلف
 رأيت العبد ملقى بين الله تعالى وبين
 الشيطان فإن أعرض الله عنه تولاه
 الشيطان وإن تولاه الله لم يضر عليه
 الشيطان ومن عقوباتها أنها تمنع

لأنهم دعواها وللآداب قبض الصدوق في مجموع العلامة الأمير مع شرحه
 وضوء السموع وقبضة أى الصدوق مجهر ووصى على المسال وهو مقدم وصدق
 في التلف يمين ولا يحتاج ثبوت أى على التلف الذى حلق عليه أو على القبض
 من حيث برائة الزوج ولا يفترقه الزوج ثابته اه والله أعلم بما تقولكم دام
 فضلكم في قول المؤلفين بين يدي الخطيب في يوم الجمعة روى عن أبي هريرة
 رضى الله عنه أنه قال عليه الصلاة والسلام أن يوم الجمعة سيد الأيام وحج
 الفقراء وعيد المساكين والخطبة فيها مكان الركعتين فإذا صعد الخطيب المنبر
 فلا يتكلم أحدكم ومن يتكلم فقد لغا ومن لغا فلا جمعة له في هذا الحديث ورد
 كله في حديث واحد أم لا وهل قوله مكان بالرفع على أنه خبر قوله والخطبة
 أم بالنصب على أنه ظرف لأن علماء الجاهل احتجوا فيه فقال بعضهم بنصه
 ولا يجوز رفعه لأن الرفع يقتضى أن الخطبة موضع الركعتين وليس كذلك بل
 إنما منزلة منزلة الركعتين وأيضاً أن الخطبة مؤنة والمكان مذكر فكيف
 يجوز عن المؤنث بالذكور وقال بعضهم برفعه لأنه ظرف منصرف وهو الظاهر
 وإن كان يجوز نصبه ليعلم المستدون أنه خبر مرفوع بيتوا لنا ذلك بأوضح البيان
 ولكم الأجر والثواب من الرحيم الوهاب (الجواب) لم يرد هذا كله في حديث
 واحد وإنما قولهم روى عن أبي هريرة رضى الله عنه إلى الأيام فهو بمعنى ما
 الموطأ من حديث طويل عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم خير يوم طلعت الشمس يوم الجمعة وفي الزرقاني عليه وسلم من
 رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال خير يوم
 طلعت عليه الشمس يوم الجمعة الحديث اه وقولهم وحج الفقراء وعيد المساكين
 في الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة للعلامة السيوطي حديث الجمعة حج
 المساكين ابن أبي أسامة في مسنده عن ابن عباس رضى الله عنهما اه وقولهم فإذا
 صعد الخ في الجامع الصغير للعلامة السيوطي يلتقط إذا قلت لصاحبك والإمام
 يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت اه وفي الزرقاني على الموطأ عند شرحه لهذا
 الحديث ولا أحد من حديث على مرفوعاً ومن قال ص قد تكلم ومن تكلم فلا
 جمعة له ثم قال وقال البابجي معناه المنع من الكلام وأكد ذلك بأن من أمر غيره
 بالصمت حيث لا غنى لأنه قد أتى من الكلام بما ينهى عنه كما أن من نهى في
 الصلاة مصلياً عن الكلام فقد أقصد على نفسه صلاته وإنما نص على أن الأمر
 بالصمت لاغ تشبيهاً على أن كل مكلم غيره لاغ والتفو ردى الكلام وما لاخير
 فيه اه ثم قال واستدل بالحديث على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة وبه
 قال الجمهور في حق من يسمعه وكذا الحكم في حق من لا يسمعه عند الأكثر
 قالوا وإذا أراد الأمر بالمعروف فليجعله بالإشارة قال والشافعي في المسئلة

بركة العمر وبركة الرزق وبركة العلم وبركة العمل وبركة الطاعة وبالجملة تحقق بركة الدين والدنيا فلا تجد قط أقل بركة في عمره ودينه ودنياه عن عصي الله له الى وما تحقت البركة من الأرض إلا بمعاصي الخلق، ومنها أنها تجعل صاحبها من السلسلة بعد أن كان مهيناً لأن يكون من العلية، ومنها أنها تجرئ على العبد من لم يكن يتجرأ عليه من أصناف المخلوقات فتجرأ عليه الشياطين حتى بالأذى والإغواء. والسوسقوا التخريف والتحرين وإنشائه ما يصلحه في ذكره ومضرته في نسيانه وتجرئ عليه شياطين الإنس بما تقدر عليه من أذاه في غيبته وحضوره وتجرئ عليه أهل بيته وأولاده وجيرانه حتى الحيوان البهيمة وتفسد فتتأسد وتستصعب عليه قلوب أرادها الخير لم تطاوعه ولم تنقد إليه وتسوقه إلى ما فيه هلاكه شاء أم أبى وعلى حسب اجترائه على معاصي الله تعالى يكون اجترائه هذه الآفات والنفوس عليه وليس شيء يرد عنه، ومن عقوبتها أنها تجعل العبد أحوج ما يكون إلى نفسه فإن كل أحد يحتاج إلى معرفة ما ينفعه وما يضره في معاشه ومعاده والمعاصي تجعل العبد أحوج ما كان إلى نفسه في تحصيل هذا العلم فإذا وقع في مكروه واحتاج إلى التخلص منه غناه قلبه ونفسه وجوارحه

قولان مشهوران وبماهما بعض الأصحاب على الخلاف في أن الخطبتين بدل عن الركعتين أم لا فعلى الأول يحرم لا على الثاني وهو الأصح عندنا فمن ثم أطلق من أطلق منهم لإباحة الكلام حتى شنع عليه من شنع من المخالفين له المراد ومنه يعلم أن قولهم والخطبة فيها مكان الركعتين ليس بحديث وإنما هو توجيه لقوله في الحديث فقد لغوت عند من استدلل به على منع جميع أنواع الكلام وفي العزري فقد لغوت أي تكلمت بما لا ينبغي لأن الخطبة أقيمت مقام ركعتين فلا ينبغي الكلام فيها فيكره حينئذ تنزيهاً عند الشافعية وتحريمها عند الثلاثة أنه ومكان إن جعل بمعنى بدل الذي في كلام الزرقاني صح رفعه ولا وجه لثبته ضرورة إن بدل لا يؤتى للمؤنة على أن مكان اكتسب التأنيث من المضاف إليه فيصح رفعه مع بقاءه على معناه ثم اعلم أن قول المؤذين بين يدي الخطيب يوم الجمعة ما ذكر من الأحاديث بدعة سيئة لوجهين (الاول) أنه استظهار على الشارع بزيادة خطبة على الخطبتين التي طلبها وجعلها بمنزلة الركعتين والثاني أنه بمنزلة زيادة ركعة في صلاة الجمعة عامة على الأربع الذي جعلها الشارع وزيادة ركعة في الصلاة لاشك في منعه فيكون ما شابهه لأقل من أن يكون مكروهاً كراهة شديدة ولم تدع الضرورة له فينتج بل من الممكن إدراج الخطيب واحد من هذه الأحاديث في افتتاح خطبته كما لا ينبغي على ذي لب ويشهد لذلك قول تاج الدين السبكي في جمع الجوامع قال الشيخ أبو محمد الجويني والمتوضئ يشك أفضل غسلة ثالثة فيكون ما مورأها أم رابعة فيكون منياً عنها لا يغسل خوف الوقوع في المنهى عنه اه فافهم والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم في قول صاحب الرسالة ابن أبي زيد ولا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وقال شارحه أبو الحسن ويشترط في شاهدي النكاح العدالة لما رواه ابن حبان في صحيحه من قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل لحديث فإن لم يوجد العدول استكثروا من الشهود كالثلاثين والأربعين اه فما تعريف هذه العدالة المشروطة في شروط النكاح وما تعريف الذين يستكثر منهم ثم هل يوجد قول بالاكتفاء بأقل من ثلاثين كالعشرة ولو على الضعيف أو خارج المذهب (الجواب) قال العلامة خليل في باب الشهادة العدول حر مسلم عاقل بالغ بلا فسق وبلا حرج وبدعة وإن تأول تكارحي وقدرى اه قال العلامة العدوي على الحرشي ما لم يقب الفاسق وتعرف توبته ثم قال العدالة تطلق بمعنى عدالة الشهادة وهي ما نظر لها المصنف بقوله العدل الخ وتطلق بمعنى المحافظة الدينية على اجتناب الكبائر والكذب وتوقي الصفات وهو ما نظر له عياض وابن شاس ويوصف بها العبد فلذلك جعلوا هذه الشروط في الشاهد وجعلوا من جملة الشروط أن يكون عدلاً اه والعدالة بالمعنى الأول يعرف الفقهاء بالمعنى

فأثبت القلب بصدقه بالذنب
ويشغل بالمرض والعبد إنما
يحارب بقلبه والجوارح تبع له
فإذا لم يكن عند ملكها قوة
يدفع بها فما الظن بها والمقصود
أن العبد إذا رفع في شدة أو
كربة أو بلية خاله قلبه ولسانه
وجوارحه عما هو نفع له فلا
يجذب قلبه للتوكل على الله
والإجابة إليه والحمية عليه
والتضرع والتذلل والانكسار
بين يديه ولا يظاوعه لسانه
لذكره وإن ذكره لسانه لم يجمع
بين قلبه ولسانه هذا ونم أمر
أخوف من ذلك وأدهى وأمر
وهو يخونه قلبه ولسانه عند
الاحتضار والانتقال إلى الله
تعالى فربما تغدر عليه النطق
بالشهادة كما شهد الناس كثيرا من
المتضررين أصابهم ذلك حتى قيل
لعضهم قل لا إله إلا الله فقال
آه لا أستطيع أن أقولها
وقيل لآخر ذلك فقال ما ينبغي
ما أقول ولم أدع معصية إلا
ركبتها ثم قضى عليه ولم يقلها
وإذا كان العبد في حال ذمه
وكال إدراكه قد تمكن منه
الشیطان واستعمله فيما يريده من
معاصي الله وقد أغفل قلبه عن
الله وعطل لسانه عن ذكره
وجوارحه عن طاعته فكيف
الظن به عند سقوط قواه
واشتغال قلبه ونفسه بما هو
فيه من ألم النزاع وجمع الشيطان

الثاني عرف الشهادتين كما يؤخذ من الخريفي فظهر أن العدالة المشروطة في شهود
النكاح هي عدالة الشهادة التي تظفرها العلامة خليل بقوله العدل الخ وقال العلامة
العدوي عند قول شارح الرسالة ويشترط في شاعدي النكاح العدالة مانصة أي
عند تحمل الشهادة وإن كانت العدالة لا تشترط في غير النكاح إلا وقت أداء
الشهادة اهـ والذين يستكثر منهم عند عدم العدلين هم غير العدول من المستورين
والفاسقين وفي الدسوق عند قول البردبر علي سيدي خليل فغير العدول من
مستور وفاسق عدم مانصة هذا عند وجود العدول وأما عند عدمهم فيمكن إثبات
مستور حافيا . وقيل : يستكثر من الشهود اهـ وقد نصوا على أن شهادة التواتر
لا تعد بعدد بل المدار على من يؤمن تواعظهم على الكذب والله أعلم «ماقولكم»
دام فضلكم في أكل بقرة ضربت بدفة على قلبها وركبها وربتها فطرحت على
الأرض وبقيت تدب على الأرض أقل من عشر ساعات فلقطها ربهما وهي حية
فدبحها فوجد أثر الضرب في المواضع المذكورة هل يحل أكلها أم يحرم أفئونا
(الجواب) نعم يحل أكلها إن صحب تذكيتها شخب دم أو قوة حركة فني شرح
أقرب المسالك مع المتن للعلامة البردبر ما حاصله أن ما ليس قبل تذكته من
حياته بسبب خنق أو فذأي ضرب بحجر أو غيره أو ترد من ذئ أو نطح
لها من غيرها أو غير ذلك من كل ما ينفذ مقتلا لها إنما يؤكل إذا ذكي بشرطين
(أحدهما) أن لا ينفذ بشيء مما ذكر قبل الذبح مقتلا بواحد من خمسة أمور .
الأول : قطع النخاع . الثاني : قطع الودج . الثالث : ثقب الدماغ . الرابع :
ثقب الحشو وهو ما حوته البطن من قلب . وكبد . وطحال . وكولة . وأعضاء . أي
إزالة ما ذكر عن موضعه بحيث لا يمكن عادة رده لموضعه . الخامس : ثقب أي
خرق مصران وأولى قطعه (وثانيهما) أن يصحب تذكيتها إما قوة حركة كد
رجل وضها لا يجرده أو ضم أو ارتعاش أو فتح عين أو ضها وإما شخب دم
منها أي خروجه بقوة وإن لم يتحرك اهـ والله أعلم «ماقولكم» دام فضلكم
في رجل من المسلمين حضر بالحكمة الشرعية مع خصمه وعند الحكم عليه بالحكم
الشرعي نفر وقال أنا رعية أرفع أمري إلى قنصلي فخرج ورفض أمره بالنقل فإذا
يحكم عليه بذلك وماذا يستحقه شرعا أفئونا (الجواب) قال القاضي أبو الوليد
ابن رشد رحمه الله تعالى في أول كتاب التجارة إلى أرض الحرب من مقدماته
واجب بإجماع المسلمين أي وبالكتاب والسنة على من أسلم بدار الحرب أن لا يقيم
بها حيث تجرى عليه أحكامهم اهـ قال الشيخ علبش وسوى المتأخرون بين هذه
الصوره أعني طرق الإسلام على الإقامة بدار الحرب وصورة حر والإقامة على
أصالة الإسلام في وجوب عدم الإقامة بها حيث تجرى عليه أحكام المشركين اهـ
قال ابن رشد فإذا وجب بالكتاب والسنة وإجماع الأمة على من أسلم بدار الحرب

له كل قوة ومهنة وحشره عليه
بجميع ما يقدر عليه لئلا ينال منه
فرصة فإن ذلك آخر العمل
فأقوى ما يكون عليه شيطانه
ذلك الوقت وأضعف ما يكون
هو في تلك الحالة من ترى يسلم
على تلك الحالة فهناك ثبت الله
الذين آمنوا بالقول الثابت في
الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضل
الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء
وثقد قطع خوف الحائنة ظهر
المؤمنين وكان المسيئين أخذوا
توقفاً بالآمان أم لكم آيمان
عليها بالغة إلى يوم القيامة إن
لكم لما تحكمون

يا آمان مع فيج الفعل منه أهل
أناك توفيع أمن أم أنت تملكه
جمعت شيتين آماناً واتباع هوى
هذا وإحداهما في المراء يملكه
والمحسنون على درب المخاوف قد
ساروا وذلك درب التملك
فرطت في الزرع وقت البذر من سعة
فكيف عند حصاد الثمار تتركه
هذا وأعظم شيء فيك زهدك في
دار البقاء يعيش سوف تتركه
من السقية إذا بالله أنت أم ال
منير في البيع غبنا سوف يورثك
ومن غتر باتها أنها نعمى القلب
فإن لم تعمة أضعفت بصيرته ولا بد
وقد تقدم أنها تضعفه ولا بد فإذا
عمى وضعف فأنى لهم من معرفة
الهوى بل قد تتوارد على القلب
حتى ينكس سيرة فيدرك الباطل
حقاً والحق باطلاً والمعروف

أى وكذا لو طرأت الإفانة بها على أصالة الإسلام أن يهجره ويلحق بدوا المسلمين
ولا يتولى بين المشركين ويقع بين ظهرانيهم لئلا يتجرى عليه أحكامهم فكيف يباح
لأحد الدخول إلى بلادهم حيث تجرى عليه أحكامهم في تجارداً أو غيرها أهـ وعليه فنفور
هذا الرجل المسلم عن الحكم الشرعي وميله لرفع أمره إلى فتنة الكافر ليجرى عليه حكم
أولى بالتحريم مما ذكره ابن رشد والشيخ عليش ضرورة أن الذي صرح بتحريمه
ليس فيه رغبة عن الحكم الشرعي وميل بحكم الكافر صراحة بل التزام باختلاف هذا الرجل
المستور عنه كما لا يخفى فالعلامة ابن فرحون في نصرة العقوبة تكون على فعل
محرم أو ترك واجب أو ترك سنة أو فعل مكروه ومنها ما هو مقدور ومنها ما هو غير مقدور
وتختلف مقاديرها وأجناسها وصفاتها باختلاف الجرائم وكبرها وصغرها وبحسب
حال المجرم في نفسه وبحسب حال القاتل والمقول فيه والقول قال ابن قيم الجوزية
اتفق العلماء على أن التعزير مشروع في كل معصية ليس فيها حد بحسب الجناية
في العظم والصغر وبحسب الجاني في الشر وعدمه أهـ ولا شك أن هذا الرجل قد
أو تكسب محرماً إن لم يكن كفراً فهو قريب منه فيجب على الحاكم المبالغة في عقوبته
بما يكون رادعاً له ولا مثاله والله أعلم (ما قولكم دام فضلكم) في عقار أوقفه
من يملكه على نفسه ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده طيقة بعد طيقة ثم على
المعانيق ثم على جهة لا تنقطع وقد انحصر الوقف الآن في أولاد أولاد الوافق
فيستدعي أحدهم على قطعة أرض مسقوية من الوقف ويدلها بأرض عترة والحال
أنه ليس هو بتأخر ولا بالوقف خراب يجوز استبداله برفع المستحقون المستبدل
للقاضي فادعى أن الأرض العترة ملكه بوضع يده عليها وأنكر كونه أخذها
عن قطعة الأرض المسقوية التي هي من ضمن الوقف فطلب القاضي من المستحقين
المدعين على المستبدل المذكورين تشهد بأن الأرض العترة بدل عن المسقوية التي من
ضمن الوقف المذكور فأحضروا شاهدين فتشهدا بذلك فظعن في الشاهدين المستبدل
بأنهم عصبة وعنده البينة على ذلك فأجاب المستحقون المذكورون بأنهم عصبة
لا يستحقون في الوقف شيئاً فهل يكون الطعن المذكور في بينة الوقفية موجباً
لعدم قبوله أم لا أقنونا (الجواب) إن الطعن في بينة الوقفية بأنهم عصبة لم تبطل
شهادتهم بالوقفية إذا انحصر الوقف فيهم أو كان معهم مشارك في الوقف أو كان
الوقف يرجع إليهم بعد حين قال العلامة البردبر في شرحه على أقرب المسالك مع
المؤمنين ولا شهادة لشاهدان جربها نعماً كشهادته يعتق عبد بيمين الشاهد في ولايته
كأن يشهد أن أباه مثلاً قد أعتق عبده فلانا وفي الورثة من لاحق له في الولاء
كالبنات والزوجات ويشترط أن تكون التهمة حاصلة في الحال بأن يكون العبد
لو مات الآن ورثته الشاهد وأما إذا كان قد يرجع إليه الولاء بعد حين كما لو شهد
أن أخاه قد أعتق عبده وللأخ ابن فتقبل شهادته كما تقبل إذا كان لا وارث منه

منكرا والمنكر معروف فبنكس
في سيره ويرجع عن سفره إلى الله
والدار الآخرة إلى سفره إلى
مستقر النفوس المبطلة التي رزقت
بالحياة الدنيا وأطعمت بها وغفلت
عن الله وآياته وتركت الاستعداد
للقائه ولولم يكن في عقوبة الذنب
إلا هذه العقوبة وحدها لكانت
داعية إلى ترك الذنوب والبعد عنها
واقه المستعان - ومنها أنها مدد
من الإنسان يمد به عدوه عليه
وجيش يقويه به علي حربه
فالذنوب والمصالح سلاح ومدد
يمد بها العبد أعداءه ويعينهم بها
على نفسه فيقاتلونهم بسلاحه
ويكون معهم على نفسه وهذا
غاية الجهل ما يبلغ الاعداء من
جاهل ما يبلغ الجاهل من نفسه .
ومن العجائب أن العبد
يحد بجهده في نفسه وهو يزعم
أنه لساكرم ويحسد في حرمانها
أعلى حظوظها وأشرفها وهو
يزعم أنه يسعى في حفظها ويذل
جهده في تحويرها وتدنيسها وهو
يزعم تعلبها وترفعها ونكبرها
ومنها أنها تنسى العبد نفسه وإذا نسي
نفسه أهلها وأفسدها وأهلكها
وأى عقوبة أشد من عقوبة من
أهمل نفسه وضعفها ونسي مدخلها
ودواء داءها وأسباب سعادتها
وخلاصها . ومنها أنها تزيل
النعيم الحاضرة وتقطع النعم
الواصلة فتزيل الحاصل وتمنع
الواصل ومن العجب علم العبد

أوممه وارث يشاركه في الولاء لعدم التهمة اه والله أعلم (ماقولكم دام فضلكم)
في الرجل إذا جعل للمرأة عيده صدقا وعقد عليها بعد أن طلقها رجل فله وانقضت
عديتها بالأطهار ودخل فأنث بولده خمسة أشهر من وطء الثاني فاستحق الرجل
بعض علماء الشكوة عن الحمل هل يكون له فأفتاه بأن الحمل للأول وأمره
بطلاقها فطلقها وأخذ العبد الذي جعله صدقا فهل العبد له أم لها وهل الفتوى
المذكورة صحيحة أم لا أمثونا (الجواب) إن نكاح الرجل الثاني فاسد لو وقع في عدة
طلاق الأول لقول العلامة خليل في حق غير الحامل والمرتابة وهي التي نعند
بالأفراء كما صرح به شمس الدين الثاني وغيره وإن أنت بعده أي العدة بولده يزد
علي أقصى الحمل من وطء الأول ولم يبلغ أقله من الثاني لحق الأول إلا أن ينفيه
بإثباته مع قول الشيخ عتيق في فتاويه الحامل تحيض عدتنا ودلالة الحيض على
عدم الحمل ظنية أغلبية اكتفى بها الفارغ حيث لم يتحقق ولم يرب فيه رقياً بالنساء
فالتالي نكاحها وهي في عدة الأول وحامل منه أم فتتوى بعض علماء الشكوة
صحيحة وقد تأيد تحرير المرأة على الثاني والتعبد المجهول صدقا للمرأة لا للثاني
قال العلامة خليل وما فسح بعده أي بعد البناء فالمسمى واجب للمرأة كان أي
المسمى حللا اه بتوضيح من شرح الدردير والله أعلم (ماقولكم دام فضلكم)
في امرأة زوجت مراراً وطلقت ثم بعد خروجها من عدة الثالث ظهر لها عبد
رفيق خطبها ورغبت فيه وأبوها غير راض فهل لها أن تزوج عليه بتوكيل غير
أبيها أو يجبر أبوها على تزويجها عليه أم كيف الحكم أمثونا (الجواب) حيث
كانت المرأة المذكورة متصفة بصفتين من صفات أربع أغنى الحال والمال
والنسب والحسب أي الأخلاق الكريمة كالتكلم والحلم والتدبير والكرم ونحوها
من محاسن الأخلاق لم يجوز لها الولاية العامة أن يتولى عقد نكاحها مع وجود
أبيها ولو على كفو ولا يصح انعقد إلا إذا دخل الزوج بها وحال بنحو ثلاث
شعير بل قال بعضهم الحكم المذكور يجري أيضا إذا كانت متصفة بصفة واحدة
من الصفات الأربع ولا شك أن المرأة المذكورة ذات نسب ولا يجبر الأب
المذكور على الإجابة للتزويج بئله المذكورة على ذلك الرفيق الذي رغب فيه
لأنه غير كفؤ لها والله أعلم (ماقولكم دام فضلكم) في رجل قال لزوجته عند
المشاجرة إن لم تقولي ياسيدي طوّل الدوام فأنث طائق ثلاثا تحرم على وتعلي
لغيري فتأنت له لا أقول لك ياسيدي وزادته باسمه فهل وقع عليه الطلاق أم لا يقع
إلا في آخر جزء من حياتها عند تعقيق الرأس من قولها ياسيدي لأن إن لم شرط
لما يستقبل من الزمان وتفيد التراخي ولا عبرة بقولها لا أقول لك ياسيدي
وندائها له باسمه فلا يقع به الطلاق المعلق ولا بدلالة الحال مقتضية تعظيم الرجل
حسب قصده مع تحقيرها له بتدائها له باسمه خصوصا والعرف يقتضي ذلك

يستعمله ثم يقدم انتهى قال العلامة الشيرازي قوله وشهادة أصل وصورة ذلك أن يحصل اثنان على أصل آخر ثم
بما عذر فحصل على شهادتهما الثاني آخران فهذان شاهدان عن الفرع وذلك شاهدان عن الأصل فتقدم شهادتهما على شهادة
ليحكم بشهادة الخبر انتهى فبين بعبارة ما في المتن وخصوص ما في الحاشية المذكورة وكلام العلامة الرملي أن العمل يتسلسل
ولا طريق للنسج حيث وجدت شروطه (٢٣٦) والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن التسليم المستعمل عند

بعض العوام الجاري على قواعد
الجل وطرح اسم أحد الوالدين
والمولود وأخذ نعيم القرن هل
يحل ذلك أم لا وهل إذا حصل
بذلك اطمئنان أو تنفير للنسج
له ياتم أم لا أفئونا (أجاب) رضى
الله عنه بقوله نعم تعلم ذلك وتعلمه
حرام شديد التحريم وكذا فعله
لما فيه من إيهام العوام أن واقعه
يشارك الله في عباده وما استأثر
بمعرفة وقد كذب الله مدعى علم
الغيب وأخبر في كتابه العزيز
بأنه المستبد يعلم ما كان وما يكون
في غير ما آية ومصدق ذلك
الواقع في عظيم الإثم للحدث
المشهور من صدق كاهنا أو عرافا
وفي بعضها أو متجرا فقد كفر
بما أنزل على محمد فليحذر الذين
يتألفون عن أمره أن تصيبهم
فتنة أو يصيبهم عذاب أليم والله
أخادى أعلم

(باب العتق)

(سئل) رضى الله عنه في شخص
قال لفته تعال يا ولدي هل يعنى
أم لا والحال لم يقصد بقوله
المذكور عتق المذكور أو قال
لفته تعال وأنا أبوك ولم يقصد
بذلك العتق المذكور بل رافة

من يرضع الله ورسوله فقد رشد بالكفر وكان الطلبة ينكرون عليه فلا يرجع
فلما فقلت من رحلتى تلك دخلت على الأستاذ ابن أبي الربيع بسعة فنهاني بالتقدم
وقال لي فيما قال رشدت يا ابن رشيد ورشدت لغتان صحيحان حكاهما بمقرب
في الإصلاح قال المقرئ وهذه كرامة للرجلين أو الثلاثة قال ومنها قال شهدت
الشمس بن قيم مقام الحنابلة بدمشق وهو أكبر أصحاب ابن تيمية وقد سئل عن
حديث من مات له ثلاث من الولد كانوا له حجاباً من النار كيف إن أتى بعدها
بكبيرة فقال موت الولد حجاب والكبيرة خرق لذلك الحجاب وإنما يحجب
الحجاب إذا لم يخرق فإذا خرق لم يكن حجاباً بدليل حديث الصوم بجنة عالم
يخرقها أهـ [مسئلة] في شرح الدردير على المختصر وحاشية الدسوقي عليه الرجوع
جواز كراه الأتية سواء كانت أفتة نور أو حوانيت فيجوز لصاحب الدار
أو الخانوت أخذ الأجرة من الباعة الذين يجلسون كثيراً في فناء داره أو خانوته
في الخوانيت سمع عيسى ابن القاسم لأصحاب الأتية التي انتاعهم بها لا يضيق على
المسألة أن يكروها ابن رشد لأن كل ما للرجل أن ينتفع به يجوز أن يكروه أهـ
وهو يشل بعومه فناء الخوانيت وغيرها وبه يسقط تنظير عتيق في فناء
الخوانيت أهـ بناني والذي يبيده الثاني منع كراهها وقد علمت أن النقل عن
ابن القاسم خلافه أهـ والله أعلم [مسئلة] في حاشية الدسوقي على شرح الدردير
على المختصر مانعه من سبق غيره بالجلوس في محل من المسجد لأجل صلاة
أو قراءة قرآن أو علم فإنه يقتضى له به وإذا قام لقضاء حاجة أو تحديق وضوء
فهو أحق به إذا رجع إليه لما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم
قال إذا قام أحدكم من مجلس ثم رجع إليه فهو أحق به أهـ بناني وهل
يكفى سبق بالفرش فيه أولاً بد أن يكون بذاته وأما سبق بالفرش فهو تعجير
لا يجوز خلاف ذكره الخطاب أهـ قال الدردير وهذا عالم يكن غير السابق اعتداد
الجلوس فيه لتعلم علم كتدريس أو تحديق أو إقراء أو إفتاء فإنه يقتضى للعتاد به
كما يفهم قول الإمام فإنه أحق به من غيره وقال الجمهور معنى قول الإمام أحق
به استحصاناً لا وجوباً أي أن الحاكم يقول السابق الذي تازع المعتاد الأولئك
والأحسن عند الله تعالى أن تتجى عنه من التسم به فيكون كلام الحاكم السابق

ورحمه فقول بالصورة المذكورة يعنى العتق وإن لم يقصد بذلك العتق وإن وقع العتق يقع قضاء ديانة أو ديانة أم لا يقع
أصلاً حيث لم يقصد بذلك الحق ولكل امرئ ما نوى أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم قوله يا ولدي كتابه عتق لحديث
فصد به العتق نفذ وإلا فلا وأما قوله وأنا أبوك فصرح عتق إن كان يوله مثله مثله وإلا فلا ثم إن لم يكن المذكور
معروف النسب من غيره وحده حالة كونه بالغاً عاقلاً ثبت نسبه منه أيضاً وإن كان صغيراً أو مجنوناً فلا بشرط

تصديقه وإن كان معروف النسب من غيره فلا يلحقه وإن صدقه، ثم يثبت العتق إذا كور ظاهر حيث أمكن كونه لا كلام فيه وأما باطناً وديانة فإن ظهرت فروقة حتى ورجحة لم ينفذ باطناً والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله تعالى عنه) في رجل له ثلاثة أعباد اثنتان حاضرات والآخرة غائب فقال لمن حضر أحدكما خرج واحد إلى السوق وجاء الذى كان غائباً ووقف جنبه الآخر فقال في اليد أحدكما حر ومات (٣٣٥) السيد ولم يبين فهل يكون الثلاثة

معتقين أم اثنتان منهم وإن كان السيد لا يملك إلا هم ولا يملك شيئاً غيرهم فما يكون الورثة أفتونا (أجاب رضى الله عنه) أعلم وقفاً الله وإياك لما فيه رضاء أن هنا حالين الأول أن يقصد السيد بقوله أحدكما: عبداً معيناً ثم يموت قبل البيان كأن صورة السؤال فيقوم وأرثه مقامه في بيان العبد المعتق فإذا بين في عدين فذاك أن يدعى بأبى أفراد بالعتق فإن أشكر الوارث حلف فإن نكل حلف العبد وعتق وأحال الثانى أن لا يقصد معيناً فلو ارث أن يعين عبدان للمعتق وليس ثلث الدعوى في هذه وإن وافق على أنه لم يثب معيناً وإلا فكأول هذا كله إن كان هناك وارث فإن لم يكن وارث أو وجد وقال لا أعلم فالقرعة بأن يكتب في رقتين حروفى الثالثة رقى ثم يخرج الرقع على أسماء فمن خرج له الحرية عتق ومن خرج له الرق رق هذا كله إذا كان في صحة السيد أو مرض موته وخرج من فخرج له العتق ولم يجز الوارث كأن خرج أحد العبدان أو أحدهما وبعض الآخر أو بعض

خارجاً مخرج القنوى لا الحكم ولكن رجح القنوى بالتقصاء حقيقة للمشتهر والظاهر أن اختصاصه به إنما هو في الوقت الذى اعتاد الجلوس فيه لما ذكر لا بوقت آخر ولا بما اعتاده والده ولا إن سافر سفر انقطاع ثم قدم اه بتوضيح وزيادة من المدسوق والله أعلم (قائدة) ذكر الشيخ التبتكى في ترجمة الشيخ عبد الرحمن المعروف بسفين عن الشيخ المنجور أن المترجم له كان يتكر على من يقرأ الفاتحة للناس أو يطلبها ويقول إنها بدعة لم ترد في حديث وردى بعد موته فسئل عن ذلك فرجع عنه اه وقال قال الشيخ زروق في بعض تأليفه ما اعتاده أهل الحجاز واليمن ومصر ونحوهم من قراءة الفاتحة في كل شيء لا أصل له لكن قال الغزالي في الانتصاف ما استنزل ما عند ربك وخالفك من خير واستجلب ما تؤمله من هداية وير بقراءة السج المائى المأمور بقراءتها في كل صلاة ونكراها في كل ركعة وأخير الصادق المصدوق أن ليس في التوراة ولا في الإنجيل والفرقان مثلها وفيه تنبيه بل تصرح أن يكثر منها لما فيها من القوائد والمخاترات كلام زروق أخرج أبو الشيخ في الثواب عن عطاء قال إذا أردت حاجة فاقرأ بفاتحة الكتاب حتى تختتمها تفصح إس شاء الله تعالى نقله الجلال السيوطى وحسب الله تعالى اه (قائدة) في شرح الدردير على مختصر سبى خليل مع المتن وحرم اصطيد ما كور من طير أو غيره لا بنية الذكاة بل بلا نية شيء أو نية حبسه بقصر ولو ذكر الله أو سبح صوته كدرة وقرى وكروان أو بنية الفرجة عليه كغزال أو فرد أو نسل أو بنية قتله والظاهر أنه يمنع شراء درة أو قرى أو كرون أو ببل معلم ليحبسها لذكر الله أو سبح صوتها كالأصطياد لذلك ولا يحرم عتقها وأما اصطيد المأكول بنية الذكاة أو بنية القتب لغرض جائز شرعاً لتعليمه الذهاب للبد بكتاب يعلق بمناحه أو لينه على ما يقع في البيت من مفيدة أو تعليم البازي أو غيره الاصطياد لجائز وكره الاصطياد للهو ورجاز لتوسعة على نفسه وعباده غير معتادة كأكل الفواكه وتذب لتوسعة معتادة أو مدخلة غير واجبة وكف وجه عن سؤال أو صدقة ووجب لمدخلة واجبة فتمت به الأحكام الخسة وأما اصطيد ما لا يؤكل كالخنزير والفواشق الخس فيجوز بنية قتله لا بنية ذكاته ولا بنية نحو حبسه أو الفرجة عليه فلا يجوز قتل أنه لا يجوز اصطيد

أحدهما أعيدت القرعة بينهما فمن خرج له العتق عتق كله أو بعضه ورق الآخر أو بعضه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل له عبد مملوك فجاءه رجل يشتري منه العبد فقال له ما أبيع ولدى هل يمتنع بذلك أم لا أفيدوا (أجاب رضى الله عنه) بقوله نعم قوله المذكور كناية فإن قصد به عتق العبد المذكور ولا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل أعتق أمه ثم تزوجها فحصل له مرض شديد فباع زوجته بطل أنه يحمل لديمها مع جهله فاشتراها شخص منه ثم

ثبت عتقها وزواجها على حاكم البندر فأدب الحاكم البائع وقال سمع الدراهم المشتري فقال أنا لم سمع ما عتدى شيء فقال الحاكم
 المشتري أيق الجارية عندك أمانة إلى أن يعطيك الدراهم فقال البائع وأعطى المشتري مرة أخرى بعضا من الدراهم وحيث
 ثبت لها العتق والزواج سافر المشتري بها مرارا وجعلها سرية فحملت منه ويزعم المشتري أنه أعتقها وأملك بها وإذا قلتم
 عتقها باطل وزواجها فاسد فيثبت لذائع (٣٣٦) وهو زوجها أخذ الجارية جبرا منه ويكون باقي الدراهم ديناً عليه

حيث إنه محسر وهل يترتب
 للمشتري من الأحكام الشرعية
 حيث إنه ثبت العتق والزواج
 عليه أم لا أفوتونا (أجاب رضي
 الله عنه) نعم ثبت للبائع أخذها
 جبرا ويكون باقي الدراهم في ذمته
 والحال ما ذكر وحيث علم المشتري
 عتقها فهو زان يقام عليه الحد
 الشرعي والولد ليس له ملكته
 حرثا لأمه والله سبحانه وتعالى
 أعلم (مثل رضي الله عنه) في
 شخص قال لقته فقال يا ولدي
 هل يعتق عليه أم لا يعتق إلا بالنسبة
 وهل إذا قال تعالى وأنا أبوك
 هل يكون صريحا بالآخر أم كناية
 المسئلة وافعة أفوتونا مأجورين
 (أجاب رضي الله عنه) نعم قوله
 يا ولدي كناية فإن قصد به العتق
 وقع وإلا فلا وقوله أبوك ضريح
 عتق إن أمكن أن يكون ابنه
 بأن يولد مثله لثله ثم إن كان
 المستلحق معروف بالنسب عتق
 ولم يلحقه وإلا بأن لم يعرف
 نسبه لحقه كما هو في سؤال ميسوط
 والله سبحانه أعلم (مثل رحمه الله
 تعالى) لو قال بغير قصد عبدي
 حر فخلصا من غاصب ظالم هل
 يعتق العبيد هذا القوام لا أفيدوا

القرء والدب لأجل التفرج عليه والتعش به لإمكان التعمش بغيره ويحرم التفرج
 عليه نعم يجوز صيده للتذكية على القول بجواز أكله اه بتوضيح وزيادة من
 الدسوق قال الدسوق والذي ذكره شيخنا العدوي أن القرء على القول بجواز
 أكله يجوز التعمش به بتطعيمه والفرجة عليه وإن كان يمكن التعمش بغير ذلك وهو موافق لما
 في الخطاب عما يقيد جواز اصطيد الصيد بنية الفرجة عليه حيث لا تعذيب وأن بعضهم
 أخذ الجوار من حديث يابا عمير ما فعل التغير كافي شاعل الترمذي وغيرهما اه (مسئلة)
 في مختصر خليل وإن اختلف الزوجان في قبض ما حل فقبل البناء قولها بعده قوله يمين
 فيهما عبد الوهاب إلا أن يكون بكتاب وإسما عيل بأن لا يثنأخر عن البناء عرفا اه
 وعياض بأن لا يدعى الزوج دفعه بعد البناء وإلا فقولها والنخعي بأن لا يكون
 بيدها رهن فيه وإلا فقولها قال ابن رحال ويظهر من كلام من قيد بالكتاب أن
 المراد به كتاب مخالف لكتاب الصداق وقد بينا ذلك في الشرح وقال التسولي
 والفراد بالكتاب الصك الذي أشهد فيه بتخلذه في ذمته كان صك الصداق أو غيره
 كافي ابن عرفة قلت أفنى عياض حسبا في دعوى المعيار بأن القول للزوج ولو كان
 الصداق مشهودا عليه في كتاب فإنه لما سئل عن تزوج بعايل وأجل وأشهد
 في رسم الصداق أنه لا برامة له في دعوى الدفع إلا بيته ثم دخل وادعى الدفع
 فأجاب القول قوله فيما جرت العادة بدفعه من النقد قبل الدخول اه فتشادة العادة
 عارضت البيته ههنا وهذا هو القياس في مثل هذا لأن العادة إذا عارضت
 استصحاب الأصل الذي هو استمرار تعبير الذمة فتقدم لأنها كالشاهد بالقضاء
 ولعل ابن عاصم لهذا ترك قيد القاضي عبد الوهاب وأشار لقيد القاضي إسما عيل
 والقاضي عياض بقوله

والقول قول الزوج بعد ما بيني ويدعى الدفع لما قبل البناء
 وهو لما فيما ادعى من بعد أن بيني بها والعرف رعيه حسن
 فتأمل والله أعلم اه بتصرف [مسئلة] إذا خرب المسجد لا يطلب له نجية
 كما في الخطاب ومقتضاء زوال أحكام المسجدية لأصل الحبس تأمل اه دسوق
 والله أعلم [مسئلة] استظهر العلامة العدوي أنه لو نيم للضرورة عند احتلامه
 خوفا من نسبه للواط أو الزنا وصلي صحت صلاته ويكون بمنزلة قائد الماء اه

(أجاب رضي الله عنه) نعم لا يعتق عليه العبد والحال ما سطر والله عز وجل أعلم (مثل رضي الله عنه) فيمن ماتت عن
 زوج وعن ورثة غيره فماتت تركتها على ورثتها وأخذ كل منهم نصيبه من ذلك بالقسمة الشرعية وبق من الحركة عبد
 رفيق بملك لمورثهم المذكورة ثم لم تحصل فيه قسمة ثم بعد نحو سنتين قال غير الزوجين من الورثة المذكورين بأن مورثهم
 المذكورة قد أعتقت عبدا المذكور في حال معيانتها وأوصت له بكذا وكذا من مالها فأنكر الزوج عتقه والوصية

له وقال بل هو رقيق إلى موت سيده وأنا أطلب ميراثي منه والحال لا يذكر أحد من الورثة المذكورين عنه والوصية له حال قسمة التركات بل سكتوا عن ذلك فهل إذا لم يثبت عنه والوصية له بالينة العادلة الشرعية هل يثبت العتق في حصص الورثة الآخرين بالعتق مؤاخذاً لإفراقهم ويبقى الزوج على نصيبه من العبد أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفئتنا مأجورين (أجاب) رضي الله عنه نعم نفذ العتق في حصص المترين (٣٣٧) ثم إن شهد اثنان منهم وهما بالقان

عدلان ذكران بأن فلانة قد أعتقت عبدها في حال صحتها أو في حال مرضها وهو يخرج من الثلث نفذ العتق في حصص الزوج وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (باب التدبير)

(مثل رضي الله عنه) في رجلين اشترى جارية وكل واحد منهما سلم نصف ثمنها ثم قال أحدهما نصف مملوكة معتوق بدعوى نصف النصف الذي يملكه من الجارية المذكورة ثم عن له يعها فهل له ذلك والحال ما ذكر أم لا أفئتنا (أجاب) رضي الله عنه نعم يجوز له بيع حصته والحال ما سطر والله أعلم (مثل) رضي الله عنه في عبد ادعى على ابن سيده لدى حاكم شرعي أن سيدي قبل موته دبرني وابتني تدبيراً مطلقاً فأشكر الابن وقال إن أبي دبرك تدبيراً مقيداً وإن أبي بعد تدبيرك بأعسا فأحضر العبد شاهدين وشهد كل واحد منهما بأن سيد العبد قال في صحته إن عبي فلاناً وبنته بعد موتي أحرار من أحرار المسلمين فهل والحالة هذه يثبت عنه بذلك أم لا وهل إذا حكم الحاكم بحريتهما ينفذ حكمه أم لا

نقله الشيخ عبد الحميد علي العزبة والله أعلم [مسئلة] الصلاة على الجنائز أربع تكبيرات ثم يقول بعد الأولى الحمد لله الذي أمات وأحيى والحمد لله الذي يحيى الموتى وهو على كل شيء قدير اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه وإن كان سيئاً فتجاوز عن سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده . وإن كانت امرأة قال اللهم إنها أمك وبنت عبدك وبنت أمك كانت تشهد الخ وهكذا في بقية التكبيرات ويكون الحد أثر كل تكبيرة على المعتبد وفي الطراز يكون الحد في الأول فقط ويدعو في غيرها ودعاً بعد الرابعة إن أحب وإن أحب لم يدع وسلم ، وإن كان طفلاً قال اللهم إنه عبدك وابن عبدك وإن أمك أنت خلقتهم ورزقته وأنت أمه وأنت تحييه اللهم اجعله لو الله سلفاً وذخراً وفرطاً وأجراً وتقل به موازينهما وأعظم به أجورهما ولا تحرمنا وإياهما أجره ولا تفتنا وإياهما بعده اللهم ألخفه بصلاح سلف المزمين وكفالة أبنائهم إبراهيم وأبدله داراً غيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وعاقه من عتته القبر ومن عذاب جهنم كذا وجده بخط والدي رحمه الله تعالى مع زيادة من ابن تركي والله أعلم [مسئلة] في الدسوق على شرح التدوير على سيدي خليل لو حلف على زوجته بالطلاق مثلاً أن لا تخرج من الدار فخرجت لسبل أو هدم أو لامر لا فرار لها معه أو أخرجها صاحب الدار وهي بكراه قد انقضت أو نودي على فتح ففتر وهي حامل أو مرضع فخرجت لحوقها على مافي بطنها أو رضيعها فني سماع ابن القاسم عن مالك لا تحت عليه واستصوبه البناني لخروجه عن نيته حكاه لو مثل على قاعدة البساط قال عبد الباقي ويحتمل الخت لأنه كالأكرام الشرعي لأن الخروج واجب شرعاً في مثل هذا وورده البناني بأنه غير صحيح لخالفته النص اه بلفظه والله أعلم [مسئلة] لا يلزم من بعد عن مكة مقابلة عين الكعبة في نفس الأمر باتفاق لأن في لزوم بلغ ذلك تكليفاً بما لا يطاق وإنما في المسئلة قولان (الأول) لأن رشد يجتهد في الجهة وهو الذي مشى عليه خليل وهو المشهور

(٤٣ - قرعة العين) أفئتنا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث لم يحم ابن السيد بينة على البيع قبل الموت نفذ العتق إن خرجا من الثلث أو أجاز الوارث المطلق التصرف والإعتق منهما بالفسط وإذا حكم الحاكم بفسط حكمه وكذا إن أقام ابن السيد البينة وحكم الحاكم بعد صحة البيع إذا كان يرى ذلك نفذ حكمه أيضاً والله سبحانه وتعالى أعلم (باب أمهات الأولاد) (مثل) رضي الله عنه فيمن دخل بينه فلم يجد زوجته فوطئ جاريته المملوكة له فحملت

من وقت وطء سيدها لوضعها قسمة أشهر فصاءها سيدها وأقر بأن الحمل منه والولد ولده فهل يكون إقراره نافذاً عليه ويلحق الولد به في النسب ويرثه إذا مات أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفئتنا مأجورين خير؟ (أجاب) رضي الله عنه نعم إقراره نافذ عليه ويلحقه ويرثه والله سبحانه أعلم (مثل) رضي الله تعالى عنه عن الجوارى المملوكة من بلاد الرصاص المسيات بالشرقيات قريب (٣٣٨) صنعاء فأشكل حالهن والنيس يأخذون جواراً وعبيداً

(واثنان) لابن القصار يجتهد في استقبال السميت والمراد أن يقدر المقابلة والمخاضة وإن لم يكن في الواقع كذلك وهو مذهب الشافعي قبل وبينى على القولين لو اجتهد فأخطأ فعلى المذهب يعيد في الوقت وعلى مقابلة يعيد أبداً لكن قال الثاني الحق أن هذا الخلاف لا ثمرة له كما صرح به المازري وأنه لو اجتهد وأخطأ فأنما يعيد في الوقت على القولين كذا يؤخذ من حاشية الصاوي على أقرب المسالك نقلاً عن المسوق وفي حاشية الشيخ على العدوي على الحرشي عند قوله والمراد بسمت عينها عند ابن القصار أن يقدر أنها برأى لهم لو كانت بحيث ترى وأن الرائي يتوهم المقابلة والمخاضة وإن لم يكن كذلك في الحقيقة النع مانصه حاصل كلامه أنه أي ابن القصار يقول كل واحد من الصف الطويل يقدر أنه مسامت ومقابل وإن لم يكن كذلك في الحقيقة لأنه يستحيل أن يكون الكل مسامتين أقول قضية ذلك أنه على المشهور لا يقدر المسامته بل يقول يكفي أن القبلة في ذلك الجهة وإن فرض على تقدير جمع الأرض لا يكون مسامته وإنما قال شيخنا عبد الله وأما على المشهور فالواجب على المصلي اعتقاد أن القبلة هي الجهة التي هي أمامه ولو لم يقدر أنها مقابلة بدليل صحة الصف الطويل جداً فإنه يستحيل أن كل واحد مقابلها إلا أنه يرد على ذلك ما قالوه من أن الجسم الصغير إذا بعد تحصل له مسامته الجهة الكثيرة ولو أزيد من ألف ما قال الأمير في ضوء شموعه على مجموعته: الحق أن ما قالوه يتوقف على نوع تقويس كالدائرة حول القطب أي بمعنى وإذا كان الحق ما ذكر فلا يرد ما قالوه على كلام الشيخ عبد الله شيخ الشيخ العدوي الذي هو فضيته كلام الحرشي الصريح في أن الخلاف بين القول بالجهة والقول بالسمت حقيق له ثمرة لا تغطي نعم قال الشيخ الأمير في الحاشية المذكورة عقب ما ذكره فإن أريد إمكان الوصل بينهما أي بين الجسم الصغير والجهة الكثيرة بخط أي مستقيم ولو تيامن أو تياسر رجوع الخلاف أي بين القولين المذكورين لفظياً كما يظهر ذلك عند من له أدنى إلمام بالهندسة أي وهم لم يصرحوا بهذه الإرادة فيبقى الخلاف على حقيقته والله أعلم

[مسئلة] قال الشيخ الصاوي في باب الجهة عند قول الشيخ الدردير في أقرب المسالك وجهه الدين إبراهيم وهب لمن هو عليه فلا يد من القول لأن الإبراء

ويزوجونهم على بعضهم البعض فإذا تناسلوا باع السيد أولادهم فهؤلاء لا شك في حلهم وناس معهم عبيد يزوجونهم على حرائر ويأخذون أولادهم ويبيعونهم وناس يتنازرون في بعضهم البعض ويسبون أولاد المملوكين فكيف الحال يكون في ذلك هل يصح شراء الجوارى المذكورات من غير تفتيش على بيان الحال وهل تصدق الجارية إذا قالت أنا أمة أو حر فأم لا؟ المسئلة واقعة أفيدوا بالجواب الشافعي (أجاب) رضي الله عنه بقوله الحمد لله رب العالمين ما شاء الله ولا قوة إلا بالله اللهم توفيقاً للصواب وهداية إليه لا شك في حل شراء القسم الأول لأن الفرع يتبع الأم في الرق وتحريم شراء القسم الثاني كذلك لأنه يتبع لأمه في الحرية والقسم الثالث إن كان المسي كافراً حراً أو ذمياً انتقض عهده فلا شك في حل شرائه وأما إذا كان المسي حراً مسلماً فلا شك في تحريم بيعه وشرائه لأنه لا يجعل استرقاقه محالاً يبقى مالوك من أي الأقسام هو وقد تعارض فيه أصلان الحرية وهي أن الأصل في الإنسان الحرية

والأصل الآخر هو وضع اليد الذي لم يقارنه دعوى الحرية فإنه يفيد الملك وهو المذهب هنا في الروضة واليد على البالغ المسترق وإن لم تكن عن اليد عند إنكاره فهي غير ساقطة بالكلية بل يجوز اعتقادها في الشراء وإن سكنت المسترق اكتضاء بالظاهر أن الحر لا يسترق إلخ ما في الروضة إلا إن ادعى الكامل ببلوغ وعقل ورشد الحرية فالقول قوله يبيته لكن بشرط أن لا يسبق إقراره برقبة وهو كامل ببلوغ وعقل ورشد كما في المغني ونص عبارته سكتوا

عن اعتبار الرشد في المقر هنا وينبغي كما قال الزركشي اعتباره كغيره من الأقارب فلا يقبل اعتراف الجوارى بالرق كما
حكى عن ابن عبد السلام لأن الغالب عليهم السفة وعدم المعرفة قال الأذرعى وهذه العلة موجودة في غالب العبيد لاسبابها
من قرب عهده بالبرغ انتهى وفي التحفة وعن ابن عبد السلام ما يقتضى اعتبار رنده أيضا وظاهر كلامهم خلافه انتهى
وتبرأ منه بعد ذلك وفي باب الدعوى أيضا وجزم في النهاية (٣٢٩) بعد اشتراط الرشد انتهى فإذا فهمت
ما ذكر علبت أنت الجارية

تصدق بيمينها إذا كانت كاملة في
قولها أنا حرة أو أمة وإذا أقوت
وهي كاملة بالرقية ثم أقامت بينة
بالحرية لا تسمع للشائض وأما
غير الكامل إذا ادعى وأضع اليد
رقه فالقول قول واضع اليمين
فلو ادعى بعد كاله الحرية لم تسمع
دعواه إلا بيمينه سبحانه أعلم.
(بسم الله الرحمن الرحيم) رفع هذا
السؤال مع جوابه لولا بالمرحوم
السيد عمر بن عبد الرحيم البصري
الشافعي الحسني وصورة
فما يقول مولانا في مختصر وقف
في الشياك من الشيايك اثني على
الحرم كندسة القاضي الخاص
الشريفة والباسطية والبيوت التي
لها شياك في حائط المسجد مقتديا
بإمام المسجد الحرام هل تصح
قدومه سواء كان الشياك مغلوقا
أو مفتوحا مثبتا أم لا وإذا صح
قدومه هل تصح صلاة من وقف
وراءه في أرض المدرسة والبيوت
وهو ناوي القدرة بإمام المسجد
فتكون صلاته مرتبطة بصلاة
إمام المسجد أم لا يتنوا لنا ذلك
وأوجهه أيضا شافيا ومن نقل
ذلك من أئمة المذهب (الجواب)

يحتاج للقبول وإلا يبره لمن هو عليه بل لغيره فكرهه يمين فيه الإشهاد مانصه
يؤخذ من قوله فكرهه صحة التصرف في الرظائف وهو أن يتجسد لإنسان مال
معلوم من وظيفة أو جامكية فينزل عنها لغيره إن كان ذلك النزول من غير مقابلة
شيء بل هبة أما إن كان في مقابلة شيء يؤخذ فإن سلم من الرضا جاز وإلا منع اه
واشه أعلم هذا من جهة الغيبة وأما من جهة البيع فسيأتي حكمه فترقب [مسئلة] ذكر
العلامة العطار على جمع الجوامع عند الكلام على الكبار أن كلا من بذل المال
وأخذ على الحكم كبيرة سواء كان بالباطل أو بالحق وأن بذل مال للمتكلم في
جائز مع السلطان مثلا جعالة جائزة عند الشافعية وغير جائزة عند المالكية لأنه
من الأخذ على الجاه وأما بذل المال للمتكلم في واجب كالنجوس فشافعي قاوى
القبول أنه لو كان يند ظالم فقال إن خلصتني منه فلك كذا يحتمل أن يقال يستحقه
كرد الأبق ويحتمل أن يقال تخليصه من جملة انتهى عن المكر وهو من فروض
الكفاية فيكون بالتخلص سقوط الفرض عن نفسه فلا يستحق جعلا اه وفي الروضة
في القضاء إنه إن كان الطالب للقضاء عن يمين عليه ويستحب له فله بذل المال
والأخذ ظالم بالأخذ وهذا كما إذا تعذر الأمر بالمعروف (إلا يبدل أعماله وهو
جزم بالاحتمال الثاني فينبغي أن يكون هو المعتمد فيحل البذل للجاعل ويحرم
على الأخذ ومحل ذلك إذا علم انجسول له أن الجاعل مظلوم بالحبس فإن لم يعلم
ذلك لم يجب عليه فلم ينتفع عليه الأخذ اه وانه أعلم

(قاعدة) قد نظمت المسائل الست التي لا تنفوت الزوجة على حاليها بدخول
غيره عليها يقول

ولا تنفوت بالدخول زوجة	عسلي حاليها يست تثبت
من أخبرت بموت غائب قدم	بعد دخول الثاني وهو ما علم
من طلقت لفقد إلتفاق حصل	بشرطه ثم بها إلتاق دخل
قائمت الأول ترك ما بقى	أو الوكيل أو بأن ذاتي
وزوجة المفقود في مفروضة	تزوجت والقسخ جال للعدة
واستبرأت وثالث بها دخل	فظهرت صحة مفسوخ حصل
ومن تزوجت بدعوى الموت	لزوجها أو بنبوت موت

أحمد لله اللهم أهم الصواب الاقتداء بإمام المسجد لمن هو في شياك حائط المسجد صحيح لما تقرر من أنه إذا جمع
الإمام والمأموم مسجد صح الاقتداء ولا يضر أن يكون بينهما باب مغلوق وعلام الروضة تبعاً لأصله بقوى ما ذكرنا
لأن لفظه وشرط البنائين في المسجد أن يكون باب أحدهما نافذاً إلى الآخر وإلا فلا يعدان مسجداً واحداً وقد سئل
شيخنا الإمام شيخ الإسلام ابن حرة بن ظهيرة شيخ الإسلام البلقيني عن معنى كلام الروضة هذا فقال إنه تابع في ذلك

هذا ونسأله سبحانه وتعالى أن يعطينا ما يشاء وينفعنا بما علينا ولا يجعله حجة علينا إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم (سئل رضي الله عنه) في رجل تكلم بكلاماً وسب به غائباً فبأنه لا غيبة لفاسق وهل له أصل في الشرع وهل هو حديث (١٣٣٠) وما المأذبه إذا ثبت أقيدونا (أجاب رضي الله عنه) نعم أصل موضوع

الكلمة المذكورة أن من تجاهر بفسق جاز ذكره بما فيه فقط وبعبارة الثوري رضي الله عنه في أذكاره في مبحث ما يجوز من الغيبة الخامس أن يكون مجاهراً بنفسه وبدعته كالتجاهر بشرب الخمر ومصادرة الناس وأخذ المكس وجباية الأموال ظلماً وتولي الأمور الباطلة فيجوز ذكره بما سبب آخر مما ذكرناه وقولها مجاهراً بنفسه قال شارحها العلامة الشيخ محمد علي بن إعلان أي بأن لم يبال بما يقال فيه من جهة ذلك الذي جاهر به لئلا يجلب الخباء فلم يبق له حرمة وقولها إلا أن يكون لجوازه سبب آخر من استفتاء أو تعريف أو نحوه قال الأذري في أذكار الثوري ما يباح من الغيبة أن يكون مجاهراً بنفسه الخ وهو متابع في ذلك للفرزالي وأن إطلاقهم يأباه وفي الجواز لا تعرض شرعي نظر وإطلاق كثيرين يأباه أه أقول وفقنا الله

سؤالهم كالسرة ما هي وكيف أخذت الخ معولا على ما رجحه الصباغ من أن بيان مستند العلم إنما هو شرط كمال فقط وهو مختار ابن سهل والثاني هو المعتمد كما في التسولي على العاصية حيث قال وعندى أن هذا خلاف في حال فإن سهل ومن معه تكلم على ما علم من عدول وقبهم وغالبهم علماء عارفين وغيره تكلم على ما غلب في بلد ووقته من الجهل بما تصح به الشهادة وإلا فكيف يقول متصف بقبول شهادة الجاهل مرسلة ولذا اقتصر ابن فرحون في فصل مراتب الشهود على أن غير العالم بما تصح به الشهادة لا بد من سؤاله عن مستند علمه ونحوه في الطرر والمدين والميطبة وكذا في الوكالات ويصح الوكيل من ابن سلون ونقل ابن رحال في الارتفاق نحوه عن كثير وذكر القشتالي وابن سلون صدور وثائقهما أن قول الموثق من يعرف الإيصال لا يكفي حتى يقول بإشهاد من الموصى عليه إلا إذا كان من أهل العلم وعلى أهل العلم يحمل قول ابن سلون في الشهادات إذا قال الشاهد أشهدني فلانة ولم يقل أعرفها بالعين والاسم فهي شهادة نامة أه وفي ابن عرفة أن الشاهد إذا لم يذكر معرفة ولا تعريفاً ونعذر سؤاله سقطت شهادته إن لم يكن من أهل العلم وذكر في كتاب المأذون من الميطبة مانعه وليس لهم تلقيق الشهادة بأن يقولوا نشهد أنه مأذون له في التجارة ولا يفسرون الذي علموا به ذلك أي من أنه أذن له سيده بمحضهم أو أقر بذلك لديهم قال ومن التلقيق أن يشهدوا أن فلان علي فلان كذا وكذا ديناراً ولا يبينون وجه ذلك بل لا تقبل حتى يقولوا أسلفه لدينا أو أقر بمحضنا وإن كانت الدين من بيع فسروا ذلك أيضاً فيقولون باع منه بمحضنا أو أقر بذلك لدينا قال وإنما لم تجز الشهادة بالإمع الثيان لأن الشهود أكثرهم جهلة فقد ينصرون أنه وجب من حيث لا يجب أه يخ وقله القشتالي في باب القضاء مقتصر عليه قائلاً فيجب بيان مستند العلم في جميع الأشياء من دين أو غيره لأن أكثر الشهود لا يفهم ما تصح به الشهادة أه وقال النخعي إن الأربعة إذا شهدوا بالزنا وغابوا أو بعضهم قبل أن يستلوا عن كيفية الشهادة فإن الحد يقام إن كان الغائب عالماً بما يوجب الحد والإسقاط وفي البرزلي أن الشاهد إذا كان من أهل العدالة والمعرفة فلا يستفسر ففهم منه أنه إذا لم يكن كذلك استفسر قال ولم يكن الموثقون يستفسرون إلا في

ولذلك لما يجبه ويرضاه حيث نهت موضوع الكلمة المذكورة فما قساهل به الناس من إطلاق لا غيبة لفاسق على العموم هو مما استحوذ به الشيطان على الغلوب بسبب ما ارتكبه من الذنوب وقد علمت ما ذكره الأذري من أن الثوري متابع في ذلك للفرزالي وأن إطلاقهم يأباه فليحذر المسلم الخائف على دينه من الوقوع في مهاوى الملوك وهو لا يشعر وأما الكلمة فلها أصل في الجملة وهو قوله صلى الله عليه وسلم إذا كروا الفاسق بما فيه يحذره الناس والحديث المذكور ضعيف وقال

الإمام أحمد منكر وقال البيهقي ليس بشئ. فإن صح حمل علي فاجر يعلن بفجوره أو يأتي بشهادة أو يعتمد عليه فيخرج
إلى بيان حاله فلا يقع الاعتماد عليه انتهى وهذا الذي حمله عليه البيهقي متعين ونقل عن شيخه الحاكم أنه غير صحيح وأورده
ليس للفاسق غيبة انتهى فعلم أن للكلمة المذكورة أصلاً في الجمل ولكن قدر أيت حمل العلماء طالعاً وصحت والله تعالى يتولى
هدانا وإيمانك ويوفقنا لما يحبه ويرضاه فإن هذا الداء (٣٢١) قد غم الجميع وصار كأنه ليس بداء بل

صار كأنه غذاء لا يستغنى عنه
بل دواء يستشفى به نساءه سبحانه
العافية والحماية وفي الأذكار وما
يعين على دفع الغيبة أن يعرض
على نفسه ما ذكرناه من النصوص
في تحريم الغيبة ثم يفكر في قوله
تعالى ما يلفظ من قول إلا لله
وقيب عتيد وقوله تعالى
وتحسبونه هيناً وهو عند
الله عظيم وما ذكرناه من
الحديث الصحيح إن الرجل ليتكلم
بالكلمة ما يلقي لها بالاً يهوى
بها في جهنم وغير ذلك مما قد مضى
في باب حفظ اللسان وباب الغيبة
ويضم إلى ذلك قولهم الله معي
الله شاهدي الله ناظري وعن
الحسن البصري رحمه الله تعالى
أن رجلاً قال له إنك تفتاني فقال
ما بلغ قدرك عندي أن أحكمك
في حاشائي فيه تنبيه على أن الغيبة
لا تصدر من كامل القول لما فيها
من تحكيم الخصم في حسنات
الإنسان وفي الرسالة وقيل للحسن
البصري رضي الله عنه إن فلاناً
اغتابك فمدت إليه طبق حلوى
وقال بلغني أنك أهدبت إلى
حسناتك فكافأته قال الشيخ
ذكرى رضي الله عنه هذا من

الحدود والزنا تعرض علي السر فأتى نرى تعليلهم بكثرة الجهل وبه يتضح
ذلك أن قول خليل في الشركة ولو لم يشهد بالإقرار بها على الأصح إنما هو في
العالم واقع أعلم أنه وباجته قيان الشهود ما تصح به الشهادة شرط كمال من العالم
وشرط صحة من غيره في كل شيء حداً كان أو غيره على المذهب ومذهب الإمام
أبي حنيفة أن البيان شرط صحة مطلقاً فشرط القود بالشاهد من مطلقاً عنده أن يتفقا
في الزمان وفي المكان وفي الآلة وفي المعاينة أو بإقرار القاتل به وقس في شرح
المر مع المان وإن اختلف شاهداً قتل في زمان أو في المكان أو في آله أو قال
أحدهما قتل بعضاً وقال الآخر لم أدر بماذا قتله أو شهد أحدهما على معاينة القتل
والآخر على إقرار القاتل به بطلت لاختلاف الشهود به اه بإصلاح وفي حاشية
ابن عابدين قال في شرح الكافي ولا ينبغي أن يستل الشهود أنه مات بذلك أم لا
وكذلك إذا شهدوا أنه ضربه بالسيف حتى مات وإن لم يذكروا العدد لأن
العدد هو التمسد بالقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليل وهو
الضرب بآلة قائمة عادة ولو شهدوا أنه قتله عمداً وأنه مات به فهو أحوطاه اتفاقاً
(قائدة) نقل الشيخ النكتي في تكميل الديباج آخر ترجمة الشيخ أحمد بن المراكشي عن
بعض المغاربة أن القراءة تصحيح المان وتبين ما أشكل وتسميع ما نفع أي من القود
وما زاد عليه حضوره على المتعلم أكثر من نفعه اه قلت ولا يخالف هذا ما نقله
التبكي نفسه عن ابن عرفة في ترجمته له أنه كان يقول في حضور مجالس التدريس إنه
إن لم يكن فيها التقاط زيادة من الشيخ فلا فائدة في حضور مجلسه بل الأولى لمن
حصلت له معرفة اصطلاح وقدر على فهم ما في الكتب أن يتفحص لنفسه وبلازم
النظر وتظم ذلك في آيات فقال

إذا لم يكن في مجلس المرس نكتة وتقرر إضناح لمشكل صورة
وعزو غريب النقل أو فتح مغفل أو اشكال ابتدئ نتيجة فكرة
فدع سعيه وانظر لنفسك واجتهد وإياك تركا فهو أقبح خلل
وأجابه عليه الآتي بقوله :

يبتأس بمن أولاك أرفع رتبة وذل بك الدنيا بأكل رتبة
لجانبك الأعلى كفيل بكها على حين ما فيها المجالس ولت

أحسن الناديب والإرشاد إلى ترك الغيبة فإنه بذلك على أنه أهدى إليه أحسن ما عنده مما يقع في الآخرة فكافأه على
ذلك من طيبات الدنيا وهي الحلوى وفي الأذكار وروينا عن ابن المبارك رحمه الله تعالى قال لو كنت مقتاتاً أحد الاغتب
والذي لا يهاحق بمحسني وإنما كان والداه أحق بمحسنته لانتفاعهما بها وفيه الزجر عن الغيبة وأنها تضر في الدنيا
والآخرة وتحكم المصائب في حسنات من اغتابه وفيما ذكر كذابة لمن حلف بالعناية والله سبحانه وتعالى أعلم (مثال) رضي

الله عنه في رجل أراد السفر للتجارة ولم يرض والداه بذلك فهو مكنت المؤنة من جميع الوجوه وما يقوله الله لا يرضى عليك إن سافرت فهل يكون عاقفاً طعماً بسفروه إن سافروا يكون سفره مصيبة والحال ما ذكر لم لا أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه لا يكون عاقفاً لأنه بسفروه للتجارة ونحوها كطلب العلم ولو نقلوا ولا يكون سفره والحال ما سطر مصيبة بل سفره لمناعة يباح له فيه سائر الرخص (٣٣٢) والله تعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه فيمن سافر مع وجود والدته

واسترضاها فرفضت فوصل إلى مصر وأقام بها وتزوج ولم يصل والدته بشيء ولم ترد إلا وصوله إليها ولم ترض بزواجه ولا إقامته وتدعو عليه لعدم وصوله إليها فهل يناله شيء من قيل الله تعالى والحال ما ذكر وهل يسمى عاقفاً أم لا أفيدوا (أجاب) رضي الله عنه لا يكون عاقفاً بإقامته ولا زواجه وقول السائل لم يصلها بشيء فإن كانت نفقتها لازمة له أو كانت تعتاد منه ذلك وهو قادر عليه فيكون عاقفاً بالترك وإن لم يكن شيء من ذلك فلا عقوق ولا حرج والله تعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه عن القول الثابت عند أهل السنة أن اجتناب الكبائر تغفر الصفات إذا تقرر ذلك فالمسئول عنه قول الصادق صلى الله عليه وسلم ابغض إلى أئمتنا ورعضان إلى رعيصنا حكمة فارة لما بينهما ما اجتنبت الكبائر هل التكفير في الحديث للصفات بسبب اجتناب الكبائر أو لنفس اليوم والشهر فإذا كان لنفس اليوم والشهر وقد تقدم عند أهل السنة فإن المكفر أفترنا (أجاب) رضي الله عنه

فأبغضك من رفاك للخلق رحمة والدين سيفاً قاطعاً كل فتنة ثم قال وإنى لبار في نفسي هذا فلقد كنت أفيد من زوائد إلفائه وفرائد إبدائه في دولة الخلفاء التي تقرأ في مجلسه من تفسير وحديث وثلاثة في التهذيب نحو الوردتين كل يوم مما ليس في الكتب فدفس الله تعالى سره اه وذلك لأن الأول بالنسبة إلى المبتدئ والثاني بالنسبة لمن سواه كما يفهم من قول ابن عرفة قد دع سعيه وانظر لنفسك واجتهد لله ذو الشيخ أحمد بن عبد العزيز الحلالي صاحب نور البصر حيث نظم الأول في بيتين وحمله على المبتدئ وأن سواه يزداد له بقدره في بيتين آخرين بقوله :

تقرير متن وبيان منكل تسميم ما نقص الاقرا اجمل
وزائد ضرره أعظم من نفع به فهو بالترك قن
قلت وذا بنسبة للمبتدئ أما سواه فبقدره زد
عزوا ومبني وفروعا ناسبت إيراد أمثال عن الفهم أيت

[مسئلة] قال الشيخ التنبكي في تكميل الديباج آخر ترجمة العلامة الشيخ إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الخراساني أبو إسماعيل الشهير بالشاطبي ما نصه وكان صاحب الترجمة ممن يرى جواز ضرب الخراج على الناس عند ضعفهم وحاجاتهم لضعف بيت المال عن القيام بمصالح الناس كما وقع للشيخ المالني في كتاب الورع قال توظف الخراج على المسلمين من المصالح المرسلة ولا شك عندنا في جوازه وظهور مصلحته في بلاد الأندلس في زماننا الآن لكثرة الحاجة لما يأخذه العدو من المسلمين سوى ما يحتاج إليه الناس وضعف بيت المال الآن عنه فهذا يقطع بجوازه الآن في الأندلس وإنما انظر في القدر المحتاج إليه من ذلك وذلك موكول إلى الإمام ثم قال أثناء كلامه ولعلك تقول كما قال القائل لمن أجاز شرب العصير بعد كثرة طبعه وصار ربا أحلتها والله ياعمر يعني هذا القائل أحلت الخمر بالاستعجار إلى نقص الطبع حتى نحل الخمر بمالك فإني أقول كما قال عمر رضي الله تعالى عنه والله لا أحل شيئاً حرمه الله ولا أحرم شيئاً أحله الله وإن الحق أحق أن يتبع ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه وكان خراج بلاد السور في بعض مواضع الأندلس في زمانه موظفاً على أهل الموضع فسل عن إمام الوقت

نعم المكفر نفس اليوم والشهر لأن الذنوب أراء وعلل والطاعات دواء وشفاء فليس كل دواء صالح لكل داء فالاجتناب بكفر والصوم بكفر إلى غير ذلك والله أعلم قال العلامة عبد الرؤوف في شرحه على مختصر شيخه مختصر الإيضاح واستشكل تكفير الصفات لأنها مكفرة باجتناب الكبائر فما الذي كفره نحو الخمر والحج والتحقيق في الجواب ما قاله البلقيني أن الناس أقسام من لا صفات له ولا كبائر وهذا دفع درجات ومن له صفات فقط بلا إصرار فهي المكفرة باجتناب الكبائر

إلى موافاة الموت على الإيمان ومن له صفائر مع الإصرار فهي التي تكفر بالأعمال الصالحة كالصلاة والصوم والحج ومن
له كل منهما فالمكفر بالأعمال الصغار ومن له كذا فقط فيكفر منها بقدر ما كان يكفر من الصفائر انتهى كلامه ومنه
ينهم الجواب عن معنى الحديث (تسمي) فإن قيل الإصرار على الصغيرة كبيرة فكيف تكفر باجتناب الكبائر أجب
ليس هو كبيرة حقيقة بل هو في حكم الكبيرة بمعنى أن من أصر على (٣٣٣) صغيرة لم تغلب طاعته معاصيه حكم نفسه

كمرتكب الكبيرة ونص عبارة
الرواجل للعلامة الهيتي الكبيرة
الحادية واخسون بعد الأربعائة
إدمان صغيرة أو صفائر بحيث
تغلب معاصيه طاعته وكون هذا
كبيرة أي مثلها في سقوط العدالة
هو ماصر حوايه وعبارة الرافعي
قال الأصحاب يعتبر في العدالة
اجتناب الكبائر فمن ارتكب
كبيرة فسق وردت شهادته وأما
الصفائر فلا يشترط نجسها بالكبيرة
لكن الشرط لا يصير عليها فإن
أصر كان الإصرار كارتكاب
كبيرة الخ مافي الزواجر وفي
النهاية للرمل والتحفة واللفظ لها
بعد قول المنهاج وشرط العدالة
اجتناب الكبائر والإصرار
على صغيرة قيل عطف الإصرار
من عطف الخاص على العام
لما تقرر أنه ليس المراد مطلقاً
بل مع غلبة الصفائر أو مساواتها
للمعاصير وهذا حينئذ كبير فأنهى
وفيه لأن الإصرار لا يصير
الصغيرة كبيرة حقيقة وإنما باعتبارها
بها في الحكم فالمعطف صحيح من
غير احتياج إلى تأويل الخ مافي
التحفة والنهاية والله سبحانه
الهادي أعلم (سئل) رضي الله

في الفتا بالآندلس الأستاذ الشهير أبو سعيد بن لب فأقنى أنه لا يجوز ولا يسوغ
وأقنى صاحب الترجمة بسوغه مستنداً فيه إلى المصلحة المرسلة معتمداً في ذلك
إلى قيام المصلحة التي إن لم يغم بها الناس فيعطونها من عديم ضاعت وقد تكلم
على المسئلة الامام الغزالي في كتابه فاستوفى ووقع لابن الفراء في ذلك مع سلطان
وقته وفتحاته كلام مشهور لا نطيل به اه (فائدة) قال العلامة الشافعي في تكملة
الديباج عقب ترجمته للعلامة محمد بن محمد القرشي التلنسي الشهير بالمقرى بفنم
الميم وتشديد القاف المقترحة ما نصه : ومن فوائده أنه قال سألت السلطان أبو عثمان
عمن لزمته يمين على نفي العلم خلف جهلا على البت هل يبعد أم لا فأجبت
بإعادتها وقد أفناه من حضر من الفقهاء بأن لا تعاد لأنه أتى بأكثر من أمر به
على وجه يتضمنه فقلت له اليمين على وجه الشك غموس قال ابن يونس والغموس
الحلف على نفي الكذب أو على غير يقين ولا شك أن الغموس محرمة منهى
عنها والنهي يدل على الفساد ومعناه في العقود عدم ترتيب أثره فلا أثر لحده
اليمين فوجب أن تعاد وقد يكون من هذا اختلافهم فيمن إذنها انكوت فتكلمت
هل يجوز بذلك والإجزاء هنا أقرب لأنه الأصل والصيات وخاصة لفظة الحياة
فإن قلت البت أصل وإنما يعتبر نفي العلم إذا تعذر قلت ليس وخاصة كالصيات اه
وقال قبل ومنها أيضاً قال تكلم العلامة أبو زيد ابن الامام في الجلوس على الحرير
فقال له الأستاذ ابن حكم مقتضى حديث أنس المنع لقوله فقامت إلى حصير أنا
قد اسود من طول ما لبث فقال أبو زيد لا نسلم أن مراده الجلوس لاحتمال أن
ذلك الحصير يغطي وذكر حديثاً فيه تغطية الحصير وكان الرجل داعية قلت
وللأستاذ أن يقول الغالب خلاف ذلك فيجب العمل عليه حتى ينص على غيره
بالدليل على أنه روى نصاً في صحيح البخاري وغيره الجلوس عليه قال ومنها قال
حديثي القاضي الظريف أبو عبد الله بن عبد الرزاق الجزولي عن الشيخ النخبة
ابن قنرال أنه سمعه يقول سمع يهودي يحدث نعم الامام الحنبل قال أنكر ذلك حتى
كاد يصرح بالندح فبلغ بعض العلماء فأشار على الملك بقطع الحبل وأسبابه عن
اليهود سنة قال فما تمت سنة حتى ظهر فيهم الجذام قال ومنها قال سمعت الأيلي
يقول سمعت أبا عبد الله بن رشيد يقول إن خطيباً بتلسان كان يقول في خطبته

عنه في محتمل الشهادة هل يجوز له أن يعمل غيره ويسلسل الأمر أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك حيث وجدت
شروط التحميل وذلك مأخوذ من عموم مافي المتنون في من المنهاج قليل شهادة على الشهادة في غير عقوبة لله تعالى
ولا شك أن المذكور ليس بعقوبة لله تعالى ومن خص من مافي حاشية العلامة الشيخ الشبرايمس على نهاية العلامة الرملي بعد قوله
في آخر الفصل ولو اجتمع شاهد فرع وشاهد أصل قدمت شهادة الأصل قبل شهادة الفرع كما إذا كان معه بعض ما لا يكفيه

يستعمله ثم يقبض انتهى قال العلامة الشيرازي قوله وشهادة أصل وصورة ذلك أن يتحمل الثمان على أصل آخر ثم
بمعاضة فتحمل على شهادتهم بالتأني آخر ان فهذا شاهدان عن الفرع ذلك شاهدان عن الأصل فتقدم شهادتهما على شهادة
ليحكم بشهادة الجميع انتهى فبين بعموم ما في المتن وخصوص ما في الحاشية المذكورة وكلام العلامة الرملي أن التحمل يتسلسل
ولا طريق للنوع حيث وجدت شروطه (١٣٣٤) والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن التمسك المشتمل عند

بعض العوام الجاهل على فواعد
الجل وطرح اسم أحد الوالدين
والمولود وأخذ نعيم القرين هل
يحل ذلك أم لا وهل إذا حصل
بذلك اطمئنان أو تنفير للنجم
له بأنهم أم لا أفئتنا (أجاب) رضى
الله عنه بقوله قم تعلم ذلك وتعلمه
حرام شديد التحريم وكذا فعله
لما فيه من إلهام العوام أن فاعله
يشارك الله في غيبه وما استأثر
بمعرفة وقد كذب الله مدعى علم
الغيب وأخبر في كتابه العزيز
بأنه المستبد يعلم ما كان وما يكون
في غير ما آية ومصدق ذلك
الواقع في عظيم الإثم للحدث
المشهور من صدق كاهنا أو عرافا
وفي بعضها أو منجى فقد كفر
بما أنزل على محمد فليحذر الذين
يغالطون عن أمره أن نصيبهم
فاته أو يصيبهم عذاب أليم والله
الهادي أعلم

(باب العتق)

(سئل) رضى الله عنه في شخص
قال لفته تعال يا ولدي هل يعنى
أم لا والخال لم يقصد بقوله
المذكور عتق المذكور أو قال
لفته تعال وأنا أبوك ولم يقصد
بذلك العتق المذكور بل رافقه

من يضع الله ورسوله فقد رشد بالكسر وكان الطلبة يشكرون عليه فلا يرجع
فلما قلت من رحتي تلك دخلت على الأستاذ ابن أبي الزبير بستانه فنهاه بالقدم
وقال في قبا قال رشت يا ابن رشد ورشت لثان صحبتيان حكاهما بمقبوب
في الإصلاح قال المقرئ وهذه كرامة لرجلين أو الثلاثة قال ومنها قال شهدت
الشمس بن قيم مقيم الحاشية بدمشق وهو أكبر أصحاب ابن تيمية وقد سئل عن
حديث من مات له ثلاث من الولد كانوا له حجاباً من النار كيف إن أتى بعدها
بكبرة فقال موت الولد حجاب والكبرة خرق لذلك الحجاب وإنما يحجب
الحجاب إذا لم يخرق فإذا خرق لم يكن حجاباً بدليل حديث الصوم حنة عالم
بخرقها اهـ [مسئلة] في شرح الدردير على المختصر وحاشية الدسوقي عليه الرجوع
جواز كراهة الآقية سواء كانت آقية دور أو حوائيت فيجوز لصاحب الدار
أو الخائون أخذ الآجرة من الباعة الذين يحملون كثيراً في فناء داره أو حائوته
ففي الواقع سمع عيسى ابن القاسم لأصحاب الآقية التي انتفاعهم بها لا يضييق على
المسألة أن يكروها ابن رشد لأن كل ما للرجل أن يستمتع به يجوز أن يكروه اهـ
وهو يشمل بمعمومه فناء الخوائيت وغيرها وبه يسقط تنظير عتيق في فناء
الخوائيت اهـ بناني والذي يفيد التثاني منع كراتها وقد علمت أن التثني عن
ابن القاسم خلافه اهـ والله أعلم [مسئلة] في حاشية الدسوقي على شرح الدردير
على المختصر ما نصه من سبق غيره بالجلوس في محل من المسجد لأجل صلاة
أو قراءة قرآن أو علم فإنه يقضى له به وإذا قام لفداء حاجة أو تجديد وضوء
فهو أحق به إذا رجع إليه لما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم
قال إذا قام أحدكم من مجلس ثم رجع إليه فهو أحق به اهـ بناني وهل
يكفي سبق بالفرض فيه أولاً بد أن يكون بذاته وأما سبق بالفرض فهو تصحير
لا يجوز خلاف ذكره الخطاب اهـ قال الدردير وهذا ما لم يكن غير السابق اعتاد
الجلوس فيه لتعلم علم كترهيس أو تحديث أو إقراء أو إفتاء فإنه يقضى للمعتابه
كما يفيد قول الإمام فإنه أحق به من غيره وقال الجمهور معنى قول الإمام أحق
به استحساناً لا وجوباً أي أن الحاكم يقول للسابق الذي لا زرع المعتاد الأولي لك
والأحسن عند الله تعالى أن تنحى عنه لمن اسم به فيكون كلام الحاكم السابق

ورحمه فهل بالصورة المذكورة يقع العتق وإن لم يقصد بذلك العتق وإن وقع العتق يقع فضاء ديانته أو ديانة أم لا يقع
أصلاً حيث لم يقصد بذلك العتق ولكل امرئ ما نوى أفئتنا (أجاب) رضى الله عنه نعم قوله يا ولدي كناية عتق حيث
قصد به العتق تذاً وإلاقاً وأما قوله وأنا أبوك فصرح عتق إن كان بولده الله لأنه وإلا فلا ثم إن لم يكن المذكور
معروف النسب عن غيره وصدقه حاله كونه بالفا حافلاً ثبت لسه منه أيضاً وإن كان صغيراً أو مجنوناً فلا يشترط

تصدقه وإن كان معروف النسب من غيره فلا يلحقه وإن صدقه، ثم ثبت العتق المذكور ظاهر حيث أمكن كونه منه لا كلام فيه وأما بامتنان وديانة فإن ظهرت قرينة حتم ورحمة لم ينفذ بإمتنا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله تعالى عنه) في رجل له ثلاثة أعبد اثنتان حاضرات والآخرة غائب فقال من حضر أحدكما خرج واحد إلى السوق وجاء الذي كان غائبا ووقف جنبه الآخر فقال هذا السيد أحدكما حر ومات (١٣٣٥) السيد ولم يبين فهل يكون الثلاثة

معتوقين أم اثنتان منهم وإن كان السيد لا يملك إلا هم ولا يملك شيئاً غيرهم فما يكون للورثة أفئتنا (أجاب رضي الله عنه) أعلم وقضاه الله وإياك لما فيه رضاه أن هنا حالين الأول أن يقصد السيد بقوله أحدكما عبداً معيناً ثم يموت قبل البيان كافي صورة السؤال فيقوم وارثه مقامه في بيان العبد المعتوق فإذا بين في عشرين فلذلك أن يدعى يأتي المراد بالعتق فإن أنكر الوارث حلف فإن نكل حلف العبد وعتق والحال الثاني أن لا يقصد معيناً فللوارث أن يعين عشرين للعتق وليس للثالث الدعوى في هذه إن وافق على أنه لم يبرع معيناً وإلا فكأنه لا يملك هذا كله إن كان هناك وارث فإن لم يكن وارث أو وجد وقال لا أعلم فالقرعة بأن يكتب في رقتين حروفي الثالثة رقية ثم يخرج الرقع على أخطائه فمن خرج له الحرية عتق ومن خرج له الرقية هذا كله إذا كان في صحة السيد أو مرض موته وخرج من خرج له العتق ولم يجر الوارث كأن خرج أحد العبدين أو أحدهما وبعض الآخر أو بعض

خارجاً مخرج القنوى لا الحكم وإنما رجع القول بالنقض حقيقة للشهر والظاهر أن اختصاصه به إنما هو في الوقت الذي اعتاد الجلوس فيه لما ذكر لا بوقت آخر ولا بما اعتاده والده ولا إن سافر سفر القطار ثم قدم اه بتوضيح وزيادة من السوق والله أعلم (فائدة) ذكر الشيخ التنكسي في ترجمة الشيخ عبد الرحمن المعروف بسفين عن الشيخ المنجور أن المترجم له كان ينكر على من يقرأ الفاتحة ثلاثين أو يطلها ويقول إنها بدعة لم ترد في حديث روى بعد موته فسئل عن ذلك فرجع عنه اه وقال قال الشيخ زروق في بعض تأليفه ما اعتاده أهل الحجاز واليمن ومصر ونحوهم من قراءة الفاتحة في كل شيء لا أصل له لكن قال الغزالي في الانتصاف ما استدل ما عند ربك وخالفك من غير واستجلب ما توهمه من هداية وير قراءة السبع المائتين المأمور بقراءتها في كل صلاة وتكرارها في كل ركعة وأخير الصادق المصدوق أن ليس في التوراة ولا في الإنجيل والفرقان مثلها وفيه تنبيه بل تصريح أن يكثر منها لما فيها من الفوائد والذخائر اه كلام زروق أخرج أبو الشيخ في الثواب عن عطاء قال إذا أردت حاجة فقرأ بفاتحة الكتاب حتى تحتمها تقضى إن شاء الله تعالى فله الجلال البيضاوي رحمه الله تعالى اه (فائدة) في شرح الدردير على مختصر سيدي خليل مع المتن رحوم اصطيات ما كثر من ظير أو غيره لا بنية الذكاة بل بلا نية شيء أو نية حبه بقصص ولو ذكر الله أو لساع صوته كدرة وفري وكروان أو بنية الفرجة عليه كغزال أو فرد أو تسامس أو بنية قتله والظاهر أنه يمنع شراء دابة أو فري أو كروان أو بيل معلوم ليحبسها لذكر الله أو لساع صوتها كالاصطياد لذلك ولا يحرم عتقها وأما اصطيات المأكول بنية الذكاة أو بنية القنبة لغرض جائز شرعاً لتعليمه الإلهاب لبلد بكتاب يعلق بمنأجه أو ليقبض على ما يقع في البيت من مفسدة أو تعليم البازي أو غيره الاصطياد بفائر وكرة الاصطياد لله وجزاز لتوسعة على نفسه وعياله غير معتادة كأكل الفواكه وفذب لتوسعة معتادة أو سد خلة غير واجبة وكف وجه عن سؤال أو صدقة ووجب لسد خلة واجبة فتصريح الأحكام الخمسة وأما اصطيات المالا يترك كالخنزير والثور اسق الخنزير بنية قتله لا بنية ذكاته ولا بنية نحو حبه أو الفرجة عليه فلا يجوز فاعلم أنه لا يجوز اصطيات

أحدهما أعدت القرعة بينهما فمن خرج له العتق عتق كله أو بعضه ورق الآخر أو بعضه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه) في رجل له عبد مملوك فجاءه رجل يشتري منه العبد فقال له ما أبيع ولدي هل يمتني بذلك أم لا أفيدوا (أجاب رضي الله عنه) بقوله نعم قوله المذكور كناية فإن قصد به عتق العبد المذكور وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه) في رجل أعتق أمة ثم تزوجها فحصل له مرض شديد فباع زوجته بغير أن يعلم أنه يخل له ببعضها مع جهله فأشراها شخص منه ثم

لبيت عتقها وزواجها على حاكم البند فادب الحاكم البائع وقال سلم الدراهم للمشتري فقال أنا لمعسر ما عتدي شيء فقال الحاكم
للمشتري أنت الجارية عندك أمانة إلى أن يعطيك الدراهم فقال البائع وأعطى المشتري مرة أخرى بعضاً من الدراهم وحيث
نبت لها العلق والزواج سافر المشتري بها مراراً وجعلها سرية فحملت منه وولدها المشتري أنه أعتقها وأملك بها وإذا قلتم
عتقه باطل وزواجه فاسد فثبت للبائع (٢٢٦) وهو زوجها أخذ الجارية جبراً منه ويكون باقي الدراهم ديناً عليه

القرود والذب لأجل التفرج عليه والتمتع به لا مكان التمتع بغيره ويحرم التفرج
عليه نعم يجوز صيده للذكية على القول بجواز أكله اه بتوضيح وزيادة فمن
الدسوقي قال الدسوقي والذي ذكره شيخنا العدوي أن القرود على القول بجواز
أكله يجوز التمتع به بتلعيص الفرجة عليه وإن كان يمكن التمتع بغير ذلك وهو موافق لما
في الخطاب مما يفيد جواز اصطيد الصيد بنية الفرجة عليه حيث لا تعذيب وأن بعضهم
أخذ الجوارح من حديث يأبى عمير ما قبل التغير كما في ثمانين الترمذي وغيره اه (مسئلة)
في مختصر خليل وإن اختلف الزوجان في قبض ما حل قبيل البناء قولاً بعدد قوله يمين
فيهما عبد الوهاب إلا أن يكون بكتاب وإسماعيل بأن لا يتأخر عن البناء عرفاً اه
وعياض بأن لا يدعى الزوج دفعه بعد البناء وإلا فقولها والتخصي بأن لا يكون
بيدها ومن فيه وإلا فقولها قال ابن رحال ويظهر من كلام من قيد بالكتاب أن
المراد به كتاب مخالف لكتاب الصداق وقد بينا ذلك في الشرح وقال التسولي
والمراد بالكتاب الصك الذي أشهد فيه بتخلده في ذمته كان صك الصداق أو غيره
كما في ابن عرفة قلت أفتى عياض حسياً في دعاوى المعيار بأن القول للزوج ولو كان
الصداق مشهوداً عليه في كتاب فإنه لما سئل عن تزوج بعاجل وآجل وأشهد
في رسم الصداق أنه لا برامة له في دعوى الدفع إلا بينة ثم دخل وأدعى الدفع
فأجاب القول قوله فيما جرت العادة بدفعه من النقد قبل الدخول اه فتشادة العادة
عارضت البينة ههنا وهذا هو القياس في مثل هذا لأن العادة إذا عارضت
استصحاب الأصل الذي هو استمرار تعمير الذمة فتقدم لأنها كالشاهد بالقضاء
ولعل ابن عاصم لهذا ترك قيد القاضي عبد الوهاب وأشار لقيد القاضي إسماعيل
والقاضي عياض بقوله

والقول قول الزوج بعد ما بني ويدعى الدفع لها قبل البناء
وهو لها فيما ادعى من بعد أن بني بها والعرف رعيه حسن
فتأمل والله أعلم اه يتصرف [مسئلة] إذا خرب المسجد لا يطلب له تعجبة
كما في الخطاب ومقتضاء زوال أحكام المسجدية لأصل الحبس تأمل اه دسوقي
والله أعلم [مسئلة] استظهر العلامة العدوي أنه لو تبين للضرورة عند احتلامه
خوفاً من نسبه للمواط أو الزنا وحلي صحت صلاته ويكون بمنزلة فاقد الماء اه

حيث إنه معسر وهل يرتب
للمشتري من الأحكام الشرعية
حيث إنه نبت العلق والزواج
عليه أم لا أفتونا (أجاب رضي
الله عنه) نعم ثبت للبائع أخذها
جبراً ويكون باقي الدراهم في ذمته
والحال ما ذكره وحيث علم المشتري
عتقها فهو ذان بفهم عليه الحد
الشرعي والولد ليس له لكنه
حرمها لآله والله سبحانه وتعالى
أعلم (سئل رضي الله عنه) في
شخص قال لفته تعالى بأولدي
هل يعتق عليه أم لا يعتق إلا بالنية
وهل إذا قال تعالى وأنا أبوك
هل يكون صريحاً بالآخر أم كناية
المسئلة واقعة أفتونا مأجورين
(أجاب رضي الله عنه) نعم قوله
بأولدي كناية فإن قصد به العتق
وقع وإلا فلا وقوله أبوك صريح
عتق إن أمكن أن يكون ابنه
بأن يولد مثله مثله ثم إن كان
المستلحق معروف بالنسب عتق
ولم يلحقه وإلا بأن لم يعرف
نسبه لحقه كما هو في سؤال ميسوط
والله سبحانه أعلم (سئل رحمه الله
تعالى) لو قال بغير قصد عبدي
حر فخلصاً من غاصب ظالم هل
يعتق العبيد هذا للقروا لا أفيدوا

(أجاب رضي الله عنه) نعم لا يعتق عليه العبد والحال ما سطر والله عز وجل أعلم (سئل رضي الله عنه) فيمن ماتت عن
زوج وعن ورثة غيره ففسمت تركتها على ورثتها وأخذ كل منهم نصيبه من ذلك بالقسمة الشرعية وبقي من التركة عبد
رفيق بملوك لمورثهم المذكورة ثم لم تحصل فيه قسمة ثم بعد نحو سنتين قال غير الزوج من الورثة المذكورين بأن مورثهم
المذكورة قد أعتقت عبيدها المذكور في حال حياتها وأوصت له بكذا وكذا من مالها فأناكر الزوج عتقه والوصية

له وقال بل هورقيق إلى موت سيده وأنا أطلب ميراثي منه والحال لم يذكر أحد من الورثة المذكورين عتقه والوصية له حال قسمة التركة بل سكتوا عن ذلك فهل إذا لم يثبت عتقه والوصية له بالبينة العادلة الشرعية هل يثبت العتق في حصص الورثة الآخرين بالعتق مؤاخذاً لإقرارهم وبيع الزوج على نصيبه من العبد أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفقونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم نفذ العتق في حصص المقرين (٣٣٧) ثم إن شهد اثنان منهم وهما بالغان

عدلان ذكران بأن فلانة قد أعتقت عبداً في حال صحتها أوفى حال مرضها وهو يخرج من الثلث نفذ العتق في حصص الزوج وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (باب التدبير)

(مثل رضى الله عنه) في رجلين اشتريا جارية وكل واحد منهما سلم نصف ثمنها ثم قال أحدهما نصف ما ملكه معتوق بعد موتى يعنى النصف الذى يملكه من الجارية المذكورة ثم عن له بيعها فهل له ذلك والحال ما ذكر أم لا أفقونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز له بيع حصته والحال ما سطر والله أعلم (مثل) رضى الله عنه في عبد ادعى على ابن سيده لدى حاكم شرعى أن سيده قتل موته دبري وأبقى تدبيراً مطلقاً فأنتكر الابن وقال إن أبى دبري تدبيراً مقيداً وإن أبى يمد تدبيراً باعك فأحضر العبد شاهدين وشهد كل واحد منهما بأن سيد العبد قال في صحته إن عبدى فلاناً وبنته بعد موتى أحراراً من أحرار المسلمين فهل والحالة هذه يثبت عتقها بذلك أم لا وهل إذا حكم الحاكم بخريرتها ينفذ حكمه أم لا

نقله الشيخ عبد المجيد على العزبة والله أعلم [مسئلة] الصلاة على الجنائز أربع تكبيرات ثم يقول بعد الأولى الحمد لله الذى أنبأ وأحيى والحمد لله الذى يحيى الموتى وهو على كل شيء قدير اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فى العالمين إنك حميد مجيد اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم إن كان محمداً فرد فى إسمائه وإن كان ميثناً فجاوز عن ميثاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ، وإن كانت امرأة قال اللهم إنها أمك وبنت عبدك وبنت أمك كانت تشهد الخ وهكذا فى بقية التكبيرات ويكون الحمد أثر كل تكبيرة على المعتد وفى الطراز يكون الحمد فى الأولى فقط ويدعو فى غيرها ودعاً بعد الرابعة إن أحب وإن أحب لم يدع وسلم ، وإن كان طفلاً قال اللهم إنه عبدك وابن عبدك وإن أمك أنت خلقتهم ورزقته وأنت أمه وأنت تحييه اللهم اجعله لوالديه سلفاً وذخراً وفرطاً وأجراً وتقل به موازينهما وأعظم به أجورهما ولا تحرمنا وإياهما أجره ولا تفتنا وإياهما بعده اللهم إلهنا بصالح سلف المؤمنين وكفالة أئمتنا إبراهيم وأبده داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وعافه من فتنة القبر ومن عذاب جهنم كذا وجدته بخط والذى رحمه الله تعالى مع زيادة من ابن ترك والله أعلم [مسئلة] فى الدسوق على شرح الدردير على سيدى خليل لو حلف على زوجته بالطلاق مثلاً أن لا تخرج من الدار فخرجت لسيل أو هدم أو لاسر لافراق لها معه أو أخرجها صاحب الدار وهى بكراه قد اتقضى أو نودى على فتح قدر وهى حامل أو مرضع فخرجت لحوقها على مائى بطنها أو رضيعها فنى سماع ابن القاسم عن مالك لا حث عليه واستصوبه الثانى لخروجه عن نية حكا لو سئل على قاعدة البساط قال عبد الباقى ويحتمل الحث لأنه كالأكرام الشرعى لأن الخروج واجب شرعاً فى مثل هذا ورده الثانى بأنه غير صحيح لخالفته النص اه بلفظه والله أعلم [مسئلة] لا يلزم من بعد عن مكة مقابلة عين الكعبة فى نفس الأمر باتفاق لأن فى لزوم بلغ ذلك تكليفاً بما لا يطلق وإنما فى المسئلة قولان (الأول) لابن رشد يجهت فى الجهة وهو الذى منى عليه خليل وهو المشهور

(٤٣ - فرة العين) أفقونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يقع ابن السيد بينة على البيع قبل الموت نفذ العتق إن خرجا من الثلث أو أجاز الوارث المطلق التصرف وإلا عتق منهما بالقسط وإذا حكم الحاكم نفذ حكمه وكذا إن أقام ابن السيد البينة وحكم الحاكم بعد صحة البيع إذا كان يرى ذلك نفذ حكمه أيضاً والله سبحانه وتعالى أعلم (باب أمهات الأولاد) (سئل) رضى الله عنه نعم دخل بيته فلم يجد زوجته فوطئ جاريته المملوكة له فحملت

من وقت وطء سبدها لوضعها تسعة أشهر فسادتها سبدها وأقر بأن الحل منه والولد ولده فهل يكون إقراره نافذاً عليه ويلحق الولد به في النسب ويرثه إذا مات أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفقونا مأجورين خيراً (أجاب) رضي الله عنه نعم إقراره نافذ عليه ويلحقه ويرثه والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله تعالى عنه عن الجوارى المتولدة من بلاد الرصاص المسميات بالشرقيات قريب (٣٣٨)

ويرزجونهم على بعضهم البعض فإذا تناسلوا باع السيد أولادهم فهو لاء لا شك في حلهم وناس معهم عبيد يزوجونهم على حرائر وبأخذون أولادهم ويبيعونهم وناس يتغازون في بعضهم البعض ويسبون أولاد المغلولين فكيف الحال يكون في ذلك هل يصح شراء الجوارى المذكورات من غير تفتيش على بيان الحال وهل تصدق الجارية إذا قالت أنا مأة أو حرقة أم لا؟ المسئلة توافقة أفيدوا بالجواب الشافي (أجاب) رضي الله عنه بقوله الحمد لله رب العالمين ما شاء الله ولا قوة إلا بالله اللهم توفيقاً للصواب وهداية إليه لا شك في حل شراء القسم الأول لأن الفرع يتبع الأم في الرق وتحريم شراء القسم الثاني كذلك لأنه يتبع لأمه في الحرية والقسم الثالث إن كان المسي كافراً حريباً أو ذمياً انتقض عهده فلا شك في حل شرائه وأما إذا كان المسي حراماً فلا شك في تحريم بيعه وشراؤه لأنه لا يجعل استرقاقه بحال؛ بيق ما لو شك من أي الأقسام هو وقد تعارض فيه أصلاً الحرية وهي أن الأصل في الإنسان الحرية

(واشأن) لابن القصار يجتهد في استقبال السمعة المراد أن يقدر المفاضلة والمحاذاة وإن لم يكن في الواقع كذلك وهو مذهب الشافعي قبل وبقى على القولين لو اجتهد فأخطأ فعلى المذهب يعيد في الوقت وعلى مقابله يعيد أبداً لكن قال الثاني الحق أن هذا الخلاف لا نمرة له كما صرح به المازري وأنه لو اجتهد وأخطأ فأنما يعيد في الوقت على القولين كذا يؤخذ من حاشية الصاوي على أقرب المسالك نقلاً عن الدسوقي وفي حاشية الشيخ على العدوي على الحرشي عند قوله والمراد يست عينها عند ابن القصار أن يقدر أنها بحر أي لم لو كانت بحيث ترى وأن الرأي يتوهم المفاضلة والمحاذاة وإن لم يكن كذلك في الحقيقة الخ مانصه حاصل كلامه أنه أي ابن القصار يقول كل واحد من الصف الطويل يقدر أنه مسامت ومقابل وإن لم يكن كذلك في الحقيقة لأنه يستحيل أن يكون الشكل مسامتين أقول قضية ذلك أنه على المشهور لا يقدر المسامته بل يقول يكفي أن القبلة في ذلك الجهة وإن فرض على تقدير جمع الأرض لا يكون مسامته وإذا قال شيخنا عبد الله وأما على المشهور فالواجب على المصلي اعتقاد أن القبلة هي الجهة التي هي أمامه ولو لم يقدر أنها مقابلة بدليل صحة الصف الطويل جداً فإنه يستحيل أن كل واحد مقابلها إلا أنه يرد على ذلك ما قالوه من أن الجسم الصغير إذا بعد تحصل له مسامتة الجلة الكثيرة ولو أزيد من ألف ما قال الأمير في ضوء شموعه على مجموعته : الحق أن ما قالوه يتوقف على نوع تفويض كالدائرة حول القطب أي يعني وإذا كان الحق ما ذكر فلا يرد ما قالوه على كلام الشيخ عبد الله شيخ الشيخ العدوي الذي هو فضيته كلام الحرشي الصريح في أن الخلاف بين القول بالجهة والقول بالسمت حقيق له نمرة لا لفظي نعم قال الشيخ الأمير في الحاشية المذكورة عقب ما ذكره فإن أريد إمكان الوصول بينهما أي بين الجسم الصغير والجلة الكثيرة بخط أي مستقيم ولو تيامن أو تباشر وجع الخلاف أي بين القولين المذكورين لفظياً كما يظهر ذلك عند من له أدنى إلمام بالهندسة أي وهم لم يصرحوا بهذه الإرادة فيبقى الخلاف على حقيقته والله أعلم

[مسئلة] قال الشيخ الصاوي في باب الحية عند قول الشيخ الدردير في أقرب المسالك وحية الدين إرمان وهب لمن هو عليه فلا بد من القبول لأن الإبراء

والأصل الآخر هو وضع اليد الذي لم يقارنه دعوى الحرية فإنه يفيد الملك وهو المذهب هنا في الروضة واليد على البالغ المسترق وإن لم تكن عن البينة عند إنكاره فهي غير ساقطة بالكلية بل يجوز اعتقادها في الشراء وإن سكنت المسترق اكتفاء بالظاهر أن الحر لا يسترق الخ مافي الروضة إلا إن ادعى الكامل ببلوغ وعقل ورشد الحرية والقول قوله يمينه لكن بشرط أن لا يسبق إقراره برقية وهو كامل ببلوغ وعقل ورشد كما في المفتي ونص عبارته سكتوا

عن اعتبار الرشد في المهر هنا وينبغي كما قال الزركشي اعتباره كغيره من الأقارب فلا يقبل اعتراف الجوازي بالرق كما
حكى عن ابن عبد السلام لأن الغالب عليهم السفة وعدم المعرفة قال الأذري وهذه العلة موجودة في غالب البيوت لاسيما
من قرب عهده بالبرخ انتهى وفي الشفعة وعن ابن عبد السلام ما يقتضي اعتبار رنده أيضا وظاهر كلامهم خلافة انتهى
وتبرأ منه بعد ذلك وفي باب الدعوى أيضا وجزم في النهاية (٣٢٩) بعد اشتراط الرشد انتهى فإذا فهمت

ماذا ذكر علبت أنت الجارية

تصدق بيمينها إذا كانت كاملة في
قولها أنا حرة وأمة وإذا أقرت
وهي كاملة بالرقية ثم أقامت بينة
بالحرية لانسمع للتناقض وأما
غير الكامل إذا ادعى واضع اليد
رقه فالقول قول واضع اليد يمينه
قلو ادعى بعد كاله الحرية لم تسمع
دعواه إلا بينة والله سبحانه أعلم.
(بسم الله الرحمن الرحيم) رفع هذا
السؤال مع جوابه لمولانا المرحوم
السيد عمر بن عبد الرحيم البصري
الشافعي الحسيني وصورته
فما يقول مولانا في شخص وقف
في الشباك من الشبايك التي على
الحرم كدرسة القاضي الخاص
الشرقية والباسطية والبيوت التي
لها شباك في حائط المسجد مقتديا
بإمام المسجد الحرام هل تصح
قدوته سواء كان الشباك مغلقا
أو مفتوحا مشبها أم لا وإذا صح
قدوته هل تصح صلاة من وقف
وراءه في أرض المدونة والبيوت
وهو ناوي القدوة بإمام المسجد
فإنكون صلاته مرتبطة بصلاة
إمام المسجد أم لا ينشأ لنا ذلك
وأوضحوه أيضا شافيا ومن قل
ذلك من أئمة المذهب (الجواب)

يحتاج للقبول والإيماء لمن هو عليه بل لغيره فكرهته يمين فيه الإشهاد مانعه
يؤخذ من قوله فكرهته صحة التصرف في الوظائف وهو أن يتعهد لإنسان مال
معلوم من وظيفة أو جامكية فيزول عنها لغيره إن كان ذلك الزول من غير مقابلة
شيء بل هبة أما إن كان في مقابلة شيء يؤخذ فإن سلم من الربا جاز ولا مانع اه
والله أعلم هذا من جهة الهبة وأما من جهة البيع فسيأتي حكمه قريبا [مسئلة] ذكر
العلامة العطار على جمع الجوامع عند الكلام على الكيثر أن كلا من بذل المال
وأخذه على الحكم كبيرة سواء كان بالباطل أو بالحق وأن بذل مال للمتكلم في
جائز مع السلطان مثلا جمالة جائزة عند الشافعية وغير جائزة عند المالكية لأنه
من الأخذ على الجاه وأما بذل المال للمتكلم في واجب كالنجوس فلابد من قاضي
القبول أنه لو كان يبدل ظالم فقال إن خالصتي منه فلك كذا يحتمل أن يقال يستحقه
كرد الآتي ويحتمل أن يقال تخليصه من جملة انتهى عن المنكر وهو من فروض
الكفاية فيكون بالتخلص مستغنى للفرض عن نفسه فلا يستحق جملا اه وفي الروضة
في القضاء إنه إن كان الطالب للقضاء بمن يمين عليه ويستحب له فله بذل المال
والأخذ ظالم بالأخذ وهذا كما إذا تعذر الأمر بالمعروف (لا يبدل أعماله وهو
جزم بالاحتال الثاني فينبغي أن يكون هو المعتمد فيحل البذل للجاعل ويحرم
على الأخذ ويحل ذلك إذا علم المحمول له أن الجاعل مظلوم بالحبس فإن لم يعلم
ذلك لم يجب عليه فلم يمتنع عليه الأخذ اه والله أعلم

(قاعدة) قد نظمت المسائل الست التي لا تغتور الزوجة على حاليها بدخول
غيره عليها بقول

ولا تغتور بالدخول زوجة	على حاليها يست تثبت
من أخبرت بموت غائب قدم	بعد دخول الثاني وهو ما علم
من طلق لفقد إنفاق حصل	بشرطه ثم بها الثاني دخل
فأنبت الأول ترك ما بقي	أو الوكيل أو بأن ذاتي
وزوجة المفقود في مفروضة	تزوجت والفسخ جالعة
واستبرأت وثالث بها دخل	فظهرت صحة مفروخ حصل
ومن تزوجت بدعوى الموت	لزوجها أو ببيوت موت

أحمد لله اللهم أهم الصواب الاقتداء بإمام المسجد لمن هو في شباك حائط المسجد صحيح لما تقرر من أنه إذا جمع
الإمام والمأموم مسجد صح الاقتداء ولا يضر أن يكون بينهما باب مغلق وبلاد الروضة تبعاً لأصله بقوى ما ذكرنا
لأن لفظه وشرط البنائين في المسجد أن يكون باب أحدهما نافذاً إلى الآخر وإلا فلا يعدان مسجداً واحداً وقد سئل
شيخنا الإمام شيخ الإسلام ابن حزم بن ظهيرة شيخ الإسلام البلقيني عن معنى كلام الروضة هذا فقال إنه تابع في ذلك

لكلام الرافعي والرافعي ليس له سالف من الأصحاب في ذلك وهو مخالف لكلام الشافعي والأصحاب ثم ذكر كلاماً طويلاً يبين مراجعته من الفتاوى المكية والمفتى به والذي أدركنا تأييد الخلة من مشايخنا الاقتداء بإمام المسجد في جدار المسجد الحرام ونقله جماعة وإذا صلى في جدار المسجد صحت صلاة من خلفه واقتداءه بإمام المسجد وصلاة من ينظره بصلاة الإمام والخال ماذكر (٣٤٠) والله تعالى أعلم به التوفيق وكتبه الفقير إلى الله تعالى أبو السعادات بن محمد

أبي البركات بن ظهير الشافعي
كان الله له أمين وقال السائل
تقلاً من خلفه رحمه الله تعالى
في القول فيه أفقونا مأجورين
أنابكم الله الجنة ونعيمها آمين
(فأجاب) مولانا المشار إليه
السيد عمر رحمه الله تعالى بما صورته
أخذه سبحانه حاصل ما أفاده
العلامة المشار إليه ذكر خلاف
في صحة الاقتداء بالأماكن المذكورة
وهو كما قال فالذي اقتضاه كلام
الشيخين عدم الصحة على تفصيل
يعلم مما سلكه عن كلام المتأخرين
المتقدمين لمقاتلتهما المذكورة
والذي حرره السراج البقيني
والجمال الإسنوي الصحة مطلقاً
ومشاخلاف الاختلاف في أنه
هل يعتبر في أبنية المسجد الواحد
الشافعي أولاً فمن شرطه منع الصحة
ومن لم يشترط قال بالصحة فمن
اعتمد الأول من المتأخرين
مشايع الإسلام الشهاب بن حجر
والشمس الخطيب الشربيني
والجمال الزملي في شروحاتهم على
المنهاج فيعمارة الأول مانعه فإن
حال ما أتى بناء يمنع المرور
لا الرؤية كالشباك فوجهان في
المجروح وغيره البطالان قوله

بغير عدلين قدسحه - صل
ثالث الأزواج بها من طلقت
كأنهم من عني طلاقها وقد
قدمت من طلقت وقد دخل
ظن بأنها تكون خامسة
خلافها فظهرت من بعد ذا

[مسئلة] من وطئه أمة يأنن سيدها له في الوطء لاحد عليه ويؤدب مراعاة
لقول عطاء بجواز التحليل فالحللة من يقول سيدها لغيره أذنت لك في وطئها أو
أباحت لك أم من شرح أقرب المسالك وفي الصاوي مذهب عطاء بجواز تكاح
الامة التي أحل سيدها وطأها للواطئ وهو صادق بما إذا كان بعرض وبسوته
وحينئذ فالمستأجرة من سيدها محللة فلا حد فيها فطراً لهذا المذهب كذا في الباقى
وقال أبو حنيفة لاحد في وطئه المستأجرة للواطئ وظاهره كان المؤجر ولها
أو سيدها أو نفسها لأن عقد الإجارة عنده شبهة تبرأ الحد وإن حرم عنده
الإقدام على ذلك أم (في فائدة) ذكر ابن فرحون في تبصرته عن المازري في المعلم
أن الدليل على ما ذهب إليه مالك من جواز زيادة العقوبات على الحد فعل سيدها
عمر رضي الله تعالى عنه في ضرب الذي نقش خاتمه مائة ونقل ابن قيم الجوزية أنها
ثلاثمائة في ثلاثة أيام وذكر القرافي أن صاحب القضية ممن بن زياد زور كتاباً
على عمر ونقش خاتمه مائة فشفع فيه قوم فقال أذكر عتوني الظعن وكنت
ناسياً فجلده مائة أخرى ثم جلده بعد ذلك مائة أخرى ولم يخافه أحد فكان
إجماعاً قال المازري وضرب عمر رضي الله تعالى عنه ضيماً أكثر من الحداه
قلت ومن هذا يؤخذ حكم من ضرب سكة السلطان فيكون تأديبه بمنزل ما أدب
به سيدها عمر رضي الله عنه من نقش خاتمه والله أعلم (في فائدة) جملة نساءه صلى
الله عليه وسلم اللاتي عقد عليهن خمس وعشرون امرأة المتفق على دخوله بهن
إحدى عشرة امرأة: ست من قریش:

(١) خديجة بنت خويلد (٢) عائشة بنت أبي بكر (٣) حفصة بنت عمر (٤) أم
حبيبة بنت أبي سفيان بن حرب (٥) أم سلمة بنت أبي أمية (٦) سودة بنت زمعة

الآتي والشباك يفهم ذلك فلذا لم يصرح هنا بتصحيحه وبحث الإسناد أن هذا في غير شباك بجدار المسجد وإلا
كالمدارس التي بجدار المسجد الثلاثة صعبت صلاة الواقف فيها لأن جدار المسجد عنه والحيلولة لا تنصرف رده جمع
وإن انتصر له آخرون بأن شرط الأبنية في المسجد تتألف أبوابها على ما مر فغاية جدار المسجد أن يكون كتباً فيه
فالصواب أنه لا بد من وجود باب أو خوخة فيه يستطرق منه إليه من غير أن يزور كالمز في غير المسجد ويظهر أن

المدار على الاستطراق العادي انتهى . وعبارة الساقى بمعنى الشريفي رحمه الله واعلم أن التسمير للأبواب يخرجها عن الاجتماع فإذا لم تتنافذ أبوابها إليه أو لم يكن التنافذ على العادة لم يعد الجامع لها مسجداً واحداً وإن خالف فيه البلخي فيضرب الشباك فلو وقف وراءه بحدار المسجد ضرر ووقع للأسنوى أنه لا يضر قال الحنفي وهو سحر والمغولي الرافعي أنه يضر أخذاً من شرطه تنافذ أبنية المسجدين انتهى وعبارة الثالث نحوها (١٣٤) فإن أريد السؤال عما يسوغ إطلاق

الإتياء به لم ينسب انتهى (حبل)

ما قولكم في رجل أعجمي يزعم أنه شيخ طريفة قادرية جلس بين جماعة من الأتراك يذكر لهم محاسن سيدي عبد القادر ومرتبته وكراماته وأنه المقدم على سائر الأولياء وذكر أنه إذا

ذكر عتدم في بلادهم سيدي عبد القادر يقولون قدس الله سره العزيز وإذا ذكر غيره من الأولياء كسيدي أحمد البدوي وسيدي أحمد الرفاعي وسيدي إبراهيم الدسوقي يقولون رحمة الله عليه ولا يقولون قدس الله سره العزيز كما يذكره سيدي عبد القادر فسمع هذه المقالة منه رجل من أهل العلم فقال له لم لا تسلكون طريق الإنصاف والعدل وتحجبون الألفاظ الموحمة للتفويض المنتهى عنه فأجابه لا نقول إلا هكذا وأبى أن يقول قدس الله سره العزيز فاستعمر منه ذلك العالم سوء الاعتقاد فبأسوى سيدي عبد القادر من الأولياء فقال له أيضاً

لا بد من سلوك الإنصاف وتحجب النقص والاجفاف فقال الرجل لذلك العالم أنتم بأبها العلماء أعداء

وأربع عرييات (١) زينب بنت جحش (٢) ميمونة بنت الحارث الحلاله (٣) زينب بنت خزيمه الحلاله أم المساكين (٤) جويرة بنت الحارث الخزاعية المطلقة . وواحدة غير عرية من بني إسرائيل وهي صفية بنت حيي من بني النضير . مات عنده صلى الله عليه وسلم منهن ثنتان (١) خديجة (٢) زينب أم المساكين . وتوفى صلى الله عليه وسلم عن التسعة الباقية المنظومة في قول بعضهم

توفى رسول الله عن تسعة نسوة إلهن تدرى المكرمات وتنسب
فمائكة ميمونة وصفية وحفصة تلوهن هند وزينب
جويرة مع رمة ثم سودة ثلاث وست نظمن مهذب
وجملة من ذكر أنه صلى الله عليه وسلم تزوج بهن وهاتهن اثنا عشرة امرأة
مات منهن قبل الدخول باتفاق ثنتان (١) إشراف بنت خليفة أخت دحية الكلبي
(٢) خولة بنت الهذيل . وعلى خلاف في الطلاق أو الموت مع الاتفاق على
عدم الدخول ثنتان (١) مليكة بنت كعب (٢) سبأ بنت أسلم . وفارق بعد
الدخول باتفاق (١) فاطمة بنت الضحاك (٢) عالية بنت ظبيان . وقبله باتفاق
(١) عمرة بنت يزيد (٢) أسماء بنت الزمان . وعلى الخلاف في الفراق قبل
وبعد (١) أم شريك القرشية (٢) المستقبل التي جهل حالها وهي ليلي بنت
الخطيم . ومات صلى الله عليه وسلم عن فتيلة بنت فيس وهو لم يدخل بها . فالمفارقات
باتفاق : سبع . وعلى خلاف : ثنتان . والميتات في حياته باتفاق : أربع . ومات
صلى الله عليه وسلم عن عشر واحدة منهن لم يدخل بها . وخطب صلى الله عليه
وسلم ثمان نسوة ولم يعقد عليهن باتفاق . وسرايه صلى الله عليه وسلم التي دخل
عليهن بالملك أربعة (١) مارية القبطية (٢) ربحانة بنت شعون من بني قريظة
وقيل من بني النضير (٣) نفيسة التي وهبها له زينب بنت جحش (٤) التي
أصابها في بعض السبي ولم يعرف اسمها . أفاده الجمل على الجلالين عن المواهب
والله أعلم . وقد نظمت خلاصته في قول

جملة من طه عليهن عقد عشرون مع ثلاثة حفا تعد
دخوله آتى على إحدى عشر بالاتفاق حذ فبنت عمرا

الأولياء أعداء الفقراء وأنت بأبها الشخص عدو لسيدي عبد القادر فما الحكم في ذلك الرجل وماذا أفيدوا الجواب
مفصلاً ولكم الثواب من الملك الوهاب (أجاب) رضي الله عنه بقوله الحمد لله سبحانه ما شاء الله لا قوة إلا بالله قال الله
تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً وقال تعالى واخفض جناحك
لن أتبعك من المؤمنين وأخرج الإمام البخاري عن أنس وأبي هريرة رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال عن

الله تعالى قال من أمان لي وليا فقد بارزني بالمحاربة وفي رواية له قال قال الله تعالى من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب وتأمل هذا الوعيد الذي لا أشد منه إذ محاربة الله تعالى للعبيد لم تذكر إلا في أكل الربا ومعاداة الأرياء ومن عاداه الله لا يفلح أبدا بل لا بد والعياذ بالله أن يموت على الكفر عاقبا الله تعالى من ذلك بمنه وكرمه وأخرج الطبراني بسند حسنه الترمذي عن أبي أمامة (١٣٤٣١) رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال ثلاثة

لا يستخف بهم إلا منافق ذو شعبة في الإسلام وذو العلم وإمام مقسط وأخرج الإمام أحمد بإسناد حسن ليس من أمتي من لم يجعل كبيرا ورحم صغيرا ويعرف لعائلته حقه والطبراني تعلموا العلم وتعلموا العلم السكينة والوقار وتواضعوا لمن تعلمون منه واحد اللهم لا يدركني زمان ولا تدركوا زمانا لا يتبع فيه العلم ولا يستحي فيه من الخليم قلوبهم قلوب الأعاجم وألسنتهم ألسنة العرب وفي فتاوى البديعي من السادة الخنفية من استخف بالعلم طلقت امرأته فكأنه جعله ردة وقال الإمام الحافظ ابن عساكر اعلم يا أخي وفقك الله وإيانا وهناك سبيل الخير وهذا أن لحوم العلماء مسومة وعادة الله في هتك ستر من نقصهم معلومة ومن أطلق لسانه في العلماء بالالب ابتلاه الله قبل موته يموت القلب فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم فإذا تأملت هذه النصوص القرآنية والاحاديث النبوية وكلام علماء الملة الحميدة ظهر

حفصة مع خديجة عائشة وسودة وعن من قرش وزينب أتم المساكين كذا بنت حبي من بني النضير لا عما عدا خديجة وزينبا وفارق النسي اتفق عشر إشراق خولة وعمل مليكة قبل الدخول لها وفارقا فاطمة عالية وقيله ومثلها عمرة اسما وعلي من قبله أو بعده أم شريك قبل دخوله بها فجع وأربيع قدم من في حياته لكن على واحدة لم يدخلها وخطب الهادي ثمانى نوبة ثم سراويه التي بالملك قد مارية وريحانة نفيسة ومن له في بعض سى تثبت

[مسئلة] في الصاوي على أقرب المسالك لا يجوز التعزير بأخذ المال إجماعا وما روى عن الإمام أبي يوسف صاحب أبي حنيفة من جواز التعزير للسلطان بأخذ المال فعنه كما قال البراذعي من أئمة الخنفية أن يحكم المال عنده مدة ليخرج ثم يعيده إليه لا أنه يأخذه لنفسه أو لبيت المال كما يتوهم الظلة إذ لا يجوز أخذ مال مسلم بغير سبب شرعي وفي نظم العمليات ولم يمسز عقوبة بالمال أو فيه عن قول من الأقوال

اتهم والله أعلم (قائدة) في حاشية الأمير على عبد السلام المتني في حديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن الخ الإيمان الكامل المصاحب للراقبة إذ لا حجاب الغفلة ما عصى أو أنه إن استحله وما يقال إن الإيمان برفع ثم

لك أن هذا المدعى أنه صاحب طريقة وقع في عظيم لا يشجعه منه إلا التوبة وغفر الله تعالى لأنه جعل العلماء محاربين لله تعالى وقد علمت ما في ذلك ومن استخف بالعلماء الخاملين للشرعية المظهره فالواجب على ولاية أمور المسلمين أقام الله بهم دعائم الدين وأدحض بهم شبهات المعاندين تعزيره التعزير البليغ اللائق بأمناله ليرتدعوا عن أمثال هذه الكلمات التي تكاد أن تخرج الإنسان عن دائرة الإيمان والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضي الله عنه

في إهداء قراءة القرآن إلى روح رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجوز أم لا (أجاب) رضي الله عنه يجوز ذلك وفاعله
مأجور لعظم أجره بذلك لأن مذهب جمهور أهل السنة والجماعة جواز إهداء ثواب عمل الإنسان لغيره وهو عام في جميع
العبادات صلاة أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قراءة قرآن أو ذكر أو غير ذلك من أنواع السور سواء كانت العبادة فرضاً
أو نفلاً وحديث لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد (٣٤٣) محمول على الخروج عن العهدة لأعلى

يجرد هذا الثواب ويصل الثواب
إلى ذلك المهدى له ويستفاد به حيا
كان أو ميتاً بلا فرق بين أن يتوى
ذلك في ابتداء الفعل أو في انتهائه
بعد أن تواتر لنفسه كما قاله صاحب
البحر لا إطلاق كلامهم قال العلامة
الزبيدي وليس فيه شيء مما
يستبعد عقلاً لأنه ليس فيه إلا
جعل ماله من الأجر لتبخره
وأنه تعالى هو الموصل إليه وهو
قادر عليه ولا يختص ذلك
بعمل دون عمل انتهى وأدلة
السنة كثيرة قاربت التواتر ومنتزعة
المعزلة جميع ذلك لقوله تعالى
وأن ليس للإنسان إلا ما سعى
وقد كثرت الاجوبة من الأئمة
المذكورة عن علماء أهل السنة
والجماعة وقال الحبر ابن عباس
إنها منسوخة قال مولانا العارف
بأنه سبى السيد عبد الله ميرغني
في كنز الفوائد شرح منظومته
بحر العقائد نقلاً عن العلامة
الفرحاني بعد ترجمته لما تقرر
وإذا علمت ذلك فاعلم أنه لا فرق
فيه عندنا بين النبي صلى الله عليه
وسلم وبين غيره وإن كان جمع
ذلك وخبر أعمال العباد في صحيفته
بل له الكالات كلها إذ لا مافع

يرجع له بلامه عدم إيمانه إن مات في تلك الحالة ومافي البخاري عن ابن عباس
وشرحه عن أبي هريرة يرفعه بحمل على رفع الإيمان الكامل أه قلت ويكمل من
كون الماني في الحديث المذكور الإيمان الكامل أو مطلق الإيمان إن استحل
ويحمل الإيمان المثنى في الحديث المذكور على ذلك تدفع المعارضة بينه وبين
حديث لو أتيتي بقراب الأرض خطايا ثم أتيتني لا أشرك في شيئاً غفرت لك
ولا أبالي أو كما ورد وحديث بطاقة لا إله إلا الله حيث ترجع في الميزان بسبعين
سجلاً خطايا وحديث أبي ذر المشهور ونحوها وبما يشهد لكون الماني الإيمان
الكامل ما حكى أن امرأة جميلة ذات عفت وديانة جاءت فطلبت من جارها ما تنقوت به
فأبى من أن يعطيها شيئاً إلا أن تمسكه من نفسها فامتنعت من ذلك وصبرت على الجوع
ثلاثة أيام حتى اشتد بها فأنت لجارها وقالت قوتي رافعل ما تريد فلما تمكن
منها رأى أن جارها ربما اطلع عليه إذا لم يغلنى الطافة فهم لغلقها فقالت له
المرأة ما تريد فأخبرها بذلك فقالت له يا مجنون تخشى الجار ولا تخشى الجبار الذي
لا تخفى عليه خافية تأثر كلامها في قلبه وامتنع من الزنا وأعطاه ما يطلبها والله أعلم
(فائدة) قال الشيخ القسطلاني علي البخاري حديث أنس المروي في الصحيحين
وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يرضع يده في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء
فإنه كان يرضع يده حتى يرى بياض إبطيه مؤول على أنه لا يرضعها رضعاً بلغياً
ولذا قال في المستثنى حتى يرى بياض إبطيه نعم ورد رفع يديه عليه الصلاة
والسلام في مواضع كرفع يده حتى رؤى عفرة إبطيه حين استعمل ابن اللثيمة
على الصدقة كما في الصحيحين ورضعها أيضاً في قصة خالد بن الوليد فأنزل اللهم
إني أبرأ إليك مما صنع خالد رواه البخاري والنسائي ورضعها على الصفار
رواه مسلم وأبو داود ورضعها ثلاثاً بالقبض مستغفراً لأهله رواه البخاري في رفع
الدين ومسلم وحين تلا قوله تعالى إنهن أضللن كثيراً من الناس الآية فأنزل اللهم
أمتي أمتي رواه مسلم ولما بعث جيشاً فيهم على فأنزل اللهم لا تخنني حتى تريني علياً
رواه الترمذي ولما جمع أهل بيته وألقى عليهم الكساء فأنزل اللهم هؤلاء أهل بيتي
رواه الحاكم انتهى غله الوالد رحمه الله تعالى رحمه الأبرار [مسئلة] في شرح
الدردير على أقرب المسالك والساوي عليه القول الذي رجع إليه مالك هو أن

من أن تكون معلقة بالأمسياب مع أنه لا نهاية لكالات الوهاب ألا ترى أنه سبحانه وتعالى طلب منا أن نصلي ونسلم
عليه وندينه عليه السلام بالدعاء له بالوسيلة وغيرها وعلى هذا جرى العمل في غالب الأعصار وأكثر الأمصار وقد قال
سبحانه وتعالى إنا لانضيق أجراً من أحسن عملاً وقال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع أمتي على ضلالة ونرجو أن الواقع
خير بلا شك في ذلك ولا ضير انتهى فمن رغب في رفع الدرجات فليكثر من إهداء جميع الخيرات للأحياء والأموات

خصوصاً سيد السادات ولا ينقص بذلك أجره بل يعظم له ثوابه ويعلو قدره كما وردت به السنة وذهب إليه كثير من علماء الأمة وأن من صرفه لسيد الوجود عن يكال المقصود كاجره خواص أهل الشهود وقال في الشفعة ما حاصله وما اعتيد في الدعاء بعد قراءة القرآن من قول الداعي اللهم اجعل ثواب ذلك أو مثله مقدماً إلى حضرتي صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم (٣٤٢) جائز كقوله جماعة من المتأخرين بل حسن منسوب إليه خلافاً لمن

وهم فيه لأنه صلى الله عليه وسلم أذن لنا في الدعاء بكل ما فيه زيادة تعظيم حيث أمرنا بسؤال الوسيلة له ونحوها وفي حديث أبي المشور وهو قوله رضى الله عنه كم أجعل لك من صلاتي أمد عاق أصلي عظيم في مشروعية الدعاء له عقب القراءة وغيرها وليس في الدعاء بزيادة الشرف ما يورث النقص خلافاً لمن وهم فيه أيضاً كما بينته في الفتاوى ومن الزيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم أن يتقبل الله تعالى عمل الداعي بذلك وينبئه عليه وكل من أنيب من الأمة على عمل كان له صلى الله عليه وسلم مثل ثوابه مضاعفاً بعد الوسائط التي يشه وبين ذلك العامل مع اعتبار زيادة مضاعفة كل مرتبة عما بعدها في الأولى ثواب إيلال الصالحين وعمله وفي الثانية هذا وإيلال الثابتي وعمله وفي الثالثة ذلك كله وإيلال تابع الثابتي وعمله وهكذا وذلك شرف لا غاية له أم بالمعنى وبعض تصرف وفي هذا القدر كفاية لمن اتخف بالهداية وحفته العناية في البداية والنهاية وقول من قال لا تعرف

رب الدين ليس له معاملة الضامن بالدين إن تيسر الأخذ لرب الدين من مال المدين بأن كان موسراً غير ملك ولا ظالم والقول المرجوع عنه هو أن رب الدين غير في طاب أيما شاء من المدين أو الضامن فالبناء والقول المرجوع عنه هو الذي جرى العمل به وهو الأنسب بكون الضامن شغل ذمة أخرى بالحق أو وافته عظم [مثلاً] اعلم رحمتك الله تعالى أن المتأخرون المدونة هو أن الفلوس ونحوها عاجل سكة وعينا وجرى به التماثل بين الناس لا يعطى حكم الدينارين والدرهم إلا في بابي الصرف والربا بنوعيه نظراً لكونه صارفاً بالسكة من نوع الدينارين والدرهم وأما في غير هذين البابين كالزكاة فإنما يعطى ما ذكر حكم العروض في جريان زكاته على حسب الإدارة والاحتكار مما هو موضح في كتب الفقه في كتاب الزكاة من المدونة مانعه قلت أرأيت لو كانت عند رجل فلوس في قيمتها مائتا درهم فقال عليها الجول ما قول مالك في ذلك قال لا زكاة عليه فيها وهذا مما لا اختلاف فيه إلا أن يكون من يدير فتحصل بحمل العروض قال وسألت مالكاً عن الفلوس تباع بالدينارين أو بالدرهم نظرة أو تباع الفلوس بالفلسين فقال مالك إنى أكره ذلك وما أراه على الذهب والورق في الكراهية انتهى وفي كتاب الصرف منها قلت أرأيت لو اشتريت فلوساً بدينار وافرقتا قبل أن تنقاض قال لا يصلح هذا في قول مالك وهذا فاسد قال في مالك في الفلوس لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهنا أن تباع بالذهب والورق نظرة قلت أرأيت إن اشتريت غاتم فضة أو غاتم ذهب أو تبرذهب بفلوس فافرقتا قبل أن تنقاض أيجوز هذا في قول مالك قال لا يجوز هذا في قول مالك لأن مالكاً قال لا يجوز فلس بفلسين ولا يجوز الفلوس بالذهب والفضة ولا بالدينارين نظرة ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال الفلوس بالفلوس بينهما فضل فهو لا يصلح في عاجل بأجل ولا يصلح إلا عاجل بعاجل ولا يصلح بعض ذلك ببعض إلا أنه روات قال الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد وبيعة أنها كرها الفلوس بالفلوس وبينهما فضل أو نظرة وقالوا إنها صارت سكة مثل سكة الدينارين والدرهم الليث عن يزيد بن أبي حبيب وعبد الله بن أبي جعفر قالوا وشيوخنا كلهم أنهم كانوا يكرهون صرف الفلوس بالدينارين والدرهم إلا بدأ يبد وقال يحيى بن أيوب قال

في ذلك خبراً ولا أثر لا يدل على عدم وجود ذلك لأنه لم يحط علماً بجميع ما ورد ، واتسار جماعة مشروعية هذا الفعل لعدم فعل أحد من الصحابة له غير مسلم أولاً لعدم إمكان معرفة جميع أحوالهم عادة وعلى فرض ثبوت ذلك فإنه لا يدل على عدم الجواز مع ما ورد مما يدل على مشروعية أصل الدعاء له المستفاد منها جواز هذا الفعل ومن قال بأن هذا الفعل بدعة وأن النبي صلى الله عليه وسلم غنى عنه لجوابه على تسليم كونه بدعة ليس كل بدعة مذمومة بل منها ما هو مستحسن

كما يشير إلى ذلك حديث من سن سنة حسنة إلى آخره ونرجوا أن يكون هذا القول من المستحسن شرعا لورود دليل مشروعيته في حق غيره عليه الصلاة والسلام وورود الأمر بأصل الدعاء له صلى الله عليه وسلم وأما كونه صلى الله عليه وسلم غنياً عن ذلك فخبره أن أحدا وإن جل قدره لا يستغنى عن واسع فيض الله ورحمته وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إن يدخل أحدكم الجنة عمله (٣٩٥) قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته

رواه مسلم وهو وإن حاز أعلى المقامات وأرفع الدرجات لم يزل يترقى في كل لحظة من اللحظات إلى مقامات عظيمة عاليات لا تقابل للمكالم ولا نهاية للمكالات ولا مانع من ربط بعضها بما يلحقه من أمتته من الدعوات ليعود نفعها إليهم من واهب العطيات هذا ما ظهر للعبد المعترف بالعجز والتقصير والله أعلم انتهى سيدي الشيخ عبد الحفيظ دماشي (مثل رضي الله عنه) عن الميت إذا نزل بعد الموت هل تعود إثمه روحه وتلايه ملازمة حقيقية حتى يرد الجواب كما في كتب التوحيد واعتقاد أهل السنة أو تكون مجرد بحاسة صورية أفئتنا مأجورين (أجاب رضي الله عنه) اتفق أهل السنة والجماعة على إعادة الحياة للميت في القبر خلافاً للكرامية ومن وافقهم واختلفوا في هذه الحياة فقال بعضهم يخلق له حياة كاملة كما كان قبل الموت وقال بعضهم حياة برزخية يقف بها الخطاب ويفقد على رد الجواب ويدرك الالام وهذا هو الظاهر لأن الضرورة تندفع به ومنع كثير من الإشاعة والحظية إعادة الروح إليه وقالوا

يحيى بن سعيد إذا صرفت درهما فلوساً فلا تغارفه حتى تأخذه كله والله أعلم أنه بحروفه ومثل هذا في كتاب السلم الأول منها قدم أن الورق الذي جرى به التعامل اليوم المسمى بالنوط إنما يعطى حكم الدراهم والدنانير في باب الصرف والربا بتوحيه وأما في الزكاة فلا يعطى حكمهما بل إنما يعطى حكم العروض فيجري فيه حكم الزكاة على حسب الاحتكار والإدارة الموضح في كتب الفقه ولا يكون حكمه حكم السند على ما لا يوجد الفرق بينهما نعم إن كان منسجماً بحيث تضمنته الحكومة إذا ضاع فإنه يكون حكمه حكم السند على ما لا يرد في ذلك الورق المسمى بالشيك يكون حكمه حكم السند على ما لا يرد في الفارق بينهما من حيث أن كلا لا يصرف إلا بمحل مخصوص ومضمون لو ضاع فنوجب فيه الزكاة في كل سنة والله أعلم [مسئلة] ذكر العلامة الدردير في شرحه على أقرب المسالك أن القول الذي رجع إليه مالك وهو المشهور هو أن لمن استحق بالملك أم ولد من أولدها بشبهة كأن اشتراها من غاصب بلا علم فيعتبها بقيمة ولدها يوم الحكم بالاستحقاق لا يوم الوطء ولا يوم الشراء والولد حر نسيب باتفاق إذا كان واطناً حراً والقول الذي رجع عنه هو أن لربها أخذها إن شاء مع قيمة الولد يوم الحكم ثم رجع عنه أيضاً إلى أنه يلزم فيعتبها فقط يوم الوطء وبه حكم عليه لما استحدثت أم ولد إبراهيم وقيل أم ولد محمد كما في عبارة ابن رشد وفي كلام الفاكهاني ما يقتضي أنه هو الذي أفق بذلك لنفسه أم منه في فصل الاستحقاق بزيادة من الصاوي عليه [مسئلة] في أقرب المسالك قول مالك في المدونة وهو الذي رجع إليه هو أن الشاهد على خط نفسه بقتية لا يشهد حتى يذكرها تمامها فإن لم يذكرها أو نذكر بعضها أدنى الشهادة على أن هذا خطي ولكني لم أذكر القضية بلا نفع للطالب وفائدة الأداء احتمال أن الحاكم يرى ثمة ما قال ابن رشد وكان مالك يقول أولاً إن عرف خطه ولم يذكر الشهادة ولا شيئاً منها وليس في الكتاب محو ولا رية قليشهديه أخذ عامة أصحابه مطرف وعبد الملك والمغيرة وابن أبي حازم وابن دينار وابن وهب وسحنون وابن حبيب قال في التوضيح صوب جماعة أن يشهد إن لم يكن محو ولا رية فإنه لا بد للناس من ذلك والكثرة أحيان الشاهد المنتصب ولأنه لو لم يكن يشهد حتى يذكرها لم يكن لوضع خطه فائدة قال الصاوي ولذلك نقل عن شيخ

(٢٤٠ - قرأه العين) لا تلازم بين الروح والحياة إلا في العادة ومن الحظية من قال توضع فيه الروح لكن هل تعود إلى جميع بدنه قيل نعم وقال ابن حجر وظاهر الخبر أنها تحمل في نصف الميت الأعلى فيسأل البدن وفيه الروح وهو مذهب الجمهور والله أعلم أجاب مولانا الشيخ محمد صالح بن الشيخ إبراهيم الرئيس على السؤال المذكور سابقاً في الجواب المجملية من بلاد الرصاص المسماة بالشاونة الخ بقوله الحمد لله رب العالمين ماشاء الله لا قوة إلا بالله اللهم توفيقاً

المصواب وهداية إليه لاشك في حل شراء القسم الأول لأن القوم يتبع الأم في الرق وتحريم شراء القسم الثاني كذلك لأنه يتبع لأمه في الحرية والقسم الثالث إن كان المسي كافراً حريباً أو ذمياً انتقض عهده فلا شك في حل شرائه وأما إذا كان المسي حراً مسلماً فلا شك في تحريم بيعه وشرائه لأنه لا يعمل استرقاقه بحال؛ يقي ما لو شك من أي الأقسام هو وقد تعارض فيه أصلان الحرية (٣٤٦) وهي أن الأصل في الإنسان الحرية والأصل الآخر هو موضع اليد

الذي لم يقارنه دعوى الحرية فانه يفيد الملك وهو المقلب في الروضة واليد على البالغ المسترق وإن لم تكن عن اليقظة عند إنكاره فهي غير ساقطة بالسكينة بل يجوز اعتبارها في الشراء إن سكنت المسترق اكتفاء بالظاهر لأن الحر لا يسترق الخ مافي الروضة إلا إن ادعى الكامل يسلوغ وعقل ورشد الحرية فالقول قوله يمينه لكن بشرط أن لا يسبق إقراره برقية وهو كامل يسلوغ وعقل ورشد كما في المنع ونص عبارته سكتوا عن اعتبار الرشد في المقر هنا وينبغي كما قال الزوكشي اعتبار الرشد كغيره من الأقاير فلا يقبل اعتراف الجوارى بالرق كما حكى عن ابن عبد السلام أن الغالب عليهن السفة وعدم المعرفة قال الأدرعي وهذه العلة موجودة في غالب العبد لا سيما من قرب عهده بالبلوغ أم وفي التحفة وعن ابن عبد السلام ما يقتضي اعتبار رشده أيضاً وظاهر كلامهم خلافه انتهى وتبرأ منه بعد ذلك وفي باب الدعوى أيضاً وجزم في النهاية بعدم اشتراط الرشد أم

مشايخنا المندوب أنه كان يقول متى وجدت خطي شهدت عليه لأن لا أكتب إلا على يمين من نفسي أم بزيادة من الصاوي وتصرف [مسئلة] القول الذي رجع إليه ابن القاسم هو أنه يقتض الحكم إن ثبت كذب الشهود بعد الحكم وقبل الاستيفاء في القتل والقطع والحد للحياة من شهدوا بقتله أو جب من شهدوا بزيادة قبل الرضا الذي شهدوا به لحرمة الدم وحيث لا غرم على الشهود وعلى هذا القول عاقبة أصحاب مالك وقبل لا يقتض الحكم هو الذي رجع إليه ابن القاسم ومضى عليه خليل أم من أقرب المسالك والصاوي عليه واقع أعلم [مسئلة] في الصاوي على أقرب المسالك القول الذي رجع إليه الإمام مالك هو أن إرث الواجبات من عشر أو غرة أو دية ولو تعددت بتعدد الجنين بالقرض والتعصيب فلا لب للثلاث واللام الثالث ما لم يكن له إخوة وإلا كان للام السدس وهذا هو الراجح والقول الذي رجع عنه الإمام هو أن إرث الواجبات المذكورة للآب والأم على الثلثين والثلث ولو كان له إخوة وبه قال ابن هرمز وقال ربيعة إرث الواجبات المذكورة للام معاصرة لأن تلك الواجبات كالعروض عن جزء منها أم بصرف والله أعلم [مسئلة] لا يؤثر الدبغ في جلد الميتة طهارة في ظاهره ولا باطنه على المشهور وخبر أيما أعاب دبغ فقد طهر وخوفه محمول عندنا في مشهور المذهب على الطهارة القوية وهي النظافة ولذا رخص في جلد الميتة مطلقاً سواء كان من جلد مباح الأكل أو محرمة إلا من خنزير وأدى بعد دبهغه بما يزيل الريح والرطوبة ويحفظه من الاستحالة أي من التلف والتقطيع كما تحفظه الحياة في بابس كالحبوب وفي الماء ولا يشترط في الدبغ إزالة الشعر عندنا وإنما يلزم إزالته عند الشافعية القائلين إن الشعر نجس وإن طهارة الجلد بالدبغ لا تمتد إلى طهارة الشعر لأنه تحمله الحياة فلا بد من زواله وأما عندنا فالشعر طاهر لأن الحياة لا تحمله فالقرو إن كان مذكى بجوسي أو مصيد كافر قل في لبسه في الصلاة أبا حنيفة لأنه جلد الميتة عنده يطهر بالدبغ والشعر عنده طاهر ولا يملك فيه الشافعي لأنه وإن قال بطهارة الجلد يقول بنجاسة الشعر ولا مالكا لأنه وإن قال بطهارة الشعر يقول بنجاسة الجلد أم أي يلقى ويقاد المذممين صكدا في الدردير على خليل والسوق عليه [مسئلة] في أقرب المسالك ما حاصله أنه لا يجوز الانتفاع بنجس الذات بحال إلا في مسائل مخصوصة

فلذا فهمت ما ذكر علت أن الجارية تصدق بيمينها إذا كانت كاملة في قولها أنا حرة أو أمة وإذا أقرت وهي كاملة بالرغبة سم أقامت بينة بالحرية لا تسمع للتناقض وأما غير الكامل إذا ادعى وأضع اليد رقه فالقول قول واضح اليد يمينه فلوا دعى بعد كآله الحرية لم تسمع دعواه بلائته والله سبحانه وتعالى أعلم . وأجاب مولانا الشيخ عبدالحقظ ابن المرحوم الشيخ درويش الهجيمي الحنفي على السؤال المذكور بقوله أحمد رب الأرباب وأسأله هداية للمصواب

أما الصنف الأول فلا شك في جواز استرقاقهم وحل البيع والشراء فيهم وأما الصنف الثاني أحرار تبع لأمهاتهم لأن الأولاد يتبعون أمهاتهم في الرق والحرية فلا يجوز استرقاقهم ولا بيع البيع والشراء فيهم والصنف الثالث إن كان أحد الطائفتين ملين والآخرى كفار من أهل الحرب أو أهل ذمة تقضوا العهد واستولى المسلمون عليهم يسوغ سبيهم ويجوز استرقاقهم وحل البيع والشراء فيهم وإلا فلا (٣٤٧) فمن أراد شراء شيء من المذكورات

إن علم أن المعروض من أي صنف فقد مر حكمه وإن شك واشتبه عليه الحال ولم يظهر أنه من أي نوع فالذي يظهر منع جواز البيع والشراء فيه لأن الأصل في بني آدم الحرية وانفسك بالأصل لازم ما لم يظهر خلافاً وإذا ادعت الجارية حرية الأصل يقبل قولها وبحكم بحريتها من غير بينة ما لم يسبق منها إقرار بالرق صريحاً أو دلالة وإن أقرت بالرق يقبل قولها ويجوز الاقدام على شرائها اعتماداً عليه غير أنها إذا ادعت الحرية بعد ذلك وأقامت بينة تسمع دعواها وبحكم بحريتها والتناقص الصادر منها غير مانع لسماع دعواها والله أعلم انتهى كتب ذلك بيده الفاضل عبده الفقير إليه سبحانه وتعالى تراب أقدام الطلبة محمد بن خضر بن محمد البصري الشافعي غفر الله له وللمسلمين آمين (في الجنائز)

(سئل) رضي الله عنه في محتضر فاضت روحه وهو قائل لا إله إلا الله فكانت هي آخر كلامه من الدنيا فاعرض إنسان فقال هذا

وردت مورد الرخص فلا تعدى أحدها جلد الميتة المدبوغ يستعمل في الماء المطلق وفي غير المسامعات كالحبوب والدقيق والخبز الغير المبلول وثانيها أكل لحم الميتة لمضطر وللكلاب وثالثها إيذاء النجاسة كعظم الميتة على طوب أو حجارة ورابعها وضع النجاسة في الزرع لنفعه وغامسها شرب الخمر لإساعتنة أولاده الحلاك بعدم الرطوبة للمعش نفسه لأنه يزيد فلا يجوز الدواب ولو تعين وفي غيره من النجاسات خلاف إن تعين وأما المتنجس وهو ما كان طاهراً في الأصل وطهرت عليه نجاسة فيجوز الانتفاع به في غير آدمي ومسجد بأن يسبقه الدواب والزرع ويدفن به نحو العجلة ويعمل من الزيت المتنجس صابون وغير ذلك ويحرم على الآدمي ولو غير مكلف أكله وشربه وأما تلطخه به فمكروه على الراجح وتجب إزالته للصلاة والطواف ودخول المسجد وكذا يحرم الانتفاع بالمتنجس في مسجد فلا يستصح به بالزيت المتنجس نعم إذا كان المصباح خارجه والضوء فيه جاز اه والله أعلم [مسئلة] في أقرب المسالك مع الشرح في باب الخيار وجاز لمن ملك شيئاً بشراء أو غيره البيع له قبل القبض لمن مالكة الأول إلا طعام المعاوضة وهو ما استحق في نظير عوض فلا يجوز بيعه قبل قبضه سواء كان الطعام ربوياً أو غير ربوياً ولو كان العوض غير متناول كرزق قاض وجندي فإنه من بيت المال في نظير حكمه وحراسه وغروه وكذا رزق عالم أو إمام أو مؤذن أو ضوم فيوقف أو بيت مال في نظير التدريس أو الإمامة أو الأذان لا يجوز بيعه قبل قبضه من ناظر ونحوه لأنه في نظير عمله وهو عوض بخلاف ما لو رتب شيء لإنسان من بيت المال أو غيره كوقف على وجه الصدقة فيجوز بيعه قبل قبضه لعدم المعاوضة اه وفي الصاوي عليه عن عبد الباقي وبلحق برزق القاضي طعام جعل صداقاً وخلاً فلا يجوز بيعه قبل قبضه لأنه مأخوذ عن مستهلك محمداً أو خطأ فيجوز بيعه قبل قبضه اه وكذا مثل المبيع فاسداً إذا فاتت وجوب مثله كما قال الثنائي بجماع أن المعاوضة ليست اختيارية بل جر إليها الحال في كل خلافاً لعبد الباقي حيث جعله كرزق القاضي اه والله أعلم (فائدة) في التسطواني عن البخاري والأوجه حل النهي عن مرتبة الميت وهي عد محاسنه على ما يظهر فيه نهرم أي تضجر أو علي فعله مع الاجتماع أو على الإكثار منه أو على ما يجدد

الميت حيث لم يقل عند احتضاره محمد رسول الله مقارنة لقول لا إله إلا الله لم يكن قد مات على شهادة ولا تنفعه هذه الكلمة مقصورة عن محمد رسول الله وأوجع كلامه قلوب أهل الميت وأصدقائه وغيرهم من الناس فيطلبون منكم الأجواب موضحاً مينا ولكم بذلك جزيل الفضل والثواب يوم الحساب (أجاب رضي الله عنه) نعم الميت الله كور مات على أعلى حالات الكمال وهذا هو المطلوب لقول النبي صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة

والمعترض المذكور يؤدب التأديب البالغ للاتق بأمانه والله تعالى أعلم (سئل رضي الله عنه) فيما يقوله بعض الاخوان من
القصيدة المعروفة بحربا بك يا محمد مرحبا هل يجوز لم القصيدة أم يحرم عليهم ذلك أفتونا مأجورين (أجاب رضي
الله عنه) تدا النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم باسمه حرام وكذا بكنته بل الواجب أن يكون يا رسول الله يا نبي الله
لنقول الله تعالى لا نجعلوا دعا الرسول (٣٤٨) يتنكب كدعائه بعضكم بعضا والله أعلم (سئل رضي الله عنه) فيمن

الحزن دون ما عدا ذلك فما زال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه
وقد قالت فاطمة بنت سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه

ماذا علي من شم ثوبه أحد أن لا يشم مدى الزمان غواليا
صبت عني مصائب لو أنها صبت على الأيام صرن لياليا
نقله والذي في تقريراته على البخاري رحمه الله تعالى والله أعلم (فائدة) لما
كان الوجوب عبارة عن الإذن في الفعل مقيدا بمنع الترك ويلزم قيده وصف
الإذن في الفعل بالطلب الجازم كان نسخه نصيا لمقيد بقيد فاما أن يصدق بنى
المقيد وقيده معا فيجعله كأن لم يكن ويرجع الأمر إلى ما كان قبله من تحريم أو
إباحة اكون الفعل مضرة أو منفعة وهو قول الغزالي وإما أن يصدق بنى قيده
وهو الأصح وعليه فاما أن يصدق بنى قيده الذاتي وهو منع الترك فينبى الإذن
في الفعل بما يقوم وهو الإذن في الترك الذي خلف المنع من الترك فيحصل
الإباحة أو التدب أو الكراهة أو خلاف الأولى وإما أن يصدق بنى لازمه
وهو الطلب فيثبت التخيير وإما أن يصدق بنى قيد لازمه وهو الجازم فيثبت
الطلب غير الجازم وهو الاستحباب أقوال ثلاثة كذا يؤخذ من جمع الجوامع
وشرح المحلى عليه [مسئلة] إذا أعتق رجل جارية وزوجها من رجل آخر بقدر
صحیح ومهر معلوم ثم بعد دخول الزوج بها وإقامته معها نحو سنة ونصف
وولادتها منه ادعى الزوج أن الجارية ملك لزوجته وأنه أعتق فزوج مالا يملك
وأقرنه زوجته على دعواه وهي تعلم بزواجها وحملها ووضعها ومشاهدة له ولم
تشكره فإنه لا يكون لها ما دعت به يقتضى إقرارها لزواجها المزوج على ما ادعاه
إلا إذا اشترى من قبل دعواها عندهم له مداخلتها أن الجارية ملكها أو أثبتت
ذلك بينة وحيدة فيكون وقوع العقد وما منه بشهادتها وعليها بذلك إذن في
تزوجها ويكون زوج المسالكة للجارية غارا لزواجها بدعواه حريتها فتكون
أولاده منها أحرارا والأراجيح عدم فسخ النكاح لأن الدوام ليس كالابتداء في
اشتراط خوف العنت وعدم الطول فعلى الزوج صدق المثل إذا لم يفارق وإلا
فالأقل منه ومن المسمى وعليه قيمة ولها منه يوم الحكم لا يوم الولادة أمسك
أو فارق يدفعها لسببها كما في شرح خليل (فائدة) قال ابن سند نظم ابن رشد

في يده رقيقة له في الظاهر
فزوج بامرأة من ولها بمهر معين
من جلته الرقيقة المذكورة
وسمي وعينت في صلب العقد
ثم دخل بالزوجة الجارية في البيت
بضهما مدة ثم رفع نشأجر بينه
وبين زوجته فادعى أن
الرقيقة المذكورة ليست برقيقة
وأن أمه أَرْضَمَتْها فهي أخته من
الرضاع فلا يسترقها فهل يقبل
قوله ويصدق في عدم رفاها
ومراضمتها بمجرد قوله أو لا بد
عليه من الإثبات بالبينات الشرعية
أم كيف الحكم في ذلك أفتونا
مأجورين خيرا (أجاب رضي
الله عنه) الحمد لله وحده لا يقبل
قوله المذكور بل هي رقيقة
للزوجة والله سبحانه أعلم وكتبه
محمد صالح مفتي الشافعية بمكة
تاب الله عليه آمين (سئل رضي
الله عنه) في شخص له زوجة
وابنان وبنات منها كلهم أشقاء
وكانوا سالكين بر القنفذة فلما
حصلت الفتى ثقل الأم والبنات
إلى بلدهم في جهة حضرموت
وجلس عندهن إحدى البنين
وبنى الابن الثاني عند أبيه في
نواحي بر القنفذة يشجرون

ويذهبون ويرسلون إلى الابن الذي بحضرموت دراهم وسلاحا وغير ذلك والابن الذي بحضرموت غرس نخلا واشترى
أرض حرث وكلاهما تحت حجر أبيهما ثم مات الأب وبقيت تركته التي خلفها في نواحي القنفذة تحت يد ابنه الذي
عنده وله أيضا في حضرموت أرض حرث ونخل تحت يد ابنه الثاني الذي عنده أمه مع غرسه من النخل واشتراد من
الحرث فهل يكون ما يد الاثنتين جميعه تركه لأبيهم يقسم على جميع الورثة أم يختص أحدهما بشيء دون البقية والحال

أن الابن الذي في البلاد يشق في الغرس والابن الذي عند أبيه يشق في خدمة أبيه وفي البيع والشراء يثنوا لنا الحكم في ذلك ماجورين (أجاب رضي الله عنه) بقوله الخدنة وحده ما ادعاه الابن لأنفسهما إن أقاموا عليه بينة أو صادقهم عليه بينة الوردية فظاهر أنه لم يأت وإن لا بينة ولا تصادق حلف بينة الوردية فيه على عدم العلم فإن حلفوا قسم تركه للأب وإن نكل بينة الوردية عن اثنين حلف المدعي واستحق والله سبحانه (٣٤٩) وتعالى أعلم (مسئل) رضي الله عنه عن لصوص فهو اساعية ما كين تم

اشتكو المساكين على ذي شوكة
يقدر عليهم فقال من له شيء بشئ
فمن الناس ينزل ما لهم من النهب
وبعض الناس ممن بزيادة مثلين
وأعطاه ذو الشوكة على مصادقته
المالين فبقى متعيراً بالأخذ بالزيادة
إن ردها على ذي الشوكة يتهموا
ببينة الناس مثله وإن بقيت عنده
ماذا يفعل بها وهل يردّها في
المكسر الذي يأخذ ذو الشوكة
من الناس ويصكون أرجع
له بدل حقه أم كيف الطريق
(أجاب) نعم تبرأ ذمته برده
الزيادة على ذي الشوكة في نحو
المكسر كالمسدية ونحوها
كما ذكرنا ذلك في نحو العاصب
إذا أصيب المغصوب منه بطلامه
فإنه يبرأ والله سبحانه وتعالى أعلم
(مسئل رضي الله عنه) في رجل
اسمه مقبل وخرأ غلاله ووخر
بنناً قاصرة ووخر أربعة أسهم
من المال فجاء عم البنت المذكور
أوقف الأربعة الأسهم المذكورة
قبل أن تقسم على القاصرة المذكورة
والحال أن سبهما واحداً مرهون
رهنه الجدة الأصلية قبل أن يوقفه
العم المذكور فما الحكم في

المسائل التي تقبل فيها شهادة السماع لكنني لم أجده ما هو صحيح اللفظ والمعنى من
أبياته إلا عتيق فذيلتهما متما للسائل المذكورة معتمداً في ذلك على صاحب
المختصر فينا ابن رشد

أي سائل عما ينفذ حكمه وربيت سمعاً دون علم بأصله
قن العزل والتجريح والكفر بعده وفي سفه أو حسد ذلك كله
وتذليل ابن رشد

وفي هبة وقف إتيان وصية وفي عتق خمار بأصله
وأمر ولوث ثم ملك لحائز تصرف أزماناً طويلاً بملكه
وموت بعد أن يظل زمن له حراية وإيلاد فأظفر بفصله
(قائدة) نظم بعض المالكية ما يكون فيه القلة المشتري فقال

وللشترى الغلات إن رد ما اشترى بعيب أو البطلان في بيعه ظهر
كذا عند تقليس وأخذ بشفعة ورد للاستحقاق قد تمت الصور
(قائدة) نظم بعض المالكية ما يمتنع فيه شرط النقد فقال

بيع الخيل وغائب مع عهده أمة مواضعة وجعل يشع
والأرض إن بيعت بزرع ثم من يؤجر به إحرار ما هو بزرع
بالجزء منه كذلك أرض ربا في غير أمن منقفاً فما يسمع
من ناضق أو غيره إن عينا بإجارة من يمد شهر يشرع
في أخذ منفعة بشرط أن يكن في النقد من بيع فكل يمنع
وكذلك أرض والجنان وحائظ بيعت بعد التخليل حلقاً يمنع
وإذا بعضهم فقال

سلم الخيار وبيع شيء غائب أمة التواضع ثم مضمون الكرى
صف عهده وأمنع لنقد مطلقاً بالشرط أولاً فأعرفته بلا مرى
(قائدة) نظم بعض المالكية الجوائح فقال

إن الجوائح في الأشجار عدتها ثلاث عشرة فأحفظها فدونها
النار والريح ثم الثلج مع غرق والبرد والظير تعيب بضرها
والمدود والقحط ثم القرض يتبعها مع الجراد وجيش قد ألم بها

لوقفية قبل القسم والحال أن البنت بعد مدة من الزمان بلغت ودورت لحقها الذي أقرض لها فقال لها عما قد
أوقفت الأربعة الأسهم فقال كيف توقفت والقصة لم تحصل واحد الأربعة مرعون فما الجواب في ذلك أفيدوا
(أجاب رضي الله عنه) حيث كان العم المذكور شريكاً للبنت في الأسهم المذكورة نقد الوقف في حصته من الثلاثة
الأسهم دون السهم المرهون ودون حصة البنت فأنهما باقيا على الملكية والله سبحانه أعلم (مسئل رضي الله عنه) إذا كان

على الشجر ثم وساقاه على غير ثمره الموجود فهل يصح أم لا فإذا قلنا بالصحة مثلا فهل يفرق فيما إذا كانت قبل الزهر أو بعده أم لا وكان المالك صاحب الشجر أو غيره هل يعمدون فأرقا أم لا ينفرا لذلك ما جورين (أجاب رضي الله عنه) نعم تصح المساقاة قبل شغل الصلاح سواء كانت الثمرة موجودة أو معدومة وبعد بدو الصلاح لا تصح وبشرط أن تكون الثمرة لصاحب الشجرة وإلا فلا (٣٥٠) تصح المساقاة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه)

في امرأة أراد رجل أن يتزوج بها وهو مكفؤها بغير مهراتها فرضيت بذلك من غير اجبار فوكلت أخاها من أمها بزواجها على الزوج المذكور ولها عصة ليس لها غيرهم فهل لها ذلك وليس للعصبة منازعتها في ذلك أو كيف الحكم أفتونا (أجاب رضي الله عنه) ليس لها ذلك فإن زوجها المذكور فالحكم باطل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه) عن رجل مات عن أم وأخت شقيقة لأب وأخوين وأخت لأب فالحكم من المذكورين من التركة أفتونا ما جورين (أجاب رضي الله عنه) المسئلة أصلها من ستة أقوال إلى سبعة وتصح من أحد وعشرين لأب السدس ثلاثة وللشقيقة النصف نسعة وللأخت للأب السدس ثلاثة وللأخوين والأخت للأب الثلث ستة لكل واحد اثنتان والله أعلم (سئل) رضي الله عنه ما قولكم فيمن أوصى في استحضار موته أن يغسلني فلان ويصلي على ويتراني في الحدى فهل يجب على الموصي ما أوصى به أو ليس له أفيدونا جزئنا (أجاب)

فاحفظ فذاؤك نفس اليوم عنها والنفس فاحتم به إتمام عتبتها [مسئلة] في كون المطلوب من الإمام والفق تسليمة واحدة أو تسليمتين قولان مشهورهما الأول وسبب الخلاف هل كان صلى الله عليه وسلم يقتصر على الواحدة أم لا والذي رأي مالك العمل عليه الاقتصار على الواحدة وعند الحنابلة لا بد في صحة الفرض من تسليمتين فمن الورع مراعاة مذهبهم اه من التفراوى على الرسالة والامير [مسئلة] زيادة ورحمة الله في السلام خلاف الأولى إلا قصد الخروج من خلاف الحنابلة فإنه لا بد في صحة الفرض عندهم من تسليمتين على النبي وعلى اليسار يقول في كل منهما السلام عليكم ورحمة الله ولا يشترط ذلك في الغل اه بتجوز وحاشيته (فائدة) سن الصلاة المؤكدة التي توجب سجود السهو ثمانية قراءة ماسوى أم القرآن والجهر والإسرار والتكبير سوى تكبيرة الإحرام والتحميد والتشهد الأول والجلوس له والتشهد الأخير وأما ماسواها فلا حكم تركها ولا فرق بينها وبين الاستحباب إلا في تأكيد فضلها وإلى هذه الثمان الإشارة بقول بعضهم تقريرا فاحفظ

سبعان شيطان كذا جيان تا آن عد السن الثمان

فالسبعان السورة والسر والشيطان الشيطان والجبان الجهر والجلوس للتشهد والثمان التحميد والتكبير اه حجازي (فائدة) السهو في النافلة كالسهو في الفريضة إلا في خمس السر والجهر والسورة فلا سجود عليه وكذا فيمن قام لثالثة في الفرض لا يرجع وفي النافلة يرجع ما لم يقعد الركعة الثالثة وإذا رجع في الفرض أو القفل سجد بعد السلام بزيادة القيام نفس عليه في المدونة فالخاتمة للفرض ما إنما هي باعتبار الأمر بالرجوع فقط وكذا من ترك ركناً وطال فبعد الفريضة لطلانها دون النافلة إذ لا يجب عليه إعادتها ألا يعتمد بطلانها وهذا معنى قولهم السهو في النافلة كالسهو في الفريضة إلا في خمس مسائل وبعضهم في ذلك

وسهو بطل مثل سهو بفريضة سوى خمسة من وجهر وسورة

وعقد ركوع جاء بثلاثة ومن عن الركن قد يسو وطال تنقي

اه حجازي [مسئلة] في الصاوى على أقرب المسالك في باب العتق ثم مثل بزوجه كان لها الرفع لها كم فثبت ذلك وتطلق عليه لأن لها التطبيق بالضرر ولو لم تشهد

رضي الله عنه الحمد فحين تنفذ الوصية المذكورة ولا يجب والله أعلم (سئل) رضي الله عنه في تظن الميت بعد دفنه هو ستة عند إمامنا الشافعي رضي الله عنه وهل ورد في مذهبه أم لا أو في مذهب من المذاهب أنه ستة أو مباح أو مكروه أفيدونا ما جورين (أجاب) رضي الله تعالى عنه الحمد لله نعم جرى فيه خلاف في مذهبه والمعتمد أنه ستة والله أعلم (سئل) رضي الله عنه فيمن تشاجر مع زوجته فقالت له أراك الله من الحق والمستحق وما تدعى النساء على الرجال

فقال لها إن صحت برأتك وسكت فقالت بأت وألحى عليه فقال لها إن صحت برأتك فأنت بالثلاث فهل يقع شيء. والحال ما ذكر أم لا أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه لم يقع عليها طلاق والحال ما سطر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته وقال لها الله يحرم بيتك على كما حرم النكبة على الكفار فما الحكم في ذلك أفتونا (أجاب) رضى الله عنه لا يقع عليها (٣٥١) شيء بقوله والله أعلم ولا يلزمه شيء.

القسم والنسور (سئل) في رجل أخذ له حزمة من ناس وأخذت عنده مدة ثم راح الرجل إلى بعض أشغالهم ويوم ما جاء ما لقيهم في بيته راحت لأهلها فلما على أهلها وطلب زوجته ومنعوا عليها ويقولون تشتكي منك بإسراف فقال لهم اثبتوا علي فقالوا أصل معنا الشرع فقال ردوها وأصل معكم فتعوا وأخذت عندهم ستة ونصف يتخدمون بها والزوج ما هو راضى يتخدمون بها وبينها حال هل لهم ذلك أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه يجب عليهم أن يردوا عليه زوجته وليس لهم استخدامها والحال ما سطر.

(باب الإيمان)

(سئل) رضى الله عنه في رجل حلف بالله على شيء وعطف عليه بقوله هو ليس مسلماً إن كان كذلك لمن قال له إنك كذا والحال أن الخائف صادق في يمينه بيميناً وصدر ذلك في معرض الغضب ولم يتعرض كونه به حقيقة أنه خارج عن الإسلام بل قال ذلك من غير إشعار تأكيداً بحقيقة والحال أنه جاهل

البيئة بشكراؤه أم وقد مثل في أقرب المسالك للثقة بقوله كقطع ظفر أو قطع من أوبرتها بالثرد حتى أذهب متعتها أو قطع بعض أذن أو شرطها أو قطع بعض جسد من أي موضع أو خرم أنف إلا لينة أو وسم بشار بأي عضو أو بوجهه ولو بغير النار كوسم بآفة بحداد أو غيره أم بتوضيح من الشرح والله أعلم (فائدة) دلالة العام كعبدى على بعض أفراده أعني ثلاثة غير معينين مطابقة وعلى واحد غير معين تضمن ولا دلالة على ثلاثة معينين أو واحد معين لا بالمطابقة ولا بالتضمن ولا بالاتزام ضرورة أن التحين خارج عن موضوعه فلا وجه لإبراده نقضاً لحصر الدلالة التفظية الوضعية في الأقسام الثلاثة وذلك أن لفرد ما هيتين باعتبارين أحدهما ماهية شخصية باعتبار كونه كلاً للعام فلا يصح صدق العام عليه بهذا الاعتبار ضرورة أن الجزء لا يعمل على الكل وثانيتهما ماهية كلية باعتبار كونه فرداً وكون العالم تمام ماهيته المتصفة فيه ومع بقية الأفراد حيث كان نوعاً له فيصح صدق العام عليه بهذا الاعتبار ضرورة أن العام تمام ماهيته حينئذ فانهم والله أعلم (فائدة) في فتاوى الشيخ الياس المدني مانصه وضع الإيهاميين على العيين عند قوله أشهد أن محمداً رسول الله سنة قال في المضمرات وفي المسعودي وصفته أن تضم ظفرك على عينيك ولا تمدحها كذا نقله فصبح الدين شارح الهداية وقد ورد في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال من قبل ظفري إيهامي عند سماع أشهد أن محمداً رسول الله أنا فاقده ومدخله في صفوف القيامة وقال صلى الله عليه وسلم من سمع أمي في الأذان قبل ظفري إيهامي لم يعم أبداً وروى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه استمع الأذان فلما بلغ المؤذن كلمة الشهادة بإرسال رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ظفري إيهامي ومسح بهما عينيه فقال صلى الله عليه وسلم لا شيء صنعت هذا قال شرفاً لاسمك وتيمناً به بإرسال الله فقال صلى الله عليه وسلم ما أحسن هذا فمن عمل به فقد آمن من الرمد كذا في مفتاح السعادة والمحفوظ أن يقول عند التثنية اللهم احفظ عيني ونورها كذا ذكره شيخ زاده في شرحه على الوقاية في باب الأذان انتهى (فائدة) في الأمير علي عبد السلام مانصه ولعظيم ذنب الشرك لم يجر غفرانه قال الله تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به قال أستاذنا وولي نعمتنا سيدي علي وفا رضى الله تعالى عنه وعنا به ومن هنا لم يغفر

الحكم بهذه المسألة وهو بين أظهر العلماء بل عن يتردد عليهم فهل ما قبله كفر أو حرام أو مكروه وإذا قلتم بالاول ماذا يترتب عليه أو بالثاني كذلك يفتوا وأوضحوا اجرا كما الله عن المسلمين خيراً (أجاب) رضى الله عنه قوله المذكور حرام والحال ما سطر فيجب عليه أن يتوب وسئل له أن ينطق بالشهادتين مع تلفظه بأق لا أعود إلى ذلك أبداً وعذران عرف بالشرع وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة مرضت وعقفت جارية لها وأخذت

مدة قلبه وماتت في مرضها ذلك وعقبت لها عيال وندى وعقبت إرباً قليلاً وعليها دين لخاصة دينها وعندها رأس
بقر واحد من البقر أعطته الجارية جواز عتقها والآخر أمرت بصدق به عنها ولا فضل لبيها بعد خلاص الدين
إلا ربالان والبقر والجارية يساويان خمسين ربالاً والجارية يوم عتقها وضعت لها رجل والنصار لهم وكيل فقال
وكيل النصار لا يجوز هذا العتق وقال (٢٥٢) وكيل الجارية يصح هذا العتق فهل يصح أم لا أقنونا

ما أجورين (أجاب) رضي الله عنه إذا كانت قيمة البقر والأمة مثلاً خمسين ربالاً وبقي ربالان فأخذه اثنتان وخمسون فبعته من الأمة ثلثها وعشرها وبقي منها مع البقر والربالان ثلثه هذا كله إن كانت العتق في مرض الموت وإلا خرجت من رأس المال ولا تقسط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل بالغ سنه فهل له التصرف فإن باع سلعة تساوي مثلاً عشرين بعشرة فهل لوليه إذا علم بذلك الرشد له رجوع البيع بالبيع أم ليس له الرجوع أم كيف الحكم أقنونا (أجاب) رضي الله عنه حيث بلغ سنها فتصرفه غير صحيح فيسترد وليه ما باعه الشيخ المذكور والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل أجر على بقرة آخر يرعاها له فقبضها الراعي من يد صاحبها وبجرد ما أخذها إلى مدة شهرين لم يرعها صاحبها فبعد مدة شهرين ادعى الراعي بموتها فالقول قوله أم لا بد من البرهان أم كيف الحكم أقنونا ما أجورين (أجاب) رضي الله عنه

الاشياخ للاعتناء بهم ربط قلبهم بغيرهم لسد باب النفع بهم واقتفروا ما يؤمن ذلك وسعوا في إصلاحه فقد ورد تخلفوا بأخلاق الله وهو معنى الخلافة وفي الواجب ما نصه وقال أي ابن عربي في الباب الأحد والثمانين ومائة إننا كان المرید لا يفلح قطبين شبيخين قياً على عدم وجود العالم بين الإثنين وعلى عدم وجود المكلف من رسولين وعلى عدم وجود امرأة بين زوجين اه وقد ترجمت بها أقاده سيدنا الوفاي تغزلاً فقلت

أها السيد المدلل ضاعت في الهوى ضيعتي وأتيت نسكي
بالك الله لا تمل لسواني وتحكم ولو بنا فيه فتسكي
وانظر الحق في علو عطاء كل شيء يحويه غير الشرك

والمدلل من يفعل كما يجب والضعيف الخوف اه بحروفه ومن هنا مع ما نقله الشيخ الشرفاوي في شرح الحكم عن القشيري من أن الشيوخ بمنزلة السفراء للمريدين اه يعلم مأخذ الرابط المعمول بها عند المشايخ القشيرية وهي على قسمين قسم يتصور المرید نفسه بمحضرة شيخه استعانة بذلك على ملكة الحضور وقسم يفرض المرید نفسه شيخه ليحصل له التشبه بالصيغ في الحضور في حال الذكر وأما مأخذ الأربعينية التي هي اعتزال المرید في خلوة يذكر الله تعالى مواظباً على الأوراد التي يعطيه إياها شيخه صائماً مقلداً من الأكل مقتصرراً على الحسن منه ولا يتعاطى فيه ما يغفل برقة القلب من الاطعمة كاللحم وما أشبهه وملازماً للصمت عن الكلام لا كتساب ملكة الحضور وتقليل العلتان فيعلم بما في شرح والدي على الحكم عند قوله ما نفع القلب شيء مثل عزلة يدخل بها ميدان فكرة ونصه يريد أن هذا الدواء لا يسار به غيره من الأدوية في تحصيل به القلب من أمراضه وهو كذلك لأن العزلة عن الناس المصحوبة بالفكرة فيما يرتب على المعاصي من العذاب والوعيد وعلى الطاعة من الثواب أوفى نذراً عهد الله على عهده أو جلالة وعظمته أو بديع صنعه بظاعته تظاهر القلب وتنوره لأن من تغلق قلبه بمحضرة الحق لا يتقنه صور المحسوسات ولا يملأ عين قلبه أشياخ المخلوقات وهذه الطريقة هي التي شرعها صلى الله عليه وسلم فإنه كان يعتزل الخلق ويختل في غار حراء حتى نزل عليه الملك اه يتصرف وحذف ومنه أيضاً

نعم بصدق الراعي بموته أنها ماتت بغير تفصيل مني والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل توفي عن زوجة وأم وولدين وبنتين وكان لهم كسب شيء من طريق واحد من الأولاد والاب المتوفى حرث وعرض وغيره ونسب من طريق الوالد الثاني وهو غرس نخل ومشتري حرث وذلك بمواصلة من عند أخيه وأبيه وأمه بعرض وسلاح وغيره فهل ذلك الشيء يكون تركه الذكور والإناث والولدين والبينات المذكورات كانوا تحت حجر أبيهم أقنونا ما أجورين

(أجاب) رضى الله عنه نعم تقسم التركة الأب على حذتها وكل ابن تقسم على حذته ولا في الأصل والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات عن أم وأخ سرير فإذا يستحق كلا منهما أفقونا (أجاب) تقسم من ستة أسهم للأم الثلث سهمان وللأخ السرير السدس سهم والباقي للمصبة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في الاستخارة النبوية هل مناطها الشراح الحاضر للفعل أو انقياضه للترك أم مناطها (٣٥٣) الرؤية المتأتمية وهل الاعتماد على الرؤيا من حيث

هي في استخارة أو غيرها ورد به الشرع أم لا أو ضحوا لنا الجواب والسك الثواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده نعم مناطها الشراح الحاضر وضده الرؤيا المتأتمية ولا اعتماد على الرؤيا في استخارة ولا غيرها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رحمه الله تعالى في محمد مات عن زوجته سعدية وعن ثلثه مباركة وروضة وعن أخواته لآية وهم أحد وعبد الملك وعبد الله لا غير ثم ماتت مباركة المذكورة عن أمها سعدية وعن أختها الصفيقة روضة وعن ابنها حامد لا غير ثم ماتت سعدية عن بنتها روضة وعن أخيها لآب وهو الياس وعن ابن بنتها حامد المذكور لا غير فإذا تقسم تركته الميت الأول بالفريضة الشرعية أفقونا أم أجورين (أجاب) رضى الله عنه تقسم الأرض المذكورة أربعة وعشرين قيراطاً لروضة من ذلك عشرة قيراطين وسدس قيراط ولا حميد وعبد الملك وعبد الله لكل واحد منهم قيراطون ثلثا قيراط والحامد ستة قيراطين وثلثا قيراط ولإلياس قيراطان وسدس

يعلم مأخذ المراقبة التي يفعلونها وهي عبارة عن انتظار الفيض من الله تعالى لفيض على القلب المعارف الإلهية المتعلقة بالصفات وحقائق بعض العبادات ليعرف مقدارها فتحبها النفس وتقبل عليها بالتمسك لها والمحبة فتبه والله أعلم [مسئلة] في شرح المحلى على جمع الجوامع الأصولي أن الحنفى أبى الربا في قوله تعالى وحرم الربا على معناه القفوى مع إضمار مضاف أى أخذه وهو الزيادة في بيع درهم بدرهمين مثلاً فإذا أسقطت صح البيع وارتفع الإثم وقال غير الحنفى وهو الشافعى ومالك نقل الربا شرعاً على العقد فهو فاسد وإن أسقطت الزيادة في الصورة المذكورة مثلاً والإثم فيها باق أه والله أعلم [مسئلة] البينة متى خيف عليها الفساد في ما فاق أو في حالها زوجت ولو لم تبلغ عشرة ولا رضيت بالنكاح فبغيرها ولها غير الوصى والسيد كمنها على التزويج ووجب مشاوره القاضي إن كان غير ظالم وإلا كفى جماعة المسلمين ليثبت عنده الخوف عليها وأنها خلية من زوج وعدة وغيرهما من الموانع الشرعية وأن الزوج كنفوها في الدين والحرية والحال والمهر إن مهر مثلاً فإن زوجها ولها المذكور من غير مشاوره صح النكاح إن دخل وإن لم يطل وأما إن لم يخف عليها الفساد وزوجها ولها المذكور صح إن دخل وطال بالستين كالثلاثة بعد دخولها وبلغها كما يصح نكاحها بالولاية العامة مع وجود نحو المطلقاً خيف عليها الفساد أم لا حيث كانت ذا نسب وجمال أو ذات مال وحسب أو ذات صفة من الصفات الأربع على ما لبعضهم إن دخل وطال بما ذكر فإن دخل ولم يطل أو لم يدخل طال أم لا فلعنها أو للحاكم إن غاب عنها غيبة بعيدة على ثلاثة أيام فأكثر الرد للنكاح وله الإحصاء وأما إذا كانت دينية غالية من الصفات الأربع المذكورة فيصح نكاحها بالولاية العامة مع وجود نحو عنها حيث خيف عليها الفساد ولا يفسخ بحال طال زمن العقد أو لا دخل بها الزوج أو لم يدخل ويفسخ إن زوجت مع عدم خوف الفساد عليها بالولاية العامة مع وجود من ذكر إن لم يدخل ويطل بما ذكر كما للشيطن وقال غيره يفسخ مطلقاً كذا يؤخذ من التردد في أقرب المسالك والصارى عليه [مسئلة] أخذ العلامة الأمير في سائبه على عبد السلام على جوهره التوحيد تحريم ما يحصل من بعض المخرفين

(٤٥ - فرة العين) قيراط والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له لو أن الطلاق بيدى ما أبأت في بيتك فقال لها شيلي حوائجك وأنت طالق طالق فهل والحالة هذه تكون باقية بواحد قوله مراجعتها ما دامت في العدة وإلا فانت عليه أفقونا والسك الثواب (أجاب) رضى الله عنه أنه نعم إن لم يقصد بقوله شيلي حوائجك طلاقاً وقع عليها طلاقاً وله الرجعة وإن قصد طلاقاً وقع الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره بشرطه والله أعلم

(باب الوفاء) (سئل) في رجل توفي عن أرض وبلاء مزدرة عري وسقوى وأوقضا قبل موته ومات عن ست بنات أنثى بالعين ففاسموا قبا بينهم وكل منهم رضى بنفسه فهل لهم ذلك ويجوز ذلك أم كيف الحكم أفقونا مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله بقوله اخذ الله سبحانه ليس لهم ذلك والقسم غير صحيحة والله سبحانه ونعمالي أعلم (سئل) فيمن مات عن أولاد وارثين وله أرض مزدرة (٣٥٤) ومن جلتها ودين مزدرة فادعى واحداً من أولاده أن الودن المذكور

لجده أم عم أبيه وأنها قد أوهيته له في حال حياتها وأبرز من يد مورقة بينهما ذلك وليس بها إلا شاهد واحد فأجابه اخوانه بأن الودن المذكور لا يثبت له جلة أرضه وكانت راضعاً يده عليها مدة حياته إلى أن مات ومتملكاً له تملكاً تاماً يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم فهو موروث لنا من أيتنا ولا نعلم أنه لجده المذكورة ولا نعلم بالحجة المذكورة فهل يثبت له الودن بمجرد ما ذكر ويختص به عن إخوانه أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفقونا مأجورين خيراً (أجاب رضى الله عنه) نعم إن حلف المدعى مع شاهده المذكور على مقتضى دعواه استحق ما يدعيه وإن لم يحلف حلف إخوانه على نفي العلم بالحجة المذكورة وأقسم بينهم والله سبحانه أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل توفيت له امرأة وخرج مع الجنازة عند القبر ورجع إلى بيته لقي أم المرأة المتوفية شالت جميع حوائجهم الذي في بيته في غيبته عند القبر وبطلبها حوائجهم عند حاكم البلد

من تغزلم في المقام المحمدي بما يقال في المعشوق بما بأنف أحدنا أن يخاطب به مما لفرق به أهل المذهب بين مقام الألوهية ومقام الرسالة لما رأوا التشديد في المذهب بالنسبة لمقام الرسالة دون التشديد بالنسبة لمقام الألوهية وأما في مسائل منها الاتفاق على أن أسماءه صلى الله عليه وسلم ترفيعة مع الخلاف في أسمائه تعالى والزاجح أنها توقيفية ومنها قول أهل المذهب بقتل ساب النبي ولو تاب بخلاف ساب الإله ومنها ما قيل من تمثل الشيطان في المقام بالإله دون النبي ومنها قول أهل المذهب يحرم نداؤه صلى الله عليه وسلم بمجرد اسمه بخلاف الإله بنحو قول النفازي أن النبي صلى الله عليه وسلم بشر فربما تسوغل فيه فسدت التريفة بالتشديد بالنسبة لمقامه وأما مقام الألوهية فأجل محترم وخلصته حماية مقام النبوة ومريد تبجيله قال ولو كان التغزل المذكور جائزاً ما فلت حسان فمن دونه قال وما وقع لعارف من نحو هذا إما بتأويل يجهده أو يجذب أخرجه عن القبا فليس لمن لم يساوه أن يقتدى به مادام بيننا وبين ما بناق الجلال وغيره كقول سيدي علي وفارضى الله تعالى عنه

جنات عدن في جنى وجناته ودليله أن المرافف كثر وليس لأحد أن يقول ما رأينا أحداً نص على حرمة هذا بخصوصه فإن هذه البدع لم تشع في زمن الأئمة فلتوزن بالميزان السابق قال وقد قالوا إنما لم يفتن به صلى الله عليه وسلم مع أنه أعطى كل الحسن وقتن يوسف مع إعطائه شطره لأن جماله صلى الله عليه وسلم صين بالجلال كما قال السلطان ابن الفارض بجمال سترته بجلال هام واستعذب العذاب هناك

ومن كلام سيدي علي وفارضى الله عنه في القصيدة التي منها البيت السابق سبحانه من أنشاه من سبحانه بشراً بأسرار الغيوب بشر قاسوه جهلاً بالغزال تغزلاً هيات يشبه الغزال الأحور هذا وحقك ماله من مشبه وأرى المشبه بالغزالة يكفر يأتي عظيم الجهل في تشبيهه لولا لرب جماله يستغفر إلى أن قال

فعلا جمالك بالسكال جلالة فيها لأهل الكشف سر مضمهر

أقرت بشيء يسير وحدث ما نفي فوجدن شهود نسوة الذي حضرت عند غسل الجنازة يشهدن بأن هذه المرأة شالت حوائجهم ولم يعدنها حاجة حاجة فهل يثبت بإقرارها وخبر النسوة أم لا أفقونا (أجاب) بقوله الحمد لله ما أقرت به يلزمها تسليمه وشهادة النسوة المذكورات غير مقبولة والحال ما سطر ولكن للمدعى تعيين المدعى به وتحلية بأولئك العلم (سئل) رضى الله عنه في شخص أراد شراء جارية من شخص آخر فقال المشتري للبايع قد جذرت هذه الجارية فقال البايع قد جذرت

وخلصت من الجدري وهذه آثاره وأراد بثوراني جسم الجارية فاشترها منه ضمن معلوم فبعد مضي نحو شهر من البيع ظهر الجدري في الجارية وماتت بسبب الجدري فهل يكون البيع باطلاً حيث أن المشتري ما اشتراها إلا على أنها جفرت الجارية ويرد الثمن للمشتري حيث اشترط أن الجارية قد خلصت من الجدري أم كيف الحال أفيدوا وبينوا المسئلة وبالله المستعان ما جورين غيرا (أجاب) رضي الله عنه بقوله الحمد لله وحده نعم بغرم (٣٥٥) البائع المشتري أو شئ النقص وهو ما بين قيمتها سليمة ومجدرة فإذا كان قيمتها سليمة أربعين وقيمتها بخمسة خمسين غرم له خمس اثنين والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل أعطى رجلاً أمانة فماتت بينه وبينه وهي خمسين وعشرون ريالاً وأشهد رجل ثم بعد ذلك طلبه الأمانة فقال له مالك الأمانتين غرمت وخمسة ريالاً ثم بعد ما أقر شاهد أنك قال ماله عندى إلا مائتي غرمت وخمسة ريالاً أفوتونا ما جورين (أجاب) رضي الله عنه أن حلف المدعي مع شاهده بما ادعاه قضى له بدعواه وإن لم يحلف حلف المدعي عليه والله سبحانه أعلم (سئل رضي الله عنه) في رجل اشترى غلاماً من رجل آخر فشرط البائع أن الغلام قد جدر وحصل العقد على ذلك ثم بعد تلك المشتري ذلك حصل للغلام المذكور الجدري فهل البيع صحيح أم لا وهل إذا قلم يصحته يلغى الشرط أم لا وإذا قلم بعدم الإلغاء فهل على البائع أو شئ أم يقع الفسخ أفوتونا ما جورين (أجاب رضي الله عنه) بقوله الحمد لله ما شاء الله البيع

أه بصرف وتقديم وتأخير (قاعدة) القاعدة عند المالكية أن شرع من قبلنا شرع لنا فيدل قوله إذ كرفي عند ربك لجواز إطلاق الرب مضافاً للعاقل على غير الله ما لم يرد ناسخ صحيح والقاعدة عند الشافعية أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا فلا يدل قوله تعالى إذ كرفي عند ربك على جواز ما ذكر بل ينهي عنه ومفاد قوله تعالى فبهدام اقتده بشعر بما للمالكية فتنبه أه من الأمير على عبد السلام بصرف [مسئلة] العقد على البنات يحرم الأمهات سواء كن أمهات حال العقد أو بعده كان العقد صحيحاً أو فاسداً مختلفاً فيه فتحرم الزوجة على زوجها إن أرضعت رضية عقد عليها زوجها كما أن التلذذ بالأمهات بتكاح أو ملك أو شبهة يحرم البنات سواء كن بنات حال التلذذ بالأمهات أم بعده كما نص عليه الشيخ علي المدوي في حاشية الخرشى والشيخ علي الأجهوري في فتاويه أول مسائل الرضاع والله أعلم بل صرح به خليل وشراحه في باب الرضاع فتنبه (قاعدة) قال الشيخ محمد الأنباري يظهر الفرق بين الحرام العارض والحرام الذاتي بالنوران مع العلة وجوداً وعدماً وعدمه فالزنا حرام ذاتي لعدم دوران حرمة مع عتها التي هي اختلاط الأنساب وجوداً وعدماً ألا ترى أن وطء الرجل صغيرة لا تحل له حرام مع انتفاء العلة والوضوء بماء منصوب حرام عارض لنوران حرمة مع عتها التي هي الاستيلاء على حق الغير عدواناً وجوداً وعدماً كما لا يخفى وبهذا يفرق بين المكروه العرضي والمكروه الذاتي أه ملخصاً من تقريراته علي حاشية الباجوي على السنوسية.

[سؤال]

ما القول فيمن أمه في نسبة تبدي لحاسمي السيادة في الحسب فذاك هل ثبت سيادته إذا وبأن من شرف الثلاثة والنسب وكذلك أولاد له هل يدخلون في ضمن سلسلة المعالي والرتب بدليل قول المصطفى وشيخنا (أن ابن بنت القوم منهم) يتسبب أفوتونا يا سيدي لا زلتكم تتكروا منا على من قد طلب

(الجواب)

الحمد لله وحده فضله فله الشاء عليه ما صح النسب

صحيح والشرط صحيح فإن حلف فالمشتري غير عند ظهور الجدري بين الفسخ والإجازة فإن أخر الفسخ مع عله يظهر الجدري فلا خيار له وكذا إن لم يعلم حتى ذهب الجدري فلا خيار له وإن ظهر نقص بالجدري ولم يكن تقصير من المشتري في الفسخ فله أو شئ النقص الحاصل بسبب الجدري والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه) في رجل أرسل دراهمه من بلده إلى بلدة أخرى إلى وكيله ليأخذ له بعض البضائع ويرسله إليه في مراكب متفرقة من مراكب باند فما أرسله

إلا في مركب واحد ومن غيره ثم إن ذلك المركب المرسل فيه حصل عليه التلف وتلفت معه تلك البضائع المرسلة فيه
فهل يلزم ذلك الوكيل المذكور أو لا أفوتنا أجاب (رضي الله عنه) بقوله اخذته ما شاء الله نعم يتضمن الوكيل البضائع
المذكورة بقيمتها يوم تلفها والحال ما سطر والله سبحانه أعلم

(باب الوصية) (سئل) رضي الله عنه (٣٥٦) في رجل وكل رجلا آخر على وارثه ثلث الموكل فآخوه الورثة فأنبت

وصيته لدى الحاكم الشرعي وحكم
بها الحاكم وأمره ببيع المواتي
والقصة بين الورثة ففعل ذلك
وباع من جملة المواتي جملا فبعد
البيع ظهر في الجمل علة قديمة
وحكم على الوكيل برده فثبت
الجمل فرد له وأبدله بدله يقر
نصف عن الجمل وزاد الوكيل
ريالا فهل يعد من الورثة نقض
ذلك أم ليس لم أفوتنا مأجورين
(أجاب) رضي الله عنه بقوله
الحمد لله إن حكم به حاكم شرعي
بصفة هذا الإبدال فليس لهم
الاعتراض وإن لم يحكم بذلك
حاكم فلهم الاعتراض والله سبحانه
أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل
وكل رجلا على أمواله من عقار
ومواشي وغيرها ثم الموكل قتل
رجلا آخر وشر من البلد أمواله
تحت يدوك له فخافوا أولياء المقتول
إلى الوكيل أنك أترك الأرض
والمواشي وغيرها الذي تحت
يدك حتى تضيق ولا تنفق على
عياله جزاء لعله حتى يحضر
فالوكيل إن سمع كلام أولياء
المقتول وترك الأموال هل عليه
من قبل الله سبحانه وتعالى ذنب
والا الواجب عليه إقامة الأرض

وصلاته وسلامه دوماً على مولى السيادة والرسالة والحسب
والآل والأصحاب من نالوا الملا بشهود بئر المصطفى فخر العرب
فشريف أم سيد لكنه دون الذي وأقاه شرف من أب
في قول جمع وهو مختار الأمير وقال بعض بالنسابة وانتسب
لمصاحبه الثمانيات غير محمد والفرع يحوي ما لأصل من نسب
هذا الذي قد شتمت في فتوى الجها بذة الكرام عليهم رحمت رب
قد قاله المفقى بذهب مالك حالا محمد عابد نال الأرب
(فائدة) محل قولهم السلف يزهدون ويفوضون في كل نص أوهم التضييه
فيقولون في الوجه وجها لا كالوجه ولا يؤولونه بالذات بخلاف الخلف إذا لم
يضطروا للتأويل والافهم يؤلون كاخلف فقد ذكر البخاري في صحيحه عند
تفسير قوله تعالى من آخر سورة القصص كل شيء هالك إلا وجهه أن وجهه
بمعنى ذاته وقال أهل الحديث إنه تفسير ابن عباس فهذا تأويل وقع من بعض
السلف وهو ابن عباس لداعي اضطراؤه هنا للتأويل إذ يلزم على عدمه دخول
اليدين والزجل والعين التي ثبتت لله تعالى بالنص تحت عموم ما قبل ألا وهو كل
شيء هالك وهو يشيى البطلان أفاده بعض أفاضل العصر (فائدة) مما يبطل
قول البعض بعدم جواز نداء الأموات والاستغاثة بهم ما أخرجه ابن جرير
الطبري في تاريخه بسند رجاله ثقات أن خالد بن الوليد لما حاصر مسيلة مع بني
حنيفة جعل يعتزى ويقول واحمداه اه قته أفاده بعض أفاضل العصر [مسئلة]
في المدونة سوق الهدى لغير مكة ضلال أي لما فيه من تغير معالم الشريعة قال
الأمير والبدنة في معنى الهدى لقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله
قال الدسوقي والدردير وبعت حيوان متدور بلفظ بعير أو خروف أو ذبيحة
أو استصحابه أو بعت لحمه لمن نذر له من نحو ولي ليذبح عنده ويهدى ثوابه له
ضلال أيضاً على المشهور ومذهب المدونة قال في التوضيح لأن في بعت شيئا
بسوق الهدى وقد علمت أن سوق الهدى لغير مكة من الضلال ومقابل المشهور
ما لما لك في الموازية وبه قال أشهب من جواز بعت أو استصحابه لأن إتمام
المساكين بأي بلد صناعة قال الدردير ولا يضر قصد زيارة ولي واستصحاب

وحفظ الأموال على حسب ما وكله موكله إلى أن يحضر وهل يطالبه بالبضائع إن ترك أم لا أفوتنا مأجورين خيرا (أجاب
رضي الله عنه) إن يخشى الوكيل على نفسه ضررا يجب عليه إقامة الأرض وحفظ الأموال حسب ما وكله موكله والله سبحانه
أعلم (سئل رضي الله عنه) عن رجل تشاجر مع زوجته وقال لها شي حواثلك وروسي بيت أهلك اعتدى وزوجي ولم ينو
بذلك طلاقا فظنوا أنها حصل منه لفظ قدامها وقدم أيها لا يكون سبب طلاقها إلا أنها لا تفيها في المبدأ تسببت في الطلاق

ولم ينو بذلك طلاقاً قط في هذه المشاجرة وإنما قصد الترية لها في بيت أبيها أقنونا أم أجورين (أجاب رضي الله عنه) بقوله نعم لم يقع عليها طلاق والحال ما سطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه) في رجل طلق امرأته طلقين وبعد ثلاثين يوماً راجعها بالمراجعة المذكورة فهل يصح له المعواد أم كيف الحكم فيها أقنونا (أجاب رضي الله عنه) بقوله نعم إن راجعها على رأس الثلاثين فرجعت صحيحة والله أعلم (سئل رضي الله عنه) (٣٥٧) في رجل طلق زوجته بالثلاث بحضرة شهود ثم غاب الشهود والولي ما عنده علم

بذلك ثم جاء الرجل إلى الولي وقال إنه طلقها طلقاً واحدة واسترجعها وأخذ المرأة ثم حضر الشهود بعد مدة وشهدوا عليه أنه طلقها بالثلاث والحال أن المرأة عند الرجل المطلق فما الحكم في ذلك أصدق الشهود وتزوج المرأة من الرجل وما الحكم إذا طلقها المدة أقنونا وبينوا لنا تزجروا (أجاب) بقوله اخذته نعم يصدق الشهود ويجب التفريق بينهما وتزوج من يده ويجب عليه بالوطء مهر مثلها ويجب عليه حد الزنا والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل وصى لرجل ميت قد أوصى على يده ووقف بعض أمواله على نفيه وأوصاه على القاصرة بنت له فأصبحت البنت بلغت رشدها وجاءوا أولياء البنت وأرادوا زرع الوقف من يدى الوصى هل لهم ذلك أم لا وهل للبنت تزعم وقف أبيها من يد الوصى أم لا أقنونا أم أجورين (أجاب) رضي الله عنه بقوله اخذته نعم إن كان الواقف قد جعل النظر لوصيه فليس لأحد تزعمه

شيء من الحيوان معهم ليدفع هناك للتوسعة على أنفسهم وعلى فقراء النخل من غير نذر ولا تعيين فيما يظهره الله ولا يخفاه أن نحر التوق للأمر عند مرورهم على بيت الناحر نحرها بمرورهم بحيث لا ينحر ما إذا لم يبروا لأن في هذا حينئذ شيئاً ظاهراً يسوق الهدى لغير مكة وعلى مقابل المشهور يكون جائزاً حينئذ نظراً إلى أنه إ طعام للبساكين وإطعاماً مأكلاً طاعة وأما إن لم يقيد الناحر نحرها بمرورهم بحيث إنه ينحر ما ولو لم يبر وأتوسعة على الفقراء مودعة لشردهم فهو جائز لا يضر هذا حكم النحر فتأمل ما أحكم الأكل منها فالأباحة على أي حالة لقول العلامة الأمير في مجموعته مع الشرح وما ذبحوه يعني أهل الكتاب لعيسى وصليب وصنم إن ذكروا عليه اسم الله أكل أي مع الكراهة ولو قد مواء غيره لأنه يعلو ولا يعلو عليه ولا يذكروا عليه اسم الله فإن قصدوا إهداء الثواب من الله فكذلك يؤكل بمنزلة الذبح للولي اه المراد وذلك لأن التسمية لا تشترط من كافر نعم يكره أكل هذا كالأول بخلاف المذبح للولي قال عبد الباقي وعلة الكراهة فيهما فسد ثم تعظيم شركهم مع فسد الذكاة قال ابن سراج ويلحق به ما يعمد المحسوم من طعام ويضعه على الطريق ويسميه ضيافة الجان اه فتأمل والله أعلم (قائدة) ذكر سبى على الأجهوري المسالك في غاية البيان حل شرب ما لا يغيب العقل من الدخان قحلا عن الشيخ خليل مانعه قاعدة تنفع الفقيه يعرف بها الفرق بين المسكر والمفسد والمرقد فالمسكر ما يغيب العقل دون الخواص مع نشاط وطرب وفرح والمفسد ما يغيب العقل دون الخواص لا مع نشاط وطرب وفرح والمرقد ما يغيب العقل والخواص ويبقى على الإسكار ثلاثة أحكام الحد والتجامة وتحريم التقليل إذا تقرر ذلك فالتأخير في الحشيشة قولان قيل إنها مسكرة وبه قال الشيخ عبد الله المتوفى قال لا نأمرنا من يتعاطاها يبيع أمواله لأجلها فالأمر لأن لهم فيها طرباً لما قلنا ذلك قلت وهذا قال الزركشي من الشافعية فقال لا يجوز من الحشيشة لا قليل ولا كثير وقيل إنها من المفسدات وصحح هذا القول الشيخ أبو الحسن في شرح المنونة والعلامة ابن مرزوق والشهاب القرافي وتبعه عليه المحققون لأن المتعاطين لها لا يميلون إلى القتال والعصاة بل عليهم الذلة والمسكنة قلت وهذا قال ابن دقيق العيد من الشافعية فقال والأفيون وهو لبن الخشخاش أقوى فعلاً من الحشيشة لأن التقليل منه يسكر مع أنه طاهر

منه لا البنت ولا أولادها والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل توفي عن ابن فاصر وزوجته أم الابن القاصر وليس له مال ولا علفات غير واجبة ما أووجبتين مع إخوته ومات بجهل من غير وصي له فهل للزوجة أم الابن القاصر شيء مع الابن القاصر فيما يخص أمهالك مع إخوته في المأكل المذكور أم ليس لها وإذا ادعت يدين في ذمة الميت بعلمها فهل يخلص مما خلفه الميت المذكور أم ليس لها ذلك فإن قلتم ليس لها ذلك بأي سبب من الأسباب بسبب قصارة الابن أم

سبب عدم وجود الوصي أو الولي أم بماذا أفوتونا ولكم الأجر والثواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله أخذ الله وحده نعم
للزوجة الثمن من زوجها وللابن الباقي من حصته أبيه ودعواها الذين إن أقامت عليه بيعة أعطيت بعد أن يقم الحاكم
الشرعي وصيا على القاصرو الله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن مات عن زوجة وعن عشرين شقيقين لا غير ومن
جدة تركته أرض مزروعة فوضعت (٢٥٨) يدها على الأرض المذكورة تزرعها وتنتفع بها مدة سبع سنوات

وقد مات الثمان المذكوران عن
ورثة فطلبوا نصيبهم من الأرض
المذكورة فأدعت الزوجة بدين
لها على زوجها المذكور وبجارية
مشروطة لها في المهر ولا بيعة
لها على دعواها فهل يثبت لها
ذلك بمجرد دعواها أو لا بد لها
من البيعة وهل للورثة المذكورين
مخاسبتها بأجرة المثل للأرض
المذكورة في المدة التي زرعتها
وانتفعت بها أم لا أم كيف الحكم
في ذلك أفوتونا مأجورين (أجاب)
رضي الله عنه الحدقة لا يثبت
لها ذلك بمجرد الدعوى بل لا بد
من البيعة والعين بين الاستظهار
فإن عدت البيعة حلف الورثة
على نفي العلم بما تدعيه فإن
نكلوا حلفت واستحقت وإذا
ثبتت الأرض لها فلهن مخاسبتها
على أجرة الأرض مدة ما هي
تحت يدها والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب الوصية)

(سئل) رضى الله عنه في امرأة
أوصت في مرض موتها بثلاث
مالها ثم ماتت وبعد موتها أقر
رجل لورثتها بأنها أعطته في
ذلك المرض خمس ربات
وأمرته أن يعطيها لاختها لينصدق

بالإجماع وكذا الحشيشة طاهرة وقال النووي في شرح المذهب لا يحرم أكل القليل
الذي لا يسكر من الحشيشة بخلاف الخمر فإنه يحرم قليلا الذي لا يسكر أه ومن
الحشيشة البنج والافيون فيجوز أكل القليل الذي لا يسكر من الثلاثة وأما الواصل
إلى التأثير في العقل والحواس منها لحرام ثم قال إذا تقرر هذا فنقول شرب الدخان
ليس مما يغيب العقل أصلا وليس بنجس وما كان كذلك لم يحرم استعماله لذاته
بل لما يعرض عنه من ضرر ونحوه فمن لم يضره لم يحرم عليه ومن ضره بإخبار
عارف يوثق به أو بتجربة في نفسه حرم عليه وقد جرى الخلاف في الأشياء التي
لم يرد في الشرع حكمها والمرجع منه تحريم الضار دون غيره وأنت خير بأن ما يحصل
منه بعض مبتدئ شر به من الفتور كما يحصل لمن يزل في الماء الحار أو لمن يشرب
سهلا ليس من غيب العقل في شيء كما يظنه بعض من لا معرفة له وإن سلم أنه
عما يغيب العقل فليس من المكروه قطعا لأنه ليس مع نشاط وفرح كما علم وحينئذ
فيجوز استعماله لمن لا يغيب عقله كاستعمال الأفيون لمن لا يغيب عقله وهذا
يختلف باختلاف الأمزجة والقلة والكثرة فقد يغيب عقل شخص ولا يغيب عقل
آخر وقد يغيب منه استعمال الكثير دون القليل فلا يسع عاقلا أن يقول إنه
حرام لذاته مطلقا إلا إذا كان جاهلا أو مكابرا معاندا فإنه بعد الوقوف على
كلام أهل المذهب ومعرفة بصير الحكم يحل ما لا يغيب العقل منه لذاته من
قسم البهيمى الذي لا يسع عاقلا إنكاره ولذكركه بصورة الشكل الأول من
القياس الذي هو بديهى الانتاج فنقول إن شرب الدخان المذكور لا يغيب العقل
مع نشاط وفرح وهو ظاهر وكفى ما كان كذلك يجوز استعمال القدر الذي لا يغيب
العقل منه والصغرى بيته إذ هي من الوجديات والمشاهدات والكبرى دليلها ما سبق
من كلام الأئمة فالنتيجة بديهية فنكرها منكر البديهى فإن قلت قولك إن الدخان
المذكور طاهر ممنوع لأنه يبل بالخرق قلت إن تحقق هذا آخره لا مر عارض لذاته وإن لم
يتحقق ذلك فالأصل الطهارة وهذا على فرض صحة إنما هو قبيح بآث من بلاد التصارى
ونحوها وأما ما بآث من بلاد الشكر ونحوها فهو محقق السلامة من هذا على أن ابن رشد
جازم بطهارة دخان النجس فإن قلت استعمال هذا مفسد وهو حرام قلت صرف المال
في المباحات على هذا الوجه ليس بفسد فإن قلت هو مفسد في حرم ضرره قلت إن تحقق

أبيها عليها وهي يافية في ذمته فهل للورثة إذا أجهروا ذلك أن يأخذوا ويقتسموها بالنفقة لئلا الوصية بذلك قد تمت
وعلى الرجل المقر أن يسلمها لهم لا لأخ أفيدوا الجواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم إن كانت الخمسة زائدة على الثلث
ولم يجر الورثة فلهن أخذها ونفسها والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تزوج وعنده أم وزوجته وصانق مكان واحد
فهل له أن ينام مع زوجته وأما تيام في جنبها أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز له أن ينام بجانبها وله الجماع وغيره

إن لم يشعر بذلك إلا هو وكذا إن أشعرته ولم يترتب عليه نظر عورة ولكنه مكروه مسقط للبروء والله سبحانه أعلم (سئل)
 رضي الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته وتحت محاش النفس قالت ثرونها طلقني فقال لها أنت طالق طالق ثلاث
 مرات بغير تحريم ولا ظهر من لسانه التحريم ولا تحبث ويحرم ويأباه متقدم فياقل ولا هو كاره عياله ولا عابفهم ما غير
 شحنة نفس فهل تروى عليه بلفظه هذا أم لا أفوتنا في الجواب (٣٥٩) ولكم الثواب (أجاب) رضي الله عنه

بقوله الحمد لله وحده وقع عليها
 الطلاق الثلاث ولا تحمل له حتى
 تسكن زوجها غيره بشرطه والله
 أعلم (سئل) رضي الله عنه قيم
 ضائع زوجته ليلا على الفراش
 فتمتعت عن نفسها تمصيا منها بغير موجب
 للتمتع ففضب ومنع نفسه عنها
 ليالي ثم فاحذها وباشرها ولم
 يزوج فبشك وروس بعد ذلك
 هل حصل منه حلف ليلة منعها
 أنه لا يقربها شهرا أو ما حصل منه
 شيء فبق متحيرا في أمره شاكا
 موسوسا غير متذكر لشيء أصلا
 فقل لا عبرة بالشك والوسوسة
 إذا كان غير متذكر لشيء وله
 أن يظأها في الشهر المذكور
 وبعده ولا شيء عليه أم كيف
 الحكم في ذلك والحال ما ذكر
 أفوتنا مأجورين خيرا (أجاب)
 رضي الله عنه بقوله الحمد لله
 وحده لا عبرة بالشك وله أن
 يظأها في الشهر المذكور وبعده
 ولا شيء عليه ولا يخفى الورع
 والله سبحانه أعلم (سئل) رضي
 الله عنه في رجل له مال وحبسه
 بوقته على أولاده الذكور
 وأولاد أولاده الذكور عدد
 ما تاسلوا قسلا بعد نسل وبناته

هذا الحرمه لامر عارض كالمسبوق فيحرم على من يضرم خاصة دون غيره ودعوى أنه مضر
 مطلقا بلا دليل كيف وقد ثبت نفعه بالمشاهدة في بعض الأمراض كإزالة الطحال هذا وقد
 أفتى العلامة الشيخ محمد التحريري الحنفي بأن شرب الدخان إنما يحرم على من ضره
 بإخبار طبيب عارف مسلم يوثق به أو بشجرة وإلا فهو حلال له وأفتى مرة
 أخرى على سؤال رفع إليه بأنه لا يحرم إلا على من يغيب عقله أو يضرمه ونص
 السؤال (ما قولكم رضي الله عنكم) في شرب الدخان الحادث في هذا الزمان هل
 يحرم على من لا يغيب عقله ولا يضرم جسده وهل ورد حديث في ذمه ولو ضعيفا
 أم لا أفوتنا مأجورين (ونص الجواب) أخذت من العالمين ريبا في علأ لا يحرم
 إلا على من يغيب عقله أو يضرمه ومن لا فلا وأما ورود حديث في شأن ذلك
 فغير متقول في شيء مما وقفنا عليه من كتب الحديث لأعلى طريق الصحة ولا
 على طريق الضعف بل ولا على طريق الرفع من التزم ذكر الموضوعات وأما
 ما ينقل على الألسنة فهو من أكاذيب أهل عصرنا والله سبحانه وتعالى أعلم
 بحقيقة الحال وكتبه عبدالله بن محمد التحريري الحنفي حامداً مصليا وأفتى شيخ
 الشافعية في زمنه الشيخ علي الزبدي الشافعي على سؤال رفع إليه أنه يحرم شربه
 لمن يغيب عقله دون غيره وكذا أفاد الشيخ العارف بالله تعالى العلامة
 عبدالرزاق المناوي الشافعي وكذلك الشيخ الفقيه المتقن المحرر الشيخ محمد
 الشويري الشافعي ونص ما كتبه ليس شرب الدخان حراماً لذاته بل هو كغيره
 من المباحات ودعوى كونه حراماً لذاته من الدعاوى التي لا دليل عليها وإنما
 منشؤها إظهار المخالفة على وجه المجازفة فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
 والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وكتبه محمد بن أحمد الشويري الشافعي انتهى
 وقد أفاد ذلك العالم الكامل الشيخ مرعي الحنبلي رحمه الله تعالى فإنه كتب على
 سؤال يتضمن حكم شرب الدخان المذكور مانعه شربه ليس بحرام لذاته حيث
 لم يترتب عليه مفسدة بل هو بمنزلة شرب دخان النار التي لم يضرها نافع وباتفاق
 لا قائل بتحريم ذلك ولا تقتضي قواعد الشريعة تحريم الدخان المذكور ولا شبهة
 أن البدع الخادعة تعرض على قواعد الشريعة فإن أشبهت المباح فباحة أو الحرام
 محرمه إلى غير ذلك من بقية الأحكام وإذا تدبر العاقل أمر الدخان وجدته ملبصاً

بأكلهن مدة ما هن في قيد الحياة ومن ماتت منهن فلا وارثا يوقف مزبور بالصاع والكيله والوكيل لها المعشر والذي
 بقي من أولاد الموقف بنت وولدان اثنان واحد عقب بنتا وواحد عقب بنتين أفوتنا (أجاب رضي الله عنه) بقوله نعم أخذ
 الله ماشاء الله تنقسم غلة الموقف بعد إخراج ما للوكيل أربعة أقسام لبنت الموقف سهم ولكل واحد من بنات أخويها سهم
 والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه) في رجل تشاجر مع زوجته في حضرة جماعة ثم قال أشهدكم بأجاعتكم

أبنة فلان مطلقاً بالثلاثة فهل وقع الطلاق بينهما أم لا أم فيه تفصيل أقرونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم وقع عليها الطلاق الثلاث ولا حمل له حتى تنكح زوجاً غيره بشرطه والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل طلبته زوجته الطلاق فقال إن أعطيتني مهر ك طلقك فقالت أعطيتك ما جاء لي منك كله وفككتي فقال إنك ترجعين فقالت إني لا أعود أبداً فقال إن عدت عدت فطلقها بالثلاث البائت (٣٦٠) فقدم الرجل فقال أرجعي في مالك وأريدك مالا غيره من عندى

فرجعت في مالها كله وزادها مالا غيره وسئل عنها ونقص السؤال وأفتاه القاضى على قدر سؤاله ورجع على زوجته ووطئها وهي حامل منه وتبين للزوجة أنه نقص السؤال فقالت لأنت لي رجل ولا أنا لك حرمة فهل تصح الزوجة لزوجها أم تحرم عليه وهل يصح لها المال أم للرجل وهل يصح المهر الذي جاءها زيادتها أقرونا (أجاب) رضى الله عنه وقع عليها الثلاث ولا حمل له حتى تضع حملها وتزوج غيره وتنقض عدتها منه ويلزم زوجها الأول مهر مثلها ولو طوف في عدة والمسال الأول للرجل والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في نية الجمع في السفر ذكروا أنها يجب في الأولى إذا جمع تقديماً فهل قولهم في الأولى إنها مانع من الثانية إلا بعد تكبير الإحرام أم تجزئ مع التنية قبل التكبير وإذا قلتم لا جزأها مع التحرم فما الأفضل من ذلك تقديمها عليه أم تأخيرها المسألة واقعة (أجاب) رضى الله عنه نعم قولهم في الأولى أي أن محلها من أول الحزمة إلى تمام السلام

باليدع المباحة إن لم يرتب عليه مفسدة ولم يرد في ذمه حديث عند فقهاء الخنابلة والله أعلم وكتبه الفقير مرعى المقدسى الحنبلى وأفتى بذلك الشيخ العلامة العارفى بالله تعالى الشيخ أحمد المسالكى ونص ما كتبه الدخان المذكور حرام لمن يغيب عقله أو يؤذى جسده إذا أخبره بذلك طبيب عارف بوقوعه أو علم ذلك من نفسه بتجربة وإلا فهو غير حرام والله أعلم وأما ما ورد من الأحاديث المتعلقة بذهمه فهو باطل لا أصل له وقد ذكر الشيخ العلامة عبد الرؤوف الشافعى المذكور أنه ورد عليه أسئلة كثيرة تشمل على أحاديث في ذمه الدخان لأصل قسماً وأنه لم يوجد حديث بذهمه أصلاً والله أعلم فقد انفسخ لك أن شرب مالا يغيب العقل من الدخان غير محرم لذاته باتفاق المذاهب الأربعة وإذا ثبت هذا فلا يحرم منع على من علم انتفاعه به ولم يغيبه لأنه حينئذ صار مطلوباً باستعماله فترك استعماله ترك لما طلب منه وطاعة الإمام لا يجب في مثل هذا على أحد القولين الآتين وكذلك إن لم يعلم ذلك ولم يضره ولم يغيب عقله إن علم أن سبب منع على من علم استعماله اعتقاد حرمة وإن علم أن سبب المنع من استعماله مصلحة أخرى مع اعتقاد إباحته حرم لأنه يجب طاعة السلطان في غير المعصية فإذا منع من مباح وجبت طاعته وإن لم يعلم سبب ذلك فإنه يحمل على الأول والمظنون بل المحقق أنه لا يمنع الناس من المباح الذى لا يعتقد حرمة على أنه قد يقال إن منع الإمام من المباح لا يعدل به إلا إذا كان مذهبه ذلك وأفتى الشيخ عبد الله الحنفى المذكور إن منع الإمام من المباح لغو لا يوجب حرمة وليس له منع الناس منه وأفتى العلامة ابن القاسم الشافعى بأن منع الإمام من المباح إنما يوجب المنع ظاهراً فقط ونص ما كتبه نهي الإمام بمنع ارتكاب المنهي عنه وإن كان مباحاً على ظاهر كلام أصحابنا وبكفى الانكشاف ظاهراً وهذا آخر ما أردنا إيراده من رسالة سيدى على الأجهورى المذكور (مائدة) ذكر الزرقانى على العزبة مانعه سئل سيدى على الأجهورى عن الدخان وإن شخصاً ينقل أحاديث وهى : إياكم والخمر والخضرة وأنت حديثه قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى شجرة فهز رأسه فقلت يا رسول الله لم هزيت رأسك فقال بأني ناس في آخر الزمان يشربون من أوراق

فإذا وجدت في أى جزء من ذلك كفت ولكن الأفضل أن تكون مقارنة لتكبير الإحرام خلافاً للإمام أحمد والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه ما قولكم دام فضلكم في اليوم البكر سواء كانت فاصرة أو بالغة وهى عريضة فأرادت أمها تزويجها من أعجمى الأصل فهل لوأها الاعتراض والمنع من تزويجها على غير كفه وليس لأحد تزويجها من غير كفه بغير رضى الولي أم لا أم كيف الحكم في ذلك أقرونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه الفاصرة لا يزويجها إلا وليها

هذه الشجرة يصلون بها وهم سكارى أولئك هم الأشهرار يرتون مني والله يرى
منهم ومن علي من شربها فهو في النار أبداً ورفيقه إبليس فلا تمنعوا شارب
الدخان ولا تصاحبه ولا تسلبوا عليه فإنه ليس مني أمي وفي خبر إنهم من
أهل الشمال وهو شراب الأشقياء وهي شجرة خلقت من بول إبليس حين سمع
قول الله عز وجل إن عبادي ليس لك عليهم سلطان الآية فدمش فقال نقلت
من يريه ينوئنا الجواب عن هذه الأحاديث وهل هي واردة وماذا يترتب
علي رايها بالكذب وماذا يلزمه حيث نفي الإيمان والإسلام عن شاربها من
غير أصل وهل يحرم استعماله أم لا (فأجاب) بما نصه دعوى أن هذه الأحاديث
واردة في الدخان كذب وإفراء كما بينه الحفاظ الأعيان وكذا في تلك الألفاظ
دالة أيضاً على ذلك قال الشيخ بن خنيم إن الحديث ضوؤه كشمس النهار ولغيره ظلمة
كظلمة الليل ومن كذب عليه صلى الله عليه وسلم متعمداً فهو من أهل النار كما
في خبر الصحيحين من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار والكذب عليه
صلى الله عليه وسلم كبيرة إجماعاً حتى في الرغيب والرهيب ولا التفتات لقول
إمام الحرمين بتكفير الكاذب عليه ولا مانع من شذوذه كما في الرغيب والرهيب
ويلزمه التميز للاتفاق بحاله بحسب اجتهاد الحاكم بسبب كذبه على الوجه المذكور
وبنفيه الإيمان والإسلام عن شاربه ولا يحرم استعماله إلا لمن يغيب عقله أو
يضره في جسده أو يؤدي استعماله إلى ترك واجب عليه كنفقة من تلزمه نفقته
أو تأخير الصلاة عن وقتها أو نحو ذلك والله أعلم ومثل أيضاً عن جواز بيع
الأقيون ونحوه فأجاب بما نصه يجوز بيع الأقيون ونحوه من المفسدات التي
تغيب العقل لأمع نشاط وطرب لمن يأكل منه القدر الذي لا يغيب عقله وكذا
لمن اعتاد أكله حتى صار يحصل له الضرر الشديد بالترك وكذا لمن يستعمله في غير
الأكل من الأدوية ونحوها ثم قال وأما بيع العشب المسمى بالدخان في هذا
الزمان وإن كان اسمه في كتب الطب الطبايق بكسر الطاء المهملة وفتح الموحدة
المشدة فلا يمنع بيعه إلا لمن تحقق أو غلب على الظن أنه إذا استعمله غيب عقله
وهو نادر جداً كما هو مشاهد كذا في فتح الرحيم الرحمن شرح لامية الأستاذ
ابن الوردي نصيحة الإخوان تأليف الفاضل السيد الشريف مسعود بن حسن
ابن أبي بكر القناوي الشافعي نعمنا الله بصره وأسرار أجداده آمين (ما قولكم)
في دور مكة المشرفة هل يجوز بيعها ووقفها وكراؤها أم لا وهل الحسنة فيها
بمائة ألف أم لا أفئونا (الجواب) في الثروة والرفاق بعد أن حقق عن الإمام
أن مكة فتحت عنوة ما حاصله أراضي العترة اختلف العلماء فيها هل تصير وقفاً
بمجرد الاستيلاء وهو الذي حكاه الطرطوشي في تعليقه عن مالك وللإمام قسمتها
كسائر الغنائم وهو خير في ذلك والقاعدة المتفق عليها أن مسائل الخلاف إذا

أوجدتها بشرط الإيجاب ومنها
الكفارة وأما إذا بلغت قرن
رضيت هي ووثيقها يغير الكفارة
صح الكناح والإفالكناح باطل
والله أعلم (مثل رضي الله عنه)
في امرأة قالت لزوجها يا حرم
فقال لها إن كنت أذا بجرما
فأنت طالق بالثلاث أفئونا
مأجورين (أجاب رضي الله عنه)
أخذ الله وحده إن أراد بقوله
المذكور تعليقاً فإن كان جرماً
وهو انفاسق وقع الطلاق الثلاث
وإن لم يكن جرماً فلا يقع عليها
شيء وإن أراد إسمائها بالطلاق
كما أسماه بالكلمة وقع الطلاق
الثلاث ولا محل له حتى تنكح
زوجاً غيره بشرطه والله أعلم
(مثل رضي الله عنه) في قال مورثه
إذا قتله خطأ أو نسياناً أو شهيد
عليه بما يوجب القتل فعلي هذه
الصور يرثه إذا قتل ذلك أو لم
يرثه أفئونا (أجاب رضي الله
عنه) لا يرثه في هذه الصور كلها
والحال ما سطر والله أعلم (مثل
رضي الله عنه) في رجل طلق
امرأته بطلقة واحدة ولها ولي
وهو أستاذ الرجل المطلق في
الصنعة قبل انقضاء العدة أراد
الرجل مراجعة زوجته فأخبر
بذلك وكيلها المعلم حتى فقال له
المعلم جئت إلى قلة الدين فقال
الزوج يا عم روح في التسعين
ولم يذكر طلاقاً ولم ينو ولم يكن
خاطرة الزوجة ولم يذكر اسمها

فما يقع عليه بما ذكرنا (أجاب
 رضي الله عنه) حيث الأمر ماسطر
 فلمراجعتهوا لتعليقه أنه لم يقصد
 طلاقاً بقوله بالتسعين والله أعلم
 (سئل رضي الله عنه) في رجل
 صلى إماماً بالناس في الجمعة وسجد
 للسبوء ولم يسجد أحد من القوم ولم
 يعلم تركهم السجود إلا بعد تفرقهم
 ولم يخبرهم إلا في الجمعة الثانية قبل
 إقامة الصلاة فسجد بهم للسبوء قبل
 التسليم فهل تكون الصلاة صحيحة
 والحال ما ذكرنا (أجاب
 رضي الله عنه) الجمعة الأولى باطلة
 فتلزمهم إعادة الظهر وكذا الجمعة
 الثانية إن سجدوا فيها وكذا يلزمه
 الإعادة في الثانية دون الأولى
 والله أعلم (سئل رضي الله عنه)
 في امرأة ماتت عن زوج وعن بنت
 أخ شقيق وعن رجل من عصة
 عاتق فكيف يكون قسم الميراث
 بينهم (أجاب رضي الله عنه)
 تقسم التركة قسمان فلزوج النصف
 والباقي للعصبة ولا شيء لبنت
 الأخ الشقيق والله أعلم (سئل
 رضي الله عنه) عن شخص مات
 وعقبه له أم وأمة أخت أبيه وابن
 عم أبيه فما تكون القسمة بينهم (أجاب
 رضي الله عنه) تقسم التركة
 ثلاثة أسهم للأم الثلث سهم والباقي
 سهمان لابن عم الأب ولا شيء
 للعممة والله سبحانه وتعالى أعلم
 (سئل رضي الله عنه) في مسجد
 بني بلبن وطبن في أول الزمان
 تم خرب قدر فاصفة المسجد

انفصل بعض أقواها قضاء حاكم معين القول به وارتفع الخلاف فإذا قضى حاكم
 بثبوت ملك في أرض المنة ثبت الملك وارتفع الخلاف وبشعين ماحكم به الحاكم
 وهذا التقرير يطرده في مكة ومصر وغيرهما القول بأن الدور وقف إنما يقتل الدور
 التي صادفها الفتح أما إذا اندمست تلك الأبنية وبني أهل الإسلام دوراً غير
 دور الكفار فهذه الأبنية لا تكون وقفاً إجماعاً وحيث قال مالك لا تتركى
 دور مكة يريد ما كان في زمانه باقياً من دور الكفار التي صادفها الفتح واليوم
 قد ذهبت تلك الأبنية وعليه فتملك وتوجب وتوقف وقال القاضي تقي الدين
 القاسبي والقول يمنع كراهية بيوت مكة فيه نظر لأن غير واحد من علماء الصحابة
 وخلافهم حملوا بخلافه في أوقات مختلفة ثم ذكر وفانح من ذلك عن عمر وعثمان
 وابن الزبير ومعاوية رضي الله عنهم وعلى القول يجوز البيع والكره اقتصر
 ابن الحاج فإنه قال بعد ذكر الخلاف وأباح طائفة من أهل العلم بيع ربيع
 مكة وحكاهما منازلها منهم طائفة وابن دينار وهو قول مالك والشافعي
 قال والدليل على صحة قول مالك ومن يقول بقوله قول الله عز وجل الذين
 أخرجوا من ديارهم وأموالهم وقوله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من دخل
 دار أبي سفيان فهو آمن فأثبت لأبي سفيان ملك داره وأثبت لهم أملاكهم على
 دورهم وأن عمر أباح داراً بأربعة آلاف درهم وأن دور أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بأيدي أعقابهم منهم أبو بكر الصديق والزبير بن العوام
 وعمر بن العاص وغيرهم قد بيع بعضها وتصدق ببعضها ولم يكونوا يفعلون
 ذلك إلا في أملاكهم وتداول سواء العاكف فيه والباد في البيت خاصة والله
 أعلم وأما الحسنة فيها فبأكثر ألف ومن أعظمها الوقف إذ هو الصدقة الجارية
 والحال ما ذكرنا والله أعلم بالصواب (ما قولكم في عبد مملوك) وعنده بنت صغيرة
 حرة فولد رجلاً أعتقها على عقد ابنته على رجل رغبها بدون إذن سيده ولا رفع
 أمر البنت إلى القاضي الموجود في البلد فهل هذا العقد صحيح أم لا (الجواب)
 الحمد لله نعم هذا العقد صحيح لقوله في أقرب المسالك مع الشرح كعب أوصى على
 نكاح أخته فإنه يوكّل من يتولى عقدها ولو أعتقها أه فانت خير بأن العبد إذا
 كان وصياً على نكاح أخته يوكّل من يتولى عقدها ولو أعتقها ولم يتوقف على
 إذن سيده ولا إلى الرفع إلى القاضي فكيف لا يكون ذلك كذلك في العبد إذا
 كان أباً لحرّة بل هو أولى والله سبحانه وتعالى أعلم (ما قولكم) في رجل عقد
 على امرأتين ثم طلق واحدة منها وقد دخل بإحداهما ولم يدخل بالأخرى ثم
 مات ولم تعلم المطلقة ولم تنقض المدة فإذا يخص كلا منهما من الميراث وهل لكل
 منهما الصداق كاملاً أم كيف الحال أفيدوا (الجواب) الحمد لله رب العالمين
 رب زدني علماً للزوجة المدخول بها الصداق كاملاً للميت وأما الميراث فنخص ما يخص

الزوجة لامنازع للدخول بها فيه ونصفه الآخر تنازعها فيه الزوجة الأخرى لأنها تقول لها أنت المطلقة فلك نصفه وأنا نصفه وتقول المدخول بها للأخرى أنت المطلقة فلا شيء لك من الميراث لأن طلاقك قبل الدخول وهو يقع باننا فيقسم بينهما ذلك النصف فيصير المدخول بها ثلاثة أرباع الميراث والثانية ربيع والثانية أيضا ثلاثة أرباع الصداق لأن نصفه لامنازع لها فيه ونصفه الآخر يتنازعها فيه الوارث لأنه يقول لها أنت المطلقة والمطلقة قبل الدخول لا تستحق إلا نصف الصداق وهي تقول المطلقة هي المدخول بها فأنا أستحق الصداق كاملا لأنه بكل الموت فيقسم النصف الآخر بينها وبين الوارث كما في المجموع وغيره والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم في امرأة زوجها أبوها وهي مراقة على زيد لمهر معلوم وقد غاب زوجها المذكور قبل الدخول بها ومات أبوها وقد رفعت أمرها الآن إلى فضيلة قاضي جندة طالبة تقدير النفقة لاني ذمة زوجها زيد المذكور وفرض لها مولانا الحاكم الشرعي المشار إليه ثلاثة غروش صاغ دارج البلدة كل يوم للنفقة والكسوة ومؤونة السكن وأذن لها بصرفها ذلك والاستدانة عند الحاجة والرجوع على زوجها زيد المذكور بموجب إعلام شرعي صادر من محكمة جندة الشرعية بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٢٩٩ فبعد تقدير النفقة لها على الوجه المسطور رفعت أمرها إلى الحاكم المنوّه طالبة تطليق نفسها من زوجها زيد المذكور على مذهب مالك رضي الله عنه وقد أحال أمرها الحاكم المذكور إلى أحد علماء المالكية منبها إياه في النظر في أمرها والحكم فيه على مذهبه فهل إن أثبت عدم وجود ما تنفق به من ماله وأنها لا تعلم مقره يصح تطليقها لعدم النفقة الواجبة لها كما ذكر أعلاه أم لا أفقونا بأجورين (الجواب) في أقرب المسالك مع شرحه يجب نفقة الزوجة المطلقة للوطء على الزوج البالغ الموسر بها إن دخل بها أو مكنته أو لم يدخل بها ودعته هي أو يجبرها أو وكيلها له أي للدخول ولو عند غير حاكم وليس أحدهما أي الزوجين مشرفاً على الموت عند الدعاء إلى الدخول وإلا فلا نفقة لها لعدم القدرة على الاستمتاع بها أم والزوجة هنا قد غاب عنها الزوج قبل الدخول بها كما في السؤال فلا يجب لها نفقة على الزوج حتى يقدرها الحاكم لها في ذمة الزوج أو يحكم العالم المالكي بتطليقها عليه لعدم النفقة نعم للعالم المالكي أن يجرى في حقها حكم من فقدت زوجها في أرض الإسلام في غير زمن الوفاة بأن يكشف أولاً عن حال زوجها بالسؤال والإرسال للبلاد التي يظن بها ذهابه إليها للتفتيش عنه إن أمكن الإرسال والأجرة عليها وبعد المعجز عن خبره يؤجل الحر أربعة أعوام والعبد نصفها فإذا تم الأجل دخلت في عدة وفاة ولاحتاج إلى نية دخول بها وقدر بالشروع في العدة طلاق يتحقق وقوعه بدخول الزوج الثاني كما في أقرب المسالك وشرحه لكن قال العلامة الصاوي ومحل هذا

وجمعا للسجد المذكور ذراهم من أهل الخير لصارته وقدعوا واحداً من أهل القرية ناظر أعلى عمارته مع تلك الدراهم واجتمع رأيهم على أن يبنوا ذلك الخراب بحجر ونورة قرأوا أن الدراهم التي حصلت من أهل الخير ما تكفي بنائه وسقفه وقال لهم الناظر على العماره نبني نبيع اللبن والطين والخشب ونصرف ثمنه في باقي عماره المسجد المذكور فهل يجوز بيع طينه ولبه وخشبه والحال ماسطر (أجاب) رضي الله عنه بقوله لا يجوز بيع لبنه وخشبه والحال ماسطر والله أعلم (سئل) رضي الله عنه في حاكم تخاصم عنده رجلان يدعي أحدهما على الآخر بفساد في وقف ناظر عليه المدعي عليه وناظر الوقف يقول أنا مستقيم على ما في حجة الوقف ولم أسع فيه بفساد فرد الحاكم على المدعي اليئسة المرضية فأقضى شاعدين على الفساد فظعن فيهم الخصم بعداوة ظاهرة ولم يقبل الحاكم له طعناً وقبل شهادتهما وحكم عليه بشهادة المظعون فيهما فهل يثبت له حكم إذا الشهود ماتوا أم لا يصح أفقونا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث لم يثبت عند الحاكم الظعن المذكور فالحكم صحيح والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل من البادية أتى لزوجته وقال إليك ردي لنا

هذه الدابة وقالت له ما أحرز
أردوها هذى شروء فقام عليها
وضربها وفلق رأسها فلقنتين
ووطئ برجله على رقبته وضربها
ضرباً قاتلاً أخذت به ثمانية
أشهر والشيخ مكان الضرب
وعصب في جلدتها عقاراً فهل هي
ناحق عليه تنظير ضربها أم لا
وهل بدد فعله فيها تحمل له أم
تحرّم عليه أفنونا (أجاب) نعم
لما تنظير ضربها المذكور ولا تحرّم
عليه والله أعلم (سئل) رضي الله
عنه في رجل له ثلاث صبيان
من زوجة وولد من امرأة فذبح
ولداً من الشفقاء وفعلت فيه البدية
فهل يقسم للأخ من الأب شيء
من البدية أم لا أفنونا (أجاب)
ليس للأخ من الأب مع الشقيق
شيء من الميراث والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) في رجل باع
بندقاً على رجل آخر مئونها مثلاً
اربعون ريالاً فاشترى منه الرجل
بندقاً مئونها خمسة وعشرون
ريالاً مثلاً وزاد خمسة عشر ريالاً
شرط العيب فبعد ثلاثة أيام ظهر
في البندق التي مئونها خمسة
وعشرون ريالاً عيب فهل يكون
الرجوع على المشتري وقسّم البيع
من أصله أم ليس له ذلك أم
كيف الحكم أفنونا (أجاب) نعم
إن فسخ بحدوده العيب فسخ
وله رد المبيع وإن تراخى بعد عمله
بالعيب فلا فسخ ولا أرش والله
سبحانه أعلم (سئل) رضي الله

سالم تحش العنت وإلا فطلق عليه للضرورة فهي أولى من معدومة النفقة كذا قال
الاشياخ اه والله أعلم نعم لا يجب لها نفقة على مذهب مالك رضي الله عنه ولكن حيث
أنها يجب لها النفقة على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه كما أفتى به مولانا قاضي القضاة
بمكة المحمدية وحكم بالحكم الشرعي بحدود فهل يجوز للعالم المالكي أن يستدعي نطقه
على النفقة الواجبة لها على مذهب غيره خصوصاً وقد حكم حاكم بوجوبها أم لا يجوز له
ذلك وهل تصدق مطلقاً في خشية العنت وتطلق على زوجها كما قال العلامة الصاوي
أم لتلك شروط لا بد منها أفنونا مأجورين نعم يجوز للعالم المالكي أن يستدعي
في نطقها من زوجها على مذهب غيره الذي حكم به الحاكم من وجوب نفقتها على
زوجها قبل الدخول في ضوء الشروع قال العلامة الأمير عند قوله في مجموعه
وحرم الميتة حتى يورج بالغ وعند الشافعي يكفي الصبي ومن هنا الملققة ولاجل
رفع الخلاف محتاج لقاضيين يعقد شافعي أي يحكم بصحة عقد الصبي وتحليله
الميتة ويطلق مالكاً لمصلحة ومعلوم أنه لا عدة منوطه الصبي فيعقد من انتهاء
أثر الطلاق وإلا فالنطق جائز بدون القاضيين لكنها لا تناسب الاحتياط
في الفروج فلذا كتب السيد البليدي وغيره من المحققين منع الملققة اه بتغيير
ما قال الشيخ الصاوي على أقرب المسالك في باب القضاء يحمل قولهم حكم الحاكم
لا يحل حراماً هو الذي باطنه مخالف لظاهره بحيث لو اطلع الحاكم على باطنه
لم يحكم وأما باطنه كظاهره حكم الشافعي يحل الميتة بوطء الصغير لحكمه
رافع للخلاف ظاهراً وباطناً ولا حرمة على المقلد له في ذلك وهي المسئلة
الملققة اه ومثلنا لاشك أنها من قبيل المسئلة الملققة كما لا يخفى وتصديق
الراة في خشية العنت إذا مضى عليها من غيبة زوجها أكثر من أربعة أشهر
كما يؤخذ من مسألة الإيلاء والله سبحانه وتعالى أعلم

(ماقولكم) فضع الأذن هل ورد فيه شيء أم لا (الجواب) في الزرقاني
على العزبة أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تتأكد عند طعن الأذن قال
العلامة العدوي أي لما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم إذا طئت أذن أحدكم
فليذكرني وليصل علي وليقل ذكر الله من ذكرني بخير انتهى قال شارحه
إذا طئت أي صوتت فليذكرني بأن يقول بحمد رسول الله وليصل على أي يقول
صلى الله عليه وسلم ثم ذكرني في حل قوله وليقل ذكر الله من ذكرني بخير ما حاصله
أن الروح إذا ظهرت من القدر تحول في الملكوت حتى تلحق بمقام النبي صلى الله
عليه وسلم عند سدرة المنتهى قال لا يارب أمي أمي حتى يفتح في الصور فيذكر
النبي صلى الله عليه وسلم الشخص المذكور لله وبأله خيراً له فإذا قدمت
الروح بذلك الخبر إلى جسدها تطن الأذن فيغلب من الشخص أن يصل على
النبي صلى الله عليه وسلم مكافأة له اه عدوي (ماقولكم) دام فضلكم فيما اعتيد

فعله الآن من الأذان في القبر بعد وضع الميت فيه وقبل الحناء ومن الأذان
خلف المسافر على قصده رجوعه حال ذلك أصل في الكتاب والسنة أو في خصوص
الأئمة مما يعتمد عليه بالنسبة للخراص والعوام (الجواب) فعل الأذان سنة جماعة
طلبت غيرها بخضر أو سفر بكل مسجد وجامع ومعرفة ومردلفة وبكل موضع
جرت العادة بالاجتماع فيه فوسن في جميع ذلك كفاية ووجب في المصر كفاية
وحرم قبل وقته كعني امرأة على أحد قولين وكرد لها على الآخر كل من ولو
رائية وكذا الجماعة مقبضين لم تطلب غيرها ولغاية خلافا للشافعية وحكما في
ضروري وفرض كفاي فيما يظهر وتنب لمسافر أو في فلاة وجماعة في فلاة
أو مسافرين لم يطلبوا غيرهم فتعريفه أحكام خمسة ليس منها الإباحة بل السنة
والوجوب والحرم والكراهة والتدب كما في عبد الباقي والزرقاتي على مختصر
خليل وأما فعله في غير ما ذكر فهو على ثلاثة أنواع الأول فعله في أذن المولود
عند ولادته في أذنه اليمنى والأقامة في أذنه اليسرى وهذا قد عرفت فقهاء المذاهب
على نفيه وجري به عمل علماء الأمصار بلا تكبير وفيه مناسبة عامة لطرد الشياطين
به عن المولود لنفوسهم وفرادهم من الأذان كما جاء في السنة النوع الثاني فعله
خلف المسافر رجاء عودته من سفره لموطنه وهذا لم أره متصوفاً إلا أنه
جري به عمل من يقتدى بعمله من علماء الأمصار وفيه مناسبة حيث تطلب على
على الصلاة حتى على الفلاح إقباله على وطنه وعودته من سفره نظير ما اعتاد
بعض المشايخ كتابته على بعض المرأة التي تعسر وضعها حملها صلاة الفلاح
وأول سورة الفتح إلى ويهديك صراطاً مستقيماً النوع الثالث فعله في القبر بعد
وضع الميت فيه وقبل لحده وهذا لم ينص عليه أحد من الفقهاء وليس فيه مناسبة
إذ لا ميل لعود الميت للديار ولم يجر به عمل من يقتدى به بل قال ابن حجر في
فتاويه الكبرى هو بدعة إذا أصبح فيه شيء وما نقل عن بعضهم فيه غير معمول
عليه ثم رأيت الأصحى أفتى بما ذكرته فإنه سئل هل ورد في الأذان والأقامة
خير عند مد فتح القيد فأجاب بقوله لا أعلم في ذلك خبراً ولا أرى إلا أنها تنكح
عن بعض المتأخرين أنه قال لعنه منيس على استعجاب الأذان والأقامة في أذن
المولود وكأنه يقول الولادة أول الخروج إلى الدنيا وهذا آخر الخروج منها
وفيه ضعف فإن هذا لا يثبت إلا توقفه على تخصيص الأذان والأقامة وإلا
فذكر الله تعالى محبوب على كل حال إلا في وقت قضاء الحاجة له كلامه رحمه
الله وبه يعلم أنه موافق لما ذكرته من أن ذلك بدعة وما أشار إليه من ضعف
القياس المذكور ظاهر جلي يعلم دفعة بأرضي توجه والله سبحانه وتعالى أعلم
بالصواب اه كلام ابن حجر رحمه الله تعالى والله ولي التوفيق والغداية لأقوم
طريق (ماقولكم) فيما اشتهر على السنة الناس من قولهم من قلد عالماً لقي الله

عنه في رجل طلق زوجته حين
طلبت منه ذلك وهي حامل فرفض
لها على نفسه في الحمل نصف
ريال وريالين من صداقتها ورضيا
على دفع نصف الريال في شعبان
هذه السنة والريالين في ذي الحجة
وذلك سنة اثنين وثلاثين ومائتين
والقصد توافقا على بدعة شرعية
قول إذا طلبت حقها قبل الأجل
اتفق عليه تمنع أم لا أفيدوا
بالجواب (أجاب رضي الله عنه)
نعم إن كانت الريالان مؤجلة
عنده عند النكاح اعتبر الأجل
ذلك ولا عبرة بهذا الأجل وإن
لم تكونا مؤجلة قلها الطلب
ونصف الريال تطلبه في وقته
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل
رضي الله عنه) فبين حالت
زوجها بأن قالت له يا ملاء وكيلها
عالتك على هذه الأربعين ريالاً
وعلى العشر الريال التي عندك
وعلى السكني ومصرف العدة فقال
الزوج قبلت فهل هذا الخلع
المذكور على ما ذكر من السكني
ومامعها صحيح ويأت به أو غير
صحيح والزوج رد قلوسها لها
ومصالحتها أم كيف الحكم في
ذلك أفتونا (أجاب رضي الله
عنه) الخلع صحيح وبانت وملكت
نفسها ولا تحمل له إلا بعد جديد
بشرطه ويلزمه أن يردها ما أخذ
منها وما في ذمته وتلزمه السكني
دون النفقة إن لم تكن حاملاً
ويلزمها أن تعطيه مهر مثلها

سألا هل هو حديث وارد عن النبي صلى الله عليه وسلم أم هو من كلام العلماء
وما مرادهم به أقنونا متابين (الجواب) الحمد لله لم أقف على كونه حديثاً مروياً
عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ وإنما وقعت في كتاب الميزان للشعراfi
نقلاً عن الجلال السيوطي أنه قال وقد استنبطت من حديث أصحابي كالنجوم
بأيهم اقتديتم اهتديتم أننا إذا اقتدينا بأي إمام كان اهتدينا لأنه صلى الله عليه وسلم
خبرنا في الأخذ بقول من شئنا منهم من غير تعيين وما ذلك إلا لكونهم كلهم على هدى
من ربهم ولو كان المصيب من المجتهدين واحداً أو الباقى غلطاً لكانت الهداية لا تحصل
لن قلده الباقيين قال فن ثم كان محمد بن حزم يقول في حديث إذا اجتهد الحاكم
وأخطأ فله أجر وإن أصاب فله أجران المراد بالخطأ هنا عدم مصادقة الدليل
لا الخطأ الذي يخرج صاحبه عن الشريعة إذ لو خرج به عن الشريعة لم يحصل له
به أجر انتهى اه كلام الشعراfi في الميزان وهو ظاهر في أن العلماء إنما اتخذوا
قولهم من قلده عالمنا الخ مأخوذة من حديث أصحابي كالنجوم الخ على الاستنباط
المذكور الذي هو من تنقيح المناط بالقاء خصوص أصحابي واعتياده عمومه أي
الأئمة ذوو الاجتهاد المطلق كالنجوم الخ بقراءة بأيهم اقتديتم إذ مجرد الصحة
لا دخل لها في الاقتداء بهم فافهم لأن مرادهم بالعالم المجتهد المطلق وعلي أن المراد
به مطلق عالم ولو غير مجتهد يأتي فيه قول الشيخ إبراهيم العلوي في ألفية الأصول
وقول من قلده عالمنا لنق الله سالماً فغير مطلق

وقول الثابتة القلاوي الشنقيطي في الصليحة

وقال في إضافة الدجنة المقرئ قوله كالجنة
والحزم أن يسير من لم يعلم مع رفقة مأمونة ليس
وليسك المحجة البيضاء فتورها للبهدي استضاء
وفي بنات الطريق يخشى سارحلاً أو علاً كايغشى
أمتنا الله من الآفات في الدين والدنيا إلى الوفاة

فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم (ماقولكم) دام فضلكم في الزوجين اشتركا
في الاكتساب كما جرى في أكثر قرى أندونيسا واختلط المتحصل من كسبهما
ولم يتميز ومات أحد الزوجين عن الآخر والورثة الأخرى ماذا يعمل هل يقسم
المال بينهما بالسوية أم لا ثم يقسم على الورثة أم يقسم بادئ بدء على جميع الورثة
من غير أن يقسم بينهما بالسوية أولاً أفيدونا ولكم الأجواب (الجواب)
في إجابة شيخنا اشتركا اثنين ليكون كسبهما بينهما أي مكسوبهما بينهما خاصة
سواء اتفقا حرقة تكياطين أو اختلفا فيها تكباط ورفاء تسمى شركة الأبدان وهي
باطلة لعدم المال لمن انفرد بشيء فهو له وما اشتركا فيه يوزع عليهما بنسبة
أجرة المثل بحسب الكسب وجوزها أبو حنيفة رضي الله عنه مطلقاً ومالك
وأحمد رضي الله عنهما مع اتحاد الحرفة اه وهو صريح في أن المتحصل من كسب

لفساد المسمى والله سبحانه أعلم
(سئل رضي الله عنه) في رجل
تساجر مع زوجته من أجل
الخروج فقال لها روي الله
يرزقك الله يرزقك ونوى بقوله
ما ذكر طلقه واحدة زجرها
فما وقع عليه بما ذكر طلقه واحدة
وتكون رجعية لحبب أنها ذات
حمل ولم تنقض عدتها أم كيف
الحكم أقنونا (أجاب) رضي
الله عنه نعم وقع عليها طلاق
واحدة وله الرجعة والحال ما سطر
(سئل) رضي الله عنه فيمن نكح
امراً وابنه ابتها وهي لها قرة
معرفة في الرقاق فصنعت يرماعو
سبعة عشر نوعاً فقال أبو زوجها
يلزمه الطلاق من أمك ثلاثاً أنك
لم تصنى عند أحد هذه الأنواع
بل اصنى منها أربعة أو خمسة
أنواع ثم مات ابنه وزوجت
بآخر فهل إذا صنعت الأنواع كلها
سواء قبل الزواج أو بعده يقع
الطلاق أم لا وهل يتعين الأنواع
التي أهيها أم لا بحث إن صنعت
ذلك مع الإيهام أقنونا (أجاب
رضي الله عنه) نعم إن صنعت
زيادة على أنواع خمسة وقع الطلاق
ولا يتعين تعيين الأنواع المهمة
والله أعلم (سئل) رضي الله عنه
في رجل يحدث الناس في القهاوي
القصص المشحونة بالكذب
كنيسة الظاهر يبرس لأجل
الفضحك والحزل ولأجل دراهم
بأخذها من الحاضرين في نظير

الزوجين ولم يتميز يوزع عليهما بنسبة أجر المثل بحسب الكسب ثم يأخذ ورثة
الميت منهما ما يخصه بالتوزيع المذكور ليقسموه على مقتضى الإرث الشرعي
فرضاً وتعصياً والله سبحانه وتعالى أعلم (ماقولكم) دام فضلكم هل يسوغ للمسلم
إقرار السلام على الكافر أم لا وعلى جوازها فما الدليل عليه أفوتونا (الجواب)
في شرح أقرب المسالك للعلامة الدردير ويكره بدء الكفار بالسلام فإن سلوا
علينا بصفتنا ردنا عليهم أي لا على سبيل الوجوب وإنما يتدب لقوله تعالى
وقولوا الناس حسناً ثم توضيح من الصاري عليه وفي مشكاة المصابيح عن
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبدوا اليهود ولا النصارى
بالسلام وإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه رواه مسلم (سئلت)
هل تكون المملوكة معتوقة بقول سيدتها في حال غضبها وخصاصها لها لو ما كنت
معتوقة لكنت بعثك وأنكرت سبق عتق منها لها ولا تصدق أم لا بل يصح
بعضها وتصدق أفوتونا (فأجبت) بقولي قول السيدة ما ذكر لمملوكتها بعد إقرارها
بالتعق قبله فلا ينفع فيه الإنكار بل ينجز فيه التعق بالقضاء أي بحكم الحاكم
ويقيل منها الإنكار ولا ينجز عليها التعق في الفتيا لقول العلامة الدردير في شرحه
على سبيل دليل بتغير قاع المثل إذا أقر الزوج على نفسه أنه تزوج أو نسى
بعد التيمين منه بالطلاق أنه لا يزوج أو لا ينسرى ثم قال كنت كاذباً في إقراره
بذلك فلا يصدق أنه كانت كاذباً وحينئذ فينجز عليه الطلاق بالقضاء اه قال
الدسوقي عليه أي بحكم الحاكم وظاهره أنه يقيل منه في الفتيا وفي المدونة ما يشهد
له ونصها فإن لم تشهد البينة على إقراره بعد التيمين وعلم هو أنه كاذب في إقراره
بعد يمينه هل له المقام عليها بينه وبين الله تعالى ومن المعلوم أنه ما يجعل المقام
عليه بخوار الفتيا بل لا طريق لمعرفة إلا منها اه بن اه وقد نصوا على أن التعق
كالطلاق في مثل ذلك والله أعلم

(فائدة) ومن شعر الشيخ محمد المنافري رحمه الله تعالى

إذا ما اشترت بنت أباه فعتقه بنفس الشرا شرعاً عليها تأصلاً
وميراثه إن مات من غير عاصب ومن غير ذى فرض لها قد تأثلاً
لها النصف بالميراث والنصف بالولا فإن وهب ابناً أو شراه تفضلاً
فأعتق شرعاً ذلك الابن مالها سوى الثلث والثالثان للأخ أصلاً
وميراثه نفسه إذا مات قبلها كبرائها في الأب من قبل يحتل
ومولى أبيها مالها الدهر فيه من ولاء ولا إرث مع الأخ فاعتلاً

قال في فتح الطيب وهذه المسئلة ذكر الغزالي في الوسيط أنه قضى فيها أربعمائة
قاض وغلطوا وصورتها ابنة اشترت أباه فعتق عليها ثم اشترى الأب ابنها فعتق
عليه ثم اشترى عبداً فأعتقه ثم مات الأب فورثه الابن والبنت المذكور مثل حظ

ذلك فهل يمنع من ذلك وتكون
هذه الدرهم سحتاً فيأثم دافعها
ولا يستحقها الأخذ أو لا أفيدونا
(أجاب) رضى الله عنه نعم يمنع
من ذلك الجلوس المذكور وما
بأخذه حرام ويأثم الدافع ولا
يستحقه الأخذ بل لولى الأمر تعزير
ذلك الشخص كيف وقد نص أصحابنا
الشافعية بتعزير المكاتب باللهو
المباح ومعطيه فكيف بمن يأخذ
الحرام بالكذب الصراح
والفسق البواح وأكل أموال
الناس بالباطل والله أعلم (سئل)
رضي الله عنه في رجل تشاجر
مع زوجته وقالت له قم طلقني
وكررت عليه بالطلاق ثم قالت
له أبرأتك من الحق والمستحق
وما تدعى النساء على الرجال فقال

الآتين ثم مات العبد المعتقد فلو كان ولاؤه وفرضها المسالكية على غير هذا الوجه وهي مشهورة أنه والله أعلم (فائدة) الذريعة التي يجب سدها شرعاً هو ما يؤدى من الأعمال المباحة إلى محذور منصوص عليه لا مطلق محذور فمن هنا قال مالك وأبو حنيفة يشترى الولي في مذهب الاقوال من مال يتيمته إذا كان نظراً له وهو صحيح لأنه من باب الإصلاح المنصوص عليه في آية وبطلانك عن اليتيمى قل إصلاح فلم خير الخ فلا يقال لم ترك مالك أصله في الشهية والذرائع وجوز له ذلك من نفسه مع بيمته لأنه يقول قد أشن الله تعالى ههنا في صورة الخالصة وروى الحاشيتين في ذلك إلى أمانتهم بقوله تعالى والله يعلم المقصد من المصلح وكل أمر غيظ وروى الله تعالى فيه اشكاف إلى أمانته لا يقال فيه أنه يتدرج إلى محذور فتح منه كما جعل الله سبحانه النساء مؤتمنات على فروجهن مع عظم ما يتركب على قرهن في ذلك من الأحكام ويرتبط به من الحل والحرمه والأنساب ولأن جاز أن يكذب وهذا فن يدعي فتأملوه واتخذوه دستوراً في الأحكام وأصوله أفاده العلامة أبو بكر بن العربي في كتاب أحكام القرآن (فائدة) قال محمد بن علي بن حسين النكاح بولي في كتاب الله تعالى ثم قرأ ولا تكلموا للمشركين بشيء منه ولا تنكحوا المشركين بشيء منه وهي مسألة بدعية ودلالة صحيحة أفاده العلامة أبو بكر بن العربي في كتاب أحكام القرآن والله أعلم (فائدة) قال الإمام ابن العربي في كتابه أحكام القرآن من غريب فنون الترجيع ترجيع العموم في خصوص العين على العموم في خصوص الحال وذلك أن بعض علمائنا قال إن دم الحيض كسائر الدماء يعني عن قليله نسكا بعموم قوله تعالى أودمأ مسفوفاً فإنه يتناول الكثير دون القليل وهو عموم في خصوص حال الدم وقال بعض الآخر قليله وكثيره سواء في التحريم رواد أبو ثابت عن ابن القاسم وابن وهب وابن سيرين عن مالك نسكا بقوله تعالى قل هو أذى فإنه يعم القليل والكثير وهو عموم في خصوص عين الدم فترجيع على الآخر لأن حال العين أرجح من حال الحال وقد ينادى في أصول الفقه وهو بما لم نسق عليه ولم نراهم عليه أنه يتصرف (فائدة) نظم الشيخ إبراهيم الزياحي الثنوى الصلوات التي تقدم على الإمام دون المأموم بقوله

وأنى صلاة للإمام فسادها تبين فالأمور في ذلك تابع
سوى عدة ضاهت كواكب يوسف وهأنا مبدىا إليك وجامع
فنى حدث ينسب الإمام وسقه وثقه والخوف في العد رابع
وإعلام مأموم يفوز إمامه بنجيسه والبعض فيّه منازع
وقطع إمام حين كشف لمورة على ما لحنون وقد قيل واسع
ومستخلف لفظاً غير ضرورة لأجل رعايفه وفي العد مانع

لها إن صحت برأيه فانت طالق ثلاثا فهل والحالة هذه تكون البراءة مجهولة لعدم تعيين البراءة وهل تكون المرأة باقية على ذمته أولاً أفئونا (أجاب) رضى الله عنه لم يقع عليها طلاق بما ذكره والحال ما سطر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له زوجة وعندهما امرأة جارة لها وعندهما إلى المجاورة لها صنعت تارة تصنع خوصاً تارة تقرب تارة غياطة وزوجة المذكور تعينها تفقتلا منها لخرع الزوج من ذلك فدخل عليهما يوماً خاصم زوجته وقال لها حرام على رجل أن يمسك لهذه جاورتك حاجة أو أشد قلت

ومستخلف بالفتح لم ينو ثم من بتسليمه فأت التدارك تابع
وتأرك في الثلاث وطال إن هموا فعلوا لكن به الخلف واقع
ومحرف لا يستجاز انحرافه وهذا غريب بالتسمة طالع
وذا في صلاة ما اجاعة شرطها وإلا فيطلان على السكل شائع
ونظم أيضاً ما يحمر فيه ربا الفضل والثا بقوله

إذا بعث مطعوماً بمطعوم آخر فإن كان بالتأجيل فامتنعه مطلقاً
ويحرم في الجنس التفاضل إن هما يكونا ذوي قوت وذخر فينتقي
وحرمتها في التقدير الجنس واحد والنسا فاشع حينما الجنس ما التني
ومهما تبع عرضاً بعرض فإيه سوى الجنس بالأجل والفضل ينتقي
وأجر اختلاف الضع بجرى تخالف بجنس هنا فاحفظ فلا زلت ذاتني

ونظم أيضاً شروط الرجوع في النفقة على النصي بقوله

إن كان لتقصير مال حين إنفق والإنفاق بالعلم قرن
وقد نوى به الرجوع وحلف عليه والإنفاق من غير صرف
وحكان مال الطفل غير عين فهذه ست بغير من
ذكرها العلامة الشيطي ففر بها واحذر من التعريض
ومن على القصد بشيء عار فالنص بالرجوع في المعيار

(فائدة) قال العلامة التنبكتي في تكملة الديباج عقب ترجمته للعلامة محمد بن محمد
ابن القرشي التلساني للشجر بالمقرى بفتح الميم وتشديد القاف المفتوحة مانصه
ومن فوائد أنه قال سألت السلطان أبو عثمان عن لزمتي بين علي بن أبي العلم خلف
جهلاً على البيت هل يعيد أم لا فأجبت بإعادتها وقد أفتاه من حضر من الفقهاء
بأن لا تعاد لأنه أتى بأكثر مما أمر به صلى وجه يتضمنه فقلت له اليقين على وجه
الشك غموس قال ابن يونس والغموس الخلف على تعدد الكذب وعلى غير يقين
لا شك أن الغموس محرمة منهي عنها والتي يدل على الفساد وممتناه في العقود عدم
ترتب أثره فلا أثر لهذه اليقين فوجب أن تعاد وقد يكون من هذا اختلافهم فيمن
إذنها السكوت فتكلمت هل يجزأ بذلك والإجزاء هنا أقرب لأنه الأصل
والصيات رخصة لغلبة الحياء فإن قلت البت أصل وإنما يعتبر تقى العلم إذا تعدد
قلت ليس رخصة كالصيات اهـ (فائدة) قال العلامة التنبكتي في تكملة الديباج
عقب ترجمة العلامة محمد بن جعفر الأسلي مانصه قال الحضري أشدني المترجم
له لأبي الحسن بن جبير بسنده إليه

من الله فاسأل كل أمر تريد فإياك الإنسان نفعاً ولا ضرراً
ولا تتواضع للولاء فإنهم من الكبر في حال يهوج بهم سكرى
وإياك أن ترضى بتقيل راحة فقد قيل فيها إنها السجدة الصغرى

فامتنعت من ذلك عاماً عاماً
وبعد مضى العام دخلت الجارة عند
الزوجة وشغلها في يدها فزمت
شغلها وأعانتها نسياناً منها فأمرع
بما ذكر أفتونا (أجاب) رضى
أفته عنه بقوله قوله المذكور
كناية في الطلاق والظهار فإن
نوى بالاول طلاقاً أو ظهاراً وقع
مانواه وإن نوى بالثاني ظهاراً
وقع مانواه وإن لم ينو لزومه
كفارة بين هذا حيث لم يبال بتعليقه
وإلا بأن كانت تبال به فإن شق

٥١ قلت وعن سفيان الثوري تقبيل يد الإمام العادل سنة وعن الحسن طاعة
 وفي إحياء الفرائض قبل أبو عبيدة بن الجراح يد عمر بن الخطاب فا أنكره وقد ألف
 في رخصة تقبيلها الحافظ أبو بكر جزماً لطيفاً والله أعلم (ما قولكم) دم
 فضلكم فيها إذا خرب مسجد أو خرب بعضه كسقفه أو احتاج إلى زيادة
 نور أو هواء يفتح مثاور أو احتاج منارة ولم يعلم لواقفه شرط ونهرج بعض
 المسلمين ببلغ عظيم لفعل ذلك فهل والحال ما ذكر يجوز فعل ما ذكر بالمسجد المذكور
 ولا سيما والمستوفى على البلدة بعض ملوك الكفرة فيكون المسجد المذكور عند
 كثرتهم الموجودة الآن أم لا يجوز أنقوتنا (الجواب) لا شك في جواز هدم المسجد
 المذكور وتعميره وعمارة جيدة وتوسيعه وجعل منارة به بل لا شك في أن
 ذلك الفعل من أعظم القربات التي يتضمنها قوله صلى الله عليه وسلم إذا مات ابن
 آدم أنقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية الحديث وقوله تعالى إنما يعمر
 مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر الآية إذا لا شك في أن تركه على ما هو عليه
 من نزول السقف وعدم وجود منارة به وخرابه وربما أدى تعطيله عن العبادة
 فلا يكون معسوراً بها وتعطيله عنها يؤدي إلى خرابه وخرابه يؤدي إلى زوال
 أحكام المسجدية عنه لأصل الحبس كأنقص على ذلك العلامة الأمير علي عبد الباقي
 علي سيدى خليل أخذاً مما كتبه السيد عن الخطاب من أنه لا يطلب للمسجد
 إذا خرب تحية وأيضاً قد نص العلامة الدردير والعلامة الدسوقي وغيرهما
 من كتب علي سيدى خليل علي جواز توسيع المسجد ولو بائتياع العقار العامر
 المحبس وجبر الأبي من مستحق وناظر على يمينه فأولى الجبر في الملك ولا يبعد
 غصباً بل ولو يأخذ الطريق والمقبرة لتوسيعه والله أعلم (ما قولكم) في مسجد
 احتاج للعمارة فعزم ولد الواقف وهو الناظر عليه أن يبنيه من وقفه فلم يتمكن
 من ذلك لاستيلاء من لا تأخذه الأحكام على إمامة المسجد ووقفه فطلب رجل
 من الناظر أن يبنيه فأذن الناظر له في ذلك على أن الناظر إن تمكن من وقف
 المسجد يسلم للباقي كل سنة ما أمكن وإلا فالباقي على أجره فهل تكون النظارة
 باقية للناظر أو تكون النظارة للباقي المذكور وله النصب والعزل أجيبتنا
 بحجاب شاف (الجواب) لا تكون النظارة للباقي المذكور بمجرد بنائه بل
 إنما تكون له إذا عزل الواقف الناظر وأقام الباقي أو عزل الناظر نفسه وأقام
 الواقف إن كان ولا فالحاكم نفس الباقي ناظراً كما يؤخذ مما في الدسوقي
 والدردير على خليل من أن الواقف إذا شرط أن يكون فلان ناظر وقفه وجب
 اتباع شرطه ولا يجوز العدول عنه لغيره وليس للناظر الإيصاء بالنظر لغيره
 إلا أن يجعل له الواقف ذلك وليس للقاضي عزله ولو بحتجة وللواقف عزله
 ولو بغير حجة وللناظر عزل نفسه فيولي الواقف من شاء إن كان حياً

عليها ماشق عليه فلا شيء ولا بد
 من بينة أنها تبالي بتعليقه والله
 أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل
 طلق زوجته ثلاثاً ثم انقضت
 عدتها فأراد أن يراجعها بعد
 مضي عدتها فله الرجوع إليها من
 غير محلل وعقد ومهر جديد
 أم لا أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه
 نعم لا محلل له حتى تنكح زوجاً
 غيره والله أعلم (سئل) رضى الله عنه
 في رجل له زوجة ثم تشاجر معها

وإلا فالحاكم اه والله تعالى أعلم (ما قولكم) دام فضلكم في وقف قديم
يد مستحقه فقد شرطه المعتبر شرعاً وليس له حمل في دواوين القضاة وبأيديهم
مكتابات وتقول له يستند إليها لدى الحاكم والذي جرى عليه عمل قوامه من
ذي سنين عديدة مقاسمة الغلة أثلاثاً بينهم لكل فريق منهم ثلث تجرى قسمة ذلك
الثلث في ذلك الفريق ولم يعهد فيه قسمة بغير ما ذكر إلى الآن فقام الفريق الأكثر
عدداً يطلب تقضى القسمة الممهودة فيه بقسمة على رموس الطبقة الأخيرة بغير
استناد إلى دليل شرعي لكي تزيد أسهمهم من الغلة وتنقص أسهم الفريقين للذين
هم أقل عدداً فهل والحال ما ذكر لا يلتفت إلى تقضى القسمة بغير رضا المستحقين
ويعمل بما جرى عليه القوام وبما عهد فيه وهل إذا قام بما يلزم لمصالح الوقف
من إجارة ومخارعة وتقسيم غلة وغير ذلك واحد من أرشد المستحقين برضا بقية
المستحقين واختيارهم له مدة عشرين سنة بعد من قوامه ويستند إلى عمله أم كيف
الحكم أفتونا ولكم الثواب (الجواب) نعم يعمل بما جرى عليه عمل القوام
وبما عهد فيه ولا يتنقض لأن العادة أن الأوقاف تكون في أيدي القوام
فولم يؤخذ بعلمهم ولا بإقرارهم بذلك أوقاف كثيرة وأيضاً المظنون
بحال المسلمين من القوام أنهم لا يحرمون على عمل إلا لموافقة شرط الواقف
كما يؤخذ من فتاوى الشيخ على الأجهوري ومفتضى قول العلامة الشيخ
محمد عرفة الدسوقي عن الشيخ محمد الخطاطب أن الناظر إذا مات
والواقف حي جعل الواقف الناظر لمن شاء فإن مات فوصيه إن وجد
وإلا فالحاكم اه أن من اختاره المستحقون ولو أكثر من مدة عشرين سنة
لا يعد من قوامه بمجرد اختيارهم له ولا يستند إلى عمله والله أعلم
(ما قول) علماء الإسلام نفع الله بهم الأنام فيمن أوقف وقفاً وجعل فيه
معينات معلومة وعين للناظر جزءاً معلوماً من غلته فهل يقتضي له بأخذ نظارته
المعينة وإن ضاقت الغلة من المعينات أو عمر الوقف بكل غلته لأنها أجرة عامل
في مقابلة محله ويؤخذ من ذلك ما في ابن الحاجب والتوضيح بما فيه ومن خص
معينة من الموقوف عليهم بدئاً به إلا أن يعمل في ذلك عامل فيكون أولى بحقه
أم لا وهل يقدم الناظر عمارة الوقف من غلته ولا منازعة للمستحقين ولا يلزمه
الإذن من القاضي في العمارة ولا يبان مصرف الوقف إذا كان الناظر أميناً ولم
يشترط الواقف ذلك ويدخل في ذلك قول الدسوقي والناظر أن يقتصر لمصلحة
الوقف من غير إذن القاضي ويصدق في ذلك وقول حجازي وحاشيته على الأمير
الناظر أمين فيصدق في مصرف الوقف ولا يلزم يبان ذلك عند القاضي وغيره
إلا أن يكون منها أو يشترط الواقف ذلك فيعمل به أم لا وهل يتوقف أخذ
المستحق حقه من الوقف على إذن من الناظر وليس للمستحقين مع الناظر أمر

وحملها إلى أهلها وعازم على
طلاتها قبله فلا وصل إلى
أهلها مالتى ولها والحال لولق
ولها لا عطاء مطلقاً ثم بعد ذلك
سئل ما فعلت فقال في جوابه
طلقت في الحكم في ذلك أفتونا
(أجاب) رضى الله عنه إن تقدمت
قرينة لفظية تربط الطلاق بها
وقع بقوله طلقت طلاقاً ما لم يتو
أكثر منها والله أعلم (سئل)
رضى الله عنه فيمن جلت منه

وهي في الوقف ثلاثا يحتل نظام النظارة وفسد الأمر على الناظر وتقرره المصالح
التي تصدها الواقف أم لا أجيبونا بجواب شاف رضي الله عنكم أمين (الجواب)
لا يظهر إعطاء الناظر حكم العامل المذكور في التوضيح إلا على ما ذكره اليدر
القرافي من أن الراجح أن القاضي أن يحمل الناظر شيئاً من الوقف إذا لم يكن له
شيء لا على ما ضعفه من إفتاء ابن عتاب بأن الناظر لا يحمل له أخذ شيء من غلة
الوقف بل من بيت المال إلا إذا عين الواقف له شيئاً اهـ والخسلة غير منصوص
عليها لكن ربما يستأنس لما ذكرناه بقول البيهقي من الشافعية وأنيع شرط
الواقف في استحقاق الناظر النظر وفيما شرطه له من ريع الوقف وفي غيره مطلقاً
فإن لم يشترط له شيء فهو متبرع إلا إن فرض له الحاكم أجرة المثل بعد رفعه له
فإن أخذ شيئاً من مال الوقف قبل ذلك أو بعده بغير ما قرر له ضمنه ولا يبرأ
إلا برده للقاضي وأما تقديم الناظر عمارة الوقف من غلته ولا كلام للمستحقين
معه فقد صرح به الأجهوري في فتاويه حيث قال البناء مقدم على معالم المذكورين
وكذا الترميم بل في الدسوقي لو شرط الواقف أن يبدأ من غلته بتأخير أهل البيت
إصلاح ما يهدم منه أو يترك الاتفاق عليه إذا كان حيواناً لبطال شرطه وتحجب الإدارة
ثمرته وتحجب الثقة عليه من غلته لبقاء عينه اهـ ويؤخذ عدم لزوم استئذانه من
القاضي في عمارة من قول الدسوقي والناظر أن يفترض أخ ويؤخذ عدم لزوم
إيائه مصرف الوقف إذا كان أميناً ولا يشترط من قول الشيخ حجازي المذكور
في السؤال وقول الشيخ الدسوقي وإذا ادعى الناظر صرف الغلة صدق إن كان
أميناً ما لم يكن عليه شهود في أصل الوقف لا يصرف إلا بمعرفة اهـ ويؤخذ
توقف أخذ المستحق حقه من الوقف على إذن من الناظر وأن المستحقين ليس لهم
مع الناظر لأمر ولا نهى مما في فتاوى الشيخ على الأجهوري من أن قياس الناظر
أن يكون كالوصي ومقدم القاضي على النظر في محجور أو حبس فلا يعزل إلا بعد ثبوت
موجبه مع ما ذكره الشافعية في كتبهم من أن شرط الناظر عدل وكفاية أي قورق هذه
لتصرف فيها ناظر عليه لأن نظره ولا يفتن الغير واعتبر فيه ذلك كالوصي والفهم
ووظيفته عمارة وإجارة وحفظ أصل وغلة وجمعها وقسمته على مستحقها اهـ والله أعلم
(ما قول) العلماء الأعلام أي بالله هم دين الإسلام في مفاتيح الغيب الخمسة المذكورة
في قوله تعالى آخر سورة لقمان إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في
الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غداً وما تدري نفس بأي أرض تموت
إن الله عليم خير هل اطالع عليها النبي صلى الله عليه وسلم قبل موته أم لا
(الجواب) قال العلامة الصاوي على قوله تعالى وما تدري نفس ماذا تكسب
غداً ما نصه أي من حيث ذاتها وأما بإعلام الله للعبد فلا مانع منه كالأنبياء
وبعض الأولياء قال تعالى ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء وقال تعالى
عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول قال العلماء وكذا

سريته فأسقطت حلها في ثلاثة
أشهر ثم حلت منه ثانياً وأسقطت
حلها أيضاً في ثلاثة أشهر فهل
يكون بذلك حكم أم الولد فلا يجوز
بيها أم لا أم كيف الحكم في
ذلك أفوتونا مأجورين (الجواب)
رضي الله عنه نعم تكون أم ولد
ولا يجوز بيها بحال والله سبحانه
أعلم (مثل) رضي الله عنه في
رجل مات عن زوجة وبنتين
منها وخلف غنماً ثم واحدة من

الولى فلا مانع من كون الله يطلع بعض عباده الصالحين على بعض هذه المنيات
فتكون معجزة للنبي وكرامة للولى ولذلك قال العلماء الحق أنه لم يخرج نبيا من
الدنيا حتى أطلعه على تلك الخس ولكنه أمر بكتمانها اه وقال في روح البیان
في تفسير قوله تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه إلا بما شاء أى لا يدركون بعض
الملائكة والأنبياء وغيرهم بشئ من معلوماته إلا بما شاء أن يعلموا وأن يطلعهم عليه
كاخبار الرسل فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول قال وفي التأويلات
النجدية يعلم محمد عليه السلام ما بين أيديهم من الأمور الأوليات قبل خلق الله
المخلوق كقوله أول ما خلق الله نوري وما خلفهم من أهوال القيامة وفتح
الحلق وغضب الرب وطلب الشفاعة من الأنبياء وقولهم نفسى نفسى وحالة
الحلق بعضهم إلى بعض حتى بالاضطرار يرجعون إلى النبي صلى الله عليه وسلم
لاختصاصه بالشفاعة ولا يحيطون بشئ من علمه يحتمل أن تكون الهاء كناية
عنه عليه السلام أى هو شاهد على أحوالهم يعلم ما بين أيديهم من سيرهم ومعاملاتهم
وقصصهم وما خلفهم من أمور الآخرة وأحوال أهل الجنة والنار وهم لا يعلمون
شيئا من معلوماته إلا بما شاء أن يخبرهم عن ذلك اه قال شيخنا العلامة أبقاه
الله بالسلامة في الرسالة الرحمانية في بيان الكلمة العرفانية على الأولياء من علم
الأنبياء بمنزلة قطرة من سعة البحر وعلم الأنبياء من علم نبينا محمد صلى الله عليه
وسلم بهذه الميزة وعلم نبينا من علم الحق سبحانه بهذه الميزة اه وقال في تفسير قوله
تعالى آخر سورة الجن عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من
رسول أى هو عالم بجميع ما غاب عن الحس وسمعه فلا يطلع على غيبه أطلاعا
كاملا يكشف به حيلة الحال انكشافا تاما موجبا لعين اليقين أحدا من خلقه
إلا من ارتضى من رسول أى إلا رسولا ارتضاء واختاره لإظهاره على بعض
غيبه المتعلقة برسالة كما يعرب عنه بآي من ارتضى بالرسول تعلقا ما إما لكونه
من مبادئ رسالته بأن يكون معجزة دالة على صحته وإما لكونه من أركانها
وأحكامها لعامة التكاليف الشرعية التى أمر بها المكلفون وحكيات أعمالهم
وأجزئتها المترتبة عليها فى الآخرة وما تتوقف هى عليه من أحوال الآخرة
التي من جهتها قيام الساعة والبعث وغير ذلك من الأمور الغيبية التى يأتينا من
وظائف الرسالة وأما ما لا يتعلق بها على أحد الوجهين من الغيوب التى من جهتها وقت
قيام الساعة فلا يظهر عليه أحدا أبدا على أن يأن وقته غل بالحكمة التشريعية التى
فإعليها بدور تلك الرسالة ليس فيه ما يبدل على نقي كرامات الأولياء المختلفة بالكف
فإن اختصاص الغاية القصوى من مراتب الكشف بالرسول لا يستلزم عدم حصول
مرتبة تامن تلك المراتب لغيرهم أصلا ولا على أحد لاحد من الأولياء ما في
مرتبة الرسل من الكشف الكامل الحاصل بالوحى الصريح بل اطلاعهم

البنتين جنت ثم البنت الثانية
ماتت ثم الزوجة المذكورة ماتت
بعدها الورثة مجهولون هل الميراث
المذكور خاص بالرجل المذكور
أم للزوجة المذكورة استحقات
خاص بها في ميراث الرجل أم لا
والبنت الميتة ماتت عن زوج وعن
ابن فأقربنا ماذا يخص الزوجة
من ميراث زوجها وماذا يخص
بنتها وماذا يخص زوج البنت
الميتة المذكورة وماذا يخص أبنها

بالإخبار الغيبي والتلقى من الحق فدخل في الرسول وأمره قال الجليلي قدس
سره قد علم غلام نصراني متكرراً وقال أيها الشيخ ما معنى قوله عليه السلام
اتقوا غرامة المؤمن فإنه ينظر بنور الله قال فأطرفت رأسي ورفعت قلبي
أسلم أسلم قد حان وقت إسلامك فأسلم الغلام فهذا إيمان طريق القراءة
أو بغيرها من أنواع الكشف وخرج من بين أهل الكهانة والتنجيم لأنهم
يسوا من أهل الارتضاء والاصطفاء كالأنبياء والأولياء فليس إخبارهم بطريق
الإلهام والكشف بل بالآمارات والظنون ونحوها ولذا لا يقع أكثرها إلا
كاذبا ومن قال أنا أخير من أخبار الجن يكفر لأن الجن كالإنس لا تعلم غيبا
وقد سبق أن الكهانة انقطعت اليوم فلا كهانة أبداً لأن الشياطين منعوا من
السماء قال ابن الشيخ إنه تعالى لا يطلع على الغيب الذي يختص به عنه إلا المرتضى
الذي يكون رسولا وما لا يختص به يطلع عليه غير الرسول إمامو وسط الأنبياء
أو بنصب الدلائل وترتيب المقدمات أو بأن يلهم الله بعض الأولياء وقوح
بعض المغيبات في المستقبل بواسطة الملك فليس مراد الله بهذه الآية أن لا يطلع
أحد على شيء من المغيبات إلا الرسل لظهور أنه تعالى قد يطلع على شيء من
الغيب غير الرسل كما اشتهر أن كهنة فرعون أخبروا بظهور موسى عليه السلام
وبزوال ملك فرعون على يده وإن بعض الكهنة أخبروا بظهور نبينا محمد عليه
السلام قبل زمان ظهوره ونحو ذلك من المغيبات وكانوا صادقين فيه وأرباب
الغلل والأديان مطبقون على صحة علم التعبير والمعبود قد يخبر عن وقوع الوقائع
الآتية في المستقبل ويكون صادقا فيه ثم الآية قوله تعالى وما كان الله ليطلعكم
على الغيب ولكن الله يجنبي من رسله ما يشاء اهـ «ما قولكم» في كتابة المصحف
الشريف على حرف من حروفه السبعة المشهورة إذا أراد القارئ قراءته بذلك
الحرف هل يجوز تسليق قراءته بذلك الحرف أم لا يجوز وعلى الثاني فما المطلوب
شرعا في كتابته أفقرنا مثابين

أخذته الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصاته
الأصحاب أما بعد فأقول قال العلامة السيوطي في الاتقان ما نصه القاعدة العربية
أن التفت بكتب بحروف مجتات مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه وقد مهد
التحاة له أصولا وفروعا وقد خالفها في بعض الحروف خط المصحف الإمام
وقال أشهب سئل مالك هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء
فقال لا إلا على الكتابة الأولى رواه الثاني في المنع ثم قال ولا يخالفه من علماء
الأمه وقال في موضع آخر سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والالف
أترى أن يغير من المصحف إذ وجد فيه كذلك قال لا قال أبو عمرو يعني الواو
والالف المزيدين في الرسم المعدومين في المنقذ نحو أولوا وقال الإمام أحمد يحرم

(أجاب) رضى الله عنه تقسم
التركة الأولى أربعة وعشرون
سهما للزوجة الثمن ثلاثة أسهم
والبنات الثلثان ستة عشر سهما
والباقى للوصية تقسم ثمة البنت
الثانية الميته أربعة أسهم للزوج
سهم والباقي للابن والله أعلم
(سئل) رضى الله عنه في رجل
تشاجر مع زوجته في داخل بيته
ثم خرج وفي يده شيشة إلى رجل
في خارج البيت وقال له شفي هذه

مخالفة خط مصحف عثمان في وار أرباء أم ألف أو غير ذلك وقال البيهقي في شعب
الإيمان من يكتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الحجة الذي كتبوا بذلك المصحف
ولا يخالفهم ولا يغير ما كتبوه شيئاً فإنهم كانوا أكثر عدداً وأصدق قلباً ولساناً
وأعظم أمانة مما فلا ينبغي أن نلحق بأنفسنا استمراكا عليهم قال ويحصر أمر
الرسم في ستة قواعد الأولى الحذف والثانية الزيادة والثالثة الحسب والرابعة الدل
والخامسة الروصل والفصل والسادسة ما يقع إيمان فكاتب على إحداها وأخذ في
بيان الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة بما يعلم بالوقوف عليه وقال في بيان
السادسة وما مرادنا غير الشاذ من ذلك ما لك يوم الدين يغادرون وواعظنا والمصاحفة
والرباع وتقادوم وتظاهرون ولا تقاوم ونحوها ولو لا دفاع فرحان طائر في آل
عمران والمائدة مضاعفة ونحوه عاقبت أيمانكم الأوليان لا ستم قاسية متياماً لناس
خفتكم في الأعراف طائف ساشته وسيعلم الكافر زاور ذاك فلاتصاحني
لا اتخذت مهاداً حرماً على قرية إن الله يدافع سكارى ومأم سكارى المضفة عظماً
فكسونا العظام سراجاً بل ادارك ولا تصاعرونا بعد أساوره بلا ألف في الكل
وقد قرأت بها وبخلفها وغيات الجب وأقول عليه آيت في العنكبوت ونحو
من أكلمها في فصلات وجمالات فهم على بيته وهم في الغرقات آمنون بالناء وقد
قرئت بالجمع والإفراد وتقية بالياء ولاعب بالألف ويقض الحق بالياء وآتوني
زبر الحديد بألف فقط تنجي من نساء تنجي المؤمن بنون واحدة والصراط
كيف وقع وبصلة في الأعراف والمصيطرون ومصيطر بالياء لا غير وقد
تكتب الكلمة صالحة للقراءتين نحو فكهون بلا ألف وهي غرامة وعلى قرائنها
هي مخدوفة رسماً لأنه جمع فصحيح (فرع) فيا كتب موافقاً لقراءة شاذة من ذلك
إن القراءتين عليهما أو كلما غادوا ما بقي من الزبر قرئ بضم الياء وسكون الواو
فقاتلوك إنما طائرهم طائر في عنقه لساخط سامر وقصالة في عامين عليهم ثياب
سندس ختامه ملك فادخل في عبادي (فرع) وأما القراءات المختلفة المشهورة
زيادة لا يجتمعا الرسم ونحوها أوصى ووصى وتجرى تحتها ومن تحتها ويقولون الله
وبه وما عملت أيديهم وما عملته فكتابه على نحو قرائته وكل ذلك وجد في مصاحف
الإمام اه وخلاصته أن كتابة القرآن الكريم يجب أن تكون على رسم المصحف
الإمام وبمحرم إخراجها عنه بأي وجه كان والله سبحانه وتعالى أعلم (قائمه) قال الله عز وجل
في حياة الحيوان ذكر النمل وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الله أن يريه أهل
الكهف فقال تعالى إنك لن ترام ولكن أبعث إليهم أربعة من كبار أصحابك ليبلغهم
رسالتك ويدعوهم إلى الإيمان بك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل كيف أبعث
إليهم فقال له جبريل عليه السلام أبسط كساءك وأجلس على طرف من أطرافه أيا بكر
وعلى الطرف الثاني عمرو وعلى الطرف الثالث عثمان وعلى الطرف الرابع علياً ثم ادع

الحفرة طالق بالثلاث وقاصد
بذلك الشيعة الذي في يده ولا
عنده قصد في زوجته أبداً وقصد
بذلك تربية لها لأنها تسمع
كلامها من داخل البيت فهل يقع
عليه الطلاق المذكور أم لا فتونا
(أجاب) رضي الله عنه نعم وقع
عليها الطلاق الثلاث ولا تحمل له
حتى تنكح زوجاً غيره بشرطه
والله أعلم (سئل) رضي الله عنه
في رجل مات وهو فقير وعقب له

الريح الرخاء المسخرة لسلطان فإن الله يأمرها أن تطيعك ففعل ذلك صلى الله عليه وسلم فماتهم الريح إلى باب الكهف ففعلوا منه حجراً فحمل عليهم الكلب فلما رأهم حرك رأسه وبصرهم باليهم وأمرهم اليهم برأسه أن ادخلوا فدخلوا الكهف فقالوا السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فرد الله إلى الفتية أرواحهم فقاموا بأجمعهم فقالوا وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته فقالوا معشر الفتية إن النبي محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم يقرأ عليكم السلام فقالوا وعلى محمد السلام مادامت السموات والأرض وعليكم بنا بالعلم وقبلوا دينه ثم قالوا أقرءوا علي محمد صلى الله عليه وسلم منا السلام وأخذوا مضاجعهم وصاروا إلى رفدتهم إلى آخر الزمان عند خروج المهدي فيقال إن المهدي يسلم عليهم فيحييهم الله ويردون عليه السلام ثم يرجعون إلى رفدتهم فلا يقومون حتى تقوم الساعة ثم ردتهم الريح فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم صكيف وجدتموهم فأخبروه الخبر فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم لا تفرق بيني وبين أصحابي وأنصارى واغفر لمن أحب وأحب أهل بيتي وخاصة أه قلقت ويستفاد من هذا ثلاثة فوائد الأولى أن الريح الرخاء مسخرة لسلطان محمد صلى الله عليه وسلم كما مسخرة لسلطان علي بن أبي طالب الثانية إيمان أهل الكهف بديننا صلى الله عليه وسلم الثالثة أن أهل الكهف من التابعين لأن الصعابة لاجتماعهم كبار الصحابة وهم الخلفاء الأربعة لا الشذوذ ولم يجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم

قال بعض القدماء من الأدباء مبيهاً أنواع الشعراء في بيتين ونصف
الشعراء فاعلم أن أربعة شاعر بحري ولا بحري منه
وشاعر يخوض وسط المعصية وشاعر لا تشبه أن نسميه
وشاعر لا تشبه أن نصنعه

ثم ذيلها الفاضل الشيخ محمد حبيب الله الشنيطي للأنواع الأربعة وموضعها
لمعناها بقوله

فإن ترد بيان ما قد نوعه	فالمقلد الخنثى أعلى الأربعة
فالشاعر الأوسط قدما رفعة	ثم الشويعر الذي تدفعه
دوت دراية فشمعور معه	والخنثى القاموس زاد الأربعة
بالمشاعر الذي ما اخترعه	فالمقلد الخنثى لا يحري معه
وهو فريد الفرقة الموزعة	صافي القرينة إذا ما انتزعه
فن إلى الشعر إليه استرجعه	يصوغه صوغاً يليقاً أودعه
من دور البديع ما قد أبدعه	أما الذي يخوض وسط المعصية
فليس في الشعر عظيم المنفعة	لكن يتادم الأديب في السعة

زوجة وممها له بنت رضية
بنت عشرة أشهر في حجر أمها
ولا عقب لها مالا ولا حلالا
ولا ديار ولا مصاغل عبيها عارية
من التوب وهي خدامة زوجها
تعتة وترد وتطحن على نفسها
وهي بدوية ما تعرف شروط
الحكم ولا لها خادم يخدمها فهل
يجوز حكم له أم لا وبعد ما مضى
لها أربعة أشهر وستة أيام بدلها
نصيب ينطق عليها نظر إلى ضعفها

إذا ما استحي في الشعر لحنا ودعه وشعره لم يك منه ذا صفة
من خاض بحره فيا ما أنفعه أما الذي لا تشبه أن تسمعه
قالك والسمين منه جمعه من شعره لم تزع منه منفعه
بل شعره بين الأنام وحته أما الذي لا تشحي أن تصفحه
فأنقذه الجور فيا جمعه بجانة القساص لم تبق معه
بل جرححت كل نديم في دعه لأجل ذا لا يستحي أن يصفحه
صيافي القرينة إذا ما استمعه

(ما قولكم) دام فضلكم فيمن قسم ماله من بساتين ورباع على أولاده في حياته وحاز كل منهم ما جعله له في حياة والده ثم إنه ارتفع ما جعله لبعضهم فغضب المتزع منه وقال لا أريد من مال والدي شيئا ولا آخذ من تركته لأقرب ولا كثيرا ثم بعد ذلك مات والده وخلف نقودا كثيرة فاقسم أولاده ما خلفه من النقود بينهم ما عدا المتنازل المذكور بناء على ما سمعوه من تنازله فهل له حق في مطالبته فيما يخصه من ذلك بعد تنازله المذكور أم لا أثبتونا (الجواب) اخذ الله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلي آله وسائر الأصحاب

أما بعد فأقول إنما يدخل في ميراث النقود المذكورة لافي المقسوم من الأراضي والبساتين على إخوانه حيث حازوه من أبيهم قبل وفاته ولم يقتصر منهم كما اعتصر منه ما أعطاه له من الأراضي والبساتين ولو لم يكن يذهب صكوكه لأن العبرة بالحوز وبقائه بأيديهم قبل وفاة أبيهم وكذا يدخل فيما اعتصره منه والده من الأراضي والبساتين حيث كان باقيا بعد وفاته ولم يخرج عن ملكه بوجه ما ولا بعد قوله حين اعتصر والده منه ما وهبه له من الأراضي والبساتين أنا لا أريد من ميراث والدي ولا شيئا مانعا له من ميراثه لأن القاعدة المعمول بها عند المالكية والشافعية أن إقرار الشخص وكذا تنازله وإبرازه إنما يسرى على نفسه فيما يملكه لافيا تعلق به حق للتبر ثم رأيت ابن حجر في تحفته مع المتن بعد قوله ولغانم حر رشيد ولو هو محجور عليه بغلس الإعراض عن التسمية بقوله أسقطت حتى منها قبل التسمية وقوله والأصح جوازه أي الإعراض إن ذكر بعد فرد الخمس وقبل قسمة الأختاس الأربعة وقوله والأصح جوازه لجميعهم ويصرف الخمس قال مانعه والأصح بطلانه أي الإعراض من ذوي القربى وإن اعتصروا في واحد لأنهم لا يستحقونه بعمل فهو كالإرث وخصهم لأن بقية مستحق الخمس جهات عامة لا يتصور فيها إعراض اه وهو نص في المقصود والله سبحانه وتعالى أعلم (ما قولكم) علماء الإسلام نفع الله بهم الأنام في رجل أوصى بثلث ماله على يد ابن له بصرفه في سبيل البر والخير من فرائد قرآن في شهر رمضان وأضاعى وسقى ماء وحكوة يتيم وأرملة

يخوز ملكه زواج أم لا والا
فبعد أن تقي الأربعة الأشهر
والثالث والحال ماذا كرا فليونا
(أجاب) رضي الله عنه لا يجوز
لأنه أن تسكح حتى تنقضي لها أربعة
أشهر وعشرة أيام والله أعلم
(سئل) رضي الله عنه في رجل
حلف ببيتا على زوجته فجاءه فغضولي
خالها فأجاز الزوج بالنكاح بدل
الخلع لا قولا باللسان فهل تم
الخالعة وتخرج عن الزوجية أم لا

ومستضعف وطعام جائع وصلة رجم وإخراج كل ماله صدقة ولو طعماً
مطبوخاً وجميع أنواع البر والخير بحسب اجتهاده هذه ألفاظ الموصي وفي الوصية
إيهام ببلغ معلوم لمعينين والثالث واسع يجعل الخبز فهل المذكورات من قوله
من قرأت قرآن الخ تعد من المجهولات الدائنة أم لا وهل تكون حصصها
متساوية أم لا وهل قوله صلة رجم تكون له حصة ويستوعب بها جميع الأرحام
أم لا يلزم استيعابهم وهل قوله في الوصية بحسب اجتهاده راجع إلى أصل التقسيم
وإلى التوزيع بين أهل كل حصة أم غير ذلك ؟ الإفادة منظره ولكم من الله
الأجر ومننا الدعاء (الجواب)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا
محمد وعلى آله وسائر الأصحاب أما بعد فأقول قول الموصي في وصيته المذكورة بحسب
اجتهاده راجع إلى كل من أصل التقسيم والتوزيع بين أهل كل حصة لوجود (الوجه
الأول) أن الجملة هنا واحدة لا متعددة والعطف فيها للفردات بالواو لا بالفاء ولا يتم
(الوجه الثاني) أن جميع المتعاطفات سبقت لغرض واحد (الوجه الثالث)
أن العامل هنا في جميع المتعاطفات واحد لا متعدد (الوجه الرابع) أن هناك
يقم دليل على إرادة البعض فهذه الوجوه ظاهرة ظهوراً تاماً في رجوع ما ذكر
إلى كل من أصل التقسيم والتوزيع بلا خلاف ولا شبهة كما يشهد لذلك ما ذكره
الأصوليون من المذاهب في رجوع الاستثناء الواقع بعد جمل عطف بعضها على
بعض (المذهب الأول) وهو الأصح أنه يعود للكل إلا أن يقوم دليل على
إرادة البعض كما في قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن الآية بقوله (إلا الذين
تابوا عانده إلى فضلتهم وعدم قبول شهادتهم معا إلا في الجملة لما قام
عليه من الدليل وسواء اختلف العامل في الكل لا بناءً أم لا على أنت العامل في
المستثنى إنما هو إلا لا الأفعال السابقة (المذهب الثاني) أنه يعود للكل
إنت سبق الكل لغرض واحد نحو حبست داري على أعامي وولفت
بستانى على إخوانى وسبلت سفانى على جيرانى إلا أن يساقفوا وإلا فلا خيرة
فقط نحو أكرم العلماء وحبس ديارك على أقاربك وأعتق عبيدك إلا القسفة
منهم (المذهب الثالث) إن عطفك بالواو عاد للكل أو بالفاء أو ثم عاد للأخيرة
فقط وعليه ابن الحاجب (المذهب الرابع) أنه خاص بالجملة الأخيرة واختاره أبو
حيان (المذهب الخامس) إن اتحد العامل فشكل أو اختلف فلا خيرة خاصة إذ
لا يمكن حل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وعليه البهائى بناء على أن عامل
المستثنى الأفعال السابقة دون الإفادة السبوح على في الجمع والله سبحانه وتعالى أعلم
(قائدة) بحجة قحطى عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال دخل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على عائشة رضي الله عنها وهي موعوك فقال لها ما لي أراك هكذا

أفبدونا (أجاب) رضي الله عنه
لأنهم الخالعة المذكورة ولا يخرج
عن الزوجية والله أعلم
(سئل) رضي الله عنه في رجل
تساجر مع زوجته فقالت له
ما أبغاك ولا أريدك يا رجل طلقني
فبعد تمامها بهذه الكيفية سكنت
قليلاً ومعه في المجلس امرأة
قال لها روي أنت طالق
بأثلاث وقصد الأجنبية بذلك
اللفظ كل ذلك دفع لشر زوجته

قالت بأبي أنت وأمي يا رسول الله هذه الحى وسبها قال يا عائشة لا تسبها قالتها
 مأمورة وإن شئت علمت كذبات إذا قلتن أذهبها الله عنك قالت كرامة يا رسول
 الله قال قولى اللهم ارحم جلدى الرقيق وعظمى الدين من شدة الحرين يا أم
 سلمة إن كنت آمنت بالله العظيم فلا تصدعى الرأس ولا تأكلى اللحم ولا تشربى
 الدم وتحولى عنى إلى من اتخذ مع الله إلهاً آخر قالت فقلتها قد عبت عنى اه (فائدة)
 فى شرح الشريعتين على الأربعين النووية بعث هارون الرشيد بلال الربيع إلى
 الشافعى ليجهج عليه من غير إذن فقال له أجب فقال الشافعى فى مثل هذا الوقت
 وبغير إذن فقال بذلك أمرت فخرجت معه فلما صرت بباب الدار قال لى اجلس
 ودخل فقال له الرشيد ما فعل محمد بن إدريس قال أحضرته قال ادخله فأدخلنى
 فتأملت ثم قال يا محمد أرى عتاك فأنصرف واشداً ياربيع أحمل معه بدرة دوام فلما
 خرجت قلت للشافعى بالذى سخر لك هذا الرجل ما الذى قلت فإنى أحضرتك وأنا
 أرى موضع السيف من قفاك قلت سمعت مالك بن أنس يقول سمعت نافعاً يقول
 سمعت عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يقول دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا
 الدعاء يوم الاحزاب فكفى وهو اللهم إنى أعوذ بك وبقرئتك وببركة طهارتك
 وعظيم جلالك من كل طارق إلا طارِقاً يطرق بخير اللهم أنت غياثى فبك أغوث
 وأنت عيادى فبك أعوذ وأنت ملاذى فبك ألوذ يامن ذلت إليك رقاب الجبابرة
 وخضعت له مقاليد الفراعنة أجرتنى من خزيك وعقوبتك واحفظنى فى ليل ونهارى
 ونومى وفرارى لا إله إلا أنت تعظيماً لوجهك وتكرماً لشرىك لسبعات عرشك
 فأصرف عنى شر عبادك واجعلنى فى حفظ عنايتك وسراقات حفظك وعد على
 بغير بأرحم الراحمين وفى رواية عن الفضيل بن الربيع صاحب هرون أن الشافعى
 قال له قلت شهد الله أنه لا إله إلا هو اللهم إنى أعوذ بنور قدسك وبركة طهارتك
 وبهظمة جلالك من كل عامه وآفة وطارق الإنس والجن إلا طارِقاً يطرق بخير
 يا أرحم الراحمين اللهم بك ملاذى قبل أن ألوذ وبك غياثى قبل أن أغوث يامن
 ذلت له رقاب الفراعنة وخضعت له مقاليد الجبابرة اللهم ذكرك شعارى
 ودنارى ونومى وفرارى أشهد أن لا إله إلا أنت إضرب على سراقات حفظك
 وقى وحفى برحمتك يا رحمن قال الفضيل فكاتبته وأجعلتها فى ردائى وكان الرشيد
 كثير الغضب على وكان كلما هم أن يغضب حركتها فى وجهه فبرضى اه والله أعلم
 وفيه أيضاً وروى عن أبى يعلى أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول إذا كثرت الناس الذهب والفضة فاكثروا هؤلاء الكلمات اللهم إنى أسألك
 الثبات فى الأمر والعزيمة على الرشد وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألك
 من خير ما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم وأستغفر لك لما تعلم إنك أنت علام
 الغيوب اه (فائدة) ينبغى لمن يطلب منه سجود التلاوة أن يدعوى حال السجود

وتسكين لغضها ولم يقصد زوجته
 بالطلاق ولا غيره فهل بهذه
 الصورة يقع عليها طلاق أم لا
 أقولنا (أجاب) نعم إن أطلق وقع
 على زوجته الطلاق وإن قصد
 غير زوجته لم يقع على زوجته
 الطلاق والله أعلم (سئل) فى رجل
 تشاجر مع زوجته وعنده امرأة
 أجنبية كانت له زوجة فى السابق
 وطلتها ثم قالت له زوجته أبرأتك
 وأبرأك الله من الحق والمنطق

بما ورد في الحديث وهو اللهم اكشف لي بها عندك أجر أو ضع عني ما وزر أو اجعلها
 لي عندك ذخراً أو اقبلها مني كما قبلته من عبدك داود اه من شرح الشرح في العزبة
 (فائدة) في الشهر خي لما تعرض على سليمان بن داود عليه الصلاة والسلام فتح
 بيت المقدس قال له أحد جلساء داود وكان قد طعن في السن ألا أعليك كلمات
 كان أبوك يقول عند كربه فيكشف عنه؟ قال قل بلى قال اللهم بنورك امتدبت
 وبفضلك استغثت وبك أصبحت وأمست ذنوبي بين يديك أستغفرك وأتوب
 إليك فلما قاها فتح الباب اه قال وأخرج ابن التجار عن معروف الكرخي من
 قال ثلاث مرات وكان في غم فرج عنه غمه اللهم احفظ أمة محمد اللهم ارحم أمة
 محمد اللهم عاف أمة محمد اللهم أصلح أمة محمد اللهم فرج عن أمة محمد اه قال وأخرج
 البيهقي عن حماد بن سلمة أن عاصم بن إسحاق شيخ القراء في زمانه قال أصابني خصاصة
 فجلت إلى بعض إخواني فأخبرته بأمرى فرأيت في وجهه الكراخ فخرجت من
 منزله إلى الجبانة وصليت ماشاء الله ثم وضعت وجهي على الأرض وقلت يا مسبب
 الأسباب يا فاتح الأبواب يا سامع الأصوات يا مجيب الدعوات يا قاضي الحاجات
 اكفني بحلالك عن حرامك وأغنني بفضلك عن سواك قال فوالله ما رفعت رأسي
 حتى سمعت وقعة يقرني فرفعت رأسي فإذا بعداء طرحت كبداً آخر فإذا فيه
 ثمانون ديناراً وجوهرأ ملفوفاً في فطنة فبعت الجوهر بمال عظيم وفضل الدينار
 فاشتريت منها عشاراً وحدث الله علي ذلك اه والله أعلم (فائدة) عن أبي محمد واسم
 عباده بن يحيى بن أبي الهيثم الضبي يروي أن أبا سفيان بن عيينة بن عيسى بن قيس
 بن عوفهم فيه فسنل عن ذلك فقال كنت أقرأ ولا يؤوده حفظهما وهو العلي
 العظيم فأنه خير حافظاً وهو أرحم الراحمين له معقبات من بين يديه ومن خلفه
 يحفظونه من أمر الله إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون وحفظناها من كل
 شيطان رجيم وحفظاً من كل شيطان مارد وحفظاً ذلك تقدير العزيز العليم إن كل
 نفس لما عليها حافظ إن بطش ربك لشديد إنه هو يبدئ ويعيد وهو الغفور
 الودود ذو العرش المجيد فقال لما يريد هل أتاك حديث الجنود فرعون وثمود
 الذين كفروا في تكذيب والله من ورائهم محيط بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ اه
 (هذا دعاء آية الكرسي) الحمد لله الذي خلق العالم ويسر العلوم وأجرى
 الأفلاك وسخر النجوم واستوى في علمه المنطوق والمفهوم ويعلم الظاهر والسر
 المكتوم ولكل من عنده رزق مكتوب وأجل محتوم ليوم معلوم (الله لا إله
 إلا هو الحي القيوم) ألقى القرون الماضية قرماً بعد قرم وأباد الدهور الماضية
 يوماً بعد يوم وعدل في أحكامه فلم يلحقه لوم سبحانه (لا تأخذه سنة ولا نوم)
 تعبد البرايا فرضاً بعد فرض وأجزل العطايا فأفضل في البسط وعدل في القبض
 سبحانه (له ما في السموات وما في الأرض) وأجزل على النصاة كثيف ستره وأسكن

وما تستحق النساء على الرجال
 من معروف العدة ومن الكنى
 فقال لها إن صحت براءتك فأنت
 طالق فهل هذه الصورة نصح
 البراءة ويقع الطلاق أولاً أفئتنا
 (أجاب) البراءة باطلة والطلاق
 المعلق عليها غير واقع والله أعلم
 (سئل) عن قتل رجلاً عبداً ثم
 اندرق عن أولياء المقتول في محل
 ما نصل يدهم إليه حتى مات الثقات
 لهم الآن مطالبين ورثته بالدية

روعة الخائفين بأمنه ومن على المؤمنين ببلشفه وبمنه ويسر الطاعة لعباده بحسن
عونه سبحانه (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه) خلق العباد ورزقهم وأهل
الرشاد بطاعته وفقهم والمرضاه أسعفهم واجتباهم وشرفهم وأهل النساء بعباده
خوفهم سبحانه (يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم) خلق ما شاء كيف شاء واختص من
شاء بما شاء وقدر الأشياء على ما شاء سبحانه (ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما
شاء) يكون المواتر وغالقتها ومنشئ النقاين ومالكها ورب المشرقين ورب المغربين
وما بينهما سبحانه (ومع كرسية السموات والأرض ولا يؤده حفظها) فشارك الله ربنا
ذو الإحسان لم يشارك في الأزل فديم أعد لآلئائه دار السعير وأكرمهم فيها بالنظر إلى
وجهه الكريم وأعد لأعدائه عذاب الجحيم يفضل من يشاء ويهدى من يشاء إلى صراط
مستقيم سبحانه (وهو العلي العظيم) اللهم صل على نبيك ورسولك المختار صاحب
المعجزات والآثار والهداية والأسرار والكرامات والأثر والبر والحق والعدل والعدل
والأخيار والمهاجرين والنصارى والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين اللهم أنزل علينا من
خيرائك وبركاتك أفضل ما أنزلته على عبادك وخصصت به أحبائك وأصفياك
وارزقنا برد غفوك وحلاوة مغفرتك وأنشر علينا رحمتك التي وسعت كل شيء
علماً وارزقنا منك محبة وقبولاً وأمانة وإجابة نعم الحاضرين والغائبين
والأحياء والميتين برحمتك يا أرحم الراحمين اللهم لا تخيبنا فيما سألناك ولا تخزنا
ما رجوناك واحفظنا في الحيا والميتات إنك مجيب الدعوات يا الله يا الله يا الله
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً من لازم هذا
الدعاء صباحاً ومساءً رزقه الله من حيث لا يحتسب وكان محفوظاً وأقل الذكر
لأننا صباحاً ومساءً والله سبحانه الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب

(ما قولكم) في رجل مريض بداء الدق الذي طال به وأنهك حتى صار في غالب
أوقاته في غيوبة من حبه وتميزه وله وكيل يقوم بحل شؤونه فكاتب ذلك الوكيل
وصية على لسانه وأن ذلك المريض أقام ولد ذلك الوكيل وصياً على نفسه وعلى
القيام بتقسيم تركته على ورثته وحفظ مال القاصر منهم عنده إلى بلوغ رشده
وأحضر الوكيل شاهدين قراءاً أحدهما على المريض الوصية التي حررها الوكيل
على لسانه وقال له تشهد عليك بما في هذه الوصية فقال المريض نعم وذهب بهما
إلى القاضي فشهدا عنده شهادة بحملة بأن فلانا أشهدهما على هذه الوصية فكاتب
القاضي شهادتهما وقال في آخر تسجيله بموجب شهادة الرجلين المذكورين
تثبت لدى هذه الوصية وصحت وبعد أن توفي الله المريض بقي الورثة تحت
حفظ هذا الوكيل برهة من الزمان لأن الموصى جعل له انظر على وصيه الذي
هو ابن الوكيل إلى أن أثبت ولد الموصى المتوفى رشده لدى القضاة فأخذ في تحقيق
حق الوصية المذكورة وأبطلانها لما يعلمه من أن والده حين الإشهاد عليه بتلك الوصية

لم ذلك أم لا أقنونا (أجاب)
بقوله إن خلف القائل تركه فلهم
المطالبة من التركة والله أعلم (سئل)
في رجل أوصى على يد رجل آخر
وأوقف بقرة على بنت له لتتضع
بها ثم مات فأخذ الوصى البقرة
وأجرى منافعها على البنت فلما بلغت
البنت أجرة بنت البقرة الموقوفة
عليها لم يتقدم البقرة ويرعاها
ويستحق هل هذه الإجارة صحيحة
ويستحق الأجير بنت البقرة

كان نافذاً للشعور والخيال وأحضر شاهدي الوصية عند القاضي فطلبهما تفصيل شهادتهما التي أجلاهما أولاً وإن الموصي حين أشهدهما على الوصية هل كان عند حبه وتمييزه أم لا فأجاب أحدهما إن الذي أشهده إن حواسه قاصرة في ذلك الوقت وأجاب الآخر بأن لا أعلم أنه حواساً وتمييزاً أم لا فهل يلزم مع ما ذكر تنفيذ هذه الوصية أم لا وهل قول القاضي في آخر تسجيله على الوصية ما ذكر يعتبر حكماً أم لا لأن الثبوت غير الحكم أفتونا مثاين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله والأصحاب أما بعد فأقول لا يلزم تنفيذ هذه الوصية حيث إن أحد شاهديها يجزم بأن الموصي حين شهد على إيصائه قاصر الحواس وتأنبها أفاد بعدم علمه بحسه حين الإيصاء ولا بعدم حسه لقول التسولي في شرحه على العاصمية إن من شرط صحة الوصية أن يعقل الموصي القرية في الأمور وأن لا يكون فيها تناقض ولا تخليط اهـ وقول القاضي في تسجيله الوصية فيموجب شهادة الرجلين المذكورين ثبتت لدى هذه الوصية وصحت ليس بحكم لوجهين (الوجه الأول) أن قول القاضي المذكور ليس بثبوت ولا حكم لأن مجرد شهادة الشاهدين لا تقوم به الحجة على ثبوت السبب عند الحاكم حيث بقيت عنده ريبة أو لم تبق ولكن بقي عليه أن يسأل الخصم هل له مطلق أو معارض ونحو ذلك على أن هنا لم يحضر حينئذ خصم وقد قال في التبصرة نقلاً عن القرافي فلا ينبغي أن يختلف في هذا أنه ليس بثبوت ولا حكماً لوجود الريبة أو عدم الاعتذار اهـ (الوجه الثاني) أنه على فرض قيام الحجة على سبب الحكم بشهادة الشاهدين المذكورين لا تنفاد الريبة وحصول الشروط فهذا الثبوت ليس بحكم وإنما الحكم من لازمه فيتمتعين على الحاكم الحكم إذا سئل به فصار الحكم من لوازم الثبوت فيجب أن يعتقد أنه حكم فهذا معنى قول الفقهاء من أهل المذهب المشهور أن الثبوت حكم يريد في هذه الصورة الخاصة وليس ذلك في جميع صور الثبوت على أن هذا التشهير مخالف لما نقله الشيخ تقي الدين عن مذهب مالك رضي الله تعالى عنه أن الصحيح عندهم أي الحنابلة وعند المالكية أنه ليس بحكم وقاله الشيخ سراج الدين أيضاً وقال إنه التحقيق وقال ابن عبد السلام وليس قول القاضي ثبت عندي كذا حكماً منه بمقتضى ما ثبت عنده فإن ذلك أعم منه قال وإنما ذكرنا هذا لأن بعض القرويين غلط في ذلك وألف المازري جزءاً في الرد عليه وجلب فيه نصوص المذهب أفاده ابن فرحون في تبصرته ثم ساق كلامي القرافي كتاب الفرق بين الفتاوى والأحكام في السؤال الثلاثين وفي الفوائد في الفرق الخامس والعشرين والماسمين فانظره ثم فإنه لا بد منه في تحقيق المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم

(تم والحمد لله)

أم لا أفتونا (أجاب) نعم إن كانت البنت هي الناظرة على الوقف فالإجارة صحيحة بمنافع بنت البقرة وأما إن كانت الإجارة بعد البنت فإن كانت البنت حدثت فهي صحيحة وإلا فباطلة يستحق الأجير فيها أجره المثل كما إذا كان الناظر غير البنت والله أعلم انتهى بحمد الله تعالى فتاوى عامة المحققين الإمام العلامة الشيخ محمد صالح الرئيس رحمه الله تعالى ونفعنا به آمين

فهرس فتاوى الإمام الشيخ حسين بن إبراهيم المنور

مقتى السادة المالكية بمكة المكرمة [بالصلب]

صفحة	صفحة	صفحة
١٩٥ . في الصرف	٦٣ باب في الجنائز	٢ ترجمة المؤلف
٢٠١ فصل في المبادلة والمراطة	٦٩ باب الزكاة	٣ خطة الكتاب
٢٠٤ . في الربا	٧٣ فصل في مصرف الزكاة	١٠ باب في أحكام تتعلق بالقرآن
٢٠٥ . في القرض	٧٦ فصل في زكاة الفطر	١٤ فصل في استعمال الحرير
٢١٠ . في الخبار	٧٧ باب الصوم	والتفدين
٢١٠ . في عيوب البيع	٧٩ . النجس	١٦ فصل في خصوصياته ^{بشيء}
٢٢٦ . في الإقالة	١٠٠ . في النذر	١٦ فصل في بيان الأعيان الطاهرة
٢٢٧ . في المراجعة	١٠٢ . الجهاد	١٩ فصل في إزالة النجاسة
٢٢٧ . في المداخلة	١٠٤ كتاب النكاح	٢٥ فصل في الوضوء وما يتعلق
٢٢٨ . في اختلاف المتابعين	١٠٦ فصل في أركان النكاح	بالمعية وبقية الشعر
٢٢٩ . في السلم	١٢٠ . في المحرمات	٢٨ باب الغسل
٢٣٠ باب في الرهن	١٢٣ . في بعض مسائل الصلاة	٢٩ فصل في التيمم
٢٣٤ باب القس	١٢٦ . في الوثنية	٣٠ فصل في الحيض
٢٣٥ . الحجر	١٢٨ باب الخلع	٣٠ باب أوقات الصلاة
٢٣٥ . الصلح	١٣٥ . في الطلاق	٣٠ باب في الأذان
٢٣٦ باب في الحوالة	١٤٧ فصل في الكتابات الطاهرة	٣١ باب ستر العورة والخلوة
٢٣٧ . في الضمان	١٥٠ . الحنفية	٣٣ باب استقبال القبلة
٢٣٧ . في الشركة	١٥١ . في تعليق الطلاق	٣٤ باب الصلاة
٢٤٠ . الوكالة	١٥٨ باب تفويض الطلاق	٣٥ باب مبطلات الصلاة
٢٤١ . في الأقرار	١٥٦ فصل في الترجمة	٣٦ باب سجود السور
٢٤١ . في الاستلحاق	١٦١ باب الظهار	٤١ فصل في قضاء الفرائض
٢٤٢ . في الودعة	١٦٣ . العدة	٤٢ باب الثالثة
٢٤٢ . في الاعارة	١٧٠ فصل في بيان عدة من فقد	٤٢ باب في الجماعة
٢٤٣ . في القصب	زوجها	٥٠ فصل في أحكام المساجد
٢٤٥ باب في الاستحقاق	١٧٣ فصل في بيان الاستبراء	٥٧ فصل في قصر صلاة المسافر
٢٤٥ . في الشفعة	١٧٦ باب الوضاع	٥٨ باب الجمعة
٢٤٧ باب في القسمة	١٨٠ . النفقات	٦١ باب صلاة العيدين
باب في الفراض	١٨٩ . الحضنة	٦٢ باب كسوف الشمس
باب في المساقاة	١٩١ . البيوع	٦٢ باب في الاستسقاء

صفحة	صفحة	صفحة
باب في الإجارة ٢٥٠	باب في المحظورات ٢٧٤	باب في الرقيق ٢٨٥
باب الجماعة ٢٥٥	باب في البغي ٢٧٧	باب الفتن ٢٨٥
باب الوضوء ٢٥٦	باب الردة ٢٧٨	باب التدبير ٢٨٦
باب آفة ٢٦٨	باب حد الزنا ٢٧٩	باب الكتابة ٢٨٦
باب النقطة ٢٦٩	باب السب والحدود ٢٨٠	باب أم الولد ٢٨٧
باب في الدعوى والإيمان ٢٧١	باب السرقة ٢٨١	باب في الوصايا ٢٩٢
باب القضاء ٢٧٢	باب الحرابة ٢٨٣	باب الفرائض ٢٩٢
باب في الشهادات ٢٧٣	باب حد الشارب ٢٨٤	خاتمة

فهرس فتاوى الشيخ محمد صالح المنجد [بالهامش]

صفحة	صفحة	صفحة
٣ خطبة الكتاب	١٥٧ باب التفسير - باب الحجر	٢٤٦ باب الرضا
٤ كتاب الطهارة (باب الوضوء)	١٦٠ كتاب العارية - باب النضار	٢٤٩ باب الحضانة
باب الأذان باب الأحداث	١٦٦ باب الرهن	٢٥١ باب الجنائز
١١ باب التيمم	١٦٢ باب الوكالة	٢٥٧ باب حد الزنا
١٤ باب الفسل	١٦٦ باب الإقرار	٢٥٧ باب حد القذف
٢٨ كتاب الرائد	١٦٨ باب النصب	٢٥٧ باب التعزير
٢٩ باب الحيض	١٧٠ باب التهمة	٢٥٩ باب قسم الصدقات
٣٧ باب شروط الصلاة	١٧٢ باب الشركة	٢٥٩ باب معاملة الرقيق
٤٩ باب صفة الصلاة	١٩٨ باب الجماعة	٢٥٩ باب الردة
٥١ باب صلاة الجمعة	١٩٩ باب النقطة	٢٦٧ باب الإيمان
٦١ باب صلاة الجمعة	٢٠٠ باب الوديعة	٢٦٧ باب الكفارات
٧٩ باب صلاة العيد	٢٠١ باب الفرائض	٢٦٩ باب القضاء
٨٠ باب الكسوف	٢٠٦ باب المناسحة	٢٧٧ باب الدعوى والبيئات
٨٢ باب الباس	٢١٢ باب النكاح	٢٩٣ باب القسمة
١٠٠ باب زكاة النبات	٢٣١ باب الصدقات	٢٩٣ باب الشهادات
١٠٢ باب زكاة الفطر	٢٣٢ باب القسم والتشوز	٣٣٧ باب التدبير
١٠٥ باب زكاة التقدفين	٢٣٥ باب انقلاق	٣٣٧ باب أمهات الأولاد
١١٣ باب الصوم	٢٤٣ باب الرجعة	٣٤٧ باب في الجنائز
١١٨ باب الاعتكاف	٢٤٤ باب النعان	٣٥١ باب الإيمان
١٤٤ باب البيع	٢٤٥ باب الاستبراء	٣٥٨ باب الوصية
١٥٦ باب القرض		







